

4373
SIA

صفحة

صفحة

(كتاب الشركة)

(كتاب الوكالة)

فصل في احكام الوكالة بعد صحتها

فصل في بقیة من احكام الوكالة أيضا

فصل في بيان جواز الوكالة التامة

(كتاب الاقرار)

فصل في الصيغة ونشرها

فصل في شرط في المقر به ان يكون مما

يجوز به المطالبة الخ

فصل في بيان انواع من الاقاراد وفي

فصل في الاقرار بالتسبب

(كتاب العارية)

فصل في بيان جواز العارية الخ

(كتاب الغصب)

فصل في بيان حكم الغصب وانقسام

الغصوب الى مثلي ومثله الخ

فصل في اختلاف المالك والغاصب

وضمان الغصوب وما يذکر منهما

فصل فيما يطرأ على الغصوب من زيادة

ووطر وافتقار للغير وتوابعها

(كتاب الشفعة)

فصل في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ

به والاختلاف في قدر الثمن الخ

(كتاب القراض)

فصل في بيان الصيغة وما يشترط في

العاقدين وذکر احكام القراض

فصل في بيان أن القراض جائز من

الطرفين والاستيفاء والاسترداد وحكم

اختلافهما وما يقبل فيه قول العامل

(كتاب المساقاة)

١٨٣ فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة

ولزوم المساقاة وهرب العامل

(كتاب الاجارة)

٢٠٣ فصل في بقیة شروط المنفعة وما تقدر به

وفي شرط الاداءة المستكرأة ومحاولها

٢١١ فصل في منافع يمنع الاستئجار لها

ومنافع يخفى الجواز فيها وما يغير فيها

٢١٦ فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لعقار

٢٢١ فصل في بيان غاية المدة التي تقدر بها

المنفعة تقربا او كونها الاجير يد امانة

وما يتبع ذلك

٢٢٨ فصل فيما يقتضى انقضاء الاجارة

والتخفيف في صحتها وعدمها وما يتبع

(كتاب احياء الموات)

فصل في حكم المنافع المشتركة

٢٥٢ فصل في بيان حكم الاعيان المشتركة

(كتاب الوقف)

فصل في احكام الوقف اللقطية

٢٨٢ فصل في احكام الوقف المعنوية

٢٨٨ فصل في بيان النظر على الوقف

(كتاب الهبة)

٣٠٩ فصل في بيان لقط الحيوان

٣٢٢ فصل في غلبتها وغورها

وما يتبعهما

(كتاب اللقطة)

٣٣١ فصل في الحكم باسلام اللقط وغيره

وكفرهما بالبيعة للادار وغيرهما

٣٣٥ فصل في بيان حربة اللقط ووقفه

واستلحاقه وتوابع ذلك

(كتاب المعالة)

• • •

المستفادة من الارض

وشروطه ووظائفه الخ

الجزء الرابع من نهاية المحتاج المشرح المتهاج في الفقه على
مذهب الامام الشافعي رضي الله عنه للامام العالم
العلامة شمس الدين محمد بن الامام العارف
بالله تعالى شهاب الدين أحمد الرملي
رضي الله تعالى عنهما
ونفعنا ببركاتهما
آمين

{ وبها مشه حاشية الاستاذ العلامة ابي الضياء }
{ الشيخ علي الشبراخيلي على الشرح المذكور }

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في كتاب الشركة (قوله وحكي فتح) يشعر بأن الأول هو الأصح (قوله وقد تصدقناؤها) أي على الأول وظاهر إطلاق الشارح أنه على الجميع (قوله وشرايوت الحق) ولو قهرا انتهى ج أي كالأثر (قوله فشي واحد) أي بين اثنين أخذ من قوله شاعرا (قوله القدسي) نسبة إلى

القدس يعني الطهارة وصحت بذلك لتسميته بجل وعلا حيث أنزل الفاظها كالقرآن لكن القرآن أنزل للأعجاز بسورة منه والاحاديث القدسية ليس أنزلها لذلك وما غيرها القدسية فأوحى إليه معانيها وعبر عنها بالفاظ من عند نفسه (قوله ما لم يكن) أي ولو يغير متول ثم في قوله ما لم يكن أشار بأن ما أخذ من أحد الشرعيين مما جرت العادة بالمسححة به بين الشركاء كشراء طعام أو خبز جرت العادة بمثله لا يترتب عليه بذكر من نزع البركة (قوله والاعانة) عطف مقابله (قوله فإذا وقعت الغلظة) وليس من الغلظة ما وقع بعض الشركاء بزيادة على قدر نصيبه فأخذ شره من المال قدر سسته التي أخذها الأول لأنه إنما أخذ حقه (قوله وهو) أي رفع البركة (قوله يدل في الحقيقة وكافة) أي فيعتبر فيها ما يعتبر في الركيل والموكل (قوله هي) بالمعنى القوي أنواع الخ ج وهي أولى مما ذكره الشارح لأن التصديما ذكر دفع ما بدد على المتن من أن



بسم الله الرحمن الرحيم

في كتاب الشركة

بكسر فسكون وحكي فتح فكسر وفتح فسكون وقد تصدقناؤها فتصير بمعنى التصيب وهي لغة الاختلاط وشرايوت الحق شاعرا في شيء واحد وعقد يقتضي ذلك والامسل فيها قبل الإجماع الخبير الصحيح القدسي يقول الله تعالى أنما ألت الشريكين ما لم يكن أحدهما صاحبه فإذا خافه خرجت من بينهما رواء ابوداود والحاكم وصححه استناده والمعنى أنهما باللفظ والاعانة فأنشدهما بالعاونة في أموالهما وأنزل البركة في تجارتهم فإذا وقعت الغلظة بينهما زعت البركة والاعانة عنهم وأهو معنى خرجت من بينهما ومقصود الباب شركة تتحدث بالاختيار بقصد التصرف وتحصل الربح وليست عقدا مستقلا بل هي في الحقيقة وكافة كالأشياء كمال كمال (هي) أي الشركة من حيث هي (أنواع) أربعة أحدها (شركة الأبدان كشركة الحمالين وشركة المحرفة

لشكون

الباطل لا يبيح شرعا شركة وقول ابن حجر بالمعنى القوي أظهر في دفع الإبراد عما ذكره الشارح وأن كان مراده أن قوله من حيث هي المراد لا يبيد كونها شركة عتات (قوله من حيث هي) أي لا يبيد كونها مأذونا فيها ولا يمنعها من تشتمل الصيغة والقاسمة

(قوله كسبهما) لانه يعنى مكسوبهما انتهى سم على حج (قوله بقرتهما) اى سواء شرطان عليهما ما يعرض من غرم ام لا وعلى هذا فبينها وبين شركة المقاوضة عموم من وجه (قوله وهى باطلة) صرح بذلك مع علم من كلام المصنف الا فتوى طلبة لتعديل (قوله من تفاوضا) اى ما خروضا من الحج (قوله او لاقوم فوضى) اى من قولهم هو لا يقوم فوضى (قوله وهى باطلة) فبسه ما تقدم (قوله نعم فوضى) مفهومه ان المثل بغيره لا يكتفى بدون التيقن وحديثه ببقاء الشروط وبفسه نظر فانه مع وجود الشروط لا يعتبر التيقن الا ان يقال ان من جملة ما تشتمل عليه شركة المقاوضة ان عليهما ما يعرض من غرم وهو مفقود فلهذا المراد انهما اذا تفاوضا تفاوضا في شركة العنان اقتضى حل الغرم المشروط على غرم يفتى من الشركة دون الغصب مثلا فانه التيقن لحل المقاوضة فيها والافا تفاوضا مثلا على شركة مستجبة للشروط العنينة (قوله شركة العنان) اى مكانا حالا تفاوضا او مشاركا لشركة العنان انتهى سم على حج نقلا عن شرح الروض ثم اعشكك (قوله وبتمال) اى دخلهما وادار بالغرم العارض الحاصل بسبب التجارة كالنظران والربح والافه ولا يلقى ٣ قوله او لاقوم غير مطلق (قوله ويكون) بالنصب عطف على يتاح فانه عبارة

ليكون بينهما كسبهما) بقرتهما (متساويا ومتفاوتا مع اتفاق الصنعة) كبحار وبقمار (او اشتقاقها) كبحار وفوا وهى باطلة لما فيها من الغرر والجهل (و) ثانيا (شركة المقاوضة) يتفق الواو من تفاوضا في الحديث شرعا فيه جميعا او قوم فوضى اى مستويون (ليكون بينهما كسبهما) يدين او مال من غير مطلق (وعلى ما يعرض من غرم) بنصر غضب او اذلاف وهى باطلة ايضا لاشتمالها على انواع من الغرر يقتض كل في هاتين هما كسبه نعم فوضىا هاتين شركة العنان وتمال بينهما صحت (و) ثالثا (شركة الوجوه) بان يشترك الزوجيان عند الناس لحسن معاملتهما معهم (ليشاع كل منهما بمقول) ويكون المبتاع (لها ما اذا باعها كان الفاضل عن الاغنان) المبتاع بها (بينهما) او ان يتناع وجهه في خدمته ويقوض به من ماله والربح بينهما او يشترك وجهه لامل له وتامل له مال ليكون المال من هذا والعمل من هذا من غير تسليم للمال والربح بينهما والكل باطل اذ ليس بينهما مال مشترك فكل من اشترى شيئا فهو له عليه خسره وله ربحه والثالث قراض فانه لا استبداد للمالك باليد (وهذه انواع باطلة) لما ذكرناه (و) رابعا (شركة العنان) وسيعلم انها اشتركة في مال ليتبرافيه وهى (مصححة) بالاجماع واسلامتها من سائر انواع الغرر من عنان الدابة لاستوائهما في التصرف وغيره كاستواء طرفي العنان اولت كل الاخر مما يريد كنع العنان للدابة او من ظهر لظهورها بالاجماع عليها او من عنان

بالنصب عطف على يتاح فانه عبارة (قوله والربح بينهما) تقديره هلا كان هذا جملة اى يفسق اجرة مثل عمله ولو فاسد لعدم تعيين العوض فان قوله مع هذا اولئك نصف الربح كقولك ربحي عبدى ولك كذا الان يصور هذا بان يقول اشتركا على الثلث تبيع هذا والربح بينهما فلتأمل انتهى سم على حج وقد يقال ان ما ذكر لا ينافي ما ذكره سم من انه جملة لان المستفاد من كلام الشارح في هذه المشرى ملك الوجه له ربحه وعليه خسره ولم يتعرض فيه لما يجب للعامل فيحصل على

ما ذكره المشتري من انه جملة لغيره للعامل اجرة مثل عمله (قوله والثالث) اى من هذا القسم الثالث وهو قوله او يشترك وجهه الحج (قوله فاسد) قال في شرح العباب وجبت يسخن الوجه الذى هو فائدة العامل على الذى هو رب المال اجرة المثل في مقابلته تصرفه في ماله باذنه على ان له حصه من الربح فدخل طامعا فيه فاذا لم يحصل منه شيء اذ هو كله للمالك وجبت له اجرة المثل كالعامل في القراض الفاسد في حق هذه الصورة قال القموني ولولم يدر ربه الا كلفة لا تعب فيها كغالب ما يستحق اجرة انتهى وهو ظاهر معلوم من باب الاجابة انتهى سم على حج (قوله لا استبداد) اى استقلال (قوله بايد) اى ولذا قيد بقوله السابق من غير تسليم للمالك لكن قيد بحصول الفساد بفسد ذلك ككون المال غير نقد فلا يتوقف الفساد حتى عدم تسليم المال كما هو ظاهر انتهى سم على حج (قوله وهذه انواع باطلة) اى ومع ذلك فان كان فيه مال ولم يلد الشريك فهو امانة في يد لان فاسد كل عقد كخصيه (قوله لما ذكرناه) اى من فيها غرر او جهلا او نحو ذلك مما ذكره (قوله في مال) اى مثلى او مستقوم على ما يافى

(قوله هي على غير الأخير) هو قوله من غنا السماء (قوله وعليه) أي الأخير وقوله بفتحها أي لا تخبر وبيان الشيخ هبة قول الشارح من غنا إذا ظهر الخ أي لأن جوازها ظاهر بارز ويسئل من غنا السماء وهو الظاهر منها ويسئل من غنا الدابة قال القاضي عياض فعل الأقران تكون العين مفتوحة وعلى الأخير تكون مكسورة على الشبه وانتهى وهي مخالفة لما ذكره الشارح بناء على الاشتقاق عن الشيء لظهور أن صريح الشارح أنها بالكسر على المشهور وما ذكره الشيخ حجة عن القاضي أنها بالفتح (قوله وحمل) استشكل عدم العمل من الأركان مع إخراج عن القيد وان وجد لم يكن بعده ويستمكن الجواب بأن العمل الذي يقع بعد العقد هو مباشرة الفعل كالبيع والشراء الذي اعتبر كإحدا من العمل وذكره في العقد على وجه يعلم منه ما يتعلق به العقد (قوله عبر عنها) أي الصيغة (قوله من كل الآخر) هو غير ظاهر بالنسبة لما لو أن أحدهما إلا أن يقال ما ذكره الشارح هو الأصل وإن المراد ما يشمل الإيجاب والقبول (قوله تشعر بذلك) أي بالأذن في التصرف (قوله لمصر آتفا) أي في شرح قوله في الفصل السابق ولفظ يشعر بالالتزام لكن قوله لا يتجوز ظاهر على أنه إذا استعمل على وجه الكتابة

لا يكون حقيقة وقد نبهنا فيه قوله ثم لأنها أي الكتابة ليست دالة على دلالة ظاهرة انتهى فان التبادر من قوله أي دلالة ظاهرة أنها تدل دلالة خفية ويكون حقيقة وقد يقال مراده ثم إن دلالتها حيث كانت خفية يجازي جعل ما هنا على ما هنا (قوله خاصة) أي ولا يكون ذلك شركة إلا إذا صرح بلفظ الشركة كزيد لفظ قوله سم على منتهى فيما نقله عن العباب حيث قال قال في العباب ولو قال أحدهما الآخر فقط اتجوز مثلا تصرف في الجميع وصاحبه في نصيبه فقط حتى ياذن لشركة وهذه صورة الباطل لا لشركة ولا

السماء أي ما ظهر منها فهي على غير الأخير بكسر العين على الأشهر وعليه بفتحها ولو أجمعت أركان عاقدان ومعقود عليه وعمل وصيغة وبذا المنفعتها بالآخر عبر عنها بالشرط كتدبير مصر في البيع فقال (و يشترط في العقد) صريح من كل الآخر (يشمل على الأذن) المتصرف من كل منهما أو من أحدهما (في التصرف) أي التباين بالبيع والشراء أو كتابة تشعر بذلك لمصر آتفا أنها أشعر دالة لا يتجوز وصيغة قد يشعروا كلامه وكاللفظ الكتابة وإشارة الأخرى المفهمة فلو أن أحدهما فقط تصرف في المأذون في الكل والأذن في نصيبه خاصة فان شرط عدم تصرفه في نصيبه لم تصح (فلما قصر على) قولهما (اشتركا فيكف) عن الأذن في التصرف (في الأصح) لاحتمال الإختصاص وقوع الشركة فقط ومن ثم يؤيد كني كإبراهيم السبكي والثاني يكفي لفهم المقصود منه عرفا ويعبر عن الركن الثاني والثالث وهما العاقدان بقوله (و) يشترط (فيهما) أي الشريكين أن تصرفا (أهلية التوكيل والتوكل) في المال أو كل منهما أو كل من صاحبه وهو كلف فان تصرف أحدهما فقط اشترط فيه أهلية التوكل وفي الآخر أهلية التوكيل حتى يصح أن يكون الثاني أي دون الأول كافي المطلب ويستغنى كلامهم جواز مشاركة الولي على مال محجوره وتوقف ابن الرزمة فيه بأن فيه خلط قبل العقد من غير مصلحة ناجزة بل قد يورث نقصا مردود بان الغرض وجود مصلحة فيه لتوقف تصرف الولي عليها واشترطا

قراض انتهى فتقول الشارح أو من أحدهما يخص بما إذا كان هنالك لفظ شركة متأمل لكنه قال في حاشية فجاز ج بعده نقل كلام العباب والوجه حيث وجد خلط مالم يشترطه ووجد أن في التصرف ولو أحدهما فقط كان شركة وإن لم يوجد مال من الجانبين بل من أحدهما مع أن صاحبه الآخر كان قراضا بشرطه انتهى (قوله لم تصح) أي الشرط الفاسد وهو منعه من التصرف في ملكه ومع ذلك فتصرف الأذن في نصيبه صحيح وتصرف المأذون في الكل صحيح أيضا بعموم الأذن وإن طال خصوص الشركة (قوله فلما قصر على قولهما) فيه إشارة على التصريح بوقوع هذا القول بينهما ولو أنه انضم إليه الأذن في التصرف كني وبقى ما وقع هذا القول من أحدهما مع الأذن في التصرف وينبغي أن لا يكتفى لأنه عقد متعلق بماله فلا يكتفى فيه اللفظ من أحد الجانبين بل لا بد معه من وقوعه من الآخر أو قبوله وإما قاله انتهى سم على حج (قوله أن يكون الثاني) أي غير المتصرف (قوله أجمي) انظر كيف يصح عقد الأجمي على العين وهو المال المختلط ويجب بانه عقد توكيل ويؤكد كنه جاز بما يأتي وقضية ذلك صحة قرائنه انتهى سم على حج (قوله ويستغنى كلامهم) أي حيث لم يشترطوا في الشريك كونه مالكا

(قوله بجس مجزأ الخ) أي خلوطته أعني أوعداً فبان خلافه تبين بطلان الشركة وهل يضمن الوكيل الماله أم لا لأنه نقل
والأقرب الأول لتعيين بعضهم البعض عن حاله قبل تسليم الماله (قوله ما إذا تصرف الوكيل وحده) قال حج نعم قياس ما صار لا يكون
بجمله شبهة أي أن تسليم الماله للوكيل عنها انتهى (قوله ومن لا يهتزم من الشبهة) ينبغي أن يهمل ذلك حيث سلم مال المشارك من الشبهة أو
كان فيه أقل والأفلا كراهة (قوله ولا ياذنه) أي في الشركة المذكورة (قوله صحيح مطلقاً) أي آذناً وما ذواته (قوله في الغشوش)
وكلفه غشوش في الخلط ما تروا للثبات ولم يبقه الشارح على ذلك اكتفاء بما فهم من قول المصنف وقيل يختص بالنقد الخ (قوله
الرابع) أي في جلد التصرف فيما يظهر حيث كانت يلد التصرف غير يلد العقدان نص عليه ولو أطلق الإذن اجعلنا العبد يولد
العقد لأننا الأصل (قوله في حق) أي يولد (قوله بالنقد المضروب) أو في منه ما في كلام سم من أن هذا مقصر على اشتراط المثلية
ووجه الأول أنه لا يظهر تفرجه على اشتراط كون النقد مضروباً بالانضرب ٥ متفق في التعرُّب عارضاً فشرح الرُّوض ونص

الشركة في التعرُّب وأطلقه الأكفرون
هنا من منع الشركة فخصمنا على
أنه متقوم به بالمعنى وهو موافق
لسم (قوله كالقراض) قضيه أن
القراض على الغشوش غير صحيح
(قوله نعم يمكن حمله) أي كلام
الشارح (قوله كما هو أحد
الاصطلاحين) أي التقهات أحدهما
أنه للنقد مطلقاً وجروا عليه في باب
الزكاة والثاني أنه اسم للدارهم
والدارهم المضروبة وجروا عليه هنا
وفي القراض (قوله فلو وقع بعده)
يقى ما لو وقع مقارناً ونقل عن شيخنا
الزهادي بالدرس أنه كالعبد يقدل
يكنى ونسبه وقفة ويقال ينبغي
الحاقه بالصبي فكيفي لأن العقد
انحتم حالة عدم التميز وهو كاف
(قوله وهو لا يحصل في ذلك) أي
الخلوط بعد العقد (قوله بحيث
لا يميزان) قال حج في الإعياب ما حاصه

لنجاز المصلحة ممنوع فلم يشترط كما قاله الأدرعي كون الشريك أميناً بحيث يجوز أيداع
مال القيم عنده قال غيره وهو ظاهر أن تصرف دون ما إذا تصرف الوكيل وحده ويكره
مشاورة الكفار ومن لا يهتزم من الشبهة ولو شاوره المكاتب غيره لم يصح كما قاله ابن الرضا
أن كان هو المأذون له أي ولم ياذنه السلفا قيمه من التسرع بعمله ويصح أن كان هو
الآذن فإن آذن السيد صحيح مطلقاً ثم ذكر الركن الرابع وهو الماله فقال (وقصص)
الشركة (في كل مثلي) بالأبجاء في النقد الخالص وعلى الأصح في الغشوش الرابع لأنه
باحتماله يرفع غيره كالنقد ومنه التبرك كما يصح به في القصب وقول الشارح ولا يجوز
في التعرُّب فيه وجه في التفرقة على المروج القائل باختصاصها بالنقد المضروبين
يمكن حمله على وقوع منه غير منضبط (دون المقوم) بكسر الواو لتعذر الخلط في
المقومات لأنها أعيان مميزة وحيث تميزت الشركة لأن بعضها قد يتلف فيذهب على
صاحبه وحده (وقيل يختص بالنقد المضروب) الخالص كالقراض فالمضروب صفة
كاشفة أن قيل بأن النقد لا يكون غير مضروب كما هو أحد الاصطلاحين (ويشترط خلط
المالين) قبل عقدها فلو وقع بعده في المجلس لم يكف على الأصح لأن أسماء العقود المشتقة
من المعاني يجب تحقيق تلك المعاني فيها ومعنى الشركة الخلط والاستمراخ وهو
لا يحصل في ذلك لما يأتي أو بعده فلو وقع لم يكتف جزمنا (بجس لا يميزان) وإن تساوى
أجزاءهما في القيمة لتعذر إثبات الشركة كعدم التمييز (ولا يكتفي الخلط مع اختلاف جنس)
كدارهم ودنانير (أو صفة كصالح ومكسرة) أو أبيض وغيره كما هو رأي بعض لا مكان التمييز
وأن عسراً فإن كان لكل علامة مميزة عند المكدون بقية الناس لم يكف في أوجه الوجهين

لو كان مميزاً عنهما العقود غير مميزة بعده هل يصح نظراً لعدم التمييز في المستقبل ولا يجمع فلو حاله العقد فيه نظراً (أقول) الأقرب
التالي لجواز أن تصرف فيه قبل وصوله إلى الحالة التي لا يميزها وبنى عكسه والأقرب فيه أيضاً الصحة ويمكن تصور ما قاله حج
بأن يكون بكل من التقدين علامة مميزة عن الآخر لكن عرض قيل العقد ما يمنع ذلك كلاً أو صدأ أو نحو ذلك مع وقت العقد
لكنه يعلم زواله بعد (قوله مع اختلاف جنس) أي يحصل معه التمييز كما أشار إليه بقوله كدارهم الخ أما خلط أحد الجانبين بانحوا
بجس لا يحصل معه تمييزاً فإنه يكتفي بخلط زيت بشرير (قوله في أوجه الوجهين) ومثله عكسه والاولى لكن نقل عن الشيخ جدان
أنه قال بعد مثل كلام الشارح وحكم عكسه حكمه اه أي فإذا كان مميزاً عند غير العقدين وليس مميزاً عندهما صح
الشركة وقد يتوقف فيه بأنه مميزاً بالفعل عند عامة الناس وعدم التمييز للعاقدين بجواز أنه لعدم معرفته بصفة النقود

(قوله عدم اشتراط تساوى الثلثين) لا يقال هذا من قوله أو لا وان لم تتساو أجزاءها إلا تقول يجوز جعل ما على ان المراد لم تتساو أجزاؤه ما لم يكن من مطلق القيمة لكن تساوى مجموع ما لهما في القيمة وما هنا في عدم تساوى مجموع المائتين وعلى تسليم ان ما هنا ما لم يصر فيه من ان كلام المصنف يقيد (قوله وهو كذلك) أى ويكون الاشتراك في المال بينهما بحسب القيمة فله الرافعى عن العرضين اذ سمى على منتهى اى فلو اختلفا في القيمة وقف الامر الى الاصطلاح (قوله ولهذا يقيد به الشارح) اى بقوله مما يصح فيه الشركة (قوله لا للاحتراز من مقابلة) اى وهو المقوم (قوله على ظاهرها) اى من الشئ لهما (قوله على ان كل) اى فذلك (قوله لا بد منه) فيه نظرون كأن ظاهرياً يتوهم وليس ما سبق في شركة المثل الاكتفاء بان احدهما كان قبل الحاصل على ما قال قول المصنف ٦ الا في ويسقط كل واحد منهما على التصرف بلا ضرر فالت هذا راجع لما تقدم

في المثل ايضا مع ان الشارح بين الاكتفاء بان احدهما فيه وجهه داخل في معنى المثل فليصر سم على حج وقد يقال يكفي في ان كلا لا بد منه موافقته للظاهر والغالب من ان كلام من الشريكين باذن صاحبه ويكون ذلك هو الغالب لا بد في الاكتفاء باذن احدهما (قوله الشركة) لصل المراد بها التصرف والا فلا وجه للتساوي سم على حج (قوله العرضين) اى الذين وقع التبابع فيهما (قوله بما يخصه) اى فيما يخصه (قوله اى تساوي ما في القدم) اى وحى اوضح لان التساوى بين ذات المائتين في القدر الذى هو صفة فيهما وعبارة عنهما قول المصنف تساوى قدر المائتين تساوى هو التماثل فيكون بين شيئين فأكبر وقد اضاف المصنف لقدر المائتين وهو مقدار لا بد ان يؤخذ قدر المائتين بقدر ما

وقصة كلامه عدم اشتراط تساوى الثلثين في القيمة وهو كذلك (هذا) المذكور من اشتراط خلطهما (ان) أن جاملين وهذا أن ملكا مشتركا بينهما على جهة الشيوع وهو مثل اذ الكلام فيه ولهذا يقيد به الشارح لا للاحتراز من مقابلة ان ذلك علم حكمه من قوله والحصة الى آخره ويصح التعميم هنا وتكون تلك الحصة لا ابتداء الشركة في عرض حاصل بينهما (بارت وشرا وغيرهما واذن كل) منهما (لا تخرى في العبارة فيه) واذن احدهما فقط فليصر ما مر تحت الشركة) للحصول المعنى المقصود بالخلط (والحصة في الشركة) في المقوم (العروض) لها طرف قمتها أن يرادها مثلا (ان يسمع) مثلا (كل واحد ببعض عرضه يحض عرض الآخر) سواء أقبضت العرضان ام اشتقلا واو ادا بكل الكل البسطة لا الشئ اذ يكفي بيع واحد منهما ببعض عرضه لصاحبه يعرض الاخر لانه بائع المثل فيكون كل حصة على ظاهرها على ان كل لا بد منه بالنسبة لقوله (وياذن) (في التصرف) انه بعد التقاض وغيره مما شرط في البيع ومعه عالم بشرط في التبابع الشركة فان شرطها فسد البيع كانت في الكفاية عن جماعة واقره ولا يشترط عليهما بقية العرضين ومنها ان يشترط لهما بعض واحد فيدفع كل عرضه بما يخصه (ولا يشترط تساوى قدر المائتين) اى تساويهما في القدر كافي للمرور (والاصح انه لا يشترط العلم بقدرهما) اى بقدر كل من المائتين اهو النصف اى غيره (عند العقد) حيث امكنت معرفته بعد تصور مراجعة حساب أو وكيل لان الحق لهما لا بد منهما بخلاف ما لا يمكن معرفته والثاني يشترط والا أدى الى جهل كل منهما بما اذن فيه وبما اذن له فيه ولو جهلا القدر وعلم النسبة بأن وضع أحدهما للدار في كفة الميزان ووضع الآخر بازاها مثلها صغرنا كما قاله الماوردي وغيره ولو اشتبهت فيهما لم يكن للشركة كافي الروضة لا يوجب كل منهما مخرج من الآخر (ويسقط كل واحد منهما على التصرف)

او يرتكب ما قاله الشارح (قوله في كفة) بكسر الكاف وقتها مختار (قوله صغرنا) ظاهره انه لا فرق في اذا الدارهم بين ان تكون من الطبيعة او التقاض حيث عرفت قيمتهما ووجه فيما بان الشركة ليس وضعها على ان يرد مثل ما خذيل المقصود ان يشترى بالمال المخلوط ما يحصل منه مخرج ثم عند اعادة الاتصال تفصل قسمة المائتين بما يترأسان عليه وهذا اختلاف القرض فان سبنا على رد المثل السورى وهو مختار لعدم انضباط القرض فالتساوى فيه عدم القيمة (قوله لم يكن) اى الاشتباه لجهة الشركة عن الاختلاف فان اراد اصة الشركة فليسبع احدهما بعض قوله لا تخرى بعض قوله ويفتقر ذلك لجمع الجهل للضرورة كما في اختلاف جام العرجين (قوله لان نور كل منهما مخرج من الآخر) اى ولا تفتقر ليقبض على صاحبه وحده كما مر

(قوله أي) أي القبط (قوله لا يملكه التمس) أي في القراض (قوله ولا انفس) أي يتخذ (قوله ولا يملكه التمس) أي لا يجوز
 بالعرض ولا يتخذ غير البلد ثم رآه سم على حج وقول سم لا يتخذ غير البلد ظاهره وان راجع كل منهما (قوله لا يجوز العمل)
 أي في القراض (قوله لا يتخذ غير البلد) أي اما العرض فيبيع به على ما تقدم هذه العبارة وصرح بهم على منعه حيث قال
 قوله ولا يتخذ غير بلد البيع الخ أي يتخذ غير بلد البيع بخلاف العرض يجوز البيع به وانما لم يصرح بالمتناع من سم فلا
 من التنازع وما يأتي في قوله هذا والوجه الخ (قوله ولا يملك) أي من كلام م ر (قوله رده) أي من قوله على ان المراد الخ (قوله
 وفارق) أي العرض (قوله وله ان يوراج) أي يتخذ غير البلد (قوله وفيه) أي العرض (قوله لهذا والوجه الاخذ بالاطلاق) عبارة
 سم على منعه ويجعل منع تعدد غير البلد الذي لم يصرح بالبلد والاجاز اه وهو ٧ بخلافه يقتضي تقدمه عنه على حج (قوله فلا
 يبيع بغير عرض وان واج) أي اما تقدم

غير البلد فيبيع به ان راجع كما صرح
 به سم فيما تقدم (قوله ويصير
 مشتركا) أي على جهة الشيوع
 ولكن لا يصرف احدهما الاذن
 الاخر (قوله بين المشتري
 والشريك) أي غير البائع (قوله
 ولا كاطمن اهل النصة) ويبنى
 ان مثل اهل النصة من جرت
 عادتهم بالذهاب الى اسواق متعددة
 لا بدخلة كبيع بعض يائع الاقدية
 فيصور له السقر بالمال على العادة
 ولو في البحر حيث غلبت السلامة
 الا ان يقال اهل النصة يضطرون
 للنصة لا غرض متعلق بهم ولا
 كذلك المسافر والبيع على الوجه
 المذكور فيضن حيث سافر فلا
 اذن من الشريك ويبنى الاتكاء
 بالاذن في السفر على وجه التعميم
 او يطلق الاذن يحصل على العموم
 (قوله فلا فاعل ضمن) وظاهره صحة
 التصرف وهو ظاهر ان قلنا بصحة

ان اذا اذن كل لصاحبه (ولا ضرر) كالوكيل في جميع ما يأتي فيه بان يكون فيه مصلحة
 وان لم توجد غلبة خلافا له وهو تعبيره من منع شر اما وقع وجه اذهي التصرف
 فيصاحبه ربح عاجل لموقع (فلا) يبيع بفن المثل وشره اربل لو طهر ولو فزن ان الباع
 لزمه التمس والا انفسه ولا (يبيع نسبة) للعرض (ولا يبيع تعدد البلد) كالوكيل كذا مرنا
 به هنا ولا يتأخيه انه يجوز العمل بالبيع بغيره مع ان المتصور من الباعين منه وهو الربح
 لان العمل في الشركة مقابل بيعه كاصرحوا به فلا يلزم من استناع التصرف بغير
 تعدد البلد تضمر بخلاف العمل ثم فانه يقابل بالربح فلو منعاه من التصرف بغير التمس
 اضيقنا عليه طرق الربح الذي في مقابلة له وفيه من الضرر والمصلحة ما لا ينبغي على ان
 المواد يكون الشريك لا يبيع بغير تعدد البلد انه لا يبيع بتعدد غير تعدد البلد الا ان يورج كما
 صرح به ابن أبي حصرون ولما اشكل هذا المقام قال ابن ونس ان اشتراط ما ذكرنا غلط
 وقد علم رده اذ الشريك يجوز له البيع بالعرض ايضا وفارق تعدد غير البلد بانه لا يورج ثم
 فيستعمل الربح بخلاف العرض وله ان يوراج باجازه كاعلم عاصروا على هذا فنقول المصنف ولا
 بغير تعدد البلد ان يورج بالتعدد العرض وفيه تفصيل وهو انه ان راجع جازوا والا فلا وهو المصنف
 فكان فيه ذلك لا يرد هذا والوجه الاخذ بالاطلاق هنا فلا يبيع بغير عرض وان راجع (ولا)
 يبيع ولا يشتري (يقول فاحش) وما في ضابطه في الوكالة فان فعل شيئا من ذلك صرفي
 نصيبه خاصة فتفسخ الشركة فيه ويصير مشتركا بين المشتري والشريك (ولا يافقه) حيث
 لم يعطه في السفر ولا اضطر اليه لظروفه وخوف كايته الاذنى بل قد يبيع عليه
 كافي بغيره من الوديعة ولا كان من اهل النصة وان اعطاه له حضرا فان فعل ضمن وضع
 تصرفه (ولا يضمنه) بضم النصة يسكنون الموعدة أي يدفع على يعمل فيه لهما ولو تبرعا
 لعدم رضاه بغيره فلو فعل ضمن ايضا واستدار كثير على دفعه لمن يعمل فيمستجرا باعتبار
 تفسير الابضاع (بغير اذنه) أي في الجبيع ثم مجرد الاذن في السفر لا يتناول ركوب البحر

أو كحل احد الشريكين وهو المحدث والا فلا (قوله لا يعتد بتفسير الابضاع) أي والا فلا فرق في الضمان بين ذلك ودفعه على يعمل
 فيه بآخرة (قوله بغير اذنه) قد في الجبيع اما بآذنه فيصبح ثم ان كان لما اذن له فله عمل حل عليه كان كانت النسبة مثلا لاعتد في
 اجل معلوم فيما بينهم والافريقي اشتراط بيان قدر النسبة ويحتل المصنف ويبيع باي اجل اتفق لصدق النسبة به (قوله لا يتناول
 ركوب البحر) (قائده) الاذن في السفر لا يتناول السفر الخ الا بالنص سم على منعه (اقول) ينبغي ولا انهاء العظمى حيث
 شئ من السفر فيها ويحل ذلك حيث لم يخن البحر طريقا ان لم يكن للبلد الماذون فيه طريق غير البحر ينبغي ان يلحق به ما لو كان
 للبلد طريق آخر لكن كثر فيه الخوف أو لم يكن له طريق غيرهم في البحر

(قوله اذن في الهبات) اي بانه لا يجوز ضمن المختار حيث ذكره في العتق ومع ذلك ينبغي ان لا يفتح في الهبات بل يفعل ما يطلب على القن المسماة به (قوله سواء) في ذلك العزل وغيره (وصورة في العزل ان يميز ضمن المال الخاطو للشريك فيعزل احدهما الا نحو في تصرف العازل في الجميع دون العزل (قوله لم يستغرق وقت فرض صلاة) هل يعتبر اقل اوقات القروض وان كان غير ما وقع فيه الانحاء او يستمر ما وقع فيه الانحاء فان استغرقه اثنان ولا فلاحه نظر اه سم على حج (اقول) الاقرب الاول لان المقصود مقدار يحصل به العزل من غير تفرقة بين شخص وشخص (قوله فلا يؤثر) بزم به حج (قوله لكن ظاهر كلامهم بمقتضى) اي فبشر الانحاء وان قل على العقد (قوله في كل تصرف لا يتخذ) قال سم على منهي بعدة لمثل ما ذكر من شرح الروض يهرر ويراجع بمقتضى قوله في كل تصرف الخ وفي حاشيته على حج يمكن انه احتراز عن نحو شرع الشركة بشق في حقه اه ولا يرد كجهته بالقسبة بطر السقف فليراجع (قوله والرهن) اي للمال المشترك وصورة ان يرهن احد الشريكين حصته من المال المشترك ما شاعا فيكون فصلا للشركة وتطاهر ولو قبل ٨ القبض ثم رأت في نسخة والرهن المقبوض (قوله ولا ينتقل الحكم في الثالثة)

اي وما في الثانية فينتقل الحكم فيها لوليه فقط بين القسمة واستئناف الشركة لولايتيه على الجعوت (قوله لانه لا يولي عليه) يحصل ذلك حيث رضى الزوال من قرب فان ايس من افاقته او زادت مدة انعامه على ثلاثة ايام التصق بالجعوت كما يعلم من كلامه في باب التكاثر (قوله عند القسمة) وعلى قياس ما مر تكفي المصلحة (قوله غير المستعم) اي بان لم يصح من اوصى له بالمال كقوله اوصيت لفقراء دليل قوله الا في الواعين كالوارث فان المراد منه اذا اوصى لمعين كزيد كان له تقرير الشركة مع الشر بلك الخ ويحصل بل هو الظاهر ان المراد بغير المعينة

كون الموصى به غيره من كزيم مثلاً من ماله واحتربه به مالاً اوصى بهذا الثوب مثلاً فان الوصية فيه تلزم خلا بالقبول ويكون ثلث الوارث استئناف الشركة في غيره من بقية التركة (قوله والرجح وانحسران) ومنه ما يدفع لرصدى والمكاس وهل مثله ما لو رقب المال واحتاج في دفعه الى مال اذ لا ن هذا غيره متداخلاً بالمكاس ونحوه في نظر الاقرب الاول لانه كانه قسماً عن الشركة فساوى ما يدفع للمكاس وهو وليس مثل ذلك ما يقع كثيراً من شركة الوارث المشترك ثمان احداً الشرىكين يخرم على عودهم مال نفسه فلا يرجع بمناظرته على شريكه لانه متبرع بمادفعه ولو استأنن القاضي في ذلك لم يجره الاذن لان اخذ المال على ذلك ظلم والحال كما لا يابره وليس المقصود في شركة الوارث غراماً ولا هو متداخلاً بخلاف الشركة التي الكلام فيها فانه بروت العاد فيها بصرف ما يحتاج اليه كاجرة الدال والعمال ونحوهما (فرع) وقع السؤال كثيراً عما يقع كثيراً ان الشخص يموت ويخلف تركته كوالد او غير فون بعد الموت في التركة بالبيع والزرع والحج والبر وغيره ان يستمده =

يطلبون الاتصال فهل لمن يبيع ولم يزوج منهم الرجوع على نفسه على من تصرف بالزواج ونحوه أو لانه نظر والجواب عنه انه ان حصل اذن من يصد بانه بان كان بالغارشد المتصرف فلا رجوع له وبني أن مثل الاذن ما دلل قربة لظاهرة على الرضا بما ذكر فان لم يوجد اذن ولا رضا واصل الاذن من لا يعتمد بانه فله الرجوع على المتصرف على نفسه (قوله اذ الغالب معروف فالحق) فضيته اتمها الوجها القيمة حال العقد لم تصح لعدم علمها بالنسبة الا ان يقال مراد بالعلم ما يشعل العيالة وتوهم التمكن من معرفة الحال بالسؤال عنه واكتفى بتقليد وقوعه وانضباطه بخلاف العروض (قوله فسد العقد) أي ومع ذلك المال امانة في يده (قوله بآخرة عمله) لظاهرة وان لم يحصل ربح وتقدم عن سم ٩

على حج ما يصرح به ويضاهيه ما يأتي له فيما لو اشترك مالك الارض والبذر وآلة الحراثة الخ من انه لا يرجع الا اذا حصل شيء ويمكن الفرق بينهما بان المستاجر عليه هذا العمل وقد وجد فاشق الاجرة مطلقا والزرع العامل عليه جعل له منه جزء شركة فلا يستحق الاجرة الا اذا ظهر منه شيء وان قل فان لم يظهر منه شيء كان كأن العمل لم يوجد (قوله في فاسده) أي القراض وفي نسخة فاسده وفي الاصل اوله لان التساهية تقتضي تشبيه الشيء بنفسه (قوله ويد الشريك يد المشتركة) فتشبه أحد الشريكين في ضمانها وعدمه تفاصيل منها انه ان دفعها أحد المالكين لا أثر على يدها وينتفع بها جميعه مقبوضة بالاجارة الفاسدة فلا يضر أي بغير تصدير وان اقتص

شكلا فغير اجماعه بقدر يضمه من الشركة اثلاث ولو كان لاحدهما عشرة دنانير مثلا ولا تخوماته درهم فاشترى بهما رقيقا مالا قوم غير نقد البلد منها بنقد البلد وعرف المساوي والتفاضل فان استوى بالنسبة قيمة المتقوم كان كانت الدنانير من غير نقد البلد وقيمتهما درهم في المال المذكور فالشركة مناصفة والا بان كانت قيمتهما اثنين في الثلاث ولا يتفاضل ما في البيع فبالا كان لكل من اثنين عديا عديا واحد فانه لا يصح للجهل بحصة كل من اثنين عند العقد وان كانت قد لم بالتقويم وكذلك هنا كل منهما يجهل حصته من المبيع لان الغالب في قيم العقود الانضباط وعلم التغير تخف الجهل وايضا فالتقويم والتخوم به هنا عند ان في التقديرة وانما اختلفا بقلية تعامل أهل البلد بأحد هادون الاخر فادبر الامر هنا على القالب وهو لا يختلف تخف به الجهل أيضا فاشترى هذا المالك مالم يفتقر في مسئلة العبدان السابقة لان الغالب في قيمتهما الاختلاف ولا غالب تجمع تقارير القيمة لعموم جنسها وصفة فزاد فيها القدر والجهل ويؤيد ما قررناه من اجابه الواو الدرجة الله تعالى أيضا بان صورة المسئلة انما اعلان بالنسبة بحال الشراء اذ الغالب معرفة نفسه بالتقدير الغالب من القالب بخلاف العروض اذ القيمة فيها لا تتكاد تغيب (تساويا) أي الشريكان (في العمل) وتقارنا فيه (فان شرطا مختلفه) أي ما ذكر كان شرطا مساويا الربح والخسران مع تفاضل المالكين وعكسه (فسد العقد) لما فاته لوضع الشركة (فربح كل على الاخر بآخرة عمله في ماله) أي حال الاخر كالقراض اذا فسد وقد يقع التفاضل ولو تساوى في المال وتقارنا في العمل وشرط الاقل لاكثر مما لم يربح بالزائد لانه على متبرعا غير طامع في شيء كالموكل أحدهما فقط في فاسده (وتنقذ التصرفات) منها ما لوجود الاذن (والربح بينهما) في هذا أيضا (على نقد المالكين) رجوعا لاصل (ويد الشريك يد امانة) كالودع والوكيل (قبيل

٢ ج على قوله انتفع بهما هي اعارة فيصيرها حيث كان التبع بغير الاتساع المأذون فيه وان دفعها وديعة كان قال احفظها فلا ضمان ان تلفت بغير تقريط وقس على ذلك ١١ سم على حج ويدين ان مثل شرط علمها عليه ما جرت به العادة من ان أحد الشريكين اذا دفع المدة المشتركة للشريك تكون تحت يده ولم يتعرض له فبالا ولا نقضا فاذا تلفت تحت يده من هي عنده بلا تقصير لم يضمن ولا يربح عليه بما عطفه وان لم ينتفع بالاداءة كان مانات صغيرة لانه متبرع بالعطف وان قال قد صد الرجوع لانه كان من حقه مراعاة المالك ان يفسد والا راجع الحيا لم يولو كان ضمنا معاياة واستعمل كل في نومه فلا ضمان لان هذا شبيه بالاجارة الفاسدة واذا باع أحد الشريكين نصيبه وسلم ذلك المشتري من غير اذن الشريك صاروا ضامنين والقراض على من تافقت تحت يده ١١ ابن أبي شريف وقوله معها باقيا في العمل لان قال تستعمله المدة

الثالثة فان لم يصح له بالاستعمال واستعمله بغير اذنه ضمنه وان جرت العادة بالاستعمال تلك المدة (تخرج) وقم
السؤال في القدس عما يقع كثيرا في الراف من ضمن دواب الدين كالبحر والسموم والبق وما حكمه وما يجب فيه على الآخذ
والماخوذ منه والجواب عنه بان الظاهر ١٠ أن يقال فيه ان الدين مقبوض فيه بالشراء القاسد وذات الدين

مقبوضة هي وولدها بالاجارة
القاسدة فان ما يدفعه الآخذ
للباق من الدراهم والحق في
مقابلته الدين والاستفاد بالهبة
بالوصول الى الدين فالدين مضمون
على الآخذ عنه والهبة وولدها
أمانتان كسائر الاعيان المستأجرة
فان تلفت هي أو ولدها بلا تقصير
لم يضمنها أو بقتصر ضمن (قوله هو
اليه) الصغير في حواله الراف وفي اليه
لشريك (قوله وانما قبل قوله)
أي الشريك (قوله ولو قصد)
غاية (قوله المستحق لنفسه) ظاهره
انه لا فرق بين كون الاجارة قاسدة
أو هبة وبشكل عليه في
القاسدة ماسيا في الوكالة
من انه لو وكله في تلك المباح
وقصده الوكيل نفسه أو أطلق
كان للوكيل ووجه الاشكال
انه حيث فسدت الاجارة كان
الحاصل من المستأجر مجرد
الاذن والاجارة لا غيبة فيكون
ذلك كالوكله في تلك المباح
وقد يقال لما وجدت صورة
الاجارة المتضمنة لزوم العمل له
ظاهرا قويته على مجرد الوكالة
فاقتضت كون الماء للمستأجر

(قوله ذمتهم) أي الجماعة (قوله بالحق) أي ويقسم الالف بينهم على عدد رؤسهم ثم يتراجعون
أخذ الماذكره في مسئلة الطين (قوله يتراجعون) وقد يفرق بين هذا وما عرفت في الوكيله المستأجرة حيث
قسم الماء على اجرة أمثالهم من غير تراجع ما عايناهما الزم فيه ذمة الا بغيره العمل كان كانه استأجرهم فقسمت الاجرة بينهم
على عدد الرؤس بخلاف ما عرفت فان الحاصل فيه مجرد قصد الماء للكل والرافين الماء

(قوله ويجعل له التصرف في الباقي) أي وأما ما أتى من جهة النص فيجب وده لا ريب له ولو تلف فهو في ضمانه ومتى تمكن من وده وجب عليه رده ولو جاز من المعينة (قوله مشتركاً) أي إذا ثبت بين الشركة (قوله لم يخص أحد منهم بما قبضه منه) ولو أداها ساعداً فيدانيها الشراء ما فارق لأحدهما عنهما مشاركة الآخر فيه لأن الثبوت ينسب للأفراد للشراء (قوله لا تصاد بالجهة) أي وفي الأدب
 (كتاب الوكالة) (قوله وكسر هاءه) وهي اسم مصدر وكل بالتشديد قال في المختار الوكيل معروف يقال وكله بامر كذا أو كيله والاسم الوكالة بفتح الواو وكسر هاءه (قوله والحفظ) عطف لازم على مضموم (قوله واصطلاحاً تفويض الخ) مثله في ج وعبر شرح المنهج بقوله وثبتا تفويض الخ (أقول) قدر قوا بين الحقة الاصطلاحية والشرعية ما تلقى من كلام الشارح فهو حقيقة شرعية وما كان باصطلاح أهل الفن يسمى اصطلاحاً وعرفه فان كان هذا المعنى مأخوذاً من استعمال الفقهاء أشكل قول المنهج وشرعا وإن كان تلقى من كلام الشارح أشكل قول الشارح وج واصطلاحاً ويمكن أن يجاب بما قاله سم في حواشي البهجة في باب ١١

الشرعي مجازاً على ما وقع في كلام الفقهاء وإن لم يرد ويصوبه من الشارح (قوله فلا دور) الظاهر أن الدور المعنى هو أن النيابة هي الوكالة وقد أخذت في تعريف الوكالة وحسبنا تفق اندفاعه بقوله أي شرعاً فطران النيابة شرعاً هي الوكالة فان اجيب بان النيابة شرعاً أهم من الوكالة فلا دور كان التعريف غير مانع ثم يمكن أن يجيب بأنه يمكن أن يتصور ما يقبل النيابة شرعاً بوجه أنه ما ليس بعبادة ونحوها وهذا الوجه لا يتوقف على الوكالة فلا دور فليأمل

لما لا اليد ولهم عليه الإجراء أن حصل من الزرع شيء والأدلا ولو غصب فهو ذابور وسلطه بما له ولم يتغير له إقراراً بقدر المصوب ويجعل له التصرف في الباقي كما أتى به ابن الصلاح ووجه المصنف ولو باع أحد شركاء كاشترى كامصة أو وكل أحدهما الآخر فباعه وقبض قد وصحت من الفن اختص به كما أتى به ابن الصلاح أيضاً وهو ظاهر ولا يشانه قوله ولو وردت جميع دنال لم يخص أحد منهم بما قبضه منه بل يشاركه في البقية لا تصاد بالجهة ولو أجاز حصته في مشترك لم يشارك فيما قبضه مما آجر به وإن تعدى بتسليمه العين المستأجر بغير إذن شريكه

(كتاب الوكالة)

هي يفتح الواو وكسر هاءه التفويض والمرعاة والحفظ واصطلاحاً تفويض شخص أغيره ما يفعل عنه حال حياته مما يقبل النيابة أي شرعاً فلا دور والاصل فيها قبل الإجماع قوله تعالى فابعدوا حكمنا من أهله بناءً على أنه وكيل وهو الأصح كما يأتي ونوكبه على الله عليه وسلم عمرو بن أمية الضمري في نكاح أم حبيبة وأبداً في نكاح ميونة وعروة البارقي في شرائه ثياباً وناو والحاجة مائة البها ولهذا نذب قبولها لأنها قيام بحلقة الغير أمانة لها المستقل على الإيجاب فلا الآن يقال ما لا يتم المندوب إلا به فندوب وهو

١٨ سم على ج وعبارة ج بعد قوله شرعاً إذا التقى برحبتين على بس بعبادة وهو ١٨ وهذا من مترجاة المعنى بقوله ثم يمكن أن يجاب الخ فلهذه الزيادة تساقط من نسخة المعنى (قوله الضمري) بالفتح أي الضاد بالجهة والسكون نسبة إلى ضمير من يكره ١٨ لب (قوله والحاجة مائة البها) ع يريد القياس تخفيفه ثمانية بالكتاب والإجماع والسنة والقصاص يقتضيان أيضاً ١٨ (قوله ولهذا نذب قبولها) أي الأصل فيها النذب وقد صرح أن كان فيها إعاقة على حرام وتكره أن كان فيها إعاقة على مكروه ويجب أن وقف عليها دفع ضرورة الموكل كتوكيل المضطر غيره في شراء طعام قد عجز المضطر عن شرائه وقد تصور فيها الإباحة أيضاً بان لم يكن الموكل حاجته في الوكالة وسأله الوكيل لا لفرض (قوله فلا) أي فلا نذب (قوله الآن يقال الخ) وقد يقال لا يختص النذب بما ذكر بل متى كان التوكيل طريقاً للنذب نذب كتوكيل في شراء ما يجده في الوضوء أو طعام يتصور به أو يجعل التطهر به وقد عجز عن قصده بنفسه وقد يجب أن اضطر إلى ما يظهر به أو ما يدفع به ضرورة الجوع التي تقع إليهم وقد صرح أن كانت وسيلة إلى حرام كتوكيل في الخطبة على خطبة الغير أو الشراء على الشراء (قوله ما لا يتم المندوب إلا به فندوب) أي فيجاب على ذلك وإن لم يقصد الامتنال (قوله فندوب) أي فيكون إيجاباً مستنداً كقولها

(قوله بكونه نافذاً حال الخ) قال حج أو غيره في مال. (قوله وخرج ذلك أو ولاية الوكيل الخ) قد يقال يجوز أن ينادى ولاية التسلط من جهة الشايع قد دخل فيها الوكيل وغيره ويدخل في قول المصنف بملك المقتط فإنه انما يصير لغيره بعد التملك وبغيره أي أمانة في يده (قوله وصحة توكيله) في هذا الجواب نظر لا يخفى لأن المقصود تبسيطه لبيان ما كان منه على النفس هذا ويمكن دفع النقض عن المصنف بأن مفهوم كلامه هنا خصوص مجلسيين من أحكام توكيل الوكيل فغاية الأمر أن ما ذكره هنا مع الاتي من قبل العام والخاص أو المطلق والمقتصد لا اشكال فيه تمامه اه سم على حج (قوله والقرن) أي وخرج القرن الخ (قوله أو أطلق) عبارة حج بعد قوله ففعلها أو هذه وأطلق اه فتصور مسئلة الإطلاق بما إذا قال هذه ولم يذكر الخبر فاختصى الفساد فيما إذا قال ذلك فليراجع (قوله ان يخرج عنه الخ) في اعتبار هذا في التوكيل عن المولى نظر فبقي تبينه من هذا الشرط بالوصى والقبيل اقرره ١٢ في باب النكاح مما تبين عليه هناك اه سم على حج وعبارته ثم قوله

وبه فلو ترك كون الوكيل لا يوكّل الخ هذا التصريح بالوحي ولو قيل يجبر ومنه القاضي يوكّل وان لاقت به البشارة ولم يجزئها وهو ظاهر كلامهم فتوجه في باب الوكالة ما قصه ويصح توكيل المولى في حق الطفل أو الجنون أو السفهية كأصل في تزويج أو مال أو وصى أو قيم في مال أو هجر عنه أو لم تلق به مباشرة لكن رجح جمع متأخرون أنه لا فرق كلما اقتضاه اطلاعهما هذا اه ينبغي أن يرجع قوله فيه انه هجر عنه الخ لقوله ووصى أو قيم دون ناقليهما والاتفاق هذا الذي ذكره هذا فليتناه اه فالحاصل ان التوكيل من الأب والجد يصح مطلقاً من الوصى والقيم ان هجرا ولم تلق به مباشرة ومنهما الوكيل أو لا يلق به كما ذكره في باب الوصايا وكلام المتأخرين هذا مطلقاً يجعل على ذلك اه (قوله انهما معاً) أي ما إذا أطلق فبقي ان يكون وكيلان الولى اه سم على حج وفي الزايدى انه يكون وكيلان عن المولى عليه والأقرب ما قاله سم لان التصرف معطوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على المولى عليه وفائدة كونه وكيلان الولى انه ينزل ويلوغ الصبر ويشدا لكن ما قاله الزايدى هو عاين ما في خلق الاجنبى من ان وكلها لو أطلق فلا ينفذ العوض له ولها وقع لها العود المنفعة اليها (قوله عن الطفل) أي ولو مع الولى لكن في حوائش شرح الروض ولو وكله منهما ولم يشدا انزل عن الولى دون المولى عليه فتصرف عنه (قوله ان ينزل الوكيل) أي من جهة المولى عليه في ينزل من جهة الولى اخذ من كلام حوائش شرح الروض المذكور (قوله من الولى) أي وصيه (قوله ويصح توكيل الخ) وسأيت انه يصح توكيل العبد في قبول بغير ان يسدده والسفيه بغير ان يلبه فالتقييد بالان هذا انما هو ليكون حكمهما مستفاد من الضابط اما من حيث الصفة مطلقاً لا فرق (قوله يستتبعه) أي يستتبعه

ظاهر ان لم ير الموكّل غرض من نفسه واركانها أربعة موكل ووكيل وموكل فيه وصيغة وقد شرع في الاول فقال (شرط الموكل صحة بشارته بمحاوّل) يضع الواو (فيه بقاء) لكونه مطلق التصرف (او ولاية) ككونه أبى في مال أو نكاح (فلا يصح توكيل من ولا يجنون) ولا معنى عليه ولا محبور وعليه بسفه في فهو مال لانهم اذا هجروا من تعاطى ما وكلوا فيه فماتهم أدى وخرج ملكاً أو ولاية الوكيل فانه لا يوكّل كما يأتي لا تنافه كونه مالكا أو وليا وصحة توكيله عن نفسه في بعض الصور أمر خارج عن القياس فلا يرد نقضوا القرن المأذون له فانه انما يصرف بالان فقط (و) لا توكيل (الموأة) لغيره في النكاح لانها لا تاشهره ولا يرد صحة ذهنها لولها بلفظ الوكالة لا تنافه كونه وكالة حقيقة وانما هو متضمن للذنن (و) لا توكيل (المهرم) بضم الميم لخلال (في النكاح) ببقائه أو لوليته حال اصرام الموكل لانه لا ياشهره فان وكله لمستدعيه بعد فعله وأطلق صح كالو وكله لمستدعيه هذه الخبر بعد فعلها أو أطلق أو وكل خلل لهما ليوكل خللا في التزويج لانه سفير محض (و يصح توكيل الولى) بأب وجد (في حق الطفل) أو الجنون أو السفهية في المال والنكاح أو وصيا أو قيماً في المال ان هجر عنه أو لم تلق به مباشرة سواء وقع التوكيل عن المولى عليه أم عن نفسه أم عنهما معاً وفائدة كونه وكيلان عن الطفل انه لو بلغ وشدا لم ينزل الوكيل بخلاف ما لو كان وكيلان الولى وحسب ووكّل لا يوكّل إلا بينا كما يأتي ويصح توكيل سفه أو مقل أو قن في تصرف يستتبعه لا غيره

مطلقاً من الوصى والقيم ان هجرا ولم تلق به مباشرة ومنهما الوكيل أو لا يلق به كما ذكره في باب الوصايا وكلام المتأخرين هذا مطلقاً يجعل على ذلك اه (قوله انهما معاً) أي ما إذا أطلق فبقي ان يكون وكيلان الولى اه سم على حج وفي الزايدى انه يكون وكيلان عن المولى عليه والأقرب ما قاله سم لان التصرف معطوب منه فيقع التوكيل عن نفسه وان كانت منفعة عائدة على المولى عليه وفائدة كونه وكيلان الولى انه ينزل ويلوغ الصبر ويشدا لكن ما قاله الزايدى هو عاين ما في خلق الاجنبى من ان وكلها لو أطلق فلا ينفذ العوض له ولها وقع لها العود المنفعة اليها (قوله عن الطفل) أي ولو مع الولى لكن في حوائش شرح الروض ولو وكله منهما ولم يشدا انزل عن الولى دون المولى عليه فتصرف عنه (قوله ان ينزل الوكيل) أي من جهة المولى عليه في ينزل من جهة الولى اخذ من كلام حوائش شرح الروض المذكور (قوله من الولى) أي وصيه (قوله ويصح توكيل الخ) وسأيت انه يصح توكيل العبد في قبول بغير ان يسدده والسفيه بغير ان يلبه فالتقييد بالان هذا انما هو ليكون حكمهما مستفاد من الضابط اما من حيث الصفة مطلقاً لا فرق (قوله يستتبعه) أي يستتبعه

(قوله يمكن رده) فيه فخر بل الكلام اعين البيع ومن مع الاعيان الا ان يرد بالكلام ما ذكر في الاصح لكن هذا لا يناسب قوة وقدرهما بما يتوقف على الرؤية ثم قد يقال لأجله في مسئلة البصير المذكور ان الاطلاق المذكور لان وقف صحة تصرف الوارثين بل ورواها الاصح الصانع بصحة مباشرته التصرف تأمل اعلم على ج وقد يتوقف قوله ثم قد يقال لأجله الخ لان ما وجبه به علم الاحتياج حاصله يرجع الى أن المراد التصرف في الجلة وقد يقال بسبب الرعي ان المراد صحة التصرف في خصوص ما ذكر فيه (قوله بان الكلام) اي هنا (قوله ملحقه) أي فهي مستثناة أيضا (قوله لكن باقي) الا في حق قوله وتأخذ المصنف في مسئلة طلاق النكاح للمسلمة بان يصح طلاقه في الجلة ١٤ (قوله والمستحقين) هو بالمرحط على

المشتري ع (قوله في الصور الثلاث السابقة) هي قوله فان وكله ليعقده بعد فقوله الخ (قوله من يقبض المبيع عنه) اي المشتري (قوله فلا يוכל في نحو كسر باب الخ) ومقتضاه ولو تعين طريقا اي لا يمكن من مباشرته لانه ربما رذالة فيفضي ذلك لنفس ومع ذلك لو مباشر بنفسه اعتد به (قوله وجزم ابن المقرئ بطلانه) وأما قول المرتد في التصرف عن غيره فقصص منه وعندهما كبرهما وساقى وصار الروض وتوكل المرتد كصرفه خالف في شرحه فلا يصح ثم خالف في الروض ولو وكاله اي المرتد أحد جمع تصرفه أم قال في شرحه وقدم منه بالا وفي ما صرح به اصله من انه لو ارتد الوكيل لم يتر في التوكيل ا هـ وقال في مقدمه واقدم كلام المصنف ما اقتضاه كلام اصله من

الاباذن ولي او غيرهما وسيد (ريستقي) من عكس الضابط الماروه وان كل من لا تنص منه المباشرة لا يصح منه التوكيل (توكل الاصح في البيع والشراء) وقبرهما بما يتوقف على الرؤية كجارية أو خذ بقعة (نصح) وان لم يتد على مباشرة الضرورة وما نازع به الزركشي في استثناء ما بينه صحيح في الجلة وهو السلم وشراؤه لنفسه صحيح أيضا وان الشرط صحة المباشرة في الجلة يدل على انه لو روث بصير عين لم يرهاصع وتوكله في بيعها مع علم صحته منه يمكن رد ما بين الكلام في بيع الاعيان وهو غير صحيح منه مطلقا وفي الشراء الحقيقي وشراؤه لنفسه ليس كذلك بل هو عقد عاقبة نصح الاستثناء ومسئلة البصير المذكور ملحقه بمسئلة الاصح لكن باقي في التوكيل من المصنف ما يؤيد ما ذكره الزركشي وبه يسقط أكثر المستثنات الا نسبة وبعض للاصح في الاستثناء من العكس المحرم في الصور الثلاث السابقة وتوكل المشتري البائع في أن يוכל من يقبض المبيع عنه مع استثناء مباشرته القبض من نفسه والمستحق لتصرفه طرف مع انه لا يباشره والوكيل في التوكيل ومالكه أمه لولها في تزويجها ويشتري من طرفه وهو ان كل من صحت مباشرته جلت ولا بد تصح توكله في غير تجبره من عنه فلا يוכל ونظرا بقوله فلا يוכל في نحو كسر باب كاصرح به جمع ويحتمل جواز عند غيره والتوكيل في الاقرار وتوكل وتوكل قادر بناء على قبول الولاية لا وكاله وشبهه اذ نه في النكاح ومثله القيد في ذلك قاله ابن الرقة والتوكيل في تعيين أو تعيين مهمة واختيار أو بيع عالم بعينه عين امرأة وتوكل مسلم كفرا في استبقاء قود من مسلم أو نكاح المسلم وذكر في توكل المرتد غيره في تصرف مالي الوقت وجزم ابن المقرئ بطلانه واستوجبه الشيخ رحمه الله تعالى في فتاويه ويجوز توكل مستحق في قبض زكاته قاله في الروضة قال في الطاهم وان كان الوكيل عن لا يجوز له اخذها كاصرح به الله تعالى في فتاويه والاوجه انه لا يملكه واحده من ما حبث ليمتد قصد الادفع والوكيل

اي لو ارتد المترك لم يتر في التوكيل بل يتوقف كسلكه بان يتوقف استمراره لكن جزم ابن الرقة في المطلب بان ارتداده عزل وليس بظاهر ا هـ سم على ج (قوله واستوجبه) اي البطان وهي معتقد ويؤيده ان ما قبل الوقت هو الذي يصح تعليقه وذلك مستحب الوكالة (قوله) اي لنفسه (قوله خالف في انعدام) عبارة ج وقدر الزركشي نقلا عن القفال ما اذا كان الوكيل عمرا لا صغرها وفيه نظر على وجهه قالوا ب جذف الوارثين قول الشارح وان (قوله بهما) اي الوكيل والموكل (قوله حيث لم يصد) أي قضاهما بان تصفا حدهما الموكل والآخر الوكيل أما اذا اتحد فملك من اتفقا على نفسه وان وجد تصدي من احدهما أو ظن في الآخر امتنع فيه النافع ا هـ ج يلحق

(قوله من قاسه على الموكل) أي حيث قبل بالطلاق (قوله ودعوى) أي اعتراضا على القرق إلا في (قوله لا التفاته) أي لهذا القول (قوله ولا معصية) عطفه على المجنون من عطف الخاص على العام لأن العتق نوع من الجنون وفي المختار المعصية الناقصة العقل وقد عتقه فهو معصية من العتق ١٤ عليه فيمكن جعل المجنون على من زال عقله بالكلية والمعتوه على من عتق أصل العقل لا كإثاله فيكون معصية بالاعتصاف (قوله ولا في الاختيار) أي ولا في كبر المراتة في الخ (قوله ويشترط

في الوكيل العدالة) ظاهره وإن وكله في بيع معين من أموال المجهور ولو قبل بصحة فو كبل القاسق في ذلك حيث لم يسلم المال لم يعد ثم رأيت في ج هيأني خييل قول المصنف وأحكام العقد تتعلق بالوكيل الخ لما يؤيد من ذلك قوله ويمنع فو كبل المرأة فهو مستثنى عما أفاده المتن أن من صح قصره لنفسه صح فو كله (قوله والأوجه الصحة مطلقا) فو كها أولا حيث كانت حرة وأمة فيأستعمل به أو غيره وأذن لها السيد كما هو في فو كيل الفرس (قوله والأبارة) أي حيث قبل فيها بالطلاق إذا فو كها الزوج (قوله وفو كيل مسلم) أي ويستثنى أيضا (قوله بأن الوكيل) أي في هذه الورد وقوله لا يستوفيه لنفسه أي فلم يشهد هذا الشرط فلا حاجة لاستثنائه ١٥ سم على ج (قوله والأول صحيح) هو قوله بأن الوكيل الخ والثاني هو قوله وبأن المالك إنما الخ (قوله في غيره) قد

(وشرط الوكيل) تعيينه إلا في شحون ج عني فله كذا في بطل وكذا كما ثم إن وقع غير المعين لم يعامل كوكيل في كذا وكل مسلم مع كبحته الشيخ في شرح منبهه قال وعليه العمل وما تفرقه من قيسه على الموكل فيه غير صحيح فسيأتي الفرق بينهما ودعوى أنه يحاط في العاقد ما لا يحاط في المعقود وعليه لا التفاته هنا إذا الغرض الأعظم الاتيان بالمأذون فيه (وهو مباشرة التصرف) الذي وكل فيه (لنفسه) ولا يصح فو كيله إذا قصره لنفسه أقوى منه لغرضه فإذا لم يكن الأقوى لم يكن دونه الأولى (لاصبي و) (مجنون) ولا معنى عليه ولأنه ولا معصية لسلب ولا يهتم به نعم فو كيل صبي في نحو تفرقة كذا في زوجة أمه (وكذا المرأة المهرم) بضم الميم (في عقد النكاح) أيجابا وقولا لسلب عبا رهنه ما فيه ولا فو كيل المرأة في الرجعة ولا في الاختيار لنكاح إذا أسلم على أسكن من أربع ولا في الاختيار للقران إذا عتق المرأة من بختارها أو يفارقه فإن لم يعين لم يصح من الرجل أيضا كما هو وانفتحت كالمرأة كما قاله ابن المسلم في أحكام الخلفاء وذكر في شرح المذهب تفقها ثم لو بان الخلفاء ذكر أربع قصره فذلك باتت صحته ويشترط في الوكيل العدالة إذا وكله لولي في نحو بيع مال مجبوره ويمنع فو كيل المرأة لغير زوجها بغير إذنه على ما قاله الماوردي قبل وكانه أراد المرأة أما الأمة إذا أذن سيدها لم يكن زوجها اعتراضا كالإبارة فأولى قال الأذرى الوجه ما اقتضاه كلام الرواية من الصحة أن لم يشترط على الزوج حقا ١٥ والأوجه الصحة مطلقا وإن كان للزوج منعها بما يفتقر حقه لأن هذا أمر خارج ويترك بين ما هنا والآية بين حقه لازم يتعلق بالعين فعارض حق الزوج وهو أولى فابطله ولا كذلك الكاكلة فو كيل مسلم كافرا في استيفاء مود من مسلم وهذه مردودة بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه وبأن المصنف امتحاه ل صحة مباشرة بشرط لصحة فو كله ولا يلزم من وجود الشرط وجود الشروط وانما يلزم من عدمه عدمه والأول صحيح والثاني في غير محله إذا شرط وهو صحة المباشرة غير موجود هنا رأسا (لكن الصحيح اعتقاد قول صبي) ولورقنا إذا كان جازما لم يجرب عليه ككذب وكذا فاسق وكافر كذلك بل قال في شرح مسلم لا أعلم فيه خلافا (في الأذن في دخول دار وبالصالح هديه) ولو أمة قالت له أهذا سيدي

يجاب بأن الثاني مذكور على التزول ويؤيد ذلك أنه صرح في الأول بأن الوكيل لا يستوفيه لنفسه ١٦ قد صرح بأن هذا الشرط لم يوجد هنا أصلا ١٥ سم على ج لكن الصحيح اعتقاد قول الصبي (فرع) ١٥ قال الخطيب الشرع يجوز فو كيل الصبي والسفيه بالتصرف بعد بلوغ الصبي ورشد السفيه كترك المهرم لعقد بعده وفيه نظر والوجه وقا لم يرد عدم الصحة لأن المهرم فيه الأهلية لا أن تعرض له مانع بخلافه ما فاته لأهلية لهما وفي الروضة ما فهم منه عدم الصحة ١٥ سم على منبهه ومنه على ج (قوله لم يجرب عليه كذب) ولم تقم رتبة على كذبه ١٥ شيخنا زبادي (قوله وكافر) أي ولو بالغنا (قوله كذلك) أي لم يجرب عليه كذب (قوله لا أعلم فيه) أي في الكافر وبجاية ج فيها

(قوله فيبوزوطها) أي بعد الاستبراء ولو رجعت وكذبت نفسها الائمه ما هي في حق غيرها وخروج بكذبت نفسها مالو كذبها
 السيد فصدق في ذلك يشه عليه فكون وطه المهدى الموطه شبه ولا يجب عليه المهر لان السيد عموه ذلك يدعي زناها
 ولا الحد أيضا لشبهة ويشي أن لا حد عليها أيضا زعمها ان السيد اهداها له وان الوعد حرظنه انما ملكه وتزني فتمت لتعويته
 وله على السيد برزعه ما ولو اهداها السيد على وطه الشبهة فيجب المهر (قوله لتساخ السلف مثل ذلك) وليس في معنى
 ذكر البيضاوي القرو وغيرهما اذا حصل منهم الاذن ولم يجرب عليهم الكذب لانهم ليسوا من أهل الاذن أصلا بخلاف الصبي فإنه
 أهل في الجله ولا شاق هذا ما قد عناه من جعل البيضاوي كالمصبي لان ذال الضمير والحققت فيه قوله لانها المفعول عليها بخلاف ما هنا
 (قوله فلا يحد قطعا) نظاهره وان مضى عليه سنة فاكتمل يجرب عليه ١٥ فيها كذب ولو قبل بجوارز اعتاد

قوله حسنت لم يرد بل وان لم تغض
 المدة المذكورة ويكون المذار
 على ما يغلب على الثمن صدقه
 (قوله بالعلم) وعلى هذا ينبغي
 ان البيضاوي وهو جامع القرينة
 كالصبي لان التعويل ليس على
 خبره بل على القرينة وعلى ما لو
 جهل حال الصبي والاقر بفيه
 انه لا يصدق قوله الا بقرينة تدل
 على صدقه لان الاصل عدم قبول
 خبره (قوله بشرطه الاق) هو
 المهر او كونه لم تلق بمباشرة
 (قوله فيه اشارة الى استثناء الخ)
 اي لان الكلام هنا في الوكيل
 (قوله وانما يصح ذلك) اي استثنائه
 المرتد (قوله ومسا في بابه) والحدود
 منه انه لا يشترط فيكون مستثنى
 (قوله اذ لو ائتمنت زوجته) هذا
 التعليق لا يصلح لرد استثنائه من وكيل
 المسلم الكافر قالوا في التعليق بان

لك كما اقتضاه كلامهم وان استثنى كل فيبوزوطها وطلب صاحب ولية لتساخ السلف
 في مثل ذلك اما غير المؤمن بان جرب كذبه ولو مر فيه ان يظهر بحيث جوزنا كذبه لغير
 منه فلا يحد قطعا وما حقه قوله سنة بعد قطعا وفي الحقيقة العمل يستند بالعمل لا بالخبر
 ويؤخذ منه عدم الفرق هنا بين الصادق وغيره وللميز ونحوه فوكيل غيره في ذلك بشرطه
 الاق (والاصح صحة وكيل جسد) مصدر مضاف للمفعول ولو حذفت الياء لكان مضافا
 للفاعل وهو اوضح (في قبول النكاح) وان لم يأت في السيد لا تتأخره وتعييره بل يكن
 فيه اشارة الى استثناءه من عكس الضابط وهو من لا يصح مباشرة لنفسه لا يصح
 نوكاه ويستثنى ايضا صحة نوكل سقيه في قبول نكاح غيره اذن وليه ونوكل امرأته
 طلاق غيرها ومرد في تصرف لغيره مع امتناعه لنفسه وانما يصح ذلك ان لم يشترط في
 بطلان تصرفه لنفسه بغيرها كعليه ومسا في بابه ما فيه ورد في قبول نكاح اخت
 زوجته مثلا او اوصية ونحوه اربع والموسر في قبول نكاح امته واستثناء بعضهم
 نوكل كافر من مسلم في شرا مسلم واطلاق مسألة غيره صحيح اذ لو ائتمنت زوجته فطلق
 ثم اسلم في العدة بان نفوذ طلاقه واثار المصنف في مسئلة طلاق الكافر للمسئلة بانه يصح
 طلاقه في الجله الى ان المراد صحة مباشرة الوكيل التصرف لنفسه في جنس ما وكل نفسه
 في الجله لا في عينه وحيث قد فسدت أكثر ما مر من المستثنيات وقياسه جريان ذلك في
 الموكل ايضا كما قد عناه (ومنه) اي نوكل العبد اي من فيه ردق في الايجاب النكاح
 لانه اذا ائتمنت عليه تزويج ايقته فبنت غيره أولى ويصح نوكل المكاتب في تزويج امته
 كما يحسنه الاذرى ان قلنا ان تزويجها ومشهله البعض في ذلك بل أولى ويجوز نوكل
 رقيق في نحو بيعه باذن سيده ولو يجعل ويتبع وكذا على طفل او امه مطلقا كما قاله

الكافر يصح طلاقه لزوجه المسئلة فيصح نوكل المسلم في طلاق زوجته الكافرة (قوله كقوامه) ومنه نوكل المسلم
 الكافر في شرا مسلم لان يصح شراؤه في الجله وذلك كما لو حكم بصفته عليه (قوله ان قلنا انه يزوجه) وهو العقد (قوله
 ويجعل) وفي نسخة بعد قوله باذن سيده ولو يجعل ويتبع الخ وما في الاصل هو الصواب (قوله مطلقا) معنى مطلقا باذن ولا ينبغي
 مراعاة ذلك فان القياس البطلان بغير اذن سيده وقد يستدل على الصحة بصحة قبول الهبة والوصية بغير اذن ويقربان
 هنا اطلاق سنة للغير اذ سم على حج أقول قول سم والوصية يفيدان قبوله للوصية لا يتوقف على اذن من السيد والعقد
 خلاقه والفرق بينهما ان الهبة ان القبول في الهبة فوري فلو منعنا منه فربما عطل الفصل بين الايجاب وقبول السيد
 لغيبته مثلا فيفوت المقصود من الهبة ولا كذلك الوصية فان الشترط فيها كون القبول بعد الموت اصل بالموت أو تراخي عنه

(قوله وهذا) أي شرط ملكه (قوله

١٦

لا يلزمك)

أي ما يريد أن يوكل فيه (قوله وإنما المراد المصلح)

قد بيناه، قوله الآن وما يتقرر

علم أن شرط الموكل فيه أن يملك

الموكل التصرف فيه حين التوكيل

(قوله ومن ثم فروع) قد يقال

التفريع لا ينافي كون المراد ملكه

التصرف لأنه ليس بالملك التصرف

الذي يوكل فيه (قوله لكن هذا)

أي قوله أم لا وأما الأولان فبهما

اختلاف وهما مالو كان معينا أو

موصوفا (قوله بما يأتي) أي في

قوله وعلم عامر أنه لو جعل المعلوم

تبعاً لحاضر الخ (قوله بطل في

الاصح) لا يصال كان الأولى

التعبير بل يصح لأنه ليس المقصود

الحكم بالبطان فيبعض لانا

نقول لأفعال الواقعة في عبارات

المستفيضة إنما يقصدون منها مجرد

الحدث دون الزمان فلا فرق في

المواد من التعبير بين الماضي

والحال والاستقبال (قوله على

ما قاله) ضعيف (قوله والفرق

بينهما) أي الأذن من المرأة

والتوكيل من الولي (قوله وما

يجع به بعضهم) أي حج حيث

قال ولو علم ذلك ولو ضمنا على

الافتضاء أو الإطلاق فسدت

الوكالة ونقد التزويج (قوله

دخل ما يتجدد) معقد (قوله لم

يمكن قبضته) معقد (قوله كافي

التصوير الأول) هو قوله ولو

وكله في المطالبة بقرعة (قوله

المواردى لانتها ولاية (وشرط الموكل فيه أن يملكه الموكل) حالة التوكيل والافتكاف

يأذن فيه قال الأذرى وهذا عين يوكل في ماله والافضو الولي وكل من جازاه التوكيل في

مال الغير لا يملكه وروى الفزى لبيان المراد التصرف الموكل فيه لا يحمل التصرف بدفع

مأذ كره لأنه مر أول الباب وإنما المراد المصلح ومن ثم فروع عليه قوله (فلو وكل بيعس) أو

اعتاق (عبد مملوك) سواء كان معينا أو موصوفاً لا لكن هذا الاختلاف فيه ولم يكن

تابعا لمالك كما يأتي عن الشيخ أي حامداً وغيره (وطلاق من سببها) مالم تكن تبعاً

لمسكوحة أخذاً عما قبله (بطل في الاصح) لاستهـ ولايته عليه حينئذ وكذا لو وكل من

يزوج موليته إذا انفقت عنه أو وطقت على ما قاله هنا وأخذه المصنفى وكذا لو

قال له ليعني في نكاح أو عدة أذنتك في تزويجي إذا حلت لكن ألفي الواو الموحدة الله

فعلى بصحة إذن المرأة المأذ كره لوليها كما نقل في كتاب النكاح عن فتاوى البغوي

واقراء وعدم صحة توكيل الولي المأذ كره كما صحح في الروضة وأصلها هنا وما قول

البغوي في فتاوى به عقب مسئلة الأذن كالوقال الولي للموصول زوج يقي إذا غرقها

زوجها أو انفقت عنها وفي هذا التوكيل وجه ضعيف أنه لا يصح وقد سبق في الوكالة

فبقى على رأيه أذهبنا بل بالصحة في هذه المسئلة وقد علم أن الاصح خلافه فالاصح صحة

الأذن دون التوكيل والفرق بينهما أن تزويج الولي بالولاية الشرعية وتزويج الوكيل

بالولاية الجعلية وظاهر أن الأولى أقوى فيكتفي فيها بما لا يكتفي به في الثانية وإن باب

الأذن أوسع من باب الوكالة وما جع به بعضهم من مأذ كرهى البابين يجعل عدم الصحة

على الوكالة والصحة على التصرف إذ يقتضي الوكالة ويصح التصرف بدونه خطأ

صريح بخلاف المسقول إذا ابيضاح بخطا لها فوق غيرها ومقابل الاصح أنه يصح

ويكتفي بمصول المقتصد التصرف فانه المقصود من التوكيل ولو وكله في المطالبة

بمقوقه دخل ما يتجدد بعد الوكالة كأتق به ابن الصلاح لكن خالفه الجورى فقال

لو وكله في كل حق هو فلم يكن له دين ثم حدث لم يكن له قبضه لأنه غير موكل إلا فيما كان

واجبا ومقتض قد يقال لا مخالفة بينهما إذ عدم المدخول في مسئلة الجورى إنما هو

لوصف الحق فيها بكونه للموكل حال التوكيل ولا يضرنا وجوده الإضافي في كل منهما

لأنه يكتفي فيها أدنى عبارة كمال التصوير الأول بخلاف الثاني فتقربتا باللام

الذالة على المقتضى يدخل المتجدد وعلم عامر أن جعل المعلوم تبعاً لحاضر كبيع مملوك

وما سلكه فقيه احتمالان لرافى والنقول عن الشيخ أي حامداً وغيره العصة كالوقوف

على وقعه الموصود ومن سيحدث له من الأولاد ولو وكله ببيع عين يملكه أو أن يشتريه

بثمنها كذا فأشهر القولين صحة التوكيل بالشرء كافي المطلب ومثله إذن المتراض

للعامل في بيع ما سلكه وألحق به الأذرى الشر بك وما يتقرر علم أن شرط الموكل فيه

أن يملك الموكل التصرف فيه حين التوكيل أو يذكره تعال ذلك ولا حاجة لما زاده بعضهم

هنا

خلاف الثاني) هو قوله دخل ما يتجدد بعد الوكالة (قوله ومن سيحدث من الأولاد) أي فانه صحيح

(قوله اذ هو مفرق) اى الصفة في بيع الثمرة قبل اطلاقها (قوله وان لم تنوقت الخ) اى كالاذان (قوله نحو ازالة العباسية)
 اى يصح التوكيل فيها (قوله وابعهما) اى المتقدمة والمتأخرة (قوله فيها) ١٧ اى في النية (قوله من مباشره) اى ولو

هذا (قوله وقضيته معه) هو وكيل
 الخ معذور (قوله جواز التوكيل
 هنا) كمال مدركة بما قاله في البصر
 من عدم صحة التوكيل في الفسل
 ومثله غيره من خصال التبعيد لانه
 يقع عن الوكيل ويشارك محصة
 الاستئجار لذلك بان يذل العوض
 يقتضى وقوع العمل له مستأجر
 اه سم على منج وهو يدل على
 ان الثواب للمستأجر ولو بلفظ
 الوكالة (قوله فلا يعتبر مفهومه)
 اى فالتوكيل بغير التعلق باطل
 (قوله الثاني) اى وهو الاذان
 الذى بين يدي الخطيب (قوله يصح
 التوكيل فيه) اى ولا يلزم من
 الصفة جواز التوكيل فيصير
 التوكيل في البيع وقت بذاه
 الجعلى تامة وان صح (قوله وفي
 طلاق خفيف) فرع * وكله
 طلاق زوجته ثم طلقها هو كان
 للوكيل التطلق اذا كان طلاق
 الموكل رجسا بخلاف حكم الزوج
 في الشقاق اذ اسبق الزوج الى
 الطلاق ليس هو الطلاق بعد
 ذلك لان الطلاق هناك حاجة
 قطع الشقاق وقد حصل بطلاق
 الزوج بخلافه هنا اه سم
 على منج وظاهر عدم الحرمة
 وان لم يطل بطلاق الزوج أو ولو قيل
 بالحرمة في هذه لم يكن بعدا ولا حيا

هنا بقوله أو جعل أصله لانه أشار به الى ما حكمه ابن الصلاح من الاصلح وبزوجه
 في الصواب من انه ولو كان في بيع الثمرة قبل اطلاقها صح وجهه جالس من كونه مالكا
 لاصلها اذ هو مفرق على مرجوح كتابه على ذلك الزركشى (وان يكون قابلا لقباية)
 لان التوكيل استناية (فلا يصح) التوكيل (في عبادة) وان لم تنوقت على نية اذ القصد منها
 امتحان صين المكلف وليس منها نحو ازالة العباسية لان القصد منها الترك (الا الحليم)
 والعصاة عند العجز ويندرج فيهما تركهما كركعتي الطواف (وفرقة زكاة) وغير
 وكفاة وصدقة (ووضع الضبعة) وعقبة وهدي وشاة ولحم سواء أو كل الذابح المسلم
 المميز في النية أم وكل فيها مسلما مميزا غير ذابح في ما عند وجهه كالوئى الموكل عند ذبح وكيه
 ودعوى عدم جواز توكيل آخر فيها غير مسلمة وهو وقصوعت وغسل أعضاءه في نحو
 غسل ميت لانه فرض فدية عن مباشره وقضيته صحة توكيل من لم يتوجه عليه فرضه
 كالعبدة على ان الاذرى راجح جواز التوكيل هنا مطلقا لصحة الاستئجار عليه (ولا في
 شهادة) لبنائها على التعبد واليقين الذى لا يمكن النيابة فيه ولا يرد على المصنف صحة
 الشهادة على الشهادة اذ ليست بتوكيل كما صرح به القاضي أبو الطيب وابن الصباغ بل
 الحاجة جعلت الشاهد المصل عنه بقرعة الحاكم المؤذى عنه عندنا كم آخر (وايلاء)
 لانه حلف وهو لا يدخل النيابة (ولعان) اذ هو عين اوشهادة ولا يدخل النيابة فيها كما
 مروى من ثم قال (وسائر الايمان) اى باقية لان القصد بها تعظيمه تعالى فاشبهت العبادة
 ومنها التذرع وتعلق نحو الطلاق والعق والتدبير وهل يصير بتوكيله مدبر او معلقا
 وجهان احصهما لا وقضية تقديمه بتعليق الطلاق والعناق صحة التوكيل بتعليق
 غيرهما كالوصاية والظاهر كما افاده الشيخ انه جرى على الغالب فلا يعتبر مفهومه
 ومقتضى اطلاقهم عدم صحة ذلك في التعليق انه لا فرق بين تعليق عار عن حث أو منع كمو
 بطاوع الشمس وبين غيره وهو الاوجه خلافا للسبكي (ولا) في (ظواهر) كان يقول أمت
 على موكل كظواهره أو جعلته مظاهرا منك (في الاصح) لانه منكر ومعبودة وكونه
 يترتب عليه أحكام آخر لا تنفع التفلر لكونه معبودة وعلم منه عدم صحة التوكيل في كل
 معبودة نعم ما لا ثم لم يفتى خارج كالبيع بعد بذاه الجعلى الثاني يصح التوكيل فيه
 وكذا الطلاق في الخبز قاله الباقى في تدريفا الحاصل ان ما كان مباحا في الاصل
 وحرم لعارض صح التوكيل فيه ويمنع فيما كان محرما بأصل الشرع والثاني يلحقه
 بالطلاق (ويصح في طرفي بيع رهبة وسلم ورجح ونكاح) لانه في النكاح والشراء كما
 مروى مباحا عليهم ما في الباقي (د) في (طلاق) بمنزلة مينة فالو كنه بتطبيق احدى نياتهم
 يصح في الاصح كافي البصر (وسائر العقود) كبيع وابراء وسوالة وشعان وشركة ووكالة

اذا ترتب عليه اذى الزوج وقول سم رجعا اى وان بانت الميثونة الكبرى بما
 يحصل من الوكيل (قوله وسائر العقود) هذا تقدم في قوله كملع وابراء ولعله ذكره هنا وثمة لما بعده

(قوله جعلت موكل شامتا) ينبغي انقاذ كرمه وتصويره فيضم المعلن بقول الوكيل شامتة على من موكلي ان يطريق الوكالة منه والوصية بقوا وصيت بكذا عن موكله أو بناية عنه والحالة التي جعلت موكله جعلا لشيء عليه من الدين على زيد (قوله لا يحصل التوكيل) أي حالة كونه لم يحصل وصاية حج لئلا يحصل الخ (قوله ولا يلقى استأجره) أي التوكيل (قوله في ضمن) أي حيث لا يبين له القارة للتراق على ما فهمه قوله فيما مر ولا في الاختيار للتراق اذا عين المرء من يختارها أو يشارقها فان لم يبين لم يصح من الرجل أيضا (قوله ويصح في الاراء) هذا تقدم في قوله كصلح وأبرأه وله ذكر هنا وثمة لما بعده (قوله لا يبين القور) مستند (قوله ان قياس ١٨ الطلاق) أي في الموقال وكلت في ان تعلق نفسك فلا تنترط القور على ما فهمه كلامه (قوله ومن ثم

وقراض وما ساقاه واجازة وأخذت بشفعة وصفة الشعان والوصية والحالة جعلت موكله ضامنا لك أو موصيا لك بكذا أو أحلتك بمالك على موكله من كذا يظهره من ماله على فلان ويقاس بذلك غيره (والفسوخ) ولو فورية لا يحصل بالتوكيل تأخير مضرا أما التي بخلاف ذلك فلا تتصور وما بقي امتناعه في ضمن فكبح الزائدات على أربع (و) في قبض الدين ولو موقلة كما علمه إطلاقهم لا مكان قبضه عقب الوكالة يحصل الدين فان جعلها تابعة لحال لم يحتل سوى المصروف كلامه قبض الروي وراس مال السلم اذا قبضه الوكيل قبل مقارفة الموكل المجلس ولا يرد منع ذلك في غيبة الموكل لانه بغيته بل العقد فلا دين (واقبالها) لمصروف الحاجة الى ذلك ويصح في الأبرام منه ثم لو قال وكلت في ابرامتك لا يبين القور تعلقا للتكليف لكن ذكر السبكي ان قبض الطلاق جواز التراخي وخرج بالدين الايمان فلا يصح فوكيله فيما قدر على فعله بنفسه مضمونة كانت أو لا انتفاء اذن مالكها منه ومن ثم ضمن به ما لم يسلم بماله المال كما وشمل ذلك ما لو كان الوكيل من عيال المالك وهو متقاعا من خلافه الجورى ثم في الاستعانة بمن يعملها معه فيما ينظر وكما في في الوديعة (و) في (الدعوى) بقومال او مقومة لقراءة (الجواب) وان كرمه لنفسه وينزل وكيل المدعي باقراره بقض موكله أو ابرأه وقال وكيل الخصم ان موكله أغرم بالمدعي به الغزل وقصد له ليلة المدعي غير مقبول وتقبل شهادته على موكله مطلقا وفيما لو وكل فيه ونحوه وكل فيه ان انزل قبل خوضه في الخصومة ويقره اقامة دينه بركاته عنده عدم تصديق الخصم له وتصح وان لم تقدم دعوى حضر انهم او غلب فان صدق الخصم عليها جازة الاستماع من التسليم حتى يشتها (وكذا في قلب المباحات كالحام والاصطفا والاحتطاب في الظهور) كانشراء لان كلابيب المالك فيملكها الموكل اذا قصد الوكيل بخلاف ما لو لم يقصد

من (قوله ومن ثم) أي الموكل وكذا الوكيل في المضمون له مطلقا وفي الامانة ان علم انه ليست ملك الدافع (قوله به) أي بسبب التوكيل وثمة اذا سلم العين لتوكيل (قوله خلافا للجورى) قال في الباب الجورى بضم أوله والراء الى الجورى بضم أوله بقاوس وعمله ينساب ويرى الى جورة قرية بالموصل ثم قال بالضم والفتح والراء الى جورة قرية بأصهار (قوله فمن يعملها) أي اذا كان ملاحظا لان يعلم قبل منها (قوله وفي الدعوى) عبارة المذهب وشرحه ومضمومة من دعوى وجواب دعوى الخصم ام لا اه وفي حاشية شرح الروض لواله الشارح ما منه قال القاضي ولو قال وكلت لتكون مضمنا حتى لا يكون وكيل في صفح الدعوى والبيئة الا ان

يقول جعلتك مضمنا وجها كما اه (قوله باقراره) أي الوكيل ومع ذلك لا يقبل والثاني

اقراره على موكله (قوله أغرم بالمدعي) أي انه ملكتن هو شخصه (قوله انزل) أي وكيل الخصم (قوله تعدله) أي تعديل وكيل الخصم الذي هو المدعي عليه لكن تأمل وجه عدم قبوله لان شهادته لا تبرئ نفسه تقعا ولا تدفع ضررا ثم هذا واضح فيما لو صدر وكيل المدعي في الخصومة عنه فلا يقبل لانه ممت بآيات ما وكل فيه ثم رأيت في صم على حج ما منه قوله ولا يقبل تعدله الخ لانه كالاتراري كونه قاطعا للخصومة وليس للوكيل قطع الخصومة بالاختيار ولا يعدل انزل بما عليه الاذوى قال في شرح الروض ويقوم من عدم قبول التعديل عدم الخصومة فليز (قوله وتقبل شهادته) أي الوكيل (قوله مطلقا) أي وكل فيه أم لا (قوله وفيه) أي وقبل الخ (قوله اذا قصد) أي الموكل واستقر صدق فلو عن قصد نفسه بعد قصد موكله كان =

بعد الحمد لله على ما احببنا من حشد (قوله بظلال ما لم يخصصه) بان خصه او اطلق او قصد واحد الا بعينه لان قصد واحد لا بعينه غير صحيح فكان لم يخصصه على حالة الاطلاق فان قصد نفسه وموكله كان مشتركا فيظهر وقد يشكك هذا على ما مر في الشارح من استأجر الجبل من واحد او اربعين آخر الخ وقد قلنا الجواب عنه فراجع (قوله لانه اخبار عن حق) قال في شرح الروض وقيل ليس باقرار كان التوكيل بالابرا ليس ابراهيم ١٩ يتضح قول الشارح الا في كان اقرارا جزما

(قوله ولو قال اني فاعلى) وكذا لو

قال اقره على ياق فاعلى فاعلى

شيئا زيدا وج (قوله ويصح

في استيفاء عقوبة) فاعلى ولو

قبل ثبوتها وهو متجه اه سم

على حج (قوله لاني اثباتها مطلقا)

قد يشكك عليه ما في خبر اغنيا

ايس الى امره ان هذا فان اعترفت

فارجعها فان قوله فان اعترفت

فارجعها او كسل من الامام في

اثبات الرجوع في استيفائه الان

يجاب بان المراد كان دامت على

الاعتراف بناء على انها كانت

اعترفت على الله عليه وسلم او

بقوله اعترافها بطريق معتبر اه

سم على حج (قوله ليسقط الحد

عنه) اي الفاذف (قوله تسع

دعواه) اي الى كسل (قوله عليه

اي المذوق (قوله في استيفائها)

اي العقوبة (قوله الا يحضرة

الموكل) متعلق بقوله الشارح

استيفائها اه سم على حج (قوله

اذ اثبت اي العقوبة (قوله او

سحق) لا يخالف هذا ما مر من

والثاني للمع قياسا على الاختصاص ولان سبب التوكيل هو وضع اليد قد وجد منه فلا ينصرف عنه بكيفية التوكيل في الاطلاق فلا كما لا يخفى وهو محمول على التوكيل على العموم ولا يخفى ما يأتي في المقتضى وهو مرض في خصوص بعد وجودها فافتتحت احكام القسمة المتعاقبة (لا في اقرار) كوكلك لتزعمي القلان بكذا (في الاصح) لانه اخبار عن حق فلم قبل التوكيل كالشهادة فم يكون به سقرا لاشعاره بثبوت الحق عليه قلنا لا يامر شرو بان يصعنه بنش الا هو ثابت والثاني يصح لانه قول يلزم به الحق فاشبه الشراء ثم ان حال اقره على الله صلى كان اقرارا جزما ولو قال اقره بالله لم يكن مقرا خططا (ويصح) التوكيل (في استيفاء عقوبة آدمي) ولو قبل ثبوتها بما يظهر (كصالح وسدق) بل تعيين في قطع طرف واحد قدف كما يأتي ويصح في استيفاء عقوبة له تعالى من الامام والولي لا في اثباتها مطلقا لتمامه في ان يوكل في ثبوتها القذف ليسقط الحد عنه تسع دعواه عليه زنا (وقيل لا يجوز) التوكيل في استيفائها (الا يحضرة الموكل) لاحتمال عقوبته وروايات احكامه كاحتمال رجوع الشهود اذ اثبتت بيعة فلا يتبع الاستيفاء في جميع اقسامها (ولكن الموكل معه معلومان بعض الوجوه) لثلاث عظم الفر (ولا يشترط علم كل وجهه) ولا ذكر واصاف المسلم فيها لانها جوزت له اذ فرغ منها (فلو قال وكلك في كل قليل وكثير) لى (أو في كل اموري) أو حقوقي (أو فوضت اليك كل شيء) لى لوكل ما تشئت من مالي (لم يصح) لم يافيه من عظيم الفر لانه يدخل فيه ما لا يسمع الموكل بعينه كمن اقره بطلاق زوجاته او تصدق بالمال ونظا هر كلاهما بطلان هذا وان كان كالمع من هو كذا كما ان في الوالد ربه الله تعالى فلا يشترط صرف الوكيل في شيء من الخاتم لان عظم الفر فيه الذي هو السبب في البطلان لا يستدفع ذلك وفارق ما مر من اي حمله بان ذلك في جرم خاص معين فمخاض كونه تابعا لقوله الفر فيه بخلاف هذا وبخلاف ما مر في وكلك في كذا او كل مسلم اذ لو كمل المتبوع معين والتابع غير معين وهو مستثنى عن ان يكون الوكيل معينا وليست هذه المسئلة مثل ذلك لما تقر من كفة الفر في التابع فيها (وان قال) وكلك (في بيع اموالي وصفي اراضي) ووقا وولي استيفائها ونحو ذلك (صح) وان لم يكن حاذ كرمعوا عند هذا لقوله الفر فيه ولو قال في

استصلاح من اه لو موكله في المطالبة بحقوقه دخل ما يجد الخ فانه صريح في صحة الوكالة في ذلك لما اشار اليه الشارح بقوله لما تخبره من عليم الفر وأما ما مر في مقتضى بخصوص المداية بقتل الفر فيه (قوله وفارق ما مر من اي حمله) اي في قوله وعلم بما مر انه لو جعل المعلوم تعال الخ (قوله وبخلاف ما مر) اي فانه يصح (قوله ونحو ذلك) من القوا اقرارا من أو شرا ما يصح البيع الوكيل في حالة تعلق بما موكل فيه ومن ذلك ما يقع كثيرا ان يعضي أو كل آخر في التصرف في شيء من ثرى الرقيب الزرع بوازراعة ونحوها

المر (قوله بخلاف ما قبله) أى وأما الخ ٢٠ (قوله وحل على ادنى شئ) أى بشرط أن يكون مقولاً أخذاً من العلم إذا انفرد

ج (قوة ويشترط من الموكل لفظ) •
وتجبه لاحتياطة لاقرنة احتياطاً م
في اعناق عبيدى) قال ابن النقيب و

هذه الموقوف عليه وبشرط الوقت التي أرادها كالوقفات المرأة وكانت مستكل عاقدة في تزويجها حيث اشترط لصحة تعيين الزوج وبحق الاخذ بظاهره فيصع مطلقا ويعتبر تعيين ما يصح الوقف من الوكيل وكان الموكل اراد تفصيل وقف صحيح على اى حالة (قوله او تزويجها متى) فلهذا صرح عدم تعلقي الفرض في هذه مظاهر ان عينه الزوج كباقي عن الاذرى في الحرية (قوله واخذ منه مطلقا) قال سم على منهج واعقد م وعدم الصلة بالتمالك فيه فلا يصح اذن المرأة على الوجه المذكور اه (قوله لكل عاقدة) اى عنى له ولاية العقد من القضاة (قوله ويجرى ذلك التعميم في التوكيل) قال حج في الدعوى اه (قوله ووكلا) اى الزوجة والمحدث (قوله ووكلا) احد المتعبدان ٢١ (قوله ولو قالوا) اى في كتابهم او عند القاضي (قوله ولا يشترط هنا فور) قال في

شرح الروض نم لو وكفه في ابراء نفسه او عرضها الحاكم عليه عند ثبوتها عنده اعتبر القبول بالامثال فورا ذكره الروايات وغيره وهذا لا يستثنى في الحقيقة لان الاول منهما مبني على انكسار الوكيل كتنظيمه في الطلاق والثاني انما اعتبر فيه الفول لان الحاكم ابقاها حق الغرم لا للوكالة اه فليتأمل فانه قد لا يتعلق بمافيه غرم اه سم على حج (قوله وقبول) اى قبول ما خوطب به من اخذ الوديعة او دفعها (قوله وان) اى الواجب (قوله له) اى الاخير (قوله لموكل) اى الاخير (قوله لا بد من قبول) اى عنى هي تمت يده (قوله اما لو كانت يجعل)

هذه صرح على ما بينه السبكي واخذ منه صحة قول من لا ولي لها اذنت لكل عاقدة في البلدان من تزويجها قال الاذرى وهذا ان صرح بقوله عند تعيينها الزوج ولم يفرض سوى صبغة العقد خاصة وبذلك اتفق ابن الصلاح ويجرى ذلك التعميم في التوكيل اذ لا يتعلق بعين الوكيل غرض وعلمه عمل القضاة مع كتابة الشهود ووكلا في ثبوت ذلك وطلب الحكم به لاغية اذ ذلك ليس بكتابة لعين ولا مبهم في تعيين ان يكسوا ووكلا في ثبوته ووكلا القاضي او شهود ذلك ولو قالوا فلا تأوكل من لم يبار كما هو (ولو قال بيع او اعتق حصل الاذن) فهو قائم مقام الاجاب والمبلغ منه (ولا يشترط) في وكالة بغير جعل (القبول لفظا) بل الشرطان لا بد وان اراده الموكل ولا يشترط هنا فور ولا يجلس اذ التوكيل رفع حجر كتابة الطعام ومن لم يوصف غيرها بالو كاله صرح كالواجب مال مورثه فلا حاجته فبان متبادرا ساقى في الوديعة الا كونه بلفظ من احد هما وقبول من الاخر وقباضه جريان ذلك هنا لانها توكيل وتوكل وقد يشترط القبول لفظا كالموكل كان له عين مؤجرة او معارة او موصوبة فوجهها لا يخبر واذن في قبضه افوكل من هي يصدق قبضها له لا بمن قبول لفظا يقول به عنها بما لو كانت يجعل فلا بد من قبوله لفظا كالى المطلب وينبغي تصويره بما اذا كان للعمل الموكل فيه مضبوطا لتكون الوكالة حثيثا جارية وقيل يشترط مطلقا لانه قليل التصرف (وقيل يشترط في صبغ العقود كوكلت) فبما ساهل (ادون صبغ الامر كبيع او اعتق) لانه اياحه (ولا يصح تلبية بالشرط) من صبغة او وقت (في الاصح) كسائر العقود سوى الوصية لقبولها بالجهة والامانة للعاجلة والنأي تصح كالوصية ورجعها وعلى الاول يتقدم تصرفه في ذلك عند وجوده لشرط لوجود الاذن ويتقدم ايضا تصرف صادف الاذن حيث غسقت الوكالة ما يمكن الاذن فاسدا كالوقال وكلمت من اراد بيع

ظاهرا انه لا فرق بين كون التوكيل بصيغة الامر او غيره وهو ظاهر في حج اما التي يجعل فلا بد فيها من القبول لفظا ان كان الايجاب بصيغة العقد لا الامر اه (قوله فلا بد من قبوله لفظا) اى فورا ايضا اخذ من قوله تكون الوكالة حثيثا جارية (قوله وقيل يشترط مطلقا) اى سواء صبغ العقود وغيرها (قوله سوى الوصية) اى بان يقول اذا جاء من الشهر فقد اوصيت به بكذا وقضية ما ذكرناه عن سم ان يحمل الصفة في تعليق الايصاء كالوقال اذ اجه رأس الشهر فقلان وصي (قوله والامانة) في حق الوكيل في باب الوقف مسئلة هل يصح تعليق الولاية الجواب لا يصح تعليق الولاية في حذف الشافعي الا فيحصل الضرورة كالامانة والايصاء اه ومنه تستبين ما يحصل في مواضع الاحياء من جعل النظره ولا ولادته بعده لا يصح في حق الاولاد بر اه سم على منهج

(قوله والاقدام) اي بعد وجود الشرط (قوله ويظهر الاكتفاء بلائحه) فبنيته وان لم يستعمل كقولك وهو على ان المراد الاكتفاء بذلك بعدقوله وكذلك وان لم يبق الا ان ثم ٢٢ وايضا جزم في تصوير المصلحة بهذا الاحتمال (قوله لانه تطبيق على فلا يصح

داري فلا يتخذ التصرف كما قاله الزركشي والاقدام على التصرف بالوكالة القاسدة قبل ان
كما قاله ابن الصلاح اذ ليس من تعاطي العقود القاسدة لانه لا يتخذ على عقد صحيح
خلافا لابن الرضا (فان يجوزها بشرط التصرف شرطا جازيا) اتفاقا كقولك لا يسمع
هذا ولكن لا يسمعه الا بعد شهر ويظهر الاكتفاء بلائحه الا بعد شهر قال بعضهم وعلى من
خلقه ان لو قال لا تصرف قبل رمضان وكنت في اموالي فخرجها في رمضان مع التصرف
الوكالة وانما يتخذ بها بقدها به الشارع بخلاف اذا جبه رمضان فخرج فطرف لانه
لتعلق بعض وعلى هذا التفصيل يجعل اطلاق من اطلاق الجواز ومن اطلاق المنع ٨١
والاقرب الى كلامهم بعدم صحة اذ كل من الموكل والوكيل لا يملك ذلك من نفسه حال
التوكيل وظاهر صحة ارجاعها عن نفسه حتى على الثاني لعدم الاذن كما هو مقرور يصح
وقت الوكالة كقولك فخرجها اذا مضى الشهر امتنع على الوكيل التصرف (ولو قال
وكنتك في كذا ومتى) أو وهما أو اذا (عزتك فانت وكلي صحت) الوكالة في الخلق في
الاصح) لانه يجوزها والثاني لا يصح لاشتمالها على شرط التأييد وهو الزام المصدق بالضرورة
بمنع التأييد بما ذكرنا ياتي وبخلاف شروطها لا حاجة للاطلاقة بذكرها في اثنى واحد
منها صحت قطعاً (وفي عوده وكذا بعد العزل الوعيان في تعليقها) لانه قطعاً لا يملك العزل
والاصح عدم العود لقسادا لتعلق والثاني غير عوده واحتمل عدم العود الاذن العام على
الاول الرابع فينفذ تصرفه ان يقول عزتك ومتى أو وهما عدت وكلي فانت
معزول لانه ليس هنا ما يقتضي التكرار ومن ثم لو اثنى بكلمة عزتك فانت وصح على جاز
مطلقا لاقتضاء التكرار فطره ان يوكل من يعزله أو يقول وكلك فانت معزول
فان قال وكلك انزع تصرفه وكلمة عدت وكلي لتقام التوكيل والعزل واعتداءه
بالاصل وهو اخص فيبقى الغير يقدم وليس هذا من التعلق قبل الكلفه خلافا لما سبق لانه
ملك اصل التعليقين (ويجوز ان في تعليق العزل) بقوله طلع الشمس والاصح عدم صحة
فينص من التصرف عند وجود الشرط لوجود المنع كما ان التصرف يتخذ في الوكالة
القاسدة بالتعلق عند وجوده بشرط لوجود الاذن وقيل لا ينعزل بها بل هو معها وحيد
فينفذ التصرف على ما اقتضاء كلامهم وما اعطاه جميع في استكمالها به ينفذ تصرفه
مع منع المالك منه اجيب عنه ما لا يلزم من عدم العزل نقوذ التصرف ولا رفع الوكالة
بل فتريق ولا ينفذ كالوجزها بشرط التصرف شرطا واخف بعضهم بقضية ذلك حيث
جزم بعدم نقوذ التصرف يمكن رده بجمع ذلك ما لم تكن السبقة مختلفة من اصلها فلا
يستفيد بها شيئا هذا والعول عليه الاول

(قوله عدم الصحة) اي لو كالة
في الشقين وهما ما لو قال وكنتك
في اموالي فخرجها في رمضان فخرجها
بناء رمضان فخرجها في رمضان
وظاهر المانع معقد (قوله اخرجها)
اي الفطرة (قوله فينفذ تصرفه)
اي اذا اراد منه من التصرف
بالاذن العام (قوله ان يقول عزتكك)
عزتكك ٨١ ج (قوله وليس
هذا) اي قوله وكلمة عدت المانع
(قوله لانه ملك اصل التعلقين)
اي لتعلق العزل وتعلق الوكالة
(قوله والاصح عدم صحته) اي
فلا ينعزل بطولعه ٨١ ج (قوله
فينص من التصرف) اي يصح
عدم العزل يمنع من التصرف
(قوله وقيل لا ينعزل) هذا عين
الاصح السابق فكان الاظهر
وقيل ينعزل ولا ينعزل حيث
ما فرعه عليه بقوله وحيد
فينفذ التصرف المانع الهم الا ان
يقال المراد من قوله لا ينعزل لانه
لا ينعزل من التصرف بناء على
عدم انزاله من الوكالة فليست
واصل في العبارة سقطا وقد
يقال المقصود من حكاية القيل
صحة التصرف لعدم العزل
وكانه قال والاصح عدم صحته ومع
ذلك لا ينفذ التصرف لوجود

المنع ولا يلزم من عدم العزل جواز التصرف كما لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف وقيل حيث
قلنا لا ينعزل مع تصرفه فيصير اصل الخلاف انه اذا طلع الشمس لا ينعزل بطولعه فسادا لتعلق وفي صحة التصرف
وبهان اصحها عدمه (قوله والعول عليه الاول) وهو المنع من التصرف المانع كونه في قوله والاصح عدم صحته فيجوز المانع

هو (فصل في أحكام الوكيل) (قوله ويعين للاجل) اي وحكم تعيين الاجل ويجوز دفعه (قوله وشراؤه) اي وحكم شرائه ويجوز دفعه وواقفه رسم حج لئلا يلو وهو اول لسلامته من حذف المضاف وإبقاء علم (قوله فوق كيلة غيره) اي وما يبيع ذلك كلفزال وكيل (قوله وعينه) (قوله على غيره) اي التوكيل في البيع (قوله واحال التوكيل المقوم الخ) زاد حج ويصح كونه صفة لصدره حذف اي تو كلاً مطلقاً (قوله ليس له البيع بغير قبلا البلد) او امره ان يبيع بغيره فابطل بعد التوكيل وقبل البيع وبعداً آخر فيها متابع البيع بالبدل لانه غير مأذون فيه وكذا بالقديم ويحتاج الى مراعاة هـ هـ سم على حج (اقول) ولو قيل يجوز ان يبيع بالبدل لمعني لا على القرينة العرفية لم يكن بعيداً انما الظاهر من حال الموكل ارادة ما يروج في البلد وقت البيع من النقود وسواء انما عذرت مراعاة الموكل (قوله يجوز له البيع بالبدل المأذون فيها) اي واذا باع بغيره بالبدل صح وضمن الثمن وبعبارة الشارح بعد قول المصنف في الفصل الا في ولا ينزل بالتجدي في الاصح الخ وزير ولضمانه ما عدى فيه يبيعه وتسلبه ولا يضمن ثمنه لاتباع تعديده ٢٣ فـ هـ ثم قال وتقدم انه لو تعدي بغيره

هـ (فصل في أحكام الوكيل) (قوله ويجوز دفعه) وهي ما لو وكيل وعليه عند الاطلاق وتعيين الاجل وشراؤه لم يبيع ولو كيلة لغيره (الوكيل بالبيع) حال كون البيع (مطلقاً) في التوكيل بل ان يبيع لغيره في حال كون البيع (مطلقاً) اي غير مقيد بشئ موقفاً شارح الشارح ذلك بقوله اي وكلاً مطلقاً (ليس له البيع بغير قبلا البلد) الذي وقع فيه البيع بالاذن لالة القرينة العرفية عليه فان سافر عما وكل في بيعه لبلد بلا ان يبيعه له الانقضاء لبلد المأذون فيها وراى ان يبيعه بالبدل ما يتعامل به اهلها غالباً نقداً كان او عرضاً لالة القرينة العرفية عليه فان تعدد له بالاطلاع فان تساوى في الاتباع والاختصاص اوباعهما كما كان الامام والغزالي ويحل الامتناع بالعرض في غير ما يقصد للتجارة والاجابة كالقراض كاجته الزكوى وغيره وما تقر في معنى مطلقاً انفع ملل كان ينبغي ان يقول بطلق البيع فان صورته ان يقول ببيع كذا ولا يتعرض لبلد ولا اجل ولا تقيد بخلاف البيع المطلق لتقييد البيع بقيد الاطلاق وانما المراد البيع لا يقيد هـ هـ وما تقر من ان مطلقاً حال من البيع المراد به البيع بقيد الاطلاق بان لم ينص له على صفة ثمن كبع هذا او كعه بالفعي الاطلاق في هذا الاطلاق في صفاته فانفذ قوله فان صورته الى آخره وكذا ما مر عليه (ولا) البيع (بنسيئة) ولو با كقر من

وكل فـ هـ وابعه فيه ضمن غشه وان تسله وعدمه مقرر فيستفاد مما مر اي في قوله وزير وضمانه ما تعدي الخ (قوله نقداً كان او عرضاً) تقدم في تقرير من الشركة عند الشارح ان الواجهة امتناع البيع بالعرض مطلقاً فليست الفرق بينهما انما هي ما اعتقده وقد يجب بانه لا يتخالف فان المراد بالنقد في باب الشركة ما ذكره هنا وهو ما ينبغي التعامل به ولو عرضاً وعليه فالعرض الذي يتبع البيع به ثماً لا يتعامل به مثلاً اذا كان اهل البلد يتعاملون بالثلوس فهي نقداً فيبيع الشريك بها

دون نحو القماش ام يشكل على ما في الشركة كذا اذا البيع هنا بالعرض حيث كان المصوبه الجار نقداً بقرق فان متعلقاً الوكيل هنا معين كالوفاة وكذلك في بيع هذا العبد حيث كان غرض البائع العبد نفسه كمن ما يحصل الربح من اي نوع والشركة بالملم يكن متعلقاً خاصاً بل اما نوع مخصوص كالقماش او مطلق ما يبيع فيه كان الغرض فيها كقوله فاحيط لها (قوله لزوم الغالب) اي ولو كان غيره انفع للموكل (قوله فيما لا تنفع) هذا ظاهر ان ليس من يشترى بكل منهما فاعلم بعد الامن يشترى بغير الاتفع فهل له البيع منه ام لا فيه نظر ونظائر كلام الشارح الثاني ولو قيل بالا لولم يكن بعيداً لان الاتفع حيثئذ كالقديم (قوله لا تنفع ما قبل الخ) اي لصلاحيته لما تقر به فلا يرد ان اقول وجوه امره لا ينافي كونه ولو عساه من كلام الموكل فتأمل هـ سم على حج (قوله وكذا ما مر عليه) اي من قوله كان ينبغي الخ ووجه ترتيبه ما جعل كون صورته كذا علمه والماحول مرتب على علته تقدم في اللفظ وتأخر (قوله بنسيئة) وينظر انه لو وكله وقت نسيئة جاز له البيع بنسيئة بل باقى اذا حفظ عن التمسك وكذا لو وكله وقت الامن ثم عرض التمسك لان القرينة خاضعة لظاهر ارضاء بذلك وكذا لو قال لبيعه مائة وسوق كذا واهله لا يشترى من ان نسيئة وعلم الوكيل ان الموكل يعلم ذلك فله البيع بنسيئة حيثئذ فيما يظهر غيراً يتماسا ذكره آخره مما نقل

عن السبكي كالمعنى ان الاولى يجوز ان يشتغل بغيره في بيعه لا كونه لكن جازى فيه كلام لا يبعد عنه هنا
 وبعبارة ثم بعد ان ذكر كلام السبكي والتمس الى نفسها فالتى يظهر انه يشترط هنا على لولى اذا باع فخرى في المشتري من سائر
 المشتري وعد التمهيد وهو انه يشترط ايضا من يضمنه اى الاجل ان يضمن ان يسلطه على ما لم يدر ان اشتد عليه احتمال التنازع
 واحتمل اتساع الظن فيه وقوله اظن فيه هو الاكرب لاشفاق الكل عليه اذا اقل في ضمن الاكثر (قوله بخلاف اليسير ينبغي
 ان يكون المراد حيث لا وابع يقسم القيمة او اكثروا فلا يصح اخذها على سبيل في غير ما يضمنه الحق ان لا يجوز ان الاتساع على
 ما عينه اذا وجد رابعا كما ساق وقد يفرق اه سم على منهج (اقول) وقد يتوقف في الفرق بان لو قيل يجب عليه رعاية
 المشتري وهي متعينة فيما لو باع بالخير اليسير مع وجود من يأخذ بكامل القيمة (قوله ولو باع من المثل ثم راعى) اى ولو باع لا يتعين
 بما خذ من اطلاقه وفي شرح الرض التقييد بما لا يتعين بثمة قال سم على منهج بعد نظره ذلك من شرح الرض وهو يعلم
 القيمة اذا وجد رابعا بالذى يتعين بثمة وفيه نظر اه (اقول) وقد يقال العرف في ثمة جاز بالمسألة وعدم التصريح بزيادة
 اليسيرة اه وهذا كله ما يرمي به في البيع الاقل كان يكون من يرد الشراء بالزيادة او كس في بعض الظن او يضمن منه
 بروج الثمن مستحقا وهو فذلك ويحصل ٢٤ خلافا لان الامور المستقبلة لا تظهر اليها وهو ظاهر اطلاق الشارح كشرح

عن النسل لان المتنازعين الاول مع انظر في القيمة (ولا يفيق فاحش وهو ما لا يستعمل
 غالبا) في المعاملة كدرومين في عشرة اذ انقوس تنسخ به بخلاف اليسير كدروم فيه فاعلم
 قال ابن ابي الدم العشرة ان صومع بها في المائة فلا يتسامح بالمائة في الالف فالصواب
 الرجوع للعرف ووافقه قوله كما عن الرواية انه يشتبه باجناس الاموال لكن قوله
 في البحر ان اليسير يشتبه باختلاف الاموال فربح العشر كغيره في التقيد الطعام وليس له
 يسير في الجواهر والرقيق وقومها محل فخر وهو محمول على عرف زمانه اذا اوجبه
 اعتبارا لعرف المظهر في حكمل ناحية بما يتسامح به فيها ولو باع من المثل ثم راعى
 او سددت في زمن التبادر اى جميع ما مر في معدل الزمن وانهم قوله ليس له الى آخره
 بطلان قصره فلهذا فرع عليه قوله (فلو باع على احد هذه الانواع وسلم المبيع
 ضمنه) لعل ولا يضمنه يوم التسليم ولو في مثل كما ذكره الرافى فان تلف لم يضمن العقد
 طالب المشتري بالمثل في النسل والقيمة في المتقوم وان صح وتصدق الوكيل بالتسليم

المنهج ثم رأيت الاول في الخطيب
 حيث قال ويحتمل كمال الادرى
 اذا لم يكن الرابح مما طلا ولا
 متغيرا ولا مالا ولا كسبه سراما
 اه (قوله او حدث) اى الرابح
 (قوله في زمن التبادر) اى وكان
 التبادر للبائع اوله ما كان كان
 للمشتري استمع اه شيئا زبادى
 عما يالى في فصل فيما يجب على
 الوكيل وقوله جميع ما مر ومنه
 انه اذا لم يضمن نفسه لان
 اليسيرة في العقود بما في نفس

الامر وينبغي ان يكون مثله ايضا هنا ما لو اجهد الوكيل في البيع واداه اجتهاده الى ان فيه مصلحة معينين فان
 خلافا لفتين بطلانه (قوله ضمنه لعل ولا) اى وعليه ما ذاق المبيع في يد المشتري واحضره وكان مساويا لما فرقه من جسا
 وقد اوصى فله ان يأخذ بمعدل ما فرقه لعل ولا يجوز ان تصرف فيه بتراضيهما الا فيه نظر والاعراب الاول لانه بيع
 الدين لمن هو عليه وهو جاز ما لو اراد اخذ ما بقية الوكيل من المشتري في مقابل القيمة التى أخذها الموكل منه بغيره لان ما قبضه
 من المشتري عين والقيمة التى يستفيد من التناقص انما يكون بين دينين استويا فلو تلفت القيمة في يد الاخذ منها فان كان
 المضمون به من جنس الثمن وتوفر تكس مشروط التناقص حصل التناقص وكتب ايضا قوله ضمنه لعل ولا اى ويجوز لعوك
 ان تصرف فيما لا يضمن الوكيل لانه يملك كمال القرض (قوله يضمنه) فان قلنا انه اى الوكيل يضمن القيمة متساوية لغيره في المثل
 بها على المشتري لانها التى فرمها او بالمثل لانه الواجب على المشتري فيه نظر اه سم على حج (اقول) والذي يظهر انه انما يطلبه
 فائلا لانه المضمون به ما تلف فيعمودا اخذ بعد تلف المبيع في يد المشتري دفعه لعل ولا واستقر القيمة ويحصل وهو القياس انه
 لو تلف المبيع في يد المشتري يرجع الوكيل على الموكل بالقيمة وغرمه المثل لانه الذى يضمنه ما عداه الا ان (قوله فان تلف) ليس
 هذا من رعا على خصوص ما ذكره لان البيع فيه باطل دائما فلهذا يان الحكم فيما لو تلف الوكيل بالتسليم لا يقبله الكلام فيه

(قوله فان شاء) اى الموكل (قوله طالبه) اى الوكيل (قوله او بالبدل) قدسوة فى المطالبة بالبدل فانه ليه بالبيع وحيث صح فقد استقل المثل فى البيع للمستترى استحق المانع عليه غشه والذي فوته بالتسليم انما هو المثل فكيف يطالب بالبدل والتبادر من قوله بالبدل ان المراد به المثل فى المثل والقيمة فى المتقوم لكن قضية قوله الاتى ضمن للموكل الخ انه القيمة فقط (قوله ان كان باقيا) وهل يزول الضمان بالاستراة او لا يزول الا به فانه لا يستقام من المالك فيه فلو وقاس ما يأتى من انه لو قد بدى بالبيع لا يزول ضمانه باستراة انه هنا كذلك (قوله لاذن السابق) قال الا شواك بعد قول المصنف فى الفصل الاتى ولا يتعلل فى الاصح فلو رد عليه بسبب مثلاً نفسه او بالحاكم عاد الضمان مع ان القدير تقع من حينه على الرابع غير اننا لا نقطع النظر عن اصله بالكتابة (قوله وقراره على المشتري) اى فيضه بالمثل فى المثل واقصى التيم فى المتقوم (قوله وعلم بماتة رفق التفرع) اى من قوله وانهم قوله ليس له الخ (قوله خلا فاجمع منهم السبب) في تجوز به بالبيع هذا احتجاف لما قدمته فى الشركة قيل قول المصنف ولكل فضحه متى شاء الخ حيث قال وقوله بماتت اذن ٢٥ فى الهابة كما اقر به ان فى الوكالة كانه

فان شاء طالبه بالبيع او بالبدل المذكور وله مطالبة الوكيل برده فى صورة البطان التعدي به تسليم ان لا يرضعه ببيع باطل فيسترد ان كان باقيا وله حينئذ يبعه بالاذن السابق وبقية التيم وبه امانة عليه فان لم يرضه كان طريقا فى الضمان وقراره على المشتري وعلم بماتة رفق التفرع ومن زعم انه كان ينبغي ان يقول لم يرضه فلو لم يطلق اتبع ما عينه فى بيع عاشرت وقبسه غير ان تعد لا يرضه ولا عين لان ما لم يرضه خلا فجمع منهم السبب في تجوز بالبيع او به كيف شئت جاز بنسبة فقط لان كيف الحال فعمل الحال والموكل او يكتم شئت جاز بنسبة فقط لان كتمان العدد القليل والكتمان جاز وان جاز غير النسيئة لان ما لم يرضه فخرها بعد ما يشع عرفا القليل والكتمان نقد البلد وغيره فان وكله لبيع موقلا وقد راجل فذلك اى فيضه بالاجل المقدر ظاهر وله النقص ما لم يرضه عنه او يترتب عليه ضرر كان يكون لحفظه فانه اى او يترتب خوف كتمه قبل حله كما هو ظاهر وعين له المشتري كما يحتمل الاستوى اظهر قصد الهابة كما يؤخذ مما يأتى فى تقدير الثمن وان اطلق الادل (صح) التوكيل (فى الاصح وحل) الاجل (على المتعارف) بين الناس (فى مثله) اى المبيع (فى اصح) اى الله الموهوب فان لم يكن عرف راعى الاتع لموكلا ثم يرضه نظير ما مر ويشترط الاشهاد فيما على عامل لفرض كما صرح

٤ به ح تلك الانقاط كاد كروا لان معرفة ما عرف مطرد جاءت عليه وان لم يعلم ذلك لم يرضه التوكيل للجهل براده منها اى سم على منهج وبعبارة فى شرحه وظاهر كلامهم انه لا فرق فى هذه الاحكام بين التوى وغيره وهو محقق لان لهامد لا يعرفه فبطلت اقله عليه وان جهله وليس كما يأتى فى الطلاق وان دخلت الفسخ لان العرف فى غير التوى ثم لا يفرق قياس ما يأتى فى الذواته لادعى الجمل بدلول فلا من اصله صدق ان شهدت قرائن حاله بذلك اى فعل ما نقله سم عنه فى غير الشرح المذكور (قوله به بعد ما) اى عزوه ان قوله يشع عرفا القليل والكتمان قال ج ويترد النظر فى باى شئ شئت وبه ما شئت ولو قيل بماتت لم يرضه (قوله ليدع مؤذلا) هل له البيع حاله لا يرضه نعم لا لغرض اى سم على ج (قوله اظهره قصد الهابة) يؤخذ منه ان الكلام فيه اذا دلت القرينة على قصد الهابة والاجازة النقص عن الاجل والزيادة على الثمن المعين وان كان المشتري معينا (قوله نظير ما مر) اى فى تعدد التقدير (قوله ويشترط الاشهاد) سكت عن الرهن اى سم على ج (اقول) والظاهر انه لا يشترط لان ذلك قدسوة لا لامتاع البيع اذ الغالب عدم رضا المشتري به وعليه فعل الفرق بينه وبين بيع الوالى الالمولى عليه حيث اشترط فيه الرهن الاحتياط لال المولى عليه =

= وانهم قوله بشرط الخ انه لو لم يشهد لم يصح البيع فظاهره انه لو لم تكن الشهود حاضرة وقت البيع لم يصح العقد وان اشهد فيما بعد وصار ثبوت ويزنه الاشهاد وبيان المشتري حيث باع عوجل والاخرين ١١ وهو محقق للائتم بترك الاشهاد مع صحة العقد والضمان ومن ثم كتب عليه سم ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد ١١ وسياق بقايقه وكتب ايضا قوله ويشترط الاشهاد وينبغي رجوع هذا وقوله ببيان المشتري الخ لما لو باع عوجل سوا عقد الموكل الاجل او اطلق (قوله ببيان المشتري) اى كان يقول الوكيل الموكل بعه فقلان قال لم يسه له كان قال بعه لرجل لا عرفة ضمن (قوله والاخرين) اى القيمة لا البذل فيما يظهر لانها تنضم للقبول وتكتب سم قوله والاخرين ليس فيه افصاح بصحة البيع او فساد عند ترك الاشهاد ١١ سم على حج (اقول) والذي ينبغي انه شرط لعدم الضمان لالتماسة لان الاشهاد انما يكون به بدفع العقد لكن نقل عن شيخنا الزبائدي بالدروس اهتمامه شرط للصحة وقال خلافا لمج حيث جعله شرط للضمان ١١ فليحذر (قوله وان نسي) اى الوكيل (قوله كان اذن له في السفر) هو ظاهر ان لم يجر عادة الموكل بالسفر الى ذلك البلد عن قرب والا فنبغي ان لا يقبض الابدع امر اجعة الموكل ويجعل ان تركه السفر على خلاف العادة كاف في جواز القبض بل وجوبه لان تركه ضاعا له وهو لا يرضى به (قوله اذ لم يمنع الاتحاد) اى فبما ذكره فلا ينافي ان التهمة قد ٢٦ تكون مانعة مع اتفاق الطرفين (قوله فبقي من عداها) مثل الوصي والقيم

وناظر الوقف فلا يجوز له سم تولى الطرفين (قوله ان لا يلزم تولى الطرفين) اى لان الاب انما يتولى الطرفين في معاملته لنفسه مع موليه او لوليته وهذا ليس كذلك لان المعاملة لغيره ولا يجوز ايضا ان يوكل وكيله في احد الطرفين ويتولى هو الطرف الاخر ولا وكيلين في الطرفين اخذا عما ياتي في التمسك من ان لا يتولى الطرفين ليس له ان يوكل وكلا في احدهما

به القاضي وبيان المشتري ان لم يعرفه الموكل والاخرين وان نسي وليس له قبض الثمن بعد حمله الا ان نص له عليه اودت عليه مقيمة ظاهرة كما قاله لجمع كان اذن له في السفر لبلد بعيد والبيع فيها عوجل ومقابل الاصح عدم الصحة لاختلاف الفرض بتفاوت الاجل طرورا وقصرا (ولا يبيع لنفسه) وان نص له على ذلك وقدر الثمن ونهاه عن الزيادة خلافا لابن الرقعة ودعواه جواز اتحاد الطرفين عند اتفاق التهمة بعد من كلامهم اذ لم يمنع الاتحاد ابست التهمة بل عدم اتساق الاميجاب والقبول من شخص واحد وخرج عن ذلك الاب لعارض فبقي من عداها على المنع (وله الصغر) والجنون والسفه ولو لمع ما مر ان لا يلزم تولى الطرفين ومن ثم لو اذن في ابراء واعتاق من ذكر سمح لاتباع التولى ولانه حر يص طبعها وشرعا على الاستقصاء لموكله متضافا واخذ من ذلك انه عند اتساقهما بان كان وقده في ولاية غيره وقدر الموكل الثمن ونهاه عن الزيادة جاز البيع له

او وكيان فيهما تم لو وكل وكلا عن طفله كما صرحوا به ويتولى هو الا سئل بعد جواز ادا قدر الثمن ونهى اذ عن الزيادة اذ التهمة ولا تولى الطرفين لان الوكيل حينئذ نائب لطفله لانه نائب كما صرحوا بذلك ايضا فليست اى سم على حج وينبغي ان مثل توكيله عن طفله لا يطلق فيكون وكلا عن الطفل وقوله ولا يجوز ايضا ان يوكل وكلا في احد الطرفين اى عن نفسه او يطلق فلا ينافي قوله الا سئل ثم لو وكل وكلا الخ وقوله اذ اقدر الثمن (اقول) لو قبل بعد اشترط ذلك لم يكن بعد الان الثمن له مرد شرعي يرجع اليه وهو كونه حال من نقد البلد فلا حاجة الى التقدير (قوله ومن ثم) اى من اجل ان العلة تولى الطرفين (قوله واعناق) ومثل ذلك ما لا يرتب عليه تولى الطرفين ومن ذلك ما ياتي من جواز التوكيل في العفو عن نفسه في القصاص وحده القذف (قوله من ذكر) اى من نفسه او لوليه الخ (قوله وشرعا على الاستقصاء لموكله) عبارة حج طبعها وشرعا على الاستقصاء له وشرعا على الاستقصاء لموكله ١١ (قوله في ولاية غيره) اى اتساق اياه مثلا (قوله وقدر الموكل الثمن) انهم اهل لو لم يقدر الثمن او قدر ولم يمه عن الزيادة لا يجوز البيع له وهو مشكل بان العلة في امتناعه على ولايته تولى الطرفين وهو متف هنا كما ذكره الشارح بقوله اذ لا تولى ولا تهمه وبانه يجوز بيعه لايه وابناء البالغ وان لم يقدر الثمن وان لم يمه عن الزيادة ولا تعلق التهمة في ذلك اللهم الا ان يقال ان التمسك مع صغر الولد وجوه اقوى منها في الاب والابن الكبير لما جرت به العادة من زيادة الثمن من الاب على ابيه الصغير والجنون فليست اى ثم ايت سم على منهج صرح بالفرق المذكور

(قوله 'وقصاص') لعل العلة في ذلك عدم حصول المقصود من التثنية لم يتحقق مع انه في اقامة الحد على نفسه قد ياتي بما لا يحصل به ما هو مقصود الحد شرعا مما يحصل الالم للعدو ودولة في التزويج واستيفاء الدين من نفسه فولى الطرفين (قوله ويصير وكيله في ابراء) هذا عين قوله السابق ومن ثم لو اذن في ابراء الخ (قوله بما على عدم اشتراط القبول فيه) وهو العقد (قوله وفي اعتاقها) اي نفسه. وهذه علت من قوله قبل واعتاق من ذكر الخ (قوله سواء عين) اي الموكل (قوله لا استقامه اذ كر) اي من فولى الطرفين والتمه (قوله تولية) فاعل يجوز (قوله ولا كذلك ثم) اي لانه قد يكون هناك من هو اصل مع وجود الشروط في الكل حتى لو فرض التحصا والامر في احدهما ممكن تولية السلطان له (قوله من نفسه ٢٧) ومحجوره اي ولا باكثر من غن المثل ولا

بنسبة ولا بغن فاحش على قياس ما مر في الوكيل بالبيع (قوله في فهو الصرف) اي كالمطعمات ورأس مال السلم (قوله القبض) اي لان القبض في المجلس شرط لصحة العقد (قوله والقبض) اي قطعاً (قوله الا باذن جديد) اي او دلالة القرينة عليه كما مر ايضا (قوله وهنا) اي في البيع بمؤجل (قوله من غير قبض) اي وان حل الثمن (قوله وتظاهروا اطلاعهم الخ) معقد (قوله وصحناه) اي على الرابع حيث لا ضرر ليلن الموكل بالحلول (قوله في حصة) اي عقدها (قوله تسليم) اي الموهوب له بان يقبضه اياه (قوله فان كان مؤجلا وحل) هذا علم من قوله اولاً وفي البيع بمؤجل وان حل (قوله حتى يقبض) الثمن الحال مع الظن لو كان البائع وكلا المشتري وكلا ٨١ (أقول) في العباب في باب البيع في بحث التسليم ماله ولو تابيع وكلا أو وليا أو جراً مطلقاً ٨٢

اذ لا تولى ولا تمه كآفهمه كلام المصنف في تعليله على التنبية وهو ظاهر ولو وكله لبيب من نفسه لم يصح لما مر او في تزويج أو استيفاء محدد وقصاص أو دين من نفسه فكذلك ومقتضاه مع تركه كحل السارق في القطع وبه صرح في الزوضة هناك صرحوا في باب استيفاء القرض بخلافه وجع الباقين بينهم ما جعل ما هنا على حاله وما هناك على أخرى وهو الوجه كما سيأتي بيانه ثم ان شاء الله تعالى ويصير توصيته في ابراء نفسه بناء على عدم اشتراط القبول فيه وفي اعتاقها والعقود من قصاص أو حد قد قذف (والاصح انه يبيع) اي الوكيل بالبيع مطلقاً (لا يسه) وسائر اصوله (وابنه البالغ) وسائر قروعه المستقبلين سواء عين الثمن أم لا استقامه اذ كر والثاني لانه منهم بالليل الهم وانما يجوز لمن فوض اليه ان يولى القضاء وتولية أصله وفرعه لان هنا مراد يثني التهمة وهو غن المثل ولا كذلك ثم ويجري ذات في وكيل الشراء فلا يشتري من نفسه ومحجوره (و) الاصح (ان الوكيل بالبيع) بجماله (فه قبض الثمن وتسليم المبيع) الذي يدهم ما يدهم لانهم من أنواع البيع والثاني لعدم الاذن فيه ما وقد رضاء بالبيع دون القبض ثم في فهو الصرف القبض والقباض قطعاً والقبض من مشتر مجبور ولو الموكل غائب عن البيع ثلاثين لاقى البيع بمؤجل وان حل الا باذن جديد كما مر وهنا تسليم المبيع من غير قبض وتظاهروا اطلاعهم جريان ذلك وان باعه بجماله وصحناه لان اذن الموكل في التأجيل عزله عن قبض الثمن واذنه في اقباض المبيع قبل قبض الثمن فلم يقع ما اتى به الوكيل وان كان افع للموكل ويحتمل خلافه لان الموكل انما عرض بذلك مع التأجيل دون الحلول وليس لمن وكل في حصة تسليم قطعاً لان عقد هاهنا غير محقق فان كان مؤجلاً وحل أو حالاً وانما عن قبضه لم يملك قبضه قطعاً (ولا يسه) اي المبيع (حتى يقبض الثمن) الحال لما في التسليم قبله من الخطر (فان خالف) بان سلمه لما خيره قبل قبض الثمن (ضمن) للموكل فية المبيع ولو مثله كما مر وان زادت على الثمن يوم التسليم للمساواة فاذا قبضه ردها كما لو اجبرها كم على التسليم قبل القبض فلا ضمان عليه كافي الجبراته الاشبه حيث كان

سم على منهج وقوله مطلقاً اي سواء كان الثمن معيناً ام في الذمة ووقع السؤال في الدرس على قوله له وكذا في كذا التصرف فيه تصرف الملاك هل هو صحيح ام باطل فيه فظنوا والجواب عنه ان الظاهر فيه العهق ويحمل على التصرف فيه بالبيع دون الهبة والقرض فله يبعه بغير نقد البلدوا بغن الفاحش والنسبة (قوله ولو مثله كما مر) الذي مر هو قوله وان صرح وتعدى الوكيل بالتسليم الخ وليس فيه ما ذكر فليتأمل الان يقال ان الام في المبدل للعهد اذ كرى المتقدم في قوله ضمنه للمساواة بقبضه يوم التسليم الخ (قوله اما لو اجبرها كم) اي او متغلب فيها يظهر اه ج وهو ظاهر على ما قاله جج ايضاً من انه قد يفرق بين اكرام الظالم =

= على التسليم هنا وبين الوديعة بأن المكون هنا شبه انتقال الملك ثم لاشبهه له بوجه ما على ما استوجبه الشارع من الفرق بين كراه الظالم واكره الحاكم الذي يراه فقد يشكك الحاق التغلب بالحكم الا ان يقال التغلب بصير كالحكم لدفع الخامس المتولدة بالفتن لخالفته (قوله فيضن) اى الوكيل اى يكون طرفا في الغنا (قوله ولا ضمن) اى القبة له لولة بقاء على ما مر له في تسليم المبيع قبل قبض النثر (قوله ٢٨ عيبه) بالموحدة (قوله لا يشتري معيبا) وهل له الشراء منه بغير نقد البلد

حيث رأى فيه مصلحة ام لا فيه نظر والاقرب الاول اذ لا ضرورة فيه على الموكل (قوله لا ينبغي له) اى لا يحسن له (قوله في أكثر الاقسام) احتراز بقوله في أكثر الاقسام عما لو اشترى بالعين وكان عالما بالعيب فانه لا ينبغي لواحد منهما ما يحرم لتعاطيه عقدا فاسدا ٨١ زيادى (قوله لتكنه) اى الموكل (قوله نعم لو نص) كان الاولى ان يقول اما لو نص الخ لانه محذور فله ولم ينص له (قوله بهذه الشروط) هى عدم النص على التسليم ومساواته ما اشترى وجهه الوكيل العيب (قوله بالتقيد) اى بقوله في الذمة (قوله من هذا) اى قوله لكن ليس للوكيل وقد (قوله وان لم يباوه) اى سواء كان الشراعى لذمة او بالعين (قوله نعم يشترط لرد) اى الموكل (قوة ولورضى) اى الموكل (قوله مانع على الوكيل) وقد لورقة قبل علمه برضا الموكل ثم تبين انه كان راضيا به حين الرقبة فيجب ان يتبين بطلان الرضا سم على حج (قوله فلا نه لوضع الخ) او رده عليه انه يتقدر ان لا يذره يكون اجنيا فانتاخير الرذمة حينئذ لا اثر له فارم على حج وبجواب بان مجرد كونه اجنيا لا يقتضى عدم النظر اليه اه هذا وقد يقال عدم رضا الموكل بعد الحكم بوقوع العقدة لغو فلا عبرة بعدم رضاه ولا يقع بذلك للوكيل اللهم الا ان يقال ان المراد بعدم رضاه ان يذرك سريعا يتضى عدم وقوع العقدة كاستنكار او كالة بما اشترى به الوكيل وانكاره تسببه الوكيل اياه في العقد او تبينه فليتأمل (قوله كلفان في الرقود عنه) اى لاقى عدم وقوعه للموكل لانه ما ذون له في شراؤه وقت العقد لسلامته عنده (قوله في الرقود عنه) اى وقد تقدم انه ان كان الشراء بالعين فلا رد للوكيل اوفى النعمة فليحل منها الرقة

حيث يرى ذلك مذهبا باليسل او قل قد اعتبر افلوا كرهه عليه ظاهرا فكذا الوديعة فيضن فانه لا يذرى وهو الاوجه والوكيل بالشراء لا يسلم الثمن حتى يقبض المبيع والا ضمن (واذا وكاه في شراء) موصوف او معين كما اقتضاء كلامهما وان جهل الموكل عيبه ومنع السبكي اجراء الاقسام الا ان فيه غير صحيح (لا يشتري معيبا) اى لا ينبغي له لما بان من العصة المسماة للعل غالبا في أكثر الاقسام وذلك لان الاطلاق يقتضى السلامة وانما جاز له امل التراض شرائه وان التصد منه الربح وبوقوعه منه انه لو كان القصد هذا فلا جاز له شراؤه (فان اشتراه) اى العيب (في الذمة) ولم ينص له على التسليم (وهو يساوى مع العيب ما اشتراه به وقع) الشراء (عن الموكل ان جهل) الوكيل (العيب) لا نقاء الخافعة والتقصير والضرر وتكتمه من ردهم لو نص على التسليم يقع للموكل كما قال الاسنوى انه الوجه لانه غير ما ذون فيه وخروج بهذه الشراء بعين ما لم يملكه فيقع للموكل ايضا به هذه الشروط لتكن ليس للوكيل وقد تعذر انقلاب العقدة بخلاف الشراء في الذمة فالتقيد بالاحتراز عن هذا خاصة (وان علمه فلا) يقع الشراء للموكل (في الاصح) سواء أساوى ما اشتراه ام زاد لانه غير ما ذون فيه عرفا والثاني يقع له لان الصيغة مطلقة ولا تنص في المالية (وان لم يباوه) اى ما اشتراه به (يقع عنه) اى الموكل (ان علمه) اى الوكيل العيب لتقصيره اذ قد يتعذر الردي فيضرر (وان جهل وقع الموكل في الاصح) اعذر الوكيل بجهله مع اندفاع الضرر بثبوت الخيار له والثاني لان الغبن يقع بجمع الوقوع عنه مع السلامة فعند العيب أولى ورقة الاول بان انشأ بيبث في العيب فلا ضرر بخلاف الغبن (واذا وقع) الشراء في القيمة لماسر انه ليس للوكيل الردي في الغبن (للموكل) في صورة الجهل (فلنك من الوكيل والموكل الرد) بالعيب اما الموكل فلا نه المالك والضرر لاحق به نعم يشترط لرد على البائع ان يسميه الوكيل في العقد او بنويه ويسدقه البائع والارد على الوكيل ولورضى به امتنع على الوكيل ردة بخلاف عكسه واما الوكيل فلا نه لوضع لرد على البريض به الموكل فيتعذر الردي لكونه فورا يقع للموكل فيتضررون ثم لورضى به الموكل لم يرد كما مر والعيب الطارئ قبيل القبض كلفان في الرد وعدمه كما اعتده ابن الرقة فاقاله عن مقتضى كلام ابن الطيب وعلم بحسار انه

(قوله فان وقع الشراء بالعين لم يصح) لو تعذر الرد على البائع في هذه الحالة بان قصر الوكيل ولم يصدق البائع ان الشراء للموكل واخذ الثمن العين فيبقي اخذها مساقاة في مسائل الجارية ان يقال يرده الموكل على الوكيل ويغرمه بدل الثمن فالوكيل يبعه بالتفريط واسبقه ما غرمه من ثمنه اه سم على حج (قوله والواقع للوكيل) والكلام في العيب المقتضى اما للمدعي فيقع فيه للموكل مطلقا سواء اشترى بالعين أو في الغصة (قوله شرأ من يعتق) اى وان علم بكونه يعتق عليه ولا تنظر الى ضرر الموكل لتقصيره بعدم التعمين وظاهره وان كان الغرض من شرائه ابتعاذه من الموكل وعياده فيما بعد فلو المصنف كج فان وكفه في شراء عبدا وجب بيان نوعه ولو اشترى من يعتق على الموكل صح وعق عليه بخلاف القراض لما فاته موضوعه (قوله ولاعتق) قياس ما عرفه بالاشترى مما لا يعلم عبه واعتقه ثم اطلع فيه على عيب من انه ٢٩ ينقد العتق ولا رد له الارض الله هنا كذلك

الهم الا ان يقال انه لما انشا العتق هناك هو محل يقتضى ما أتى به بخلافه هنا فانه انما يحكم عبه بالعتق ولم يوجد منه ما يدل عليه فاشتراط لصحة شرائه ان لا يكون فيه ما يمنع من الرضا به (قوله بعض حاله) والذى يظهر ان المراد به اولاده وانما حكمه وزوجاته اه حج وينبغي ان يعلق عن ذكر خدمته باجارة ونحوها (قوله فيضمن) اى خلافا لحج (قوله وعلى رايه) اى الجورى (قوله الاول) هو قوله عدم الفرق بين وكلك في بيعه (قوله دون الثاني) هو قوله وفي ان تبعة ووجهه ان الثاني مشغل على نسبة البيع للوكيل صريحا ولا كذلك الاول (قوله لكونه لا يضمنه) اى اصلا اما اذا احسنه لكن كان عبه فيه

حيث لم يقع للموكل فان وقع الشراء بالعين لم يصح ولا وقع للوكيل وله عند الاطلاق شراء من يعتق على موكله فيعتق كاهر ما لم يبين تعيينا للموكل بده ولاعتق خلافا للمولى (وليس لو كل ان يوكل بلاذن ان تأتى منه ما واكل فيه) لان الموكل لم يرض بتصرف غيره ولا ضرورة كالودع لا يودع ويشمل كلامه ما لو اراد ارسال ما واكل في قبضه من دين من بعض عبه فيضمن ان فعله خلافا للمورى وعلى رايه يشترط المرسـل معه كونه اهلا للتسليم بان يكون رشيدا او يؤخذ من تعليمه منع التوكيل بما ذكر عدم الفرق بين وكلك في بيعه وفي ان تبعة وهو كذلك كما هو مقتضى اطلاق المصنف خلافا للسبكي حيث فرق بينهما فجوز التوكيل مطلقا في الاول دون الثاني (وان لم يتأت ما واكل فيه منه) لكونه لا يحسنه ولا يبيع به) أو يشرق عليه تعاطيه مشقة لا تتحمل في العادة كما هو واضح (قوله التوكيل) من موكله دون نفسه لان التفويض لئله انما يقصده الاستتابة ومن ثم لو كان الموكل جاهلا بصله أو اعتقد خلاف حاله امتنع تركه كما أنهمه كلام الرافعى وقال الاسنوى انه ظاهره وياتى منه في قوله (ولو كثر) الموكل فيه (وهجز) الوكيل (من الإتيان بكلامه المذهب انه يوكل) من موكله فتد فلو واكل عن نفسه لم يصح او اطلق وقع عن الموكل (فيما زاد على الممكن) دون غيره لانه المضطر اليه بخلاف الممكن اى فى العادة ان لا يكون فيه كبير مشقة لا تتحمل غالبا فيظهر وفى كلام مجيى حايقارب ذلك وتزيف مقابلة القائل بان المراد عدم تصور القيام بالكل مع بذل الجهد ولو طرأ العجز لما واكل وهو مرض أو سقرا امتنع تركه كما فى المطالب وكثر العجز ما لو جهل الموكل حاله تركه ذلك كما يؤخذ امرأه عن الاسنوى فان كان التوكيل فى حال عمله بسفـره أو مرضه جازله

أخذت منه بهجز التوكيل لان الموكل لم يرض بغيره (قوله انما يقصده الاستتابة) قصته انه يتعين ذلك في حقه وان صار اهلا لمباشرته بنفسه (قوله امتنع تركه) اى لو فعله لم يصح واذا تسلم ضمن (قوله وياتى منه) اى مثل قوله ومن ثم لو كان الموكل جاهلا بالح (قوله امتنع تركه) اى وذلك لما تقدم من ان الموكل لم يرض بتصرف غيره لكن قضية قوله ثم ولا ضرورة كالودع الخ انه لودعت الضرورة الى التوكيل عند طروا زك كان خيف ثلثه لم يصح ولم تبسّر الرفع فيه الى قاض ولا اعلام الموكل جازله التوكيل بل قد يقال بوجوبه وهو ظاهر وبقي حكمه وهو ما لو وكل عابرا ثم قدر له المباشرة بنفسه ام لانه مقرر والاقرب الثاني اخذ من قول الشارح المدا كج لان التفويض لئله انما يقصده الاستتابة لكن عبارة شرح المنهج لان التفويض مثل هذا لا يضمنه عبه اه ومقتضاها انه انما يحصل الموكل نسبة من جهة الوكيل فيضرب المباشرة بنفسه والتفويض الى غيره (قوله وكبر والعجز) لاحاجة اليه مع قوة اتقا وياتى منه الخ

(قوله واعزل الموكل له) اي لا اقول (قوله ٣٠ لانه) اي الثاني (قوله نائبه) اي الاقول (قوله بغير ذلك) كجنونه او انعمائه (قوله

ذلك (ولو اذن) الموكل (في التركيب وقال) للموكل (وكل عن نفسه) ففعل فالتاني وكيل
 (الوكيل) على الاصح لانه مقتضى الاذن والموكل عزله كما فهمه جعله وكيل وكيله
 اذ من ملك عزل الاصيل ملك عزل فرعه بالاولى وبعبارة المصنف تفهم ذلك ايضا فلا
 اعتراض عليه (والاصح) على الاصح السابق (انه) اي الثاني (ينزل بعزله) اي الاول
 اياه (وانعزله) بفهمونه او جنونه او عزله الموكل له لانه نائبه وسعلم من كلامه فيما ينزل
 به الوكيل انه ينزل بفعله ذلك والثاني لا ينزل بذلك بناء على انه وكيل عن الموكل (وان
 حال وكيل عن) وعين الوكيل ولا تفعل (فالتاني وكيل الموكل) لانه مقتضى الاذن (وكذا
 ان اطلق) بان يبقل عنك ولا عنى (في الاصح) اذ قوله الثالث تصرف تعاطفه باذن
 الموكل فوجب وقوعه عنه والثاني انه وكيل الوكيل وكا انه قصد تسليم الامر عليه كالموكل
 قال الامام او القاضي لثانيه استنب ما استنب فانه نائب عنه لادن من مئيه وقرق الاول بان
 الوكيل ناظر في حق موكله فعمل الاطلاق عليه وتصرفات القاضي للسجين فهو نائب
 عنهم ولذا اتفق حكمه لتبنيه عليه فالعرض بالاستتابة معاونة وهو راجع له (قات وفي
 هاتين الصورتين) وهما اذا قال على واطلق (لا يعزل احدهما الاخر ولا ينزل
 بانعزله) لاتقاء كونه وكيله عنه (وحيث جوزنا للموكل التوكيل) عنه او عن الموكل
 (يشترط ان يوكل امنا) كافيا لذلك التصرف وان عين له الفن والمشتري اذ شرط
 الاستتابة عن الغير المصلحة (الا ان يعين الموكل غيره) اي الامين فيستعينه لاذنه فيه
 ثم لو علم الوكيل فسقه دون موكله لم يوكله فيما يظهر كاجبته الاستئوى كمالا يشترى
 ما عينه موكله ولم يعلم بهه والوكيل يعلم فان عين له فاستأفاز اذ فسقه امتنع وكيله ايضا
 كاجبته الزركشى اخذ اعمار في شطره في عدل الرهن لو زاد فسقه ومحل ما تقر وفين وكل
 عن نفسه فان وكل عن غيره كولى لم يوكل الا لعدا ومقتضى كلام المصنف عدم يوكل غير
 الامين وان قال له وكل من شئت وهو كذلك خلا فالسبكي وفارق ما لو قالت لوليها ز وجى
 عن شئت حيث جاز له تزويجها من غير ~~كف~~ كف بان المقصود هنا حفظ المال وحسن
 التصرف فيه وغيره الامين لا يتأتى منه ذلك ثم مجرد فسقه كماله السكافة وقد يتسامح
 بتركها بل قد يكون غير الكف اعلم (ولو وكل) الوكيل (امنا) في شئ من الصورتين
 المتقدمتين (فتسقط لملك الوكيل عزله في الاصح وانه اعلم) لانه اذن في التركيب دون
 العزل والثاني نعم لان الاذن في التوكيل يقتضى يوكيل الامناء فاذا فسق لم يعز
 استعماله فيصوز عزله

• (فصل) في بنية من أحكام الوكالة أيضا • وهي ما يجب على الوكيل عند تعيينه
بغير الاجل ومخالفته لما ذكره • وكونه يدوم امانة وتعلق أحكام العقد به (قال بن
الوكالة •)

(قوله وعائلته) عطفا على قوله
 (لشخص معين أو أفراد من) معين (أو مكان معين) أي يعني بعينه في الجميع كقولنا
 ما يجب بغير مضاف والأصل وحكم بمخالفته بخلاف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه لأن المخالفة ليست من الأحكام يوم
 (قوله كالمس) ومنه المس غيرة من مآثر العقود كالنكاح والطلاق (قوله للشخص) ظاهر أنه يسلم منه ويتبع المس من =

ما يجب بقرير مضاف والاصل وحكم مخالفة مخدفي المضاف واقيم المضاف بالمعقاه لان المخالفة ليست من الاحكام يوم
 (قوله قال بيع) ومنزل البيع غيرون من مائر العقود كالتباج والطلاق (قوله النسخ) ظاهرا انه يسع منه ويقتنع البيع من =

غيره وان يدفع هو الاذن المثل وان غلب غيره بزيادة عن المثل لانه لا يبيع به هذه الزيادة لامتناع البيع من الراغبين
فهو كالمدم وينبغي ان يحمل التعيين اذ المثل القرينة على عدم ارادة التقييده وان لم يكن لولي بيع من غير متب البيع وفات
على المالك جازا البيع من غيره لقطع رضا المالك بذلك وان المراد التقييده في غير مثل هذا الحال فان قلت فباس ذلك ان الشخص
لولا باذن في بيع ماله لاحد فرائى شخصه ان لولم يبعه بغواذته من غير وفات على ماله انه يجوز بيعه قلت فيه نظر والفرق واضح لانه
هنا اذن في البيع في الجمله بخلافه هناك فانه لا اذن مطلقا اه سم على حج (أقول) وينبغي ان يحمل المتع اذ المثل على ظهره
مالك بانه يبيعه والا فلا وجه المنع وقد قيل بثله في عدم صحة بيع الفضولي وغاية الامر ان هذا منه وفرضه في الشخص المعين ليس
قدرا بل مثله المكان المعين اذ اخرج عن الاهلية فبقي التمسك بالذات كور فيعوز له البيع في غيره حيث خفف عليه التمسك او التمسك
لولم يبعه في غيره اما لو اخرج السوق المعين عن الصلاحية مع بقاء الامن في البلد وعدم الخوف على الموكل فيه فلا يجوز بيعه في
غير المكان المعين (فرع) قال ع لوقال اتفق هذه الداهم على اهلي في رمضان قاطعة فما في غيره من اه سم على منتهج
(قوله ووجه تعيين الاول) هو قوله قال في الشخص ولو امتنع المعين من الشراء ٢١ يجوز بيعه لغيره بل يرجع الموكل كما يصح به
قوله بعد ولو مات زيد بطلت الوكالة

يوم الجمعة في سوق كذا كما قاله الشارع مرديا به ان قول المصنف معين وما بعده حكاية
لفظ الموكل بالمعنى اذ الموكل لا يقول ذلك بل من قال ذلك وهذا واضح ووجه تعيين الاول
انه قد يكون غرض في تخصيصه كطبيع ماله بل وان لم يكن له غرض أصلا عملا بانه فلو
باع من وكيله لم يصح سواء تقدم الاجاب ايام القبول ولم يصح بالفاخرة ام لا كما جعله
كلهم خلافا لابن الرفعة وبهت الباقي انه لو قال باع من وكيل زيد اى زيد فباع من
زيد لم يصح أيضا وهو ظاهر حيث كان الوكيل اسهل منه او ارفق ولو مات زيد بطلت
الوكالة كما صرح به الماوردى بخلاف ما لو امتنع من الشراء اذ تجوز رغبته فيه بعد
ذلك والوجه انه لو قال باع هذا من ايتام زيد وهو ذلك حمل على البيع لولم لا نقول
بفساد التوكيل أصلا عملا بانه فلو باع من وكيله لم يصح ثم تولدت قرينة على ارادة البيع
وانه لا غرض له في التعيين سواء لكون المعين يرغب في تلك السلعة كقول التاجر لفلانة
بيع هذا على السلطان فالتجبة كما قاله الزركشى جواز البيع من غير المعين واعتراض بانه
لرغبته فيه قد يزيد في الثمن وهذا غرض صحيح وقد يقال انما باقى أصل البعث على الوجه

البيع من عبده لان يفرق بينهما بان عدم ثبوت الاذن له لا يترتب الى تأخر المطالبة الى العتق والسادق لا يتحقق ذلك (قوله ولم
يصح) راجع لقوله القبول (قوله اى زيد) اى دون نفس الوكيل (قوله بطلت الوكالة) اى بخلاف ما لو باع من ايتام او بغيره
فلا تبطل فيما يظهر بطر اذ زوال المانع عن زيد فيسحق له الوكيل بعد الزوال ولان المقصود وصوله لزيد وبقائه في المثل قرينة
على ارادة زيد وانما دلت على ارادة البيع من وكيله زيد بصفة الوكالة احق ان يقال بالاطلاق لان وكالة زيد بطلت بهتون زيد
وان قل واحق بقاء وكالة هتلا الاحتمال افاقة زيد بعد بيعه الوكيله ينعني له راجعة الموكل وينبغي ايضا ان يحمل عدم البطلان
ما اذا كان الزمن المعين باقيا فلو دام الجنون مثلا الى مضى الزمن المعين انقزل (قوله ولا تقول بفساد التوكيل) وعليه فهل يصح
البيع من الايتام ولو بقوا ارشدا فيه نظروا تبع الصحة لانه انما انصرف الولي للضرورة اذا كان واجبا لبيع منهم (قوله لا زال السبب
الصارف اه سم على حج وظاهر وان كان الولي اسهل في المعاملة منهم وهو ظاهر وقرينة وبين ما لو قال باع من وكيل
زيد فباع من زيد حيث قيل بالاطلاق اذا كان الوكيل اسهل بانه لا ضرورة لم الى البيع من الموكل فدلوه عن الوكيل السهل
الى الموكل مع امكانه تقصير بخلاف ما هنا فانما تعدد البيع للولي بعد رشده لولى عليه (قوله واعتراض بانه) اى المعين (قوله انما
باقى اصل) وكذا انما زاد لفظ الاصل لئلا ينسب النعني الى قوله واعتراض الحج (قوله البعث) هو قوله فالتجبة كما قاله الزركشى الحج

(قوله فاقض ان تعينه) اى الشخص (قوله لا ينافى غرضه) اى الموكل (قوله ولو فى الملاق) غاية تعين الزمان الذى كوفى الوكيل لاقوله قد تدعى للبيع فيه الخ لان الطلاق ليس غاية للبيع (قوله ومثله فى ذلك العتق) ويشق ان مثلهما غيرهما من بقية التصرفات والكلام كله حديث لا قرينة ما مع وجودهما فى المدعى على ما دلت عليه (قوله ومن فرق بينه) اى العتق (قوله وبين الطلاق) يعين الزمن فى العتق دون الطلاق (قوله ولو قال يوم الجمعة) افهم قوله لم الجمعة والعدد ان يوم الجمعة او بعد مجلانه وهو محتمل الا ان يقال المخط فيه ما واحد وهو مدق المصوص عليه باول ما تعلق به فيصحق وما بعده مستكرك فيه فنعين الاول هنا ايضا هـ جـ و قول جـ بخلافه اى فلا يشق بالجمعة التى تاليه (قوله اول جمعة) وعدل على ان قال ذلك قبل دخول يوم الجمعة ويوم العيد وفى ما لو قاله فى يوم الجمعة او العيد فهل يعمل على بقية او على اول جمعة او بعد تلقاها بعد ذلك اليوم فيه ونظره الاقرب الثانى لان عدوله عن اليوم الى يوم الجمعة ٣٢ والعدد قرينة على عدم ارادته بقية اليوم (قوله ويعيد تلقاها) المراد بالعيد ما يسمى

بهذا شرعا كالنظر والاضحى وينبغى ان مثل ذلك ما لو اعتاد قوم نسبة ايام فيما بينهم بالعيد كالنصارى اذا وقع ذلك فيما بينهم فيصل على اول عيد من اعيادهم يكون بعده يوم الشراء ما لم يصروا بخلافه او تدل القرينة عليه (قوله جدا فى الصف) هل صورة ذلك ان يقول الموكل اشترى جدا من الصف فيعمل على صف يملكه او ما هو فيه كما هو مقتضى التشبيه او يكتفى وقوع الكافة فى الصف وان لم يذكره عمدا لا قرينة فيه فله ولا يبعد الثانى (قوله نعم) لو قدر له الثمن لم يستثنوا نظره هذا فى تعين الزمن للبراء للفرق وقد يفرق بشدة تفاوت الغرض بالتقدم والتأخر فى ازالة الملك سم على

جـ واذا تأملت ما تقدم من قوله وهو الماحل الخ علمت انه لا فرق بين الثلاثة (قوله صح البيع وغيره) قد يشكل الموكل صحة البيع مع ما ذكر مما يحال به من انه قد يقصد اخفاؤه ويجرد البيع بالثمن المذكور وقد يثبت معه الاخفاء (قوله قال القاضى اتفاقا) اى ولو قبل معنى المدة التى يتأخر فيها الوصول الى المكان المذكور فيه لان الزمان انما اعتبر به المكان لتوقفه عليه فلما سقط اعتبار المتبوع سقط اعتبار اتايج هـ سم على جـ (قوله ومع جواز النقل) اى على هذا الوجه المبرجوح وعبارة سم على جـ اخذ فرعه الاسنوى على هذا الوجه ويمكن نفيه على الاول ايضا فاما اذا قدر الثمن ولم ينهه من البيع فى غيره كما هو مقتضى كلام الشافعى لكن عبر الشارح فى شرح الاشارة وقضى نقله لغرض ما وجب عليه البيع فيه ضمن الثمن والمنه هـ فانهم عدم الضمان حيث جاز النقل اذ لا يتعين حيثما البيع فيه وهو متجه معنى هـ (قوله وقوة فى الخ) اى على هذا الوجه ايضا (قوله من كل وجه) فذلك يكون شرطه المحقق فى المكان المتخاص لمعنى خفى علينا هـ سم على جـ وقد يقال استقال المكان الموصوف بما ذكر على معنى خفى بعد بخلاف الاسواق فان اختلافها فى انفسها يكثر فاعلم الموكل فى بعضها معنى خفى على الوكيل

(قوله ولو قال اشترى في عبد فلان مثالي مثل العبد غيره بالاولى (قوله فلو قيل مطلقا الخ) الى على غير عرض كما قد متناه من نقل
 سم من ٣ لان الموكل قد يريد تأديها وما راجعها فلا يتصور منها اذا قيل الوكيل غير ماذكر بان مطلقا بعرض وعلى هذا
 فيصالح ان لو كان المطلق الذي أوهمه الزوج ثانيا امتنع على الوكيل ان يطلق الثالثة لما يترب عليه من حقوق الضرر
 بالزوج وهو ظاهر وكسب أيضا قوله فلو قيل مطلقا الخ ويستطلق الوكيل وقد أطلق الموكل التوكيل فلم يقبده بعدد دل
 يتمتع على الوكيل الزيادة على الواحدة ولا ينفذ وتطو ويبنى امتناع الزيادة لان الاذن في الواحدة يحقق وما زاد اعتكرك في نفسه
 والاصل عدمه ويحصل جواز ذلك لصديق لفظ الموكل به فليراجع ثم نقل في المدرس عن الشيخ جدران الجزم بما قلناه والتعليق بما
 علقناه وبقي ما لو طلق ثلاثا لعل بلغو ذلك أم تقع واحدة فيه نظر ٢٣ وعبارة حج في الطلاق في فصل مر

بالسان نائم فصا ومن ثم قال
 رجل طلق زوجته وطلق فطلق
 الوكيل ثلاثا لم يقع الا واحدة
 (قوله بل عليه) يعني ان هذا
 بخلاف ما لو قال له الموكل بيع
 بكم شئت حيث يجوز له البيع
 بالعين وان تبصر خلافا لانه جعل
 القدر الى خبره مر اه سم
 على حج أقول وقد يتوقف فيه
 ويقال بعدم الفرق كما تقدم عنه
 أيضا (قوله وفضة ذهب) قياس
 ما مر ان محل الامتناع حيث لم
 تقم قرينة على انه انما عين
 الصفة لتبصرها لا لعدم ارادة
 خلافا ما اذا كان غيرها أنفع
 منها (قوله كما قاله الغزالي) نقل
 سم على منعه عن الشارح
 امتناع الزيادة في هذه أيضا
 ووافقته قول حج وقد يصيب
 بأنه يحاييه بعدم الزيادة على

الموكل فقد لا ينفذ له عرض ويكون له عرض شئ فاقضت مخالفة الضمان ولو قال
 اشترى عبد فلان وكان فلان قد باعه فلو قيل شرأؤمى المشتري ولو قال طلق زوجتي
 ثم طلقها الزوج فلو قيل طلاقا أيضا في العدة قاله البيهقي في فتاويه (وان قال) بيع
 (عامة) مثلا (لم يسع باقل) منها ولو يثابه لغوات اسم المائة المنصوص عليه له وبه فارق
 البيع بالعين البسيط لانه لا يمنع كونه بقرن المثل (وله) بل عليه (ان يزيد) عليا ولو من غير
 جنسها كما يأتي لان المقهور من تقديرها عرفا امتناع النقص عنها فقط وليس له ابدال
 منها كما كسبه بصاح وفضة ذهب (الا أن يصرح بالثمن) عن الزيادة فتتبع اذا النطق
 بأصل حكم العرف وكذا لو عين الشخص كبيع بكذا من زيد فليس له الزيادة لان تعينه
 دال على محابته ثم لو قال بعهده بمائة وهو يساوي شئ لم يتسع الزيادة كما قاله الغزالي
 وانما يجوز لو كلف في خلع زوجته بمائة مثلا الزيادة لانه غالبيا يقع عن شقاق فلا يحابها فيه
 وألحق به ما لو كلف في القود بصفه في بالدية حيث صح بها وقد يتطرق فيه بأنه
 لا قرينة هنا تنافي المحاباة بخلاف الخلع وقرينة قتلها لورثة يطلها اسمها به بالقعود
 لا يسامع فيه على النقص عنها ولا ينافي ما تقرره لو وكاله أن يشتري في عبد زيد بمائة جاز
 له شرائه باقل ولم يصل على ذلك لان البيع محقق من العين وغيره فتجوز التعيين
 للمحابة والشراء لثالث العين غير مكي الامر ما لكها فضعف احتمال ذلك القصد وتظهر
 قصد التعريف ولو أمره ببيع الرقيق مثلا بمائة فباعه بها وقوب أو يد صارص عند
 جواز البيع بالزيادة لانه حصل عرضه وزاد خبرا ولو قال اشترى بمائة لا يضمن من جاز
 الشراء بالمائة وبعها بمائة من النقص لا يبعد ذلك اوسع بمائة لمائة وخمسين لم يجوز
 النقص عن المائة ولا استكمال المائة والخمسين ولا الزيادة عليها اللهم عن ذلك ويجوز

٥ به حج المائة وان لم يصحب بمحابة كلمة اه وقد نقل هذا عن ابن الرقعة فيجوز انه تابع له (قوله وانما جاز
 لو كلف في خلع زوجته) أي مع انه نظير بعهده لمائة اه سم (قوله وألحق به الخ) معقد (قوله وقد يتطرق فيه) أي
 الالتحاق (قوله وقرينة قتلها لورثة يطلها الخ) ممنوع اه سم على حج أي لجواز ثبته عدم قدرة الجاني عليه على الزيادة
 على النصف أو عدم الرضا بالزيادة (قوله ولا ينافي ما تقرره) أي في كلام المصنف (قوله ولم يصل على ذلك) أي المحاباة
 (قوله بمائة) هذا علم من قوة قبل وبل عليه أن يزيد عليها ولو من غير جنسها (قوله صح عند جواز البيع بالزيادة) أي بان لم
 يعين له المشتري ولم ينه عن الزيادة (قوله لا يبعد ذلك) أي من الشراء بخمسين والزيادة على المائة مالم تدل القرينة على
 جواز الزيادة أيضا (قوله ولا استكمال المائة والخمسين) أي فيبيع عادونها وان كان ما نقص منها ناقها

(قوله بمصر في شراء العبد) أي من ذكر نوعه وصنفه ان اختلف النوع اختلفا ظاهر او صنفه ان اختلف في الغرض (قوله وقيل للوكيل) أي ولغت التسمية (قوله تلعب عروة) قد يشكك بمصر له ثم من الجواب عن تسلك القديم من قوله وأوجب عنه بأنه يجوز على ان عروة كان وكيلاً مطلقاً الرسول الله صلى الله عليه وسلم يدل ان بيع الشاة وصلها هو وجه الاشكال انه حيث كان وكيلاً مطلقاً كان ما ذوقه في شراء الثانية وقبره اقل لايم الاستدلال به على ما الكلام فيه لانه مقرض في التوكيل في شراء شاة فقط (قوله في بيع الفضولي) لعله انما أحال على بيع الفضولي مع انه تقدم في أول الوركاله لكونه ذكر ثم بطله ثم راجعته فوجدت عبارة واستدل به أي القديم بظاهر خبر عروة اه وله انما أحال عليه لتقدمه لئلا يذكر (قوله فكذلك) أي فالظاهر المصحة (قوله تقدمت) أي غير المساوية (قوله تقع المساوية) تقدمت أو تأخرت وأما الثانية فان اشترى هاهنا بعين مال الوكيل لم يصح

احدهما دون الاخرى فان ساء له كل منهما وقعت الاولى للموكل ككل دون الثانية ثم رأيت ما يقتضي ذلك في مسم على حج فقلنا ان السكتة الكبرى وأنه نقله عن الزركشي وصارته ولو اشترى الشاتين صفقتين والاولى تساوى ديناراً فان للموكل الاولى فقط قاله الزركشي اه وقضيه قوله والاولى تساوى ديناراً انه لا فرق في ذلك بين مساواة الثانية ديناراً وصدمة وقع السؤال عن شخص اشترى بعين مال الموكل ثم ادعى وقت الحساب انه اشترى لنفسه وأنه قد دفع مال الموكل فهل البيع صحيح وعليه فهل

مأداه ولا يبيع أو لا تشتري باكثر من مائة مثلاً وبيع بن المثل وهو مائة أو مادونها لا كالمجاز لا يتناه بالأمور به بخلاف ما إذا اشترى أو باع باكثر من مائة فانه يبيعه عنه (ولو قال اشترى هذا الدينار شاة ووصفها) بصقة بأن بين نوعها ووصفها بمصر في شراء العبد والالم يصح التوكيل فان أريد بالوصف زيادة على ما مر ثم كان شرطاً للوجوب رعاية الوكيل في الشراء المصحة التوكيل حتى يبطل بعينه (فاشترى بعيناً بصفة) ومثل ذلك ما لو اشترى شاة كذلك ونحوها (فان لم تساو واحدة) منها (ديناراً لم يصح الشراء للموكل) وان زادت قيمته ما جاعل الدينار لثنا تصحيل فرضه ثم ان وقع بعين الدينار بطل من أصله وفي الزمة وفي الموكل وكذا ان سمى به خلافاً لما وقع للأدعي من وقوعه للوكيل (وان ساوته كل واحدة فالظاهر المصحة) أي صحة الشراء (وحصول الملك فمع مال الموكل) تلعب عروة المساوي في بيع الفضولي ولاه حصل فرضه وزاد خبراً وان لم توجد المصحة التي ذكرها في الزاد فبغيرها يظهر وان ساوته احدها فقط فكذلك ولا ترد عليه لان الخلاف الذي فيها طرق لا أقوال والوجه اعتبار وقوع شرائه ما في عقد واحد تقدمت في اللفظ أو تأخرت وأما ما تعدد العقد فتقع المساوية للموكل فقط والثاني يقول ان اشترى في الذمة فله موكل واحدة ونصف دينار والاخرى للوكيل ويرد على الموكل نصف دينار وان اشترى بعين الدينار فقد اشترى شاة فان ذن وأخرى غير ذن ان يبطل في واحدة ويصح في أخرى فلا يفرق بين المصحة (ولو أمره بالشراء بعين) أي بعين مال كأي الحرر كاشترى بعين هذا (فاشترى في الذمة لم يقع

هو للوكيل أو للموكل أو الشراء باطل والجواب عنه انه ان كان اشترى الوكيل بعين (للموكل) مال الموكل بأن قال اشترى هذا بعين ذابوعى نفسه فالعقد باطل أما جرحته بالعادية بين المتعاقدين من انه يقول اشترى هذا بكذا ولينكر عتوا لائمة فليس شراء بعين بل في الذمة فيقع العقد فيه للوكيل ثم ان وقع مال الموكل محال في ذمته لزمه بطله وهو مثله ان كان مثلاً واقضى قيمته من وقت الدفع الى وقت تلقاه ان كان متقوماً والموكل مطالب بالبيع البائع للوكيل بما قبضه منه ان كان باقياً وبيده المذكور ان كان ثالثاً وقرار الضمان عليه والحال ما ذكر (قوله كاشترى بعين هذا) وجهه فيتمتع على الوكيل الشراء بذلك العين فلا اشترى في الذمة لم يقع للموكل بخلاف ما لو حذف اللفظ عن كان قال اشترى هذا الدينار أو اشترى بديناراً واشترى كذا فانه يتغير بين الشراء بعين الدينار المدفوع اليه والشراء في الذمة وعلى كل فيقع الشراء للموكل فان تعدد الوكيل ديناراً والموكل فظاهر وان تقدم من مال نفسه برئ الموكل من الفتن ولا يرجع للوكيل عليه

ويلزم مدعى أخذ من الموكل اليه وهذا ظاهر ان فقد بعد مفارقة المجلس اما لو اشترى في النعمة لموكله ودفع الثمن من ماله قبل مفارقة المجلس فهل السليم كذلك أو يقع العقد للوكيل وكأنه سعى مادفعه في العقد ولو لم يقع في المجلس كالواقع في العقد فيه نظرا لاقرب الاثر لصفة العقد بمجرد الصيغة وحصول المثل للموكل بذلك وقوله ان الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقد غير ملزم (قوله بل للوكيل) أي بل يقع للوكيل (قوله وان) غاية (قوله بخلافه) أي بأن قاله اشترى بالعين أو في ذمتك فأضاف لزمة الموكل وقضيته انه لو قال اشترى في الذمة وأطلق لم يمنع الشراء في ذمة الموكل لكن في حاشية الزايدى ما يقتضى خلافه حيث قال قوله في ذمة أولى من تعبرأ له بالذمة لتنصيصه على ان المراد ذمة الوكيل لانه لو اشترى في ذمة الوكيل لم يصح العقد اهـ وقد يقال لمخالفة بينهما لان ما ذكره ٢٥ الزايدى مقروض فيصالحا لخالف في الشراء

في الذمة بان قال اشترى بجمعة فاشترى بجمعة في ذمة الموكل فلا يميل الى وقوعه للوكيل لتنصيصه على ذمة الموكل ولا للموكل العشرة لانها لغة فتعين السطرن (قوله وتلفو تسعينة الموكل) ظاهره وان صدقه البايع في انه اشترى لموكله وفي حج انه حيث صدقه وحلف الموكل على نفي الوكالة بطل العقد وأقروا سم (قوله قد تجب تسعينة) وقضيه قوله تجب تسعينة انه لو قال وقتت عليك أو أوصيتك فقال قبلت لموكل وقم العقد للموكل ونظر فيه سم على حج حيث قال بعد ما ذكر وهو بعيد اذ كيف ينصرف الى الموكل مع قوله وقتت عليك أو أوصيتك والقياس ما قدمناه في قولنا نهل ذلك ما لو نوى الخ صحة الوفاء

للموكل لخصالته اذ امره بعقد ينسخ بثلث المدفوع حتى لا يطالب الموكل بغيره في بعده بل للوكيل وان صرح بالمقاربة (وكذا عكسه في الاصح) بان قال اشترى في الذمة وسلم. هذا في ذمة فاشترى بعينه فانه لا يقع للموكل وكذا لا يقع للوكيل ايضا لانه امره بعقد لا ينسخ بثلث المقابل لخصالته وقد قصد تنصيصه بكل حال فلا تضرنا لكونه لم يلزم ذمة بشئ والثاني يقع له لانه زاد خبرا حيث يلزم ذمة شيئا ولو دفع له شيئا وقال اشترى كذا اغتير بين الشراء بعينه وفي الذمة لتساؤل الشراء له ما واشترى هذا اغتير ايضا على العقد خلافا للامام وأبى على الطبري (ومضى خالف) الوكيل (الموكل في بيع ماله) أي الموكل بان يباعه على غير الوجه المأذون فيه (أو) في (الشراء بعينه) كأن امره بشراء ثوب بهذا افتراه بغير ما بعينه من ماله ومككاه أو يشترى في الذمة فاشترى بالعين (فتقصره باطل) لانتفاء اذن الموكل فيه وكذا لو أضاف لزمة الموكل بخلافه (ولو اشترى في الذمة) مع المخالفة كأن امره بشراء جمعة في الذمة بجمعة فزاد أو بالشراء بعينه هذا فاشترى في الذمة (ولم يسم الموكل وقم) لشراء (الوكيل) دون الموكل وانواه لانه مخاطب والنية غير مؤثرة مع مخالفة الاذن (وان سماء فقال البايع بعثك فقال اشتريت لتهان) أي موكله (فكذلك) يقع للوكيل (في الاصح) وتلفو تسعينة الموكل في القبول لانها غير معتبرة في الصحة فاذا وقعت مخالفة للاذن من غير عدولت والثاني يبطل العقد لتصرفه باضافته للموكل وقد امتنع ابقاؤه فالتاني وقضية كاد المصنف عدم وجوب تسعينة الموكل في العقد وهو كذلك ثم قد تجب تسعينة ولا يقع العقد للوكيل كأن وكه في قبول نحوبة وعارية وغيرهما لا عوض فيه ولا تجزئ النسبة في وقوع العقد للموكل اذ الواهب ونحوه قد يسمح بالتسريح له دون غيره نعم لو نواه

والوصية على الوكيل * (خرج) * قال في الرض وشربه وان أعطى وكيله شيئا بالتصدق به فتوى التصديق من نفسه وقع لا أثر لو غلبت النية اهـ فعلم انه مع مخالفة قد يقع عن الموكل اهـ سم على منهج (قوله والبايع العقد الخ) شمل ذلك ما لو نوى الواهب الوكيل والوكيل الموكل فتلفو نية الموكل ويقع العقد للوكيل وعلمه ففرق بين نية الوكيل الموكل ونسبته اليه انما بان التسعينة أقوى من النية (قوله كأن وكه في قبول نحوبة) أي ولم يصرح الواهب بكونه للوكيل بان قال وهبتك وأطلق أو وهبتك لموكلك اما لو قال وهبتك لتفكك أو وهبتك ونوى كون الهبة للوكيل دون غيره فقال الوكيل قبلت لموكل فينبغي بطلان الهبة لان الوكيل لم يقبل ما أوجبه الموكل ثم رأيت في سم على منهج تفصلا عن الشارع اعجابا بما جفنا اليه (قوله ولا تجزئ النية) أي من الوكيل (قوله نعم لو نواه) أي الموكل

(قوله أيضا) أي معنية الوكيل (قوله وقع عنه) أي الموكل (قوله في شراء نفسه) أي لنفسه (قوله أو عكسه) أي بأن وكل الفرو
غيره لشيء من سببه اه سم على منهج (قوله لأن صرف العقد) لتعليل لقوله وكل فن الخ اه سم على حج (قوله ولأن
المالك) لتعليل لقوله أو عكسه اه سم على حج (قوله بمقابل المذهب) عبارة المحلى بعد ما ذكر في الكفاية حكاية وجهين في المسئلة
(قوله فان تعدى الخ) أي كأن ركب الداية ٣٦ وأوليس الثوب اه محلى ومن ذلك ما يقع كثيرا بمصر زمان لم ير

الواهب أيضا وقع عنه كما يجتبه الأذرى وغيره وهو مأخوذ من تعليل الشئ وغيرها
بما مر من أن الواهب قد يقصبت بعه المخاطب وكان ضمن عقد البيع العقاقرة كأن
وكل قناني شراء نفسه من سببه أو عكسه لأن صرف العقد عن موضوعه بالذمة متعذر
ولأن المالك قد لا يرضى به قد ينضمير الاعتاق قبل قبض الثمن (ولو قال بعث) هذا
(موكلا) زيد افتحال اشترت له فالذهب بطلانه (ولو وافق الأذن وحذفه لا تشاء مخاطب
العاقدا وانما كان ذكره متعينا في السكاح لأن الوكيل فيه سببه محض ألا يمكن وقوعه
له بحال فان قال بعث لثوكل قال قبلت له صرحنا كما قاله في المطلب ولم يصرح في
الروضة ولا أصلها بمقابل المذهب ويؤخذ من التعليل أن ذلك في موافق الأذن (ويؤيد
الوكيل بذماته وإن كان يجوز) لثباته على وكله في اليد والتصرف ولأنه عقد
احسان والضمان منفرعه (فان تعدى ضمن) كسائر الامانة ومن التعدى أن يضمع
المال منه ولا يعرف كيف ضاع أو وضره يحمل ثم نسبته وهل يضمن بتأخير ما وكل في بيعه
وجهاً وأوجه ما عذمه أن لم يكن مما يسرع فساده وأخره مع علمه بالحال من غير
عذر (ولا ينزل) بالتعدى بفسر اتلاف الموكل فيه (في الأصح) لأن الوكالة
أذن في التصرف والأمانة تسكن يقرب عليها ولا يلزم من ارتفاعها ارتفاع أصلها كالرهن
والثاني ينزل كالودع ورد بان الوديعة محض اتقان ويحل هذا الوجه إذا تعدى بالفعل
فان تعدى بالقول كالأول يضمن فاحش ولو سلم لم ينزل جرماً لأنه لم يتعد فيما وكل فيه
وشعوره في الكفاية عن البرغم لو كان وكلاً عن وكلاً أو وصى أن يبيع ما يجتبه الأذرى
وغیره كالوصى ينسق إذا لا يجوز بقاء مال محجور به بغير عدل وهو محمول على عدم بقاء
المال في يده أما بالنسبة إلى عدم بقاءه كمال فلا لعدم كونه وأما فلا يبيع عليه الاتيان
بالتصرف الموكل فيه ولا ينف فيه ما مر من أن الولي لا يبيع في مال المحجور عليه
فأما قال ذلك بالنسبة للابتداء ويفتقر هنا طرقه ونفسه إذ يتفق في الدوام لا ينف في
الابتداء وبزول ضمانه عما تعدى فيه يبيعه وتسليمه ولا يضمن ثمناً لا تنافه تعديه فيه
فلور عليه بعبء ثلاثة نسبته أو بالحاكم عاد الضمان مع أن العقد قد يرفع من حينه
على الرابع غير أن لا لا تقطع النظر عن أصله بالكلية فلا يشك في عماله وكل مالك المفسوب

الدلائل للامتنعة التي تدفع اليهم
وركوب الدواب أيضاً التي تدفع
اليهم لبيعها ما لم يأذن في ذلك
أو تجرى به العادة ويعلم الدافع
بجريان العادة بذلك فلا يكون
تعدياً لكن يكون عارية فان تنف
بالاستعمال المأذون فيه حقيقة
أو حكماً بأن جرت به العادة على
ما مر فلا ضمان والأضمن يضمنه
وقت التلف (قوله ضمن) أي
ضمنان المفسوب (قوله ثم نسبته)
أي أو نسب من عامله (قوله
أو وجهه ما عذمه) أي عدم
الضمان ثم أن كان الأذن في
البيع في يوم معين وفات مراحه
في البيع فليسا والأباه بالأذن
السابق وكتب أيضاً قوله
أو وجهه ما عذمه وعليه فلو سرق
أو تلف لأضمن عليه وإن أخر
البيع بلا عذر (قوله مع علمه
بالحال) أي فان لم يعلم وأخر فلا
ضمن وقضيت أنه لو دفع إليه
خلفاً فيه شيء لم يعلم هل هو مما
يسرع فساده أو لا فخر ولم ينظر
بما في القارء عدم الضمان وهو

ظاهر (قوله من غير عذر) أي يضمن ضمان المفسوب لو تلف بغير السرقة ضمنه لأنه بالتأخير ما ر
كالفاصل لعدم اشتقاقها ووضع يده عليه بعد فوات الزمن الذي أمكن البيع فيه (قوله ويحل هذا الوجه) هو قوله والثاني
ينزل الخ (قوله وشعوره في الكفاية) في نفسه ذكر في الخ (قوله وهو محمول) هو قوله لم لو كان وكلاً عن وكلاً في الخ (قوله ولا
ينافيه ما مر) أي في شرح قول المصنف ويصح توكيل الولي في حق الطفل والمجنون الخ من قوله ويصح توكيل لا يوكّل إلا أميناً
(قوله لا تنافه تعديه فيه) أي الثمن (قوله لا تقطع النظر عن أصله) أي العقد (قوله فلا يشك) أي عود الضمان

(قوله فباعه) أي الغاصب (قوله حتى لو تلف في يده) أي الغاصب (فرع) • لو أرسل إلى ابن أخته فباعه فباعه ما انتفع في الطريق فباعه المرسل لا الرسول • ع وبوخذ منحه جواباً لحادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلاً أرسل إلى أخيه لئلا يأخذ منها أصلاً فلا يأخذ منها الرسول ويرجع بها فأنكرت منه في الطريق وهو أن الضمان على المرسل ومحله المستلتم كما هو واضح حيث تلف الثوب والجرية لا تقصير من الرسول والافتقار الضمان عليه وينبغي أن يكون المرسل طرفاً في الضمان (قوله فليست) أي يد الغاصب (قوله لو تقدم) أي في الفصل الذي قبل هذا بدفع الوصف بغية نقد البلد (قوله وإن تسلمه) أي الثمن (قوله وعاد) ظاهره وإن وصل به إلى المحل الذي كان حقه أن يبيع فيه (قوله فيستثنى بمأمر) أي قوله أو يزول ضمانه (قوله بآذنه أيداعه) أي الموكل في بيعه (قوله ومن ثم لو باعه) ٣٧ أي الوكيل (قوله وليس له رد الثمن) أي في صورة ما لو قال له اشترى يثمنه

كذا الخ (قوله تدل على رده) وليس من القرينة على الرد ارتفاع سعر ما أذن في شرائه عن العدة فله شرائه وإن ارتفع سعره وإن لم يشتر فلا يرجع الثمن بل يردعه ثم (قوله لأن المالك لم يأذن فيه) وبوخذ منحه هذا ما ذكره سم على منج من أنه لو قال لاجل هذا المكان القسلي بئعه لعله قد صار مضروباً لحالة الرد فلا جمل ثانياً البيع البيع ١٥ وقضيه أنه لا فرق في ذلك بين أن يشره البيع في المكان فبشره ثم يرجع به بلا عذر وبين ما لو عذر عليه ذلك لعدم وجوده فبشره بغير المشل وأعرض ما عذر الوكيل من البيع وقضيه فشر وينبغي

غاصبه في بيعه فباعه فأنه يباعه وان لم يصرح من يده حتى لو تلف في يده قبل قبض مشتر به لم يضمنه لوضوح الفرق بينهما وهو قوله الوكيل الذي طرأ تعديده لكونه نائباً عن الموكل في البيع والتصرف مع كونه نائباً عما فأنكرت أن يرد ولو تلف في يده قبل قبضه فأنقطع حكمه بمجرد زوالها وتقدم أنه لو تعدى يشره بما وكل فيه وباعه فيه ضمن ثمنه وإن تسلمه وعاد من سفره فيستثنى بمأمر ولو استعز الوكيل من التظلم بين الموكل والمالك بعذر لم يضمن والأصح كالمودع ولو قال له بئع هذا لي كذا واشترى يثمنه فبنا بآذنه في الطريق أو ألقاه مع غصصا كم أمين ثم أمين إذا العمل غير لازم له ولا يفرجه بل المالك هو الخطأ بماله ومن ثم لو باعه لم يلزمه شراء الثمن ولو اشتراه لم يلزمه رده بل لا يدايعه عند من ذكر وليس له رد الثمن حيث لا قرينة ظاهرة تدل على رده فيبأنظر لأن المالك لم يأذن فيه فأن فعله هو في ضمانه إلى وصوله المالك (وأحكام العقد تتعلق بالوكيل دون الموكل فبشر في الرؤية ولو زوم العقد بمعرفة المجلس والتقاضى في المجلس حيث بشرط) كالرؤية والسلم (الوكيل) لأنه العاقد (دون الموكل) فله الفسخ بغير إجازة المجلس والشرط وإن أجاز الموكل بخلاف خيار العيب لا رد الوكيل إذا رضي به الموكل لأنه لم يقع الضرر من المالك وليس منوطاً باسم المتعاقدين كأيضا في الفسخ بخيار الجمار بخير ليعان بالجار ما يتفرقا وبخيار الشرط بالقبض على خيار المجلس (وإذا اشترى الوكيل طالبه البائع بالثمن أن كان دفعه) إليه (الموكل) للعرف سواء اشترى بغيره أم في الغنمة ولتعلق أحكام العقد بالوكيل وبالمطالبة الموكل أيضاً على المذهب كما ذكر في معاملة العبد (والا) بأن لم يدفعه إليه (فلا يطالبه) (إن كان الثمن معيناً) لأنه ليس في يده وحتى البائع مقصور

أنه لا يضمن حينئذ كان عدم البيع لمانع لأن العرف قاض في مثله بالعودة للموكل (قوله حيث بشرط) مفهومه أنه إذا لم يشترط بغير الموكل دون الوكيل وقماس ما في جواز قبض الوكيل الثمن المانع جواز قبض المبيع المعين والموصوف لكل من الوكيل وموكله حيث كان حالاً ثم رأيت الأذرى صرح بذلك وكتب أيضاً قوله حيث بشرط أي التقاضى ١٥ سم على ج (قوله فلا يطالبه) في عدم المطالبة نظر حيث أنكروا كالمعين ليس له بل الوضوح المطالبة مستند وقوله في الثمن أن كان الثمن معناه ظاهره وإن أنكروا كالمعين ليس له فبطلان قوله كأيضا بل الموكل قال في شرح الروض والظاهر أن ذلك أي مطالبة الموصوفين وأن أمه الموكل بالشرع بعين مادفعه إليه بأن يأخذ من الوكيل ويسلمه للبائع ١٥ سم على ج

(قوله ان أنكر) أي البائع (قوله ويكون الوكيل كضامن) قال في شرح الروض فلا يرجع عليه الوكيل إلا بعد غرمه وبعد اذنه
 له في الاداء ان دفع اليه ما يشتري به وأمره بتسليمه في الثمن والا فلو كاله تنكفي عن الاذن اه وسامه انه ان لم يدفع اليه شيئا
 يرجع لان الوكالة تقتضي الاذن وان دفع فان لم يأمره بتسليمه فكذلك واللا يرجع الا ان أذن له في الاداء على المقتضى الذي جزمته
 في الروض من الرجوع على الوكيل أي مطالبته اه سم على حج (قوة فاقترض) خرج به ما لو اقترض هو وأرسل ما يأخذه
 فالضمان على المرسل لا على الرسول ٢٨ وبه صرح حج فراجعهم (قوة رجع على موكله) ظاهره وان صرح بالسفارة

لكن قال سم على منهج نقلا
 عن القوت اذا صرح بالسفارة
 لا بطلب ومحل حديث صدقه
 الموكل في التوكيل بالقرض فان
 كذبه في ذلك صدق الموكل بجهته
 والمطالبة حينئذ على الاخذ
 لا تفاء وكالته وعليه فلو تكرر
 بالاقتراض منه مرات وصدق
 الموكل في بعضها دون بعض لكل
 حكمه (قوله حيث جوزناه)
 بان كان الثمن حالا وموجلا
 ودل ودلت القرينة على الاذن
 في القبض كما تقدم (قوة ومحل
 ما لم يكن منصوبا) أي الوكيل
 اه سم على حج (قوله تلف
 المبيع في يده) أي الوكيل (قوله
 وخرج بالوكيل الخ) هذا
 مقروض في شرح الروض فيما
 قبل مسائل الاستيفاء اه سم
 على حج (قوة والاخضعة المولى)
 أي في ذمته فلا يلزم المولى نقده
 من مال نفسه وانما يلزمه من مال
 المولى عليه ان كان له مال والا

بقي في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا لكن ينقده المولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله وبغير
 الخ) معقد (قوله كأنه وجبه الثمن) أي حيث لم يقصد انه أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضا للطفل لا يرجع عليه
 (فصل في بيان جواز الوكالة) (قوة وما يتعلق بذلك) أي كالتلف (قوة ولو يجعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة
 فان وقع بلفظ الاستئجار فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح ما لم تكن بلفظ الخ وقوة ولو يجعل الخ تقدم
 عند قول المصنف ولا يشترط القول لنقلها انما اذا كانت بمجمل اشترط فقول سم على حج ويقاس ذلك بعدم وجوب القول
 لنقلها بخلافه اه لكن مقتضى قول الشارح هنا ما لم تكن بلفظ الاجابة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث
 لم يقد بلفظ الاجابة ومنها عدم اشتراط القبول

بقي في ذمته وفي سم على منهج بعد هذا لكن ينقده المولى من ماله اه أي مال المولى عليه (قوله وبغير
 الخ) معقد (قوله كأنه وجبه الثمن) أي حيث لم يقصد انه أدى ليرجع عليه والا فيكون قرضا للطفل لا يرجع عليه
 (فصل في بيان جواز الوكالة) (قوة وما يتعلق بذلك) أي كالتلف (قوة ولو يجعل) أي ووقع التوكيل بلفظ الوكالة
 فان وقع بلفظ الاستئجار فلازم اه سم على منهج وهو مأخوذ من قول الشارح ما لم تكن بلفظ الخ وقوة ولو يجعل الخ تقدم
 عند قول المصنف ولا يشترط القول لنقلها انما اذا كانت بمجمل اشترط فقول سم على حج ويقاس ذلك بعدم وجوب القول
 لنقلها بخلافه اه لكن مقتضى قول الشارح هنا ما لم تكن بلفظ الاجابة فانه ظاهر في ثبوت جميع أحكام الوكالة حيث
 لم يقد بلفظ الاجابة ومنها عدم اشتراط القبول

(قوله يصح العقود) أي وذلك لأن انقضاء وكلت في غل كذا يكذب معناه جارية وهي لازمة من الجاهلين وصغور كالة فلو غاب
 المعنى كانت لازمة لكن الرابع تغليب اللفظ فهي جارية وأشار بقوله هنا إلى أنهم قد يقولون المعنى كالة بنو اب فانها يصح
 مع انقضاء الهبة نظرا للمعنى (قوله وجزم به الجوهري) وهو المعتقد (قوله أي غير لازمة) أي فليس المراد بالجوهر أنما قابل التعریم
 (قوله نعم لو علم الوكيل) أو ينبغي أن مثل ذلك ما لو علم الموكل مقدرة ترتب على عزل الوكيل كالأول وكل في مال الموكل هل له حيث
 دون ما نعلم أنه إذا عزل الوكيل استولى على مال الموكل عليه ظالم أو وكل في شر أمنا يظهره أو ثوب للستر به بعد دخول الوقت
 أو شرأ ثوب لدفع الحظر أو البعد الذين يحصل بسببهم ما عند عدم الستر بخذوتهم وعلم أنه إذا عزل الوكيل لا يتيسر لذلك فيعبر
 العزل ولا ينقذ (قوله حرم عليه) أي وكذا الترتب على عزله نفسه في حضور ٣٩ الموكل الاستعلاء المذكور اه سم على حج أي

ولم يعزل وان كان المالك حاضرا
 فيه انظر اه حج ولعل وجهه أنه
 من باب دفع الصائل وهو المعتقد
 اه زيادي لكن في شرحه على
 المنهاج نقض الحكم المذكور
 بما إذا كان العزل في غيبة الموكل
 وما ذكرناه عن سم مثله ويستفاد
 منه ما أن قول الشارع في غيبة
 موكله ليس قيدا (قوله أو قال في
 حضوره) فذهب بقوله بعد فان
 عزله وهو غائب عمرة (قوله أو
 أبطلنا) قال حج ظاهر العزل
 الحاضر بمجرد هذا اللفظ وان لم
 ينويه ولا ذكر ما يدل عليه وان
 الغائب في ذلك كالحاضر وعلمه
 فلو أنه دله وكلا ولم ينو أحدهم
 فهل ينعزل الكل لأن حذف
 الممول يفيد العموم أو يظهر
 لاجتماعه للتطرف في كل ذلك محال
 والذي يفيد في حاضره أو غائب ليس
 له وكيل غيره العزل بمجرد هذا

بصيح العقود هنا كما رجحه الروائي وجزم به الجوهري في مختصره ما لم تكن بلفظ الاجارة
 بشرطها وليس الكلام في ذلك (جارية) أي غير لازمة (من الجاهلين) لأن الموكل قد تظهر
 له المحلقة في تركه ما وكل فيه أو بكونه أو لا بكونه الوكيل قد يعرض له ما يحتمل من العمل ثم
 لو علم الوكيل أنه لو عزل نفسه في غيبة موكله استولى على المال جاز حرم عليه العزل إلى
 حضور موكله أو أمينه على المال قياما به الوصي كما يحضه الأذرى وهو ظاهر وقبيل عدم
 التقيد فإذا عزله الموكل في حضوره (أو قال) في حضوره أيضا (رفعت
 الوكالة أو أبطلنا) أو فضتها أو أزلتها أو فضتها أو صرفتها (أو أخرجه منها العزل)
 منها في الحال لئلا يملك من الانقضاء المذكور عليه (فان عزله وهو غائب انه عزله في
 الحال) لأنه لا يصح الرضا في بيع العلم كالطلاق ويبنى للموكل الاشارة على العزل
 إذا لا يتقبل قوله بعد تصرف الوكيل وان واقفه بالنسبة للمشتري مثلما أن الوكيل
 أماني غير ذلك فإذا واقفه على العزل ولكن ادعى أنه بعد التصرف ليحقق الجعل مثلا
 فقه التمسك الا في اختلاف الزوجين في تقدم الرجعة على انقضاء العدة فإذا
 انقضاء وقت العزل وقال تصرف قبله وقال الموكل بعده حذف الموكل أنه لا يعليه
 تصرف قبله لأن الأصل علمه إلى ما بعده أو على وقت التصرف وقال عزلة في وقت
 الوكيل بل بعده حذف الوكيل أنه لا يعلم عزله قبله فان تنازع في السبق فلا اتفاق قد قدم
 سبق بالعدوى لأن مدعى ما بين الاستقرار بالحكم بقوله (وفي قول لا) ينعزل (حتى ينفذه
 الخبر) من قبل روايته كالقاضي وقرى الأول يتعلق المصالح الكلية بعمل القاضي فلا
 العزل قبل الخبر عظم ضرر الناس بقضاء الاحكام وفساد الاتسكة بخلاف الوكيل قال
 الاستدوى ومقتضاء ان الحاكم في الواقعة خاصة كالوكيل قال البدوين شبهة ومقتضاء

اللفظ وتكون الالعهد الذي الموجب عدم الفاء انقضاء في التعدد ولا ينعزل الكل لقريته حذف الممول ولأن
 الصريح حيث أمكن استعماله في معناه لم يأت خارجا لا يجوز انفاؤه (قوله فإذا اتفاق الخ) بيان للتفصيل (قوله وقال) أي
 الوكيل (قوله أنه لا يعليه) أي فيصدق (قوله حذف الوكيل) فيصدق (قوله صدق من سبق) أي جاعلا لا (قوله لا) لا يستقر الحكم
 بقوله وان جاعلا فلا يظفر بصديق الموكل لأن جانيه أقوى إذا أصل عدم التصرف أقوى من أصل بقائه أي بقاءه متنازع
 فيه ثم رأيت شيئا جزم بصديق الموكل ولم يوجهه اه حج وكتب عليه سم عبارة شرح الروض ولو وقع كلامه معاصدا
 الموكل اه وعلمه فالمراد من قوله جاعلا أنها ادعاء معا وما يدل عليه قوله بل صدق من سبق بالعدوى دون قوله من جاع
 للقاضي أو لا وقوله أقوى من أصل بقائه أي بقاءه جواز التصرف الناشئ عن الادن (قوله وقرى الأول) أي بين الوكيل والقاضي

(قوله ومقتضاه ان الخا كمال الخ) عبارة بـج ان الحكم الخ أي التي حكمه القاضي فلا يخالف بين كلام الشارح وبـج (قوله) والوجه خلاف ما قاله أي فستزل الوكيل العام بالعزل ولو لم يبلغه الخبر ولا ينزل القاضي في أمر خاص إلا بعد بلوغ الخبر اعتبارا بعلم شأنه في كل منهما ولكن لا شك ان ما قاله هو مقتضى التعليل (قوله ولو ينزل وبيع) وفائدة عدم عزله في الوديع وجوب حفظه ورعايته قبل بلوغ الخبر حتى لو تصرف في ذلك كان لم يدفع متلفات الوديع منه، ضمن وفي المسئلة يرى أنه لا أجر عليه في استعمال العارية قبل بلوغ الخبر وإنما لو تفتت بالاستعمال المأذون فيه قبل ذلك لم يضمن (قوله بأن قصد) أي من الموكل (قوله منه) أي الوكيل (قوله بخلافهما) أي الوديع والمستعير (قوله وضمن ماله) ومثله ما أذن له في مصرف ماله في شيء للموكل كبنائه ورعاة وبيت عزله قبل التصرف فانه يضمن ما صرفه من مال الموكل ثم ما يشاء أو زرعه ان كان ملكا للموكل وكان ما صرفه من المال في أسرة البناء ونحوه كان البناء على ملك الموكل وامتنع على الوكيل في التصرف فيه ولا رجوع له بما غرمه وان كان اشترا بجمال الموكل جاز لو كبل هدمه ولو منعه الموكل وتركه ان لم يكلفه الموكل هدمه وتفرغ مكانه فان كلفه لزمه منقذه وارش نقص موضع البناء ان نقص وما ذكر من التضييق لم يثبت وكالته عند البايع فيما اشتراه والواجب عليه نقضه وتسليمه بل إنعه ان طلبه ويصح له ٤٠ على الوكيل ارض نفسه ان نقص (قوله ولو نخرم) أي الوكيل الدية أي دية عمد

ايضا ان الوكيل العام كوكيل السلطان كاقاضي اه والوجه خلاف ما قاله الخا قال الكل بالاعم الاغلب في نوعه ولا ينزل وبيع ومستعير الا يلوغ الخبر وفارق الوكيل بان القصد منه من التصرف الضار بوجه كله بان تراج أعيانه عن ملكه فائز به العزل وان لم يعلم به بخلافهما اذا تصرف بعد عزل بوقت أو غيره جاهلا لم يصح تصرفه وضمن ماله فيما يظهر اذا الجهل غير مؤثر في الضمان ومن ثم غرم الدية والكفارة اذا قتل جاهلا بالعزل كما يشي بأن قبيل الديات لا رجوع لهما فيه على موكله على الأصح وان غرمت خلافه بعضهم وهذا هو مقتضى كلام الشافعي والغزالي وماتلف في يد الوكيل بلا تقصير ولو بعد العزل لا ضمان عليه بسببه وكالو كبل فيما ذكر عامل القراض ولو عزل أحد وكبله معهما لم تصرف واحد منهما حتى يميز للشك في الاهلية ولو وكل عشرة ثم قال عزلت أكثرهم انزل ستة واذا عينهم ففي تصرف الباقي وجهان أحدهما عدمه أي بالنسبة للتصرف الصادر عنهم قبل التعيين (ولو قال) الوكيل الذي ليس قنا

(قوله جاهلا بالعزل) أي ولا قصاص (قوله على موكله) أي وان تمكن من اعلامه بالعزل ولم يعلمه لكن هل ياتم بعدم اعلامه حيث قدر ويعز به في ذلك فيه نظر ولا يعد الاثم فيعز (قوله) وهذا هو مقتضى كلام الشافعي والغزالي أي حيث قالوا لا يشتري شيئا لو كبل جاهلا بانقره فقتل في يده وغرمه بل يرجع على الموكل لانه الذي غره (قوله فيما ذكر) أي من عدم الضمان ولو بعد العزل

(قوله للشك في الاهلية) قال سم على منتهج بعدما ذكر أقول لو تصرف من عين غيره للعزل هل يضمن للموكل حصة تصرفه أولا كما هو ظاهر هذه العبارة واجبه ويحتمل انه يبنى على انه اذا عين اثنين انزاله بالتفقد دون الاسترق فتكون الولاية للاسترق نفس الامر وهي كافية وموحى بالقول السابق أحصاه عدمه الخ لكن ما قاله سم هو مقتضى قوله المهرية في العقود بغير نفس الامر وأنه لو تصرف بظن عدم الولاية فبأن حصة تصرفه ويمكن جعل قول الشارح أحصاه ما عدمه على ان المراد في ظاهر الحال (قوله انزل ستة) أي وما لو قال رقت الوكالة أو أحد وكلا في ونوى معنا تصرف الوكيل جاهلين بالعزل ثم أخبر عن نفسه أنه نوى زيد امتثالهم فقياس ما ذكره الشارح من بطلان تصرف من لم يضمن للعزل فيقال قال عزت أكثر وكلا في ثم عين ستة منهم البطلان هنا لتصرف الوكيل قبل اخذ الموكل بثمنه من أبقاء الوكالة وقد يفرق بان الوكيل في مسئلة الشارح كان حاله مع ما وقت التصرف في نفس الامر بخلاف ما لو نوى حال العزل معناه فان الإيهام انما هو في الظاهر لا في نفس الامر (قوله واذا عينهم) أي الستة (قوله الباقي) وهم الاربعة (قوله أحصاه ما عدمه) أي عدم التفوذ اه سم على بـج (قوله بالنسبة للتصرف) أمال الستة فتصرفهم باطل قطعا لتبين استقام ولا يفيهم في نفس الامر واستقر به سم على بـج (فائدة) قال المؤلف ولو عزل أحد وكبله فتصرفه ما قبل التعيين صح التصرف اه أقول قد يتوقف فيه بان العزل يفتن اللفظ اللهم الا ان يقال ان المراد انهما تصرفا في شيء واحد معا وبوجه التفوذ حيث ذاب أحدهما غيره عزلا فالتفوذ بالنسبة لتصرفه لا بالتسليم لفيقه وفي سم على بـج ما يؤيد من قلا عن مـ

(قوله وان غاب) غاية (قوله الماصر) اى فى قوله لانه لم يحتج الرضا (قوله اما لو وكل السيد) محتمر قوله ليس قنا (قوله لى تصرف) مالى هو الغالب ولم يحتج به عن شئ وان كان قضيت انه لو وكله فى غير المالى كطلاق زوجته انزاله (قوله قال الزركشى الخ) بيان لقوة الخلاف بين ابن الرفعة وغيره وبعبارة جج وايداء الزركشى لقاعدة اخرى اى غير التالىق منظر فيه اه واصل وجهه النظر انه ينزل سوا مقلتان الوكيل ينزل بالموت او تنهيه به وكلته (قوله ان جعلناه وكيلنا عنه) اى بان اذن له المالك فى التوكيل عن نفسه ففصل اولنا بالمرجوح فيما اذا نزل له واطلق (قوله الحاشا بالجنون) قضيت انه لا فرق بين طول الاعية وقصره وهو الموافق لماصر له فى الشركة بعد قول المصنف وتفسخ بموت احد هما لكن فى سم على منتهج مائه (فرع) * دخل فى كلامه الامامة فينزل به واستثنى منه قدر ما يقطع الصلاة فلا ٤١ انزال به واقعه مر (فرع) * لو كمر

احدهما بالانزال الوكيل أو بعد فيصطلح انه كذلك ويحتل خلافه لان المتعدي حكمه حكم الماصي وقال مر بجها بالاول فى الوكيل فليراجع اه سم على منتهج اى فان ينظر الماصر من صحة تصرفاته عن نفسه وهى مقتضية احصا وكيفية حال السكر وتصرفه الان يقال مراده انزاله فيما يشترط فيه انزاله ككونه وكيل عن محجور اه ار يقال انما لم يطل تصرفات السكران عن نفسه تغليظا عليه بناء على انه غير مكلف وهذا يقتضى عزل الوكيل لان موكله ليس محملا للتغليظ والسكران يخرج من الاهلية بزوال التكليف فاشبه المسمى عليه والمجذون (فرع) * لا ينزل الوكيل بنوكيل وكيلى

لاموكل عزوت نفسه او رددت الوكالة أو فسختها أو أخرجت نهى منها (انزال) حالا وان غاب الموكل لماصر ان لا يحتاج الرضا بالاحتجاج بالسلم ولان قوله المذكو رباط لاصل اذن الموكل فلا يخلو كل محاصر انه لا يلزم من فساد الوكالة فساد التصرف لبقاء الاذن اما لو وكل السيد فقتنه فى تصرف مالى فلا ينزل بعزل نفسه لانه من الاستقدام الواجب (وينزل) أيضا (بمضروب احدهما) اى الموكل والوكيل (عن أهلية التصرف بموت او جنون) وان لم يسلح به الا سحر أو قصر زمن الجنون لانه لو قانون منع الاتقاء فاذا طرأ ابطله وخالفه ابن الرفعة فقال السواب ان الموت ليس بعزل وانما تنهى به الوكالة قال الزركشى وقاعدة عزل الوكيل بموته انزاله من وكله عن نفسه ان جعلناه وكيلنا عنه اه وقبل لقاعدة ذلك فى غير التالىق (وكذا الخ) ينزل به فى الاصح الحاشا بالجنون كما مر فى الشركة والثانى لا ينزل به لانه لم يتحقق من بولى علمه من لا ينزل وكسل رى الجواب بما يحسم موكله لانه زيادة فى مجزء المشقة لعمدة الامامة وذكره لهذه الثلاثة مثال فلا يراد عليه ان مثلها طرقت وخوفت فحينما شرطه السلامة من ذلك على ما مر وردة الموكل بيقى العزل بها على أقوال المالكه وفى ردة الوكيل وجهان والذى جزم به فى المطلب لانزال برقة الموكل دون الوكيل ولو تصرف بشع ووكيل وعامل قراض بعد انزاله جاهلا فى عين ماله وكله لم يصح وضمن ان سلها كسار او فى فتمه انفقده (وبمضروب) الوكيل عن ملك الموكل (ومحل التصرف) أو منفعته (عن ملك الموكل) كان اعتق أو باع ما وكل فى بيعه أو اعتاقه أو أبرما اذن فى ايجاره زوال ولايته حيث نزل عاد للمالك لم تعد الوكالة ولو وكله فى بيع ثم زوج أو أبرأ ورهن واقتض كما قاله ابن كج

٦ به ع آخر كفى الروض اه سم على منتهج ثم يجتمعان على التصرف اه جج (قوله وذكره هذه الثلاثة) هى الموت والجنون والاعمال (قوله طرقت وخوفت) اى من الرق والتبذير اه جج (قوله على ماصر) اى من عزله بالنسبة لنزع المال من يده لانه محصه تصرفه (قوله على أقوال المالكه) والرابع الوقت وقوله والذى جزم به الخ ضعيف (قوله برقة الموكل) قدمت آتول الباب عن شرح الروض ان قضية كلام الشيخين عدم الانزال برقة الموكل اه سم على جج وقول الشارح دون الوكيل فيقيدان ردة لا توجب انزاله وعليه قصص تصرفاته فى زمن ردة عن الموكل (قوله ولو تصرف بشع ووكيل) اى كشريلك (قوله وبمضروب الوكيل) كان وكل عبده ثم باعه لكن اذنه فى الحقيقة ليس بوكلا بل استندام وفى نسخة بئل الوكيل الموكل فيه عن الخ ومالى الاصل هو السواب لان هذنى عين قوله لم يعمل التصرف (قوله أو أبرما اذن فى ايجاره) اى أويحه كما يافى (قوله ثم زوج) اى سوا كان الموكل فى بيعه عبدا أو أمة (قوله أو أبرأ) محتمر قوله أو منفعته (قوله كما قاله) اى فيما لو رهن واقتض

(قوله انزل) اى الوكيل (قوله كل من المنطة) ظاهره انه لا فرق بين ان يكون في يده كماله قال وكذلك في بيع هذه المنطة وفى بيع هذه قال في شرح الروض ما احسنه ان يحمل بطلان الوصية بالطين اذا قال اوصيت بهذه المنطة فلو قال اوصيت بهذه من مئذرا الى المنطة لم يطل الوصية بطينها فبانى هناك مثل ذلك قال لكن الواجب خلافه (قوله لم ينزل) والفرق بين هذا وبين ما لو وكل المالك قته في تصرف حيث ينزل بخبرجه عن ملكه على ما مر ان توكل المالك لقته استخدم وبخبروجه عن ملكه لم ينزل حق في الاستخدام قاله سم على منبيع ومثله ما لو وكل زوجته ثم طلقها اه واحتمد مر (قوله لم يعصى) اى ولعل محل العصيان ان فوت على المشتري بخلافه ليعوا بحباب البيع من غير معارضة كلامه تعالى بالسداد لوجه للعصيان به اه سم على ج (قوله ثم يعصى) اى العبد (قوله مستحقه) اى المشتري (قوله اولغرض) فبانى ان المشتري كونه غرضا اعتقاده حتى لو اعتقد ما ليس غرضا غرضا كنى وصديقى في اعتقاده فذلك عند الامكان اه سم على ج ه (تنبيه) لو وكل شخصا تزوجه وآخر في بيعها فان وقعا معا يقبضا او احدا لا فهما باطلاق قبض ل ٤٢ ما يترتب عليهما من تزويج الوكيل او بيعه وان ترثا بالثاني بسطل الاول

او وصى اودى او علق العلق بصفة اخرى كما يشاء البليغي وغيره او كاتب انزل لان مر يد البيع لا يفعل شأن من ذلك غالبا وقياس ما ياتي في الوصية انزل لا يعطل الاسم كل من المنطة وهو الواجب ولو وكل قنا بادن ما كثر ثم باعه او اعطاه لم ينزل ثم يعصى بقصره بغير اذن مشتره لصيرورة منافاه مستحقه (و انكار الوكيل الوكالة لنفسه ان) منه لها (او لغرض) له (في الاخفاء) كنفوا اخذ ظالم المال الموكل ليه (ليس ينزل) لعدوه (فان تعمد ولا غرض) فففيه (انزل) بذلك لان الجود حثته زلها والموكل في انكارها كالوكيل في ذلك وما اطلقا في التدبير من كون بعد الموكل عزلا محمول كما قال ابن النقيب على ماها (واذا اختلفا في أصلها) كوكلا في كذا انقال ما وكتك (أو) في (صفتها بان قال وكتك في البيع حثته أو) في (الشراء بعشرين فقال بل تعدا) راجع الاول (أو بعشرة) راجع للثاني (صدق الموكل بعينه) في الكل لان الاصل معه وصورة المسئلة الاولى كما قال الفاروق ان يتخاصم بعد التصرف ما قبله تعمد انكار الوكالة عزلا فلا فائدة للمصاحف ونسبته فيها وكلا بالنظر لزعم الوكيل (ولو اشترى) الوكيل (جارية) مثلا (بعشرين) وهي تساوي افا كثر (وزعم ان الموكل امره) بالشراء بها (فقال) الموكل (بل) اغاذت (بعشرة) وفي بعض النسخ في عشرة (صدق الموكل بعينه) حث لا ينه (و) حثته فاذا (حلف الموكل فان) كان الوكيل قد اشترى بعين مال الموكل ومما في العقد) بان قال اشترى ثمة انزل يه ذا والماله (أو قال بعده) اى

لان مر يد التزويج لا يريه البيع وكذا عكسه اه ج بالمعنى ولو اخرج ثم زوج كان التزويج عزلا سواء التزويج لامة او عبد اه سم على ج بالمعنى (قوله على ماها) اى من قوله واستكار الوكيل الخ (قوله وصورة المسئلة الاولى) هى قوله واذا اختلفا في أصلها (قوله ونسبته فيها) اى الاولى (قوله ولو اشترى الوكيل الخ) مر فروع تصديق الموكل وكان الاول ان يقول فلواشترى الخ ولعله انما عبر بالاولا لانه ليس المقصود بذلك مجرد تصديق الموكل بل تفصيل ما ياتي بعده من بطلان العقد تارة ووقوعه للوكيل اخرى وهذا لا يتفرع على ما سبق (قوله وهي تساوي افا كثر)

اى اما اذا تساوى العشرين فبني على ان يقال ان كان الشراء بعين مال الموكل فاطل والواقع للوكيل الشراء ولا تخالف ولو تنازع الوكيل والمالك فقال الوكيل المالك للموكل فالعقد باطل وقال البائع المالك فالعقد صحيح فقتضى قوله لم اذا اختلفا في الصفة والفساد صدق مدعى الصفة أن يصدق البائع (قوله وزعم) اى قال (قوله صدق الموكل بعينه) اى في انه اغا وكفه في الشراء بعشرة (قوله فاذا حلف) وهل يكنى حلقه على انه انما اذن بعشرة والامس في الخلاف انه لا يكتفى ذلك والجامع ان ادعاء الاذن بعشرين او عشرة كادعاء البيع بعشرين او عشرة الا ان يفرق بان الاختلاف هنا في صفة الاذن دون ما وقع العقد به ولا يترتب من كذا ولا اثبات ونتم فيما وقع به العقد المستلزم ان كادعاء مدعى عليه وذلك يستلزمه ما مر وهو الاقرب الى كلامهم اه ج فتكون الاقرب الى اكتشاف الحلقه على انه انما اذن في الشراء بعشرة (قوله والماله) ليس بقدر بل مثله ما لو سكت عن ذلك أو قال والمالي لأخذ من مفهوم قول الشارح الا في اذن من اشترى لغيره مال نفسه ولم يصح باسم الخ فانه يقتضى انه حيث صرح باسم غيره والماله لا يعتد به لانه فضولى

(قوله أو قامت به جهة) أي بينة ولعل مستند الحقبة في الشهادة قرينة غلبت على ظواهرها لعلها بان المال الذي اشترى به زيد وسعت فوكيله والآخر أين تطلع على انه اشتراه مع احتمال انه نوى نفسه (قوله ولم يصرح باسم الغير) أي ولو صرح به وقد ثبت جبر الموكل عدم التوكيل في ذلك فهو شر محض ولا يقال هو هنا صرح باسم ٤٣ الموكل حيث قال اشترى بها القلان لا ناقول هذه التسمية انما وقعت بعد العقد

الشراء بالعين الخافى عن سمعة الموكل (اشترى به) أي الموكل قيمه القلان والماله وصدقه البائع) فيما ذكره أو قامت به جهة (فالبائع باطل) في الصورةين لانه ثبت بالتسمية والتصديق أو العينة ان المال والشراء لغير العاقد وثبت جبر ذى المال عدم اذنه في الشراء بذلك القدر في بطل الشراء وسبب ذلك الجارية لباثتها وعليه رقا أخذ الموكل ونوع بقوله بعين مال الموكل شراؤه في الذمة قضية تفصيل باقي البطلان في بعضه أيضا فلا يرد هنا وبقوله والماله ما لو اقتصر على شريته القلان فلا يطل البيع اذ من اشترى لغيره بماله نفسه ولم يصرح باسم الغير بل نواه يصح الشراء لنفسه وان اذنه لغيره في الشراء (وان كذبه) البائع في الصورة الثانية بان قاله انما اشترى لنفسه والماله لك أو سكت عن المال كما هو ظاهر ولا يثبت وقاله هو وكيل أنت تعلم انه وكيل فقال لا علم ذلك أو بان قاله لست وكيلًا (حلف) البائع (على نفي العلم بالوكالة) وانما قرنتا بين الصورتين بفرض الاولى في دعوى الوكيل عليه بما ذكر دون الثانية لان الاولى لا تتضمن نفي فعل الغير ولا اثباته فتوقف الحلف على نفي العلم على ذكر الوكيل في ذلك والثانية تتضمن نفي توكيل غيره وهذا لا يمكن الحلف عليه لانه حلف على نفي العلم وهذا التفصيل يتدفع استسكال الاستنوى الحلف على نفي العلم الذي اطلقوه وقرر الشارح كلام المصنف بقوله الناشئة عن التوكيل مشيرة الى ما اعترض به على المصنف ووجه الرد انه ليس المراد به الحلف على نفي توكيل مطلق ولا نفي علم مطلق بل نفي وكالة خاصة ناشئة عن توكيل فيستلزم ان المال لغيره (و) اذا حلف البائع كما ذكرناه (وقع الشراء بالوكيل) ظاهر فيه لم الغن المعين البائع ويقرب منه ما هو موكل (وكذا ان اشترى في الذمة ولم يسم الموكل) في العقد بأن نواه وقال بعينه اشترى به الماله وكذب البائع فيصنف كما هو يقع شراؤها بالوكيل ظاهرا فان صدقه البائع بطل الشراء كما قاله القموني وقول ابن الملقن ان ظاهرا كلام المصنف وشيخه وقوع العقد بالوكيل صرح بالفائدة ولا صدقه البائع اولاده الاخرى بانه غير سديد (وكذا ان سمع) في العقد والشراء في الذمة أو بعد العقد والشراء بعين مال الموكل (وكذب البائع في الاصح) أي في الوكالة بان قال سمعته ولست وكيلًا عنه وحلف كما ذكره يقع الشراء بالوكيل ظاهرا ونسبته للموكل تلفوا وكذا لو لم يصدقه ولم يكن فيه لم الغن المعين البائع ويقرب منه الموكل وهذا الخلاف هو الذي قدمه بقوله وان سمع فقال البائع بعينه فقال اشترى به القلان (وان اشترى في الذمة وسمعه في العقد

للوكيل ثم انه لما كان الشراء بعين مال الوكيل صحت انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهما لما كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد ما يصره عنه الوكيل على نيته وحكم وقوعه للموكل وقد ثبت انه لم ياذن نفسه فابطل (قوله والشراء بعين مال الموكل) هذه قد تقدمت في قول المصنف وان كذب حلف على نفي العلم بالوكالة وان كان الاولى استقاطها (قوله وحلف كما ذكر) قضيت انه لا يكتفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في قوله وانما قرنتا بين الحكما يقتضي خلافا

للوكيل ثم انه لما كان الشراء بعين مال الوكيل صحت انصرافه للموكل فلم تؤثر نيته وهما لما كان الشراء في الذمة وقد نوى الموكل ولم يوجد ما يصره عنه الوكيل على نيته وحكم وقوعه للموكل وقد ثبت انه لم ياذن نفسه فابطل (قوله والشراء بعين مال الموكل) هذه قد تقدمت في قول المصنف وان كذب حلف على نفي العلم بالوكالة وان كان الاولى استقاطها (قوله وحلف كما ذكر) قضيت انه لا يكتفي الحلف في هذه على نفي العلم وقد تقدم في قوله وانما قرنتا بين الحكما يقتضي خلافا

(قوله وثبت) اى والحال (قوله والموكل) ٤٤ عطف على البائع (قوله امتثالا لهما) وكما لكم الحكم وكل من قد رد على ذلك

او بعده كما جزم به القمولى وغيره (صدقه) البائع فيما سماه او قامت به بجهة (بطل الشراء) لانها قضا على وقوع العقد للموكل وثبت كونه بغير اذنه وبينه ولا يشكل هذا بما مر من وقوع العقد ولو قيل اذا اشترى فى النعمة على خلاف ما مر به الوكيل وصرح بالسفاهة لان ما هناك مجهول على ما زاد فى صدقة البائع (وحيث حكم بالشراء للموكل) مع قوله انه للموكل فصيحا اذا اشترى بالعين وكذبه بائعه ان صدق فالحكم للموكل والا فلا للبائع فيستحب لهما كم الرقن بهما جعلا ليقول له البائع ان لم يكن موكلا امرت بشرايها بعشرين فقه بدعتكها بها فقبل والموكل ان كنت امرت بك بشرايها بعشرين فقد بدعتكها بها فقبل وفيما اذا اشترى فى النعمة وسماه وكذبه البائع ولم يسمه ان صدق الوكيل ففى الموكل والا ففى الوكيل فحينئذ (يستحب للقاضي) ومثله الحكم كما هو ظاهر بل وكل من قدر على ذلك من غيرهما ممن يظن من نفسه طاعة امره ولو امر بذلك فبما يظن (ان يرقى للموكل) اى يظن به (ليقول للموكل ان كنت امرت بك بشرايها بعشرين فقد بدعتكها بها ويقول هو اشترى) وانما يذهب لذلك ليقول الوكيل من التصرف فيما الاعتقده انها للموكل (وتحصل له) باطنا ان صدق فى اذنه له بعشرين واعتقر التعلق المذكور بتقدير صدق الوكيل او كذبه للضرورة على انه تصريح بمقتضى العقد كما لو قال ان كان ملكى فقد بدعتك وبعتك ان كنت ولو هو البيع صح جزما ولا يكون اقرارا بما له الوكيل اذ اتيانه به امتثالا لامر الحاكم لمصلحة فان لم يجب البائع ولا الموكل لذلك ولم يطلعه احد فان صدق الوكيل فهو كطائر بغير جرس حقه لان الموكل باطنا فعله للوكيل القن وهو يمنع من ادائه له بها واخذ حقه من غيرها وان كذب لم يحصل له التصرف فيما يشئ ان اشترى بعين مال الموكل لان البائع لبطان البيع باطنا فعله بها من جهة التظفر لتعذر رجوعه على البائع بحلقه فان كان فى النعمة تصرف فيما عايشا لانها ملكه لو وقع الشراء باطنا (ولو قال) الوكيل (ايت بالتصرف المأذون فيه) من بيع او غيره (وانكر الموكل) ذلك (صدق الموكل) بينه لان الاصل معه فلا يستحق الوكيل ما شرط له من الجعل على التصرف الا بينه ثم يصدق وكذا بدعيته فى قضاء دين ادعاه وصدقة رب الدين عليه فيستحق جعل ما شرط له (وفى قول) يصدق (الوكيل) لانه امينه ولقد نهى على الانشا ومن ثم لو كان بعد اعز صدق الموكل قطعاً (وقول الوكيل فى تلف المال مقبول بينه) لانه أمين كالوديع فيما فى نفسه تفصيله الا فى آخر باب الوديعة ولا ضمان عليه وهذا هو غاية القول هنا والافصوح الغاصب يقبل فيه قوله بينه ثم يضمن البذل ولو نهى فاحدث له الموكل استمنا ناصرا رأينا كالوديع (وكذا) قوله كسائر الامانة الا المسكوى والمرتمن (فى الرد) المعوض او المعوض على موكله مقبول لانه اخذ العين انتفع الموكل وانتفع به يقول ان كان انما هو ليعمل

من غيرهما (قوله صدق الموكل بينه) (فرع) قال الموكل باع الوكيل بغبن فاحش وقال المشتري بل بغبن الخذل صدق الموكل فان اقاما بينتين قدم المشتري لان مع يتيه زائدة على ما يتقال الملك (أقول) غلبة هذا القول بمثله فى تصرف الاولى والناظر اذا تعارضت يتيان فى اجرة المثل ردونها او غبن المثل ودونه اه عميرة وقد يقال ما ذكر من تصديق الموكل مشكل بانه بدعي خيانة الوكيل يبيعه بالعين والاصل عدمها فالقياس تصديق المشتري لدعواه صحة العقد وعدم خيانة الوكيل ثم رأيت فى سم على منجبع بعد نقله كلام ع قال وقوله صدق الموكل الخ فقه الاسنوى وقال مر هذا صبي على ان القول قول مدعى الفساد اه وفى حواشى الروض لوالد الشارح ماله ولو ادعى الموكل ان وكله باع بغبن فاحش ونازعه الوكيل أو المشتري منه فالاصح تصديق كل منهما اه اى من الوكيل والمشتري (قوله فلا يستحق الوكيل) اى ويحكم بطلان التصرف الذى ادعاه وان واقفه المشتري من الوكيل على السرايمه (قوله فى الرق) خرج به ما لو ادعى انه أرسله له مع وكيل عن نفسه فى الدفع فلا يقبل لان

الموكل لم يأتى الرسول ولم ياذن للوكيل فى الدفع اليه فطره فيه فى برامة ذمتها لانه ان يستأذن الموكل فى فيها الارسل له مع من يسر الاصال معه ولو غير معين (قوله مقبول) حيث لم يطل ما ماته كما بان

(قوله وسواء في ذلك) أي قبول قوله (قوله بعد) أي العزل (قوله ودعوى تأييده) أي عدم القبول بعد العزل (قوله وردته اليك) أو تافى عندي الخ) راجع ما ذكره في نظير ذلك من الردية حيث قال بسد قول المصنف وجمودها بعد طلب المالك لها مضمّن مانعه بأن حاله يردني فيمنع قبول دعواه الراد والتلف قبل ذلك التناقض لالئنه بأحدهما لا احتمال نسبته وقضيه عدم قبول دعواه النسيان في الأول وقد وجهان التناقض من متكلم واحد أجمع فلفظ فيه أ كثر بخلاف نحو قوله لا ردية لك عندي يقبل منه الكل لعدم التناقض وسواء ادعى غلطاً أو نسباً لم يصدق منه لأنه خاتمة ٥١ فإنه يقتضي أنه لو قام هنا بثبوت على رده قبلت منه لا احتمال ولا لم أقبض منك كان عن نسيان وأنه لو قال ليس لك عندي شيء قبل دعواه الراد والتلف لعدم مناقضته لذلك كره (قوله وافق البليغين) هذا مقابل قوله قبل ومحل قبول قوله في الراد لم يطل أماته وقضيه ذلك عدم قبول قوله في الراد إذا عُدّي فيما وكل في حقه مثلاً لصيرورته ضامناً بالتلفي إلا أن هذا التناقض فيه ٥٢ فيصحل أنه يخص ما تقدم بعينه تناقض كالصورة التي ذكرها الشارح في

فيها لا يها نفسها وسواء في ذلك كان قبل العزل أم بعده كما اقتضاء إطلاقهما خلافاً لأن الرفعة والسبكي في عدم قبول ذلك منه بعد دعوى تأييده بقول الضال لا يقبل قول قيم الوقت في الاستدانة ممنوعة بجمع كون ذلك ظهراً من قبضه بل هو تسليم ما هو فيها لو قال الوكيل آتيت بالتصرف المأذون فيه وقد مر عدم تصديق الوكيل فيه (وقيل إن كان يجعل فلا) يقبل قوله في الرد لأنه أخذ العين لغرض نفسه فأشبه المرتجى ورد بها ومحل قبول قوله في الراد لم يطل أماته فلا يطالبه الموكل فقال لم أقبض منك فأقام الموكل بينة على قبضه فقال الوكيل ردته اليك أو تافى عندي ضمنه ولا يقبل قوله في الرد لطلان أماته بالظهور وتناقضه وافق البليغين بقبول قول الوكيل في الرد وأن ضمن كالأرضي لشخص المال على آخر فوكفه في قبضه من المضمون عنه فقبضه بينة أو اعتراف موكله وأدعى رده وليس هو مستطاع من نفسه الذين لم يقران قبضه ثابت وبه يبرأ مع كون موكله هو الذي سلطه على ذلك وكالو كليل فيلزم ما لو ادعى الجاني تسليم ما جاءه على من استأجره للعبادة (ولو ادعى) الوكيل (الرد على رسول الموكل وأتكر الرسول صدق الرسول) بينه لأنه لم يأتمنه فلم يقبل قوله عليه (ولا يلزم الموكل تصديق الوكيل على الصحيح) لأنه يرد على غيره من أئتمنه فليثبت عليه والثاني يلزمه لاعتدائه بإرساله ويدرس له مسكده فكأنه ادعى عليه ولو صدقه الموكل على الدفع إلى رسوله لم يضر الوكيل كما قال الأذرى أنه الأصح ولو اعترف الرسول بالقبض وأدعى التلف فيده

قوله فلو طالبه الموكل الخ ونحوها وهذا إن أريد الضمان دخول الموكل فيه في ضمانه فإن أريد ما يحتاج إلى أصل وهو ما أعرب عنه قوله كالأرضي الخ فهي مسئلة أخرى (قوله فوكفه) أي المضمون (قوله وادعى) أي الضامن (قوله رده) أي الموكل (قوله وليس هو) أي الضامن (قوله وبه يبرأ) أي الضامن والأصل (قوله ما جاءه) أي أو تافى به بلا تقصير وقياس ما يأتي من عدم تصديق الرسول في أنه قبض ما وكله في قبضه أن المستأجر للوقت مثلاً هنا لو أنك قبض الجاني من أصله صدق ما لم يقم بشئ هو أو من جني منه وكلا يقبل قوله

في القبض لا يقبل قول من جني منهم في الدفع إليه ما لو شهد بعضهم على الجاني بالقبض من غير شاهد غيره مثل ذلك قبلت لأن كلا من الشهادتين مسئلة لا تجلب شعاعاً ولا تدفع ضرراً (قوله على من استأجره) سواء كان المستأجر مستحقاً لقبض ما استأجره بملك أو غيره كالناتر إذا وكل من بجني له الأجر فلهذا بخلاف ما لو كان الجاني مقرراً من جهة الواقف فلا يقبل قوله في دعوى الرد على الناظر لأن الناظر لم يأتمنه (قوله فليثبت عليه) قال حج فان صدقه في الدفع لرسوله برئ على الأوجه ولا نظر إلى تقريره بعدم إتياده على الرسول ٥١ (أقول) وهذا يشكل على ما لو ادعى الضامن الدين لرب الدين فأنكر وصدقه الأصل فإنه لا يرجع على الأصل لتقصير بعدم الإتياده أو عدم انتفاع الأصل بما أداه إلا أن يفرق بأن الضامن لما كان مؤدياً عن غيره طلب منه الاحتياط على القيمة فاستمع رجوعه لتقصيره بعدم الاحتياط ومن عليه الدين هنا مؤدى عنه فلا نسب لتقصير في عدم الإتياده كتمية الضامن لأن قصره ليس عن غيره حتى يطلب منه الاحتياط (قوله وأدعى التلف) وكذا لو ادعى الرد على الموكل فإنه لا يصدق لما ذكر من أن الأصل عدم القبض وقد يقال يصدق فيها لأن الموكل أئتمنه

(قوله لم يلزم المالك الرجوع اليه) اى الى ٤٦ الرسول بل يرجع على المدين ولا رجوع للمدين على الرسول حيث اعترف بكوالة

لانه آمنين والقول قوله في التلف
والهائن هو الظالم للمدين بالاخذ
منه والمظالم لا يرجع على غير ظالمه
• (فرع) • وكل الهائن المدين ان
يشترى له شيئا بما في ذمته لم يصح
خلافا لما في الأنوار لان ما في الغنة
لا يتعين الا قبض صحيح ولم يوجد
لانه لا يكون قابضا مقبضا من
نفسه اى سم على منبج واعتدج
في شرحه ما في الأنوار ومنع كونه
من اتحاد القابض والمقبض
قلد اربع وقول سم لم يصح اى اذا
قبض وقبض التمساه للمدين ثمن
نفعه لانه ان رده ان كان قابضا والارد
بده (قوله عدمه) اى عدم برائة
المشتري (قوله وعلى نقله) اى
البحوى (قوله وهو الواجب) وذلك
لان قصدني الوكيل انما ينفي
الضمان عنه ولا يلزم من ذلك سقوط
حق النائع (قوله كثر) اى قد
يكون أكثر (قوله من انه لا يرجع)
اى حيث صدقه الموكل في الدفع
للمستحق (قوله ولا عيب بانكار
وكيل) اى غلب للموكل مطالبة
الوكيل ولا المدين تصديق المدين
في دفعه للوكيل وتصديق الوكيل
في عدم القبض بجملة (قوله لان
الحق) اى للموكل (قوله بان البيع
لا يله) مراد من فسر البيه هنا
بمن لا يله ولا يجدان قيم القاضى
لا يكون الامع قد دما ولا دخل مع
وجود الجدا لاصل فلا ينافى ما قيل

في قسمه اعدا من انه صغير لا يله وان كان له جد (قوله وهو الواجب) معقد (قوله وانما هو ما قاض) معتمد

لم يلزم المالك الرجوع اليه لان الاصل عدم القبض (ولو قال الوكيل) بالبيع (قبضت
التمن) حيث جازة قبضه (وتلف) في يدي (وانكار الموكل) قبضه (صدق الموكل ان كان)
الاختلاف (قبض تسليم المبيع) اذا لاصل بقامقه وعدم القبض (والا) بان كان بعد
تسليم المبيع (فالوكيل) هو اصدق بيينه (على المذهب) لان اوكل نفسه الى تسليم
وخيانة بتسليم المبيع قبل القبض والاصل عدمه وفي وجه تصديق الموكل اذا لاصل بقا
حقه والطريق الثاني في المصدق منها في الحالين ان قولان قد عوى الوكيل التصرف
وانكار الموكل له فلو اذن في التسليم قبل القبض او في البيع بموجب وفي الفرض بعد
الاجل فهو كاقبل التسليم اذا خيانة بالتسليم واذا صدقنا الوكيل تخلف برئ المشتري و
اصح الوجهين عند الامام ونقله ابن الرفعة عن القاضي الحسين وصححه الغزالي في بسيمه
والاصح عند البحوى عدمه وعلى نقله اقتصرت في الشرح الصعده وهو الواجب وجزئه في
الأنوار ولو قال الموكل لو كيله قبضت التمن فله في وانكار الوكيل قبضه صدق الوكيل
بيينه وليس للموكل مطالبة المشتري به لا بترافه يبرائة ذمته ولا مطالبة الوكيل بعد
حلقة الا ان يسلم الوكيل المبيع بلا اذن فانه يقر للموكل قيمة المبيع للسلالة لا بترافه
بالتعدي بتسليمه قبل القبض فلا يملك بكون القيمة انتم من التمن الذي لا يستحقه غيره
(ولو) اعطاه موكله مالا (وكله بقضاء مدين) عليه به (فقال قضته وانكار المستحق) دفعه
البسه (صدق المستحق بيينه) لان الاصل عدم القضاء فيعطف ويطالب الموكل فقط
(والاظهر انه لا يصدق الوكيل على الموكل) فيما قال (الايينة) او جهة اخرى لدعواه الدفع
لغير من اقتنه فكان حقه ما لا يشاهد عليه ولو لواحد استورا واما الدفع بمحضرة الموكل
نظير ما مر آخر الضمان ومن ثم يأتى هذا ما لو اشهد فقاوا وما وامن انه لا يرجع ويصدق
الموكل بيينه في انه لم يؤد بمحضرة ولا عسوبة بانكار وكيل قبض دين لو كاله ادعاء المدين
وصدقه الموكل لان الحق له (وقيم البيه) من جهة القاضي اذ ان ذلك مرادهم بالقيم حالة
الاطلاق ودعوى ان المراد به ما يميز الاب والجدر ودودة بان القيم لا يله ولا جدر الوصى
يأتى في بابة فعين ما مر ومثله في الجنون والسفه (اذا ادعى دفع المال اليه بعد البلوغ)
والعقل والرشد (يحتاج الى بيته على الصحيح) اذ لم ياتمه والمشهور وكفى الطلب وجزئه
ابن الصايغ ان الاب والجدر كالقيم في ذلك وهو الواجب مخرقا لا يبي حيث جزم يقول
قولهما بما التصريح بالموادى والامام والمحق بما قاض عدل آمن ادعى ذلك زمن
قضائه ووجه جزئه في الوصى بعدم قبوله وبكائه هذا الخلاف في القيم بانه في معنى
القاضى لانه نائبه فكان أقوى من الوصى والثاني يقبل قوله مع عينه لانه أمين فاشتب
المودع الوصى (وليس لو كسل ولا مودع) ولا غيرهما ممن يقبل قوله في الرد كشرى
وعامل قراض (ان يقول بعد طلب المالك) ماله (لا اراد المال الا يشاهد في الاصح)
لشفاه حاجته لذلك مع قبول قوله في الرد وخشبة وقوعه في الحلف غير مؤثرة اذ لا ذمته

في قسمه اعدا من انه صغير لا يله وان كان له جد (قوله وهو الواجب) معقد (قوله وانما هو ما قاض) معتمد

معتبه آجلا ولا عاجلا والثانيه ذات حق لا يحتاج اليه لان الامناء يصحرون عنها
 حسب الامكان (ولغايب ومن لا يقبل قوله) من الامناء كثر من مستأجر وغيرهم
 كسبع (في الرد) أو الدفع كالمدين (ذلك) أي التأخير للاشهاد واعتقوله الامناء هذه
 الجملة وان كان الخروج من المصحة فورا بالضرورة هذا حيث كان عليه شبهة بالخذ
 والافتقار عن البقوى أي وعليه أكثر المرافضة والمأوذي انه الامتناع لانه وبغيره
 لما لكي يرى الاستفصال ومن ثم جزم به الاصفوي ووجه الاستنوى واقتضى كلام
 الشرح الصغير ترجمه وعن المراقبين انه ليس له الامتناع واقتضى كلامه ترجمه
 وجزم به في الاثوار لقنم ان يقول ليس له عندى شيء ويحلف (ولو قال رجل) لا آخر
 عليه أو عند مال الغير (وكأنه المستحق يقبض ماله عندك من دين) استعمل عند في الدين
 نقليا بل وحده صحيح كما يعلم مما يأتي في الاقرار (أو عين وصدة) من عنده ذلك (فله دفعه
 اليه) لانه بحق برعه. ثم محال ما ذكر في العين حيث غلب على ظنه اذن المالك في قبضها
 بقرينة قوله فلا ينافي قولهم لا يجوز دفع العين لمدي وكأني بشيء لانه تصرف في ملك غيره
 بغير اذنه وحديثه فلا اعتراض على عبارة المصنف لظهور المراد مع النظر لقولهم المذكور
 واذا دفع اليه ثم انكر المستحق وحلف على نفي وكأني به فان كان المدفوع عيننا استرد هان
 بقبض الاخر من شاه مناه ولا رجوع للقائم على الاقرار لانه مظلوم برعه قال المتولى
 هذا ان تلف بتقريب القابض والا فان غرمه لم يرجع أو الدافع رجع لان القابض
 وكيل برعه والوكيل يضمن بالتقريب والمستحق ظلمه ماله في ذمة القابض فيستوفيه بحقه
 اورد منا طالب الدافع فقط لان القابض فضولى برعه واذا غرم الدافع فان بقي المدفوع عند
 القابض استرد ظفرا الا فان غرم والا فلا (والمذهب انه لا يلزمه) الدفع اليه
 (الا يبينه على وكأني به) لاحتمال انكار المستحق لها بغيره فان لم تكن بينة بحقه لان
 السكول كالاقرار وقد تقرر انه وان صدقه لا يلزمه الدفع اليه والطريق الثاني فيه
 قولنا أحدهما هذا وهو المنصوص والثاني وهو يخرج من مسئلة الوارث الاتية يلزمه
 الدفع اليه من غير بينة لا عترافه باسحقاقه الاخذ (وان قال) لمن عليه دين (الحالي)
 مستحقه (عليك) وقيل الحوالة (وصدقه وجب الدفع) اليه (في الاصح) لما سأل في
 الوارث بخلاف ما لو كذب به تحبسه هنا لاحتمال ان يقر أو يشكل فيصاف المدعي
 وبأخذه واذا دفع اليه ثم انكر الدائن الحوالة وحلف أخذ دينه من كان عليه ولا
 يرجع المؤذي على من دفع اليه لانه اعترف بالملكه والثاني لا يجب الا يبينه لاحتمال
 انكار صاحب الحق الحوالة (قلت وان قال) لمن عنده عين او دين لميت (انا وادنه)
 المستغرق لتركه كافي الكتابة والشامل وغيره اولهم لم يظنوا الى ان آثاره
 صبيغة حصر فلا يحتاج الى تحرقه ولا وارث له غيري فخافه جدا فان دفع ما ذكره ابن
 الصادق اوصيه أو موصى له لم يفت بذكر وهو يخرج من الثلث (وصدقه وجب

(قوله آجلا ولا عاجلا) أي بل قد
 ينسحب الحلف فيما لو كان صادقا
 وترتب على عدم حلقه فوات حق
 له (قوله يصحرون عنها) أي العين
 (قوله واقتضى كلام الشرح الصغير
 الخ) وهو المعتقد (قوله بل وحده)
 أي من غير تليب (قوله والاخرم)
 أي المالك (قوله من شاه مناه)
 أي الوكيل ومن كانت تحب بده
 العين (قوله فان غرمه) أي
 القابض (قوله وله) أي مدعي
 الحوالة

• (كتاب الاقراء) • (قوله بشر) ينفخ القاف وكسرها يقال قررت بالسكان بالكسر أقر بالفتح وقررت بالفتح أقر
 بالكسر اه مختار (قوله على الخبر) قال سم على منهج • (فرع) • التوكيل في الاقراء لا يجوز على الاصح فان جوزناه
 فهو وارد على التعريف اه (أقول) يمكن الجواب عنه بأنه اخباره حقة وأحكامه فعل التوكيل كقول الموكل أو أن
 التعريف بالأخص وهو ما تزعده بعضهم هذا ولعل المراد ما لو ادعى التعريف هو اقرار الوكيل لا التوكيل في الاقراء وعليه نفى
 كلام الحمضي سماحة ويرد على كلامه أيضا اقرار الامام أو نائبه أو ولى المجهور عليه والجواب ان الامام نائب عن المسلمين وولى
 المجهور عليه نائب عنه فكان الاقرار صدق عليه سلق (قوله على الخبر) اى لغيره (قوله هذا ان كان) اى الاخبار (قوله فان
 اقتضى شرعا عاما) اى امرامشروعا لا يختص بواحد (قوله أو عن امر شرعى) عطف على غير محسوس فهل يلزم زيدا كذا
 فى جواب هل يلزم زيدا كذا اى بسبب ٤٨ فعلة كذا وجوابه انه يشمل لان هذا الحكم لا يختص به وان فرض ان لا يعلقه

لم يصدق الا فيه لانه لو تحقق في غيره
 ثبت له هذا الحكم اه سم على
 حج (قوله شهادة المرء) اى فشرت
 شهادة الخ (قوله اغديا نيس) هو
 أنيس بن الضحالة الاسلى معدود
 فى الشاميين وقال ابن عبد البر هو
 أنيس بن أبى حمزة والاول هو
 الاصح الشهور وهو اسلى والمرأة
 أيضا اسلية قال الحافظ أنيس هو
 ابن الضحالة الاسلى نفسه ابن
 الاثيرين الا كثيرين ويقرب منه فى
 الحديث فقال رجل من أسلم
 وهم من قال انه أنيس بن أبى
 حمزة فانه غشوى وكذا قول ابن
 التين كان انططاب فى ذلك لانس
 بن مالك لكنه صغر اه من
 مختصر شرح مسلم للنووى الطيب

الدفء) اليه (على المذهب والله أعلم) لا عتقها بما يقال الحق له وائس من التكذيب وبه
 فأمر قاضى فى الوكيل والطريق الثانى فيه قولنا احدهما هذا وهو الموصى والثانى
 وهو مخرج من مسئلة الوكيل السابقة لا يجب الدفع اليه الا بينة على ارضه لاحتمال
 انه لا يرضه الا ان لم يرضه ويكون نزل موته خطأ واذا سلم ظهر المجهور حيا وغرم مرجع
 الغرم على الوارث والوصى والموصى له بما دفعه اليهم لتبين كذبهم بخلاف صورة
 الوكالة لا رجوع فيها فى بعض صورها كما رآه صدق على الوكالة وانكار المستحق
 لا يرفع تصديقه وصدق الوكيل لاحتماله وكله ثمجد وهذا بطلاقة

• (كتاب الاقراء) •

هولعة الايات من قرأ الشئ يقرقر ايات وتروعا اخبار عن حقايق على الخبر فان كان
 له على غيره فدعوى أو لغيره على غيره فمهادة هذا ان كان خاصا فان اقتضى شرعا عاما
 وكان عن امر محسوس فرواية أو عن امر شرعى فان كان فيه الزام لحكم والا فتقوى
 واصله قبل الاجماع قوله تعالى شهد الله ولوعلى أنفسكم قال المفسرون شهادة المرء على
 نفسه هى الاقرار وخبر الشيعين اغديا أنيس الى امرأته هذا فان اعترفت فارجعها
 واركانه أربعة مقر ومقر له وبه وصيغة وبدا بالاول فقال (يصح) الاقرار (من مطلق
 التصرف) اى المكلف الرشيد ولو اماما بالنسبة لبيت المال واما بالنسبة لما يمكنه
 انشاؤه فى حال مولاه وسبيل من آخر الباب اشتراط عدم تكذيب المحس والشرع له

ابن عفيف الدين الشيرازى حرمه العنى (قوله وأرآه أربعة) زاد بعضهم المقر عنه من حاكم أو شاهد وقد
 ينظر فيه بأنه لو توقف تحقق الاقراء على ذلك لزم أن لو أقر خاليا بحيث لا يسمعه الا الله تعالى في شمه عنه تبين أنه أقر خاليا يوم كذا
 لم يعتبر هذا الاقرار ولم يكن المقررة المطالبة بقضائه والدعوى بسببه لقضائه وعدم صحت شرعا عدم وجود ركنه الذى كور
 والظاهر ان ذلك مجموع قطعا فلنستأمل اه سم على حج (قوله اى المكلف الرشيد) المراد غير المجهور عليه كما تقدم فى أوّل البيع
 فلا يرد السكران المتعدى ولا الفاسق ولا من يذبح بعد رشده ولم يجبر عليه (قوله ولو اماما) انما أخذها غاية لانه قد يتوهم ان
 كالايس مطلق التصرف لان تصرفه مقيد بالحكمة فربما يتوهم ان هذا القيد ينال الاطلاق • (فرع) • قال فى الرض ويشل
 اقرار الرشيد بجناية فى الصغر قال فى شرحه قال الباقين وينبغى تقسيمه بما اذا لم يكن على وجهه يسقط عن المجهور عليه فان كان
 كذلك كلف الرض والمبيع فلا ينبنى ان يواخذ به اه • (فرع) • اقرار الرشيد بالعقوبة فيه من قبول وقالة وقوف اه سم
 على منهج (قوله بالنسبة لما يمكنه انشاؤه) كان اقرب من شئ اشتراطه وغنم باق البائع أو انه باع هذا من مال الطفل على وجه =

= يصح منه فله خلاف ما لو أقر على موليه بأنه أنفق ما لا مثلاً لا يصح إقراره عليه بذلك وعليه ما طرقت في أنفروج من ذلك مع أن متلفات الصبي مضمونة في ماله وبغنى أن الاحوط في حقه أنه إن كان ثماً كرمي حصة إقراره وجب الرفع اليه وإن لم يكن ثماً من برأه آخر الأمر إلى بلوغه ولئن أنفق الصبي ماله أن يدعى على الصبي ويقوم وليه شاهداً ويقوم آخر أو يختلف مع الولي ولو لم يتيسر ذلك جاز له الدفع باطناً ومع ذلك لو ظهر الأمر ولو بعد بلوغه وجع عليه به (قوله لما يمكنه إنشاء في مال موليه) ظاهره فوجوه قوله لما يمكنه إنشاء الخ الولي فقط دون الامام بالنسبة لبيت المال واقتصر حج على سنة الامام ولا يذكر إقرار الولي وظاهر كلامهما أن إقرار الامام على بيت المال مقبول مطلقاً غير مرقبة قوله يمكنه إنشاء لأنه لا يصح إقراره على الصبي بعد بلوغه ورشده بنحو يسبح ثمن أمواله قبل بلوغه ورشده (قوله على أن هذا) أي الاختيار وقوله من كلامه هنا أي في قوله يصح من مطلق التصرف وقوله أي المقر وقوله وأنه مختار أي وذكر أنه الخ (قوله كما يأتي) أي في قوله بعد قول المصنف ولا يصح إقرار مكروه ولو ادعى أنه باع كذا مكرهاً الخ وقوله ومر أي في باب الصلح وقوله والعارية أي وطلب العارية (قوله في الأخيرة) هو طلب العارية بقر الإجازة ولو عبر بالآخرين كان أوضح (قوله وأقر الصبي) قبل ٤٩ الأولى التفرع بالفاء ١٠ وفيه نظر ألا

حصر فيه قبله ومفهوم الجورور
ضعف ١٠ حج وكتب عليه سم
قوله ألا حصر الخ هذا لا يمنع
الار لوية ومنه مفهوم الجورور وإن
ضعف يعتد به المراد بالجرور وقوله
مطلق التصرف وقوله ولو مر احتا
غاية (قوله فان ادعى الصبي) أي
ليصح إقراره وليصدق في أمواله
(قوله في بابي الحضيض) وهو توسع
سنتين تحديدية في خروج المني
وتقرينية في الحضيض ولا بد في
ثبوت ذلك من بينة عليه (قوله على
امكان) الأولى التعبير بقوله على

ومن الطلاق الاختيار على أن هذا قد يؤخذ من كلامه هنا بدعاء أن المكروه غير مطلق
التصرف على الإطلاق بل ساقى بعد قبيل اشتراط أن لا يكون مكرهاً ولو أقر بشئ وانه
مختار فيه لم تقبل بيته بأنه كان مكرهاً إلا أن ثبت أنه كان مكرهاً حتى على إقراره بأنه
مختار كما يأتي وصر أن طلب السبع إقرار بالملك والعارية والإجازة إقرار على التخيصة
لكن تعيينها في الأخيرة إلى المقر كما هو واضح (وأقر الصبي) ولو مر احتا وأنه له
(والجئون) والمعنى عليه وكل من زال عقله بما عذره به (لاخ) اسقوط أموالهم (فان
ادعى) الصبي (البلوغ بالاحتمال) أي نزول المني بقطعة ونوما والسمية بالبلوغ بالحضيض
(مع الامكان) له بان كان في سن يحتمل البلوغ وقدم بيان زمن الامكان في بابي الحضيض
والجر (صدق) في ذلك ألا يعرف الامن جهته ولا يعارضه امكان البينة على امكان
الحضيض لأنه مع ذلك غير (ولا يخلط) عليه وان فرضت خصوصية لأنه ان صدق لم يمتزج
التي عين والافاضلي ليختلف وانما وقف عليها عند اتهامه اعطاء ما زاد على الاحتلام
وطلب سهم المقاتلة أو اثبات اسمه وكذا لو ادعى تزقي ادعاء وطلب اثبات اسمه في الديوان

٧ به ح وجود الحضيض وانما خصه بالذكر لتصريحهم بقبول البينة على الحضيض وبأن مثله في المني (قوله وانما وقف
عليها) أي على العين (قوله ادعى الاستلام) أي قبل انقضاء الحرب فانكر ما يمر الجليس لأنه لا يلزم من قطعيته التحذير السابق ١٠
حج وكتب عليه سم قوله لا يلزم الخ أي لأن الفرض البلوغ حين تعليف أذمورة المسئلة انما بالغ بعد انقضاء الحرب مدع
أنه كان بالغاً قبل انقضاءها فيحصل بعد الانقضاء أنه كان بالغاً حينئذ كما صرح بذلك في شرح الروض (قوله وطلب سهم المقاتلة)
ويستثنى أيضاً ما واسم الأب وادعى عدم بلوغه حتى يشبهه في الاسلام وادعى الولد البلوغ فانه يحلف الولد أي وترك على
دينه سم وان نكل حلف الأب وحكم بسلامة ماله مر وانظر هذا مع دعوى الولد البلوغ فانها تقتضي انكار الاسلام ثم
ظهر مع مباحثة مر أنه يكون مرئياً بعد دعوى البلوغ بعد دعوى الأب الصغر لغير مر ١٠ سم على منج (أقول) قد يقال
لم يثبت اسلامه بمجرد قول الأب حتى يكون انكاره مرة بل فيما لو نكل الصبي وحلف الأب انما ثبت سباه فكيف يكون انكاره
الاسلام مرة اللهم إلا أن يقال بصحة ما قاله مر بماذا مضى بعد اسلام الاب بعدة يحكم فيها بلوغ الابن وقوله أيضاً حلف الأب
نقل في المدرس عن حواشي شرح الروض للرملي عدم حلف الأب (قوله أو اثبات اسمه) عطف على اعطاء ١٠ سم على حج
ويمكن عطفه على سهم أي لو طلب اثبات الخ وكأنه لم يذكره المحقق لقوله بعد وكذا لو ادعى تزقي الخ

(قوله على يمينه) متعلق بماتنصت وكذا لو لم ترق الحلو وسدفة كان أولى لعلمه من التسمية (قوله احتسابا) عليه لتوقف وقوله لانه
 عليه احتسابا (قوله لم يدمر) اجماع غيره يؤخذ منه انه لو ادعى البلوغ ودفع الجزاء لا يصف وهو ظاهر (قوله لانتهاه) خصوصه
 لقبول قوله وقت الخصومة بلا عين ويؤخذ منه انه لو وقت الخصومة في زمن يقطع يلوغه فيمات فادى ان تصرفه وقع في الصبا
 حلف وهو كذلك (قوله لا اختلاف فيه) لا يقال انما يظهر هذا ان كان ذهب أحد إلى انه أقل من خمسة عشر ويحتمل ان الامر
 كذلك على انه يكفي في التعليل ان الشاهد قد يظن كفاية دون الخمسة عشر لانا نقول منهم من ذهب الى انه اكثر من خمسة عشر
 اه على ما يجر قوله موافق لما حكم في مذهبه ٥٠ ينبغي أوحش والحاكم شافعي لان السن عند الحنفى أكثر منه عند الشافعي

فإنهم من وجوده عند الحنفى وجوده
 عند الشافعي فالشاهد القصة
 الحنفى سواء اراد السن عنده أو
 عند الشافعي ثبت المطلوب اه سم
 على ما يجر قوله تعالى اى الولادة وقوله
 ويمكن جعله شانه وقوله مطلقا
 سواء فسر أم لا وقوله تقرى بما على
 الاول هو قوله قد تفسر قوله ولم
 يعني نوعا من الاحتلام والسن
 وقوله كالمس اى فى قوة ولم تمر من
 السن تقبل (قوله ومافرق) الفارق
 بين قوله وبين مذهبه هو قوله ولوشهدا
 يلوغه ولبعثا نوعا وقوله وما قبله
 هي قوة ما لو ادعاء واطلق وقوله
 أحد نوعيه اى كالسن أو الاحتلام
 (قوله ليس بشئ) لم يبين وجه الرد
 للفرق مع انه قد يقال ان الفرق
 ظاهر قوى في نفسه وكعب سم
 على ما يجر ماضيه قوله الان يفرق بان
 عد التماس الخ قبل هذا الفرق ليس
 بشئ اه فليسا ل (قوله بموجب)
 اى بسبب وقوله بكسر الجيم اما
 بالفتح فهو ما يترتب عليها كالضمان او عده (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال فيثبت في ذمته تانفا كان أو باغيا ذلك
 كما يأتى (قوله وان كذبه) غاية وقوله لانه اى المال (قوله اى حسدا الخ) انما فسر العقوبة بذلك لاخراج شهر القصب والاتلاف
 فان كلامهما واجب التعزير الذى هو عقوبة ولا يصح اقراره به حيث كذب السيد (قوله وان زعم) انما اخذها غاية لانه يتقدر
 كونها باقية لم يكن ثم ادنى حتى يثبت في الذمة (قوله فان صدقه) اى السيد وقوله ولم يكن اى العبد وقوله ما يأتى اى جناية أخرى
 (قوله تعلق برقبته) فقيته انه لو كان جانيا أو موهونا لم يترتب صدق السيد فيه قدم حتى المرحمن والرحمن عليه وعليه فلو انك
 الرهن أو عوا الغنى عليه عن حقه أو يسع في الجناية أو الذين ثم عاد ذلك السيد فينبغى ان يتعلق برقبته مؤاخذاً السيد بتصديقه

واتسم على يمينه احتسابا لانه هيار يدمر اجماع غيره فناسس محله واذ لم يحلف فبأن
 حلفا يقطع يلوغه لم يحلف لانتهاه الخصومة لقبول قوله أو لا فلا تنقضه قاله الامام واقره
 الرافعى في الشرح الكبير وجرمه في الصغير من غير عرو (وان ادعاء بالسن طول
 بينة) عليه ولو غر بيا غير معروف لسمولة اقامتها في الجسلة ولا بد في سنة السن من بيان
 قدره للاختلاف فيه ثم لا يبعد الاكتفاء بالاطلاق من فيه موافق لما حكم في مذهبه كما
 في ثاقبو لان هذا ظاهر لا اشتباه فيه اما لو شهدت بالبلوغ ولم تعرض لسن تقبل وهي
 رجلان نعم لو شهد أربع نسوة بولادته يوم كذا قبل وثبت بين السن بها فيما يظهر
 وخروج بالسن والاحتلام ما لو ادعاء واطلق فيستصر على ما رجحه الاذرى ويمكن جعله
 على السبب اذ الاوجه القبول مطلقا وقول بعضهم تقرى بما على الاول فان تصدّر
 استفسار هل باصل الصيام رد وقد خال في الآثار ولو شهدا يلوغه ولم يبينوا نوعا قبل
 اى ان كافقهم موافقين لمذهب الحاك في البلوغ كما يظهر ومافرق به بين هذه
 وما قبلها بان عد التماس خبرتها اذ لا ينعها قاضية بنقضها ما أحد نوعيه قبل الشهادة
 ليس بشئ (والنسبة والمقتضى سبق حكم اقرارهما) في بابهما اما اقرارا اقلس بالسكاح
 فقبول بخلاف النسبة فلا يقبل وقبل اقرار النسبة به فن صدقه كالمشيدة اذا لار
 له فقه من جانيها تعصمها المال بخلاف الذكر (و يقبل اقرارا الرقيق بموجب) بكسر
 الجيم (عقوبة) كقودوزنا وشرب خمر وسرقة بالنسبة للقطع لعد الذمة لان النفوس
 مجبولة على الاحتراز عن المؤثم ما مكنتها ولو عاها من التوقد على مال يتعلق برقبته وان كذبه
 السيد لانه وقع بها (ولو اقر) ما ذون له في التجارة وغيرها (يدن جناية لا توجب عقوبة)
 اى حدا أو قودا بجناية خطأ أو غصب واتلاف أو اوجعها كسرقة وان زعم كون
 المسروق باقيا في يده او يديده (فكذب السيد) في ذلك أو سكت (تعلق بذمته دون
 رقبته) للذمة فيسبغ به اذا عتق فان صدقه ولم يكن جانيا ولا موهونا تعلق برقبته فيباع في

بالفتح فهو ما يترتب عليها كالضمان او عده (قوله بالنسبة للقطع) اى واما المال فيثبت في ذمته تانفا كان أو باغيا ذلك
 كما يأتى (قوله وان كذبه) غاية وقوله لانه اى المال (قوله اى حسدا الخ) انما فسر العقوبة بذلك لاخراج شهر القصب والاتلاف
 فان كلامهما واجب التعزير الذى هو عقوبة ولا يصح اقراره به حيث كذب السيد (قوله وان زعم) انما اخذها غاية لانه يتقدر
 كونها باقية لم يكن ثم ادنى حتى يثبت في الذمة (قوله فان صدقه) اى السيد وقوله ولم يكن اى العبد وقوله ما يأتى اى جناية أخرى
 (قوله تعلق برقبته) فقيته انه لو كان جانيا أو موهونا لم يترتب صدق السيد فيه قدم حتى المرحمن والرحمن عليه وعليه فلو انك
 الرهن أو عوا الغنى عليه عن حقه أو يسع في الجناية أو الذين ثم عاد ذلك السيد فينبغى ان يتعلق برقبته مؤاخذاً السيد بتصديقه

(قوله وانما كان) دفع به ما يدعى الشق الاول وهو عدم صحة الاقرار من غير المأذون (قوله لبقا ما يقي لهم) اي القرءاء الذين قبل اقراره عليهم كقوله لقلان على كذا قبل الحجر (قوله لو قبل) اي اقراره (قوله لا يقبل منه) صدد على السيد (قوله فقد ودان السيد الخ) مفهومه انه لو صدقه السيد على الاقتراض تعلق بكسبه وما في يده ومقتضى قوله واقترض ليس من لوازم الخ خلافة فكان الاولى الاتصاف عليه هذا وقضية ما ذكره الشارح من ان الاقتراض ليس من الخ انه لو اضطر الى اقتراض ما يصرفه على مال التجاره كان مانت الجاهل التي تحمل مال التجاره واحتاج الى ما يصرفه في اجره الجاهل فاقترض ما يصرفه عليه ان ما اقترضه يكون في ذمته لان القرض من حيث هو ليس من لوازم التجاره فينتج انه حيث تعين الاقتراض طريقا لذلك وصدقه السيد عليه او ثبتت سيئته تعاقب بمال التجاره العلم برضا السيد بذلك قطعه وبقي ما دللنا على ٥١ في التجاره واضطر ان يخرج أو يرد ولم تمكنه مراجعة السيد فهل يجوز

في الاقتراض حينئذ ما لاقه نظر والاقرار جواز الاقتراض باذن القاضي ان وجدده والا يشهد على الاقتراض وتعلق ما اقترضه بكسبه ان كان كسوبا فبقدم به صاحبه على السيد لوجوبه عليه وان لم يكن كسوبا يرجع به على السيد للصلة المذكورة (قوله ولبعضه الحر كالحرف) اطلاقه شامل لما اذا كان بينه وبين سيده مهايأة ولما لم يتمكن في م على منبج مانسه (فرع) لم يشرفوا في تفاصيل البعض بين المهايأة وغيرها (أقول) وهو واضح ان كان اقراره بدين جنابة لانه يتخلف بالمهايأة وعدمها ومشكل بالنسبة لديون المعاملة (قوله خلافا لبعض المتأخرين) هو ج (قوله في نفسه الرقيق) اي امامالزمره بنسبه الحر

ذلك ما يقده السيد بأقل الاخرين من قيمته والمال ولا يسقط عنايته بعد عتقه اذ ما تعلق بالرغبة منحصرا فيها (وان اقر بدين معاهله) وهو ما وجب برضا مستحقه (لم يقبل على السيد) ولو صدقه (ان لم يكن مأذونا له في التجاره) بل تعلق بجمته يتبع به بعد عتقه لتقصير معاهله بخلاف الجنابة (ويقبل) اقراره بدين التجاره (ان كان) مأذونا له فيها لانه قادر على الانشاء ولهذا يجوز عليه لم يقبل وان اضاف له لزم من الاذن للجهز عن الانشاء حينئذ وانما كان اقرار القاضي على القرءاء بصحبا لبقا ما يقي لهم في ذمته والعبد لو قبل فأت حق السيد بالكتابة اما لا يتعلق بالتجارة كالقرض فلا يقبل منه لا يقابل ما اقترضه ان كان لنفسه كان فاسدا ولا تجارة باذن سيده فتبقي ان يؤدى منه لانه مال تجاره فقد رد بان السيد منكر والقرض ليس من لوازم التجارة الذي يضطر اليها التاجر فلم يقبل اقراره به على السيد ولو اطلق الدين لم يقبل ايضا الا ان استفسر ونفسر بالتجارة كما قاله الاسنوي وغيره وان خالف في ذلك القائلان (ويؤدى) ما لزمه (من كسبه) بنحو شراء صحيح لافساد لعدم تناول الاذن له (وما في يده) لما في يده واقراره ببعض بالنسبة لبعضه الفن كالتن لماسر وبعضه الحر كالحرف ماسر والاجبة خلافا لبعض المتأخرين ان مالزمره نفسه في نفسه الرقيق يجب تأخير المطالبة به الى العتق كما افاده الواو رحمه الله تعالى اذ لا يتعلق بماله كسبه انصفه الحر فاقتضى الحال تأخير المطالبة به (وبصع اقرار المريض مرض الموت لا يثبت) بجمال عن اودين فيخرج من داس المال بالاجماع كما قاله الفزاري ثم للوارث تحليف المخرجه على الاستحقاق فلان كل حلف وبطل الاقرار كما في ذلك الواو رحمه الله تعالى خلافا لقاله وبؤيد ما اقرناه قولهم تتوجه اليه في كل دعوى لو اقر بطاوعها لزمت وما باقى في الوارث وكون التهمة فيها أقوى غير مناف توجبه اليه

فطال به حاله وقد يفرق بينه وبين ما تقدم للشارح في معاملة الرقيق من ان الرقيق لو اشترى مثلا بغير اذن سيده تعلق الضمان بجمته ولا يطالب به الا بعد العتق لكهه بان ما تقدم لما كان رقبة فاوقت لمعاهله استحصل لكل الحر بؤيد ما لزمه (قوله لا يتعلق) اي مالزمره (قوله بجمال عين) اي غيره مرفوعة بالقرءاء سابقا من ان المعروفه يميززل الاقرار بها على المرض (قوله فان نكل) اي الحر له وقوله حلف اي الوارث وقوله بذلك اي الواو (قوله لزمت) اي الدعوى بمعنى ان ما دعي به عليه اذا انكره تتوجه عليه اليه لانه لو اقر لمزمره ما دعي به عليه (قوله وما باقى) اي في قوله لا تنهيه الى حاله يصدق فيها الكذب وقوله غير مناف توجبه اليه اي ذلك لانه وان وصل الى تلك الحالة لا يتجمل لغير اقراره غير مطابق الواقع ومن ثم ظلم الشارع ما ظاهروا به

(قوله واقرار) اى فى المرض او غيره (قوله على حالة المرض) اى فمتوقف فهو ذى على ايجازة فى الورد كذا قبل والمستقل من كلام الشارح انه يكون من راس المال ولا يتوقف على ايجازة لكن على المذهب فانه لم يفرق بين الصحة والمرض الا من حيث ان فى الاقرار حال المرض خلافاً لدون الصحة وتبينه انه حيث نزل على المرض والعين معرونة به اشبه ما لم يتفرع بها فى مرضه لوارث فمتوقف على ايجازة بقية الوردية وهذا يخرج عما ذكره فى العين المعرونة من ان الاقرار اذا كان فى حالة المرض ينزل عليه ما لو اقر بالعين المذكورة فى الصحة فتسلم للمقر له لاحتمال بيعه له او هبتها منه مع اقباضها او غير ذلك من طرق التخليك (قوله ولو اختلفت ارجع عدم قوله) اى للوارث فى المرض (قوله لمن ٥٢ يحضى الله ان يحضى) اى ولو لم يكن فى البلد غيره (قوله ولا شك فيه) اى فيما

قوله الاذرى (قوله وانه لا يحسد للمقر له اخذه) اى لكن يقبل ظاهراً ولو حكم به القاضي فله ذلك حكمه (قوله ولا يسقط العين باسقاطها) اى فان ارادوا التخليك بعد الاحقاط مكنوا منه (قوله ويصح اقراره) اى المريض وقوله ضمن اى ضمنه به الخ وقوله فاقرب بقية اى المريض (قوله لم يبرأ) اى الوارث ذكر ج ان صاحب الجواهر فرعه على عدم صحة الاقرار بالوارث قال فظنه بعضهم مبنياً على الصحيح فاعتزله بمائس فى محله (قوله لم يقدم الاول فى الاصح) هذا ظاهر فيما لو كان الاقرار بين مثلاً ولو كان الاقراران بعين كان قال المورث هذا العبد لزيد وقال الوارث بعد موته هذا لعمر وفضاى ما يأتى من ان المقر اذا قال هذا لزيد ثم قال هذا لعمر ووجب تسليم المقر لزيد

(وكذا) يصح اقراره (لوارث) حال الموت بمال واقرار من لا وارث له سوى بيت المال ولو اقر له بصحبة مع قبض فى الصحة قبل غاى لم يقبل فى الصحة أو قال فى عين عرف انما ملكه هذه الوارث نزل على حالة المرض كما يأتى (على المذهب) وان كذبه بقية الوردية او بعضهم لانتمائه الى الحالة يصدق فيها الكاذب ويتوب الفاجر فالتظاهر به حتى وقول لا يصح لانه منهم يجرمان بعض الوردية والطريق الثالثى القطع بالقبول واختار جمع عدم قوله ان اتهم لفساد الزمان بل قد تقطع القرائن بكذبه قال الاذرى فلا ينبغي لمن يحضى الله ان يحضى أو يقضى بالصحة ولا شك فيه اذا علم ان قد صد الحرامان وقد صرح بجمع بالحرمه حينئذ وانه لا يحسد للمقر له اخذه ويجرى الخلاف فى اقرار الازوجة بقبض صدقها من زوجها فى مرض موته والبقية الوردية تخيلف المقر له ان اقر له حتى لان يترس الاقرار به فان نكل حادقاً وقاصحاً ولا يسقط العين باسقاطها مع كاصح به جمع ويصح اقراره بقبضه عقوبه أو نكاح جزماً وان افضى الى مال ولو كان للمريض دين على وارثه ضمن به اجنبى فاقرب بقية من الوارث لم يبرأ وفى الاجنبى وجهان ذكرهما فى الجواهر اوجههما براءة الاجنبى وقد تقرر بعضهم فى عدم براءة الوارث والنظر لظاهر اذهاب الزيد على الاقرار له بدین (ولو اقر فى حصته بدین) لشخص (وفى مرضه) بدین (لا تسلمه يقدم الاول) بل يتساوى ان كمالاً اقر بهما فى الصحة أو المرض (ولو اقر فى حصته أو مرضه) بدین لشخص (واقرب وارثه بعد موته) بدین (لا تسلمه يقدم الاول فى الاصح) لان اقرار الوارث كقرار المورث فكانه اقر بالدينين والثاني يقدم الاول لانه بالموت تعلق بالقر كغيره فلو اقر صرفهما عنه ولو اقر الوارث لمشاركه فى الارث وهما مستقران كزوجته وابن اقرها بدین على آية وهى صدقة لها وبسبعة اثمان الدين مع اصحاب الديون لان الاقرار صدر عن عبارة نافذة فى سبعة اثمان فعملت عبارة فيها كعمل عبارة بالانتر فى الكل قاله

اللقيني

ويغرم لعمر وقية لانه حال بين عمر وبين حقه لا اقرار به لزيدانه ها كذلك فسلم المقر له لمن سماه المورث ويغرم الوارث فتمت للثاني تغريمه لا اقرار الوارث منزلة اقرار المورث وقد يفرقنا ما تنازعنا المقر لعمر لانه اصال باقراره الاول بين عمر وبين حقه بخلاف ما هنا فان اقرار الوارث به لعمر ووقع فى حالة كون المقر به ليس بيده لان المورث اخرج من يده باقراره الاول فاشبهه ما لو كان يدا المقر وبيعة مثلاً وغضبت فى حياة المورث فانه لا يلزم الوارث اعطائها له من التركة (قوله ضارب بسبعة اثمان الدين) اى دون ما يستحقه من ثمن الدين فلا يضارب به لعدم صحة اقرار غيره بالنسبة له وهى لا يقبل قولها فيه بجمعه على الغرماء فتوفى الدين مع السبعة اثمان المذكور ومن التركة فان ثبت حق قدم على الوردية فتمت لخصها من باقى الدين الذى كانت تأخذه لولا الدين بواخذه المقر حيث كان جائزاً باجره الفرض فيدفع للزوج ان يبق بعد الدين ما يبق به

(قوله كعكسه) أي كالأقرار بعين الشخص ثم يدين لا آخر (قوله ولو أقر) أي في المرض وقوله إن لم يصحبه غيره أي بان لم يكن له وارث
 بحسب الأخ كالابن وقوله عتق أي وبني الدين في ذمته (قوله بغير حق) أي أما بحق كان أقر بشئ مجهول ولم يبينه وطولب بيانه
 فاشتتغ فأكره على بيانه فيصح (قوله كان ضرب بليصدق) وظاهره إذا كان الضرب حرام في الشقين خلافاً لما ذهبوا إليه من أنه إذا ضرب
 بليصدق وظاهره وإن كان الضرب خفيفاً وهو ظاهر (قوله وعله) أي وعلا ٥٣ كونه قريماً من المكره لا مكرهاً وقوله بما

مراى في قوله إذا المكره من أكره
 على شئ واحد (قوله أم بعده) أي
 وسواء كان الضارب له حاكم
 الشرع أم السياسة أم غيره مما
 كشائح العرب (قوله وما ذكره)
 أي الأذرى وهو العتق وقوله
 وأخذ السبكي إلخ معتقداً أيضاً (قوله
 أو محبوس) على الأقراء من مقيد
 أو محبوس حال أقراءه (قوله وبه
 جزم العلاني) فقال إن ظهرت
 قرائن الإكراه ثم أقر لم يجز الشهادة
 عليه والأوجه أنه عند ظهور تلك
 القرائن تقبيل دعواه سواء كان
 الأقرار للظالم المكره أو لغيره الحامل
 للظالم على الإكراه وتقدم بيته
 الإكراه على بيته اختياراً لم يقل كان
 مكرهاً وزال إكراهه ثم أقر اهـ حج
 (قوله كعكس على مال) مثال لثنتين
 (قوله فغيره يظهر) وظاهره أنه في هذه
 الحالة لا يقبض الحاكم منه لأنه
 لا يقبض مال الغائبين في الذم
 اللهم إلا أن يضنى عليه بحيث
 توجب المصلحة قبضه وفيه نظر
 فليتأمل وقوله منهم أي من العشرة
 وقوله ناظر بيت المال الذي نقله

الباقين ولو ادعى الإنسان على الوارث أن مورثة أو وصي له ثلث ماله مثلاً وأقر بان له عليه
 ديناً مستغفراً وصدق الوارث مدعى الوصية ثم مدعى الدين المستغفراً أو بالعكس أو
 صدقه ما عاقد المدين كالمورثا بالبيته ولو أقر المرض لانسان يدين ولو مستغفراً ثم أقر
 لا آخر من قدم صاحبها كعكسه لأن الأقرار بالدين لا يتضمن جراً في العين بدليل نفوذ
 تصرفه فيما يغير تبرع ولو أقر باعتاق أخيه في العصة عتق وورث إن لم يصحبه غيره أو
 باعتاق عبده في العصة وعليه دين مستغفراً كتره عتق لأن الأقرار بأخبار لا تبرع (ولا
 يصح إقرار مكره) بما أكره عليه بغير حق لقوله تعالى لا آمن أكره قلبه مطمئن بالإيمان
 جعل الإكراه مطاعاً لحكم الكفر فيما لا يؤى ما سواه كان ضرب بليقراط مكره على الصدق
 كان ضرب بليصدق في قضية اتهم فيها فيصبح حال الضرب بعده ويلزمه ما أقر به لأنه غير
 مكره إذا لم يكره من أكره على شئ واحد وهذا انما ضرب بليصدق ولم ينصص الصدق في
 الأقرار لكن يكره الزامه حتى يرجع ويقر ثانياً واستشكل المصنف قبول أقراءه حال
 الضرب بأنه قريب من المكره وإن لم يكن مكرهاً عليه بجماله ثم قال وقبول أقراءه بعد
 الضرب فيه نظراً لغلط على ثلثه إعادة الضرب إن لم يقر وقال الأذرى العوالم فيها
 لو ضرب بليقراط ويراد بذلك الأقرار بما ادعاه خصمه أنه أكره سواء أقر في حال ضربه
 أم بعده وعلل أنه لو لم يقر بذلك لضرب ثانياً وما ذكره ظاهر على ولو ادعى أنه باع كذا مكرهاً
 لم تسع دعوى الإكراه والشهادة بالامتناع وإذا فصل وكان أقر في كتاب التبايع
 بالتواضع لم تسع دعواه حتى تقوم بيته بأنها أكره على الأقرار بالطواعية قاله ابن عبد
 السلام في تناويه وإذا فصل دعوى الإكراه صدق فيها إن شئت قرينة تدل عليه كحسب
 بدار ظالم لا على نحو دين وكنت قد فوكل به قال الفقهاء وإن لم يثبت حيث دلت
 قرينة على الإكراه فإن شهدت كتب صورة الحال لم تنفع المكره بذلك القرينة وأخذ
 السبكي من كلام الجرجاني صراحة الشهادة على مقيد أو محبوس وبجزم العلاني ثم شرع
 في الركن الثاني فقال (ويشترط في المقر) تعيينه بحيث يمكن مطالبة كإشعاره بقوله
 لعل عند كعكس مال للاحده هؤلاء العشرة بخلاف الواحد من البلدة على ألف إلا أن كانوا
 محصورين فيما يظهر ولو قال واحد منهم أنا المعنى بذلك ولي عليك ألف صدق المقر بعينه

شيخ الإسلام عن الروضة وأصلها أن القاضي يتولى حقله اهـ سم على حج (قوله صدق المقر بعينه) أي أنه لم يرد به بالأقرار
 وبعبارة حج بعد ما ذكرنا كان قال للاحدهم على التخلل الدعوى عليه وتخليقه فان حلف تسعة فهل تقتصر الألف في
 العاشر قبلاً خذ بل لا عين أو يحلف أيضاً لاحتمال كذبه في حلفه للذي قبله كل محتمل ثم رأيتهم طوائف أن كان هذا الظاهر غريباً
 فتناقط طوائف ولا فائدة في حواشيل لو أنكر الحنفية في أحدهما كان اعتراجه في الاستخوف لقوله احتج في عين العبد
 بقوله حنت في عين التوبة وعكسه وهذا ظاهر في جميع الأولى اهـ وهو كون العاشر يستصحبه بالعين

(قوله نزع منه) قال في شرح الروض فهو اقرار صحيح بخلاف ما يأتي قريمان انه لو قال على مال لرجل لا يكون اقرارا اقتصاد الصيغة ويحتل ان يقال ما احتل العين وما احتل في الدين كذا يراد به كلامه كاملا ثم رابت الفكي اجاب به اه سم على حج (قوله وهو ليت المال) هذا ظاهر ان ايس من معرفة صاحبه وقيل تقدر بما يأتي فيقال اقر بهم ثم قسر (قوله وتقم قرينة) فان ادعى ذلك واقامت عليه قرينة لم ينزع منه ٥٤ (قوله حسا وشرا) اي بان لا يكتفي فيه بالحس ولا بالشرع وقول المصنف

فلو اقر بعين مجهول كعندي مال لا اعرف مالكو لو احسن اهل البلد نزع منه اي نزع منه فاطر بيت المال لانه اقرار على ما لضع وهو ليت المال والاوجه قسيه ذلك بما اذا لم يدع او تقم قرينة على انه لقطعة (اهلية استحقاق القرية) حسا وشرا اذا اقر او بدونه كذب (فلو قال) له على الالف الذي في هذا الكيس وليس فيه شيء (او لهذه الدابة) على كذا) واطلق (فلغو) اي الاقرار لا تنفيه اهلية استحقاقها لعدم قابليتها للملك حالا وما لا ولا يتصور نهائيا على السبب كبيع ونحوه بخلاف الرقيق كاسياني نعم لو اضافه الى سبب يمكن كاترا برمال من نحو وصية صح كما قاله الماوردي ويحل البطان كما قاله الاذري في المملوكة اما الاقرار لنيل مسبة فلا شبهة فيه الصحة كالاقرا لغيره ويجعل على انه من غله وقف وقف عليها او وصية لها به صرح الروابي واقتضى كلامه انه الاخلاق فيه (فان قال) على لهذه الدابة (بسيها للملكها) كذا (وجب) لامكانه بسبب جناية عليها او استيفاء نفقها بما جاز او غضب ويجعل للملكها في كلامه على مالكمها حال الاقرار لانه الظاهر فان اراد غيره قبل ولو لم يقل للملكها لم يحكم بذلك للملكها حاله ابراج ويجعل في تفسيره وليس فيه ايهام المقر لانه انما يربط اقراره بهن هو هذه الدابة فصار المقر معلوما عافا كفي بخلاف ما صرح في رجل من اهل هذه البلدة لانا وان عيبت ليست سببا للاستحقاق فلم تصلح للاستماع ولو اقر بعين او بدون طرفي ثم استرق او بعد الرق واسند له طالة الحراية كما هو ظاهر لم يكن المقر به لسيده اي بل يوقف فان عتق فله وان مات فنافه وفي (وان قال لعل هند كذا) على او عتدي (بارث) من نحو ايه (او وصية) له مقبولة زامة ذلك لامكانه وانضم في ذلك وفي الجمل اذا وضع نعم ان انقل لا اكثر من اربع سنين من حين الاستحقاق مطلقا وولسة أشهر فاف كثر وهي فرائس لم يضحى نظير ما يأتي في اوصية ثم ان استحققه وصية فله الكل وبارث من الاب وهو ذكر فكذلك اوقات فخلها التصفوان ولدت ذكرا واثق فهو بينهما بالسوية ان اسنده الى وصية واثلا ان اسنده الى ارث فان اقتضت جهة ذلك التسوية كولي ام سوى يتم ما في الثالث وان اطلق الارث سألناه عن الجهة وعلنا بمقتضاها فان تعذر مر اجعة المقر قال في الروضة فينبغي القطع بالتسوية قال الاسنوي وهو متجه (وان اسنده الى جهة لا تكن في حقه) كقوله باعني شيئا (فلغو) اي الاقرار لقطع بكتبه بذلك كذا في الروضة وقطعه

(قوله مطلقا) اي سواء كانت فرائسا او لا (قوله ذلك) اي فله الكل حيث كان مستغرقا (قوله فان اقتضت جهة) في ذلك اي الارث (قوله فان تعذر مر اجعة القس) او ورجع ولم يتفق منه بيان له وعدم معرفة السبب وامومه بعد المراجعة وقيل بيانه وقوله وهو متجه هو الحق (قوله فلغو) بوجه كلام القائل بغيره الاقرار بان مسئلة المتز فيه اصلها لفظ لغوي لغير الجمل فطالناه لما رخص بخلاف لمجرب من غير خرافة لا يصح لشخص دون غيره بل مجموع لكل احد فقوى اولى اللفظ ولغا آخره اه مؤلف

(قوله وطريقة الترجيح) أي الحكمة للتوليد

كجاء له قوله وما يصح منوع الخ
وقوله من أنه أي الحرر وقوله وما
عزاه أي التزوي (قوله واعتقد
القول) هو قوله أي الأقرار قطع
يكذبه الخ (قوله وتقرره) أي إثبات
ما قاله المقر وقوله فعمل به أي
الأقرار وقوله وألغى المبطول وهو
من غن الخ (قوله كله) أي كقوله له
الخ وقوله ولملكه قبل أن قبل
الارتقاء وقوله وان ثبتت عطفه
على أن يقر الخ (قوله ومن ذنب
أيضا) لعل محله ما لم يرد الأقرار بدليل
ما يأتي أو لفضل بشرط في المقربة
عن الأقرار في الدار التي ورثها من
أبي القلان أنه أقراران كان شاملا
لأقرار عقب الأيت اه سم على
جج (قوله فيسأل القاضي) أي
وجوبها فيما ظهر (قوله ليس الحق
لمستحق) وهو وروثة أبي القلان
قال استحقه أبوه وروثة الموصي
أن قال بوصية (قوله وان مات) أي
المقر (قوله في البحر) أي للروائي
(قوله والأوجه الأول) أي في دفع
المقربة لو رثة الميت والأول هو قوله
يقضي صحة الأقرار (قوله كالأقرار
للعمل) أي قاضي فيه تقبيله المتقدم
(قوله وإذا كذب المقر) زاد جج
أو وروثة (قوله بمال) ومثل المال
الاختصاص ولو أقره بجميع
عقوبة ويرد لاستيفائه منه فالتقيد
بالمال إنما هو أقول المستنف ترك
المال الخ والافتقار لصحة الأقرار
عدم التأكيد به مطلقا كما هو

في الحرر والذي في الشرحين فيه طريقتان أحدهما القطع بالصحة والثاني على القولين في
تعقيب الأقرار عبارته قال الأذرى وطريقة الترجيح بينهما أكتفى المراد
وطريقة القطع بالصحة ذكرها المروزة وما يصح التزوي منوع ولم أومن قطع بالغا
الأقرار وعزاه للحرر بناء على فهمه من قول الحرر وإن استدل به إلى جهة لا يمكن فهو
أفهم من أنه أراد فالأقرار هو وليس مراداً بل مراده فالاستناد لقب بقرينة كلام
الشرحين اه وذكر مثله صاحب الأنوار والزركشي واستحسنه الشيخ هذا والمعتقد
الأقول ويوجه أن قرينة حال المقر له ملغية للأقرار له وتقرره انما يحسن عند الإطلاق
دون التمسك بجهة مستحيلة بخلاف القسم من خرقه لا تفي في المقر له ملغية فعمل
به وألغى المبطول وهذا معنى ظاهر يصح الاستدلال به في الفرق فتقليط المصنف في فهمه
ليس في عمله وقول بعضهم ويمكن الجمع بينهما بعمل بطلان الأقرار على تقديم الثاني كله
على غن ما عه إلى ألف كتفيه في باعني خرا بالف وجعل بطلان الاستناد فقط على
تأخير كله على ألف أقرضه كتليل في له على القسم من غير صحيح لمحله من تسليم
كون المذني الاستناد لا الأقرار ومن المستحيل شرعا أن يقرائن عقب حقه بدني وأعين
والأوجه قيد به من لم تعلم رايته ولملكه قبل المصنف فيه بخلاف من احتمل فيه ذلك وإن
ثبت له دين بقضاه أو صلح أو جناية بقبره بغيره عقب ثبوته لعدم احتمال جريان
ناقل حينئذ ومن ذلك أيضا أن قرع عقب رايته لا تخير بمليصه (وان أطلق) الأقرار بان لم
يسند إلى شيء (صح في الظاهر) ويعمل على الممكن في حقه وإن تدر كوصية أو أرت صونا
لكلام المكلف من الألفاء ممكن والثاني لا يصح لأن الغالب أن المال لا يجب إلا
بعماله أو جناية أو مما سدت في حقه فعمل بالأطلاق على الوعد وعلى القول لو انفصل
الحجل ميتا فلا شيء له لملك في حياته فيسأل القاضي المترجحة عن جهة أقراره من أرت
أو وصية ليس الحق لمستحقه وإن مات قبل البيان بطل ما صرح به البغوي وغيره ولو
القت حيا وميتا جعل المال للحي إذا الميت كالعموم ولو قال لهذا الميت على كذا ففي
البحر عن والده أن ظاهر لفظ المنصرفة يقتضي صحة الأقرار وأنه يمكن القطع بالبطلان لأن
المقر له لا يتصور ثبوت الملك له حين الأقرار اه والأوجه الأول والأقرار باط أو منطرة
أو مسجد كالأقرار للعمل ما إذا استند لممكن بعد الأقرار فيصح من ما كالأقرار لقتل
وأطلق ويشترط لصحة الأقرار عدم تكذيب المقر كما يؤخذ من قوله (وإذا كذب
أقره المقر) بمال (ترك المال) المقربة (في فيه) في صورة العين ولم يطالب بالدين في صورة
(في الأصح) لأن عدم مشرة الملك ظاهر والأقرار بالطاري عارضه التأكيد فقط ومن
ثم كان المعتقد أن يده تبقى عليه بملك لا بمجرد استحقاق وما يصح الزكشي من حرمة وطنه
لأقراره بتصرعه عليه بل قال ينبغي تحريم جميع التصرفات حتى يرجع رد بان التعارض
المذكور أو يجب له العمل بدوام المظاهرات وما ياتينا فالحال أنه على صدقه وعده

عدم التأكيد به مطلقا كما هو

(قوله فلا يقبل منه) ظاهره وان بين لسكينة وجهها مختلفا وقياس تطايرها ان تسمع دعواه ويستنه ان بين ذلك (قوله حق بصدق)
 اى المقر وقوله وانما احسب لهذا الاستثناء قوله ما لم يدع ككساق وقوله وكذب اى المقر وقوله لم يقبل فيما عينه اى المقر
 * (فصل فى الصيغة) * (قوله فى الصيغة) لعل وجه تأخيرها الى هنا تقدم كل من المقر والمقر له عليها واشهد بها فى المنهج
 لما تقدم فى اول البسم انه لا يتحقق ٥٦ كون القاعد قاعدا الا بالصيغة فهى متاخره فى الوجود مقدمة فى

الاعتبار (قوله وشروطها لفظ)
 اى كونها لفظا واذا لفظا هو ذات
 الصيغة والمراد باللفظ اهم من ان
 يكون صريحا وكناية (قوله تشعر)
 اى المذكورات من اللفظ الخ
 (قوله فيما احسب أو اظن لغو)
 اى لعدم اشعارهما بالالزام (قوله)
 ليس لك الخ) عبارة مع ولو قال
 ليس لك على شئ يدل القان والتناقض
 عليها ريب فى الجملة بخلاف ما ذكر
 (قوله لما قضى ما قبلها) قد يدع
 ما ذكر بما يأتى من انه لو أتى بكلام
 فى جملتين على ما يشره تقدمه أو
 تأخر الا ان يقال هاتان الجملتان
 بمنزلة جملة واحدة لان لكن بمنزلة
 الاستثنائية ومع ذلك فيه شئ
 وكان الاولى ان يعامل بمثل ما عمل
 به سم وهو ان قوله ليس له على
 القان لكن له على الصيغة بمنزلة ليس
 له على عشرة الا خمسة والالزام فيها
 خمسة فقط لان عشرة الا خمسة هى
 خمسة فكان قوله ليس له على عشرة
 الخ كقوله ليس له على خمسة وقوله
 ليس له على القان الخ بمنزلة ليس له
 على القان ومع هذا قال سم قد
 يفرق بين ليس له على عشرة الا خمسة

ولو ظنا وحسب ذلك فلا يصح ما ذكره باطلاقة والثانى ينزعه الحاكم ويحققه الى ظهور ما لك
 (فان رجع المقر فى حال تكذيبه) مصدر مضاف للمفعول (وقال غلطت) فى الاقرار او
 تعدت الكذب (قيل قوله فى الاصح) لما مر من ان يده عليه ملك والثانى لانه على ان
 الحاكم ينزعه منه الى ظهور ما لك اما رجوع المقر له وقامة بينة فلا يقبل منه حتى
 يصدق ثانيا لان نفسه عن نفسه بطريق المطالبة ونفى المقر بطريق الاتزام فكان اضعف
 ولو اقرت له امرأته بالنكاح وانكر سقط حقه قال المتولى حتى لو رجع بعد وادعى نكاحها
 لم تسمع ما لم يدع نكاحا مجردا وانما احسب لهذا الاستثناء لانه يفتقر الى صحة اقرار المرأة
 بالنكاح فتدقيق الزوج لها فاحسب له بخلاف غيره ولو اقرت له بخاصة او بحد فذوق
 وكذبه سقط وكذا احسد سرقة وفى المال ما مر من كونه يترك فيه ولو اقر له بعد فانكره
 لم يحكم بعقوبة لانه محكوم برقه فلا يرفع الا يقين بخلاف القبط فانه محكوم بجريته بالدار
 فاذا اقرت له المقر ليقى على اصل الحرية ولو اقرت له بحد صدين وعينه فرده وعين الاخر لم
 يقبل فيما عينه الابينة وصاوم كذب المقر فيما عينه * ثم شرع فى الركن الثالث متبجالة
 بفصل فقال

* (فصل) * فى الصيغة وشروطها لفظ أو كناية ولومن ناطق أو إشارة اخوس تشعر بالاتزام
 بحق غيبته (قوله لزيد) على الف فيما احسب أو اظن لغو وفيما اعلم واشهد جميع وقوله
 ليس لك على القان ولكن لك العدو هم لم يجب ما به لكن لما قضى ما قبلها اخذها
 بأتى فى الاستثناء من نقيض وقوله لزيد كذا صيغة اقرار اذ اللام للملك ثم ان كان
 ذلك معينا كزيد هذا التوب فان كان يده حال الاقرار او انتقل اليه لزم تسليبه ليدأ
 غيره كله توب او الف اشترط ان ينضم اليه شئ مما يأتى كعندى او على لانه مجرد خبر
 لا يتحقق لزوم شئ للصبر ولهذا التفصيل ذكر كونه صيغة ولم يذكر لزوم ان وصل به
 ما يخرجه عن الاقرار كنهى على كذا بعد موتى وان فعل كذا لم يلزم شئ كما يجهن الاذرى
 والثانية مأخوذة مما يأتى فى نحو ان شاء الله تعالى انفسه من تعقيب الاقرار بما رفعه
 وقول الشارع على او عندى بعد كلام المصنف اشار به الى نفي زعمه ان موقول القول
 كذا فقط (وقوله على وفي) هى بمعنى او كاتى بعدها (نقضى كل) على اقرارها (الدين) المتأتم
 فى الغنمة اذ هو المتبادر منه عرفا فان ادعى اوارثه العين قيل فى نفي فقط لامكانه اى على

وقوله ليس له القان لكن له الف انتهى قال وهو الاقرب (أقول) ولعل وجهه ان احاد العشرة تستثنى منها
 عرفا فى الاستعمال ويقال له على عشرة الواحد مثلا والالف لا تستثنى من الالفين فانوقها بل يقال له على الف أو له على القان
 بدون استثناء (قوله أو غيره) اى غيبتين وقوله هى بمعنى أو اى الواو (قوله قبل فى لفظ) اى بخلاف ما لو قال فى ذمى فلا يقبل
 منه ان ذكره متصلا وكذا فيما لو ذكره متصلا او قال له على الف فى ذمى ودية فانه يقبل كما يأتى فى قوله بعد قول المصنف =

فصل قال له عندى سيف في محذ الخ فان كان قال له في ذمى أو بصادق المقر من قوله بخلاف ما لو قال له على ان في ذمى
أو بناو دبعة فلا يقبل متصلا ولا متصلا على ما له بعض المتأخرين ٥٧ فاشبهه ما لو قال له على ان من غير ان
الوجه قوله متصلا لا متصلا

٥٨ (قوله كل على انفرادها) اي
من على وفي ذمى وهو مستفاد من
قوله أو لا على معنى أو (قوله أو انه
ردا) اي بعد ذلك في زمن يمكن
فيه الرد (قوله صالح له) اي
للسدين والعين (قوله بالعين) اي
فيقبل دعواه التلف والرد للعين
التي فسر بها (قوله أو افاض) قسم
لقوله ولو قال لي عليك (قوله وبذلك)
اسم الإشارة راجع لقوله لا تنفاه
ثبوت (قوله وهذا) اي كونه ليس
اقرار (قوله انما ياخذ فيه) اي
الاقرار (قوله لكن مراده) اي
الشافعي (قوله يؤيد ما ذكر) اي
من ان ليس اقرارا (قوله لم يكن
اقرارا) اي لانه مع فتح اللام صادق
بكل ما يسبغ زيد وان لم يكن من
جلس ما يقرب كالم والشيعة
(قوله فانه اقرار زيد) اي وبإثمه
له ما قسره وان لم يقول كما ياتي
لشارح (قوله لا يقال يؤيد ما قاله
التاج) وهو قوله وهذا بقوله الخ
(قوله تنك) هما قوله لي عليك
الاب وقوله أو افاض الالف الذي
في الخ (قوله أو ليس لي عليك)
الاولى عندكم كرهتم ما ياتي في
قول المصنف ولو قال ليس له
عليك كذا الخ من حكاية بخلاف

حفظها (ومى) وندى) كل على انفرادها (للعين) لذلك فيصم كل منهما عند
الاطلاق على عينه يده فلو ادعى انتم اودبتم وانما قلت وانتم ادها مدق بينه وبينى
بكسر أو له صالح لهما كما رجحاه هو الحق فان اتي بلفظ يدل على ما كثره على وعلى عشرة
فالتعاس انه يرجع اليه في تفسير بعض ذلك بالعين وبعضه بالعين (ولو قال لي عليك الت)
أو افاض الالف الذي لي عليك فقال لا يا زنى اليوم قسليم ذلك لم يكن اقرارا لا تنفاه ثبوت
بالمفهوم اي لشعده لانه فيما المطلوب فيه اليقين أو اقلن الغالب وهو الاقرار وبذلك
يشدق قول التاج السبكي متفق عليه وهذا بقوله من بقصر المقام على اقول الشارع
ووجه ان دفعه انه يتأتى حتى على الاصح المقرر في الأصول ان المفهوم يعمل به في غير
اقوال الشارع المقرر انما من خروج الاقرار عن ذلك جزئيا احتسابا ومن ثم اطلق الشافعي
رضي الله عنه انما ياخذ فيه باليقين ولا يستعمل الظن لكن مراده ما تقر من الحاق
الظن القوي باليقين كما سرحوا به في اكثر مسائله ويؤيد ما ذكر قولهم ولو قال لي عليك
الت فقال ليس لك كثر من القام يلزمه شي لان في الزائد عليه لا يجب اليانه ولا ثبات
مادونه ولو قال زيد على كثر ما لك يقع اللام لم يكن اقرارا بخلاف ما لو كسر هاء فانه اقرار
زيد لا يقال يؤيد ما قاله التاج قول الرضا ولو قال اقرضتك كذا فقال ما اقرضت غيره
كان اقرارا به فثبوت اقرار بالمفهوم لا يمنع التأييد اذ هذا في قولنا ما اقرضت الا هو
ومفهوم هذه الصيغة وهي ثبوت اقراره على المقام بل ذهب جميع الى صراحه فلا
يقاس به مفهوم الطرف المختلف في صحة ولا رد على هذا قوله ان المفهوم من هذه
الاتصال عرفا الاقرار وهذا صريح في العمل به بالمفهوم لان محله في الفاظ اطرد العرف
في استعمالها مرادها اذ ذلك وهذا النزاع في العمل به وكلامنا في مفهوم لفظ لم يطرد
العرف في قصده منه ولو قال له احد تنك الصبيتين فقال مع شين أو زن أو خذوا منه
أو خذ أو اخم عليه أو اجد لي كسك أو هو صحاح أو مكسر (فليس باقرار) لانه ليس
بالإتزام وانما يكره في معرض الاستعزاء (ولو قال في جواب لي عليك مائة أو ليس لي عليك
مائة (بلى أو نعم أو صدقت) أو أجل أو جيرا أو اى (أو ابرأتني منه واقضته) أو اقضى غدا
وان لم يأت بضمير وقباضه ان قضيت بدون ضمير كذا (أو انا مقر به) أو لا انكر ما تدعى به
(فهو اقرار) لان الستة الاول موضوعه للتصديق ثم لواقترن بواحدة مما ذكر كصدقت
وبقوله غير ستة استعزاء كإيراد كلامه بضمير هزاس وفتح مما يدل على التجنب والانتكامل
يمكن به مقرا ولا ندعى الإبراء والقضاء اعتراف بالاصل ولو حذف منه لم يكن اقرارا
لاحتماله الإبراء من الدعوى وهو اقوى وكذا اقراره ابرأتني أو استوفيتني كما أتى به

٨ ج
في نعم بل لاساحة الى قوله أيضا ولو قال في جواب لي عليك ما له لا مستفاد (قوله موضوعه
للتعدين) فديقال في نعم وما بعد اظهر بالنسبة لقوله ليس لي عليك لانه في قصد في التقى ليس اقرارا وسيأتي الجواب عنه في
كلام الشارح بان الاقرار معنى على العرف

(قوله دعوى البرائة) أى أو الاستدعاء وقوله، يلحق به أى بقوله لم يكن اقرارا وقوله المدعى بها الأولى به لان الالف مذكورة وقوله وكذا أقرأ ليس اقرارا (قوله فهما صادقان) قال سم على منجه بصنع ما ذكره فبني وقافا ثم ان الحكم كذلك وان كان لا تقتضى شهادته كعبد وصي فلينظر وهل الفرق بين ما لو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما وبين ان شهدا على فيما صادقان ان الجواب فى قوة فهما صادقان ٥٨ اسمية مدلولها الثبوت وهو لا يعلق بقول بان المعنى ان شهدا على قبلت

شهادتهما لانهما صادقان ومتى كانا صادقين كان ذلك اقرارا منه باعترافه بالحق بخلاف صدقتهما فان المعنى فيه ان شهدا على نسيهما للصدق وذلك لا يلزم منه الدلالة على صدقهما (قوله فيما شهدا به) فان اسقط فيما شهدا به لم يكن اقرارا ا هـ قال في شرح الروص ولو لم يأت بصيغة الشهادة بل قال اذا قال زيد ان امرؤ على كذا فهو صادق كان الحكم كذلك كما قاله ابن الصاد ا هـ ومنه يصلح جواب سادته وقع السؤال عنها وهى ان رجلا اتهم بمتاع وان شهد عليه شخص بانه رأى بعض المتاع عنده فقال المدعى عليه ان حلف هذا الشاهدانه رأى عندي هذا المشهود به فهو صادق وهو ان يكون مقر بذلك وان لم يحلف الشاهدانه اذا حكم بصدقه الاقرار بمجرد التعلق على الاخبار انطالى عن العين فع الاخبار على التعلق بالعين يكون كذلك (قوله المطالبة بيمينه) قضية كونه تفسير المجهول ان يقبل تفسيره

القتال وهى حيلة لدعوى البرائة مع السلامة من الالتزام ويلحق به امرأتى من هذه الدعوى ولان الصغير في به عائد لالف المدعى بها فلا حاجة لقوله كما أجاب به السبكي عن قول الرافعي يحتمل انه مقر لغيره عند حذفك ولو سأل الحاكم المدعى عليه عن جواب الدعوى فقال عندي كان اقرارا قاله السبكي ولو قال ان شهدا على بكذا صدقتهما أو قال ذلك فهو عندي أو صدقتهما لم يكن اقرارا لانتفاء الجزم ولان الواقع لا يعلق بخلاف فهما صادقان انتهى كما لا يكونان صادقين الا ان كان عليه المدعى به الا فتنزيمه وان لم يشهدا فلو قال فهما عدلان فيمن شهدا به فالوجه انه كقوليه فهما صادقان لانه يمينه ولو قال بلن شهد عليه هو عدل أو صادق فليس باقرار حتى يقول فيمن شهد به ولو ادعى عليه به بن فقال صالحى ما كان على فهو اقرار بيمينه المطالبة بيمينه ويقارن كانك عندي أو على الف بأنه لما يقع جوابا عن شئ كان بالقول أو شبهه ولو ادعى عليه القافا ذكر فقال اشتره ذهبا من بالالف الذى ادعيت كان اقرارا به كجفت بخلاف صالحى منه اذ ليس من ضرورة الصلح كونه يمينيا حتى يكون ثمن بخلاف الشراء ولو قال فى جواب ادعواه لاتفهم المطالبة وما أكرمنا متقاضى لم يكن اقرارا لانتفاء صراحة فانه من الصداد ولو قال فى جواب دعوى عين يمينه اشترى بئها ولم تكن امتك أو من وكيلك كان اقرارا لتضمنه ذلك الملك للمطالب عرفا ولم يطرأ الى احتمال كون المخطوب وكيل فى البيع ولا الى احتمال كون الوكيل باع ملك غير المخطوب ليعده من المقام بخلاف قوله ما كتمها على يديك لا يكون اقرارا لان معناه كنت وكيل فى قبلكها ولو طالبه فامتنى فقال بسم الله لم يكن اقرارا كما أتقى به الوالد رحمه الله تعالى (ولو قال فامقر) ولم يقل به (أو انا اقربه فليس باقرار) لصدق الاول باقراره بطلانه أو بوجه ان يمينه تعالى ولا احتمال الثانى للوعدا لا قرأنى فانى الحال ولا يرد على ذلك قولهم فى لا اترك ما تدعيه انه اقرار مع احتمال الوجدان للمعوم الى التنى اسرع منه الى الاثبات بدليل التكررة فانهم فى حين التنى دون الاثبات وما شكك به الرافعي من فرض كون الفرق مينا لكنه غير ناف للاحتمال وقاعدة الباب مبنية على البقاء أوجب عنه بان المعهوم عرفا لا اترك ما تدعيه انه اقرار بخلاف انا اقربه (ولو قال اليس) وهل كافى المطلب (الى عليك كذا) فقال بلى او نعم باقرارا لانه المقهوم من ذلك (وقى نعم

بالباقول كعبه برفقيه ان غير المتقول لا يصح الصلح عنه بل لان الصلح عن الصين والدين بحال بيع (وجه) وما لا يقول لا يصح بعه فعل المراد انه يصح تفرع بوجبا يصح الصلح عنه بحال فليصر (قوله وما أكرمنا متقاضى) أى تطالب وقوله دعوى عين يمينه أى المدعى عليه (قوله فقال بسم الله) ومثله ما لو قال على الرأس واليمين الأولى (قوله مينا) أى وانضأ (قوله أو نعم) قال سم على منجه ولو وقع اذ نعم بلى فى جواب الخبر المنقضى فليس على عليك اقف قال الاستدعاء فينبغي ان يكون اقرارا مع بلى بخلاف نعم بر ا هـ (أقول) ولعل الفرق بينهما ان نعم لا ثبات التنى وتقريره فكانه قال نعم ليس لك على شئ وبلى لرد =

فكانه قال ذلك على لانه اذا بدلتى فقد اثبت نقصه وهو ما جاءه ولعل الاسنوى جاز على مقتضى اللغة لان الالفاظ اذا اطلقت حلت على حقائقها الغيوبية لم يرد مضافه وفي اليس قديدي وجود عرف يخالف اللغة وله عدم تفرقة حله الشريعة بين على وانم في اليس كما اشار اليه بقوله لانه المفهوم من ذلك (قوله بخلاف ٥٩ على) وقد نظم هذا المعنى شيئا العلامة

الاجمورى فقال

نم جواب الذى قبله

اثباتا وتيقنا كذا اقروا

على جواب التنى لكنه

يصير اثباتا كذا حروا

(قوله وغيره) اى فى كون لم ويلى

اقروا (قوله بينهما) اى التوى

وغيره (قوله او نحوه) اى كقوله

حتى ييسر او اذ اجابه فى ال قضيت

(قوله ما اتي به) اى الوالد (قوله

فى هذا) اى المكتوب مثلا (قوله

وتجوز على نقله بالاقرار) اى بين

وجه عدم المعارضة ولهذا ان

النهادة انما استعفت حصة

المغوى لان المقر ليس شاسن

الحدود حتى يشهد به وجزت فيما

اقي به والله لانهم انما يشهدون

على مجرد انه وقص ما يملكه ولم يشوا

شأ بخصوصه انه ملكه وعليه لما

ثبت انه ملكه ثبت وقته وما خلا

(قوله ويوقف) اى عن العمل به

(قوله وهو ظاهر) اى بل هو لغو

ويجز به دم الوقف لان معنى ما نزل

اى الذى هو منزل فى قدرتى الا ان

وهو لا يشعل ما حدث تنزيه به

• (فصل يشترط فى المقر به الخ) •

(قوله وان لا يكون ملكا المقر الخ)

لعل المراد من هذا ان لا يأتى

لفظه بجليل على ان ملك المقر وليست بحصة الاقرار وبطلان دائرين على ما فى نشر الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرب

اله كهم عليه ثم الى الباطن العبرة بما فى نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لى ولم تكن لى لم يصح الاقرار وادوى التى ملكتها

لن يدرك كانت فى الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تأويل الاضافة والكذب لا يحصل الملك

وجه) لانها فى اللغة تصديق لثنى المستقيم عنه بخلاف على فانها دله وثنى التنى اثبات ولهذا جاء عن ابن عباس رضى الله عنهما فى آية الست بريككم لو قالوا نعم كفروا ورده هذا الوجه بان الاقرار وهو ما يمينية على العرف المتبادر من اللفظ لاجل دقاتى العريسة وعلم منه عدم الفرق بين التوى وغيره خلا للفرق الى ومن تبعه ويشرق بينه وبين نظيره فى الطلاق من الفرق بينهما فى ان دخلت الدار يقع المهر فان المتبادر هنا عند التوى عدم الفرق لثباته على كثير من العلماء بخلافه ثم ولا يأتى ما تقرر قول ابن عبد السلام لو تثنى العربى كليات عربية لا يعرف معناها بل هو اخذ بها لانه لم يعرف مدلولها يستعمل عليه قصد حالان هذا اللفظ يفهمه العالى ايضا وكلام ابن عبد السلام فى لفظ لا يعرفه العالى ايضا والوجه ان العالى غير الخاطا لثا يقبل دعواه بطول مدلول أكثر لفظ الفقهاء بخلاف الخاطا لثا لا يقبل فى التنى الذى لا يثنى على مثله معناه (ولو قال اقضى الالف الذى على) أو أخبرت انى عليك (الما) فقال نعم) أو جيرا ويلى او اى (أو اقضى شدا) ذلك أو نحوه مما يخبر به من احتمل الوعد كما بهته الاسنوى (او امهات) فى ذلك (وما اوسى) اقتدا وانفع الكيس (او اجد) اى المتاح (فاقرار اى الاصح) لانه المفهوم من هذه الالفاظ عرفا لثا لان لا يتم التمسك بحصة الاقرار ولو قال اكيدوا لى بدلى القدرهم فليس باقرار كما قاله الزلى لانه انما امر بالكاتب فقط ولو قال اشهدوا على بكذا كان اقرا كما اتي به الفزلى واعقده الوالد رحمه الله تعالى فى فتاويه آخرى ولا يعارض ما أتى به من انه لو قال اشهدوا على الى وقت جميع املاكى وذكر مصرفها ولم يحدد شيئا منها صارت جميع املاكه التى يصح وقفها وقفا ولا يضر حمل الشهود بمحدوها ولا يصح كونها موقوفة ما شهدوا بهذا اللفظ ثبت الوقف مائة تاوى المغوى لو قال المواضع التى اثبت اساميا وحدها فى هذا ملك فلان وكان الشاهد لا يعرف حدودها ثبت الاقرار ويثبت الشهادة عليها اى بمحدوها وتجوز على نقله بالاقرار واقضى السبكي بان قوله ما نزل فى قدرتى صحيح بعمل به فيما علم انه به علة الاقرار ويوقف ما حدث بعده او ثبت فيه قال غيره وفى وقف ما علم حدوه قظر اه وهو ظاهر ولو قال لى عليك عشرة دنانير فقال صدق على عشرة دنانير لى لانه كل منها غير ان الاقرار يبط بمجولة ثم شرع فى الركن الرابع وهو المقر به وترجاعه بفصل فقال

• (فصل يشترط فى المقر به) ان يكون مما يجوز به المطالبة (وان لا يكون ملكا المقر) •
حين يقر لان الاقرار ليس ازالة للملك وانما هو اخبار من كونه ملكا مقره فلا بد من

لفظه بجليل على ان ملك المقر وليست بحصة الاقرار وبطلان دائرين على ما فى نشر الامر لانه لا اطلاع لنا عليه حتى نرب اله كهم عليه ثم الى الباطن العبرة بما فى نفس الامر حتى لو قال هذه الدار لى ولم تكن لى لم يصح الاقرار وادوى التى ملكتها لن يدرك كانت فى الواقع فهو اقرار صحيح ويجب تأويل الاضافة والكذب لا يحصل الملك

(قوله التي اشتريتها لنفسى زيد) قياسه ان مثل ذلك ما لو قال ما لي الذي ورثته من ابي زيد (قوله فهو لقول) اي بخلاف ما لو قال له: هل في داري او ما لي الذي فلا يكون لقول هو اقرار كما ياتي ما يؤخذ منه ذلك في الفصل الا في هذا قول المصنف ولو قال له في مديني من ابي القحطال (قوله لان الاضافة اليه تقتضي الملك) اي حيث لم يكن المضاف مستقلا ولا في حكمه فان كان كذلك اقتضى الاختصاص بالنظر لاجل عليه مبدأ الاشتقاق فتقوله فمن ثم كان قوله داري او قولي زيد يلغوا لان الاضافه فيه غير مشقة فاقادت اضافته الاختصاص مطلقا ومن لازمه الملك بخلاف سكنى فان اضافته اعتنا بهذا الاختصاص من حيث السكنى لا مطلقا لاشتقاقه (قوله وليس غير ملكه الخ) بوتردد النظر في قوله داري التي اسكنها لان ذكر هذا الوصف يقتضي ان له لم يرد بالاضافة الملك اه ح (اقول) الاقرب عدم العصة لان ما ذكره لا يصلح لدفع ما دلت عليه الاضافة ونقل سم على حج ما يصرح به والكلام عند الاطلاق فلو اراد به الاقرار ٦٠ على به (قوله اضافة سكنى) اي لنفسه (قوله صح) اي ويكون اقرارا زيد

بالدار (قوله كما قاله البيهقي الخ) معتد (قوله وكذا ان اراد الاقرار) اي يبيع وقياسه العصة فيقال قال داري التي هي ملكي زيد وقال اردت الاقرار لكن في سم على منج من شرح الروض انه لا يصح الاقرار في هذه وعن ع ان ظاهر شرح المنهج عدم قبول ارادة الاقرار اه وبقيل بقبول ارادته وحده على ارادة الجواز باعتبار ما كان اولى بظاهر الحال لم يجد (قوله مكانه) اي اواطلق واقتضى الاطلاق العصة (قوله وص) اي قبلي فصل السبعة بعد قول المصنف وان استدلنا في جهة لا يمكن في حقه الخ في قوله ومن المستصل شرعا ان يقرن عقبه متقه وان ثبت في دين بقصد اذ

تقديم الخبر عنه على الخبر (فلو قال داري او قولي) او داري التي اشتريتها لنفسى زيد (او ديتي التي على زيد لصرو) ولم يرد: الاقرار (فهو لقول) لان الاضافة اليه تقتضي الملك فبناي اقراره لنفسه اذ هو اخبار بان ياتي عليه كما مر لحمل على الوعد بالهبة ومن ثم صح سكنى او لموسى له لانه قد يمكن وليس غير ملكه فلما اراد بالاضافة في داري زيد اضافة سكنى صح كما قاله البيهقي في قتاربه ويصح الاذوي استفساره عند الاطلاق والعمل بقوله ولو قال الدين الذي كتبه او باي عن زيد لصرو مع اذلاضافة ايضا والدين الذي في على زيد لصرو لم يصح الا ان قال واسم في الكتاب عارية وكذا ان اراد الاقرار فيما يظهر اخذ المصنف قوله كان بالدين المقر به من او قبيل انتقل الى المقر به ذلك كما في فتاوى المصنف لكن الوجه ما فعله التاجر القزاري وهو انه ان اقربان الدين صار زيد فلا يتقل بالرهن لان صبرونه اليه انما تكون المحلولة وهي تعطى الرهن وان اقر بان الدين كان له بين الرهن بجهته ومن ادين الرهن وقبض المنة والتخلع وارث الجنابة والحكومة لا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وعليه يعمل قول البيهقي بحمل صحة الاقرار فيما مر اذا لم يعلم انه المقر اذ لا يزول الملك بالكتب (ولو قال هذا الفلان وكان ملكي الى ابن اقرن) به (فاقول كلامه اقرارا او لم يقر) فليطرح آخره فقط ويعمل بماوله لاشتقاقه على جلتين مستقتلتين ومن هذا علم صحة هذا ملكي هذا الفلان كما يصرح به الامام واقتضاه كلام الرافعي او هذا الى وكان ملكي يدي ان اقربان لانه اقرار بعد انكار وانكاره وانما لم يقبل قول شاهد تناقض كان سكنى ما ذكره وان امكن الجمع فيه لانه يمتاط في الشهادة

او اطلع او جازا فيقرب به لغیر الخ (قوله ان دين المهر وهي الصواب والموافقة لما ملا من تعبير بالعدا) (قوله وهو المنة) كونه الشهادة (قوله لا يصح الاقرار) ظاهره وان اراد هو ظاهره لثبوتها وانكاره فيهم قوله دين المهر الخ ان عين ما ذكره كان أمهر أو متع عينا يصح الاقرار بها عقب ثبوتها وهو ظاهر كما يفهم من قوله الاتي فلما اقر ولم يكن يده ثم صار على مقتضى الاقرار فليأمل اه سم على حج وقول سم بمقتضى الاقرار اي بنوازان تكون العين مغسوة فلم تدخل في ملكها (قوله ومن هذا) الاشارة راجعة الى قوله على جلتين (قوله علم صحة هذا) اي فيكون اقرارا (قوله وبكس) اي وكل منهما صحيح والمراد بكس الانكار بعد الاقرار (قوله كان سكنى ما ذكر) بان قال ان زيد اقر بان هذا ملك عمرو وكان ملكي يدي ان اقرب به شرح روض وظاهره انه لا فرق في عدم القبول بين كونه يجعل ذلك اخبارا من نفسه او نقله عن كلام المقر وقال سم على حج انه محمول على ما وجهه من نفسه سكنى بكلام القريب بالحق ثم قال لكن كلام سم

== الشارح ظاهر في خلافه فلما اجمع ومع ذلك فالواجب معنى ما اقتضاه كلام شرح الروض من انه لو قال قال زيد هذا مال
عمرو وكان ملكي الى ان القرينة كان اقرارا لان هذا نقل لخصوص ما ظاهره المقر فلا فرق بين كونه صادقا ومنه او من الشاهد
اخبارا عنه (قوله او حكا) اي كالعادة والمؤيد بغيره (قوله وينسخ البيع) لعل المراد ان يبين بطلانه لعدم دخوله في
ملك المشتري ويقام مقام البائع عليه فلا يصح بيعه وان المراد وينسخ الاثر في كان يترتب على العقد لوليات بما يقتضي
الانقضاء (قوله لان له الفسخ) مقتضاها لو اطلع البائع على عيب في الثمن المبيع او المشتري على عيب في المبيع ثم اقر البائع او
المشتري بالمبيع لا يجزي صحت لان لهما الفسخ فلما اجمع وقاس ما يأتي في قوله وما اتفق به صاحب البيان الخ خلافة لان مجرد الاخلاع
على العيب لا يحصل به الفسخ وهذا هو الاول في تعديل صحة الاقرار بمن انشأ المذكور بان المقر به لم يصرح عن ملك المقر بالمبيع
لنرضي الكلام فيما لو كان انشأ لبايع او لهما وعليه فلا يشك ما يأتي في ٦١ في الله ولا يتوجه الحاق اخبار العيب بخلاف
الشرط فلا يكون الاقرار به صحيحا

(قوله فاه قبل منه) اي يمينه على
القاعدة من انهم حيث اطلقوا
القبول حمل على ما هو بالبين فان
ارادوا خلافه فالو بالبين (قوله
والاصح خلافه) اي فيكون قوله
لفرا وظاهره وان دلت القرينة
على صدقه (قوله لم يصح اقراران)
اي ما يستأنذن الحاكم وبقية
المعنى يمينه تشهد بذلك فيصير
تصديقا لليمين بل وانكر عمل
باليمين وانما احتج لاستئذان
الحاكم لتقام اليمين على مدعى عليه
(قوله ونحو بيع كراه) من قوله
من الاعيان (قوله فلا ياتي فيه) اي
لكن لو اقر الوارث في حصة مورثه

ما لا يحيط بالاقرار (ولكن المقر به) من الاعيان (في يد المقر) حسا او حكا (بالم)
بالاقرار الى المقر به لانه عند اتقائه عنده امام مدعي او شاهد بغير تظلمه ما لم يقبل واشتراط
كونه يده بالنسبة لاعمال الاقرار وهو التسليم لاصح فلا يقال انه لاغ بالكلية بل متى
حصل يستلزم تسليمه اليه كما سبق ويستثنى ما لو باع بشرط ان يملكه او لهما ثم ادعا
رجل فاقتر البائع في صدق انشأ له به فانه يصح وينسخ البيع لانه الفسخ وما لو باع
الحاكم ما لم يأت بغيره بسبب اقتضاه ثم قدم وادعى انه كان قد تصرف فيه قبل بيع الحاكم فانه
يقبل منه كما قلناه الرافعي قيل كتاب الصدق عن النص وما اتفق به صاحب البيان من
قبول اقرار من وجب لولده حينما اقبته اياهما ثم اقر بها لغيره بغيره كما قلناه الا ان ادعى على
ان تصرف الواجب وجوه والاصح خلافه ومحل ما ذكره المصنف اذا كان في يده لنفسه
فلو كان تابعا من غيره كان تصرفه في محجور ولم يصح اقراره ونحو بيع كراه في تقرير
كلامه الذين فلا ياتي فيه ما ذكر (فلو اقر ولم يكن في يده ثم صار) في يده (عمل يقتضي
الاقرار) بان يملك المقر به في الحال (فلو اقر بغيره بعد) من (في يد غيره) او شهد بهما
وانتراه لنفسه او ملكه بوجه آخر ونخص الشرائع الذي يترتب عليه جميع الاحكام
الاسمية (حكم بغيره) بعد انقضاء مدة خوار البائع وترفع يد المشتري عنه لوجود
الشرط ومحل ذلك اذا اشتراه لنفسه فلوا شتره املاوكه لم يحكم بغيره لان الملك يقع ابتداء

بان ما لورثه على زيد لا يفسخه ثم مات مورثه وصار الدين المقر به على يمينه فليس له مطالبة الدين اخذ من قول المصنف
فلو اقر ولم يكن الخ (قوله على يقتضي الاقرار) (تنبه) يؤخذ من المقر وغيره صحة ما يجب في عمر مستطيل الى موت او
يجري ما كذا في الاداضي لا يقبل اي كل منهما صحة فاقتر بعض الشركا لا يخرج يمين من صحة الاقرار ووقف الامر لتعذر
تسليم المقر به لان الشرط كانه فان صار المقر ما يمكنه به تسليم الحق المقر به او خذ به والا فلا يقتضي تسليمه لان الشرط
ان تكون من المقر وهي هنا من غير تعذر القسمة والمرو في حق المقر اه وقول حج لتعذر تسليم المقر به قد يشك على
هذا لما قبل من انه يجوز بيع جو شائع من داو ويصع تسليمه بغيره ان الشرط لم يطر لمكون يده مائة الا ان يقال ان الدار
يمكن انتفاع الشرط بكونها مائة او قسمتها او ابصارها من القاضي عليها بخلاف ما ذكر من المرو والمجزي (قوله وترفع يد المشتري)
الاولى وترفع (قوله اذا اشتراه لنفسه) هذا التقيد تقدم التصريح في قوله لنفسه بعد قول المصنف اشتراه من كان الاول ان
يقول ما لو اشتراه الخ (قوله فلوا شتره املاوكه) يوجب ان يمثل موكله عليه كما افهمه التقيد بنفسه ثم الكلام في الحكم بالاصح
فاهرا ما يجب تبس الاجر فان كان صادقا في ذلك من الحرية فالعقد باطل وياثم باقدا عليه

(قوله) وباعتبار مدلوله) وهو الانسان (قوله) لا يرد) اي الخلاف (قوله) لا يرضيه) اي فيكون ما هنا اقتدا من جهة المشتري
 ويسمع من جهة البائع طعاما (قوله) لو ارادته ان الخاص) اي كالاين (قوله) لانه) اي ما يأخذ (قوله) لكنه) اي العبد (قوله) بشرطه) اي
 وهو عدم وارث خاص (قوله) من تركه) اي المدعي سويته (قوله) أقل الثنتين) اي من البائع الاول والبائع الثاني وبوجه ان
 الاقل ان كان هو الذي وقع به البيع الاول فهو الذي تعدى سيد العبد بقبضه فهو من تركه دون ما زاد وان كان الاقل
 هو الثاني فلا ان القرب بالحريه لم يفرم الا هو فلا يأخذ زيادة عليه (فرع) قال الشافعي لو اشترى ارضا وفتحها مسجدا اي
 مثلا فجاء آخر وادعاه وصدقه المشتري ٦٤ لم يطل الوقفية وعليه قيمتها اه حواشي شرح الروض (اقول) وهو

ظاهر حلي مأخوذ مما تقدم من ان الحق اذا تعلق بشاثل لا التفتات الى قول البائع والمشتري اذا اتفقا على بطلان البيع ولا يثبت بناء دعاء الثالث الا بيسره ولا رجوع للمشتري على البائع بشئ حيث لم يصدقه البائع على الوقفة (قوله) اي اشترى لذلك) اسم الاشارة راجع الى قوله لان اعتراف المالك (قوله) أوفى البائع) اي اوفى المذهب في البائع (قوله) الاول) هو قوله فيما عند السبكي ويرى عليه المحسني (قوله) والثاني) هو قوله أوفى البائع (قوله) ومثل ذلك خيار عيب الثمن) اي فان تعدد رده فله الأرض (قوله) ومن ثم امتنع رده) اي المشتري (قوله) اذ لو رد) اي البائع (قوله) لجاز له استرداد العبد) قضته ان الاكساب الحاصلة من العبد اذ ارد بعد ذلك على البائع ليست للبائع منه ان القسير يرفع العقد من حيثته وعليه قائله ماذا يفعل فيها ان المشتري يتبع عليه اخذها له عوام سويته والمبيع رقيق يزعم البائع والرقب لا على غيره نظر ما يخصه فلما رجع ثم رايت في العياب ما قصه فله دون المقر الخيارات والنقص في الثمن المعبى فان عين القيد استرد المبيع وكتب ما منه شيئا الشريرى ما قصه قوله استرد المبيع اي وما كسبه من البيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف نصفه بمن بختاره القاضي ان عتق فله وان مات لحكمه اني كمال من رضى من الحريمين كما اوضح ذلك الشهاب سج في الفتاوى وقوله لجاز له التعبير بالجواز يشعر بان له ساحة أخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين ينفسخ العقد فعوده المبيع ولو قال فباطل اعنه على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا (قوله) بخلاف رده) اي الثمن فلا يجوز له (قوله) فجميع الكسب) اي المشتري (قوله) وقد ظله) اي ظلم البائع المشتري (قوله) وقد ظفر) اي المشتري بما له اي البائع (قوله) فان لم يكن مستغفرا) اي كبت وزوجه مثلا

فبها ان المشتري يتبع عليه اخذها له عوام سويته والمبيع رقيق يزعم البائع والرقب لا على غيره نظر ما يخصه فلما رجع ثم رايت في العياب ما قصه فله دون المقر الخيارات والنقص في الثمن المعبى فان عين القيد استرد المبيع وكتب ما منه شيئا الشريرى ما قصه قوله استرد المبيع اي وما كسبه من البيع الى الفسخ لا يأخذه البائع بل يوقف نصفه بمن بختاره القاضي ان عتق فله وان مات لحكمه اني كمال من رضى من الحريمين كما اوضح ذلك الشهاب سج في الفتاوى وقوله لجاز له التعبير بالجواز يشعر بان له ساحة أخرى وانظر ما هي فانه برد الثمن المعين ينفسخ العقد فعوده المبيع ولو قال فباطل اعنه على عيب في الثمن المعين يجوز له استرداد المبيع كان ظاهرا (قوله) بخلاف رده) اي الثمن فلا يجوز له (قوله) فجميع الكسب) اي المشتري (قوله) وقد ظله) اي ظلم البائع المشتري (قوله) وقد ظفر) اي المشتري بما له اي البائع (قوله) فان لم يكن مستغفرا) اي كبت وزوجه مثلا

(قوله في الباقي مامر) أي من أنه ان صدق البائع المشتري بعتقه أخذ الباقي وورد قدر الرهن للمشتري وان لم يصدقه أخذ المشتري قدر الرهن من الباقي ووقت الزائد (قوله فجميع ميراثه) أي الواث (قوله وليس للمشتري أخذني منه) أي ميراث العبد (قوله كأن كان) أي البائع (قوله فلا يرث له) أي البائع (قوله كالو لم يكن وارث) أي فان صدقه البائع دفع قدر الرهن للمشتري وأخذ التركة والاخذ المشتري من التركة قدر الرهن ووقت الباقي وقد يورث خذما تقدم عن حج في كسب العبدان مخالفة هنا يكون لبث المال لكن ظاهر ما قدمناه (الوقت) قوله صرح شراره) أي حكمه بصره شراره منه ويجب رد المال قال انه مقصور بيمينه ان عرف والا تترعه الحاكم منه وينبغي ان يأتي مثل ذلك في كتب الاوقاف فاذا علم بوقوعها وليس من العلم ما يكتب بهواشيه من لفظ وقت ثم اشتراها كان شراره افتداء فوجب عليه رد المال له ولولا حفظها ان عرف والاسلمه الى يعرف المصلحة فان عرفها هو وأبقاها في يده وجب عليه دفعه والاعارة متاعا على ما جرت به العادة في كتب ٦٣ الاوقاف (قوله امة لغيره) أي مملوكة لغيره (قوله وليس له في الاولى) ظاهرا (قوله وليس له في الاولى) استغنى عنها) أي لان المورث يملك منفعتها في زعم المستاجر لا اعتراؤه بحريتها (تسميه) لو كان المقر بحريته مستاجر او موهوبا او جاتا ثم انتقل الى حاله المقرارث او نحوه فهل يحكم بحريته حتى تمكن اكسابه في حالة الرهن والجنابة ولو كانت امة فوطئت بشبهة سكان المهر لها وحلت ما وجب فسخ الاجارة كانت المنافع له فيه تقرر ولو اقر بان هذه المنافع وقف ثم اشترها فالحكم كذلك اه حواشي الروض وقوله فيه تقرر الذي يظهر فيه انه لا نقل الرهن ولا تسلي الاجارة بانتقاله لمدى الحرية ثم ان اتفق بطريقين من الطرق استقل العبد الاكساب

ما مضى وفي الباقي مامر والاجمع ميراثه وليس للمشتري أخذني منه لانه بزرعه ليس للبائع الا اذا كان البائع يرث بغير الولاء كان كأن أخلا العبد فلا يرث له بل يكون الحكم كالو لم يكن وارث بغير الولاء كما قضاه التعليل وصرح به بالبقية وغيره ولو اقر بان ما في يده مضمون صرح شراره منه لانه قد بقصد استرقاقه ولا يثبت الخيارات للمشتري كما قاله الامام لانه انما يثبت لمن يطلب التمسك لنفسه أو مستنبيه ولو اقر بصره بامة لغيره فاستاجرها زمنه الا برة ونكحها زمنه المهر وليس في الاولى اخذها ماله في الثانية وطورها الا ان كان نكحها باذنها وسيدها عند مولد الولاء كان قال أثبت اعتماد أو بغير الولاء كان كأن أخلاها وسواء احلته امة أم لا استقراته بحريتها قاله الماوردي لكن قال السبكي وشعره ينبغي عدم امة الا ان يكون عن حلته امة لاسترقاق اولادها كالمهر وهو الاجرة ويؤده ما أقر به الوالد رحمه الله فمن أوصى بالادامة لا شر ثم مات وأعتقه الوارث فلا بد في تزويجها من شرط ونكاح امة ثم شرع في بيان الاقرار بالجهول فقال (وبصع الاقرار بالجهول) اجابا اشد ان كان اوجوب الدعوى لانه اخبار عن حق سابق بغير محلا ومفصلا واراد به ما بين المهر كاحد العبدين كما الحقيقة السبكي (فاذا قال) ما بدعه زبدى تركني فهو حق عينه الوارث أو له على شيء قبل تفسيره بكل ما يتحول وان قل) كغسل لصدق اسم الشيء عليه فلا يمنع من التفسير أو يوزع فيه فسيأتي قريبا وباضابط المتقول كما قاله الامام ما يصدق أو يقع موقعا يحصل به جلب شفع او دفع ضرر وتظهير الارضى مردود بان المراد بالاول ماله في العرف قيمة ولو قلت جبهه اكفلس

الماضية والاسباب وما دام عقد الاجارة موجودا استحق المستاجر المنفعة التي عقد عليه بمقتضى الاجارة لان قول مدعي الحرية لا يقبل في حق غيره وان لم يطالب الاجارة ذلك العبد نفعه نفسه لانه حكم بحريته بانتقاله الى اقرها وان مهر الامة اذا وطئت بشبهة بعد انتقالها الى اقر بصرها تأخذ لعدم امارض فيه واذا لم يتك الرهن ولا نفى الجاني بيع العبد في الجنابة والرهن والاكساب التي تصدق في تلك المدة قبل بيعه في الجنابة أو الرهن يأتي فيها ما تقدم عن فتاوى حج (قوله وسواء) أي في محبة التكاح (قوله وبصع الاقرار بالجهول) أي لا يخصص كان (قوله فهو حق عينه) أي صح وان لم يذكر المقر شيئا وبسبب الوارث ومع ذلك فهو مشكل لانه فرض امر المقر به المقر بدون الوارث فكيف يرجع لتعيينه وقد يجب ان ما ذكر اقراره من حاله لكن المقر به مجهول فلا يتوقف صحة الاقرار على تعيين المقر لم يرجع لتعيين الوارث (قوله سابق قريبا) أي في قول المصنف في الفصل الا في معنى اقر بهم الخ (قوله ان المراد الاول) هو قوله ما بدع والآخر هو قوله او يقع الخ لكن في حج التعبير بالواو وعليها فهو عطف تفسير وان المراد بالاول ما يحصل به نفع

(قوله اي مقولا) يمكن ان لا يحتاج لذلك الا لو قالوا البست ما لا نعلم اهل سم على حج وجهه ان قولهم لا بعد ما لا في الاعداد اي
 كسبته في العرف ما لا وعدم التسمية في العرف لا ينافي انه مال في نفس الامر وان لم يسم به لسانه (قوله يظهر بالصياغ) هذا يخرج
 المفضل فلا يصلح اقتناؤه وقد ترقق فيه عيان في لباس من انه يصلح له غشا لثمنه كلب (قوله لانه لا يشت فيها) يمكن ان يصور
 ثبوت نحو الحبة بمال وانقلبه حبات مقولة كما مضى لواء الاعيان لهما ثم ابرأ المالك مما عدا حبة مصنعة فان اقتناؤه بقاؤها في
 ذمته الان يقال مثل هذا نادرا لا اعتبار به اهل سم على حج (قوله صدق المقر) اي حث لا يئنه (قوله او ما نسب اليه) عبارة حج
 عن الانوار انه لو قال جميع ما عرفت في اقلان صم (قوله يوه افني ابن الصلاح) في حج وبه اتفق ابن الصباغ وفي نسخة منه ابن
 الصلاح (قوله ولو كان للمقر وجه ما كسبه) اي فلو كان السالكين معه كثر من زوجة جعل في ايديهم بهد الرؤس (قوله في
 نصف الاعيان) اي التي في الدار بخلاف ما في ٦٤ يدها كسطل ونحوه فانها تقتصر به لا لتفادها بالبدوسوا كان ملبوسا لها

وقت المنازعة أو لأجنب علم أنها
 تنصرف فيه وعبارة المير في
 التفقات (تنبيه) قال الشافعي
 رضي الله عنه اذا اختلف الزوجان
 في متاع البيت لمن اقام البيعة على
 شيء من ذلك فهو له ومن لم يقسم
 بيعة فالقباس الذي لا يعدوا أحد
 عنده بالفعله بمنه ان هذا المتاع
 في ايديهما معا فيصحب كل منهما
 لصاحبه على دعواه فان خلفا
 جميعا فهو بينهما نصفين وان خلف
 احدهما دون الآخر ففي للعالم
 وسواء اختلفا مع دوام النكاح أم
 بعد التفريق واختلف ورثتهما
 كهما وكذلك احدهما وورث
 الآخر وسواء يعطى للزوج
 كالسيف والمنطقة والزوجة
 كالخيل والغزل اولهما كالدرهم

والحاصل ان كل مقول مال ولا ينعكس كية بر وقولهم في البيع لا بعد ما لا اي مقولا (ولو
 فسر بما لا يقول) اي لا ينفذ ما لا (لكنه من جنبه كية مخطئة او بما يصل اقتناؤه ككلب
 معلم) لحراسة او سيد وشره فهو لزوم بيعة لخصطر قاله الامام خلا فالماضي (وسمى
 وهو الزيل وكذا بكل شمس يقتني بكله بيعة يظهر بالصياغ وخرجه حكمة (قبل) كالمقر
 بحق شفعة وحد قذف ووديعة (في الاصح) لصدق ما ذكر على هذه الامور يحرم اخذه
 ويجب رده والثاني لا يقبل فيها لان الاول لا قيمة فلا يصح التزاسه بكلمة على والثاني
 ليس بمال وظاهر الاقرار بالمال خروج بعلى في ذمته فلا يقبل فيه بصورة مخطئة وكاب
 قطع لانه لا يثبت فيها ولو قال زيد هذه الدار وما فيها صم واستحق جميع ما فيها وقت الاقرار
 فان اختلفا في شيء اهورما وقته صدق المقر وعلى المقر البيعة اخذ من قول الروضة لو اقر
 به بجميع ما في يده او ما نسب اليه صم وصدق اذا تنازع في شيء كان يده حثذ وقضته
 انه لو اختلف وارث المقر والمقره صدق وارث المقر لانه خليفة مورثه فيصحب على نفي العلم
 بوجود ذلك فيها حالة الاقرار ونحو ذلك ولا يقع منه بطلانه لا يستحق فيها شيئا وبه اتفق ابن
 الصلاح وهو اوجه من قول القاضي يصدق المقر على قال ابن الصلاح ولو كان المقر زوجة
 سا كسبه في الدار قبل قولها في نصف الاعيان يجتبان لان البذلها معه على جميع ما فيها
 صلح لاحدهما فقط اول كليهما (ولا يقبل بما لا يقتني كتنزير وكلب لا تقع فيه) بوجه حالا
 ولما لا يخرج عن شجرة لان على تقتضي ثبوت حق وهذا ليس حقا ولا اختصاصا ولا
 يجب ردها وبث الاسنوى اخذ من التعديل قبول نفيه بغير تنزير وخر اذا اقر لاني لانه

ولذا تأخر ولا يصح لهما كالمصنف وهما آمان والتبيل ونواج الملوك وهما عاميان وقال ابو حنيفة ان كان في
 يدها حسا فهو لهما وان كان في يدها حكا فكلما يصلح للرجل الزوج اولها فلها والذي يصلح لهما فلها وعندها جد وما لا يرب من
 ذلك واجتبه الشافعي بان الرجل قد يملك متاع المرأة او المهر او متاع الزوج او استعملت الظنون لحكم في دباغ وعطار تد اها
 عطر او دباغ في يديهما ان يكون لكل ما يصلح له وفيما اذا تنازع مومر ومعر في الوثان يجعل للمومر ولا يجوز لحكم الظنون
 اه وينبغي ان يما يقتضي الحكم لاحدهما يده معرفته قبل التنازع كلبوس الرجل الذي يشاهده عليه في اوقات اتقاعه
 به ومعرفة المرأة بميل تلبيه في بيتها وعندها لكن اتفق وقت التنازع ان الحلي والمومر موضوعان في البيت فتستحب البدل التي
 عرفت في كل منهما (قوله اول كليهما) اي اول ما يصلح لواحد منهما اهل سم على حج (قوله وبث الاسنوى) الذي في حج ان الذي
 يحث هذا هو السكي وان الاسنوى اعتمد (قوله وخر) اي وان عصرها الذي يقصد التبر به (قوله لانه بقره لهما) يؤخذ منه انه
 لو فسر مثلني فينبذ قبل منه وهو ظاهر

(قوله وان نوزع فيه بطلانهم ولو قال
 اى ان الخثرة غير المختومة لا يقبل
 التسوية منه بها (قوله ليعد
 فهمهما فى معرض) كجمل
 كفى المصباح اه ونقل الشوالى
 فى حوائى شرح الشافى لشيخ
 الاسلام انها بكسر الميم وفتح الراء
 (قوله الاحتمالات العشرة) منها
 عدم احتمال الجواز والاضمار
 والنقل والاشارة والقصاص
 والتقييد والتسبع وعدم المعارض
 العقلى (قوله ان يجبه فرق السبكي)
 اى السابق فى قوله والنسب الا اهم
 من الحق والنسب المطلق لانه
 المقتربه (قوله ولو قال غصبتك)
 اى نفسك (قوله فان قال) اى
 فيها (قوله من مال فلان) المنهوى
 بالمال الكثير اه حج (قوله اى
 صالح) هلا قال مثلاً ولغيره من
 وجوه الانتفاع لانه حينئذ ايضا
 من جنس المال اه سم على حج
 وقديقال للمالك يمكن المقصود منه
 الا ذلك ولم يصلح له تغيير مستقيم
 به بالرة (قوله او مثل) اى اوله
 على مثل ما على مزيد (قوله فلا
 يقبل باقل من ذلك عددا) اى
 ويقبل بغير جنسه ونوعه

يقتر عليهم ما اذ لم يظهرهما ويجب رد هما وهو الوجه وان نوزع فيه بطلانهم ولو قال
 له عندى شئاً وضعت منه شيئاً يصح تفسيره بما لا يقتضى اذ ليس فى لفظه ما يتبع التزام حق
 اذ الغصب لا يقتضى التزاماً بغير مال وانما يقتضى الاختصاص غير اختلاف قوله على ولا
 بشكل ما قرر فى الغصب بانه استدلاء على مال اوسق للغير كيف قبل تفسيره بما ليس بمال
 ولا حتى لشبهة ذلك لفظه وعرفه اقم التفسير به (ولا) يقبل ايضا (بعبادة) لريض (ورث
 سلام) ليعدهمهما فى معرض الاقرار اذ لا محالة بهما ويقبل بهما فى له على حق
 لشيوخ الحق فى استعماله فى ذلك ككل ما لا يطالب به شرعاً وعرفاً فقد عد فى اندبر من حق
 المسلم على المسلم والنسب الا اهم من الحق هو النسب المطلق لانه النسب المقتربه فانه السبكي رآه
 استحساناً الرافى الفرق بين الحق والنسب مع كون النسب اعم فكيف يقبل فى تفسير
 الاخص ما لا يقبل فى تفسير الاعم وما اعترض به الفرق من أن الثاني لا يستعمل غلواهر
 الاقفاط وحاققتها فى الاقرار بل قال اصل ما فى طبعه الاقرار أن لا يؤزم الا البقير
 وأطرح الشك ولا أستعمل الغلبة وهذا صريح فى أنه لا يقدم الحقيقة على الجواز ولا
 الظاهر على المؤول فى هذا الباب اه ودمج كونه صريحاً فى ذلك بل ولا ظاهراً فيه كيف
 وهو هذا النسب الناشئ عن فهم ان المراد باليقين هنا ما انتفى عنه الاحتمالات العشرة
 المقررة فى الأصول يقتضى أن لا يوجد اقرار يعمل به الا نادراً ولا يتوهم هذا احد ومن
 عرف فروع الباب ظهر له ان مراده باليقين الظن القوي ويقول ولا أستعمل الغلبة
 اى حيث طارضاها هو أقوى منها وحينئذ انجبه فرق السبكي ولو قال غصبتك أو
 غصبتك ما تعلم بىصم اذ قدر بدينه فان قال أردت غصبتك قبل لانه غلط على نفسه
 وان قال غصبتك شيئاً قال أردت نفسك لم تقبل ارادته ويؤخذ باقراره وقضيته ان
 الحكم كذلك لو قال غصبتك شيئاً تعلم وهو ظاهر ويقرق منه وبين ما مر فى غصبتك ما تعلم
 بان شيئاً اسم عام طارفى المخافة بخلاف ما (ولو اقر بمال) مطلق (او مال عظيم او كبير)
 بوجهة (او كثير) بمثابة اوجليل او عظيم او اوفر او نفيس او اكثر من مال فلان او عما
 سده او بما شابه الشهود عليه او حكم به انما تم على فلان او بمخوذك (قبل تفسيره بى
 قل منه) اى المال ولو لم يتوهم كجبه بوقعه بانجابة اى صالح للاك والافه وغير مال ولا من
 نفسه لان الاصل براءة الذمة فصار فقه وصفه بنحو العظيم بمقتضى انه بالنسبة ليقين حله
 او لتصحى او لكفر مستحده وحقاب غاصبه وثواب باذله لتصور مظهر ولو قال له على مثل ما على
 يزيد او مثل ما على لزيد كان مبهما مجسداً ونوعاً لا قدراً فلا يقبل باقل من ذلك عدد الا ان
 المثلية لا تقتضى ما لم يتبادر الاستواء عدداً منها (وكذا) قيل تفسيره (بالمستوية
 فى الاصح) لانه لا يجوز وقوعه بها ويجب فيها اذا ائلفها اجنبى ولانها تسمى مالا وبه
 خافى المؤول فى لانه لا يسهل والثانى لا لغروبها عن اسم المال المطلق اذ لا يصح
 وسواء على الاول قال له على ما امة له عندى مال (لا يكسب وجلد مينة) وسائر الجاهات

(قوله في التوهمين) أي المذهب وغيره (قوله وصر كبة) أي مكررة مرققا كره (قوله وان زاد) أي وان كان المجلس محقة
 قوله والوجه ان مثل الواو هنا ما يأتي لكن محله في النقاء حيث أراد العطف والا فلا تعدد لجهتها كثيرا للتفريع وتزيين اللفظ ومقتضى تجزئه حذف الى آخر ما يأتي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله ويلزمه) أي السبكي (قوله وانما المقضى الخ) هذا على خلاف ما صحه في بل بعد من لزوم التعدد (قوله لما يأتي) أي في الفصل الآتي بعد قول المصنف فان قال ودرهم لزمه درهمان (قوله على عدم النقل السابق) أي في قوله ثم نقل عن ذلك وصر يكتفي به عن المذهب وقدره الخ (قوله بان كذا) متعلق بقوة مردود (قوله انما تقع) يتأمل وجه ذلك فان المقهور مما سبق انما يعنى شئ وهو كما يشمل الاتحاد يشتمل الابعاض الا ان يكون المراد انما تقع على الاتحاد في الاستعمال أو ثبت انما انما نقلت لا حاد دون غيرها (قوله أو أراد العطف) اما ثم والواو فلا يصحان ان الى الارادة قوله لما يأتي) أي من انه يجب فيه درهم واحد ان لم يرد العطف لانه تأتي للتفريع وتزيين اللفظ كثيرا فلا تحمل على العطف الا بقصده (قوله كما في نظيره الآتي) أي في قول المصنف ولوحذف الواو فدرهم في الخ (قوله بما السكون فواضع) أي لا مكان ان التقدير هما درهم (قوله ويجوز) أي وسكونا

قبوله) اى التفسير بالناقصة (ان ذكره متصلاً بالاقرار لانه حينئذ كالاتسليم وسيفند
يرجع تفسيره في قدر الناقص فان تعدويته تنزل على أقل الدراهم والثاني لا يقبل لان
اللفظ صريح في التام وضعا وعرفا ويردع الصراحة (ومنعه ان فصله عن الاقرار)
وكذبه المقوله فيزيمه دراهم تامة لان اللفظ والعرف يتقيان قوله والثاني يقبل لان
اللفظ محتمل والاصل برامة الذمة (وان كانت) دراهم البلد (ناقصة قبل) قوله (ان
وصله) بالاقرار اذا اللفظ من حيث الاصل والعرف يصدقانه (وكذا ان فصله) عنه (في
النقص) لا يعرف البلد كافي المعاملة وفي وجهه لا يقبل جلا لاقراره على وزن الاسلام
ويجوز ذلك على الوجه في بلد زاد وزنهم على درهم الاسلام فان قال اريدته قبل ان
وصله لان فصله (والتفسير بالغشوشة كهبو بالناقصة) فان الدرهم عند الاطلاق محمول
على القضة الخاصة وما فيها من النفس يتبعها فكانت كالناقصة في تفصيلها المذكور
ولو قدرها بجنس ردى او بغير سكة البلد قبل مطلقا وفارق الناقص بانه يرفع بعض
ما أكثر به بخلافه هنا وبخلاف البيع حيث يحمل على سكة البلد لان البيع انشاء معاملة
والغالب انها في كل محل تقع بمبار وبنفسه والاقرار اختيارى من حق سابق يحمل ثبوته
بمعاملة في غير ذلك المحل فيرجع الى اودائه ولو فسر بها بالقول لم يقبل لان تمام تجديدها
دراهم سواء اقصاه ام وصله نعم لو غلب التعامل بها يلد بحيث يجبر التعامل بالقضة وانما
تؤخذ موضوعا عن القلوس كالمداير المصرية في هذه الازمان فالوجه كما يجنبه بعض
المؤخرين القبول وان كان منفصلا ولو تعدت من اجتهاد على دراهم البلد الغالبية
على الاصح ويجوز ذلك في المكمل كما هو ظاهر فلو أكثره بارد بيزو يحمل الاقرار
مكاييل مختلفة ولا غالب فيها تعين أهلها ما لم يتخصص المقر به بمكاييل منها فيصم عليه لا على
غيره ويحكم عليه بذلك ولو قال امدت غيره وادى القود يصح على الغالب المختص من
ثلاث المكاييل كالتقدوى صدق الغائب والتلف يمينه في قدر كيل ما غصبه او تلفه
ولو أكثر لغيره بكذا كذا أشرفيا حمل على القدر المعلوم من الذهب والقضة للقول والعرف
ذلك فهو يحمل فيرجع في تفسيره الى المقر ثم الى ورثته فالقول قولهم بايمانهم فان القدر
المقر به من القضة كما افنى بذلك الواو الدرجه الله تعالى ودعوى أنه بنافيه قوله في محل
آخر انه موضع لضرب مخصوص من الذهب فيصم على البيع وغيره عليه غير مسئلة وقول
المتنازع بان وضعه لعدد معلوم من الذهب هو الاصل فيه وأما استعماله فيعابم القضة
ايضا فهو اصطلاح حادث وقاعدة الباب قبول مسئلة متصلا لا منفصلا ممنوع بان يحمل
ذلك فيملا للشرع فيه عرف قديم وهذا ليس من هذا القبيل اذا لاشرى حادث واستعماله
في قدر معلوم من الذهب متجدد بخازن فيه ما تقرر ولو قال له على درهم بالتصغيرا ودرهم
مغير زنه صغيرا القدر وان ان كان في محل أو زانهم فيه واقعة لان الدرهم
صريح في الوزان والوصف بالصغير يجوز ان يكون في الشكل وأن يكون بالاضافة الى

(قوله قبل مطلقا) أى فصله او
وصله كانت دراهم البلد كذلك
أولا (قوله كالمدار المصرية) أى
في زنه اذ ذلك وأما في زماننا فلا
يقبل منه التفسير بها لانها لا
يتعامل بها الآن الا في المحقرات
(قوله ولو قال) هى غاية عقوله في
قدر كيل (أى) وفى قيمته أيضا (قوله
والقضة) الواو بمعنى أو لان
الاشترى يطلق تارة على الذهب
انما الص وتارة على قدره عين من
القضة كعشرة (قوله بخازن فيه)
ما تقرر (أى) من انه يحمل فيقبل
تفسيره بالقضة

الدرهم البقل فلا يترك الصريح بالاحتمال فان كان في محل أو زانهم فاصفة قبل قوله
 في ارادته منها ولم يدرهم ناقص ويجب عليه بقوله له على دراهم كثيرة أو قليلة ثلاثة ولا
 يشترط تساويها في الوزن بل يكفي أن تكون الجلة زنة ثلاثة دراهم وبقوله له على
 أقل عدد الدراهم درهمان لأن الواحد ليس بعدد (ولو قال له على من درهم إلى عشرة
 زمة تسعة في الأصح) كما صرح في الضمان بتوجيهه وقيل عشرة ادخال للطرفين وقيل غناية
 اخرج الهمما كما لو قال عندي أو بعثك من هذا الجدار إلى هذا الجدار فانهما لا يدخلان
 وفرق الأول بان المقترنه أو المبيع هناك الساحة وليس الجدار منها بخلاف الدراهم
 وذ كرا الجدار كما قاله بعضهم مثال فالشجرة كذلك وما ذكر من أنه لو قال من هذه الدراهم
 إلى هذه الدراهم فكذلك قيل أيضا لان القصد التعديد لا القصد مجموع والفرق
 المذكور ولا يضاف ما قرره في الماني في الطلاق أنه لو قال أنت طالق من واحدة إلى ثلاث
 حيث وقع الثلاث لأن عدد الطلاق محصور فادخلوا فيه الطرفين بخلافهنا فان
 قال له على ما بين الدرهم والعشرة أو إلى عشرة زمة غناية أخرج للطرفين لأن ما بينهما
 لا يشملهما (وان قال له على درهم في عشرة) أو درهم في دينار (فان أراد المصترحه
 أحد عشر) أو الدرهم والدينار لم يوجب معنى مع كادخلوا في أم أي معهم واستشكل
 الاستنوى وغيره بغير مهم في درهم مع درهم فانه يلزمه درهم لاحتمال ارادته مع درهم في
 فلم يوجب سوى واحد فالمستثنى على حد سواء وقيل تكلف بنافيه ظاهر كلامهم في
 الموضوعين أجيب عنه بنية المعية بتجمل في عشرة بمعنى وعشرة قليل تقديرهم بما يزيد
 وعمر مع عمرو بخلاف لفظه مع فان غايتها المصاحبة وهي صادقة بمصاحبة درهم للمقر
 وما نظره فيه من ان الواو ليست بمعنى مع بل تحتملها وغيرها بلزوم الدرهم الثاني بل
 ولا اشارة اليه فلم يجب فيه الواحد وأما في عشرة فهو صريح في الظرفية المقتضية
 للزوم واحد فقط فني مع بها قرينة ظاهرة على أنه يريد ما يجمع درهم لانه يرادفها
 بل ضم العشرة إلى الدرهم فوجب الاحد عشر والحاصل ان الدرهم لازم فيهما
 والدرهم الثاني في مع درهم فتم قرينة على لزومه والعشرة قامت قرينة على لزومها اذ
 لو أن نسبة المعية تقديم معنى زائد على الظرفية التي هي صريح اللفظ لما أخرجها عن
 مدلوله الصريح إلى غيره وما استشكل به ايضا من أنه ينبغي ان العشرة مصحمة كالآلف
 في ألف ودرهم بالاولى أجاب عنه الزركشي بان العطف في هذه يقتضي مفارقة الآلف
 للدراهم فثبتت على إيماءها بخلافه في درهم في عشرة وأجيب عنه بان العشرة هنا
 عطف تقدير أعلى مبين فخصصته اذ الأصل مشاكة المعطوف للمعطوف عليه وتم
 المبين على الآلف فلم يخصصها ونظر فيه بان قضية ألف في ألف درهم وعشرة تكون
 العشرة دراهم وكلامهم يأيد فالوجه أن يفرق بين في الظرفية المقترنة بنية المعية انحصارا
 بالتعاضد والاتحاد لاجتماع أمرين كل منهما أقرب لذلك بخلاف ألف ودرهم فان فيه

(قوله لان الواحد ليس بعدد)

أي والمقصود بيان أقل عددها

الجنس وأقل ما يصدق عليه

ما ذكر وبهذا فرق ما لو قال له

على دراهم فان ذلك جمع وأقله

ثلاثة (قوله وفيه تكلف) قضيته

أنه تكلف في الأشكال نفسه

وفيه نظر فان التكلف انما هو

في جواب عنه للبقي كما يعلم من

ج حيث قال كعشرة (قوله بل

ضم العشرة) أي بل أو أضم الخ

(قوله أجاب عنه) أي أصل

الاشكال يرويه

• (فصل في بيان أنواع من الاقرار) • (قوله في بيان انواع من الاقرار) اي وما يتبع ذلك كالذي يقبل بالمنع من التقسية
 قوله وهكذا كل ظرف ومظروف) اي بان كان الظرف خلقيا للمظروف كليل عليه قوله بعد جارية في بطنها حل الخ ومنه ما لو
 أقر له بنو في ثمر او طلع في كوز فيكون اقرارا بالمظروف ودون الظرف لجواز انه اوصى به (قوله لزومه الظرف الخ) بيق ما لو قال له
 عندي سبعة بقمعه او ثوب بصدوق ٧٠ هل يلزمه الجميع كالو قال دابة بسر بها اولا في نظر والا قرب ان يقال

يلزمه المظروف فقط ويشترق
 منه وبين دابة بسر جهان الباء
 اذا دخلت على الظرف كانت في
 استعمالهم بمعنى في كثير افضل
 عليه (قوله للماصر) اي في قوله
 لغبارته (قوله وكانت حاملا)
 مفهومة انها لو كانت حائلا كان
 الحمل الحادث المقرره ومقتضى
 قوله وربما كانت الجارية الخ
 انه لا فرق في عدم دخول الحمل
 بين الموجود والحادث لانه لو
 اوصى بعمل جارية ثم مات كان
 حملها لعمري له وان تكرور
 ومثل ما ذكرنا في الفقرة مع
 الشجرة (قوله للماصر) اي من
 مغارة الظرف للمظروف (قوله
 ان كل ما دخل في مطلق البيع
 الخ) قضية تقتضيه الاستثناء
 بما ذكره انه لو أقر له بارض أو
 ساحة أو بقعة وفيها شجر أو حجر
 وحى مثبت أو ساقية أو تود أو غير
 ذلك من كل منفصل توقف عليه
 نفع متصل دخل ولعله غير مراد
 لان هذه المذكورات ليست
 من مسمى الارض وقد تقدم

بمجرد اللطف وهو لا يقتضي بمجرد صرف المعطوف عليه عن اقسامه الذي هو مدلول
 لقضه وقد ايلب عنه السبكي بان المراد بنيت بهذا ارادة مع عشرة دواهم له وجرى عليه
 غير واحد وعليه فلا يرتضى من الاشكالين ولا حاجة لتلك الاجوبة لولا ان ظاهر كلامهم
 انه لم ير الا بمجرد معنى مع عشرة قطعية يراد الاشكالان ويحتاج الى الجواب عنهما بما ذكر
 (أو) اراد (الحساب) وعرفه (فمشرة) لانها موصوفة فان لم يصرقه فدهم وان قصده هناه
 عند امله كافي ~~الكتابة~~ (والا) بان لم ير بالمعينة ولا الحساب بان اطلق أو اراد الظرف
 (فدهم) لانه المتيقن

• (فصل في بيان انواع من الاقرار في بيان الاستثناء) (قال له عندي سيف في عهد)
 بكسر المعجمة وهو خلافه (أو ثوب في صدوق) أو زيت في جرة أو ثمر على شجرة (لا يلزمه
 الظرف) لغبارته للمظروف ومعناه الاقرار على اليقين ~~وهكذا~~ كل ظرف ومظروف
 لا يكون الاقرا باحدهما اقرارا بالآخر (أو محمد في سيف او صدوق فدهم ثوب لزومه
 الظرف وحده) دون المظروف للماصر ومثل ذلك له عندي جارية في بطنها حل أو خاتم فيه
 او عليه فص او دابة في حافر هائل أو قنينة عليها مرو أو فرس عليها سرج زمته الجارية
 والدابة والقنينة والفرس والحمل والنمل والعروة والسرج ولوعكس انعكس الحكم
 ولو قال له عندي جارية واطلق وكانت حاملا لم يدخل الحمل لان الجارية لم تتناول به بخلاف
 البيع لان الاقرار اخبار عن حق سابق كاجر وربما كانت الجارية له دون الحمل بان
 كان موصى به ولهذا لو قال هذه الدابة لفلان الا جعلها صم ولو قال بعثتها الا جعلها فلا
 والشجرة كلي الجارية والفقرة كالحمل فيما ذكر ولو قال عندي خاتم دخل في الاقرار نفسه
 لتناول الخاتم فلا وادى عدم ارادته القصص لم يقبل لانه رجوع عن بعض ما أقر به (أو)
 قاله عندي (عبد على رأسه هامة) بكسر العين وضعا (لم يلزمه العمادة على الصحيح)
 للماصر والساقية يلزمه لان العبدية على ملبوسه يدويه كيدسيده وورثانه لو باعهم لم تدخل
 في البيع فكذلك الاقرار وضابط ذلك كما قاله الفقهاء وغيره ان كل ما دخل في مطلق البيع
 دخل هنا وما لا فلا الا الفقرة غير المؤثرة والحمل والجد ارفيدخل ثم لان المد ارفسه على
 العرف لاهنا (أو) له عندي (دابة بسر جهان) او عبد بعامة (أو ثوب مطرزة) بالتشديد

في الاصول والشارح اوصى في عدم الدخول (قوله والحمل والجداد) اي في ما لو أقر له بارض أو ساحة (لزومه
 أو بقعة) ما لو أقر له بارض أو بقعة دخلت الجدران لانها من مسميها (قوله أو عبد بعامة) قياسه ان مثل ذلك ما لو قال له عندي
 جارية بمجملها أو خاتم بقصه الى آخر الصور السابقة (قوله أو ثوب مطرزة) المراد به هنا ما يضبط على كتف الثوب مثلا لئلا يتم
 قطع الحرير ونحوها قال سم على حج وهل الامر كذلك وان كان الطراز بالابرة نظر لانه زائد على الثوب عارض لها فيه نظر
 اء ولعل تردده بالنسبة لقوله عليه مطر اذن المطر زمان دخول الحرير في المطر في الابرة اذا قال له عندي ثوب مطرزا ولي =

من قطع الحر را حيط على الكتف هذا ولو أقر بنوب ثم أحضر فواقه طراز وقال لم أورد الطراز في سم على ج ان مقتضى ما قبل فبقا وقال عددي خاتم ثم أحضر خاتمه نص وقال لم أورد القص من عدم القبول فيه عدم القبول هنا (أقول) وقد يفرق بينه وبين الخاتم حيث دخل فيه فبقا وقال عددي خاتم الخ بان القص جرح من الخاتم بخلاف الطراز فإنه عارض بعدم تمام صنعه والقص انما يتخذ في الخاتم عند صوغه اذ لم يعد اذا اتخذ الخاتم بلا نص ٧١ ثم يركب عليه بخلاف الثوب (قوله اذ الباء

معنى مع) وبعبارة شيئا الزايد بخلاف ما لو أتى مع أى فلا يلزمه سوى الدابة (قوله مرتبا) عبارة ج مع كاعليه وهى أولى (قوله اذ هو) لكن يؤيد ما قاله ابن الرفعة ان الطراز يطلق عليه انه من الثوب ولا كذلك الثوب بالنسبة للعبد (قوله عليه) أى الطراز وفى ج اسقاطا عليه وهو أولى (قوله الذى فى الكيس) معنى مجرد تصوير فلو أسقطها وقال الالف فى الكيس كان الحكم كذلك كما يفيد الفرق الالف وفى ج التصريح بذلك (قوله دونه) أى الابن وقوله وهذا واضح ان ظاهر (قوله يمنه) أى الابن (قوله ووجه اندفاع هذا) أى الاحتمال (قوله من حيث الوضع) أى وان امكن حرمه من حيث الاشخاص بان تكون تركه الاب العبد المرهون فقط (قوله مقارفة ذلك قوله) أى الواوئ او المقر (قوله فانه انما يتعلق بتأمل وقوله هنا أى فى سرات الحائز وقوله ثم أى نحوه فى هذا العبد ألف ووضيح المقام فى شرح

(لزمه الجمع) اذ الباء بمعنى مع نحو اهدط بسلام أى معه والطراز جرح من الثوب باعتبار لفظه وان كان فى الواقع مرتبا عليه وما به ابن الرفعة من الخلق عليه طراز بما ذكر والوجه خلافه كما يحسنه ابن الملقن اذ هو عليه ككلمة ثوب ولو قال له على أنصف هذا الكيس لزمه ألف وان لم يكن فيه شئ لاقتضاء على الزوم ولا نظر الى ما عقيب فان وجد فيه دون الالف لزمه تمام الالف كما لو لم يكن فيه شئ فليزله الالف فان قال له على الالف الذى فى الكيس فلا تميم لو نقص ولا عزم لو لم يكن فيه شئ لانه لا يعترف بشئ فى ذمته على الاطلاق وغرقا بضابن المتكرر والمعرف بان المتكرر الموصوف فى قوة شحيرين فامكن قبول أحدهما والفاء الآخر والاخبار عن المعرفة الموصوف يعتقد الصفة فاذا كانت مستحصلة بطل الخبر كله (ولو قال) ابن حاتم لا يزيد (فى مبراه) أى ألف فهو اقرار على آية يدين) لاضافة جمع التركة المضافة الى الابدونه وهذا واضح فى تعلق المال بجميعها وموضع التعلق انعم من تمام التصرف فيها ولا يكون كذلك الا الذين فاندفع بالتعلق بالجميع احتمال الوصية لانها انما تتعلق بالثلث واحتمال نحو الرهن من دين الغير ووجه اندفاع هذا ان الرهن من دين الغير لا يتصور حرمه لها من حيث الوضع وعلم من قولنا وموضع مقارفة ذلك قوله له فى هذا العبد ألف حيث قبل تفسيره منه بنحو جناية أو رهن لان كلام الواوئ هنا ظاهري التعلق بجميع التركة من حيث ذاتها لا بالنظر لزيادة ما ذكر عليها أو نقصه منها وذلك لا يوجد الا فى نحو الدين بخلاف الجناية والرهن فانه انما يتعلق فى الموجود بقدره منه وحينئذ فلا نظر هنا تفسيره ما يميم الميراث ولا تم الى تفسيره بما يخص البعض كله فى هؤلاء ألف وفسرنا ايضا بأحد هم (ولو قال) له (فى مبراه) نحن (أبى) ألف أو نصفه ولم يرد الاقرار ولم يأت بنحو على (فهو وعدية) بان يهبه ألفا لاضافته الميراث لنفسه وهو يقتضى عرفا عدم تعلق دين بها وما يكون مضافا له يتبع الاقرار به لغیره كما فى ما لى زيد جعل جرحه منه لا يتصور الا بالهبة كما نص عليه فى المستثنى وقول الشارح ونحن بعضهم فى الثانية ان اقراره من نصه على ان قوله فى معنى ألف اقرارا بزيادة قول مرجوح بل قال بعضهم انه من خطأ الناسخ وربما أولوه على ما اذا فى التزام كلى فى ما لى وعلمه كما يحسنه ابن الرفعة وقال الاستوى ان فى كلام الرافعى ما يشير اليه ما اذا كانت التركة دراهم والا فهو كاد فى هذا العبد ألف فيعمل بتفسيره أما غير الحائز اذا

الروض اه سم على ج ولعل وجه التأمل ان ارض الجناية ودين الرهن يتعلقان بجميع المرهون والجاني لا يقصد الرهن وحده (قوله لجعل جرحه) أى لغیره اه ج (قوله منه) أى الميراث (قوله رقبته) أى ما قبله انه نص قول مرجوح (قوله وعلمه) أى كون قوله فى مبراه من أبى الخ وعدية كما يعلم من ج (قوله فيعمل بتفسيره) المراد انه يكون اقرا

يدين متعلق بالتركة ويطلب تفسيره منه فان فسره بنحو جناية قبل

(قوله جعل على قسمة) أي جدوت من أبيه وقوله قبلها أي الموصى به (قوله وأجيزت) هذا الجمل يقتضي أنه لو كان ثم وصايا بالثلث غير هذه لم تشرك المقررة في الجزء الذي عينه ٧٢ لأن الظاهر من قوله أنه يستحقه ولا يكون كذلك لأحيث لم يشاكره

غيره نفسه (قوله من قصد الخ) بيان لمن قوله ما ساقى (قوله) تعيين القصد أي توقف الزوم فيها على قصد العطف وقوله فيها أي الغاء (قوله وانما وقع في نظره ذلك من الطلاق) أي وهو ما لو قال أنت طالق فطالق (قوله) والوجه) هذا قد يضاف ما استوجبه فيما لو قال كذا بل كذا من التعدد حيث يشهد ثم بإرادة الاستئناف الآن يحمل ما تقدم على إرادة ذلك وهو خلاف الظاهر (قوله اعتبار قصد الاستئناف) أي فلا يتكرر عند الإطلاق أو إرادة العطف (قوله لا يبطئها بإقامة) أي بحيث يتكرر الدرهم بل لا يلزمه مع ذلك الواحد (قوله فيذكر) أي يذكر (قوله ودرهم ودرهم) أي أو زاد على ذلك فإن فيه هذا التفصيل وهو أنه إن قصد بكل واحدنا كيد ما يليه قبل وإن قصد به تأخير كيد ما يليه أو الاستئناف أو أطلق تعدد (قوله) لمكان) أي لوجود (قوله بماطقة) قضته أنه لو لم يرد ذلك بل أراد تأخير الثاني مجردا عن عاطفة وجب ثالث ويوجه بان المؤكد حينئذ زاد على المؤكد كما شبه

كذبه بقية الورثة فتشلق في الأولى بقدر حصته فقط وأما لو راد الأقرار في الثانية أو أتى بقوله على كان أقرا أو كفى الشرح الصغير ولو أقر في الأولى بجزء شائع مع وجه على وصية قبلها وأجيزت أن زادت على الثلث ولا يصرف للدين لأنه لا يتعلق ببعض التركة بل بكلها ذكر الاستنوى ومن تبعه وهو أوجه مما فصله السبكي بين النصف فهو وعد بهما والثلث فأقر أبو صيبة (ولو قال له على درهم درهم درهم درهم) واحد وانكره الوفا في مجالس لاحقا له التأكيدهم مع اتصاف ما يصرفه عنه وأخذ من ذلك رد ما ساقى في الطلاق مع بقية ما ضمن تقييده إضافة التأكيدهم بثلاث فنادونها (فان قال ودرهم درهم درهمان) لأن العطف يقتضي المغايرة وتم كالواو وأما الغاء فالتص في الزوم درهم مالم يرد العطف بغيره كثيرا للتفرع وتعيين النقط ومقتضى بجزء حذف شرطه أي فتتفرع على ذلك درهم يلزمه فتعين القصد فيها كسائر المشتركات وانما وقع في نظره ذلك من الطلاق طلقتان لأنه إنشاء وهو أقوى مع تعلقه بالأصابع التي مبناها على الاحتياط والوجه في بل اعتبار قصد الاستئناف فيها وإن مجرد إرادة العطف فيها لا يبطئها بإقامة لأنها مع قصد العطف لا تنافي قولهم فيها لا يلزم معها الإراد لا احتمال قصد الاستئناف فيه كراهه لأحاجة البسم في هذا القول (ولو قال) له على درهم ودرهم ودرهم درهم بالاولين درهمان لمكان الواو كما مر (وأما الثالث) فإن أراد به تأكيد الثاني بعاطفة (لم يوجب به شيء) كتفريفي الطلاق خلافا لفرق بينهما (وان نوى الاستئناف لزومه ثالث وكذا أن نوى تأكيد الأول) بالثالث لئلا ينفصل والعطف منه (أو أطلق في الأصح) إذ العطف ظاهر في المغايرة ومقابل الأصح فيها يلزمه درهمان لأن الثاني في قوله درهم ودرهم معطوف على الأول فاشنع تأكيدها وهنا الثالث معطوف على الثاني على رأي فاعلم أن يؤكده الأول به ولو عطف به في الثالث كقوله درهم ودرهم ودرهم لزومه ثلاثة بكل حال لأنه لا بد من اتفاق حرف العطف في المؤكد والمؤكد ولو قال له على درهم بل درهم أو لا بل درهم أوليكن درهمان لزومه درهمان وهذا كله عند اتصاف تعيين الدرهمين ولم يمتثل الجنس فان عنيهما أو اختلف الجنس كهذا الدرهم بل هذان الدرهمان أو له على درهم بل دينار درهم ثلاثة دراهم في الأول ودرهم ودينار في الثاني لعدم دخول ما قبل بل فيما بعدها ولا يقبل رجوعه عنه واختلف الجنس اختلاف النوع والصفة أو له عند درهمان بل درهم أوليكن درهمان أو درهمان ودرهم ودرهم ودرهم بل درهمان درهمان أو درهم ودرهمان فثلاثة أو درهم مع أو فوق درهم أو تحت درهم أو فوقه أو تحته درهم قدرهم فقط لأنه ربما أراد مع

قوكيد الأول بالثاني (قوله لزومه درهم) تقدم أنه بعد ادعاء قصد الاستئناف بل فعل ما هنا عند الإطلاق أو إرادة العطف (قوله أو لا بل درهمان) أي بان قال في أقرا له على درهم لا بل الخ فلا فرق بين ذكره أو عدمه (قوله لزومه ثلاثة) الأنسب بما مر لزومه الثلاثة المعينة في الأول

(قوة فالصبي) ليد فر النادر مقابل الصبي وعبارته الحلي والثاني لا يصح لانمكان حصول الفرض بدون الحبس (قوة اذ
 بحبس) هلا قال يعز برحبس وغيره ليعمل كل ما يحصل به التعزير من ضرب وغيره وقد يقال وجه الاقتصاري الحبس انه محل
 الخلاف في كلامهم (قوة طوالب وارثه) قضية اقتصاره على مطالبة الوارث انه ان امتنع لم يحبس وقد يوجه به انه لا يمتنع من كونه
 وارثا له بجمادى الاولى والفقره يمكنه الوصول الى حقه باذنه كقدره ٧٣ ويذكر بان امتنع الوارث من الحليف على انه

أفوف أو تحت درهم إلى أضعه أو فوقه أو تحت درهم إلى أو يدفوق في الجودعة وتغشيه في الرداة ومعه في أحدهما ويلزمه في على درهم قبل أو بعد درهم أو قبله أو بعده درهم دزيمان لاقتضاة القبيلة والبعيدة المغاربة وتعدا لتأ كيدو فروقاً بين الضوقية والخصبة وبين القبيلة والبعيدة بأنهم جازعاً إلى المكان فيكشف بهما نفس الدرهم والقبيلة والبعيدة تزجعان إلى الزمان فلم تصف بهما نفس الدرهم فلا يضمن امر يرجع إليه التقدم والتأخر وليس إلا الوضوب عليه (ومضى أقر بهم) ولم تكن معرفته بفرضه اجتهت (كشيئ) ونوب وطولب بالبيان لمأبهم (فاختص بالصحيح انه يحبس) لامتناعه عما يجب فان مات قبل البيان وطولب وأثره وتوقف جمع التركة ولو فيما يقبل فيه التفسير بفرض المال كما مر احتياطاً لحق الغير وصحت الدعوى هنا بالجهول والشهادة بالفسورة لا تلازم وصل لمعرفته إلا بسماحها ومن ثم لو أمكن معرفة المجهول من غيره كان حاله على معروف كرتة هذه الصبغة أو ما يباع به فلان فرسه أو كرم ما يمكن استقراءه بحسبها وان دق لم يسمع ولم يحبس والأوجه الحاق الجنون بالغائب وقد نقل المروعي عن الشافعي فيه أنه ان يعين مقداراً ويحلف عليه وعلى أن المقر أراد به بأقراره يأخذه وقد توقف في اشتراط الحلف على أنه أراد به بأقراره (ولوين) المقراره المبهمة تبييناً بصحاً (وكذب المقرلة) في ذلك (فليين) المقرلة جنس الحق وقد رصفته (وليدع) به أن شاء (واقول قول المقر في نفية) أي ما ادعاه المقرلة ثم أن ادعى بزيادة على المبيع من جنسه كان بين عاقبة وادعى عاتين فان صدقه على ارادة المائة ثبت وحلف المقر على نفى الزيادة وان قال بل اريدت المائتين حلف على نفى ارادته ما ولا يلزمه سوى مائة فان تكفل حلف أنه يستحقها لانه أرادها لأن الأقرار لا يثبت حقا وانما هو اخبار عن حق سابق وبه فارق حلف لزوجه ان زوجها أراد الطلاق بالكاتب لانه انشاء ثبت الطلاق ومن غير جنسه كان بين مائة درهم فادعى بمائة دينار فان صدقه على ارادة الدرهم أو كذبه في ارادتها وقال ثم اريدت الدراهم فان وافقه على أن الدرهم عليه ثبت لاقتضاها عليها والابطال لاقرارها وكان مدعيها بالدراهم فحلف المقر على نفها وكذا على نفى ارادتها في صورة التمسك بذهب (ولو أقر بالثمن) في يوم (ثم أقر له بالثمن في يوم آخر لم ينفى) ولو كتب كل شقة بمحكم ما إلا أنه اخبار ولا يلزم من تعدد تعدد الخبر عنه إلا اذا عرض ما يمنع منه

١٠ به ح به لکن المفهوم من كلامه انه يكنى قبيحه والخلف على استحقاقه فيسلم ما يدعيه وعليه فاذا حضر الغائب وافاق الجنون قبل قوله بينه انه لا يستحق ما ذكره وان لم يرد ما يقرره (قوله تيسرنا بعضا) اي بان فسر ما قبل منه (قوله وانه لا يلزمه سوى مائة) ويكنى لهما عين واحدة على الصريح النصوص ١٥ شيخنا زياي (قوله فان نكل) اي المقر (قوله حلف) اي المقر (قوله فوب) اي يكونه اخبارا عن حق (قوله ولا يابطل الاقرار بها) اي الغرض (قوله ثم اقر بانك في يوم ايترازمه) يعني =

== ما لو اتخذ الزمن كان آخر في ثلثي عشر وربع الثاني بانه اقرب من عصر في ذلك اليوم القائم اقرب في اليوم المفد كوربانه اقرب
 بمكة في ذلك اليوم القائم بلزمه الف فقط أول بزمه الاثنا فيه تقطروا الاقرب ان يقال يتعدا الاقرب في مصر ومكة في يوم واحد
 قد سقط الاضافة اليها لان الاضافة الى احد هاتين جميع بلا مرجع والنسبة اليهما معا مستحبة (قوله ولو كتب) غاية وقوله بمحكما
 بها أي فيها بالاقرب بالثب (قوله تاكد) أي قوله مختلفتين وقوله لما قبله أي قوله بصفتين (ومن ثم لو اطلق) ومنه ما لو اقربانه
 تدوله القائم اقربانه عليه الثاني فصل الالف ٧٤ المطلق على المقدس وسبق اقراره باليقيد او المطلق (قوله ولو كانا)

قد يتوقف فيه اذا كان آخر والمقر
 له كافر من لعلنا بالتعامل بالقر في
 بينهم وباعتقادهم حله وقضيته
 عدم لزوم الالف قياسا على ما لو
 نكحها بغير في الكفر واقتضه
 لها ثم اسما ولا يتأني ما يأتي من
 ان العبرة بعقيدة الحاكم لا بالقول
 القرينة مختصة ومقتضاها عدم
 الزوم فليس هو من تعقيب الاقرب
 بما يقع وسياقي ما يبرح هذا
 التوقف عن سم في قوله قد يقال
 اعتبار عقيدة الحاكم الخ (قوله
 جاهلا) سيأتي ما يثبت قبول ذلك
 منه لو قطع بصدقه ككونه بدويا
 جلفا فاعلمنا بحله حيث لم يذكر
 ما يمنع من صحة الاقرار (قوله انقلبه
 عليه) أي وكذبه المقر له (قوله
 لا تشافه قصده) أي الحنفى (قوله
 محل نظر) قد يقال اعتبار عقيدة
 الحاكم لا بآلية العمل بالقرينة
 لكن قضيته عدم الزوم اذا كان
 المقر كافر ايضا للقرينة وهو وجه
 ١٥ سم على حج (قوله عليه) أي

المقابل وقوله لم يلزمه قطعا أي سواء كان مسلما وكافرا عالما وجاهلا ونقل القدر عن سم ما رواه
 (قوله ولم يتعمه الاشهاد) وشريح الاشهاد لو صدقه المقر له حين اقراره الاول على انه لا يتحقق عنده شيئا من اقره بشي فبني
 ان يقال ان معنى زمن يمكن لزوم ثمة المقر بما اقر به لم يلزمه عدم منافاة صدق المقر وان لم يلزمه من اقره ولو قال
 كان له على الف عبارة سم على حج ولو قال كان له على التقضيته فلفظ كذا في اصل الروض وفي شرح هر مائه ولو قال كان
 على الخ ويشرق منه وين كان له على الصدوق قضيته ان جعله قضيته وقت حاله مقدمة على فاقضت كونه معترفا بآلزمه الى ان
 ثبت القضاء والافتقار الزوم بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بآلزمه في حاله اصله فكان لفظوا ١٥ قلنا لم يلزمه في نفسه ==

== ثم مع مسئلة الروض المذكورة فان قضيته بذون الواو حال ايضا الا ان يقال هي مع الواو اقرب للعالمية لكن ليس في كلام
 هر قضيته وانما حال كان له على التفريق عليها ظاهر (قوله وقد قضيته) حيث لزمه وقوله بخلاف الاولى هي قوله ولو قال كان
 له الخ (قوله ولما كتم استسارهما) اي فان استعماله يؤثر في شهادته ما فيها ٧٥ يظهر كما يأتي بقصد في الشهادات في بحث

المستنبطه وغيرها ١٥ حج وقد يقال
 بالتأثير لجواز ان يستند لزومه
 بوجهه لبراء القاضي (قوله لزمه
 الالف) اي ولا شيء على فلان (قوله
 وخالفه زيد) اي فادعى انه خصبه
 وحده مثلا وقوله صدق القاضي
 اي فيلزمه عشر الالف (قوله
 الدالة على ماوصله) وعليه فلو قال
 هنا او فلان اخذت ثامن زيد الفا
 كان كالفاصب فيلزمه النصف
 (قوله من ثمن يسع فاسد) اي من
 ثمن مبيع يبيع فاسد (قوله ولا بد
 من ائصال قول من ثمن عيب) اي
 بخلاف قوله لم يقضه فيقبل سواء
 قاله متصلا به او منفصلا عنه ١٥

شرح منهي (أقول) والفرق بين
 قوله من ثمن عيبين قوله لم يقضه
 ان ذكر الثمن بعد قوله له على الف
 قد يتردى الى اسقاط الحق بعد
 لزومه كان يتف المبيع فيدانيما
 فلم يقبل منه ووجب الالف
 لا حقتال كونه بسبب آخر لا يقتضي
 السقوط (قوله بما تقرر) اي من
 أنه لا بد من ائصاله (قوله لم يلزمه
 ثمن) اي لم يلزمه تسليم شيء (قوله ولم
 يرد التأجيل) اي فان قصد
 التأجيل ولو باجل فاسد فيلزمه
 ما قرره قاله في شرح الروض ١٥

اقراره له بالاثني ويقرق منه وبين كان له على الف وقد قضيته بان جعله قضيته وقعت
 حالا مقيدة لتسلي فاقضت كونه مستقرقا بلزومه الى ان ثبت القضاء والافيق للزوم
 بخلاف الاول فانه لا اشعار فيه بلزوم شيء حالا اسلاف كان لغوا ولو قال له على الف اولا
 بسكون الواو ولغو للشك ولو شهد عليه بالف درهم واطلقا قبله ولا تقرر قوله انها من ثمن
 آخر ولا يجاب لتصليق المدعي ولما كتم استسارهما على الوجه المأزوم بالالف ولو قال له على
 الف اخذت هنا او فلان لزمه الالف ولا ينافيه قوله لم لو قال غصن ثامن زيد الفا ثم قال كما
 عشرة آتس وخالفه زيد صدق القاضي يمينه لانه في حناثون الجمع الدالة على ماوصله به
 فلا رفق فيه (ولو قال) له على الف (من ثمن) يسع فاسد لزمه الالف ومن ثمن (عبد لم يقضه
 اذا سلمه) الى (سلبت) له الالف وانكر المقر له البيع وطالبه بالالف (قبل) اقراره بما ذكر
 (على المذهب وجعل غنا) اذا المذكور آخر الرفع ماذ كراولا ولا بد من اتصال قوله من
 ثمن عيب والوجه الحاق كل قصيد مطلق او خصص لعام كائصال الاستثناء بما تقرروا
 لبطل الاحتجاج بالاقرار بخلاف لم يقضه وقوله انه الى آخره ايضا يحكم لم يقضه وكذا
 جعل ثمن عيب قبل والطريق الثاني طرد القولين في المسئلة قبله لانه يرفعه على تقدير عدم
 اعطاء العبد ولو اقر قبض الف من قرض او غيره ثم ادعى عدم قبضه قبل تصليق المقر له
 بخلاف ما لو قال ارضني الف اذ ادعى انه لم يقضه فانه يقبل كما جرى عليه الشاخي وغيره
 تبع للماوردى في الحاوى وقال في المطلب لا يخفى ان يأتى فيه خلاف ولا فرق في القبول
 بين ان يقول ذلك متصلا او منفصلا وقد صرح به الماوردى في الحاوى وهو المعتد بخلاف
 ما في الشامل ولو ادعى عليه بالف فقال له على الف من ثمن مبيع لم يلزمه شيء الا ان يقول من
 ثمن مبيع قبضه منه بخلافه على تسليم الف من مبيع لان على وما بعد هذا ما تقتضي
 انه قبضه ومن ثم لو ادعى عدم قبضه لم يقبل (ولو قال له على الف ان شاء الله) او ان اذا
 مثلا شاء او قدم زيدا او الا ان يشاء او يقدم او ان يسلم رأس الشهر ولم يرد التأجيل (لم يلزمه
 شيء على المذهب) لانه لم يجز بالاقرار بل علقه بما هو مغب عنا كما في نظير من الطلاق
 ومن ثم اعتبر هنا قصد التعليق قبل فراغ الصيغة كما يحسنه الاسنوي وقار من ثمن كلب
 بان دخول الشرط على الجمله يصير ما جاز من جملة الشرط فليزم تغيير اول الكلام بخلاف
 من ثمن كلب لانه غير مفعول عين بل جهة الزوم ما هو باطل شرعا ثم يقبل والطريق الثاني انه
 على القولين في قوله من ثمن خرا لان آخره يرفع او هو رد بما صر (ولو قال الف لا تلزم لزمه) لانه
 غير متعلق فلم يطل به الاقرار (ولو قال له على الف ثمن جاما بالف وقال ادت هذا وهو دبة

م على حج وقول سم باجل فاسد اي كان قال له على الف اذا جاء الحصاد (قوله ومن ثمن اعتبر هنا قصد التعليق) يعني ان
 المراد قصد الاتيان بالصيغة اعم من الاتيان بها بقصد التعليق او مع الاطلاق بخلاف قصد التبرك فليشتمل اليه سم على حج
 (قوله ولو فارق) اي قوله ان شاء الله الخ

(قوله لكن الواجب قبوله) قد
ينافي هذا ما تقدم من قوله اذ
العين لا يكون في النعمة الخ الا ان
يقال ان قوله ذلك متضاد لعل
انه لم يدعي ذم في دينهما عنهما
بل ارادني ذم في معنى جهتي او
قبلي وان دينهما كاذبين في
لزوم رد ذلك (قوله الواقع بعد
تفسير الاقرار الخ) قضيت انه لو
اضاف الا تلاف أو الرد بعد
التفسير الى ما ينهون عن الاقرار لم
يقبل منه والمقد خلافه كما نقله
سم على منج عن الشارح ويمكن
جعل الاضافة في كلامه بيانية
ويكون التفسير هو نفس الاقرار
(قوله ثم بان في) قد يتوقف عدم
القبول في قوله بان في تلقها لانه
اخذ بان اقراره بنا على الظاهر
من مقامها وقوله أو ذكرت اى
تذكرت (قوله لم يقبل) اى بالنسبة
لسقوط الحق وله تخليف المقر له
ان كلامه اصح كما يافى (قوله
بلوازاودة الخروج) اى او المالك
(قوله بوجه يكون) اى خرجت الخ
(قوله ومحل ما هو) اى في قوله
لا يكون مقرا بالاقباض (قوله فهو
اقرار بالقض) وفيه ان بمجرد اليد
لا يستلزم كون القبض عن الهبة
بل يجوز كونه في دعاءه او غيبا
ولم يأت له بعد الهبة في القبض منها

فقال المقر له على الف آخر) غير ان الوديعة وهو الذي اودعته باقراره (صدق المقر
في الظاهر بيمينه) انه لا يلزم تسليم الف اخرى اليه وانه لم يرد باقراره سوى هذه لان عليه
حفظ الوديعة فصدق لفظه بما يحتمل انه تعدي بها فصارتم مضنوعة عليه فحسن الاتيان
فيها به في وقد تستعمل على بمعنى مندى كما في ولهم على ذنب والثاني يصدق المقر له لان كلمة
على ظاهرة في الثبوت في الذمة والوديعة لا تثبت فيها (فان كان قال) له أنت (في ذمى او
دينا) ثم جاء بالف وفسر بالوديعة كما تقر (صدق المقر له) بيمينه (على المذهب) اذ العين
لا تكون في الذمة ولا دينها والوديعة لا تثبت في ذمته بالتعدي بل بالتلف ولا تلف وأفهم
قوله ثم جاء له لوقال له على الف وديعة قبل بخلاف ما لوقال له على الف في ذمى او دينها
وديعة فلا يقبل متصلا ولا منفصلا على ما قاله بعض المتأخرين فاشبه ما لوقال له على الف
من غير لكن الواجب قبوله متصلا ولا منفصلا وقوله وارتد هذه انه لو اياهنا بالف
وقال الالف الى اقررت بها كانت وديعة وتلفت وهذا يدل ما قبل منه بلوازا ان يكون
تلفه بتقريره فيكون ثابتا في ذمته كما اقتضاه كلام ابي الطيب وابن الصباغ وقال
ابن الرفعة انه المشهور والطريق الثاني حكاية وجهين فانهما القول فيه قول المقر طوار
ان يرد لزوم ذلك عند تلف الوديعة (قلت فاذ قبلنا التفسير بالوديعة فالاصح انما امانة
تقبل دعواه) وان طال المدة (التلف) الواقع (بعد) تفسير (الاقرار) بمذكر
ودعوى الرد) الواقع بعده ايضا لان هذا شأن الوديعة والثاني انما تكون مضنونة
حتى لا تقبل دعواه التلف والرد فقرر الى قوله على الصادق بالتعدي فيها واجاب الاول
بصدق وجوب حفظها وخروج بقوله بعد الاقرار الذي هو ظرف للتلف كما تقرر ما لوقال
اقررت بها انما باقها ثم بان الى اودرت تلقها او في رددها قبل الاقرار فلا يقبل لانه
يضالف قوله على كما قاله السبكي ويرى عليه الاستوى (وان قال له مندى او معنى التت
صدق) بيمينه (في دعوى الوديعة) دعوى (الرد والتلف) الواقعين بعد تفسير الاقرار
لتعدي ما تقرر في على (قطعا والله اعلم) اذ لا اشعار لعندى ومعنى ذمة ولا ضمان (ولو اقر
ببيع) مثلا (او هبة واقباض) بعدها (ثم قال) ولو متصلا منه لرد الترتيب (كان ذلك
فاسدا واقررت لثاني العصة لم يقبل) لان الاسم محمول عند الاطلاق على الصحيح ولان
الاقرار براديه الالتزام فلم يشمل الفاسد لانتفاء الالتزام منه فلم كان مقطوعا بصدقه
بمقتضى ظاهر الحال كبسوى جلفه فالواجب قبوله واستزج بقوله واقباض عالواقتصر
على الاقرار بالهبة فانه لا يكون مقرا بالاقباض فلو قال وهبته له فخرجت اليه منه
او ملكه لم يكن اقرارا بالقبض بلوازا اداة الخروج اليه منه بالهبة ويؤخذ منه ان
التعدي الذي لا يمتنع عليه ذلك بوجه يكون في حقه بمنزلة الاصراف بالاقباض وهو ظاهر
ومحل ما هو حيث لم يكن يده المقر له والافه اقرارا بالقبض (وله تخليف المقر له) على نفي
كونه فاسدا لا مكان ما يدعيه وقد يتنقح جهات الفساد عليه ولا تقبل منه البينة لكذبها

(قوله وحكمه) أي القاصد (قوله ولا يظهر أن المقر يقر قبيحا) وهل يجب مع القيمة أجر مثلها من عند وضع الأول بذه عليها لأن المقر والمبالغة كافي سائر صور الغصب وإلا فيه نظر اه سم على حج والأقرب الأول لا يقال لا يلزم من كونه أثره الثاني استحقاق الثاني منفعة المبالغة كونه أجواها أو غيره واشترائها مثلا سلوية المنفعة لا تقول ما ذكر خلاف الظاهر والأصل أن من ملك العين ملك منفعتها حتى يوجد ما يملكه ويحق ما يرجع المقر به للمقر ٧٧ بعد مقرم القيمة على محسنة حتى يرد له ما غرمه

أم إلقبه نظر والأقرب الأول ثم رأيت سم على ميم بعد ذكر خلافا في الغاصب إذا قرم القيمة للصلوة هل يجوز له حبس العين المتصرفية حتى يسترجع القيمة أم لا وإن كان المقتضى منه عدم جواز الحبس فيقتل أن ما هنا مثله فلا يجوز الحبس ويحتل خلافه وهو قياس مافي المجموع من عدم جواز حبس المبيع ونحوه بعد الفسخ ليعتد الفسخ وإن جرى في الرخصة على جواز الحبس للمبيع ونحوه في جميع الفسخ وجرى الشارع في المبيع قبل قبضه على مافي الرخصة وفي ضمان المبيع على مافي المجموع (قوله ولو كانت مثلية) وفي بعض النسخ أن كانت متقومة ومثلها إن كانت مثلية وقال سم أنه يرجع محقق ذلك البعض إلى هذه النسخة (قوله ويجري اختلاف في غصبها من زيد) أي قسمل زيدا بقرضه قبيحا لعسرو (قوله وهي في زيد) أي لعسرو (قوله أوجهها ما القطع بعدمه) أي عدم الغرم لعسرو (قوله وما حكى عن ابن عباس) من عدم اشتراط الاتصال (قوله أو استغفر

بأقراره السابق) فان نكل) عن الخلف (حلف المقر) أنه كان قاصدا وحكمه (وربئ) لأن العين المردودة كالأقرار ونصيره يرى صحيح لأنه وإن كان النزاع في حين فقد يرتب عليه دين كالتمن فقلب على أنه يصح أن يرد ويرى بطل الذي باصلا وإيجاب الوالد به الله تعالى بأن قوله ويرئ أي من الدعوى فيشعل حينئذ العين والدين فلا اعتراض حينئذ على المصنف وإن كان الشارع قد سلم الاعتراض (ولو حال هذه الدار) مثلا (زيد) أو ثم والقضاء هنا مثلها وفيما يأتي (لعمر) أو غصبها من زيد بل) أو ثم كافي الوسيط (من عمرو) سئل زيد) إذن تعلق حقه بشئ يقتضي أفراد احسبه لم يعلق رجوعه عنه سرا أو قال ذلك متصلا بما قبله أم منفصلا عنه وإن طال الزمن (والأظهر أن المقر يقر قبيحا) ولو مثلية (لعمر) أن أخذها زيد من غير ابلها كحليولته منه وبين ملكه بأقراره الأول كايضمن قضاة محسنة فأبق في عبده والثاني لا يقرم له لأن الأقرار الثاني صادف ملك الغدير فلا يلزمه به شئ كالأقرار الدار التي يـ زيد لعمر ويـ يجري الخلاف في غصبها من زيد وهو غصبها من عمرو كأوجه الوجهين ووجهه السبكي فان قال غصبها منه والملك فيها لعمر وسئل زيد لأنه اعترف بالذو ولا يقرم لعمر ولو أقر كونه ملك لعمر وهي في زيد بزيادة أو وصية بخلافها أو نحو ذلك كره ولو قال عن عين في تركه مؤونه هذه زيد بل لعمر وفي غرمه طريقان أوجههما القطع بعدمه والفرق كونه معذورا هنا لعدم كمال اطلاعه ثم شرع في بيان الاستثناء وهو أخرج ما لو لا تدخل بنحو الاقتال (ويصح الاستثناء) هنا ككل إنشاء وأخبار لوروده في الكتاب والسنة وهو مأخوذ من الشيء بفتح فسكون أي الرجوع لرجوعه عما اقتضاه لفظه (إن اتصل) بالأجماع وما حكى عن ابن عباس فيسأل لم يثبت عنه وثبت فهو مؤول نعم السكوت اليسير قد وسكتة تنفس أو هي أو ثذ كرا أو انقطاع صوت غير مصر وضركلام اجنبي يسرا وسكوت طويل فلو قال له على القابل هذه المائة أو استعقر أهله أو اقفلان ضرعي ما أشار اليه في الرخصة فانه لما قبل صحة الاستثناء مع ذلك نظريه واستوضع غيره النظر في اقفلان بخلافه في استعقر أهله أقول الكافي لا يشر له لا يسترد الماشي وأتق به والده رحمه الله تعالى وبشرط أن يقصده قبل فراغ الأقرار كافي نظريه من الطلاق ولكونه نفع البعض ما مثله

الله الخ عبارة حج وكذا الخ وهي تقدم أنه لم ينظر في الرخصة في الجملة (قوله واستوضع غيره النظر في اقفلان) سكت عن القصل بالجملة وقه والغيباس الضرر ثم رأيت شيخنا الزبدي جزم به في حاشيته ومثل ذلك في الضرر والقصل بالصلة على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله قبل فراغ الأقرار) أي ولو لمع آخر حرف منه أو عند أول حرف مثلا وإن عزت النية قبل فراغ الصيغة ثم قضية قوله وبشرط أن يقصده الخ أنه لا بد من قصد الأخراج قبل القرائع من الصيغة وقياس ما تقدم من سم في التعليق بأن شاء الله في قوله ينبغي أن المراد قصد الاتيان بالصيغة إلى آخره إن يكتفى هنا بقصد الاتيان بصيغة الاستثناء معده أو أطلق

الملفظ احتاج الى تية ولو كان اخبارا ولا بعده فيه خلافا للزكري (ولم يستغرق) المستثنى
 المستثنى منه فان استغرقه كخمسه الاخسة كان باطلا بالاجماع الامن شدة لما في ذلك
 من المناقضة الصريحة ولهذا البحر جوه على الجمع بين ما يجوز وما لا يجوز لا يستفاد المناقضة
 فيه هذا كله ان اقتصر عليه والا كخمسه الاخسة الثلاثة فهو صحيح لانه استثنى من
 الخمسة خمسة الثلاثة وخمسه الثلاثة اثنان ولان الاستثناء من التثنية اثبات وعكسه كما
 حال (فلو قال له) على (عشرة التسعة) اى الا تسعة لا تلتزم (الاثمانية) فتزيم فقدم للواحد
 الباقي من العشرة فلذا كان الواجب ما ذكره بقوله (اربع تسعة) وطريق ذلك ونظاؤه ان
 يجمع كل مثبت وكل منقضى ونسقط هذان ذلك فالباقي هو الواجب مثبت هذه الصورة
 ثمانية عشر ومنفعتها تسعة أسقطها منها تقي تسعة ولو زاد عليها الى الواحد كان مثبتها
 ثلاثين ومنفعتها خمسة وعشرين أسقطها منها تقي خمسة هذا كله عند تكرره من غير عطف
 والا كخمسه الاخسة وثلاثة والا كخمسه الاخسة والسبعة وثلاثة انخص البطلان بجابه
 درهمان فان كانا لوجعا استغرقا كخمسه الاخسة والسبعة وثلاثة انخص البطلان بجابه
 الاستغراق وهو الثلاثة فيلزيمه ثلاثة وفي ليس له على شئ الاخسة يلزمه خمسة وفي ليس
 له على عشرة الاخسة لا يلزمه شئ لان عشرة والا كخمسه خمسة فكانه حال ليس له على خمسة
 يجعل التثنية موجها الى كل من المستثنى والمستثنى منه وان كان خارجا عن القاعدة
 السابقة انه من التثنية اثبات احتياطا للالزام وفي ليس له على أكثر من مائة لا تلتزم المائة
 ولا أقل منها ولا يجمع مفرق في المستثنى منه ولا في المستثنى ولا فيما الاستغراق ولا لعلمه
 فعلى درهمان ودرهم الادرهما ستغرقو ثلاثة الادرهما من ودرهما او الادرهما
 ودرهما ودرهما تلتقي درهما لحصول الاستغراق به فيصير درهم وكذا الثلاثة الادرهما
 ودرهما يلزمه درهم بل وانما لجمع هذان فلا استغراق ولو قال له على شئ الاشياء أو مال الامالا
 أو فهو مما فكل من المستثنى والمستثنى منه يجعل فليفسرهما فان فسر الثاني باقل مما فسر
 به الاول صح الاستثناء والالغا ولو قال له على الف الاشياء أو عكس قال الف والثاني بجمالان
 فليفسرهما مع الاجتناب في تفسيرهما يقع به الاستغراق ولو قال له على الف الادرهما
 قال الف يجعل فليفسره بما فوق الدرهم فلو فسر به ما قيمته درهم فمادونه كان الاستثناء
 لا غاوكذا التفسير ولو قدم المستثنى على المستثنى منه صح كما قاله الرافعي اول كتاب
 الايمان (ويصح) الاستثناء (من غير الجنس) وهو المنقطع (كأن) درهم (الانوبيا)
 لو روده في الكتاب وغيره فهو لا يجمعون فيها لغوا الاسلاما ونحو ما لم يجمع من علم الاتباع
 الثمن (ويبين بثوب قيمته دون الف) خمسة الاستغراق فان فسر به بثوب قيمته الف بطل
 الامتناء والتفسير كما مر (و) يصح ايضا (من المعين) كهذه الدارلة اهذا البيت
 أو هذه الدارهم اهذا الدرهم) أو هذا القطع له اهذا الشاة أو الثوب له الا كهذه
 المعنى فيه اذ هو اخرج بلفظ متصل فاشبهه التخصيص (وفي المعين ويحتمل) انه لا يصح

(قوله لم يستغرق) اى وان يسمى
 من بشره (قوله فهو صحيح) اى
 فيلزمه ثلاثة (فائدة) ذكرها
 ابن سراقه عليه الف رجل وله
 عليه قيمة عبدا وثوب أو عشرة
 دنانير مثلا ويخصي ان يقر لها الف
 فيبعد التثنية فطريقه ان يقول
 له على الف الاكذ أو يقول
 الذى له ويصلف عليه ع (قوله
 قضم) اى التمانية وقوله الى الواحد
 عليها) اى التمانية (قوله) الى الواحد
 كان قال الاسبعة الاستثناء الخ
 (قوله فيلزمه ثلاثة) اى الباقية من
 العشرة بعد استثناء السبعة (قوله
 ولا اقل منها) اى لان دلالة المفهوم
 ضعيفة لا يصلح بها فى الاخبار
 (قوله ولا فمما) اى وان قصد الجمع
 لا يستبعد بقوله (قوله مستغرق)
 فتلزيمه ثلاثة (قوله من غير الجنس)
 فربما ان مثله النوع والصفة
 (قوله اهذا الشاة أو الثوب الخ)
 اى وان كانت الشاة من نوع
 الفم المعينة وصفها او الكم بصفة
 بقية الثوب وليس ثم من يعلم
 نسبة الكم لمن الثوبه الا للقره

(قوة وادعاء ذيل وامكن اجتماعهما) اى سواء من نكاحها قبل أو لا لاحتمال وطئه لها بشبهة أو انه قصد الاستدلال عليها لاداء
الطريق (قوله فكل بلد بعيد كذلك) اى ولا عبرة بانكار أمه ولو كانت أدنى من الاب اى كان كانت حاصلة والمدي كافرا
فتثبت نسبه ويحكم بالسلامة تعالى الام (قوله ولدى فراش نكاح صحيح) ومثله ولد الامعة ولو غير مستوفى المني بحلف السيد فليس
لغير السيد استساقه كما يتوخذ من قوله الا قى لانه لو نازعه قبل النكاح والذيل وكذا لو لم يكن متغيبا لانه لمالك السيد ها ولا يصح
استساقه رقيق الغير لما فيه من ابطال حق السيد (قوله أو ولد على فراش نكاح صحيح) قال حج واخذ ابن الصلاح من هذا
المذكور فيه النهاية وغيره اقتداء في مرض ٨٠ اقربا يباع كذا من ابنه هذا فقلت قاضى ابن أخيه انه الوارث وان ذلك

والابن ولد على فراش فلان واقام به
نسبه وفلان والابن منكران لذلك
فانه يلحق بنى القرائ ولا اثر لقرار
الميت ولا لانكار ذنك وصحت
دعوى ابن الاخ وبينه وان كان
اثباتا للغير لانه طريق في دفع
النسب ويستحق الابن ما اقرب له
وان اتى نسبه نظر للمعين في
قوة هذا وتقبل بينته انه ولد على
فراش المقر ولا وارث غيره غيره
وكان وجه تقديم بينته انها ترجع
باقرار هذا لا سيما مع انكار
صاحب ذلك القرائ (قوله بل
لا يتنى) اى حكم القرائ أو الولد
(قوله أو نكاح فاسد) عطف
خاص على عام الموطوءة بنكاح
فاسد من الوطء بشبهة (قوله مطلقا)
اى سواء امكن نسبته اليه من
حيث السن والا كان المستحق
الوطئ ام لا (قوله رقيقا) اى
صغيرا اخذ من قوله فلو صدقه
الحج (قوله محافظة على حق ولا

والابن عرف بنسبه من غيره عتق فقط ولو قد تمت كافتة بقتل وادعاء رجل وامكن
اجتماعهما بان احق انه خرج اليها أو انما قدمت اليه قبل ذلك لحقه وما زاد به بعضهم
من احتمال انه اخذ اليها ما فاسد خلت رأى مردودا في حاشية غلطه فيه الماوردى
وغیره لانه اجمال بالمراسلة والجهو على خلافه وقوله كافتة اى من دار الكفر مثال
فكل بلد بعيد كذلك (د) أن (لا) يكذب (النسب) فان كذبه (بان يكون معروف
النسب من غيره) أو ولد على فراش نكاح صحيح لم يصح استساقه وان صدقه المستحق لان
النسب لا يقبل النقل وعلم مما تقر عدم صحة استساقه حتى يلعان ولد على فراش نكاح
صحيح لما فيه من ابطال حتى الناقى اذ لا استساقه وان هذا الولد لا يؤثر فيه قاتل ولا
اتساق بخلاف حكم القرائ بل لا يتنى الابا لعمان وخسة اثبات الشارع لرفع الانساب
الباطلة فان ولد على فراش وطء شبهة أو نكاح فاسد جاز للغير استساقه لانه لو نازعه قبل
التي صحت دعواه وعتق استساق ولد الزنا مطلقا واعلم ان شرط عدم تكذيب المقر
الحس والنسب غير مختص بها بل هو شامل لساير الآثار بربطها بما عارفه بنسبته في
المقالة اهلية استساق المقر به حاشا وشرطا كافيا في ذلك الولد درجة اهله ولا بد ان لا يكون
المستحق بفتح الحاء رقيقا للغير أو ضعيفا صغيرا أو مجنون فان كان لم يصح استساقه محافظة
على حق ولا السيد بل لا بد من بينة فلو صدقه البالغ العاقل قبل جاز به ابن المقر
خلافًا لترجيح الاثر اننى القبول ورقيق العبد على رقه اذ لا منافاة بين الرق والنسب
لاستقامه استلزامه الحرية ولم تثبت (وان يصدقه المستحق) بفتح الحاء (ان كان اهلا
للتصديق) بان يكون مكفلا لان له حقا في نسبة وهو اعرف به من غيره وخرج بالتصديق
مكروه فلا يثبت معه النسب خلافا لما وقع له ما في موضع ثم لو مات قبل تصديقه من
التصديق صح وقبيل كلامهما عليه (فان كان بالغًا) عاقلًا (فكذب) أو قال لا اهلا و
سكت وامر (لم يثبت نسبه) منه (الابينة) أو عجز مردودة بكنية المحقوف ولو نكاحا

السيد اى الثابت جالفاً للعقب وتقدير الاعتاق في الفن (قوله فلو صدقه البالغ العاقل) اى من كل من الرقيق ثم
والعقب اخذ من قوله ورقيق العبد الحج (قوله ورقيق العبد على رقه) اى ومن له الولد على استساقه كفى حج (قوله وهو اعرف
به من غيره) اى لان العادى بانه ان الشخص يصح من نسبه فلذلك كان ادري به من غيره (قوله قبل تصديقه من التصديق) قال
هم على حج يعنى أو بعده ٨١ أقول ويصور ذلك بما اذا استقر المستحق على دعوى النسب منه وينزل ذلك على ما اذا استساقه
وهو ميت (قوله لم يثبت نسبه منه الابينة) فهم منه انه لا يعرض على القاتل في هذه يمكن ان يفرق بين هذه وبين ما لو استساقه
إثنان فبكت الاتى بان عرضه على القاتل ثم قطع المنازعة بين المستحقين وهذا المنازعة بين المستحقين والجهول والحج =

في النسبة فليست للقائمتين في ميم على حج ما يصرح به حيث قال ولعل الفرقان القائمتين انما يعتبر عند المراجعة وهو هاولو اما بنتين قدمت بينة الاب لانهما بنتان وتلك نافية ه (فرج) ه التي اذا نفي ولده ثم اسلم اليك بمسالم المتني لانا حكمان ان النسب بينهما فلا يتبعه في الاسلام ولومات المولود وصرفنا سيراه الى اقرار به الكفار ثم اسقطه الثاني حكم بالنسب وبين ان ه صار مسلما لاسلامه شعابا يستمر صرا ثم من ورثته الكفار ويصرف اليه ه ا دم وخسب عليه فهل ينقل الى مقابر المسلمين ما لم يترام لانه قمار والاقر بانه ان لم يكن غسل وجب نفيه لفساده والصلاته عليه لان من مات من المسلمين ودفن بلا غسل وجب نفيه لفساده والصلاته عليه وان كان غسل احق بل نفيه ليدفن ه ا في مقابر المسلمين وعدمه ويميل عليه في التبر وهو الاقرب حفظاه عن اتهمنا

ثم رجعا لم يسطر نسبه لان النسب المحكوم بثبوته لا يرتفع بالاتفاق كالثابت بالاقتراض (وان استلحق صغيرا) او مجنوننا (ثبت) نسبه منه بالشروط السابقة ما سوى التصديق لمرافعة البينة فترتب عليه احكام النسب (فلو بلغ) الصغير او اطاق المجنون (وكذبه لم يسطر) اسقطه بتكذيبه (في الاصح) فيما لان النسب يمتنع فلا بدفع بعد ثبوته والثاني يطل فيما لان احكامه متباينة حين لم يكن احكاما لانكارا وقد صاروا الاحكام تدور مع عليها وجودا وعدا وشمل كلام المصنف حالوا استلحق اباه المجنون ثم افاق وكذبه فلا اعتبار بتكذيبه خلافا لما وردى ومن تبعه عن فرق بين الاب وغيره بان استلحق الاب على خلاف الاصل والقياس فاحيط له اكثر (ويصح ان يستلحق ميتا صغيرا) ولو بعد قتله ولا اثر له الميراث واللقوة والاحتياط في النسب ولهذا الوفاء في حياته او بعد موته ثم استلحقه لغيره ورثته (وكذا كبير) ثبت يصح استلحاقه (في الاصح) لان الميت لما تقرر تصديقه كان كالمجنون الكبير والثاني لا يصح افعال التصديق وهو شرط لان تأخر الاستلحاق الى الموت يشعر بانكاره ووقع في حياته والوجهان جاريان في حين بعد بلوغه عاقل او لم يمت لانه سبق له حاله يعتبر فيه تصديقه وليس الا من اهل التصديق (ورثته) اى المستلحق بكسر الحاء الميت الصغير والكبير لان الاثر فرع النسب وقد ثبت ومسألة الارث من يدعى الحر والروضة (ولو استلحق اثنان بالغنا) عاقلان (ثبت) نسبه (لمن صدقه) منهما لاجتماع الشروط فيه دون الآخر فلولا يصدق واحد منهما بان سكت مرض على القاتل كما قالوا وما اعترض به من ان استلحاق البالغ يعتبر فيه تصديقه يرجع باقنى ان قول اقايف حكم فلا استلحاق هنا حتى يحتاج للتصديق (وحكم الصغير) الذي يستلحقه اثنان واستلحاق المرأة والعبد (ياقنى في القبط ان شاء الله تعالى) ولو اشتهى طفل مسلم بطفل نصراني وقف امرهم انه باوغيره الى وجوده فقاتل فاقاب فاقاب بعد

دون اية فاستلحقه بدموته انه ثبت نسبه قطعاً (فوله وليس الا من اهل التصديق) اى اخرى فيه الخلاف والراجح فيه المصنف (قوله بان سكت) ومثل سكونه تصديقه لهامعا ه ا حج وبني مالوك ذكبهما معا وقضى به انه لا يعرض على القاتل وهو ظاهر كما لو استلحقه واحد فكذبه حيث لا يثبت الابينة كما تقدم في كلام المصنف لكن عبارة حج فان صدقتهما او لم يصدق واحداهما كان سكت ه ا وهى تشعل التكذيب (قوله عرض على القاتل) بنى مالوك صدق احدهما واغام الآخر منه هل يعمل بالاول والثاني منه نظر والاقرب الثاني (قوله وقف امرهم انسابا وغيره) اى وما تفتقهما فينبغي وجوبهما على الابوين بالسوية لتعقق النسب عنهما والاشتباه لا يمنع منه وعليه لو زال الاشتباه بعد وكان ما يفتق احدهما من التفتق اكثر مما يفتق الآخر فهل ان كانت فتقة ولده القليلة الزوج ع ما زاد ام لا فيه نظر والظاهر انه ان كان اتفق باذن الحكم او اشتهد عند تعدد الحاكم انه اتفق ليرجع وجمع والا فلا

(قوله فكلمين) الاول ان يقال كالواختلاف مسلم وكافر ليقيد انه يصلي عليه ماعا وشوى الصلاة على الملم منهما أو يعلق التسمية على كل واحد ومعاودة حج في تجهيزهما اه اما في الصلاة فكما خلاط المسألة بالكاثر (قوله أو بعده) اي الامتناع (قوله فلا) اي فلا يكونان كلمين لان احدهما كافر أصلي والاخر مرتد اه حج (قوله وانما استقر مهر مستقرته وجعل) بنكاح صحيح أو فاسد كما يشاء التعبير بالاستقرار (قوله لان هنا) اي في قوله وانما استقر الخ (قوله وفي مستثنائنا) هي قول المصنف ولا يثبت الاستيلاد الخ (قوله والاصل عدم النكاح) اي وعدم وطء الشهة وقوله لما ذكرنا من قوله لاحتمال ملكه له بعد عاقبتها الخ (قوله هي في ملكي) هو قدوة راجع ما لو لم يقوله وعلم دخولها في ملكه من عشرين سنين فثبت التسبب ولا يثبت الاستيلاد لاحتمال انها خرجت عن ملكه ٨٢ يسبح مثلا وحلت به ثم اشتراها وهي حامل (قوله ولا نظير لاحتمال الخ) وبتقدير

ذلك يعود حكم الاستيلاد فلا وجه لهذا الاحتمال مطلقا فليست الا ان يقال انما ذكره في المبرد على قوله قطعان في عود استلادها قولين من الاربع منهما اي وهو النقوذ اه حج بالمعنى وعبارته نصها ولا تفر في القطع لاحتمال كونه رهنها ثم وادها وهو مفسر في بيت في الدين ثم اشتراها فان في عود استلادها قولين من الاربع منهما لئلا ذلك (قوله وشروطه) اي ثبوت الاستيلاد (قوله انتفاء احتمال حملها) اي بان يكون لاكثر من اربع سنين من وقت الاعناق فلو ولدته مثلا لثبته اشهر من وقت الاعناق لم يقطع لاحتمال وجوده قبل الاعناق على ما فهمه قوله انتفاء احتمال الخ (قوله بان أقر بوطئها) قضيتها انها لا تصبر ففراشا باستدخال منه المحترم وان نسب الولد لا يثبت بمجرد ذلك وليس

التسليف فان لم يوجد واحد من هذه وقت التسبب يتلفها بما حتى يسلم بالاختيار هما من غير اجبار فان ما قبل الاحتجاج من الاسلام فكلمين لكن دفعهما يكون ينقض بقرى الكفار والمسلمين أو بعده فلا (ولو قال لو دامته هذا وادى) وان يقل منها وكره في الروضة كالتسبب تصوير فقط او تنقيد لكل اختلاف (ثبت تسببه) بالشروط المقدمة فيشترط خلوها من زواج يمكن كونه منه كإيائي (ولا يثبت) الاستيلاد (في الاظهر) لاحتمال ملكه لها بعد عاقبتها من نكاح أو شبهة وانما استقر مهر مستقرته وجعل أثبت بولد يلحقه وان أنكر الرواة لان هنا ظاهر ان يرد دعوا وهو الرواة منه اذا لم يل من الاستدخال نادر وفي مستثنائنا لظاهر على الاستيلاد والثاني وصحبه جمع يثبت حملها اي انه وادها بالملك والاصل عدم النكاح (وكذا لو قال) فيه (وإدعى وادى في ملكي) لما ذكر (فان قال عاقبت في ملكي) او استردتها في ملكي او وادى وادى منها وهي في ملكي من عشرين سنين والولد ابن سنة مثلا (ثبت الاستيلاد) قطعاً انتفاء ذلك الاحتمال ولا نظير لاحتمال كونها رهنها ثم وادها مع اعساره في بيت في الدين ثم اشتراها لانه نادر وشروطه في المكتاب قبل اقراره انتفاء احتمال حملها به زمن النكاح لان الحمل فيها لا يقيد به كإيائي في محله (فان كانت) الامه (فراشاه) بان اقر بوطئها (لحقه) عند الامكان (بالقراش من غير استحقاق) نظير الولد للقراش وتصبرام ولد (وان كانت من زوجة قال الولد للزوج) عند امكان كونه منه لان القراش له (واستحقاق السيد) لم يستحق (بالمل) للعوقه بالزوج شرعا (واما اذا الحق التسبب بغيره) فمن تعدى التسبب منه الى نفسه بواسطة واحدة وهي الاب (كهذا أخي) وفي الروضة وأصلها هذا أخي ابن اي وأخي وفيه اشارة الى الاخلاق بالام وسألت (أو) ابني او جدني او (عني) او ابن عني قبل والواجبه اشتراط ذكر بيان اخوته من ابوه او ابيه

مراد (قوله عن تعدى التسبب منه الى نفسه) قال سمع على حج لا يخفى ان صريح هذا الصنيع ان عني بيان للغير وذلك وبسوة الغير هو الاب في هذا أخي والجد في هذا عني فانظر اى واسطة في تعدى التسبب من الاب الى الغير الذي هو ابته فانه لا معنى لتعدى التسبب بواسطة الاب ان التسبب يتعدى من الحق به اليها ثم منها الى الغير ولم يوجد ذلك هنا واي واسطين في تعديه من الجد الى الغير الذي هو ابنه في هذا عني فان التسبب يتعدى من الجد الى الاب الى الغير ثم منها الى المقر ثم منها الى المقر فليس هناك الا واسطة واحدة اه وقد يقال ان قوله هذا أخي اثبات لتسبب من أبيه فثبت بسوة المستحق بالاب له ثم يقتل الحكم بالاخوة من ثبوت الابوة المستلحق به فتدقق الواسطة الواحدة في الاب والواحدة في الاخ بالجد (قوله أو ابني) انظره مع ما قدمه من ان هذا ابني الاخاق بالنفس الا ان يقال انصالح للاب من فاقته في كل ما يناسبه وفي بعض النسخ والى ابني اي ابني وعليها خلافا لقواعد

(قوله عدم اشتراط ذلك) اى بيان اخوته من ابيه وقوله هو الاوجه من كلام الشارح وعليه فاذا اثبتنا الاخوة ولم يعينها بجهة ثم مات احدهما كيف يكون اراث الحى منه فيه نظر والاقرب ان يقال ان اسحق الارث وعدمه لا يعطى شيئا كما لو اقر باخوة شخص ومات المقر عن اخ شقيق فاجبهولى بتقدير كونه شقيقا ولا ميراث ويتقدير ٨٣ كونه لاب لا يرث فيعامل بالاضرة حقته وهو

عدم الاثبات لعدم تحقق النسب وان اختلف عقد اراثه فان اسحق كونه لاب ولا ميراث الاقل قياسا على ما قالوه في اراث الخنثى وهذا كله بناء على ان من الحى بغيره وهو ميت صحيح وان كان الميت احماما على اشتراط المذكورة بالخلق به فلا يتأق كونه احمالا ومن ثم جعل حج هذا من اسباب بطلان الاقرار من اصله لعدم العلم بكونه احمالا فلا يصح انتفاء المذكورة في الحى به او لاب فيصير (قوله وقد يفرق) اى بين المقر والبيئة (قوله لم يقبل تفسيره باخوة الرضا) والاعلام (قوله) اى حيث ذكره منفصلا كما يؤخذ من قوله لم يقبل تفسيره فان التفسير انما يكون للمقر به المبهم (قوله) وسواء فقها قرا قال اى الشاهد المقهور من البيئة (قوله ولهذا) الخ (قوله جعل على الصفة) اى بانى فيه ما اقتضاه من قولنا وعليه فاذا اثبتنا الاخوة الخ (قوله ثم قبله) اى الغزى وقوله قال اى الغزى (قوله فلا بد من موافقة الزوج) اى وان لم يفت عليه شئ من الاثبات يثبت الجبهولى (قوله فهدا

ونبذ عنه كذلك كما يشترط ذلك في البيئة كالهوى كما ذكرنا لتفقال وغيره واقره الاذرى وغيره ويرى عليه المصنف كالرافعى او اخر الباب الثالث اذ هو بعد تفسيره ينظر في المقر أهو وارث الملق به الحاضر تركته فيصير او لا فلا يوفق الملق به اذ كرا ولا يمكن ذلك الا بعد بيان الملق به وقد يقال ينبغي عدم اشتراط ذلك وهو الاوجه وقد يفرق بان المقر يحتاط لنفسه فلا يقر الا عن تحقيق ومن ثم لو اقر باخوة مجهول لم يقبل تفسيره باخوة الرضا ولا الاسلام وسواء فبقا تقر قال فلان وارث وسكت ام زاد لا وارث له غيره وقرقة الهرورى بينهما مردودة وتبعه جمع عليه كالتاج السبكي ويكنى في البيئة ان يقول ابن عم لاب مثلا وان لم تسم الوسايط بينه وبين الملق به كما جزم به بعضهم والوجه فرضه في تقديم عاقرين يحكم الاخلاق بالغير بخلاف ما عين لا يعرف ذلك فيصير استقصا لهما وكذا يقال في المقر ولهذا بحث الغزى في مسئلته قبول شهادة القبيح الموافق لمذهب القاضي ولو لم يقبل ثم تقبل عن شريح انه لو حكم قاض بانه وارثه لا وارث له غيره ثم جعل على الصفة ثم قبله بقاض عالم اى ثقة امين قال ويقاس به كل حكم ايجله ٨١ وهى فائدة حسنة يتعين استحصارها في فروع كثيرة باقى بعضها في القضاء وغيره (فيثبت نسب من الملق به) لان الورثة يخلقون مورثهم في حقوقه والنسب من جملته او يقيد بعضهم كلام المصنف بالذكرة استلحاق المرأة بغير مقبول فوارثها اولى ولورثها لانه خليفة لها واستلحاقه الاخرى وجرم به ابن البان لكن قول الاصحاب لا بد من موافقة جميع الورثة ولو زوجة ولا يشمل الزوجة والزوج ويدل لذلك عبارة الروضة حيث قال ويشترط موافقة الزوج والزوجة على الصحيح ٨٢ وصورة في الزوج ان توث امرأة وتختلف ابناؤه وبما فيقول الابن لشخص هذا ابنى فلا بد من موافقة الزوج على الصحيح فهذا استلحاق امرأة وهذا كما قاله الزركشى في خاتمه ردى ابن البان والعمران في المختار صحة استلحاق وارثها وقرق الوالد رحمه الله تعالى بن استلحاق الوارث بها وبين عدم صحة استلحاقها بان اقامة البيئة تشمل عليها بخلاف الوارث لاسما اذا تراضى النسب (بالشروط السابقة) فيما اذا اطلقه بنفسه فيصير هنامن السقبه ايضا (ويشترط) هنا زيادة على ذلك (كون الملق به ميتا) فلا يصح الاخلاق بالحى ولو جعتمونا لانه قد يتأهل فلان الحق به ثم صدق فالتبوت محال على التصديق لا الاخلاق واما تصديق ما بينهما من الوسايط فغيره قاله في المذهب وهو مقتضى كلام الخاوى لكن قال في البيان ان كان بينهما اثنا بان اقرهم فقال بعض اصحابنا يشترط

استلحاق الاول الحاق وقوله وارثها اى المرأة (قوله ويشترط هنا) اى الاخلاق بالغير (قوله فالتبوت محال على التصديق) اى مر بعب الخ (قوله واما تصديق ما بينهما) اى الحى والمستحق (قوله لكن قال) اى العمران الخ (قوله) ان كان بينهما اثنا (ليس المراد انهما بين المقر والملق به بل المراد بهما الملق به وواحدونه كما يشهد من قوله بان اقرهم فقال الخ وبعبارة حج اذا الحق النسب بغيره بواسطة واحدة وهى الاب كهذا ابنى واثنين كالا ب والى هذا اجماع ٨٢ وهى اوضح

(قوله وهو كإخا) أي من عدم اعتبار تدقيق الأب وهو من الواسطة الذين هم دون الأقرب الممت (قوله ولا ينافي ما تقر من اعتبار الخ) أي على ما في المذهب الذي اعتقد ٨٤ خلافة (قوله ولو قاله حكما) أي بان حكم بثبوت نسب منه (قوله لأنه القضاة

بعلمه) أي بشرط كونه مجتهدا (قوله فلو اقر عتيق بإخ أو عم لم يقبل) أي اقراره لم يثبت نفسه وفي سم على حج حلاصه وبين الولاء به يندفع الضرر كإقدمه في الإخا بنفسه والفرق يمكن اه أي بان يقال الولاء في السابق كان ثابتا قبل الأقرار فينبى بلا مزاحم والولاء هنا وان كان ثابتا قبل لكن لو صحنا الخالق العتيق للجهول زام انهم من الملقى مع بقوت اثر الولاء للسيادة على الملقى مع ثبوته ولا كذلك ثم (قوله ثابت آخره) أي الآخر اسمه أي ابن العم وقوله لم يطل اقراره أي المقرين لسمه (قوله ولم يمتقرر) أي في قوله حين الأقرار (فرع) لا يصح التوصل في الاستلحاق لان الاستلحاق اقرار لكن يكون مقرا بثبوته ان اشغلت مصفته على ما يثبت النسب كان يقول وكذلك في استلحاق ابني هذا الوفا ان تقر بان هذا ابني (قوله وأبرز وجه الممت) انظر ما صورته (قوله ويعاقر قرنا به كلام المصنف) حقوقه فيما اذا اقر أحدهما الخ (قوله قبلت ما يده) أي فشاركه بثلث الخ (قوله والثاني يشاركه المقر في حصته) أي بالثلث وقيل بالنصف اه ع (قوله وفي عتيق حصة المقر الخ) أي ظاهره

تصديق الأب والجد والذي يقتضيه المذهب انه يمكن تصديق الجد فاه الاصل الذي ثبت النسب به ولو اعترف به وكذب ابنه لم يثبت كذبه فلا معنى لاشتراط تصديقه قال الاسنوي وما قاله صحيح لاشك فيه اه وهو كما قال ولا ينافي ما تقر من اعتبار تصديق الواسطة كون الواسطة قد لا يكون وارثا لانه قد يصير تصديق من لم يرث لان في اثبات النسب بدونه الخا فاه وهو اصل المقرر وبعد اثبات نسب الاصل بقول القرع بخلاف ما اذا ألحق النسب بنفسه فان فيه الخا فاه وله فروعه لكنه بطريق القرعية عن الخا فاه بنفسه ولا يبعد تبعه الاصل للقرع (ولا يشترط ان لا يكون) الملقى به (توافق الاصح) فيعموز الخا فاه به كما واسطه الثاني والثاني بشرط ما ذكرنا في الخا فاه من العار على الميت والوارث لا يقبل الا ما فيه حذموته (ويشترط كون المقر وارثا) بخلاف غيره كزقيق وقائل واجنبي (حائرا) تركه الملقى به حين الأقرار وان تعدد فلو مات وخلف ابنا واحدا فاقرب باخ آخر ثبت نسبه وورث أو مات عن بنين وبنات اعتبار اتفاق جميعهم وكذا موافقة الزوجة والزوج كإمرو والمحقق لانه من الواسطة والحق بالوارث الحائز الامام فيصح استلحاقه كإلى الروضة فيلحق حيث ثبت بالميت المسلم لانه نائب الوارث وهو حصة الاسلام ولو قاله حكما ثبت أيضا لانه القضاة يعلمه ولابد ان لا يكون أيضا عليه ولا فلو اقر عتيق بإخ أو عم لم يقبل لأضرارهم بله الولاء الذي لا قدرته على اسقاطه كاستدله وهو ملكه أو بان يقبل لانه قادر على استعدائه يشكاح أو ملك فلم يردم ولا على منعه وقضية قولهم حين الأقرار انه لو اقر ببن لعمه ثابت آخره اسمه لم يطل اقراره لكن اتفق الفاضل بطلانه لانه بان بالبينه انه غير حائز وعلما ما تقر واعتبار كون المقر حائزا للميراث الملقى به لو قدر موته حين الإخا وهو كذا لكن مع اعتبار ان لا يكون الملقى مانع من ميراث الملقى به عند موته فصح قولهم لو مات مسلم وترك ولدين مسلما وكافرا ثم مات المسلم وترك ابنا مسلما واسلم همه الكافر في الإخا بالجد لابن ابنه المسلم لا لابنه الذي أسلم بعد موته (والاصح) فيما اذا اقر أحد حائزين بنات أو زوجة الممت وانكره الا آخر أو سكنت (أن المستلحق لا يرث) لاتقاء ثبوت نسبه وبما عاقرناه به كلام المصنف بما للشارح وصرح به في بعض النسخ يندفع ما اعترضه الفزاوي وطال فيه وتبعه كثير (ولا يشمله المقر في حصته) ظاهرا بل باطنا ان كان صادقا لثبات ما يده والثاني يشاؤك المقر في حصته دون المنكر وعلى اتقاء الارث يصح على المقر بنت المقر به وان لم يثبت نفسها أو اخذته باقراره كإدراكه الرافعي ويقاس بالبنات من في معناها وفي عتيق حصة المقر لو كان المقر به عبد امن القرعة كان قال أحدهما لعبد قها ابن يناهجهان أو وجههما ان يعق لتشوف الشارع للعتق (و) الاصح (ان البالغ) العاقل (من

وإطنا لما تقدم من انه لو قال العرف النسب من غير هذا ابني عتيق عليه ان لم يكنه الحس (قوله أو وجههما) الإروة انه يمتني) أي ولا مريه وان كان المقر ومسر العدم أعترافه بما نبهة العتيق

الورثة لا ينفرد بالاقرار لانه غير جائز للميراث فينتظر كمال الباقي فان اقرقات غير
 الكامل وورثته نفذ اقرارهم غير تجديده كما في قوله (و) الاصم (انه لو اقر احد
 الوارثين) الحائرين بثالث (وانكر الاخر) لم يرث شيئا ولا من حصة المقر لكن ظاهرا
 فقط كما تقر ولان الارث فرع التسب ولم يثبت (و) يستقر عدم ارث المقر به الى موت
 المنكر فان مات ولم يرثه الا المقر ثبت التسب بالاقرار الاول وورث لانه صار خازنا وكذا
 لو ورثه المنكر وصدقه ومقابل الاصم في الاولى ينفرد دونه ويحكم بقبول التسب في
 الحال احتياطا للتدبير وفي الثانية لا يثبت لان اقرار القرع مسبق بانكار الاصل وهو
 المورث واحتراز بقوله وانكر الاخر عما لو اقر احد الورثة ونكت الباقي ثم مات
 الساكن وورثه المقر او غيره فصدق على التسب فلا خلاف انه يثبت ههنا التسب لانه لم
 يسبقه تكذيب من أصله (و) الاصم (انه لو اقر ابن حائز) مشهور التسب لا ولا عليه (ياخوة)
 مجهول فانكر المجهول نسب المقر) بان قال انا ابن الميت واسمك انت ابنه (لم يورثه)
 انكاره لثبوته وشهرته ولانه لو اقره لم يثبت له لثبوته لا لارثه وجازته
 ولو بطل نسبه ثبت نسب المقر وذلك نحو وحكمي (ويثبت ايضا نسب المجهول) لان الحائز
 قد استلحقه فلم ينظر لآخره له عن اهلية الاقرار ويكفيه والثاني يؤثر لانكار فيحتاج
 المقر الى ثبته بنسبه وقبله لا يثبت نسب المجهول لزمعني ارث المقر وعلى الاول لو اقر الحائز
 والمجهول بنسب ثالث فانكر الثالث نسب الثاني سقط نسبه لانه قد ثبت نسب الثالث
 فاعتبرت موافقته في نسب الثاني وهذا من باب ادخلني اخر حرك ولو اقر ياخوين مجهولين
 معا فكذب كل منهما الاخر اوصدقه ثبت نسبهما لوجود الاقرار من الحائز وان صدق
 احدهما الاخر فكذبه الاخر سقط نسب المكذب بفتح الذال دون نسب المصدق ان لم
 يكونا قوامين والا فلا اثر له كذيب الاخر لان المقر باحد قوامين مقربا لا اخر ولو كان
 المنكر اثنين والمقر واحد فلم يقر تخليعهما فان نكل احدهما لم ترد العين على المقر لانه
 لا يثبت بهانصيب ولا يستحق بها ارثا ولو اقر الورثة بزوجية امرأته لم يورثهم وورثت كقراهم
 بنسب شخص ومثله اقرارهم بزوج المرأة وان اقر البعض لم يثبت لها ميراث ظاهرا
 كالنسب اما باطنا فبنيها ماض (و) الاصم (انه اذا كان الوارث اظهر بحبيبه المستحق)
 بفتح الحاء بحسب حرمان (كأخ أو ابن للميت ثبت التسب) للابن لان الحائز ظاهر اقد
 استلحقه (ولا يثبت له للزوج والحكمي وهو ان يلزم من اثبات النفي رفعه اذ لو ثبت
 الاخر فخرج عن كونه وارثا فلم يصح استلحاقه فلم يرث فأدعى ارثه الى عدم ارثه ولو ادعى
 المجهول على الآخر فنكل وحلف المجهول ثبت نسبه ولا ارث ان قلنا المردودة كالاقرار
 وهو الاصم بخلاف ما لو حلفنا كاليدين فخرج بحبيبه ما لو اقرت بنت حقيقة للاب باخ
 لها فيثبت نسبه لكونها حائز قريته لانه لا ينافي وجه الوجهين لانه لا يحجبها مائة وانما
 يمنعها صوية الا ولا ومقابل الاصم عدم ثبوتها اما الاوثر فلما صرنا اما التسب فلا نه

(قوله لم يرث شيئا) اي من حصة
 المنكر (قوله وكذا لو ورثه
 المنكر) عبارة عن غير المقر وصدقه
 اي المقر وعلى الصواب (قوله
 ومقابل الاصم في الاولى) هي قوله
 والاصم ان البالغ الخ (قوله وفي
 الثانية) هي قوله والاصم انه لو اقر
 الخ (قوله فان نكل احدهما لم ترد
 العين) اي اذا فائدة في رد ما فاق
 غاية الردان يجعل التناكل كالقصر
 وهو بتقدير اقراره لا يقبل لبقائه
 الاخر على انكاره وحاشاه وقوله
 على المقر الاولى المقر به لانه الذي
 يرث على تقدير تصديق المنكر

• (كتاب العارية) • (قوله وفيها لغة) بشرع تعيد معاذكر بطلها بالنسبة للتقصيف (قوله وهي اسم لما يعار) أي شرعا (قوله وللعقد) أي فهي مشتركة بينهما وقد نطلق على الأمر المترتب على ذلك من جواز الانتفاع به أو عدمه الضمان وهذا مورد الفسخ والتساقح كما تقدم عليه في قول البيع (قوله ومن التعاور) أي وما خوفنا بضامن التعاور وما أخذنا مشتركة بينهما (قوله وهي وأوبه) هذا مجعده لا يمنع لأتبعهم فيبدخلون بنات الباع على بنات الواو كما في البيع من هذا الباع مع أن البيع يأتي والباع واري اللهم إلا أن يقال أنهم لا يفعلون ذلك إلا عند الاضطرار إليه (قوله وهو ما يستعيره الجيران بعضهم) فسر البضاي بازكاة وحكي ما قاله الشارح قبل (قوله ودع عن صفوان) أراد به الجنس والألفاظ الخ ومن صفوان مائة درع (قوله وكانت أول الاسلام واجبة) أي لآلية المذكورة ٨١ حج (قوله وقد تكون واجبة الخ) لم يذكر أنها قد تنبأح ٨١ سم على حج (أقول) وقد تصورا لأباحة عارية من لأباحة له بالمعار ٨٦ بوجه (قوله يدفع مؤذ) ظاهروا أن قل الأذى ونعني تقصيده بأذى لا يحصل عادة

لو ثبت لثبت الأول وهذا قطع للدور من أوله وعلى الأول قطع لمن وسطه

• (كتاب العارية) •

بشديد الياء وقد تصقف وفيها لغة ثالثة عار يفوز ناقة وهي اسم لما يعار وللعقد المتضمن لأباحة الانتفاع به مع بقاء عينه ليرد من عار إذا ذهب وجا بسريعة ومن التعاور أي التناوب لأمن العار لأنه يأتي وهي وأوبه بالأصل فيها قبل الإجماع ويعنون المساعون قال جمهور المفسرين وهو ما يستعيره الجيران بعضهم من بعض واستعارته على الله عليه وسلم فرسا لأبي طلحة فركبته منق عليه ورد عن صفوان بن أمية يوم حنين فقال أغضب يا محمد فقال لأبي ليل عارية مضغوقة وأما أودود والتساق وهي سنة وكانت أول الاسلام واجبة كما قاله الروائي وغيره وقد تكون واجبة كعاره لمخروب يدفع مؤذ كركب معصف على ما يرمز به في العباب نعا لكفاية أوروب توفقت حصاة الصلاة عليه على ماصر والتاخر من حيث الله كما قاله الأذرى وجوب عارية كل مانفاه أحياء مهيضة محترمة لا يبرئ ثقله وكذا عارية سكن لذي حج ما كويل يفتنى مؤنوه كعاره ما كتب بنفسه أو ما ذويه فيه مما عار غير ما ذويه ليشتم منه كما صوبه المستنف وغيره ويحرم كعاره غير صغيرة من أجنبي وتكره كعاره فصل الكافر ولها أربعا إذا كان معبر ومستعير ومعار وصيغة (شرط المعبر) الاختيار كما يعلم من باب الطلاق فلا تصح عارية مكروه (مصلحة تيرعه) بأن يكون غير مجبور لأنما تبرع بالمنافع فلا يصح عارية بمجور عليه ويصح عارية السفيه ليدن نفسه حيث لم يكن عمله مقصودا الاستفاته منه بما له ولا حاجة في الحقيقة إلى الاستفاته لانه يدينه

أو بيع محذور يتم أخذها بما في من الأذرى في قوله كل مانفاه أحياء مهيضة (قوله أوروب توفقت حصاة الصلاة عليه على ماصر) عبارة الشارح في باب صفة الصلاة بعد قول المتن فإن جهل القاتحة ألغى نصها حتى لو لم يكن بالبلد إلا بصيف واحد ولم يكن التعلم إلا منه لم يلزم مالكة أعارته وكذا لو لم يكن بالبلد إلا معلم واحد لم يلزمه التعليم إلا بآجرة على ظاهر المذهب كما لو احتاج إلى السيرة أو الموضوع غيره نوب أو ما فيقتل إلى البلد ٨١ وحل حج الوجوب على ما إذا أعار ذلك زنا لا يقابل باجرة (قوله وكذا عارية سكن لذي حج ما كويل) لا يثنى وجوب العارية هناك المالك لأجيب عليه بوجه وان

كان في ذلك أضرار عمال لأنها بالقره هنا وهو غير مجتمع لأن عدم الوجوب عليه لا يثنى وجوب استعارته إذا أراد في

حفظه ما له كإيجاب الاستداع إذا تعين اللفظ وإن جاز له المالك الأعراس عنه إلى التلف وهذا ظاهر وإن فهم بعض الطلبة المناقاة ٨١ سم على حج (قوله ليس فيه) أي غيره (قوله كعاره بغير مكره) كالصغيرة القصية كما يأتي (قوله من أجنبي) أي مع فساده عليه فليس هذا من أقسام العارية العصة فالأولى التفضل لمعاره خيل وسلاح لحربي على ما يأتي (قوله كعاره مسلم للكافر) ليضمنه ٨١ حج (قوله فلا تصح عارية مكروه) أي بغير حق أمابه كالأكره على أعارته واجبة فتصع ٨١ حج (قوله لأن يدينه في يده فلا عارية) قد يشكل عما يأتي فيما لو ركب منقطعان أنه لا يشترط في العارية كون المعار في يد المستعير بل حكم العارية ثابت له وإن كان في يد المعير ومن ثم لو سأل شخص صاحب الدابة في حمل متاع له على دابته فحمله عليها كان أعارته لها وإن قلقت ضمنها إلى سائل اللهم إلا أن يقال السفيه لا يمكن جعله تحت يد غيره لكونه غير اهتلاف الدابة فكأنه في يده نفسه

(قوله وكذا الخ) اعادة عن الخ) هلا قبل بالامتناع مطلقا فيه وفي المكاتب لانها قد تلتف فتمتعت على القرمان وعلى السبي ولو قبل بذلك لكان وجها (قوله الا في ظلم ما) اي في قوله زمانا لا يقابل بآخرة (قوله ولو سقمها) اي بان كان مريضا او مجنونا او سجيناً او عليه سببه اما المكاتب فتصح استعارته لانه لا ضرورة له على القرمان لانها لو تلتفت تلقاضها لانها لم تلتفت على القرمان عليها (قوله والى ان اتى الضمان) اي او ضرورة كبردهم لك فيما يظهر اهـ ج (قوله ويشترط ان يكون) اي المستعير (قوله وتعيينه) اي المستعير وقوله بل مجرد اباحة ولو ارسل صيالبه غير له شيا يصح فلو تلتف فيه او اتلقه لم يضمنه هو ولا حرمله اي لانه لم يبدل في يده كذا في الجواهر وتفسيره في قوله او اتلقه والتقرير واضح اذا الاعادة ممن علم انه رسول لا تقتضي تسليمه على الاتلاف فليجمل ذلك اي عدم الضمان على ما اذا لم يعلم انه رسول اهـ ج وكتب عليه اسم قوله فليجمل ذلك الخ اي قوله فليجمل ذلك لان الاعادة لا تقتضي تسلط المستعير على الاتلاف اي فيضمن فيه لاني التلق غاية الامر انها تقتضي ٨٧ المساحة بالتلف واسطة الاستعمال المأذون فيه

فلنأمل اهـ ويمكن الجواب بانها وان لم تقتض التسليم بالاتلاف لكنها اقتضت بالتسلط على العين المعانة ويصح الاتقاء المعناد فاشتبهت المبيع وقد صرحوا فيه بان المقبوض بالشراء القاسد من السبق لا يضمنه اذا اتلقه (قوله من جواز اعادة اخصه اهدى) لو تلف ضمنه المعبر والمستعير وليس للمستعير ضمن الاتي عنه بصورة من جواز اعادة اخصه اهدى) سم على ج وسأني في كلام الشارح ومراحه ان كلا طرفي في الضمان وان القرار على من تلفت تحت يده (قوله لجواز استخدامه في ذلك) فتبين انه ليس للاب استخدام وله فيما يقابل بآخرة او مكان يضمنه وهو ظاهر في الثاني

في يده فلا عار به وكذا المكاتب اعادة عين زمانا لا يقابل بآخرة ولا تصح اعارة مكاتب بغير اذن سيده الا في ظلم ما صرح في المكاتب فيما يظهر ويشترط ذلك في المستعير ايضا فلا تصح اعادة مجبور ولو سقمها ولا استعادة قوله لانه ان اتى الضمان كان استعارته من غير مستأجر ويشترط ان يكون مختارا وتعيينه فلو تلتف بسلطه لم يجلس عليه لم يكن عار به بل مجرد اباحة (وملكه له قطعة) ولو لم يملك الرقبة اذا الاعادة انما ترد على المنفعة واخذ منه الا درهم امتناع اعارة نفسه او صوفي سكت ما في مدرسته وابطال لانهم ما يمكن الاتضاع لا المنفعة واصل مراده ان ذلك لا يسي عار به حقيقة فان اراد سره فممنوع حيث لم يرض الواقف على شيء ولم تكن في زمنه عادية مطردة بجمع ذلك ويلحق بذلك المنفعة اختصاصه بها المسند كره في الاخصه من جواز اعادة اخصه اهدى نذر مع خروجه من ملكه ومثله اعارة كتاب لسيّد واب لانه الصغير ومجنون وسبقه كما ذكر الزركشي بصحا اذا كان الزمن غير مقابل بآخرة ولا يضر به لجواز استخدامه في ذلك حقه واطلق الروائي حل اعارته لخدمته من يتعلم منه قصة انس في الصحيح وظاهر ان نعمة مثل هذه المذكورات عار به فيه فهو يجوز قول الاسنوي باعادة الامام مال بن ابي النضر الى المال لانه اذا جاز له التملك فالاعادة أولى مردودياته ان كان ذلك لمن له حق في مال المال فهو ايسر حق لمستحقه فلا يسي عار به او لن لاحق فيه لم يجز لان الامام فيه كالمولى في مال مولى هو ولا يجوز اعادة شيء منه مطلقا ومن ثم كان الصواب كما اتفق به او الدرجه التي تعلى عدم

من العلم الا في تسليم الاول فنبغي للاب اذا استخدم من ذكر ان يحسب بآخرة مثله مدة استخدامه ثم يملكه له عاوب عليه ثم يصر فيها عليه فيما يصاحبه من ثقله وكسوفها مجتمعة بالوي ان يموت انسان ويترك اولاد اصغار او تقوى أهمهم اصرهم بلا وصاية او كبير الاخوة او علمهم مثلا يستخدم من هم في دواب مالهم او لغيرهم والقباس وجوب الاجرة على من استخدمهم سواء كان احديا او قريبا ولا يسلط الضمان قبض الام او كبير الاخوة وغیرهما حيث لا وصاية ولا ولاية بمن التاضي (قوله واطلق الروائي حل اعارته) اي يوله الصغير وقوله لخدمته ظاهر سواء كان ذلك مقابل بآخرة ام لا وهو ظاهر لان فيه مصلحة ومن ذلك ما لا يولى القسبه ومعلوم ان محل ذلك كله اذا اذن له ولله ما اذا لم ياذن له واقعات فمرنة على عدم رضائه بذلك او كان استخدامه بعد اذ رايه فلا يجوز له وبني ما يقع كثيرا من ان العلم يأمر بعض من يتعلم منه بتعليم بعض آخر هل يجوز ذلك لان فيه مصلحة للولد بانقله للصحة بذكر ارام لانه يظن الاقرب الاول ونبغي ان ياتي مثل ذلك فيما لو كان الاب هو المعلم (قوله وقول الاسنوي باعادة) اي يجوز اعارة قايح (قوله وهو لا يجوز اعارته شيء من مطلقا) اي سواء كان عاوب يقابل بآخرة ام لا

(قوله من نفسه) أي القن (قوله ولأنه يتبع عليه) أي الامام (قوله جمع متأخرون) منهم حج في شرحه (قوله من سائر أوجهه) يظهر من هذا افتراض ما رده على الاستوى مع ان ظاهر كلامه فيلسفي اعتقاد الرد اللهم الان يقال الرد انما هو من جهة نسبية الاستوى دفع الامام - المستحق عارية (قوله وقياس ذلك على اعتناق العبد) الاولى يسع العبد كما قدمه ولكنه عبر بذلك تنبيها على ان يسع العبد من نفسه في الحقيقة ٨٨ اعتناق (قوله وموصى به بالمتفقة) الامد حيا نه على تناقض فيه اه حج وكتب

عليه سم هذا مسلم ان ذلك قرية على مباشرة الانتفاع بنفسه كان أوصى ان يتفق به مدة حياته والا فله الاعارة وان قيد بمدة حياته اه و قول سم والاى كان أوصى له بالمنفعة مدة حياته فيبقى ان مثل الاعارة الاجارة حيث قبلت بمدة او جعل عمل ثم ان مات المورث قبل استيفاء المنفعة انعقد عليها انقضت فبناي (قوله لكن باذن الناظر) مفهومة ان الناظر لا يصبر وهو ظاهر حيث لم يكن موقوفا عليه والابان شرط النظر للموقوف عليه والمصرف فيه فيصور له الاعارة لكن لا من حيث كونه ناظرا بل من حيث كونه مستحقا للمنفعة (قوله ان لم يعين) اي المالك له اي المستعير وقوله الثاني مفهومة انه اذا عينه له واعاره انتهت عاريته وانتهى الضمان عنه (قوله كان يركب مثله) اشار به لتقدير المتن بان له الاستانة اذ لم يكن فيما ضرر زائد على استعمال المستعير (قوله اودونه) اي ما لا يمكن هذو المغير فيما يظهر مر اه سم على حج وقول سم ما يمكن عدواى خيما

صحة يسع لقنيت المالك من نفسه لانه عقد عتاق وهو ليس من اهل العتق ولو بعوض كالكتابة لانه يسع لبعض ماليت المال بعض آخر للملك اكسبه لولا البيع ولانه يتبع عليه تسليم ما باعه قبل قبض عنه وهذا مثله لان القن قبل العتق لامك له وبعد قد يحصل وقد لا فالصلحة منتقاة في ذلك ليست المال راها وأخذ من ذلك جمع متأخرون عدم وجوب مراعاة شروط أوقاف الأتراك لبقائها على ملكيت المال لانهم ارفاقه فمن له فيه حتى حلت له على اى وجه وصلت اليه ومن لاحقه لا يبيع له مطلقا اه والوجه اتباع شروطهم حيث لم يعلم رفقهم وقفا وذلك على وجه مخصوص ولا يبرهن تشبيه الامام بالولى اعطاهم في ذلك لا لاجراهم ذلك على وجه مخصوص ولا يبرهن تشبيه الامام بالولى مستاجر اجارة صحبة للملك المنفعة وموصى له بالمنفعة على ماسا في تحريمه في باب وموقوف عليه لم يشترط الواقف استيفاءه بنفسه لكن باذن الناظر كما افاده ان الرقعة وهو ظاهر (لاستعير) بغير اذن المالك (على الصحيح) لانه لا يملكها وانما ابيع في الانتفاع ومن ثم لم يوجب له تبطل عاريته باذن المالك له فيها ولم يبرهن ضمانها ان لم يعين له الثاني كما افاده الماوردي والثاني يصح كان للمستاجر ان يورث (وله ان يسقط من يستوفى المنفعة) كان يركب مثله اودونه لما حجة دابة استعماله بالركوب قال في المطلب وكذا زوجه وخادمه لر جوع الانتفاع اليه ايضا قال الاذرى ثم يظهر انه اذا ذكره انه يركبها وزوجه ونصب على بنت الميراث وأخته او نحوهما لم يبرهن له اركاب ضررهم لان الظاهر ان الميراث لا يسعهم بالضرر ثم ويؤخذ من جوار اركاب ضرر المستعار لو كان حيث كانت عتاقها اودونها ولم تقم قرينة على التخصيص ككون المسعة اجنبية من المغير (وشروط المستعار كونه منتقاه) استقامعا بما مقصودا فلا يعار له الا بغيره كحمار زمن اما ما توقع فبغيره كحمار صغيرا لا وجه صحة اعارته ان كانت العارية مطلقة أو مؤقتة زمانا يمكن الانتفاع به فيه والا فلا ينافي ذلك اشتراط وجود النفع حال العقد في الاجارة لمقابلها بعض بخلاف ما هنا ولا قول الرواى كل ما جازت اجارته جازت اعارته وما لا فلا واستفتى فروغ الاسر هذا منها والاستثناء معار العوم لقبوله التخصيص بما ذكرناه ولا آلة الهوامة تلخدمة اجنبى ونقد اذ معظم المدة ودمته الاخراج ثم لو سرح اعارته للترتين به او اضرب على طبعه صح ونية ذلك كافية عن التصريح كما يشبه الشيخ لا تصاد هذه

(قوله لزجوع الانتفاع اليه) يؤخذ من ان محل جوار ذلك فمالوا ركب وزوجه واخادمه لقضا امصالحه امالو المنفعة اركبها لالتعود منتقاه اليه كان اركب وزوجه لسفرها لما جازت الميراث (قوله كونه منتقاه) اي حال العقد اخذنا بما يافى (قوله لقبوله التخصيص) اي قول الرواى وقوله كذا ما من استثناء بعض الصغير (قوله او اضرب على طبعه) اي حرمته

وقوله ذلك اذ منها وقوله والضرب على باعهما اي الدواهم والدنانير (قوله ويؤخذ من ذلك) كذا شرح مر وفيه نظر
والوجه الضمان لان البيد ضمان ثم رأيت مر وقتبه بعد ان كان واقف ثم ضرب على قوله وحيث لم تصع العارية فخرت الى
هنا من شرحه اه سم على حج (قوله والمستعير اهل للبرع) الاولى والمعي (قوله والقول بصحتها) اي الواقع في كلام غيره
المواردى (قوله وكون الاعارة لاستعادة المستعير الخ) ويجوز ايضا اعارة الورق للكتابة وكذلك اعارة الماء للوضوء مثلا ونفس
متاع ونجاسة لا ينسب بها كان يكون واردة والنجاسة حكمية مثلا (قوله وان جمع بعضهم) مراده حج (قوله كأعارة شجرة أو شاة
الخ) يعني ان مثل هذه المذكورات اعارة الدواة للكتابة ومنها والمكحلة ٨٩ للاكتفاء منها اه يسم على حج (قوله او ماء) اي

للفصل او الوضوء مثلا ولا تظن لما
تتشر به الاعضاء لانه بمنزلة الاجزاء
الغاية بلباس الثوب وقوله وحقق
الاشو في الخ يعني ان تكون غرة
الخلاف ان القائل بالاباحة يقول
عليكم ملكا مراعي فلا يجوز نقله
لغيره كما قالوه فين اباح غرة بستانه
لغيره لا يجوز له نقله لغيره والقائل
بالمقت يقول يجوز له ذلك (قوله
حرمه نقل كافر في حج ان مثلها
القاسية بغيره راو قيادة اه وفي
عدم ذكر الشارح للناقصة اشارة
الى انها ليست كالقاهرة ليعبر زلها
النظر كالتحقيق (قوله فتكون
منافع وله الموصى له) فهو نوع
من الارفاق كذا قاله شارح وهو
قوله مما ياتي في الوصية بالمنافع
ان المالك اذا اولدها يكون الولد
حرا ولو لم يولد لم يترى بها مثله
وان حرمه وطها ان كانت ممن
تقبل ليست بذلك بل بخلاف الهلاك

المنفعة مقصدا وان ضعفت قال في الخادمو يؤخذ من قوله او الضرب على طبعها جواز
استعارة الخط او الثوب المطرز ليكتب ويحاط على صورته وحيث لم تصع العارية فخرت
ضفت لان القاسم حكم الصحيح في الضمان ويؤخذ من ذلك انها مع اختلاف شرط
أو شرط مما ذكره تكون فاسدة مضمومة بخلاف الباطلة قبل استعمالها والمستعير اهل
للتبرع وهي التي اخذت فيها بعض الاركان كما يؤخذ مما ياتي في الكتابة وقول المواردى
ان من القاسدة الاعارة بشرط رهن او كفيل صحيح والقول بصحتها مفرع فصار يظهر على
مقابل الاصح من صحة ضمان الدرك فيها وان جمع بعضهم بان كلامه في شرط ذلك ابتداء
وما هنا في شرطه دواما (مع بقائه) كثوب وعبد فلا تصع اعارة طعام لكل ونحو
شعيرة او قود لان نفعهما ما يباح لهما من ثم هت للذين هما كالتقيد كاجته الشيوخ
وكون الاعارة لاستعادة المستعير محض المنفعة هو الغالب لا ينافيه انه قد يتقيد عينا
من العار كاعارة شجرة أو شاة او برز خذرة ودور ونسل او ماء اذا اصل في العارية ان
لا يكون فيها استعمال المار لان لا يكون المقصود فيها الاستفادة عين وحقق الاشعوري فقال
ان الدر والنسل ليس مستغادا با ما يربى بل بالاباحة والمستعير هو الشاة لسقعة وهي
التوصل لما يربى وكذا الباقي ولا يشترط تعيين المستعار فيكفي خذ ما شئت من دوابي
بجلاف الاجارة لانها معاوضة (وتجوز اعارة جارية لخدمة امرأة) لاستقاء المخذور
وسباني في النكاح حرمه نقل كافر ولا يند في المهنت من مسلمة فيمنع اعارة المهاقي
الحالة المذكورة (أو) ذكر (بحرم) للبارية لاستقاء المخذور مثل الهرم ما لكها بان
يستعيرها من مستأجر وكذا من موصى به بالمنفعة ان كانت ممن لا تحبل لجواز طه حثذ
بجلاف من تحبل لانها قد تلد فتكون منافع وله الموصى له او زوج ويضعها كما قاله
ابن الرقعة ولو في بقية الليل الى ان يسلمها سيدها أو نائبه لاستقاء المخذور بخلاف

١٢ به ح
او النقص والضعف أو زوج الخ وقد يقال حيث كانت الحرمة لما ذكر كان
القياس جواز عند اذن الموصى به بالمنفعة لرضاء ما تلاها على نفسه وقضية اطلاقه خلافة (قوله أو زوج) عطف على محرم وهل
نسقط نفعها عنه ام لا فيه نظر والقرب الثاني لتسكنه من القمع بها اي وقت اراده وبفرض استقامتها في وقت يريد القمع بها
فيه فهو الموت للمنفعة على نفسه ولو طه ما يعني ان يقال ان كان استعارها لخدمة نفسه بطلت العارية كما لو استأمره اجنية
بل هذه أولى لما يند من الالف السابقة وان استأمره الترية ولمه مثلا لا يطل حيث لم يكن في الاتباع بها فاجاب استعارها لخدمة
محرمه ولا تظن وما تقدم من سقوط النفعة ظاهرا ان تمتع بها وارض عن العارية ما لم تمتع بها ملاحظا العارية فالاقرب الاول
لانها مسلمة عن جهة العارية ويعين ان يحصل على هذا ما نقل بالدرس من الزيادة من انما لا تنفع لها الا انما تسلمها عن العارية

(قوله وعليه يجعل كلام الروضة) ثم لا مرءة ختمه من يرض منقطع أي إن لم يجد من يخدمه واستدامة أعارتها الخ لعمري اهـ حج
ومثله عكسه كاعارة المذكور لخدمة امرأته منقطعة ويجوز لكل منهما النظر بقدر الضرورة أن أحسن اليه أخذاً مما قاله في نظر
الطبيب للمرأة الأجنبية وعكسه (قوله أنه لا يتخالف ذلك قولهم الخ) أي لأن كلامهم مفروض في حكمه لا عياناً التي لا تعدى
فيما تخرج به المنافع والاستقمار من غائبين ولا حيث نفاً لقروضه بالأعارة القاسدة أن تلفت بالاستعمال المأذون فيه لم تضمن
وأن تلفت بغيره ضمنعت مما لا باقاً عند المذكورين أو ما منقطعاً فهو منقطعاً ولا يلزم من تشبيه القاسد بالصحيح عدم ضمان لما
ذكره الشارع على أن حج قال بعدم الضمان للمنفعة كاللعن والكلام فيها أوضاع يمدان من يعتد بآذنه فإن قبض عن لا يعتد
بآذنه كالخبور عليه لسفه ضمن مطلقاً (قوله ويجوز أعاره صغيرة وقبيصة) لعل قياس ذلك جواز أعاره الفن الأجنبي وإن لم يكن
صغيراً ولا قبيصاً من صغيرة وقبيصة مع الأمن ٩٠ المذكور اهـ سم على حج (قوله ولولم لم يعرف بالخبور) فليد حج بما

إذا كانت الأعاره لخدمة ضمنعت
خاتمة وانظر المحرر اهـ (قوله
وأجارة عبد مسلم لكافر) هذا
يقيد جواز خدمة المسلم للكافر لأن
التبادر من الأعاره أنه يستخدمه
فيما يريد سواء كان فيه مباشرة
لخدمته كسب ما على يده ونظيره
لعل له أو كغير ذلك كأنساه في
حوادثه وتقديمه في البيع عند
الكلام على قول المصنف بشرط
العقد الرشدي الخ لا يجوز أجارة
المسلم للكافر ويؤمر بأزالته عنه
فإن يؤمر لغیره ولا يمكن من
استخدامه وهو يقيد حرمة شلعة
المسلم للكافر وعليه فقد يفرق بين
الأجارة والعارية بأن الأول في
الأجارة أقوى منة في العارية
لأنه مما لا يمكن من بقائه عليه

أعارتها لأجنبي ولو شفاهاً أو مراحاً أو ضماناً لعمته وقد تضمنت نظر الأول
محرمه ولو باعتبار الخطة فيما يظهر بخلاف ما إذا تضمن تضمن ذلك وعليه يجعل كلام الروضة
وفي معنى المحرم ونحوه المسحوق قال الأسنوي وغيره وسكو عن أعاره العبد للمراة وهو
كعكسه بلا شك ولو كان المستعير والمأذون متنع احتساباً والمفهوم من الامتناع
فيه وفي الأمانة القساد كالأجارة للمنفعة المحرمة وهو ما يجه في الروضة في صورة الأمانة
واستشهد عليه بإطلاق الجمهور في الجواز وهو المحقق وقضية كلام الروضة وجوب
الأجر في الفاسدة وهو كذلك وقدمت في الرهن ما يعلم منه أنه لا يتخالف ذلك قولهم أن
قاسد العقود كصهيها في الضمان وعنده وإن زعم المخالفه بعض المتأخرين وتجوز
أعاره صغيرة وقبيصة يؤمن من الأجنبي على كل منهما ما استقاء خوف القسنة كما ذكر في
الروضة وهو الأصح خلافاً للأسنوي في السابق والأوجه أنه يلحق بالمستأجرة الأجر المجلد
ولولم لم يعرف بالخبور وإن أوهه كلام الزركشي فتسديد المنع من عرفه وانما جازاً بآجار
حسنه لأجنبي والأبصاره بمنفعها لأنه يملك المنفعة فيستقلها شأنه الماعل لا يصير فيخصر
استبقاؤه بنفسه أي أصالة حتى لا ينافي ما مر من جواز أنابته (وتكره) كراهة تنزيه
(أعاره) وأجارة (عبد مسلم لكافر) واستعارته لأن فيها نوع امتنان له وقيل يحرم
واختاره السبكي وبكره استعاره وأعاره فرع أصله ما لم يقصد ترثه فينبذ وأعاره أصل
نفسه لقرعه واستعاره فرع أبا منه ليست حقيقة عارية لما مر في السفيه فلا كراهة
فيهما وتحرم أعاره خيل وسلاح لحربي ونحو مصنف لكافر وإن صححت وفارقت المسلم لأنه

في الأجارة وتجعل فيها في العارية بالأحقال التضمن منه في كل وقت يرجوع الميراث لكن برده على هذا أن في يمكنه
بمجرد خدمة المسلم للكافر تعاقبه وهو حرام وقد يقال لا يلزم من جواز الأعاره جعله تحت يده وخدمته له الجواز أن يعده لم يمدان
من المالك أو يستتبع مسلماً في استخدام في الأمانة فلو تأمل ذلك كله ولراجع وفي عبارة الحلبي ما يصرح بحرمته
خدمته حيث قال وعلى في المذهب عدم الجواز لأنه لا يجوز أن يخدمه وقوله عدم الجواز أي للعارية (قوله وأعاره أصل فرعه)
أي الرقبة (قوله واستعاره فرع) لا يتحقق مغايرة هذا القول السابق وتكره استعاره فرع أصله أذا صورته هذه أنه استعار أصله من
نفسه بأن كان أصله راصورة ذلك أنه استعار أصله من سيدميان كان رقيقاً وهذا ظاهر من عبارته لكني نهيت عليه لأنه يخفى
على جماعة من الطلبة اهـ سم على حج (قوله ونحو مصنف لكافر وإن صححت) لعل محل العبارة إذا لم تكن استعاره لحربي المجلد
والسلاح لمقاتلتها والكافر المحض لفرقه فيه مع المسلم والمحل والأفلا تصح على قياس ما قدمه في استعاره الأمانة الكبيرة =

== مقدمة تقسم فظرا وخلوة او يفرق فليجبر اه سم على حج وهو يقتضى انه اذا لم يغلب على الظن قتاله لنا تحرم اعارته له ونقص وهو مشكل لانه حيث ظن ذلك لوجه الحرمة ومن ثم حال الزيادة انه اذا غلب على الظن عصيانه بما ذكر حرمت اعارته له ولم ينص ولا نصحت ولا حرمه ولا ينافى ما ذكره الشارح من الصفة قوله في شرح التلخيص فلا تصح اعارته ما يحرم الانتفاع به كانه لهو وفرس وسلاح لحرب لانه محمول على ما اذا غلب على الظن ان قتالنا به اخذ من قوله فلا تصح اعارته الخ لانه لا يحرم الانتفاع به الا اذا كان قتالنا به (قوله كان صريحا) وعليه فيمكن ان يقال تميز العارية بمعنى الاباحة منها بمعنى القرض بالقرائن فان لم يوجد قرينة فمن واحدتها ما يفيدني عدم الصفة او يفيد جعله على القرض بما اذا اشتتر فيه بصحت هجر معه استعماله في العارية الا بقرينة وظاهره ان ذلك شائع حتى في غير الدراهم كاعرفي دابك مثلا (قوله ٩١ وفيه توقف) ولو قبل ان نحو خذوه او تفق

به كناية لم يعد ولا يضر صلاحية خذه للكتابة في غير ذلك اه حج (قوله وان تأخر أحدهما عن الآخر) ظاهره وان طال الزمن جدد او وجه بانه حيث حصلت الصفة لا يضر التأخر ان لم يوجد من المعبر ما يدل على الرجوع ولا من المستعبر ما يدل على الرد (قوله فيكون ذلك اباحة) اى والاباحة لا تقتضى الضمان اه حج (قوله ونحو ج منه) اى عقد العارية (قوله وقبل اكلها هو امانة) وكذا ان كانت عرضا اه حج قال سم استشكل مسئلة طرف المبيع وفرق في شرح الروض بانه لما اعتدلا الاكل من طرف الهدية لدران عوضه مقابل له اوسع منقمة طرفها بخلافه في المبيع فكان عارية بقية على الاصل وصيانة الشارح في شرح الارشاد واما

يمكنه دفع الدل عن نفسه بخلافها (والاصح) في ناطق (اشتراط لفظ) يشعر بالاذن أو يطلبه اذا الانتفاع تلك الغير يتوقف على ذلك ويطلق بذلك كناية مع نية وإشارة أو محس واللفظ المشعر بذلك (كاعرفي) هذا أو اعرفتك منفعة وان لم يرضه للعين كتقليد في الاجارة (او اعرفي) أو خذ من مقتضى به أو اجعلك منفعة وكر كبراد كبري ولو شاع اعرفي في القرض كما في الحجاز كان صريحا فانه في الانوار وعليه يفرق بينه وبين قوله في الطلاق لا اثر للانتفاع في الصراحة بانه يحتاج للاصطاح لا يحتاج لغيرها وظاهر كلامهم صراحة بجميع هذه الاقايض وهو ما رواه لا كناية للعارية وفيه توقف ظاهر (ويكنى لفظ أحدهما مع فعل الآخر) وان تأخر أحدهما عن الآخر كالودعية فيما يظهر خلافا لفرق بينهما اذ ظن الرضا حاصل حيث وقد يحصل من غير حفظ ضمنا كان فرش له ثوبا يجلس عليه على ما جرى عليه المتولى ونقله الشنجان عنه نقل الاوجه الضعيفة وجرى عليه ابن المقرئ في بعض نسخ الروض ويرى فيه في العباب وهو مبنى على ان العارية لا يشترط فيها لفظ والاصح خلافه وسيتقد فيكون ذلك اباحة لا عارية ولا دليل للاول فيما ياتي فمن أركب مقطعا دابته بالاسؤال لا مكان حمل في ذلك على الجهتين اما من أحدهما فلا بد منه وانه لا يشترط في ضمان العارية كونها بيد المستعير يخرج منه جلوسه على مفروش للعموم فهو اباحة حتى عند المتولى وسكان اذن له في طلب دابته والذين للعالم في مدة الحلب عارية تحت يده وكان سلمه البائع المبيع في طرف فهو عارية وكان اكل الهدية من طرفها لا امتدادا كلها منه وقيل اكلها هو امانة ومقابل الاصح لا يشترط التلف حتى لو اصابها فاعطاه علوا ونحو ذلك كان عارية (ولو قال اعرفتكم) اى فرسى مثلا (لتعلقه) او على ان تعلقه (او لتعريف فرسك فهو اجارة) تظن للمعنى وهو وجود

اذا لم تكن هدية تطوع بان كان لها عوض فان اعتدلا الاكل منه لم يضمنه بل تلزمه جرحه مثله بحكم الاجارة الفاسدة والا ضمنه بحكم النصب ثم قال وحيث قلنا اباحته توقف استعماله والا كان امانة وان كان بلا عوض كما صرح به الرافعي اه وهو حاصل ما في الروض وشرحه وشرح البهجة وغيرها فالصالح ان الطرف امانة قبل الاستعمال مطلقا ومضروب الاستعمال الغير المتناهي مطلقا وعارية بالاستعمال المتناهي ان لم يكن عوض والا فمجر اجارة فاسدة اه ويؤخذ من هذا حكم ما يقع كثيرا ان يريد الشراعي طرفه لانيات متباينة يتلف منه وهو انه ان كان التلف قبل وضع المبيع فيه فلا ضمان لانه امانة وان كان بعد وضع المبيع فيه ضمنه لانه عارية فتنبه لانه يقع كثيرا ولم يتعرض لحكم الطرف بعد اكل الهدية منه ولا لحكم الدابة قبل طلب اللبن ولا بعد ولا لحكم طرف المبيع بعد اخذ المشتري المبيع منه وصريح ما ياتي من الضمان بعد انتهاء العارية انه هنا كذلك

(قوله دون المستعبر وهو كذلك) عليه في شرح الهجبة بانها من حقوق المالك اه ويؤخذ منه ان اجرة المركب الذي يعتدى فيها او من يسوقها على المستعبر دون المالك (قوله فان اتفق) اي المستعبر (قوله عند فقده) اي اواخذته دراهم وان قلت (قوله اما لو عين) اي المعبر (قوله ولو يتغير فمقتضى كها ٩٢ المالك) اي لم يأخذها منه وان لم يرد اقامه عليه فلا يشترط منه قصد الترتك بل

المدار على العلم بعد احوالها مع التحسن من اخذها منه (قوله ضمن نصفها) اي سواء كان مقدما على ماليتها او رديا له (قوله فهو المستعبر) اي القاتل (قوله فالراكب) اي هو المستعبر (قوله ان وكله) اي القاتل (قوله والا) اي وان لم يوكله (قوله والقارعي) اي (الركاب) اي من القارعي عليه صريحا ولو كان الشغل لا صريحا والظاهر انه لا يمتنع اخذ من قوله ان القاتل هو المستعبر لا الركاب (قوله اما اذا رد) اي المستعبر (قوله فالمؤنة عليه) اي المالك وظاهره ولو كان اخذها في المستأجر باليا (قوله بعد ارجاء) اي الراد (قوله ووجهه انه) اي المستعبر (قوله بمنزلة معبر) اي المستأجر (قوله بل يتعين للمالك) اي ان كان أمنا والا ابتداء تحت يده ان كان كذلك والادفعه لامين يحفظه (قوله ومنها) اي العارية (قوله كسقوطها) هو مثال للتبغير (قوله الاستعمال المأذون فيه كالتبغير) قوله بعد الواجب تبين ذلك الخ وانما كان هذا من الغير لانه تفق في الاستعمال لاه وكتب أيضا

العوض (قاسدة) لجهالة المدة والعوض مع التعليق في الثانية (فوجب اجرة المثل) اذا مضى بعد قبضه من يقابل باجرة ولا ضمان عليه بتلقها كالموجبة وكلامهم هذا صريح في وجوب مؤنة المستعار على المعبر دون المستعبر وهو كذلك سواء كانت العارية مخصصة أم قاسدة فان اتفق لم يرجع الا بالذن حاكم أو شاهد في الرجوع عند فقده اما لو عين المدة والعوض كاعتراك هذمه من امان الا ان بعشرة دراهم او لتعبر في ثوبك هذا شهر من الا ان فضل فهو واجبة مخصصة كافي الاثوار وهو اصح الوجهين ولا يبرأ الا بردها للمالك أو وكيله دون غيره ولده وزوجته في ضمانها وهو طر يق نعم يبرأ كافي الروضة بردها لما أخذها منه ان علم المالك به ولو بتغير فمقتضى كفايه ولو استعارها لركبها فتركها ماله كما معه ضمن نصفها فقط ولو اطلق اعطاه هذا الجبي مسمى في شغل فهو المستعبر وفي شغلها فالراكب ان وكله وليس طريقا كوكيل السوم والافهوا المستعبر والقارعي اي الركاب (ومؤنة الزد) قمارية حيث كان لمؤنة او عند السفر عليه (على المستعبر) من المالك ولو نحو مستأجر ورد عليه للغير الصحيح على اليد ما اخذت حتى تؤديه ولا نه قبضها القرض نفسه اما اذا رد على المالك فالقوة عليه كالمؤنة عليه كالمؤنة عليه معبر وظاهر كلامهم عدم الفرق بين بعد ارجاء من دار معبره وعدمه ووجهه انه منزل منزلة معبره ومعبره لو كان في محله لم تكن مؤنة فقط مالا لدرى هنا ويجب الرد فوراً عند طلب معبره او مؤنة او عند السفر عليه يرد له فان آخر بعده وعقته ضمن مع الاجرة ومؤنة الردفم لو استعاره مخصص أو مسلم فارتد ماله منع رده اليه بل يتعين للمالك (فان تلفت) العين المستعارة او شيء من أجزائها ومنها خالو الركاب ماليتها عليها منقطع وان قصد به وجه الله تعالى ولم يسأله في ذلك لانه يتبعه (لا باستعمال) مأذون فيه كسقوطها في بقراته تسيرها وقياسه كما قاله الفزي ان عبورها حال الاستعمال كذلك وظاهره عدم الفرق بين ان يعرف ذلك من طبيعها أو لا الواجبه تبينه بماذا لم يكن العتور مما اذن في محله عليها على ان جمعا اعترضوه بان العتور بمقاد كثر اي ولا تقصر منه ومحل ان لم يتولد من شدة عاجها والافهوا ضمن لتقصيره وكان حتى الرقيق او ماله الهابة فقتل للدفع ولوس ماليتها تطير قتل المالك فنه المنصوب اذا مال عليه قصد دفعه فقط (ضمنها) بدلا وارشا للغير لما بال عارية مضمونة حتى لو اعادها بشرط ان تكون امانة لغا الشرط كاذ كراهي لم تعرض لغيرها ولا لفسادها ومقتضى كلام الاستوى صحتها والوجه فسادها ولا يعتبر للضمان التقريب فيتمتها (ولو لم يقرط)

قوله كسقوطها في بقراته مضمونة والاستعمال في سابقه فقط في بقراته فانه يضمنه لانه تفق في الاستعمال وساق المأذون فيه بغيره لاه ومنه ايضا ما لو اصابه السلاح مثلاً من آلة الحرب فيضمنه كل من المستعبر والحادث وقرار الضمان على الحارث (قوله وقياسه) اي قياس سقوطها في بقر الخ (قوله كذلك) اي مضمون (قوله والوجه تبينه) اي الضمان (قوله على ان جمعا اعترضوه) اي القياس (قوله ومحل ان لم يتولد) اي الضمان (قوله فتقلا) اي فيضمنها المستعبر (قوله والوجه فسادها)

اي يضمن الاجر قتلها وياثم باستعمالها (قوله وكذا الوتيعا ولها) عبارة حج ثم ان تعها والمالك ساكت وجبرده فورا
والاضمن كالأمانة الشرعية اه وحمل ذلك حيث يعلم به كيدل عليه تشبيهه بالأمانة الشرعية (قوله ولم تعرض مالها له) اي
وقد علم تشبيهه لأمته فان لم يعلمه وجب دفعه واولا لاضمنه ولعل المراد انه يجب عليه اعلام مالكة اي حيث عتقتسوليا عليه لما
ياقي في الغصب من انه لو غصب حيوانا وتبعه ولده لا يكون غاصبا له لعدم ٩٣ استيلائه عليه (قوله ولا يضمن العبر

جلد الاضمة المذورة) وهذا بخلاف ما تقدمناه في الاضمة
نفسها عن سم ويبقى في كلام الشارح من انها مضعونة على
المعبر والمستعبر وعلى هذا فلننظر الفرق بين الاضمة وجلدها ولعله
ان الاضمة لما كان المقصود منها
ذبحها وقرقة لجها اشبهت
الوديعة فضمنت على المعبر والمستعبر
بجلاف الجلفان المقصود منه
مجرد الاتقاع فاشبهه بالمباحات فلم
يكن مضعونا على واحد منهما (قوله
لوتلف في يد الميرثن) خرج به ما لو
تلف قبيل الرهن أو بعد فكأن
الرهن ونزع من يد الميرثن ليرده
على المالك فيضمن في الصورتين
على ما فهمه كلامه (قوله لكن
مراته ليس بعارية) اي فلا يستحق
من حكمها (قوله ولا ما صلح به على
منفعة) قضية تخصيص الاستثناء
في هذه الصور بعدم الضمان ان
مؤنة الردفها على المستعبر وان
كانت شبيهة بالأمانات الشرعية
لعدم الضمان (قوله والثاني يضمن
مطلقا للمار) اي من تلف العين

وسمى في كيفية ضمانها آخر الباب ولو استعار دابة وبها تسع لم يضمن له انما اخذه
لعسر حبسه عن اسمه وكذا الوتيعا ولها لم تعرض مالها له ينفى ولا ثابت فهو امانة
قوله القاضي ولا يضمن ثياب الرقيق المستعار لانه لم يأخذها لاستعمالها بخلاف اكاف
الدابة كما قاله البخاري في فتاويه ولا يضمن المعبر جلد الاضمة المذورة ولا يضمنه المستعبر
لوتلف في يده كما قاله البخاري لا يتناهى على يمين ليس بمالك ولا مستعنا ولا هو لوتلف في
يد الميرثن ولا ضمان عليه ولا على المستعبر نظير ما مر ولا يصدق استعاره من محرم ولا ما قبضه
من مالي يثبت المالك منه في نفسه حق لكن مر أنه ليس بعارة بقوله لا كتابا موقوفا على المسلمين
وهو احدهم وقد اختلف في ذلك الاذرى ولا ما صلح به على منفعة او جعل رأس المال
منفعة او اصدق وزوجه المنفعة فانه اذا اعاد مستحق المنفعة فخصوا وتلف بقيته فلا
ضمان (والاصح انه) اي المستعبر (لا يضمن ما يضمن) اي يتلف من ثوب أو نحوه (او
ينسحق) اي ينقص كافي المهر (باستعمال) ما ذور فيه ملطو به باذن المالك فهو كالرغال
اقتل عبيدي والثاني يضمن مطلقا للمار (والثالث) وهو من زيادة المصنف (يضمن
المتسحق) بدون التسحق اذ مقتضى العادة الرد ولو لم يرد في الاول وموت الدابة كالانحماق
وقرر على ظاهرها وعبر بها باستعمال ما ذور فيه وكسر سيقا اعاده ليقال به كالانحماق
كما قاله العمري في الاخبار ومرجوا عارة المذور ولكن يضمن كل من المعبر والمستعبر
ما نقص منه بالاستعمال ولو استعار رقبا لتظليل فهو سطح فسقط من سله ومات ضمنه
بجلاف مالواستاجر ولا يشترط في ضمان المستعبر كون العين في يده بل يضمن ولو كانت
بيد المالك كما صرح به الاصحاب وفي الروضة لو جعل مناع غيره على دابته بسؤال الغير
كان مستعبرا لكل الدابة ان لم يكن علميا شي الغير المستعبر والاقصد بجماعه ولا يعارض
ذلك قولهما نقل الا عن ابي حامد وغيره لو سحر رجلا ودابته قتلت الدابة في يد صاحبه لم
يضمنها المستعبر لانها في يد صاحبه لان هذا من ضمان الغصب ولا يضمن من الاستيلاء وهو
مفقود وكلامنا في ضمان العارية ولا يشترط فيها ذلك لحصولها بدونه وهذا اولى مما
اشارة القمولى من ضعف احد الموضعين ولو اختلفا في حصول التشبه بالاستعمال
المأذون فيه او اصدق المستعبر بيمينه كما اتفق به الوالد رجه الله تعالى امسرا فامة البينة

أو نقصانها المقصر به ما انحماق والانحماق (قوله وموت الدابة) اي بالاستعمال (قوله ولو كانت بيد المالك) قد سترهم من
هذه العبارة انه يضمنها قبل قبضه اياها وتظاهره لامتحن له لان العارية لا ترد على شئ البيع الصحيح والفاستمع انه لا ضمان فيه
على المشتري قبيل القبض بل ليس لناشئ يضمن فيه العين بمجرد العقد من غير قبض ويتعين ان المراد ان تلفها في يد المالك بعد
قبض المستعبر وبما حكم العارية أو قبل قبضها بالتعلل لكن استعماله المالك في شغل المستعبر مضمن له سم على حج (قوله
كان) اي الغير مستعبرا الخ (قوله عن ابي حامد) الاضرائي

(قوله وما وجهه) أي البقي (قوله بقديمهما السابقين) هما قوله فيهما بالنسبة للصوم على ما يأتي في خبره وبالقسبة للوقوف لم يشترط الوقت استغناء بنفسه لكن يأن الناظر (قوله أو مستحق متعمق) هذا عين قوله السابق ولا يصلح به الخ (قوله فاستعمله في غيرها) أي مما يتعلق بالحرم (قوله جائزة الركوب) أي بجائزة الذهاب والعود في أي طريق أرادها إذا تعددت الطرق ولو اختلفت لأن سكوت المبرع ذلك رضامته بكلها (قوله والفرق بينهما الزوم للتمتع) أي وإذا أزمه الرد فهي عارية قبله وإن انتهى الاستعمال المأذون فيه فلا يستعاد به لعل متاع معين فوضعه عنها ولو عليها في الثقلان مثلا إلى أن يردّها إلى مالكها فانتفت مثلما فعلها (قوله فلا رد عليه) نفاهاه وإن اطردت العادة بأن المستأجر يردّها على مالكها ولو قبل يجوز الركوب في العود اعتمادا على ما جرت به العادة لم يرد (قوله) قال العبادي وغيره واعتقدوه في كتاب مستعار رأى فيه خطأ لا يصلحه إلا المصنف فيصيب ويوافق افتاء القاضي بأنه لا يجوز رد الغلط في كتاب الغير وقيد العري بلفظ لا يغير الحكم والرد وكسب الوقت أولى وغيره بما إذا تحقق ٩٤ ذلك دون ما قلناه فلا يكتب له كذا ودان كتابة له انما هي عندنا الشك

في اللفظ لا الحكم والذي يقع ان المأذون غير المصنف لا يصلح فيه شيئا مطلقا إلا أن ظن رضامته له وأنه يجب اصلاح المصنف لكن ان لم يقصه خطه لردائه فإن الوقت يجب اصلاحه ان يتبين الخطأ وكان خطه مستحيلا سواء المصنف وغيره وأنه متى زد في عين لفظ أو في الحكم لا يصلح شيئا وما اعتيد من كتابة أصله كذا الله تعالى يجوز في ذلك الكاتب اهـ حج وقال سم على منهج (قائدة) لو استعاد كتابا فرأى فيه خطأ لا يصلحه إلا أن يكون قرأنا (أقول) والخطي في معناه فيما يظهر اهـ (أقول) قول حج ان لم يقصه خطه الخ ينبغي ان

عليه ولان الأصل براءة ذمته خلافا لما عزى للبلال البلقيني من تصديق المبرع وما وجهه من ان الأصل في العارية الضمان حتى ثبت سقوطه غير صحيح إذ يحمل ضمانها أصالة بالنسبة للبلال الذممة وكلام البلقيني في تعلقه بالتمتع وهو امر طارئ على الأصل فافهم (والمستعير من مستأجر) أو موصى له أو موقوف عليه بقديمهما السابقين أو مستحق منفعة بصورة أو سلم أو صلح (لا يضمن) التالف (في الأصح) لا بد منه فاقصه عن يفسر ضمانه هذا ان كانت الاجارة صحيحة فلا كانت فاسدة فخطأ معا والقرار على المستعير كما قاله البغوي في فتاويه ولا ينافيه قولهم فاسد كل عقد كصحة اذا القاسدة ليست حكم الصحة في كل ما يقتضيه بل في سقوط الضمان بما تناوله الاذن لاجبا قضاء حكمها والثاني يضمن كالمستعير من المالك (ولو تلفت دابته في يدك) (له) بعته في شغل أو تلفت (في يد من سلها اليه ليروضها) أي يعلمها المسمى الذي جرت به ركبها (فلا ضمان) عليه حيث لم يفرط لانه انما اخذها لفرض المالك فان تعدى كما لو ركبها في غير الرياضة ضمن كما لو سله قبله لم يفرط فاستعمله في غيرها (وله) أي المستعير (الاستفعا) بالمعار (بصحة الاذن) لرضا المالك به دون غيره ثم لو أعارده اية ليركبها لعل كذا ولم يتعرض للركوب في رجوعه جائزة الركوب فيه كما نقلناه وقرأه بخلاف نقله من الاجازة والفرق بينهما لزوم الرد للمستعير فيتناول الاذن الركوب في عوده عرفا ولا كذلك المستأجر فلا رد عليه

ويؤخذ

بعدمه لمن يصلحه حيث كان خطمه مناسبا للمصنف وقلب على ظنه اجابة المدفوع اليه ولم تلحقه مشقة في سؤاله وقوله وكان خطمه مستحيلا أي وخرج بذلك كتابة الخواص في جوامعهم فلا يجوز ان احتج عليهم بالمافيه من نصير الكتاب عن أصله ولا تفلز بادة التهمة بفعلها لعله المذكورة (قوله) استطردى وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا ان الشريك في فرس يتوجه بها الى العدو ويقاطعه وتلق الفرس هل يضمن الشريك بذلك ام لا فيه نظر والجواب عنه ان يقال ان جاءهم العدو الى بلدتهم وخرجوا للدفع عن أنفسهم وتلق الفرس والحالة ما ذكر فلا ضمان وان خرجوا ابتداء وقصدوا العدو على ينة قتاله وتلق ضمتها لأن الشريك لا يرضى بخروج الشريك به على هذا الوجه بخلاف الحالة الاولى فانها المتأد منها في الاستفعا (قوله) آخر وقع السؤال ايضا عما يقع كثيرا ان المستعير الدابة اذ نزل منها بعد ركوبه لها رسلها مع ناهيه فركبها التابع في العود ثم تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه فهل يضمن المستعير ام التابع فيه فنظرنا الاقرب ان الضمان على المستعير لان التابع وان ركبها فهو في حاجة المستعير من ايصالها الى محل الحفظ

(قوله وبؤخذ منه الخ) معقود (قوله الذي لا يزرعه رد) انظر اى مستعبر ٩٥ لا يزرعه الرد اه سم على حج (اقول) هو

المستعبر من المستأجر وبؤخذ اذا
ود على المالك فان الواجب عليه
القطعة دون الرد كعبه (قوله
ولو جاوز اهل المشروط) وبني
ضمن تلقها بالاستعمال مال
المجاورة اه سم على حج (قوله
وله الرجوع منه) اى من المملوك
المشروط فلا يركب الابدع حوزة
اليه (قوله كالقول والشعر)
وعليه فلا استعارة لشعر هل يزرع
القول وعكسه فيه نظرو الاقرب
اه اذا استعار لشعر لا يزرع فلا
يختلف عكسه (قوله فيه نوع من
انواع البديع) اى وهو الاحتسابك
(قوله بفارق نظيره في الاجارة) اى
حيث يزرعه الزائد فقط (قوله فلا
يسقط باوائه) فثبت ان الاجارة
ترد بالرد في سم على منسج
اقول الباب عن شرح الارشاد لشيخ
ما حمله ان العارية ترد بالرد وان
قلنا انها باحة لاهية للمنافع ثم قال
فان قلت حرفة الوكالة ان الاجارة
لا ترد بالرد قلت ذلك في الاجارة
الحصة وهذه ليست كذلك اه
ان وتقدر ان الاجارة حصة فهو
لم يستوف ما ايجبه لو قد استوفى ما لم
يأخذ له خاصة (قوله زرع ماشاء)
اى لم يجز به العادة اه سم على
حج (قوله ويسمى الشغل) وبني
تقييده بما اذا لم يغل المتأجير
فيها الشغل قبل نقله على صفة

ويؤخذ منه ان المستعبر الذي لا يزرعه رد كالمستأجر ويحتمل خلافه ولو جاوز اهل
المشروط لم يزرعه رد كالمستأجر ومنه ان العود اليه وله الرجوع منه را كما يحتمل السك
وعبده بناء على ان العارية لا تبطل بالخالفه وهو ما يحتمل (فان اعاد زراعة حنطة) مثلا
(زرعها) لانه فيها (ومثلها) او دونها بالاولى في الضرر كالقول والشعر لا اعلى منها كذرة
وقطن (ان لم يزرعه) فان فيه عن المثل والادون امتناعا ايضا اتعا عليه وعلمه ما صرح
به اصله انه لو عين نوعا منى عن غيره اتسع (او اعاد ارضا) لشعر (يزرعها) (لم يزرع
قوله) ضررا (حنطة) بل دونه ومثله فذكر المصنف الحنطة والشعر وان عرفهما في الضرر
اشارة الى عدم الفرق في التقصيل المذكور بين اعراض زراعة الحنطة او حنطة وترجع
الاسرى انه اذا استأجر منهما او اعاد زراعتها لا يجوز الانتقال عنه قال ولهذا رد عرفها
في الضرر فثبت نظرو الصعيص في الاجارة الجواز فكذلك ما صرح في الشعر بما لا يجوز فقط
عكس الحنطة فثبتنا والدلالة كل على الاخر فقيه نوع من انواع البديع المشهور وبحث
زرع ما ليس له زرع فله ذلك قلعه بما كان منضمته لمثلها اجرة زرع جميع اجرة المثل
على المعتقد كما قاله الاذرى هو الارجح والركضى انه ارجح وبخلاف نظيره في الاجارة بان
المستأجر استوفى ما كان عليه كما لا يقبل الرد بزيادة والمستعبر لا على شئ فهو بعدوله عن
الطمس كالرد لما يبيع له لا يسقط بازائه عنه شئ (ولو اطلق) المعبر (الزراعة) اى الاذن
فيها كاحرق الزراعة (وترزعا) (صم) عقد الاعارة (في الاصم ويزرع ماشاء) لاطلاق
اللفظ ومجمله كما قاله الاذرى وافق به الواجد رحمه الله اذا كان مما يعتاد زرع ثم لو نادوا
جلا لا طلاق على الرضا والثاني لا يصح تفاوت ضرر المزروع وانما يكلف الاقتصاد على
نصف الاقوام ضررا لان المطلقات انما تقول على الاقل ضررا لتلاؤدى الى التزاع
والعقود تصان عن ذلك قاله البلقيني جوابا عن قوله ما لو قبل لا يزرع الا الاقوال انواع
ضرر السكان مذها ولو قال له لترزع ماشئت زرع ماشاء جزمنا (واذا استعار لبناء) او غراس
فله الزرع) ان لم يزرعه لانه اخف (ولا عكس) لان ضررها اكثر ويقتضيهما الدوام
(والصحيح) انه لا يفرس مستعبر لبناء وكذا العكس) لاختلاف الضرر وفان ضرر البناء في
ظاهر الارض اكثر من بطلانها والغراس بالعكس لتشاو حرقه وكثير ما يغرس في
عامه لنقل ويسمى الشغل والثاني يجوز ما ذكر لان كلام الغراس والبناء التأييد واذا
استعار لواحد مما ذكر فله ثم مات وقلمه ولم يكن قد صرح بالالتصديع بعد اخرى لم
يجزه فعل نظيره ولا اعادته مر ثمانية الا بان جديد (و) الصعيص) انه لا تصح اعارة الارض
مطلقة بل يشترط تعيين نوع المنفعة) قياما على الاجارة ثم لو عم فقال لتتفع بها كيف
شئت او عبادك صم ويتفع ماشاء كلاجارة ومقتضى التسمية تقييده بما كان متادا

الزرع المعتادة والافيد انقضاء مدة الزرع قطع مجانا كما يشمله قوله الا ترى او زرع غير العين مما يطى كثر منه كافي نظيره الخ
(قوله ومقتضى التشبيه الخ) معقود

(قوله ويستعمل في ذلك) أي فان استعمله في غيره كان مقطوعاً به ضمن (فصل في بيان جواز العارية) هـ (قوله وعليه بعد الرد الخ) أي استهزاء العارية بان كانت العين في يد المستعير أو انتهت بفراغ المدة لتكون مضمونة (قوله وحكم الاختلاف) أي وما يبيح ذلك كوجوب تسوية الخمر وأعراض القاضي (قوله وارتفاق من المستعير) أي شأنها ذلك فلا يثنى الله عليه يستعير لها هو عن الاتفاق به ولو رد غيره في ملكه (قوله ولو استعمل المستعير أو المباح له منافع) يخرج بها الأعيان قائمها مضمونة (قوله بعد الرجوع جاهلاً) ويخرج به ما لو استعمل العارية بعد جنون المستعير فعليه الجارة لأنه بعد جنونه ليس أهلاً للأمانة هـ حاشي شرح الروض أي ولا ينسب له نقصه بعدم الأعلام ومثل الجنون انجاءاً وهو نهى عنه الجارة مطلقاً لبطان الأذن بالانجاء والموت (قوله فلاجرة عليه) وانظر لو استعمل العين بعد انقضاء المدة في إعادة الموقفة جاهلاً بانقضائها هل هو كالستعمال بعد الرجوع في المطلق ٩٦ حتى لا يلزمه الجارة أو لا يفرق هـ سم على حج وقد يقال الأقرب الفرق فان الاستعمال في الموقفة

أظهر ما مر به جزم ابن المقرئ فالقول بأنه مبيع على الرجوع المار في إطلاق الزاوية غير صحيح والثاني يصح واختاره السبكي والأرض مثال لما ينتفع به حيث أو كثر كالأمانة أما ما انحصرت منفعة في جهة واحدة كسائط لا يصلح إلا للقرض فلا يحتاج في إعارته إلى بيان الاتفاقات ويستعمل في ذلك بالعرف قال في المطلب وكذلك كان الاتفاقات يجهات لكن إحداها هي المقصود منه عادة هـ

(فصل) هـ في بيان جواز العارية وما للعير وعليه بعد رد في عارية الأرض وحكم الاختلاف وهي من العقود الجائرة من الطرفين كالزكاة في ذلك (نكل منها) أي العير والمستعير (رد العارية) ولوموقفة يوقطل بقضائهم (مق شاء) لأنها مضمونة من العير وارتفاق من المستعير فالأزام غير لائق بها والرد في العير بمعنى الاسترداد الذي عير به أصله ولو استعمل المستعير أو المباح له منافع بعد الرجوع جاهلاً فلاجرة عليه كأمراً فلا يثابته قولهم ان الضمان لا يتصل بالعير والجهل أذهله عند عدم تسليط المالك ولم يقصر بترك أعلامه وفارق نظيره في الوكيلة بأنها عقد والإعارة أمانة واذن وانما ضمن وكيل اقتص جاهلاً بعقودها لأنه مقصر بتوكيله في القود أذهو غير مستحب لأن العقود مطاوب فضعف زجراً عن التوكيل فسهل وواعاره لجل متاعه إلى بلد فرجع قبل وصوله لزمه لكن بالاجرة نقل متاعه إلى مأمن ويظهر ان مثله في ذلك نفسه إذا جهز من الشيء أو خاف وعلم من جوارها كالأمانة فموت أحد المتعاقدين أو جنونه أو انجاءه

الفرق فان الاستعمال في الموقفة بعد فراغ المدة لم يتناوله إلا الأذن أصلاً فاستعماله محض فقه وجهله انما يقيد عدم الأثم كالأمانة يستعمل مال غير مباح لا يكون له ما لو قد بشره بالقرق قول الشارح أذهله عند عدم تسليط المالك الخ وقوله بعد الرجوع وينبغي ان مثل المستعير المستعمل بعد انقضاء المدة وارتفاقه في وجوب الجارة لان الأذن لم يشمل هذا ويرد على قوله أذهله عند عدم تسليط المالك الخ ما ذكره في القسم والتشون من انه لو اباحه ثمره بستانه ثم رجع ولم يعلم من أبيع له بالرجوع فأكل الثمرة من انه يضمن مع الفرق بين المنافع والأعيان الأهم الان يخص بالمنافع

أو أنه جرى هنا على القول بالتسوية بينهما ثم ما قرر من ان المنافع غير مضمونة حيث استوفاه جاهلاً بالرجوع أو لتسليط المالك لا يقتضي ان البايع لو اطلع على عيب في الثمن المعين ففسخ العقد ولم يعلم بذلك المشتري فاستعمل المبيع جاهلاً لم يضمن ما استوفاه من المنافع بخلاف الأعيان قائمها مضمونة عليه وكذا يقال في المشتري لو اطلع على عيب في المبيع ففسخ العقد ولم يعلم به البايع واستعمل الثمن المعين أو استوفى منه عينا ويحجرى مثل ذلك في نظائره (قوله فوجها للتسوية ٣ بين العلم والجهل في الضمان) بقوله أذهله عند عدم تسليط (قوله ولم يقصر) أي العير وقوله ينزل أعلامه أي المستعير (قوله وفارق نظيره في الوكيلة) حيث قبل بطلان تصرف الوكيل بعد عزل الموكل له وقبل باع غير (قوله وانما ضمن وكيل) أي بالبدلية لا للتفويض (قوله أذهو غير مستحب) أي بل ينبغي كراهته (قوله فرجع) أي العير (قوله لزمه) أي العير (قوله انجزه المني) أي وقبل قوله في ذلك ان ذلك قرينة على ما ادعاه (قوله أو جنونه) هذا شامل لما لو كانت العارية غير مضمونة عليه كان كذا من مستاجر اودعت الباه ضرورة فلا قبل بعدم انقضاءها والحاكم ما ذكر بطرأنا شأنها من الولى اللهم الا ان يقال لما كان الاتفاقات = ٣ قول المثنى (قوله فوجها الخ) هكذا في جميع النسخ التي بأيدينا وليست في نسخ الشرح ولعله موضع القول يياض في نسخة المؤلف أو غيرهما من النسخ الصحيحة وكلامه ساقط فكيب السامح موضعها قوله بالاجرة أو غير ذلك والعلم عند الله هـ

== بهما عند العقد المستعبر وقد زالت أهلية قتلا سلطان عقده وليس ثم ما يستند اليه في الانتفاع ليكون استداما والولي
 متفكر من انشاء العقدان أراد به ان واه صالحة (قوله أو انظر عليه بشفه) اي على أحدهما (قوله وكذا بغير نفس) لكن تقدم
 ان النفس تجوز له اعارة عن من ماله منها لا يحايل بآخرة وعليه فبقي انه اذا كان الباقي من المدة مثلا كذلك عدم الانتفاع
 (قوله أو انتهت) اي بان كانت مؤقتة وتوافقت (قوله رد هافورا) ظاهر وجوب الرد فوراً على المالك وان استعار من
 المستأجر فلا يكتفى بالرد عليه لكن قدمت في الاقرار عند قول المصنف ولو غصبوا من زيد الخ ان الغصب من المستأجر والمترين
 برده عليه ويبرأ القاصب فيحصل ان المستعبر من المستأجر ووارثه كذلك **هـ** سم على حج وقد يترقب في كون ماذ كرضية
 كلامه لا يجوز رد قوله وجب على المستعبر الخ لا يقتضي قصر الرد على المالك (قوله كاه) اي في موت المأجور وجب عرج (قوله
 ولا جرة) اي لعين المأجور في مدة التأخير (قوله ولا ضمنوها) ظاهره وان لم يبيع احد منهم يده عليها ولعل عمله اذا وضع يده عليها
 ولا يترقب عليه وصولها الى مستحقها ووجهه انه خليفة المورث فياخذ بما يلزمه **هـ** سم على حج وانهم قوله ولا يترقب الخ
 انه لو ترقب رد هاء على وضع يده عليها فاحذها لرد هاء على مالكها ٩٧ قتلت لم يضمنها كالتلفقت قبل وضع اليد

عليها وهو ظاهر (قوله وفيما قبلها)
 لعل المراد بما قبلها انهم سميت
 رد هافورا أو عقب زوال المانع
 من الرد لاجرة عليهم اذ لم يتكفوا
 من الرد (قوله فان لم تكن) اي
 التركة (قوله لو جن) لم يقل أو انجي
 عليه لان الغصبي عليه لا ولي له
 الا ان زادت مدة ائتمانه على ثلاثة
 أيام على ماذ كره الشارع في كتاب
 النكاح (قوله وكالورة في ذلك
 ولبه) اي المستعبر (قوله لدفن ميت
 محترق) وهو كمن وجب دفنه
 فدخل فيه الزاني المحسن وتاركة
 الصلاة والذمي وقاطع الطريق
 ونحوه بالمعبر المستأجر فليس له ان

أو انظر عليه بشفه وكذا بغير نفس على المعبر كما يحسنه الشيخ وحيث انقضت أو انتهت
 وجب على المستعبر أو ورثته ان مات رد هافورا كما مر وان لم يطلب المعبر فان آخر الورثة
 لعدم تمكنه ضعف في التركة ولا جرة ولا ضمنوها مع الاجرة وموتة الرد في هذه عليهم
 وفيما قبلها على التركة فان لم تكن لم يلزمهم وفي القليلة وكالورة في ذلك وليس له لو جن أو
 حج عليه بشفه والمراد به جواز العارية جوازها أصالة والاقتصد ببعضها للزوم من
 الجاهلين أو احدهما كما اشار اليه بقوله (الاذا اعار لدفن) ميت محترق ودفن (فلا يرجع
 حتى يندرس أو المذوقون) بحيث لا يبقى منه شيء فيرجع حسنة بان يكون قد اذله في
 تكرير الدفن والأفالعارية انتهت وذلك لانه دفن يحق وفي النشء مثل حرمة ولا يرد
 عليه بحج الذنب فانه وان لم يندرس الا ان الكلام في الاجزاء التي تخص وهو لا يخص
 وحكم الورثة حكم موردتهم في عدم الرجوع ولا جرة لذلك محافظة على حرمة الميت
 ونقض العرف بعدم الاجرة والميت لاملاله وعلم من تعبده بالاندراس لزومها في
 دفن النبي والشهداء عدم بلائهما فلا يردان وهذا كله ان رجع بعد عقلم الدفن فلا يرجع
 بعد وضع الميت في القبر ولو لم يرد لم يتر كإقتضاء كلام الشرح الصغير وهو العقدوان
 نقل في الروضة عن المتوفى عن غير مخالف لجواز المعبر حتى تحبيرة المقبرة ان آمن ظهور

١٣ ح يدين موته فيها الا ان عمه المورث في الانتفاع ونصه على الدفن بخصوصه فله ذلك
 وعليه فعل المستأجر ان يعبره بالفسخ للدفن فيها بلا واذن له فتنزل منزله أم لانيه فتلوا الاقرب الاول للعلة المذ كرون (قوله
 ودفن) بقى ما وضع في القبر التعلل ثم أخرج منه لغرض ما كتبه في القبر أو اصلاح كفته مثلاً فله الرجوع أم لانيه فتلوا
 والاقرب ان يأتي في ماله ما قبله فيالواظره وسبل أو سبغ الآتي (قوله فلا يرجع حتى يندرس) ويعلم ذلك بمضي مدة يعلل على القن
 اندراسهم فيها (قوله بان يكون قد اذنته) قصور لمؤدة الرجوع (قوله لان الكلام) الاول لان الخ (قوله في الاجزاء التي
 تخص) تضمنته ان كل ما يخص من الاجزاء كعقب الذنب **هـ** سم على حج (قوله رد هاء) اي العارية (قوله لعدم بلائهما)
 يؤخذ منه ان مثلها غيرهما من ثبت فيهم عدم الاندراس وله ليد كره لعدم علم بالندرس والمقتضية لعدم بلائهم (قوله فلا يرجع
 بعد وضع الميت) اي أو اذله **هـ** سم على حج وعبارته بل تعبده امتناع الرجوع بمجرد ادلائه وان لم يصل الى ارض القبر
 لان في عدمه من هوا القبر بعد ادلائه ازاره بقليل تأمل وقول سم بمجرد ادلائه اي أو اذله بشفه فيما ينظر (قوله لم يوزر)
 اي الرجوع (قوله والمعبر حتى شجرة المقبرة) اي بان حدثت بعد الدفن بلوا نصبر في ظاهر الأرض بما لا يضرب الميت

(قوله ولما ظهر السبل) أي أو المبيع (قوله وجب اعادته فيه فوراً) أي على كل من علم به فهو فرض كتابته واعقده وإن كانت التركة لم تقسم فثمة الرد فيها وإن قامت على بيت المال والأفعلى المسلمين كما قاله في الميسر كفته ٨١ سم على حج (قوله من غير تأخير) أي عن مدة ارباعه للقول بان كان مساوياً وأقرب (قوله فلا يجوز) أي اعادته الأولى فلا يقب لأنه حدث كان المباح مساوياً للقول أو أبعد منه بل أو أقرب فلامعنى لزوم اعادته للأول لا ر عوده ماله لا لزومه بالنسبة لغيره ويمكن تخصيص عدم الجواز بما إذا كان محله المبيع من المباح أو كان عوده إلى الأول يحتاج إلى اصلاح القبر (قوله لولي الميت) أي وارثه (قوله مؤنة حفر ما رجع فيه) ظاهره سواء حفره بنفسه أو استأجر من يحفره وهو ظاهر وأحفره من مخرج بقصد المستعير (قوله لأنه المورث) أي بأعوانه إياه الأرض فتمنع من الدفن تقصير (قوله ما لو ادخل) أي بأدرا المعزى الرجوع في الأرض وقوله بعد تكمير أي حرق ٩٨ وقوله يؤخذ منه أي من قوله بان الدفن الخ (قوله وأبناء)

أي أو زرع (قوله غرم له اجرة الحفر) وهو كذلك قال سم على منهج بعد ما ذكر قال مر وصورة مسئلة القبر أن يكون الحافر الواثب فهو كان الحافر الميت بان استعاد الأرض ليحفره فيها فقبره خفوه ثم مات فرجع الحفر لم يفرم أجرة الحفر وأظنه عليه بأنه لاحق له فيها حفره في حال حياته فلا يرجع ٨١ (قوله كما يؤخذ من التعليل) لعله على حقة ما قد علمناه من رجوعه بعد الاذن تقصير واضرار وهما متفقان هنا (قوله فلا ذل) أي الواثب (قوله والمتولى الخ) معتد (قوله و) أي المصير طمعه غرم ما التزمه أي المعبر بتوريط المستعير في الحفر والمراد بالثمة ما يقابل الحفرة عادة لا ما صرفه المستعير على الحفر (قوله ان كان له) أي المستعير (قوله فكذلك) أي له علكها بالبدل أو ولصل المراد بة لهما غرم ما إذا في قيمته بسبب الحفر (قوله وأخذها) أي الاجرة وقوله في مقابلة أي الاستطراق وقوله فلا يلزم شروط البيع وذلك بان يبيعه الأرض وما فيها من الماء (قوله وترك العلم لم يجز) قضيه انه إذا خلا عن الاستطراق في ملكه لا يجوز أخذ الاجرة وإن كانت الأرض التي حفر فيها البئر تقابل في نفسه بالاجرة وفي جواز أخذ الاجرة مثل تلك الأرض بمجرد عن الحفر (قوله فكما) من جواز العلم ان غرمه المؤنة ومن القبر بين التلق بالقيمة إلى آخر ما مر (قوله فكما لو صالح على اجراء المله الخ) أي فيعوز (قوله والاذا أعار كذا الخ) ولوا عار كذا فبقي امتناع الرجوع وضع الميت عليه وإن لم يلق عليه لأن في أخذه انباء ما لم يلق عليه ويقعه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل وأن ليس بخلاف ما زاد مر وقوله وان لم يلق عليه أي بخلاف هو عليه من غير وضع فلا يتبع الرجوع

أو (قوله فكذلك) أي له علكها بالبدل أو ولصل المراد بة لهما غرم ما إذا في قيمته بسبب الحفر (قوله وأخذها) أي الاجرة وقوله في مقابلة أي الاستطراق وقوله فلا يلزم شروط البيع وذلك بان يبيعه الأرض وما فيها من الماء (قوله وترك العلم لم يجز) قضيه انه إذا خلا عن الاستطراق في ملكه لا يجوز أخذ الاجرة وإن كانت الأرض التي حفر فيها البئر تقابل في نفسه بالاجرة وفي جواز أخذ الاجرة مثل تلك الأرض بمجرد عن الحفر (قوله فكما) من جواز العلم ان غرمه المؤنة ومن القبر بين التلق بالقيمة إلى آخر ما مر (قوله فكما لو صالح على اجراء المله الخ) أي فيعوز (قوله والاذا أعار كذا الخ) ولوا عار كذا فبقي امتناع الرجوع وضع الميت عليه وإن لم يلق عليه لأن في أخذه انباء ما لم يلق عليه ويقعه عدم الفرق في الامتناع بين الثوب الواحد والثلاث بل وأن ليس بخلاف ما زاد مر وقوله وان لم يلق عليه أي بخلاف هو عليه من غير وضع فلا يتبع الرجوع

(قوله والاذارجع معصومسنة بها الخ) قال سم على حج اي فيلزمه الصبر الى اقرب ما من اي ولو لم بدأ السبر حتى يجوز له الرجوع اليه ان كان اقرب وقوله ويستحق الاجرة الخ ظاهر الصبار ان المذكورة في هذا المقام انه حيث قبل وجوب الاجرة استوفى وجوبها على عقد بل حيث دمج وجب له اجرة مثل كل مدقة مت ولا يعد انه حيث وجبت الاجرة قصارت العين امانة لانها وان كانت في الاصل عارية صادرا لها حكم المستأجرة (قائنة) كل مسئلة امتنع على المعبر الرجوع فيها فيجب له الاجرة الا في ثلاث مسائل اذا اعاروا الضالدين فيها فلا رجوع له قبل انداس الميت ولا اجرة له ومثلهما اعارة الثوب للتكسب فيه لعدم جريان العادة بالمقابل واذا اعاروا الثوب لسلالة القرض فليس له الرجوع بعد الا حرام ولا اجرة له ايضا ومنها اذا اعار سميقة للقتال فاذا اتى العصفان امتنع الرجوع ولا اجرة لقله زمنه عادة كما يفيد ذلك كلام سم على منتهج ونقل اعتماد مرقه (قوله ويستحق الاجرة من حيثئذ) اي الرجوع في السنة فقط (قوله طرمة قطع القرض) وينبغي لزوم الاجرة حيث كان الباقي من زمن الصلاة يقابل باجرة لكن في سم على منتهج ما يخالفه ويمكن توجيهه بان العرف قاض بعدم أخذ الاجرة فلذلك كما قيل به لم يلزم الرجوع في الارض بعد الاعارة للدفن ٩٩ (قوله الاول على ما اذا استعار الخ) هو قول

البحر ليس للمعبر الاسترداد الخ (قوله والثاني على ما اذا استعارها) وهو قول المجموع لو رجع المعبر نزعته وفيه على صلاته (قوله ان احرم يفرض) وعلى هذا الوجهين بطلان صلاته بعد اقراره منها ليس له اعادتها في الثوب الا باذن جليل كذا نقل بالدرس عن سم بعض الهوامش واما اذا تبين ذلك في الاشياء فنبين ان يقال ان كان ذلك في الركعة الاخرة او شئوها ما يطول زمنه بعد الاحرام كان كالتين بعدها وان كان في اقل الصلاة بحيث يكون المأخوذ

او نذرا ن بعمره مدة معلومة أو ان لا يرجع والاذارجع معصومسنة بهم الامتعة موضوعة وهي في البقرة ويستحق الاجرة من حيثئذ كما يشهد بان الرقصة كالرجوع قبل انتهاء الزرع والاذا اعاروا بالسترة او القرض على شخص في مقروضة كما يشهد الاستنوى لحرمه قطع القرض ويوافقه قول البحر ليس للمعبر الاسترداد ولا المستعير الرد الا بعد فراغ الصلاة لكن بردي ذلك قول المجموع لو رجع المعبر في أثناء الصلاة نزعته وفيه على صلاته ولا اعادة عليه بالاحلاف وقياسه ذلك في القروض على النفس الان عليه الاعادة وعلى الاول فالاول جزم الاقتصاري على اقل مجزئ من واجباتها بعد الرجوع وقد جعل الوالد حجة الله تعالى الاول على ما اذا استعار ذلك لمصلحة فيه القرض ورجع بعدها الشروع فهي لازمة من جهة ما والثاني على ما اذا استعارها لمطلق الصلاة تكون لازمة من جهة المستعير فقط ان احرم يفرض وللمعبر الرجوع ونزع الثوب ولا اعادة وجازة من جهة ما ان احرم بفعل والا اذا اعارته تلبس بها في الخلوة او اعادها را لستكن معتدة فهي لازمة من جهة المستعير والا اذا اعاره جده عا لستغيبه جدا ما مثالا فيمتنع الرجوع فيما يظهر وقفا للبحر والوجه ثبوت الاجرة وكذا لو اعار ما يدفع به

قبل التين ما يحق قدره في تطويل الصلاة عادت جازا عادت ما فيه بلا اذن لانه لو لم يتبين بطلان وطول ذلك القدر لم يمنع منه وبقي ما لو استعاره لصلاة فصلية غير هاهل للمعبر الرجوع او لاقية نظره الاقرب ان يقال ان احرم بطلانها او دونها ليس به ان يرجع فيها بخلاف ما لو كانت كمرعد منها كان اعاده لصلاة الضم في التطور مثالا للرجوع وهو يرجع من الابتداء او بعد صلاة ركعتين نقل عن سم بالدرس الثاني وفيه ايضا ما لو استعاره لمصلحة فيه مقصورة فاحرم بها ان لم يزلها الا انما فهل للمعبر ان يرجع بعد تمام الركعتين لانها من المأذون فيها ما لا تبطل صلاته لانه عاجز اولاً لانه اذن له في الدخول فيها ولا يجوز له الرجوع ويلزمه الايضاً فيه نظره والاقرب انه حيث لم يزلها الا انما بعد اختياره ليس له الرجوع ولو رجع زمنه الاجرة في الركعتين الاخيرتين بخلاف ما لو لم يزلها باختياره في نزع الثوب منه وصلى عابداً ولا اعادة عليه وفيه ايضا ما لو استعاره لصلاة فرض وأطلق فهل يجب عليه الاقتصاري على اقل القرائن او ضمنه نظره والاقرب الثاني وفيه ايضا ما لو استعاره ليضبط فيه فهل لفعل ما جرت به العادة الا ان من المعاصرين لا يسلطان ونحوه وان رجع المعبر فيه نظره والاقرب انه يجب عليه الاقتصاري الا ان كان فقط حيث دمج المعبر (قوله فهي لازمة) اي في اعارة الثوب لستر بها في الخلوة الخ (قوله من جهة المستعير) اي لا المعبر (قوله فيمتنع الرجوع) اي من المعبر

(قوله ثبوت الاجرة ايضا) اى فى السقي وما بعده (قوله ثم رجع بعد البناء والغراس) بقى مالو رجع قبلهما فليس له فعلهما
قال فى الروض فان فعل عالما وباجل ارجوعه قطع مجانا وكفى تسوية الارض اه ولا يبعد ان تلمزه الاجرة وهو ظاهر عند
العلماء ارجوع اه سم على حج (قوله ان كان المير شرط القطع مجانا) اى اوسكت عن ذكر مجانا فيلزمه القطع فى صورتين بلا
ارض كما فهمه قوله واحتقر مجانا على الوشرط القطع وغرم ارض النقص (قوله والا فلا) دخل فيه ما لو اختار المير القطع وطلبه
من المستعير ففعله فلا يلزمه تسوية بالظفر لانه لم يفعله اختيارا (قوله على شرط) اى المير (قوله لان من صدق فى شئ صدق
فى مقصده) ويمكن أن يفرق بين هذا وبين ما تقدم ١٠٠ فبالاخذ خلقه الى حصول التقب بالاستعمال حيث صدق المستعير ثم

على المعقد بان ما ادعاه المير هنا
راجع للعقد وهو لو ادعى عدمه
صدق بخلاف ما تقدم فان التقب
ليس من صفات العقد فربح
جانب المستعير فان الاصل عدم
ضمانه ويؤخذ هذا من قول
الشراح لان من صدق فى شئ الخ
(قوله فيلزمه اذا قلع ردحالى
ما كانت عليه) اى بان يبعد
الاجراء التى انفصلت منها فقط
(قوله لو كان ترابها لا يكفيها)
اى فلا تلمزه اعادته (قوله لزمه
الرائد) اى حله وارض نفسه ان
نقص (قوله بين ان يقيه باجرة)
هل يتوقف ذلك على عقد ايصال
من ايصال وقبول أم يمكن بمجرد
اختيار المير فتلزمه بمجرد الوجه
الجارى على القواعد ان لا يضمن
عقد ايصال ثم رأيت الشارح
يسأ الكلام عليه فى قوى
واستدل من كلامهم بما هو ظاهر
فيه وقد يقال ان عقد فلا كلام

والا وجبت اجرة المثل اه سم على حج لكن قول الشارح لانه بذلك التقدير ملك متفعة الارض قد يها لفيه فان قوله ان
لان المالك لما رضى بالاجرة واخذها كان كانه اجرة ظاهري انه لم يبرئ منه ساعقد ويمكن الجواب بان له لمتعلقة لاختصاص
قوله لان المالك لما رضى الخ بمصوده من جوان عقد من سها وكتب ايضا بين ان يقيه باجرة ولو اراد المير ان يسكن فى بناء
المستعير وينفع له اجرة لم تلمزه موافقة لما يمين الحجر عليه فى ملكه (قوله وعليه) اى يقول الاسوى واقر بما عين الخ
(قوله فالوجه ان له ابدال ما قل) هو ظاهر بناء على ما صوره وتقدم عن فى باب الصلح ان من طرق التسعة بالاجرة ان يتوافقا
على ترك كل شئ بكذا وبغير ذلك العساسة كالمخرج المضروب على الارض وعليه فلو قطع غراسه او سقط بناؤه ليس له =

= اعادته لانه لا يستحق المنفعة وانما يجبر عليه اجرة ما استوفاه وكذب أيضا لعناقه قوله فالوجه ان له ابدال ما قلع
 اى ولومن غير الجنس حيث لم يضر رعي الاول (قوله كانه اجره الا ان) اى وقع في الزمن الحاضر اجارة الخ (قوله
 وان وقف مسجد) اى ويبقى ان بنى بقاضه مسجدا آخر انما يمكن على ما بنى في تقييد في الوقت فيما لو انهم مسجدونه عززت
 اعادته (قوله مستحق الاخذ) اى القلع (قوله لو اراد) اى المعبر ١٠١ (قوله وابقاء البعض) اى باجرة وقضنة

قوله انما جاز نفسه التفسير الخ
 امتناع تلك البعض وقلع البعض
 مع ارض نفسه ويمكن شعول قوله
 وابقاء البعض الصورتين (قوله
 ولا يلحق بالتفسيخ) اى فى الاخذ
 قهوا من غير عقد (قوله فالحق
 تقييده بين الامور والسلامة) ع
 قال البقوى اذا اشترى شراء
 فاسدا وبني او غرس فالحكم
 كما هنا اى سم على منهج وقد
 تقدم فى الترح ان حكمه حكم
 القصب فيقطع بمحان (قوله اذ لم
 يوقف) اى البناء أو القراس
 (قوله والاختص بين الاولين) وهما
 التبقية بالاجرة والقطع وغرامة
 الارش (قوله من التبقية بالاجرة)
 وهى من الربح ثم من بيت المال
 اى عباب اى فان لم يكن فى بيت
 المال شئ او منع متوليه فعلى
 ماسر المسلمين ان يذلل عن شئنا
 الشورى وفيه وقفة بان ماسر
 المسلمين انما يلزمون بالضرورة
 دون غيره وهذا الضرورة اليه
 (قوله على ماسر) لم يتقدم شئ
 عنهما فاقطعه (قوله وبعت

ان له ابدال ما قلع لانه بذلك التقدير ملك منقعة الارض على الدوام لان المالك لما مرضى
 بالاجرة واخذها كان كانه اجره الا ان اجارة مؤبدة (او يقطع) او يهدم البناء وان
 وقف مسجد اخلافا لما قلع من ابن الرفعة انه يتعين بقاء ما بالاجرة (ويضن ارض نفسه)
 وهو ما بين قيمته فانما ومقلوعا كافى الكفاية ولا بد من ملاحظة كونه مستحق الاخذ
 لنقص قيمته فيستد كاذ كره الصمراوى والظاهر كما قاله ابن الرفعة ان مؤنة القلع على
 صاحب البناء والقراس كالاجارة حيث يجب فيه ذلك على المستاجر اما اجرة فقل
 النقص فعلى ماله كقطعها ولو اراد على البعض وابقاء البعض بالاجرة او القلع والارض
 وابقاء البعض فالوجه كما يحسنه الزركشى عدم اجابته لكثرة الضرر على المستعير اذ
 ما جاز فيه التغير لا يجوز بعضها كالقنارة (قل او يملكه) بتقديمه على ايجاب
 وقبول ولا يلحق بالتفسيخ كما قال الاستوى انه يؤخذ من كلام الرافعى (بقيته) حال
 القلق مستحق القلع وهو الاصح كمنظاريه من الشفعة وغيرها ومن ثم قبل انهم جاز ما به
 فى مواضع وجرى عليه جمع متأخرون ولم يقدروا فى الروضة هنا من تخصيص التفسير
 بالقلق والقطع ولا ما فى الكتاب فالحق تقييده بين الامور الثلاثة بل نقل بعضهم الاتفاق
 على ذلك قال الرافعى فى باب الهبة فى رجوع الاب فيه انه يقضى بين الامور الثلاثة
 كالهبة وايضا فى استقدا اعتد ذلك من مجموع ما صححه المصنف فى الروضة والكتاب
 وقد يتعين الاول بان بنى او غرس شريك باذن شريكه ثم رجع كما تقدم عن المتولى
 واقترا فان لم يرض بها عرض عنها كما يأتى فى خلافه لابن الصلاح وعمل التفسير بين
 السلامة اذ لم يوقف والاختص بين الاولين وامنع الثالث واذ لم يوقف الارض فان
 وقف لم يقطع بالارض الا اذا كان اصل القلق من التبقية بالاجرة ولم يملك بالقيمة الا اذا
 كان الوقت بشرط جواز تخصيص مثلها من ربحه وبذلك اتفق ابن الصلاح فى تقييده من
 الاجارة وظاهر ما تقرر ان التبقية بالاجرة تاتى فى هذه الحالة حتى على ماسر عن الشيعين
 وبعت فى الاسعاد ان المعبر لو كان فاعدا لم يضره عليه القلق لنفسه ثم بعد فقال
 الاستحقاق فى الارض لغيره من ليس وارثا ليهبى باجرة المثل ويمكن رده بان القلق بالقيمة
 انما هو بيع ملك الارض فحينئذ يملكها لو قبضتها امتنع على الناظر القلق وانما جاز
 القلق من ربيع الوقت لانه يصير بذلك وقفا على الارض واذ لم يكن على القراس ثم لم يد

فى الاسعاد ان المعبر الخ) يتأمل جواز اعلان من الناظر اذ لا يباح له التبرع بالمنفعة ملامح جوارعنا وقد يقال يمكن
 تصويره بما لو كان مالك الارض فاعدا هم وقتها بشرط النظر لنفسه ثم رجع أو ان الوقت المنصرف فى الناظر فكان له التصرف
 فيه استحقاقا ونظرا (قوله ويمكن رده) جمعت (قوله وانما جاز) مستأنف (قوله واذ لم يكن على القراس غراخ)
 عطف على قوله اذ الوقت هو الاختيار الخ

(قوله كافي الزرع) قسّمته انه اذا اُغار أرضاً للزراعة ثم وجع قبل أن وان المهاد يقضي بعد ادراكه وهو محال لقول المصنف
الآتي واذا اُغار أرضاً زراعة فرجع الخ ١٠٢ فانه صريح في عدم التأخير وانه يجب عليه التنبية بالآجرة

وقبله والقلم أي حالا وقبل
يُتْلَف بالقيمة كذلك اه في
التشبيه مسامحة ويمكن أن يقال
أي كأيتمنح القلم حالا في الزرع
(قوله لكن المتقول في نظره من
الآجرة التضيير) أي في الحال
ونقل سم على منبج من الشارح
اعقاده اه (قوله وإيقاها إلى
الجداد) وينبغي وجوب الآجرة
كافي الزرع (قوله أي أعلى) أي
الترم ذلك وليس المراد دفعها
بالقلم فيما يظهر (قوله ويجوز
يعملها الخ) مستأنف وليس
مفرا على قوله قبل الخ (قوله
كأجره به ابن المقرئ) معتدل (قوله
تتصل أيضا) أي الخصومة (قوله
عدم لزوم الآجرة) أي للبناء
والفراس وقوله إلى أي المصير
(قوله وهي مودة) أي ليست
في كلام العرب وإنما الذي في
كلامهم على الاستفادة من المختار
الفرجة بفتح الفاء التقصّي من
الهم (قوله والإصلاح للبناء) بغير
آلة هل المراد بهذا القيد
الاحتراز عما يمكن اعتاد بهادونه
كأن يدعى خشب والآخر أما
فهو الطين مما لا بد منه لإصلاح
المنهدم فالتأخر عنه لا يبدأ بأجنيبا
(قوله لم يلزمه) أي المصير (قوله
الآجرة) أي لدخوله والا

صلاحه والالم يقضي الأبعد الجذاذ كافي الزرع لانه أمد ينتظره القاض وغيره
قال الاستوى لكن المتقول في نظره من الآجرة التضيير فان اختار القلم قبل الفترة
أيضا كان كغيره مرة وإيقاها إلى الجد إذا كان موزرة وإذا اختار ماله اختياره
لزم المستعير موافقته فان أي كلف تضييع الأرض مجانا للتعبير (فان لم يقتر) المستعير
شيئا يذكر (لم يقطع مجانا) فينتج عليه ذلك (ان بذل) بالمجبة أي أعطى المستعير الآجرة
لانتقاه الضرر (وكذا ان لم يذله في الأصح) لتضييع المصير بترك الاختراع مع رضاه
بأن لا يفسد نفعه والثاني يقطع لانه بعد الرجوع لا يجوز الانتفاع به مجانا (ثم) عليه
(قبل يبيع الحياكم الأرض وما فيها) من ثمن أو فراس (ويقسم بينهما) ويجوز جمعها
بقر واحد للضرر ورتبة فيوزع الثمن على قيمة الأرض مشغولة بالفراس أو البناء وعلى
قيمة ما فيها وحصة الأرض للمصير وحصة ما فيها للمستعير كذا جزم به ابن المقرئ
وجزم به صاحب الأنوار وأطبازي وقدم المصنف في الروضة كلام المتقول القائل
بالتوزيع كافي الزرع (والأصح انه) أي الحياكم (يعرض عنها حتى يختاروا شيئا) أي
يختار المصير ماله اختياره ويوافق عليه المستعير قطعا لاتراع بينهما وقوة بصائر الحكمي
عن خطه هنا وعن أصله أكثر نسخ الشارحين قد ينافيه إسقاط الآفة من خطه في
الروضه صحيح عليه واستحسنه السبكي ومثوبه الاستوى لان اختيار المصير كاف في فصل
الخصومة مع انه مع حذف الآفة يبيع الاستناد لأحدهما الشامل للمستعير لانه اذا
اختار ماله اختياره كالمقطع مجانا تتصل أيضا وأيضا فالمصير وان كان هو الأصل لكن
لا يتم الأمر عند اختياره الثلاث الأجزاء الواقعة للمستعير كما قررناه فصح الاستناد إليهما ثم
فرع على الأعراض عنهما حتى يختاروا فقال (والمصير دخوله أو الانتفاع بها) أي مدة
المنفعة لا تمام ملكه ويؤخذ من التعليل كافي الخ لانه لو كان البناء مسطحة امتنع
الجلوس عليها وهو واضح والاستناد إلى بناء المستعير وفراسه والاستقلال بهما وان
منعه كما صرح في الصلح وتعمل فرق بينهما غير صحيح وإطلاق جمع امتناع الاستناد محمول على
ما ينضرب حالا أو لا وان قل والأوجه كافي البصر عدم لزوم الآجرة مدة التوقف لان
الخبر في ذلك الميسر لا فالامام ولا يدخلها المستعير بغير إذن من المصير (لترج) وغيره
من الأعراض التأخر كالأجنبي وهي مودة قبل فعلها من انقراح الهم أي انكشافه
(ويجوز) دخوله (للسن والإصلاح) للبناء بغير آلة أجنبية ونحوها كاحتناء الثمر (في
الأصح) صيانة للملك عن الضياع فان حصل منفعته بدخوله لم يلزمه أن يكتفه من دخولها
الآجرة كمنقله الراعي من التقة وأقره أما إصلاح البناء آلة أجنبية فلا يمكن منه لان
فيه ضرر بالمصير لانه قد يتعين التهلكة والنقص مع الفرم فيزيد الفرم عليه من غير حاجة

للمصير

فتقدم ان على المستعير أجرة فالأرض مدة التوقف فتأمل اه سم على منبج لكن الذي تقدم
لشارح قريانا الان وجه عدم لزوم الآجرة مدة التوقف

إليه بخلاف اصلاحه بالكتبة كما أن سقي الشجر يحدث فيه زيادة عين وقيمة والثاني
 لأنه يشغل ملك الغنم إلى أن يفتى إلى ملكه وقد علم من جواز الفحول لما ذكرناه
 جوازه لاخذ الفجار بالأولى (ولكل) منهما أربع ملكة من صاحبه وغيره وبقيت
 المستوى من كل ما كان لباعه وعليه نعم أن كان جاهلا بالحال فله الفسخ (وقيل
 ليس للمستعير به ثالث) أي عير مستقر لان المعير عليه ورد بان غايته أنه كقص
 مشفوع وقيل ليس للمعير ذلك أيضا ليهل بامر البناء والغراس ولو انتفع على بيع
 الجميع من ثالث بمن واحد يار للضرورة ووزع كاهن (والعائدية الموقته) لبناء أو
 غراس أو غيرهما (كالمطلقة) فيعبر من الاحكام اذا انتهت المدة أو رجع قبل انقضائها
 اذا التاقت وعدلا يلزم ويان المدة كما يحتمل كونه للقطع يحتمل كونه لمنع الاحداث
 او لطلب الاجرة (وفي قوله لا قطع فيها) أي الموقته بعد المدة (بجاء اذا رجع) أي
 انتهت بانتهاء المدة لان فائدة التاقت القطع بعد المدة وجوابه ما مر قبله (وإذا أعمار)
 أرضا (لزراعة) مطلقا (ورجع قبل ادراك الزرع فالصحيح ان عليه الإبقاء إلى الحصاد)
 ان نقص بالقطع قبله لانه يحتمل أنه لم يقطع بغيره من البناء والغراس ومقابل الاصع
 وجهان أحدهما لا القطع وبغيره أرض نقصه وثانيهما لا القطع بالقيمة في الحال أما إذا
 لم ينقص بالقطع وان لم يقطع قطعه أو أعيد قطعه لكونه قصيلا فانه يكلف ذلك كما يحتمل ابن
 الرقعة لاقتداء الضرر (و) الصحيح (ان الاجرة) أي اجرة مدة الإبقاء من وقت دجوعه
 إلى حصاده لا تقطاع الإباحة به فاشبهه بالو اعاد اية ثم رجع في أثناء الطريق فان عليه
 قتل متاعه إلى ما من بجرة المثل كاهن والثاني لا اجرة لانه منفعة الأرض إلى الحصاد
 كالمستوفى بالزرع (فلو عين) المعير (مدة) للزراعة (ولم يدرك) أي الزرع (ففيها
 لم يتجدد) أي المستعير (بأنها زراعة) او ينقصها كأن كان على الأرض نحو تلج أو
 سبيل ثم زرع بعد زراعه لا يدرك في بقية المدة أو زرع غير المعين مما يبطل أكثر منه كافي
 نظيره الآخر (ان الاجرة) عليه الاستوى (قطع بجمانا) لما تقرر من قصده وعليه أيضا
 نسوية الأرض فان لم يقصر لم يقطع بجمانا كما لو أطلق سواء كان عدم الادراك لتصور
 أم تقصر المدة المبنية (ولو لجل السبل) أو نحو الهواء (بذرا) بجهة أي ما يصير بمذورا
 ولو نواة أو حبة لم يعرض عنها مالها (إلى أرض) لغرم ملكه (فثبت فهو) أي النبات
 (لصاحب البذر) لانه عن ماله فتقول إلى حبة أخرى فلم يزل ملكه عنه ويجب رد ماله
 ان حضر وحله والا فله كما لا محالة ضائع أما ما عرض عنه ماله وهو من يعتد
 بأعراضه لا كجورده فهو لرب الأرض ان قلنا برب المال كونه بجورده الأعراض
 وأعلم انه سبيل مما يأتي قبل الاخصية جواز أخذ ما يلي مما يعرض عنه غالبا ويؤخذ
 منه ان ما هنا كذا يملك مالك الأرض هنا وان لم يتحقق أعراض المالك وحسنه
 فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه لأن يعلم أعراضه وان أوهم كلامهم هنا خلاف ذلك

(قوله كما ان سقي الشجر يحدث فيه زيادة عين وقيمة) هذا الوجه
 فيما يات من (قوله) هذا الوجه
 يقتضى امتناعه لانه قد يغير إلى
 ضرر بالمعير كما في اصلاح
 بالالة الأجنبية فكان الأولى
 توجيحه بجواز السقي فهو
 الاحتياط اليه (قوله) وقد علم من
 جواز الفحول لما ذكرناه (الحج)
 ليد كرج (قوله) وقد علم من
 تركه لانه عن قوله أولا ونحوهما
 كاجتناء الفرة وقد يقال أواد
 الشارب بالخارضا الفجار الساقطة
 قبل أو ان الجذذ والخرف (قوله)
 أولا كاجتناء الفرة ما يقطع وقت
 الجذذ (قوله) لكونه قصيلا
 أي شتلا (قوله) لا تقطاع الإباحة
 به أي الرجوع (قوله) قطع بجمانا
 أي وان لم يكن المتسارع قدرا
 يتنفع به (قوله) تصور (كز أو
 مطر أو جراد اكل أهل الزرع
 ثم ثبت من أصله (قوله) بمجرد
 الأعراض) وهو الرابع (قوله)
 فالشرط أن لا يعلم عدم أعراضه
 قد يقال هذا يشتمل ما يشتمل فيه
 هل هو بما يعرض عنه غالبا أولا
 وفي ملكه تقرر فالوجه ان
 الشرط علم الأعراض أو علم
 كون الموجود مما يعرض عنه
 غالبا مع الشك في الأعراض
 اهـ على ج

(قوله لدنه) اي بقاء البذر (قوله قبل القلع) مفهومه الرجوع لمدة القلع اهـ سمى حج وينبغي أن يلحق بقلة القلع ما لو تمكن من القلع وأجره أخذاً مما صر في وارث المستعزم من انه اذا آخر مع التمكن لزمنه الاجرة (قوله لانه من فعله) مفهومه انه لو أجبره المالك وألحاه لم يلازمه ما ذكر اهـ سمى على منهج (أقول) ويوجه ما ذكرناه لم يحصل منه في الاصل تعد غير ايت الاذرى في قوله صرح بالمفهوم المذكور (قوله لا في بقاء العدة) لو يني بعض المدة اهـ حج (قوله ان وقع الاختلاف مع بقاءها) أي العين (قوله فان تلفت العين قبل ردها تلفا) أي بان كان التلف بعد الاستعمال المأذون فيه (قوله فسد الشرط والعارية) أي فتكون مضبوطة بقيمتها ان تلفت بغير الاستعمال المأذون فيه والفرق بين هذه وما لو شرط أن تضمن باكثر من قيمتها على ما مره انه كأنه جعل الزائد على قيمتها في مقابلة المنافع فكذلك اجابة فاسدة وما هنا لم يحصل في مقابلة المنافع شيئاً لكن شرط شرطاً فاسداً فاقسدها ولو شرط ما ذكر ان الكلام فيما لو شرط ضمانها بقدر معين دون قيمتها فان كان أكثر كان كالو شرط ضمانها باكثر من قيمتها فتكون أمانة

(والاصح انه يجبر على قلعه) لا تنقضاء اذن المالك فيه فصار شيئاً مما لا تشتت انقصان شجرة بقوله الى هوا داره فان له قطعها ولا أجره تلك الارض على مالك البذر لدنه قبل القلع وان كان كثيراً كما في المطلب لعدم الفعل منه ومن ثم أجبر على تسوية الحفر الحاصلة بالقلع لانه من فعله والثاني لا يجبر لانه غير متعد به فهو كالستعر (ولو ركب دابة) لغيره (وقال للمالكها) عرقتها (فقال له) بل أجرتكها) مدة كذا بكذا ويجوز كما وجهه السبكي الاطلاق الاجرة بناء على الاصح الا ان الواجب أجره المثل (أو) اختلاف مالك الارض وزادها كذلك فالصدق المالك على المذهب في استحقاق الاجرة او القية بتفصيلهما الا ان في بقاء العدة لو يني اذا التالف انه لا يآذن في الاستعانة بملكه الا بقبول فحصل لكل منهما جميع ثقباً وايجاباً انه ما أعاره بل أجره واستحق أجره المثل ان وقع الاختلاف مع بقاءها وبعد مضى مدتها اجرة فان وقع قبل مضى تلك المدة صدق مدعى العارية بمنته حرماً لانه لا يتلف شيئاً حتى يجعل مدعى السقوط بدله أو بعد تلفها فان لم تمض مدتها اجرة فذوالدمقر بالقيمة لمسكرها والانه مدعى للمسمى وذوالدمقر لها اجرة المثل والقية فان لم يرد المسمى عليه ما أخذه بلايين والاحلف الزائد والثاني يصدق الركب والزراع لان المالك واقف على اباحة المنفعة لهما والاصل براء منهما من الاجرة التي يدعيها والثالث يصدق المالك في الارض دون الدابة لان الدابة تكفر عنها الاعارة بخلاف الارض (وكذا) يصدق المالك فيها (وقال) الركب أو الزراع (اعرني وقال المالك بل غصبته مني) وقد مضت مدتها اجرة والعين باقية لان الاصل عدم الاذن في تلفه ويستحق أجره المثل والثاني ان القول قول المستعير لان الظاهر ان تصرفه بحق (فان تلفت العين) قبل ردها تلفاً تضمن به العارية (فقد اتفقنا على الضمان) لهما الضمان كل من المعار والمضروب (لكن) هي للاسود والوجه خلاف ما نرى زعم انه لا وجه له ان قوله اتفقنا على الضمان يقتضي مساواة ضمان العارية لضمان الغصب الذي سبكه وما قبله من ذكر الاختلاف يقتضي تضامهما وانه متفق عليه فيمن تضامهما في كرمات تضمن به العار هنا الخاف لم يسيده كره في الغصب وما فيها من الخلاف المشغل على بيان تضامهما على وجه (الاصح ان العار يضمن بقيمة يوم التلف) متقومة كانت أو ثلثية كاحوطا هر كلامهم بحر على الاستوى وغيره وجرم به في الانوار وأنتى به الوالدرجة الله تعالى فقد قال الرواية في الجبر لا يضمنه بالمثل بلا خلاف فالمذهب انه يضمن بالقيمة وان كان مثلياً قلت ويمكن فرضه بان ودعين مثلاً مع استعمال جرمها متعدد فصار اجرة تعد المثل غير جيع القيمة (لا) تضمن العارية بالقيمة القيم ولا يوم القبض) خلافاً لما قبل الاصح ولو أعاره شيئاً على أن يضمنه اذا تلف باكثر من قيمته فاجرة فاسدة كافي التهذيب وان ذهب بعضهم الى أن الاقسى انها اعارة فاسدة أو بشرط انها أمانة أو ضمانها بقدر معين فسد الشرط والعارية فيما يظهر خلاف ما نرى

(قوله حلف الزيادة) وينبغي أن يحلف للابرة التي يستحقها في مدّ موضع يده عليه (قوله والاف المصدق المالك من غيرين) أي لأنها بقدر كونها ودبغة صارت بالاستعمال كالغصيبة (قوله فادعى الدافع القرض الخ) ومثل ذلك ما لو ادعى الاستدانة والمالكة والاف المصدق الدافع في ذلك والقرض في ذلك بين أن يكون للدافع به المالك لكونه خادمه مثلاً أم لا (قوله بتصديق المالك) ومثله وادّعى (قوله وقال الآخر بل وكالصدق الدافع) وعلى قياسه لو ادعى الدافع أو وارثه البيع والاف المالك أو القراض أو الشركة أو نحوها مما لا يقتضي الضمان صدق الدافع لكن بالنسبة لزوم البدل الشرعي ولو اختلفا في قدر البدل صدق الغارم لبقاء العقد (كتاب الغصب) ١٠٥ (قوله ومداره) أي الاستدانة (قوله فليس منه

منع المالك) أي أو غيره منعاً خاصاً كمنع المالك واتباعه مثلاً أما المنع العام كان منع جميع الناس عن سقيها فيضن بذلك ونقل عن شيخنا الشبيري بالدرس ما وافقه (قوله من سقى زرعه) أي كان حبه مثلاً فترتب عليه عدم السقي فلا ينافي قوله بعد سواء أقصد منعه أم لا (قوله بأنه) أي في الشاة (قوله ما يأتي عن ابن الصلاح) ليدرك في ذلك الموضع عن ابن الصلاح شيئاً وفي حج ثم مالهضمة وأقضى أيضاً أي ابن الصلاح بضمان شرك غوراء عن مالك لهو شركائه فليس ما كان يسقى بهما من الشهر ونحوه وأقضى الفقيه اسمعيل الحضرمي ونظر فقهه بعضهم وكأنه نظر لقوله لم يؤخذ نسيان مثلاً فهلك برءا بضمه وأن علم أن ذلك لهو شركاء في الباب ما يرد أي النظر فتأمل ١٠٥

ذهب إلى فساد فقط (فإن كان ما يذم عليه المالك) بالغصب (أكثر) من قيمة يوم التلف (حلف الزيادة) أنه يستحقها وأما سواها وما ذم فيه فبأخذ من غيرين لاتفاقهما عليه فظهر ما مر وذكر في الروضة أنه لو قال المالك غصبتي وذو اليد ودعيتي حلف المالك حتى نفي الإبداع لا يندعي عليه الأذن والأصل عدمه وأخذ القيمة أن تلف الابرة أن مضت مدة ثلثها أجرة ومحل حيث لا استعمال من ذي اليد والاف المصدق المالك من غيرين ولا يخالف ما تقرره من إقراره من أنه لو أقربا بق ثم فسرهما بالودبغة قبل أي سواء أقال أخذت منها أم دفعها إلى ولم يخلط دعوى المتزلة الغصب لأن الفرق بينهما كون الألف لم تثبت ثم الإقرار به فيصدق في صحة ثبوتها ويؤيده قوله من كان القول قوله في أصل الأذن كان القول قوله في صفته ولأنه لا أصل هنا بخلاف دعواه الودبغة بخلافه فيصالح فيه فانه لما علم أن يده على العين اقتضى ذلك ضمانه أذ هو الأصل في الاستدانة على مال الغير فقد عوّد الأذن بمصالحف أصل الضمان الثاني عن الاستدانة والأصل عدم الأذن فيصدق المالك وبما تقرره من ضعف قول البغوي لو دفع لغيره ما عاقبها فادعى الدافع القرض والمدفوع له الودبغة صدق المدفوع له وقد أتى في الدررجه الله تعالى بتصديق المالك ويؤيده قول الأنوار عن منهاج القضاء لو قال بعد تلفه دفعته فزاد وقال الآخر بل وكالصدق الدافع

(كتاب الغصب)

(هو) لفظة أخذ الشيء ظلماً وقيل بشرط المجاهرة وشرعاً الاستدانة ومداره على العرف كما يظهر بالأمثلة الآتية فليس منه منع المالك من سقى زرعه أو ما شئته حتى تلف فلا ضمان لاتفاق الاستدانة سواء أقصد منعه عنه أم لا على الأصح وفارق هذا أهلاكه وإنشائه ذمهما بأنه ثم اتفق غداً الولد المتين له ما تلافى به بخلافه هنا وبهذا الفرق يتأيد ما يأتي عن ابن الصلاح وغيره قبيل والأصح أن السمن ويأتي قبيل قول المستفتى فإن أراد قوم

١٤ ح

وأما قول الشارح ويأتي قبيل قول المصنف فإن أراد قوم الخ لعله أراد به قوله ثم والوجه أن من لا أرضه شريعتاً ما مباح قطعاً أي بان أحدث ما يتحد به المانع فأنه فاعله ولا تفرقه أجرة متفعلة الأرض مدة تعطيها الوسيط بذلك المله أخذاً عما مر في المسألة ١٠٥ إلا أنه يتأمل حيث قد يكون هذا مؤيداً للفرق فإن المتبادر منه رده لأننا يسد الآن يقال وجه التأييد أنه يجعل عليه عدم الضمان فيما يأتي عن نسي الأرض لم يمتنع به ذلك المالك بل يمكن السقي بغيره بخلاف الشاة فانه لم يس مباح قطعاً فلهذا قوله الشاة سوى لبن أمه أو أن ما يأتي عن ابن الصلاح مؤيداً لضمان ولد الشاة وما بعده مؤيداً لعدم ضمان الزرع والأولى أن يقال إن وجه تأييدها هنا لما يأتي عن ابن الصلاح أن لبن الشاة من حيث نسبته =

الهامتين لولدها وكذلك المعن التي اعتدت بنصرهما السق زرع قائم معه بحسب التصديق هاهنا ذلك الزرع عليه
فتعين فرض ما ذكر من عدم الضمان خفاي مستله الزرع فيها ذاك يمكن الماسة ذاك الاطوار والسول ونحوهما وقوله ولو
كتبنا أي نأخر ونخرج به العقول وأي وكذا ما لا يقع فيه ولا ضرر كالقواسم الخمس فلا يدعي علم ولا يجب ردّها برأيه سم على منتهج
وهو ظاهر لكن قد ثبت على حمله قوله في الاقرار ولو له أنه عندي شيء قبل تقديره بنصب لا يتحقق بخلاف ما لو قال على قائه ظاهر في
ثبوت اليد عليه وأنه سوغ المطالبة به وأوجب ثبوت قبول التقدير به انما هو لصدق التي بحمله ووصفه بكونه عنده لا يستدعي
ان له عليه يد (قوله وشغل) أي التعريف والاسبق ١٠٦ الاختصاصات أي فكروا فيها كبره فيما يظهر أخذنا بما في

سقى أرضهم فمن عطل شرب ماء الغير ما يؤيد ذلك (على حق القبر) ولو كبا وبخرا
محترمين وشغل الاختصاصات كحق متعبر ومن قد لا يجرى مسجد أو شارع لا يرجع عنه
وجعل المصنف في قائه حبة البرغير مال مراده به غير مقول لما قلناه في الاقرار انهم مال
وعبر عنه أصله المال اذ هو المترتب عليه الضمان لا في وعد له ان ايمته ليكون
التعريف جملة الاقرار القصب المحرم الواجب فيه الرد وأما الضمان فيصير حيا قائه
عن غير المال بقوله ولا يضمن الخمر فاستغنى ما أحسن من أصله وان عكسه بعضهم
(عدوانا) أي على وجه الظلم والتمدي فخرج به فهو ما أخذ بسوم وعار وما كان أمانة
شريعة ككسب طابره الرخ الى داره وأجره ولا رد على ذلك ما لو أخذ مال غيره بقلعه ما له
حيث دفعه ضمان القصب لان الثابت في هذه الصورة حكم القصب لاحقيقته قاله
الرائي نظرا الى أن المتبادر للغالبين القصب ما يقتضي الاثم واستحسن تعبده في
الروضة بغير حق لشهره ما هذه الصورة وقضاها ان الثابت فيها حقيقة القصب نظرا الى
أن حقيقته صادقة مع استقاء تعدى اذ القصد بالمدخل جيع حرر القصب التي فيها
انما اتى لاثم فيها وما استحسنه الرائي من زيادة قهرا لاخراج السرقة وغيرها ومن زيادة
لا على وجه اختلافه وأفقوه بدخول الأمانة بالاستيلاء فانه يفي عن القهر والغلبة
والتمتع فيها بما عاين السرقة نوع من القصب أفرد بحكم خاص فيه نظر ومذهبهم
بأنه اذا ما ب مستقل وجعلها من مباحات الجنائز فاض بخلافه وقد افادوا لادرسه
الله تعالى ان الذي يتوصل من كلام الاصحاب في تعريف القصب انه حقيقة وانما
وضمانا الاستيلاء على مال الغير عدوانا وضمانا الاستيلاء على مال الغير بغير حق وانما
الاستيلاء على حق الغير عدوانا ولو أخذ مال غير ما يليه كان له حكم القصب فقد قال
الغزالي من طلب من غيره ما لا في المالا فدفعه اليه لبا عت الحيا فقط لم يملكه ولا يحل له
التصرف فيه والاصل في الباب الكتاب والسنة وإجماع الأمة وهو كبير قالنا قلنا عن

في حبة البريل أول لان القصب ما
أكثر من النفع بحسبة البرد قوله
صلى الله عليه وسلم وأموالكم
برى على الغالب (قوله وس قد)
أي وشغل من الخ (قوله لا يرجع منه)
أي يعود ولا يرجع منه (قوله مراده
به غير متقول) بفتح الواو واخذ من
قول المصباح تقول أخذ فلانا
وموله غيره قال الأزهري تقول ما لا
أخذته قسمة تقول الفقهاء ما يتول
ما به وما لا في العرف والمال عند
أهل البادية التمس اه قانه صريح
في ان ما كان صفة المال اسم
مفعول وما كان صفة للفاعل اسم
فاعل (قوله ويعبر عنه) أي الحق
(قوله والتعدى) عطف تفسير
(قوله أو يجزئه) أي بخلاف ما لو
طيرة الى محل قريب منه وليس له
عليه كالمصير قوله فانه يفي من
القهر في اشراره الجنائز نظار
فان الاستدفاعه يعد مستويا
بالقهر والغلبة بل قد يتوقف في

اخراج الجميع سواء قد جعل الشارع الاستيلاء شاملا لقائه بسوم وأمانة ككسب طابره الرخ الى داره وأجره الهوى
(قوله والتنزيل فيه) أي في اخراج السرقة ونحوها (قوله فاض بخلافه) أي لكنه يقتضي تحقّق أحكام القصب عنها كالضمان
بأقصى القيم والاجرة وهو خلاف الواقع (قوله بغير حق) أي حث ظنمه ما له (قوله وانما الاستيلاء الخ) زائد في الباب ولا نأخذ
ولا ضمانا اه وصورته ان يتولى على اختصاص غيره بقلعه اختصاصه وقوله أيضا وتعامل بقلعه زاد حج أي وان اعقبهها
على الرجل الاخرى فيما يظهر (قوله كان له حكم القصب) أي وان لم يحصل طلب من الاستدفاع لادرسه لم يجد العلم بان صاحب
المال دفعه الى امرأته أو رغب في خبره ومنه ما لو جلس عند قومها كلون مثلا وسأله في أن يأكل معهم وعلم أن ذلك يضر حياتهم
من جلوسه عندهم (قوله وهو كبير) إطلاقه شامل للمال وان قل ولا اختصاصات وما لو أقام انسانا من يجوز مسجد أو سوق

== فيكون كبيرة وهو ظاهر جلي بل هو أولى من غضب نحو حبة البراء المنفعة به أكثر والأذى المالح بل أشد (قوله ومع عدمه) أي الاستحلال (قوله وله في هذا التفصيل) أي وله نسبة هذا التفصيل لما ورد في الخ والآنصر مع المذهب بفند ذلك ولا حاجة لعمد والمورد (قوله وان فعله) أي وعلم بحرمته (قوله من غير أنه بحضوره) أي أو فقه أو إشاراً إليها بجيش مثلاً في يده فتبينه (قوله وأصله) أي وسنه ما يقع كثيراً من الشيء على ما يقرش في حصن الجامع الأزهر من القراوى والسياب ونحوهما وبنى أن محل الضمان مالم يتم القراوى ونحوها المصداق بأن كان مفعلاً أو كثر والأفلاخى ولا حكمة لتعدى الواضع بذلك (قوله على فراش) قال سم على حج لو جلس عليه ثم انتقل عنه ثم جلس آخر عليه على منها غاصب ولا يزال الغصب عن الأول وانقله عنه لأن الغاصب انما يبرأ لرد المالك أو أن يقوم مقامه فلا تعلق فتبقى أن يقال إن تعلق في يد الثاني فقرار الضمان على ما أو بعد استماله أيضاً عنه فعلى كل الأفراد لكن هل لكل أو نصف فيه فظهر الأقول وتوغل الدابة وما لكهارا كب عليها بأن اخذ راسها وسيرها مع ذلك فصحت أن يكون غاصباً لأنه يعد مستولاً عليه ١٠٧ مع استقلال مالكها بالركوب بدليل أنها لوتنازعا أو ألتقت حكمهما

الهروى أن بلغ غاصباً لكن نقل ابن عبد السلام الإجماع على أن غضب الحية ومصرقتها كبيرة وتوقف فيه الأذى وبوافقه إطلاق الماوردى الإجماع على أن فعله مع الاستحلال مما لا يفتى عليه كسرقه عدمه فسق وله في هذا التفصيل انما هو من جهة سكاية الإجماع عليه والآنصر مع مذهبن أن استقلال ما سرق ضرورى كسرقوا لأفلا وان فعله فتنقل له (فلور كب دابة) لغيره من غير أنه وان كان مالكها حاضراً وسيرها بخلاف ما أورد على امتاع من غير أنه بحضوره فسيرها المالك فانه يضمن المتاع ولا يضمن مالكه الدابة لأن الاستحلال عنه عليها (أو جلس) أو تعامل برجله كما قاله القوى (على فراش) لم تدل قرينة الحال على إباحة الجلوس مطلقاً وإنما من محض وصين كترش مساطب التجار لأن له عندهم حاجة (فغاصب) وان لم يتلقه ادعائه الاستحلال حاصل بذلك وهي الانتفاع به مع تدابروا وأما قصد الاستيلاء أم لا كما في الروضة وان تفرقه السبكي وصوب الزكوى قول الكافى لم يقصده لا يكون غاصباً ولا ضامناً وأما قولهم كلام المصنف اعتبار النقل في كل منقول سوى الأمرين المذكورين وهو كذلك وإن ذهب جمع إلى أنه لو رفعه منقولاً ككتاب من بين يدي مالك استقره ويرده حالاً من غير قصد استيلاء عليه لم يضمنه اللهم إلا أن يحمل كلامهم على ما إذا ادلت قرينة على رضائهما كما باختلافه للتفرقة ولادليل لهم فيما يأتى في الدخول للترجيح لأن الأخذ والرفع استيلاء حقيق فلم يخرج منه إلى قصد ولا كذلك مجرد الدخول وحمل اشتراط نقل المنقول في

كل منهما وتساوهما في كونهما تفتت لا يذيد واحد منهما وقال سم في حيلة أخرى القاهران الفرائش مثال وعليه قد وضمن ذلك مع ما ذكره من البغوى أن من تعامل برجله على خبشة كان غاصباً لها وقد يفرق اه وقول سم في القولة الأولى يصحتم أن لا يكون غاصباً بالخ وصرح بعدم ضمان ما تقدم في الشارح عن أنى ساعد بقول المصنف العاوية والأصع أنه لا يضمن ما يمتنع الخ من أنه لو سرق رجلاً ودابته فقتلت الدابة في يد صاحبها لم يضمنه المصنف لأن في يد صاحبها وقوله أيضاً في القولة الأخرى وقد يفرق أي بان الفرائش كما لا ساعد للاتتماع بالجلوس عليه كان الجلوس ونحوه انتفاعاً من الوجه الذي قد منه ففقدت استيلاء بخلاف الخبشة ونحوها فالتفتت باقي المنقولات وبطل الفرق هو قول الشارح وأما قولهم كلام المصنف اعتبار النقل الخ قوله أيضاً لو جلس عليه ثم انتقل الخ ينبغي أن يأتى مشل ذلك فيما لو تعاقب اثنين على دابة ثم تفتت (قوله وسواء) أي مع عدم (قوله) أي في كل منقول وهو كذلك حيث لم يكن تابعاً كما يأتى (قوله سوى الأمرين المذكورين) أي وسوى ما يأتى في قوله من كل كلامه ما في الدار من المنفعة والأمر أن المذكوران هما قول المصنف فلور كب دابة وقوله أو جلس على فراش (قوله ويجعل اشتراط نقل المنقول الخ)

عبارة العباب ونقل المتقول كالبيع وقضيتها ان مجرد رفع المتقول الثقيل وان وضعه مكانه لا يكون غصبا بخلاف الخفيف الذي يتناول باليد اهـ سمع على حج وقضيتها ايضا ان النقل الى موضع يخص به المالك لا يكون غصبا لكن حرق عباب المبيع قبل قبضه ان عدم قبضة القبض بذلك انما هو في عدم جواز التصرف لاقى عدم الضمان وقياسه هناك ان يكون ضامنا في المستلزم لحصول الاستيلاء وعبارة الشارح ثم بالنسبة للثانية وقوله لم يكف به بالنسبة الى التصرف اما بالنسبة الى حصول الضمان فانه يكون كافيا للاستيلاء عليه اهـ ويتخذ مما يأتي في رفع الصادقة انه لو رفع طرف المتقول بده عن الارض ولم يفصل لا يكون غاصبا ولا ضامنا وفي العباب (فرع) لو دخل على حداثا في الحديقة بغير شرائه احرقت ثوبه لم يضمنه الحداد وان دخل باذنه اهـ (أقول) وكذا الاضمان عليه لو طالت شرائه من ١٠٨ المذكور احرقت شيئا حيث أوقد الكور على العادة وهذا بخلاف مالو

جلس بالشارع نفسه أو وقد لاهل العاد قولا منه ذلك فانه يضمن لان الارتفاق بالشارع مشروط بسلامة العاقبة وفي العباب ايضا (فرع) من ضل نعله في مسجد ويوجد غيرها لم يضمن لهسا وان كانت بين اخذ نعله اهـ وفي هذه الحالة يهيها واخذ قدر قيمة نعله من ثمنها ان علم ان نعله اخذته والا فهي لفظة وفي العباب (فرع) من اخذ ناله فانظروا عباد حسنة فقال انا هو وعبد قمر كفا في ضمن اهـ (قوله او غيرها) اي من سائر الامانات (قوله ففقد انكاره) غصب ينبغي ان يحمل ذلك ما لم تدل قرينة على ان انكاره لفرض المالك كان خاف عليه من ظالم ينتزعه منه (قوله لو أخذ بيدق) ويؤسره (الخ) وقياسه انه لو أخذ بزمانا بة او براسها ولم يسيرها لم يكن غاصبا (قوله ثم ان لم يمتد الى دار سيده ضنه) انظر ما وجه الضمان حيث لم يكن غاصبا وقد يقال لما ترتب عدم وجوعه على نفسه كان ضامنا كالخوف في قصاص طائر لما يأتي فيه من التوجيه (قوله بحيث لا يراه الداخل) اي ووجدته محلا لوسى المرفوع يد المانع دون الزاقي به اهـ وجوه ووجدوا به وان وجدته الخ لغيره الذي يكون المانع يحمل ليره الداخل وقوله واقفهم اي كلام المصنف (قوله ولا يان جلس الخ) ختم ما فهم من قول المصنف فلور كيد باعنا من ان الكلام فيمن ركب او جلس لاص صاحب الدابة والقرائن (قوله ولو كان) غاية وتطاهر اطلاقه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا او ضعيفا جده بحيث لا تقبل به اذ اصلا مع المالك وقياس ما يأتي من ان الضعيف يصح لاقبضه به يد مع المالك اذا دخل داره وغربه والمالك فيها من انه لا يكون غاصبا انتهى منها انه هنا كذلك الان يفرق بان البدعي المتقول حسبه قولي الدار حكمية (قوله في الصورة الاحتمية) وهي ما لو دخل دار غيره وهو فيها (قوله ولو نزع شيئا برجله) اي ولم يفصل اخذ ما يأتي به

يكن غاصبا (قوله ثم ان لم يمتد الى دار سيده ضنه) انظر ما وجه الضمان حيث لم يكن غاصبا وقد يقال لما ترتب عدم وجوعه على نفسه كان ضامنا كالخوف في قصاص طائر لما يأتي فيه من التوجيه (قوله بحيث لا يراه الداخل) اي ووجدته محلا لوسى المرفوع يد المانع دون الزاقي به اهـ وجوه ووجدوا به وان وجدته الخ لغيره الذي يكون المانع يحمل ليره الداخل وقوله واقفهم اي كلام المصنف (قوله ولا يان جلس الخ) ختم ما فهم من قول المصنف فلور كيد باعنا من ان الكلام فيمن ركب او جلس لاص صاحب الدابة والقرائن (قوله ولو كان) غاية وتطاهر اطلاقه انه لا فرق في غير المالك بين ان يكون قويا او ضعيفا جده بحيث لا تقبل به اذ اصلا مع المالك وقياس ما يأتي من ان الضعيف يصح لاقبضه به يد مع المالك اذا دخل داره وغربه والمالك فيها من انه لا يكون غاصبا انتهى منها انه هنا كذلك الان يفرق بان البدعي المتقول حسبه قولي الدار حكمية (قوله في الصورة الاحتمية) وهي ما لو دخل دار غيره وهو فيها (قوله ولو نزع شيئا برجله) اي ولم يفصل اخذ ما يأتي به

(قوله ولو اخذ شيئا غيره من غاصب) بقى ثابتا كثيرا ان بعض الدواب يفر من صاحبه ثم ان شخصاً يهزى على يده عود مالكة فسلط جئته هل يضعفه ام لا فله قطر والا قرب الثاني للعلم برضا صاحبه بذلك اذ المالك لا يرضى بضياع ماله ويصدق في انه يؤتى رد على مالك لان التبعة لا تعرف الا منه والاصل عدم الضمان ويؤيد هذا ما نقله حج عن القاضي بان من ظفر باقن لصديقه اى او خلاصه من فهو غاصب فاخذ ليرده فهرب قبل تمكنه من رده ورثه لحا كم لم يضعفه لكنه قتل بعد من المارودى وابن كج الضمان وعن الشيخين التصريح به (قوله وان كان عرضاً) قضيته انه لو وجد 109 متاعا مثل مع سارق او منتهب وعلم انه اذا

لم يأخذ منه ضاع على صاحبه
لعدم معرفته الاخذ فاخذ منه

ليرده على صاحبه ولو بصور شره

انه يضعفه حتى لو تلف في يده بلا

تقصير غريمه لمصاحبه ولا

رجوعه اليه بما فرغ على مالك لعدم

اذنه في ذلك وقليد يوقف فيه

حيث غلب على الظن عدم معرفة

مالك لوقوع سارق فان

ما ذكر طريق لحفظ مال المالك وهو

لا يرضى بضياعه (قوله ليد اوبه)

اى اخذ ليد اوبه (قوله واذا

الغنم) وهو المسمى الآن بالناحوت

(قوله وكذا لو غصب أم النعل)

ومثل ذلك ما لو غصب ولده حصة

تبعته امه وان كانت لا تختلف

عنه عاذا (قوله الا ان استولى عليه)

فيدي المسائل الثلاث قال حج ولو

سبقت وانما بقرة الى راع

لم تدخل في ضمته الا ان ساقها مع

البقر (قوله خلافا لابن الرقعة)

اى فى أم النعل (قوله ولو لم يقصد

استيلاء) اى بان أطلق او قصد اخذ

الرجل ومنعه من العود لها

والتصرف فيها حتى يكون مستوليا

ضمنه كما لا يخفى اذا اخذ بالرجل كالبندى حصول الاستيلاء ولو اخذ شيئا غيره من غاصب
أو سبغ حسبة ليرده على مالكه قتل في يده قبل امكان رده لم يضمن ان كان المأخوذ منه
غير أهل للضمان كخربي وقتن المالك والا ضمن وان كان معرضا لتلف خلافا للسبكي
واطلاق الماوردى وابن كج الضمان بحمول على هذا التفصيل ولا ينافيه عدم ضمان
المحرر صيدا ليد اوبه اذ هو حق له تعالى فخرج فيه ولو غصب حيوانا تتبعه ولده الذى من
شأنه ان يتبعه او هادى الغنم تتبعه الغنم لم يضمن التابع في الاصح لاستيلاءه عليه
وكذا لو غصب أم النعل فتبعها النعل لا يضمنه الا ان استولى عليه خلافا لابن الرقعة (ولو
دخل داره) اى دار غيره (وأزجعه عنها) اى أخرجه منها فاصب ولو لم يقصد استيلاءه لان
وجوده مغم عن قصد وسواء في ذلك أكان باهله على هبته من قصد السكنى ام لا فالحاق
الروضة نصير لا قيد (وأزجعه) اى أخرجه عنها (وقهره على الدار) اى منعه التصرف
فيها وهو ملازم للزفاج فالنصرح به نصريح بالاذن ومن ثم حذفه غيره (ولو لم يدخل
فغاصب) ولو لم يقصد الاستيلاء عليها خلافا لجعل (وفي الثانية وجهواه) انه لا يكون
غاصبا معلا يعرف ويحل كلامه ما في الدار من الامة فيكون غاصبا لها أيضا كما ذكره
الطوارى وقال الأدرى وغيره انه الاقرب وفيه كما قال القفولى اشارة الى ان المنقول
لا يتوقف غصبه على نقله اذا كان تابعا وذهب اليه القاضي (ولو سكن بيتا) من الدار
(ومنع المالك منه دون باقى الدار) فغاصب البيت فقط (لانه الذى استولى عليه) (ولو دخل
بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يملكه من أهل ومستعمر ومستأجر كما يجنبه
الأدرى (فغاصب) وان ضعف الدار وقرى المالك حتى لو اتهمت حيث جئته ضمنه لان
قوته انما هي باعتبار سهولة النزاع منه حالا ولا يمنع استيلاءه اما اذا لم يقصد الاستيلاء
كان دخول لتفريح لم يكن غاصبا وانما ضمن منقول لارفعه لا بقصد ذلك لان يده عليه حقيقة
كما هو ويده على العقار حكمية فتوقف على قصد الاستيلاء (وان كان) المالك أو نحوه
فيها (ولم يزجعه) عنها (فغاصب لنصف الدار) لاجتماع يدهما فيكون الاستيلاء له معا
(الا ان يكون ضعيفا لا يعد مستوليا على صاحب الدار) فلا يكون غاصبا لشيء منها وان
قصد الاستيلاء اذ لا عبرة بقصد ما لا يمكن تحقيقه واخذ السبكي منه وشبهه الاستنوى وغيره

لها اما لو قصد اخذ الرجل ليسفره في محل من غير قصد منع عنها لا يكون غاصبا لها لعدم استيلاءه عليها (قوله وفي الثانية وجهواه)
هى قوله وأزجعه الخ وقوله وذهب اليه القاضي معتد وقوله ولا من يملكه من أهل المراد به هنا ما يشعل اتباعه بتكمده لا خصوص
الزوجة والاولاد وقوله لان وجوده اى وجود المخرج (قوله كأن دخل لتفريح) اى اى وسرقة شي من أجزاء الدار وقوله لم يكن
غاصبا اى وان منع وأمر بان يخرج (قوله لا بقصد ذلك) اى الاستيلاء (قوله فتوقفت) اى اليد (قوله يكون غاصبا) اى اى الدار

(قوله فالأوجه خلافه) من كلام مرأى قنزمه الأجر في العورين قال حج الآن يكون القاضي تشاري أن الله لا يجرئها غالباً فيصح كلامه حينئذ ١٥ (قوله والاقرب فيما تقرر) أي من لزوم اجرة النصف فقط على الغاصب (قوله معهما) أي الغاصب والشارق (قوله لزمه النصف) أي الغاصب (قوله يولد الغصب) أي سواء كان يولد الخ (قوله حتى تؤذيه) كذا استدلاله وهو أنما يدل على وجوب الضمان ولعلمهم وكذا أدنى ١١٠ ما هو معلوم يجمع عليه أن الخروج من المعصية واجب فوري ١٥ حج

وكتب عليه سم قوله وهو اعتادل الخ فتدبر مع هذا المصير بل قوله حتى تؤذيه أي تضر ما أخذته كما هو ظاهر اللفظ قيد بل على وجوب الرد (قوله لا يلهيها) خلافاً لمجرب وسببه ما قاله الشارح أن يبدلها تعويض عنها والعوض لا يملك إلا بالرضا ويجرد علمه به ليس رضا وسأى في نظري ذلك في قول الشارح أما إذا غصب جباراً ولما وصل الخ (قوله وعلم ولو بأخباره) ظاهره براءة الغاصب بمجرد علم المالك بكونه في دأبه وان لم تدخل في يده ولا تمكن من الوصول إليها ولو قبل بخلافه لم يكن بعسداً ويقيد قوله وعلم بالوصف مدة يمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها (قوله ولو لم هو مودع) من نحو المودع القصار والصابغ ونحوهما من الأمانة (قوله انهما كالأول) أي فيراً (قوله كلبوس) أي وان كان غير لائق به وقوله رضى به أي الإيجار (قوله وقد يجب مع رد القيمة للصاولة) وقضية ذلك أن مالاً الأمانة إذا أخذ القيمة ملكها مالك فريض فيصرف فيما مع كون الأمانة في يده لأن تعذر بيعها عليه نزلها، نزعها الخارجية عن ملكه (قوله فحملت بصري) أي شبهة منه أو من غيره (قوله فانما الوكالة يبايعان) هذا بخلاف لما يأتي في قول المصنف ولو خطب الغصب بغيره وامكن التمييز لزمه فان تعذر فالذهب أنه كالتألف ١٥ الآن يقال إن خطب في كلامه مبني بالمصقول ويحمل على ما إذا لم يكن التلطف بفعل الغاصب (قوله وخيف من نزعها للعالم المحترم) ولو أنما صيب على المعتدلاً غالباً إلى الهبة

أنه لو ضعف المالك بحيث لا يعرفه مع قوة الدخول استيلاء يكون غاصباً بجميعها ما أقصد الاستيلاء عليها غير صحيح كما رده الأدرعي وتبعه الوالد رحمه الله تعالى بأن يبدل المالك بأقرب لم تزل فهي قوية لاستنادها للملك والمعارضة بخلافه في الدخول الضعيف بقصد الاستيلاء مردودة بوضوح الفرق بأن يبدل المالك الحسنة منقوبة ثم فارق قصد الاستيلاء وموجودة هنا فلو تفرقت قدومه معها في دفعها من أمهاتها وأن ضعفه وجبت ليحمل غاصباً لزمه اجرة على ما أفتى به القاضي في سارق تعذر خروجه قضياً في الدار لئلا تكون لكن قال الأدرعي أنه مشكل لا يوافق عليه ١٥ فالأوجه خلافه والاقرب فيما تقرر أنه لا فرق بين كون المالك وأهله ولعلمهم بما في الدار أولاً ولا بين كون الدار مرمونة بصاحبها أولاً وان قال الأدرعي لم أر فيه شيئاً فقد قال الكرخي كباؤني في شرح الحاوي إذا ساكن الدخول الساكن بالحق لا فرق بين أن يكون مع الدخول أهل مساوون لأهل الساكن أم لا حتى لو دخل غاصب ومع الساكن من أهله عشرة لزمه النصف ولو كان الساكن بالحق اثنين كان ضامناً لثلاث وإن كان معه عشرة من أهله (وعلى الغاصب الرد) فورا عند التمكن وإن عظمت المؤنة في رده ولو لم يكن متقلاً بحسبة برأى كباؤني في شرحه ورواه كان مثلاً سام متقوماً ببدل الغصب أم من متقلاته ولو نبهه وأقبل اجنبي فغري على الدماء أخذت حتى تؤذيه ولو وضع العين لا يلهيها بين يدي المالك مع علمه وتمكنه من أخذه أو في دأبه وعلم ولو بأخباره كفى ويبرأ بالرد لن غصب منه ولو لم هو مودع ومستاجر ومرتهن لا ملتهما وفي مستعير ومستأجر وجهان أو جههما كما اقتضاه كلامهما أنهما كالأول لأنهما مأذون لهما من جهة المالك وإن كانا ضامنين ولو أخذ من رقيق شيئاً رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كلبوس وآلات يعمل بها برئ وكذلك لو أخذ الآلة من الأجير وردها إليه لأن المالك رضى به فآله الأقوى في قناويه وقد يجب مع رد القيمة للصاولة في الغصب أمانة فحملت بصري تعذر بيعها قاله المحب الطبري وقد لا يجب الرد ككونه ملكه بالغصب كان غصب حر في مال حر ي أو تلوف ضرر كان غصب خطاً وأخط به حراني فحملت بغيره فلا يزع منه ما دام حياً إلا إذا لم يتحمس من نزعهم مخرج تهم أو تعذر تمييز كان خطب بالحقنة أخرى أجود منها فأنه حايياعان ويقسم بينهم على نسبة القيمة وألقت الغاصب لها بفعل فيما يسرى للمسالاة وغرم بدلها وهي باقية وقد لا يجب الرد فورا كان غصب لوطاً وادرجه في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعها هلاك محترم وكان أخوه لا لشهاد كما مر آخر

في يده لأن تعذر بيعها عليه نزلها، نزعها الخارجية عن ملكه (قوله فحملت بصري) أي شبهة منه أو من غيره (قوله فانما الوكالة يبايعان) هذا بخلاف لما يأتي في قول المصنف ولو خطب الغصب بغيره وامكن التمييز لزمه فان تعذر فالذهب أنه كالتألف ١٥ الآن يقال إن خطب في كلامه مبني بالمصقول ويحمل على ما إذا لم يكن التلطف بفعل الغاصب (قوله وخيف من نزعها للعالم المحترم) ولو أنما صيب على المعتدلاً غالباً إلى الهبة

(قوله ثم عصم) أي الحربي (قوله غصباً ما تلقه) أي فاته لا يضمن (قوله حال القتال) ظاهره وإن غصبه في غير القتال وقد يتوقف فيه فلراجع هـ (فرع) في فتاوى السبكي ما نصه مسئلة سيد قطع يد عديده ثم غصبه ناسب غنات بالسراية عنده فإذا يلزم الغاصب الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء لأن هلاكه مسئلة ذاتي سبب متقدم على الغصب اهـ سم على حج (قوله) غرم المالك على نفسه أي الاختصاص (قوله وحري على معصوم) قضيته أن ما تلقه المزدون في حال قتال الميمان المظلم يضمنونه والاصح خلافه وبعبارة في كتاب البغاة بعد قول المصنف المتأول بلا شك يضمن وعكس كما غ كايغ حاضر تمدون لهم فوكه فم كالبغاة على الاصح كما انتهى به المؤلف رحمه الله لأن القصد اتلافهم على العود إلى الاسلام وتضمينهم بقرهم عن ذلك خلافاً لما جلع

بجملتهم كاتقاطع مطلقاً لجنابهم على الاسلام اهـ (قوله وهو في يد مالك) كونه مالاً لغصبه حال صالته وتلف حال الصل اهـ سم على منتهج بخلاف مال لغصبه أولاً ثم صال عليه فانه يضمنه لأنه دخل في ضمانه بقبضه ولا (قوله لم يضمنها) بخلاف ما لو جعل العاصب المتاع على الهبة واكره مالكها على تسييرها فانه يضمن الهبة لعدم زوال اليد الغاصبية عنها (قوله إلا إذا كان السبي منه) أي من غير المالك (قوله ما في الروضة أي قبل الجهاد) حج (قوله لم يضمن راكها ما تلقى بها) أي أو جعل على ظهرها (قوله لأن الأول) هو قوله وأقضى البقوى الخ (قوله والثاني) هو قوله لو سقطت الدابة بمسبة الخ (قوله أقرتها) أي المباشرة (قوله بخلاف ما لو خرج برمح) بخلاف ما لو خرج برمح قضيه مذكور في الرمح انه لا فرق بين كون خروجه بسيفها لسقوط الرمح أم مشلاً أو يتقاطر

الوكالة (فان تلف عنده) المصوب أو بعبه وهو مقبول باتلاف أو تلف (ضمنه) اجاباً نعم لو غصب حربي مال محترم ثم عصم فان كان باقياً رده أو اتلف الم يضمنه كمن غصب كتاب غصب مالاً سيده وأتلفه وباع أو عادل غصب شيئاً وأتلفه حال القتال أو تلف فيه بسببه فان كان غير مقبول كحبة أتلفها لم يضمنها كاختصاص وإن غرم المالك على نفسه اجرة واستنز المصنف بجعل الاضحاب هنا مسائل يقع بها الضمان بلا غصب مباشرة أو قسب لمناسبتها وإن كان الانسبها باب الجنابيات فقال (ولو أتلف مالاً محترماً في يد مالكه ضمنه) بالاجماع وقد لا يضمنه ككسر باب ونقب جدار في مسئلة الظفر وكسر اناء مغرماً به كمن من ادانته الا بذل أو قتل دابة مائل وكسر سلاح لم يكن من دفعه يدونه وما تلقه باغ على عادل وعكسه حال القتال وحري على معصوم ورن غير مكاتب على سيده ومهدر بضو ردة أو صبال أتلف وهو في يد مالكه وخرج بالاتلاف التلق فلا يضمنه كان مفرداً به في يد مالكها قلقت لم يضمنها كما قاله في كتاب الاجارة لا إذا كان السبب منه كما لو أكرى لجل مائة تحمل زيادة عليها وتلفت بذلك وسامحها فانه يضمن قسط الزيادة اما اجره فمثل ذلك العمل فلازمة وأقضى البقوى بضمان من سقط على مال غيره وأصرع حصل فاته فانه كالوسط عليه طفل من مهده ولا ينافيه ما في الروضة في اتلاف الهائم انه لو سقطت الدابة بمسبة لم يضمن راكها ما تلقى بها لأن الأول اتلاف مباشرة والناسي اتلاف سبب ويفتقر فيه لضمة ما لا يفتقر في الأول لقوتها (ولو وقع رأس زق) بكسر الزاي وهو السقام وتلف ضمن لمباشرة اتلافه فان كان مافيه جامداً فخرج بتقريب غيره نارا اليه فالضمان على المقر بقطعها أثر الأول بخلاف ما لو خرج برمح هابة حال الفتح أو شمس مطلقاً لعدم صلاحيتها للقطع ومثلها ما فعل غير العاقل كما هو ظاهر (مطروح على الأرض) مثلاً (مخرج مافيه بالفتح) أو منصوب فسد بالفتح) كحربة أو كالجذب أو لثة اطرافه حتى ابتل أسفل وسطه (مخرج مافيه) بذلك وتلف (ضمن) لتسبيبه في

مافيه وابتلال جوانبه حتى سقط لسن في سم على منتهج عن الروض ونرى من محل التفصيل في الرمح السقوط للزق ما السقوط بالابتلال الحاصل بجرادة الرمح فلا فرق فيه بين كون الرمح هابة وقت الفتح أو كونها عارضة قال سم في مقام الفرق بينهما اللهم الا ان يقال ان الرمح الذي تؤمر ارجاعه مرور الزمان لا يتحول لفتحها وان خفت تلفها لجهاد في الرمح التي تؤمر السقوط فليست أم (قوله أو شمس مطلقاً) أي موجوداً لا (قوله ومثلها) أي الرمح والشمس وفي التسمية في ما نظر لاختلاف حكمهما فان شرط الضمان بالرمح كونه هابة وقت الفتح بخلاف الشمس فانه لا يشترط طأوه عاوقته وعليه يقتضي التسليم بالرمح حضوره غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التسمية بالشمس عدم اشتراط حضوره فتأمل اللهم الا ان يقال مراده بقوله ومثلها الخ التسمية في أن فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرة يمكن دفع الارياح من اصله يجعل الضعيف في قوله ومثلها الخ الرمح الهابة والشمس

(قوله وقد عوى ان السب الخ) لكن برؤية ما تورث الجروح علاج جرحه الموقوف بغيره كان تركه لفظ يحمل القصص حتى هلك
 ثمان الجراح لا يضمن لأن الترتيب القدرة تقطع فعل الاول اللهم الا ان يقال ان الخافي لما ناسر القتل المحصل للاطلاق لم ينظر معه
 الى حضور المالك وعيكة من منع الخافي بخلاف الجرح فان فعل الخافي انقطع بمجرد جانيته وترك الجروح العلاج بعد
 انتهاء فعل الاول تركه منزلة جناية اخرى (قوله فلم يعد قصد القاتل له) ويتردد بالنظر في البلاد الباردة التي يتعاد فيها القيم اما ما
 هدم اذ بها المثل هذا فطلعت واذا ثبته على خلاف العادة ومقتضى نظره المتحقق فيها المتقضى للقتل المذكور وعدم الضمان
 عند اطراء العادة بذلك اهـ حج (قوله فيما ١١٢) لو اوقد ناراً في ارضه) ينبغي ان يراد ارضه ما يستحق الانتفاع بها ومقهوره
 انه لو اوقد في ارض غيره ضمن ما تورث

من فعله مطلقاً ما كان كان اوعارضا
 لتعديه ومن ذلك ما يقع كثيراً فيرى
 الريف من أخذ القريث ويحرقه
 ويقاد النار عليه ليستوى ويؤكل
 فيضمن نفسه تعديه لعدم ملك
 مسعة الارض التي اوقد بها النار
 وان كاتب في ثوبه لانا استجار
 الارض للزراعة لا يبيع يقاد النار
 بها ثم لو جرت العادة بمثل ذلك كما
 لو اضطر لا يقاد نار لرفع البرد عن
 نفسه وعلم المالك باعياد مثل
 ذلك فيها ساجز ولا ضمان لما تعلق
 بسبب الايقاد المذكور (قوله
 ضيقه) اي القالب (قوله فلهذا
 قرحهما) في اطلاق القرح على ولد
 الشاة تغليب فان القرح ولد الطائر
 والاثنى فرخة كما في بحثنا والصاح
 (قوله لماصر) اي من ان التلث
 لم يحصل به مع عدم تحقق هبوبها
 (قوله فان لم يظهر حادث) اي يحصل
 عليه الفرق (قوله فليس قصه سببا
 الخ) أي فلو ثبت بعد خروج ما فيه

اتلافه اذ هو ناشئ عن فعله ولو بحضور مالكه وعيكة من تداركه كالوراء يقتل قتله فلم
 يمنع ودعوى ان السب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة
 (وان سقط) الزرع بعد قصه (يعارض ربح) وهو حوا كزرعة او وقوع طائر عليه (لم
 يضمن) لان التلث لم يحصل به مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم يعد
 قصد القاتل له واقفهم كلامه ان الربح لو كانت هابة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ
 مما مر ومن يفرق قسم بين المقارن والعارض فيما لو اوقد ناراً في ارضه فملكها الربح الى
 ارض غيره فالتلف شائبه على ذلك الاسوي وغيره وبه صرح القاري ولو قلب الزرع غير
 القاتح فخرج ما فيه ضمنه لا الضائع ولو ازال ورق الضيف فسدت بالشمس هنا قيد
 ارضه شاع غيره اوجامته فلهذا فخرجها ضمنها ان فقد ما تحصل به الحياة فارق عدم
 الضمان فيما لو جسيب المالك عن ماشيته حتى تلفت ولو غلب الحادث لم يضمنه بان السالب هنا
 جرحاً وكذا جرح من المذبح بخلاف الماشية مع مالكها وبانه هنا تلف فذهاب الولد المتعين
 له باتلاف امه بخلافه ثم لو اودسوق الماء الى الخلل او الزرع فمعه ظالم من السقي حتى
 فسدت لم يضمن كما في الروضة قياساً على حبس المالك عن ماشيته وان صح في الانوار
 الضمان ولو حل رباطه فمعه ففقدت به ضمناً وباعراض ربح او نحو فلا لماصر فان
 لم يظهر حادث فوجبهان اوجههما كما افاده الولد رحمه الله تعالى الضمان اذا المالك احد
 المتلفات وحل رباطها ولا ربح في البعية سبب فلهذا في حالة الفرق على الفعل فالتلث ما تور
 فتح قصصان طائر وطائر في الحال بخلاف الزرع فليس قصه سبباً فلهذا السقوطه خلافاً
 للزركشي ومن تبعه (ولو فتح قصصان طائر) اي طير فقد حال بهو واللغو في ان الطائر
 مفرد والعبيد رجعه فاندفع قول من قال ان الاولى طير لا طائر لانه في القفص لا يطير
 (وهيصة فطار) حالاً ضمنه بالاجماع لان الجاهل الى القرار كما رواه الادعي (وان اقتصر
 على الفتح فالظهور ان طائر في الحال) او كان آخر القفص مفتوحاً حتى عقب الفتح قليلاً
 فليسلاً حتى طار كما قاله القاضي قال او كان القفص مفتوحاً حتى انسان على بابه فخرج

في ان الخروج بسبب الفتح او عرض حادث فلا ضمان لان الاصل عدمه وقد يقال بالضمان لان فتح رأس الزرع سبب الطائر
 طار في ترتيب خروج ما فيه على الفتح والاصل عدم عرض الحادث (قوله والطير رجعه) وقيل الطير اسم جنس يقع على الواحد
 والجمع وقيل اسم جمع لا يطلق على الواحد وعادة المصباح الطائر على صيغة اسم فاعل من طار يطير طيراً او هو في الى طير كشي
 الحيوان في الارض ويعدى بالهمزة والتضعيف يقال طيرته وأطرنه وجمع الطائر طير مثل صاحب وحبوباً كب وركب وجمع
 الطير طيور وأطارد وقال أبو عبيدة وقطرب وفتح الطير على الواحد والجمع وقال ابن الاثير الطير جماعة وتباينها أكثر من
 التباين ولا يقال الواحد طير بل طائر وقيل ما يقال لا ثلاث طائرة اهـ (قوله وهيصة فطار) قال في الروض أو طار فسيده جدار

أو كسر فأوردته القنص ضمن اه سم على منهج (قوله بما إذا علم بحضورها) قال حج ويتبع ان عليه وجود حضوره ضابته بذلك المكان غالباً بحضورها حال القنص (قوله فبالوحد رباط) أي أو حله فبدها اه متن الروض (قوله ومثلها في) أي في فتح الباب وحل القيد (قوله يحصل عليه) أي أو اختف المالك والفاصح في أنه خرج عقب القنص أو تراخى عنه فبني تصديق الفاصح لأن الأصل عدم الضمان (قوله قال الأذري وهذا الخ) معقد (قوله بأنه لو حل رباط بهيمة) أي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبها إذا أرسلها في وقت جرت العادة بحفظها فيه ان المطلق لها هنا لا يده عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما لو تضمن فعلها بخلاف المالك فان عليه حفظ ما في يده فأمره لها تقصير ويؤخذ مما ذكر ١١٣ في اتلاف الدواب ان الكلام في مال جرت العادة بحفظ المالك لا يده

الطائر يخرج أو وثقت هرة عقب القنص فقتله وهو مقدر كما قاله السبكي بما إذا علم بحضورها حين القنص والاكنت كرم طرأت بعده (ضمنه) لا شعارة ينتفذه ويحل قولهم تقدم المباشرة على السبب ما لم يكن السبب مبشراً والثاني بضمنه مطلقاً لأنه لو لم يفتح ليطلق الثالث لا يضمن مطلقاً لأنه قصد أو اختياراً (وإن وقع ثم طار فلا) يضمنه لأن طرأ به بعد الوطوف يشعر باختياره ويمرر ذلك فبالوحد رباط بهيمة أو فتح الباب فخرجت ومثلها في غير بهيمة ويجنون لأهائل ولو أتى لانه صحيح الاختيار فخرج وجهه عقب ما ذكر يحصل عليه وألحق جمع بفتح القنص ما لو كان يسد مرمى ويجنون طار فأمره إنسان باطلاقه من يده قال الأذري وهذا حديث لا يميز ولا يفتيه فلهذا ذهب المزمع ومن غير المميز من يرى طاعة أمره ولو حل رباطاً من علق في وعاء مكنته في الحلال بهيمة ضمن ولا ينافيه تصريح المأورد به لو حل رباط بهيمة ما كانت علقاً أو كسرت إن لم يضمن سواء اتصل ذلك بالحل أم لا لأن اتقاء الضمان في تلك لهدم قصره في التالف قبل في التالف عكس ما هنا ولو خرجت البهيمة عقب فتح الباب لئلا تلتفت زرعاً وغرماً لم يضمنه الفاضح كاجرم به ابن القري وان يرم في الأور بجلاله لا يلزمه حفظ بهيمة غيره من ذلك ولو وقف على جداره طار فترقه لم يضمنه لأن منعه من جداره وإن رمى في الهواء أو لوقى هو أم دارة فقتله ضمنه أذ ليس له منعه من هو أم دارة ولو فتح حوزاً فخذ غيره ما فيه أو دل عليه اللصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال وتسمية بالقنص في الأولى قبلها تقطع بالباشرة ثم لو أخذ غيره بأمه وهو غير بهيمة وأبغى يرى طاعة أمره ضمنه دون الاخذ ولو بنى داراً فالت الرمي فيها فبأوامر لم يضمنه لأنه لم يستول عليه (والأبدى المترسة) بغير تزويج (على يد الغائب) الضامن وإن كانت في أصلها أمانة كوكالة بان وكلمة في الردود ديمة (أي يضمنه وإن جهل صاحبها الغيب) لوضع يده على ملك غير يغيره فإنه وجهه له أغبا بسقط الائتم أهو من

بغلاف مالو جرت بعدم حفظها وإن سالها لئلا ينهار فلا ضمان لتقسما أرسله لعدم تقصيره ومن ذلك الأور إذا كان في بطلته جرت عادة أهلها بأنهم لا يحفظونه فإذا خرج من دور أهله على عادتهم واتلف زرعاً لا يضمنه مالك الأور لأن صاحب الزرع مقصر بعدم سواته ومنع الأور عنه (قوله بل في التالف عكس ما هنا) قد يشكك عليه ما قلنا من أن الفاضح قد صاعن طار فخرج وكسر في خروجه فأوردته ثم رأيت في سم على منهج بعد مثل ما ذكر الآن يقال لا فرق بين ما في الحقيقة لأن التالف حدث كان من ضرورة الحل أو القنص عادة ضمن والاقلا اه ملصق وفيه أنه لا وافي ما فرق به الشارح هنا من أن التصرف في التالف لا في التالف

١٥ هـ الان يقال ان كسر الطائر لتصوره في خروجه بعدم فعل التالف لتسببه ان خروج الذي حصل به التالف لا قنص ولا كذلك اكل الدابة للعلف فانه ليس بالخروج بل بأمر حصل بعد الخروج وهو قريب (قوله لم يضمنه الفاضح) أي ولا صاحب البهيمة أيضاً لعدم تقصيره (قوله لأن منعه من جداره) أي ظوا اعتداد الطائر التزلو على جدار غيره وشق منعه كلف صاحب منعه بحسبه أو قص جناحه أو نحو ذلك وإن لم يشأه من الطائر ضرر ويجاوزه على الجدار لأن من شأن الطائر قومه التماسه منه برؤيه يقترب على جلوسه مع صاحب الجدار من لو أراد الاتساع به (قوله ولو بنى داراً) هو مجرد تصوير والافلاس حكم كذلك في كل دار في يده (قوله لم يضمنه) أي حائله يمكن من اعلام صاحبها ولم يعلموا الا ضمن (قوله وان جهل صاحبها الغيب) أي أو أكره على الاستيلاء على المنسوب فإذا تلف في يده كان طريقاً في الضمان وقرا الضمان على المكره كمال أكره غيره على =

١٤٤ فمال فأنقله فان كلاً طريق في الضمان والقرار على المكروه أكثر ومن ذلك يؤخذ في جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً غصب من آخر فرساً أو كراً آخر على الذهاب بها الى محلة كذا فأنقلت وهو عديم ضمان المكروه ففتح الرأى بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضاً ما يقع في قرى الرض من أمر الشاة مثلاً لا يباعها باحضار بهائم القلاحين للاستعمال في زرعها أو غيره بطريق الظلم وهو انه ان أكره تابعه على احضار بهائم عنها كان كل طريق يقاتي الضمان والقرار على الشاة وان لم يحصل اكراماً أو اكرهه على احضار بعض الدواب بالاعتين المعصرة فأحضره شاة منها غصبه لا خياره في الأول لان تعيينه للبعض واحضاره لا اختياره أيضاً ١٤٥ (قوله ثم الحاكم وأمينه) وهل مثلهما أصحاب الشوكه من مشايخ البلدان

والعربان والافنية نظر وصداقة الأذرع في قوته تنبيه يستثنى من هذه الأيدي أيدي الحكام وامثالهم فانهم لا يثبتون لوضعها على وجه الخط والمصلحة اه وهل يشمل ما ذكر من مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن جوابهم الى التصبر بامثالهم (قوله لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يبرأ الا بالرد للمالك ومحل ذلك اذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان لاخذ وأما لورد الغاصب بنفسه عليهما فينبغي براءة بذلك اقسام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونائبه لانهم ما اتبانا عن المالك اه ان الغاصب يبرأ مطلقاً (قوله ليردها) أي الفقة وقوله في يده أي يد الفتن (قوله وفيه نظر) أي فيما قاله البغوي ولعله لا ينظر لما لو جهل الفتن الخ ووجه النظر ان الغصب

وان كان أمناً لكونه وكلا عن الغاصب في رد فحقه ان يكون طريق يقاتي الضمان والقرار على الغاصب شاة والمتبادر من كلام البغوي في الضمان عن العبد مطلقاً ويمكن الجواب بان مراد البغوي بقوله ضمن الغاصب ان عليه القرار (قوله فلا يبرأ) أي لا يضمن عنها اذا تلفت لكن يجب عليه المهر وأرض البكرات ونظمها الشبهة (قوله من حيث هي) قد يقال هذا شافي بقوله بغير تزويج الا ان يقال هو استنصاحي (قوله ولا عكس) أي لان الأول كالضامن والثاني كالأصيل وهو لا يبرأ براءة الضامن (قوله وكذا الهبة) أي فاليد معها يد ضمان والمعتد أنه ايدامانة كما يأتي مع ذلك ضمن مانق يقتضيه ولو جعل قوله وكذا الهبة الخ شاهاً للبداهة لا العاري بل ترسيخه الاعتراض المذكور (قوله فأنقله) أي اتلف الأصول عليه المصوب (قوله قبله) أي التلق (قوله فان كان لفرضه) أي الغاصب

(قوله قال قرار عليه) أى الغاصب (قوله لكن به) هذا المقالة هى قوله وقال لى ملكي الخ (قوله وتقدمه) أى الطعام المصوب وقوله ولو باذن مالك أى مالك الرقيق وقوله جناية منه أى الرقيق وقوله على قيمة الآكل أى وهو الرقيق (قوله فانه لا يرجع على المالك) أى وليس للمالك العطف مطالبة صاحب البهيمة فليس له بقاى الضمان لانه لا ينسب الى تصغيره فى اتلاف ما أكلته بجمته (قوله انتقل الحق لقيته) أى ومع ذلك لا يجوز له التصرف فيه الا بعد دفعه للمالك ولا لغيره من علم أن اصله مصوب تناول شئ منه (قوله اذ التسلط فيما غير تمام) فديقال التسلط بالاجارة ١١٥ اقوى منه بالغايبه اللهم الا ان يقال لما

شاة واقطع قوب امر به ففعله جاهلا قال قرار عليه أولا لفرض فعل التلق وكذا ان كان لغرض نفسه كما قال (وان حله الغاصب عليه بان قدم له طعاما مضمونا فأكاه فكذا) القرار عليه (فى الاظهر) لانه التلق والعاد المنفعة والثاني ان القرار على الغاصب لانه غير الآكل وعلى الاول لو قدمه لا تخروقال له هو ملكي قال قرار على الآكل أيضا فلا يرجع عما فرمه على الغاصب لكن بهذه المقالة ان فرم الغاصب لم يرجع على الآكل لاعتقائه بان المالك ظلمه والمعلوم لا يرجع على غير ظلمه وتقدمه لرقيق ولو باذن مالك جناية منه لم يباع فيها تعلق موحها برقيقه فلو فرم الغاصب يرجع على قيمة الآكل بخلاف ما لو قدمه له بهيمة فأكاهه وغرم الغاصب فانه لا يرجع على المالك ان لم ياذن والاربع عليه (وعلى هذا) أى الاظهر فى كل الصنف (لوقبته) الغاصب (المالك) أولم يقدمه له (فاكله) جاهلا بانه (برئ الغاصب) لباشرة اتلاف ماله مختارا اما اذا اكله جاهلا لم يبرأ قطعا هذا كله ان قدمه له على هيئته أما اذا غصب جياولها أو عسلا وديقا وصنعه هريسة أو سلوا مثلا فلا يبرأ قطعا قاله الزبيرى لانه لم يصبر كالتالى انتقل الحق لقبته وهى لانه سيطر بذل غيرها بدون رضاستحقها وهو لم يرض ويبرأ الغاصب أيضا باجارته أو بيعه أو اقراره للمالك ولو جاهلا بكونه له لانه باشر اخذ ماله مختارا لا يدايعه ورضه وأجارته وتزويجه منه واقرض معه فيه جاهلا بانه له اذ التسلط فيها غير تمام بخلاف ما لو كان عالما وشمل التزويج الذكر والاخى وعمله فيها ما لم يتولد لها فان استتولها وان لم يتسلها برئ الغاصب لحصول تسلمها بمجرد استيلائها ولو قال الغاصب المالك اعتقه أو اعنته منك فاعتقه ولو جاهلا بانه له عتق وبرئ فلو قاله له اعتقه عن نأعنته ولو جاهلا بانه له عتق وبرئ الغاصب كما رجحه ابن المقرئ وصرح به السبكي ويقع العتق عن المالك لاعتن الغاصب على الصحيح فى أصل الروضة لكن الوجه معنى كما قاله الشيخ وقصده عن الغاصب ويكون ذلك يعاضة عما ان ذكر عوضا والاهية بناء على صحة البيع فيما لو باع ماله غافلا حياه قبان مينا

كانت يد الماسة مع رضامنة تزلفت منزلة المشتري بجماع الضمان والمستاجر لكونه استأجر منزلة الوديع وفى سم على منهج (فرع) سئل من رعى الغائب الراهن الرهن من المرتين قلقت هل يضمن له أقصى القيم ويجعل رهنها مكانه ثمال الى انه انما يضمن له قيمة يوم التلق فلصغر الرهن في الروضة وغيرها ادهم على منهج (أقول) والاقر بانه يضمن أقصى القيم من وقت الغصب الى التلق ويخرج بنفسه ماله وانكس في يد المرتين فيضجنه بقتنه يوم التلق وماله أخضع من المرتين ليقبته على الوجه المشروع فلا ضمان عليه اذ انكس في يده لا تقصر هذا وما نوزعه من أن المالك انما يضمن باقل الاسرين من القيمة والدين ظاهر فيا لو دفعها الراهن لتكون من الدين وماهنا يدفعها لتكون رهنه فلا وجه لاعتبار الأقل (قوله وعمله فيها) أى الاتى (قوله فلو قاله) أى المالك (قوله وبرئ الغاصب) أى شرح الروض حال البلقبي وبقي ان يطلق بالاعتقاد الوقت ونحوه ادهم على حج وقول سم ونحوه أى كان امر به من قبله بعد ونحوه من الجهات العلة أو قال لانه راعنا قه أو اوص به بهيمة كذا ثم ان المالك (قوله لكن الوجه معنى) أى لا خلا وهذا يشترع باعقاد الاول لانه الوجه فخلا عنه لكن اعتدائه عن الغاصب شيئا الزيادة (فصل فى بيان حكم الغصب) (قوله وانقسام المصوب) تفسير لمراد بكم الغصب هنا والافليس ما ذكره كحاله اذ لا تعرض فيه لمطوعة ولا لهدها ويجوز ان المراد بالحكم بيان الضمان وهو غير ما يضمن به

(قوله وما يضمن به المصوب) أي وما يقع ذلك كعدم اراقة السكر على الذي (قوله تضرع نفس الرقيق) أي كالأول وبعضاً فدخل فيه البعض فيضمن جزء الرقعة بقيته وجزء الحرية بما يقابل من الذمة كما يأتي (قوله كسائر الأموال) أي المتشوقة والأقلام من الأموال يضمن بطله كما يأتي ويحتمل ان التشبيه في أصل الضمان والأموال على عمومها (قوله القيمة في المصوب) أي المتقوم فلا يشك في ما يأتي في المثل إذا قدم من الأصغر أنه يضمن بالقصر من وقت الغصب إلى وقت الفقد (قوله من الغصب إلى التلف) وفي غيره قيمة يوم التلف ٨١ حج وهو شامل للمستماء فيضمن على ما ذكره بقيمة يوم التلف أي لا تقابل الخصال عادة (قوله فان لم يضمن لم يضمن شيء) ناس ما يأتي ١١٦ فيما لو قطع الغاصب أصابعاً زائدة ولم تنقص قيمته بالقطع أنه يعتبرها حاة قبل الاندمال اللهم الا ان

ويضمن به المصوب وغيره (يضمن نفس الرقيق) ولو مستولدة ومكاتباً (يضمنه) بالغة ما بلغت (تلف أو أتلف تحت يد عادية) بتقصيف الباء كسائر الأموال وعمراده بالعادة الضامنة وان لم يكن صاحبها متديداً يدخل فهو مستعمر ومستام ويخرج فهو حر في وقت للمالك وأثرها لكون الباب موضوعاً للتعدي والمراد كما يعلم مما يأتي بالقيمة في المصوب وابعاضه أقصاه من الغصب إلى التلف (وابعاضه التي لا يتقدر انشائها من الحر) كهرال وزوال بكارة وجنابة على نحو عنق أو ظهر يضمن (بما نقص من قيمته) اجساماً فان لم ينقص لم يضمن شيء أما الجنابة على نحو كعب على مرقده من بطنه في الحر فقيمها ما نقص من قيمته بشرط ان لا يساوى النقص مقدره كنصف القيمة في اليد فان ساواه نقص عنه الجاه شيئاً باجتهاده كذا ذكره البلقيني نقلاً عن المتوفى قال وهو تفصيل لا بد منه وإطلاقي من أطلق محمول عليه وهو ظاهر في غير الغاصب أها هو والكلام فيه هنا فيضمن بما نقص مطلقاً لتقديره عليه في الضمان ما لم يشددوا على غيره ويؤيده ما يأتي في نحو قطع يده من أنه يضمن الأكثر (وكذا المقدرة) كبد (ان تلفت) بأقنة مساوية إذا ساقط من غير جنابة لا يتعلق به قصاص ولا كفارة ولا ضرب على عاقلة فاقسبه الأموال فان نقصت كان سقط ذكره وانشاء لزمه ما نقص وان لم ينقص كما هو الغالب من عدم تنقيص القيمة بل يضمن قطعاً (وان أتلفت) بجناية (فكذلك) يضمن بما نقص من قيمته (في القديم) قياساً على الجبهة (وعلى الجديد) تتقدر من الرقيق لأنه يشبهه الطرفي كثير من الأحكام (والقيمة فيه كالدية في الحرقي) يديه تمام قيمته ثم لو قطعهما مشتمل وهو يبدأ بالبيع لم يكن قابضاً فلا يلزمه الامتناع والامتناع كان قابضاً لمع كونه يده البائع كحكمه الامام من ابن سريج وقال ان من يمس يده من ثوبه يضمنه وفي (يده) ولو مد بها ومكاتباً وأم وك (نصف قيمته) كما سيذكره آخر الباب هذا ان لم يكن الجنابي غاصباً فان كان كذلك لزمه أكثر المهرين من نصف القيمة أو النقص على القولين

يقال ما هنا وما وجهه إذا لم تنقص قيمته شيئاً لا قبل الاندمال ولا بعده ثم رأيت في سم على حج كذلك (قوله أما الجنابة) أي يبرح لادعائه أخذ من كلام سم وهو مقابل قوله على نحو ظهر أو عنق لكي قد يقال هذا داخل في قوله لا يركب المقدرة فلم يذكر هذا هنا فلتأمل ويجعل يمنع لان المراد في الآتي ان تكون الجنابة باتلاف المقدرة وهناك تكون باتلاف شيء فيه ٨١ سم على حج (قوله فان ساواه نقص) أي وجوباً (قوله أها هو) أي الغاصب (قوله فيضمن بما نقص) معناه وقوله مطلقاً أي ساوى المقدرة زاد عليه (قوله ان تلفت) بأقنة أي بغير جنابة أخذ من قوله وان تلفت بجناية (قوله فان نقصت) أي القيمة وهو مستأنف (قوله كان سقط ذكره وانشاء) أي بان سقطت بالجنابة أو وقعت

قوداً ٨١ سم على حج أي ما بالجنابة يضمن وقوله لزمه أي بعد الاندمال (قوله وهو يده البائع) غرض مجرد افادة الحكم لاجتماع والأقلام في المصوب من بالنظر لتفسيره الشارح البدعادية يكون استدراكاً (قوله لم يكن) أي المشتري وقوله فلا يلزمه الامتناع أي الاضية ما نقص الخ وقوله والا أي بان ألزمناه وقوله لمع كونه أي لا فالتالي به (قوله نصف قيمته) أي بعد الاندمال (قوله فان كان كذلك) فتمت تخصيص الأكثر الغاصب ان غيره إذا جنى عليه في الغاصب لا يضمنه الاكثر وعصارة المنهج وشرحه الان أن تلفت بان أتلفها الغاصب أو غيره أه وهي مخالفة لما اقتضاه كلام الشارح في اتلاف غير الغاصب فأنزل ويمكن جعلها على ما هنا بان يقال التسوية بين الغاصب وغيره في أصل الضمان لا في قدر المضمون به وحكمه ان غير الغاصب إذا أتلف ضمن بقدر القيمة والغاصب الزائد فان غرم البكيل ربيع على المتلف بتقدير القيمة ثم رأيت في سم على منج ما يؤاقره (قوله لزمه) أكثر المهرين

هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره ينبغي الثاني وقوله لا اجتماع الشبهين أى شبه الحروشه الممال وقوله ضمن الغاصب ما زاد ظاهره وان لم يبق نقص بعد الاندمال وقبه نظران الزائد خارج عن اوش المقدرفهو كل شئ غير المقدر الذى لا يلزم الغاصب حشمه لم يبق نقص بعد الاندمال كما افاده كلام سارح الروض المار ٨١ سم على حج (قوله لا اجتماع الشبهين) أى شبه الحروشه الهيمه (قوله نعم لقطعها المالك) أى ولو لم يولد كذا القطع الرقيق بد نفسه كما فى شرح الروض وقده قال الاقرب انه يضمن أكثر الاخرين لان جنايته على نفسه في الغاصب مضعفة على الغاصب وبقرب بين جنايته على نفسه وجناية السيد عليه في يد الغاصب بان السيد جنايته مضعفة على نفسه فسقط ما يقابلها عن الغاصب بخلاف جناية المبدفانها مضعفة على الغاصب ما دام في يده (قوله استقر عليه) أى الغاصب (قوله ويقوم قبل البرم) أى فيعتبر قيمته سليمان اذ اصبح زائدة ويجوز مسائل الدم ويجب التفاوت بينهما (قوله قصاصا واحدا) أى بجناية وقعت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجناية في يد المالك فانها غير مضعفة لان المستند الى سبب سابق على

١١٧

النصب كالتقدم عليه (قوله مع ربع الدية) أى المقابل لجزءه الحر (قوله ونصف الأرض) وهو نصف ما تضمن من قيمته (قوله وسائر الحيوان) مبتدا وقوله تضمن نفسه خبر (قوله أى ان كان غاصبا) أى ان كان غاصبا (قوله على ما تقررو) من شعور كلامه لنفسه واجرائه (قوله كنهه) أى تضمن القيمة أى بما تضمن ٨١ سم (قوله ليقرب بالخ) فيه ما لا يخفى ٨١ سم على حج لعل وجهه انه اذا حل كلام المصنف على الاجزاء يحصل الفرق بينه وبين الفن أيضا لان الاسنوى يجعل غير الفن كالقن فان ان نفسه تضمن

لا اجتماع الشبهين فالو كان الناقص بقطعهما تلقى قيمته لم يأت النصف بالقطع والسادس بالسيد العادية نعم لو قطعها المالك ضمن الغاصب ما زاد على النصف فقط كاتفه الاذرى عن الروايات وقباضه انه لو قطعها اجنى استقر عليه الزائد على النصف ولو قطع الغاصب منه اصبعاً زائدا برى ولم تنقص قيمته من ماقصه كما قاله أو اصحاق ويقوم قبل البرم والدم مسائل الضرورة ولو قطعت يده قصاصاً واحداً فكالاته كما يحسمه البتقي والمبعض يعتبر عاقيمين الرق كما ذكره الماوردى ففى قطع يده مع ربع الدية أكثر الاخرين من ربع القيمة ونصف الأرض (وسائر الحيوان) أى بانه ماعدا الاذى الا الصديق الحر أو على الحر الماهر انه يضمن بثله لثمن تضمن نفسه (بالقيمة) أى اقصاها كما يعلم مما يأتى واجراره بما نقص منها لانه لا شبه الاذى على الجسد وحل كلام المصنف على ما تقرروا على من تخصيص الاسنوى بالاجر اقال لان ضمان نفسه بالقيمة يشارك فيه الفن ووجه ما صر بان اجزاء كنهه بخلاف الفن فعمل كلامه على هذا التعميم المتضمن بالفرق بينه وبين الفن أولى (وبغيره) أى الحيوان من الاموال (مثنى ومتنوم) يكسر الواو وقبل بنفسها (والاصح ان المثل محصور كبل أو وزن) ان امكن ضبطه باحدهما وان لم يعقد فيه (وجاز السلم فيه) فاحصره عدداً ودرج كحيوان وثياب متنوم وان جاز السلم فيه والمجنونات والجواهر ونحوها وكل ماهر مما يتنوع السلم فيه متنوم وان حصره ورن

باقصى القيم واذا حل كلام المصنف على الاجزاء دل على ان الفن انما يفرق بينه وبين غيره فى البصاض (فرع) ٥ اخذ تناقضا لانه لم يفرق كنهه واقضى بعضهم فحين اطعم دابة غيره مسجوماً ماتت بانه يضمنه الا غير مسجوماً يستول عليها ومن آجر داره الا يتواضع فيه دابته لم يضمن ما تلقت على المستأجر الا ان قاب قطن ان الميت مطلق وبهذا يقيد ما يأتى قبيل السير من اطلاق عدم الضمان ٨١ حج قوله ما لم يستول عليها ينبغي وما لم يكن ما اطعمه اياها مضرباً ٨١ سم (قوله وقبل بضمها) فيه تأمل ٨١ سم على حج ولعل وجه التأمل ان تقوم لازمه لا مطاوع قومه والوصف من اللازم انما هو اسم فاعل والمفعول منه لا يكون الا بالفسه وليس المعنى هنا على تقديرها (قوله وان لم يستدفيه) عبارة سم على منهج قوله او وزن ينبغي شرعا والا فالشباب يمكن وزنها تأمل ٨١ (اقول) قوله شرعا لعل الرامحطرت به عادة اهل الشرع فيه عتده والا فالشباب اذا بيعت وزنها لا تنفع شرعا

(قوله مع حصره بأحدهما) أي الكيل والوزن (قوله والمقدانه مثل) خلافاً لحج (قوله فهو مثل) فوجه الابراد (قوله) فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما (أ) أي يصدق الضابط في قدر ذلك إذا اختلفا فيه لأنه العام ويحتمل وهو الظاهر ان يقال وقت الامر الى الصلح لان محل تصديق القادر اذا اتفقا على شيء واختلاف في الزائد وما هنا ليس كذلك (قوله فقد قال الزركشي) فوجه لقوله ولا يراد (قوله قلت) هو من كلام م (قوله فعليه) أي كلام الزركشي (قوله على ان ايجاب رد المثل) هذا قد يقتضي اعتدال كلام الزركشي والذي في المنهج الجزم برد المثل والاقتصار في الجواب على ما ذكره الشارح بقوله على ان ايجاب الخ (قوله ومعيب حسب) أي ولا يراد معيب الخ (قوله كما) أي عذب أو عالج يقتضيه ما حده فان اختلفت ماله مع مقتضوم لعدم صحة السلم فيه (قوله ولو حار) ١١٨ خلافاً لحج (قوله وهذا يطرق غير من المانع) أي وقد قالوا فيه انه

مثلي وان أعلى أيضا سم على منهج (قوله في ما برد) ينبغي قراءته بضم الراء وزن سهل فتشعل ما لو كان ذلك بنفسه أو بعل فاعل وفي المختار برد الشيء من باب سهل ويرد مقوم من باب فسر فهو مبرود وورده أيضا تبريدا (قوله وحارنا حيث نذ) أي فلو رجع بعد عسير ورده حاراً الى البرودة لیسقط الارش كما في مسائل السعن وهو اه سم على منهج في الفصل الآتي أقول وقد يقال قياس ما ذكره في زوال العيب من انه لا يعلمه نقصانا ان لأضمان هنا وفريق ينسبه وبين السعن فان السعن زيادة في العين بحسرة والحرارة ليست كذلك بل هي مجرد عيب وزوال العيب يسقط الضمان على انه ساقط عنه أيضاً زيادة القيمة مانعة من طلب المثل

أو كبل اذا الملتصق من ثبوته في الفضة بعقد السلم مانع من ثبوته فيما بالتدري ولا يراد عليه خلل الفرقه متقوم مع حصره بأحدهما وصحة السلم فيه لا تانع حصره بذلك الماه الذي به صبره بمجھول لا كذا قبل والمقدانه مثل ولا يراد اختلاط بشعر فهو مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب اخراج القدر المحقق من كل منهما فقد قال الزركشي: يعر دمثله لانه بالاختلاط اتقل من المثل الى المقوم للجهل بقدر كل منهما قلت وكلاهما مصرح به حيث شرطوا في المثل صحة السلم فيه قطعه لا ابراد على ان ايجاب رد المثل غير مستلزم كونه مثلياً كما يجب رد مثل المقوم في القرض ومعيب حسب أو غير يقب قيمته كما أفنى به ان الصلاح مع صدق حد المثل عليه على انه يمكن منع صدقه عليه بانه لا يصح السلم فيه بوصف العيب لعدم انضباطه (كما) ولو حاروا كما قيل في الكفاية عن الامام جواز بيع الماء المسخن بفضه يعض وان ذهب في المثل الى كون الحار متقوماً بالذخول التارفيه قال الأذوي وهذا يطرق غيره من المانعات ولو اتى به راجح في ما برد في السخن زال برده بقيته أوجه كما أفنى به الواو دوجه الله تعالى لزوم ادرش نفسه وهو ما بين قيمته بارداً وحاراً حيث نذ (وثراب) وثل (ولخص) بضم اؤه اشهر من كسره وحديد وفضة (وتبر) وهو ذهب المعدن الخالص عن ترابه (ومسك) وعنبر (وكافور) ونج وجد (وقطن) ولو يجبه كما ذكره الرافعي ولم يستصضر ابن الرفعة فبحث خلافه ومرف وان تقل عن الشافعي ما يوهم توقفه في مثله حيث قال يضمن بالمثل ان كان له مثل لا مكان حله على نقد المثل حساً أو شرعاً (وعن) وسائر القواكه الرطبة كما صرح في الشرح والروضة هنا وهو العمد وان خصص الى كانه تضامن الاكثرين تقوم العيب والرطب (ودقيق) كما في الروضة هنا ونحله كما في فتاوى ابن

ه (فرع) قال في العيب الملاء المستوي بمقتومة والاصطال المرعبة والمصبوبة في قالب مثلية الصلاح

وتضمن بالقيمة ا وتقبل في تجريده هذا الاخير عن المهمات وقال في التجريد ذكر الماورى ان الزيتون متقوم اه سم على منهج وما ذكر في الزيتون قد يصح قوله الشارح الآتي وسائر القواكه الرطبة وقوله وتضمن بالقيمة قياس ما ساقط في المثل لا يضمن مثل النحاس وقيمة الصنفين نقد البلد (قوله وسائر القواكه الرطبة الخ) دخل فيه الزيتون وقد ذكرنا عن التجريد ما خالفه و الظاهر الدخول اخذ من قولهم في باب الرابحوا ربيع بعته بعض وان مائه مائة مائة جواز السلم فيه اولى من بيع بعضه بعض (قوله كما صرح في الشرح) اما القروا الزبيب فليان بلا خلاف

(قوله وجوب) أي ولو حب برسيم وناسول (قوله مع عدم انضباطها) أي الاجزاء (قوله لانه) أي المثل (قوله ولو تافهة) يؤخذ
 محاسباتي عن سم ان هذا محال لمؤنة لانه لا وجبت قيمته (قوله ومعه الخ) أي فالتعجيل بين ان يبقى له قيمة ولو تافهة وان لا
 انما هو اذا لم يكن له قيمة ومؤنة والا فالواجب القيمة مطلقا واه سم على حج وقضيته انه لا تفرق لاختلاف الاسعار وهو غير
 مراد ومن ثم صرح في فصل القرض بان كلامنا اختلاف الاسعار ١١٩ والمؤنة عبارة مستقلة وعبارة شيخنا

الزادى هنا المراد بمؤنة النقل
 ارتفاع الاسعار بسبب النقل
 اه (قوله ضمن المثل) هو ظاهر
 في الاولى والثالثة بخلاف
 الثانية فان كلامنا السم
 والشبع بمنزلة وليس أحدهما
 معهودا حتى يعمل عليه فلهذا
 المراد ضمن المثل في غير الثانية
 ويضربها وعبارة سم على حج
 قوله ضمن المثل الخ عبارة تشرح
 الرض أخذنا هذا المثل في
 الثلاثة مخيرة في الثالث منه أي
 ما لو صار المثل مثليين الثالث
 اه وهو صريح في ذلك لكنه
 قضية قول شارح المنهج الان
 يكون الاثرا اكثر قيمة فيه ضمن به
 في الثاني انه اذا صبر السم
 شريحا وكانت قيمة الشبرج
 اكثر منه بضعه شريحا وهو مناف
 لقوله ايضا والمثلان في الثاني
 يختر بين المثلين الا ان يحصل
 الثاني على ما اذا استوت قيمة
 المثلين والا قول مقروض فيما
 زادت قيمة الثاني فلا تنافي بين
 كلامنا لكنه خلاف ما في شرح

الصلاح وجوب وادها من والين ونحسب ونخل ويص وصاوين وغروبيب ودراهم
 خالصة او مغشوشة وكسرة أو سبيكة (غالوية ومجهون) لاختلاف اجزائهم مع
 عدم انضباطها (فيضمن المثل) مثله ما لم يراضا على قيمته لانه اقرب الى حقه فان خرج
 المثل عن القيمة كمالوا تلف ما يجازي ثم اجتمعوا على قيمة العاقبة اصلها لانه قيمته
 يحمل الاتفاق بخلاف ما اذا بقيت له قيمة ولو تافهة لان الاصل المثل فلا يعد له من الاحتياج
 زالت ما لم يضمن اصلها والا فلا كالتفرع عند عدد العين الى تفاوت الاسعار ومعه كما يعلم
 بما يأتي في قوله ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف الى آخره فيما لمؤنة لانه والاخره
 قيمته يحمل التلف كما لو نقل المثل الى مصر الى مكة ثم غصبه آخره ذلك ثم طالبه مالكا
 به بمصر فله قيمة بمكة كما اتفق به الواو درهمه الله تعالى ولو صار المثل متقوما ومثليا آخر
 او ما يقوم مثليا كما لو حمل الدقيق خبز او السم شريحا والثالث لم يلف ضمن المثل
 سوى قيمة الاثر كما لا يمكن الاثرا اكثر قيمة فيضمن قيمته في الاولى والثالثة ويضرب
 المثل عطا الله باي المثلين في الثانية فلهذا لو غصب صاع بر قمه درهم فطعنه فصار
 قيمته درهما وسدسها نظير نصارت درهما وثلاثا كله لانه درهم وثلاث وكسرة الدرهم
 هنا استحق عليه قيمة خبز درهما وثلاثا ولو اتلف حليا ضمن الوزن بمثله والصناعة بنقد البلد كما
 جزم به ابن المقرئ وهو المعتقد وان ذكر في الروضة عن الجهر رخصان الجرم والصناعة بنقد
 البلد ولاربا وان كان من جنسه لانه مختص بالعقود (تلف) المصوب لان الكلام فيه
 (أو اتلف فان تعدد) المثل حسا كان لا يوجد يحمل الغصب ولا حواله كما مر نظيره في السلم
 او شرعا كان لا يوجد المثل فياذ كرا لا با اكثر من غن المثل (فالقيمة) هي الواجب اذ هو الا ان
 كما لا مثله (والاصح) فيما لو كان المثل موجودا عند التلف فلم يسله حتى يفقد كما صرح به
 أصله (ان اعتبر اقصى قيمة) أي المثل كما يحصيه السبكي وهو ظاهر كلام الاصحاب وجرم به
 في التنبية وجرى عليه بجاعة ويؤيده نصيحتهم اقصى القيم من الغصب الى الاعواز
 خلافا لبعض المتأخرين القائل بان المراد المصوب لان المصوب بعد تلفه لا تعتبر الزيادة
 الحاصلة فيه بعد التلف (من وقت الغصب الى تعدد المثل) لان وجود المثل كحقيقة
 المصوب بعينه لكونه كان ما مر باراد المصوب فالذي لم يقل بغير غرم اقصى قيمة في تلك المدة

الروض وكلام شارح (قوله ضمن الوزن بمثله والصناعة الخ) ومثله ما لو غصب انا لحما من مثل النعاس وقيمة
 الصناعة اعادة لما غرمه على المعتقد اه زيادي ويدخل في هذا الاصطال المربعة والمصوبة في قالب وتقدم سم عن
 المهمات ما يتخالفه (قوله لانه مختص) اي وما هنا بدل متلف وهو ليس مضمونا بقصد (قوله ولا حواله) أي فيما دون مساندة
 القصر كافي الرض اه سم على حج (قوله لا يكثر) أي وان قل (قوله من الغصب الى الاعواز) اي الفقه للمثل
 (قوله خلافا لبعض المتأخرين) مراده حج (قوله بان المراد المصوب) اي اقصى قيم المصوب

(قوله وهو مطالب بردها) أى العين (قوله أأما لو كان المثل) محترز قوله فيما لو كان المثل موجودا (قوله عشرة أوجه) الأولى من عشرة أوجه نيكون الأصح احدها لأن ما ذكرناه مقابل تسعة فقط (قوله وأما وانتقل بنفسه) أى كالتفليس اربح (قوله ان تعذرا حاضرا حالا) أى بحسب العادة وان استغرق حله زمانا يدعى الوقت الذى هم فيه عرفا (قوله من هربه) أى الغائب (قوله أى باقى قيمه) أى لو زادت القيمة بعد ذلك فيبقى أخذ الزيادة كما في شرح الروض نقلا عن الاستوى لانه على ملكه اه سم على جج وقوله أخذ الزيادة أى من الغائب ١٤٠ لان المصوب باق على ملكه ملكه (قوله وقضيته) أى قضية

قوله وعليها الاخذ للقرض وقوله بدلها أى القيمة (قوله والاوجه خلافه) أى فيحوز له الاخذ بحرم عليه الوفاء وصيانة الزيادة فلو كانت أمة فعل له فهل يتبع اخذها من القيمة أخذ من قولهم انه عليها ملك قرض واقتراضها مجتمع أو يصل له أخذها ويمتنع عليه وطؤها العقد الثاني لان أخذها حال ضرورة بخلاف القرض اه ومع ذلك لو خالف ووطئ لاحد عليه ولو حلت منه صادت مستولدة وزمها قيمها (قوله بخلاف القرض) أى فان حصته تنوب على عدم حل الوطئ بحيث جازا القتل للقيمة جازا أخذ الأمانة وان حل وطؤها كما يحل شرؤها وان امتنع القرض (قوله وتجب أجرة المصوب) أى على الغائب (قوله وضمان جنايته) أى المصوب وقوله وان ابقى غايبة وقوله وسلت القيمة من أجل الغايبة (قوله يمتنع منه) أى المالك (قوله أو موت في الأيلاد) أى فيرد

اذ ما من حالة الا وهو مطالب بردها فيها أأما لو كان المثل فيها مقودا عند التلف فيجب الا كقر من الغصب الى التلف ومقابل الاصع عشرة أوجه الوجه الثاني يعتبر الاقصى من الغصب الى التلف والثالث من التلف الى التمذد والرابع الاقصى من الغصب الى تقرير القيمة والمطالب بها والخامس الاقصى من انقطاع المثل الى المطالبة والسادس الاقصى من التلف الى المطالبة والسابع الاعتبار بقيمة اليوم الذى تلف فيه المصوب والثامن بقيمة يوم الاعواز والتاسع بقيمة يوم المطالبة والعاشر ان كان منقطعا على جميع البلاد فالاعتبار بقيمة يوم الاعواز وان فقد في تلك البقعة فالاعتبار بيوم الحكم بالقيمة (ولو نقل المصوب المثل) أو انتقل بنفسه أو بفعل أجنبي فذكره نقلا عن مثال واقتضاه على المثل لانه الذى يترتب عليه جميع التقريرات الأخيرة التى فيها قوله مطالبه بالمثل والذات نقل المتقوم وجوب المطالبة برده أو قيمته (الى بلد) أو محل (آخر) ولو من بلد واحد ان تعذرا حاضرا حالا كما اعقده الاذوى أى والا فلا يطالب بالقيمة (فعلما لكان يكلفه رده) ان علم مكانه للغير المار على السداد أخذت (وان يطالبه) ولو مع قرب محل المصوب وأمنه من هربه أو واره كما اقتضاه اطلاق قسم خلافا لما وردى ومن سمه (بقيته) أى باقى قيمه من الغصب الى المطالبة (فى الحال) أى قبل الرد لوجود الحيولة يشه ويمن ملكه ولهذا امتنع عليه المطالبة بالمثل لثبوت الترادف قد يزيد السعر ويضبط فيحصل الضرر والقيمة من واحد وعليها الاخذ ملك قرض لا تقامه به على حكم ردها أو رد بدلها عند رجوع العين وقضيته عدم جواز أخذ أمانة نقل بدلها كما لا يصل له اقتراضها والاوجه خلافه اذ الضرورة قد تدعو الى أخذها خشية من فوات حصته والمالك لا يستلزم حل الوطئ دليل المحرم والوثبة والنجوسة بخلاف القرض وتجب أجرة المصوب وضمان جنايته وزوائده وان ابقى وسلت القيمة للصلاوة وتكون الاجرة بعد التقصير اجرة ناقص ومعنى كونها للصلاوة وقوع الترادف فيها (فاذا رده) أى المصوب أو خروج عن ملكه بمتى منه أو موت في الأيلاد أو كالاتفاق اترجعه عن ملكه بوقت أو نحوه (ردها) ان كانت باقية والأرد بدلها الزوال الحيولة وليس له مع وجودها رد بدلها اقهر ولو

الوارث ان كانت حصة عدم موت المورث فلو جهل حياتها فهل ترد القيمة لان الاصل الحاشية فيه نظروا مومات توافقا قبله تستقر القيمة اه سم على جج وقول سم فيرد الوارث أى القيمة التى أخذها مورثه من الغائب وقوله أيضا فيه قطر ولا يبعد عدم الرد لتحقق ضمان الغائب باستقلاله ولا يسلط الا بعد رد للمالك وما يقوم مقام العود لم يوجد واحد منهما (قوله ردها) قال جج لو زادت زيادة متعصلة فحسب للمغصوب منه وصورة البيان يكون أخذ من القيمة عرضا اه وقوله عرضا أى كلبسوان (قوله وليس له) أى المالك وقوله لمع وجودها أى القيمة وقوله على تركها أى المصوب وقوله في مقابلتها أى القيمة

(قوله بل لا بد من بيع بشرطه) ومنه قدرة المشتري على تسلمه وعليه فلو ايقن المصنوب في يد الفاسب ولم يقدر على ردّه لم يضر شرأؤه ويحفل بخلافه لتزويل ضمانه من ثمة كونه في يده (قوله ليس للفاسب حبه) أي المصنوب (قوله يمنع الحبس مطلقا) أي اخذ يمين أولا (قوله وأخذ الاسنوى) معقدا (قوله فان فقد المثل) ١٢١ قال في شرح الروض او وجد من ياداة الى على ثمن

مثله قال في شرحه او ستمه من الوصول اليه مانع اه سم على حج وقول سم او وجد من ياداة اي وان قلت وامتنع الفاسب من بذلها (قوله قيمة) اي والعبرة في التقويم بالتقد الفاسب في ذلك المحل كما يأتي في قوله هذا كله ان لم ينقل (قوله والا بان كان لتفله مؤنة) اي وزيادة قيمة هالك مانع عن المطالبة اه سم على منهج (قوله واخاف الطريق) الخطر لما منع الخوف المطالبة مع ان ضرره يعود على المالك وقدرضى الا أن يقال بل يعود الضرر على الفاسب ايضا لانه لما كان حصوله في ذلك المكان انما هو مع الخطر كان كسدى المؤنة اذا خطر ومعااته كالمؤنة اه سم على حج وقد يقال المراد ان لا يطالبه بالرد الى محله لما فيه من الخطر على الفاسب فلا يشاء ان يطالبه بعثه ان أراد أخذه ثم وقد يرد هذا ما مر في السلم اه اذا كان لتفله مؤنة ومجملها السلم اجبر على التسليم (قوله وليس للفاسب تسليفه قبوله) اي المثل ومثله العين المصنوبة لما ذكر (قوله متوقع زيادتها) اي بالظرف انما هو وان قطع بعدمها عاذه (قوله وقد يضمن المتقوم) غرض منه مجرد الفائدة والا فالكلام في المصنوب

نواقاعا ترك التراد في مقابلتها لم يكف بل لا بد من بيع بشرطه وقصة كلام المصنف انه ليس للفاسب حبه لاسترداها وهو ما رجحه الزاقي كما لا يجوز للمشتري فاسدا حبس المبيع لاستردا عنه وما فرق به غيره من ان المشتري وضي بوضع يده على الثمن بخلاف الفاسب فانها اخذت منه قهرا ورجانه قهر بحق فكان كالاختبار على ان وجوب الرد عليه فوراً يمنع الحبس مطلقا وله الحبس للاشهاد لما مر قبيل الاجراء (فان تلف) المصنوب المتلى (في البلد) او المحل (المنقول) او المتقل (اليه) او عاذه وتلف في بلد الفص (طال به بالمثل في اي البلدين) او الحلين (شاه) لتوجه رد العين عليه فيما وأخذ الاسنوى منه ثبوت الطلبه في أي موضع شام من المواضع التي وصل اليها في طريقه بين البلدين (فان فقد المثل غرمه) كثر البلدين قيمة لذلك وباقى هنا ما مضى الاسنوى ايضا فله مطالبته باصفي قيم المحال التي وصل اليها المصنوب (ولو غفر بالفاسب في غير بلد التلف) والمغصوب مثلي والمثل موجود (فالصحيح انه ان كان لا مؤنة لتفله كالتفد) السير وكان الطريق آمنا (فله مطالبته بالمثل) لعدم الضرر على واحد منهما حينئذ (والا) بان كان لتفله مؤنة واخاف الطريق (فلا مطالبته بالمثل) وليس للفاسب تسليفه قبوله لما فيه من المؤنة والضرر والتالي يطالبه بالمثل مطلقا والتالت ان كانت قيمة ذلك المثل من قيمة بلد التلف أو أقل طالبه بالمثل والا فلا وقفه الاسنوى عن جمع كثير وزعم أن حل الاطلاق على ذلك التفصيل مقمّن لانتفاء المعنى وهو الضرر (بل يغرمه قيمة بلد التلف) وان لم تكن بلد الفص ومحل ذلك ان كانت أكثر قيمة المحال التي وصل اليها المصنوب والا فقيمة الاقصى من سائر البقاع التي حل المصنوب به او القيمة المأخوذة هنا لفصوله فاذا غرمها من اجتماع في بلد الفص لم يكن للمالك ردّها وطلب المثل ولا للفاسب استرداها ويقل المثل (وأما المتقوم) كحيوان واباضه قنأ وغيره (فيضمنه باقصى قيمه من الفص الى التلف) لطالبته في حالة زيادة القيمة بالرد اذ هو غائب فاذا لم يرد فكان ضامنا للبدل بخلاف ما لو رد بعد رخصه حيث لم يضمن شيئا لأنه مع بقاء العين متوقع زيادتها على انه لا خطر مع وجودها للقيمة اصلا وتجب قيمته من غاب تفد ببلد التلف هذا كله ان لم ينقله والا اعتبر بتد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل اليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصوري كما لو تلف المال الزكوي في يده بعد التمكن لانه لو أخرج منه الصوري مع بقاءه جاز فزع تلفه بالاولى (وفي الاطلاق) لمضون (بلا غصب) يضمنه (بقية يوم التلف) اذا لم يدخل في ضمانه قبل

نم وهو محتاج اليه بالنظر لما أول به قول المتن في قوله قبل بدعادية من ان المراد به الضامنة فان حاسبه ان الضمان للمقوم ببقية مغصوبا كان أو غيره فيدخل فيه المال الزكوي بعد التمكن فانه مضمون على المالك (قوله لانه لو أخرج) اي المالك

(قوله بضعة بقية يوم التلف) يدخل فيه المعاد والمستام فيضمان بقية يوم التلف وتقدم ان كلام حج شامل لموقال مع عليه وهذا في غير المثل بخلاف ما اذا اتلفه مع وجود مثله ثم فقد فيضن بالاقصى الى تلف المثل ١٤ (قوله وكلامه في ذلك) اى فى ذلك التفصيل بين خوف القتلة منه وعدمه ١٥٢ (قوله ساذجة) اى خالية (قوله والاوجه الخ) متعل ببقوله هذا ان صلح الخ

(قوله بخير الغاصب) اى لانه الغاوم لا يقال نفسه اضرار بالمالك لاننا نقول لو فرض ان محل الاتلاف صالح للتسليم وكانت القعة فيه اقل كانت على الواجبة قطعاً (قوله ولو محترمة لذي) هذا قد يفهم ان المحترمة في يد اذى قد تكون غير محترمة وليس مراد ابل هي محترمة وان مصرها بقصد اخيرة فلا تراق عليه الا اذا اظهر بيعها فتراق للاظهار لا لعدم احترامها في الاصل (قوله ومثل ذلك المحرم والماله اذا تبصا) قوله الا انه لا يريته اى التبدل والنسب يظهر ان مراده ان الاولى ان لا يريته الا باهر المسامك المذكور لانه يتبع معنى امره لان مجرد خوف الغرم لا يقتضى المنع ١٥١ سم على منبه (قوله وما نظريه) مراده حج (اقول) وهو الاقرب ووجهه انها طاهرة يتبعها ويجوز ان كلها عند الاستباح كالذواقات لا فيها بقوت ذلك على محتاجها (قوله فيصملى اى قول الاسنوى (قوله على مریدا كلها) زاد حج المحرم (قوله على ذي) انظر اراقة التبدل على الحنفى وقد بديل اطلاق قوله نعم لا ينبغى الخ وقوله ولا تظلم الخ انه يراق عليه ١٥١ سم على حج

ذلك وبعده معدوم لوجوده وضمان الزائد في المصوب انما كان الغصب وهو مفقود هنا هذا ان صلح المحل والا كفاضة فقيمة اقرب محل اليه ولو اتلف امة مغبية او امرء كذلك لم يلزمه ما زاد على قيمتها بسبب الغناء قال في الروضة لانه محرم كافى كسر الملاهي وهو محمول على غناء يخاف منه الفتنة للتلاشي في مافي الشهادات من كراهته بخلاف ما لم يكن الغناء محرماً فليزيمه تمام قيمته وكلامه في ذلك العبد ويقارقه صفة بها فيها لو اشتراها بالعين وقيمتها ساذجة اتلف بان البيع وقع على نفسها لا على الغناء كما لو اشترى ما يساوى درهمه ما بالقيمتها بخلاف المصوب فان الواجب رد العين وقدودها ولو اتلف ذلك الهراش او كوش الطاح ضمنه غير مهادش وانطاع والوجهه فيما لو استوى في القرب اليه محال بمضافة القيمة بخير الغاصب (فان جنى) عليه بعد وهو يدملكه او من يخلقه في اليد (وتلف بسرابة) من تلك الجنابة (قال الواجب الاقصى ايضا) من وقت الجنابة الى التلف لان ذلك اذا وجب في البدل العادي في التلف اولى (ولا تضن انظر) ولو محترمة لذي لا تنفاه قيمتها كسائر النجاسات ومثل ذلك الدهن والماء فبما يظهر ومراده بالهراش مثل التبدل قال الماوردى الا انه لا يريته الا باهرح ما كجمه للتلاشي به عليه الغرم عند بعض الائمة فانه عند ابي حنيفة مال وظاهر كما افاده الشيخ ان الحاكم المظالم يرى اراقة كالجهم في ذلك ولا تظلمها لكون من هو معتقد حله او سحره خلافا لما يوجهه كلام الاذرى لان ذلك انما هو بالنسبة لوجوب الانكار لما يأتى انه انما يكون في جميع عليه او ما يعتقد الفاعل بخرجه وقد قال المصنف الحنيفة مسكرة ففعله بغيره الحاقها بالخرق في عدم الضمان كما قاله الاسنوى وغيره وما نظريه فيه من انها طاهرة يصح بيعها فيصملى على ما اذا نوبت على مریدا كلها وانحصرت فيهما في اتلافها يرد بان الشارع متشوف لاتلاف المسكر فأتى الضمان فيها حينئذ ولا تراق هي بقية المسكرات اولى (على ذي) ومثله معاهد ومؤمن فبما يظهر لانهم يقرن على الاستماع بها بحسب انهم لا تعرض لهم فيه (الا ان يظهر شرها او بيعها) او حبها ونحو ذلك ولو من مثله بان يطالع عليه من غير تجسس فتراق عليه وآلة الله ونحو ذلك في ذلك قال الامام وبان يسع الالة من ليس في دارهم اى محلهم ومحل حيث كانوا بين اظهرنا وان افردوا بمحله من البلد فان افردوا ببلد اى بان لم يحاط بهم مسلم كما هو ظاهر ما تعرض لهم (وترد عليه) عند اخذها ولم يظهرها (ان بقيت العين) لا قراره عليها ومؤثره على الغاصب كما في الروضة كما ملها وان نوزع فيه (وكذا المحترمة) وهي التي عصرت لا بقصد الخمر بل بشئ مالم يلقه شيئا على الاصح او قصد الخلية او شر به صبرها او طبعه دبسا او انتقلت به نحو

(قوله لان يظهر شرها) ومن الاظهار ما يقع في مصرا كثيرا من شيل العتالين لظرونها والمروء بها في الشوارع هبة (قوله وانظر من ملها) اى الخمر (قوله ولم يظهرها) اى والحال

(قوله او وصية ٤ - جهل قده) مسياتي انما محترمة اذا عصرها بقصد الخسرة (قوله ثم مات) وعليه فالجهل ليس بشيء بالنسبة للارث وقد يقال بثله في الهبة والوصية لانه وان لم يكن له علم بان حقيقة لكن ١٢٣ حصل نقل الابداء الصورية (قوله ومن

أظهر خيرا) فقصته انها لو وجدت في يده من غير اظهار اوراقه ما ذكر لاتراق عليه وهو مقتضى ما تقدم من انها اذا جهل حالها لاتراق على من هي بيده وقوله وزعم اى قال (قوله قبل منه) اى أوعرف منه اتخاذ ذلك الخلية (قوله بخايل) اى علامات (قوله كدف) اى طار (قوله بخلاف) مالوجا وزالحد المشروع) قال الزكشنى وينبى أن يكون محله فى الاتحاد اما الامام فلهذا زجرا وتاديبا على ما قاله الغزالي فى فناء الخمر بل اولى اه شرح الروض (اقول) ومثل الامام ارباب الولايات كالمقتضى وقايمهم (قوله والولاية كسر ظروفاها مطلقا) اى توقفت اراقة الخمر عليها ولا (قوله مستحق بيته) الاحسان للعينين فظاهر ان تكرار الضرب لانه لو اقر به عزز اما لو لم يتكرر فقد يقال لا فائدة للعين وان ثبت عليه ذلك لا يضر وقد يقال فائدة توجه اللوم عليه بحيث ينهأ القاضى عن العود لمثله هذا ويحل تصديقه بالنسبة للتعزير ونحوه لا بالنسبة لسقوط حقها من القسم والنفقة وغيرها (قوله فوجب تصديقه فيه) قد يقال لدلالة فيما يأتى لما صرح به ثم من ان الزوج انما يقبل قوله فى عدم التعزير لاقى سقوط حقها من النفقة

هبة وارث او وصية عن جهل قصده او عصرها من لا يصح قصده فى العصر كصبي ومجنون او قصد الخسرة ثم مات وعصرها كافر للزعم ثم اسلم والاتخاذ يكون فى الابتداء بشرط أن لا يطرأ بعده قصد بقصد فلو طرأ قصد الخسرة بزال الاحترام وعكسه بالعكس وقولهم على الفاضل اراقة الخمر محمول على ما لو كانت بقصد الخسرة لهدم احترامها والا فلا يجوز له اراقتها وان قال ابن العماد وجوب اراقتها فظاهر محله لان العصبية لا تنقلب عند الغضب بل زعمه مثله واستقل حق المالئ بن العصبية التى قد صار خيرا ولم يوجد من الغضب قصد صحيح (اذا غضبت من مسلم) يجب دها مادامت العين باقية اذله امساكها التصريح خلا ما غير المحترمة وهى ما عصره بقصد الخسرة فتراق ولا ترد عليه ومن اظهر خيرا وزعم انها خسر بل يقبل منه كقوله الامام من طواحب والا لا يتخذ الفساق ذلك وسيلة الى افساء الخمر واطهارها ثم لو كان معلوم الورع مشهورا لتقوى قبل منه وبوقبه قول الامام لو شئت محال بل بانها محترمة لم تعرض لها (والاصنام) والصلبان (والآلات الملاهى) كظنهور وشملها الا فى المحترمة (لا يجب فى ابطالها شئ) لان منعها محرمه والمحرر لا يقابل بشئ مع وجوب ابطالها على القادر عليه اما آلة فهو غير محرمه كدف فيصير كسرها واجب ارضها (والاصح انها لا تكسر الكسر القاحش) لا يمكن ازالة الهبة المحرمة مع بقاء بعض المالية (بل تفصل تعود كاقبل التاليف) لزوال اسمها وهبتها المحرمة بذلك فلا تنكح ازالة اوارع بقاها الجدا اتفاقا لانها مجاورة لها منفصلة والثانى لا يجب تفصيل الجميع بل بقدر ما يصلح للاستهمال (فان يهز المنكر عن رعايته هذا المحل) فى الانكار (لمنع صاحب المنكر) من يريد ابطاله لقوته (ابطاله كيف تسير) ولو باحراق تعين طريقا ولا فكسرها فان احرقها ولم يعين غرم قيمتها مكسورة بالجداء المشروع اتحول رضاضها واحترامه بخلاف مالوجا وزالحد المشروع مع امكانه فانه لا يلزمه سوى التفاوت بين قيمتها مكسورة بالجداء المشروع وقيمتها متجهة الى الجسد الذى اتي به ويمجرى ما تقرره من الابطال كيف تسير كما فى الاحكام التى لو هجر عن صب الخمر لضيق رؤوس وانها مع خشية حقوق الصفة له ومنعهم من ذلك أو كان غرضه فى ذلك زمانه وتتعطل اشغاله اى بحيث يغضى مدنيه يقابل علمه فيها بحر غير ناهية عرفا فيما يظهر وللولاة كسرها وظروفاها مطلقا زجرا وتاديبا لا الاتحاد قاله الغزالي قال الاستوى وهو من الفتناس المهمة ولو اختلف المالئ فى انه يمكن بدون ذلك اولى يمكنه الامانة صدق المثل فمما يظهر بدليل ما سياتى أن الزوج لو ضرب زوجته وادعى انه بحق وقالت بل تصدى بصدق بيته لان الشارع لما اباح له الضرب جعله لايافيه فوجب تصديقه فيه وهذا يعينه باقينا وما يصحبه الزكشنى من تصديق المالئ لا المثل فاحذر من قول البغرى لواراقتها ثم قال كان خيرا وقال المالئ بل عصبيا صدق بيته لاصل المالية بظهور الفرق لا نقد حقيقةنا المالية

والكسوة وما هنا شيعى بالنفقة والكسوة ولاداه الى سقوط الضمان فكان الاولى تعجيل قبول قول المثل بان الاصل يراى مقتضى

(قوله ليس الكافر ازالته) ظاهره ولو يقول أو غلط نحو لا تزني واتق الله فان الخفية واجب العقوبة وهو ظاهر لما عالج به الشارع من أن نهي عن المنكر استلزما بالدين فلا يمكن منه لكن في كلام سم ما يأتي جوابه بالقول وفي فتاوى السبوطي ما منه مسئلة رجل ذمى نهي مسلما عن منكر فهل ذلك شبه على أنه مكلف بقروع الشرعية أولا الجواب لا تنكر المنكر من أتى منها القول كقوله لا تزني مثلاً ومثلاً الوعظ كقوله اتق الله فان الزنا حرام وعقوبته شديدة ومنها السب والتوبيخ والتشديد كقوله يا فاسق يا من لا يخشى الله لئن لم تقطع عن الزنا لأرسلتك ١٢٤ بهذا السهم ومنها الفعل كرميه بالسهم من أسلف امرأه اجنية ليزني بها وككسره آيات الملاهي وادارته

هنا واختلاف في زوالها فصدقه مدعى بقائه الوجود الاصل معه وما في مسئلة انها مما متفقان على اهدار تلك الهيئة التي الاصل عدم ضمانها فاذا اختلفا في الضمن صدق المنكر اذا اختلف في عدم ضمانه وسيأتي في كتاب السير انه يجب ازالة المنكر ويختص وجوبه بكل مكلف قادر ولو اتى وقتنا وقام مقامه قال الاستنوي ليس للكافر ازالته وجرم بذلك ابن الملقن في العدة وقد يشبهه قول الفزاري في الاحكام بشرط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أن يكون المنكر مسلماً لان ذلك نصرة للدين فكيف يكون من غير اهله وهو جاحد لاصل الدين وعدوه لو زعم بعضهم ان ذلك مقرر على عدم مخاطبة الكافر بالقرع يرد باننا انما نعتنا منه لان فعله ذلك منزل منزلة اسمناه بالدين ويثاب عليه المميز كما يثاب البايع (وتضمن منفعة الدار والعبد ونحوهما) من كل منفعة يستاجر عليها (بالتقويت) بالاستعمال (والقوات) وهو ضياع المنفعة من غير انتفاع كغلائق الدار (في عيادة) لان المنافع متقومة فضحت بالغبس كالاعيان سواء كان مع ذلك ارض نقص ام لا كما يأتي فلو كان الغصب اجرم متقوفاً في المدة ضمن كل مدعي بما يباينها ولا يثاب هنا الا في انقضاء واجب كل مدعي استقراءه في النعمة مما قبله وما بعده بخلاف القيمة وتوهم بعضهم استواءهما في اعتبار الاقصى فان كان له صناع وجب اجراءه لا اهان لم يمكن جمعها والا فاجرة الجميع كسباطة وحراسة وتعليم قرآن اماً لا منفعة له او كانت مما لا يجوز استنباؤه لها كحبة خنطة وكتاب آله فهو فلا اجرة له ولو اصطاد الغاصب به فهو له كما لو اصطاد بشبكة او قوس غصص ما ونصبهما لانه آله فقط بخلاف ما لو غصب رقيقاً واصلاده فانه يضمن صيده ان وضع يده عليه لانه على ملك مالكه واجرة ايضا اذ ربما استعمله مالكه في غير ذلك ولو اطلق ولقد اية تحجب فاقطع لئلا يسيبه لزمه مع قيمته اوش نقصها وهو ما بين قيمتها وحاصلها وقيمة الاولين فيها ولو غصب برقيقته خسرون فطمته فصارت عشرين فغيره فصار ثلثين فثمة لزمه ضمان ولا يغيره النقص الحاصل بالطنين بزيادة الخبز لان صفة الطعن غير صفة الخبز كما لو غصب ذا حرفة قطعها ثم علمه حرفة اخرى (ولا تضمن منفعة البضع) وهو القرع (الابتقويت) بالوطء فيضنه بهر مثاها على التفصيل الا في آخر الباب لا بقوات لاسقام يثبت اليد عليه ولهذا اصح تزويجه لامته المفضولة

أوفي الخمر وهذه المراتب الاربعة للمسلم وليس للذي منها سوى الاولين فقط دون الآخرين لان فيها ولاية وتسلط لا يلبقان بالكافر وأما الاوليان فليس فيها ذلك بل كما يجرد فعله خير وقد ذكر الاستنوي في شرح المنهاج انه في مدققة انه ليس للكافر ازالة المنكر حتى بالقول وهي المرتبة الرابعة وكذا ذكر الفزاري في الاحكام وعمله بان ذلك نصرة للدين فلا يكون من اهله من هو جاحد لاصل الدين وعدوه ثم قال في اثبات البيان ما منه فان قيل فليز المنكر الذي أن يحجب على المسلم اذ اراد يزني قلنا ان منع المسلم فعله فهو تسلط عليه فتنعه من حيث انه تسلط وما جعل الله للكافرين على المؤمنين سيلاً وما مجرد قوله لا تزني فليس ممنوع من حيث انه نهي عن الزنا بل من حيث انه اذلال للمسلم الى أن قال بل يقول ان الكافر اذا لم يقل للمسلم لا تزني

يعاقب عليه ان رأينا خطاب الكفار بالقرع ٨١ سم على حج وظاهر كلام الشارع انه ممنوع مطلقاً مطلقاً بالقول والفعل (قوله كما يثاب البايع) اي في اصل الثواب لا في مقداره اذا اقصى يثاب عليه ثواب النافعة (قوله وتوهم بعضهم استواءهما) اي الاجرة والقيمة (قوله تحجب) بضم اللام اه محتمل (قوله مع قيمته) اي الولد (قوله لا يغيره النقص بالوطء) اي ولو في الهجر بخلاف استبدال المني (قوله لامته المفضولة)

مطلقاً) اى قدر على انتزاعها أولاً (قوله وكذا منفعة بدن الحر) * (نوع) * من نقل حوائرها الى مكان زنته مؤثره الى مكانه الاول ان كان لغرض فى الرجوع اليه والا فلا ٨١ عاب (قوله ومنفعة المسجد) يؤخذ منه انه لو لم يرض فيه شيئاً واغلقه لم تلتزمه اجرة كالجوس الحر ولو لم يستعمله ٨٢ سم على حج وسبأى ذلك فى قول الشارح ١٢٥ اما اغلاقه من غيره الخ (قوله وان ابيع)

هى عاية (قوله وكذا الشوارع) اى حكمها ما تقدم (قوله بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد) اقمه ان شغله بغير ذلك حرام ويجب فيه الاجرة ومنه ما اعتد كثيراً من بيع الكتب بالجامع الاخر فيجوز ان يحصل به تضيق وتجب الاجرة ان شغله بهامدة تقابل بأجرة قوله انه لا اجرة لما ابيع وضعه) مثل ذلك ما لو دخل بمتاع يبيعه فى المسجد فوضعه فيه ولم يحصل به تضيق على المصلين فلا اجرة عليه لاجته وضعه حيث وجد للمبيع وضعه الخ يدخل فيه ما لو ضيق على المصلين فانه يحرم وضعه فيه فان وضعه مدة تقابل بأجرة لزمته والا فلا فائدة كرافعى فى تاريخ تزوين ما هو صريح كما يثبت ثم ايضا فى جواز وضع مجاورى الجامع الاخر فرائهم فيه التى يحتاجون اليها لغيرها وما يشترطون لوضعه فيها من حيث الاعانة لتوقعها عليه دون التقي يحصلون الامتعهم التى يستغنون عنها واطلاق بعض المتأخرين الجواز زينة تعليم ثم ايضا ٨٢ حج وقوله ولما يضطرون الخ يدل منه انه لا يجوز وضعها لاجارتها ولو لم يحتاج اليها وان وقع ذلك لا يستحق

مطلقاً لا يجازها ان يحجز كالمسافر عن انتزاعها لحيولة اليد الغاصب (وكذا منفعة بدن الحر) لا تنضم بالابتعوت (فى الاصح) دون القوات كان حجب ولو صغير المسافر فى السرقة ان الحر لا يدخل تحت اليد ولاه لوجه المسبوع فكله سبع لم يضمه فنافعه تقوت تحت يده فان اكرهه على العمل لزمته اجرة ما لم يكن مرده او مات على رده يتابع على زوال ملكه بالردة او وقفه ومنفعة المسجد والمدرسه والرباط كمنفعة الحرفا لوضع فيه متاعا واغلقه ضمن اجرة جميعه تصرف مصالحه وان لم ينقله ضمن اجرة موضع متاعه فقط وان ابيع له وضعه او لم يحصل به تضيق على المصلين او سكان مهجره والايضلى احد فيه على ما اقتضاه اطلاقهم وكذا الشوارع ومنه دقة وعرفة وارض وقت لدفن الموتى كما فى الثقة اما اغلاقه من غير موضع متابع ومنع الناس من الصلاة فيه فلا ضمان عليه فيه لانه لا تثبت عليه يد ومنه فى ذلك البقية هذا والاوجه تفصيلها ذكر فى نحو المسجد بما اذا شغله بمتاع لا يعتاد المالك فيه وضعه فيه ولا مصلحة للمستفيد في وضعه فيه زمانه لاجرة بحدلاف متابع يحتاج نحو المصلى او المعتكف لوضعه وفى نحو عرفة بما اذا شغله وقت احتياج الناس الى القس على الاحتياج اليه البتة حتى ضيق على الناس واضرهم به ويؤخذ من كلام الفزائى فى غرس الشجرة فى نحو المسجد حيث منع منه لزمه اجرة متاعها انه لا اجرة لما ابيع وضعه وانه تازم الاجرة فالمبيع وضعه سواء فى ذلك المسجد وعرفة وغيرهما ومقابل الاصح ضمانها بالقوات ايضا لان متاعه تقوم فى العقد القامد اى فى الاجارة فاشبهت منافع الاموال (واذا انتقص المصوب) او شئ من زوائده (بغير استعمال) كسقوط يد القن يا فتقوعاه (وجوب الارش مع الاجرة) لانتقص والقنوات وتجب اجرة له سليمان الغصب الى حدوث النقص ومعها من حيث ذل الى رده وان حدثت الزوائد يده ثم نقصت (وكذا لو نقص به) اى بالاستعمال (بان يلى الثوب) باللبس (فى الاصح) لان كلاله ما يجب ضمانه عند الاقرار فكذلك عند الاجتماع والثانى يجب اكثر الامر من اجرة المثل وارش النقص لانه ثلثان الاستعمال وهو مقابل بالاجرة فلم

يجب ضمان آخر ورد بان الاجرة غير مقابلة بالاستعمال بل فى مقابلة القوات

• (فصل) • فى اختلاف المالك والغاصب وضمان المصوب وما يذ كرمهما لو (ادعى) الغاصب (تلقه وانكر المالك) ذلك (صدق الغاصب بيمينته على الصحيح) لاحتمال كونه صادقا ويجوز عن البينة فالقول بصدقه لا يلى فى تخلف حبه والثانى بصدقه المالك يمينه لان الاصل بقاءه وقضية التوجيه كما قاله الزكشى تصويرو ذلك بما اذا ائذ كرسا بقاء ذكره وكان ظاهرا حبس حتى يقيم يمينه بكونه كالدع (فاذا حلف) الغاصب (غرمه المالك)

الاجرة على الساكن لانهم اموضعة بغير حق • (فصل) • فى اختلاف المالك والغاصب على ما تقدم والانتداسق ان المتلى يضمن غنله والمقوم بالقضى فيه

(قوله وضمان الغاصب) اى زيادة

(قوله أو قيمة في الاصح) وله اجابته على قبول البذل منه لتبرأتمته اهـ (اقول) ينبغي انه يجوز على ذلك والابرا (قوله بعد اتفاقهما على الهلاك) قال في التعبير بما فيه اذا اختلفا في قيمة المقصوب التالف فالبيضة على المالك ويجوز للشاهد اعتماد الرؤية السابقة ويكنى عندنا بصحة شاهدتين وشاهد واحد وان وعند ابن ابي هريرة لا مدخل للتساقط واقصر في الانواع على الثاني اهـ سم على جـ وقوله لا مدخل للتساقط عليه شيخنا الشوري هذا لا يحصى عنه اهـ (اقول) وقد يتوقف فيه بانه خارج عن قواعدهم في جميع الابواب من ان المال يكتفى فيه بمرجلات ورجل وامرأان او رجل وعين فانظر ما وجه خروج هذا ولعل وجهه ان ما هنا ليس بشهادة على نفس المال بل على قيمته وهي تطلع عليه الزبالا والتقويم ليس من المال قال سم على جـ وبقي ما لم يعبى في حلقه من التالف فهل يجب الاجرة بجميع الزمن السابق على الحلق دون ما بعده ام كيف الحكم اهـ (اقول) والاقرب تصديق الغاصب في الزمن الذي عينه لان الاصل براعته من الاجرة (قوله أو حلف الغاصب عليه) اي الهلاك (قوله سمعت) اي يختلف الدعوى في هذا وغيره فانما لا بد ان تكون بقدر معين يمه عليه السبكي اهـ سم على منهج (اقول) وعليه قصور المسئلة عن بيان بقية المالك الزيادة على ما ذكره الغاصب بقدره عين فتنه الدينة بان قيمته تزيد

على ما ذكره الغاصب من غير تعيين شيء (قوله لا تقطع البيضة) اي بان يجوز الزيادة وعدمها (قوله وان اقامها) اي المالك (قوله باقامتها) اي على الصفات (قوله وصار) اي الحال بعد اقامة الخ (قوله الى الحد الاثني) اي فان امتنع من ذلك حبس عليه (قوله وان اقامها) هو وقوله السابق وان اقامها على الصفات مقابلان لقوله أولا فان اقام المالك بيضة على أن القيمة أكثر مما قاله الغاصب الخ (قوله لم تسمع) افهم على أنها لو شهدت على أن قيمته بعد الغصب كذا قبلت وعليه يحمل كلام التعبير السابق (قوله على العبد وما عليه) ومن ثم لو يصدق غصب هو أو امره لم تثبت يده على ثيابه فيصدق الولي انه المولى جـ اي بلايين فنبه تحت يده من غير استعمال لها وكتب عليه سم قال في شرح الروض فينتظر باوغي الصبي لحلف اهـ ومثله افاقة الجنون فينتظر فان امتنع بعد البالوغ والافاق من الحلف وقت الجنين على الغاصب وقضى فيها فان ايس من افاقة الجنون فهل ترق الجنين على الغاصب فيقتضى بهما ذكره أولا ووقف الامر فيه نظر (قوله اما الخراج) اي واما المعض البائع واختلف هو والغاصب في الثياب التي عليه فنبه في تصديق المعض فيما يقابل الحرية وتصدق الغاصب فيما يقابل الرق واما الصبي فنبه ايضاً ان يوقف الامر فيما يخص الحرية الى البالوغ ثم يحتمل تخصيص ما ذكره من بينه وبين سيده ما يتوهم محتمل وهو انما ظاهره انه لا فرق لان الدليل بعض على ثيابه المنسوبة اليه لا فرق في ذلك بين ثوبه السيد وثوبه (قوله فلا يثبت على نحو غاصبه) الاولى فلا يثبت لغوصابه على ما عليه بدول الاصل لا يثبت عليه لصح الخ ويمكن بقاها على ظاهره او تصويره بما لو غصب هو او عليه ثياب ووليت تحت يده الغاصب فلا يطالب الغاصب بها

سيتذ (قوله والغالب) عطف تفسير

(قوله فان رده) محترز قوله بعد تلفه (قوله لم يعيبا) (فرع) لو لم يعيبه عند مرده فهو ما ماتت بيد المالك ثم بيع قيمته بخلاف المستعير اذا حم العيب في يده كذلك ماتت بيد المالك فانه يفرغ ما نقص فقطم را ه سم على منتهج (اقول) ولعل الفرق يتم ما التعليل على الغاصب ومن ثم ضمن باقي القيم بخلاف المستعير فانه انما يضمن بقيمة يوم التلف ولا نظر في ما قبله كما أنهم لم ينظروا لما قبل وقت التلف بل ينظرون الى ما بعد الرد (قوله وما قيل من عدم تقييد ذلك) اى تصديق الغاصب (قوله ثم احضر للمالك ذلك) اى ثوبه ولو عبر به كان اولى (قوله فيزيم الغاصب القيمة) اى التي بذعها وهو يفرع على ما اعتقده البلقيني (قوله ويجحف انه لم يأخذ الخ) اى لا يثنى عليه المعمره وقد ثبت فيه ان الغصب ثابت بما تفاقموا ودعوى المالك اى ثوب آخر لا تسقط حق المالك قال سم بعض الهوامش وهو فاسد لانه بانكار المالك وحاشاه سقط حقه من ١٢٧ هذا الثوب ويجحف الغاصب انه لم يأخذ

يصدق الغاصب لان الاصل رامة ذمته فان رده الغاصب معيبا وقال غصبته هكذا وادعى المالك حدوده عنده صدق الغاصب اذا الاصل رامة ذمته مما يزيد على تلك العتقة وما قيل من عدم تقييد ذلك برد الغصب اذ لو تلف فاحكم كذلك اخذنا من التعليل المذكور ومن مسئلة الطعام الاتية رد بان الغاصب في التلف قد لزم الغرم فقصصنا به بخلافه بعد الرد ولو غصب ثوبا ثم احضر للمالك ذلك وقال هذا الذي غصبته منك وقال المالك بل غير جعل الغصب كالتالي على ما اعتقده البلقيني فيلزم الغاصب القيمة فاذا قال المالك غصبت مني ثوبا بقيمة عشرة وقال الغاصب هو هذا الثوب وقيته خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة هذا والوجه انه مقر بوثوب بل يشكره فيبقى في يده المقر ويجحف انه لم يأخذ سواء (ولو رده) اى الغصب (ناقص القيمة) بسبب الرخص (لم يارز منه مني) لبقائه بجاهه والفاقت رغبات الناس (ولو غصب ثوبا مثلا) قيمته عشرة (مثلا) فصارت بالرخص درهما ثم اربسه (مثلا) فابالاه فصارت نصف درهم فرد له خمسة وهي قسط التالف من أقصى القيم لان الناقص بالثمن نصف الثوب فيلزمه قيمته اكثرا كانت من الغصب الى التالف وهو في المثال المذكور خمسة والنقصان الباقي وهو اربعة ونصفه من الرخص وهو غير مضنون ويجب مع الخمسة اجرة اللبس كما علم عامر ولو عادت العشرة باللبس الى خمسة ثم بالغالى عشرة من لزمه خمسة فقط وهي القائمة باللبس لامتناع تأثير الزيادة الحاصلة بعد التالف بدليل انه لو تلف الثوب كله ثم زادت القيمة بغير الزيادة لو اختلف المالك والغاصب في حدوث التالف قيل التالف باللبس فقال المالك حدثت قبله وقال الغاصب بل بعد صدق الغاصب بينه لانه الغارم (قلت ولو غصب ثوبين) اى فردى خف فكل واحد يسمى خفا (قيمتا معا عشرة) قلت احدهما رد لا تخو وقيته درهمان اوتاف احدهما في يده (غصبا) لانه قسط التالف معطوف على غصب (او في يده مالكة لزمه تخانية في

غيره اتنى لزوم غيره فليس في يد الغاصب شي الا من المالك يبيع له ملكه ولا من غرمه ملك الغاصب على نفسه (قوله ثم لربه) يخرج به ما لو لبسه قبل الرخص فبالاه ثم رخص سعره فارشبه ما نقص من اقصى قيمته وهو العشرة (قوله فصارت نصف درهم) لوصارت قيمته بالرخص خمسة ثم لربه فصارت قيمته درهمين لزمه ستة دراهم لانها ثلاثة ارجاس التالف من اقصى قيمته (قوله الحاصلة بعد التلف) اى التالف المألوف من اجزائه بسبب اللبس كان صادر خفا بعد ان كان جديدا (قوله فكل واحد يسمى خفا) لا يظهر هذا التفرع بل الذي يظهر ان التالف اسم لمعومهما وان الواحدة فردة خف لا خف (قوله او تلف احدهما) يجوز بناء تلف للقاعل ونصيب غصبا على الحال منه اى

غاصبا اذ اغصب آو على الحال من المفعول اى احدهما اى مفعوبا اذ اغصب وهذا اوفق بجهل ارفى بدالك عطف على الحال اى احوال كونه او احدهما في يد المالك وقوله عطف على غصب اى لا على تلف لئلا يلزم تصور ذلك بما اذا غصبها وقوله غصبا بان غصب احدهما تلفا واثم اه سم على (اقول) لكن يرد على قراءة منبدا للمفعول انه يصدق بحال كان التالف له وهو في يد الغاصب غيره مع ان الذي يلزم في هذه درهمان لا ثمانية (قوله لزمه تخانية) يؤخذ منه جواب سادته وقع السؤال عنها وهي ما لو منى شخص على فردة له غير نجذها صاحب النعل فاطمعت وذلك انه يقال تقوم النعل سليمة هي وريشها ثم يقومان مع العيب وما نقص يقسم على الماشي وصاحب النعل خالخص صاحب النعل يسقط لانه قد في حق نفسه هديرا يخلص الآخر مضنون عليه

(قوله عا والائتلف) ائى الشخص وقوله فلا يلزمه اى التلّف (قوله اسوى درهمين) اى والباقي على الغاصب وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واحدة فقط وبين كونه غصبهما معا وهما ظاهر في الأولى لان التقريق حصل بفعل الغاصب وأما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التقريق والاتلاف كلاهما من فعل التلّف (قوله في زدي الطائر) اى في اتلاف احد ذري حتى ألغى وسعى كل روجا لاقرانه بصاحبه (قوله يسرى الى التلّف) هذا يخرج بقبح جعل عمل التلّف سكر الاله لا يسرى الى التلّف مر ٨٥ سم على سح اى فهو باق على ملك صاحبه فردد مع ارض نفسه ان نقص ومثله ما لو جعل العم قديدا أو دبح الحيوان فصدقه لجا (قوله وعلى الأول) هو قوله فكالتالف ألغى (قوله وقيل يئى المالك) يتأمل الفرق بين هذا وبين قول المصنف وفى قول برده مع ارض النقص فانه لا معنى لتبقيته للمالك الا أنه ترك ١٢٨ لجهالة اذ لم ينقص ومع الارش ان نقص وهذا عين القول الثانى فى كلام

المصنف (قوله بأن المألفة هنا) اى فيما لو حدثت فى المقصوب نقص ألغى (قوله قبل غرم القيمة) اى فلو جاز عن القيمة واشترى على التلّف فيبقى أن يرفع الاصر الى القاضي ليبينه ويدفع قيمته من ثمنه للمالك فان فقد القاضي احمّل أن يتولى المالك يبيعه بمحضرة الغاصب أو الغاصب بمحضرة المالك وبأخذ المالك قدر القيمة من ثمنه فان فضل شيء فللغاصب لانه يقدر دخوله فى ملكه قبل التلّف فزيادة النقص حدثت فى ملكه وبهذا يفارق ما بآتى فى الفصل الا فى فيما لو كانت الزيادة أقراناً أنه لا شيء له لعدم ملكه فان فقد المالك تولى الغاصب يبيعه وحفظ ثمنه لمضور المالك وبقي ما يقع فى بلاد الارياق من الطعام المسمى بالوجبة ومن الوا لا ثم ائى تفعل بغير ثمن مال

الائتمام القاصرين ومه اوم أن حكمه حكم الغصب فهل وضعه فى يده يصير كالتالف وان لم يضعه فى يده لا يصير كذلك الا يجب بالمضغ وعلى الأول فهل يتبع عليه بلعه قبل دفع القيمة فان قيل بذلك ولم يكن معه فهل يلغظه من قيمته أم يسله وتثبت القيمة فى ذمته أم لا فله ويرد لصاحبه مع غرامة ارض النقص ام كف الحال والاقرب انه يتبع عليه البلع قبل غرمه القيمة فان لم يقرمها وجب عليه لغظه من ثمنه ورده المالك مع غرامة ارض النقص (قوله وأشار المصنف الى التثليل) اى بقوله بأن جعل ألغى (قوله فلو حدثت فى يده) قيمته اشعار بان المراد بالغاصب اعم من أن يكون حقيقة أو حكما فيشمل من اثبت يده على يد الغاصب ومنه ما لو باشر الفعل الذى يسرى الى التلّف اجنبي وهو سيد الغاصب (قوله اخذ المالك مع الارش) قال فى شرح الروض ولم يحصل كالتالف نظرم ما مر لان النقص هنا حصل بلا حناية بخلافه ثم وعلى هذا الوارد المقصود هو ربة نفسه اخذ المالك مع الارش ٨١ بقى الوارد ربة نفسه بواسطة وقوعه فى قدر على التار فيه ماء المالك فهل يشاء المالك بنسبة مائه ٨١ سم على سح

(أقول) القصاص المشتركة (قوله والمعروفة) أي لأجل العقوبات (قوله لم الغاصب تخلصه) أي فلولم تخلصه ويسع أخذ المالك من الغاصب ما يسع به فقط لا أقصى قيمة لما ياتي في قوله وما صوبه البلقيني الخ ويتحمل أن يفرضه أقصى قيمته من وقت الغصب إلى البيع ويقرب منه وبين مسئلة البلقيني بأن فيها رد المالك وانما وقع البيع بعد حصوله في ذم المالك بخلافه هنا فان العين بيعت في ذم الغاصب فنزلت منزلة التاتعة لعدم عودها ليدلما كها (قوله ويجب عليه) أي الغاصب (قوله وللجاني عليه تفرغه) أي الأقل من الارض وقيمتها يوم الجناية كما في شرح ١٢٩ الروض ٥١ سم على حج (قوله لا احتال

انه) أي الجاني عليه (قوله نعم) أي المالك وقوله مطالبة أي الغاصب (قوله بالادام) أي للجاني عليه (قوله نعم) أنه لو أخذ الثمن) أي من الجاني عليه وقوله واعتاد ذلك أي النظر لأقصى عند الخ (قوله ولو وجد) أي التالف (قوله للقرق الظاهر) وهو ان العين هنا ردت إلى يد المالك قابليع وان كان بسبب سابق لكسبه قيام صورة الدين بسبقها وكان الحاققة بالرخس اظهر من الحاققة بالتلف (قوله نعم) قال في شرح الروض فان تعدد ذمة مثله غرم المثل اه سم على حج وسأني للشارح (قوله حتى يبرأ منه) أنه يقال مجرد اذن المالك ليس بقضا اه سم على حج (القول) أنه يقال توسع فيه للزم الردة فنزل اذمة منزلة قبضه على أمة ويقال رد المثل باذن المالك إلى موضعها ينزل منزلة وضع الدين بين يدي المالك بحيث يتمكن من أخذه وقد عذرنا ذلك

فجيب ارشده كما هو وسأني الكلام على خلط مثلي بمثله (ولو جنى) الرقيق (المغصوب) في يد غاصبه (فتعلق برقبته مال) ابتداءً والعقوبة (لزم الغاصب تخلصه) اذ هو نقص حدث في يده فكان ضامنا له (بالأقل من قيمته والمال) الواجب بالجناية لأن الأقل ان كان القيمة فهو الذي دخل في ضمانه أو المال فلا واجب غيره ويجب عليه أيضا أرض ما اتصف به من العيب وهو كونه جناية على ما ذكره الرافعي في البيع (فان تلف) الجاني (في يده) أي الغاصب (غرمه المالك أقصى القيم) من الغصب إلى التلف كسائر الاعيان المنصوبة (وللجاني عليه تفرغه) أي الغاصب لأن جناية المنصوبة مضمونة عليه (و) له (أن يتعلق بما أخذه المالك) من الغاصب بقدر حقه اذ حقه كان متعلقا بالقيمة فيمتلحق به لهما ومن ثم لو أخذ الجاني عليه الأرض ليعتلق المالك به (ثم) إذا أخذ الجاني عليه من تلك القيمة حقه (يرجع المالك على الغاصب) بما أخذه منه الجاني عليه لأنه أخذه منه بجناية مضمونة على الغاصب وأفهم تعبيرا بتم عدم رجوعه قبل أخذ الجاني عليه منه لا احتال أنه يعبري الغاصب وبه صرح الامام نعم لم مطالبة بالاداء كما يطالب به الضامن المضمون فانه ان الرفعة (ولو رد العبد) أي الثمن الجاني (إلى المالك) فسمع في الجناية برفع المالك بما أخذه الجاني عليه على الغاصب لأن الجناية تسببت حين كان مضمونا عليه وما صوبه البلقيني من أنه لو أخذ الثمن بجبيلته مثلا وسكان أقل من أقصى القيم رجع المالك على الغاصب بالأقصى لا بما يسع به فقط غير ظاهر وان بسطه واستشهد له ذلك نظر لأقصى عند رد العين وانما ذلك عند تلفها في يد الغاصب ولم يوجد هذا ذلك فهو نظير ما صرح في الرخص ولا يقال ان يسعه لسبب وجد هذا الغاصب ينزل منزلة تلفه في يده للقرق الظاهر بينهما (ولو غصب أو ضاع أو نزل زهبا) بكتطاعن وجهها وأسفرها (أو) بجره المالك على رده ان كان قابلا ولو غرم عليه أضعاف قيمته وان فرض أن لا قيمة له (أو) بمثله ان تلف لآخر من أنه مثل وليس له رد المثل إلا باذن المالك لأنه في الذمة فلا بد منه من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على (إعادة الأرض كما كانت) من ارتفاعه وضد لا مكانه فان لم يكن إلا باعداد تراب آخر لزمه ذلك أن ذن المالك فان تعدد ذلك غرم أرض التخص وهو ما بين قمتها بترابها وقيمتها بعد تلفه عنها كما هو عليه في الام ومحل ما صرح ما يمكن المأخوذ من القمامات والا

١٧ ح قضا تبرأ ذمة المدين (قوله ان اذن له المالك) أي بعد اذنه بدفعه عند الاطلاق فان عين له شأنين (قوله فان تعدد ذلك) أي اما لعدم رضا المالك او لتعدد المثل (قوله ما يمكن المأخوذ من القمامات) قضية التسيب كما ذكرناه يجب رد قيمته القربا اذ تعدد وان لم يكن له قيمة فلياس ما صرح في نحو حقيق البرين كل ما لا يتناول من عدم الضمان عدم وجوب رد المثل هذا الذي هو له قيمة اللهم الا ان يقال لما كان رد مطر يتالى يدفع الأرض نقصا منزلة ما لا قيمة

(قوله لانها محترقة) الاولى التعليل بانهم الاقيمه لها انهم يجد كونهم محترقة لا يقتضي عدم ضمانهم (قوله ومقتضى كلامه وجوب ردّها) اي القصاصات (قوله وهو كذلك) هو ظاهر حيث تنقص قيمة الارض باخذها والافتقار لسبب وجوب ارض النقص كما هو معلوم من نقله (قوله وكان فيه غرض) هذا العطف بهم انه لو تسرقت له الى حوات ولكن دخل الارض نقص ينزل برده لم يرد وسأني خلافه في قوله أو حصل في الارض نقص وكان الخ تم رأيت في سم على حج مائه قوله ان لم يتسرقت له لموات الخ اشتراط هذا يقتضي اعتبارها في قوله او نقصت الارض به الخ مع انه غير محرر اذا افاده قوله اما اذا تسر الخ (قوله رف ثوب) بالهزم (قوله لانه لا يعود) اي ولا نه تصرف في ملك غيره ١٣٠ (قوله لم يرد) اي ما لم تنقص القيمة للارض بعدم بسطه (قوله فان فعل) اي

رده الغاصب بلا إذن وقوله كانه اي المالك التقل (قوله لاندفاع الضمان عنه بذلك) اي وتصير البئر برضا المالك كالو حفرها في ملكه ابتداء فلا يضمن ما تلف بها بعد رضا المالك بقائها وهذا الظاهر ما لو قصد التلويح لماعصره لا بقصد ما حيث يزول به الاستحرام او قصد انطية لماعصره بقصد التلويح فانه يصير محترقا كما تقدم وبني ما لو باعها ثم حصل تلف فطلب من الغاصب بدل التلف فاذا هي الغاصب أن المالك رضخ باستدامة البئر فأنكره المستحق فالظاهر نصديق المستحق لان الاصل بقاء الضمان وعدم رضا المالك يثبتها ولا فرق في ذلك بين طول زمن تصرف المالك فيها بعد زوال الغصب وعدمه (قوله محمول على مالواذن) قد يقال حلاجاز وان لم يأذن المالك لفرض دفع الضمان وان لم يرد من جهة المالك لعدم القبض وجب سدّ ان يدفع الاشكال

ففي المطلب انه لا يتعلق بها ضمان عند تلفها لانها محترقة ومقتضى كلامه وجوب ردّها مادامت باقية وهو كذلك كما صرح به الاستوى (ولسائل) للقراب (الرد) له (وان لم يطالبه المالك) به بل وان منعه كالحق المطلب من الاصحاب ويحرم عليه ابن المقر (ان) لم يتسرقت له لموات (وكان فيه غرض) كان ضيق ملكه أو ملك غيره أو نقله لشارع وخشي منه ضمانا أو حصل في الارض نقص وكان ينزل بالرد لم يبرمه منه دفع الضرر عنه وانما لم يحزم له رف ثوب تحرق عنده لانه لا يعود به كان فان تسرقت له لموات في طريقه ولم تنقص الارض لم يرد أو أبرأ فلا يرد الا باذن وكذا في غير طريقه ومما فيه كسافة ارض المالك اقل ولما لم ينقصه من بسطه وان كان في الاصل مسوطا (والا) بأن لم يكن ثم غرض له بأن نقله لموات لم يطلب المالك ردّه (فلا يرد الا باذن في الاصح) لانه تصرف في ملك غيره بلا حاجة فان فعل كلفه النقل (ويقال بما ذكرناه سقر البئر) الذي تعدى الغاصب به (وطمها) اذا اراد ان امر المالك بالاطم وجب والا فان كانه غرض فيه استقل به وان منعه منه والا فلا ومن الغرض هنا ضمان التردى فاذا لم يكن له غرض غيره وقال له المالك رضى باستدامة البئر امتنع عليه العام لاندفاع الضمان عنه بذلك ونظم بترجها ان بنى والا فيقبله وما استشكل به القول بأن ما في النعمة من المثل لا يملك القبض جميع محمول على مالواذن المالك في رده ونقل ما طوى به البئر ويحرم المالك عليه وان سمع فيه (واذا اعادة) الغاصب (الارض) كما كانت ولم ينقص فلا ارض) لانتقام وجهه (لكن عليه اجرة المثل لمدة الاعادة) والحفر كما في الروضة واصلا للوضع يده عليها ومنه ما قد يدان كان آتيا بواجب (وان بقي نقص) في الارض بعد الاعادة (وجب ارضه معها) اي الاجرة لا خلافاً لسيبهما (ولو غصب زياره فحرقه) من الادهان (وأغلا) فقصت عنه دون قيمته بأن كان صاعاً قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رده) لبقاء العين (ولزمه مثل الذاهب في الاصح) لان له بدلا مقدرا وهو المثل فأوجبنا وان زادت القيمة بالاغلا كالوخصى العبد فانه يضمن قيمته وان زادت أضعافها والثاني

فانما لم يرد رأيت شيئا البكرى قال في شرح قول المصنف وللناقل الرذائي ان كان فيه غرض مائه واستشكل ردّه لا يبرمه بدل التالف اذ لم يأذن المالك بأن ما في النعمة لا ينعين القبض جميع ويجب بان غرض البراءة تسوي فيه بمثل ذلك اه سم على حج (قوله) اي الغاصب وقوله نقل ما طوى به اي بنى به وقوله ويحرم المالك عليه اي على نقله (قوله وان سمع) اي الغاصب وقوله به اي لما فيه من النعمة (قوله مدتها) اي الاعادة والحفر (قوله وان كان آتيا بواجب) اي في الاول اه سم على حج (قوله نانه يضمن قيمته) اي في مقابلة ما يوجب عليه (قوله وان زادت) اي قيمته بعد انقصى اضعافها كانت عليه قبله

(قوله ورد الباقي مطلقا) أي سواء كان نقص القيمة أكثر من نقص العن أو لا (فرع) هـ غصب وثيقة كاطح والتذاكر (رسمه إذا تلفت قيمة الورق وجره الكتابة أو فو به ما طرأ زارمه فغصبه مطرزا أو الترقأ أن الكتابة تعيب الورق وتنقص قيمته فلو الزارمه قيمة الوثيقة دون الأجرة لا يجنبنا المالك ولا كذلك الطراز لأنه يندى بقيمة التوب فلا ضرر عليه هـ سم على حج (قوله لأنه مائية لا قيمة له) لقائل أن يقول قد ينكسر هذه المائية حتى يتقوم قطعا كما لو غصب القصاص من المصير في مائة درهم وأغلاه فصار مائة صاع أو مائة درهم فالذهب تسعة أمتاع ولا شبهة أن له قيمة لأنه مانع طاهر تنفع به في أغراض لا تخصي فكيف يقال أنه لا قيمة له اللهم إلا أن يلتزم في مثل هذا ضمان نقص العين لكن على هذا في ضمان النقص اشكال لأنه إن ضمنه بصير ضمان فليس مثله لأن الذهب هنا مجرد مائة بخلاف المصير الخالص وإن ضمنه بالقيمة فقد يقال ليس هذا مقوما هـ سم على منهمج (اقول) وقد وجهه وحسب وجه القيمة بأن هذا بمنزلة ما لو غصب من ثياب أو ثوب ثم فقد المثل ١٣١ حيث وجب فيه رد القيمة به يعلم أن رد القيمة ليس خاصا بالتقوم أو يقال

لا يلزمه جبر النقصان إذا ما عين من الزيادة والنقصان حصل من سبب واحد فيجب رد النقصان بالزيادة (وإن نقصت القيمة فقط) أي دون العين (لرسم الأرض) جبراله (وإن نقصتا) أي العين والقيمة جميعا (غرم الذهب ورد الباقي) مطلقا (ومع إرشه أن كان نقص القيمة أكثر) من نقص العين كطرين قيمتهما درهمان صار الباقي لا غلا مطلقا قيمته نصف درهم فقد الباقي ورد معه مطلقا ونصف درهم أما إذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي نقص كالأوصار مطلقا قيمته درهم أو أكثر فبقرم الذهب فقط ورد الباقي ولو غصب حصيرا وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يفرم مثل الذهب لأنه مائية لا قيمة له والذهب من الدهن دهن مقوم ومثل ذلك الرطب يصغر وأجره الماودي والروابي في اللبن إذا صار جينا ونقص كذلك ونظيره ابن الرضة بأن اللبن لا يمكن كله حتى يعرف نسبة نفسه من عين اللبن انتهى ثم تعرف النسبة بوزنها ويؤخذ من التعليل بأن الذهب مما ذكر مائية لا قيمة لها أنه لو نقص منه عينه وقيمه ضمن القيمة لصحكن الأوجه أنه يضمن مثل الذهب كالبدين (والأصح أن السمن) الطاري في يد الغاصب (لا يجبر نقصه) (هـ) قوله نالو غصب حينه فهزلت ثم سمعت ردها وأرض السمن الأول إذا الثاني غيره وما نشأ من فعل الغاصب لا قيمة له حتى لو زال المجدد غرم إرشه أيضا هذا إن رجعت قيمتها إلى ما كانت والاغرم أرض النقص جزوا أو إثارة بقوله نقص هـ قال إلى أنه لا أثر لزاله من مقرط لا ينقص قوله القيمة ولو انعكس الحال بأن سمعت في يده معتدلة سمنا مقرط نقص قيمته ردها ولا شيء عليه لدم قصها حقيقة وعرفا على ما نقله في الكفاية وأقره والأوجه كما يشير إليه كلام

أنما انفصل من النار لا يجوز السلم فيه لعدم انقباضه وحيث لا يكون من المقوم ومثل ذلك من الأشكال والجواب يقال في اللبن إذا سميره جينا (قوله ومثل ذلك) الإشارة أقوله ولو غصب حصيرا (قوله وأجره الماودي) أي أجرى قوله لم يفرم مثل الذهب الخ (قوله ونقص كذلك) أي العين دون القيمة (قوله بأن الذهب مما ذكر) أي من العيص والرطب والجبن (قوله أنه لو نقص منه) أي من المصير (قوله أنه يضمن مثل الذهب) أي مما ذكر من العيص والرطب والجبن ويقتضى أن محل ذلك إذا كان الذهب أجزام مقومة فإن كان

مائية فلا هذا والمتبادر من كلامه عوده لجبن فقط هـ (فرع) هـ وقع السؤال في لدرس عن شخص غصب من آخر عبد دين ثم ثمان أحدهما جنى على الآخر ونقص السيد من الجاني في يد الغاصب هل يضمنه لأنهما ما يجنبان في يد الغاصب أو يضمن الجاني فقط لأن السيد استوفى حق الجاني عليه بالقصاص من الجاني فيه نظر والجواب عنه أن الظاهر الأول للعلة المذكورة (قوله فهزلت) بالبناء المفعول هـ حج وفي القاموس هزل كعصر أه قلخص أن فيه لفتين فنقتصر على البناء للمفعول لعدم صحته الأكثر وقضية كلام المختار أن محل بناءه للفاعل إذا ذكر فهو قولك هزل الذهب صاحبها بخلاف ما لو اقتصر على ذكر المفعول فإنه يقال هزلت الذهب مبنيا للمفعول لا غير (قوله والاغرم أرض النقص جزما) لو نقصت بالهزل نصف القيمة ثم رجعت بالسمن الثاني إلى ثلاثة أرباع القيمة فيبقى أن يفرم الربع الثالث قطعا والربع الرابع بالسمن الثاني على الأصح فليأتمل إله سم على حج

(قوله كنسبائها) هو انه كعدم نسبائها (قوله او عند المالك) اي ولو لم يضر في تعلمها كان عليه بنفسه او بتبعه لانه وان كان كذلك منسوب المالك وقد تحقق نفسه من رجوعه ليله (قوله يخبر بعوده) اي ولو شغروا كما هو ظاهر هذه العبارة وهو ظاهر لانه لا يبعد ما نصيب بعد الوعد من حاله قبل الغصب (قوله ويحرق الخ) قد يتوقف جريان الخلاف في هذه المذ كورات تختلف عليه الثاني فيما كان فخر العسير يخرج من ١٢٢ المالية فيمكن جعله كالتالف ولا كذلك المذ كورات فانه لم يتوسط بين الصفة

العارضة لها وما كانت عليه ما يخرجها عن ذلك فلما لم يل الآن يقال البيض يصير دما قبل صيرورته فخر والمحب يصير الى حالته لو اخرج من الارض ويبيع تلك الحالة لم يكن له قيمة فجعل كالتالف قبل صيرورته فخر واخبارنا (قوله قترخ) اي ولو ضعه كما هو ظاهر وكذا ما بعده وقياس ذلك انه لو غصب حطباً واخرقه انه يرد مع ارض النقص نعم ان صار لقيمة لم يحصل وجوب رده مع قيمته اه سم على حج (قوله فصار قرأ) فيه مسامحة اذ البذر لا يصير قرأ وانما يتوهم منه بعد ايلول الحياة فيه (قوله وعليه) اي المالك وقوله ان عصرها اي المالك (قوله بخلاف ما مر في جلد الشاة) اي حيث لم يرد فيها ما يقوم مقام الشاة ولا يقال القيمة منزلة منزلها لما اشار اليه بقوله من كل وجه (قوله بجلد الميتة) اي وكالو يخبر بزيته فانه يعمر بيله والمالك احق بزيته اه شيخنا زيادى مع انه قد مثل الزيت من كل وجه (قوله وقضية لتليل الاول اخراج النخلة) نازع حج في كون ذلك قضيت فقال وليس قضيت اخراج

الاستوى وغيره خلاف لما قلته لقاعدة الباب من تعميم نقص القيمة ومقابل الاصح بجبر كالجنى على عين فاحسب ثم زال المياض (و) الاصح ان تذ كر صفة نسبائها عند الغاصب (يجوز للسيان) سواء تذ كرها عند الغاصب وهو ظاهر اه عند المالك كما يشبه في المملات وشبهه كلام المصنف لانه عين الاقل فصار كمنها بخلاف السن فانه زائدة في الجسم محسوسة غير تلك الاجزاء الذاهية والثاني لا يصير كالسن ورد بمجرى ولو تعلم الصنعة عند الغاصب بعد ذلك لم يكتف كر كما قاله الرافعي او عند المالك فلا كما قاله الاسودى انه التمه وعود الحسن كعود السن لا كذ كر الصنعة فاه الامام وكذا صرح على انكسر ولو قلعت الجارية المغصوبة الغنائم فزادت قيمته لم ينسبته لم يضمنه حيث كان محرماً كما علم بمجرى مرض القى المصوب او يقطع شجرة او يقطع سته يخبر بعوده كما كان ولو عاد بعد الرد للمالك بخلاف سقوط صوف الشاة او ورق الشجرة لا يخبر بعوده كما كان لانه متقوم بنفسه به ووجهه الرقيق وشعره وسنه غير متقومة (وهو لم ينفعه لا يخبر بسيان) صنعة (اخرى تعلمها) ولو اخرج من الاولى للتقار مع اختلاف الارض باختلاف الصنائع (ولو غصب عسيراً فقصم ثم تخطل) عنده (فلا يصح ان انخل المالك) لانه عين ماله وانما انقل من صفة الى اخرى (وعلى الغاصب الارش) لنقصه (ان كان انخل انقص قيمة) من العسير لخصوله في يده وان لم تنقص قيمته اقتصر عليه والثاني يلزم مشل العسير لانه القصور كالتالف وانخل على هذا المالك في الاصح لانه فرع ملكه ويحرق الخلاف فيما لو غصب يضاف قترخ او حبا فثبت او يزرق فصار قترخا ويحرق الخلاف فيما لو غصب لم يقتل فبالبز منه مثل العسير لقوات المالبة وعليه اواقه النحران عصرها بقصد التجرية والا فلا تجوز له اراقتها لاحترامها ولا يجب رد المالك لان رد مثل العسير قائم مقامه من كل وجه بخلاف ما مر في جلد الشاة اتفاقاً فاه بعض الشراح والوجه انه لمغصوب منه بجلد الميتة (ولو غصب خرافاً فقتل) عنده (او جلد ميتة) يظهر بالباغ (قد بغيه) فالاصح ان انخل والجلد لمغصوب منه) لانه ما فرغ ملكه فان تلقا في يده ضمنهما والثاني هما للغاصب لمصول المالبة عنده وخرج بنصب مالوا عرض عنهما وهو من يعتد باعراضه فيملكه اخذ وقضية لتليل الاول اخرج النخلة غير المحترمة بوجه الامام وسوى المتولى ينم ما قال الشيخ وهو الوجه مالم يعرض المالك عنه فان اعرض لم يجب ردها عليه وليس له ان استرداها واعرض المالك عن الجلد كما عرض عن النخلة واذ لم يعرض عنه لم

غير المحترمة خلاف ان ادعاء لان ملكه هو العسير ولا تلك ان حل المحترمة وغيرها من ثم سوى المتولى الخ الغاصب اه ثم ما ذكره الشارح مقضى قول المحلى لان ما فرغ ما اختص به اه وذلك لان النخلة الغير المحترمة تراق على عاصرها فلم يصدق على خلها انه فرع ما يختص به (قوله واذ لم يعرض عنه) اي الجلد

(قوله لعدم النجس) أي وهو قوله صلى الله عليه وسلم على البسما أخذت حتى تؤديه (قوله لأن الأصل عدم التذكية) أي وبراءة
 ذمة الغاصب أيضا (فصل) «فيما يطرأ على المصوب من زيادة ووطو أو انتقال للغير ونحوها» أي كالبناء والفراس (قوله
 بخص من الثوب) أي أمانو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شاوليه أن لم يكن فصله كما يأتي في الصبغ وعبارته بخص
 المالك أي وهي أعم من هذا كراه الشارح (قوله لتعديبه) أي بحسب نفس الأمر حتى لو قصر ثوب غيره بظنه ثوبه لم يكن له شيء (قوله
 لأنه) أي المقتضى (قوله الحاق الرد الصفة) وهي جعله سبائك وطنينا (قوله لو لم يكن له) أي المالك (قوله ولو انتفاء كلام المصنف)
 يتأمل وجه الانتفاء فان قوله وللمالك تملكه الخ لا يدل على أن المالك إذا رضى به امتنع على الغاصب إعادته اللهم إلا أن يقال
 أن قوله وللمالك التملك معناه أنه يجوز له تملكه الرد وقد يفهم أنه أن لم يرض برده لا يجوز فلا جعل رد الغاصبة مريعا على
 تملك المالك (قوله فله إعادته) أي الغاصب وقوله خروفا الخ يدل على أنه ١٢٣ في الواقع يسقط التعزير بإعادته وقد فتح

الغاصب رده لعدم النجس لأنه منتفع به ولو انتف جلد لم يدفع فادعى مالكه تذكية
 والتمك عدمه مصادق التملك بينه لأن الأصل عدم التذكية
 (فصل) «فيما يطرأ على المصوب من زيادة ووطو أو انتقال للغير ونحوها» (زيادة المصوب
 أن كانت اثرهضا كقصاصة لثوب رخيطة بخص من الثوب وطنين ليروضر بيعة
 دواهم (فلا تلي للغاصب بسما) لعدمه به فملك غيره وبه فارق ما مر في المقتضى من
 مشاركته للبايع لأنه عمل في ملك نفسه (والمالك تملكه رده) أي المصوب (كما كان أن
 يمكن) ولو مع عسر كرد الأصل سبائك والتمين وطنينا الخ فالرد الصفة برد العين لما تقر من
 تعديه وبمثل كلامه ما لو لم يكن لغرض وهو الأوجه كما قاله الأمام وأن شرط التولي أن
 يكون لغرض فان لم يكن رده كما كان كالقصاصة لم يكتف ذلك بل يرد به صالحة وفاقا قضاء
 كلام المصنف من أنه لو رضى المالك ببقائه لم يعد مقيد بما لو لم يكن لغرض فان كان كان
 ضرب الدراهم بغير إذن السلطان أو على غير ما رفق له إعادته موقوف من التعزير (وارش)
 بالرفع عطفا على تملكه والنصب عطفا على رده (النقص) لبقته قبل الزيادة سواء حصل
 النقص بزمان وبجسه آخر ما بآثارها وعليه مع ذلك اجزئته له خوله في ضمانه لا لما زاد
 يصنع لأن فوائده بأمر المالك بدليل أنه لو رده بغير أمر مع عدم غرض له غرم أرشه وعلم
 مما مر في رد التراب أنه لو تعين غرض الغاصب في رد لعدم لزوم الأرش ومنعه المالك
 منه وأمره امتنع عليه ويسقط الأرض عنه (وإن كانت) الزيادة التي فعلها الغاصب (عينا
 كبناء وغراس كلف القامع) وأوش النقص بغير ليس لمرق ظالم حتى وإعادتها كما كانت

دلالة على ذلك بناء على أن المراد
 أن بقاء الدراهم بصلها يؤول إلى
 اطلاع السلطان فمعهز وإعادتها
 طريقا إلى عدم اطلاع على ما وقع
 وقد يقال ولا يسقط التعزير بما جاز
 له التمسك في دفعه بإعادة وقد
 يوجه بأنه ما يبلغ الأمام فينبغي له
 حكمه والسعي في دفعه كما هو موجب
 الحسد (فرع) «قال في شرح
 الروض ولو ضرب النسيك الطين
 المشرك لنا أو السبائك دواهم
 بغير إذن شريكه فيصوره كما فتنى
 به البغوى أن يقتضيه وأن رضى
 شريكه بالبقاء لينتفع بملكه كما كان
 أ م على حج ومنه ما لو كانت
 الأرض مشتركة بين شخصين وأتوا
 فغرس فيها أو بنى بغير إذن شريكه
 فإنه يكتف بالقول لتعديبه بفعله لأن

كل جزء مشترك بينهما مكان كالغاصب لا يقال فيه تملكه قطع ملكه عن ملكه لا تأخول ليس القصود لأن ما المقتضى والمخرج
 من حق الغير وهو لا يحصل الا بقطع الجميع وسأق في الشفعة بعد قول المصنف وللشفيع قض لا للشفعة الخ ما يصرح بذلك
 في قوله لو بنى المشتري أو غرس في المشرق الخ (قوله بها) أي الزيادة وقوله لأن فوائده إجازة وقوله لورده أي إعادته وقوله
 عدم غرض له أي الغاصب (قوله غرم أرشه) أي أرض النقص لما زاد بصنعه أ م مع (قوله ومنعه المالك) ليس التمسك بدليل
 المدار على البراءة فينبغي فيما لا اختلاف في البراءة وعدمه أن المصدق هو المالك لأن لأصل عدم الإبرام أو ما يقتضيه ذمة الغاصب
 (قوله وأمره) أي من الأرض (قوله ليس لمرق ظالم) أي أصل وهو يكسر العين المهمة ويكون الرأ المهمة وقوله حتى قال حج
 هو حسن غريب وفيهما التوزيع وتنوين الأول وإضافة الثاني أ وفي قوله وإضافة الثاني تأمل وعبارته شرح المسكوة وإضافة
 الأول وتنوين الثاني وهي الصواب لأن أصل ليس بمعنى احترام فلا يكون مضافا إليه

(قوله لم يلزم الغاصب) أي ولا يلزم المالك قوله ولو هبته الغاصب اه سم على ج أي لم يقبض من التمس (قوله لا مكان القلع) أي من المالك للأرض وقولهم غير ارض أي المقلوع (قوله بخلاف المستعبر) أي فانه لو طلب المعبر منه التمسبة بالاجرة وتلكه بالتعظيم المستعبر موافقة لكن على كماله حيث لم يمتنع القاع أم عند اختياره فلا يلزم موافقة المعبر لو طلب التمسبة بالاجرة أو التمسك بالقيمة ثم رأيت في سم على ج أي صرح به وبعبارة قوله وبه فارق ما في الغاري بقبه نظر وانما يحتاج للفرق بينهما فيما اذا امتنع المستعبر والغاصب من القلع فله المالك حيث قد هرا الأية بما لا جرة أو التمسك بالقيمة هذا اللاه انظر اسم اه (قوله لذلك) أي القلع وقوله غرم الأرض أي الغاصب بالقلع) أي فان لم يفعل جاز لكل منهما فله بنفسه وبغيره أن المون التي تصرف على القلع ان تبرع بها صاحب الأرض أو البناء والقراس فذلك والارفع الآخر إلى قاض يلزم الغاصب بصرفها فان فقد القاضى صرفها المالك بنية الرجوع ١٣٤ واشهد (قوله امتنع) أي فان فعل لزمه الأرض ان تقصص (قوله ولا شيء عليه)

أي على الغاصب حيث لم تقصص
 قيته ما كان قبل نقله للعل الاخر
 لا يسبب عدم اعادته للعل المتقول
 منه (قوله وأوجه ما تم) ليس هذا
 مكرام قوله السابق وتدل كلامه
 ما لو لم يكن غرض لا شقال ما هنا
 على التقصيل وسكاية الخلاف
 (قوله فان اشترى بالعين بطل) أي
 والزيادة للبائع فان جهل كان
 ذلك من الاموال الضائعة وامر بها
 ليت المال وساق في قوله وبغيره
 اخذها بطريق المستحق ما يجيد
 أن الغاصب ان شرم مثل الدراهم
 المخصوصة اصحابها جاز لان يأخذ
 من هذا المال ما يساوي ما فصره
 من باب القفر ويحصل به مثل حقه
 ان لم يكن من جنسه (قوله ولو
 غضب ارضا) أي من شخص (قوله
 ان رضى المالك) أي للأرض والبذر (قوله كأنبوب اذا قصر) قد يفرق بينه وبين الثوب بتعذر زوال القاصرة
 من اختلاف الزواقي فالأولى تكلفه زالته كاعادة الخلى سكة وقد يفرق بين زواقي الدواخل الخلى بأن الغاصب بالسكة لما اخرجهما
 عن صورتها الأصلية كلف الاعادة بخلافه في التزويق فان هشة الدار لم تخرج عن صورتها الأصلية وكذا يقال في كل ما لم يتعذر
 تفهمه من الجهة التي كان يتعقب به منها ولا (قوله فان لم يحصل) أشار به إلى اعتباره في المسئلة وهو انه لا يجوز له فعله اذا نقص
 الثوب بالصبيغ (قوله فلا يستقل الغاصب) يقتضى إمكان فصله فلا ينافيه قوله فهو بحسن لانه ما ولا يتفصل منه شيء وهذا
 لا ينافي إمكان الفصل وقوله تكلفه فلا يمكن الخ هل لذلك بغير انهم ما ومع رضاهما ببقائه أو بغيره ان مالكة أو مع رضاه
 ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل تقصص في الثوب والصبيغ وفي أحد ما وتصور زوال الفصل كما هو محتمل
 مسئلة يخر تراب الأرض السابقة اه سم على ج

أي على الغاصب حيث لم تقصص
 قيته ما كان قبل نقله للعل الاخر
 لا يسبب عدم اعادته للعل المتقول
 منه (قوله وأوجه ما تم) ليس هذا
 مكرام قوله السابق وتدل كلامه
 ما لو لم يكن غرض لا شقال ما هنا
 على التقصيل وسكاية الخلاف
 (قوله فان اشترى بالعين بطل) أي
 والزيادة للبائع فان جهل كان
 ذلك من الاموال الضائعة وامر بها
 ليت المال وساق في قوله وبغيره
 اخذها بطريق المستحق ما يجيد
 أن الغاصب ان شرم مثل الدراهم
 المخصوصة اصحابها جاز لان يأخذ
 من هذا المال ما يساوي ما فصره
 من باب القفر ويحصل به مثل حقه
 ان لم يكن من جنسه (قوله ولو
 غضب ارضا) أي من شخص (قوله
 ان رضى المالك) أي للأرض والبذر (قوله كأنبوب اذا قصر) قد يفرق بينه وبين الثوب بتعذر زوال القاصرة

من اختلاف الزواقي فالأولى تكلفه زالته كاعادة الخلى سكة وقد يفرق بين زواقي الدواخل الخلى بأن الغاصب بالسكة لما اخرجهما
 عن صورتها الأصلية كلف الاعادة بخلافه في التزويق فان هشة الدار لم تخرج عن صورتها الأصلية وكذا يقال في كل ما لم يتعذر
 تفهمه من الجهة التي كان يتعقب به منها ولا (قوله فان لم يحصل) أشار به إلى اعتباره في المسئلة وهو انه لا يجوز له فعله اذا نقص
 الثوب بالصبيغ (قوله فلا يستقل الغاصب) يقتضى إمكان فصله فلا ينافيه قوله فهو بحسن لانه ما ولا يتفصل منه شيء وهذا
 لا ينافي إمكان الفصل وقوله تكلفه فلا يمكن الخ هل لذلك بغير انهم ما ومع رضاهما ببقائه أو بغيره ان مالكة أو مع رضاه
 ببقائه مع سكوت مالك الثوب وينبغي لا الا ان يحصل تقصص في الثوب والصبيغ وفي أحد ما وتصور زوال الفصل كما هو محتمل
 مسئلة يخر تراب الأرض السابقة اه سم على ج

(قوله والصنعة) ههنا تفسير وعبارة صح بسبب الصبغ او الصنعة (قوله اشتر كانيه) وبني ما لو استأجر صباغيا صبغ له لهما مثلا بحدس متوقع بمقدور ثمن قيمة صبغه عشرة هل يصح ذلك على الصباغ او بشرط كان فيه لعده فيه نظرا والاقرب الثاني واما لو غلط الصباغ وقول ذلك ينصب فينبغي انه لا يثنى في مقابلة الزيادة لتعديه ١٣٥ بذلك وهذا كله في الصبغ قويا واما لو حصل به

عين وزادت فيها القيمة فهو شرك بها (قوله وان نقص) قسم ما فهم من قولها ان كان يساوي عشرة قبله وسواها بعده مع ان الصبغ قيمته خمسة (قوله لم يجب اليه) اي لم يجب على الاجابة فلا يرضى بذلك جاز (قوله اذ لا يتقرب به) وبه يفرق بين مالو اراد الغاصب بيع البناء والغراس او المالك بيع الارض فانه يجوز لا مكان الانتفاع بكل من الارض والبناء والغراس على حدة (قوله لزم الغاصب) اي فان امتنع باع عليه الحاكم (قوله ان لا يستحق المتعدي) وفي شرح الرض فبما لو كان الصبغ انما لم يصبه انه لا يلزم واحدا من مالكي الصبغ والثوب موافقة الاخر في البيع اعم على صح (قوله ولو غلط المصوب) مثل مالو وكه في بيع مال او في شراء شي او اودعه عند غلطه بال نفسه فيلزمه عتبه ان امكن والا فيجب رد قبلة لانه كالتالي فونه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من ان شخصا وكل آخر في شراء شي من مكان مثلا فاشتراه وخلطه بمثل من مال نفسه وهو انه كالتالي (قوله ودراهم مثلها)

يوضع به ليه بخلاف البناء والغراس وتخرج بصبغه صبغ المالك فالزيادة كالمال المتص على الغاصب ويتمتع قبلة به براد ان المالك قوله اجباؤه عليه مع ارض النقص وصبغ مضمون من آخر فكل من مالكي الثوب والصبغ فكذلك فضلا امكن مع ارض النقص فان لم يمكن فهم ما في الزيادة والنقص كما في قوله وان لم يمكن (فان لم ترد قيمته) ولم تنقص بان كان يساوي عشرة قبله وسواها بعده مع ان الصبغ قيمته خمسة لا لا انخفاض سوق الثياب بل لاجل الصبغ (فلا تثنى للغاصب فيه) ولا عليه ان صبغه كالمعديوم جئت (وان نقصت) قيمته بان صار يساوي خمسة (لزمه الارض) لحصول النقص بقوله (وان زادت) قيمته بسبب العمل والصنعة (اشتر كانيه) اي الثوب هذا صبغه وهذا يثوبه اثلاثا ثلثاه لا مضمون منه وثلاثة للغاصب اما اذا زاد سغرا حدها فقط بار تفاعه فالزيادة اصاحبه وان نقص عن خمسة عشر قيمتها كان ساوي اثني عشر فان كان النقص بسبب انخفاض سعر الثياب فهو على الثوب او سعر الصبغ او بسبب الصنعة فعلى الصبغ فانه في الشامل والتقوى بهذا اعني اختصاص الزيادة عن ارتفاع سعر ملكه بعماله ان يسامع اشترى كهما كونه على وجه الشروع بل هذا يثوبه وهذا صبغه ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصبغ ليقطعه اليه امكن فضلا لو اراد احدهما الاخر اذ يبيع ملكه ثلثا اربع اذ لا يتقرب به وحده كبيع دوا لا عمرها نعم لو اراد المالك بيع الثوب لزوم الغاصب بيع صبغه معه لانه متعدد فليس ان يضرب المالك بخلاف مالو اراد الغاصب بيع صبغه لا يلزم مالك الثوب بيه معه لانه لا يستحق المتعدي بعبه اذ المالك غيره ولو طهرت الرض ثوبا الى صبغة آخر فانه يبيعها اشترى كافي المصوب مثل ما مر ولم يكلف احدهما البيع ولا الفصل ولا الارض وان حصل نقص اذ لا تعدي (ولو غلط المصوب) او اختلط عنده (بغيره) كبر ايض بامر او بغيره وكفول سدي نجده بطلته لنفسه وشمل كلامهم غلطه او اختلاطه باختصاص كراب بزل (وامكن التميز) لكه او بعبه (لزمه وان شق) عليه ليرد كما اخذ (فان تعذر) التميز كطل زيت بمثل او شرج وجر ايض بمثل ودراهم مثلها كما اقتضاه اطلاقهم وان قال اثن الصباغ وغيره باشترى كهما وما فرق به من ان كل درهم مقيز في نفسه بخلاف الزيت ونحوه متعدي بالحبوب (فالذهب انه كالتالي فله تفرجه) بدله سوا او غلطه بمثل ام باجود ام بارد الا ان المالك تعذر رده اذ انشبهه التالف فيملكه الغاصب ان كان بما يقبل التعلق فان لم يكن كراب ارض موقوفة غلطه بزل وبهله اجر اخر مثل وردة لا تجر لناظر ولا نظرا لم يقب من الزبل

اي بدراهم مثلها للغاصب فان غصبه ما من اشترى وخلطه ما اشترى كافيها (قوله كراب ارض موقوفة) افهم ان قرب المملوك اذا خلطه بالزبل يملكه الغاصب بخلطه وان جعله اجر اقل بر دمالا له وانما بر دمالا الزيت المتعدي وحده الشاة ان بر دمالا لانه اثر ملكه الا ان يقال الزيت المتعدي لا يمكن غلقه في وجهه والاراب المخلوط بالزبل يمكن الحكم على

فان الغاصب له لانه وان اختلط بالزبل بعينه باقية ونجاسته انما هي للزبل المختلط والمع من بعده انما هو لتعدده بغيره بل من
 القرب فيبقى للغاصب لتعدده مع كونه في نفسه قابلا له (قوله لا ضلالة بانار) يعني ما لو كان لنا ١٥ سم على حج وشيخ
 انه انمكن تغييره من الزبل بعد بلزمه والاردن لا تخرج من التراب (قوله ولا تصرف في الباقي الخ) قضية ذلك
 ان الحجر عليه انما هو في القدر المصوب لافي جميع الخلوط حتى يصح بيع ما عدا القدر المصوب شاعا قبل العزل فليتنا ١٥ سم
 على حج (اقول) ولا مانع من ذلك لكن لو تلف ما افرزه للمصوب منه هل يضمن بدله لعينه باقرانه او يتبين عدم الاعتماد بالافراز
 حتى لا يجوز له التصرف فيما بقي الاعدد ١٣٦ افرازة در النامه وانه لو كان تصرف في الباقي قبل تلف المقر فيتبين بطلان

تصرفه في قدر المصوب فيه تقرر
 والاقرب الثاني لان الغاصب
 لا يبيع من الضمان الاعدد
 المصوب او بدله وحيث تلف
 له عينه تسبب في مساقعة في جهة
 الغاصب نظر لما في نفس الامر
 (قوله ويؤيد الخ) اي ان الوجه
 انه يبيع عليه الخ (قوله برضا
 مالكة) اي بنسب مالكة المصدق
 بالمالكين (قوله او انصب) قد
 يخالف قوله قبل او اختلط عنده
 حيث جعله ثم كالتلف وهنا
 مشترك في وجوب بيان ما من قوله
 بغيره المراد به من مال الغاصب
 وما هنا بغيره فلا تناقض هذا
 والاولى ان يقال ما سبق من قوله
 او اختلط عنده مقرر بما اذا
 امكن تمييز الخلوط لما ياتي في قوله
 لو خرج يخلط الخ (قوله لا تنافه
 التعدي) هذا لا ياتي في الخلوط
 بغيره من الشريك المشار اليه
 بقوله اولا الا ان يقال المراد لا تنافه

لا ضلالة بالنار فانه بعضهم ومع غلبة المذكور فالوجه كما مر انه يبيع عليه حتى
 يؤذي مثله لمالكه ويكتفي كما اتفق به المصنف ان يعزل من الخلوط اي بغير الارزاق قدر حق
 المصوب منه ويصرف في الباقي كما ياتي وبمذايع ما ياتي ايضا سقط ما طال به السبكي
 من الرد والتضييع على القول بما ذكره هو تقييد عليه من ان يبيع حيث علقنا الحق
 بدنه بعد خلوها عنه وانما قلنا بالشركة في تقديره من الغش للاحتجاج بالضرورة بالنسبة
 وهو اضار به وهذا الواجب المثل فلا ضرر او من ثم لو فرض فليس الغاصب ايضا بعد كما
 في المطلب جعل المصوب منه احق بالخلط من غيره ولو خلط مثليا بمصوب بائنه لمصوب
 برضا مالكة اولا وانصب كذلك بنفسه فاستلزام لتمام التعدي كما قال البلقيني المعروف
 عند الشافعية انه لا يملك منه شأ ولا يكون كالمالك واقفي به ولو ادرجه الله تعالى وان جزم
 ابن المقرئ بخلافه ويؤيد الاول ما اتفق به المصنف وقرق بانه انما ملك في الخلط بما له
 له ولا يتجسس هنا ومن انه لو غصب من بيع دراهم مثلا وخلطها خلطا لا يميز ثم فرق عليهم
 الخلوط بقدر حقوقهم حل لكل منهم قدر حصته فان شخص احدهم بخصته لزمه ان يقدم
 ما اخذه عليه وعلى الباقيين بالنسبة الى قدر امرهم هذا كما هو من معرفة المالك او المالك
 كما تقرر ما مع جهلهم فان لم يحصل اليأس من معرفتهم وجب اعطاؤها للامام ليعسكها
 او عنها ليجرد ملاكها واقتراضها لبيت المال وان ايس منها اي عادة كما هو ظاهر صارت
 من اموال بيت المال فلتولية التصرف فيها للبيع واعطاؤها للمستحق شي من بيت المال
 والمستحق اخذها نظرا لبقية اخذها عليها للمستحق كما هو ظاهر وقد صرح ابن جماعة
 وغيره بذلك قول الامام كغيره لوعم الحرام قطرا بحيث تدور وجود الحلال جازا اخذ الحاج
 اليه وان لم يضطر بلا تبسط محمول على توقع معرفة اهله والا فهو لبيت المال فيصرف
 للمصالح وتخرج يخلط واختلط عنده الاختلاط من غير خبر كان سال بر على مثله فيترك
 ما لكها بغيره ما فان استمر باقية فيقدر كيلها وما ان اختلاف اقيمة يعاوق قسم الثمن بينهما

التعدي من المالكين (قوله انه) اي الغاصب (قوله ويؤيد الاول) هو قوله في ترك (قوله ما اتفق به المصنف) اي بحسب
 السابق في قوله ويكتفي كما اتفق به المصنف ان يعزل الخ (قوله ومن انه) عطف على ما تقدمه ما اتفق به المصنف من قوله ان يعزل الخ
 (قوله وان ايس منها) اي المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من جماعة بل تصرف فيه من باب انظر لانه دفع في
 مقابلته الثمن وتقدر عليه استرجاعه مع انه لا مطالبة له في الاتع ولا خذ برضا مالكة (قوله ولا غيره اخذها الخ) اي ومن الغير
 الغاصب فله الاخذ من ذلك ورده للمصوب منه ولو اقرنه (قوله والا) اي بتوقع معرفة اهله فهو اي جميع ما في ذلك القطر وان
 كان بالبد موضوعه عليه (قوله فيشترط مالكلها بغيره) اي فلو تنازعا في قدر السائل او قيمته صدق صاحب البر الذي مال =

يحبس حقهما كما يأتي في تقريره من اختلاط جام البرجين وتتمتع قطعة الحب على قدر قيمتهما بالربا لو غصب ورقا وكتب عليه قرآنا أو غيره كان كالمالك كما قاله ابن الصباغ وأما قوله رحمه الله لأنه لا يمكن رد جماله خلافاً لما ذهبوا إلى أنه كالصبي فبما ص والطريق الثاني قولنا أحدهما ماهر والثاني يشتركان في الخاطو والمغصوب منه قدر حقه من الخاطو (والغاصب أن يعطيه) أي المالك وإن أجز (من غير الخاطو) لا انتقال الحق إلى ذمت ولما صر من أن المختلط صار كالمالك ومن الخاطو أن خلطه بمثله أو أجز مطلقاً أو بأردأ أن رضى والقول بأن الغاصب ليس أولى من المالك بذلك الكل بل المالك أولى به لا تشاف تعديبه ممنوع إذا المغصوب لما تضرر عنه مالاً **كـ** بسبب يقتضي شغل ذمة الغاصب به لتعديبه مع عكس المالك من أخذه فلا جعل كالمالك للضرورة وذلك غير موجود في المالك لعدم ما يقتضي ضمان ما للغاصب فلو مال **الـ** كل بل يزعمون حتى يقرض لزومه لا يزعمه القوروقية حنف ظاهر وقد وجد المجمع استثناء الرضا للضرورة **كـ** أخذ مضطر طعام غيره فمهر عليه نفسه أو ما يشاء وليس باقي الرقن كذلك حتى يملكه الغاصب لربا يعود فلزمه نفسه للسلوة وللضرورة لكونها القصيرة وانما لم يجرى هو اقول الشركة لأنه صار ما شاءا نفسه تلك كل حتى لا استر بغيره إذ أنه أيضاً بخلاف ما إذا علمنا حقه بالنعمة فيصرف فيه حال الحيوة أو نحوها وله أن يصب الرز **كـ** حتى قول الهلاك قالوا يدفعه المخدوم يبيع الغاصب من التصرف فيه وعدم تقوذه منه حتى يدفع البذل كما صر وإذا كان المالك لولم يكن ذلك بعوض لم تصرف حتى يرضى بذمته فمع عدم رضاه بالأولى قال بعضهم كيف يستبعد القول بالمالك وهو موجود في المذهب الأربعة بل التسع أدت به عند الحنفية

بأن القول قول الثاني في قـدومه
والقاعـل اهـ هـكـذا رأيتـه بهـامش
يـحـظ بـعض الفـضـلـاء وقولهم
أنـهـمـدـمـسـولـيا عـلى الأـرض أـى
كأن كان أقوى من الأول وكان
بذره أكثر من بذر الأول (قوله)
كان كالهلال (أى فيه مثله لانه
منلى (قوله أو أوجود مطلقا) اى
رضى المالك لـام (قوله فلو ملئ)
اى المالك مفرع عـلى قوله والقول
بأن الخ (قوله لم يـزده شئ) فى هـذه
الأمـة كـالـأـتـيـة خـطـاء اهـ نـسـم
على جـعل لـوجـه الخـطـاء انا قولنا
هـكـه الكـل الزمـنا بـقـيد مال
لغـاصـب أو جـعل الكـل شـركـة
بـهـنـسـا (قوله فـقـيـه حـيـث) اى
لـغـاصـب (قوله وقـد يـوجـد المالك)
فـقـه مـا قـد يـقال كـيـف عـا كـه
غـاصـب يـدون تـمـلك من المالك

١٨ ع (قوله كأنه مضطرب) هل يحصل ملكه بمجرد الاخذ كما قد تدل له هذه العبارة ويجوز
فيه ما قيل في ملك الضيف او كيف الحال اه سم على حج القياس الثاني بل لو قيل بأنه لا يملك هنا الا بالزاد وان قلنا بذلك الضيف
وضعه بين يديه او في فمه لم يعد لأنه انما جاز له اخذه لضرورة وحسب لم يبلغه بان سقط من فمه او لم يدله فله اصله لم يفتق دمع الضرورة
به (قوله حتى يدفع البذل) اي او يعزل من المخلوط قدر المصعوب كما قد سمع من فتاوى المصنف اه سم على حج فلو تعذر رد البذل
لفسية المالك دفع الامر لما كان يقضيه عن الغائب او تعذرت رد البذل لعدم القدرة عليه فيحصل منه من التصرف لتقديره وان
تلف ويحتمل ان رفع الامر لما كان ليبعده ويحصل بفنائه البذل او بعوضه وما ياتي من البذل يبقى ديناً في ذمة الغاصب (قوله كيف
يستبعد القول بالملك) اي الغاصب

(قوله ولو غصب خشيته وبني عليها) قال في العباب ولو مائة لم يجد ثم قال وغرم نفسه المائة للمعدود وان كان هو المتطرق إليها
 ثم فرج بها عن ملكه وقوله والا فهي هالكه وبني أن الخشية حيث نزلت ماله لا غير متقومة وهي اتم ملكه ٨١ سم على حج
 (اقول) ومنه يؤخذ أنه لا نظر الى تلف ما بين عليها وان كان معصوما به يعلم أن قوله الآن يخاف تلف مال يعني غير ما ادبرت
 فيه الخشية اذا كان تلفه باثر ارجائها لا بصورته وبه يدفع ما يقال قوله ولو تلف من مال الغاصب الخ من ان ياتي من قوله
 ولو للغاصب (قوله ويرجع المشتري) اي من الغاصب (قوله ان كان جاهلا) ويصدق في ذلك ما لم تدل برتبته على خلافه (قوله
 واذن في السرقة مع الخوف) اي قلبه لانه مظنة لعدم رجوع المستاجر على الغاصب لكونه قصر بالسرقة زمن الخوف لكونه
 لما كان باذن من الغاصب سبب التعزير ١٣٨ فرجع المستاجر عليه اما من الامن فالرجوع فيه لانه امين ظاهر فلا يصحاح

والمالكية (ولو غصب خشيته) مثلا (وبني عليها) في ملكه او غيره ولم يصف من ارجائها
 تلف حقوق او مال معصوم وكلامه الا في صالح لشعوب هذه ايضا (اخرجه) ولو تلف
 من مال الغاصب اضاعاف قيمتها للعدية وبزمنه احوش عليها واوش قصصها ومعه ان يني لها
 قبة ولو تافهة والا فهي هالكه فانه مع مثلها فان تعد رقيقها ويرجع المشتري على بائنه بارش
 نقص ما ان كان جاهلا ومن ثم افتى بعضهم حين اكرى اخرج جلا واذن في السرقة مع
 الخوف وتلف فاقبته آخره وغرمه قيمته بانه يرجع بها على مكره ان جهل ان الجبل لغيره
 (ولو غصب خشيته) وادرجها في سفينة فكذا (اخرج) ما لم يضر لاملل لها (الان يخاف
 تلف نفس او مال معصومين) او اختصاص كذلك ولو للغاصب ان كانت في الجبة والخشية
 في اسفلها فلا تنزع الابعس وصولها للسلط واما ملك حيث اذا خفيها للصلوة والمراد اقرب
 شئ يمكن الوصول اليه والامن فيه كما هو ظاهر لاشط متعسده وكان نفس نحو العضو وكل
 مبيع للقيم وقول الزركشي كغيره الا الذين اخذوا ماصرحوا به في الخطب مراده الا الذين
 في حيوان غير آدمي لان هذا هو الذي صرح به ثم حيث قالوا يخوف الهلاك خوفا كل
 محذور ببيع القيم وقفا وخلافا قائم لا للحيوان غير لما كول حكم الا دعي الا انه لا اعتبار
 ببقاء النسي ٨١ ولو شهد بمغصوب جديره كان كمال الخطا به بجره قاله المتولي ولا يذبح
 لتزعمه كول ولا غيره للنهي عن ذبح الحيوان لغير اكله ويضنه لانه حال يشه وبين
 ماله ولو خالط به الغاصب برحالا دعي باذنه فالقرار عليه وان جهل الغصب كان كله
 طعنا ما غصوبا وينزع الخطب المغصوب من الميت ولو ادسا وانما ينزع منه حال الحياة
 لحرمة الروح اما نفس غيره معصومة كراهن ومن ولو رقيقا كان في ذمها ثم حارب واسترق
 وتاركة صلاحة بعد اصر الامام بها او حي وميت ومال غيره معصوم كمال حربي فلا يبيع

لتنبيه عليه (قوله وغرمه) اي
 المكترى (قوله فكذلك يخرج)
 هو ظاهر ان علمه لم يعلم كان
 اختلطت السفينة يسفن فهل
 يعد كالتلف الاول انه نظروا الاقرب
 قياسا على ما قدمه الشارح في
 الفصل السابق من قوله ولو غصب
 قوبا ثم احضر للمالك ذلك وقال
 هذا الذي غصبته منك وقال المالك
 بل غيره الخ ان يقال ان اقام المالك
 ينة على جها وان لم يقم ينة صدق
 الغاصب في تعينه ثم ان صدقه
 المقصود منه فذلك والا كان كن
 اقرب شي الغيرة وكذب فيه فيبقى
 تحسبا ولا يني عليه غيره ما على
 ما استوجهه الشارح في مسئلة
 التوب المذكورة وزعمه بدل
 الخشية على ما ذكره من البلقي
 وبني اي ياتي مثل هذا فيقال
 انشغال الغصب واقضى الغاصب

ان المغصوب الوار الذي في اعلى السفينة والمغصوب منه انه في اسفلها (قوله ما لم يضر لاقبها) اي لا يضر ج لانها لا يجلها
 كالهالكه ولا ينافي هذا ما قدمناه من سم من انها للمالك اذ هي اتم ملكه لان المراد اننا اخرجت بذلك كانت للمالك (قوله
 والمراد اقرب يسط) اي ولو اسار منه ٨١ سم (قوله الا الذين) قضية الاقتصار على هذا الاستثناء ان يذ البر كغيره ولا يخلو من
 وثقة وقوله حيوان شامل لما كول ٨١ سم على جاي وهو منافي لما قبله بعد في قوله حيوان غير لما كول (قوله لان هذا هو الذي
 صرح به) اي في مسئلة الخطب (قوله بقاء النسي) اي في الحيوان غير لما كول (قوله كمال الخطا به بجره) اي فلا ينزع ان خيف
 من تزعم محذور ببيع (قوله لتزعمه) اي المغصوب (قوله ويضنه) اي مال الحيوان (قوله فالقرار عليه) اي الا دعي (قوله وينزع
 الخطب) اي يجوز وان ترتب عليه اضرار بالميت كما في فقرات او ما به بسبب تزعمه (قوله كمال حربي) اي واختصاصه

(قوله لاجلها) أي النفس والمال (قوله ولم يكن أصلا) أما إذا كان أصلا فلا في مال ولمع من شبه الاعتفاف (قوله) وان جهل تحريم الزنا مطلقا) انظر معنى الإطلاق ولعله قريب عهد بالاسلام أم لا ولكن يقيد الحد فحين قرب عهد من كان غير خالط لا تخالط المقتنع من خفاء التحريم عليه أخذ بما يأتي وبعبارة حج تحريم الزنا مطلقا وبالمقصود وقد عذر بقرب اسلامه ولم يكن يخالط الناس الا رخصا وتناولا مكن اشتباه ذلك عليه ونشئه بعيدا عن الخ ١٥ ومعنى الإطلاق عليها ظاهر فان معناه سواء غير المقتضية والمقتضية (قوله يجب المهر الآن تطاوعه) ونظروا في عمدة على التحريم انها ككبرية في سقوط المهر لان ما وجدته منصوصا فاقطعت حكمه الا ترى ان لو اشتراها ثم رأى فيها ذلك ردها ١٥ سم على حج (أقول) وقد يفرق بين الرذوماذكر بأن العيب في المبيع ما ينقص القيمة والزنا منها ١٢٩ على الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقتل

الرغبة فيها ومداد المهر على الزنا ولم يوجد منها زنا حقيقة (قوله فلا يجب مهر) خرج أرض البكارة فيجب مع الطاوعة كما قال في شرح الرض ولا يسقط أرضها بطاوعتها ١٥ سم على حج (قوله) وقد نهي عن مهر البني أي الزانية (قوله كزناها) أي في عدم وجوب المهر ١٥ سم على حج (قوله) ولا أرض البكارة) هذا يقيد أن المشتري من الغاصب يجب بوطئه البكر مهرين وأرض بكارة واحدة وعده فيقص قولهم المقتضية بالشراء القاسد يجب بوطئها مهرين وأرض بكارة المشتري من غير الغاصب وأما المشتري منه فالواجب بوطئها مهرين وأرض بكارة وقد يلتزم ذلك ويفرق بينهما لانهم تم انما

لاجلها لاهدائها (ولو وطئ المقتضية) الغاصب (علما بالتحريم) ولم يكن أصلا لمالكها (حد) وان جهلت لانه زان (وان جهل) تحريم الزنا مطلقا ونشأ بعيدا عن العلماء (فلا حد) الشبهة (وفي الخاليين) أي ساقى عليه وجهه (يجب المهر) لانه استوفى المنفعة وهي غير زانية لكن في حالة الجهل يجب مهر واحد وان تكرر الوطء في حالة العلم يتعددون ووطئ امرأة عالم أو أخرى جاهل لا يفران كما ساقى في الصداق (الا ان تطاوعه) عالمة بالتحريم كما فهم من قوله الا ان علت (فلا يجب) مهر (على الصحيح) لانها زانية وقد نهي عن مهر البني والثاني يجب لانه ليس بها فلم يسقط بوطئها كالأزمنة في قطع بها واجب الأول بأن المهر وان كان لا يسقط فسد عهد فأتا بقرع بطلها كالأزمنة قبل المدخول (عليها الحدان علت) بالتحريم كزناها وكالزانية هي تدمت على ردها وتقدم انه يجب لها ثلث أرض البكارة ومهرين (وطء المشتري من الغاصب كوطئه) أي الغاصب (في الحد للمهر) وأرض البكارة أيضا ان كانت بكرة لا اشترا كما في وضع اليد على ملك الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هذا الجهل مطلقا ما لم يقل علت الغصب فيشترط عذر من نحو قرب اسلامه مع عدم مخالطتنا أو خالط وامكن اشتباه ذلك عليه (فان غرمه) أي المالك المشتري المهر (ليرجع به) المشتري (على الغاصب في الاظهر) لانه الذي انتفع وباشرا الا تلف وكذا أرض البكارة لانه قبل جرمها انتفع والثاني يرجع ان جهل الغصب لانه لم يدخل في العقد على ضمانه ف يرجع به على البائع لانه غرمه بالبيع (وان أحسب) الغاصب أو المشتري منه المقتضية (علما بالتحريم) فالولد وقيق غريب (لما رآه زنا) فالولد ينقص حيا يخشون على الغاصب أو ما يجنبه فبده ليس يد ويغيره فاني وجوب

أوجبوا مهر البكر مع الأرض لاستناد الوطء الى عقد مختلف فيه بخلاف الشراء من الغاصب فانه لم يختلف فيه فساد فقتل منزلة الغاصب وحكمه ما تقدم وقرروا منه وبين المقتضى بالشراء القاسد ومن أراد تحقيق الفرق فلينظر ماس (قوله مطلقا) قرب عهد بالاسلام أم لا نشأ بعيدا أم لا (قوله وامكن اشتباه ذلك عليه) يؤخذ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصاً وطئ جارية زوجته وأحبها ثم ما حالها وان ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكون الولد رقيقا لعدم خفاء ذلك على مخالطته (فرع) اذن المالك للغاصب أو المشتري منه بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان اوقفه قول الولد نمة طرقتان ربيع ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في الرهن وقياسه ترجيح عدم سقوط قيمة الولد ١٥ سم على حج ثم رأيت قول الشارح وعلم عام الخ (قوله فلو انفصل سوا) أي ومات روض ١٥ سم على حج أي فان بنى حيا وأحبها الغاصب برزنا كما هو الفرض فهو رقيق ليس يد

(قوله كما قاله أبو إسحق الخ) معقد (قوله انفصل ميتا) قضيته أن ولد الهمزة يقرب بالضم من أمه وليس مراداً
 فان جعل الهمزة انما تضمن بمقتضى من قيمة أمه وحسنه يتأمل الوجه القائل بعدم الضمان ما المراد به (قوله واقتصار
 الشارح على سكاية الضمان) أي فيما انفصل الولد الرقيق ميتا بلا جنابة (قوله لانه انقدر قريبا الخ) أي وتظهر فائدة
 ذلك في السكاية في السكاح (قوله وهي عشرة قيمة أمه) أي سواء كان حراً أو رقياً لانه انقدر أغرب رقياً في حق الغائب
 والمشتري لان ضمانه التقويت الرق على السيد ١٤٠ (قوله بلا يفرم الواطئ) أي لا مال حتى يأخذها

ضمانه على المجل وجهان أو وجههما كما قاله أبو إسحق وغيره عدمه لان حياته غير متينة
 ويجري الوجهان في حل جميعه مخصوصة انفصل ميتا واقتصار الشارح على سكاية
 الضمان لثبوت البدل عليه معالمة تباع فيه الرافعي هنا وقال انه ظاهر النص لكن صح
 بعد ذلك اوراق عدم الضمان وقوام في الشرح الصغير (وان جهل) التصريح (الخ) من
 أصله لانه انقدر قريبا متق كما قال في الطلب انه المشهور (نسب) المشبهة (وله) إذا
 انفصل حياته مستقرة (قيته) تقديره لثبوت له لثبوت رقبته فان انفصل ميتا بحياته فعلى
 الجاني ضمانه وهي عشرة قيمة أمه كما يضمن الجنين الحر بفرقة أو أمه كما يعلم ذلك مما يأتي
 في الجراح قضيتين المالك للغائب والمشتري منه بذلك وسيأتي ثم ان بدل الجنين الجنى عليه
 تحمله العاقلة لانه انقدر قناني حقه والفرقة مؤجلة فلا يفرم الواطئ حتى يأخذها قاله
 التولي وتوقف الامام فيه وأبغى جنابة فلا ضمان لانفاء يقين حياته ويصالح ما لو انفصل
 رقبته ما على القول بضمانه لان الحمل لا يدخل تحت البدل لغيره لولا انفصل حيا
 حياته غير مستقرة ثم مات وجب ضمانه مما يظهر من تردد للأدري رحمه بعضه مما أيضا
 كأنه حقه تعطيلهم الميت بالم تقين حياته واقتصاره على المشتري يفهم ان الميت من
 الغائب لا يرجع بها وهو أصح الوجهين خلافا لبعض المتأخرين وعلم بحكم لزوم المهر
 وقيمة الولد للغائب والمشتري منه وان أذن للمالك في الوطء وهو الأصح والعبرة بقيته (يوم
 الانفصال) لتعذر التقويم قبله ويلزمه اوش نقص الولادة (ويرجع بها) أي بالقيمة
 (المشتري على الغائب) لانه غربه البيع وغرمها ليس من قبضة الشراء بل قضيته ان يسلم
 له الولد امر غير غرامة وما وقع في الروضة يحفظ المصنف من قوله ولا يرجع نسب لسبق
 القلم (ولتلف المصوب عند المشتري) من الغائب (وغرمه) للمالك (ويرجع) بما غرمه
 على الغائب طالما أوجاهه لا وانما يرجع عليه بالثمن (وكذا) لا يرجع بالارش الذي غرمه
 (لو لعب عنده) بأقعة (في الاظهر) تسوية بين الجمله والاجزاء والثاني يرجع للغير بالبيع
 أما اذا كان بفعله فلا يرجع قطعا (ولا يرجع) عليه (بغرم منفعه استوفاهما) كلبس وركوب
 وسكنى في الاظهر لما (في المهر) ومقابل الرجاء يقول غرمها بالبيع (ويرجع) عليه

أي من الجناني (قوله قاله التولي)
 معقد (قوله على القول بضمانه)
 أي وهو مرجوح (قوله ولو
 انفصل) محذور قوله حياة
 مستقرة (قوله موجب ضمانه)
 اقرار بما لا يضمن وزاد مع بعد
 قوله ضمانه كالحي أو عليه
 فالولم تكن له قيمة هل تقديره
 بتقدير ان حياته مستقرة أو
 يضمنه بعشر قيمة أمه كالوئيل
 ميتا بالجنابة فيه نظر ولا يبعد
 أن المراد الأول لانه الذي يظهر
 فيه الترددين كونه مضمونا ولا
 (قوله لا يرجع بها) أي القيمة
 على الغائب (قوله وهو أصح
 الوجهين) وليس وجهه
 ان الميت لما لم يفرم بدل الام
 للغائب ضعف جانيه فالتحق
 بالمتدنى والمشتري يسهل الثمن
 قوى جانيه وتأكد تقديره
 من البائع يأخذ الثمن قبيل
 التغليب على البائع بالرجوع
 عليه بالقيمة (قوله أي القيمة)
 أي قيمة الولد ومنه قيمة اوش

الولادة اهـ مع وقضية كلام الشارح عدم الرجوع بأرش الولادة ووجه بانه في مقابله ما مات (بفرم)
 من الجارية فهو شبهة بما لو تعينت في يده واوش العيب اذا غرمه الغائب لا يرجع به (قوله لو لعب عنده بأقعة) خروج به ما غرمه
 يتصانها بالولادة وقد تقدم من ج (قوله اما اذا كان الخ) محذور قوله لا الخ (قوله لما لم) أي من انه الذي اتفق به وباشهر
 الاتفاق (قوله ويرجع عليه الخ) أي يرجع المشتري على الغائب ويخرج بالمشتري المذهب فقضيته انه لا يرجع بيد ما غرمه
 في المنافع القائمة بالاستيفاء منه وهو قياس ما تقدم من عدم الرجوع بقيمة الولد (فرع) الذي على آخره صفة يده دابة =

أنه فيها التصف مشلاو انه غصبها فأجاب بانها انما كانت عندى بجهة الهياة واتام بنسبة لها ليضفها كما استنبطه
اللبقيني من كلام المروزي في الشركة وقول بعضهم انها في زمن فوته كلعارة عنده فليضفها برقيان جعل الاكساب
كلها الزمن فوبته صريح في انه كلالا لئلا كاللستعير اه حج وكتب سم على قوله واتام بنسبة الخ سكت عن بيان حكم
مفهومه ويحتمل انه تصديق المذبي كمالواذي احد على آخر الغصب ١٤١ وادى آخر الوديعه مثلا اه

اي فالصدق مذبي الغصب
(قوله وشمول العبارة) هي
قول المصنف ويرجع بقوم
ماتلف (قوله اما الاولى) هي
قوله ويرجع بقوم ماتلف عنده
والثانية هي قوله وبإرش نقص
بناه (قوله ليرجع) اي على
المشتري (قوله ولو غرم) اي
الغاصب (قوله ليرجع بالزائد)
اي على المشتري (قوله وقده
ما أطلقه هنا) اي بان يقال
وكل من انبث يده هي ضامنة
كالمستعير والمسقام اما
لو كانت يده امنة كالوديع
فهو كالغاصب في كونه طر يقا
في الضمان واما قرار الضمان
فعلى الغاصب ما لم يكن من
انبث يده على يد الغاصب متبها
فقرار الضمان عليه كالمشتري

(يرحم ماتلف عنده) من المنافع ونحوها كغير وساح وكسب من غير استيفاء اذا
غرمه المالك مقابلها وشمول العبارة للعين غيرم ادلتقديم حكمه وكلامه هذا انما هو
في المنفعة والقول ان من قبيل المنفعة (وبإرش نقص) بالهمله (بناه وغراسه اذا نقص)
بالهمله من جهة مالك الارض (في الاصح) فيما اما الاولى فلا نه لم يتلفها ولم يلزم ضمانها
بالعقد واما الثانية فلا نه غرمه بالبيع والثاني في الاولى ينزل التلف عنده من جهة ان لا فو في
الثانية بقول كانه بالبناء والغراس يتلف ماله (وكما) أي شيء (ولو غرمه المشتري يرجع به)
على الغاصب كاجر المنافع القائمة تحت يده وقيمة الولد (ولو غرمه الغاصب) ابتداء (لم
يرجع به على المشتري) لان القرار على الغاصب فقط (ومالا) أي وكما لو غرمه المشتري
لم يرجع به على الغاصب فقيمة العين والاجرا من منافع استوفاه (فيرجع) به الغاصب اذا
غرمه ابتداء على المشتري لان القرار عليه فقط لتلقه تحت يده ثم ان سبق من الغاصب
اعتراف بالطلب ليرجع قطعاً لانه مقرر ان الغصب منه ظالمه والظالم لا يرجع الاعلى
ظالمه ولو غرم قيمة العين وقت الغصب لكونها كقول ليرجع بالزائد على الاكوف من قبته
وقت قبض المشتري الى التلف لانه لم يدخل في ضمان المشتري ولا تستفي هذه لان
المشتري لا يضرم الزائد فلا يصدق به الضابط المذكور (قلت) كما قال الرافعي في الشرح
(وكل من انبث) بثوبين ثمانية ورابعة كما مضى (يده على يد الغاصب فكالمشتري)
فيما صر من الرجوع وعنده (واقه أعلم) قال الاسخوي وقديس بقول الباب بيان
ذلك فقال والايدي المترتبة على يد الغاصب ايدي ضمان الى آخره فتأمل ما قاله هناك
وقيد به ما أطلقه هنا

• (كتاب الشفعة) •

(قوله من الشفع ضد الوتر)
ماخوذة منه ولم يبين المعنى
الذي نقلت الهم عن اللغة حين
الاخذ وفي شرح الرض أنه
ضم نصيب الى نصيب آخر اه

• (كتاب الشفعة) •

باسكان القاه وحكي ضحها وهي لفظة من الشفع ضد الوتر فكان الشفع يجعل نفسه
شفعاً ليضم نصيب شريكه اليه أو من الشفاعة لان الاخذ في الجاهلية كان بها
أي بالشفاعة أو من الزيادة والتقوية ويرجعان لما قبلهما وما شرعاً حتى تلك قهرى ثبت
لشريك القديم على الحادث فيملك بموضع ما ملك به لرفع الضرر أي ضرر ديمونة
الشفعة واستحدث المرافق وغيرها كنسور ومعد وبالوعة في الحصة الصائرة اليه

فيكون المأخوذ أخص من المأخوذ منه وهو كاف في المقابلة (قوله يجعل نفسه) اي أو نصيبه اه حج (قوله ليضفه)
اي بسبب ضمه الخ (قوله أو من الشفاعة) عطف على من الشفع (قوله والتقوية) عطف على (قوله ويرجعان) اي
الزيادة والتقوية بما قبلهما اي من قوله أو من الشفاعة وذلك لان أقل ما ين اد عليه الواحد والمزيد عليه وتر الزائد اذا انضم
الى الواحد كان المجموع ضد الوتر

(قوله قبل ضرر الخ) ما المانع من ارادة الاخرين اه سم على حج واحدهما ياتي من انه اذا جعل ضرر القسمة اشترط في المأخوذ قبوله لها وان جعل ضرر المشاركة لم يشترط (قوله للاشارة الى استثنائها) في الاستثناء من عدم دخولها في القسمة لغير وجهها عنه يقدح عدوانا وبغير حق الان يراد الاشارة الى انها كانت مستثناة من اه سم على حج (قوله الامن شد) اي حيث منع الاخذ بها (قوله قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم الخ) فان قلت الافعال وما تزل مغايرتها لا عموم فيها وامن مبيح العموم لانها من كلام الراوي اخبارا عن فعله صلى الله عليه وسلم والعموم انما هو من جهة الالفاظ ولا يعلم ما وقع منه صلى الله عليه وسلم لاحتمال ان الواقع منه ان شخص باع حصته من دار ففرض لشريكه بالشفعة ويحتمل خلاف ذلك فلم يصح الاستدلال بالعموم الذي ما ويمكن الجواب بان الراوي فهم العموم مما وقع منه صلى الله عليه وسلم واخير علقه منه من حاله صلى الله عليه وسلم واقر عليه فصا واجبا على ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالشفعة في كل مال يقسم او يقال زل القضاء منزلة الانشاء افعى رسول الله صلى الله عليه وسلم الخ (قوله في كل مال يقسم) اي مشترك لم يقسم لان عدم القسمة يستلزم الشركة ورواية سلم في كل شركة لم تقسم (قوله وصرفت) اي ميزت وصرفت وهو بالتشديد كما يؤخذ من كلام مالك حيث قال من الصرف بكسر الصاد وهو الشيء الخالص اه شرح المشكاة ١٤٤ بالمعنى ونصها وصرفت صرقت سينت لقول مالك معناه خلصت

وقبل ضرر سوء المشاركة ولكونها تؤخذ قهرا فاسب ذكرها عقب القسمة للاشارة الى استثنائها امته والاصل فيها الاجماع الامن شد والاخبار كثيرة المضاري قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالشفعة في كل مال يقسم فاذا وقت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة وفي رواية في ارض اربع او حائط ولا يملك له ان يبيع حتى يؤذن شريكه اى لا يملك لذلك حلا مستوى الطرفين اذا اثنى في عدم استئذان الشريك والربع المتزل والحائط البستان وقوله لم يقسم ظاهري انه يقبل القسمة اذا ااصل فيصانق لم يكون في الممكن بخلاف ما نقله واستعمال احدهما مكان الاخر فيقولوا اجمال فانه بدقيق العبد والفقير انما يملك المشتري نادما ومضونا ولا ثلاثة اركان اخذ وما خذ وما خذ منه والسبقة انما تجب في الثلث كسباني (لا تثبت في منقول) ابتدا كمحيان وثاب وان يبيع مع الارض للغير المرولة لا يذوم بخلاف العقار فينبذ فيه ضرر المشاركة وخرج بائنا بتمهم الدار

وينت من الصرف بكسر اوجه وهو الخالص من كل شيء (قوله وفي رواية في ارض) له بعد قوله في كل مال يقسم وحديث فيوافق ما رواه مسلم من قوله في كل شركة لم تقسم وبسمة او حائط وقوله اذا اثنى في عددا لا يصلح هذا مجردا صافيا عن الحرمة فكان ينبغي ان يذكر ما يملك على عدمها فاعل المراد اذا اثنى لما ثبت عندهم بالدليل ومع ذلك فيه شيء (قوله حتى يؤذن) اى يعلم (قوله والربع المتزل) اى فهو مفرد

وقبل اسم جمع قال في شرح مسلم تنويز والربع والربعة يقع الراء واسكان الباء والربع الدار والمسكن ومطلق بعده الارض واسكن المتزل الذي كانوا يبعون فيه والربعة ثأنت الربع وقيل واحدة والجمع الذي هو اسم الجلس ربع كقصة وقتر اه (قوله بخلاف ما نقله بلا) اى فيكون في الممكن وغيره (قوله واجمال) اى لم تنص دلالاته ونكتته لم تنصب قرينة على المراد فالمنع هو مجاز ان وجد فقرينة واجمال ان لم توجد قرينة تعين المراد مع كونها صار فعلن ارادة الحق في بضمومه واما اذا لم تنصب قرينة اصلا فيجب حمل اللفظ على معناه الحقيقي وهو ظاهري المنفي لم لاخاص بالمكن فلا يكون في الكلام يجوز ولا اجمال واما المنفي بلا غش لاخر فهو محمل (قوله والفقير) اى ظاهره وان اشقت البهاحية الشريك القديم وبني خلافه ويحتمل بقاؤه على ظاهره ويكون ذلك من باب الاشارة وهو اى حيث لم تدع اليه ضرورة كالاحتياج للماء للظواهر تعدد دخول الوقت وبهله ايضا ما يترقب على الترك معصية فان ترب عليه ذلك كان يكون المشتري مشهورا بالتجوز فيقضي ان يكون الاخذ متبعا بل واجبا ان تعين طريقه فالدفع ما يزيد المشتري من القيود ثم (قوله او مضونا) عطف سبب على مسبب اى فيكون الاخذ افضل (قوله والسبقة انما تجب) اى فلا حاجة الى عقدها كما لا يصلح (قوله فينبذ فيه ضرر المشاركة) قد يقال انى اعتبره فيما سبق ضرر موثقة القسمة وهو لا يتكرر اه سم على حج (أقول) ويمكن الجواب بانه لم يقتصر ثم على ضرر القسمة بل ذكرنا لتعليل معنا قوله هنا للغير فانظر التحليل الاول وقوله ولا يذوم فانظر التحليل الثاني

(قوله فلو أخذت قصتها) وان نقل وفي حج خلافه وفيه وقفه ونفسه اطلاق الشارح ما ذكره ويؤيده ما يأتي للشارح من أخذ الفترة وان قطعت (قوله وأصل يجوز) أي ما ثبت منه (قوله وهندبا) بكسر الهمزة وبضم الدال وبضم الهمزة (قوله تبعاً للأرض) أي تثبت في بناءه وشجره دخل في البيع تبعاً وليس المراد أنها تثبت في الشجر تبعاً لثبوتها في الأرض والمراد بالتبعية أنها تدخل عند الإطلاق تبعاً وان نص عليها (قوله في أرض محسنة) (قوله في أرض محسنة) وصورتها على ما مرته العادة إلا أن يؤخذ في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بما جاز مقدرة في كل سنة في مقابلته الأرض من غير تقدير مبدئية فهي كالخراج المحسوب على الأرض كل سنة بكذا واعتقر ذلك للضرورة (قوله لأن الأرض تابعة هنا) أي من حيث القصد للمشتري لأن المراد أنه باع الجدار ودخلت الأرض تبعاً لما يأتي عن السبكي (قوله حيث صرح بدخول الأساس) أي ما غلب منه في الأرض على ما يتبادر من عبارته لكن المفهوم عما يأتي في الشارح عن السبكي أن المراد خبرته (قوله لم يصح البيع في الأصح) عبارة السبكي في شرح التلخيص وهذا فان قلت كلامهم في البيع يقتضي

١٤٣

صح وان لم ير الأساس قلت المراد بذلك الأساس الذي هو بعضه كسور الجبلية أما الأساس الذي هو مكان البناء فهو عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق في الأصح فإذا صرح به اشترط فيه شروط البيع والحمل مترددين المرتبين يشبه الجزء ويشبه المنفصل فلذلك جرى الخلاف في صحة البيع إذا قال بعدك الجارية وجعلها له وتبعه في القوت على ذلك وبه تعلم ما في اختصار الشارح لمن الاجمال والاجماعات اسم على حج ويؤخذ من كلام الشارح في الفرق الاتي ما هو المقصود من أنه إذا باع

بعض ثبوت الشفعة فيؤخذ بقضائها (بل) انما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وتوابعه الداخلة في مطلق البيع كالأبواب منسوبة ورفوف مسطرة ومفتاح علق مثبت وكل منفصل وقف عليه قطع متصل (وشجر) وطب وأصل يجوز مرة بعد أخرى قلت وهندبا (تبعاً) للأرض للبناء المار وخرج به بيع بناء ونصر في أرض محسنة اذ هو كالتقاول وشروط التبعية ان يسامع ما حولها من الأرض فلو باع شقصاً من جدار رأسه لأخيراً ومن اشجار ومقارها لأخيراً فلا شفعة لأن الأرض تابعة هنا قال السبكي وينبغي أن تكون صورة المسئلة حيث صرح بدخول الأساس والمقرس في البيع وكما مر تبين قبل ذلك فانه إذا جازهما وصرح بدخولهما لم يصح البيع في الأصح وقرق بينه وبين ما مر في بيعك الجدار وأساسه بأنه ثم يدخل مع السكون عنه بخلافه هنا فانه عين منفصلة لا تدخل في البيع عند الإطلاق فاشترطت دورتها وبجث أيضاً لو كان الجدار عريضاً بحيث كانت أرضه هي المقصودة ثبتت الشفعة لأن الأرض هي المتبوعة حينئذ وهو رادهم بلا شك واحترق بقوله تبعاً عما لو باع أرضاً وفيها شجر جافة شرط دخوله في البيع فلا تؤخذ بالشفعة لأنهم لم تدخل في البيع عند الإطلاق بل بالشرط (وكذا انظر لمؤبر) عند البيع (في الأصح) وان تأمر عند

الجدار وأساسه الأرض لم يصح البيع أو ما هو مستور بالأرض صح لأنه الذي يدخل في اسم الجدار عند الإطلاق (قوله لأنهم لم تدخل) قضيت ثبوتها في الشجر الرطب وان نص على دخوله لأنه لو سكت عند دخول عند الإطلاق (قوله بل بالشرط) وحيث شرط دخولها وأراد الشفع الاخذ قومت الأرض مع الشجر ثم بدونها وقسم الثمن على ما يخص كلامهما كالجواب عن شقصا مشعوا وسبقاً (قوله لم يؤبر عند البيع) أي وان شرط دخوله لأنه نص في بعضه العدة فلا يفرجه عن التبعية هذا ما اقتضاه اطلاق الشارح وهو ظاهر لكن قضية قول حج الاتي أو ما شرط دخوله خلافه فليراجع ثم رأيت في سم على حج مثل ما استظهرته وبعبارة قوله ولم يشترط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير المؤبر إذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الاتي اما مؤبر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه الخ ولا ينبغي اشكال ذلك فليراجع فان عبارة الروض وأصله لا يقتضي ذلك بل تشبه بخلافه والظاهر أنه ممنوع وبعبارة الروض ولا يأخذ بالداخلة بالشرط فخرج القدر المأخوذ بالشرط أه فاقصروا على الفترة التي برمتشع بأن غيرها يؤخذ وان شرط دخوله

(قوله سواء كان عند البيع الخ) فثبت أنه أن القرعة الحادثة بعد العقد تنسحب في الأخذ بالشفعة وإن كانت ثم بروت وقت الأخذ ولكن في حاشية سم على منج ما يفيد أنها لا تنسحب فيما ذكر وعبارة شيخنا الزياي ولوحث الثمر بعد البيع ولم يؤمر برعد الأخذ أخذنا بالشفعة تعاوانا فلا اه عليه فيسقط قول الشارح بما يؤمر بروت الأخذ (قوله كذا في الأخذ هنا) أي ثم ان وجده مالنا أخذه وألقا أخذه (قوله قال الماوردي) هذا هو العقد (قوله شرط دخوله) عبارة حج أو ما شرط الخ (قوله وانما تأخذ) أي الأرض والقرعة (قوله فباعه) أي ما ذكر من الأشجار (قوله لا في الشجر) أي فلا شفعة فيه لعدم الشركة ويلبني أن يجب على مالك الشجر نصف ١٤٤ الاجرة للشفيع وهو ما يخص النصف الذي كان للشريك القديم

قبل دون ما يقابل النصف الذي انتقل اليه بالشفعة لأن صاحبه كان يستحق الإبقاء فيه مما كان قد نقل الأرض للشفيع مسلوقة بالشفعة كالو باع أرضا واستثنى لنفسه الشجر فإنه يبقى بلا جرة وليس للشفيع تكليف المشتري قطع الشجر لا تملكه بالقيمة ولا القطع مع غرامة أرض النقص لأنه مستحق الإبقاء وعليه فالو اقتسم الأرض وخرج النصف الذي فيه الشجر لغير مالك الشجر فهل يكف الأجرة لجميع أو النصف أو لا يكف شأنا لشفعائه بقاء الكل قبل القسمة فيه نظر فيضجل الأخير لعدم المذكورة ويحق وهو الأقرب الأول لأنه لاحق لمالك الشجر الآن في الأرض (قوله لا يمكن تعديها) ظاهره أن ذلك جار وأن أمرها عن قائمها على ذلك وقصد جعلهما دارين وهو ظاهر مادام على

الأخذ سواء كان عند البيع أم حدث بعده خلافا لابن الرفعة لثبته الأصل في البيع فكذا في الأخذ هنا ولا نظر لمرقنار بتقديم حقه وزيادة كزيادة الشجر بل قال الماوردي يأخذه وان قطع والثاني لأنه لا يرد إليه التأييد أمان مؤمر برعد البيع شرط دخوله فلا يؤخذ وانما تأخذ بهما من الثمن لا لتقاء النصف كما هو ظاهر (ولا شفعة في جرة) مشتركة باع أحدهما نصيبهما وقد (بنيت على سقف غير مشترك) بأن اخص به أحد الشريكين فيها أو غيرهما إذا اقرارا أنه انتهى كالمنقول (وكذا مشترك في الأصح) لأن السقف الذي هو أرضها لا يثبت له لها عليه كذا والثاني يجعله كالأرض ولو اشتركا في سفل واخص أحدهما به لبيع صاحبه العلو مع نصيبه من السفل أخذ الشريك هذا فقط لأن العلو لا شركة فيه وهكذا كانت الأرض مشتركة وفيها أشجار لأحدهما فباع مع نصيبه منها فالشفعة له في الأرض بخصتها من الثمن لا في الشجر (وكذا لو قسم بطلت منفعة المقصودة) منه بأن لا يفتقع به بعد القسم من الوجه الذي كان يقصده قبلها (حكماء ورعي) صغيرين لا يمكن تعديهما (لا شفعة فيه في الأصح) بخلاف ما لو كانا كبيرين لأن له ثبوتهم في التقسيم كما مر دفع ضرر وموثة القسمة والحاجة إلى أفراد الحصة الصائرة إلى الشريك بالمرافق وهذا الضرر حاصل قبل البيع ومن حق الراغب فيه من الشريك أن يخلص صاحبه منه بالبيع له فباع لغيره سلطه الشرع على أخذه منه فعلم ثبوتهم في كل ما يجبر الشريك على قسمته كالك عشر در صغرة باع شريكه باقيا بخلاف عكسه لأجبار الأول على القسمة دون الثاني كما يعلم مما يأتي وعمل عن تفسيره أنه بطاحونة إلى رعي لأنه أخصر ودعوى أن الطاحونة تعلق في العرف على المكان والرعي على العرف وأنه غير مراد هنا لأنه منقول وانما يؤخذ به لما كان المال محل العدل للطين وحينئذ فقير المحز أو لغيره سديدة

صورة الجاهل والطاحون فالو غير صورتهما عن ذلك فينبغي اعتباره ما غير إليه (قوله لا على ثبوتها) لكن هذا لأن لا يأتي فيها ولو سلم في الشراء قبل البيع فلم يجبه مع أن الشفعة ثبتت فيه (قوله أن يخلص صاحبه) هذا قد يشعر بأنه لو عرض الأمر على شريكه قبل البيع فامتنع من الشراء وباع لغيره لا يثبت لغيره الأخذ بالشفعة بعد ذلك وليس مرادنا ذلك أصل حكمة المشروعية (قوله كالك عشر در صغرة الخ) يؤخذ منه أنه لو وقف أحدهما حصته من الدار المذكورة مصدا أصح ويجبر صاحب الملك على قسمته فوراً وان بطلت منفعته المقصودة كما يجبر صاحب العشر إذا طلب صاحب التسعة أعشار القسمة (قوله بخلاف عكسه) انظر لو كان بيع العشر هنا لم يملك ملاسقه ان يجب القسمة بطلبه كما يأتي (قوله سم على حج (اقول) والقباس ثبوت القسمة أخذ من التحليل (قوله غير سديدة) بل هي سديدة فتأملها اه سم على حج

قول المحشى قوله ويمتنع الخ ليس في نسخ النهاية التي يأيد بتاويص الخ

(قوله لان هذا عرف) قد يقال هذا لا يمنع أولوه تعبير المحرر لانه لا يهاجم فيه لغة ولا عرفا ولا يهاجم فيه مطلقا أو في محافيه ايهام في الجملة فتأمل ٨١ سم على ج (قوله له شقص لم يوقف) اى بان وهب له (قوله فيها وارثه) اى بشرط كونه حائرا كأنه من اختلاف غيره فها أخذ بشرطك الميت بالشفعة ما زاد على قدر حصته من الارث ١٤٥ (قوله لان الدين لا يمنع الارث الخ) اى فكأن الوارث

باع ملك نفسه (قوله فانه يمكن حله) اى الجبار الواقع فيها (قوله فتمين) اى الحل (قوله وحل الاخذ) اى للجبار (قوله ويمتنع حيثخذ على الحق) قضيته أن يمنع الشافعي حكم بيعها ٨١ سم على ج وهو ظاهر لان قوله منعك من الاخذ في قوة حكمت بعدم الشفعة (قوله لان الوقف لا يستحق) اى يؤخذ (قوله فلا تستحق به) اى يسببه (قوله ولا تشرى به) اى الوقف بأن كانت أملا لا يزاد ولا يولد ولا يولد له (قوله لا تمنع شفعة الوقف) اى وان زادت اجزؤه بذلك (قوله اذا كانت القسمة بها) بأن كانت قسمة رقة وتعد بل رقة في محل امتناع قسمة الرود اذا كان الدافع للدرهم صاحب الملك لانه شراء بعض الوقف جاد فعه من الدراهم أمالو كل الدافع ناظر الوقف من ربه لم يمنع لانه ليس فيه بيع الوقف بل فيه شراء له (قوله نعم على ما اختاره الخ) لا موقع لهذا الاستدلال فانه مفهوم قول البلقيني اذا كانت القسمة بها (قوله اذا كانت اقرارا) اى بان كانت الارض وما

لان هذا عرف طار والذي تقرر ترادفهما في اللغة فلا يراد (ولاشفعة الاشرى) في العقار المأخوذ ولو ذميا ومساكنا مع سببه وغيره ادى كسبه له شقص لم يوقف فباع شريكه حصته يشفع له ناظره فلا شفعة لغير شريكه كأن مات عن دار وشريكه فيها وارثه فبعت حصته في دينه فلا يشفع الوارث لان الدين لا يمنع الارث وكل الجبار لغير المار عن الجبار لصراحيه وعدم قوله التاويل بخلاف احدث اقسام الجبار فانه يمكن حله على الشريك فتمين الجبارين الاخبار ولو قضى حتى به الجبار لم يتقض وحل الاخذ باطنا وان كان الاخذ شافعا ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه اذا باع شريكه آخر نصيبه لان الوقف لا يستحق بالشفعة فلا تستحق به الشفعة ولا تشرى به اذا باع شريكه آخر نصيبه كما اتفق به البلقيني لامتناع قسمة الوقف عن الملك اذا كانت القسمة بها ولا تنفع ملك الاقل عن الرقة فم على ما اختاره الرواني والمصنف من جواز قسمة عنه اذا كانت اقرارا لا مانع من اخذ الثاني وهو المعقد ولا لموصى به بالشفعة ولو موبد او اراضى الشام وغيره موقوفة كاقطع به الجرجاني قال جمع بخلاف اراضى مصر لكونها قصت عن وقت واخذ السبكي من وصية الشافعي انه كان لها الارض ترجيع انهم اكل وهو يؤيد القائل بأنهم اقتضت صلحا كما ساقى بسطه في المسير وقد لا يشفع الشرى بك لكن لعراض كولى غير اصل شرى بك لمولويه باع شقص محجوره فلا تثبت له لتمامه بجبايته في الثمن وفارق ما لو وكل شريكه فباع فانه يشفع بأن المولى مثاهل للاعتراض عليه عند قصص ولو باع دارا وشريكه في جمرها فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة له فيها) لا تنفاه الاشرى كنهها فاشبهه ما لو باع عقارا غير مشترك وشقصا مشترك (والاصح موتها في المير) بما يخصه من الثمن (ان كان للمشتري طريق آخر الى الدار وامكن) من غير موقوفة لواقع (فتح باب الى الشارع) ونحوه والى ملكه لا مكان الوصول اليها من غير ضرر (والا) وان لم يمكن شئ من ذلك (فلا) تثبت فيه لمناقبه من اضرا للمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر بنفسه بشرا ثم هذا الدار والثالث المتع مطلقا اذا كان في اخذ الدار المير عبرا وموقوفة لها وقع لان فيه ضررا ظاهرا ومحل الخلاف اذ لم يتسع المير فان اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شئ يبرقه ثبت الشفعة في الباقي قطعا ويجرى النهر

١٩ به ج فيها مستوية الاجزاء (قوله وهو المعقد) ودعي حيث قدان بأحد الجميع لان جهة الوقف لعدم احتضاها الاختيعة لعدم ٨١ سم على ج (قوله كولى غير اصل) افهم أن الاصل لذلك ووجهه بأنه غير مهم وقضية التعبير بغير اصل ان الام لو كانت وصية اخذت بالشفعة (قوله بجبايته) اى المشتري (قوله ثبت الشفعة في الباقي قطعا) يتأمل هذا مع قول الهلي وحيث قيل بالشبوت فيعتبر كون المير قابلا للشفعة على الاصح فانه صريح في ان من يقول بشبوت الشفعة بشرط كونه قابلا =

الشفعة وهو الموافق لمر من أن ما سيطر نفعه المقصود بالشفعة لاشفاعة فيه الآن يقال المراد بالاطلاق أنه لا فرق بين أن يمكن
 اتخاذ المراد أو لا مع كون المرحا للشفعة أو يقال وهو الأول أن مرادنا أنه يمكن قسمة المراثين ومراد الشارح بقوله
 حيث اتسع الخ أنه يمكن قسمة الحصص المبيعة من المير حيث يترك بعض المشتري منه وبعضها يأخذ الشفيع فالماخوذ هنا
 بعض المبيع وفي كلام المحلى جميعه (قوله كالمير فيما ذكر) الروض ولحسن يوت الخان ويجرى النهرى وبئر الزرعة حكم المير
 قال في شرحه أى الشركة فى حصن الخان دون بونه وفى جى المادون الأرض وفى بئر الزرعة كالشركة فى المير فيما مر ١٥
 على ابن حجر (قوله نصيبا فى مير) أى يمكن ١٤٦ قسمته كما هو ظاهر (قوله ثبت) أى فى المير وقوله مطلقا أى أمكن اتخاذ مير

لدار لم لا (قوله وغيرها) يدخل
 فيه القرض بان اقترض شخصا
 بشرطه فتثبت فيه الشفعة ومن
 صرح بذلك الدميرى وسنذكره
 عن الروض ١٥ سم أى وبأخذه
 الشريك بيمينه وقت البيع (قوله
 فهو مير) هو مثال المالك بالمعاوضة
 الغير المحضة فالبيع على ما ذكره
 مثال المالك بالمحضة وما بعده أمثلة
 للمالك بغيرها (قوله ويصح عطف
 نجوم) أى لا يكون تفرع ما على
 الضعيف وصورته حثثه لأن
 يكاتبه السيد على نصف عقار
 ويؤاد مثلا ويضم كلا بوقت تيريدفع
 المكاتب الشقص الموصوف بعد
 ملكه له السيد فثبت لشرى به
 المكاتب الاخذ بالشفعة من السيد
 (قوله ممنوع) أى ان الممنوع انما
 هو ثبوت العقار الكامل فى الذمة
 لاشفعه وبه يندفع ما اعترض به
 سم على حج على المنع المشار اليه
 بقوله وبسلبه (قوله بل يسلبه)
 أى تسليم امتناع ثبوت فى الذمة وأنه يجب على جهة الاعتراض على التجوم فليس المراد أنه يتسدى عطفه على المنع يؤخذ
 يكون تفرع ما على المعقن امتناع الاعتراض (قوله الخبار لهما) ولا جنى عنها ١٥ حج وقوله لم يؤخذ قضيت أنه لو اخذ قبل
 انقطاع الخبار لهما وان تم العقد ولكن فى ع مانعه بحيث الاستوى أن الاخذ هذه الحالة لو صدر وقت ايضا وقت تبين ١٥
 وعليه ففى قول المصنف لم يؤخذ الخ اذا استقر (قوله المشتري وحده) ألا جنى عنه ١٥ حج (قوله وبأخذ الملك) أى لان
 الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع (قوله والوجه خلافه) أى فلاخبار بالشفيع اذا اخذ فى زمن خبار المشتري (قوله
 ممنوع) أى ان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع

كالمير فيما ذكر ولو اشترى ذودا رلا مير لها نصيبا فى مير ثبت مطلقا كما هو ظاهر كلام اصل
 الروضة لان المرليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم وانما تثبت فيما ملك
 بمعاوضة محضة أو غيرها بالنص فى البيع وبالقياس فى غيره بما مع الاشتراك فى المعاوضة
 مع حقوق الضرر ونفخ ماملت بغيرها كارت ووصية وهبة بالاثواب (ملكنا لا زما مناخر)
 سيبه (عن سبب ملك الشفيع) وسنذكر محترزان ذلك فالخضة (كبيع وغيره الخو
 (مير وعوض خلع و) عوض (صلح دم) فى قتل عمد (و) عوض صلح عن (نجوم) بناء على
 جهة الاعتراض عنه أو هو مانص عليه وصححه جمع لكن الذى جزمنا به بابا المنع لانها غير
 مستقرة وهو العقد ويصح عطف نجوم على بيع والقول بتعين التقدير الاول فيه لان
 عقد الكتابة بالشفع غير ممكن لعدم تصور ثبوت فى الذمة والعين لا يملكه العبد مجموع بل
 يتسله يمكن عطفه على خلع أى وعوض نجوم بان علق شقعا وعوضه السيد من التجوم
 (واجزوا من مال سلم) لخصولها بالمعاوضة (ولو شرط) او تبين من غير شرط كضمان المجلس
 (فى البيع) الخبار لهما أو البائع لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخبار لان المشتري لم يملك
 فيما اذ هو فى الاول موقوف وفى الثانية ملك البائع وهذا محترضا كما احتز به ايضا ما
 جرى سبب ملكه كالخل قبل الفراغ من العمل وعلى القول المرجوح علق المشتري هو
 محترزا لهما (وان شرط المشتري وحده) فالظاهر أنه يؤخذ بها (ان قلنا الملك للمشتري)
 وهو الاصح اذ لا حق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازماله لكونه يؤول الى الزوم مع افادته
 الملك للمشتري كاللازم ولا لانه لا فرق من جهة البائع فاندفع القول بان الزوم قطع مضر
 ولا يقال فيما لو كان لهما والى بائع أنه آبل الى الزوم ثم روج ذلك بقوله ملك اذ ملك
 للمشتري فهو ما وقال الركنى ينبى أن ينقل الخبرا السابق للمشتري الى الشفيع
 وبأخذ الملك بصفته لانه قائم مقامه كافى الوارث مع المورث ولا يرد كروه والوجه خلافه
 وقياس الشفيع على الوارث ممنوع (والا) أى وان قلنا الملك للبائع أو موقوف (فلا)

أى تسليم امتناع ثبوت فى الذمة وأنه يجب على جهة الاعتراض على التجوم فليس المراد أنه يتسدى عطفه على المنع يؤخذ
 يكون تفرع ما على المعقن امتناع الاعتراض (قوله الخبار لهما) ولا جنى عنها ١٥ حج وقوله لم يؤخذ قضيت أنه لو اخذ قبل
 انقطاع الخبار لهما وان تم العقد ولكن فى ع مانعه بحيث الاستوى أن الاخذ هذه الحالة لو صدر وقت ايضا وقت تبين ١٥
 وعليه ففى قول المصنف لم يؤخذ الخ اذا استقر (قوله المشتري وحده) ألا جنى عنه ١٥ حج (قوله وبأخذ الملك) أى لان
 الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع (قوله والوجه خلافه) أى فلاخبار بالشفيع اذا اخذ فى زمن خبار المشتري (قوله
 ممنوع) أى ان الوارث خليفة مورثه ولا كذلك الشفيع

(قوله ولو وجد المشتري) وكذا لو وجد البائع بالثمن عيبا ولهذا عرفت في الرض بقوله للشفيع المنع من الفسخ بعيب أحد العوضين
إذا رضى بأخذه والعيب بقوله للشفيع منع البائع الفسخ بعيب الثمن والمشتري بعيب الشفع إذا رضى به أو في الأول يرجع
البائع على المشتري بالارش اه سم على حج وفيه ما فيه قول المصنف في البيع قال الاستوى هو المبيع قبل الباطل وهو أحسن
من التعيب بالبيع لأنه يشمل شرط الخيار في الثمن المعين وذلك مانع من الأخذ ١٤٧ مطلقا (قوله وأما حق المشتري فبالإطلاع)

أي على العيب يوم هذا يجب أن
قول سم على منهج وقد يقال
وسق الرد ثابت أيضا بالبيع فليست
اه ووجه ما قلناه أن العيب موجود
في المبيع قبل العقد وجوبه
ثبت بخيار المشتري في نفس
الأمر من حين العقد وجوبه
ما أشار إليه الشارح بأن المدعى
ما يتمكن فيه من الرد وهو إنما
يتمكن بظهور العيب (قوله فله) أي
الشفيع الفسخ قال في الرض
لأن الفسخ ينافي الثمن المعين فبطل
قبضه أي فلا يأخذ الشفع
بالشفعة اه قال في شرحه
والتصريح بالرجوع من زيادته
والأوجه أنه يأخذ المأخر في
الفسخ والافتصاح كالفسخ في كل
مهم ما رفع العقد من حينه لأن
أصله اه أي فعل هذا الوجه
يرجع البائع على المشتري بدل الثمن
اه سم على حج وهو ظاهر فإن
الشفيع يدفع الثمن للمشتري وإن
كان شراؤه أنفسخ ينافي الثمن
المعين في يده والمشتري يدفع بدل
ما تلف في يده البائع (قوله وقيل
يثبت بطلانه) أي الرد وقوله وعليه

بوجه هذا ما ملك البائع أو استأجره (ولو وجد المشتري بالشفيع عيبا أو أوردته
بالعيب وأراد الشفع أخذه ويرضى بالعيب فلا ظهر إجابة الشفع) لأن حقه سابق على
حق المشتري لشبوه بالبيع وأما حق المشتري فبالإطلاع والثاني إجابة المشتري لأن
الشفيع إنما يأخذ إذا استقر العقد ولا نه قد يرد استرداده من ماله ودفع عهدة الشفع
عن نفسه وعلى الأول لو رده المشتري قبل طلب الشفع فله فسخ الرد وقيل يثبت بطلانه
عليه قالوا ومن الرد أي ردة للمشتري وكذا رد العيب رده بالأفالة (ولو اشترى ثلثان)
معا (دارا أو بعضهما فلا شفعة لأحدهما على الآخر) لاستوائهما في وقت حصول الملك
وهذا مما تكرر من تأخر الخ وحاصله كما ثبتت السه أنه لا بد من تأخر سبب ملك المأخوذه
عن سبب ملك الآخر فلا يباع أحدهما بغير نصيبه بشرط الخيار فباع الآخر نصيبه في
زمن الخيار يسع بئ قال شفعة للمشتري الأول أن يشفع بانه لتقدم سبب ملكه على
سبب ملك الثاني ولا شفعة للثاني وإن تأخر عن ملكه ملك الأول لتأخر سبب ملكه عن
سبب ملك الأول وكذا لو باع امرئ شيئا بشرط الخيار لهما دون المشتري سواء أجازا معا
أحدهما قبل الآخر (ولو كان للمشتري شرك) بكسر الشين (في الأرض) كان كانت
بين ثلاثة أثلاثا فباع أحدهم حصته لأحدهم يكره (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل
المبيع بل حصته) وهي السدس كالأول كان المشتري أجنيا لاستوائهما في الشركة والثاني
يأخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري لأن الشفعة تستحق على المشتري فلا
يستحقها على نفسه وإجاب الأول بأننا لا نقول أن المشتري استحقها على نفسه بل دفع
الشرك بل عن أخذه حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفع أخذه (ولا يشترط في)
استحقاق (الثقل بالشفعة حكم حاكم) لشبوه بالنقص (ولا أحضاو الثمن) كالبيع بجماع
أنه فكل بعوض ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كافي الرد بالعيب وما قرره في
كلامه بنقد فيه ما أورد أن ما هنا ينافي ما بعده أنه لا بد من أحد هذه الأمور أو ما يلزم منه
أحدها ووجه الإنذاع أن ما هنا في ثبوت الثقل بالشفعة واستحقاقه وما ينافي أنما هو في
حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهو أوضع من الجواب بأن
المراد هنا أن كل واحد بخصوصه على اتفراده لا يشترط وثم لا بد من وجود أحدهما
يأتي وعلى عدم تقدير الاستحقاق لا منافاة أيضا لأن الثقل وهو ما هنا غير حصول الملك
وهو ما يأتي ألا يلزم من الثقل حصول الملك عقبه كالبيع بشرط الخيار وقد إجاب القى

أي على التقيل (قوله فالزوائد من الرد أي ردة للمشتري) أي وعلى الأول فالزوائد للبائع (قوله كما ثبتت إليه) أي بقوله متأخرا
سببه (قوله بشرط الخيار) أي البائع (قوله أن لا يشفع بانه) أي وهو الشريك القديم (قوله لم يلزم الشفع أخذه) وقيل
بأخذ الكل أو يدع الكل اه حج

(قوله بهذا) أي قوله وعلى عدم تقدير الخ (قوله فهذا هو التملك) من كلام مَرْ (قوله خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من أنما الطلب وقوله وبئذ ذلك أي هذا هو المراد (قوله وقوله ما في الطلب) أي حيث قالوا أنه يمكن (قوله هذا والوجه الخ) بقيد قولهم بهذا ذلك أن القول على الطلب لا على التملك أن صورة المسئلة الآتية أنه لم يملكه إلا بدفع الثمن فيما إذا بان مستحقا للغير ولو عالما فلا بد من أخذه في أسباب إبداله عقب ١٤٨ ظهوره مستحقا والابطال ٨ مؤلف هكذا رأيتهما من نسخة قديمة وقوله

فلا بد من أخذه في أسباب الخ فيه وقصة لانه يقتضي أنه لو أخذ بالشفعة ولم يشرع عقبا في سبب التملك بطل حقه من الشفعة وان اتفق له حصول الثمن أو كان حالا عنده ودفعه للمشتري بقبضه وبه والظاهر خلافه (قوله) أي للشفيع (قوله ورؤية شفيع) قال في شرح الروض وقضية كلامهم أنه لا يشترط رؤية المشتري حال الادنى وسببه أنه ههنا ويتصور ذلك في الشراء بالو كاله في الأخذ من الوارث ٨ سم على حج (اقول) وصورته في الوارث ان يموت المشتري الشفيع فيقتل لوارثه ويأخذ منه الشريك القديم (قوله بحيث يتمكن من قبضه) أي قالو انكر المشتري وضع الشفيع الثمن بين يديه صدق المشتري لبقاء الثمن في جهة الشفيع وصدق الشفيع في الوضع حتى لا يسطح حقه من الشفعة لانها ثبتت بالبيع والمشتري يريد اسقاطها بعدم مبادرة الشفيع (قوله فان وجد) أي مانع (قوله كما لو باع دارا) أي أو ما لو باع ما فيها ذهبا ونقصة بعينه فلا يصح لانه

بمؤ ذلك غير انه نسي التملك بأخذ الشفعة فورا أي بطلبها فورا ثم السبي في واحد من الثلاثة فهذا هو التملك لا بمجرد طلبها فورا خلاف ما يقتضيه كلامه وبئذ ذلك قول بعض تلامذته وأما الجواب عن قول الشافعي ولا يمكن أن يقول في حق الشفعة وأما مطالب بها وقوله ما في الطلب أو ما طالب بها فهو يتناول على الفرق بين الطلب والتملك فكلما هما ولا في حقيقة التملك وثانيا في مجرد طلب الشفعة وهذا والوجه كما دل عليه كلام الراغب وصريحه بالمقبض في اللعان أنه لا بد من القول في التملك عقب الأخذ أي في سببه ثم في الرخصة كما صلها وإذا لم يكن الثمن حاضرا وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فان انقضت ولم يضره فصح الحما كما عظمه كذا ابن سريج روى عنه المعظم انتهى وبوجه بأن غيبة الثمن عذر فأمهل لاجل مدة قرينة يتسامح بها غالبا فاندفع دعوى يثأر على مروج وشفيع اجبار المشتري على قبض النص حتى يأخذ منه وله اخذ من البائع ويقوم قبضه تمام قبض المشتري (ويشترط) في حصول التملك بالشفعة (اللفظ) أو نحوه ككتابة راشدا أو آخر (من الشفيع) كذا كنت وأخذت بالشفعة) ونحوهما كما خبرت الأخذ بها بخلاف أنما مطالب بها وان سلم الثمن لان المطالبة برغبة في التملك وهو لا يحصل بالرغبة بمجرد (ويشترط مع ذلك) اللفظ أو نحوه كون الثمن معلوما للشفيع كما يعلم مما يأتي في قوله ولو اشترى بجزأ فتم لا يشترط علمه في الطلب ورؤية شفيع الشفيع كما لا يكره الآن (أما تسليم العرض الى المشتري فإذا سلمه أو أزاله القاضي) لاستناعه من اخذ العرض (السلم) بضم اللام (ملك الشفيع الشفيع) لو صوله الى حقه في الحالة الاولى وتقصيره فيها بعد ما ومن ثم كنى وضعه بين يديه بحيث يتمكن من قبضه سواء الثمن المعين وما في النعمة وقبض الحما كمن عن المشتري كاف (وأما رضا المشتري بكون العرض في ذمته) أي الشفيع ولم يمنع مانع فان وجد كالو باع دارا فباعها ذهب يتصل منه ثمن قبضة وأعكسه فلا بد من التقاض الحقيقي كما علم من كلامه في الربا (وأما قضاء القاضي بالشفعة) أي بقبضها لا بالملك كما قاله في المطالب (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فهو ما طلب (فيملكه به في الأصح) لتأكد اختيار التملك بحكم الحما كمن لا يقوم الاشهاد على الطلب واختيار الشفعة مقامه كما أنهم كلامه ومجمله كما قاله ابن الرضا عند وجود الحما كمن والاقام كافي في حرب الجبال ونظائره أكن ظاهر كلامهم خلافه واستظهر الشيخ في غرضه عليه ابن المقر

من قاعدة مذهبنا قوله واختيار الشفعة مقامه) أي ما ذكر (قوله والاقام) أي الاشهاد (قوله لكن ظاهر كلامهم) ويفرض خلافه) أي وهو العقد فلا يقوم الاشهاد مقام الحما كمن عند تقديمه بعد في التأخير الى حضور الحما كمن حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يأت للشفيع وضعه بين يديه (فرع) الشفيع برضا العيب أي على المشتري ولا ينصرف قبل القبض ولو سلم الثمن فان قبضه بالاذن وانفس رجع فيه المشتري أي كافي البيع روض ٨١ سم على حج

(قوله لم يسلمه) أي الشقص (قوله حتى يؤذيه) أي الثمن (قوله ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد (قوله تنازعه القعلان) هما يتكلم ويرى
 (فصل) في بيان بدل الشقص (قوله وقد) أي ولو مغشوشا حيث دأج (قوله أخذ الشقص عنه) ظاهره ولو اختلفت قيمة
 المثل بأن اشترى دارا بمكة بسبب عال فلشقص أخذها بصر بقدر ذلك الحب وان رخص جدا أو بوجهاً من ذلك القدر هو الذي لم
 بالعقد مر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغصب اه سم على حج (اقول) لأوجه التردد
 في عكس المثال مع تسليم الشق الأول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض والسلم وغيرها أن العبرة بعمل العقد
 حيث كان لثقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظهر في غير محله ويؤيده ما سذكره عن شرح الإرشاد بل هو مصرح فيه ثم يحتل أن
 المراد بعكس المثال في كلامه أنه اشترى بمثل محل رخيص ثم ظهر به بمثل قيمته المثل فيها كقولهم قبل أن المراد أنه اشترى بمثل قيمته
 بمثل قيمته كثيرة ثم ظهر به بمثل قيمته دون محل الشراء وفي كليهما ما مر وهذا الثاني هو الظاهر من قوله هل يرجع لقيمة بلد العقد
 الخ (قوله ان تبسر) أي بان وجد في يد المرحلتين مر اه سم على منج ١٤٩ (قوله فبقيته) أي المثل يوم البيع مثلا أخذاهما

و بشرى اعتاد ما قاله ابن الرقعة فأنما يظهر ان غاب المشتري او امتنع من اخذ الثمن
 والثاني لا يجب ذلك لأنه لم يرض بضمه واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤذيه فان
 لم يؤذيه امه لثلاثة أيام فان مضت ولم يضره فصح الحاكم ملكه (ولا يتكلم شقصا لم يره
 الشقص) تنازعه القعلان (على المذهب) بناء على بطلان بيع الغائب وليس للمشتري
 منع الشقص من الرؤية والطريق الثاني القطع بالأول لان الأخذ بالشفعة فهرى
 لا يناسبه أثبات الخيار فيه
 (فصل) في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية اخذ
 الشركاء اذ العتدوا او فعتد الشقص (ان اشترى بمثل) كبر وقد (أخذه الشقص عنه)
 ان تبسر لأنه اقرب الى حقه فان لم تبسر حال الأخذ فبقيته ولو قدر المثل بغير معصاه
 الشرى كقطار وحطه اخذ بوزنه ولو تراصبا عن ذلك برحل الاخذ با درهم كان شراء
 مستحدا تحل به الشفعة كما في الحاوى قال الزركشي وهي غريبة انتهى والأوجه مجيء
 ما مر فيما لو صلح بمال عن الرد الغيب هنا (او بعتوم) كعبودوب (فبقيته) لأقيمة
 الشقص لان ما بذله الشقص في مقابلة ما بذله المشتري لا في مقابلة الشقص ولو ملك
 الشقص نفس الثمن قبل الأخذ فعين ان يأخذه لاسباب المتقوم لان العدول عنه انما كان
 لتعذره كما يحتمل ان الرقعة واعقده الاذرى وغيره ولو سط عن المشتري بعض الثمن قبل
 اللزوم لم يخط عن الشقص او كله فلا شفعة لا تقا البيع ويؤخذ من قوله الاتي ويؤخذ
 المهور الخ مر ادما بقيمة هنا غير ما ذكر في الغصب فلا يراد عليه ما لو صلح عن دم العمد

و بشرى اعتاد ما قاله ابن الرقعة فأنما يظهر ان غاب المشتري او امتنع من اخذ الثمن
 والثاني لا يجب ذلك لأنه لم يرض بضمه واذا ملك الشقص بغير تسليم لم يسلمه حتى يؤذيه فان
 لم يؤذيه امه لثلاثة أيام فان مضت ولم يضره فصح الحاكم ملكه (ولا يتكلم شقصا لم يره
 الشقص) تنازعه القعلان (على المذهب) بناء على بطلان بيع الغائب وليس للمشتري
 منع الشقص من الرؤية والطريق الثاني القطع بالأول لان الأخذ بالشفعة فهرى
 لا يناسبه أثبات الخيار فيه
 (فصل) في بيان بدل الشقص الذي يؤخذ به والاختلاف في قدر الثمن وكيفية اخذ
 الشركاء اذ العتدوا او فعتد الشقص (ان اشترى بمثل) كبر وقد (أخذه الشقص عنه)
 ان تبسر لأنه اقرب الى حقه فان لم تبسر حال الأخذ فبقيته ولو قدر المثل بغير معصاه
 الشرى كقطار وحطه اخذ بوزنه ولو تراصبا عن ذلك برحل الاخذ با درهم كان شراء
 مستحدا تحل به الشفعة كما في الحاوى قال الزركشي وهي غريبة انتهى والأوجه مجيء
 ما مر فيما لو صلح بمال عن الرد الغيب هنا (او بعتوم) كعبودوب (فبقيته) لأقيمة
 الشقص لان ما بذله الشقص في مقابلة ما بذله المشتري لا في مقابلة الشقص ولو ملك
 الشقص نفس الثمن قبل الأخذ فعين ان يأخذه لاسباب المتقوم لان العدول عنه انما كان
 لتعذره كما يحتمل ان الرقعة واعقده الاذرى وغيره ولو سط عن المشتري بعض الثمن قبل
 اللزوم لم يخط عن الشقص او كله فلا شفعة لا تقا البيع ويؤخذ من قوله الاتي ويؤخذ
 المهور الخ مر ادما بقيمة هنا غير ما ذكر في الغصب فلا يراد عليه ما لو صلح عن دم العمد

بالقيمة لحصول الضرر ببعض المثل وان القيمة حيث اخذت تكون للقيمة ولو ان الرقعة في ذلك احتمالان غير ما ذكر مر مجتمعا
 هو ولا غير شأ وقد علمت أن ما ذكره هو القياس وليس ذلك عدرا في تأخير الأخذ ولا الطاب اه سم على حج وفي حاشيته على المنهج
 بعدمثل ما ذكره مال مر الى اجبا والمشتري وان كان لثقله مؤنة (اقول) وقيمة ما قد مناصم التوقف وظاهر إطلاق الشارع أفق
 ما حال اليه (قوله قبل اللزوم) أي لزوم الشراء عبارة الروض ما زيد أو حط من الثمن في مدة الشراء فقد يطلق بالثمن فان حط الكل
 فلا شفعة اه قال في شرحه وتخرج بقوله في مدة اختيار ما زيد أو حط بعد ما فلا يطلق بالثمن كما مر اه وقوله ويؤخذ من قوله الخ
 قد يقال لأوجه للعلم المقصود اقتصاد المصنف على الشراء وقوله يوم الجناية الخ عبارة الروض وان صلح به عن دم اخذه بقيمة الدين يوم
 الجناية قال في شرحه كذا في الاصل ايضا وصوابه يوم الصلح اه اه سم على حج وقول سم على شرح الروض فلا يطلق بالثمن أي
 في أخذ الشقص بمجيب ما وقع به البيع لا بما دفعه المشتري بعد الاقسط (قوله لا تقا البيع) أي بالطلان بالارضاء من الثمن قبل =

الزوم لانه يصير معا بلا نحن (قوله فباخذ بقمته) اى الذين من غالب اهل البلد فلا يأخذ بنفس الابل ويحاذر من اعتبار الغالب
 يتدفع ما ينال مئة الايل بمجولة فلا يتأق التزوم بهامع الجول بصفتها (قوله خلافا ليهضم) هو شرح الاسلام في شرح الروض
 حيث قال اعتراضا على منته وصواب يوم الصلح (قوله في قدرها) اى اذا تلف الثمن (قوله فبان المتعريف الثمن الخ) انظر المراد بهذا
 التثنية فانه ان كان الثمن معصاة لتلقي حق البائع زادت قيمته أو نقصت وان كان في النعمة ما يوجب وان اطله السلطان ثم رأيت
 في حج بعد قوله الزوم بناء على الاصح من ١٥٠ لحوق الخط والزيادة في زمن الخياط اهـ (قوله بين ان يجهل الثمن ويأخذ في الحال)
 ويحذر اذا من كلام الادرسي وغيره

عالم يمكن على المشتري ضرر في قبولة
 لتعويض والا لم يجب التضييع اهـ
 حج وهذه مستند من قول الشارح
 الاق فان اختار الصبر على الاول
 الخ اذا لفرق بين عدم الاجبار
 حيث كان ثم نهب وقد اختار
 لاخذ سلاوين ما اذا اراد الاخذ
 جو بل ثم عدم مدة اختيار الاخذ
 وقوله وان حل الثمن غاية (قوله بين
 ان يجهل) ينبى ان يجهل التضرر اذا
 لم يكن الزمن من نهب اخذها
 باقى من الادرسي وغيره ويحتمل
 الفرق وان المشتري يلزم الاخذ منها
 مطلقا لانه لما اخذ ما يوجب خضوعه
 فقد وطن نفسه على ان اخذ الثمن
 حالا فلم يقبله بخلاف مسئلة
 الادرسي فان التأخير فيها فالتأخير
 الوقت من تصرف التضييع خاصة
 لغرض نفسه فلا تلزمه اعانوا لعل
 الثاني اقرب (قوله أو يصير) هي
 بمعنى الواو وتظهر باقى لان بين انما
 تدخل على منه تد (قوله بطلت
 شفقة) ينبى ان يحل حيث علم بذلك
 والافلا (قوله ولا يلزمه) اى
 التضييع (قوله فان اختار) اى

على شخص فانه يأخذ بقيمة الدم وهو الذي يأخذ بقيمة يوم الحنابة خلافا ليهضم وتعتبر
 قيمة المتقروم في غير هذا (يوم البيع) اى وقته لانه وقت انبات العوض واستحقاق الشفعة
 ولا اعتبار بما يحدث بعده حاله وفيه في ملك البائع ويصدق المشتري يمينه في قدرها محتذ
 كما في الجسر لما باقى انه اعلم بما يشتره (وقيل يوم) اى وقت (استقراره مطلقا لخيار) كما
 ان المتعريف في الثمن حالة الزوم ولما كان ماسبق شاملا للدين وغيره وكان الدين يشعل الحال
 والمؤجل بين ان المراد الحال بقوله (او) اشترى (جو بل فلا يظهر انه بخير) وان حل الثمن
 بموت المشتري او كان محتما بأوقات مختلفة (بين ان يجهل) الثمن (ويأخذ في الحال او يصبر
 الى الهل) بكسر الحاء اى حاول الكل وليس له كمال فيقوم ان يسطه ويأخذ بقدره لما
 فيمن يفرق الصفقة على المشتري ولورضى المشتري بدفع الشقص وتأجيل الثمن الى محل
 وابي التضييع الا الصبر الى الهل بطلت شفقة على الاصح حالة الماوردي (ويأخذ) دفعا
 للضرورة من الجانبين ولا يسقط حقه بتأخير له عذره اذ لو جوز زاله الاخذ جو بل اضرونا
 بالمشتري لاختلاف الدم وان الزمان الاخذ في الحال ينظره من الحال اضرونا بالتضييع
 لان الاجل يقابل قسط من الثمن ولا يلزمه اعلام المشتري بالتطلب حيث خبرناه على ما في
 الشرحين وما وقع في الروضة من الزوم نسب لسبق القلم والثاني يأخذ بما لم يحل تنزيله
 منزلة المشتري فان اختار الصبر على الاول ثم عن ان يجهل الثمن ويأخذ قال في المطلب
 فالذي يظهر ان لذلك وجه واحد اى الادرسي وغيره وهو ظاهر اذ لم يكن زمن نهب
 يحضى منه على الثمن المجهل الضياع (ولو بيع شخص وغيره) مما لا شفعة فيه كسيف
 (اخذ) اى الشقص لوجود سبب الاشد دون غيره ولا خيار للمشتري بتقريب الصفقة
 عليه لانه المورد لنفسه والتعليل بكونه دخل عالم الحال مشعر بان الحال بخير
 واطلاهم بمخالفة وبكل من التعليلين فان قيل هذا مأمور من امتناع افراد المعيب بالرد
 ولعلمهم برواى ذكر العلم على الغالب (بخصته) اى بقدرها (من القيمة) من الثمن باعتبار
 القيمة بان يوزع الثمن عليهم باعتبار قيمته حال البيع ويأخذ الشخص بخصته من الثمن
 فلو ساوى عاتين والسيف حانة والثمن خمسة عشر اخذ به ثلثي الثمن ومقر زمانه كلام
 المصنف تعالى للشارح هو مراده كما لا يخفى وبه ترد دعوى ان ذكر القيمة سبق قلم (ويؤخذ)
 الشقص (المهور بجمع مثلها) يوم النكاح (وكذا) شخص هو (عوض خلع) فيؤخذ

التضييع (قوله والتعليل) اى الواقع في كلامهم واتر به قوله لانه المورد الخ (قوله واطلاهم بمخالفة) معقود (قوله على جمهور
 الغالب بخصته) بوجهاته على حذف ضافين اى بمثل نسبة حصته من القيمة الى من الثمن اهـ سم (قوله كما لا يخفى) اى فانه لا تلازم
 بين الثمن والقيمة (قوله المهور بجمع مثلها) قال في شرح الروض وان اسلمه اى جعله جعلا على عمل او قرضه اخذ به العمل
 بآمره اى العمل في الاولى او بعده اى المستقرض بعبته اى في الثانية وان قلنا المقترض برد المثل الصوري اهـ سم على حج

(قوله ولو امرها شقاصا مجهول) اي بان لم يتر (قوله بمثل العجور) اي ان كانت مثلية (قوله او بغيرها) اي ان كانت متقومه وفي ستم
على حج فيقي يوم التمتع بض (قوله من جواز الاعتراض عنها) وهو المرحوح (قوله ولو اشترى بجزاف) اي على اخذ من قول
الشراح الا في وقتقوم الخ (قوله استنع الاخذ) اي فيما فلا كراهة (قوله وهذا من الجدل) يمكن دفع هذه الحجة بان يطلب
الشفيع الاخذ بقدر يعلم ان الثمن لا يزيد عليه قدر اقل المثل وقيمة في المتقوم فالوجه انه لذلك وان يصف المشتري ان لم يعرف بانه
لا يزيد على ذلك فان نكل حلف واستحق الاخذ به ١٥ سم على حج وهو ظاهر في التوصل الى الشفعة بذلك لاقط الحزمة
من المشتري بما ذكر الاحتمال ان ما عينه وحلف عليه بعد نكول المشتري ازيد عما اخذ به يعود الضرر على الشفيع بذلك (قوله
وقد بعضهم) اي ما ذكر من الكراهة (قوله اما بعده) اي كان اشترى بغيره من الدراهم ثم اتلف بعضها على الابهام حتى
لا يتوصل الى معرفة قدر الثمن ١٥ سم على حج وقول سم ثم اتلف بعضها اي ١٥١ بان تصرف فيه (قوله نهى حرام) قال حج

وفيه نظر بل كلاهما صريح في
انه لا فرق فانه ما ذكر من جـ
الحبل كثيرا عما هو بعد البيع
(قوله ثم لا يلزم البائع احضاره)
اي فيستعد الاخذ بالشفعة وطريقه
أن يذكر قدر ما يعلم ان الثمن لا يزيد
عليه على ما عزم سم (قوله وفارق
ما عزم) اي انه ليس للمشتري منع
الشفيع من الرؤية اي للشفيع
١٥ سم على حج (قوله حلف) اي
المشتري (قوله والزم الشفيع
الاخذ) اي ان اراده (قوله وان
قال) اي المشتري (قوله حلف)
على ثقي العلم) اي فلو اقام الشفيع
بنته قدر الثمن فالوجه قبولها
واستحقاق الاخذ ١٥ سم على
حج (قوله وحينئذ تسقط الشفعة)
ظاهرة انها لا تعود وان بين الحال

بمهر مثله او لم يملكه سواء انقص عن قيمة الشقص ام لا لان البضع متقوم وقيمة مهر المثل
ولو امرها شقاصا مجهول واجوبه امهر المثل ولا شفعة لبقاء الشقص على ذلك الزوج نص
عليه في الام ويجب في التمتع متعة مثلها لان الواجب بالقراق والشقص عرض عنها
لامهر مثلها ولو اعراض من التجوم شقاصا اخذ الشفيع بمثل العجور او بغيرها بناء على
ما عزم من جواز الاعتراض عنها وكلام الشراح صريح عليه (ولو اشترى بجزاف) يتثبت
بوجه نقد كان او غيره (وتلف) الثمن قبل الصلح باخذها او غاب وتعد احضاره وبعثتقوم
كفص مجهول القيمة واختلط بغيره (استنع الاخذ) لتعدرا الاخذ بالمجهول وهذا من
الحبل المستطلة للشفعة وهي مكرهه كما اطلقناه اي في غير شفعة الجوار وقد بعضهم بما
قبل البيع اما بعده ففي حرام ونحو ج بالتلف ما لو كان باقيا فكالمثلا ويؤخذ بغيره نعم
لا يلزم البائع احضاره ولا الاخبار بغيره وفارق ما عزم في المهر من وجوب تمكن المشتري
الشفيع من الرؤية بانه لاحقه له على البائع بخلاف المشتري (فان عين الشفيع قدرا)
كاشريه بجائته (وقال المشتري) بماتين حلف كما ياتي بناء على مدعاء والزم الشفيع
الاخذ به وان قال (لم يكن معلوم القدر حلف على ثقي العلم) بقدره لان الاصل عدم علمه
وحينئذ تسقط الشفعة كما اقتضاء كلامه وجري عليه في نكته ونص عليه وان نقل من
القاضي عن النص الوقت الى اتصاح الحال واعتقده السبكي وليس له الحلف على انه
اشترى بغير مجهول لانه قد بدله بعد الشراء فان نكل حلف الشفيع على ما عينه واخذ به
ولو قال المشتري لم اشتر بذلك القدر حلف كذلك والشفيع به حلف المشتري أن يزيد في
قدر الثمن ويحلفه ثانيا وثالثا وهكذا حتى يشك المشتري فيستدل بنكوه فيصحب على

لا قطع المصنوعة بالحلف ووجه بانه مقصر بالتصريف اذا كان يمكنه تركه التحليف الى حين الحال وليس هذا كذبي الحق
الاصلي فانه بعد تحليف خصمه له اقامة البينة لان الحق هنا عرض يسقط في الجمل بالتقصير فلا يتأمل ١٥ سم على حج وقد يقال
قوله ووجه بانه مقصر الخ انما يتم اذا كان يجب التأخير الامر وقضية تضعيف ما نقله الشراح عن القاضي انه اذا حلف حالا
عدنا كالحلف الشفيع (قوله وليس له) اي المشتري (قوله لانه قد بدله بعد الشراء) اي وقبل الحلف (قوله وهكذا حتى
يشك) اي ولو في ايام مختلفة وان ادى ذلك لاضرار المشتري باحضاره مجلس الحكم تلك المرات لان الظاهر من حاله حيث
اشترى مجهول انه قد منع الشفيع من الشفعة فعوقب بذلك (قوله فيستدل بنكوه) اي على ان ما عوقف عنده هو الثمن (قوله
يحب) اي الشفيع (قوله على

فما بينه) اى آخر اهل بيته انه لا يعلم ان الثمن الذى اشترى به لا يزيد على كذا اولاد من الخلف على البقية تملر
وقد ما بينا ان الشاهد لو قال كان الثمن الف والاربعون درهم هودون مائة قلت شهادة انه لو سلف هنا كذلك اعتد به (قوله)
ولا يكون قوله) اى المشتري (قوله بل يطلب منه جواب كل) على سم على منج مائه قوله في حوله مثل الجهل في الحكم
فالقول بسبب القدره وهو مخالف لكلام الشارح (قوله لا يعمل للمشتري قبض تمام المائة) اى لانه لا يتصور الزيادة على مثل
الثمن او قيمته ولو بالتراضى على انه لا تراضى لان الشفع اعتاد قبض تمام المائة ليتك من الاخذ (قوله ولو خرج بعضه بطل)
اى فبما يقابل من الشقص (قوله ولو خرج الشقصا) نظاهروا ان كان مقولا وقد يشكل البطلان سينتفى في المعين الا ان يقال
لما يقصد الا انضه كان بمنزلة غير المتقول اه سم على حج وقد يشكل الجواب بما لو اشترى زباجة فبطلها جوهرة حيث قالوا فيه
بعضه البيع وعدم ثبوت الثمن ولو لم يخلوا ١٥٢ للظن المذكور فالاولى ان يقال ان المسئلة مصورة بما لو قال اشترى بتمهذه

الفضة مثلا فبان الثمن شحسا وقد
يدل لما ذكرناه ما قلناه عن سم من
قوله ينبغي الخ (قوله كسروجه
مستحقا) ينبغي ان يستحق المعين
المتول الذى لم يوصف بأنه درهم
او دينار كبعثك بهذا فبني حصة
البيع به اخذ من شراء زباجة
فلم يجر جوهرة فانه يصح ويستند ثبت
الشقة فليراجع سم على حج (قوله)
فلو خرج ردنا) اى وان وقع
الشراء بعينه بل هو ظاهر في ذلك
لكن لا وجه يستند لقوله والاستبدال
اه سم (قوله يصير البائع بين
الرضا والاستبدال) انما يظهر
الاستبدال اذا باع بغير في القيمة
اما بالمعين الذى الكلام فيه فيخير
بين الرضا والفسخ ثم رأيت في سم
على منج اه ما ذكره من انه

ما بينه ويشفع لان المعين قد استند الى التضمن كالمحلف على خط ابيه حيث سكبت
نفسه اليه ولا يكون قوله نسب قدر الثمن عند ابل يطلب منه جواب كاف (وان ادعى
بطله) بقدر وطالبه بيباته (ولم يعين قدرا) فبدعواه (لم تسع دعواه في الاصح) لانه لم يدع
حقا له والثاني تسع ويخلصا المشتري انه لا يعلم قدره ولوقامت بينه بان الثمن كان الفا
وكفان الدرهم هودون المائة يقينا فقال الشفع انا اخذه بألف ومائة كان الاخذ
كافي فتاوى الغزالي لكنه لا يعمل للمشتري قبض تمام المائة (واذا اظهر) بعد الاخذ
بالشفعة (الثمن) الذى بذله لمشتري الشخص فقد اوفى به (مستحقا) بينة او صادق
البائع والمشتري والشفيع كما قاله المتولى (فان كان معينا) بان وقع الشراء بعينه (بطل
البيع) لانه بغير عين (والشفعة) لترتبها على البيع ولو خرج بعضه بطل ايضا وخرج
الشفيع شحسا كسروجه مستحقا فلو خرج ردنا فبغير البائع بين الرضا والاستبدال فان
رضى به لم يلزم المشتري الرضا بمثله بل يأخذ من الشفع الجيد فانه لا يغوى وتظفر به
المصنف ورده البقعي بأنه جار على قوله فيما اذا اظهر العبد الذى باع به البائع معينا
ورضى به على الشفع فعتبه سليما لانه الذى اقتضاه العقد وقد قال الامام انه غلط
وانما عليه قيمته معينا فالتخلف بالمثلى أولى قال والصواب في كلتا المسئلتين ذكر وجهين
أصحهما اعتبار ما ظهر وجزم به ابن المقرئ في المعيب وهو الواجب وقياس ما قاله في حط
بعض الثمن من الفرق بين ما قبل الزوم وبعدم ان يقال بغيره هنا من ان البائع ان رضى
بردى ومعيب قبل الزوم لزم المشتري الرضا بهما من الشفع او بعده فلا حينئذ

طلب به اذا هربى العقد لا يخلو عن اشكال فان القياس في المعين في العقد ان يغير بين الفسخ والامضاء وامارته فيعمل
واخذ به فلا فلتا عمل ثم اوردت ذلك على مرفا ول عبارة العيب على ان البدل في المعين طالب الارض فلتا عمل مرف اه هذا
الحل انما يعمد لو كان اذا طلب الارض وواقفه جازا اخذ وقد تقدم خلافه (قوله ورقه البقعي) اى ردة كلام البغوى (قوله قال
والصواب) اى قال البقعي (قوله اصحهما اعتبار ما ظهر) اى بعد العقد وهو مثل الردى وموقفه المعيب (قوله وهو الوجه) من
كلام مرف ظاهر انه راجع لما ظهر من المعيب والرذى وامتوجه سم على حج حيث كان الشراء اياهما بين كاهما القرض وفي حاشية
شيفا الزايد ان العقد الفرق بين المعيب والرذى ومعاربه العقد ما جرى عليه ابن المقرئ في المعيب دون الردى فقالوا عليه
جيذا كما جزم به ابن المقرئ في متن الروض ايضا ويحتاج للفرق بينهما اللهم الا ان يقال الرضا اقوى منه لانها وصف لازم بخلاف
العيب فانه يطرأ ويؤول اه ثم رأيت قوله الا في هذا الواجب الخ

(قوله والوجه الترتيب المذهب والردى) أى فلا يصح على المشتري قبول الردى ويجب قبول قيمة المذهب وهذا الوجه موافق لقوله السابق وزعمه ابن المقرئ فى المذهب وهو الوجه (قوله ووقع عانيها) أى بمصادفة المجلس اشذاهم الواقع فى المجلس كالواقع فى صلب العقد (قوله ان لم يكن تبرع نفسه) كأن دفعه قبل قبض الفتن بلا جبار ولو اخلفا فذهبى تصديقه فى عدم التبرع (قوله وكذا ان علم فى الاصح) قد يشكل على ما تقدمت به قبل قول المصنف ويشترط لظن الخ من ابداء شرع فى سبب الاخذ وجب القبول فى النقض بسببه الاشكال ان يدفع المستحق مع العلم بحالة قصده بنافى القبول ثمع ان شرع فى الاخذ بديل ذكر الخلفا فى انه يحتاج لفتح جديد اولاً فليست اى فيصل هذا على ما اذا لم يفت القبولية بان تدارك القبول ١٥٣ تأخر احكامه الى ان يرد على ما يقتضاه املاؤه (قوله واذا بى حقه) أى التشفيع (قوله تعين الثاني) أى وعلى كل لا يضر ١٥٤ تأخر احكامه الى ان يرد على ما يقتضاه املاؤه

ولكن قد منعنا عن المؤلف انه لا بد.

من اخذه في اسباب ابداله عقب

ظاهر مستحقا والابطال ۱۱

وتقدم حافيه (قوله واجابة صحيح)

يؤخذ منه ان قبض الشئ من

لا يتوقف على ادن من الشريك
والا يصح من قبل الشفيع

والآلم يصح يه قبل علم السميع
منذ ابل القبط وتقدم ان الحكم

ورضاء بالمقبض واليد من السهم
كذلك في الحقاودون المتقول

کالمہ ان فلاں لعمہ قمہ من

اذن الشريك وان الفرق بين

١١: قول والعقار ان اليد على

العقار - كمية بخلاف المنقول

(قوله وان لم يلزم) ای ملکہ

لا يمكن أخذ الشفيع منه (قوله

فكان كصرف الولد) ای حیث

قلنا بنفوذہ لکن تصرف الودائع

رجوع الـاب بنـهـ لـافـتـصـرف

المشتري لما يأتي من أن لا شقيع

تقضيه والاخذ (قوة ابداء)

معمول النفس ومعه ما في الوحي
التي هي من مات قبل الحوض له قوله

بالسفر وما قبل منى

أخذاً بالأحبال المشددة على أصولها

لَا وَاللَّهِ مَا بَطَلَ حَقُّهُ وَأَنْ تَقْعُدَ بَطَلَ

عليه ما يأتي، إن الذي على الفور هو

قول الشارح السابق نعم لورضى

ما أي أن نقول اخذت بالشفعة

—, 1993, 1994, 1995, 1996, 1997, 1998, 1999, 2000, 2001, 2002, 2003, 2004, 2005, 2006, 2007, 2008, 2009, 2010, 2011, 2012, 2013, 2014, 2015, 2016, 2017, 2018, 2019, 2020, 2021, 2022, 2023, 2024, 2025, 2026, 2027, 2028, 2029, 2030, 2031, 2032, 2033, 2034, 2035, 2036, 2037, 2038, 2039, 2040, 2041, 2042, 2043, 2044, 2045, 2046, 2047, 2048, 2049, 2050, 2051, 2052, 2053, 2054, 2055, 2056, 2057, 2058, 2059, 2060, 2061, 2062, 2063, 2064, 2065, 2066, 2067, 2068, 2069, 2070, 2071, 2072, 2073, 2074, 2075, 2076, 2077, 2078, 2079, 2080, 2081, 2082, 2083, 2084, 2085, 2086, 2087, 2088, 2089, 2090, 2091, 2092, 2093, 2094, 2095, 2096, 2097, 2098, 2099, 2100, 2101, 2102, 2103, 2104, 2105, 2106, 2107, 2108, 2109, 2110, 2111, 2112, 2113, 2114, 2115, 2116, 2117, 2118, 2119, 2120, 2121, 2122, 2123, 2124, 2125, 2126, 2127, 2128, 2129, 2130, 2131, 2132, 2133, 2134, 2135, 2136, 2137, 2138, 2139, 2140, 2141, 2142, 2143, 2144, 2145, 2146, 2147, 2148, 2149, 2150, 2151, 2152, 2153, 2154, 2155, 2156, 2157, 2158, 2159, 2160, 2161, 2162, 2163, 2164, 2165, 2166, 2167, 2168, 2169, 2170, 2171, 2172, 2173, 2174, 2175, 2176, 2177, 2178, 2179, 2180, 2181, 2182, 2183, 2184, 2185, 2186, 2187, 2188, 2189, 2190, 2191, 2192, 2193, 2194, 2195, 2196, 2197, 2198, 2199, 2200, 2201, 2202, 2203, 2204, 2205, 2206, 2207, 2208, 2209, 2210, 2211, 2212, 2213, 2214, 2215, 2216, 2217, 2218, 2219, 2220, 2221, 2222, 2223, 2224, 2225, 2226, 2227, 2228, 2229, 2230, 2231, 2232, 2233, 2234, 2235, 2236, 2237, 2238, 2239, 2240, 2241, 2242, 2243, 2244, 2245, 2246, 2247, 2248, 2249, 2250, 2251, 2252, 2253, 2254, 2255, 2256, 2257, 2258, 2259, 2260, 2261, 2262, 2263, 2264, 2265, 2266, 2267, 2268, 2269, 2270, 2271, 2272, 2273, 2274, 2275, 2276, 2277, 2278, 2279, 2280, 2281, 2282, 2283, 2284, 2285, 2286, 2287, 2288, 2289, 2290, 2291, 2292, 2293, 2294, 2295, 2296, 2297, 2298, 2299, 2300, 2301, 2302, 2303, 2304, 2305, 2306, 2307, 2308, 2309, 2310, 2311, 2312, 2313, 2314, 2315, 2316, 2317, 2318, 2319, 2320, 2321, 2322, 2323, 2324, 2325, 2326, 2327, 2328, 2329, 2330, 2331, 2332, 2333, 2334, 2335, 2336, 2337, 2338, 2339, 2340, 2341, 2342, 2343, 2344, 2345, 2346, 2347, 2348, 2349, 2350, 2351, 2352, 2353, 2354, 2355, 2356, 2357, 2358, 2359, 2360, 2361, 2362, 2363, 2364, 2365, 2366, 2367, 2368, 2369, 2370, 2371, 2372, 2373, 2374, 2375, 2376, 2377, 2378, 2379, 2380, 2381, 2382, 2383, 2384, 2385, 2386, 2387, 2388, 2389, 2390, 2391, 2392, 2393, 2394, 2395, 2396, 2397, 2398, 2399, 2400, 2401, 2402, 2403, 2404, 2405, 2406, 2407, 2408, 2409, 2410, 2411, 2412, 2413, 2414, 2415, 2416, 2417, 2418, 2419, 2420, 2421, 2422, 2423, 2424, 2425, 2426, 2427, 2428, 2429, 2430, 2431, 2432, 2433, 2434, 2435, 2436, 2437, 2438, 2439, 2440, 2441, 2442, 2443, 2444, 2445, 2446, 2447, 2448, 2449, 2450, 2451, 2452, 2453, 2454, 2455, 2456, 2457, 2458, 2459, 2460, 2461, 2462, 2463, 2464, 2465, 2466, 2467, 2468, 2469, 2470, 2471, 2472, 2473, 2474, 2475, 2476, 2477, 2478, 2479, 2480, 2481, 2482, 2483, 2484, 2485, 2486, 2487, 2488, 2489, 2490, 2491, 2492, 2493, 2494, 2495, 2496, 2497, 2498, 2499, 2500, 2501, 2502, 2503, 2504, 2505, 2506, 2507, 2508, 2509, 2510, 2511, 2512, 2513, 2514, 2515, 2516, 2517, 2518, 2519, 2520, 2521, 2522, 2523, 2524, 2525, 2526, 2527, 2528, 2529, 2530, 2531, 2532, 2533, 2534, 2535, 2536, 2537, 2538, 2539, 2540, 2541, 2542, 2543, 2544, 2545, 2546, 2547, 2548, 2549, 2550, 2551, 2552, 2553, 2554, 2555, 2556, 2557, 2558, 2559, 2560, 2561, 2562, 2563, 2564, 2565, 2566, 2567, 2568, 2569, 2570, 2571, 2572, 2573, 2574, 2575, 2576, 2577, 2578, 2579, 2580, 2581, 2582, 2583, 2584, 2585, 2586, 2587, 2588, 2589, 2590, 2591, 2592, 2593, 2594, 2595, 2596, 2597, 2598, 2599, 2600, 2601, 2602, 2603, 2604, 2605, 2606, 2607, 2608, 2609, 2610, 2611, 2612, 2613, 2614, 2615, 2616, 2617, 2618, 2619, 2620, 2621, 2622, 2623, 2624, 2625, 2626, 2627, 2628, 2629, 2630, 2631, 2632, 2633, 2634, 2635, 2636, 2637, 2638, 2639, 2640, 2641, 2642, 2643, 2644, 2645, 2646, 2647, 2648, 2649, 2650, 2651, 2652, 2653, 2654, 2655, 2656, 2657, 2658, 2659, 2660, 2661, 2662, 2663, 2664, 2665, 2666, 2667, 2668, 2669, 2670, 2671, 2672, 2673, 2674,

فيجعل التزام ذلك لانه البائع وساعته موجودة فبعضها الآن يفرق بأن الردي
والعيب غير ما وقع به العقد بالكلية بخلاف الفن فانه وقع به العقد فصرى ما وقع فيه الى
التفصيل هذا والوجه الفرق بين العيب والردي - اذ ضرر الراداة اكبر من ضرر العيب
اذ لا يلزم من عيبه رداه (والا) بأن اشترى بثمن في ختمه ودفع ثمنه فخرج المدفوع
مستحقا (ابدل) المدفوع (وجبا) اى البيع والشفعة لان اعطاه على الذمة لم يقع
الموقع فكان وجوده كعدمه والبائع استرد اذ التمس ان لم يكن تبرع بتسليمه وجبه
الى قبض الخن (وان دفع الشفع مستحقا) وهو قبحاس (لم تمل شفعته ان جهل)
لعذره (وكذا ان علم بالاصح) لعدم تقصير في الطلب والشفعة لا تستحق بمال معين - حق
تسلط بالشفقة وقه والثاني تسلط لانه اخذها لاجل فكسها ترك الاخذ مع القدرة فلو لم
ياخذها عين كتملك بعشر فذنا ثم تقدم المشتري لتسلط قطعها اذا بقي حقه فهل يشين انه
لم يملك فيصالح لثقت جديد أو ملكا والثنى عليه عينه غافلا ثم وجهان رجع الرافعي الاول
وغيره الثاني واستظهر هذا والوجه ان الاخذ ان كان بالعين تعين الاول اولى الذمة تعين
الثاني (وتصرف المشتري في الشفع) المشقوق (كبيع ووقف) ولو سجد كما قاله ابن
الصباغ (واجارة صحيح) لوقوعه في ملكه وان لم يلزم فكسها كصرف الوفاء وجبه أبو
(والشفقة تعين ما لا شفقة له) ابتداء (كالوقف) والهبة والاجارة قال الماوردي
واذا مضى الاجارة فالاجارة للمشتري (واخذه) اى الشخص (ويجوز فيه اقباض شفعة
كبيع بين ياخذ بالبيع الثاني او يقض ياخذ بالاول) لما مر اذا التفتي قدي يكون
في الاول اقل واجبته ايسر واهما حتى الواو الواجبة في حيز بين لكن الفقهاء كثيرا
ما يتساهلون في ذلك وليس المراد بالنقض الفسخ ثم الاخذ بالشفقة بل الاخذ بها وان لم
يتقدمه لفظ فسخ كما استنبطه في المطالب من كلامهم خلافا لما يقتضيه كلام اصل الروضة

٢٠ هـ نقض ذلك واخذ الشئ من ودفع الثمن اوقية للوارث كما هو ظاهر اسم علي ج (قوله وانما مضى

الاجارة) اى التقسيم بان طلب الاخذ بالشفعة الآن و آخر التعليل الى انقضاء مدة الاجارة ثم اخذها بالاجرة المشترى لمصلوها

فی حلقه و عبارت العیاب او ای او نصرف المشتري بالایزید حلقه کرم و اجازت قان آخر الاخذ و الهما بطل حقه وان تقع بطل

الرجاء لا يجازفان فسخها هذا لأن قرارها فالجبر المشددي ١٥ وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتي أن الذي على الأمور هو

الطلب لا يملك إلا ان يتوجه هذا بما اذا شرع في الاخذ اخذنا بما تقدم قبل الفصل وكذا يقال في قول الشارح السابق ثم لورسي

المشترى بذمة الشفيع تعيين عليه الاختصاص والامتصاص اهـ مع على ج (قوليل الاخذ بها) اي بان يقول احد الزوجين

(قوله وانما لم يكن تصرف) اي بالبيع والاعتاق الخ (قوله فلا بد من ان يرجع) اي بلفظ يدل عليه (قوله عن تصرفه) اي وهو الهبة (قوله تعدى المشتري) اي لان كل جزء مشترك بينه وبين الشريك القديم وقد فعل بلا اذن منه (قوله بعد القسمة) وينبغي ان مثل القسمة ما لو استأذن الشقيق فاذن لطفه انه تنبه واستعار من البايع نصيبه او استأجر منه (قوله ولم يقطع بجانا) اي بل بغير الشقيق بعد الاخذ بين الثلث بالقيمة والقطع مع ارش النقص والتبعية بالاجرة كما علم من قوله ولما اتم المشتري (قوله حكم بنا المستعير وغراسه) اي من التصغير بين الامور الثلاثة المتقدمة (قوله وللشقيق تأخير الاخذ) اي ولو كان يريد السر وتكون غيبته عذرا او يترك من يملكه بعد الحصاد (قوله لا تستحق) اي بان حدثت بعد العقد وتاخرت قبل الاخذ كما تقدم (قوله المنع) اي منع التأخير (قوله ويمكن حمل الجواز) اي للتأخير (قوله تنقص بها) اي بالارض وقوله مع بقائه اي الثمر (قوله صدق المشتري) اي انه دفعه او بيعه للشقيق مثلا ومجمله ايضا كما هو ظاهر ما لم تدل القرينة على خلافه (قوله وما يجتبه الزركشي الخ) الوجه انه لا عدل عن بحث الزركشي اذ قد ١٥٤ يستعمل في العادة ما ادعا المشتري كالموكل في غاية الرشد والبقية وانتفى

احتمال عرض ماله في ذلك الشقص بأزيد من عشرة دراهم مثلا لخسسته وشبهه محله واذى المشتري مع ذلك انه اشتراه بألف دينار فانه لا ينهيه والحال ما ذكر في استحالة ذلك عادة وتكذيب الحسنة ولا ترد مسئلة الزجاجة لان الفقه فيها انما يمكن من جهة اشتباها بالجوهر التي يرغب فيها مجمل ذلك الفن وهذا المعنى لا يتأتى فيما نحن فيه والحالة ما ذكر اه سم على حج (اقول) والفرقة وبه (فرع) * وقبح السؤال في المدرس عالمو كان بين مسلم وذى دأبركة فباع الذئب ما يحسنه لذي آخر بغير او خنزير أو كلب ونشت للمسلم الشفعة فماذا ياخذ

وانما لم يكن تصرف الاصل فيما هو افترعه وجوعا بخلافه هذا لان الاصل هاتهو الواهب فلا بد من ان يرجع عن تصرفه بخلاف الشقيق ولو بقى المشتري او غرس في المشروع قبل علم الشقيق بذلك ثم علم بجانا بالتعدى المشتري نعم ان فعل ذلك في نصيبه بعد القسمة ثم اخذ بالشفعة لم يقطع بجانا فان قيل القسمة تمنع رضا شقيق بثلث المشتري غالباً بآذان ذلك تصور وصور كان بظن البيع هبة ثم يرضى انه اشتراه او انه اشتراه بغير كثير ثم ظهر انه باقل او بظن الشقيق فيكون المشتري وكيله البايع ولما المشتري وغراسه حينئذ حكم بنا المستعير وغراسه الا ان المشتري لا يكلف تسوية الارض اذا اختار اقله لانه كان متصرفا في ملكه فان حدث في الارض نقص اخذ الشقيق على صفته او بغيره وبقى زوجه الى وان احصا من غير اجرة وللشقيق تأخير الاخذ بالشفعة الى وان احصا لعدم الانتفاع به قبل وفي جواز التأخير الى وان حذا الفترة فيها اذا كان في الشقص ثمر عليه ثمرة لا تنقص بالشفعة وجهان ارجحهما كما قاله الزركشي المنع والفرق ان الفترة لا تنفع من الانتفاع بالماخوذ بخلاف الرجوع ويمكن حمل الجواز على ما لو كانت المنفعة تنقص ببيعها والمنع على خلافه ولو ادعى المشتري احداث بناء وادى الشقيق قدمه صدق المشتري كما في السالم وان توقف فيه في المطلب (ولو اختلف المشتري والشقيق في قدر الثمن) ولا يئنه او اقاما بينين وتعارضا (صدق المشتري) يمينه لانه علم بان ثمر من الشقص فان تكل حلف الشقيق واخذ بحلف عليه وما يجتبه الزركشي من انه لو كذب الحس

به المسلم فيه نظر والجواب منه بان الظاهر ان يقال به ياخذ بدينار ما كرت قدر كونه مالا عندنا بان يقدرا بغير خلا كان لا يصحرا والخنزير بقره او اذنا اخذ ما قالوه في فترتي الصفقة وفي الوكسها بغير في الكفر ولم تقضه ثم اسلمت من انه يرجع لمهر المثل ولا يصح ان تأخذ بقيمة الثمر عند علم لان المسلم لا يرى ذلك ويحتل ان يقال تأخذ بقيمة الشقص لانه لما تعدد الاخذ بالخر لكونه لا قيمة له عند المسلم يرجع الى قيمة الشقص كما لو جعل الشقص صداقا او عرض خلع فانه يرجع فيه الى مهر المثل فقيمة الشقص هنا بدل الثمر كان مهر المثل هاتل بدل البض الذي استحقه الزوج في النكاح وجعل الشقص في مقابله ويحتل ان يقال بسقوط الشفعة لانه لما تعدد الاخذ بثلث وكان لا قيمة له اشبه الهبة او ما اخذ بغير مجهول والاول من الاحتمالات اقرب (اقول) اقرب الاحتمالات آخره لان المسلم يرى طلاق شره الذي بالخر فلا شفعة ليقام ملك الذي (قوله من انه لو كذب الحس) فيه نظر انقطع القرائن بالتكذيب اه سم على حج

كان ادعى ان الثمن القديم هو يساوى دينار لم يصدق فيه نظر مأخذ ما
من انه لا خيار له في شراء ثيابه فالباقى هو يساوى درهمين وبه يعلم ان الحس لا يكذب
ذلك لان الثمن بذلك قد يقع (وكذا لو انكر المشتري) في زعم الشفع (الشراء) وان
مكان الشفع في يده (ار) انكر (كون الطالب شريكا) لان الاصل علمها ويحلف
في الاولى انه ما اشتراه وفي الثانية على نفي العلم بشركته فان نكل حلف الطالب بتاواخذ
(فان اعترف الشريك) القديم (بالبيع) فالاصح نبوت الشفعة (علا بقراره) وان حضر
المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن ام لا اذ الغرض ان الشفع في يده او
يد المشتري وقال انه وديعة منه او عارية مثلا والثاني لا تثبت له لان الشفع يأخذ منه
المشتري فاذا لم يثبت الشراء لم يثبت ما فترع عليه مالو كان في يد المشتري فاذا ملكه
وانكر الشراء لم يصدق البائع عليه لان اقراره في اليد لا يسري على ذى اليد (وسلم
الثمن الى البائع ان لم يعترف بقبضه) من المشتري لتأني المالك منه فكانه المشتري منه فلو
امتنع من قبضه من الشفع كان لمطالبة المشتري به في احد وجهين بوجه الشيخ رحمه الله
وهو الواجبه واقفي به والوجه اقله تعالى لان ما قد يكون ان يدعى الشفعة وان حلف
المشتري فلا شيء عليه فان كل حلف البائع واخذ منه الثمن وكادت عهدته عليه (وان
اعترف البائع بقبضه فهل يترك الثمن في يد الشفع) ان كان معينا وذمته ان كان غير معين
فلا اعتراض عليه بانه كان بذني التعميذمة الشفع غير صحيح (ام يأخذ القاضي
ويحفظه) لانه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) اوائل (الاقرار نظيره) والاصح منه الاول
وذكرهنا المقابل دون الصحيح = كس ما ذكرتم اكتفاء عن كل نظيره واعتبر الشفع
التصرف في الشفع مع بقاء الثمن في ذمته اذ لم يدر بعدم مستحق معين له به يفرق بين هذا
وما مر من توقف تصرفه على اداء الثمن ويؤيد ذلك ما فرق به بعضهم بان المشتري هناك
معتزف بالشراء وهما بخلافه نعم لو اذ وصده سلم اليه بغير اقرار جديد وفارق ما مر بان
ما هاهنا وما عاوضه قوى جانيه ويكني في سبق النظر تركه في يد المقر واثبات المصنف هنا بام
بدل او صحيح والقول بانه خلاف الصواب لان لم تكون بعد الهزوة او بعد هل مر دود بانه
اغاي لا كلى (ولو استحق الشفعة جمع) ابتداء كذا مر مشرحة بين جماعة باع احدهم
نصيبه او دوما كان وورثه واحد واختلف قد رأوا لا كهم (اخذوا بها على قدر
الحصص) من المثل لا نسق مستحق به فقط على قدره كالاجرة كسب الثمن (وفي قول
على الرؤس) لان اصل الشركة سبب الشفعة وقد تساوا فيها بدليل ان الواحد يأخذ
الجميع وان قل نصيبه وانصر جمع متأخرون له هذا والاكترون على الاول (ولو باع احد
شريكين نصف حصته) مثلا (لرجل) أى شخص (ثم باقى الآخر) قبل اخذ الشريك
القديم ما بيع أولا (فالشفعة في النصف الاول للشريك القديم) اذ ليس معه شريك حال
البيع سوى البائع ولا يشفع فيها باعه وقد بعف عنه (والاصح انه ان عفا) الشريك

(قوله فيه نظر) معقداى قصد
(قوله في زعم الشفع) منعاق
بالمشتري (قوله لم يصدق البائع
عليه) اى حبل لاينة (قوله
وسلم) اى الشفع (قوله كان له
مطالبة المشتري) اى رضى الثمن
في يد الشفع حتى يطالبه به
البائع او المشتري (قوله وفارق
ما مر) اى من انه لا يثبت اقرار
جديد (قوله ويكني في سبق النظر)
اى المذكور في قوله سبق في
الاقرار نظيره (فرع) = وقع
السؤال في الدرس هوالاختلف
الشفيع والمشتري في العفو عن
الاخذ بالشفعة هل يصدق
الشفيع او المشتري والجواب
عنه بان الظاهر تصديق الشفع
لان الاصل بقامقه وعدم العفو
(قوله والاكترون على الاول)
معقدا (قوله اى شخص) اوله به
ليسه الا شى

وقوله ونحوه الاخر لو كان عقوده بعد اخذ الاخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال لا لا تخران لم تأخذ الباقي وهو حصته العاقبة
والابطال على كل حصته اولاً لانه نظر فلو اجمع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته مالم كان العقود بعد اخذ حصته
هـ سم على حج (قوله كالنذر) اى في انه لا يأخذ البعض ويترك البعض بل اياً ما أخذ الجميع أو يتركه وقد تقدم انه قد يأخذ
بعض المبيع كالوابع مالم اذا راجع ماؤه فيها مرفق ليس شركه في المراء أخذ لئلا يعطل منفعة الدار الا اذا اتسع حصه الدار
المسعة بعد البيع يمكن جعلها بمنزلة نذر الشريك ١٥٦ أخذ ما زاد على ما يكتفى بشرى الدار المرفق (قوله وليس له الاقتصار على

حصته) اى وان رضوا المشتري
على قياس ما ياتي من السبكون
اقتضى التعليل المذكور خلافه
ونجاية الامر انه تعليل قاصر أو
جري على المالب هـ سم على
حج (قوله ويشمل الى بدله) وهو
الدية (قوله كقوموع من بعض حد
الغذف) فيه تصريح بان المشتق
لحد الغذف اذا عدا عن بعضه
لا يسقط منه شيء ولعل الفرق بين
ذلك والقصاص حيث سقط كله
باسقاط بعضه ان فيه حق الدماء
وابضاله بدل وهو الدية (قوله
لا الاقتصار على حصته) فار قال
له أخذ الا قدر حصتي بطل حصته
مطلقاً لتقصيره هـ حج وينبغي
تقصيره عدا اذا كان عالمياً بذلك فان
كان جاهلاً لم يطل حصته بذلك سيما
ان كان من يحنى عليه ذلك كالمو
أسقط حصته من رد المبيع بسبب
بعض (قوله استمر الملك) اى
فيقوز بالزواله كإبائى (قوله ولا
يلزمه الاعلام بالطلب كالم) اى
في شرح قول المصنف أو اشتري
موجباً لظهوره ان غير بين أن

القديم (عن التصف الاول) بعد البيع انانى (شاركة المشتري الى وفى النصف الثانى)
لان ملكه قد سبق البيع الثانى واستقر بهنوا الشريك القديم منه فيستحق مشاؤكه
(والا) بان لا يعف الشريك القديم عن النصف الذى اشتراه بل أخذه منه (فلا) يشارك
الاول القديم لزال ملكه والوجه الثانى يشاركه مطلقاً لانه شريكه حاله الشراء وخروج بهن
ما لو وقع البيعان معاً فاشتهق منه جامعا للاول وحده وعلى ما تقررين كون العقود بعد
البيع الثانى انه لو عاقبته اشتركا فيه جزماً أو أخذ قبله اتفق جزماً (والاصح) انه لو عاقبها
أخذ شفعين سقط حصته (منها) كما تراها حقوق المال (ونحوه) الاخرين أخذ الجميع وتركه
كالنذر (وليس له الاقتصار على حصته) لثلاث تبعض الصفة على المشتري والثاني يقطع
حق العاقبة وبغيره كالتقاص واجاب الاول بان التقاص يستحيل تبعضه ومثله الى بدله
(و) الاصح (ان الواحد اذا سقط بعض حصته سقط) حصته (كله) كالفقود والثاني لا يسقط
شيء منه كقوموع من بعض حد الغذف (ولو حضر أحد شفعين) وغاب الآخر (فله) اى
الحاضر (أخذ الجميع في الحال) لا الاقتصار على حصته لثلاث تبعض الصفة على المشتري
لأنه يأخذ الغائب ان يحتمل انه انزال ملكه وقف أو غيره ولا رغبة له في الاخذ فلو رضى
المشتري بان يأخذ الحاضر حصته سقطت فاقبته كما عقده السبكي كإين الرفعة انه كالموارد
الشفيع الواحد ان يأخذ بعض حصته والاصح منعه واذا أخذ الحاضر الكل استمر الملك
له ما لم يحضر الغائب يأخذ (فاذا حضر الغائب شاركه) لثبوت حصته وما استوفاه الحاضر
من القوائد قبل تلك الغائب من نحو غرة وأجرة لا يشاركه فيه كإان الشفعين لا يشارك
المشتري فيه (والاصح) ان له تأخير الاخذ الى قدوم الغائب وان كان الاخذ بها على الفور
تظهر عذره لان لغرضه ان يأخذ ما يرضى عنه ولا يلزمه الاعلام بالطلب كالم والثاني
لا يتمكن من الاخذ ولو اشقها ثلاثاً كإدارين أربعة بالسوية باع احدهم حصته
واشقها الباقيون فحضر احدهم أخذ الكل أو تركوا فحضرهم كالم فان أخذ
الكل وحضر الثانى ناصبه نصف الثمن كالوالم يكن الاشفعان واذا حضر الثالث أخذ
من كل ثلث ما يده لانه قدومه ولوا واذا أخذت مائى يده احد حصة فقط جاز كإيجوز
للشفيع اخذ نصيب احد المشتريين واعلم ان الثانى أخذ الثلث من الاول لانه لا يثبت
الحق عليه الاخذ بقبث لهم اثلاثا وان حضر الثالث وأخذ نصف ما يده الاول او ثلث ما يده

يحمل الثمن الخ وقضية كلامه انه لو لم يقصد الاخذ بابا اقر على السكوت سقط حصته وله غير ما ادلاه
ثبت ذلك بتقصيره والاصل عدم الصارف (قوله ناصبه نصف الثمن) اى ان شاء وأخذ الثلث ثلث الثمن كإبائى في قوله واعلم ان
لثاني الخ (قوله وأخذ نصف ما يده الاول) وهو الاربعة بعد أخذ الثاني ثلث ما يده الاول وهو اثنان من ستة فربط التي هي المبيعة

(قوله قد أخذ من الاول النصف) اي وهو الاثني عشر (قوله او أخذ الثالث ثلث الثلث) وقد ستمن ثمانية عشر على ما يأتي (قوله الذي في يد الثاني) وهو قيراطان وثلثهما ثلثا قيراط (قوله فانه) اي الثالث (قوله هو واحد من تسعة) اي لان أقل عدده ثلث وثلث ثلث تسعة (قوله بضعة الى ستة) اي وهي الباقية من التسعة في يد الاول (قوله فخلطها اثنان وسبعون) اي حاصله من ضرب اربعة في ثمانية عشر (قوله فورته الحاضر) اي وكان حاضرا (قوله لانه لا يأخذ من الارث) اي الشفعة التي ثبتت للأغائب (قوله او كليهما المتصلان) (قاعدة) العبرتي اتحاد العقد وتعدد الوكيل الا في الشفعة والرهن فالعبرة فيها بالموكل (قوله لغيره) لكنه تقوى بوروده من طرق فصار حسنا لغيره ١٥٧ هـ ج بالحق وبغيره غيره قوله على القوروى

لحديث الشفعة لكل العقار أي
قوت يترك المبادنة كما يفوت البعير
الشروء عند حل العقار اذا لم يادر
اليه (قوله لا تخاراد والزرع)
اي كانه فادول بعضه دون بعض
لا يكلف أخذ ما أدول المالك من
الشفعة عليه قال في الرض ولى
جواز التأخير الى جذأ القرأى
فيما لو كان في النقص شجر عليه
قرة لا تنقص بالشفعة وجهان اهـ
والاربع كما قاله الزركشي المتع
والفرق امكان الاتساع مع مقام
القرة مر اهـ سم على ج ثم
رأيت قول الشارح السابق وفي
جواز التأخير الى جذأ القرأى
نصيبه المصوب ما الحكمة في
انتظار تقبل نصيبه مع تمكنه
من اخذ الحصص المبيعة بالشفعة
وتصرفها وان دام النصب في
نصيبه (قوله والادرجان محله)
اي كون النصب هذرا (قوله
وكأخير الولى او غيره) اي

كل من الاول والثاني وكان الثاني في الثانية فحاذ من الاول النصف استوفى المأخوذ
أو أخذ الثالث ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضعف في يد الاول واقتساما بالسوية بينهما
فتصح شفعة النقص من ثمانية عشر فانه يأخذ ثلث الثلث وهو واحد من تسعة يضمه الى
سبعة منها فلا تصح على اثنين تضرب اثنين في تسعة فثلاثي منهما اثنان في المضرب فيها
باربعة تبقى اربعة عشر بين الاول والثالث لكل منهما سبعة واذا كان وبع الارغاية عشر
فخلطها اثنان وسبعون وانما كان لثلاث أخذ ثلث الثلث من الثاني لانه يقول ما من جزء
الاول منه ثلثه ولو استحق الشفعة حاضر وغائب فعلى الحاضر ثم مات الغائب فورته
الحاضر أخذ الكل بها وان عقا ولا لانه الا أن يأخذ بحق الارث ولو اشترى بقصا فلتشبع
أخذ نصيبها) وهو ظاهر (ونصيب أحدها) لانه لم يفرق عليه ملكه (ولو اشترى واحد
من اثنين) أو كليهما المتصلان ان العبرة هنا في التعدد وعدمه بالعقود لا بالعقار (فله
أخذ حصصه أحد البائعين في الاصح) لتعدد الصفقة بتعدد البائعين ولو جرد الترتيب هنا
يجرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما جرى في البيع من عكس ذلك وهو تعددها بتعدد
البائع قطعا واشترى في الاصح ويعددها بتعدد المثل أيضا فوباع شخصين من دارين
صفقة وشقيعهما واحده أخذ احدهما فقط والثاني لان المشتري ملك الجميع فلا
يفرق ملكه عليه (والاظهر ان الشفعة) أي طلبها وان تأخر التملك (على القوروى) غير
ضعيف فيه لانه سار ثبت بنفسه دفع الضرر فكان كالرء بالعيب وقد لا يجب في حور علم
اكثره من كلامه كالبيع عو جل او واحد الشريكين غائب وكان اخبر بضرورة اذ تترك
شبهان خلافه وكأخيرا لا انتظار اذ الزرع وحصاده او يعلم قدر الثمن او لخص نصيبه
المصوب كخلص عليه والاوجه ان محله اذا لم يقدر على زعمه الابشقة او لطلبه بان
الشفعة وابناها على القوروى عن يمين عليه ذلك وكذا خياو شرط الغير وكأخير الولى

والاصح في الاحد للمولى الاخذ بعد تأخيره ولمولى الاخذ اذا كمل قبل اخذ الولى ولا يمنع تأخير الولى وان لم يعد في التأخير لان
الحق لغيره فلا يسقط بتأخيره وتقصيره اما اذا كانت المصلحة في التملك فيمنع اخذ الولى ولو فور فضلا عن السقوط بالآخر وبعد
بقوميه بل لا اعتبار بغيره وعدمه لاستناع الاخذ عليه مطلقا لكونه خلاف المصلحة ولو ترك الولى الاخذ او عقا والحال ما ذكر
اي ان المصلحة في التملك امتنع على المولى الاخذ بعد كانه مر اهـ سم على ج وتول سم امتنع اي فيصرم فملكه انفساده ولا يقدر
(قوله فانه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كثره ونصيبه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد بيت المال اهـ سم على ج
اي فلو ترك المولى المسجد او بيت المال الاخذ او عناه لم يكن مسقطا لثبوت الشفعة فله الاخذ بغير ذلك لان سبق العقوميه

إذا نحن بنفسه ولو لم يأخذتم عزل
وتولى غيره كان الغرر لاخذ ولو
كانت المسئلة في الترتيب فمما استمع
عليه وعلى غيره الاخذ بعد ذلك
لا سقاطها بتمام المسئلة وقت
البيع (قوله احد هاتمت الى ثلاثة
أيام) اي وأصل الثلاثة قوله تعالى
فتمتوا في داركم ثلاثة ايام اه عيرة
(قوله فماتت) اي العرف (قوله او
افراط برد) ويختلف ذلك باختلاف
احوال الشفاء فقد يكون عذرا
في حق نصف البدن مثلاً دون
غيره (قوله فليشهد) قال في الروض
ولا يفنيه الشهاد عن الرفع الى
القاضي اه ثم قال فان غاب المشتري
رفع الشفع امره الى القاضي
والاخذ مع حضوره كتنفري
الرد بالعيب اه سم على منتهج
والضمير في حضوره واجمع الى
القاضي (قوله لم يسقط حقه) اي
لاحتمال نسبان الشهود (قوله
سيتخذ) اي حين السير (قوله فلو
كان في صلاة) ولو تفرقا كما يعلم مما
يأتي (قوله او طعام) أي في وقت
حضور طعام او تناول (قوله
والاوجه انه يقتضيه) (قوله
اي نوى قدرا ام لا) (قوله لما يرد
على العادة) اي فلو لم يكن عادة
اقتصر على ركعتين فان زادهما
بطل حقه (قوله لاستغناء الاخذ
عن الحضور عند الشقص) اي
ما يوجب ذلك الرفع الى الحاكم
ياخذ منه دراهم وان قلنا و
مشفة لا يتحمل في مثل ذلك عادة

او عفو فانه لا يسقط حق المولى ومقابل الاظهر اقول احد هاتمت الى ثلاثة ايام وثانها
يتمتع بتدفع التأمل في مثل ذلك الشقص وثالثها ما على التأييد ما لم يصرح باسقاطها
او يعرض به كيده من ثلث (فاذا علم الشفع بالبيع فليبادر) عقب علمه من غيره فاصل
(على العادة) ولا يكفل البسار على خلافها بعد ونحوه بل يرجع فيه الى العرف فما
عذرتونا ويقتصر ما كان مسقطا وما لا فلا وضابط ما هاتما في الرد بالعيب وذكر غيره
بعض ذلك ثم وبعضه هنا اشارة الى اتحاد البابين اي غالباً لما ياتي فان لم يعلم كان على شفعته
وان مضى سخون ثم ياتي في خيار امة معتقته انه لا يقبل دعواها الجهل به اذا كذبها
العاديان كانت معه في داره وشاع عتقها فالوجه ان يقال بعينه هنا (فان كان صريضا)
او محسوسا ولو يوجب ويهجر عن الطلب بنفسه (او غائباً عن بلد المشتري) بحيث تصدق عتقه
حالة يمينه وبين مباشرة الطلب كما جزم به السبكي بعبارة الصلاح (او غائباً عن عدو) او
افراط برد او حر (فليوكل) في الطلب (ان قدر) عليه لاه الممكن (والا) بان يهجر عن
التوكيل (فليشهد) رجلين او رجلاً وامرأتين او واحد الصلح معه قياسا على ما مر
في الرد بالعيب وقال الزوكشي انه الاقرب وبه جزم ابن كنج في العير بدخلاف الروايات (على
الطلب) ولو قال أشهدت فلانا وفلاناً فأنكر الميسقط حقه (فان ترك المقدور عليه منه) ما
اي التوكيل والاشهاد المذكورين (بطل حقه في الاظهر) لتقصيره المشهر بالرضا والثاني
لا احواله ان ترك على السبب الظاهر لاسبان التوكيل لا يدفع من بدل مؤنة او يحمل منه نعم
الغائب بخيرين التوكيل والرفع الى الحاكم كما اخذه السبكي من كلام المغوي قال وكذا
اذا حضر الشفع وغاب المشتري ويجوز للقادر التوكيل ايضا فغرضهم ذلك عند العجز
انما هو لتعيينه حيث يظن به الا لاعتنا به عند القدرة على الطلب بنفسه ولوسا عتب العلم
بنفسه او وكل لم ينعين عليه الاشهاد على الطلب حيث يظن به في نظيره من الرد بالعيب لان
الاشهاد ثم على المقصود وهو الضمير وهنا على الطلب وهو وسيله يقتضيه ما لا يقتصر
في المقصود واذا كان الفور بالعادة (فالو كان في صلاة او اجماع او طعام) او قضاء حاجه
(فله الاتمام) على العادة ولا يكفل الاقتصاد على اقل مجزئ ولو دخل وقت هذه الامور
قبل شروعه فيها فله الشروع ولو نوى فلا مطلقا في اقتصاده على ركعة او ركعتين وزيادته
عليه ما مر في التعميم اذ اراى ما في صلاته على ما اشار اليه الازدري والوجه انه يقتضيه
الزيادة متعلقات ما مر على العادة في ذلك ويفرق بان الاعذار هنا اوسع منها ثم كما لم يتأمل
البابين وله التأخير للاحق يصعب ما لم يشك من الذهاب اليه ليلان غير ضرر ولو اخر
ثم اعتذر بمرض او حصى او غيبة وانكر المشتري فان عليه العارض الذي يدعيه صدق
الشفع والافاضة ثم ولو في الشفع المشتري في غير بلد الشقص فآخر الاخذ في العود
الى بلد الشقص بطلت شفعته لاستغناء الاخذ عن الحضور عند الشقص (ولو اخر
الطلب) لها (وقال المصدق المحقق) يبيع الشريك الشقص (لم يعدن) جزمنا (ان اخبره
عدلان) او رجل وامرأتان بصحة العدة لانه كان من حقه ان يعتمد ذلك ثم لو ادعى

(قوله دون الحاكم) أي هنا قطع مذهب الشيع من غير دليل في ان مثل ذلك عكسه لعدم الثقة بقوله ما ولا يقال العبرة بمذهب الحاكم لا تأتقول الزعم إلى الحاكم فزع عن ظن البيع وتحققه ولم يوجد واحد منهما عنده (قوله على ما ذالم يقع في قلبه صدقهما) أورد عليه أنه بعد كونهما عاقلين عنده كيف لا يقع في قلبه صدقهما ويمكن الجواب بأن مجرد العدالة لا يمنع من جواز الاخبار بخلاف الواقع غلطاً او نحوه وبفرض تعمد الاخبار بخلاف الواقع فذلك مجرد ١٥٩ كذب والكذبة الواحدة لا تقدم للشارح

لا ريب فسقا فلا تنافي في العدالة

بوجه بعد التماس صدق فيما يظهر حيث يمكن خفاء ذلك عليه فانه ابن الرقة ولو كان عاقلين

عنده دون الحاكم عذر على ما قاله السبكي وهو الاوجه وان نظر غيره فيه ولو اخبره

مستورا عن عذره فانه ابن الملقن بهما والوجه حمل كلام السبكي على ما ذالم يقع في قلبه

صدقهما وافي بظنهم فيما بعده ولا ينافي الاول قول المصنف لم يصدق ان اخبره عدلان اذ

ما هنا فيما اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم (وكذا ثقة في الاصح) ولو اجماع لانه اخبار

وخبر الثقة مقبول والثاني به. فذل ان البيع لا يثبت بواحد ولو عدلا لا امتنعا إلى العين

(وبعد ان اخبره من لا يقبل خبره) كسبي وقاسق لانه معذور وعلمه لم يبلغ عدد التواتر

والابطال حقه ولو صحت فلو كانا اوصفة لمصلح العلم بهم حيث هذا كله في الظاهر اما

باطنه فانه غير متيقن في نفسه صدقه وكذبه ولو قال اخبرني رجلان ويساعدان عندي

وهم اعدان لم يثبت شفعه لان قوله محتمل (ولو اخبره) الشيع (بالبيع بألف) او خمس

او نوع او سوا وان البيع قدره كذا وان البيع من فلان وان البائع اثنان او واحد

(فترك) الشفعة (فبان) بألف (كان) بان (بخصامة) او بغير الجنس او النوع او الوصف

او القدر الذي اخبر به وان المبيع من غير فلان وان البائع اكثر او اقل مما اخبر به (بني

حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه لغرض عنه (او بان ما كثر) من ألف (بطل)

حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقبال كثر اولي وكذا لو اخبر عن رجل فضعافه فبان حالان

غفوه ميل على عدم رغبته لما صر ان في التأخير إلى الحلول وحاصله انه ان اخبر عاشر

الانفع لم يقل الاخذ بطل حقه الا فلا (ولو في) الشيع (المشتري فلم عليه او قال له

(بارك الله) لك (في صفقتك) او ما له عن الثمن (لم يسطل) حقه لان السلام قبل الكلام سنة

ولان جاهل الثمن لا بد له من معرفته وقديره العارف اقرارا المشتري ولا نه يدعوا بالبركة

لما خسد صفقة متباركة وكذا لو جمع بين السلام والدعاء كما اقتضاء كلام المحامي في التعبير

غاف في كلام المصنف جنى الواو (وفي المعاصره) اعطى بطله حق الشفعة لاشعاره بتقرير

الشخص في يده وحمل هذا الوجه كما قاله الاسنوي اذا زاد لفظه لك (ولو بانع الشيع

حسته) كله ازال ملكه عن ابغير البيع كونه (جاهلا بالشفعة فلا يصح بطلانها) لزوال

سببها وهو الشر كخلاف بيع البعض واشأى لانه كان شرى كاعتداء البيع ولم يرض

بسط حقه وخرج بالجملي ما لو علم فيبطل جزوا وان كان انما باع بعض حسته كالموعظ

قال الاسنوي محل الخلاف في الدعاء

اذا خاطبه كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزوا كما اوضحته في الممان وهي تخالف ما اقتضاء كلام الشارح

من انه لو لم يرد ذلك لم يكن من محل الخلاف وانما طالب (قوله جاهلا بالشفعة) أي وبالسبع اخذ من قولين قال سبها هو الشر كونه

(قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض فخر كان مات الشيع وعلمه من قبل الاخذ فيبيع بعض

جمعه في يد سبها على الواو وفي باقيه الغافلي يظهر كما قال في المطلب ان له الشفعة لانها متفاضل المقوم منه ا هـ سم على ج

بوجه بعد التماس صدق فيما يظهر حيث يمكن خفاء ذلك عليه فانه ابن الرقة ولو كان عاقلين عنده دون الحاكم عذر على ما قاله السبكي وهو الاوجه وان نظر غيره فيه ولو اخبره مستورا عن عذره فانه ابن الملقن بهما والوجه حمل كلام السبكي على ما ذالم يقع في قلبه صدقهما وافي بظنهم فيما بعده ولا ينافي الاول قول المصنف لم يصدق ان اخبره عدلان اذ ما هنا فيما اذا قال انهما غير عدلين عند الحاكم (وكذا ثقة في الاصح) ولو اجماع لانه اخبار وخبر الثقة مقبول والثاني به. فذل ان البيع لا يثبت بواحد ولو عدلا لا امتنعا إلى العين (وبعد ان اخبره من لا يقبل خبره) كسبي وقاسق لانه معذور وعلمه لم يبلغ عدد التواتر والابطال حقه ولو صحت فلو كانا اوصفة لمصلح العلم بهم حيث هذا كله في الظاهر اما باطنه فانه غير متيقن في نفسه صدقه وكذبه ولو قال اخبرني رجلان ويساعدان عندي وهم اعدان لم يثبت شفعه لان قوله محتمل (ولو اخبره) الشيع (بالبيع بألف) او خمس او نوع او سوا وان البيع قدره كذا وان البيع من فلان وان البائع اثنان او واحد (فترك) الشفعة (فبان) بألف (كان) بان (بخصامة) او بغير الجنس او النوع او الوصف او القدر الذي اخبر به وان المبيع من غير فلان وان البائع اكثر او اقل مما اخبر به (بني حقه) لانه انما تركه لغرض بان خلافه ولم يتركه لغرض عنه (او بان ما كثر) من ألف (بطل) حقه لانه اذا لم يرغب فيه بالاقبال كثر اولي وكذا لو اخبر عن رجل فضعافه فبان حالان غفوه ميل على عدم رغبته لما صر ان في التأخير إلى الحلول وحاصله انه ان اخبر عاشر الانفع لم يقل الاخذ بطل حقه الا فلا (ولو في) الشيع (المشتري فلم عليه او قال له (بارك الله) لك (في صفقتك) او ما له عن الثمن (لم يسطل) حقه لان السلام قبل الكلام سنة ولان جاهل الثمن لا بد له من معرفته وقديره العارف اقرارا المشتري ولا نه يدعوا بالبركة لما خسد صفقة متباركة وكذا لو جمع بين السلام والدعاء كما اقتضاء كلام المحامي في التعبير غاف في كلام المصنف جنى الواو (وفي المعاصره) اعطى بطله حق الشفعة لاشعاره بتقرير الشخص في يده وحمل هذا الوجه كما قاله الاسنوي اذا زاد لفظه لك (ولو بانع الشيع حسته) كله ازال ملكه عن ابغير البيع كونه (جاهلا بالشفعة فلا يصح بطلانها) لزوال سببها وهو الشر كخلاف بيع البعض واشأى لانه كان شرى كاعتداء البيع ولم يرض بسط حقه وخرج بالجملي ما لو علم فيبطل جزوا وان كان انما باع بعض حسته كالموعظ قال الاسنوي محل الخلاف في الدعاء

اذا خاطبه كان يقول بارك الله لك وأما بارك الله فيه فلا يضر جزوا كما اوضحته في الممان وهي تخالف ما اقتضاء كلام الشارح من انه لو لم يرد ذلك لم يكن من محل الخلاف وانما طالب (قوله جاهلا بالشفعة) أي وبالسبع اخذ من قولين قال سبها هو الشر كونه (قوله بخلاف بيع البعض) قال في شرح الروض ولو زال البعض فخر كان مات الشيع وعلمه من قبل الاخذ فيبيع بعض جمعه في يد سبها على الواو وفي باقيه الغافلي يظهر كما قال في المطلب ان له الشفعة لانها متفاضل المقوم منه ا هـ سم على ج

أى فباخذ الجميع وقوله انه اى لو اثار الشفع وقضية قوله قهر انه لو اثار الملكة اختيارا سقط حكمه من الشفعة وبطلت الشفعة ومقتضى اطلاق الشارح خلافه (قوله كذا الوبايع بشرط الخيار) اى ولو باعها لبيع الشرىك لما علم به الشارح (قوله حيث انتقل الملك عنه) اى بان شرط الخيار للمشتري منه فقط اسم على ج (قوله الرجوع) اى المشتري (قوله ان بهل فله) اى او كونه شريكاً أو ان له الشفعة حيث كان يحتق على (قوله وللعامل فى القراض اخذها) اى الاخذ بالشفعة للصفة المبيعة (قوله وضمان العهدة) لعل وجهه ان ضمان العهدة انما يعمل على رد الثمن لو خرج المبيع مستحقاً وليس فيه تعرض لاخذ الشرىك ولا لعدمه (قوله وان باع شرىك الميت) اى بان وقع البيع بعد الموت كما صرح به قوله فان وجبت الشفعة للميت الخ (قوله فان وجبت الشفعة للميت) اى بان باع شرىك فى حياته ولم يتفق له الاخذ بالشفعة لعذر

١٦٠

• (كتاب القراض) •

(قوله أو القراضية) عطف على القرض اى أن القراض يجوز أن يكون مشتقاً من القرض ومن المقارضة وهذا الصنيع ظاهر فى أن دفع المال على الوجه الآتى لا يسمى مقارضة بل قراضاً ومداينة وهو ظاهر المتن حيث اقتصر عليهم ما لكن كلام المحلى يخالفه حيث عطف المقارضة على ما فى المتن فافاد أن القراض والمقارضة بمعنى ويمكن جعل كلام الشارح عليه بجعل أو فى كلامه بمعنى الواو (قوله لتساوياً فى الربح) اى (قوله لتساوياً فى أصله وان تفاوت فى مقدار) قوله والعمل من العامل) اى فاستويا فى أن من كل شيئاً (قوله ويصح) مقابل قوله لغة أهل الجواز (قوله يضرب بهم) اى بحاسب بهم (قوله وقد جع المصنف فى كلامه) اى قوله الا فى القراض والمضاربة

عن البعض وكذا الوبايع بشرط الخيار حيث انتقل الملك عنه لان ملكه العائد متاعاً عن ملك المشتري ولا يصح الصلح عن الشفعة بمال كذا قال العيب وتسل شفعته ان لم يفسده فان صالحه عنها فى الكل على اخذ البعض بطل الصلح لأن الشفعة لا تقابل بيع عوض وكذا الشفعة ان لم يطلأه والاقتلا كما جزم به فى الاو ولا يقلس الاخذ بالشفعة والعوضها ولا تراحم المشتري الغرماء بل متى عن ما اعتراه فى ذمة الشفع المالى ان يورثه الرجوع فى شفعة ان جعل فله وللعامل فى القراض اخذها فان لم يأخذها جاز للمالك اخذها وعفا الشفع قبل البيع بشرط الخيار وضمان العهدة للمشتري لا بد من كل منهما فاعتبه وان باع شرىك الميت شفع الوارث لأولى الخ ل عدم يتقن وجوده فان وجبت الشفعة للميت ورثها الخ ل آخرت لا تقضاه فليس لوليه الاخذ قبل الاقضاء لذلك ولو نوى كل الشفعين فى بيع الشفعين لم يطل شفعته فى الأصح

• (كتاب القراض) •

هو يكسر القاف لغة أهل الجواز مشتق من القرض وهو القطع لأن المالك يقطع للعامل قطعة من ماله يتصرف فيها وقطعة من الربح أو المقارضة وهى المساواة لتساوياً فى الربح ولأن المال من المالك والعمل من العامل ويسعى عند أهل العراق مضاربة لأن كلامهم سايزرب بهم فى الربح ولما فيه غالباً من السفر وهو يسمى ضرباً وقد جع المصنف فى كلامه بين الثمن والأصل فيه الإجماع وروى أبو نعيم وغيره انه صلى الله عليه وسلم ضرب طلحة بن عبيد الله فى سنة قبل أن يترجها بنحو شهرين وسنة وكان اذا تازى نحو خمس وعشرين سنة حالها الى الشام وأخذت معه عبد الله مسرة وهو قبل النبوة لعل وجه الدلالة فيه أنه صلى الله عليه وسلم حكمه قرضاً له بها وهو قاس المساواة بجميع العمل فى كل منها مع ماله مع جهالة العوض ولهذا العهد فى أكثر الاحكام ومقتضى ذلك تقدجها عليه ولعل عكسهم لذلك انما هو لانه أشهر وأكثراً وايضاً فهى شبيهة

(قوله والاصل فيه) اى فى جوازه (قوله بنحو شهرين وسنة) عبارة جج وشيخنا الزايدى بنحو شهرين وسنة انذال بالاجارة نحو خمس وعشرين الخ وهى الصواب (قوله واخذت) اى ارسلت وقد رد عليه ما قالوا فى المصنف انما استأجره بقولهم ويمكن الخواب بتعدد الواقعة أو ان من عبر بالاستقراض تسع دفعه بعين الهبة (قوله مسرة) ليد كفى العصابة فالظاهر هلاكه قبل المبعث قاله البرهان الحلبي فى حواشى الشفا (قوله مقرراه) اى ميثاقه (قوله وهو) اى القراض (قوله مقتضى ذلك) اى كونه قياس المساواة (قوله ولعل عكسهم) قد يربح به بأنها كالليل لانه مقيس عليها والليل يذ كره بعد الدلول فذكرها به كآقامة الدليل بعد كمال الدلول اسم على جج (قوله نهى) اى المساواة (قوله شبيهة

بالاجارة في الزوم) اى وللقراض في جهالة العوض والعمل (قوله وهو) اى القراض (قوله رخصة) فان قلت الرخصة هي الحكم المتغير اليه السهل لندوم قيام السبب للحكم الاصلى وجعل القراض رخصة يقتضى أنه كان أولا منعنا ثم تغير المنع الى الجواز وليس هو كذلك اذ تيسر وعنه على الجواز من اقل الامر قلت ليس المراد بالتغير في التعويض التغير بالفعل بل اعم من أن يكون كذلك ويكون تغيره باعتداله ما تقتضيه قواعد الشرع كما هو قد اشارت اليه الشارح بقوله لم يروجه عن قياس الخ (قوله كما انها) اى المسافة (قوله في المضاربة) عطف مساو (قوله على أن يدفع اليه) لعل المراد أنه يطلق على كل منهما ما يستحقه والا ففى عبارة مساحمة اذ الدفع ليس من معنى القراض أو يفسر قوله المشتل بالمقتضى لتوكيل الخ وهذا أظهر لانه المتبادر من عطف قوله على أن يدفع الخ على قوله على توكيل وعلل في التفسير بالعقد المشتل على التوكيل دون التفسير بالتوكيل الاشارة الى أنه ليس توكيداً لمقتضى القرض القبول بخلاف التوكيل (قوله أو على دين عليه) اى على العامل ظاهره ولو عهده العامل في المجلس وفى ما يخالقه كما ساذكره قريباً ١٦١ (قوله واشترى) اى وقوله واشترى الخ (قوله ان لم يملكها) اى بان اشتراها في ذمته

تصدقه وان دفع دراهم المالك من قضاها بعد (قوله وعلى ربح) المراد من كون العمل والربح ركنين أنه لا بد من ذكرهما لوجود ماهية القراض فالدفع ما قبل ربح والعمل انما يوجد ان بعد عقد القراض بل قد يقارض ولا يوجد عمل من العامل أو يعمل ولا يوجد ربح (قوله لاجع) اى لاجتماع جميع بحيث يتحقق أن يكون بعضه دراهم وبعضه ذاتير (قوله لانه عن الاشياء) اى الثمن الذى تشتري به الاشياء غالباً (قوله تيسر) اى وان رخص بسبب ابطال السلطان له جيداً

بالاجارة في الزوم والتأقيت فوسطت بينهما اشعاراً بما فيها من الشبهين وهو رخصة تخروجه عن قياس الاجارات كما انها كانت نظروجهما عن بيع ما يخلق (القراض والمضاربة) اى موضوعهما الترخى هو العقد المشتل على توكيل المالك لا تخروجه (أن يدفع اليه ما لا يجزئ فيه والربح مشترك بينهما) فخرج بقيد الدفع مقارنته على منفعة كسكنى داراً وعلى دين عليه أو على غيره وقوله بيع هذا وقارضته على نفسه واشترى شيئاً أو اصطد به فلا يصح ثم البيع صحيح وله اجر مثله والعمل ان عمل والصيد للعامل فى الاخرة وعليه اجر مثل الشبكه ان لم يملكها كالفصيرة ويدكر الربح الوكيل والعبد المأذون له وأركانه ستة عاقدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها بشرطها من كلامه (ويشترط لصحة كون المال دراهم أو) هي مانعة مخلو لاجمع (ذاتير خاصة) باجماع الصحابة لانه عقد غير راعى انضباط العمل والوقوف بالربح جوز الحاجة فكان خاصاً بما يروج غالباً وهو النقد المضروب لانه عن الاشياء ولو اطلعه السلطان جاز عقده عليه كما يحضه ابن الرفعة وتغير الاذرى فيه بأنه قد يوزع وجوده ويخصاف عزه عند المفاصلة يرد بان الغالب مع ذلك تيسر الاستبعاد اليه (فلا يجوز على تبر) وهو ذهب أو فضة لم يضرب. واه فى ذلك القراض وغيرها ونسبة القضة به قلب (وسلى) وساقط لاختلاف قيمها (ومغشوش) وان راجع وعلم قدر غشه وجاز التماثل به نعم ان اسمك

٢١ به ع (قوله ونسبة القضة) اى بالتبر لا ضرورة الى حمل العبارة على ما يشتمل العضة حتى يحتاج الى التغليب اى سم (اقول) لكن جعل على ذلك جعل حكم القضة مستقداً بالتطوق (قوله تغليب) اى بقوله اولاً وهو ذهب أو فضة تفسير مراد لبيان المعنى الموضوع وهو الذهب (قوله ومغشوش) فان قلت لم يتقدم فى كلامه ما يخرج به المغشوش فكان ينبغي أن يقول ذاتير خاصة ليصح التفرع قلت اجل سم فى الآيات اللينات عن مثله بأن المذكور فى التفرع اذ لم يتقدم ما يخرج به يعتبر فى التفرع عليه قد محذوف ليخرج به ذلك المذكور فيكون المحذوف معلوماً من المخرج قال وهو كاف فى صحة التفرع وعليه قول الشارح وألا خاصة اشارة الى هذا ويحتمل جعل الدرهم والذاتير على الخاصة بما عني أن الشئ اذا اطلق انصرف لقومه الكامل وعليه فلا حذف وقول الشارح حيث قد خاصة تصرح بما علم من الاطلاق (قوله نعم ان اسمك) اى بان يكون بحيث لا يتحصل منه شئ مر ١٥ سم على منهج (اقول) مفهوماً أنه ان تحصل منه شئ بالعرض على التبر لم يصح وان تبر النحاس مثلاً عن القضة وعده فالدرهم الموجود بعصر الآن لا يصح القراض عليها لانه يتحصل من الفض قدر لو ميز بالمار وقبسه نظر والذي ينبغي الصحة ويراد بالمستعمل عدم تبر النحاس عن القضة مثلاً رأى العين

(قوله وقيل ان راج) اي وان لم يسم المالك المار عن الجرجاني (قوله فلا يجوز على نقد مجهول) اي قدرا او جنسا او صفة ومن ذلك ما عتبه الباوي من التعامل بالصفة المقصورة فلا يصح القراض عليها لان صفة القرض وان عمت الأمان مقدار القرض محتلف فلا يمكن ضبطها مثله عند التقاض حتى لو قارضه على قدر متماثل من القدر وزنا فلما ظهر عدم الصفة بأضالته حين الرد وان احضر قدره وزنا لكن القرض يختلف بقاوت القرض قوله وكذا وكسب ايضا قوله فلا يجوز على نقد مجهول ولعل الفرق بين هذا والشركة حيث صح مع الجهل بالمالين حيث كان يمكن علمهما بعد العقد ان المقصود من القراض الربح فاشتراط العلم بقدر المال لعلم العامل بما يخصه من الربح بخلاف الشركة فيكتفي العلم بما يخص كلاهما عند القسمة (قوله ولو علم جنسه) قد يقال لا موقع للمبالغة في هذا مع التعبير بألف لان من لازمه العلم بالقدر الا ان يقال المبالغة بقوله ولو الخ متعلقة ايضا بقوله فلا يجوز على نقد مجهول القدر فيكون قوله أو قدره باعتبار هذا ا م م ح لكن ليس لفظ الألف في كلام الشارع فالمبالغة فيه ظاهرة وفي س على من سجد كلامه صفة فقوله بخلاف ما لو علم جنسه وقدره وصفته اي علم الثلاثة فيه بأن جهل الثلاثة في العقد أو ما لو جهل في العقد القدر فقط ١٦٢ ثم علم في المجلس فيصح كالتقدم عن شرح البهجة ومن ذلك يعلم أنه لا يكتفى العلم

بالمجلس والصفة في المجلس دون العقد وظاهر الإطلاق أن أحدهما كذلك (قوله في ذمته) اي المالك مفهومه أنها اذا كانت في ذمة غير المالك لا يجوز سواء عين في المجلس وقبضه المالك أو لا وفي كلام ح أنه اذا قارضه على دين في ذمة العامل وعين وقبضه المالك صح اي فذمة العامل بلا تجديد عقد وان قارضه على دين في ذمة اجنبى لم يصح وان عين في المجلس وقبضه المالك فيحتاج الى تجديد عقد عليه بعد تعيينه وقبض المالك و الفرق بين العامل وغيره

غنى جاز العقد عليه كجزءه الجرجاني وقيل ان راج واقتضى كلامهما في الشركة تعميمه واختاره السبكي وغيره (وعروض) مثلية أو مقومة لخاص (و) كونه (معلوما) قدرا او جنسا او صفة فلا يجوز على نقد مجهول وان أمكن علمه سالا ولو علم جنسه أو قدره أو صفته في المجلس بلهالة الربح وبه فادعى رأس مال السلم (معينا) فلا يجوز على إحدى الصرتين نعم لو قارضه على ألف درهم مثلاً في ذمته ثم ميثاق في المجلس بآز كما صحه في الشرح الصغير واقتضاء كلام الروضة كإحداها لا فالج كالتصرف والسلم ولو خلط ألقين بألف لغیره ثم قاله قارضته على أحدهما وشاركته في الآخر جاز وان لم يتعين ألف القراض ويقرده العامل بالتصرف فيه ويشتر كان في التصرف في الباقي ولو قارضه على ألقين على أنه من أحدهما نصف الربح ومن الآخر ثلثه صح ان عين كلامهما والا فلا وما في الجواهر مما عاوه التناقض مجهول على هذا التفصيل (وقيل يجوز على إحدى الصرتين) بتشديد الراء كما وجد بطنه ان علم ما قيم ما وتسوا باجنسا او صفة وقدرا فيصرف العامل في أيهما شاء فيعين للقراض والاصح المنع لاتقاء التعيين كالبيع وحل المنع ما لم يعين أحدهما في المجلس والاصح حيث علم ما فيها و يفرق بين هذا وما مر

بأن ما في ذمة غير العامل مجهوز من حال العقد بخلاف ما في ذمة العامل فانه قادر على تحصيله فصح العقد عليه (قوله ثم عينها في المجلس) اي أو قال بدونه ادفعها اليه ودفعها اليه في المجلس اه سم على من سجد (اقول) وكان المالك قال العامل قارضتك على ألف في ذمتي ثم قال بدونه ما ذكر كما يدل عليه قوله قيل قال في العباب وكونه معينا في العقد أو لم يجله كان قارضه على ألف ثم قال بان عليه ألف ادفعه اليه ففعل في المجلس (قوله ثم قاله) اي صاحب الألقين (قوله وان لم يتعين) اي والحال أنه لم الخ (قوله ويقرده العامل) اي يجوز له الاتقراض بالتصرف فيه وليس المراد ان المالك يتنعم عليه بالتصرف في حصة القراض بل يجوز له التصرف في ألقين أحدهما حصة القراض والآخر حصة من المشترك ويدل لهذا قول الشارع في الفصل الا بعد قبول المصنف لكل فضة أو باع ما اشتراه العامل للقراض لا يمكن فضله لعدم دلالة عليه بل سعه اعانة العامل (قوله بالتصرف فيه) ولو عجزا (قوله على أنه) اي العامل (قوله ان عين كلامهما) لعل وجه اشتراط التعيين أنه قد يشترى بكل من الألقين نوعا مغايرا لنوع الآخر ويشتد بهج النوعين فعدم التميز قد يؤدي الى الجهل بما يخص كلام من الألقين (قوله والاصح المنع) بالنظر لما مرته العادة في مثل ذلك المال (قوله ما لم يعين أحدهما) اي أحد القدرين وكان الاولى أن يقول احدهما (قوله حيث علم) اي جنسا او صفة وقدرا قبل العقد أخذ من قوله ويشتر الخ

(قوله لتعين الصريتين) اي عند المتعاقدين (قوله بحيث يستقل بده) اي بوضع يده (قوله أو غيره) كداره وحاوونه (قوله اي مملوكه) اي ولو بجهة اخذ من قوله بعد لان عبده الخ (قوله نعم بشرط كونه) اي المملوك (قوله لانه من جهة ماله) عينا ومنفعة يشتمل أكبره والموصى به بمقتضى (قوله بان عبده) مفهومه انه لا يجوز شرط عمل ولده الصغير أو أخيه مثلا (قوله أو ماله بشرط) محترز نوله ولم يجعل ليهذا ولا تصرفا (قوله في يده) اي القلام (قوله ولو بشرط نفعه) اي المملوك وخرج به الحر فلا يجوز فيه ذلك لان نفعه على نفسه والعبد المستاجر ايضا (قوله والاوجه) خلافا للحج ١٦٣ (قوله وقد اعتبر أبو حامد الخ) معذ (قوله من عامل المساقاة) عبارة الشارح ثم ردد

قول المتن بشرط تخصيص الثمن بهما ثم لو بشرط نفعه فن المالك على العامل جائز فان قدرت فذلك والاجل على الوسط المعتاد وعليه فانظر الفرق بينهما ولعله أن عقد القراض لما كان جائزا من الطرفين توسعوا فيه لاسكان التضار من الفسخ أي وقت بخلاف المساقاة (قوله ولا يقاس) اي القراض (قوله بالحج) اي حيث جازوا والاستثناء انفسه بالنفقة بالانقضاء لها (فرع) فافرضه بركة على أن يذهب الى العين يشتري من يضاعفها ويضعها هناك أو يردّها الى مكة ففي الصفة وجهان الاكثرون على الفساد لان النقل عمل مقصود وقد شرط مع الصلابة ٨١ سم على حج (أقول) قد يقال ليس المشروط نقله نفسه وانما المقصود من مثل ذلك الاستئجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حيثئذ

في العلم بنحو القدر في المجلس بأن الاجسام هنا أخص لتعيين الصريتين وانما الاجسام في المرادة منها بخلافه فيعاصر (و) كونه (مسما الى العامل) بحيث يستقل بده عليه لأن المراد تسلمه وقت العقد ولا في المجلس بل أن لا يشترط عدم تسلمه كما افاده قوله (فلا يجوز) ولا يصح (شرط) كونه المال في يد المالك أو غيره لاحوال أن لا يجده عند الحاجة (و) لا بد أيضا من استقلال العامل بالتصرف فيقتض (لا) يجوز بشرط (عده) اي المالك ومثله فيه (معه) لانه ينافي مقتضا من استقلال العامل بالعمل (ويجوز شرط عمل قلام المالك) اي مملوكه أو من يستحق نفعه كما يحتمل الشيخ وهو ظاهر ثم يشترط كونه معلوما بجهة واحدة ووصف (معه) سواء كان الشارط العامل أم المالك ولم يجعل ليهذا ولا تصرفا (على الصحيح) كالمساقاة لانه من جهة ماله فجازا استباح بقية المال لتسليمه والثاني لا يجوز كشرط عمل السيد لان عبده يده واجاب الاول بان عبده وبه ماله فجعل علمها متاعا للعالم بخلاف المالك أمال بشرط عمله لغير القلام أو كونه بعض المال في يده فسد جزما ولو شرط نفعه عليه مجاز والاوجه اشترط تقديرها وكان العامل استأجر مديها وقد اعتبر أبو حامد ذلك في نظيره من عامل المساقاة ولا يقاس بالحج نظروجه عن القياس فكأن الحاجة داعية الى التوسعة في تحصيل تلك العبادة المشقة (ووظيفة العامل الصلابة) وهي الاسترباح بالبيع والشراء دون الطعن والخبر اذ لا يسمى فاعلها تاجرا بل محترفا (وقوابلهما) مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه (ككثير الشاوب وطيا) وذرعها وجعلها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثقل وجهه لقضاء العرف بذلك (فلو فادسه ليشترى نقطة فيطن ويحتر أو غزلا) مثلا (ينسبه ويبيعه) اي كذا منهما (فقد القراض) لانه شرع رخصة الحاجة وهذه مضبوطة بتفسير الاستئجار عليها فلم تشتمل الرخصة ولو اشتراها وطعنها من غير شرط لم ينفع القراض فيها ثم ان طعن من غراده لم يستحق اجرة ولو استأجر عليه لزمته الاجرة وما رضاهما ويقرم أرض ناقص بالطين فان باعه لم يضمن الثمن لعدم التعدي فيه وان ربح فهو بينهما علالا بشرط ولو

من أهبال الصلابة فيبقى الصفة ويؤيده ما ذكره الشارح من جواز استئجار من يطن الخطة الخ (قوله لو وزن الخفيف) اي فان استأجر على فعل ذلك كانت الاجرة عليه كما يأتي الشارح في الفصل الاتي بعد قول المصنف وما لا يلزمه الاستئجار عليه (قوله فسد القراض) ولو شرط ان يستأجر العامل من يفعل ذلك من مال القراض فانها جاز فانه في الطلب ٨١ سم على منهج وسبأ في ما فيه في كلام الشارح (قوله ولو اشتراها) اي العامل (قوله وما رضاهما) ارجع ليكل من قوله ولو اشتراها الخ وقوله ولو استأجر عليه الخ ثم أتت سم على منهج صريح بوجوهها

(قوله وهذا) اى التظير اوجه اى فلا يجوز على ان يشتري حنطة ويبيعها فى الحال (قوله لم يصح) اى لتسديقه على طلب التورية فى الشراء والبيع
 بطلان (قوله فى القصر وان كان يخطه) اى قاله القصر وان كان جائزا لكن ينبغى الاتصاف
 على ما يقتضيه المصنف (قوله او معاملة شخص بعينه) ظاهره وان جرت العادة بمصروف الربح
 بمعاملة وعليه فعل القرفينه وبين الأشخاص المعينين مبهمة المعاملة مع الأشخاص اكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام
 مانع به تفوت المعاملة معه (قوله صح) اى القراض (قوله مع المساوقة) اى على الوجه
 الجائز (قوله يتناول ما يلبس) اى من اى نوع كان (قوله ولا يشترط بيان نوع الخ) وبعبارة
 صح هنا بعد قول المصنف بيان نوع هذا وذا فارق ما فى الوكيل بان للعامل خطا يجهل على بذل الجهد بخلاف الوكيل
 (قوله بالبيع والشراء قراضا) مجرد تدوير والا فلو حذفته كان فاسدا ايضا (قوله ولا يجوز له التصرف بعمده) اى ما تصرفه
 بعد وجود المثل عليه فى الصورتين اللتين قبل هذه فقياس ما فى الوكيل من انه اذا بطل خصوصها تصرف بعموم
 الاذن صفة التصرف هنا ايضا لان القراض نوع من الوكالة بل

شرط ان يستأجر العامل من يجهل ذلك من مال القراض وخط العامل التصرف فقط قال فى المطلب فاذا يظفر الجواز وتقر فيه الاذرى بان الربح لم ينشأ عن تصرف العامل وهذا اوجه ولو قارضه على ان يشتري الحنطة ويخزنها مدة فاذا ارتفع سعرها باعها لم يصح قاله القاضى الحسين لان الربح يخرج حاصل من جهة التصرف وفى المبرم وهو غطاه ربح لو قال على ان تشتري حنطة وتبيعها فى الحال لم يصح ولا يجوز ان يشتري عليه شراء بالمخطه (متاع معين) كهذه الحنطة وهذا العبد (أو) شراء (نوع نادر وجوده) كالباقيات الاجرة والخيل البلق (أو معاملة شخص) بعينه كالبيع من زيد والشرائه لاختلافه بالمقصود بسبب التضييق والوجه فى الأشخاص المعينين اهم ان كانوا بحيث تقضى العادة بالربح معهم لم يضر والا ضرر وفى الحاوى بضر تعيين حاووت كعرض معين لاسوق كنوع عام ولا يضر تعيين غير نادر ليدم كفا كهيئة رطبة ولونها عن هذه الامور صرح لئلا يكون من شراء غيرها واما هذه فممنه عنه ولو قارضه على ان يصارف مع المساوقة فهل يتعينون عللا بالشرط فتفسد المساوقة مع غيرهم ولا لان المقصود بذلك ان يكون تصرفا مع قوم باعناهم وجهان اوجهها فانيهما ولا يشترط تعيين ما تصرف فيه بخلاف الوكالة والقرف ان العامل خطا يجهل على بذل الجهد بخلاف الوكيل وعليه الامتنال لما عينه ان عين كفا مائة التصرفات المستفادة بالاذن فالاذن الذى يقتضيه ما يلبس من المسجوع الا لا كسبة وفحواها كالبيع عللا بالعرف (ولا يشترط بيان نوع هذا وذا ولا بيان مدة القراض) اذ ليس للربح زمن معلوم وبه فارق وجوب تعيينها فى المساوقة ولو قال قارضتك ماشيت او شئت جاز كما هو شأن العقد الجائز او طقه على شرط كذا اجار اس الشهر فقد قارضتك او علق تصرفه كقارضتك الا ان ولا تصرف الى انقضاء الشهر او دفع له مالا وقال اذا تمت تصرف فيه بالبيع والشراء قراضا على ان لا نصف الربح لم يصح ولا يجوز له التصرف بعمده لانه تعليق ولبطلان القراض بعمده لوصح (فلو ذكر له مدة) على جهة تأنيدها كسنة فسد مطلقا سواء اسكت أم منعه التصرف بعدها لم يبيع ام الشراء اذ تلك المدة قد لا يروج فيها شيء وان ذكرها لعل وجه التأنيث (ومنعه التصرف بعدها) كقارضتك على كذا ولا تصرف بعمده (فسد) لانه قد لا يجد فيها راجيا فى شراء ما عند من العرض (وان منعه الشراء بعدها) دون البيع (فلا) فسد (فى الاصح) لحصول الاستباح بالبيع الذى له فله بعد المدة ويؤخذ من غنبد التنبية بانه ان تكون المدة يتاقيها الشراء لغرض الربح بخلاف خصوصها ولو كانت المدة مجهولة كدكة اقامة العسكر لم يصح فى اوجه الوجهين وعلم بما

بطلان التورية فى الشراء والبيع بطلان (قوله فى القصر وان كان يخطه) اى قاله القصر وان كان جائزا لكن ينبغى الاتصاف على ما يقتضيه المصنف (قوله او معاملة شخص بعينه) ظاهره وان جرت العادة بمصروف الربح بمعاملة وعليه فعل القرفينه وبين الأشخاص المعينين مبهمة المعاملة مع الأشخاص اكثر منها مع الواحد لا احتمال قيام مانع به تفوت المعاملة معه (قوله صح) اى القراض (قوله مع المساوقة) اى على الوجه الجائز (قوله يتناول ما يلبس) اى من اى نوع كان (قوله ولا يشترط بيان نوع الخ) وبعبارة صح هنا بعد قول المصنف بيان نوع هذا وذا فارق ما فى الوكيل بان للعامل خطا يجهل على بذل الجهد بخلاف الوكيل (قوله بالبيع والشراء قراضا) مجرد تدوير والا فلو حذفته كان فاسدا ايضا (قوله ولا يجوز له التصرف بعمده) اى ما تصرفه بعد وجود المثل عليه فى الصورتين اللتين قبل هذه فقياس ما فى الوكيل من انه اذا بطل خصوصها تصرف بعموم الاذن صفة التصرف هنا ايضا لان القراض نوع من الوكالة بل

قياس ما فى القراض فى الصورة الثانية لما مر من انه لو تجزأوا كالة وعلق التصرف لم يمنع لكن فرق صح بينهما فان تأخير التصرف من القرض الربح بخلاف الوكيل (قوله ام الشراء) سياتى فيما يعلم منه ان محل الفساد فيها الوجه الشراء بعد ذكر السنة ان منعه متعاضدا بخلاف ما لو منعه مستعاضدا (قوله ولم بما

قوله وان ذكره الالهي وجه التاقيث لكن قد يتوقف في علم ما ذكره من التفصيل من ذلك (قوله بخلاف ما لو قال فارضتك) صريح هذه الصفة فيما لو قال فارضتك ولا تصرف بعد شهر والمفهوم من كلام شيخنا الزايد الجزم بالاطلاق وهو واضح لا يمنع التصرف فيه تضييق لجواز أن لا يتيسر له بيع ما اشتراه في الشهر فينته على بعده * (فرع) * وقع السؤال في الدرس عما يقع كثير من شرط جرم المالك وجرم العاقل وجرم العاقل الذي ينفعه المالك للعامل ليعمل عليه اموال القراض مثلا هل هو صحيح ام باطل والجواب عنه ان الظاهر الصفة ١٦٥ وكان المالك شرط لنفسه من أين للعامل جرم

وهو صحيح (قوله وان استأثر) اي استقل (قوله ولا جرة المثل) اي للعامل (قوله خلافا لبعض المتأخرين) اي صح تعال الشيخ في شرح منبهه (قوله اياضاعة) اي في تفسير الايضاع بالتوكيل نفس بر سر ادوا الاقصى اضعه دفعه فبضاعة اي مالا مبعوثا (قوله او اياضاع) يتأمل وجه كونه اياضاعا مع جعل نصف الربح له في الاولى وكاه في الثانية مع كون الايضاع هو التوكيل بلا جعل وقياس ما ان يقال ويجزى التمسك في الوقال ابتعتك على ان نصف الربح لك هل هو قراض فاسد او قرض وفيما لو قال ابتعتك على ان الربح كله لي هل قراض صحيح او اياضاع (قوله قرض صحيح) اي فالربح كله للعامل وان تأخر يده كان من ضمانه وعليه رد مثل ما قدضه من المالك له (قوله فايضاع) اي توكيل بلا جعل فصحيح تصرف

قوله وان ذكر المدة اشهد انما بقيت مضرة منعه بعدها ما تراخيا عنها بخلاف ما لو قال فارضتك سنة وذكرك منع الشراء منه لا يصح التاقيث حقيقة وهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرح المنهج والروض ومراد المصنف منع الشراء بعدها اي دون البيع انه لم يمنعه منه بان قال ولكن البيع بعدها وسكت عنه كما اقتضاه كلامه واختاره في المطلب في الثانية وان اقتضى كلام الروضة كاصلا فيها الفساد (ويشترط اختصاصهما بالبيع) فيقتض شرط بعضه الثالث ما لم يشترط عليه العمل معه فيكون قراضا بين اثنين فم شرطه لكن احدهما كشرطه لفساده (واشترط كنهما فيه) لباخذ المالك بملكه والعامل به له فلو شرط اختصاص احدهما لم يصح والقول بأنه لا حاجة لهذا لانه يلزم من اختصاصهما به مردود بجمع الزوم لاحتمال ان يراد باختصاصهما به ان لا يخرج عنهما وان استأثر به احدهما فتعين ذلك الاشتراك والذات الاجرام (فلو قال فارضتك على ان كل الربح لك قراض فاسد) فالحاشية تضييق العقد ولا جرة التسل لانه على طامعا وسواء في ذلك امكن عالما بالفساد لانه حينئذ طامع فيما وجبه له التسرع من الاجرة خلافا لبعض المتأخرين (وقيل قراض صحيح) نظرا للمعنى (وان قال) المالك كله لي قراض فاسد لما لم يجره وان ظن وجوبه (وقيل) هو (ايضاع) اي توكيل بلا جعل والبضاعة المال المبعوث ويجزى الخلاف فيما لو قال ابتعتك على ان نصف الربح لك او كذلك هل يكون قراضا فاسدا او اياضاعا ولو قال خذوه وتصرف فيه والربح كله لك فقرض صحيح او كله فايضاع وفارق هذا ما مر قبله بان اللفظ فيها صريح في عقد آخر ولو اقتصصر على قوله ابتعتك فهو بمثابة تصرف والربح كله لي فيكون اياضاعا كما اقتضاه كلامهم قال في المطلب وكلام القرافي وغيره يدل عليه ولودفع اليه دراهم وقال تجزى فيها لنفسك كان جبة لا قرضا في اصح الوجهين والفرق بينه وبين ما مر في الوكالة من أنه لو قال اشترى عبد فلان بكذا فافعل ملكه الا امر ورجع عليه المأمور يدل مادفعه واضح ولو قال خذ المال قراضا بالنصف مثلا صح في أحد وجهين ووجه

العامل وكل ربح للمالك (قوله كان جبة) اي للدراهم لا قرضا انظر ما الفرق بين هذا وبين ما لو قال خذوه وتصرف فيه الخ وقد يقال التخصيص في الاولى على تخصيص العامل بالربح قربة على عدم الهبة بخلافه في الثانية فان التبادر من تجزى فيه لنفسك الهبة هذا وقد نقل سم في حاشية المنهج عن الشارح أنه اعتمد في تلك الهبة فتكون المستلثان مستويين (قوله واضح) وهو ان اشترى عبد فلان بسدتي لزوم الثمن لئلا امر فدفع الوكيل عنه قضا ملين الغير باذنه وهو يقتضي الرجوع بخلاف تجزى فيها لنفسك فانه ان في التصرف في المال المأمور من غير قربة تدل على رجوع جبة لا امر (قوله صح في أحد وجهين) اي ويكون الربح مناصفة بينهما

(قوله شركة أو نصيباً) ومثل ذلك ما لو قال مشاطرة فلا يصح (قوله في الأربعة الأول) هي قوله شركة أو نصيباً أو جزءاً أو شيئاً من
الربح (قوله وتعيينها في الأخيرة) هي قوله ١٦٦ أو على أنك إن رجعت ألقاها لك نصفه الخ (قوله وفي صورتها) أي الدابة

الاستوى اخذاً من كلام الرافعي وعليه لو قال رب المال إن النصف لي فيكون
فاصداً وأدعى العامل العكس صدق العامل لأن الظاهر معه (وكونه معلوماً بالجزئية) |
كنصف أو ثلث (فلو قال) فأرضتك (على أنك) أولى (ففيه شركة أو نصيباً) أو جزءاً أو شيئاً
من الربح أو على أن يخصني دابة تشترى من رأس المال أو تخصني بـ كـ وبها أو بـ ربح
أحد الألفين مثلاً ولو غلطوا بين أو على أنك إن رجعت ألقاها لك نصفه أو ألفين فلك ربعه
(فسد) القراض في جميعها للجهل بقدر الربح في الأربعة الأول وبعينها في الأخيرة ولأن
الدابة في صورتها الثانية قد تنقص بالاستعمال وتعد عليه التصرف فيها ولا نه خصص
العامل في التي تليها وفي صورتها الأولى بربح بعض المال (أو) على أن الربح (ينسأ)
فالأصح العصة ويكون نصفين) كما لو قال هذا بيني وبين فلان لأن المبادر منه حبيته
المنصفة والثاني لا يصح لاحتمال اللفظ غير المنصفة فلا يكون الجزء معلوماً كما لو قال
بعنك بألف دراهم ودانبر ولو قال فأرضتك على أن الربح بيننا اثلاثاً لم يصح كما في الأوفار
للجهل بينه الثلث ومنه الثلثان أو فأرضتك كقراض فلان صرح أن ما قدر المشروط
والأفلا أو فأرضتك وثلث ربع سدس العشر صرح وإن لم يعلم قدرها عند العقد لسهولة
لمعرفة كالأوباعه مراحمة وجه لا حساب به حال العقد (ولو قال في النصف) مثلاً وسكت عما
للعامل (فسد في الأصح) لأنصرف الربح للمالك أصالة لأنه تمام له دون العامل فصاركه
مختصاً بالمال والثاني يصح ويكون النصف الآخر للعامل (وإن قال لك النصف) وسكت
عن جانيه (صح على الصحيح) لأنصرفاً ما بشرط للمالك يحكم الأصل المذكور واستناد
كل ما ذكره للمالك مشال فلا يصدر من العامل شرط مشق على شيء محذور كـ كذلك
كما لا يخفى والثاني لا يصح كالم قبلها (ولو) علم لكن لا بالجزئية كان (شرط لأحدهما
عشرة) بفتح العين والسين والباقي لا تسو أو بينهما كما في الهزرو (أو بـ صنف)
كالربح (فسد) القراض لا تنفاه العلم بالجزئية ولأن الربح قد ينصرف فيما ذكره أو في ذلك
النصف فيبقى لا استقلال لأحدهما بالربح وهو خلاف وضع الباب

• (فصل) في بيان الصيغة وما يشترط في العاقدين وذكر أحكام القراض (يشترط)
أربعة القراض أيضاً (إيجاب) كقارضتك وعاملتك وضاربتك وخذه هذه الدراهم
واتجر فيها أو بيع واشتر على أن الربح بيننا فلا تصبر على بيع واشتر فسد (وقول) بلفظ
متصل بالإيجاب كتنظره في البيع وعمر ادمال شرط ما لا يمتنه فيشمل الوكـ كما هنا
(وقيل يكنى القبول بالفعل) كما في الو كالة والجماعة وزيادته مقدمه معاوضة يتخص بهين
فلا يشبههما وإطلاق المصنف هذا الوجه شامل لما إذا كان بصيغة الأهر كخذه هذا

(قوله صح أن علم) أي عند العقد
(قوله وإن لم يعلم قدرها) أي
الصحة (قوله فصاركه مختصاً)
يحمل أن تجب الأجرة هنا على
التفصيل السابق إذ ليس في
الصيغة تصريح بنفسه عن
العامل أـ سم على ج

• (فصل في بيان الصيغة) •
(قوله وذكر أحكام القراض)
أي شيء من أحكامه والأحكام
ويأتي بعده من أحكامه أيضاً
وأصل حكمه تأخير الصيغة أن
ماعدادها كأنه مقدمة عليها وإن
مقارضة المالك لاثنين فأكثر
ومقارضة العامل آتية لا تقارها
للاصيغة كأنها من جريئتها
فقال الكلام عليها فآخرها ذلك
وترجم له بالافضل لأنهما باعتبار
عما استقلت عليه من الأحكام
الاجتية زائدة على الأركان متعلقة
بها (قوله على أن الربح بيننا)
راجع لجميع ما قبله (قوله فسد)
لعل المراد أنه إذا أريد القراض
حتى لو أطلق كان تو كلاً بصح
أـ سم على ج وقوله تو كلاً
بصحاى إلا جعل فلا يستحق
العامل فيه شيئاً وبعبارة ج
فإن أقصر على بيع واشتر فسد
ولا شيء له لأنه لم يذكره مطعماً أـ

ومنه يؤخذ جواب سادته وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً يطلب من آخر دراهم لتجربها فأحضره
ذلك ودفعه له وقال تجربها ولم يدعي ذلك وهو أنه لا شيء للعامل في هذه الصورة لما علم به ج (قوله يصح بهين فلا يشبههما)
أي لأن الو كالة لا معاوضة فيها والجماعة لا تخص بهين بل قد يكون العامل غير معين كن رقبدي فله كذا

(قوله قال الغزى الخ) مراد به صاحب تبيان القربان وليس هو ابن قاسم شارح المشايخ (قوله أو العامل اعني) اي اما لو كان المالك اعني فيجوز لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على معين كما يجتمع به المعين وأن لا يجوز اقتباضه المعين فلا بد من اذ القراض وتوكل وهو لا يجتمع في المعين كقوله لو كبل به هذا

الثوب ونقدم في الشرعة المعنى على ع ما وافق هذا النظر الآن يقال أن ما هنالك ليس هو كبلًا محضًا بل ليل اشتراط القبول هنا فقط (قوله وله أن يشترط له الخ) لعل المراد أنه بشرط جرائم من الربح تقضى العادة بمحصول مثله وهو يتدفى الواقع على اجرة المثل والافضل قدر معلوم كعشرة يشترط مطلقا (قوله انه كإرادته السفر بنفسه) وسياق أنه يجوز له السفر بالاذن لكن لا يركب البحر الا اذا تعين طريقا أو نص عليه وعليه كما يأتي ايضا حيث عرض الاذن في السفر بعد العقد أما لو قارضه ليصل من بلدة الى اخرى لم يصح لانه على زائد على التجارة (قوله فانه يصح فيه ذلك) اي ما زاد على اجرة المثل (قوله فالقراض باق في نفسه) اي ولا يكون اذن المالك له عزلا (قوله فله اجرة المثل) اي على المالك (قوله) حيث لم يصل شيئا) اي ما لو عمل فعل يربح يكون الربح كله

الائق مثلا وتجرب فيه على ان الربح يبقا ويغير هذه الصفة كقارضتك وضاربتك وحمل الشارب كما ذكرنا شرح ذلك على الحاشية الاولى قال الغزى ولك ان تقول هذه طريقة تقدمت في الو كالة انه يشترط القبول في صبيغ العقود دون صبيغ الامر وحسنه فاطلاق الكتاب الوجه صحيح لان هذه العقود كالة في الاستدعاء قطعها ولنا وجه في الو كالة انه يكفي القبول بالفعل مطلقا (وشرطهما) اي المالك والعامل (كوكيل وموكل) لان المالك كالوكل والعامل كالوكيل فلو كان أحدهما محجورا عليه أو ما ذواته في العترة ولم يأذن السدي في ذلك والعامل اعني لم يصح ويجوز لو لم يصرح أو يجنون أو سبقه أن يقارض من يجوز ايداع المال المدفوع اليه وله أن يشترط له كثر من اجرة المثل أن لم يصح كافيًا غيره ومحل ما نقرر أن لا يتضمن العقد الاذن في السفر والا فليجبه في المطلب انه كإرادته السفر بنفسه أما المحجور عليه فليس فلا يصح أن يقارض ويجوز أن يكون عاملا ويصح من المريض ولا يصح ما زاد على اجرة المثل من الثلث لان المحسوب منه معا فقه من ماله والربح ليس يحصل حتى يقوته وانما هو شيء يتوقع حصوله واذا حصل كان يتصرف العامل بخلاف مساقاة فانه يحصل فيه ذلك من الثلث لان الثمار فيها من عين المال بخلافه ولو قارض العامل) خصصا (أخبرنا عن ذلك من يشاركة) ذلك الآخر (في العمل والربح يجوز في الاصح) لان القراض على خلاف القياس وموضوعه أن يكون أحد العاقدين مالكًا لاجل له والاخر عاملا ولو متعقدا لاملأه فلا بد له الى ان يعقده عاملا وعمل المنع بالنسبة للثاني أما الاول فالقراض باق في حقه فان تصرف الثاني فله اجرة المثل والربح كله للمالك ولان في العامل الاول حيث لم يعمل شيئا والثاني يجوز كما يجوز للعالم أن يقارض شخصين في الاستدعاء ورتبنا ما روي في مشاركة ما اذا أذن له في ذلك لينسج من القراض ويكون وكيلًا فيه بصح ومعه كما قاله ابن الرفعة اذا كان المال محجوزا عليه القراض لانه ابتداء قراض فلو وقع بعد تصرفه وصبر وروى المال عرضا لم يجز قال الماوردي ولا يجوز عند عدم التبعين أن يقارض الأمينة والاشبه في المطلب انزع المجهز بالاذن له في ذلك ان ابتاع المالك به لان اجاب به سواء فيه قال الدرعي وهذا اذا امره اجازة مالا كما صوره الدرعي ان رأيت أن تقارض غيره فافعل (ويغير اذنه فاحد) مطلقا سواء قصد المشاركة في عمل وربح ام ربح فقط ام قصد الانسلاخ لا تتواءم اذن المالك فيه وانقصه على المالك غيره كالو

للمالك وله ما يحسب ما شرطه أو للعامل من الربح بقدر عمله فيه نظر والاقرب الثاني (قوله لينسج) اي يخرج منه (قوله) ويكون وكيلًا فيه) اي في قراضه للثاني (قوله والاشبه الخ) معقد (قوله يجهز بالاذن له في ذلك) ولا يخالف هذا ما مر في قوله أما الاول فلان ما تقدم لما كان المأذون فيه غير صحيح جعل كالمعقد (قوله لان اجاب) اي المالك فان اجاب سواء لم ينزعول الاقتراض غيره وقيل لواء اي العامل وقوله وهذا اي انزع المجهز بالاذن

(قوله ولو أراد ناظر وقت شرط له) ومنه الارشاد في الوصف الاهل المشروط فيه النظر لارشاد كل طبقة عليها فلا يجوز له اخراج نفسه واقامة غيره مقامه ولو فعل ذلك لا ينفذ وصته باق (قوله واخراج نفسه) أي أموالاً أقامه مقامه في أمور خاصة كالصرف في عبادة أو نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يمنع لكن صرف في الوكاله أن الوصي واقم لا يملك كل من نفسه ما لا يفي بجزمه أول تلقى بمسأله وعليه فلا يجوز الوصي أقامة غيره في الأمور الخاصة الاعتدال بحزم وعدم اللباقة وباق مثله في المناظر تم قضية ما ذكر أن الناظر لا يجوز له عزل نفسه وفي باب الوصف ما يتخلفه والجواب أن الكلام هنا فيما لو أراد عزل نفسه واقامة غيره مقامه وما هناك في مجرد العزل فلا تخالف ١٦٨ وخرج من شرطه النظر غيره فله اخراج نفسه من الظاهر متى شاء وبصير

الحق في ذلك للقاضي بقترقيمه شاء كبقية الوظائف وإذا سقط حقه لغيره جاز له الأخذ في مقابلته الأسقاط كما ذكر في القسم والمشور والمعالجة قوته كان كما (ص) أي فانه لا يجوز (قوله) ولقد وقعت (ص) أي عندي (قوله) وبما عقرر هو قوله المقرر في المذهب (قوله) اندفع ما قبل فيه نظر ظاهر أنه سمع على ج ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم بل ذكر بل لا يهتدى اليه الا من له كثرة احاطة فلا يتبين الاحالة عليه (قوله من غير قبض) أي فهو مختار لا صلاحه من أن نازاده عليه بقوله في آفة قلت وفي آخره والله أعلم والجواب أنه علم من تتبع كلامه أن هذا في غير الكامة والكلمتين (قوله) أما لو اشترى في الذمة لنفسه (أي أو أطلق بقى ما لو نوى نفسه والعامل الأول حل يقع لهما أو للعامل الثاني فيه نظر ونقل عن شيخنا

أراد الوصي أن ينزل وصيا منزله في حياته يقيم في كل ما هو منوط به فانه لا يجوز كما قاله الامام قال السبكي ولو أراد ناظر وقت شرطه النظر أقامة غيره مقامه واخراج نفسه من ذلك كان كما صرف في الوصي قال ولقد وقعت في هذه المسئلة في القتاوى ولم أر تدنى أن ذلك ممنوع (فان تصرف) العامل (الثاني) بفرض المال (تصرف غائب) فيضع ما تصرف فيه لان الاذن صدر ممن ليس بمالك ولا وكيل (فان اشترى) لا لأول (في الذمة) ونقد الفخ من مال القراض ويرى (وقلنا بالجديد) المقرر في المذهب المعلوم له أدنى المالم وهو أن الرجح الغائب اذا اشترى في الذمة وتقدم المصوب لصحة شرائه وانما القاسد تسليه فيضمن ماسله وعما قرر اندفع ما قبل لم تقدم لهذا الجديد ذكر فلا تحسن الاحالة عليه (فالرجح) هناك (للعامل الأول في الاصح) لان الثاني تصرف بأذنه فاشبه الوكيل (وعليه الثاني أجريه) هو من زيادته من غير قيد لانه لم يعمل بمحانا (وقيل هو الثاني) جميعه لانه لم يتصرف باذن المالك فاشبه الغائب واشتار السبكي أما لو اشترى في الذمة لنفسه نفسه (وان اشترى بعين مال القراض فباطل) شراؤه لانه شرا مفضول (ويجوز أن يقارض) المالك (الواحد اثنين متفاضلا) حفظه ما من الرجح ويجب تعيين كثرهما (ومتساويا) لان عقددهما كما قد بين وان شرط على كل منهما امر أحدهما لا يحل بضر ككراهيه جوع خلافا لما أطال به البلقي لانها بمنزلة عامل واحد فهو غير مناف لما من اشتراط استعجال العامل وقوله لو شرط عليه مشر فالبيع (و) يجوز أن يقارض (الاثنين واحدا) لانه كعقدين ويشترط فيما اذا تفاوتا في مشروطه تعيين من له الاكثر (والرجح بعد نصيب العامل بينهما بحسب المال) والافضل ما فيه من شرط بعض الرجح لمن ليس بمالك ولا عامل (واذا فسد القراض) وبقي الاذن للوقوفات شرط ككونه غير نقد والمقارض مالك (نقد تصرف

الزيادة بالدرس أنه يقع للعامل الثاني قياسا على ما في الوكاله من أن الوكيل لو اشترى في ذمته ونوى نفسه وموكله (العامل) وقع للوكيل (أقول) هذا أقرب فيما لو أذن له في شرائه من حيث نوى نفسه والمالك لم يأذن باذن له في شرائه أم لو أذن له في العبارة من غير تعرض لشيء يخصه فيبقى في الصحة ويكون ما اشتراه مشركا بينهما (قوله فيقع لنفسه) أي لا القراض فيكون الرجح كله له والمال مضمون عليه ضمان المصوب (قوله ويجب تعيين كثرهما) أي خطأ (قوله لم يصح) وذلك لما اشار اليه بقوله لانها بمنزلة عامل الخ فان المشتري بمنزلة عامل آخر (قوله فيما شرط له) أي العامل (قوله من له الاكثر) عبارة صح عليه وعبد الاصل هي الاوضح لا التعبير بعليه وهو ثبت الا كثر في ذمة أحد المالكين ثم الاوضح منهم أن يقول لمن الاكثر من يهته (قوله والافسد) أي بان نيطر بالتساوي بين المالكين أو بشرط لصاحب الأقل من المالكين الا كثر من الرجح

(قوله والمقارض) أى والحال (قوله فلا يتخذ تصرفه) أى ويضعفه ضمان القسوب لوضع يده على بلاذ من ماله (قوله وان لم يحصل ربح) أى بل وان حصل خسران وهذا بخلاف ما مر في الشركة القاسدة حيث قيل فيها بعدم استحقاق أجره وان لم يحصل ربح في المال وفرق ان الشريك يعمل في ماله نفسه فاحتمل في وجوب أجره لوجود دفع شركه بخلاف العامل في القراض والمساهدة (قوله وان علم الفساد) غاية (قوله تلغير ماهر) بعد قول المصنف ولو قال قارضك على ان كل الربح لك فقراض فاسد من قوه وسواء في ذلك كان عالما بالفساد أو لا ولا حثت فطامع فيها أوجب له الشرع الخ (قوله فلا شيء) أى او قال يبيع في هذا واشترى أو قال اشترى فيه ولم يذكر ربحا فلا شيء له لان ما ذكره توكل لا قراض (قوله ولا نسيئة في ذلك) قياسا على ما صرح به المنهج في باب الوكالة حيث قال ولو خالف وسلم المبيع ضمن قيمة يوم التسليم وعليه فاذا ١٦٩ غرم القبية هل يرد له المال القراض من غير مراعاة المالك لانه لم يزل أو لا يقبض منه مالا وأخذها منه لئلا يلزم عليه التصاقل القابض والمقبض ولو لم يدفعها له فسه نظر والأقرب الثاني أخذها بما أتى فيها ولو أنف العامل مال القراض من انه يقبض المالك منه بده وبرده اليه كما يجتهد وسبقهما الله المتولى (قوله بلاذن) أى في الغبن والتسبئة ظاهر وأنه يبيع بغير الغبن الفاحش ولو كان ثم من رغب فيه بقم قيمته ولعله غير مبادأ أخذها مما تقدم في الوكالة ان يحمل العصة اذا لم يكن ثم رغب بأخذها بهذه الزيادة (قوله فان أذن جاز) ومع جوازها ينبغي أن لا يبالغ في الغبن لبيع ما يساوئ مائة بشئ بثلث يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك أى فان بالغ في الغبن لم يصح تصرفه (قوله ماهر في الوكالة)

العامل) نظر البقاء الاذن كالوكالة القاسدة أما اذا قبله عدم أهلية العاقد أو والمقارض ولو أو وكيل فلا يتخذ تصرفه (والربح) بكما (المالك) لانه تمام ملكه والخسران عليه أيضا (وعليه للعامل أجره مثل عمله) وان لم يحصل ربح لانه عمل طامع في المسمى ولم يسل فربح الى الأجرة وان علم الفساد وظن أن لا أجر فغير ماهر ككفا القادة السبكي (الاذا قال قارضتك وجب الربح في خلاشي له في الاصح لانه عمل مجتهد فطامع في شيء والثاني يربح بأجره مثل كسائر اسباب القسود (ويتصرف العامل محتاطا لا يقين) فاحش في المحرمات مع او شراء (ولا نسيئة) في ذلك للفرق ولا احتمال تقراض المال فتبقى العهد متعلقة بالمالك (بلاذن) كالوكيل فان أذن جاز لان المتعقله وقد زال باذنه وبأق في التعرض في التسبئة في قدر المتعاضد في الوكالة كافي المطلب ويبعث الاشهاد والاشحن بخلاف الحال لانه يجسب المبيع الى استيفائه متى اذن في التسليم قبل قبض الثمن ليجب اشهاد اعدم جريان العادة بالاشهاد في البيع الخلل والمرد بالاشهاد الواجب كما رجحه ابن الرفعة ان لا يسلم المبيع حتى يشهد شاهدان على اقراره بالعدم قال الاسنوى او واحدة او قضية كلام ابن الرفعة انه لا يلزمه الاشهاد على العقد ويوجه بأنه قد يتسمره البيع بربح بدون شاهدان ولو اخر حضورهما فانت ذلك فانه له العقد به ونهما وزمه الاشهاد عند التسليم (وله البيع) ومثله الشراء كما قاله جمع متقدمون (يعرض) وان لم ياذن له المالك اذا القرض الربح وقد يكون فيه وبه فارق الوكيل وقضيته ان له البيع بثمنه غير البلد لكن منعه العرافون وجزء ما في الشركة ونفق السبكي بأن تقدر غير البلد لا يروح فيها بخلاف العرض ويؤخذ منه انه ان راجح جاز ذلك ويؤيده كلام ابن ابي مصرود السابق (وله) بل عليه كما قال الاسنوى (الردعيب) حال كون الرد (تقصيه مضطه) بناء على مذهب ببيويه

٢٢ به ح اى من انه ان عجز له قدرا اتبع والا فان كان ثم عرف في الاجل حل عليه والاراضي اصلته (قوله ويجب الاشهاد) اى في النسيئة واقصانه في وجوب الاشهاد فيقيد انه لا يجب بيان المشتري للمالك وهذا ايضا ما مر في الوكيل وعليه يمكن الفرق بأن العامل هنا لما كان له حصه من الربح وكان مطالبا بتقصيض راس المال أغنى ذلك عن بيانه للمالك (قوله والا ضمن) اى بالقيمة وقت التسليم ويكون للصيله لانه باضن الثمن (قوله لعدم جريان العادة) يؤخذ منه ان العادة لو حرت به في محض القراض وعلم المالك بها وجب الاشهاد ولا مانع منه (قوله قال الاسنوى الخ) معتد (قوله او واحدة) اى ولو مستورا كافي شرح الرض اه سم على منهج (قوله وقضيته) اى قضية قوله اذا القرض الربح (قوله بزمابه) اى بالمتع والمتمم الشارح ثم (قوله السابق) اى في الشركة (قوله بناء) اى كونه ساللا على مذهب ببيويه اى من حصه يجزى الحال من المبتدأ

(قوله فهو آية لهم) أي فان فسخ الآية صفة لل (قوله فلا يرذ) أي لا يجوز ولا يتفقعة (قوله كان له الرق قطعاً) ولا يثنى هذا ما يأتي قريباً منه أنه إذا استوى الأمران في المصلحة رجع إلى اختيار العامل لأن ذلك عند اختلافهما وما هنا فإذا توافقا على استواء الأمرين (قوله حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الإبقاء (قوله وأولى للملكة الأصل) قال في شرح الروض بل القياس وجوبه أي الرذ فيما إذا كانت المصلحة فيه على العامل ككسبه اه سم على منبه ونافذ في حواشي ج في صورة العكس وتوجه المنازعة بما حاصله أن المالك حيث رضى بعبه فقد رضى بالتقويت على نفسه والعامل هو المباشر لعه قد كان أراد الرذ وكان فيه مصلحة لم ينعه المالك منه (قوله رذ على البائع) قد يتعد ذلك لعدم ثبوت الحال مع انكار البائع اه سم على ج أي فيكون الركن جهة العامل فقط فان تعدد عليه ذلك فينبغي أن يصرف فيه المالك بالتقفره (فرع) لو اذن له في الشراء سلباً يارو في البيع سلباً لا يجوز لأن الحظ غالباً في الشراء سلباً دون البيع قاله المأوردى قال ولا اذن في النسبة لا يتناول السلم لأنه غير ركن المراد في مسئلة السلم أنه يجعل له سوى البيع سلباً والشراء سلباً فيصير في الثانية دون الأولى وفي شرح الروض قد يقال الوجه الأول أن في الأولى يقول ١٧٠ المأوردى لا يتناول السلم أي لا يبيع ولا يشترى اه سم على منبه وقوله

وفي البيع سلباً لا يجوز قال ج وفيه نظر ظاهر اه أي فالقياس الجواز مطلقاً لأن الحق لهما لا يعدوهما فثبت إذن جازلانه راض بالضرر والعامل هو المباشر (قوله وقضى البيع) أي فضنه (قوله صرّفه) أي السعد (قوله وأن لا) أي ورواه أن صرّفه لم يتبع السعد ولو كبل والأو قعه (قوله من جهة الحاكم) وأحكام اه ج (قوله ولا يعامل المالك) أي ولا وكله حيث كان يشتري للمالك (قوله بخلاف ما لو اشترى) أي العامل لنفسه مال القراض وذلك بأن اشترى العامل مال القراض لنفسه بعين من ماله أو دين في ذمته فلا يمتنع الخ وقوله منه أي المالك (قوله وجهان) اعلم أنه ان كان المراد بيعه له الشراء أن اشترى من ورجه مال القراض لنفسه فالجواب قريب لا يجه غير كافٍ الوصيع المستقلين فان لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بخلافه وان كان المراد به أن الآخر يشتري القراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فيتمتع ببيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إذا كان المراد أن المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة ما لو قراض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صوّف بعضهم بذلك مسئلة الوجهين و أراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه سواء ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة لمع الآخر وان أراد أن يشتري لقراضه مع الآخر فالوجه أنه متناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فلا يجره سم على ج (قوله والاجتماع) قدّمه لقوله أن أثبت المالك الخ ولو قال بخلافه لم يطرط عليه الاجتماع كأن أوضع

وليس يصف وان ادّعى بعضهم ويصح كونه حالاً من خبر الطرف والقول بأنه إذا تقدم لا يعمل خبراً مردوداً ويصح كونه صفة الرذ إذ تفرقه لنفسه وهو كالشركة فهو آية لهم الليل فسخ منه انتهاء (فان اختصت) المصلحة (الاسماء فلا) يرده (في الأصح) لاختلافه بمقصود العقد والثاني نعم كالوكيل فان استوى الرذ والأساس كان له الرذ قطعاً كما في النسيطة (ولمالك الرذ) حيث يجوز للعامل وأولى للملكة الأصل ثم ان كان الشراء بالعين رذته على البائع وقضى البيع أو في الذمة صرفاً للعامل وفي وقوعه تفرقه من التمسك في الوكيل بين أن يسميه في العقد ويسدقه البائع وأن لا (وان اختلفا) أي المالك والعامل في الرذ وعدمه (على) من جهة الحاكم (بالمصلحة) لأن لكل منهما حقاً فان استوى الأمران فيها رجع إلى اختيار العامل كما في المطلب فتسكنه من شراء المعب بقبضه أي فكان يسيّره هنا أقوى (ولا يعامل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه أبداً لأنه إلى بيع ماله بماله بخلاف ما لو اشترى له منه بعين أو دين فلا يمتنع لكونه متنعاً فسخ القراض ولهذا لو اشترى ذلك منه بشرط بقاء القراض بطل فيما يظهر وان أوههم كلام بعضهم العصة مطلقاً ولو كان له عاملان مستقلان فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان أو جهتهما ثم أن أثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كونه على ما قاله الأذرى فيهما

في ذمته فلا يمتنع الخ وقوله منه أي المالك (قوله وجهان) اعلم أنه ان كان المراد بيعه له الشراء أن اشترى من ورجه مال القراض لنفسه فالجواب قريب لا يجه غير كافٍ الوصيع المستقلين فان لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بخلافه وان كان المراد به أن الآخر يشتري القراض من صاحبه بمال القراض فلا ينبغي إلا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن إجراء خلاف فيه مع ترجيح الجواز لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العامل من المالك فيتمتع ببيع أحد العاملين من الآخر للقراض لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إذا كان المراد أن المال واحد وكل منهما عامل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة ما لو قراض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صوّف بعضهم بذلك مسئلة الوجهين و أراد أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه سواء ذلك بل القطع به لأنه اجنبي بالنسبة لمع الآخر وان أراد أن يشتري لقراضه مع الآخر فالوجه أنه متناعه لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فلا يجره سم على ج (قوله والاجتماع) قدّمه لقوله أن أثبت المالك الخ ولو قال بخلافه لم يطرط عليه الاجتماع كأن أوضع

(قوله فيما في ذلك في العاملين) أي فيمنع مطلقا سواء ثبت لكل الاستقلال أو شرط الاجتماع (قوله ولا يغير جنس ماله) أي مع بقاء ماله باع يجنس آخر جاز الشراء أم ذلك الآخر كاهو ظاهر وهو حيث لا يغير ماله كره بوجه باع الذهب بدراهم الخ (قوله) وهل للعامل الكافر شراء المصنف للقراض الذي يوجب الحصة ان يحسن شراءه أو كبل الكافر المصنف لموكله المسلم وقوع المالك للموكل دونه ولا يعارض ذلك انه يملك حصته من الربح بشرطه فيمن ان يملك جزءا من المصنف لان حصول الربح أمر مستقل غير لازم للعقد على انه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على العيب وظاهر انه يتبع فسخة المصنف والآن يملك كره ما منه وهو متبع فم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بنفسه فوض المال مع فسخ العقد فان ذلك من الطارق التي تحصل ملكة الحصة واستقرارها بها فتأمل اه سم على ج (قوله أي الا بعد زمن طويل) عبارة ج ١٧١ أي ابدأ أو الا الخ ولعل عدم ذكر الشارح لذلك لفهم

ورجحه غيره لكن الم عقد كافي أدب القضاء لا يصغرى منع بيع احد هما من الاشتراقي في نظر ذلك في العاملين (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) والربح الا باذن المالك كأدله عليه كلام المصنف على انه يمكن رجوعه بغير اذنه الى هذه بياض وهو ظاهر وان قال الاذرى لم ارم نصا وذلك لان المالك لم يرض به فان فعل فساقى ولا يغير جنس ماله ايضا فان كان ذهبيا ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها ولا يثنى المثل مالا يرجوه ويحايى الا بعد زمن طويل لا يثنى له القراض غالبا فيما يظهر (ولامن يفتق على المالك) كأصل او فرع او من اقر بغيره او مندها وردت واستوفت له ويحت لفتق رهن (بغير اذنه) اذا قصد الربح وهذا اخسر ان كان له صمم ثم لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما ياتي هو رأس المال وكذا ان كان فيسهر ربح فيفتق على المالك نصيب العامل من الربح ولو اعتق المالك عبدا من مال القراض فكذلك (وكذا زوجه) أي المالك الذكروا لا في لا يشتري بغير اذنه (في الاصح) لتضرر المالك بالتفاسخ وتكاحه والثاني يجوز اذ قد يكون مر بجا وما الضرو في حقه في جهة أخرى بخلاف شراء القريب لقوا به بالكلية مالا اشترى العامل وزوجه او من يفتق عليه فان كان بالعين ولا ربح لم يفتق عليه ولم ينقص تكاحه وكذا ان كان في النعمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو شراء امه او فرعه او زوجه او بأكثر من رأس المال (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في النعمة) وان صرح بالسفاهة لا صرفي الوكالة فان اشترى بالعين كان باطلا من امه (ولا ينافر بالمال بلا اذن) وان قربت السفاهة وامن الطريق وانتفت المؤنة لان السفر

ورجحه غيره لكن الم عقد كافي أدب القضاء لا يصغرى منع بيع احد هما من الاشتراقي في نظر ذلك في العاملين (ولا يشتري للقراض بأكثر من رأس المال) والربح الا باذن المالك كأدله عليه كلام المصنف على انه يمكن رجوعه بغير اذنه الى هذه بياض وهو ظاهر وان قال الاذرى لم ارم نصا وذلك لان المالك لم يرض به فان فعل فساقى ولا يغير جنس ماله ايضا فان كان ذهبيا ووجد ما يباع بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى ذلك بها ولا يثنى المثل مالا يرجوه ويحايى الا بعد زمن طويل لا يثنى له القراض غالبا فيما يظهر (ولامن يفتق على المالك) كأصل او فرع او من اقر بغيره او مندها وردت واستوفت له ويحت لفتق رهن (بغير اذنه) اذا قصد الربح وهذا اخسر ان كان له صمم ثم لم يكن في المال ربح عتق على المالك وما ياتي هو رأس المال وكذا ان كان فيسهر ربح فيفتق على المالك نصيب العامل من الربح ولو اعتق المالك عبدا من مال القراض فكذلك (وكذا زوجه) أي المالك الذكروا لا في لا يشتري بغير اذنه (في الاصح) لتضرر المالك بالتفاسخ وتكاحه والثاني يجوز اذ قد يكون مر بجا وما الضرو في حقه في جهة أخرى بخلاف شراء القريب لقوا به بالكلية مالا اشترى العامل وزوجه او من يفتق عليه فان كان بالعين ولا ربح لم يفتق عليه ولم ينقص تكاحه وكذا ان كان في النعمة واشترى للقراض (ولو فعل) ما منع منه من نحو شراء امه او فرعه او زوجه او بأكثر من رأس المال (لم يقع للمالك ويقع للعامل ان اشترى في النعمة) وان صرح بالسفاهة لا صرفي الوكالة فان اشترى بالعين كان باطلا من امه (ولا ينافر بالمال بلا اذن) وان قربت السفاهة وامن الطريق وانتفت المؤنة لان السفر

أما لو اشترى عبادة الروض فربح اشترى العامل للقراض بأداء ولو في النعمة والربح ظاهر صرح ولم يفتق اه وفي تعدد عدم العتق في الشراء بالعين وفي النعمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقصة ذلك انه لو اشترى زوجته للقراض صمم ولم ينقص تكاحه ونقصه ان لو اطلعت له الزوجة لهدم مملكه لشيئ منها واستحقاقه الوط قبل الشراء فيستحب ولا يعارض ذلك انه يجرم على العامل وطأة القراض لأن الذي انوط من حيث القراض والوطعها بزوجية ثابتة اه سم على ج (قوله واشترى للقراض) ظاهره ولو لم يكن فيد ربح وعلى ما قضاء كلام الروض الذي نقله سم لا فرق (قوله فان اشترى بالعين) ظاهره البطلان في الكل لا في الزائد بخلاف عبارة شرح الروض فانه قال فان اشترى بأكثر من ماله يقع ما زاد عن جهة القراض الخ اه وهو شامل لقصوره اعمد بعشر من رأس المال عشرة اه سم على ج (قوله وان قربت السفاهة) سبق ان محل امتناع الشراء ما يقرب من بلد القراض اذا لم يمتد اهل بلد القراض الذهب اليه لم يمس ويملك المالك بذلك والاجاز لان هذا يجب عرفه بعد من اسواق البلد وشرق يشه وبين جريمة السرقة يوم الجمعة وبغير اذن اهل الدائن بأن الحرمة ثم تطوف فوت الجمعة والتعويت على الدائن بخلاف ما جاز ان القرض طلب الربح وقد تروقت حصوله على مثل ذلك

(قوله ولم ينزل) ثم ان اراد التصرف في مال القراض عزل قدره واشترى بالبيع ويكون ما اشتراه بعينه للعامل وبفضه للقراض (قوله صبح البيع للقراض) اي ولا يشترط لصحة البيع كونه بتقدير بلد القراض بل يجوز ان العرض وتقدره ما سافر اليه حيث كان فيه ربح اخذها تقدم من جواز بيعه بالعرض وبغير تقدير بلد القراض وان باع فيه ثم ظهر كلامه صحة البيع في البلد الذي سافر اليه وان عز عنه البيع بل ولو نهاه عن السفر اليه لعدم انفراده بالسفر لما ذكر وقد يستفاد ذلك من قوله ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه واستواصم (قوله بضم) اي فان كان القدر مما يتباين به صبح وقطره سم على منتهى وعبارته وانظر كيف يجوز ترك هذا التقدير اذا كان لو باع في البلد المأذون فيه لم يتركه ويمكن أن يجب بان البيع بماء كريب بخن المثل وليس البيع في بلد القراض بهذا القدر محققا (قوله الانيه) ١٧٢ كسوا كن (قوله والانيه ما اعتاد الخ) اي فلو لم تكن لهم عادة بالشهر

قياس ما لو أطلق في الاصل ولا عادة ثم جواز السفر هنا الى موضع يعلق السفر اليه للبيع من ذلك البلد عرفا (قوله ولا يتفق) أي وان جرت العادة بذلك وظاهره وان أذن له المالك وينبغي خلافه وله غير ما ادو عليه فاذا قرض ذلك فالظاهر انه يكون من الربح لامن أصل مال القراض فان لم يوجد ربح حسب من رأس المال (قوله والاداة) أي الركوة (قوله ولو شرط ذلك) أي الثقة ستر أو حضر (قوله فسد) ينبغي جريانه في صورة السفر أيضا كما يشهد قول الروض ولا الثقة على نفسه من مال القراض وان سافر بل ولو شرط فسد القراض اه سم على حج وينحل صورتين قول الشافعي ولو شرط ذلك في الخ وانما نسب سم ذلك للروض لان حج التخذ ذكر ذلك في الحضر دون السفر (قوله

مظنة الخطر فلو سافر من غير ضرورة ضمن وان لم ينفسخ القراض سواء أ سافر بعين المال أم العرض التي اشتراها به خلافا لما وردى وقد قال الامام لخطأ مال القراض بحاله ضمن ولم ينزل ثم اذا باع فيما سافر اليه وهو اكثر قيمة مما سافر منه واستواصم بفتح البيع للقراض أو أقل قيمة مما لا يتباين به لم يصب ما باذن فيجوز ربحه لا يستقيد وكتب البصر الانا نص عليه أو الاذن في بلد لا يملك اليه الا انفسه والحق الاذرى به الانه وان اراد ان خطر ما على خطر البر ثم ان عينه بلد اذن ذلك والانيه ما اعتاد أهل بلد القراض السفر اليه منه (ولا يتفق منه على نفسه حضرا) لاقتضاء العرف ذلك (وكذا سقرا في الاظهر) كالحضر اذا الثقة قد تستغرق الربح فيلزم انقراضه وقدرة تدعيه فيلزم اخذه من رأس المال وهو بنافي مقتضاه والثاني يتفق ما يزبد بسبب السفر كالخلف والاداة وسفره لانه حسيه عن التسكيب بالسفر لاجل القراض فاشبهه بحسب الزوجة بخلاف الحضر ومراده بالثقة ما يمس سائر الموزن ولو شرط ذلك في العقد فسد وعليه فعل ما يعتاد عند التجار فعلى التاجر له نفسه (كله التوب ووزن الخفيف) ولو لم يعتد فقهه معين كما ضبطه الشارع اشارة لذلك (كذب ومسك) لقضاء العرف به (لا الامتعة الثقيلة) فليس عليه وزنها (وغنوه) بالربح بضبطه أي فهو وزنها كقفلها من الخان الى الله كان لتعارف الاستخبار لذلك ويصح جرمه بعد لا عطا على الخفيف وعلى هذا رجع لمعناه وأى أيضا والأوهم عطفه على الامتعة الثقيلة وهو فاسد اذا لم يتحولها (وما لا يلزمه) من العمل كاجرة كبل وحفظ (له الاستخبار عليه) من مال القراض لانه من ثمة التجارة ومصلحتها ولو فصله نفسه لم يستحق اجرة وما يلزمه فعله لو اكترى عليه من نفعه فالاجرة في ماله لا في مال القراض ولو شرط على المالك الاستخبار عليه من مال القراض فالظاهر من وجهين حكاها الماوردي عدم الصحة وما يأخذ الرصدى والمكاس محسوب من مال القراض كما قاله الماوردي

ووزن الخفيف) وعليه فتقدد ادهم التي يبيع بها وزنه على العامل فان استاجر عليها كانت الاجرة من ماله (قوله) (والظاهر ويصح جرم ما بعد لا) وهو الامتعة دون قوله ونحوه كما يصرح به قوله وعلى هذا الخ (قوله لم يستحق اجرة) سبأ في الشارح في المسافة ان ما لا يلزم العامل نفسه اذا فعله باذن المالك استحق الاجرة كما قال اقضى ديني وان لم يسم المالك له اجرة فقياسه ان محل عدم استحقاق العامل الاجرة هنا حيث فعل بلا اذن من المالك فليحذر (قوله محسوب من مال القراض) وينبغي ان مثل ذلك ما ودفع الوكيل ذلك من المال المحرك فيه اذا اعتد من راحة المالك أما اذا لم تعتد فليس بذلك الا باذن منه فلو خالف كان متبرعا به فوضع عليه وينبغي ان يحل الاحتياج المراجعة حيث لم يعتد بذلك ويعلم به المالك والدفع بالايحة واجبة وان سبعت وكتب أيضا

حفظه الله تعالى قوله محسوب من مال القراض أي من رأس المال إن لم يوجد في جلد من جلد من ولو بعد أخذ الرصدى
والحساب حسب منه كما يدل قول المصنف الآتي والقول القرض الحاصل الخ (قوله ويستقدم على الغراء) أي وعلى مؤن تبخير المالك
لتعلقه بالعين اه سم على ج (قوله ويصح اعراضه) أي للعامل وقوله بالافاء أي المالك (قوله ويستقر نصيبه) أي العامل
(قوله ومزاج) والراجح منه أنهما من الربح أن أخذت قبل التسعة (قوله والمهر على من وطئ) أي الحاصل بغير وطء العامل لما
بأنى في قوله ويجب عليه المهر فيكون في مال القراض (قوله نهى عن الاعتدال مطاوعها) أي بأن كانت أجنبية أو معتدة مطاوعة
الاصح وأما المدة فلا مهر لها (قوله وإن كان) أي والمزوج لها المالك بأذن من العامل أن يظهر ربحه أو الأختلاص توقف على أذنه فيجب
يظهر لكن هذا يخالف قول الشاوش الآتى ولا يجوز لأحد منهم أن يبيعها الخ لأن يقال عمل قوله لا يجوز أن لم يأذن العامل
للمالك في التزوج ويبدل عليه قوله لأنه يتقصا فيفسد الاسترخاء العلة ١٧٣ مجرد الضرر وحيث أذن رضى به فلا وجه

للمنع لكن قوله فيما بأنى لا ينطبق
استدعاء الربح الخ يقتضى توقف
التزويج على إذن العامل مطلقا
وفيها من المأياق من أنه إذا وطئ
قبل ظهور الربح عالجته (قوله
لأنه ليست من فوائد التجارة) أي
الحاصلة بتصرف العامل في مال
التجارة بالبيع والشراء بل هي
ناشئة من عين المال من غير فعل
من العامل (فرع) «لو استعمل
العامل دواب القراض وحيث
عليه الاجرة للمالك ولا يجوز
للمالك استعمال دواب القراض
الاباذن العامل فإن خالف فلا شيء
فيه سوى الاتيم بر اه سم على
منهم وبشكل كون الاجرة للمالك
على ما ذكره الشارح من المهر
الواجب على العامل بوطئه يكون
في مال القراض لأنه فائدة عبدة الخ

(والاظهار أن العامل ملك حصته من الربح بالقسمة لا بالظهور) للربح اذ لو ملك به لكان
شريكاً في المال حتى لو ملك منه شيء سكان من المالكين والثاني في ذلك بالظهور فيما على
المساواة وقرئ الأول بأن الربح وغاية لرأس المال بخلاف نصيب العامل من الثمار لا يجبر
به نقص الفعل ثم على الأول فيحقق مؤكداً بالظهور فيورث عنه ويتقدم به على الغراء
ويصح اعراضه عنه ويقرمه المالك بآلافه للمال واستداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقر
ملكه الا اذا وقعت بعد الفسخ والنقض الآتى ولا يجزى به خبر أن حدث بعدها
ويستقر نصيبه ايضا بنصوص المال بعد ارتفاع المقدمين فبرسعة ولا تردده على المصنف
لأن كلامه في مجرد الملك الذي وقع اختلاف في حصوله بما إذا وصرأ كذا التجارة تحكم
زكتمال القراض (وغار الشجر والنتاج) من امة ما بهجة (وكسب الحقيقي) من صيد
واحتطاب وقبول وصية (المهر) على من وطئ امة القراض شبهة منها وزنا مكرهه أو
مطاوعه على من لا تعتبر مطاوعها أو نكاحه فذكره ما الأول ليس بقصد وما رازاؤه
العينية (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض بقضو المالك في الاصح) لأنه ليست من
فوائد التجارة ونسج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدوتها منه ما لو اشترى حيوانا لاجل
أو شعره عليه ثم غرم مؤبدا لا وجه له الولد والقرض مال قراض (وقيل) كل ما يحصل من
هذه القوائد (مال قراض) لحصولها بدب شراء العامل الاصل ولا دليل له فيها
في زكاة التجارة أن الثمرة والنتاج مال تجارة لأن المعتبر في زكاة كونه من عين المصاب
وهذان كذلك وهنا كونه بمذق العامل وهذا من المهر وهو ليست كذلك ويحرم على كل
من المالك والعامل وطء بانية القراض سواء كان في المال ربح أم لا إذ لا ينطبق انتقاء

اللهم الآن يقال ما ذكر من كون الاجرة للمالك مبنى على ان مهر الامة مطلقا للمالك أو ان المراد بكونه المالك أنها انضم لمال
القراض كالمهر وهو الاقرب قليلا (فرع) «وقع السؤال في الدرر عما لو اشترى دابة أو امة عقلا ثم جعلت له يجوز بيعها
من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العامل لكونها ملكه أو لا يجوز لأحد منهما الاختصاص المالك بالعامل
فأشبه ذلك الدابة الموصى ببيعها أو المملوك ببيعها لا يجوز بيعها لغيره نظر والجواب عنه بأن الاقرب لنا أن
ويكون ذلك كما لو اشترى بعض المال فينضم القراض فيه ثم لم يظهر ربحه فظاهر وان كان استقر للعامل قدر حصته من الربح
على التفصيل المذكور فيما لو اشترى بعض المال يعرف مقدار الربح بتقويم الدابة بغير حامل (قوله فمن ذلك) أي مال القراض
(قوله وهذا) أي القرض والنتاج

قوله ويحصل بقرول المالك اي حيث لا غرض فيما يظهر اخذ بما ياتي في الانكسار **اج** قولوه وضو
فذلك كقضائه ولا يسمع ولا يشتر (قوله وبما كانه) اي بنفس الانكسار

(قوله ما وكل في بيعه) مثل ذلك ما لو قال فبيع هذا واشترى ببقته كذا ثم باع المالك ما وكل في بيعه وقضيه أنه ليس للوكيل أن يشتري بالثمن الذي باعه المالك ما ذن للوكيل في شراؤه ولو قيل بأنه انما يجوز له في بيعه لا ارتفاع محل الوكيل ولا يتناول من الشراء ما يثمن لبيعهم فقام على عامل القراض (قوله ويجوز للعامل الخ) أي ما لم يثمنه المالك عنه (قوله أو أئجى عليه انفسهم) مقتضى تشبيهه بالوكيل كعدم انفعاله بالجنابة قال الا ذرى الظاهر ولم أره صانعا لمعامل المحجور عليه اذا خان او غش انغزل عن عزل عامل مطلق التصرف ٨١ حواشي الروض وقياس ما مر في الشارح من ١٧٥ الوكيل عن المحجور عليه اذا فسق انغزل عن

بقاء المال في يده لاعتن التصرف انه هنا ككذلك والله يفرق بين الابتداء والديموم (قوله وللعامل الاستفتاء بعلموت المالك) أي سواء كان ذلك بيع نسبة باذن المالك أو بيع حال ولم يقض الثمن والمبيع باقي في يده ولم يكن بان خالف وسلمه قبل قبض الثمن (قوله من غير اذن وارائه) وقياس ما مر من جواز بيع العامل بعد الفسخ حيث يقع بغير مجاوزة هنا (قوله جاز تقرير الجميع) أي وروية المالك وروية العامل (قوله ويجوز التقرير) أي بأن يقول قرتك (قوله وقرر للعقد) أي من جانب المالك أو وروية (قوله مقسوم بينهما) أي الواو والمعامل (قوله ولو قال البائع الخ) ذكره لناسته للتقرير في القراض (قوله فقبلي) أي أن قال قبلت (قوله او النكاح) الاولى ان يقول الانكاح (قوله نقاض) أي استفتاء (قوله وقرقنه وبين التنفرض) أي حيث لم يجب فيه تنفرضه ماز ادخل رأس المال (قوله لان الدين ناقص) أي لانه قد بقي موقدا (قوله وقد اخذ) أي العامل وقوله لمنه أي

اعانة للعامل بخلاف بيع الموكل ما وكل في بيعه ويجوز للعامل بعد الفسخ بيع مال القراض عند وقوعه رجما كان نظير سوق وراغب ولا يشتري لارتفاع العقد مع استقامته فيه (ولومات أحدهما أو أئجى عليه انفسهم) العقد كالو كالة للعامل الاستفتاء بعد موت المالك من غير اذن وارائه ويمنع ذلك على وارث عامل مات الا باذن المالك ولا يقرر وروية المالك على العرض كما لا يقرر المالك وروية العامل عليه لان ذلك ابتد اعراض وهو منمنع على العرض فان نض المال ولم ين غير جنس المال جاز تقرير الجميع فيقول وارث المالك للعامل قرتك على ما كنت عليه مع قوله والمالك لو ارث العامل قرتك على ما كان مورثك عليه فيقبل وكالورة ولهم وكالورة والاعضاء فقرا المالك بعد الاتفاق بينهما أوولى المحزون قبل الاتفاق ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة بطوار القراض على المشاع فينض العامل بريح نصيبه ويشتركان في ربح نصيب الآخر مثاله المال مائة وربعها مائتان مناصفة وقرر المصنفنا صفة فالعامل شريك الوارث بمائة فان بلغ مال القراض مائة فلكل منهما ثلثا مائة اذ للمال من الربح القدم مائة وربعها مائة ورأس المال في التقرير مائتان والوارث وربعها مائتان مقسوم بينهما ولو قال البائع بعد فسخ البيع المشتري قرتك على البيع فقبل مع بخلاف النكاح لما سبق من انه لا يقسم من لفظ التزوج أو النكاح (ويزم العامل الاستفتاء) أي من مال القراض وان لم يكن ربح ان طلبه المالك وصورة المستف ان المالك اذن له في البيع بالدين وشمل كلامه وجوب تقاضى جميع الدين رجما ورأس مال وبه صرح ابن أبي عصرون وابن الرغفة وتبعه السبكي وفرق بينهما وبين التنفرض بأن القراض مستلزم لشراء العرض والمال فيه محققه فالصك فيهما بتنفرض قدر رأس المال فقط (اذ فسح أحدهما) أو هما ما وانفسح لان الدين ناقص وقد أخذ منه ملكا تاما فليد كما أخذ ولو رضى المالك بقبول الحوالتا (وتنضض رأس المال ان كان) ما عليه عند الفسخ (عرضا) او نقد اخر صفة رأس المال أي بعه بالناض وهو نقد البلد الموافق لرأس المال حيث طلبه المالك وان ابطله السلطان والاياع لا يقط منه ومن جنس رأس المال فان باع بغير جنسه حصل به جنسه ولو قال رب المال لا اتق به جعل تعديدي في وجه الوجهين لان

المالك (قوله ولو رضى المالك بقبول الحوالتا) فيه مسامحة لان الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا بقاء الدين في ذمة من هو عليه (قوله والاياع) أي وان لم يطلبه المالك ولبيذكر حج قوله حيث طلبه المالك بل اقتصر على قوله الموافق لرأس المال وان ابطله السلطان والاياع فأنقذ ان التقدير في قوله والآي لا يكون نقضه البلمعوا فبالجنس رأس المال فيصير قول الشارح والإله في ما ذكره حج ويدل له قوله بعد أي اذ لم يطلب المالك الخ (قوله جعل مع يديه) وفيه أن أجرة ذلك على المالك

لانه لغرض نفسه ووافقه مناسباً في تعامل المساقاة من انه لو ظهر في علمه ربحاً لم يثبت خصايسته فضم اليه المالك. ثم قال كانه
أجرته على المالك (قوله وظاهر كلامه الخ) هذا قد يخالف قوله السابق لكل فخصه متى شاق ولو في غيبة الاسترا لاهم الا ان يصح
ذاته على ما لو كان المال من ضاوعه على المالك ثم عالج عزل العامل نفسه في غيبته وما هنا على خلافه (قوله اما اذا لم يطلب المالك
الخ) وعليه فلو كان المالك اثنين وطلب ١٧٦ أحدهما التضيض والاخر عدمه فهل يجاب الأول والثاني فيه فقرر وبقى

ان يقسم المال عروضاً فليخص
من طلب العروض يسلمه وما
يخص من طلب التضيض يسلم
ويسلم فبشأن رأس المال (قوله)
بتقوم عدلين (قضيته انه لا يكتفى
بتقوم رجل وامرأتين ووافقه
ما صرف القصب عن العاصب وهذا
ظاهر في الاصلان واما اذا كانت
دين فالتامير في صحة ذلك ومحل
ان يقال ان تراعى العامل والمالك
على تعيين بعض الدين للعامل
وبعض المالك فذاك والارضا
الامر لما لم تستوفيا ويقسم
الحاصل عليهما وعلى التراضي
يكون ذلك كالحالة فان تعدد على
احدهما استيفاء ما عين له من
الدين لم يرجع على صاحبه كالمو
تعد على المحتال الاخذ من المال
عليه لا يرجع على المبل ويقسم كل
واحد من الدين بالمخاصة على حسب
ما يخص كلاهما ما اصاب (قوله)
لا يكتف احدهما مع اى بل
يقتضيه ان شاء أو يبيعه معه
(قوله لزومه تضيض الكل) معتد
(قوله فيكون المسترد منه) مبتدا
خبره قوله من الربح (قوله فلا تتعلق)
اى الحصة (قوله اخضع به وحسب)

وببقى ان له الاستقلال باخذ مما في يده كما تقدم ا سم على (قوله وان لم يقصد اشياً) لا يقال هذه عين الاطلاق الا انوى
السابق لا نقول المراد هنا انهم ما قصد انهم من الربح ولكن لم يريد انهم من خصوص حصة المالك ولا العامل فتتدلى على انها من
الربح ما قلنا لكن في حج ما منه فان لم يقصد أحد ذلك رأس المال والربح جعل على الاشاعة كما علم عامر ا وهو ظاهر

== في ان المراد بالاطلاق هنا ماصر وحيث قد ينشكلك قوله ونصيب العامل قرض عاصم من انه لا يشذ تصرف المالك عند الاطلاق في حصة العامل الصريح في ان ذلك ليس قرضا فانه لو كان كذلك لم يتنوع على المالك التصرف فيه فلتأمل ويحاج عنه بان ماسبق بغیر ان ذن من العامل بخلاف ما هنا فانه باذن منه (قوله فربع العشرين الخ) اي من الخسيران اي فكأنه استرد خمسة وعشرين (قوله وبقبل قوله بعد) اي بعد قوله بحت كذا خسرت الخ (قوله اموالو كان الشراء بعين مال القراض) اي بعينه و- ثم فلا يعمل في صحة العقد للمالك مع قول العامل اشترت اقصى ولا يقبل ١٧٧ العامل مع وجود البينة بقول العقد

اهم مؤلف (قوله فانه يقع للقراض) اي حيث اتفاقا في ذلك وقوله عدم قبول منه المالك اي حيث اختلفا فيه حاصل به الشراء فلا يتنافيان هـ ثم وما بعد هذا هو حاصل ما ذكرناه من المؤلف في المجلد (قوله بجال القراض) وهذا الاختلاف فان اختلفا واشترى بعض المال تعذبا لم يصح الشراء هـ واث (قوله اولم تنتهي الخ) اي وقد اذنه في شرائه ثم اذى انه انتهاء عنه كما صوته في شرح الروض اهـ على منهج ويصرح بهذا التصور قول الشرح بعد اما لو قال المالك لم آذنت في شراء كذا الخ (قوله فله خصمته) اي للعالم (قوله وله ثلثا خصمته) اي للمالك (قوله ولو احضر اي للعالم (قوله والباقي ياخذ المالك) اي ولا شيء للمقر (قوله على التفصيل الاتي في الوديعة) ومنه انه اذا لم يذكريسا او ذكريسا فله اصدق بينه وبين هل من السبب الخلق مالوا ذى موت الحيوان أم لا يل هو من الظاهر لا مكان اقامة البينة عليه

الاستوى وأقره (وان استرد) المالك (بعد الخسيران فان خسيران موزع على المستردة والباقي فلا يلزم جبر حصة المسترد لوربح بعد ذلك مثاله المال مائة والخسيران عشرون ثم استرد عشرين فربع العشرين حصة المستردة ويعدو رأس المال الى خمسة وسبعين) لان الخسيران اذا وزع على القاتنين حصص كل عشرين خمسة فالعشرون المستردة حصتها خمسة فيبقى مائة كقوله ربع بعد قسم بينهم على ما شرطه (ويصدق العامل بعينه في قوله لم أربع) شيئا أصلا (أو لم أربع الا كذا) عملا بالاصل فيها ولو اقر ربع قدر ثم اذى غلط في الحساب وكذا لم يقبل لانه اقر بيمينه فقبل رجوعه عنه لم يتحلف المالك وان لم يدرك شبهة ويقبل قوله بعد خسرت ان أحفل كان عرض كذا كقوله القاضي الحسين (واشترت هذا للقراض) وان كان خاسرا (اولي) وان كان رابحا صاحب وقع العقد على ما في الذمة لانه ما مود وهو اذرى بقصد هـ اموالو كان الشراء بعين مال القرض فانه يقع للقراض وان نوى نفسه كقوله الامام ورحم به في الطلب والوجه كقوله جمع تقدمون عدم قبول بينة المالك انه اشترا به مال القراض لانه قد يشتري لنفسه بمال القراض عدوانا لا يصح البيع (اولم تنتهي عن شراء كذا) كان اشترى سلعة فقال نهيتك عن شرائها فقال للعالم لم تنتهي فصدق العامل وتكون للقراض لان الاصل عدم النهي اما لو قال المالك لم آذنت في شراء كذا فقال للعالم بل آذنت في فالحصص المالك (و) يصدق العامل بعينه ايضا (في) جنس أو (قد رواس المال) وان كان هنار ربع لان الاصل عدم دفع زيادة البسه فلو قراض الله على ان نصف الربح له والباقي بالسوية بينهما فارجعوا وحضر ثلاثة آلاف فقال المالك رواس المال القان وصدقهما واحدهما وانكر الآخر وحلف انه فله خصمته لانه ان نصيبه ربعه وللمالك القان من راس المال لاتفاقه مع المعترف عليه وثلثا خصمته من الربح والباقي منها للمقر لاتفاقهم على ان ما ياخذ المالك من الربح مالا ما ياخذ كل من العاملين وما اخذه المتكرر كالتاف ولو احضر اثنين اخذ المتكرر ربع الالف الزائد على ما قر به لانه نصيبه ربعه والباقي اخذ المالك صرح به في الروضة (و) في (دعوى التاف) على التفصيل الاتي في الوديعة لانه امين ومن ثم ضمن بمقتضى به كان خلت مال القراض بما لا يتجزه ومع ضمانه لا ينزل كما مر في قسم

٢٢ به مع فيه اطروية هـ انه ان عاب حصول العلم بونه هل محله كرت جمل في ثرية واحدة كان من الظاهر فلا يقبل قوله الائمة والا كان كان بيرة او كان الحيوان صغيرا لا يعل موعه عادة كدساجة قيل قوله لانه من الخفي (قوله بما لا يتجزه) اي بسبب الخلط (قوله لا ينزل كما مر) اي في قوله بعد قول المصنف ولا يافرا الخ وقد قال الامام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينزل لكن قد يشكك عدم الانفصال هنا بما مر في الفصم من انه اذا خلط مال غيره بماله ولم يميز يكون كالتاف ويملكه ==

== الغاصب ومقتضى ملكه لو كونه ١٧٨ كالتالي فغزاه الآن يقال لما كان له الاعطاء من المخلوط من مئة المائتين فليست

(قوله والاصل عدم السقوط)
يؤخذ من هذا التعامل أن المالك
لو اذى انه باعه وسله الميز عن
جهة البيع وادعى الاستخذ
الو كالة صدق المالك لان الاستخذ
اعترف بالقبض وادعى الاتقان
والاصل عدمه ولكن لا يستحق
المالك على الاستخذ الثمن الذي
ذكره لانه انما صدق في عدم الاتقان
وهو لا يستلزم ثمنًا يكون في ذمة
الاستخذ بل انما يستحق عليه البذل
الشري من مثل اوقية (قوله فان
أقاما بينتين) أي في هذه المودة
وفي دعوى التعامل القراض والمالك
التوكيل وقوله لزادة لهما أي
يوجب الاجرة كذا قرره مدر
هم على حج وهو في التي قبلها مخالف
لمدة عدم وكلام اشواخ من
تقديم بينة العامل (قوله والربح له)
أي جميعه (قوله اهو الربيع اما ثبت)
أي مثلاً (قوله ولا ينفسخ) أي
وانما ينفسخ بفسخهما او احدهما
او اهما (قوله لم يصح) أي بان
وتبع ذلك في صلب العقد أطالو
قارضه وأطلق ثم اثنه في السفر
لم يمنع وقد تقدم انه لا ينزل بالسفر
ولو بلا اذن (قوله ولو دفعه مالا)
وقال الخ هذه الصورة قد قدمت
في كلامه عند قول المصنف ولا
يستلزم بان مدة القراض (قوله
وغرم لهما) أي المقارضين (قوله
أصهمانهم) خلافا لشرح الروض

الربح على قدر المالين نعم لو اخذ مالا بعينه القيام به فبعض ضمه كالفصل عليه البري
واعقده جمع مقدمون لانه قارب بأخذهم وتعين طرفي الوكيل والوديع والوصي وغيرهم
من الامانة كما قاله ليركش كالادري وبحت ايضا انه لو كان القراض لفيد المدافع دخل
المال في ضمان العامل بمجرد اخذ موثقل كلام المصنف ما لو اذى تلقه ثم اعترف بيقاضه
ثم ادعى تلقه ولو ادعى المالك بعد تلف المال انه قرض والعامل انه قراض صدق المالك
بينه كما جزم به ابن المقرئ وجرى عليه القمول في جواهره وافتى به الوالد رحمه الله تعالى
خلافا للبعوى وابن الصلاح اذا القاعدة ان من كان القول قوله في أصل الشيء فالقول قوله
في مسقطه مع أن الأصل عدم الاتقان المدفع للضمان وقال في الختام انه الظاهر ان القاض
يدعي قوط الضمان عن مع اعترافه بأنه قبض ولاصل عدم السقوط وبشبه ذلك قول
الشيخين قيل ذلك انه لو ادعى العامل القراض والمالك التوكيل صدق المالك بينهما أي ولا
اجرة للعامل نعم لو أقاما بينتين والظاهر تقديم بينة العامل لزادة لهما وقوله لهما ايضا لو
اختلف مالكا الدابة وراكبها فقال المالك أجرتكها وقال راكباً رتبها صدق المالك
فان أقاما بينتين قدمت بينة المالك في اوجه الوجوه لزادة لهما لو كان المال باقيا وقال
المالك دفعته قراء افي حصه من الربح وقال الاستخذ اخذته قرض صدق الاستخذ بينه
والربح له وبذل القرض وضمته ولا يقبل قوله في دفع المال لربه الابينة كما افتى به الولد
رحمه الله تعالى (وكذا) صدق في دعوى الرد في الاصح لانه اتقنه كالوكيل وكل أمين
اذى الرد على من اتقنه صدق بينه الا المسكرى والمرتمن والثاني لا كالمترمن والمستأجر
وفرقوا قل ان العامل انما اخذ الميز لمقتعة المالك واتقاعه هو باله عمل فيها لاجل
بخلاف المرتمن والمستأجر (ولو اختلف في المشروطه) اهو الربيع ام النشئ مثلاً (فانما
لاختلافهما في عوض العقد مع اتفاقهما على حصه فأشبه اختلاف المتبايعين (وله اجرة
المثل) لتعذر رجوعه اليه فوجب له قيمته وهو الاجرة وللمالك جميع الربح ولا ينفسخ
العقد بالتصالح تطرأ ما في يده ولو صك القراض فحسب رعيه ومدى العامل دون
الاجرة فلا تصالح كقوله في الصداق ولو اشترى العامل ولو ضاماً ما يتبع بيعه كخمر او ام
والمسلم البائع الثمن ضمن وان كان جاهلاً او غافلاً ليجلب من بلده في آخره لم يصح لانه
عمل زائد على التجارة ولو اشترى بأثنين رقيقين فاشتباه به وقعه وغرم لهما
الا لغيره لانه يبطه بعدم الافراد لاجتهاد ولو دفع له مالا وقال ادمت فتصرف فيه بالبيع
والشرأف قراضاً على اربك نصف الربح لغا فتبعت تصرفه به مدعونه للتعليل وارتفاع
القراض بالموت لو صرح وان مات العامل واشتبه مال القراض بغيره فكالموديع عوت وعنده
الوديعة واشتبهت بغيره او ساقى في يده وان جنى عبد القراض فهل يقديه العامل من مال
القراض كالتفقة عليه ولا وجهان اصحهما

(كتاب المساقاة)

وعليه فيصيب من الربح ان كان والا فبن رأس المال *(كتاب المساقاة)*

(قوله وسكون القاف) ع وقيل من السقي بكسر القاف وتشديد الباء وهي صفار الفضل اه سم على منبج (قوله لانه انفع اعماله) علة لقوله مأخوذة من السقي والمراد ان فعل العامل ليس قاصرا على السقي لكنه لما كان انفع اعماله اخذت منه (قوله وهي) اي اصطلاح (قوله على تعهد شجر) ع سببه دون الفضل والغلب مع عدم صحتها على غيره ما يتأتى التعريف على الجديد والقديم الاخيرين (قوله على فخلها واراضها) هذا ظاهر في انها اقتضت عتوق قوله لاخذ الاجرة اي سبب الخ اومع (قوله مرود) بآل هذا الرد اه سم على حج اي فان كونهم مؤمنين لا يضرهم عن الكفر وقد يجاب بان مراد الشارع ان ايمانهم الخلفهم بالمؤمن والمؤمن انما لا تسلم معاملة الكفار في شمل المعاملات مطلقا ١٧٩ بل ذلك خاص بالمؤمنين (قوله تصح من ماله

وعامل) ع (فرع) هـ ولو كان العامل مدينا لم تصح له اجرة المثل ويضمن العبد بالانكلاف لا بالتلف ولو يتصرف له ليسقطه في الانكلاف مراد اه سم على حج وعملوان ان الكلام في الوعد العبد العبي بنفسه الملوقة له وليس له فينبغي المصلحة حيث رأى في ذلك مصلحة كما يجوز له ايجاره لمرعى مزرعة يشغله قول المستنفذ الاتي وتصح لحي بان يراد اعم من ان يكون في ماله اوفى ذاته ليسكون عاملا (قوله جائز التصرف) اي من كل منهما (قوله من الامام) اي اؤنا بيه وعليه فلو تبين المالك بصد ذلك هل يصح انصرف أم لا فيه ونظره والاقرب الاول لان الامام نائب المالك ثم ان كانت الثمرة باقية أخذها والا وجب على بيت المال (قوله وفي حال الغائب) اي من الامام اؤنا بيه (قوله لا في حق نفسه) ظاهره وان ظهر في المال ربح ووجه بان العالي

لما كانت شبيهة للقراض في العدل في شيء من ماله وجهالة العوض وللأجارة في الخروز والتأبث جعلت بينهما وهي مأخوذة من التي يفتح السمين ويكون القاف المحتاج اليه فيها غالباً لاسيما بالاجازة فانه يشترط من الابالا انفع اعماله او اكثرها وقوله عاهة على تعهد شجر بجز من قرنه والاصل في اقبل الاجماع معاملة صلى الله عليه وسلم هو دخير على فخلها واراضها بشرط ما يضر من ماله من غير اوزر عرواه الشيطان والحاجة داعية اليها والاجارة في اضر بغير المالك حلال مع انه قد لا يطع شيء وقد يتأون الاجير في العمل لاشد الاجرة وبالغ ابن المنذر في رد مخالفة ابي حنيفة رضي الله عنه فيها ومن ثم خالفه صاحباه وزعم ان المعاملة مع الكفار تحفل بالاجرة لا بمرود بان اهل خيبر كانوا مستأمنين ولها ستة اركان عقدان ومورد عمل وغروصة وكلها مع شرطها تظم من كلامه (تصح من) ماله وعامل (جائز التصرف) لنفسه كما قاله الشارع راد ايه دعوى يقول جائز التصرف للو في مال مجبوره فيكون مكروا وهو الذي لا يجر عليه المختار دون غيره كقراض (و) تصح (العبي ويحبون) وسفهم من ولهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للخاصة في ذلك وليت المال وفي ماله من لا يعرف ماله من الامام وللقضن ناظره وفي مال الغائب كما قاله الرضا شئ قال ومقتضى كلام الماوردي اء ايس اعامل القراض المساقاة فان عمله في حق المالك لا في حق نفسه بخلاف المساقاة وافق ابن الصلاح بعضه اجارة وفي ابياض ارض موليه باجرة هي مقدار منفعة الارض وقية الثمر ثم مساقاة المستأجر يسلم للمولى عليه من الفسهم بشرط ان لا يعد ذلك عرفة غنيا فاحش في عقد المساقاة بسبب انفسه له عقد الاجارة وكونه قصداً مجبوراً بزيادة في الاجرة وفوقها عادة ردة البقي لهما بحاصه انهما صفتان متباينتان فلا تغيير احداهما بالآخرى مرود كما قاله الولي العراقي بأنه لم يزل يرى عدول الفقهاء والقضاة والفقهاء به لكون ذلك وهو يكون به وبأنهم اعتقروا القبر في أحد العدين لاسيما في الاتر تعين المصلحة فيه

انما لك حصته باقسمة لا بالظهور على انالوقدا يكلف بالظهور فهو ملك غير مستقر له لوعرض خسر جبر من الربح (قوله بخلاف المساقاة) اي ان عمله يسب مال نفسه وهو الثمر المشترك بينهما وبين المالك سواء كانت المساقاة على عينه او فتمته فان الثمر في كل منهما مشترك بينهما ثم ان كانت المساقاة على عينه لا يساقى غيره وعلى ذمته جائز كأيان والمراد بكونه عمل في مال نفسه كما تضمنت الاشارة اليه ان العامل له على العمل ما يتوقعه من المال لا بمراد ان الثمرة قد لا تكون موجودة عند العقد فيكون عمله في مدة عدم الثمرة في مال المالك (قوله لموقوفها عانة) دفعه ما قد يتال قد يعرض ما يوجب انقضاء عقد الاجارة (قوله ويحكمون به) اي فصار كما يجمع عليه قوله بانهم اعتقروا القبر في أحد العدين لاسيما في الاتر تعين المصلحة فيه

مجموعهما أكثر مما يحصل مع الانضمام فالوجه امتناع ما ذكره ابن الصلاح وإن كان بحيث لو لم يحصل هذا الضم حصل أقل أو قتل أحد العقدين ولم يرغب فيه فالوجه جواز ما ذكره كريل وجوبه وقد يشترى إلى ذلك قوله تعيين المصلحة الخ فلنأمل اه سم على حج (قوله وصريحه الخلفاء) هو صاحب النصل الذي ذكره ابن حجر (قوله بأنه ليس في معنى المنصوص عليه) كان وجه هذا الثاني أنه لا يوجد فيه وجوب الزكاة وإمكان الترخيص إلا أن يقال هذا باعتبار ما من شأنه باعتبار الجنس ويدعى شمول الترخيص لفظ النص اطلع المذكور وسيتفادلا يلزم به هذا على القديم اه سم على حج (قوله لورود النهي عن تسميته به) أي لأن الكرم هو الرجل المؤمن وعبداه سم على منهج صح أنه عليه الصلاة والسلام نهى عن تسميته كرمًا وقال اغنا الكرم الرجل المؤمن قيل وجه النهي أن تسميته بذلك من حيث أن الترخيص يحصل على الكرم وهذه العفة ينبغي أن تكون للمؤمن وقال الزنجبيري وجه النهي قوله تعالى إن أكرمكم عند الله أتقاكم (قوله تفضيل الرطب على العنب) انظر معنى الانضمام في هذا والمعنى من الذوات التي ليست محل العمل يقرب عليه ثواب وعقاب ١٨٠ (قوله الثمرة) لعل المراد على هذا من شأنها أن تفر ولم تكن الثمرة موجودة

المرتب على تركها ضياع الشجر والتمر (وموردها التفل) ولود كورا كما اقتضاء طلاقه وصريحه الخلفاء وقد تنازع فيه بأنه ليس في معنى المنصوص عليه وأنه بناء على اختياره للقديم الاتي (والعنب) للتص في التفل وألحق به العنب بجامع وجوب الركة وقافي الخرم ولم يعبر بالكرم بدل العنب لورود النهي عن تسميته به والأصح تفضيل الرطب على العنب خلافا للري في الصفة (وجوزها القديم في سائر الانشاء بالمرأة) كين وتفاخ لوروده في التفر من غرا وزرع ولعموم الحاجة واختاره الصنف في تصحيح التسمية والحديد المنع لانهما رخصة تقتض عوردها وعليه تنفتح في القل كما صححه المصنف وتصح على أخصار مخرجة تعال التفل والعنب إذا كانت بينهما وان كنت وان قيدها بالمراد بالقلية وتشرط الزكشي بمشاة تعذر افرادها بالسق قطعا المزرعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي من اتحاد العامل وما بعده ويشترط كون المعقود عليه مريته هنا فلا تنفع على غير مريته ولا على مهم كاحدى الحديقتين ولا يأتي فيه خلاف احدى الصريتين السابقين لزوم المساقاة (ولا تصح الخبارة) على ما حكى من اتفاق المذاهب الاربعه (وهي عمل الارض) أي المعاملة عليها كما في المهر ويجوز في الروضة (بعض ما يخرج منها والبذر من العامل ولا المزرعة وهي المعاملة والبذر من المالك) للنهي الصحيح عنهما ولعمولة تحصيل منفعة الارض بالاجارة واختار جمع جوارهما وتأولوا الاخبار على ما لو بشرط

كما في التفل (قوله من غرا وزرع) قد يدفع بأن قوله في التفر من غرا وزرع بعد قوله على تفلها ماصروف لمر التفل فلتأمل اه سم على حج (قوله تقتض عوردها) هذا يقتض منع اقباس على الرخص والصحيح خلافه كما في جمع البوامع اه سم على حج (أقول) قول الشارح فيخص قد يشكل عليه ما مر من قاس العنب على التفل فعمل المراد يقتض عوردها ما لم يوجد مانع قوي كما مر في قياس العنب من كونه زكوايا يأتي التفر من فيه (قوله وعليه) أي الجديد (قوله في التفل) أي القديم (قوله إذا كانت بينهما) أي بين التفل والعنب قال

ميتضا لراى في قوله بعد ولو كان بين التفل الخ أي بأن تشغل الحديقة عليه وإن لم يحيط به الشجر اه وبأق نظيره هنا لو اشد (قوله فيأتي هنا جميع ما يأتي) منه كما سأل في ان لا يقدم المزارعة بأن يأتي بها عتب المساقاة فيشرط هنا أن تأخر المساقاة على تلك الاشجار من المساقاة مع التفل والعنب فلو اشغل السنن مع التفل والعنب على غيرهما انقال سائلك على اشجار هذا البستان لم يصح المقارنة وعدم التأخير فليراجع سم على حج لكن قضية قول التنا الاتي وان لا يقدم المزارعة الصفة ولا ينافيه قول الشارح بأن يأتي بها عقب الخ بل وان ذلك مجرد التصور يرتصد رجع ما في عبارة واحدة لتغاير صفتهم ما بخلافهما هذا اذ يجمع الكل الشجر لكن قضية قول التمسج وقد تمت المساقاة ان المقارنة محتمة وسيأتي عن سم ما يشهد له (قوله ويشترط كون المعقود عليه مريته) أي فلو كان المالك اعمى وكل من يقدعه (قوله كاحدى الحديقتين) ظاهر وإن عينت في المجلس وتفاق الصفة في تعيين احدى الصريتين بحسب شجر اليمين من لزوم المساقاة بخلاف القراض (قوله للنهي الصحيح) صيغة النهي الواردة في الخبارة كما في الدبري فتلا عن سنن أبي داود ومن لم يذبح الخبارة فليأذن بحرب من آله

(قوله فمطل بعهما) اى بلانزع (قوله وهو الاوجه) يخرج بالمزارة الخاربة فيضن ويهصرح ج ا وكتب عليه سيم كان الفرق ان الخاربة فى معنى مستأجر الارض فليزعم اجرتها وان عطلها بخلاف المزارع فانه فى معنى الاجير على عمل فلا يزمه شئ اذا عطل لانه لم يستوف منفعتها ولا يشر ان تلفها فلا وجه لزوم ا هـ سم على ج (قوله حتى فسد الزرع) اى او الفقرة (قوله ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج القزائرى لان الاجير لم يتدخل بقرط بما تسديه العين التى فى يد غايه الامر انه ترك العمل الواجب عا وهو هذا الاجير ضمان اجرة ولا غير باختلافه فان لا يفرط فى العين التى عليه حفظها بترك السقي ا هـ سم على ج (قوله وعليه حمل ما مر الخ) لكن فيه ان لم ينقل ان على الله عليه ولم يدفع لهم بذرا وبليه فقصه خيرا عما سأل في مخاربه وسألت انهم لا تصح سعا ولا استقلالا ويمكن ان يقال الحديث سبق لاصل المساقاة فتثبت به واما كونه ١٨١ ظاهرا فى المخاربه فأجيب عنه بأنه يمكن

حمله على المزارعة وانه عليه السلام ا طاهم بذرا واهم من يعطيهم والجواب بكى فيه الاحتمال ويجعل هذا جوابا عن كونه مخاربه لا يراد به لا يصح حمله لا على جوار المزارعة لاستدلال الشارح على جوارها لصرا الافراد (قوله على شطر الفقرة) اى نصفها فى المختار شرط الشئ نصفه بخلاف نفسه ارحدها اى كان امكن افراد الارض بالزراعة وعسر افراد الفقل بالسقى فلا تصح المزارعة سعا وتعين افراد الفقل بالمساقاة ان (قوله الاصح انه يشترط ان لا يقصل) فحديثا لاشتراط اتحاد العقد يفتى عن اشتراط عدم الفصل فليأمل ا هـ سم على ج الان يقال المراد الفصل بكلام اجنبى او نحوه بينهما (قوله فلا قال سابقك على النصف) صوابه على النصف

لو اذ زرع قطعة معينة ولا سحر اخرى واستدلوا بعمل عمر رضى الله عنه واهل المدينة ويرد بانهم واقع فعليه فحتمل فى المزارعة لكونها يتعاون فيها وفى المخاربه لكونها احدى الطرق الاتية ومن زارع على ارض يجوز من الفقه فمطل بعض الزم اجرة على ما فاق به المصنف لكن غلط فيه التاج القزائرى وهو الاوجه ولوترك الفلاح السقى مع جهة المعاملة حتى فسد الزرع ضمنه لانه فى يده وعليه حفظه (فلو كان بين الفقل او العنب (يباض) اى ارض لا ذرع فيها ولا شجر) صح المزارعة عليه مع المساقاة على الفقل او العنب سعا بالمساقاة لعسر الافراد وعليه حمل ما مر من معاملة اهل خيبر على شذر الفقل والزرع (بشرط اتحاد العامل) اى لا يكون من ساقاه غير من زارعه وان كان منعقد الان افرادها بما لم يخرجهما عن التبعية (وعسر) هو امر ادمى غير كالروضة وأصلها بالتعذر كعسر آخرين بهدم الاسكان ونريد ذلك قوله الاقوان كثيرا ليباض كقوله تعيين حمل التعذر على ما قلناه (افراد الفقل بالسقى) و افراد (اليباض بالعصارة) اى الزراعة لان التبعية انما تتحقق حينئذ بخلاف عسر احدهما (والاصح انه يشترط أن لا يقصل) يضم أوله ونقص فانه بخطه اى لا يقصل العاقدان (بينهما) اى المساقاة والمزارعة التابعة بل باقى جهما على الاتصال فمفصل التبعية وانه يشترط اتحاد العقد فلا قال سابقك على النصف فقبل ثم زارعه على البياض لم تصح المزارعة لان تعدد العقد ينزل التبعية والثانى يجوز الفصل بينهما لمصلحة الشخص واحد (و) الاصح انه يشترط أن لا تقدم المزارعة على المساقاة بان ياتى بها معهما اذا تابع لا يتقدم على متبوعه والثانى يجوز تقديمها وتكون روقفة ان ساقاه بعد هابان صحها والا فلا واشترط الدارعى بيان ما رزعه لانه شريك به فارق عدم اشتراط بيانه فى الاجارة (و) الاصح (ان كثير البياض) بان اتسع ما بين مفارس

لقابل قوله على البياض الان يقال او اذ بالنصف احد الوعين (قوله ان لا تقدم المزارعة) قال س هـ سم على ج (فرع) هو اخرت المزارعة لكن فصل القابل فى القبول وندما كقبلت المزارعة والمساقاة لم يعد البطلان (أقول) ويمكن ثبوت القول بان يقال المراد ان لا يقدم ما يدل على المزارعة لافى الاجاب ولا فى القبول وبقي ما لو قدمها المالك واجلها العامل كقوله قبلتها بعد قول مالك ساقيتك وزارعتك والظاهر فيه انه لا ان الصغير مكايه لظاهر قبلتها فكأنه قال بليت المساقاة والمزارعة فبى مقدمة حكاي كلامه وقبل ايضا (فرع) قال فى الروض والمعامله تنحلها اى المزارعة والمساقاة قال عاملتك على الفقل والبياض بالنصف جازوكذا الرجل احدهما اقل او شرط البقر على العامل اهو يظهر انه لو قال عاملتك على هذين حشيرة الفقل والبياض لم يصح لان المقارنة تنافى التبعية كالتقدم اى لما رزعه فليأمل ا هـ

(قوله ويقرق بين هذا) قد يقال المزيل لها هنا ليس هو التفاضل بدليل الاحتياج الى شرط القطع وان تساوى الثمنان أو ادعى
 التفركا وهو الظاهر بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدد العقد اه سم على حج وعيكن الجواب بان التفاضل مستلزما
 لتفصيل مال العامل فكانت كتفصيل الثمن فاحتيج للفرق المذكور (قوله وازالته) اي التفاضل لها اي التبعية (قوله فاحتاجت
 لتبوع قوي) اي وهو التبعية بشرط ان لا يفرق الفرقين (قوله فيعاصر) اي في الصفة (قوله وسلم الزرع) اي عن التلقب لجمعه
 فلو تلف بعضهم استحق من الارض بقسط ما سلم ثم ظاهرا اعتبار التلف انه لو تلف لكن واحد معياره يتاخر اذ يجب ان يكون
 الحاصل منه تافها بالنسبة لما جرت به العادة ١٨٢ في تلك الارض - تحققات العامل ابر - مثل عمله كملته (قوله لاتحاد البابين)

التبعية (كتبيله) لان الغرض تسر الافراد وانما لا تقتضيه والثاني لان الكثير
 لا يكون تابعا (و) الاصح (انه لا يشترط تساوي الجزء الشرط من الثمن والزرع) فيصور شرط
 نصف الزرع وبيع الثمن للعامل لان الزراعة وان كانت تابعة هي في حكم عقد مستقل
 ومن التفاضل نزول التبعية من اصلها منحوع ويقرق بين هذا وازالته لها في بعث
 التبعية بعشرة والمتر بمخضفة حتى يحتاج قبل بدو الصلاح لشرط القطع على ما مر بان
 الفترة قبل بدو غير صالحة اجماعا لا يراد العقد عليها وحدها من غير شرط قطع فاحتاجت
 لتبوع قوي ولا كذلك الايام هنا ما مر من جواز انز رعته مستقلة عند الكثيرين
 وقضية كلاهما به بل يعلق بالباقي فيعاصر زرع لم يد صلاحه والثاني يشترط لمعاصره ان
 التفاضل ينزل بالتبعية وقد تقدم بده (و) الاصح (انه لا يجوز ان يتأخر بها المضافة)
 لعدم ورود ذلك والثاني يجوز كلزراعة اجاب الاول بان الزراعة في معنى المضافة
 حيث لا ليس على العامل فيها الا العمل بخلاف التاخرية فانه يكون عليه البذر والعمل
 فان افردت ارض بالزراعة فانفل للمالك لانه تمام عمله (وعليه للعامل اجرة عمله ودوابه
 وآلاته) ان كانت له وسلم الزرع لطلان العقد ولا يمكن احباطه بما فاعا اما ان لم يسلم فلا
 شيء للعامل على ما اخذ من تصويب المصنف لكلام المتولي في نظره من الشركة الفاسدة
 فيما اذا تلف الزرع انه لا شيء للعامل لانه لم يحصل للمالك شيء ورذبا في قباضه على القراض
 الفاسد اقرب لاتحاد البابين في اكثر الاحكام فالعامل هنا شبه في القراض من الشريك
 وكان الفرق بين العامل والشريك ان الشريك يعمل في ملك نفسه فاحتج في وجوب
 اجرة له لوجود دفعه شر بكم بخلاف العامل في القراض والمضافة وأقرت بالخبرة فانفل
 للعامل لان الزرع تابع للبذر وعليه اجرة مثل الارض مستحقها ولو كان البذر لهما فالغلة
 لهما ولكل على الآخر اجرة ما صرفه من منافع على حصة صاحبه (وطريق جعل الغلة
 لهما ولا اجرة في افراد الزراعة) ان يستأجره اي المالك العامل (بشف البذر) شاتها
 (لبرع له النصف الاخر) في الارض (ويدهير نصف الارض) شاتها (او يستأجره ونصف

أي فقلنا باستحقاق العامل الاجرة
 في البابين وان لم يحصل ربح بخلاف
 الشركة الفاسدة (قوله لو وجد دفع
 شريكه) اي وهو الربح فلو لم يحصل
 ربح في الشركة الفاسدة لم يستحق
 المباشر للعمل فيها من الشريكين
 اجرة (قوله وعليه اجرة مثل الارض)
 قضيت انه لا يؤمر بقطع الزرع قبل
 اوان الحصاد ووجهه انه انما يزرع
 بالاذن بخصوص الخابرة وان بطل
 في عموم الاذن وهو تقدير ما مر عن
 البغوي فيما لو غرس في الارض
 المحبوسة بالشراء الفاسد ادى
 من انه لا يقطع بجان بل يصير للمالك
 بين طلبه بالقيمة وبين قلعه وغرامة
 ارض النقص وبين التبعية باجرة
 المثل لكونه انما عمل بالاذن الذي
 بفضله البيع الفاسد لكن تقدم
 للشايع ان الحق بخلافه وعليه
 فالنظر الفرق بين هذا وبين المحبوس
 بالشراء الفاسد وانه انما اذنه
 هنا في الزرع على ان الغلة بينهما
 كان اذنا في الاتساع بالارض مع

بقائه على ملك صاحبه وهو يقتضي ان يكون الاذن مقصودا بالذات فاذا بطل العقد من حيث خصوص الخابرة بقي البذر
 مطلق الاذن فأنشبه جواز تصرف الوكيل بعموم الاذن وان بطل خصوص الوكالة والمقصود في البيع نقض المالك في الارض
 للمشتري فاذا بطل بطل وقايعه لان اتساع المشتري به ليس مبنيا على اتساع ملك الارض مع انتقال مقتضاه فاذا بطل لم يبق
 لاتساعه بالارض جهة تجوز لزراع له النصف الاخر وبهذا يلزم جواز اجارة الشايع اه حج (قوله ولكل على الآخر اجرة
 ما صرفه) اي حيث سلم الزرع على ما مر عن المتولي لان هذه الاثر شركة فائدة

(قوله وتعارف الاولى) هي قوله ان يستاجر وقوله هذه هي قوله او يستاجر ونصف البذر (قوله ولو لم تستعنت) اي قد يفسد بفساد الزراعة اهـ سمع على ج (قوله خاتمة) اي في الاولى وقوله لاهتاف في الثانية (قوله ويؤجر نصف الارض) اي ويكون امانة في داهام فان تأقت بلا قصير منه فلا ضمان كسائر الاعيان المستأجرة (قوله فان كان البذر) بين به الطريق المصمم للعبارة تتجلى اكلام المصنف ومن ثم قال الحق وان افردت الارض بالخبرة فالمغل لا عامل والمالك الارض عليه أجره مثلها وطريق بهل المغل لهـ او لا يريد ان يستاجر العامل نصف الارض ونصف البذر الخ ما ذكره الشارح ١٨٢ (قوله ونصف لهـ ولانه) او منهما عن طريقه ان يؤجر له نصف الارض ونصف

منافع لهـ ولانه اهـ ج (قوله ولو اذن لغيره) اي بان استأجره المالك لزراعة ولو لاجارة فاسدة أخذ من قوله ولانها صارت مرهونة (قوله ولانها صارت مرهونة) هذا يدل على ان هذه الهاملة اهـ سمع على ج (قوله وان كان الاصح خلافه) اي في الغاصب فقط

• (فصل في بيان الاركان الثلاثة) •

(قوله الثلاثة الاخيرة) وهي العمل والقر والعتق وحرث التلاثة الاولى وهي العاقدان والمورد اما العاقدان ففي قوله نصح من جائز التصرف واما المورد ففي قوله ومورد الخ (قوله وهرب العامل) اي وما يتبع ذلك كمنصب المشرف اذا ثبت خيانة العامل (قوله يشترط فيه) اي عقد المساقاة (قوله غيرين) ومن القير اجبراً أحدهما (قوله والائتلاف على الوطء) هذا يخالف لما مر في القراض من اشتراط تقدير نفقة الغلام فيه كالمساقاة في قوله وقد اعتبر ابو حامد ذلك في قطعه من عامل المساقاة

البذر ونصف حنقة (الارض) شائعاً المزروع له نصف (الاستح) من البذر في النصف الاستح من الارض) قسمة كان في الفل مناصفة ولا جرة لاحد هـ على الاستح لان العامل يستحق من منفعة الارض بقدر نصيبه من الزرع والمالك يستحق من منفعة العامل بقدر نصيبه من الزرع وتعارف الاولى هذه بان الاجرة تمنع عن وهن عين وصفتة وتم يتكهن من الرجوع بعد الزراعة في نصف الارض وبأشد الاجرة والى يتكهن ولو فسد منبت الارض في المدة لزمه قسمة نفقها هناك لانه لان لعارية مضومة ومن الطرق أيضاً أن يقرضه نصف البذر ويؤجر نصف الارض بنصف عمله ونصف منافع آله فان كان للبذر من العامل فطره اذ يستأجر العامل نصف الارض ونصف البذر ونصف عمله والاولى يشترط في هذه الاجارات وجود جميع شروطها الاتية ولو اذن لغيره في ذرع أرضه لم يجرها واما هذه الزراعة فزادت قيمتها بذلك فأراد رهنها ويبيعها مثلاً من غير اذن لعمال لم يصح لعدداً لا يتقاع بها بدون ذلك العمل المحترم فيها ولا من اصوات مرهونة وذلك العمل الذي زاد به قيمتها وقدر حرجها بان لتصور القصار حبس الثوب لرهنه بأجره حتى يستوفى وللغاصب اذا غرم قيمة الحيلولة ثم وجد المقصود بحسبه حتى يرد له ما غرمه على ما مر وان كان الاصح خلافه

• (فصل في بيان الاركان الثلاثة الاخيرة ولزوم المساقاة وهرب العامل) • (يشترط فيه تخصيص الثمن بما) اي المالك والعامل فلا شرط شيأ منه لثالث غير من احدهما فسد العقد كالتقراض لم لو شرط نفقة من المالك على العامل جاز فان قدرت فذلك والائتلاف على الوطء المعتاد وتغيير المصنف بتخصيص الثمن بما صحح لما مر من جواز دخول الماء على المقصود والمقصود عليه (واشترط كوما فيه) بالخرجة كافي نظير من القراض ففي على ان الثمن جميعها لك الاولى يفسد ولا جرة في الثانية وان جهل الفساد ويقصد أيضاً ان شرط الثمن لو احدى العتق والاستح وان غداً كهذا وان فهم بما قبله لانه قد يفهمه أيضاً ان القصد به اخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه لاحدهما وبما بعده ولانه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الايهام ولو كانت المساقاة على عبته وعامل غيرا نقصت بتركه العمل اي بقوات العمل بعض المدة ويعمل الثاني لا يجرى للعقد والقره كلها

فعل ما ذكره هامني على غير ما قدمه عنه (قوله ولا جرة في الثانية) اي وله الاجرة في الاولى وان علم الفساد لانه دخل طامعا حيث شرطت القره كلها (قوله وان جهل الفساد) سواء علم الفساد أو جهله وتقدم نظيره في القراض فيما لو قال المالك وكل الربح (قوله وانما ذكر هذا) عبارة جج واحتاج لهذا مع فهمه مما قبله الخ ثم قال ولما بعده الخ اي وهي قوله والعلم بالتصديق الخ وهي الاولى لان ذلك لا يعتد بالقدم

(قوله ولثاني عليه) اعطى العامل الاقل الاجرة اما لو سدت المساقعة مع المالك واتي العامل بالعمل استحق اجرة المثل لعمله والفترة كلها للمالك وقياس ما مر للشارح في عمل القراض من انه يستحق الاجرة وان عمل القساذلانه حمل طامعاً فيما وجبه الشرع انه هنا كذلك فيستحق الاجرة وان علم القساذل الاذال المالك وكل القرينة في الاجرة العامل كالجواز في القراض وكل الزم في (قوله ان جهل الحال) فتمسك قوله قبل ولاشيء للعامل الاول انه لا يرجع بما غرمه على المالك (قوله ومنها) اي الجزية (قوله لم يصح الخ) قال في شرحه ووقع في الرخصة لم يصح وهو يخرج ٨١ سم على حج (قوله وله اجزم ابن المقرئ) معقد (قوله ولو شرط) اي في صلب العقد (قوله خلافاً لبعض المتأخرين) اي شيخ الاسلام (قوله واقتو) هو جمع الشرائع اما العربون وهو الساعد فللمالك اه شيخنا زياي (قوله وشرطها) اي القنور والشرايع ويحصل الجريد وما بعده الخ والظاهر الاقل لان الجريد وما بعده لم يحكمه من قوله ولو شرط ذلك ١٨٤ بينهما لم يجز الخ (قوله بطل قطعاً) وعلى قياسه البطلان اذا شرطت للمالك وقد

يفرق بقوتها بين المالك باستحقاقه للكل اما بشرط للعامل (قوله ولو في البعض) ظاهراً للقساذل هذه الحالة في الجميع ولكن ينبغي طريق الصفقة فيصحب في المبدأ صلاحه ويقصد في مبادي اصلاحه بشرط تأني العمل على ما لم يبد صلاحه فقط فينبغي ان يصح به اذا الشرط ولا يدخل ما بد اصلاحه تبعاً وقد توقف في انقطاع هذا الشرط في المستثنين فليتأمل اه سم على حج وما اقتضاه ظاهر كلام الشارح هو الظاهر لماعل به من القياس على البيع (قوله كالبيع) اي فيما لم يبد صلاحه تابع لمبدأ صلاحه في صحة بيعه مطلقاً وبشرط الابقاء وقياسه هذا انما لم يبد صلاحه تابع لمبدأ صلاحه فيبطل في الجميع (قوله ولو لم يبق له على

ودي) حال في شرح المنهج بان القرض ليس من عمل المساقعة وقضيته انه لو عقد على ودي لغرمه المالك ويضعه هو (صح) بعد القرض لم يتبع وتقبل بالدرس عن شيخنا الحلبي انه اذا لم يمس مراد (اقول) ولو قيل بالحقبة فيلوعقد عليه غير مفرس او مفرس ما حمل كالتل على ان يلقها المالك ويغرمه في غيره يعمل فيه العامل ليمعده لانه لم بشرط نفسه على العامل ما ليس عليه (قوله ومنها) اي في الودي (قوله وعليه لرب الارض اجرة مثلها) هذا صريح في انه جعل المثل على ما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك فيكون نظير المتبادر من الحق ان الشجر والارض للمالك وهو ما ذكره بقوله كان على رب الارض الخ (قوله ما مر آخر العاوية) اي من خصص ماله الارض بين شجرة الشجر بالاجرة وثمناها بالقيمة او قلعه وغرم ارض نفسه وفيما لو كان الشجر للعامل والارض للمالك وثمة ما مر من انه تخلف المعتقد في غراس المشتري شرعاً فساد منه ان كان صاحب

(قوله فان لم تفر فلا شيء) اي وان انقضت فله اي ان انقضت فيما وقع فيه اعماله لا مطلقا قال في الرض ولو ساءه عشر سنين
 لتكون الفرض بينهما لم يتوقع الا في العاشرة بجزا فان انقضت قبلها اي العاشرة فلا شيء اي في الترتل للعامل اي وان لم ينفذ في العاشرة
 اي لانه لم يقطع في شيء منه اه سمع على (قوله وفي هذه الحالة الخ) اي قيل لو كان مغروسا وشرط الخ ولا يقتضيه الحكم
 بهذه الصورة بل مقتضى ما علة بان هذا جار في جميع صور ١٨٥ المساقاة حيث لم يفرج الفرض وسيأتي

التصريح بوجهه في آخر الباب (قوله
 في الاخيرة) هذا الاستواء
 وجهل الحال (قوله بخلاف
 هذا) ولم يذكر وعليه الخ
 (قوله وعليه) اي وعلى قوله
 ورد الخ (قوله فله الاجرة) اي
 على المالك ومع ذلك لا حاجة
 لذكره لانه قد قدم في قوله نعم له
 الاجرة في الخ ومن ثم اقتصر ج
 على الرد الخ (قوله بخلاف شرط
 الكل) اي فان نفيه الاجرة
 وقوله اي للعامل (قوله ان
 يقول ساقيتك) اي ويطلق
 (قوله مالا يقتضي في الاجارة)
 هذا اشارة على تفرقه بينهما في
 هذا الحكم كما سيأتي له
 في الاجارة في شرح قوله ولو
 استأجرها لترضع رقيقا يعضه
 في الحال جاز على الصحيح لكن
 سنين في ذلك اهل أن العقد
 خلافا اه سمع على ج (قوله
 وبحت بعضهم) ضعيف (قوله
 لم يعض) لعل وجهه انه لا يمكن
 من العمل في نصيب المالك دون
 الشريك لان كل جزء مشترك
 بينهما (قوله خلافا لبعض

(صح) العقد وان كان اكثره لا غرة فيه لانها حثت بجزلة الشهور من السنة الواحدة
 فان لم تفر فلا شيء وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر لان العمل حقا في الفترة المتوقعة
 فكان البايع استثنى بعضها (والا) اي وان قد رمد لا يفر فيها غالبا (قوله) تصح تخلوها
 عن العوض سواء اعلم العدم ام غلب ام استويا م جهل الحال نعم له الاجرة في الاخيرة
 لانه طامع (وقيل ان تعارض الاستحلال للاغلا وعدمه على السواء) (صح) كالقراض
 ورد بان الظاهر وجود الراجح بخلاف هذا وعليه فله الاجرة وان لم ينفذ له عمل طامعا
 (وله مساقاة شريكه في الشجر اذا) استقل الشريك بالعمل فع (شرطه) اي الشريك
 (زيادة) معينة على حصته) كاذا كان بينهما نصيبين وشرطه ثلثي الفترة وان شرط قدر
 حصته لم يعض لاستفاء العوض والاجرة بخلاف شرط الكل له كالمساقاة واستشكل هذا
 بان عمل الاجر يجب كونه في خالص ملك المستأجر ايجاب عنه السبكي بان ضرورة المسئلة
 ان يقول ساقيتك على نصبي هذا وبهذا صوابا والطيب كالزفي قال لكن ظاهر كلام
 غيرهما كالصنف انه لا فرق بين ذلك وقوله على جميع هذه الحديثة هو العقد وعلى الاول
 فيصاف بأنه يقتضي المساقاة مالا يقتضي في الاجارة وبحت بعضهم انه ان قال ساقيتك على
 كل الشجر لم يعض او على نصبي اواطلق مع ولو ساقى احد الشريكين على نصيبه اجنبيا
 بغير اذن شريكه لم يعض بجاري عليه ابن القري في شرح اوشاده واقفي به والوجه ج الله
 تعالى خلافا لبعض المتأخرين فان ساقى الشريك ملكا لم تسترط معرفته بمصلحة كل
 منهما الا ان تفاوتا في المشروط لولا بد من معرفته بمصلحة كل منهما (ويشترط لصحة
 المساقاة) ان لا يشترط على العامل ماليس من جنس اعماله التي سدد كقرية انما
 عليه فلا اعتراض عليه وانما تقدم في القراض ما عليه ثم ذكر حكمه بالشرط عليه ماليس
 عليه وعكس ذلك هنا لان الاعمال قليلة ثم وليس فيها كبير تفصيل ولا خلاف فقد تمت
 ثم ذكر حكمها وهذا بالعكس فقدم حكمها ثم انشئت لطول الكلام عليها فاذا اشترط عليه
 ذلك كبنه جدد او الحديثة لم يعض اه صدق لانه استعجالا بالاعوض وكذا لو شرط ما على
 العامل على المالك كالسقي على المشهور كما صرح به في البحر وان نفي في البويطي على
 انه لا يضر شرطه على المالك وبه جزم الدارمي (وان يتقرد) العامل (بالعمل واليد
 في الحديثة) ليعتبر من العمل حتى شافوا لشرط العمل على المالك معه ولو مع يد العامل

٢٤ ع ه المتأخرين) اي شيخ الاسلام في شرح الهبة الكبير اه شيخنا الزبدي (قوله ولو مع
 يد العامل) اي ولو كان الشجر في يد العامل فلا يقال انه عين ما قبله هذا ولو اقرده تحت كل من العمل واليد بالذرك لكان أولى
 وبعبارة ج بعد قول المصنف وأن ينفرد بالعمل نعم لا يضر شرط عمل عبد المالك معه ان قال بعد قول المصنف وباليد
 في الحديثة ليعمل حتى شافوا لشرط كونها بيد المالك وعبد معتلا ولو مع يد العامل يفسدها اه وهو مبرح فيما قلناه

(قوله ولا مؤقعة) اي ولا مؤقعة عدة لا تنقضي جمعها بان هزئت من الاشياء قبل فراغ المدة عادة بان جرت العادة بانها لا تنقضي شيء من المدة المقدرة (قوله ولو أدركت الفسار) اي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها (قوله ويصع شرط غيرها) اي العربية (قوله وهو صحيح) اي ان تأخر قال في العباب كالارض ولو قدر بعشر سنين والقرعة مؤقعة في العاشرة جازقان تأخر قبلها ألم ينفرا لبعدها فلا تنقضي للعامل من الفترة ولا اجرة له. م ١٦ سم على منتهى (قوله وهو صحيح ان تأخر) قياس ذلك انه لو تأخر قبل المدة لعارض اقتضى خروج الفتر ١٨٦ قبل العاشرة استحق حصته منها فيلزم وقد يفتقر بان خروجها قبل العاشرة لما لم يكن

فقد يختلف شرط عمل غلام المالك معه فطير ما مر في القراض بل اولى لان بعض احوال المساقاة على المالك (ومعرفة العمل) جلة لا تصح صلا (بمقدار المدة كسنة) او اقل اذ أقل مدتها ما يطلع فيه الفتر ويستغنى عن العمل (او أكثر) الى الحد الذي يعين فيها غالب الاستقلال وقد تصح مطلقا ولا مؤقعة لانها عقد لازم فكانت كالأجرة وهذا ما عاينت فيه القراض والسنة عند الاطلاق محمولة على العربية ويصع شرط غيرها ان علمه ولو أدركت الفسار قبل انقضاء المدة عمل ببقية الأجرة وان لم يحدث الفتر إلا بعد المدة فلا شيء للعامل قال ابن الرفعة وهو صحيح ان تأخر لا يسبب عارض فان كان يعارض بسبب كبرد ولولا لاطاع في المدة واستحق حصته لقول الماوردي والروائي الصحيح ان العامل شريك وان انقضت وهو طلع أو بلغ للعامل حصته منها وعلى المالك التعمد والتبعية الى الجذاذ خلافا لما في الاتصاف والمرشد من انه علمه ولو كان الفضل المقعود عليها بما يفتقر في العام مرتين فاطلع الفتر الاولي قبل انقضاء المدة والثانية بعدها هل يفوز بالمالك بها أو يكون العامل شريكاً فيها لانها فتر عام فيها احتمال والاوجه الاول (ولا يجوز التوقيت) لمدة المساقاة (بدرء الفتر) اي جذاذها كما قاله السبكي (في الاصح) للجهل بانه قد تقدم وقد يتأخر والثاني ينظر الى انه المقصود (وصفتها) اي المساقاة صريحة وكذا تبين صراحتها (ما قنيتك على هذا الفضل) أو العيب (بكذا) من الفترة لانه ان موضوع لها (أو سلمته اليك لتعمده) أو اعمل عليه أو تعمه بكذا الاداء كل من هذه الثلاثة معنى الاول ومن ثم اعترض ابن الرفعة صراحتها وهو ظاهر كلامهم وان اعتمد الادعى والسبكي انها كناية وانهم يعيرون بكذا اعتبار ذكر لموضع فلو سكنت عنه لم يصع وفي استحقاقه الاجرة وجهان الوجهان اولهما انم ولو اساقاه بلفظ الاجارة لم يصع على الاصع في الرخصة وكذا عكسه وقول الاسنوي انه مشكل مخالف للقواعد فان الصريح في بابه انما يجمع أن يكون كناية في غيره اذا وجد تفاذا في موضوعه كقوله لزوجه أنت عني كظهر أي نأيا الاطلاق فلا تطلق ويقع الظاهر بخلاف قوله لأمته أنت طابق فهو كناية في العلق لانه لم يجد تفاذا في موضوعه ومثلث من ذلك اه مردودا لשוב ما صحه والفرق بين هذا وبين

قوله العاشرة لما لم يكن متوقفا أصلاً لم يستحق فيه شيئاً لانه لم يدخل طامعاً بخلاف ما لو تأخرت فان ما حصل بعد العاشرة هو الذي كان يتوقعه فيها (قوله استحق حصته) اي وعليه فهل الخدمة على المالك والعامل فيه نظرو وقضية اطلاقهم انها على الاول وتقتل بالدرس عن بعض الهوامش ما يوافقه (قوله لقول الماوردي) عليه لقوله وهو صحيح بدون ما جده من الشرط (قوله خلافا لما في الاتصاف والمرشد) هما لان ابن عسرون (قوله مما يفتقر في العام) بقرى ما لو كان المقعود عليه لا يفتقر في العام الا مرة تأخر مرتين فهل الثانية للمالك كالفترة الخاصة قبل المدة التي اعتيد الا انما فيها أو مشتركة بينه وبين العامل فيه نظر والاقرب الاول (قوله قبل انقضاء المدة) اي وهو مشترك بينهما في هذه الحالة (قوله يفوز بالمالك بها) اي الثانية (قوله الموضوع لها) اي المساقاة (قوله ساقيتك) وهذه من صور المساقاة

قوله

على الصين ع ١٦ سم على منتهى اي فتفسخ الاجارة بموته وانما هران مثلها الثلاثة التي ذكرها المصنف والشايع بقوله ما او اسلمت اليك الخ (قوله وهو ظاهر كلامهم) هو المحدث (قوله واجههم انهم) اي وان على الفساد على قياس ما مره في غير هنا وفي القراض (قوله لم يصع) اي لا يصح ما ولا كناية كما يشهد من بقية عبارته (قوله والשוב ما صحه) اي من عدم صحة المساقاة بلفظ الاجارة وعكسه

(قوله والثاني ان يقبله) اى بان
يمكن استعماله فيها لانه اى ولو
من ناطق اى حج (قوله ولو عقدها)
اشار به لقوله عز من قال اذا عقد
بغير لفظ المساقاة اشترط تفصيل
الاعمال بخلاف ما لو عقدها فلا
يشترط اخذ اعماء اشارة اليه بقوله
وان افهم كلام الخ (قوله اليه)
اى العرف (قوله بعروقه) اى
وهو البع (قوله ويدخل فى
السق) كانه حل السق على ادارة
الدولاب ومشلا وجعل ما ذكره
من اصلاح طرق الماء ونحوه
قوايع وعلى هذا نفى دخول
التوايع فى السق انه يستلزمها
(قوله واطلاق عليه) اى على
الوطب والتمريض كالا يسمي
به اليابس (قوله فهو طلع الخ)
يشيى ان من ذلك ما جرت به العادة
من الزيل ونحوه فيكون على
المالك (قوله فان لم يصف به الخ)
معه (قوله فالمؤنة عليه) اى
العامل وانما أفرد بها بالذكر
لخلاف فيها والافقوه وكذا حفظ
الخ شامل لهما (قوله ويحت الأذرى
الخ) هو ضعف (قوله واذا وجب)
اى الخفاف (قوله بان المالك)
اى من غير تعرض للاجرة اه
سم على حج وقباضه ان ما وجب
على العامل اذا فعله المالك بان
استحق الاجرة على العامل
لانه الذى كونه رقبته فارق
قوله (4) اى لا يخر

قوله لانه ائت على كنهه اى وان الظاهر والممكن تصور في حق الامتصاص
الوجوه حمل على الكتابة بزيادة المكلف نصه الافظ عن الالفه وأما لفظ الاجارة فليس
كذلك لانه يمكن تصحيحه وايضا عايدة بأن يذكره عوضا عما فعدول المكلف عن
العروض الصحيح الى القاعد دليل الالفه والضرورة بشا الى حمله على خلاف الظاهر
واللفظ صريح فى الفساد فلا يمكن اعماله فى غيره مع امكان تصحيحه اجارة والحاصل
انه يعتبر فى كونه الصريح فى باب كفاية فى غيره بشرط ان أحدهما ان لا يوجد نقضا
فى وضعه والثاني ان يقبله العقد المتوى فيه (ويشترط القبول) باللفظ متصلا كما
فى البيع ولهذا اعتبر فى الصفقة هذا ما عرفت اتم الا عدم التوقيت ونقصه بشاره أخرس
وبكتابة بالذمة دون تفصيل الاعمال) فلا يعتبر التعرض لفي انعقد ولو عقدها بغير لفظ
المساقاة كما صرح به ابن نونس وهو ظاهر وان افهم كلام الروضة انه لا يجري الا فى قطعها
(ويحصل المطلق فى كل ناحية على العرف المبالغ) فيها اذ المرحم فيما اضابط لشرعا
واللفظة اليه هذا ان كان عرف غالب وعرفاه والاوجب التفصيل جرما (وعلى العامل)
بنفسه أو نائبه عمل (بما يحتاج الى اصلاح الفروع واستزادته بما يتكرر كل سنة كسقى) ان لم
يشرب بعروقه ويدخل فى السق قوايع كاصلاح طرق الماء وقتراس السابقة وسدها عند
السق (وتقيدته) اى جرى المصالحين وغيره (واصلاح الاجارين) وهى المحرول
الفضل (التي يثبت فيها الماء) انتهت بالاجارة التي يفصل فيها (وتلقيح) وهو وضع بعض طلع
ذكر على طلع ائى وقد يستغنى عنه لكونه من تحت يد الخ كوفعهما الهوارى صريح
الذ كورالها (وتخصيصه) اى ازالة (حشيش) ولو ربطا واطلاقه عليه لغفقه الاشهراته
اليابس (وقبضان مضرة) لاقتضاء العرف ذلك وعلم من تقيدنا عليه بالعمل عدم
وجوب عين عليه اهل فهو طلع بلقيع وقوصر تحفظ العنقود عن الطير على المالك
(وقهر يش جرت به عادة) فى ذلك اهل ليند عليه الكرم ووضع حشيش على العناقيد
صونا لها عن الشمس عند الحاجة (وكذا حفظ الفروع) على الشجر من سراق وطير
وزنبروفان لم يصف به لكثرة الصرق او كبر البستان فالمؤنة عليه كما اقتضاء اطلاقه
ويحت الأذرى عدم لزومه ذلك فى ما به بل على المالك معونته عليه (وجذاه) اى قطعه
(وتجفيفه فى الاصح) لانهم من مصالحه والثاني ليس عليه لان الحفظ خارج عن أعمالها
وكذا الحداد والتجفيف لانهم ما بعد كمال الفترة ثم قيد فى الروضة كما أصلها وجوب
التجفيف بما اذا اعتيد أو شرطه والاوجه ما أطلقه المصنف فى الكتاب من الوجوب
مطلقا لان مقابل الاصح لى اتى الاعتناء بقاء الشرط والعادة اذ لا تسعه مخالفتها وما اذا
وجب لزوم تسوية بليرين ونقله اليه وكلما وجب على العامل استحق المالك عليه وما
وجب على المالك لفعله العامل باذن المالك استحق الاجرة تنزلا لمؤنة قوله اقتضى ديني
وبه فارق قوله له ان حصل نوبى وظاهر كلامهم ان ما نصوا على كونه على العامل أو المالك

(قوله ومعول) المول المالك وعليه العمل اجر مقل له ١٨٨ (قوله وقد سارح) يتأمل فيه فانه حمل مناط الفرق اولاً بين نحو العمل والقرعة كلها للمالك وعليه العمل اجر مقل له ١٨٨

ونخط الخطاط مما مضى الجمل المذكور متحد سارح به (قوله) جعلهم غر الطلع عبارة عن جتم اتوى ولعلها الاولى لان الغر هو نفس الطلع وعلى الثانية فلاضافة بيان (قوله) اما وضع شوكه محترز قوله كبناء الحيطان الخ (قوله) جعل على اطر اعادة) وبهذا ابو زرعة أنهم مالوا اختلافاً في إنشاء المدة في اتيان العامل بما لزمه فان بقي من اعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك والزم العامل بالعمل لان الاصل عدمه ويمكنه اقامة البينة وان لم يبق شيء ولا يمكن تداركه صدق العامل لتضمن دعوى المالك اقتضاها وان الاصل عدمه اهـ (قوله علم به) أي تبرع الاجنبي (قوله) لم لا يلزمه) أي المالك وقوله اجابة اجنبي منطوق ظاهر ولو امكننا عارفاً وبني خلافه أخذنا بما ياتي في الوارث وان امكن الفرق بان الوارث شريك فهو لما شريك ملكه والاجنبي لاحق له في الستان فلا يلزم من تمكن الوارث تمكن الاجنبي لكن الظاهر عدم الفرق لانه لا ضرورة على المالك ولا منة عليه وفيه منع للعامل فاشبهه ما لو استأجر من يعمل عنه

لا يلتفت فيه الى عادة مخالفة له كما هو ظاهر على أن العرف الطارئ لا يعمل به اذا خالف عرفاً سابقاً لقول الشيخ في شرح منجه وظاهر أنه لو جرت عادة بأن شياً من ذلك على المالك اتفقت بين حله على ماليس للاصحاب فيه نص بأنه على أحدهما أو بيان العرف فيه يقتضي كذا والافهوه غير صحيح (وما قصد به حفظ الاصل ولا يتكرر كل سنة كبناء الحيطان) ونصب نحو باب أو دولا وب وقاس ومضل ومحول وبقرعوث أو تدوير الدولا وب (وحظره بجد في المالك) فلو شرطه على العامل في العقد بطل العقد وكذا ما على العامل لو شرطه في العقد على المالك بطل العقد ولا يشك عليه اتباع العرف في نحو خط خطا في الاجارة لان هذا به قوام المسئلة حال ودوا ما والطلع فقه انعقاد الفرق حالاً ثم يستغنى عنه وقد سارح فيه جعلهم غر الطلع كالخطب فالوجه أن العرف لم يتسبب هنا فعمل فيه بأصل أن العين على المالك وتم قد يتسبب وقد يضطرب فعمل به في الاقل ووجب البيان في الثاني اما وضع شوكه على الجدار وتوقيع سيرا اتفاق في الجدار فيقيم فيه العادة في الاصح من كونهما على المالك أو العامل وما قل السبكي عن النص من أن الثاني على المالك حل على اطر اعادة به (والمسافة لازمة) أي عقدها لازم من الجانبين كالاجارة قبل العمل وبعد له لا أعمالاً في أعيان باقية بحالها فاشبهت الاجارة دون القراض فيلزمه اتمام الاعمال وان تلفت القرعة كانا باقية أو نحو غصب كما يلزم عامل القراض التفضيع مع عدم الربح وجعل زهره ما ظاهر كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وهو امر اعادة مصلحة كل منهما اذا لم يتمكن العامل من فسخه قبل تمام العمل ونظر المالك بنوات القرعة وبعضها بعدم العمل ~~لكنه~~ ولا يصح به ولا يتفرغ له ولو تمكن المالك من فسخه نضره العامل بنوات نصيبه من القرعة لان الغالب كونه أكثر من اجر مثله (فلو هرب العامل) أو حبس أو مرض (قبل القراض) من العمل وان لم يشترع فيه (وأتمه المالك تبرعاً) بالعمل أو بوجوبه من العامل (بني استحقاق العامل) لما شرط له ~~لكنه~~ ما لو تبرع عنه اجنبي بذلك علم به المالك أم جهله نعم لا يلزمه اجابة اجنبي منطوق والتبرع عنه مع حضوره كذلك والانعام مثال فلو تبرع عنه بجميع العمل كان كذلك ولو عمل في مال نفسه غير متبرع عنه أو عمل الاجنبي من المالك لا للعامل استحقاق العامل فيما يظهر بخلاف تخليه من الجعالة لزم ما قلنا وان بحث السبكي التسوية بين ما في عدم الاستحقاق (والا) بان لم يتبرع أحد باعماله ووقع الامر للعالم وليس له ضمان فيلزمه من أعمال المسافة أو كان ولم يمكن التخلص منه (استأجر الخ) كما عليه من يته (بعد نبوت المسافة والهرب مثلاً وتعدنا حضاره عنه لانه واجب عليه فتاب عنه فيه ولو امتنع مع حضوره فكذلك واستجده من ماله ان وحدوا ومن حصته اذا كان

(قوله كذلك) أي كعمل المالك بعد هرب العامل متبرعاً (قوله استحق العامل) أي في الصورتين بعد (قوله وان بحث) اعقبه حج (قوله واستجده) أي الحبا كمن ماله أي العامل

وقوله أو رضى أى الاجير (قوله اقترض عليه) قال فى شرح الروض وقوله استقرضوا كثرى عنه فيهم انه ليس له ان يساق عنه وهو كذلك اه سم على حج (قوله عمل المالك بنفسه) أى ورجع بالاجرة (قوله وقيد السبكي) معقود (قوله مطلقا) سواء تعدد عمله أم لا كان العامل المالك أم لا اقتدرت له اجرة أم لا (قوله نعم يتخير المالك بين التصحى الخ) وإذا فسخ بعد ظهور الاجرة فلا يبعد استحقاق العامل منها لحصة ماعمل بها على انه شريك والقياس أن يستحق اجرة المثل لان قضية الفسخ تارة العوضين فيرجع ليدل عليه هو اجرة المثل وقاطا لم فوراً وقد يؤيده قوله في نظيره والتمركه للمالك فاستأجر اه سم على حج (قوله لكن بمال) وان قل اه حج اه أى لو أن يوصله اليه ويوجه بأنه ظلم (قوله فليشهد على الاتفاق) وينبغي الاتكفاء واحد ويحذف معه ان أراد الرجوع (قوله فان عجز) أى فبما لو كانت المساقاة ١٨٩ فى الذمة لتلقى قوله وان ظهرت فلا فسخ

أما إذا كانت الاجارة على العين خبير بين التصحى والصبر مطلقا كما تقدم فى قوله ثم يتخير المالك الخ (قوله فان تعدد الأشهاد ليرجع) ظاهره عدم الرجوع ظاهرا وباطنا ولو قيل بأن له الرجوع باطنا لم يكن بعيدا بل ومثله سائر الصور اتى قبلها بعدم الرجوع لقصد الشهود فان الشهود انما تعتبر لاثبات الحق ظاهرا والا فالدأر فى الاستحقاق وعدمه على ما فى نفس الامر (قوله وخلف تركه) شامل للقرارة للمعامل عليها إذا مات بعد ظهورها ويوافقه حاصر للتشايخ فى حرب العامل من قوة واستقباره من مالان وجد ولومن حسنة اذا كان بعددق

بعدم بدو الصلاح أو رضى بالجرة فانه تعدد ذلك اقترض عليه من المالك أو غيره وبوفى من حسنة من الثمرتان تعدد اقترانه على المالك بنفسه وللمالك فعل ما ذكره بان الحاك كما رجعه ابن الرضة وقيد السبكي بما إذا قد اوجبا كماله الاجرة وعن الاجير والا لم يميز ومحل ما تقدم اذا كانت واردة على الذمة فان كانت واردة على العين امتنع استئجاره غير عنه مطلقا كما اقتضاه كلامهما قاله الأذرى وقال السبكي والتشايخ وصاحب المعين انه لا يستأجر عنه قطعا ثم يتخير المالك بين التصحى والصبر (فان لم يقدر) المالك (على الحاك) لكونه فوق مسافة الهدوى وأحضر اول وجهه لمسا له وأجابه لكن بمال يأخذه منه فيما يظهر (فليشهد على الاتفاق) ان استأجره وأنه ينفذ بشرط الرجوع أو على العمل ان عمل بنفسه وأنه انما عمل بشرط الرجوع (ان أراد الرجوع) فتزىلا للأشهاد حجة نغزولة المحكم ويصدق حينئذ حينئذ فى قدر ما أتفق على الوجه المعاد كما رجعه السبكي وسيأتى نظيره فى حرب الجبال فان لم يشهد كاذر كماله امتنع الرجوع لظهور تيممه فان تعدد الأشهاد لم يرجع أيضا لندوا العذر فان عجز عن العمل والاتفاق حينئذ لم تظهر القرعة الفسخ وللعامل اجرة عمله وان ظهرت فلا فسخ وهو له ما (ولو مات) العامل قبل العمل (وخلف تركه) أى الوارث العمل منها) كبقية دون مودته (وله أن يتم العمل بنفسه أو بعاله) ولا يكلف الوفا من عين التركة ويلزم المالك عكسها حيث كان طارقا بالعمل ثقة فان امتنع بالكتابة استأجر الحاك عليه أما إذا لم يصف تركه فلو ارث العمل ولا يصير عليه ومحل ذلك اذا كانت على الذمة والا انقضت بموته كالاجير العين ولا تنفس بموت المالك مطلقا فسقط العمل وبأخذ حسنة ولو ساقى البطن الاول البطن الثانى ثم مات الاول فى أثناء المدة وكان الوقت وقت تريب فينبغى أن تنفس كما قاله

ما مضى ان لم تظهر القرعة فان ظهرت أخذت منها وهل يوزع باعتبار المدة تزىلا أو باعتبار العمل لانه قد يتصل فى المدة قوله وكثرة فيه نظره والاقراب الثانى (قوله كالاجير) قال فى شرح الروض قال السبكي وغيره وينبغي أن يكون محله إذا مات فى أثناء العمل الذى هو مدة المساقاة فان مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ لم يبق الاتكفاء وقصوه فلا اه ولو كانت القرعة ظهرت أو كانت المساقاة بعد ظهورها لم ينقطع استحقاقه من القرعة نظره ولا يبعد أن يستحق منها بسقط ماعمل قبل موته والقياس أن يستحق اجرة المثل دون القرعة لارتفاع العقد بالانقضاء وقد وافق مدر آخر على هذا القياس اه سم على حج (قوله مطلقا) سواء كانت المساقاة على عين العامل أو ذمته (قوله فينبغى أن تنفس) وفائدة انقطاع فلق حق البطن الاول بالقرعة حتى لو كان عليه دين لم يتعلق بالقرعة لأنها ليست من القرع كذا الوارث انما استحقها من قبل الواقع

(قوله قنفسج) أي وقادته استحقاق الوارث لها تركه حتى لو كان على المستدين تعلق بهم مقدم على حق الورثة (قوله فلا جرح على المالك) وينبغي أن يكون مثل ذلك ما لو ضم لناظر الوقت مشرف لمجرد الرتبة فيكون في مال الوقف قسما على المالك لأن الخط في ذلك الوقت أو ما لو ثبتت خساته فنفس (قوله فلعامل الخ) قال في الرضوان تلفت أي الثمرة أو الشجر طوبى الغاصب وكذا العامل بالجميع بخلاف الاجرة للعامل في الحقيقة المخصوصة أي لا يطالب ويرجع للعامل لكن قراره عليه اه سم على حج (قوله فان كان ثم) أي حين الاقالة (قوله لم يستحقها العامل) ظاهره أنه لا أجر له عليه ففرق بينه وبين ما مر من أنه لو ضم المالك له ب العمل استحق أجره المثل ١٩٠ لما مضى من ٤ بأن الاقالة لما كانت باتوا ق منهن ما كان ذلك رضا

منه بالمقاط حقه من العمل
يؤدده فيما مر فان المالك لما
استقل بالبيع لم يقطع تعلق
حق العامل (قوله من المالك)
متعلق ببيع

• (كتاب الاجارة) •

(قوله ثم اشترت) أي لنفسه أي
وجه الاجارة بدليل قوله وشرعا
(قوله وقبولها للبذل والاباحة)
عاطف فخصر على البذل ويدل
عليه قوله في بيان التخرج
بالاخير وبالعالم (قوله فهو متفعة
البضع) أي فلا تصح اجرة الجوارى
لقوله وقوله على الخ أشار به
الى عدم ورود عقد النكاح
(قوله على ان الزوج) أي فلا
حاجة للاخراج (قوله بالعالم) أي
بالعوض (قوله على عمل) قيد
في الجعالة فان عملها قد يكون
معلوما بخلاف المساقاة فان عملها
مجهول دائما ثم عوضها قد
يكون معلوما كأن عقد على ثمرة

الزركشي لانه لا يكون عاملا لنفسه واستثنى من ذلك الوارث اذا ساقى ورثه ثم مات
المورث قنفسج (ولو ثبت خيانة عامل) باقراره أو بينة أو بمنزلة (ضم اليه مشرف) ولا
ترفع به لزوم العمل عليه ويمكن استيفاؤه منه بهذا الطريق فتعين جميعا عين الحقين
وأجرة المشرف عليه فان ضم اليه رتبة فقط فلا جرح على المالك (فان لم يصفه العامل
به) أي المشرف عن الثبابة (استخرج من ماله عامل) لتعددا استيفاؤه هذا ان كان
العمل في الذمة والاخضر المالك فيما يظهر كما مر نظيره (ولو نزع الثمرة مستحقا) لغير المساقى
وان لم يضرح الشجر كذلك وقول الشارح ضروري الشجرة مستحقة جري على الغالب
(فلعامل) عند بيعه بالحال (على المساقى أجره المثل) لانه قوت منافعه بعض فاسد
فرجع يدها كالأستاذ رجلا للعامل في مفسوب بفعل جاهلا ما اذا كان عالما بالحال
فلا شيء له جزما وتصح الاقالة في المساقاة كما قاله الزركشي قال فان كان ثمرة لم يستحقها
العامل ولا يصح بيع شجر المساقاة من المالك قبل خروج الثمرة ويصح بعدها والعامل
مع المشتري كما كان مع البايع وليس البايع يبيع حصته من الثمرة وحدها بشرط القطع
اشيوعه وان قلنا بأن قصه ذلك يبيع فان قلنا امرار وهو الاصح صح ولو شرط المالك على
العامل أعمالا لازمة فاشترى الاتجار والعامل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحق جميع
ما شرطه كالولم يعمل شيئا لم يشرك كآجاله المأجور في غيره وما في فتاوى القاضي من
انه يستحق بالقطعة مقرر على المرجح القائل بأنه أجبر

• (كتاب الاجارة) •

بثبنت الهزيمة والصبر انقص وهي لغة اسم الاجارة ثم اشترت في العدة
وشرعا تعلق متفعة بعض بالشروط الاتية منها علم عوضها وقبولها للبذل والاباحة
فخرج بالاخير فهو متفعة البضع على ان الزوج لم يملكها وانما ملك ان يتفقع
بها وبالعالم المساقاة والجعالة على عمل مجهول فلا يشترط في الاول علم العوض

موجودة (قوله فلا بد ثمرة في الاول) أي المساقاة اشار به الى دفع ما ورد عليه من أن التعرض فيه ممانع وان
اذا دخل فيه المساقاة اذا كان عوضها معلوما والجعالة اذا كان معلوما معلوما وحاصل الجواب انه لا يراد واحد منهما لان
العالم بالعمل والعوض شرط في الاجارة وليس ذلك شرط في المساقاة والجعالة وان اتفق بوجوده واعترض سم على حج على
هذا الجواب بان عدم الاشتراط لا يدخل في دفع الاعتراض لانه متى دخل في التعرض فمر من غيره لم يكن ناقضا اه (وأقول)
أما المساقاة فلا ترد لان العوض وان كان معلوما لكن العمل مجهول فلا تصدق الاجارة عليها أو ما لم يملكه فيكون اخرجها بان
يزاد في التعرض ما يؤخذ من صحتها الاتية انها بلغة الاجارة وبمعناها

(قوله وان كان) اي العوض (قوله فان تعسرتم الآية) قال ج و لك ان تقول ان اراد المتنازع على أصل اليمين فردة
بما ذكرنا من اوجع الايجاب والقبول لم يصلح ذلك لانه اذا دلالة فيها على القبول لفظا بوجه واحد فمفهومه ويصح ان
يكون عطف على الضم فهو بالخيار (قوله من في الدليل) بكسر الهمزة وسكون اليا والضمية وقيل يضم اوله وكسر ثانيه مهموز
فتح الباري اي ليدلهم على طريق المذهب الميسرة (قوله بالضرورة) هو بالهمز يقال كاتي القاموس ابراهيم واما ضرورة
ويجوز ابدال الهمزة والواو الكونه مفتوحا بعد ضمة (قوله ادعية اليها) اي الاجارة (قوله كاتع) قال الزركشي وعلمناه
لا يصح اجارة الاعلى لانه لا يصح بيعه ثم لما نرى قوله كالعبد الاعلى ان يشتري نفسه فالحق في الرخصة وشرح المهذب في كتاب
البيع وكذا الثبران يستاجر ذمته لانها سلم وقضية قوله وكذا للغير ١٩١ ان يستاجر ذمته انه لا يصح منه ان يترد ذمة الغير

وان كان قد يكون معلوما كان ساقا على غرضه موجودة وقد قنع الثانية على عمل
معلوم والاصل فيها قبل الاجماع آيات كقوله تعالى فان ارضعن لكم فاقوهن
اجورهن ومنازعة الاسنوي في الاستدلال بما مر دودة اذ مفادها وقوع الارضاع
للابناء وهو مستلزم الاذن له فيه ببعض والاصل ان تبرعا وهذا الاذن بالعوض
هو العقد وقوله ايضا فان تعسرتم الآية واحدا وكسوته صلى الله عليه وسلم
والصديق رجلا من بني الدليل بقاله بعد الله من الاربط وأمره صلى الله عليه وسلم
بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية اليها واركانها اربعة صفة وأجرة ومنفعة
وعاقد ولكونه الاصل بما به فقال (شرطهما) اي المؤجر والمستاجر الدال على ما لفظ
الاجارة (كاتبه ومشتري) لانها صنف من البيع فاشتراط في عاقد هاتين شرط في عاقد
بما مر كالرشد وعدم الكراهة فيبرحق لم استأجر كافر لمسل ولو اجارة عن صحيح لكنها
مكرهة ومن ثم أجبر فيها على ايجار المسلم وايحار فيه نفسه لما يقصد من هذه كالج
بلوا تترتبه ويصح بيع السيد للعبد بصفة الاجارة ايها الافاضة به الى عتقه فاشتر
فيه ما يفتقر في الاجارة لعدم ادائها اليه ولو كان لوقت ناظر ان تأجر أحدهما الآخر
او ضا لوقت صحت ان استقل كل منهما والا على ما بينه العراقي وبأن في نفسه ما مر
في الوصيين والعاقد (والصفة) معتبرة كالكبيع فيبرحق فيها اختلاف المعاطاة
ويشترط فيها جميع ما مر في صفة البيع الا عدم التاقب وهي صريحة وكتابتها بن
الصريح (أجرتك هذا أو أكرتك) هذا وهو صحت منفعة هذه الفارسة بمفصلة دارل
كما اقتضاه افتاء القاضي (أو ملكك منافعة منة) ليس طرفا لاجر وما بعده لانه انشاء وهو

وقياس ما في السلم من جواز
كونه مسلما ومسلما له جواز
ذلكنا وقوله كاتبه أي كسرط
بائع (قوله لانها صنف من البيع)
أي لانها في المنافع والمسلم صنف
من البيع (قوله لم استأجر كافر
لمسل) هو وما بعده استدلال على
ما يفهم من قوله كاتبه ومشتري
أنه لا يصح اجارة الشبه كاللا يصح
بيعه ومن انه لا يصح استئجار
الكافر مسلما كاللا يصح شراؤه
(قوله لكنها) اي اجارة العين
ومفهومه عدم الكراهة في اجارة
البدنة (قوله ومن ثم أجبر الخ)
يجوز الكراهة لاستلزام الاجدار
على ازالة البدنة وكان الاولى
أن يقول ومع ذلك يجبر على ايجاره
الخ وقوله فيها اي اجارة العين
(قوله في ايجاره) اي قاله يقول

وبعد منة به استحق الاجارة المسماة (قوله لما لا يصح) اي بان يكون غنيا بما عسى كسب يصره على نفقة نفسه ومن نفقة
مؤته اخذ ما عاقده الشارع في باب الحجر (قوله ويصح بيع السيد للعبد نفسه) اي أو مالوه وكتبت شخص عبدا في شراء
نفسه أو استأجره مالوا كله فيصير كافر في باب الخلع (قوله ويأتي فيه ما مر) وهو ان العقد متنازع معاملة أحداهما الآخر
مطلقا خلافا لما جرح ثم وهنا صادة الرابع ثم ولو كان له عاملان مستقلان فهل لاحدهما معاملة الآخر وجهاً وأوجههما
ثم ان اثبت المالك لكل منهما الاستقلال بالتصرف أو الاجتماع فلا كالوصيين على ما قاله الاثر في نفسها ووجهه غيره لكن
الحق كافي في آداب القضاء لا يخلو من منع بيع أحداهما في قطعه ذلك في العالمين لكن جرح اغتد كراهة معاملة ما اشترى أحد
وصيين من الآخر شيئا لا يحد بحجور بهما من مال الآخر وعلى الفصة فيه بعدم التهمة بخلاف الناظرين فان أحدهما يشتري
لنفسه من الآخر وفيه شبهة فان حل كلام الشارع في الوصيين على أن أحدهما يشتري لنفسه من الآخر كانت مسئلة غير
التي فرض الكلام فيها ج

(قوله واليه مائة عام) عبارة البضاوى فالشئ مائة عام وأما أنه فليت مبتا مائة عام وصار ج وظهر في التقدير على القول به في الآية بقوله تعالى فأما الله مائة عام أى واليه مائة عام ١٥ وقضية قوله على القول به في الآية أن شئ من لا يقدر في الآية محذوف فلا يكون مما نحن فيه (قوله والظرفية تقتضى الخ) بطروحه هذا الاقتضاء وعليه فمقدره لأن الاستماع أمر موهوم الآن مع أن معنى اتبع استوفى مناقته وبالجملة فمدعى هذا الاقتضاء مما استدلها بالجزء القليل وما يقول في محو له على أن أسوم هذه السنة أو أن أعتكف هذا اليوم فإن كلا من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما بالاجتماع ظرفية لاشبهة ١٩٢ في صحتها لاسد ١٥ سم على ج وقد يقال يمكن الفرق بان الاعتكاف والصوم

منهض باقتضاء لفظه بل لمقدره نحو اتبع به سنة وظهر قوله تعالى فأما الله مائة عام أى واليه مائة عام ولا يقال يصح - على طرفا المناقضة المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالأية كما هو واضح لأننا نقول المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضى خلاف ذلك فكان تقدير ماذ كرأوى أو متعبا (يكذا) وإن لم يقبل من الآن وتخص اجارة النعمة بنحو أزمتمتكم أو سلت اليك هذه الدرهم في خياطة هذا أوفى دابة صفها كذا أوفى حلى الى مكة (فيقول) الخاطب متصلا (قلت أوا - تأجرت أوا كترت) أو استكرت ومن الكفاية جعلت السنة فته سنة بكذا أو أسكن دارى شهرًا بكذا ومنها الكتابة وتصدق باستيعاب وإيجاب وإنشأ تأخرس أفهمت وأفهم كلامه اعتبار التوقيت ونصكر الاجرة لانتفاء الجهالة حيث ذكر وموردها اجارة العين والقيمة المنافع لانها المقصودة لالعين عند الجمهور (والاصح اعتقادها) أى الاجارة (يقوله اجرتكم) أو أكرتكم (منتهما) أى الدارسة بكذا إذا المقصود منها المنفعة فذكرها تأكيد والثانى المنع لأن لفظ الاجارة وضع مضافا للعين لأن المنفعة لا منفعة لها فكيف يضاف العقد عليها (و) الاصح (منعها) أى منع اعتقادها (يقوله بعثكم) واشترت (منفعتا) لأن لفظ البيع موضوع لتلك العين فلا يسهل عمل في المنفعة كالأية مقد بل لفظ الاجارة وعلم بما تقرره لا يكون كتابة والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث سد لفظ البيع يقتضى التأييد فينا في ذكر المنفعة ولو قال فى اجارة النعمة أزمتمتكم كذا كفاء من لفظ الاجارة ونحوها (وهى قسمان واحدة على عين كاجارة العقار) ولم يقيد بما بعده إشارة الى عدم تصور اجارة الذمة فيه لاقتضاء ثبوتها (وداية أو شخص) أى أدى ولو كونه ضد الداية انقضت التنبية المقلب فيها المذكور شرقة في قوله (معين) فيصوره من مالا اجارة الذمة والعين وما يعبه الجلال البلقي من الحاد السن بين مالا بالعقار اتقى الوالد

منهض باقتضاء لفظه بل لمقدره نحو اتبع به سنة وظهر قوله تعالى فأما الله مائة عام أى واليه مائة عام ولا يقال يصح - على طرفا المناقضة المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالأية كما هو واضح لأننا نقول المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضى خلاف ذلك فكان تقدير ماذ كرأوى أو متعبا (يكذا) وإن لم يقبل من الآن وتخص اجارة النعمة بنحو أزمتمتكم أو سلت اليك هذه الدرهم في خياطة هذا أوفى دابة صفها كذا أوفى حلى الى مكة (فيقول) الخاطب متصلا (قلت أوا - تأجرت أوا كترت) أو استكرت ومن الكفاية جعلت السنة فته سنة بكذا أو أسكن دارى شهرًا بكذا ومنها الكتابة وتصدق باستيعاب وإيجاب وإنشأ تأخرس أفهمت وأفهم كلامه اعتبار التوقيت ونصكر الاجرة لانتفاء الجهالة حيث ذكر وموردها اجارة العين والقيمة المنافع لانها المقصودة لالعين عند الجمهور (والاصح اعتقادها) أى الاجارة (يقوله اجرتكم) أو أكرتكم (منتهما) أى الدارسة بكذا إذا المقصود منها المنفعة فذكرها تأكيد والثانى المنع لأن لفظ الاجارة وضع مضافا للعين لأن المنفعة لا منفعة لها فكيف يضاف العقد عليها (و) الاصح (منعها) أى منع اعتقادها (يقوله بعثكم) واشترت (منفعتا) لأن لفظ البيع موضوع لتلك العين فلا يسهل عمل في المنفعة كالأية مقد بل لفظ الاجارة وعلم بما تقرره لا يكون كتابة والقول بذلك مردود باختلال الصيغة حيث سد لفظ البيع يقتضى التأييد فينا في ذكر المنفعة ولو قال فى اجارة النعمة أزمتمتكم كذا كفاء من لفظ الاجارة ونحوها (وهى قسمان واحدة على عين كاجارة العقار) ولم يقيد بما بعده إشارة الى عدم تصور اجارة الذمة فيه لاقتضاء ثبوتها (وداية أو شخص) أى أدى ولو كونه ضد الداية انقضت التنبية المقلب فيها المذكور شرقة في قوله (معين) فيصوره من مالا اجارة الذمة والعين وما يعبه الجلال البلقي من الحاد السن بين مالا بالعقار اتقى الوالد

للاجرة أزمتمتكم على كذا فهل هو اجارة عن أوزمة ذكره الدميرى أحقباين وقال الاقرب انه اجارة رجه عين ١٥ (قوله أوفى داية) أى حلل كذا أو نحوه والافهذه الصيغة انما هي في الداية نفسها (قوله ومنه تصدق باستيعاب) كاجرى وإيجاب واستقبال وقبول كما هو ظاهر (قوله وأفهم كلامه) أى زيادة على ما مر من الصبح (قوله لانتفاء الجهالة) أى هو كذلك لانتفاء الجهالة فليس على الانهزام (قوله مضافا الى العين) أى مر تباعها وان كان المقصود منها المنفعة (قوله كالأية بعدد) أى البيع (قوله وعلم اعتباراته) أى بعثت منفعتها (قوله والقول بذلك) منى على ج (قوله ولو قال فى اجارة النعمة الخ) هذه الصورة علمت من قوله أولا وتخص بنحو أزمتمتكم وأما ما قصر على عمل كذا أوليد كلف الذمة فاجارة عين كانت قدم من الدميرى (قوله لم يقيد بما بعده) أى من قوله معين (قوله فينه ورفيما) أى الداية والشخص (قوله أتى الوالد الخ) أى خلافا لـ

(قوله وهو ما) اي محمول على ما صح (قوله السابقة انما) هي قوله وود اجارة العين الخ (قوله لا اجرة للاقول) اي على الاول وقوله مطلقا لم الفساد أولا (قوله وأما الثاني) وفي نسخة ولا الثاني ان علم الفساد والافلاخ وتعبها سم بمصوره تقدم في القراض والمساواة أنه قد يستحق مع علم الفساد الفرق ١٥ سم على ج قد يفرق بأنه ثم وضع يده على المال باذن من المالك فكان عليه جائز وما هنا بفرض ان منه فهو كما ذون الغاصب وعلمه مدموع العلم ومن ثلوك كانت المساواة على عينه وساقى غيره انقصت المساواة على ما هو لاشئ للعامل الثاني على الاول ان علم الفساد وقول سم قد يستحق مع علم الخ معناه أنه قد يستحق ذلك مع علم الفساد لا بقيد كونه عاملا ثانيا ١٩٣ بل مراده أن العامل من حيث هو يستحق كالمو قال سابقين على أن الثمن الفرة

أو المربح جزأ (قوله على الآذن) اي لأجل المالك (قوله ومنه أن يلزمه جله) اي بأن يقول أزميتك حسلي الى كذا لكن قد منعنا عن الديمري أنه لو قال أزميتك عمل كذا كان اجارة عين فيحصل أن ما هنا مفرع على كلام غير الديمري فاعن الديمري خلاف المعقد ويحصل أن ما هنا مقرر بما لو قال أزميتك حسلي الى كذا فلا يكون مخالفا له (قوله أو يسلم الي أحدهما) اي الخياطة والبناء (قوله أو لعمل كذا) اي أو أزميتك عمل كذا كما قد مناه عن الديمري وأشار الشارح بما ذكر من الامثلة الى انه لا فرق بين التعبير بالفعل والمصدر (قوله ان عقدت الخ) اي سواء عقدت بلفظ الخ فالمراد منه التعميم لا التقيد ويرشد الى ذلك الفرق الاتي بين العقد بلفظ الاجارة

وجه الله تعالى بخلافه وهو أنه لا تصح اجارتها الا اجارة عين كالعقار بدليل عدم صحة السلم في السفن والمراد بالعين هنا مقابل الذمة وهو ما يتقيد العقيد به وفي صورة اختلاف السابقة أنفا ما مقابل المنفعة وهو ما يرد العقد عليه ولو اذن اجار العين لغرض في العمل باجرة فحصل فلا جرة للاقول مطلقا وأما الثاني فله اجرة المثل اي على الآذن له كاهو طاهر (و) واحدة (على المنفعة كاستئجار دابة) مثلا (موصوفة) بالصفات الاتية (و) يتصور ايضا (بأن يلزم ذمته) عملا ومنه ان يلزمه جله الى كذا او خياطة او شيء بشرطهما الاتي او سلم اليه في احدهما وفي دابة، وصورة ليصمله الى مكة مثلا بكذا (ولو قال استأجرتك) أو أكرمتك (تعمل كذا) أو لكذا أو لعمل كذا (فاجار عين) لان الخطاب دال على ارتباطها بعين الخطاب كاستأجر عينك (وقيل) اجارة (ذمة) لان الاصل حصول العمل لا النظر لفاعله ويرد بفتح ذلك نظر السائل عليه الخطاب (ويشترط في اجارة الذمة) ان عقدت بلفظ اجارة أو سلم (تسلم الاجرة في المجلس) كراس مال السلم لانها سلم في المتافع فمتنع فيها تأجيل الاجر سواء أتاخر العمل قيمه عن العقد أم لا والاستبدال عنها والحال فيها عليها والبراء منها وانما اشترطوا ذلك في العقد بلفظ الاجارة ولم يشترطوه في العقد على ما في الذمة بلفظ البيع مع كونه على المعنى ايضا ضعف الاجارة حيث وردت على معدوم وتعدوا استبعادا دفعه ولا كذلك البيع ما في النعمة فيه ما جبروا وضعها باشتراط قبض اجرتها في المجلس (واجارة العين) الاجرة فيها كالنفي في البيع فحينئذ لا يشترط ذلك اي تسليم الاجرة فيها في المجلس معينة أو في النعمة نعم تعيين تسليمها عمل العقد على ما مر في السلم (ويجوز في الاجرة انما) اي اجارة العين (التجمل والتأجيل) للاجرة (ان كانت) تلك الاجرة (في النعمة) كالنفي ويجوز الاستبدال عنها واسألوا القيم والبراء منها فان كانت معينة لم يجز تأجيلها لان الاعيان لا تقبل التأجيل (واذا أطلقت) الاجرة عن ذكر

٣٥ به ح ويه بلفظ البيع (قوله فمتنع فيها) الاولى التعبير بالواو وامتناع التأجيل وما بعد لا يتفرع على مجرد اشتراط تسليم الاجرة في المجلس ثم لو قال يشترط لها ما شرط لراس مال السلم مثل ذلك كله ويمكن أن التفرع بالنظر لما أفاده التثنية بقوله كراس مال السلم (قوله وانما اشترطوا ذلك) اي تسليم الاجرة (قوله ولم يشترطوه) اي شاء على ما تقدم الشارح من ان المعقد فيما ذكر ان الاحكام تابعة لفظ دون المعنى خلافا لابي جبرثم اما هنا فباعتباره كالشارح (قوله باشتراط قبض) اي وعدم الاستبدال عنها الى آخر ما تقدم (قوله بعمل العقد) اي تلك النعمة حيث كان محلها لم يجز تأجيلها (قوله والبراء منها) اي ولو في المجلس كما يأتي (قوله واذا أطلقت الاجرة) اي التي في الذمة في اجارة العين أو النعمة

(قوله في البيع) أي فبيده هذا المثلوجان كانت الابرة في الذمة والافيصوان (قوله أو في الذمة) أي بأن صرح فيها بذلك والافاطلة مجهزة على الذمة ثم رأيت في سم على ج (قوله ولو أجزا تناظر الوقت سنين) أع مع مسوق له جازله أي بأن يجب عليه ولا يجوز له أن يدخره شيئا لجهة الوقت ١٩٤ حيث لم يكن ثم ما يقتضي ذلك (قوله فلو مات القابض الخ) أي وأما الوات الناظر المؤجر فإن

كان من أهل الوقت وشرط له النظر مدة استحقاقه اقتضت الاجازة بوجهه والافكاياقي (قوله في الحكم بالملك فيها) أي الاجرة (قوله ولو جاوز كاتها) أي زكاة جميع الاجرة (قوله ويرجع المشتري) وهو من انتقل اليه الوقت (قوله في تركه القابض) أي فأن لم يكن له تركه فلا شيء له كالموترون ولا يرجوع له على الناظر كما يأتي بعد قول المصنف في فصل لا تنفع من اجارة الخ ولا جوت متولى الوقت الخ (قوله صفة الابراء) هذا هو المعقد وقوله منها أي الاجرة (قوله لأنه لا خيار فيها الخ) أي على الرابح وقضيت أنه على القول بثبوت الخيار فيها لا يصح الإبراء منها (قوله بعد زوجه) أي العقد وقوله قبله أي الزوم (قوله ولو في الجملة) الأولى أن يقول وكالاجرة بالجملة لأنها لا تصلح غاية للاجاة (قوله اعتبار اقرب البلاد اليها) أي فلو استوى اليها لمختلفا واختلف تقديرهما استمرت تعيين تقدير أحدهما كافي للبيع ببلدها تقدير لم يقبل أحدهما (قوله فلا تنفع اجارة دار بالعامة) أي حدث

كانت العمارة مجهزة لما يأتي في قول فأن صفت الخ (قوله وان كان) غاية إلى ما عقد عليه من الاجرة وقوله هنا أي معلوما (قوله فأن صرف وقصد الخ) ظاهره أنه لا فرق في الرجوع بمصارفه عند تنبهه بكون الاذن مالكا أو غيره كقول المحمور عليه وناظر الوقت وقديت الخ في جواز ذلك على غير المالك نظرا لأنه لا يفتي له الاذن المذكور بل حقنه مباشرة =

== ينفسه فاذن لا غلبة ان جرت العادة بذلك احتفل الاكتفاء فلما رجع والا قرب الاول وظاهره انه لا يتوقف رجوعه على اتمامه وهو قريب هذا ويحتمل ان المستأجر يرجع بمصر فعلى الناظر والناظر لرجوعه على جهة الوقت كما لو غصبتا واستأجر قصا بالذبحها فذهبها جاهلا بكون المستأجر غاصبا فان الغصاب يرجع على الغاصب بجره المثل لكونه جاهلا على الفعل والغاصب لا يرجع على المالك بشئ تعديه وهذا الاحتمال هو الظاهر (قوله بشرط ان يحضره البائع) اى فانه باطل (قوله كان هذا بشرط) اى اى ما في قوة الشرط كما جرت كنهها بعمارة (قوله فان غبت) اى العمارة كما جرت كنهها بعمارة هذا الحمل (قوله وتبرع المستأجر به) اى بالعدل (قوله فيكون اى سواء كان ذلك في الملك او الوقت) (قوله منزلة الوكيل) فانه ان تنزله منزلة الوكيل يصح قضيه عن الناظر فيكون في يده امانة للناظر ودخوله في ملكه يستلزم كونه فاضاع الناظر مقيضا لنفسه فلم ينفك الاتحاد المذکور (قوله وكافة خفية) لكن يشك على قوله الشخص لا يكون وكلاهما غيره في انا لملك نفسه عن الاجرة وقد يمنع ذلك بانه ليس وكلاهما عن المستأجر لان المستأجر يفرغ ذمته عما اشتغلت به والعملة هم الوكلاء ١٩٥ عن المؤجر في قبض الاجرة من المستأجر لكن يبقى الاشكال المشار اليه

فيما مر بان فيه اتحاد القاضين والمقبض (قوله ويؤخذ من ذلك) اى من الاكتفاء بالاذن للمستأجر في الصرف (قوله ويصدق المستأجر) هو ظاهر حيث كانت الاجارة من المالك اما ناظر الوقت او دفع منه مثل ذلك في تصديق المستأجر فيها صرف فظهر فلما رجع لان تصديقه ليس في ماله بل تصديق على صرف مال الوقت وقد لا يكون المستأجر فيه صادقا (قوله وهذا العمارة موجودة) قضيه انه لو كان الموكل نفسه وعمارة بجال دفعه اليه واختلفا بعد وجود عمارة بالصفة المأمور به اصدق الوكيل اه سم على حج (اقول) وهو ظاهر (قوله انه صرف على ايدهم كذا) اى

به رجوع والا فلا والوجه ان العمل بالجهل جرى على الغالب فلو كان عالما بالصرف فالحكم كذلك كيمسح زر بشرط ان يحضره البائع والحاصل انه حيث كان هناك شرط بطل مطلقا والا كما جرت كنهها به اتمها فان غبت صحت والا فلا اما اذا اذن له في صرفها بعد العقد بشرط فيه وتبرع المستأجر به فيكون راجعا عنها اتحاد القاضين والمقبض للعاجلة على ان في الحقيقة لا اتحاد تنزلا للقاضين من المستأجر وان لم يكن مع منازعة الوكيل عن المؤجر وكافة خفية ويؤخذ من ذلك صحة ما جرت به العادة في مناسن تسوية الناظر المستحق باستحقاقه على ما كان الوقت فيما يظهر ويصدق المستأجر به في أصل الاتفاق وقدره كما رجعه السبكي لانه اتفق به اذ اذى قدر لاتفاق العادة كما أتى نظيره في الوصي وأولى والا احتاج الى شبه ولا يأنه قوله لم لو قال الوكيل اتيت بالتصرف المأثور فيه وانكر الموكل صدق الموكل لانه ليس هنا ثلثي في الخارج يحال عليه قول الوكيل والاصل عدم ادعاء وهذا العمارة موجودة في الخارج ولا تستغنى الدية عن العلف فصدق المستأجر وصحت فغلا جامع بين المستأجر ولا تكتفى شهادة المانع له انه صرف على ايدهم كذا لانهم وكلاهما كما أتى به الوالد رحمه الله تعالى وهو ظاهر ولو اكترى فهو حامد به لم عادة تطلها فيها لصومعة فان شرط احتساب مدة التعديل من الاجارة وجهلت فسدت والاتقيا وفيما بعد هذا (ولا) الاجبار (اليدلج) شامة مذبوحة (بالجلد ويطعن) برا (يحبض الدقيق والفضالة) التي تخرج منه

لا تنقسم المأثور وداه اشترى الآلة التي بها يكذب وكافوا عدولا وشتم بعضهم بغيره بانه دفعه كذا عن اجرة تلمس وقالوا تلمس داه صرف على عمارة الحمل كذا ولم يصفوا ذلك لا تنقسم فيقبل القاض شهادتهم ما لم يعلم القاض انهم يعرفون أنفسهم (قوله يعلم عادة) قضيه انه لو لم يعلم بل طرأ ما وجب تعطيلها عدم الانقضاء وهو كذلك كما يعلم مما ساق في القاض غصبت الدابة المستأجر من روت اتحادا على ما يأتي (قوله فان شرط الخ) اى من جانب المؤجر والمستأجر ووافقته عليه (قوله والافتقار) اى فيستلزم الخ وطريقه لامة تجب بعد العقد فيما بقي من المدة بأجرة معلومة (قوله ليس) من باب قطع ودخل اه تحتار (قوله ويطعن) برا بعض الدقيق خرج الدقيق ما لو استأجره بعض البريلطن باقية فلا يتنع وبعبارة حج وصورة المسئلة ان قبل تلمطن الكل بتقريظه او يطلن فان حال استأجر تلك بتقريظه من هذا الطلن ما عداه صح ضبط ما يطلن ان يجعل الاجرة شيا يحصل بعمل الاجر اه وقياس ما مر للشارح في الواساق احد الشر كين سره وما يأتي فيما لو استأجر امرأه لا رضاع رقيقين يرضعه فيصع سوا خال تلمطن باقية او كذا لان من ان المعقود الصلة مطلقا انه ها كذا (قوله والفضالة) اى ابداه

(قوله والوجه فيها البطان) خلافا لمجى اى ويحقق اجرة المثل (قوله اى امر اتمثلا) اى اوذ كمال الوصف اسم على منهج
 (قوله لترضع رقيقا) اى مثلا اخذ من قوله الا ترى بخلاف المرأة الخ (قوله المذكور) هو الجرحفت لما (قوله واتصرا للمقابل
 بما يرد من امر) يتأمل وان ما صرف الساقاة ليس فيه ما يرد ما ذكر لان المعتقد فيه الصحة وان قال ساقيتك على جميع هذه الحديقة
 (قوله لكن العقد اطلاق الصحة) اى هنا وفي المساقاة ١٩٦ ومثله في الصحة استجابه العين هذه الوية بربعها في الحال ولا يضر

وقوع العمل في المشترك كما في
 مساقاة احد الشرى يمكن الاخر
 وهذا هو العقد وان توزع فيه م
 اه سم على حج وقول سم وهذا
 هو العقد اى حال كونه حيا وما
 ذكره يفهمه قول الشارح السابق
 ونفسر بان يحصل الخ (قوله اذ
 ذلك) اى وقت النظام (قوله
 شاة مثلا) اى او قساة او يثر
 لا انتفاع بائها حج (قوله لعدم
 الحاجة) ولانها لا تنفذ الارضاع
 بخلاف الهرة فانها تدببطبعها
 لصيد الفار فصح استجارها اه
 سم على حج ومن طرق استحقاقه
 اجرة له وان يضعه عليه لعدم
 مالك لها ويضعها بالحفظ والرتبة
 قبلها بذلك كالخوش المباحة
 حيث تملكها بالاصطاد (قوله
 كاستجار بستان) اى ولا استجار
 أرض لتوجد راتها واخذها منها
 من الاكاث لان الاجارة انما
 تستحق بها المنفعة لا الاعيان
 وعليه فلو استأجر ارض البستان او غيره
 ثم حفر للتوصل لاستغناء المنفعة
 التي استأجرها فوجد في الارض

للجبل بضاعة الجلود ورقته ونعموه الدقيق وخشونه لاستغناء القدرة عليه ما حال وانتهى صلى
 الله عليه وسلم عن قفزا الطعان وفسر بان يجعل اجرة العين لمطب معلوم قديرا مطعونا قال
 السبكي ومنه ما يقع في هذه الازمان من جعل اجرة الجاني الضرع مما يستغفره قال فان
 قيل ان نظير العشر نصع الاجارة ايضا وفي حصة جعلها نظير والوجه فيه البطان للجهل
 بالجهل (ولو استأجرها) اى امر اتمثلا لترضع رقيقا) اى حصة الباقية بعد ما جعله
 منه اجرة المذكور في قوله (يعضه) العين كدسه (في الحال جاز على الصحيح) لانه لا اجرة
 ولا اثر لوقوع العمل المكترى في ملك غير المكترى لوقوعه بطريق التبعية كما لو ساقى
 شريكه وشروطه فباق من الثمر واتصرا للمقابل بما يرد من امر من التفصيل ومن ثم اختار
 السبكي انه ان استأجرها على الكل او اطلق ولم يندل قرينة على ان المراد حصته فقط امتنع
 وهو مراد النص لوقوع العمل في ملك غير المكترى قصدا او على حصة المستأجر فقط جاز
 لكن العقد اطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم واحترز بقوله في الحال عما لو استأجرها يعضه
 بعد النظام مثلا فلا يصح قطعها ما امر ان الاجرة المعنية لا توجب للجهل بها الا اذا اذن
 بنحو المرأة استجار شاة مثلا لارضاع طفل قال البقعي اوصلة فلا يصح لعدم الحاجة مع
 عدم قدرة المؤجر على تسليم المنفعة كالاستجار لضراب الفحل بخلاف المرأة لارضاع
 صولة (و) يشترط اصحابها ايضا (كون المنفعة) مساوية كما ياتي (مستقيمة) اى لها قيمة
 اي حسن بذل المال في مقابلتها والبيان كانت محرومة او خبيثة كان بذل المال في مقابلتها
 سفها وكونها واقعة للمكترى وكون العقد عليه غير متضمن لاستغناء عين قصدا كاستجار
 بستان لغيره بخلاف فهو طفل لارضاعه وكونه استوفى مع بقائه العين وكونه كساحبة
 مملوكة مقصودة لا كساحبة للشرف فان كثر التفاح حصدت الاجارة لان منتهى ما هو مطلوب من
 كثير من الرياحين كما ذكره الرافعي وان نازعه السبكي وغيره وكونها ضمن بالبدل
 لا تكليف وتباح بالاباحة لا كبيعها كثر هذه القيود مأخوذة من كلامه (فلا يصح
 استجار بيع على كلة) ومعلم على حرف ومن قرآن او غير (لا تتعب) فانها عادة فيما يظهر
 (وان روجت السلعة) اذ لا قيمة لها قالوا استأجر عليها مع استغناء الثعب بتردد او كلام فلا شئ
 له والادلة اجرة المثل وما يصح الاذرى من ان القرض انه استأجره على ما لا تعب فيه فعبه

ايجارا مدفونة او اصول جدران على ملك المؤجر وان كانت مملوكة وبلية الوقت ان كانت وقفا فله دفعها غير
 للمالك حيث لم يعرض عنها ومع ذلك لا تغل الا بعدا ولناظر الوقت فان تصرف في شئ منها ضمنها ضمن القصور وقوله لغيره اى
 فانه باطل (قوله بخلاف شو طفل) اى بخلاف استجار المرأة لارضاع شو الخ (قوله وان نازعه) اى في حصة الابان (قوله مع انتفاء
 التعب) اى وقطعا مع الخ (قوله والادلة اجرة المثل) اى بان استأجره على كلة لا تتعب واستحاج في الاتيان بها التي ترده ووقع
 السؤال من رجل دفع لآخر مضايحيه الى ان يفرغ وقال له لئنه كذا اهل ذلك جميع أم لا والجواب عنه بانه ان استأجره ==

بعضه حالاصح واستحققه شأنا والا كان اجارة فاسدة فالمرخ للمالك وعليه المقول له اجر متشمل عمله اخذنا من مسئلة الاستئجار الارض الرقيق المذكورة في كلام المصنف (قوله خلافا لحمد بن يحيى) حيث قال محل عدم صحة الاجارة على كفة لا تنجب اذا كان المتأدى عليه مستقر القيمة اه شيطان يابى المعنى (قوله فيصح الاستئجار عليه) وكانهم اغتفروا جهة العمل هذا للحاجة فانه لا يعلم مقدار الكمالات التي ياتي بها ولا مقدار الزمان الذي يصرف ١٩٧ قيمة التردد له اولا الامكنة التي يتردد

عليها (قوله لا تتفاد المشقة) يتردد غير مقدور عليه فيكون متعرا به مردود بأنه لا يتعادة الا بملك فكان كالصحة ودفعه وشمل كلام المصنف ما كان مستقرا للقيمة وما لم يستقر خلافا لحمد بن يحيى الا ان يحمل كلامه على ما فيه تنجب اما ما يحمل فيه تنجب من الكمالات كما في بيع الدور والرقيق ونحوهما مما يختلف عنه باختلاف المتعاقدين فيصح الاستئجار عليه وفي الاحكام امتناع اخذ طيب اجرة على كفة بدواه ينقذه لا تتفاد المشقة بخلاف ما هو مرفق ازالة اعوجاج نحو يوسف بضرة واحدة اى وان يكن فيها مشقة ذهبا لصناعات تنجب في تعلمه المكتسب بها ويخفف عن نفسه التعب وخالفه البغوي في هذه ورع الا درى الاول وهو الوجه (وكذا دراهم ودنانير التزين) اذ لو زين بها او ضرب على سكتها (او نحو) كلب الصبيد) او اطراعه فان ذلك لا يصح استئجاره (في الاصح) لان منفعة التزين بهما غير مقصودة غالبا بدليل عدم ضمان فاعصبها اجرتهما ونحو الكلب لا قيمة لعينه ولا لمنفعة والثاني بتأخر في ذلك اما اذا لم يصح بالتزين اولى يمكن الكلب معللا فلا تصح جزا ونحوه بالكلب الخنزير فلا تصح اجارته من ما هو المتولد منهما كذلك كما قاله بعضهم يخرج بالدرهم والدنانير الحلي فيجوز اجارته حتى ينجم من ذهب او فضة وبه لم يوافق في الزكاة عدم صحة اجارة دنانير متوقفة غير معرفة التزين بها ولو استأجر شجرة للاستئصال بطلها والربط بها او طائرا للذئب بونه كالتسليم لولده كالتأجير مع لان المنافع المذكورة مقصودة متوقفة ويصح استئجاره لدفع النار وشبكة وبارز وشايف للصبيد لان منافعه مقصودة (وكون المؤجر قادرا على تسليمها) يسلم بمحلها احد او شرعيا يمكن المستأجر من اوقاف قدرته على ذلك فتشمل ملك الاصل وملك المنفعة فدخل المستأجر فيه ايجار وما استأجره والمقطع له اجارة ما قطع له الامام كافي به المصنف لانه مستحق لمنفعته وان خالفه القزويني وجاعلة من علمه عصره واقتوا بالطلان فان المقطع لم يملك المنفعة وانما ابيع له الاتباع بها كالتسليم ونفصل الزركشي بين ان يأتى الامام في الايجار ويجرى به عرف عام كذا يصرر قطع والا فاقطع اه ويمكن ان يجمع بذلك بين الكلامين وتوجه الصحة مع عدم ملكه المنفعة بان اطراد العرف بذلك فيمنع اذن الامام (فلا يصح استئجار) من قدرته على اشرط في بيعه واستئجار آتق وبغضوب الغرمين هو يسهل ولا قدرته على انتزاعه عقب العقد اى قبل منقضى مدته لاجرة اخذت اياها في حق التزنيغ من نحو الامتعة وذلك كيبيهما

(قوله حتى ينجم من ذهب) اى لان المدفوع ودفعه في اجارة المنفعة فلا ياتي ذلك لانه انما يكون في بيع التمتع (قوله التزين بها) اى لحرمة استعمالها (قوله كالتسليم) وزن الزنجبيل طائر يقال له الهزار يفتح الهمزة مع عنادل اه مختار الصحاح (قوله فله ايجار ما استأجره) اى وان لم ينس على ذلك في عقد الاجارة بملك المنفعة ولا يجبر على الشخص في ملكه (قوله لانه مستحق لمنفعته) وان جاز للسلطان الاسترداد اه حج اى حيث كان اقطع رفاقا اما اقطاع القليل فتشبع على الامام الرجوع فيه (قوله وذلك كيبيهما) لانه في اصل الحكم فانه لا يشترط ان يكون القدر قبل منقضى مدته لاجرة قبل الشرب ان يقدروا بمؤنة وكافة لها اوقع

(قوله كذلك) أي قبل مضي مدة الخ (قوله وألقى الجلال البلق في ذلك) أي بالآتي والمقصوب (قوله أن تعدد دفعهم) أفهم أنه لو لم يتعد دفعهم صحة الاجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكافة أو نحوها كالأجرة وتقسيم الأجرة على المستأجر حيث أجاز الاجارة (قوله كطروا القصب بعدها) أي فلا تفصح به الاجارة ويثبت للمكترى الخبايا فإن غصب بغير انتفاعهم بالثمن انفسفت فيها بكافة (قوله يؤذن الساكن برجم) فثبت أنه لو لم تكن الدار مئة للسكن بل ثلثين أو مئة كسكن ونحوه صرح استنفاذه لذلك وهو ظاهر (قوله ولو قبل) أي التول (قوله إذا ضرر عليه) أي المستأجر (قوله فيصيح) أي يفعل ما جرت العادة به في تلك الأرض (قوله لا يملك المستأجر الماء) أي ما لو فضل منه شيء ١٩٨ عن النبي كان للمؤجر لبقا على ملكه (قوله كاستنفاذ الأرض للزراعة)

أي فإن كان له ماء معتادا وبغلب حصوله صحيح والأفلا (قوله ويجوز استنفاذ أراضي مصر) وسأيت أن هذه مستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد (قوله للزراعة) لو تأخر ادراك الزرع من مدة الاجارة فلا تقصر لم يجب القطع قبل أوانه ولا اجرة فعله مـ وقوله ولا اجرة عليه) يعني أنه قول الروض وأن تأخر الادراك العدو أو مرد أو مطر أو أكل جراد لبعضه أي ركوزه فثبت ثانيا كقائه في شره على بالاجرة إلى المصداق اسم على منهج (أقول) ويمكن جعل قول مـ ولا اجرة عليه على ما لو كانت الأرض تزرع مرة واحدة واستأجرها للزراعة الحب على ما جرت به العادة في زرع البر ونحوه فتأخر الادراك عن وقته المعتاد فلا يكلف الاجرة بل جرت العادة في مثله بقبضة الزرع إلى وقت ادراكه وإن تأخر وجعل قول الروض يقي بالاجرة على ما لو قدر مدة معاومة

ويؤخذ منه أن قدرة المؤجر على الانتزاع كذلك كافية وألقى الجلال الباقي بذلك مالم يتبين أن الدار مسكن الجن وأنهم يؤذن الساكن برجم أو نحو هو وهو ظاهر أن تقسيرا دفعهم عليه فطر وذلك بعد الاجارة كطروا القصب بعدها (د) لاستنفاذ (أعني الحفظ) بالنظر وأخرى للتعليم اجارة عين لاستعماله بخلاف الحفظ بغيره وباجارة الثمن مطلقا لأنهم سلموا على المسلم اليه تفصيل المسلم فيه ما يرى كان (د) لاستنفاذ (أرض للزراعة) لا ما لها دائمي أي مستقر (ولا يكفي المطر المعتاد) ولا ما في معناه كتلج أو دابة ولا تقي بما يختار الحصول لعدم القدرة على التسليم وبمجرد الامكان غير كاف كاشكان عودا الآتي ونحوه ولو قال المؤجر احفر لك بئرا أي ولو قبل العقد فليأخذ بئر أو في أرضك منها أو اسوق الماء اليه من موضع آخر صحت الاجارة كما قاله الروياني أي أن كان قبل مضي مدته من وقت الانتفاع بها للملأ اجرة إذا ضرر عليه بحيث لا يغير عند عدم وفائه له بذلك فيفسخ العقد ويخرج بالزراعة ما لوهم كاستنفاذ المناشا وأغبر الزراعة فيصيح (ويجوز) إيجارها (أن كان لها ما دائمي) ثم نحو ثمر أو عين لسهولة الزراعة فيه ويشد ويدخل شر بها أن اعتبد دخوله أو شرط والأفلا لعدم ثبوت القفالة ومع دخوله لا يملك المستأجر الماء بل يبقى به على ملك المؤجر كما هو السببي ويثبت ابن الرفعة أن استنفاذ الجم كاستنفاذ الأرض للزراعة (وكذا) يجوز إيجارها (أن كفأها المطر المعتاد وماه التلوج الجمقة) في نحو سيل (والغالب حصوله إلى الأصح) لأن الغالب حصول الغالب والثاني لا يجوز لعدم الوثوق بحصول ما ذكر ويجوز استنفاذ أراضي مصر للزراعة بعدد مياه الزيادة وإن لم ينص عنها الماء حيث يجب التحصا في وقته عادة وقبله أن كان ديه من الزيادة الغالبة فيعتبر في كل زمن بما يناسبه والتشليل بمئة عشر أو سبعة عشر باعتبار ذلك الزمن ولو أجزأه مقبلا ومراحو للزراعة لم يصح ما لم يبين عين مال كل ويصح تقييده بما إذا قدمه في زرع اجرة منفعة الأرض على المنافع أخذ ما بعد ما ومن ثم قال الفقهاء لاجرة ليراع النصف ويغرم النصف لم يصح

أدرك الزرع قبل فراغها فلم يجزه وإذا على الحد المقدرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة إلا بزرع آخر (قوله وإن لم ينص) أي الماء (قوله في وقته عادة) أي فإن تأخر عن الوقت المعتاد ثبت له الخيار (قوله وقبله) أي الرى وقوله والتشليل بمئة عشر أي ذراعا (قوله ويصح تقييده) أي عدم الصحة (قوله بما إذا قصد) مفهومه أنه إذا أطلق لم يصح ويتبين أن حالة الإطلاق مجعولة على توزيع الاجرة على المنافع الثلاث ويخرج بذلك ما لو قصد تعميم الانتفاع وإن العن آجرت هذه الأرض لتنتفع بها ما شئت وما شئت كالمنافع الثلاث لغير ديان ما شئت المنافع (قوله ليراع النصف ويغرم النصف) أي بقى ما لو أجزأه ليراع النصف بـ والنصف شعرا هل يجب أن يبين عين كل منهما على قياس ما ذكر في الزرع والغراس يصح اختلاف

== الضرر ولا يمنع ابدال الشعر بالخطئة او يقرى بالتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والغراس فانها مجتمعة
ففيه نظروهم مر على الفرق فليصر اه سم على حج (أقول) والاقرب عدم الفرق (قوله كالخس) أى الذى تقدم انه مانع من
الصحة فى قوله وكون المؤجر قادرا الخ وهذا ما ضمنه ان المراد بالقدرة فيها هو الحسنة ولو جازها على الأعم لا يستقضى بما مر عن
ذكر هذه (قوله من نفوس صحيحة) ولو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يستحق أجره لم الاذن فيها فله شرا كما لو استأجر لودع
انا مذنب فانه لأجرة له. ثم لو جهل الاجرة انها صحيحة فبغى استحقات الاجرة كما لو استأجر الغاصب من يذبح الشاة الغصوبة
فذبها جاهلا فله يستحق أجره المثل كما تقدم وعلى هذا الاختلاف قال المؤجر نلتها وجمعة وقال المستأجر بل علمنا صحة
فالاقرب تصديق المؤجر لانه الظاهر من حاله اذ الغالب ان الاجرة ١٩٩ لاتقع الاعلى ذلك (قوله ان صعب) أى قورى

(قوله فكذلك) أى ولو صحصة
(قوله للضرورة) أى قطع الاجارة
اه حج (قوله لم تنسخ) أى خلافا
لحج (قوله بناء على جواز ابدال
المستوفى) أى ولو لم يغير جنسه
حيث ساوى ما بهوض عنه نفسا
واحدة او زاد حيث رضى الاجير
او نقص حيث رضى المستأجر
(قوله يصير عليه) أى القلع (قوله
لو سقطت) أى قبل تسليم المؤجر
نفسه (قوله رد الاجرة) أى بقاله
يشكل رد الاجرة هنا بما يأتى من
انه لو عرض الدابة المستأجرة على
المستأجر أو عرض المفتاح فامتنع
المستأجر من تسليم ما ذكر
حتى مضت مدة يمكن فيها استيفاء
المنفعة فالاقرب الاجرة على ان
قياس ما مره وبأن من جواز
ابدال المستوفى به عدم الرد وانه

الان يبين عن مالكل - ثم ما (والامتناع) للتسليم (الشريعى) تسليم المنفعة (كالخس)
فى حكمه (فلا يرضع استجارا لقطع) او قطع مانع الشرع قطعه او قلعه من نحو (من
صحيحة) وعضو سليم وان لم يكن من أدى للغيره شرا اماما يجوز شرا كس وجبة
فيصم الاستجارا لقلعها ان صعب الالم وقال أهل التبعة ان قلعهما يزيل الالم ولو استحق
قلعهما فى قصاص او فى تخليد ما يأتى فى السلفة فكذلك لان الاستجارا فى القصاص والاستيفاء
الحدود وجاز فى البيان ان الاجرة على المقتصر منه اذ لم ينصب الامام جلاد اقيم الحدود
ويرزقه من مال الصالح ولو كان السن معها ولكن انصب تحته مادة من زنة ونحوها وقال
أهل التبعة لا تزول المادة الا بقلعها فالاشبه كما قاله الاذوى جواز القلع للضرورة
واستشكاله بصحة التصرف عند دون كلمة البيع ردائه فى معنى اصلاح اعوجاج السيف ونحو
ضربة لا تشعب بل يفتح دعوى نفي التعبد لان تغيير العرق واحسان ضربه لا يخلو عن تعبد
ولو استأجر ما قلعه وجبة فترتب له تنقيص بناء على جواز ابدال المستوفى به والقول
باتفاقنا ما سبق على مقابله فان منعهم من قلعهما ولم يتبرأ ليجبر عليه ويستحق الاجرة تسليم
نفسه ومضى مدة امکان العمل لكنها غير مستقرة حتى لو سقطت ود الاجرة كن مكنت
الزوج فلم يرها ثم فارق ويغادر ذلك ما لو حبس الدابة مدة مكان المرحب ثم تقرر
الاجرة عليه لتلف المنافع تعبد عليه وما تقرر هنا لا ينافى ما نقل عن الامام من استقرارها اذ
هو مفروض فيما اذا تبين عدم تداول الفعل المستأجر عليه وما مر فى امكانه (ولا) استجار
(حافض) أو شاة مسجلة (لخدمة مسجد) أو تعليم قرآن اجارة عين ولو وقع امن التعليل لاقتضاء
الخدمة المكث وهي مجموعة بخلاف النوبة على ما مر كما قاله الاذوى وبطريقه ونحو الحافض

يستعمل المؤجر فيما يقوم مقام قلع السن المذكورة فليصر (قوله لتلف) أى وذلك لتلف الخ (قوله فيما اذا تبين عدم تداول)
أى عدم مباشرة الفعل المستأجر عليه بلا مانع منه وفى نسخة اذ لم يطرأ ثم ما تبين به عدم امکان الفعل المستأجر عليه الخ وهي
اقتد (قوله بخلاف النعمة) بمنزلة رسالة أى فانه يجوز استجارها ووجه بانها لا تمنع من المسجد بناء على الاضغ من عدم منع
الكافر الجنب من المكث فى المسجد ولو قبل بعدم صحة الاجارة وان قلنا بعدم المنع لم يرد لان صحة الاجارة تسلط على
دخول المسجد ومطالبة التماس الخدمة وقرى بين هذا وبين مجرد عدم المنع ويؤيد بذلك ما مره من حرمة بيع الطعام
للكافر فى دار رمضان مع اننا تعرض له انا وجدنا بأى كل أو بشرى (قوله على ما مر) انظر فى أى محل مر (قوله وبطريقه
الحافض بنفسه العقد) هذا قد يشكل على جواز ابدال المستوفى به اذ قيامه عدم الاقتضا وابدال ختمه المسجد بخدمة بيت
مثله اذ المسجد نظير المصلى المعين الارضاع والتوب المعين للسياطة والخدمة نظير الارضاع والسيطرة اه سم على حج

قوله ولم يستحق أجراً) ظاهره وان أتمت بما استوفيت وهو ظاهره لا يقرره من انفساخ الاجارة بغير الحضي فان ما أتت به بعد
الانفساخ كالعمل بلا استيفار (قوله اما اجارة اتمت قصم) لو أتت بالعمل فتقسم في هذه الحالتين كتبت المصداق بقسمها
في حالة الحضي فينبغي ان تستحق الاجرة وان اتمت بالمثل فيه حصول المقصد مع ذلك وبذلك يفارق ما لو استأجر لقرائة القرآن
عند قبر مثلاً فقرأه جنباً فان الظاهر عدم استيفائه الاجرة وذلك لعدم حصول المقصد لانما أتى بالقرآن على وجه محرم بأن قد
القرائة على غير وجه محرم يصرفه عن حكم القرآن كأن أطلق اتنى المقصود وانقص وهو الثواب ووزول الرحمة عنده م
(فرع) «سأع قراءة الجنب حيث حرمت ٢٠٠ حل يناب لايهه الثواب لانه استماع للقرآن ولا يناب في ذلك الحرمة على القارئ

م ر ا ه سم على حج (قوله ولا يصح
الاستيفار لتعليم التوراة الخ) اى
يجمع ذلك اموالاً واستأجره للبعض فان
كان معيناً وعلم عدم تبديله صم والا
فلا ا ه وفيه على منهج (فرع) ه
لا يصح استيفار ذى مسلماً لانه
كنيسة سلمه بنائها وان اقر عليه
وما في الزكوى على بعضه ذلك
ممنوع او يجوز على كنيسة للزول
المارة ا ه (قوله بغير اذن الزوج)
(فرع) «ذكر بعضهم انه يجوز
للزوجة استيفار زوجها ولو اهلها منه
من الاستماع لكن لا تسقط نفقتها
وهو واضح وافق عليه م ر ولعل
المراد ان اهلها منعه وقت العمل
لامطلقاً ا ه سم على منهج (اقول)
وفي دعوى السقوط والحالة ما ذكر
نظر لانها منعه حقاً وجب له عليها
بل هو باجارة نفسه فوت الفتح
على نفسه فكان المانع منه لاهتها
(قوله لعمل) اى يعمل في بيتها
(قوله جاز) فلو حضر قبل فراغ

بنفسه العقد كما ياتي فلو دخلت ومكثت صحت ولم تستحق أجرة وفي معنى الحائض
المستحاضة ومن به سلس قول أ و جراحة نضاجة يحشى منها التلويث اما اجارة النمة قصم
ولا يصح الاستيفار لتعليم التوراة والافصيل والسحر والتنجيم والرمل ولا ثلثان
صغراً لا يحل ولا كبير في شدة ترد أو حر ولا زمر ويناحة وجل مسكر غير محرم الا لاراقة
ولا تصوبر جبان وسائر المحرمات ولا يهل اخذ عوض على شيء من ذلك كبسج ميتة وكما
يهرم اخذ عوض على ذلك يهرم اعطاه الاضروقة كككك أسبروا اعطاه ما شعر دفعا
لهجره وظالم دفعنا قلله (وكذا) حرة (منكوحة لرضاع او غيره) مما لا يؤدي الى خلوة
محرمه فلا يجوز استيفارها اجارة عن (بغير اذن الزوج على الاصح) ما لم يكن هو المستأجر
لاستيفار او قاتلها بجهته والثاني يجوز لان عمله غير عمل النكاح اذ لا حقه في ليلها واخذ منها
لكنه فيها حفظا لحقه ويؤخذ من قبل الاول ما بهجه الاذرى انه لو كان غائباً
او طفلاً جرت نفسها بالعمل يتقاضى قبل قدومه ما اؤا له للفتح بائوا اعتراض الفزى له بان
منافعهما مستحقة له بعد النكاح ممنوع بانه لا يستحقه بل يستحق ان تنفع وهو معذور
منه ويخرج بالحرة لامة فلسفها ايجارها بغير اذنه في وقت لا يلزم تسليمها امامه اذنه
معصم مطلقاً انهم المكاتب كالحرة الاذرى لا تنافس سلطنة السيد عليها والعنفقة
الموصى بنافعهما اي لا يستعان الزوج في ايجارها كما قاله الزكوى وبغير المستأجر
المنكوحة فيجوز له استيفارها ولو ولد منها ويجعل ما تقره من غلات منافعهما فلو كانت
مستأجرة العين لم تصح اجاراتها تقسم اقطاعاً وقد عمت البساوى باستيفار الحكام للبحر
وافق السبكي عنقه لوقوع الاجارة على اعيانهم الحكم فكيف يتأجرون بعد ذلك ورد بانه
لا ضرورة بين اعمال الحج والعلم اذ يكتم فعلها في غير اوقاتها لانه لا يستغرق الا زمانه
وليس مستأجر المنكوحة ولو للارضاع ممنع زوجهما من وطئها خوف الحبل وانقطاع اللبن
كافي الروضة والفرق بينه وبين ممنع الراهن من وطئها المهره انه هو الذي يجرى على نفسه

المدة فينبغي الانفساخ في الباقي ا ه سم على حج (قوله واعتراض الفزى) اى ما بهجه الاذرى
(قوله امامه اذنه) اى الزوج ولو اختلفا في الاذن وعلمه صدق الزوج لان اصل عدم الاذن (قوله لا يعتبر اذن الزوج) اى بل
يؤجرها مالك المنفعة بلا اذن (قوله وبغير المستأجر) اى المتهوم من قوله ما لم يكن هو المستأجر الخ (قوله ويجعل ما تقره) اى من
الوجهين (قوله باستيفار الحكام للبحر) اى من المضروب ليعبوا عنه (قوله ورد) بمعتمد (قوله في غير اوقاتها) اى العلم (قوله خوف
الحبل) اى اما لوطه المضرب ليعبوا عنه (قوله لا يفتن) كما يأتي بعد قول المنصف ونقص لخصائصة وارضاع (قوله والفرق بينه الخ) وهذا
الفرق يدل على ان السيد لو أبرأته بخلية استنع عليه وطؤها لانه يجرى على نفسه بتعاطيه عقد الاجارة وهو محل نظر والفرق =

بتعاطيه

== ينه وبين الراهن لانه اسم على ج (اقول) ولعله ان المستاجر هنا لا يبيع حقه بنقصان المنفعة عليه لانه ثبت له الخيار
تسبب العين المؤجرة فانفسخ جميع عياله من الاجرة او سقطت عنه ان لم يكن دفعها بخلاف الراهن فانه بتقدير تلف العين
المروونة يقرئ الترتق المقصود من الرهن بلا بدل (قوله كالا ينفى) اي لان الاذن لا يستلزم القدر الموجب لاستحقاق المنفعة
بخلاف نفس الرهن مع الاقباض فانه سلتزم الجهر عليه في المرونة لحق المزمع (قوله لما س) اي في السلم وقوله ان التأجيل به
اي بالاولى (قوله وكذا ان قال اولها من اسم) صريح هذا بطلان الاجارة في البيع وقد يقال تعيم الاجارة تعميم من السنة
بالقسط من المسمى وتسل في بعضه تقرى بالقائمة لا شقال ٢٠١ العقد على ما يقبل الاجارة وما لا يقبلها

ولو قال يقسط بين متساويين المراد
من هذه العبارة ان القسط الاول
سنة اشهر من المتضمن اول السنة
والقسط الثاني سنة متوالية على
السنة الاولى (قوله واخر نصفها
الاول) والمراد آخر جزء من
النصف الاول او اول جزء منه وما
بعده آخر جزء من النصف الثاني
او اول جزء منه فلو باسكان الواو
والمراد الاول والآخر على التصيين
لاوا حدهم منهما (قوله غير بله
العقدين) هل ابتداء المدقمن
زمن الوصول اليها كالمواعدة
كون الاجارة للمنفعة مستقبلة
بلدليل استئناها من المتع او من
زمن العقد وعليه فهو يلزمه اجرة
المدة السابقة او لا يلزمه الاجرة
ما بين من المدة بعد الوصول ولو
كان لوصول يستغرق المدة فهو
متنع الاجارة في كل ذلك ولم أر منه
شأ من نصه الاول وهو ان المدة انما

تعاطيه عقد الرهن بخلاف الزوج واذنه هنا ليس كعاطي العقد كالا ينفى (ويجوز
تأجيل المنفعة في اجارة الزمة) الى اجل معلوم لقبول الغير التأجيل كالمواعدة في شيء الى
اجل معلوم فان اطلق كان حالا (كازمت متمكنا الجمل) بكذا (الى مكة اول شهر كذا)
وهو ادم اقول الشهر هنا مسمى لما امر ان التأجيل به باطل على ما قلنا من الاحصاء ومن
ثم ان العقد ما نقلنا من الامام والبقوى انه يصح ويحمل على الجزء الاول وعليه فكل كلمة
هنا على اطلاقه (ولا يجوز اجارة عين منفعة مستقبلة) كاجارة هذه الدار السنة المستقبلة
او سنة اولها من غد وكذا ان قال اولها من امس وكاجارة ارض من روعة الى كذا تقرى بها
الا بعد مدتها لاجرة وذلك كالمواعدة عينا على ان يسلمها له بعد ساعة بخلاف اجارة ابدية
كالمواعدة ولو قال وقد عقدت اجارة اولها يوم تاريخه لم يضر كالمواعدة لان القرينة ظاهرة
في ان المراد باليوم الوقت او في التفسير باليوم من بعضه وكل منهما سائق شائع ولو قال
يقسط بين متساويين في السنة فان اراد النصف في اول وآخر نصفها الاول والنصف في اول
أو آخر نصفها الثاني صح كالمواعدة واضح ايضا لا خلاف فيهما السنة مستقبلة مع احتمال اللفظة
وان اختلفا بطل للجهل به اذ يصدق تساوياهما بثلاثة اشهر وثلاثة اشهر وثلاثين من السنة
وذلك بجهول ويستثنى من المتع في المستقبلة ضرورة كالمواعدة لا لما يعمل في اداها واطلق نظير
ما صرح في اجارة ارض للزراعة قبل زرعها وكاجارة بين شخص للبيع عند خروج قائله بلده
او تمسكهم للزراعة ولو قبيل اشهر اذ الميثاق المتناهي به من بلد العقد الى السفر في ذلك
الوقت وفي اشهر قبل المدة لا يصح منه واجارة دار غير بلد العاقدين ودار مشغولة
بامتعة وارض من روعة يتأخر تقرى بها قبل مضي مدتها لاجرة وكذا في قوله (فلو اجر السنة
الثانية المستاجر الاو) او متعها بغير موعدة قال اشهر (قبل انقضائها جازي
الاصح) لاتصال المدة بغير اتحاد المستاجر كالمواعدة من الشهرين في عقد واحد ولا نظر الى

٢٦ به ح تحسب من زمن الوصول لم يعر را اسم على ج وتقل هذا من فتاوى النوري قال فلا يضر
فراغ السنة قبل الوصول اليها لان المدة انما تحسب من وقت الوصول اليها والتكمن منها على الثاني فلو انقضت المدة قبل
الوصول اليها كانت الاجارة فاسدة (قوله يتأخر تقرى بها قبل) في كل من الدار والارض (قوله قبل مضي مدتها لاجرة) مفهوما
انه اذا كان زمن التفرغ يتقابل باجرة عدم العصة وقياس ما صرح في مسئلة الدار من اقتناء النوري العصة هنا ونسب المتضمن
التفرغ بالفضل والتكمن منها وقد يفرق بان العاقدين لما كان في محل الزرع لم يكن بهما ضرورة الى العقد قبل التفرغ بخلاف
الدار المؤجرة اذا كانت في غير محل القدسية اذا اقرط بعدها فقد تستعذر بالاجرة اذا توقفت معها على الوصول الى محلها فقلنا
بعدمه العقد ثم الساجدة بخلافه هنا (قوله كالمواعدة) اي له

(قوله فان وجد ذلك) اى الانقضاء (قوله لم يقدح) اى لانه يقتضى الدرهم ما لا يقتضى فى الابتداء وقوله فى الثاني اى فى حصة
 العقد الثاني (قوله لما جرى البائع من غيره) اى غير المشتري وقوله من المستاجر اى مدة تأخير قوله ما جرى) اى حصة ثانية (قوله
 شامل للطلق) اى الارض المملوكة وصارها مختار ٢٠٢ والطلاق بالكسر الحلال اه والمراد هنا المملوكة (فرع) واستاجر

ويعتق من عمرو ثم ابرصهما
 ليكرى اى شاعاهن لعمر وبيع
 السنة الثانية لاصالها بالنصف
 الثاني الذى يستحق منصفه ولا
 لان زيد اغتير مالك للمنفعة الحاضرة
 فيه قطر ويادى مر الى الثاني
 اه سم على ج (اقول) الاقرب
 الاول للمعاقل به من اصال المنفعة
 (قوله عدم صحة العقد) اى ما لم
 تدع البه ضرورة كما يأتى والا جاز
 (قوله لان المدين المتصلين الخ)
 يؤخذ منه امتناع ما يقع كثيرا من
 الناظر يؤجره القدر الذى شرطه
 الوقت قبل مضيه بأشهر وايام
 يطلب المستاجر عقد آخر خوفا
 من تعدي غيره عليه فلا يصح له
 المذكورة (قوله صحة الاعاقه)
 وكلويرة ما لو اشترى عبنا ثم باعها
 وتقابل المشتري مع البائع فاته
 يصح على العقد ولا يتفسخ البيع
 اه سم على ج ملصقا (قوله ولا
 تنفسخ الاجارة) اى فى بيع المستاجر
 الاول على المالك بقط المسمى
 من وقت التقابل ولما ملك عليه اجارة
 مثل ما بين من المدة ويستحق
 المستاجر الاول على الثاني ما عمله
 فى اجارته (قوله وما خيرا البيهق

استحال انقضاء العقد الاول لان الاصل عدمه فان وجد ذلك لم يقدح فى الثاني كما سرح به
 فى العزيز والوجه الثاني لا يجوز كماله لغيره وما - ترزى قبل انقضاء اعماله قال آبر تكهما
 سنة فاذا انقضت فقد آبر تكهما سنة اخرى فلا يصح العقد الثاني كالمولى عجمي الشهر فلم ترد
 على كلامه ولو استاجر الدار من المستاجر سنة فلما لثان يؤجرها السنة الاخرى من الثاني
 لانه المستحق للمنفعة وفى بيعها من الاول وجهان احدهما لانه الآن غير مستحق
 للمنفعة وبه جزم صاحب الاوارو ومقتضى كلام قاضى والبغوى والمميل الروضة
 ويجوز ان يشتري ما آجره البائع من غيره بزيادة ثلث من المستاجر كما نقي به اول وجهه انه
 تعالى وانقضاء كلام جمع خد لا فلا ينأى وفى جواز بيعها لوارث ما آجره الميت من
 المستاجر تردد الاقرب منه الجواز لانه قال الزركشى انه الظاهر وهذا كذا اذ لم
 يحصل فصل بين السنتين والا فلا يصح قطعها وكلام المصنف كغيره شامل للطلاق والوقت ايم
 لو شرط الوفاة ان لا يؤجر الوقت كمن ثلاث سنين فآجره الناظر لثان فى عقد وثلاثا
 فى عقد قبل مضى المدة فالعقد كما نقي به ابن الصلاح ووافقه السبكي والاخرى وعندها
 عدم صحة العقد الثاني وان قلنا بصحة اجارة الزمان القابل من المستاجر اتماعا لشرط
 الواقع لان المدين المتصلين فى العقد ين فى معنى العقد الواحد وهذا بعينه يقتضى المنع
 فى هذه الصورة لوقوعه زائدا على ما شرطه الواقف وان خالفه ابن الاستاذ قال ينبغي ان
 يصح نظرا الى ظاهر اللفظ ولو ابر عبنا قاجرها المستاجر لغيره ثم تقابل المؤجر والمستاجر
 الاول فظاهر كما قاله السبكي وغيره صحة الاعاقه ولا تنفسخ الاجارة الثانية ولو ابره ما حونا
 او نحوه لم يتفق به الايام دون الباقى او عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الاتفاقات بعينه
 به من خلاف العبد والذابة قصص لانها عند الاطلاق للاجارة برهان فى اللل او غير
 على العادة لعدم اتمامها العمل دائما وكفى قوله (ويجوز كراء العقب فى الاصم) بضم
 العين جمع عقبة اى نوبة لان كلامها يعقب صاحب ويركب موضعه وما خيرا البيهق
 من معنى عن راحته عقبة فكأنها اعتق رقية وفسرها بامته امبال فلعله وضعها للغة فلا
 يتقدم ما هنا بآتي وتخرج باجارة العين التى الكلام فيها اجارة القيمة قصص اتفاقا لما صران
 التأجل فيها جاز (وهو ان يؤجره رجلان مثلا البر كيه بعض الطريق) ويشى بعضها اد
 يركبه المالك تناوبا (او يؤجرها رجلين) مثلا (الركب ذاباما) معلومة وهذا اياما كذلك
 تناوبا ومن ذلك آبر تلك نصفه ما لم يكل كذا وكلها لركبها نصف الطريق فصيح كبيع المشاح
 (وسين البضين) فى الصورين كمنفد اود سح مالم يكن ثم عاده معروفة صبوطة الزمن

من معنى) اى فاصدا اراحتها (قوله وفسروها) اى العقبة (قوله يستأجل الخ) وقد رهاها بالسرا المتاد
 شخص وادبوعون درجة لان مسافة القصر سيرة يومين من متدلين او يوم وليه وقد ورد ذلك ثلثا فلو فسدتون درجة وهى اذا قصبت على
 القرامخ خرج لكل فرسخ اثنان وعشرون درجة ونصف والفرسخ ثلاثة اممال فالسنة امبال يقدر مساحتها بقرضين ومقدار
 سيرة ما ذكر (قوله لركبها نصف الطريق) اى ثم ان كان ثلث من سيرة اصل معلومة جعل عليها ولا اشترط بيان ما يجسبه وما يركبه

(قوله فلو تنازع الخ) ولو استأجره ولم يرض له العاقب فان احتمنهما ركباهما عارا دتم اياها فان تنازعا فمن يبدأ أقرع ٥١ حج
 (قوله في الاولى) اى بشقيها وهى ما لو ارجع لاي ركب بعض الطريق الخ وهل المراد بالتقدم فى الشق الاول بتقديم ركبه على
 مشيه لانه ليس فيه ركوب من المالك (قوله بتقديم ركوب المستأجر) فظاهر اعتباره ركوبه بالقتل والتجسس خلافا لما يدل عليه
 التعليق بل التجسس انما اذا شرط في العقد وركوب المستأجر أولا وقسمه العقد وجعلنا بوجه الاستأجر أولا فاسمح كل الآخر
 بترتبه باثره فليأمل وقوله ويؤخذ من الخ قد يقال يعنى عن هذا قوله السابق ما ليرضى بالبيعة ٥١ سم على حج (قوله او بالمشى)
 عبارة حج وفى توجيه النص المنع عند طلب احدهما الثالث ما وافق فانه قال ان ذلك اضرار بالمشى والركوب لانه اذا ركب
 وهو غير متب خفف على الركوب واذا ركب بعد كلال وتعب وقع على الركوب كانت ٥١ (قوله ويؤخذ من نص الشافى)
 عبارة حج ويؤخذ من توجيه النص المنع عند طلب احدهما ٢٠٣ ثلاث ٥١ وعليه فقه اخذنا لوجه النص (قوله انه

لا بد من رضا مالك الدابة) شامل
 وجه ذلك وأى فرق بين ركوب
 احدهما او اياهم وبين ولا تحرمته
 على الاتصال وبين ركوب احدهما
 فلا يلازم الآخر كذلك مع ان الغرض
 اتفاقا اضرار عن الدابة والمشى
 بذلك وقد يقال يؤخذ الجواب عن
 هذا ما مر عن حج فى قوله لانه ان
 ركوب وهو متب خفف على
 الركوب (قوله والله لو مات المحمول)
 انظر لورض ٥١ سم على حج
 والقاهر ان المرض مثل الموت
 كما يؤخذ من توجيه حج للنص بانه
 اذا ركب بعد كلال وتعب وقع
 على الركوب كالميت

هـ (فصل فى بنية شروط المنفعة) هـ

(قوله فى بنية شروط المنفعة) اى
 زيادة فى ماضى فى قوة وكون

او المسافة كيوم ويوم او فرسخ وفرسخ والاحل عليها والمحمول فى الزمن زمن السردون
 زمن الغزول لعلى واستراحة كقوله المتولى (تم) بعد خمسة الاجارة (يقسمان) ذلك
 بالتراضى فلو تنازعا فى البادى اقرع بينهما وذلك للملكهما المنفعة معا ويقترنا تأخير
 الواقع ضرورة القسمة ثم شرط الصحة فى الاولى بتقديم ركوب المستأجر والابطال لتعلقها
 حسنة زمن مستقبل والحق كالدابة وقضية قوله اياها ما لو جعل النوبة ثلاثة ايام
 فأكتر كان يتقضى على ذلك وان خالف العادة أو ما يتقضى عليه فى العقد هو كذلك حيث
 لا يضر بالدابة او بالمشى ويحصل على ذلك كلام الروضة وغيره ويؤخذ من نص الشافى
 رضى الله عنه انه لا بد من رضا مالك الدابة بذلك اخذنا من قولهم لا يجوز النوم على الدابة
 فى غير وقتها لان النائم يثقل والله لو مات المحمول لم يجبر مالك الدابة على حمله على ما باقى
 هـ (فصل فى بنية شروط المنفعة وما تقدر به فى شروط الدابة المستكرمة ومجموعها) هـ بشرط
 كون المنفعة عليه معلوما بالعين فى اجارة السبق والصفة فى احارة الذمة وكون المنفعة
 معلومة بالتقدير لا فى كلبسيع فى الكل لكن مشاهدة محل المنفعة غير مفقودة عن
 تقديرها وانما اغتبت احدا من المعين فى البيع عن عرق قدره لانها محط به ولا كذلك
 المنفعة لانها امر اعتبارى يتعاقب بالاستقبال فعمل اعتباري تحديد العقار حيث لم يشتر
 بدونه والله لا يصح اجارة غائب واحد عبيد به ومدة مجبوبة او عمل كذلك وفيما له منفعة
 واحدة كبسات يحصل عليها وغيره يعتبر بانيها فم دخول الحمام باجره ياتى الاجماع مع
 الجهل بقدره والمكث وغيره انكى الابرة فى قباله الا كالات لا المصلحة ما يعرف به الماء

المنفعة تقوّم الخ (قوله لكن مشاهدة محل المنفعة) اى كالدابة مثلا (قوله فعمل اعتباري تحديد العقار) لعل فائدة اشراط التحديد
 مع ان اجارة العقار لا تكون الاعنة والاجارة العينية يشترط فيها الكل من العاقدين روية الامن انه قد يكون العقار ايضا متصلة
 بشيئا فاما اكل من العاقدين ولكن لا يعرف المستأجر مقدار ما يستأجر من الارض فيذكر المؤجر حدودها التحيز عن غيرها
 ويجرد روية لا يشيد ذلك (قوله او عمل كذلك) اى مجهول (قوله وفيما له منفعة واحدة) اى عرفا فلا ياتى ان يمكن الاستفاج به بغير
 القرض كجمله خيفة مثلا (قوله مع الجهل بقدره والمكث) اى ومع ذلك منع من المكث زيادة على ما جرت به العادة من نوعه ومن
 الزيادة فى استعمال المصلحة ما جرت به العادة ايضا وقال سم على حج وانظر صورة المعاقدة الصعبة على دخول الحمام مع تعدد
 الداخين فانه مثلا لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا وقد مره فاستحق منفعة جميعه فلا يمكن المعاقدة مع غيره ايضا ولم يقد
 مدة بعد تسليم الصعبة يستحق منفعة الجميع ايضا ولا يمكن المعاقدة مع غيره ولعل من صورها ان تمت فى دخول الحمام بغيرهم
 فقبل ان اذن لى فى دخول الحمام بغيرهم يقول انتم فليأمل (قوله لانه) اى اياهم فيغير من الاباحة

(قوله ويجيبه الى ذلك) اي واخذتم الاجرم مع صفة استصفا (قوله وانسكنها وحده) اي فلو تقدم القبول من المستاجر بشرط على نفسه ذلك بان قال استاجر بها بكذا لا نسكنها وحدي صح كما يحض الهوامش عن العمري (اقول) وهو قياس ما لو شرط الزوج على نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط القاسدة مضرة سواء ابتداء المؤجر او القابل يقتضي خلافه ويوجه بانه شرط يصح الف مقتضى العقد وقديمت المستاجر وينقل الحق لوارثه خاصا مكان او عاملا ولا يلزم مساواة الوارث في السكنى للميت (قوله لم تصح) اي لما فيه من الجبر على المستاجر فيما ملكه بالاجارة فيها وقال ج في تعميل الاولى لانه صريح في الاشتراط بخلاف ما قبله (قوله كل شهر بدينار لم تصح) ٢٠٤ اي حتى في الشهر الاول للبليل بمقدار المدة (قوله بخلاف من

عت المال) اي فانه يصح وان لم يقدر المدة لانه رزق لا اجرة (قوله للمؤجر وانابسه) بقيد انه لو استاجر دابة لمحل كذا ولم يعين المؤجر له من يستأجره اذ اوصل ذلك المحل لم تصح الاجارة ولو لم يبيح ان تصح ثم ان كان للمؤجر وكيل ثم سلمها له والا فلا قاضي ان وجد والا اودعها عند أمين لم يكن بعدا بل هو الظاهر ثم رأيت في ج بعد قوله هنا قوله ما نفسه ولا ينافي هذين جزوا لا بدال والتدبير للقاضي اوتاجبه لان ذلك لا يعرف الا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى لا يدان بمثلها ما هو مفيد انه لا يشترط تعيين شخص يسلمها له بل يكفي ان يقول تركب الى محل كذا وتسلمها في محل كذا في اولناجي مثلا ثم بعد وصوله ان وجده اذ انابته انقضى تسليمها له والا فلا قاضي (قوله وكما استاجر ترك نسيطة شهر) مثال التقدير بالزمن وهو من صور الاجارة العينية

غير مضمون على الداخل ونسابة غير مضمونة على الحماهي ان لم يستعمله عليها ويجيبه الى ذلك ولا يجب بيان ما يستاجر به في الدار وقرب التفاوت من السكنى ووضع المتاع ومن ثم محل العقد على المعهود في مثلها من سكانها ولم يشترط عدد من يسكن اكتفاء بما اعتد في مثلها (ثم) اذا وقوت الشروط في المنفعة (ثارة تقدر) المنفعة (بزمان) فقط وضابطه كل ما لا ينسب بالعدل وحيد يشترط علمه كراخ هذا شهر او طين او تجبص او اكحال او مد او اذ هذا يوما (كدار) وارض وثوب وآية ويقول في اذن مؤجر للسكنى تسكنها فلو قال على ان تسكنها وتسكنها وحده لم تصح كافي العرف الاولى (سنة) بمائة اوقها من فراغ العقد لوجوب اتصالها بالعقد فلو لم يعلم كاجر تركها كل شهر بدينار لم تصح ولومن امام استاجر من ماله لا لان بخلاف من يت المالك فلو قال هذا الشهر بدينار وما زاد بجبايه صح في الاول فقط واقل مدة توجب للسكنى يوم فاكثر فله الماودى مرة وشبهه الروياني ومرة اقلها ثلاثة ايام والاوجه كافتاده الاخرى جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق به غرض مسافر ومهجر وضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند اهل العرف اي قال المحل ليس بقل المال في حقايلها (ثارة) تقدر (بعمل) اي بعمله كما في الحر او برمن (كدايه) معينة او موصوفة كركوب او لجل شيء عليها (الى مكة) او تركها شهر احيث بين الناحية الركوب اليها ومحل تسليمها للمؤجر او انابته (وكسيطة ذا الثوب) او ثوب صفته كذا كما استاجر ترك نسيطة او اكرمت ذمتك خياطة لغير هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكما استاجر ترك نسيطة شهر او يشترط في هذه بيان ما يحيطه وفي الكل كما سيعلم من كلامه بان كونه قصدا او غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة اهي رومعة او غيره ومحل عند اختلاف العادقوا لاجل المطلق عليها وبمباةرة علم انه لا ينافي التقدير بالزمن في اجارة النعمة فلو قال اكرمت ذمتك محل الخياطة شهر الم يصح لانه لم يعين عاملا ولا محلا للعمل وقيد ابن الرقعة بجنا عدم اطلاعه على كلام

الفضل

كما تقدم (قوله وبما تقر) اي في قوله وكما استاجر ترك نسيطة شهر مع قوله وفي الكل كما سيعلم الخ فانه اقتص

في تصوير التقدير بالزمن على الاجارة العينية هذا ولم يظهر وجه امتناع التقدير بالزمن في اجارة النعمة مما ذكر بل القى بظهوره صحت حيث بين صفة العمل ومحل الذي ذكره ابن الرقعة ثم قال في مرة اخرى الا ان يقال هو ان بين صفة العمل لكن النية تختلف في مقدار فعلها باعتبار رخصة البدن والعمل وبما ويجرد التقدير بالزمن لا يحصل مقصود المستاجر (قوله لا ينافي التقدير بالزمن) اي وخرج بالزمن التقدير بالعمل فيقول اكرمت ذمتك خياطة كذا ثم يعين ما يريد بخياطة مما في النعمة بصريح (قوله لانه لم يعين عاملا) اي لان العمل المتكرر في النية المقصود منه حصول العمل من غير تعينه بواحد بعينه (قوله لعدم اطلاعه على كلام

الفتاوى اى الفتاوى ذلك فوافق بحسب ما قاله الفتاوى كما يصرح به قول حج بعد قوله فيسأله اليه الفتاوى (قوله انه ان قصد التقدير اى ويعلم قصد بالقرينة (قوله بالعدل خاصة) اى بخلاف ما لو قصد الاشتراك او أطلق (قوله وانما ذكر الزمان الخ) اى فلو انخرم تنفس الاجارة ولا خيار للمستاجر (قوله عند المتعاقدين راسا) اى بوجه من الوجوه (قوله الصلوات) اى وطائرتها ورايتها وزمن الاكل وقضاء الحاجة (قوله ليس الاجارة) اى فصلها بالجملة او بالمجرد ان استوى الزمان في سعة والاعتين محله واستشاره عذري قوله الجمعية والجامعة (قوله من اجارة ايام معينة) لم يذكر مفهومه مع ان الاجارة متى قدرت بزمن كانت ايامها معينة وامله احترقه مما لو قدر رجل عمل واستثنى اوقات الصلوات لانه لا يضر لان التقدير بالعمل انما يعتبر فيه نفس العمل كثر وزمنه او قل (قوله عن معنى اللفظ) وسيأتى عن حج انه يجب السعي للمصلحة ٢٠٥ ولو جعله ليحضر من الذهاب اليها على عمله وظاهره وان زاد زمن الصلوات

الفتاوى بماذا لم يبر صفة العمل ولا محله والابان بين محله وصفته سمع ولا فرق كما قاله الفتاوى بين الاشارة الى الثوب او وصفه (فلو جمعهما) اى العمل والزمان (فاستأجره ليضبطه) اى ان الثوب يوم معين او ليصرف هذه الارض او يبنى هذه الحائط (ياض النها) لمعين (لم يصح في الاصح) فغيره اذا قد تقدم العمل أو تأخر كالوأسلم في قفيز حطة على ان وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته ونقصه وبه يعلم ردها على السبكي من ان لو كان الثوب صغيرا يقطع بقرائه في اليوم فانه يصح لاحتمال عروض عائقه عن اكتماله ذلك النهار وان اجاب عنه بعضهم بانه خلاف الاصل والغالب فلا يلتفت اليه لان ذلك غفلة منه بدليل ان هذه البطالان لاحتمال قدوى انه خلاف الاصل مردودة نعم الاوجه انه ان قصد التقدير بالعمل خاصة وانما ذكر الزمان لتجمل فقام مع حيث ذكر الزمان غير منظوره عند المتعاقدين راسا والثاني يصح واعلم ان اوقات الصلوات انهم مستثناه من الاجارة فتم بطل ما استثناه من اجارة ايام معينة كما في قواعد الزكوى للبهل بقدر الوقت المستثنى مع انخرجه عن معنى اللفظ وان وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافي به الشيخ رحمه الله تعالى وان نوزعه فيه (وبعد تعليم) فهو (القرآن عدة) كشمس قطيعا صار في صور الحياطة ولا تقل لاختلافه سهوة لضعفه اذ ليس عليه قدر معين حتى يتعب نفسه في صده ويحل ذلك عند عدم ارادته بجمع القرآن بل ما يسمى قرآنا فان اراد اجمعه كان من الجمع به التقدير بالعدل والزمن وكذا ان اطلق القول الشافعي ان القرآن يال بالطلاق الاعلى الكل اى غالبا ولا نقصد بطلان ويراد به الجنس الشامل للبعض ايضا وفي دخول الجمع في المدة تردد كما لو استأجر ظهرا لبركه في طريق واعيد نزول بعضها بل يزم المكترى ذلك والوجه جار به البقيني عدم الدخول كالاخذ للنصاي اخذ من افتاء الفرزاي

والزمن) اى وهو باطل (قوله وكذا ان اطلقا) اى فيسقط ايضا (قوله وفي دخول الجمع) اى ايامها (قوله في المدة) اى مدة التعليم وخرج به ما لو استأجر منه خياطة او بناه وغيرها فان ايام الجمع تدخل فيه فقدره من الزمن وتشتت اوقات الصلوات على ماض وظاهره وان اطردت ذاتهم في محل العقد بترك العمل في ايام الجمع (قوله لعل يلزم المكترى ذلك) اى والراجح لزومه لانه غير ما ذون فيه (قوله عدم الدخول) قياسه ما لا يعدم دخول عبدي القطر والاضحى بل لا يعد ان ايام التشرى كذلك مرادهم على حج ويذبح ايام التشرى في حال اعتادوا بطلان حتى قبل يوم العيد او بعده بل واغبر ذلك كالايام التي اعتد فيها خروج المحمل مثلا (قوله كالاخذ للنصاي) قال الزكوى وهل يلحق بذلك بقية اعيادها فيه نظر لاسيما التي تقدم اياما والاقراب المنع اه ولا ينافي استثناءه من اليهود انه اذا استعمل عليه يوم السبت احضر لانه ملحق بتعاقبه والاجارة تنزل على العمل المعتاد اه سم على حج

(قوله لا تقرأ بالعرف به) وحديثه فيصيح المقدي في حالة الاطلاق جلالة على البعض وصوناته عن الإعلان مؤلف فتكون الجمع مستترة وقاس ما تقدم في أوقات الصلوات من الإعلان الاجارة عند استئذانهم انه هنا كذلك (قوله والوجه كون المداد على الكلفة) اي ولو سرقا واحدا كان مثل عليه النطق به فخاله لعدم قه (قوله عرفا) اي ويستحق الاجرة ولو لم يقره بما لحاكم لانه يسمى قراة عرفا وبني ان مثل ذلك في الاستحقاق ما لو استأجره لقراء على قرا وقراة ذلك مثلا عنده (قوله وما جزم به الماوردى الخ) (فرع) هو استأجره لحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد لان الحفظ ليس ببدن كالشرط الشافعي في المداواة ويصح لانه المقصود من التعليم به ويقرب فيه فطر سمع على ج ولا يعد العصة بما عطل به من ان المقصود من التعليم الحفظ وقوله ويقرب اي بين المداواة والحفظ ولعل ان التعليم مستلزم للحفظ عادة فطردفتا انه لا يتحقق شرطه فوضعا باعتبار قوة فهم المتعلم وضعفه ولا كذلك الشافعي فانه لا يلزم المداواة اذ كثيرا ما وجد ولا يوجد الشفاوعليه فلو علمه مدة تقضى العادة ما بها الحفظ للبلد فضعلا عن غيره فبني استحقاق الاجرة لان التعليم على الوجه المذكور هو المقصود كما مر (قوله لان تعيين القرآن الخ) اي ومع ذلك لا يتحققون فطر لان القرآن يطلق على الكثير والقليل ٢٠٦ والمدار على الكلفة الحاصلة بالتعليم ثم رأيت في سمع على ج بعد مثل

لما ذكرنا الشارح وأقول فيه فطر
ايضا لان بعض القراء قرآن وان لم
يصرف بالاجازة مستقلا ولهذا
يصح على الجنب قراءة كلمة بل حرف
مثلا (قوله ان مادونها كذا) اي
يصح الاستشارة وليس المراد ان
مادون الثلاث مجز (قوله ولا يشترط
تعيين الخ) اي فلما أطلقه فاصح
وجعل على الفاعل في بلده ان كان
والا فقرأه ماشاء فان تنازعا فيها
يعلم حسب المصل لانه حق توجه
عليه فوقيه من اي جهة أرادها
قياسا على ما اذا كان في البلد
فقدان، مستويان فيضرح

في الزكاة وفي آداء قيمة المثل ماشاء (قوله فلو أقرأه غيره الخ) هل المراد ما لا يصح اجرة للكلمات منه
التي فيها الخلاف مثلا بين نافع وغيره وأجسع ما عليه اياه فيه فطر ولا يبعد الاول وان كان المتبادر من كلامه الثاني (فرع) (فرع) (فرع)
وقع السؤال في الذين عن الاستشارة لتعليم القراءة ان شاء هل يصح ام لا فاجبتنا فيه بأنه ان كان مراده من تعليمه الاستشهاد
بها على قواعد النوا والاحتراف عن القراءة بها صحت الاجارة وان كان مراده القرائتها المحرمة لم تقع الاجارة (قوله خلافا
لبعضهم) هو ج فانه بقول يصح اجرة المثل (قوله ولا يمتنع تعيين المتعلم) اي لحصة الاجارة (قوله على خلف الرجافيه) اي
الصحيح (قوله ولا يشترط روية) اي المتعلم (قوله نعم لو وجد) اي المعلم (قوله وينبغي علمه بالمعقود عليه) ولا يبعد ان يعتبر بيان ان
التعليم من قول القرآن ومن آخره ومن وسطه لان الغرض مختلف بحد ذلك اه سمع على ج ثم رأيت قول الشارح السابق
ويذكر ان أولها الى آخرها (قوله والاولا كلا) لا يقال كيف يجعله المعلم لانقول يجوز انه ألزم نفسه التعليم وهو يمكن باحتراز غيره
له وبانه يمكن ان يعلم من المحقق ولا يلزم منه معرفة السورة التي يريد العقد عليها (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع) (فرع)
فيه وجوه أهمها اعتبار العرف اي ان المراد والا فاذي يظهر وجوب السان في العقد فان طرأ كونه نسي بعده احتفل ان يقال
يجب الاجرة وان يقال لا يلزمه التبع عليها لحفظ سواء قماذ كرسيه قبل الخال الآية وبعدها ثم رأيت شيخنا الخ فراجع

(قوله وفارق ما ذكر) اي ما ذكر من انه اذا استاجر من يتي له اشترط أن يبين الموضع الخ (قوله وهو نحو سقف) اي كدار وافتق
 ابن الرقعة في استتجار علود كان موقوفه للبناء عليه يجوز ان كان عليه حالة الوفاء بنحو تعذر اعادته الى من جهة ناظر الوقت
 حالوما لا ولم يضرب السفل قال وان لم يكن عليه واعتد ارتفاع المستاجر بسطحه وكان البناء عليه منع من ذلك ونقص بسطحه
 اجرة لم يجوز ان زادت اجرة البناء على ما نقص من اجرة لان ذلك تغيير للوقت مع امكان بقاءه وان لم يجر ذلك جاز واعترض
 السبكي ما قاله من الجواز بأنه خلاف المقول لقوله لم يوافق ٢٠٧ البناء والقراس اي يجر جوارض لبنين
 فيها غيرها كانت عليه بل ينفع بها

منه لاختلاف المشايخ فيه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء بمشاهدة الكفيل في البيع
 كما مر به محض وثوقه لا مقداره عليه فكان أمره اخف (وفي البناء) اي الاستتجار
 له على أرض أو نحو سقف (بين الموضع) الذي يبنى فيه الجدار (والطول) وهو
 الاستعداد من احدي الزاويتين الى الاخرى (والعرض) وهو ما بين وجهي الحدار
 (والهيك) يقع آوله وهو الارتفاع ان قدر بالعمل (وما يبنى به) من حجر أو غيره وكيفية
 البناء أو منضد أو مجوف أو مسنن (ان قدر بالعمل) لاختلاف الاغراض به فم ان كان
 ما يبنى به حاضر المشاهدة ففيه عينه وفارق ما ذكر تقدير الحفر بالزمان حيث لا يشترط
 فيه بيان شيء من ذلك بل ان الغرض في انبساطه والبناء متقلب بخلاف الحفر ولو استاجر محلا
 للبناء عليه وهو نحو سقف اشترط جميع ذلك وأرض اشترط مساوي الارتفاع وما يبنى به
 وصفة البناء لا يتحمل كل شيء وبعض في التساخفة عدد الاوراق واسطر الصفحة وقدر
 القطع والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدّة قال الاذرى ولا يبعد اشترط المستاجر خط
 الاجير وهو كآمال ولم يترضوا لبيان مدة الخط وظلمه والوجه اعتباره ان اخنقه
 غرض والا فلا يبين في الرمي المدّة فحسن الحيوان وفوقه ويجوز العقد على قطيع معين
 وعلى قطيع في المدّة ولو لم يبين فيه العدد اكنى بالعرف كما قاله اب الصباغ وحرى عليه ابن
 المقرئ ويبر في الاستتجار لرضب الابد ان قدر بالعمل العدد والمقابل يقع اللام طولا
 وحرى وسما كان لم يكن معروفا والا فلا حاجة الى التبيين فان قدر بالزمان لم يمتنع ان يذكر
 العدد كما صرح به العمراني وغيره فنقول الشارح فان قدر بالزمان لم يمتنع ان يبين ما ذكر
 اي جميعه فلا ينافيه وجوب بيان صفته (واذا صلت) بفتح اللام وضعت (الارض لبناء
 وزراعة وغراس) اول اثنين من ذلك (اشترط) في حصة اجارتها (تسعين) نوع (المنفعة)
 المستاجر لاختلاف ضررها فلما أطلق لم تصح اما ان تصح الاجلحة واحدة فانه يكتفى
 الاطلاق فيها كما راضى الاحكام فانه يغلب فيها البناء وبعض السابق فانه يغلب فيها
 القراس (ويكنى تعيين الزراعة) بان يقول للزراعة أو لزرعها (عن ذكره) ما يزرع

اي ولا بد من ذكره من بقية الاوصاف (قوله واذا صلت) اي يجب العادة والاقبال الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة
 (قوله نوع المنفعة) اي فلا تخلف في ذلك فينبغي تصديق المالك (قوله ويكنى تعيين الزراعة الخ) • (واقعة) • اجر أرضا
 للزراعة تعطى لها المستاجر فثبت بها عتب فلا يكون أجاب شيئا بما به للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تملك المنافع
 اه دميرى رحمه الله تعالى اي ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستاجر لما تقدم من انها تجب قبض العين ولياس
 ما أجاب به ان ما يطالع في خلال الزرع من غير فناء المستاجر كالحشيش مثلا يكون للمالك الارض (قوله فزرع ماشاء) اي عما
 جرت به العادة ولو من انواع مختلفة ثم رأيت في الزايد وفي كلامه الاتي

اي ولا بد من ذكره من بقية الاوصاف (قوله واذا صلت) اي يجب العادة والاقبال الاراضى يتأق فيها كل من الثلاثة
 (قوله نوع المنفعة) اي فلا تخلف في ذلك فينبغي تصديق المالك (قوله ويكنى تعيين الزراعة الخ) • (واقعة) • اجر أرضا
 للزراعة تعطى لها المستاجر فثبت بها عتب فلا يكون أجاب شيئا بما به للمالك لان الاعيان لا تملك بعقد الاجارة وانما تملك المنافع
 اه دميرى رحمه الله تعالى اي ومعلوم ان الاجرة التي وقع بها العقد تلزم المستاجر لما تقدم من انها تجب قبض العين ولياس
 ما أجاب به ان ما يطالع في خلال الزرع من غير فناء المستاجر كالحشيش مثلا يكون للمالك الارض (قوله فزرع ماشاء) اي عما
 جرت به العادة ولو من انواع مختلفة ثم رأيت في الزايد وفي كلامه الاتي

(قوله فخرس او بين ماشاء) اى ولو فخرس البعض وبناء البعض (قوله فى سنى) يسكون اليه واصله فى سنين حذف الثون
 للاضافه فى قرأها بتشديد الياء لم يصيب (قوله لجذب) هو فتح الجيم وسكون الهمزة وباء الموحدة القحط (قوله فلا قرب
 لزوم اجرة مثله الخ) لعله لا الانتفاع الممكن اه سمح وعلمه فلو لم يمكن الانتفاع بها الا فى الزراعة لم يستحق اجرة فلهذا الغصب
 (قوله ويقبل ماشاء) شامل لغزو القصب والارزاع شدة تضربها بالنسبة لبقية انواع الزرع والوجه ان يتقبلها المعتاد فى مثل تلك
 الارض وان سمح فقال للترزع ماشئت مر اه سمح على حج اى فخرقه اذا اراد ترزع ذلك ولم تجر العادة ترزعه فى تلك الارض ان
 يتصل عليه (قوله على الوجه المعتاد) اى بالنسبة للارض ولولا نادرا ولا تقرر لخصوص المستاجر حتى لو كان منه لا يزرع الا الحنطة
 مثلا واعتيد فى تلك الارض ان ترزع من غير ٢٠٨ ما اعتاده هو المستاجر كالسهم والغصب مثلا جائزة فعلمه وان لم يكن

من عادته (قوله والوجه عدم
 المساق الا لادى) اى حرا كان او
 ورقا ولو قيل بالصحة ويحصل على
 ما جرت به العادة فى استبقار مثله
 لكان له وجه (قوله لرضا بالاضر)
 يتبعه انه يجوز زرع البعض وغرس
 البعض لانه اخف فعلمه ان غرس
 الجميع الجائز وبغاية زرع البعض
 فقط انه عدول عن غرس ذلك
 البعض الجائز الى ما هو اخف منه
 والوجه لمعه بل وقال له ان شئت
 فافرس وان شئت فابن احقل جواز
 غرس البعض والجنا فى البعض
 لانه رضى بكل من ضررى غرس
 الجميع وبنائه وضرر البعض
 ان لم يكن اقل من كل منهما اما زاد
 عليه ويحقل المنع مر لانه لا يلزم
 من رضاه بمحض ضرر كل رضاه
 بالملك منهما اذ قدر رضى بمحض
 ضرر ظاهر الارض كافى البناء او

فى الاصح) فزرع ماشاء اذ تفاوتت انواع الزرع قليل ون ثم لم ينزل على اقلها ضررا
 وابر يادك فى فخرس او تبني فلا يشترط بيان افرادها حقا فخرس او بين ماشاء وما
 اعترض به من كثرة التفاوت فى انواع هذين رد بفتح ذلك فاهم كلام المصنف اختصاص
 ذلك بالزراعة ليس مر اداو الثاني لا يكتفى لان ضرر الزرع محقق ومحل ما تقرر فحين اجز عن
 نفسه فان فعل من غيره بولا يما ونسبته لم يكتفى بالاطلاق لوجوب الاحتياط فاه الزرع كفى
 وغيره ولو لم تصلح الا للزراعة وغصبها غاصب فى سنى جذب فلا يقرب لزوم امر متناهى امة
 استيلاء عليها لتمكن من الانتفاع بها بصور بطوابعها ولا تقرر الى انه لا اجرة لها ذلك
 الوقت ويلحق به فيما يظهر يوتى فى غير ايام الموصل لانا لا نفكر فى تقرير الغاصب ان
 يكون للعصوب اجرة بالنسبة بل بالامكان بحيث يمكن الانتفاع به وجبت اجرة ولو
 قال اجرتكمها (لتنفع بها ما شئت) صرح ويقبل ماشاء لرضاه به لكن يشترط ان ينتفع به
 على الوجه المعتاد كما هو ظهريه العارية وانقضى به الوالد وجهه الله تعالى وعدم الاضرار كما
 فاه ابن الصباغ فعليه كما اتفق به ابن الصلاح اراحة المأجور على الوجه المعتاد كفى اراحة
 العارية ولا تفرق بينهما بان اتعاب العارية المضربها مر حتى على ما كانا يختلف الارض
 لان العادة محكمة والتعميم محمول عليها الحقوق الضرب للمالك بمقتضاها والوجه عدم الحاق
 الادبى بهما فلا تصح اجرة له ينتفع به المجر ماشاء (وكذا) يصح (وقال) له ان شئت
 فازرعها (وان شئت فاغرسها) فى الاصح) ويتغير بينهما فيصنع ماشاء من زرع وغرس
 لرضا بالاضر والثاني لا يصح للاجرام ولابد كما قاله السكي اخذ من تصوير المسئلة زيادة
 ما شئت بان يقول ان شئت فاغرس ماشئت واغرس ماشئت فان لم يرد ما ذكره كانا يختلف
 فى وجوب تعيين ما يزرع ولو قال اجرتكمها فزرع او فخرس او فاغرس او غرس ولم يميز القدر

بمحض ضرر باطنها كفى الفرس دون المتبعض منهما علمنا من فعل هذا الوجه اه سمح على حج (قوله عادات الخلف) او
 والراجح منه العصة (قوله او فخرس) لعل الفرق بين هذا الصورة وصورة المتقاة فى مسئلة المتن جعل مورد الاجارة الارض غير
 مقيدة بقيد وشيخه بعد اتمام المسئلة بخلاف مسئلة الشارح فاه جعل احد الاخرين من الزرع والغرس مورد الاجارة
 قلنا بل اه شيخنا من نقله وبجانب حج لترزع وفخرس والبطان عليها ظاهر لعدم بيان مقدار ما يزرع وبما فخرس اه وقد
 يؤخذ من كره شيخنا من الفرق من قول سمح على حج بعد نقله عن الرضى وشرحه ما لا يصلح لترزع او فخرس للاجرام لانه
 جعل له احدهما لا يبينه حتى لو قال ذلك على معنى انه يقبل اجماعا ما صرح كان نقله عن التقرير اه وقوله لانه جعل له احدهما
 لا يبينه مع تركه الى الخ يعلم منه الفرق بين البطان فى لترزع او فخرس والحصنة فى ان شئت فاغرس وان شئت فاغرس

(قوله ولا تزرع نصفا) اي اوتزرع نصفا وتبقى نصفا وتغرس نصفا ونصفا اي (قوله تزرع) ومثله تزرع وتبقى وتغرس أو تبقى (قوله لا يام) اي اوتزرع وابن واغرس وابن (قوله فلم يعتبر جمعهما) ٢٠٩ اي الوصف مع الوزن (قوله ليس الخبر

كالمعاينة) وفي دوايه كالمعاينة (قوله يلقى بالركب) ويوجه بان عدم تعيينه ما يركب عليه وضاعه بها يصلح بالدابة وان لم يلق به وقد يقال لا بد من لباقة بكل من الرابك والدابة قالوا لا في الدابة انواع يركب على كل اعتبرتها ما يلقى بالراكب ٥١ شيخنا (قوله بأحد ذينك) اي الوصف والرؤية ٥١ (قوله معاقب بضم الميم) اي مع اللام نأدى (قوله تقدر بما ياكله) اي فكل على العادة لله وبني ما لو اتفق له عدم الاكل منه لضافه أو توش مثلنا فنبني أن لا يبيع على التصرف فيما كان ياكله في تلك المدة لأن ذلك يتفق كثيرا نعم لو ظهر منه قصد ذلك كان اشترى من السوق ما كله وقصد اذا خاف ما معه من الزاد لبيعه اذا ارتفع سعره كلف نقص ما كان يأكله في تلك المدة فلهذا فلا امتنع لزمه بجره مثل حله بشية الطريق وسأني في كلام الشارح بعد قول المصنف والطعام المحمول لكل الخ عامة تعاق بذلك (قوله بالنسبة المعهول) ويجوز بناؤه لافعال يعود الضمير للمؤجرول هو أنسب بقوله وان لم يشترط انتهى (قوله ككونها بجرا) اي واحدة الخطوة

أو تزرع نصفا وتغرس نصفا ولم يخص كل نصف بنوع لم يصح العقل الثلاثة إلا بام وصريح بالآخرة العقول (ويشترط في اجابة كوكب) عينا أو مة (معرفة الرابك بمشاهدة أو وصف نام) له يلتقي الفرز وذلك بخصوصا وتماخفا كما في الحواشي الصغير خلافا للجلال البلقيني وغيره من اعتبار الوزن اذ وزنه يجعل بمشتمه وانما اعتبروا في نحو الحمل الوصف مع الوزن لأنه اذا عين لا يتغير والراكب قد يتغير به من اوهزال فلم يعتبر به ما فيه وقيل لا يكتفى الوصف) وتعين المشاهدة فتقبل ليس الخبر كالمعاينة ولما يافى من عدم الاكتفاء بوصف الرضيع (وكذا الحكم فيما) به من زائفة ونحوها كما في الحر ولا ترد على المصنف وان زعم بعضهم وجودها لأن كلامه الا في الحمل يفيد وفيها (يركب عليه من يحمل وغيره) كسرج او كاف (ان) نفس تفاوته ولم يكن هنالك عرف مطرد أو (كان) ذلك (له) اي المكترى اي تحت يد يدر لوي بعارية فيشترط معرفته بمشاهدته أو وصفه التام واحترز بقوله ان كان له على مكان الرابك مجرد ليس لما يركب عليه فلا حاجة الى ذكر كبري كعب عليه ويركه المؤجر على ما شام من نحو سرج يلقى بالدابة فان اطرده عرف لم يمتح إلى ذكره ويحمل على المعهود وبمذاير قول الاذرى يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الا في يسع في السرج الخرف في الاصح ولا يفتى في الحمل من وطأ وهو ما يجلس عليه فيه وكذا عظامه ان شرط في الصدوق يعرف احدهما بأحد ذينك ما لم يكن فيه عرف مطرد فيحصل عليه الاطلاق (ولو شرط) في عقد الاجارة (جعل المعلق) جمع معاقب بضم الميم وقيل معاقب وهو ما يعلق على البعير كقرد وقد روت نسخة قارئة أو فاعا ما أو زاد وصحن وارباق واداة قال الماوردي وضربة ومخنة (مطلة) عن الرؤية مع الامتحان باليد وعن الوصف مع الوزن (فقد المصدق في الاصح) لاشتتلاف الناس فيها قلدة واكثر ولا يشترط تقدير ما يأكله كل يوم والثاني يصح ويحمل على الوسط المضاد (وان لم يشترطه) اي جعل المعلق لم يشترط) بالبناء للمفعول (جعلها في الاصح) ولا جمل بعضها الاختلاف الناس فيه وقيل يسحق لان العادة تقتضيه وسواء كانت خفيفة كاداة اعتبر جعلها كما اقتضاء اطلاقهم ولا للناس (ويشترط في اجابة العين) له ان يركب أو جعل (تعيين الهابة) اي عدم ايجامها فلا يكتفى بتعيين احد هذين ولا يفتدح في ذكر هذا العلم به بجماع اذ ذلك لا يمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) ولا يظهر الاشتراط ويشترط قدرتها على ما استوجبت حله بخلاف المصكورة والافونة خلافا للزركسي لان المشاهدة كافية (ويشترط في اجابة الذمة) للركوب (ذكر الجفنس والنوع) والنسبة أو الافونة كغيره يفتدح في ذكر اختلاف الاغراض بذلك اذ لا ذكر في الأخيرة أقوى والاتى اسهل ويشترط أيضا ذكر كيفية سيرها ككونها بجرا

٢٧ هـ وهو بالتأويل في المختار ويسمى الفرس الواسع الجري بجرا ومنه قوله الله عليه وسلم في صندوب فرس أي طلبة ان وجدناه بجرا انتهى يصحرفه اي انا وجدناه بجرا فان تخلفه من التقلية انتهى ظاهر اطلاقه =

ان ما ذكره يوصف به الابل والغيل وغيرهما وفي حاشية شيخنا الزياي مائه وقضية سياه اشتراط ذلك في الابل والغيل والبخال لكن الماوردي والرواني وصاحب المذهب نحو ما قبل ولا شك في الحاق البغل به ولا يوصف بذلك غيرهما اه رحمه الله (قوله جاز) اي ومع ذلك يلزمه اجر متماثل استعماله في القدر الزائد ولا شيء له في مقابلة ما تنقص من المسافة ان قدر بالزمن ويحيط منه اجرة ما تنقص ان قدر بعمل العمل ٢١٠ (قوله به) اي بقدر السبر كل يوم كفرسخ أو ميل (قوله كما أفاده الاذري)

هو مقابل لما اقتضاه كلام الشرحين من البطلان مطلقا وحاصلها انه يكفي التقدير في زمن الخوف بالاجارة الى بلد كذا طال زمن السيرة لكثرة الخوف أو قل (قوله صفة تقديره) معقد (قوله ان كان موزونا) أي أو مكبلا (قوله لم يدخل الطرف) نقل سم على منهج عن الروض وغيره دخوله فيها لو قدر بالوزن ويمكن عمله على ما اذا قال مائة رطل ولم يزد على ذلك فيضاف ما هنا من قوله مائة رطل منطحة (نوع) لو اوجد رطل كروبي شخص فنهزل عما كان هل الخبار أو دجور على المؤثر بربطه ما تنقص أو حل شيء آخر بقدر ما تنقص قال م د ينبغي تخيير المؤثر كما يشيروا من آخر دابة لمحل حب فتندى وتقبل انتهى سم على منهج وقوله تخيير المؤثر لعله المستأجر وفي عكسه يخير ثم رأيت في نسخة قال م د ينبغي انه ليس له شيء من ذلك فالأجر هو الزيل فمن وثقل قال م د ينبغي تخيير المؤثر الخ وعليه فالنظر الفرق بين الصورة

أو قطعوا (ويشترط فيهما) أي في كل من اجارة النعمة والعين للركوب (بيان قدر السبر كل يوم) وكونه نهارا أو ليلا والتزول في عامر أو صحر أو متفاوت الاغراض بذلك ولو أراد أحدهما بمجازة المثل المشروط أو نقصا منه لخوف غلب على الظن بل خوف ضرر منه جاز دون غيره كما لو استأجر دابة لبلد وهو دخلها فانه لا يصيب عليه مائة فاقامته الخوف (الا ان يكون بالطريق منازل مضبوطة) بالعادة (فيقول) قدر السبر ضد الاطلاق (عليها) فان لم تنشط اشترط بيان المنازل أو التقدير بالزمن وحده ومحل عند أمن الطريق والا امتنع التقدير بالسيرة لعدم تعلقه بالاخذار كذا قاله جمع قالا ومقتضاه امتناع التقدير بالزمان أيضا وحاشية يمتنع الاستحراق طريق بخوفه لا منازل به مضبوطة انتهى وقضية كلامه الشامل كما أفاده الاذري صفة تقديره من بلد كذا الى بلد كذا للضرورة (ويجب في الاجارة للعمل) عينها أو مائة (ان يعرف المحمول) لاختلاف تأثيره وضربه (فان حضره) ان ظهر (وامتنعه يده) ان يظهر كان مكان في ظلة أو (كان في ظرف) وامكن تخفيفا لونه (وان غاب قدر يكيل) ان كان مكبلا (او وزن) ان كان موزونا لان ذلك طريق آخرته والوزن في كل شيء اولي لانه احصر واشبط (و) ان يعرف (جنسه) أي المحمول المكمل لاختلاف تأثيره في الدابة وان اتحد كبله كافي للمخ والذرة اما الموزون كما تبركها العمل عليها مائة رطل ولو لم يقل مائة ثقت كما نقله الامام عن قطع الاصاب فلا يشترط ذكر جنسه لانه رضاعه به باضر الاجناس بخلاف عشرة اقترزة مما شئت فانه لا يفتى من ذكر الجلس لكثرة الاختلاف مع الاتصاف في الكيل وأين نقل المخ من ثقل الذرة وقل سم مع اتصاف الوزن ولا يصح كصل عليها مما شئت بخلاف التزوعها مما شئت اذ الارض فصل كل شيء وقى قد ووزن للمحمول كائة رطل منطحة أو كيل لم يدخل الطرف فتشترط رؤيته كبحاله أو وصفه بما لم يطرد العرف به غير أو مائة أي قريبة القنائل عرفا كما هو ظاهر ويأتي نظيره ذلك في لو أدخل الطرف في الحساب ففي مائة ينظر فيها يعتبر ذكر جنس الطرف أو يقول مائة مما شئت وفي مائة قدح بر ينظر فيها يعتبر ان يكون مما لا يمتثل عرفا كما ذكرنا لو قال مائة رطل فالطرف منها (لا جنس الدابة) (ولا صفاتها) ولا يشترط معرفتها في الاجارة للعمل (ان كانت اجارة ذئقة) لان المقصود مجرد نقل المتاع المتعزم في الذئقة وذلك لا يختلف باختلاف الدواب (الا ان يكون) في الطريق فهو وحل

الاولى والصورة الثانية (قوله لو أدخل الطرف) أي الطرف وحاله (قوله المتعزم في الذئقة) منه يؤخذ

انه لو استأجر لنقل احمال في البحر من السويس الى جدة مثلا لا يشترط تعيين السفينة التي يعمل فيها لعله المذكورة لكن ينبغي ان يجهل في سفينة تليق عرفا فيجمل مثل ذلك انتهى

(قوله عيب) اى يقتضى بين التسليم والاجابة
 (قوله اجابة مسلم) شامل للمسلمين والجمعة وقوله مسلم يفتنى او مراد المسلم شامل للامام فلو استاجر الاحاد اليه اذ لم يصح
 وظاهره ولو اجازة فانه وان امكن ابدال نفسه باستجاره لانه فرعه سم على حج (قوله للاسلام) اى فادته (قوله لتعينه عليه)
 اى حقيقة بان كان بالغا عاقلا وحكما بان كان صديقا فالقولنا بالجمعة كل على وليه متضمن للخروج عن الصف (قوله لعن الجندى)
 ومثله وغيره بالاولى وانما عقيدته لكونه المسؤول عليه فى الاستفتاء (قوله لكن للامام فقط) ظاهره امتناع ذلك من القاضي ونحوه
 ايضا سم على حج قال شيخنا وهو ظاهر لان القاضي لا يجوز له الاصل ما يؤممه الامام انتهى (قوله ولتعلقها) اى كالامامة
 فان متعلقها السلسلة ثم ايت سم على منهج صرح به ذكره ٢١١ (قوله كابدل عليه قولهم كل ما لا يصح) كان المراد
 لا يقبل الجمعة والا فالاجابة

كما قاله القاضي الحسين ويكون المحمول الذى شرط فى العقد (نجا) يتثبت آوله
 (ونحوه) مما يسرع انكساره كخلف فثبت شرطه معرفة جنس الدابة وصفها ككمان
 الاجابة للركوب مطلقا لاختلاف الفرض باختلافها فى ذلك وانما يشترطوا فى المحمول
 الترضى لسير الدابة مع اختلاف الفرض به سرعة وابطاء عن القافلة لان المنازل
 تجمعهم والعادة تبنى والضعف فى الدابة عيب ويحت الزركنى وجوب تعيينها فى التقدير
 بالزمان لاختلاف السير باختلاف الدواب
 هـ (فصل فى منافع متنع الاستخبار لها ومنافع يعنى الجواز فيها وما يعتبر فيها) (الاصح
 اجازة مسلم لهاد) ولوصيا ومعبدا وان قصد اقامة هذا الشعار وصرف عائدته للاسلام
 فيه انظر لتعيينه عليه بحضور الصف مع وقوعه عن نفسه وبه فارق حل اخذها الاجرة
 على نحو تعليمه تعيين عليه واقفى البقيى بالخافى المراقبة عوضا عن الجندى الجاهل الذى عدم
 حصة الاستخبار لها اما الذى فيصح لكن للامام فقط استخباره للعباد كما ياتى فى باب (ولا
 لعل) (عباد يعيب لها) اى فيها (نية) لها اولتها فها بحيث يتوقف اصل - وهو لها عليها
 فرادها بالوجوب مما لا بد منه لان انعقاد امتحان المكلف بها يكسر نفسه بالامتنال وغيره
 لا يقوم مقامه فيه ولا يسهق الاجرة وان عمل طامعا كما يدل عليه قولهم كل ما لا يصح
 الاستخبار له لاجرة لقائه وان عمل طامعا والحقوا بطلب الامامة ولو نقل لانه متصل
 انفسه فمن اراد اقتضى به وان لم يتوال الامامة وتوقف فضل الجماعة على نيتها فادته تقتصر به
 وما جرت به العادة من جعل جامعها على ذلك فليس من باب الاجابة وانما هو من باب
 الارزاق والاحسان والمساخطة بخلاف الاجارة فانها من باب المعاوضة اماما لا ليعب له
 نية كالاذان فيصح الاستخبار عليه والاجرة مقابلة ليجعله لاعلى رعاية الوقت ورفع

لا يقبل الجمعة والا فالاجابة
 الفاسدة يجب فيها الاجرة اه سم
 على حج اى مع انها صفة الفساد
 لا يصح الاستخبار عليها ومع ذلك
 يجب فيها الاجرة اه (قوله الاستخبار
 له ومن ذلك ما لو استاجر الخاضع
 لخدمة المسجد فلا أجر لها وان
 جلت طامعة لعدم حصة الاستخبار
 وبه يعلم ما فى كلام سم السابق
 عند قول المصنف ولا حاشى
 لخدمة مسجد اه (قوله وان عمل
 طامعا) ومن ذلك ما يقع لكثير
 من ارباب البيوت كالآثار اه انهم
 يجعلون لى يضى لهم قدرا معلوما
 فى كل شهر ومن غير عقد اجارة فلا
 يستحقون معلوما لان هذه اجارة
 فاسدة وما كان فاسدا لكونه ليس
 بملاصحة اصلا لاشئ فيه فلا جبر
 وان عمل طامعا فطريق من يضى
 ان يطلب من صاحب البيت او
 غيره ان يثدنه شيئا مما عاذا م
 يعلى فيستحب عليه اه (قوله بطلب) اى بطلب العبادات التى يتوقف اصل حصولها على النية (قوله بطلب الامامة) وكالامامة
 الخطابة مر انتهى بهامش العيب (قوله وانما هو من باب الارزاق) ومنه ما جرت به العادة من استئجار صاحب الوظيفة لمن
 يقوم مقامه فيها فانه يستحق ما جعله ويكون ما يأخذ من جهة الواقف وليس آجرة حقيقة وائس له ان يستحب غيره الا اذن
 من منيبه ولا اسبل فى المعلوم المشروط (قوله كالاذان) ومثله الخطبة (قوله فيصح الاستخبار عليه) اى ولا بد من ذلك من تقدير
 المدة ولو من الامام حيث كان من ماله كما تقتضيه فى الفصل السابق وينبغى ان يدخل فى معنى الاذان اذا استؤجر له ما جرت به
 العادة من الصلاة والسلام بعد الاذان فى غير المغرب لانها وان لم يكون من ماله لم تكن عاصا وانه بحسب العرف (قوله لاعلى
 رعاية الوقت) عبارة حج مع محور رعاية الوقت اه وهي مخالفة لكلام الشارح الا ان يكون مراده لاعلى رعاية الوقت وحده

قوله فلا يصح الاستنجار عليها) معقود ولعل وجه الشك في ان تعميمها زيارة وترتيب الثواب عليها يقتضي على قصد فكأنية والاولا
فكلام المصنف لا يشهد بل يقتضي صحة الاجارة عليها كالاذان ويؤيد ما قلناه فيها الشك قول حج ودخل في تعجب زيارة قبره
صلى الله عليه وسلم (قوله بخلاف الجماعة عليه) ومثلها الاجارة حج وقضية قول الشارح وان جهل عدم اشتراط تعين ما يدعو به
(قوله واختار الاصمعي الخ) ضعيف (قوله الامج) بالجر بدل من عبادته (قوله ولهذه افضله) اى بقوله ويصح (قوله فاصبح تصصيل
مباح كصيد) نظاره سواء تقدير بالزمان كاستنجاه يومه بالصيد او بعمل العمل كصيد هذا الغزال مثلا (قوله ولتجهيز ميت ودفنه)
قال المغيرة لا يجوز استنجار الارض دفن ميت ٢٢٢ لان تدنيس القبر لا يجوز قبل بلاء الميت ولا يعرف متى يكون ٥١ حواشي

الصوت او الحديثين وشغل كلامه زيارة قبره صلى الله عليه وسلم فلا يصح الاستنجار عليها
كما قاله الماوردى وغيره فزيارة قبر غيره اولى بخلاف الجماعة عليه اى على الدعاء عند
زيارة قبره المظلم دخول النيابة فيه وان جهل لى لا يجزى لوقوف عنده ومشاهدته
لانه لا يدخله النيابة وبخلاف السلام عليه صلى الله عليه وسلم فتدخله الاجارة والجماعة
واختار الاصمعي جواز الاستنجار للزيارة ونقل عن ابن سراقه (الامج) وعمره فيجوز
الاستنجار لهما ولا أحدهما عن مضمون أو بيت كآمر وتقع صلاة ركعتي الطواف لهما
لهما لو فوجوهما عن المتاجر (وتقرقررة كلة) وكفاية واحدة وهذا قد وقع وصوم عن
ميت وسأما يقبل النيابة وان وقف على النيابة لمانع من شأية المال (وتصح) الاجارة
لكل مالا تعجب فيه كآفهه كلامه ولهذه افضله عما قبله المستثنى من المنطوق فتصح
تصصيل مباح كصيد (ولتجهيز ميت ودفنه) هو من عطف الخاص على العام اهتماما به
وان تعين عليه لوجوبه دون ذلك في ماله بالاصالة ثم في حال عونه ثم المياسير فلم يقصد الاجبر
لنفسه حتى يقع عنه ولا يضر عروض تعينه عليه كالضطر فانه تعين اطعامه مع فقره
البدل (وتعليم القرآن) كله أو بعضه وان تعين عليه تعلمه لغيره احق ما أخذتم عليه
أجرأ كآب الله وصرح به مع علمه بما في نظره أو تقدير الاستثناء من العبادة واهتماما به
لشهرته بخلاف فيه وكثرة الاحاديث الدالة بظاهره على امتناعه ولو استأجره على تعليم
ما نسخ حكمه فخطأ أو نالونه كذلك صح فيما يظهر ولو قال سيد رقيق صغير لمعلمه لا يمكنه
من الخروج لفضا حاجة الامم وكيل فوكيل به صغيرا فهو يحنه فخره ولا تصح
لقضاء ولا تدريس علم الا ان عين المعلم وما يعلّمه ومثل ذلك الاعادة فيما يظهر وينبغي جح
مثله في الاستنجار للقضاء كالتدريس الاقران من القرآن او الاحاديث ويجوز
الاستنجار لما يحات كآجره به الامام واقضائه بغيره على جواز التوكيل فيه ارضع

الرض لوالد الشارح أقول
وقياس ما تقدم في العارية من
صحتها وتناجلا لاجابة الصفة
وتفتقر الجمل بالذات الضرورة (قوله
ثم المياسير) لم يذكر المال
مع انه مقدم على مياسير المسلمين
(قوله كانه طر فانه تعين اطعامه
مع فقره البدل) لا يقل قد
يشكل عليه تعليل عدم صحة اجارة
المسلم للعباد بتعينه عليه بحضور
الصف بآية عارض كما حالنا نقول
تجهيز الميت لا يجزى بالشرع
بدليل أنه لو أراد أحد أن يقوم
مقلم من تجهيز الميت لم يجز على
حيثما تجهيزه الترتيب بخلاف من
حضر الصف فانه لا يجوز انصرافه
وان لم يهتج اليه وجه وقام غيره
مقامه (قوله عليه أجرأ) اى
أجرة (قوله صح فيما يظهر)
وكان المراد استنجار على ما ذكر
على وجه القراءة وافهم عدم

صحة الاستنجار على منسوخ الامرين اى على وجه القراءة لا لما قلناه اذ لا ينقص عن نحو الشعر م
٥١ سم حج وجهه الله وكذلك يصح الاستنجار لتعليم منسوخ التلاوة والحكم معا اذ عين الآية ومعقود ما هنا محمول على
عدم التعيين منه (قوله ولو قال سيد رقيق) خرج به ما لو قال وفى صغيره لمعلمه مثلا فلا ضمان عليه اذ تركه فضاع أو سرق منه
متاع لان الحرة لا يدخل تحت اليد ومثاله الذى خضعته في يده ملك لا في يده لملك (قوله فوكيل به صغيرا) لعل المراد بالصغير هنا من
لا يقدر عبادة على حفظ مثل ذلك الرقيق بخلافه المراهق بالنسبة لرقيق سنه نحو خمس سنين وعمله ايضا ما لم يقل سده فوكيل به واولا
من غنائه وخرج ما لم يقل بذلك فلا يجب عليه توكيل من يخرج معه للحفاظ وان حرجته بالعبادة (قوله وكان التدريس الاقراء
لنبي من القرآن) اى غير معين (قوله ويجوز الاستنجار لما يحات الخ) هذا علم من قوله السابق فتصح تصصيل مباح كصيد

(قوله عن مكانا) أي المستاجر (قوله ومع ذكره في القلب) ينبغي الاكتفاء بذكره في القلب في ابتداء القراءة وإن عزيت النية بعد حين لم يوجد صارف كافية الوضوء مثلا حشا اكتفى بما عند غسل يمين الوضوء وإن لم يوجد استحضارها في بقية (قوله وما جرت به العادة بعد ما من قوله اجعل ثواب ذلك الخ) (فاضة جلية) ٢١٣ وقع السؤال عما يقع من الدعاء عقب

الفتحة من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرأت زيادة في شرفه صلى الله عليه وسلم ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله إلى روح فلان أو في حصيته أو نحو ذلك هل يجوز ذلك أم يمنع لنفسه من أفعاله تعظيم المدعو إليه بذلك حيث اتبع به فعداله بأضعاف مثل مداعبه للرسول صلى الله عليه وسلم أقول الظاهر أن مثل ذلك لا يمنع لأن الداعي لم يقصد بذلك تعظيم المدعو عليه عليه الصلاة والسلام بل كلامه مجمل على إظهار ما يتباح فيه من الرحمة سبحانه وتعالى فاعتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة إلى أنه صلى الله عليه وسلم يقرب مكاتبه من الله عز وجل الأجابة بالنسبة له حقيقة فغيره بعد رتبته عما أعطيه عليه الصلاة والسلام لا تصح الأجابة بل قد لا تكون مبنية فتناسب تأكيد الدعاء به وتكرره من جهة الأجابة (قوله بصدد التسلاوة لها) أي لقراءة الجنب (قوله لو نذرها) أي القراءة (قوله ويلغو) مستأنف (قوله ان نص عليها) أي القراءة (قوله وإن كان

أقراة القرآن عند القبر أو دعاء بمثل ما حصل من الاجر لما ولغيره عقبها عين مكانا أو زمانا أو لالميت أو المستاجر وبهضرة المستاجر ومع ذكره في القلب حالها كما أقاده السبكي لأن وضعها موضع ركعة وتزول رجة والدعاء بعدها أقرب أجابة واحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة إذا تنزلت على قلب القارئ والحق بها الاستحباب لمحض الذكر والدعاء عقبه وسبب في الوضوء ما يعلم منه أن وجود استحضاره بقلبه أو كونه بمحضته كاف وإن لم يجتمعا وما جرت به العادة بعدهما من قوله اجعل ثواب ذلك وأضعاف أمثاله مقتضى ما إلى حضرته صلى الله عليه وسلم أو زيادة في شرفه جائز كما جاز جماعات من المتأخريين وأفتى به الوالد رحمه الله تعالى وقال أنه حسن مندوب إليه خلافا لما وهم فيه لأنه صلى الله عليه وسلم لذنا بأمره بغير سؤال الوسيلة له في كل دعاء بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الأولى كغيره شائع في اللغة والاستعمال نظير ما مر في جماع به فلان ذره وليس في الدعاء بما زاد في الشرف إجماع نقص كما وضعت ذلك في اقتراح طويل وفي حديث أبي المصور اجعل لك من الله لافي أي دعائي أصل عظيم في الدعاء عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه أن يقبل الله عمل الداعي بذلك ويثيبه عليه وكل من أثب من الأمة كان له على الله عليه وسلم مثل ثوابه متضاعفا بعد الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب الإبلان العاصي وعمله وفي الثانية هذا والإبلان التابع وعمله وفي الثالثة ذلك كله والإبلان تابع التابع وهكذا وذلك شرف لانهاية وأعلم أنه لو استاجر للقراءة القرآن فقرأ أجنبيا ولو تأسبم يستحق ثوابا إذا قصد بالاستحجاره الحصول ثوابها لأنه أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجنب لا ثواب له على قراءته بل على قصد صورة التسيان كن من بضيافة تاسيا لا يشاب على أفعال الصلاة المتوقفة على المهيأة بل على ما لا يتوقف عليها كالقراءة والنكس وانشروع وقصد فعل الصلاة مع عذر فيحصل إطلاق ثلثة الجنب الناسي على إنائه على قصد فقط وإنائه لا يحصل غرض المستاجر المذكور ويؤيد عدم الاعتداد بقراءته في سنية سجود التلاوة كما مر وقوله لو نذرها فقرأ أجنبيا لم يجز إذا قصد من التندر التقرّب إلى المهيأة أي ولو في الصورة لتدخل قراءة الناسي فلا يتقرّب بها ويهراق البر بقراءة الجنب سواء أفس في حلقه على القراءة وحدها أم مع الجنبات ويلغو النذران نص عليها مع الجنبات والأوجه أنه لو استاجر له تعليم القرآن استحق وإن كان جنب لئلا

جنبيا) وصورة المسئلة أن يلزم ذمته التعليم أو يد تأجر عنه ولا ينص على أن يقرنه جنبيا في تنقله الجنبات ويعلم معها اختلاف ما لو استاجر عنه وهو جنب ليجله فلا يصح لأن ما ذكره من عصبه وهو فاسد لا يقال المؤجر يمكن من التعليم بقصد الذكر لا تنقل قصد ذلك كما لا يمنع من كون المأجر بقراءة الجنب التعليم وإن حصل به المقصود فله تعليم والاستحجار تعليم إنما ويريد على كون الملم قرأناه وتخصيص من المستاجر على فعل المصيبة

(قوله ولوترثمن القراض الخ) (فرع) (ه) أتى شعبنا الرمي بجواز كتابة القرآن بالقلم الهندى وقياسه بجواز بفقر التركى أيضا (فرع آخر) (ه) الوجه جواز تقطيع حروف القرآن فى القراءاتى للتعليم للعبادة الى ذلك (هـ) سم على ج (قوله ولا يلزمه استئناف ما بعده) اى فلم يقرأ سقط ما يقابل المتروك من المسمى (قوله وقومها) متعلق بصارفة (قوله ومصحفها) اى وهو الزايع (قوله وان كانت كافرة) وليس هذا كالتمقاط الكافرة فسلم وترتيبها حيث امتنع لاذ فى ذلك استدلالا تاما على الوفاء لظواهرها للولاية عليه المختضى لحقارة الاسلام عند الكفار ولا كذلك هذا (قوله الاباء بالكسر) (قوله الكنى) اسم لما تحت الحاصرة (قوله لبا) بالقصر (قوله ومن ثم كانت) ٢١٢ اى الحاشية الصغرى (قوله وانما صحته) اى الارضاع (قوله مع ثبوتها)

اى عدم ذكرها لما سبق من انه لو استأجرها للارضاع وثنى الحاشية الصغرى لم يصح لكفى فى الصحة لم يذكر قوله ولو استأجرها للارضاع وثنى الحاشية الخ وعبر هنا بجل ما عبر الشارح فكتب عليه سم رحمه الله مانصه قوله وانما صحته مع ثبوتها الخ ظاهر مع ثنى الصغرى وكلام الروضة صريح فيه لكن وصف فى شرح الروض الحاشية فى قوله وان ثنى الحاشية تجاوز بقوله الكبرى وبعبارة الزركشى فان استأجر للارضاع وثنى الحاشية فالاصح الصحة ثم قال وخص الاما اختلاف بنى الحاشية الصغرى قال ثنى الحاشية الكبرى فلا خلاف فى جواز واقرء لكن فى الكتابين عن القاضي الحسين جريان اختلاف فيها أيضا (هـ) يجوزوه (قوله من وقت القسم) ظاهره وان لم تعلم به (هـ) سم على ج

(قوله كوطه دليل) وهل يصير ناسرا قبل فلا تسحق نفقة وان اذن لها فى ذلك قياسا على ما لو اذن لها بالسرة لم يلجأ بها وحدها او لخدمة اجنى اغرضها أم لا يصير ناسرا قبل ذلك فيه قطر والاقرب الاول وغايته ان الاذن لها فى ذلك أسقط عنها الاثم فقط واذا حرم عليه الوطء هل يتبعه منه وان شاف العتق ليقبض من الاضرار بالولد المؤذى الى قتله فيجوز له تكاح الامة حيثئلام لانه قطر أيضا والاقرب الاول يفرق بين حرمه الوطء هنا مع خوف العتق وجواز في الحبس لذلك بان الحرمة فى الحبس خلق الله تعالى وحالنا آدمى فلا يجوز تقويته على صاحبه لان الضرر لا يزال بالضرر وتقل عن بعض أهل العصر خلاف ما قلناه فى المسئلة الاولى فاحذر ولا تفتريه (قوله بخلاف وطء لضره) (والقرب فى هذا وما تقدمه من انه لا يمنع الزوج من الوطء خوفاً من الجبل ان ذلك امر متوقع غير مطلق بخلاف هذا

بالعقد

(قوله أما الدهن) وينبغي ان مثل الدهن في كونه على الاب اجرة القابلة للتعلم باصلاح الولد كقطع سرتة دون ما يتعلق باصلاح الام مجرته العادة من فهو ملازمها القابل للولادة وغسل يدها وثيابها فانه ليس على الاب بل عليها كصرفها محتاج اليه للمرض (قوله ولو استأجرها للارضاع ٢١٥) وفي الحضانة الصغرى لم تقسم) ظاهره

وان يصحح الولد لذلك لتقدرته على التقام الثدي بنفسه وهو ظاهر لان مثل هذا لا يدر على انه قد يعرض الولد ما ينفعه من ذلك كرض (قوله قبطل الاجارة) اي لم تصع اي وعلى عدم العضة فيجب للعامل اجرة تمثل عمله واذا حضر من عهده المهرم والسكران ونحوهما هل يرجع بدلها على المستأجر لانه لم يقصد التبرع بها ام لا فيه نظر والظاهر الاول فوجع باجرة مثل العمل وبقية ما استعمله عمالوت العادة باستعماله (قوله على المؤجر) اي حيث جرت به العادة أو شرط عليه (قوله فيتصرف فيه) اي المذكور (قوله والصك كذل) اي انه باق على ملك المؤجر ويقتضيه المستأجر (قوله ولو شرط لطبيب ما هراخ) اما غير الماهر المذكور فقبض ما باق اول الجراح والتعازير من انه يضمن ما لو تضمن فعله بخلاف الماهر لانه لا يستحق اجرة ويرجع عليه بفن الادوية لتقصيره مباشرة ما ليس هو له باهل ومن شأن هذا الاضرار لا تقع حج وجهه الله وكتب عليه سم ما يسهل استحقاقه

بالعقد فاشبهها سائر المنافع والثاني نعم العادة بتلازمهما (والحضانة) الكبرى (حفظ صبي) اي حننه الصادق الاتي (وتعده بدفيل رأسه ويدهم وثيابه ودهنه) بفتح الالف (وكلمة ويربطه في المهد ونحوه) كلفه لسانه ونحوها (لقتضاه اسم الحضانة عرفا لذلك) اما الدهن بضم الالف فالوجه انه على الاب ولا تقع فيه العادة لعدم انضباطها (ولو استأجر لها) اي الحضانة الكبرى والارضاع (فانقطع اللبن فالذهب اقتضاها العقد في الارضاع) فيسقط قطعه من الاجرة (دون الحضانة) لما مر من ان كلاتهم ما مقصود مع قود عليه (والحضانة الصغرى ان تلقته بعد ودهنه في حجرها مثلا الثدي كأم ولو استأجرها للارضاع وفي الحضانة الصغرى لم تصع (والاصح انه لا يجب حدر) بكسر الحاء وخبط وتكل) بوصف وطلع (على وزان) وهو التامخ (وخياط وتكال) وصباغ وملقح وفي معنى ذلك قلم التساخ وبرة الخياط وذر والكمال ومروده ومرهم الجرائحي وصابون وماء الفصال اقتضاه على مدلول القطف مع ان وضع الاجارة على عدم استحقاقه فيها وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة (قلت صحح الرافي في الشرح الرجوع فيه) اي المذكور (الى العادة) لعدم ورود ما ينطبقه لغة وشرا (فان اضطربت) العادة (وجب البيان) نصا للقرار (والا) اي وان لم يبين (قبطل) الاجارة اي لم تصع (والله أعلم) لما فيها من الغرر المقتضى الى التنازع من غير غاية وحيث شرطت على الاجرة فلا يضمن التقدير في مهر المهرم وأخواته فان شرطه مطلقا فقد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر أو شرطه عليه فلا يجب ذلك وفيه كلام الامام ان محل الرد في ذلك عند صدور العقد على الزمة فان كان على العين لم يجب غير نفس العمل وهذا هو الاوجه وفي ذكر المصنف كلام الشرح اشعار بترجيح ما فيه وهو العقد واذا أوجبنا الخطط والصبي على المؤجر فالوجه ملك المستأجر لهما فيصرف فيه كالتوب لأن المؤجر ما تلقه من ملك نفسه ويظهر له الحاق الجبر بالخطط والصبي ولم أره شيئا من صاحب العصب بجرمه ويقر من ذلك لانه الارض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه كما فاده السبكي انه باق على ملك مالكها ينتفع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والسكران كذلك واما الخطط والصبي فالضرورة فتخرج الى نقل الملك والخروج بما تقدم الخطط الذي يقبله انما لا شأن له بشيء على ملكه ولو شرط لطبيب ما هراخ اجرة واعطى فن الادوية فمالها بها فلم يبرأ أصحق المعنى ان حصة الاجارة كآقتضا كلامهم وصرح بعضهم والافاجرة كمثل وليس للعطل الرجوع عليه بشيء لان المستأجر عليه المعالجة دون الشفاء بل ان شرطه بطلت الاجارة لانه يداهه فانه في ان جاعه عليه صح ولا يستحق المعنى الا

صحيح اولان كان الاول فقد يشكل الحكم الذي ذكره وان كان الثاني فقد يبعد الرجوع بفن الادوية بالجهل بحاله مر فليمر به وجهه الله والظاهر الثاني ولا شيء في مقابلته لانه لا يقابل باجرة لعدم الاتباع بل الغالب على مثل الضرر (قوله ان حصة الاجارة) اي كمن قدرت من زمان معلوم (قوله ان شرطه) اي الشفاء

فصل فيما يلزم المكري والمكترى هـ (قوله فيما يلزم المكري أو المكترى الخ) أي وما يتبع ذلك من انقضاء الاجارة بلفظ
 الدابة وغيره (قوله أو المكترى) الاولى حذف الاقرب منه عبر (قوله لدفع الخيار) أي لا لدفع الاثم (قوله تسليم مفتاح الخ)
 (فرع) هـ هل تصح اجارة دار لا باب لها فيه قطر وقد ينهض المصنف ان أمكن الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسليم من الجدار
 وعلى المصنف فهل يثبت الخيار للبائع كان أم لا أقبل ثم سألها ثم استأجرها اعتمادا على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلترجع
 المسئلة ٨١ على معنى ج (قوله فعلى المكترى تعديده) أي مع ضمان المكترى لبقائه الا ان تلفت بقدر لا ماصرفه عليه
 (قوله فان امتنع ليصير) أي من التعدي وقضية بقوله أو لا في تفسير قول المصنف يجب يعني تعيين دفع الخيار أنه لا يصح على تسليم
 المفتاح أيضا ولا يأثم بامتناعه وهو مشكل فانه حيث تحت الاجارة استحق المكترى المنفعة على المكري فعدم التسليم والتعدي
 امتناع من حق نوجه عليه قوله قال قياس ٢١٦ انه يأثم به دمه ويصير على التسليم وقد تقدم ان البائع يحبر

على تسليم المبيع حيث قبض
 الفئ أو كان مؤجلا (قوله وقول
 القاضي بانقضاءها في مدة المتع
 ظاهر) وفي نسخة غير ظاهر
 لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت
 الخيار له لم كان جاهلا ببقائه
 وهو من يعضدوا حقل ما قاله ٨١
 ولعل ما في الاصل هو الذي رجح
 اليه ووجهه انه بامتناع المؤجر
 من تسليم المفتاح فانجز من
 المنفعة المعقودة عليها فينقض فيها
 العقد كلف بعض المبيع بحيث
 البائع وذلك مقتضى ثبوت الخيار
 للمكترى لتقرير الصفقة عليه
 وفي سم على ج ما يصرح بذلك
 حيث قال ماضيه قوله قال القاضي
 وينقض في مدة المتع ما قاله القاضي

بعد وجوده كما هو ظاهر
 هـ (فصل فيما يلزم المكري أو المكترى لمعقار أو دابة هـ) (يجب) يعني تعيين دفع الخيار
 الا على المكري (تسليم مفتاح) نسبة (الدار) معها (الى المكترى) اتروفت الانتفاع
 عليه وهو امانة يده فلو تلف ولو يتقصير فعلى المكري تعديده فان امتنع ليصير ولا يأثم ثم
 يتضرر المكترى ويجبري ذلك في جميع ما يأتي وقول القاضي بانقضاءها في مدة المتع غير
 ظاهر لتقصيره بعدم الفسخ مع ثبوت الخيار له لم لو كان جاهلا ببقائه وهو من يعضد
 اسحق ما قاله يخرج بالصفة القفل فلا يجب تسليمه فضلا عن مفناحه لانه منقول وليس
 بنايع (وعارها على المؤجر) الشاملة لتعطين سطح واعادة رخام قلعه هو وغيره كما هو
 ظاهر ولا يترك كون القائمة بجزء الزينة لانها غرض مقصود ومن ثم امتنع على المؤجر
 قلعه ابتداء ودواما وان احتاجت لان جديده (فان بادر) أي قبل مضي مدة
 انقضاء الاجرة (وأصلها) أو لم المفتاح فذلك (والا) بان لم يبادر (فللمكترى) فعرأ على
 المؤجر (الخيار) ان نقصت المنفعة بين الفسخ والبقاء تضمره ومن ثم زال بزواله
 ولو وكف القفص صغيرا لئلا يفسد فقط الا ان يتولد منه نقص ويحت الولي العراقي
 سقوطه بالسلط بدل الرخام لان التفاوت بينهما ليس كبير وقم وان له لشرط ابقاء
 الرخام ففسخ بخلف الشرط ومحل ما تقر في الحديث امام قارن علم المكترى به
 فلا خيار له وان علم انه من غليظة المكري لتقصيره باقدا مع علمه به هذا كما فحين

ظاهر شرح م و يؤيدوه واقفه ما سأل في غيب نحو الدابة من ثبوت الخيار والانتفاع فذلك
 مقتضى في زمن الغيب وان يتنسخ في كلام القاضي وتخصيص جهة جبال الجمل المذكورة قطر (قوله وخرج
 بالصفة القفل) أي ولو لم يكن لها غلق غير (قوله قلعه هو) أي المؤجر أو غيره ولو للمكترى وضمانه لانه لا يسلط خياره
 حيث لم يعمد المكري (قوله لكون القائمة) أي الرخام وقوله لانها أي الزينة (قوله ومن ثم امتنع على المؤجر قلعه) أي لانه
 باختياره نقل المنفعة عن ملكه للمستأجر تلف الصفة ففقد الرخام وهو قريب لحق المستأجر (قوله وان احتاجت)
 غاية (قوله ومن ثم زال) أي الخيار وقوله بزواله الضرد وقوله ولو وكف أي زال المعلوم منه (قوله الا ان يتولد منه نقص)
 يؤخذ عسائتي في مسئلة الدابة انه لو كان الوكيل لطلب في الضم لم يعلم قبل انه يستحق ارض النقص لماضي سواء فسخ
 الاجارة أم لا (قوله ويحت الولي العراقي سقوطه) أي الخيار والمقعد عدم السقوط لما تقدم من ان الزينة به مودة وقد كانت
 (قوله لتقصيره باقدا مع علمه) ومنه ما لو كانت الدابة بلا باب كما تقدم عن سم
 (قول المحقق وفي نسخة غير ظاهر الخ) هذه النسخة هي ما في جميع النسخ التي بأيدينا ولم نرا النسخ التي كتبت عليها ٨١

(قوله فغيب عليه العمارة عند تمكنه) أي حجبته عن عينه فصار الوقت أو المولى عليه أو الوقت أو المالى كان الخيال يسيرا لا يظهر به تفاوت في الاجرة ولا غيرهما كما قصد أعيد في بعض سقيا وجدافلا قوله لكن لا من حيث الاجارة بل من حيث رعاية الحيلة للوقت والمولى عليه (قوله ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن) أي العين بقيتها وقت الغيب ويكون الحيلة حتى لو زالت يد الغاصب عنها ووجبت للمالك استرددها المستأجر منه (قوله وان سئل عليه) أي كاصم عليه م ر خلاف ما صم عليه م ه سم على منجيب وكتب أيضا قوله وان سئل عليه يأخذ هذا مع قوله أولا فان قدر عليه المستأجر من غير خطر زمة الهم ألا قال ان عدم الزوم اذا غرم القيمة للحيلولة والزم قبل غرمها فلا تنافي (قوله كالجلون) أي وكما لو كان السطح لاصرف له وكتب أيضا قوله كالجلون قال في المنهج ولا يظهر أنه كالعروة أي فيجب تنظف مئمنه (قوله بالمعنى السابق) أي انه يمتنع من دفع الخیار (قوله لا يلزم واحد منهم انقله) ظاهره وان تم هذا لا تنافع به معه لأنه لا فعل فيه من المكري والمكرو متضمن من أزالته ومثله يقال في الكساة بل عدم الخیار فيه بالولى لان الكساة من فعله (قائدة) العروة لكل شعبة بين الدور لاني فيها وجهها عراض وعرضات (فرع) ه لو انهدمت الدار على منافع المستأجر وجب على المؤجر القيمة ه سم على منجيب وكتب أيضا الطيف الله به قوله لا يلزم واحد منهما أي لا في المدة ولا بعده وعليه نلوا اشتقاقا هل هو من الرياح ٢١٧ أرى غير ما هل يصعد المكري أو المكري فيه نظر والاقرب الثاني لان الأصل

تصرف عن نفسه أما التصرف عن غيره والنظر فغيب عليه العمارة عند تمكنه منها لكن لا من حيث الاجارة بل من المؤجر أيضا انتزاع العين عن غيبها حيث قدر على قبليها ابتداء أو دواما ان اراد دوام الاجارة والافاء لمكري الخیار كدفع فهو صرف ونهب عنها فان قدر عليه المستأجر من غير خطر زمة كالوديع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن وأنه لا يكلف التزعم من الغاصب وان سئل عليه كالوديع كما هو مصرح به في كلامهم (وكسح الثلج) أي كنه (عن السطح) الذي لا يتنفع به المالك كالجلون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتنظف عروة الدار) وسطها الذي يتنفع ساكنها به كاجته ابن الرقة (من تلج) وان كثرت (وكساة) كسلا في دوام المدقوه ما يقطع من نحو قشر وطعام ومثله املا الحليم كما اعتقده ابن الرقة وما دنفه كذلك (على المكري) يعني أنه لا يحد به عليه المكري ولو قدر كمال انتفاعه لا أصله على رفع الثلج ولان الكساة من فعله والتراب الحاصل باليد لا يلزم واحد منهما انقله وبعد انقضاء المدقويصير المكري على نقل الكساة وعليه بالمعنى المار تفرغ بالوعة وحش حاصل فيها بقعه ولا يغير على ذلك بعد انقضاء المدقوفار كالكساة بانها

تصرف عن نفسه أما التصرف عن غيره والنظر فغيب عليه العمارة عند تمكنه منها لكن لا من حيث الاجارة بل من المؤجر أيضا انتزاع العين عن غيبها حيث قدر على قبليها ابتداء أو دواما ان اراد دوام الاجارة والافاء لمكري الخیار كدفع فهو صرف ونهب عنها فان قدر عليه المستأجر من غير خطر زمة كالوديع ويؤخذ منه أنه لو قصر ضمن وأنه لا يكلف التزعم من الغاصب وان سئل عليه كالوديع كما هو مصرح به في كلامهم (وكسح الثلج) أي كنه (عن السطح) الذي لا يتنفع به المالك كالجلون (على المؤجر) بالمعنى السابق (وتنظف عروة الدار) وسطها الذي يتنفع ساكنها به كاجته ابن الرقة (من تلج) وان كثرت (وكساة) كسلا في دوام المدقوه ما يقطع من نحو قشر وطعام ومثله املا الحليم كما اعتقده ابن الرقة وما دنفه كذلك (على المكري) يعني أنه لا يحد به عليه المكري ولو قدر كمال انتفاعه لا أصله على رفع الثلج ولان الكساة من فعله والتراب الحاصل باليد لا يلزم واحد منهما انقله وبعد انقضاء المدقويصير المكري على نقل الكساة وعليه بالمعنى المار تفرغ بالوعة وحش حاصل فيها بقعه ولا يغير على ذلك بعد انقضاء المدقوفار كالكساة بانها

٢٨ به ع ان الظاهر الثاني وعليه قال كرماء تشوش رايهم على الساكن واولاده هل يثبت له الخیار ام لا فيه نظر والاقرب ان يقال فيه ان كان عالميا بالذات فلا خيار له والائتمار الخیار (قوله محاسن) فيها بقعه أي لا يغير على ذلك وان تولمته ضرر الجدران فان أراد المالك دفع الضرر نفسه لحفظ ملكه وينبغي كإمران هذا فمن يتصرف عن نفسه أما الناظر والولى فيجب عليه ما ذلك مما لا يصلح له اوقيا ما ذكره في الكساة اجبار المكري قبل انقضاء المدة على تفرغ بالوعة والحش حيث تولمته ضرر ضروره قضية كلام سم على منجيب والاقرب عدم الزوم كما هو قضية كلام الشارح ويفرق بينهما وبين الكساة بأنه جرت المدة في الكساة بان ترال شيئا فشيئا وأنه لا ضرورة الى وجودها بخلاف بالوعة والحش (فرع) ه وقع السؤال في الدرس ع الوانصح الثوب المؤجر وأريد فيه هل هو على المستأجر أو الميزر والجواب عنه ان الظاهر ان يقال يأتي فيه جميع ما قبل في الكساة ويحتمل وهو الاقرب ان يأتي فيه ما في الحش فلا يحد به عليه لانه لا قبل فراغ المدة ولا بعده لانه ضروري عادة في الاستعمال (قوله ولا يغير على ذلك بعد انقضاء المدة) بنى مالواستأجر مئمنة على مدته فان استأجر مئمنة أو مدته في مجلس واحد في عقود مدته فالحال كالأداء الواحدة وان استأجر بعد فراغ مئمة وطلم من المؤجر التفرغ من زمان لم يفرغه ثبت للمكري الخیار وان كان الامتلاء بمضاهة لعدم لزوم التفرغ (قوله بانها) أي ما في بالوعة والحش

(قوله بأن العرف فيها) أي الكفاية (قوله فارغين) أي على وجه يتأتى معه الانتفاع فلا يضر استعمالهما بما لا يمنع المقصود
 منهما كما يترجم من قوله بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف عليه فلو سلمها له مشغولين بما لا يمنع المقصود ثم تنفع بهما المتأجر
 فصارا لا يمكن الانتفاع بهما بأن امتلاكه ٢١ هل يثبت للمكسرى الخبرا بما لا بد من الانتفاع فإشباعه فعله فيه فخر والاقترب

الاول لان منع الانتفاع انما حصل
 بما كان موجودا قبل وكسب أيضا
 لطف الله به قوله فارغين لولا اختلاف
 في الامتلاك علمه فهل يصدر
 المؤجر أو المتأجر فيه نظروا له قريب
 في ذلك الرجوع إلى القرائن فإذا
 كانت الجارية منه منقذهم ومثلا
 صدق المتأجر والاصدق المؤجر
 أخذهما فالوجه فيما لو اختلفا في
 جراحة سائلة بالمبيع والبيع
 والقبض من أمس مثلاً حيث
 قالوا فيه ان المصدق المشتري بلا
 عين (قوله وهو للمعار كالسرج
 الخ) التبادر من هذه العبارة ان
 الاكاف مختص بالخارج كان
 السرج مختص بالقرس والفتب
 مختص بالبيع ولا يفهم من هذا
 بيان حقيقته وعلمه فقولته وقسره
 بعضهم الخ بيان لما أجمله من قال
 هو كالسرج الخ وإذا كان كذلك
 لم يظهره معنى قوله ولعله مشترك
 (قوله والمراد ههنا ما تحت البرذعة)
 وهو المسمى الآن بالمعصرة لاهي
 لعطفها عليه (قوله كالتاروق)
 اسم كآب (قوله وقال في لمس)
 أي في مادتهما (قوله وسطام) وعليه
 أضافنا لاحتيج اليه (قوله ما إذا
 شرط الخ) محترز عند الإطلاق وفي

نشا عما لا بد منه بخلافها وأن العرف فيه ارفعها أولاً وأولاً بخلافها وهو يلزم المؤجر تسليمها
 عند العقد فارغين والائتد بالمكسرى الخبرا ولو مع علمه بما تلائمها وبما يقاربها من عدم
 خيارها بالصيب المخارن بأن استيفاء منفعة السكنى تتوقف على تنزيهه بخلاف ذنبه الكفاية
 ونحوها التحكيم من الانتفاع مع وجوده ما (وان اجره ككوب) عيناً او ذمة (فعلى
 المؤجر) عند الإطلاق (الكاف) بكسر أوله ووضعه وهو للمعار كالسرج للقرس وكالتفتب
 للبيع وفسره كثير بالبرذعة ولعله مشترك في الطلب انه يطلق في بلادنا في ما يوضع فوق
 البرذعة ويشد عليه الحزام اه والمراد ههنا ما تحت البرذعة (وبرذعة) بفتح أوله ثم زال
 محجمة أو مهلة وهي المجلس الذي تحت الرجل كذا في الصحاح في وضع كل ما شارب وقال
 في مجلس المجلس بالميم وهو كسارقي بكون تحت البرذعة وهي الآن ليست واحداً من
 هذين بل مجلس غليظ محشول ليس معشنى آخر غالباً (وحزام) وهو ما يشده الاكاف (وتقر)
 بثلاثة وقام مقبوضة وهو ما يجعل تحت ذنب الدابة (وبرة) بضم أوله وتختصف الراملة
 تجعل في آف البعير (وخطام) بكسر أوله يشق البرة ثم يشد بطرف المقود بكسر الميم
 لتوقف التفتين الملازمه عليها مع اطراد العرف به فانه تحت الزركشي ان جعل ذلك عند
 اطراد العرف به والواجب البيان كما هو في نحو الخبرا ما إذا شرط انه لا شيء عليهم ذلك فلا
 يلزمه (وعلى المكسرى محل ومثله) أي ما يفتل به على المحمل (ووطاه) وهو ما يقرش
 في المحمل ليصل عليه وغطاء بكسر أولهما (وفوا بهما) كجبل يشده الحمل على البعير أو
 أحد المحملين إلى الآخر لان ذلك براد لكلال الانتفاع فلم يفتق بالاجارة وقد نقل الماوردي
 عن اتفاقهم ان الحمل الاول على الجمال لانهم آله التحكيم وهو ظاهر لكن كونه كالخزام
 وفارق الثاني بان الثاني لا صلاح ذلك المكسرى (والاصح في السرج) للقرس المتأجر عند
 الإطلاق (اتباع العرف) قطعاً للتراع وعمله عند اطراده جعل المقعد والواجب البيان كما هو
 والثاني انه على المؤجر كالاكاف والثالث التسع لانه ليس له عادة مطردة ولو اطرد العرف
 بخلاف ما مضى اعليه عمل به فيما يظهر بناء على ان الاصطلاح الخاص يرفع الاصطلاح
 العام كما يقتضيه كلامهم وان اقتضى في مواضع أخرى عدمه لان العرف هنا مع اختلاف
 باختلاف الحال كثير اهو المستقل بالحكم فوجب اناطته بمطابقه بيقرب منه وبين ما مر
 في المسافة وما يأتي في الاحداد (ونظر في العهد على المؤجر في اجارة الذمة) لالتزامه
 النقل (وعلى المكسرى في اجارة العين) لانه ليس عليه سوى تسليم الدابة مع نحوائها
 وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يسلمها له لباقر عليها وحده فيلزمه حفظها وصيانة لها لانه

الروض ونشره فان اكسرى الدابة عربا كان قال اكسرت منك هذه الدابة اعارية فقبل فلا شيء عليه من
 الاتات اه سم على حج (قوله ونوابههما) ومن ذلك الآلة التي تساق بها الدابة (قوله على الجمال) ضعيف (قوله وهو ظاهر) أي
 من حيث المعنى والافنا المتقدمة على المكسرى (قوله وان اقتضى في مواضع) الاولى ان يقول وان جروا في مواضع أخرى على خلافه

(قوله وعلى المؤجر في اجارة النعمة) ومنه ما يقع في صرنا من قوله وصلى الحصل الفسلاف بكذا فانه ان اشغل ذلك على حقيقة صحيحة لم فيه المسمى والا فاجرة المثل (قوله وان كان قوما عند العقد) وظاهره انه لا خيار للمكري بطرق ذلك على المكثري ويفرق بين هذا وما تقدم في المرض من انه لا يلزم المكثري حله بمرضه لان مرض المكثري يؤدي الى دوام ضرر بالاجارة بدوام ركوبه عليه بخلاف ما هنا فانه يسريته اعم منه عادة حتى انه يقصد الاجابة في طلب الاعانة به منهم (قوله ويقرب نحو الحام) أي فلو قصر فيما يشهده مع الركاب فادى ذلك الى ثقله واتى بشئ منه فهل يضمن أولا فانه نظروا الاقرب للضمان (قوله لمن فعل نفسه) فظاهره وان خالف الوسط المعتدل من غالب الناس ويقضى ان يقال ان لم يعلم ٢١٩ المكثري بجاه وقت الاجارة ثبتت له الاجارة

(قوله ان كان ذكرا) ونخرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وان قدرت على المشي لمانعة من عدم السفر لها (قوله لا واجارة) أي فان كان كذلك لم يلزمه ان يزول عن الدابة (قوله دون مسكنه) وظاهره ان محل هذا عند الاطلاق اما لو صلح على الوصول الى منزله فيجب عليه لانه من جملة ما استوجبه ويتحقق ان مثل النسخ ما لو جرت العادة ايصال المكثري الى منزله (قوله ولو استأجره لجل حطب) وليس من ذلكا استأجره لانه ليس مستأجر القتل الماء بل الماء مقبوض منه بالشراء القادحان شرط عليه في العقد فله الحق في الماء المعتاد بل العقدوا الاصح ولا يلزمه ثقله فان فعل تبرعا فذلك والافعل المشتري احضارا وان للموضع الذي اشترى منه ان يسلم فيه الماء (قوله والطريقين آمن) أي في الواقع (قوله فرجع بها ضمن) قضيته انه لا فرق في هذا التفصيل بين وجود وكيل للمالك

كلودع (وعلى المؤجر في اجارة النعمة ان يزوج مع الدابة) بنفسه او نائبه (ليشهدوا) عليه ايضا (اعانة الركاب في ركوبه ونزوله بحسب الحاجة) والعرف في كيفية الاعانة فينجي البعير لصوامرته وضيق حاله الركوب وان كان قويا عند العقد ويقرب نحو الحام من ارتفاع بسبل ركوبه ونزوله لابلان ياتي ثقله عليها كصلاة فرض لا شواكل ويتنظر فوافقه ولا يلزم مما لا يتحقق ولا قصر ولا جوع وليس له التطويل على قدر الحاجة اي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فلو طول ثبث للمكثري الضيق فله الماوردى وله الزوم عليها وقت العادق دون غيره لنقل النائم ولا يلزمه التزول عنها للراحة بل العقبة ان كان ذكرا قويا واجارة ظاهرة له بحيث يخل المشي بمرأته عادة وعليه ابصالة الماوردى البدار المكثري اليها من غير انهاء ان لم يكن لها سورد الا في السورد ومن مسكنه قال الماوردى الا ان كان البدار صغيرا تتقارب اطرافه فيوصله بمنزله ولو استأجره لجل حطب الى داره واطلق لم يلزمه اطلاعه السقف وهل يلزمه ادخاله الدار والباب ضيق او فسد الاجارة قولنا اصحهما اولهما ولو ذهب مستأجر الدابة بها والطريق آمن لم يخلو خوف فرجع بها ضمن او يكتفى هنا فيقتلر الا من لم يقب عليه مدته وله حيفته حكم الوديع في حفظها وان قارن الخوف العقد فرجع فيه لم يضمن ان عرفه المؤجر وان ظن الامن فوجهان اصحهما عدم قضيه (و) عليه ايضا (وفع الحمل وجعه وشد الحمل وشد) وشد احد الحملين الى الآخر وهما بالارض واجرة دليل وسفير وقادوسائق وحافظ متاع في المنزل وكذا نحو دلو ورشاة في استئجار لصق الاستقاء لا قضاء العرف جميع ذلك (وليس عليه في اجارة البعير الا العتلة بين المكثري والدابة) فلا يلزمه شئ مما حمله لانه لم يلقم سوى التمكن منها المراد بالعتلة وليس المراد ان قبضها بالعتلة لئلا يتخلف قبض المبيع فقد ذكر الرافعي هناك انه يشترط في قبض الدابة سوقها أو قودها زاد النوى ولا يكفي ركوبها واستقرار الاجرة في الصحة دون الفاسدة بالتضيعة في العقار ولو وضع بين يدي المستأجر وبالعرض عليه راحته من القبض الى انقضاء المدة وقيل ان يبره من المؤجر كما صحه في الروضة

او كما وعبر في الموضع الذي رجع منه وعدم وهو محال له مومما ياتي عن تصريح لا كثرين الا ان يقال ان القرض هنا انه استأجره للدابة بها او العود عليها (قوله فرجع فيه) أي انخوف (قوله وان ظن) أي المؤجر (قوله عدم قضيه) أي المستأجر (قوله وحافظ متاع في المنزل) عبارة الروض في المنازل والتسديد بالمنزل والمنازل يخرج حال السير فراجع احكام على حج (انقول) قوله رجع به حكمه من قوله واجرة دليل وخفي الخ (قوله وبالعرض بين يدي المستأجر) تقدم في المبيع قبل قبضه ان جعل الاكتفاء بذلك حيث كان المبيع خفيا يمكن تناوله باليد وقياسه ان ياتي مثله هنا (قوله وله) أي المستأجر في اجارة العين وقوله قبله أي القبض

(قوله وقرى الوالد) قد يتوقف فيه بان القبض في كل شيء بمشبهه وهو هنا قبض العين بدليل انه يؤجر هامن غير المكسرى فان توقف القبض على الاستيفاء لم يكن فرق بين كون الاستيفاء قبل القبض وبعده وقد مر انه لو كان رأس مال السلم صفقة كان قبضها في المجلس قبض بمحلها ولو عقارا ١٥ حج (قوله ولو كان تلقها) اي الدابة (قوله بخلاف ما) وتلفت العين (الح) اي فلا شيء له وظاهره انه لا فرق بين كون المالك مع العين ام لا وهو لا يخالف ما استدل اليه في قوله اخذ اذن من قوله لهما الخ لما ذكره بعد من ان انطباعة يظهر اثرها على المحل (قوله لا شيء له) اي لا أجرة ٢٢٠ فانه ان قصرت ثلثت ضمانها والا فلا ومن التقصير ما لو علم المكسرى بجهن

الدابة عن جل مثل ما جعله انقلب بسبب جهلها ومن ذلك عقارها (قوله ولو اقر) اي المتأجر (قوله ثم بان فساد الاجارة) مع بها اي بالاجرة المسماة بقسط الاجارة وعليه اجرة المثل لمدة وضع يده على العين وقد يقع التقاض وفي حج ولو ابراء المؤجر من الاجارة ثم تقايلا العقد لم يرجع المكسرى عليه بشئ اه وكتب عليه سم اقرر له وجه المؤجر الاجرة بعد قبضها منه واقبضها له ثم تقايلا اه (اقول) القياس الرجوع كالوحيث المرات صدقها الرجوع ثم قبض التكاح (قوله يتما على الظاهر) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان شخصا اقربان زيد عليه كذا من الدراهم ثم ادعى انه انما اقر بذلك بما على حصة العقد التي جرى بينه ما لو ادعى انه يشترك على ربا او اتمام بذلك نسبة واراد اسقاط الزيادة قواه انما يلزمه مثل ما قبضه منه او قيمته وهو انه يقبل ذلك منه مما لا يابى له ولا يشافيه اقراره لانه انما بناء على ظاهر الحال سم حصة

هنا لا من غير وقرى الوالد رحمه الله تعالى بين عدم صحته في نظيره من البيع بان تسليم المعقود عليه هنا انما يتأق باسبقه فانه وبعد الاستيفاء لا يصح ايجاره (وتنسخ اجارة العين) بالنسبة للمستقبل كما يأتي وذكر هنا ضرورة التقسيم (يتلف الدابة) المستأجرة ولا تبدل لقوات المعقود عليه وبه فارق ابداله في اجارة القطة ولو كان تلقها انشاء الطريق استحق المالك لها قسط الاجرة بخلاف ما وتلفت العين المتأجر تلتها انشاء الطريق كما في قوله الوالد رحمه الله تعالى اخذ اذن من قوله لهما ما استقرق النوب بعد خطابة قبضه بحضرة المالك او في ملكه استحق القسط لوقوع العمل مسلما له ولو اكره لجل حرة فانكسرت في الطريق لاشئ ولو الفرق ان انطباعة تظهر على النوب فوق العمل مسلما لظهور اثره على المحل والجل لا يظهر اثره على الاجرة اه وبما لا دلالة به في وجوب القسط في الاجارة وقوع العمل مسلما لظهور اثره على المحل ولو اقر بعد دفع الاجرة بانه لاشئ على المؤجر ثم بان فساد الاجارة يرجع بها لانه انما اقر يتما على الظاهر من حصة العقد (وبيت اختيار) على التراخي على المقول المعقود لان الضرر بعد دمج وزر الزمان (بهيها) المقارن للعقد حيث كان جاهلا به والحادث لتضرره وهو كما ظله الاذرى وغيره ما اترقى المنفعة تأثيرا يظهر به تفاوت اجرتها لكونها تكثر وتختلف عن القافلة بخلاف خشونة مشيها كاجرتها لكون صوب الزر كشي قول ابن الرفعة انه عيب كسوبة يظهرها ولا ينافي ذلك عدمه في المبيع عيبا فقد اجاب الشيخ عنه بان المعقود ليس مجرد خشونة بل خشونة يفضي منها السقوط واذا لم يلعب بعد المدة وجب له الارش او في انشائها وفسخ وجب له ما مضى وان لم يفسخ لم يجب المستقبل وتردد السبكي في بعضه ورجح الغزي وجوبه (ولا خاف في اجارة الدابة) بعيب الدابة المحضرة ولا يشفها (بل يلزمه ابدال) كالوجود بالمسلم فيه عيبا لان المعقود عليه في القطة بصفة السلامة وهذه غير مسلمة فاذا لم ير من به رجع الى ما في القطة ولو لم يجز عن ابدال ثبت للمستهأجر اختيار كما يحسنه الاذرى ويختص المكسرى بتسله فلها ايجارها وينسحب ابداله بغير رضاهو يتقدم عنفعهما على جميع الفرما (والطعام المحمول لبوكل) في الطريق اذ لم يتعرض في العقد لاداءه ولا لخدمه (يسدل اذا كل في الظاهر) علا يقتضى اللفظ لتساو لهما كذا الى كذا وكانهم اتفقا دموه على العادة بانه لا يبدل لخدم

العقد (قوله بخلاف خشونة مشيها) والمراد بالخشونة انهاب راكها كان تتحول في منفعات الطريق مثلا اطرها ايضا فصحوا بظهورها (قوله لكن صوب الزر كشي الخ) معقود قوله ورجح الغزي) معقود قوله يبدل اذا كل) ظاهرا وان لم يصح اليه بان كل قرى من مقدمه ولوليه بانه لا يبدل اذا كان يحتاج اليه قبل وصول مقدمه لم يكن بعيدا وكذا يقال فيما لو اكل بضعه (قوله علا يقتضى اللفظ) اي لفظ الاجارة وقوله جل كذا الى كذا وما كل لا يصدق عليه انه جل العمل العين

(قوله بسعره) أي بأن زاد قدرا لا يتجاوز به (قوله فالظاهر كإقامة السبكي الخ) معقود (قوله ما أجل الموصل) أي مثقف قبل الوضوء (قوله فيبذلها قطعا) أي فلم يبدلها في المسائل المذكورة لم يسقط من المسمى شي لأنه لم يوجد من المكبر مانع (فصل في بيان غاية المدة) (قوله كاهو ظاهر غالبا) فالواجب مدة لا يتجاوزها غالبا فهل يطل في الزائد ٢٢١ فقط أم على حج (أقول) القياس نعم وتفرق الصفقة ثم رأيت في العباب

صرح بذلك وعبارة أنه زاد على المأثر بطلت في الزائد فقط أم وعليه ما أختلف ذلك وبقيت على حالها بعد المدة التي اعتبرت لبطلتها على صورتها فإذ يظهر صحة الاجارة في الجميع لان البطلان في الزيادة إنما كان لظن تين خطؤه (قوله على ما يليق بكل منهما) أو به يعلم ان ذكر كذا الصدق للقتيل لا للتقيدها حج (قوله وكما نفست) (فخرج) وقع السؤال في الدرر عما لو استأجر دارا موقوفة وهي مهتمة مدعو بطل هل تراهي أجرتها الآن وهي مهتمة أم يجب مراعاة أجرتها بعد عودها على ما كانت عليه قد نظروا الأقرب أنه يفرض بثاؤها على الصفة التي يؤل أمرها اليها العادة عادة ثم يعتبر أجرتها متناهية وهي دون أجرتها لو سقطت على الانهر أو الذين بحيث يقض آخر كل قسط ما مضى وأما اعتبار ثالث الصفة لان الغرض من إيجارها كذلك أن تنفي بالاجرة المجهلة ولو اعتبرت أجرتها تلك الحالة

المرادها والثاني لان العادة عدم ايدال الزاد ولو لم يجده فيما بعد محل الفراغ سعره فبدل من مالم لو شرط عدم ايداله اتبع الشرط ولو شرط قدرا فلربما كل منه فالظاهر كإقامة السبكي انه ليس للمؤجر مطالبة بقص قدرا كاه اتباعا للشرط ويحتمل ان ذلك للعرف لانه لم يصرح بمحل الجميع في جميع الطريق قال وهو الذي اليه غيل وخرج بقوله لبطل كل ما قبل الموصل فيبذل قطعا وبقوله إذا أكل ما تلقى بسرقه أو غيرها فيبذل قطعا على نزاع فيه وبفرضه الكلام في المأكل المشروب فيبذل قطعا للعرف (فصل) في بيان غاية المدة التي تقضى بها المنفعة تقريبا وكون يد الاجير يد مائة وما يبيع ذلك (بعض عقد الاجارة) على العين (مدة تبقى فيها) تلك (العين) بصفتها الموصودة كاهو ظاهر (غالبا) لا مكان استيفاء الحق عليه حيث كسنة في نحو النوب وعشرين في الدابة وثلاثين سنة في العبد على ما يليق بكل منها وكما نفست أو أكثر في الارض طلقا كانت أو وقتا بشرط واقعة لا يصار عمدة قال البغوي والمتوفى كالقاضي الا ان المسكام اصطبلوا على منع اجارة الوقت أكثر من ثلاث سنين ثلاث بدوس الوقف وفي الاقواران ما قاله هو الاحتياط قال الشيخان وهذا الاصطلاح غير مطرد قال السبكي ولعل سببه ان اجارة الوقت تحتاج الى ان تكون بالقيمة وتقوم المدة المستقبلة البعيدة صعب قال وفيه أيضا منسح الانتقال الى البعدين الثاني وقد سلف الاجرة فتضيع عليهم ومع ذلك تدعو الحاجة الى العمارة ونحوها فاعلم كما يحتمل ذلك ويقصد وجه الله تعالى اه ويحتقن اطلاق الشيخين اتقى الدرر جهة الله تعالى ويحصل قول القاضي بالبيع في ذلك كالادوى على ما قاله على الظن اندراس اسم الوقف وتلك العين بسبب طول مدتها واذا اجريش أكثر من سنة لا يجب تقدير حصه كل سنة كالواستأجرة سنة لا يجب تقدير حصه كل شهر ويؤدى الاجرة على قيمة منافع السنين ولو أجره شهر امتسلا واطلق فابتداء من وقته لانه المقوم المتعارف كإثبات الروضة وظاهره الصلة ولو لم يقل من الا ان لكن نقل ابن الرضا عن جزم الرازيين خلافة وقد لا يحتاج الى تقدير المدة كما في في سواد العراق وليس منه إيجار وكل بيت المال ارضه لبناء أو زرع من غير تقدير مدته قبل هو باطل اذ لا مصلحة كلية يقتصر لاجلها ذلك وكاستئجار الامام من بيت المال للاذان أو الذي للجهاد وكالاتجار للعالم للبناء وإجراء الماوسيا في النوى لا يوجب المولى عليه او بالامدة لا يسلط فيها بالنسب والابطلت في الزائد وصران الراهن يمنع عليه اجارة المارهن لغير المارهن الامدة لا يتجاوز

التي هي عليها كالاضاعه للوقف لا ما غير غرض بها كذلك باجرة قليلة جدا (قوله طلقا) أي على كذا (قوله قال وفيه أيضا) أي قال السبكي (قوله لعمارة ونحوها) أي مما تكون المصلحة فيه لعين الوقف لا للموقوف لعدم اه سم على حج (قوله ويحتقن اطلاق الشيخين) أي المذكور في قوله فاما ما كان أو وقتا المهوم من اطلاق المقن والمراد صحة حيث اقتضت المصلحة ذلك (قوله فابتداء من وقته) أي العقد

(قوله لا كثر من سنة) المعقده يجوز ايجار الاقطاع مقدس فيقال بان احتل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الاجارة أو لم يعلم بما الموزع تلك المدة لانه يستحق في الحال والاصل البطا فان رجع السلطان أو مات الموزع قبل فراغ المدة انقضت في الباقي ويؤيد ذلك ايجار البطن الاقل فانه يحكم بعصه ومملكهم جميع الاجرة وحوافقصر فهم فيها وان لم يعلم بقاهاهم تلك المدة فان ساوا قبل فراغها انقضت في الباقي مر ١٤ م على حج ومن ذلك الارض المرصدة على المدرس والامام ونحوهما اذا كان التقاربه وأجر مدة ومات قبل تمامها فانما تنفس الاجارة وقوله واذا عتق في الثانية الخ لا يقابل بطلان الاجارة بعد العتق بتايه ماساقي فمن ان الاجارة لا يسقط بعتق السيد لا نقول ذلك ٢٢٢ محله اذ لم يتقدم سبب العتق على الاجارة ولا فيسقط كالوعاق عتق العبد

بصحة ثم أجره ثم وجدت الصفة فانه يعتق وتسقط الاجارة كما باقي في شرح قول المصنف ولو أجره صده الخ وما هنا من ذلك لتقدم النذر على الاجارة (قوله لا ساء) أي حدث كان الايجار قبل شفاء المريض أما لو كان بعده فلا يتأتى هذا التوجيه (قوله وما زعمه السرخسي) يقتضيان وسكون الجملة ومهملة نسبة الى سرخس مدينة بخراسان ١٥ لب السيوطي (قوله بنفسه وبغيره) أي حيث كان مثله أو دونه أخذ من قوله فيركب الخ (قوله فسد العقد) أي وأما لو شرط المستأجر على نفسه ان يستوفى بنفسه فأتى فيه ما عهده فوفى على ان تسكنها وذلك (قوله بان الاصل خلافه) أي فسد كنهها فبطلت لكن في حاشية شيخنا الزايد ما نصه قوله لا زيادة الضرر يدفعه ما أي ولو قال له وتسكن من ثمت خلافا للبر باني وغيره ١٥ ويؤيده ما قاله شيخنا الزايد ما صرح من انه لو قال له التزم بانه ثمت فزع ما شاء ما جرت به عادة

سلول الدين ونقل البدرين جماعة عن المحققين امتناع اجارة الاقطاع اكثر من سنة ويبحث الباقين في منذور عتقه بعد شفاهاه بضره بسنة انه لا يجوز ايجارها اكثر من ثلاثا يؤدى الى دوامها عليه بعد عتقه لما يأتي انما لا تنفس بطور العتق وفي كل منهما انظر ظاهر والوجه فيما مضى الاجارة فيما زاد على السنة فاذا سقط قسم من الاقطاع في الاولى بطلت واذا عتق في الثانية فكذلك لا يساوي قد يتأخر الشفا من مدة الاجارة (وفي قول لا زاد) فيها (على سنة) مطلقا لان الحاشية تندفع فيها وما زعمه السرخسي من انه المذهب في الوقت شاذا قبل انه غلط (وفي قول لا تزد على ثلاثين) سنة لان الغالب تغير الاشياء بعد هارود بأن ذكرها في النص للتشيل (وللمكرى استيفاء المدقة بنفسه وبغيره) الامين لانها ملكه فلو شرط عليه استيفاءها بنفسه فسد العقد كالو شرط على مشترك ان يدفع (فركب ويسكن) وليس (مثله) في الضرر لاحق بالعين ودونه الاولى لان ذلك استيفاء المتفعة المستحقين غير زيادة (ولا يسكن حدا ولا لاقصارا) حيث لم يكن هو كذلك لان زيادة الضرر قال جمع الا اذا قال تسكن من ثمت كاذر ع ما شئت وطرفيه الاذرى بان مثل ذلك يفصد به التسعة دون الاذن في الاضرار ويرد بان الاصل خلافه ولا يجوز ابدال الر كوي يجعل وحديد بقطن وقصا وهذا والعكس وان قال أهل الخيرة لا يتفاوت الضرر (وما يستوفى منه كذا رد اية معينة) فبدل في الدابة فقط لما صرح ان الدار لا تكون الامينة (لا يبدل) أي لا يجوز ابدالها فكونه معقودا عليه ولهذا انفسخ العقد بلفظها وثبت الخيار بهيما أما في اجارة الزمة فيبدل وجوب بالتلف أو عيب ويجوز عند عدمه ما لكن برضا المكري لانه بالقبض اختص به كامر (وما يستوفى به كسوف وصبي عين) الاول (للخباطة) والثاني (لعل الارضاع) بان التزم في ذمته خباطة أو ارضاع موصوف ثم عين واقرض المصنف الصغير لان التسعة التوزيع فسقط القول بان ايقاع ضمير المقر مرفوع ضمير المثنى شاذا (يجوز ابدال الله) مثله (في الاصح) وان امتنع الاجرة لانه طريق الاستيفاء لا معقود عليه فاشبهه الراكب والمتاع المعين للعمل والثاني المتع كاستوفى منه وعزى للاكثرين والاصح

ذلك لعل لا مطلقا (قوله لا يتفاوت ضرر) بل وقصة ذلك ان مثله ما لو كان اضرر ما بقي أخف من المسمى في العقد الاول لاختلاف الجنس (قوله بان التزم في ذمته) قضيت أنه لو كان الثوب أو الصبي معينين في العقد لا يجوز ابدالهما والظاهر انه غير جراد وانه انما له لبيان محل الخلاف كما يؤخذ من قوله لا في مالوا المستأجر لحل معين فيجوز ابدال الخ ثم أتيت في الخطيب ما يصريح بمقتضىه وبما زعمه (تبييه) قول المصنف حين اشار به الى ما نقله من الشيخ أبي علي وأقره ان محل الخلاف اذا التزم في ذمته خباطة ثوب معين أو حل متاع معين أو مالوا المستأجر دابة معينة لركوب أو حل متاع فلا خلاف في جواز ابدال الراكب والمتاع ١٥ (قوله واقرض المصنف الضمير) أي في قوله عين

(قوله والاجاز) أي بان كان بلفظ يدل على التعرض كقوله عوضك كذا من كذا (قوله فان لم يجد) أي واحد منهم (قوله ردّها للضرورة) أي ولا يجوز تركوها لما لم يصرفها من غير ركوب فيركبها ولا أجره عليه وهل مثل عسر سوقها عدم لياقة المتى بالمستأجر كما قال في الرد بالعيب حيث يجوز له الركوب حالة الرد ولا يرفقه نظر الاقرب الثاني ويقرب بانه في صورة الرد بالعيب العين باقية على ملكه والركوب عطف عليه للوصول ٢٢٣ ختمه من الرضا جلا عنه فان المدقة انقضت

وواجبه التخلي لا الرد (قوله في الاخيرين) وعلى هذا الوشر عدم ابدال ما استؤجر له لجهل قتل في الطريق فينبغي انفساخ العقد فيها بقرينة قوله قيل الفصل وتخرج بقوله بقرينة ما قبل ليوم صل فيسقط قطعا على ما اذا لم يشترط عدم ابدال (قوله لانه يفسد العقد كاسر) وفي نسخة ومحل جواز فيه ان عين في العقد او بعده وفيها لوعين بعده ثم تلف ويجب ابدال رضا المكسرى أو عينافيه ثم تلفا انفسخ العقد لا المستوفى منه بتقصيه الماراه وكسب عليها سم مانعه وقد كان يسع عمر الشارح في قوله ومحل قوله ثم تلفا انفسخ العقد ثم ضرب عليه ما (قوله وان اطردت عادتهم بخلافه) عبارة الزبائدي قال الرافعي عملا بالعادة ويؤخذ منه انه لو كان بمن لا يعتد اذله لان بالزمه نزع مطلقا مع وجه في غير شرح المنهاج (قوله من اول المدة المذكورة) أي والامتنع الاجارة لعدم اتصال المنفعة بالعقد (قوله

الاول ومحل اختلاف في ابداله بلام معاوضة والاجاز قطعا كما يجوز المستأجر اذ يعارضها كسفي دارا ما لو استأجر دابة لجل من فيصير ابداله مثله قطعا ولو ابدل المستوفى فيه كطريق بغيرها معاوضة وهولت وحرنا وما جاز بشرط ان لا يختلف محل التسليم اذ لا بد من بيان موضوعه كما في قوله المقوى واعتدله لتصرف اكثر من بانه لو اكرى دابة لركبها الى محل ليس له وداهل يسلمها ثم لو كبل المالك ثم لم يملكها فان لم يجد ردّها للضرورة وحيث في فصل القول بوجود تعيين محل التسليم على ما اذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قوله انه لا يسلمها لهما كمالا فامين وحاصل ما هو انه يجوز ابدال المستوفى كالركاب والمستوفى به كالحمول والمستوفى فيه كالطريق بغيرها ومنها ما لم يشترط عدم ابدال في الاخيرين بخلافه في الاول لانه يفسد العقد كما هو محل جوازه فيها ان عين في العقد او بعده وفيها لوعين بعده ثم تلفا وجب ابدال رضا المكسرى او عينافيه ثم تلفا انفسخ العقد لا المستوفى منه بتقصيه الماراه ويعتبر في الاستيفاء العرف بما استأجره وليس المطلق لا يلزم وقت النوم ليل وان اطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه كلامهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم ثم انما يلزمه نزع الاعلى في غير وقت التعليل اما الاذارة ليلانه نزع كما قاله ابن المقرئ في شرح ارشاده ولو استأجر ازارا فله الرد اذ لا يملكه او يخاصم من الاضرار به وله التعمم او ليس ثلاثة ايام دخلت الى ابي او يوما واطلقت في وقت العقد الى مثله او يوما كاملا في الفجر الى الغروب او انما في طلوع الفجر الى الغروب في اوجبه الوجهين بصورة ذلك في اجارة العين ان يؤجرها من اول المدة المذكورة (وبد المكسرى على الدابة والنوب) ونحوهما (بدا مائة) فبقي فيه ما سياتي في الوديع (مدة الاجارة) ان قدره زير أومدة امكان استيفاء المنفعة ان قدرت على عمل لعدم امكان الاستيفاء للمنفعة بدون وضع يده وبه فارق كون يد مريضان على طرف مبيع قبضه بتمتع قبضه لافرض نفسه ويجوز السفر لمكسرى بالعين المكسرة عند استيفاء الخطر لملك المنفعة بخلافه استيفاءها حيث ثابته وظاهره عدم اقرار بين اجارة العين وهو ظاهر والمنفعة وهو محله ثم يسفره ما بعد المدة كسفر الوديع فيها يظهر اخذ المأجر (وكذا بعد ما في الاصح) ان لم يستعملها استحبابا لما كان ولانه لا يلزمه سوى التخلية لا الرد ولا مؤته بل لو شرط

لتحصير قبضه لافرض نفسه أي فيضنه اذا تلف لكنه يشكل الضمان بما قبل من ان كروا السقاء غير مضبوط على مريد الشرب بعرض لانه مقبوض بالاجارة القاسدة بخلاف ما لو اراد الشرب منه بلا عرض برضا المالك فانه مقبوض بالعارية القاسدة فيضنه دون مانعه الان يفرق بان ذال جرت العادة لا تتفاد به من طرفه بخلاف ما هنا ونبني أن يقال مثل ذلك في كل ما جرت العادة بالاتفاق به من طرفه كما في الطباخ (قوله ويجوز السفر) وقضية الجواز ان الدابة لو تلفت في الطريق بلا تقصير لم يضمنها (قوله وظاهره عدم الفرق) معقد (قوله كسفر الوديع) أي فيضن حيث لم تدع اليه ضرورة كمرور من نهب

(قوله لزمته الاجرة) وهذا ظاهر حيث لم تدل القرينة على ان المراد حفظه والا فلا جرة عليه (قوله لوضوح الفرق) وهو انه لم يسبق له وضع بدعي المصوب حتى يستعجب بخلافه هنا (قوله ولم يدر بعرض الامر الخ) أي قتلته الاجرة (قوله والجار لبنانه أو فراس) ولوفرتمدة الاجارة للدار واستقرت أمتعة المستاجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفرغ ولم يلقها لم يضمن أجرة وضع الامتعة بعده لانه لم يحدث منه بعد المدة شيء ٢٤٤ والامتعة وضعا باذن فيستعجب الى ان يطالب المالك بخلاف مال أو غافها

فيعين أجرتها أي الدار مدة القلق لانه حاليتها وبين مالها بالقلق وبخلاف مالوكيت فيها بنفسه بعد المدة ولو باستصحاب ملكه السابق على مضى المدة لانه مستقر عليها بخلاف مجرد بقاء الامتعة ليس ابتداء كذا قرر ذلك مراراً سم على حج وفيه (فرع) في الروض (فرع) وان قدر البناء والفراس مدة وشرط القلق قلع ولا ارض عليها ولو شرط الأبقاء بعدهما أو أطلق صحت ولا جرة عليه بعد المدة وان رجح الحكم العارية بعد الرجوع اه (أقول) وقد يتوقف في صورة الإطلاق فان العقد عند الإطلاق لا يتناول ما زاد على المدة المقدرة قبل انتهائها انتهت الاجارة وليس ثم شيء يرجع عنه بعدها فامعنى قوله وان رجح الخ اللهم الا ان يقال مراده بالإطلاق الاقتصار على شرط الا بها من غير تعرض الى كونه بعد انقضاء المدة (قوله لو انتفع بها الخ) هذا التقصيل المذموم الذي ينبغي جبرانه في غيرها ككتاب مستأجره لاسيه فاذا تزلزل لاسيه ونقص في وقت لوليسه سلم من ذلك ضمنه فليتأمل اه مم على حج (قوله كما

عليه احدثها قبلت وما ربحه السبكي من انها كالأمانة الشرعية فعليه اعلام مالها بها أو ردها فوراً والاضتها غير معقول عليه لظهور الفرق بان هذا وضع يده عليه باذن مالكة ابتداء بخلاف ذى الامانة الشرعية ومقابل الاصح يضمن لان الاذن في الامانة كان مقبداً بالعقد وقد زال ولانه اخذ له حصته نفسه فاشبه المستجير وعلى الاصل لا يلزم المكسرى اعلام المكسرى بتفريق العين كما هو مقتضى كلامهم بل الشرط ان لا يستعملها ولا يبيعها وان لم يطالبها فلوا علق الدار أو الحانوت بعد تقدير بقية لزمته الاجرة فيما يظهر فقد صرح البغوي بان لو استأجرنا شهرنا فاعلقنا به وغاب شهر رزقه المسعى لشهر الاول واجرة المثل لشهر الثاني حال وقد رأيت الشيخ الفاضل حال لو استأجر دابة يوماً فاذا بقيت عنده ولم تنفع بها ولا حسم من مالها الا بزمه أجرة المثل لليوم الثاني لان الدليس واجبا عليه وانما عليه القسطة اذا طلب مالها بخلاف الحانوت لانه في سببه وعلقته وتسليم الحانوت والدار لا يكون الا بقبول المفتاح اه وما حاله ظاهر حتى في الحانوت والدار لان غلقهما مستحب لما قبل انقضاء المدة في الحبولة بينهما وبين المالك فلا يعارضه جزم الاقويان بمجرد خلق باب الدار لا يكون غصمه الله الوضوح الفرق ودعوى قصير المالك بعدم وضع يده على ذلك عقب المدة وان المكسرى يحسن بالقلق لصونه به عن مقصده ممنوعة بان التقصير من المكسرى حيث حال بين المالك وبين ملكه بقلقه ولم يبادر بعرض الامر على المالك او من يقوم مقامه شرعاً وعلم بما قررناه ان القلق مع حضوره كره مع غيبته المصريح بها في كلام البغوي وفيما اذا انقضت والاجارة لئنه أو غراس ولم يختار المستأجر التلم بضمير المؤجر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يوقف والافتحيا سوى القلق الباقية ولو استعمل بعد المدة العين المكسرة في غير نحو البيع لدفع الدرد كما يعلم مما باقي في الوديع لزمه اجرة المثل من نقد البلد الغالب في ثقل المدة ولا تنظر لما يجحد بعدهما لا. تقرر او الواجب بعضها اذ يوجب اجرة المثل يستقر قبل طلبها (ولو ربط دابة كثرها لحل او كروب) مثلاً (ولم تنفع بها) وتلف في المدة وبعدها لم يضمنها) اذ يدعى امانة وتقبل به بالربط ليس قبلة في الحكم بل ليس متضمنه قوله (الا ان انهدم على اصطبل في وقت للاتعاج (لو انتفع بها) فيه (ايصبا الهدم) لنسبته الى قصير حينئذ اذا الغرض استعاده كما يجتهد الا ذمى وأحد السبكي من غشيلهما للمال ينتفع به فيه فيجوز ليل شتاء قصيد ذلك بما اذا اعتيد الاتعاج به في ذلك الوقت لان الربط لا يكون سبباً للتلف

بجته الا ذمى) أي في الخوف أخذ من كلام الامام اه مم ويلحق به وهو المحذور لوجه المقتضى من الركوب عادة وينبغي الا ان منعه من الدابة المانع من الاتعاج بها وهل منعه من الركوب العارضة أو لا لا يمكن الاستغناء من مرضه فيه فظهر والا قرب الاول ثم رآه صريح في شرح الروض (قوله فيجوز ليل) الخ يضمن الجهم وكسر حاطقة منه اه مختار

(قوله ضمنه) أي ضمن بد أخذ من قوله لاستعماله الخ وعليه أجر مثل اليوم الثالث وأما الثاني فيستقر فيه السعي لقبه من الاستماع فيه مع كون الدابة فيه بد والكلام فيما أثار لا تصح خوف والا فلا ضمان عليه ولا أجر له اليوم الثالث لأن الثاني لا يجب عليه كما تقدم (قوله فابق ضمنه) هذا قد يشكل على ما مر من جواز السفر بالعين حيث لا خطر فإن مقتضا عدم الضمان بتلفه في السفر الآن يصح وما هنا على ما لو استأجر القن ليعمل لا يكون السفر طريقا لا استيفاءه كالخاطئة دون الخدمة وما مر بما إذا استؤجر العن ليعمل يكون السقر من طرق استيفائه كالركوب والحمل فليراجع (قوله ينفق أوله الخ) قال في الصباح وصيقت الثوب صغامن بابي نفق ومثل وفي نفق من باب ضرب ٢٢٥ (قوله يعلم منه أن الخضر الخ) ويؤخذ من فرض ذلك في البيوت ونحوها ومن

التعليل المذكور أن خفي الجون وخفي القط ونحوها عليهم الضمان حيث قصروا وبني ان مثل خفي البيوت خفي المرابك للتعليل المذكور ومعلوم انه مما إذا اختلفا في مقدار الضمان صدق الخفي لانه القاصر وان الكلام كانه اذا وقت اجارة حصية والا فلا ضمان عليهم ظاهر وان قصروا وفي حاشية شيخنا الزاوي خلافه في التقصير (قوله والقراري على من تلفت تحت يده) والكلام كانه حيث كان الراي بالاعاقل رشيدا اأما لو كان حشيا أو شقيا فلا ضمان وان قصرت حتى تلفت بخلاف ما لو تلفها فانه يضمن لانه لم يؤذن له في الاتلاف (قوله أومات المتعلم من ضرب المعلم) وان كان مثله مستعدا للتعليم لكن بشكل وصقه حيث شذبه المتعلم

الاستئذ والوجه ان الحاصل بالربط ضمان جنبه لا بد فلا ضمان عليه لو لم يلق بذلك خلافا لما رجحه السبكي وسعه الزركشي ولو اكرهاه اليك اليوم ويرجع غدا فاقامه بها ويرجع في الثالث ضمنه فانه فقط لاستعماله لها فيه تعديا ولو اكرى قنا العمل معلوم ولم يبين موضعه فذهب به من بلد العقد الى آخره فابق ضمنه مع الاجرة ايضا ولو تلف المال في بدا جبر بلا تعدد ككسب استؤجر بربطه اوصيته) ينفق أوله كما بيناه مصدرا (لم يضمن ان لم يقر بالديان بقعد المستأجر معه) يعني كان بحضرته (أو أحضره مثله) ولو لم يقدمه أو أجل المتاع ومشى خلفه ثبوت بد المالك عليه سكا وما نقل من قضية كلامهم انه لا بد للاجر عليه يظهر حله على انه لا بد له عليه مستقلة (وكذا ان انفرد) بالبد بان اتى ما ذكره فلا يضمن ايضا في أظهر الأقوال) لانه انما أثبت يده لفرضه وغرض المالك فهو شيعة بالمستأجر وعامل القراض فانها لا يضمنان بالاجماع والقول الثاني يضمن كالسعي (والثالث يضمن) الاجر (المشترك) بين الناس بقيت يوم التناهي (وهو من التزم عملا في قتمه) كخياطة سعي بذلك لانه يمكنه القيام عمل على آخر وهكذا (لا المنفرد وهو من أجر نفسه) أي عنه (مذمتعينة لعمل) أو أجر عنه وقدر بالعمل لاختصاص من منافع هذا المستأجر فكان كالوصيل بخلاف الأول ولا يتجبر هذه الأقوال في أجره فقط حاوت مثلا اذا أخذ غيره ما فيها فلا يضمنه قطعاً قال الفقهاء لانه لم يعلم له المتاع وانما هو بمنزلة حارس سكة مرق بعض بيوتها قال الزركشي ويعلم منه ان الخضر الا لضمان عليهم وهي مسئلة يعجز النقل فيها وخرج بقوله بلا تعدد ما لو تعدى كان استأجره ليرى دابته فاعطاها آخر رعاها فيضمنها كل منهما والقراري على من تلفت تحت يده كما فتى به الوالد رحمه الله تعالى أي حيث كان عالما والافا القراري على الأقل وكان أسرف خباز في الوقود وأومات المتعلم من ضرب المعلم فانه يضمن ويصدق أجبر في تقي تصديبه مالم يشهد خبرا بخلافه (ولو) عمل لغده عملا بذاته كان (دفع ثوبا الى قصار بقصره أو) الى خياط ليغسله ففعل ولم يذكر (أخذها اجرة) ولا ما يضمنها (فلا أجر له) لتبرعته

٢٩ ح وقد بينا عنه بما يأتي من ان القاديب كان بمكالمات القول وظن عدم افادتها انما يقصد الاقدام واذا مات تسعين انه متعده (قوله مالم يشهد خبرا بخلافه) أي بالفعل الذي فعله المستأجر وهل يضمن منه له للتأديب أو يكتفى ما هو دونه ومضمومه أنه لا يكتفى بجعل واحد أو ثمان ولا رجيل وبين وهو ظاهر لان الفعل الذي وقع التنازع فيه ليس مالا وان ترتب عليه الضمان (قوله ولا ما يضمنها) أي لو لم يضمنها فلابد ان يقال القرض بدالة على الاجرة (قوله فلا أجر له) نقل بالدر من ابن العماد ببعض الهواء من ان مثل ذلك في عدم لزوم شي مالدخل على طباط وقاله أطمعني بطلا من طعم فاطمه لانه لم يذكر فيه الثمن والمسع صح أو فسد يضمن نفسه ذكر لثمن (أقول) وقد تروفت فيما لو قصد الطباخ بدفعه أخذا للعرض سها قرينة الجلال تدل على ذلك فالأقرب انه يلزم منه بد ويصدق في القدر المتطلب لانه غايه والقول قوله

أقوله لونه لو قال أسكني داراً الخ) ومثل ذلك ما يرتبه العادة من أنه يتفق أن أنسا ما يزوج امرأة ويسكن بها في بيت أهلها مدة ولم يغير بينهما النعمة اجرة ولا ما يقوم مقام التسمية لكن قول الشارح أسكني داراً شهر الخ يفيهم وجوب الاجرة في هذه الصورة وهو ظاهر لان الزوج استوفى النعمة ٢٢٦ بسكنى في الدار فاسببه ما لو دخل الحمام بغير إذن وسبأ في أنه تازمه

الاجرة لاستيفائه النعمة ثم وأيت الشارح في النقضات صرح بوجوب الاجرة بعبارة ٣ (قوله فغيب اجرة المثل) بقى مالو أطمعه في غير الأخيرة وقال أطمعته على قصد حسبه انعمن الاجرة ادهم على حج (أقول) قضية كون العبرة في اداء الدين بنية الدافع ولومن غير الجنس حسبه انعم على الاجبر (قوله بسبب على الاجبر ما أطمعه اياه) اى ويصدق الاكل في قدر ما كاه لانه غارم (قوله بخلافه اياه) اى فلا اجرة عليه ومنه ما يقع من المعقود اى من قوله انزل ويحمله وينزله فيها (قوله وسواء في ذلك أسير الشقنة الخ) اى وكذا لو سيرها المالك نفسه علم بالراكب أم لا كما يؤخذ من قوله وقول ابن الرفعة الخ مردود (قوله ولا ضمان) اى بل على مالك الدابة ضمان العين ولو تلفت ومفقوسه انه لو كان جاهلاً بالمتاع كان الضمان على صاحب المتاع صاحب الدابة وسأى ما وافقه في شرح قول المصنف ولو وزن المؤجر وحصل الخ (قوله وهما أشد

ضراً) هذا قد يشكل بما تقدم في قوله ولا يجوز ان لا يركب بحمل وحديد بطن الخ وقد يجيب بان لما ما نحن من جنس مالو استؤجره فلا ضرر بخلافه حيث لم يضره بخلاف ما هو فان الاجرة فيه لسكنى من يعمل القصاراً والخديعة في اسكان غيره بخلافه من رعيه (قوله ضمن العين) ضمان الغنوب (قوله أى دخلت في ضمانه) اى ولو تلفت بغير الاستعمال الذى دفعها لاجله (قوله فالترار عليه مطلقاً) علم ولا

(قوله وانقضاء المدة) أي ما قبل انقضاءها أي ما قبل انقضاءها فلما جبر نكاحه القلع بما نالته فيه فإن رضى بإقامته الزمة اجرة المثل (قوله عند تنازعهما) انظر ما تولقت الأرض بسبب زرع الذرة قصارت لانتبت شيأ ويحبض الضمان اهـ سم على حج (قوله ما يختاره المؤجر) أي فيكون اختياره لاجرة مثل الذرة فسحقا للعقد الأول ٢٢٧ واختار المحامي إبقاءه ولو لم يخالطه بالزيادة

لتعدي المستأجر هذا وفي شرح الروض ما قصه وإذا اختار أجرة المثل قال الماوردي لا بد من فسح الاجارة وقطهر فائدة ما قاله الشارح فجاء لو كان المحمي من غير فقد البلد كان كانت اجرة المثل مائة مثلاً والمحمي بشو برقان اختار أجرة المثل زمت المائة من نقد البلد وان اختار المحمي استحققه وضم اليه ما بقى لاجرة المثل من نقد البلد في المثال لو كان المحمي من نحو البر يساوي ثمانين أخذته المؤجر وطالب بعشرين (قوله بغير انهم ما ضمن الثالث) وفي نسخة اثنا عشر (قوله بغير انهم ما ضمن الثالث) أي وكذا بانهم ما ان لم يسوغ للمكترين الاعادة لثل ذلك بان جرت العادة بر كواب الله الا على مثل تلك الدابة والا فلا ضمان لانه مستعير من المستأجر لاختار جرمهما بائناً كليهما ولو ابتدل المحمول ونقل بسبب ذلك ثبت للمكتر الحياض لمناقضه من الاضرار به وبديته أخذت اعمالاً ومات المستأجر قبل وصوله الى المحل المدين حيث

للمتعدي يار كاه صار كالعقاب ويؤيده قولهم لو لم يتهربان اركبها ٥٠ له فضر بها فاقول العادة ضمن الثاني فقط وخروج بذات العين منقصة كان استأجرها البر فزرع ذرة فلا يضمن الأرض لعدم تعدي به عنها بل انما تعدي في المنفعة فيلزم به جرحها وانقضاء المدة عند تنازعهما ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة والمحمي مع فضل زيادة ضرر الذرة ولو اراد ف ثالث خلف مكترين بغير انهم ما ضمن الثالث كما في الروضة (وكذا) يضمن ولو تولقت بسبب آخر (لو اكرى لجلد مائة رطل حنطة فحمل مائة شعيراً او عكس) لاجتماعها بسبب نقلها في محل واحد وهو نخفته يأخذ من ظهر الدابة اكثر فضررها مختلف وكذا كل محتفل الضرر وتحديد وطن (او) اكرى (ل عشرة أقفز شعير) جمع قفز بمكمل يسع اثني عشر صاعاً (لحمل) عشرة أقفز (حنطة) لانها أثقل (دون عكسه) بان اكثر لجلد عشرة أقفز حنطة فحمل عشرة أقفز شعيراً من غير زيادة أصلاً فلا ضمان عليه لاختلاف جرمهما باختلاف كليهما مع كون الشعير أخف (ولو اكرى لجلد مائة رطل) بالتشديد (مائة وعشرة ثلثه) مع المحمي (أجرة المثل للزيادة) لتعدي به وقتله بالعشرة لافادة اعتقادهما فيكون الاثنان مما يقع به التقاوت بين العامين عادة (وان تولقت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (ان لم يكن صاحبها معها) لصبر ورته خاصاً بها ليجعل الزيادة (فان كان) صاحبها معها وتولقت بسبب الجمل دون غيره اذ ضمانها ضمان جنائياً لا سيما مالكها معها (ضمن) قط الزيادة فقط لا اختصاص يد بها ولا هذا وضرم مع دابته فتولقت يضمنها المضرت لثقلها في يد مالكها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توزع ما على الرؤس كعجور من واحد جرح احد من آخر ورد بنفس التوزيع هنا بخلافه لاختلاف نكباتهم باطناً (ولو سلم المائة والعشرة الى المؤجر لحملها) بالتشديد (باجلها) بالزيادة كان قال له هي مائة فصدق (ضمن المكترى) انفساً نظير ما صر بأجرة الزيادة (على الذهب) اذا المكترى بجله مائة كالألفه والطريق الثاني انه على القولين في تعارض الغرور والباشرة فان كان عالماً فكافي قوله (ولو) وضع المكترى ذلك فظهر هافسها للمؤجر أو (وزن أو جرجل) بالتشديد فلا أجرة الزيادة وان كان غالطاً وعلم بها المستأجر لانه لم ياذن في حملها بل لمطالبة المؤجر برضاها فله وليس له رد هادون اذن واذا تولقت ضمنها ولو وزن المؤجر أو كالألفه المستأجر فنكح أو كالألفه ان علم وكذا ان جهل كما قضاء كلام المتولي (ولا ضمان) على المستأجر

خالو فيه لا يلزم المؤجر قوله انه لثقل الميت (قوله وضرم مع دابته فتولقت) قال في شرح الروض قبل استعماه لها ثم قال ما بهد استعماه لها فهي معارة أخذها معاصر في العارية اهـ سم على حج (أقول) ولعل المراد انه باشر استعماه لها كان ركبها أم لا دفعه لهما وقال له اجله فحمله عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكها ثم رأيت الشارح في باب العارية صرح بذلك فراجعه (قوله كان قاله) أي ما لم يقل له ذلك فانه يضمن القسط والتعدي يتولى بالثقل من المؤجر لعين المستأجر لجلها

(قوله بعد قطعه) أي من الخياط
(قوله وعليه) أي الثاني وقوله
قيدها بالمالك معقد (قوله ان
فصل) أي النقص في القميص
نفسه كان قصت قميصه بنزع
الخياط عن قميصه فاشاعه فلا بلا
خطاطة (قوله ضمن الارش) أي
ارش القطع وهو ما بين قميصه
وهو صياوة ما رعا (قوله وأوسع)
الواو بمعنى أو لأن كلامهما
مختلف لما شرط من التساوي

« (فصل) فيما يقتضي انفساخ
الاجارة أي وكاستناع الرضيع
من ثدي المرضعة بلا علة تقوم
بالثدي) »

(قوله ويضها المصدر) هذا بيان
للاظهر والافضل بالضم فيهما
وقبل بالفتح فيهما (قوله ما لو عدم
الخ) قال في المختار هو من باب
طرب وضع قراءته بالبناء للجهول
(قوله ومن فرق بين ذلك) الإشارة
إلى قوله ومثله فيما يظهر الخ
(قوله فبين استأجر ربح) أي
طاحونا (قوله وبين الأول)
تعذر لو قود (قوله وتعذر سفر)
أشار به إلى عطفه على وقود
والتعذر أي على عطفه على تعذر
أي بان كانت اجارة قدمة

(ان تلفت) الدابة لا يتفاء اليد والتعدي بالنقل ولو قال له المستأجر ارجل هذا الزائد
فكسبتعير فيضون القسط من الدابة ان تلفت بغير المحمول دون منفعتهما ولو اعطاه ثوبا
ليخطيه (بعد قطعه) كما صورته بذلك بعضهم وهو ظاهر (نخاطه ثوبا) وقال أو رقبته قطعه ثوبا
فقال بل قميصا فلا يظهر تصديق المالك بيمينه في عدم اذنه في قطعه ثوبا اذ هو المصدق
في أصل الأذن فكذا في صفته والثاني يتصالحان واتصرا الاسنوي له نقلا ومعنى وثبه
على انهما لو اختلفا قبل القطع تحصلا لافترقا وكما وجب التصالح مع بقائه وجب مع
تغير أحواله انتهى وعليه قيدها بالمالك كما قاله فلا عن ابن كجب وقال الاسنوي أنه
ممنوع بل بالخياط لأنه يأنع المنفعة (ولأجرة عليه) بعد ساقه اذ لا يجب الامع الأذن
وقد ثبت اتفاقه بيمينه (وعلى الخياط ارض النقص) لما ثبت من عدم الأذن والأصل
الضمان وهو ما بين قميصه مقطوعا لعمامة وقطوعا لبقائه كالحجج السبكي ولأن أصل القطع
ما ذون فيه واربح الاسنوي كما بنى عصره ووجزه به القنوي والبازي وغيرهما
من شراح المالوي وغيره أنه ما بين قميصه وهي صياوة طوعا لا يتفاء الأذن من أصله ولا يندح
في ترجيح الأول عدم الاجرة اذ لا ملازمة بينهما وبين الضمان والخياط نزع خطفه وعليه
أرض نقص التزعان حصل كما قاله الماوردي والرويانى ولم ينع المالك من شد خطفه فيه يجوز
في الحدود ومكانه ولو قال ان كان هذا يكفي ليخصا فاطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الارش
لأن الشرط لم يحصل بخلاف ما لو قال هل يكفي فقال نعم فقال قطع لأن الأذن مطلق
ولو اختلفا في الاجرة أو المنفعة أو المدة أو قدر المنفعة أو قدر المدة تأجر خصا لافترقا وفت
الاجارة ووجب على المستأجر اجرة المثل لما استوفاه وبوخذنم هذا ونقص المليم
في الروضة وغيرهما في المخالفة في الفسخ المستأجر له ومن قوله لو استأجره لنسخ كتاب
فعدم ترتيب أبوابه فان أمكن البناء على بعض المكتوب كان كتب الباب الأولى منفصلا
بحيث يبين عليه الحق بقطعه من الاجرة والأفلاحي له اذ من استأجر لغيره ضرب ثوب
بخطوط معدودة وقسمه منه متساوية فخاطه بأنقص وأوسع في القصة لم يتحقق شيئا
فخالفت المشروط الا ان يتحقق من اتمامه كالمشرط وأتمه فليس صحيح الكل أو من البناء على

بعضه فيستحق بالقسط وقد أفتى بذلك الواجد رحمه الله تعالى

« (فصل) فيما يقتضي انفساخ الاجارة والتعدي في نفسها وعدمها وما يتبع ذلك »
(لا تنسخ اجارة) عمية أو في الدابة بنفسها ولا يفسخ أحد العاقلين (بعدد) لا وجب
خللا في المعقود عليه (كتعذر وقود) بفتح الواو لا يحطه ما وقده ويضها المصدر
(جام) على مستأجره ومثله فيما يظهر ما وعد دخول الناس فيه لقننة أو خراب ما حوله
كالخرب ما حول الدار والله كان أو بطل أمير البداة التفرج في السفن وقد أكثرها
أودار ذلك ومن فرق بين ذلك وبين الأول فقد أبعد ومن لم يقل أحد فين استأجر
ربحى فعدم الحب لقطعه انه يقصر (و) تعذر (سفر) بفتح القاف بالله باه المستأجر لطرق

(قوله جمع سافر) قال في المصباح كراصب وركب وفي القاموس ورجل سافر وقوم سافروا وسافروا وسافروا وسافروا
الحضر والسافر الماسر فلا فعل له اه وقوله لا فعل له اي لم يوجد له فعل بهذا المعنى فلا يقال سافر عن معنى سافر وانما يقال سافر فهو
مسافر (قوله نيم التعذر الشرعي) هذا ضعيف (قوله كان استأجر الامام الخ) ضعيف وقد يشكك الانقضاء هنا بان الاصح
جواز ابدال المستوفى به وكان هذا المذكور أخر كون استعجار الذي للجهاد منوطا بنظر الامام وظهور المصلحة وقد لا يقتضي
جهاد آخر ولا يقوم احد الجهادين مقام الآخر فيها فناسب الانقضاء مطلقا ثم فليتأمل كون هذا من المستوفى به اه سم
على ج (أقول) وما نقله عن هر لا يوافق قول الشارح بشأنه فيما الخ الا ان يجعل المقصود ما ذكره من قوله وكان هذا المذكور
أخر الخ وما صدره حيث أنه لا يتعين بسا الانقضاء على امتناع ابدال المستوفى به ثم ما ذكره الشارح من قوله نعم الخ ظاهره انه
استدراك على عدم الانقضاء بخلافه في المعقود وفيه ان ٢٢٩ المعقود عليه ارضاع المرضعة ولم يقم بها عذر

بوجوب خلافه (قوله فصل الخ) ي
الامام من اراد التوجه اليهم (قوله
بشأنه) اي الشرعي والحسي
(قوله والاصح خلافه) اي فيما
فلا انقضاء (قوله فان اوجب)
محترز لا يوجب الخ (قوله انقضاء)
يؤخذ منه جواب ما عت به
البولي في غالب قري مصرنا من
ان ما يسهونه بالجرافة جرت عادتهم
انهم اخذون به قطع من الارض
مع ما هو مزروع فيها فتعطل
بذلك منفعة القطعة التي اخذ
تراجم اوتلف البرع وهو ان الحز
التي اخذت الجرافة تراه فتنسخ
فيما بقي من مدة الاجابة حيث
تعطل الاتعاج به وبثبت المكتري
الحياز فبأن من الارض وأما
الزرع فيضنه المباشرة لا تلاف

خوف مثلا وبه ونها جمع سافر اي رفقة يخرج معهم ولو عطف على تعذر صريح
والتعذر وكسفر أي طروءا لمكتري دامتلا (و) فهو (مرض مستأجر اياه لسفر)
ومؤجره الذي يلزمه الخروج معها الانتفاء الخلل في المعقود عليه والاستجابة ممكنة نعم
التعذر الشرعي بوجوب الانقضاء كان استأجره لقطع من مؤتمزال المله وامكان عوده
لا أثر له لانه خلاف الاصل وكذا الحسي ان تعلق بمصلحة عامة كان استأجر الامام ذميا
بله انقضاء قبل المسير بشأنه فيما الخ ما مر من علم جواز ابدال المستوفى به والاصح
خلافه فان اوجب خلافه في المعقود عليه وان كان اجابة عين وزالت المنفعة فالمكتري
انقصت وان عيبه بحيث أثر في منفعته تأثيرا يظهر به تفاوت الاجرة ثبت للمكتري
التباعد وسيد كراسته للتوعين (ولو استأجر ارضا للزراعة فزوع فذلك الربيع بمحاجة)
تكراد أو سئل (فليس له التمسك ولا حاشي من الاجرة) لا تلاف في منفعة الارض
كالواحد حق امتعة مستأجر حاشي (وتنقص) الاجارة بتلف مستوفى منه عين
في عتدها شرعا كسلة اءتت جرت نفسها مدة تلفه لم يمسح فحاشي فيها أو حاشي كالقول
فتمسك (جوت) فهو (الدابة والاجير المعين) ولو فعل المستأجر لقوات المنفعة
المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وانما استقر بالتلاو المشتري له غنمه لانه وارده
على العين وباتلافها صار قابضا لغيره لان الانقضاء هنا لان الانقضاء انما هو (في الزمان
(المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ايراد الاتلاف عليها (لا في الزمان) (الحاشي)

ان لم يكن مكرها والا فاضمان على كل من المكر والمكره وقرار الضمان على المكره بالسكسرة فبقية فانه يقع كثيرا قوله
ولا حاشي من الاجرة اي وله ان يزعمها ثانيا زرع اياه قبل فراغ المدة فيما يظهر لانا ان معناه من الزراعة ثانيا بعد اوان
الحصاد مثلا كون الزراعة الثانية نصف قول الارض لكان لا تنفعه هنا لجران العادة بمثل ولو على وجود فرض الاول كالعدم
ويستأنف زرعها من نوع ما استأجره أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم ان تأخر عن مدة اجارة بين اجرة المثل تلك الزمان وليس
مما يمنع زرع ثانيا ما جرت العادة بغير تكرار الزرع مرة بعد أخرى كزراعها ولا بربها مثلا ثم ثانيا حاشيها مثلا للمستأجر فقل
ذلك (قوله لمدة مسجدة فحاشي) قياس ما يأتي في غيب الدابة ونحوه يخصص الانقضاء بمدة الحبيض دون ما بعدها وثبوت
التباعد للمستأجر لكن ظاهر إطلاق الشارح الانقضاء في الجميع وبقي ما لو خالفت وصحت بتفسيها هل تنسخ الاجرة تام لا
فيه نظر والاقرب ان يقال ان كانت اجارة مدة استحققت الاجرة وان كانت اجارة عين لم تنسخ (قوله ولو فعل المستأجر) اي
ويكون باتلاف الدابة ضامنا لغيرها (قوله لانه وارده على العين) اي اتلاف المشتري اه سم على ج

(قوله واجر مثله) اى النصف (قوله لا خلافتها) اى الاجرة (قوله اذ قد تزدجر شهر) فنيته انه لو قسط الاجر على عدد الشهور كان قال اجرة ~~تساوية~~ كل شهر منها بكذا اعتبر ما معاه موفى على الشهور ولم ينظر لاجرة مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر مما جاء وقع به العقد (قوله على ما صرفه) اى من انه اذا عين كل من المستوفى به اوقية بعد العقد تم تلقى وجب ابداله وان لم يتلف جاز ابداله برضا المكثى وان عين فى العقد تم تلقى انفسخ (قوله او وارثه) اى ولو عاملا ومثله ما لو لم يكن ثم وارث كان مات ذى الوارث له اومن اجر وهو مسلم ٢٣٠ ثم اردت ويات على ردة فانه فى موطنه من هذه العين المستأجرة

فيصرف فيها وكيل بيت المال (قوله ولو لم يقبل) اى الموصى (قوله امتنع عليه اى الموصى له (قوله وبعضها مفرع) قسم قوله بعضها الانفساخ فيه الخ (قوله بموت متولى الوقت) اى ثم ان كان قبض الاجر ونصرف فيها لنفسه رجس على تركه بقسط ما بقى وصرف لارباب الوقت (قوله نعم لو كان هو المستحق) بان كان الوقت اهلها وانصرف فيه بان لم يكن في طمقة غريم من اهل الوقت فان لم يصرف الوقت نفسه وأجر بدون اجرة المثل فهل تصح الاجارة فى قدر نصيب وتطل فيما زاد قدر بقا المصفقة وفى الجميع فيه نظر والظاهر الثاني لما تقدم انه حيث شملت ولا يشي جميع المستحقين كان كولى المجهور عليه فلا تصرف الا بالمصلحة فى المال (قوله ومهما نها) اى على الراجح اخذنا ما سدد كرم عن الشارح (قوله انفسخت بموته) عبارة

الشارح فى كتاب الوقت بعد قول المصنف واذا اجر الناظر زادت الاجرة الخ ما نصها ومراة لو كان خلافا المؤجر المستحق أو ما ذونه جازا بجار ما قبل من اجر مثله عليه فالوجه انفساخها باستقالها لغيره من لم ياذن له فى ذلك ويحق ما لو لم يكن الناظر مستحقا واذن له المستحق ان يؤجر بدون اجرة المثل فهل لناظر ذلك لان الحق لغيره وقد اذن له فى ذلك أم لانه لا تصرف الا بالمصلحة وارجاه بدون اجرة المثل ولو ياذن المستحق لاصحله فى الوقت فيه نظر والا قارب الثاني (قوله قبل انقضاء المدة) اى لو وقع بذلك (قوله على تركه القابض) اى المستحق (قوله أو بعدة استحقاقه) خرج بذلك ما يقع كثيرا فى شروط الواقفين من قولهم وقت هذا على ذرتي ونسلي وعقبي الى آخر شروطه ويحجبون من ذلك النظر لارشد

فلا ريد فلا تنسخ الاجارة بوجوب الناظر المستحق للنظر بمقتضى الوصف المذكور كما تقدم في قول الشارح بشرط الواقف
 او بغير شرطه ما لم يكن ايجازيون اجرة المثل كما مر (قوله او غيره) كالحض (قوله جدة استحقاقه) قضية هذا التعليل انه لو خرج
 عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر زوجته مثلاً مادامت عازبة اولادها لان يقضى في تزوجت المرأة وفق ان يكون
 كالنظر وهو ظاهر فليتأمل (قوله وبه فارق الناظر السابق) المذكور في قوله ولا يجوز متولى الوقف الخ (قوله لانه) اى الناظر
 السابق (قوله ولو بموته) اى مع موته وفي نسخة محضة تبطل بموته اه وهي ظاهرة (قوله وليس في كلامه ما يخالفه) اى بل الذى
 يؤجره الحاكم ومن ولاد الحاكم فلو لم يكن ثم متولى من جهة الحاكم وادار المحسن الاجارة فطر بتم ان يرفع الامر الى الحاكم
 وبإسالة التولية على الوقف ليصح ايجازه وعلى هذا الوجه من الرفع ٢٣١ الى الحاكم تغريم دراهم لها ووقع اولوية غير
 المستحق من يحصل منه ضرر

خلافاً للقول ومن تبعه (ولو آجر البطن الاول) مثلاً او بعضهم الوقف وقد شرط النظر له
 لا مطلقاً بل مقيداً بنصيبه او بمدة استحقاقه (مدة) المستحق او غيره (ومات قبل تمامها او
 الولى صيا) اوماله (مدة لا يبلغ فيها بالنسب قبليخ) رشيداً (باحتمال) او غيره (فالاصح
 انقضاءها في الوقف) لانه لما قيد نظره من جهة الوقف بمدة استحقاقه لم يكن له ولاية
 على المنافع المتقلة لغيره وبه فارق الناظر السابق لانه لما كان له النظر وان لم يقضى كانت
 ولايته غير مقيدة بشئ ففسر اترعاه على غيره ولو بموته وبما تقرره انه لا منافاة بين هذا
 وما مر من عدم انقضاءها بوجوب متولى الوقف كما اوضح ذلك والده رحمه الله تعالى
 في فتاويه به يندفع ما وقع لكثير من الشراح هنا وخرج مما ذكرنا موقوف عليه لم يشترط
 له نظره عام ولا خاص فلا يصح ايجازه وليس في كلامه ما يخالفه وبما يحسنه الزركشى
 من انه لو آجر الناظر ولو كما للبطن الثاني فبات البطن الاول انقضى لا لتقال
 استحقاق المنافع اليهم والشخص لا يستحق على نفسه شيئاً له بناء على ما قاله شيخه
 الاذرى تبعاً للسبكي وغيره ان من استأجر من اياه واقضه الاجرة ثم مات الاب والابن
 حازر سقط حكم الاجارة فان كان على ابيه دين ضارب مع الغرام ولو كان معه ابن آخر
 انقضت الاجارة في حق المستأجر ورجع نصف الاجرة في تركه اياه ودينه مبني على
 مرجوح والاصح عند الشافعي هناك ان اجارة من تقسم وتقسيم في صورة الزركشى عدم
 لانقضاء (لا) في (الصبي) فلا تنسخ لبناء وله تصرف على المصلحة مع عدم تقيد نظره
 ومثلي بلوغه بالانزال افاقه بخون ورشد فمبني اما اذا بلغ بالاحتمال سقياً فلا تنسخ
 جزئاً وما اذا آجره بمدة لمع فيها بالنسب فتبطل في الزائد ان بلغ رشيداً ومثل البلوغ

الوقف فينبغي ان نصح الاجارة
 من المستحق للضرورة فلما اجسج
 (قوله ضارب) اى بالاجرة (قوله
 ورجع) اى المستأجر (قوله ورشد
 سقياً) اى فلا تنسخ من اجارة
 وهو ظاهر ان كان جنونه مطبقاً
 فان كان متقطعاً واجره في زمن
 جنونه مدة تزيد على مدة الجنون
 الذى وقع فيه العقد فهل تبطل
 فيما زاد على تلك المدة قياساً على
 ما لو آجر الصبي مدة تزيد على بلوغه
 بالنسب اولا وعلى الشافعي فهل
 تقسم بافاقته اولا قبله نظراً
 والاقرى الاول ووجهه بان
 الاصل استقرار العادة وعليه فلو
 خولفت العادة واستقر الجنون
 كان كالمو بلغ الصبي غير رشيد

فقد دهم الاجارة ان لم تنقض المادة التي ذكرت في الاجارة قبل الافاقه (قوله ان بلغ رشيداً) عبارة شرح الروض ثم ان
 بلغ سقياً لم تبطل لبقاء الولاية عليه ويؤخذ مما ذكره كانه ان الصبي لو باع مدة يبلغ فيها بالنسب ولم يبلغ رشيداً أم لا
 لم يكن له التصرف في ماله استصحاباً لحكم الصغر وانما يتصرف الحاكم ذكره الاسنوى اه والمخالف خلافه اذا ترفع
 ولاية الولى بمجرى بلوغه بل بالبلوغ رشيداً ولم يعلم مر اه سم على حج (أقول) قضية انه لو علم بلوغه ورشد بان ثبت ذلك
 بيينة الانقضاء حين البلوغ وهو ظاهر لان العبرة في الشروط بما في نفس الامر وقيدان عدم ولاية عليه هذا ويرد على قوله نعم
 ان بلغ سقياً لم تبطل لبقاء الولاية عليه انه بالبلوغ ذهب بغير الصبي وخلقه بغير السقاه والولاية التي بغير الصبي بينهما لم تبق
 بعد البلوغ المهم الا ان يقال مراده الولاية في الجملة أعظم ان يكون سقياً الصبي او غيره بدليل انه لم يرض في زمن تصرف
 غيره فيه عنه (قوله ومثل البلوغ

بالاحتلام الحميم) هذا اعلم من قوله السابق بالاحتلام او غيره (قوله ثم مات المالك) اي المولى عليه (قوله في اثنا عشر ذكرا) جمع
 زبوعه للمدة المذكورة هنا من اقل قوله بطلت فيما بيني من المدة) اي والمستأجر مطالبة المولى بالقبض مما قبضه ويرجع المولى على تركه
 المولى عليه ان كان له تركه والافساح ما غرمه عليه والقرق بين هذا وما تقدم فمما لو فعل الناظر الاجرة وقد دفعه المبلغان الاول
 ان الاجارة لم تنقضي ونحوه خراج المال عن يده بحسب تسليمه لاجله بخلاف ما هنا فان الاجارة تنقضي والمال لم يخرج من تصرف
 المولى وحيازته فلما لم يمتل (قوله ولو لا) (الخ) ٢٣٢ قضية انه لو كان له على الثاني ولاية كان له وصاية على الآخرين

بالاحتلام الحميم في الثاني ولو اجر المولى مال مولاه مدة معلومة ثم مات المالك في اثنا عشر
 بطلت فيما بيني من المدة كما اقر به الواو درج الله تعالى لان ولايته مقصورة على مدة
 ملك مولاه ولا ولاية على من استقل ملكها اليه ولا ياتيه فاشبه انقضاء اجارة البطان
 الاول بموته واجارة ام ولد بموته والمعلق عقده بصفته بوجودها وماله البند ينهي من انه
 لومات في اثناء المدة بطلت الاجارة في نفسه ودون ماله فرغ على راي مروج في مسئلة
 البوع بالاحتلام ان الاجارة تستقر في ماله ولا تستقر في نفسه (و) الاصح (انما تنقضي
 بانتهاء المدة) كلما ولو فعل المكسري زوال الاسم وفوات المنفعة قبل الاستيلاء عليها
 اذ لا تفصل الاشياء فاشبه وانما حكمنا فيها بالقبض ليمكن المستأجر من التصرف
 في نفسه بالكلية ان وقع ذلك قبل القبض او بعده وتغلب مدة ملكه الاجرة والافق الباقي
 متناوون الماضي فيما في نفسه ما من من التوزيع فان انهدم بعضها ثبت للمكسري الخيار
 ان يبادر المكسري بالاصلاح قبل مضى مدة الاجارة وعلى هذا يجعل قوله ما ان
 تخرب المكسري يخبره اذ هدم ادهم تخرب يحصل به تعيب فقط وتعطل الرعي بانقطاع
 ما فيها والحمام نحو خال ابيته او نقص ما يثمرها بنفسها كذا قالوا وما عارض به من
 كونه منبها على الضعيف في المسئلة بعده يمكن حله على تقدير سقوط ما الهما من محل آخر
 كابر شد ذلك قولهم لا يبقى لا يمكن سقياها ما آخر واما نظرها من اطلاق الجهور ديا
 بطورات اثناء المدة آفة ببقاية الحمام المجرى عطلت ماها التغيير سواء مضت مدة
 اثناء الاجرة ام لا ومن المتولى عدمه لاذ بان العيب وقدمت مدة اثناء الاجرة وقالوا انه
 الوجه لانه في بعض العقود عليه فمعرض بان الوجب بما اطلقه الجمهور وصريحه نظيره
 في مواضع مما لهم منها قولهم لو عرض اثناء المدة ما ينقص المنفعة كمثل يحتاج لاعادة
 وحدث يلج بطم حدث من تركه عيب وبياد المورس لاصلاحه فقير المساجر وقولهم
 لو كثر ارضنا فرقت وتوقع الحصار ماها في المدة فقير المساجر وغير ذلك من تصرفهم
 بان الخيار على التراخي فيما لو كان العيب بحيث يرجي زواله كافي مسئلة ما فيها انهم

ان الاجارة لا تنقضي وقد يستوف
 فيه ويقال بالانقضاء ويوجه به
 حين الاستيلاء لم يكن له ولاية على
 من استقل الحق اليه الا ان فقد
 اجر مالا ولاية عليه حين الاستيلاء
 (قوله ولو فعل المكسري) اي
 ويلزمه ارض نفسه بالاعادة بنائها
 (قوله يخبره) اي المستأجر (قوله
 او نقص ما يثمرها) لعل المراد نقصا
 يتعذر معه الانتفاع والافلاوجه
 للانقضاء اه سم على حج وقوله
 يمكن حله الخ هذا الثاني في صورة
 نحو خال ابيته الحمام الا ان يقول
 بطل يتعذر معه الانتفاع وقوله
 عطلت ماها اصل المراد انقصت
 بحيث نقص الانتفاع ولم تنف
 بالكلية اما لو عطلت رأسا بحيث
 تعذر الانتفاع فيه بقي الانتفاع
 أخذ من المسئلة قبلها مع الذي
 اوجب فيها اه سم على حج (قوله
 كذا قالوا) والمقدس ثبت
 التغيير على ما يأتي من نقصان
 المسئلة ثبت الخيار فقط فان

حل ما هنا على ما لو عطلت المنة لئلا كان العقد الانقضاء عليه فلا اعاده الا على وجه يزول كالصريح
 به تعطل المنفعة وعودها كما كانت بعد استحقاقه المنفعة على ما اقتضاء التعيب بالانقضاء وقباس ما في العصب ان بين
 استحقاقه للمنفعة وثبت المكسري الخيار لتفريق المصقة عليه ويجري هذا في بقية الصور التي قبل فيها بالانقضاء (قوله وما
 اعترض به) اي من قوله كذا قالوا (قوله على الضعيف في المسئلة) هي قوله لا انتفاع ما ارض الخ وقوله يمكن حله اي المسئلة
 بعده (قوله بحيث يرجي زواله) خرج مالا يرجي زواله وفي الروض آخر الباب وان رضى المستأجر بعيب يتوقع زواله لم ينقطع
 خياره والا انقطع اه سم على حج وقال ايضا لکن في تصويره بما اذا أمكن الانتفاع في الجله اما اذا تعذر رأيا فيبقى
 الانقضاء أخذ من قوله وتعطل الرعي (قوله كافي مسئلة) هي تعطل الرعي بانقطاع ماها

(قوله يقتضي الانقضاء في مستثنى) هي فالوطرأت التنازل المدة أفه بساغة الحمام المؤجرة (قوله به آخر) قال في شرح الروض
وقد بيناه انه اذا لم يكن زراعتها بشيعة تنفسخ الاجارة وهو ظاهر وسيأتي نظيره في انقطاع ما له الحمام اه سم على حج وبصرح
بذلك قول الشارح الاتي ويلحق بذلك الخ (قوله يقتضي) اي في غرق البعض وقوله على التور خلافا للحج (قوله يقتضي) منه
يدل ان ما يقع في ارض مصر فانما يستأجر حاقيل او ان الزرع وهي محايروه غالبية في عدم الزرع في تلك السنة وجوب
الانقضاء ان لم يروى شيئا أصلا ويثبت فما اذا روى بعضها وكلها لكن على خلاف المأدمن كمال الزرع وهذا ظاهر ان كان
العقد واقع على سنة فان وقع على ثلاث سنين انقضت السنة الاولى التي لم يشملها الزرع ويقتضي المستأجر فوراً في الباقي فان
فسخ فذلك والاسقط عنه اجرة السنة الاولى واستفيع بما يقضى المدة ٢٤٣ ان شئها الزرع بما يقابلها من الاجرة المقدرة

عليه في عقد الاجارة (ولا) قوله
ولا يكتفى بوعده اي لا يستط
خياره بوعده بسوق الماء لكن
لو آخر عقد ادعى ذلك لم يفتق
له سوق جاز له الفسخ قياسا على
ما مر من انه لو أجر ارضا للزراعة
لاما لها ووعده بغير ما يكفيها
صحت الاجارة ثم ان لم يفعل ذلك
ثبت له حق الفسخ (قوله فهو
على التراخي) اي الا اذا كان
سببه تقربين الصفة كما مر قريبا
في قوله يقتضي سببه على الفور
الخ (قوله وكان الغصب على
المالك) اي بان غصب من يده
اه سم على حج (أقول) والظاهر
أن ما فهمه من قوله عن المالك
أن المراد به انها غشيت من يده
المالك غير مراد بل المراد انها
غشيت من المأدمن لاجل
كونها منسوبة الى المالك كان

٢٠ به ع يكون بين الداعب والمالك ما يجعله على الغصب لكونه حقا له لعداوة بينهما وان المراد
بغصبه على المستأجر انه غشيت له لكن لعداوة بينه وبين الداعب وبه يدفع ما ذكر من التامل الاتي (قوله فيستقر
قطعا ما استوفاه) فان استغرق الغصب جميع المدة انقضت في الجميع وان زال الغصب وبقي من المدقق ثبت الخيار للمستأجر
لتعريق الحقيقة عليه والخيار على الفور الى آخر ما تقدم في الشارح اه قلت لكن محله اذا لم يكن هناك تعريق صرفة ملاذا
كما هنالك تعريق صرفة فهو على الفور كذا يحيط شيخنا الزاوي وقد افاق شيخنا الزاوي ايضا بان الغصب يفسخ الاجارة
فوقعت القضاية ببعض اكابر العلماء فذهب بها الى القاضي يحيى بن زكريا ومن ولايته جسر وصحب معه من المتأخر وقال العجب
ثم العجب ان الشيخ نور الدين الزاوي اتفق بان الغصب يفسخ الاجارة وهذا من المتأخر فاض عليه بان الغصب يثبت الخيار

هذا ان هذا الامر يجب فبلغ شيئا المذكور ذلك المجلس فكتب الى القاضي يحيى وهذا صورة ما كتب ومن خطه نقضت المردون
على السامع الكريمة هو منها الله تعالى من كل سوء بمحمد صلى الله عليه وسلم ان هذه المسئلة كتبها بعض الشافعية مخالفا لما
كتبته وقد سئل عنها من نحو عشرين فكتب فيها بالنسخ الاجارة وقد اشرت الى الانتفاخ فان المطالبة انما تثبت بالحدوث
اي الناظر لا للمستأجر شيئا فان استغرق القصب جميع المدة انتقضت في الجميع وان زال القصب وبقي من المدة ثبت
الخطا للمستأجر لتفريق الصفقة عليه والخياري على الفور لانه خيار تفريق صفقة وقد غلط في هذه المسئلة جماعة من اكابر المتأخرين
فقالوا ان الخيار على التراخي في هذه المسئلة لان الاحصاء اطلقوا ان خيار الاجارة على التراخي لكن محله اذا لم يكن هناك تفريق
صفقة ما اذا كان هناك تفريق صفقة فهو على الفور وقت القضا في يد بعض جماعة من اصحاب الهمائم الكبار فذهب بها اليه
وقال هذا امر يجب ان قلنا لا في انتفاخ الاجارة القصب فقلت له المسئلة منقولة في شرح الروض وشرح المنهج فرجع الى
وقال في اي باب فقلت له في كتاب الاجارة ثم كتبت ثانيا فوقت القضا في يد بعض مدرسي الجامع الازهر فاولس الى بعض فلازمته
فقال لي في هذا المجال ان القصب ثبت ٢٣٤ الخيار فكيف تكتب بانتفاخ الاجارة فنشرت التليد فرجع ليضيه وجاءني من

المنهاج فذكرت ان من المنهاج
لا يجوز الانتقام منه الا لعارف
وهو من المنهاج ان القاصب
اذا اذيات يده وبقي من الاجارة
شيء ثبت له الخيار وقد استبعد
السبكي رحمه الله ثبوت الخيار
اذا استغرق القصب جميع المدة
وقد بلغني ان بعض الجماعة الذين
كتبوا هذا الماكتتب رجع
واعترف بالخطا وغالب الجماعة لم
يقروا على احد وانما اخذ العلم من
الورق والقبر انما اخذ العلم من
محقق العصر كالشهاب الرمي
والشيخ عميرة والشيخ نور الدين
الطفتاقي والشيخ شهاب الدين
البلقيني حافظ العصر وقد كتب لي في الاجارة انما مديته العلم على باهوا وكان من ارباب الاحوال ينصرف في المكون التام
جهارا والفقير له عاقبة تكفيه وليس محمدا الثاني من الوظائف جزاكم الله خيرا واحسن اليكم اه هكذا يخط شيخنا الزبدي
رحمه الله اه عبد البر الابهروري (قوله اما اجارة التمة) مختار قوله في اجارة عين (قوله لا اصل العقد) قضيه وان كان بتفريط
المستأجر اه سمع على ج وهو ظاهر (قوله واما وقوع ذلك بتفريط المكري) ياتل صورة تفريط المستأجر مع ان القصب من يد
المالك الان يصور بما اذا امتنع من تسليمها حتى غصت ولو تسليمها لتقص اه سمع على ج وقد توقف في قوله الان يصور الخ
فان المشتري لو عرض عليه مبيع وامتنع من قبضه وتلف انفسخ العقد ولا ضمان على المشتري ويرجع عنه ان كان دفعه للبائع
(قوله قال الاذري الخ) اطلاق الشيخ في شرح منبهه يقتضي ثبوت التصح والخيار واه كان القصب في يد المستأجر على المالك
او المستأجر فوافي ما قاله الاذري وهو العقد (قوله وهو شكل) اي فلا فرق بين كون القصب على المالك او المستأجر في ثبوت
الخيار ولوع التفريط غاية ان بعض القيمة اذا فرط (قوله وهو زيادة ثقله) قبل يؤخذ بما ذكرنا هذا في غير الشهاد اما هو فليس
لهو جرف فسخ الاجارة بوجه لا يجرى وقد يمنع الاخذ بان حيا له ليست حصة فلا ياتي في انه بقل بعد الموت الحسي وان كان حيا عند الله

(قوله فاقضى التغيير) أى بين القسح وعدمه فان لم يفسخ الزم بمحله قهر عليه ٢٣٥ ولا شئ له زيادة على ما ساءه أولا (قوله ان

لزم المؤجر) أى بان كانت اجارة ذمة (قوله ولا اقتراض) ظاهره وان كان الاقتراض اضع المالك من البيع وهو محتمل لان فى الاقتراض الزام المنة المالك وقد لا يتسرف فيه عند المطالبة (قوله حرمة الحيوان) أى مع احتمال قصوره فى شأنه محافظة على استيفاء المنفعة التى استصقتها منه ولا كذلك العبد الا شئ (قوله فله بيعه حالا) أى على المحدد وقضته انه الاستقلال بذلك (قوة فلا يبيعه ابتداء) وفى نصه بعد ابتداء خسة ان تأكل اثمها والاولى اسقاطه الا أنه عند بيع كماله الاثنان ان تأكل اثمها وانما يأتى ذلك اذا ما عاها شأنا لمونة ناعيا (قوله الا ان يعمل الخ) هذا الأصل محلل لامة بيع الا على وجهه بعد فليست أمال اذا التبادر من كلامه ان مجرد عدم انقضاء الاجارة كافى فى جواز البيع (قوله وامكن اثبات الواقعة) أى بان سكت اقامة البينة عليه وقبلها القاضى ولم يأخذ بالاولان قل على ماص (قوله فليما يظهر) أى ظاهرا اماما طنا فنبقى ان له الرجوع (قوله الا فيما توقف قبضه الخ) قد يشكك عما تقررو فى البيع انه لو وضع المبيع عنده صا وقبضا وأودعته على ممر فاعترف باشكله اسم على حج وعكن الجواب بان محل الاكتفاء

الناثم ينقل ولا يعارض قوله بم انفساخها بتلف المستوفى به المعين فى العقد تارة على ما فى الروضة وبعدمه أخرى ثم ان عين فيه أو بعده وبقي أجل جواز وان عين بعده وتلف أجل وجوب بارضا المكترى لان هذا مفروض فى التلف كاترى وما ضمن فيه ليس منه لا مكان محل الميت وانما حدث فيه وصف لم يكن حال العقد فاقضى التغيير ما لم يبد له من هون مثله أو دونه (ولو اكرى جالا) عينا أو ذمة (وهرب وتر كما عند المكترى) فلاخبار لا مكان الاستدنا بما فى قوله (راجع) ان لم يسرع بموتها (القاضى ليوثها) باثاقها وأجره متعدها كتمهدها حالها ان لزم المؤجر (من مال الجال فان لم يبيده مالا) بان لم يكن له غيرها وليس فيه زيادة على حاجته المكترى والاباح الزائد ولا اقتراض (اقترض عليه) لانه امكن واستدناؤه الحاكم حرمة الحيوان فلو وجدوا باضاها واحتاج فى حفظه لمونة أو عبيدا كذلك فله بيعه حالا ونقطته الى ظهوره ماله كماله السبكي وفى القبطه ما يؤيده (فان وثق) القاضى (بالمكترى دفعه) أى المفترض منه أو من غيره (اليه) ليصرفه فيما ذكر (والا) بان لم يثق به (بعمله عند ثقة) بصرفه كذلك والأولى له تقدير الثقة وان كان القول قول المنقذ يمينه عند الاحتمال (وله) أى القاضى عند تقدير الاقتراض ومنه ان يخاف عدم التوصل له بعد ان استغاثه (أن يبيع منها) بنفسه أو وكيله (قدر الثقة) والمونة للضرورة وترجع اليها جميعها فلا يبيعه ابتداء لانه حق المستأجر باعيانها ومنازعة محلي فبما له لا يوفى حقه لعدم انفساخ الاجارة غير ظاهرة الا ان يحصل على ما يحسنه الاذرى من انه لو راي الحاكم فى اجارة المنة مصلحة فى بيعها والاكثر ابيع بعض الثمن المستأجر جاز له ذلك جزمنا حيث جاز له بيع مال الغائب بالمصلحة والاباحة انه لو راي مشتريها بالها سلوية المنفعة لمة الاجارة لزمه ان يبيع منها ما يحتاج لبيعه مقدمه على غيره لانه الاصح (ولو اذن للمكترى فى الاتحاق من المبيع جمع جازى الا ظاهر) لانه محتمل ضرورة وقد لا يرى الاقتراض وكلامه يفهم استقام رجوعه بما اتفق به غير اذن الحاكم وهو كذلك ان وجدوه وامكن اثبات الواقعة عنده والا أشهد على اتفائه بقصد الرجوع ثم يرجع فان تعذر الاشهاد لم يرجع عما اتفق فيه يظهر لتدور العذر والثانى المنع لئلا يؤدى الى تعديده فيما يفسد على غيره بل يأخذ المال منه وينفعه الى أمين ثم الامن يدفعه له كل يوم بحسب الحاجة واحتزرت كما عاها لوهرج ما كان كانت اجارة من تغيير يظهر ماص فى الباقي وكما لو شرد الدابة وان كانت فى المنفعة اكثرى الحاكم أو اقترض تغيير ماص ولا يفرض ذلك للمستأجر لامتناعه وكفه فى حق نفسه فان تعذر الاكثر افعه الفسخ (ومتى قبض المكترى) العين المكتراة ولوهرج أجرة عينه او (الدابة) او الدار (وامسكها) هو زيادة ايضاح العلم بمن قوله قبض ومثل قبضها امتناعه منه بعد عرضها عليه قال القاضى أبو الطيب الا فيما يتوقف قبضه على النقل أى قبضه الحاكم فان صم أجره قاله فى البيان وفيه نظر لانه حاضر ولم يتعلق بالعين حق للتفسير حتى يزورها

بالوضع فى خفية يمكن تناوله باليد وعلمه فممكن جعل قول القاضى الا فيما يتوقف الخ على غيره كالواب والاحمال الثقيلة (قوله فان صم) أى المستأجر قال سم على الامتناع اه وقوله ابرأى الحاكم وقوله وتعهده أى المستأجر

(قوله يرد على مالكها) أي وثبتت الاجرة بمضي المدة وامكان العمل على المستأجر (قوله وفي تخرج بها) أي المستأجر (قوله حالة العقد) أي او كان الزمن زمن شوق ٢٣٦ وعلمه المؤبر وقوله وليس أي المكثري (قوله لانه يمكنه ان يسير عليها) أي

او يوجها لمن يسير عليها من هو مثل المستأجر (قوله اجرة مثل ذلك) أي واذا انقضت في هذه الحالة ضمن ضمان الضوب واما لو جاوز الحبل الذي استأجره اليه لم يكن له ثم يعود عليه الى محل العقد فيأخره اجرة ما زاد ويضمنها اذا تقضى فيه واذا رجع الى محل العمل الذي جاوزه جاز له الرجوع منه الى محل العقد لعدم انقضاء الاجارة فيه واذا انقضت في مدة العود فهل يضمن لانه صار غاصبا بما جاوزه او لا يجوز ان اتفاه بها ويقام اجارته فيه وتطرو مقتضى ما تقدم من انه اذا تعدى بضرب الدابة مثلا صار ضمانا حتى لو انقضت بغير ما تعدى به لم يرد ضمان الاول (قوله او عرضت عليه) هذا قد يخالف ما تقدم من القاضي ابي الطيب لان الدابة بما يتوقف قبضها على النقل فالوجه وقفا لما رجع اليه من انه لا اثر لمرجوع العرض الا اذا كان على وجهه بعد قبضا بالببيع اه سم على حج (اقول) ويصل قوله لا يكتفى هنا الى ان الاجارة القاسدة (قوله ولو اكرى عينا) أي اجارة عين او مدة كما هو ظاهر اه سم على حج (قوله اي القصصة في ذلك) يجوز ايضا

لا به ولا يجارها كما انما يكون لنفسه او لعقل حق فالوجه انه بعد قبضها وتوجهه على الامتناع يرد على مالكها (حق مضت مدة الاجارة استقرت الاجرة وان لم يقطع) ولو ائذ ر منعه منه كخوف او مرض تلك المتافع تمت بده حقيقة او كما قاسمته عليه بالماضي تخرج به مع الخوف ما وضاعها الا اذا كان كذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا ازام مكر أخذها الى الامن لانه يمكنه ان يسير عليها مثل تلك المسافة الى بلد آخر وما يجتهد من الراحة انه لو علم الخوف كل الجهات وكان الغرض الاظلم ركوبها في السفر وركوبها في الحضر قائمه بالنسبة اليه لم يلزم المستأجر اجرة يظهره على ان امره اذ بذلك انه يتغيره اذ هو تغير ما صرف فهو انقطاع ما الارض وفي اتفق بعد المدة لزمه مع المعنى المستقر عليه اجرة مثل ذلك الانتقام (وكذا) تستقر الاجرة (لو اكرى دابة ركوب الى موضع معين وقبضها) او عرضت عليه (ومضت مدة امكان السير اليه) لكونه متكلما في الاستيفاء وعلم من كلامه ان هذه غير الاولى لان تلك مقدرة بزمن وهذه بعمل تقسمه قربة بمدة العمل الذي ضبطت به المتفقة (وسواء فيه) أي التقدير عدة او عمل (اجارة العين والذمة اذا سلم) المؤجر في اجارة النعمة (الدابة) مثلا (الموصوفة) للمستأجر لتعين مقبها بالتسليم بخلاف ما لو لم يسلمها فلا تستقر اجرة عليه لبقاء العقود عليه في الذمة وكالتسليم العرض كما مر (وتمت في الاجارة القاسدة اجرة المثل) سواء اذارت على السعي ام تقضت بما يستقر به السعي في الصحة) مما ذكره ولو لم ينقطع ثم تحبلة العقار والوضع بين يديه والعرض عليه وان امتنع لا يكتفى هنا بل لا يضمن القبض الحقيق (ولو اكرى عينا مدة لم يسلمها) او قبضها او حبسها احبى ولو كان الحبس لقبض الاجرة (حق مضت) تلك المدة (انقصت) الاجارة لفوات العقود عليه قبل قبضه فلو حبس بعضها انقصت فيه فقط وتبقى الباقي ولا يدل زمان زمان (ولو لم يقدر مدة) وانما قدرها بعمل (كان اجر) دابة (الركوب) الى موضع معين لم يسلمها حتى مضت (مدة) امكان (السير) اليه (فالاصح انها) أي الاجارة (لا تنسخ) ولا يصير المكثري اذ هي متعلقة بالتمتع لا بالزمان ولم يتعد راسخا وها هو الثاني تنسخ كمال وجبها المكثري واجاب الاول بانا لم يقر به الاجرة فاضاعت المنفعة على المكثري ولا فسخ ولا خيار بذلك في اجارة الذمة قطعاً لانه دين ناجز تأخر وقاؤه (ولو اجر عبده) أي ورقته (ثم رقبته) او وقفه مثلا او استود الامنة ثم مات (فالاصح انها) أي القصصة في ذلك (لا تنسخ الاجارة) لانه ازال ملكه عن المتافع مدها قبل شقوعه عليه فلم يصادف الارقة بمساوية المتافع خصوصا والاصح انها تتحدث على ملك المستأجر والثاني تنسخ كون البطن الاول وهو ضعيف كما صرح به في الروضة وتخرج به اعتقه ما لو علم

رجوع الضمير للاجارة ويكون قوله الاجارة من الاظهار اه سم على حج (قوله البطن الاول) عقده بوجوه اجارة ام ولد وموته واهل عقده بصفة بوجوهه لان المقصود من ذكره ان الاستدلال على انفساخ اجارة مال المولى عليه بوجوه والغرض منها بيان الحكم (قوله وهو ضعيف) انما خص على ذلك لثلاثه من قياسه على صحيح اعتقاده (قوله ما لو علم

عقته الخ) ليس هذا انكر ارفع قوله السابق فاشبهه انتفاع الاجارة (قوله في اثناء مدة الاجارة) وبقي ما علق عليه بصفة ثم اجره
 ووجدت الصفة متقاربة للايجار هل تصح الاجارة أم لا فيه فنظرنا الاقرب الثاني لخروجه عن ملكه بوجود اصفة والعقود اذا عاين
 غيره وقد وسقته لشدته وفي الشارع البصر قوله لو اجر أم وله ثم مات (بقى ما لو اجر أم وله ثم اعتقها وبقي ان لا ينفسخ الا للموت
 ايضا اه سم على حج (قوله وما لو اقر) اي بعد الاجارة (قوله على وارث اعتق) اي الوارث (قوله ولو نسخت الاجارة بعد العتق
 بعيب) اي ويرجع المستأجر بقط ما بقي على السيد والوارث (قوله فلو اجر دار) ٢٢٧ الاول ان يقول ولو اجر الخ لان هذا

لا يتقرر على ما قبله (قوله رجعت)
 اي النفع للوارث النظر الفرق
 بين هذه وبين ما لو نسخت الاجارة
 بعد عتق العبد حيث لا ينفعه
 نفسه ولا يرجع لسيده ثم رآته
 في شرح الروض فرق بينه وبين
 البيع بمأصرونه وقد رقى اي
 ملك العتق منافع نفسه نظيره
 الا في صورة البيع من انها
 البائع وان شريك بينهما المتولي في
 البناء الا في ثمة اخذ منه الا منوى
 ترجع لهم السيدان العتق لما
 كان متصرفا به والشارع متصرفا
 اليه كانت منافع العتق لتطرد
 لقعود العتق من كمال تقربه
 بخلاف البيع ونحوه وقرق
 بعضهم بما لا يشئ ومن نحو
 البيع الوقت فان التبايع لم
 يشرف اليه تشرفه للعق ومن
 ثم يرى الخلاف في ملك الموقوف
 وكتب ايضا قوله رجعت لواقف
 اي ويرجع المستأجر بقط ما بقي
 على الواقف (قوله وانما امتنع
 بيع المشتري) قد يقال لاحاجة

عقته بصفة ثم اجره ثم وجدت الصفة في اثناء مدة الاجارة فانها تنفسخ لسبق استحقاق
 العتق على الاجارة ومثله ما لو اجر أم وله ثم مات كما اقتضاه كلامهما وانما عقد السيد
 وغيره وما لو اقر بعتق سابق على الاجارة فانه يعتق ولا يلازم قوله في نفسها ويقوم للعبد
 اجره (قوله) (و الاصح) انه اي الثاني (لا خيار للعبد) بصفته في نفسها لتصرف سيده
 في خالص ملكه فملك نفسه والثالث له الخيار كالا مة تحت عبيد ونرق الاول بان سبب
 الخيار هو عتقه ووجوده لا يب التصار هذا المصاهر كون المنافع تحدث مملوكة للمكترى
 (والاظهر انه لا يرجع على سيده بأجر ثمة) اي المنافع التي تستوفى عنه (بعد العتق) الى
 انفسه امدتها لتصرفه في منافعه حين كان مالكا لها ونقصه في بيت المال ثم على ما سار
 المسجلين وافهم فرضه الكلام فيما لو اجره ثم اعتقه انه لا يرجع له بشئ على وارث اعتق
 قطعا اذ لم يضمن ما عقده ولو نسخت الاجارة بعد العتق بعيب ملك منافع نفسه كما
 في الروضة لانه ما هو مستقلا والمجه فمما لو اوصى بصفة عبيد لا يدور بقبته لا سرقه زبد
 الوصية بدخول المنافع الورثة فلو اجر داره ثم وقفها ثم نسخت الاجارة رجعت لواقف كما
 افاده الواو الدرر الله تعالى والثاني يرجع لان المنافع تستوفى منه فصار انصارا لو اكره
 سيده على العمل (ويصح بيع العين المستأجرة) حال الاجارة (المكترى) قطعا لانتفاء
 الحائل كالرباع القسوب من خالصه وانما امتنع بيع المشتري قبل قبضه للبائع لضعف
 ملكه (ولا تنفسخ الاجارة في الاصح) لو روجها على النفع والملا على الرقبة فلا منافاة
 والثاني تفصيح لانه اذا ملك الرقبة حدثت المنافع على ملكه فلا تستوفى بالاجارة وكالو
 اشترى زوجته فانه ينفسخ النكاح ورتبانه انما ينقل الى المشتري ما كان للبائع والبائع
 حين البيع ما كان يملك المنفعة بخلاف النكاح فان السيد يملك منفعة بضع الامة المزوجة
 بدل انهما لو وطئت بشبهة كان المهر السيد لا لزوجة (فلو باعها لغيره) او وقفها او وهبها او
 اوصى بها وقد قدرت الاجارة بمن (جائز في الاظهر) وان لم ياذن للمكترى لم يصح
 اختلاف الموردين ويد المستأجر لا تعد حالتها في الرقبة لان يده عليها امانة ومن ثم لم يقع
 المشتري من تحملها لحظا لطيفة يستقر ملكه ثم يرجع المستأجر ويقتصر ذلك القدر السيد

الى هذا بالنسبة لما الكلام فيه لان الذي استحققه المستأجر بالاجارة منفعة العين والذى اودعه الدار
 العين وليسته متعلق الاجارة فلا جامع بينهما وبين عدم صحة بيع المشتري للمبيع قبل قبضه نعم بشكل على ما مر من صحة اجارة العين
 الموزون من المؤجر قبل القبض لانها التسمية ببيع المبيع من البائع قبل قبضه وتقدم الفرق بينهما في كلام الشارع والكلام عليه
 (قوله فان السيد يملك منفعة بضع الامة) يتأمل وكان المراد ان الملك في النكاح وادعى النفع ايضا الذي لا يملكه بل يملك
 ان يتنفع بشئ مخصوص اه سم على حج (قوله وقد قدرت الاجارة) اي في الثلاثة (قوله ومن ثم لم يفتح المستأجر) اي بمنزلة ان يفتح الخ

(قوله بالضرورة) هو ظاهر حيث لم تغض مدة تقابل باجر فيحصل ان المستاجر لا يبيع على تقريفا وان له لورضى بتقريفها واحتاج
التفريق الى اجرة فيحصل انهما على المؤجر لان منفعة التفريق تعود اليه لا تنفعه بان الله الثمنان عنه واستقر او الفتن (قوله ان
وقت قبضها) قضية قوله قبل لحظة لطيفة ٢٣٨ انه لا يبيع هنا على تسليمها للمشتري حيث كانت مدة التفريق تقابل باجر أو

فيما مشقة لا تتحمل عادة ويؤخر
المشتري قبض العين الى انتهاء مدة
الاجارة قهرا عليه حيث اشترى
ظالمين كونه مؤجرا فتدري فيقارن
في يده (قوله خلافا لابي الفرج)
ظاهره ان كلام ابي الفرج معور
بما اذا كان البيع لنفس المشتري
(قوله ويؤيد الاول) تأمل كون
ذلك مؤيدا للاول فانه انما يظهر
تأيد له الثاني اي وهو ما ربه
السبكي (قوله والمدة باقية) اي
مدة الاجارة (قوله ويصح في غير
المضر) اي وبغير المشتري كما كان
يقضي البائع (قوله ويؤيد ماسر)
اي قري ياتي قول الشارح بعد
قول المصنف ولو اكرى عيناً مدة
الخ أو حبسها أو فسخها الخ (قوله
في الفصب) اي لعين المؤجرة اه
نعم (قوله ثم تسقط بما لا يطابق
الاجال) اي ما لو لم تقسط الاجرة
على اجزائها المؤجر كالقول اجرتك
هذه الارض بكذا على انها خسون
ذواها متساويات دون ذلك لم
يسقط من الاجرة شيء في مقابلة
ما نقص من الاذرع لكن يتغير
المستاجر بين الفسخ والاجارة فان
فسخ زرع بمداقته ان كان والاسقط
المسي من ذمته ثم ان كان الفسخ
بعد مضي المدة أو بعضها استقر

عليها اجرة مثل ما مضى من المدة قبل الفسخ (قوله بمداقها) اي المؤجر والمستاجر
ويقتضيانها معا واحدهما او الحالك ان لم يتراضيا بقول الله (قوله على اول المدة) اي وما زاد على ذلك لا يتعلق به الاجارة

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ﴾ (قوله من عرأضا) هو بالتخفيف وهو لغة القرآن قال تعالى انما يعمر مساجد الله ويحرف فيه التشديد وهذا كله حيث لم يتم الرواية (قوله وصح ايضا) ذكره بعد الاول لما فيه من التصريح بالاختصاص اذ الاول يشعر بان الغيرة فيه خاف على ما يستفاد من قوله الحق (قوله واجمعوا عليه) اى على كثر المعارض لكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضه اذ غاية انتزاع عين من يد مسقطها ثم ان جل على مسئل ذلك فلا يبعد التسكير به (قوله ويستحب التلقا به) اى الاحياء وقوله فله فيها اى فى احياها اى اى ثواب (قوله طلاب الرزق) اى من انسان او بهيمة او طير وقوله داسل على ان الذى لم يسلم له الاحياء لان الاجر لا يكون الا للمسلم اه اسعد اه شيخنا الزايدى (أقول) وقد يمنع دلالة على منع احياه الذى وقوله فله صدقة لا يؤخذ منه التخصيص بالمسلم لان الكثرة الصدقة وثاب عليها ما فى الدنيا بكرة المال والبنيان وفى الآخرة بتخفيف العذاب كلقى المطالبات التى لا تتوقف على شيء بخلاف ما يتوقف عليها فانه لا يصح خصه وصاوا التخصيص بالمسلم يقتضى ان الكثر لا يصح احياؤه وهو فاسد لما باتى فى المتن فى قوله او يلاذ كفارا الخ والاحكام الشرعية الواردة عمومها تشمل الكفار فانهم مخاطبون بالقرع على الصحيح ولو كان التخصيص فى التبعير اذ القليل يلاذ المسلمين تأمل ٢٣٩ وفى المصباح الثواب الجزاء واثابه الله فعله ذلك وقال فى القمص الجبر اجر الله

﴿كُتِبَ عَلَيْهِ الْمَوْتُ﴾

الاصل فيه خبر من عرأضا استلحدهم واخبرهم ايضا من احيا ارضامته
فهو له وله الم يمتنع فى الملك خالى لفظ لانه اعطاهم منه صلى الله عليه وسلم لان
الله اقطعهم ارض الدنيا كارض الجنة لقطع منها من شامشا ومن ثم اتى السبكي
بذكر معارض اولادهم فيما اقطعهم صلى الله عليه وسلم له بارض الشام واجمعوا عليه
فى الجلة ويستحب التلقا به الصبر الصحيح من احيا ارضامته فله فيها اجر وما كانت العوائى
اى طلاب الرزق عنها فهو صدقة وهو (الارض التى لم تعمر قط) اى لم يتيقن حيايتها
فى الاسلام من مسلم او ذى وليست من حقوق حاصر ولا من حقوق المسلمين ثم قلت الارض
(ان كانت يلاذ الاسلام فله مسلم) وان لم يكن مكلفا كجنون كاحصر به الماوردى
والروايات ومرا دها بذلك فيما لا يشترط فيه القصد كما باتى (فملكها بالاحياء) ويستحب
استئذان الامام ولا يشترط فيه التصديق وعبر بذلك المشعير به لكونه الغالب نعم لوصى الامام
لزم الصدقة وموضعان الموات فاحياه شخص لم يملكه الا باتن الامام لما فيه من الاعتراض
على الامعة ولو تخبر مسلم وماتوا لم يترك حقه ولم تقض مديسقط فيها حقه لم يهل للمسلم فملكه
وان كان لوفعل ملكه ويحمل كلامه على الجواز لا على الحصة فلا اراد (وليس هو) اى

اجر امر اى بى ضرب وقتل واخره
بالدفعه ثالثة اذا اتاه اه فلم يقبض
ما يصحى ثوابا يجزا المسلم فاقضى
ان كل ما يقع جواه يسمى ثوابا
واجره سواء كان انقاعا مسلما او
كافرا (قوله هو) اى شرعا (قوله
لم يتيقن حيايتها) يشغل فيه
ما يتيقن عدم حيايتها فى الاسلام
وهو ظاهر وما شك فيه وسبأنى
عدم جواز احياها فى قوله ولولم
يعرف هل هى جاهلية الخ (قوله
ولا من حقوق المسلمين) مكافات
الانهار ونحوها (قوله وان لم يكن
مكلفا) اى بشرط تقيده اه شيخنا

زياى لكن يعارضه قول الشارح كجنون الا ان يهل على يجوز له نوع عقوبتكم سم على قول حج ولو غير مكلف شاة لم يصح
قتله عزه اى ولم يتعقبه ويؤخذ عما ساقى فى قول الشارح وما لا جعل عادة الاتلاف الخ ان يهل ملك غير المكلف بالاحياء حدث كان
الخصى مما لا يتوقف ملكه على قصد كالدور كتب سم على منهيح اى ولو رقيقا ويكون لسيده اه وهذا فى غير البعض اما البعض
فان كان بينه وبين سيده ما باذنه ولم يقع الاحياء فى نوبه واذا لم تكن مهابا فانهم مشتركين فيما ولا يتوقف ملك سيده او هو على
قصد واحد منهما بخصوصه بل متى احياها لا يتوقف ملكه على قصد او قصد التلقا فيما يتوقفه ملكه على قصد كالدور كان حكمه
ما ذكر (قوله كما باتى) اى فى قوله وما لا جعل عادة الاتلاف كبنو ادراخ (قوله ولا يشترط فيه) اى الاحياء وقوله القصد اى على
ما باتى ايضا وقوله وعبر بذلك اى التلقا وقوله المشعير به اى بالقصد وقوله لكونه اى التلقا وقوله لم يتيقن تركه
وقوله ويحمل كلامه اى المصنف (قوله لا على الحصة) لعل الاولى يحمل كلامه على الحصة لا على الجواز لان قوله فله مسلم فملكه ايزد
عليه ان عمومه يتناول المصنف والغير مع انه يحرم احياها فاذا جعل على الحصة اندفع الابرار لان الحصة قد تبتا فى الحرمة

(قوله تلك ذات لحي) مفهومه انه اذا اسجد ذلك للارفاق لا يمنع وعليه ينبغي انه اذا ارادهم مع مسلم في ارادة الاحياء ان يقدم السابق ولو ذهبا فان جاءه تقدم المسلم على الذي فان كانا مسلمين او ذميين اقرب بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمي بدوا وكفر فيذبوا عنهما واتهما وقال في الروض وان احيا ذمي ارضه مائة اى بدوا ولو باذن الامام نزعته عنه ولا جرة عليه فلو نزعها عنه مسلم واحياها بغير اذن الامام ملكها فلو نزعها الذي وزعدها اى اعرض صرفها اللهم الفقه في المصالح ولا يهل لاسد غلبتها ١٥ قال في شرحه لانها ملك للمسلمين ١٥ وقضيته دخولها في ملك المسلمين بمجرد زعده فيها بدون غلبتها ولا تعلق منهم ولا من ثلبيتهم ١٥ سم على حج (قوله لله ورسوله) فيه دلالة على ما مر ان الله اقطعها ارض الدنيا كارض الجنة (قوله وانما يبايعوا لكرمه معصوم) مفهومه ان غير المعصوم لا يجوز له ذلك بدنا ٢٤٥ وانه اذا فعل لا يملكه وهو ظاهر (قوله لا ذكوات) اى اهل ذمة ١٥ حج

غلبت ذلك (لحي) ولا غيره من الكتبة بالاولى وان اذن له الامام لم يلزم الشافعي وغيره من سلا عادي الارض اى قد يهاونون له اذ تقدمهم لم اذ تقدمهم وفقهم لله ورسوله ثم هي لكم مضي وانما يبايعوا لكرمه معصوم فهو استعجاب واصطبا بدنا لان الامانة تقابل ذلك (وان كانت) تلك الارض (يلاذ كفاؤله) م اباؤها) مطلقا لانه من حقوق اربهم ولا ضرر لمناقبه (وكذا المسلم ان كانت هلالا يذون) بكسر المجهمة وشبهه اى يدفعون (المسلم عنها) كوات دارنا بخلاف ما يذون عنه وقد صالحناهم على ان الارض لهم فليس له احواله اماما كان بد الحرب فقلت بالادام مطلقا لانه يجوز ذلك عارها كونها بالاولى ولو لم يصر فادعى الاقامة بها وقد علم مما تقرر انه لا يملك بالاستيلاء فقط اذا لم يكن زيادة له على موات الاسلام فقول بعضهم واهل ذكهم للاحياء لكون الكلام فيه والا فالقصاص ملكه بمجرد الاستيلاء عليه بقصد ملكه كاهو معلوم من صريح كلامه في السيراء وغيره سديد اتفاقه كلام بعض الشراح من انه يصير بالاستيلاء كالخبيز غير صحيح لان العامر املك بذلك فالحوات بطريق الاولى فيه عليه السبيكي (وما) عرف انه (كان معمورا) في الماضي وان كان الان خرابا من يلاذ الاسلام او غيرها وان خصه الشافعي بالادام السلام (فلا ملك) ان عرف ولو ذهبا وهو وان كان وارثا لم يملكه من عتد الكفار قبل القدوة عطا فانه يملك بالادام كما قاله الماوردي ولا ينافيه قولهم الا ملاك لا تزيل بالاعراض اذ محله في اسلاك محترم اما الحربى فملكه عرض للزوال فيقول به وانما يمكن فيا وغنية لان محله ذلك اذا كان ملكا للحربى باقيا الى استيلائنا عليه ولا كذلك هنا (فان لم يعرف) ماله كدارا كال او قرية بدنا (والعمارة اسلامية) يقينا (خال ضائع) يرجع فيه الى رأى الامام من - فقله اوسيه وسقط عنه واستقرضه على بيت المال الى ظهور مالكه ان ربحه والا كان ملكا لبيت المال فله اقطاعه كما في البصري جرى عليه في شرح الهذلي في الزكاة فقال للامام اقطاع ارض بيت المال وقلها اى اذا رأى مملكة سوا اقطاع رقبته ان منعهما الكتب في الشق

ويؤخذ التمسك بذلك من قول الشارح اماما تكان بد الحرب الخ (قوله بكسر المجهمة وشبهه) اقتصر في المختار على الضم فله الاصح وان اشعر كلام الشارح بخلافه (قوله وقد صالحناهم) هذا التصديق ذكره السبيكي قال وكذلك لو كانت ارض مدنة بر ١٥ سم على حج (قوله فقلت بالادام مطلقا) دفعنا عنه (ولا) قوله فقول بعضهم هو حج (قوله ولو ذهبا) اى اوسر بها وان ملكا كاهو الغالب بالاستيلاء عليه ١٥ سم على حج (قوله واخوه) اكلها همد والمؤمن (قوله املاك محترم) اى شخص محترم (قوله فيقول به) اى الاعراض (قوله اذا كان ملكا للحربى باقيا) قد يشكل بما جلا عنه خوفنا فانما استيلائهم عليه ليس في دخوله في ايدينا اللهم الا ان يخص ما نجا من تركوه من انفسهم لا بسبب المسلمين اصلا

امامات كرم ذلك فاستيلائهم عليه باى سكا حتى لو غلبه وامن الرجوع له وامنوا الغتيال للمسلمين زوجه والامية (قوله الاخير وقلها) ومنه ما جرت به العادة لان في اما كن خبره بمصر ناهل اواباها و ايس من معرفتهم فاذن وكيل السلطان ان من غير شيا من اهل فقه من غير شيا من اهل ملكه وخبى ان محله ما لم يظهر كون الهيا مسجدا او وقفا او ملكا لخص من معين فان ظهر لملكه وبصده وورده فهو مختصر كما في اعادة الارض للبناء والغراس بين الامور الثلاثة وينبغي ان نلزمه الاجرة لما لك مدة وضع يده (فرع) ٢٢ فتاوى السبكي رجل يده رقة اشتراها من حات فوضع شخص يده عليها وتوقع سلطانى فهل لو رفته منازعته ايطواب ان كانت الرقبة وصلت الى البائع الاول بطريق شرعى بان اقطعه السلطان اياها و اى ارض موات فهو يملكها ٢٢

وَبَصَحْتُهُ بِعَهْدِهَا وَطَلَّهَا الشَّيْءُ وَادَامَتْ فِيهِ لُورُشَهُ وَلاَ يَجُوزُ لَهَا حُدُودُ مَضْعِ الْيَدِ عَلَيْهَا بِالْأَخْرِ سُلْطَانِي وَلاَ غَيْرِهِ وَانْكَانَ السُّلْطَانُ أَقْطَعَهُ بِأَحَادِيثِ غَيْرِ مَوَاتٍ كَأَحَادِيثِ الْغَالِبِ الْآنَ فَإِنَّ الْمُنْطَلِعَ بِالْعِلْمِ كَمَا هَلْ يَقْطَعُ بِهِ بِحَسْبِ مَا يَقْرَأُ السُّلْطَانُ وَالسُّلْطَانُ انْتِزَاعُهَا مَقِي شَاءَ وَلاَ يَجُوزُ لِلْمُنْطَلِعِ بِعَهْدِهَا فَإِنَّ نَقَاصَ سِدْوَادِ اعْطَاهَا السُّلْطَانُ لِحُدُودِهَا وَيَطْلُبُ أَهْلُ (وَأَقُولُ) مَا تَعْنِيهِ كَلَامُهُ مِنْ أَنَّ اقْطَاعَ السُّلْطَانِ لَغَيْرِ الْمَوَاتِ لَا يَكُونُ عَلَى وَجْهِ الْقَبْلِ مَعْرِضَ كَيْلِ عِلْمٍ كَلَامِ الشَّارِحِ وَحَسْبُ نَقَاصِ اقْطَاعِهِ غَيْرِ الْمَوَاتِ فَلْيَكُنْ يَنْبَغِي أَنْ يَجْعَلَ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْجَبِيضُ فِي الشُّقِّ الْأَوَّلِ أَهْ سَمِ عَلَى جِجْ وَبَقِيَ مَا لَوْ شُكَّ جُلُوعُ اقْطَاعِ عِلْمِكَ أَوْ رَفَاقُ فِيهِ تَقَرُّرُ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْقَبْلِ (قَوْلُهُ لِبَهْلِ بِأَعْيَانِهِمْ) مَا لَوْ عَرَفَ مَا لَوْ هَا فِيهِ بَاقِيَةً عَلَى مَلِكِهِمْ فَلَا يَجْعَلُ بِعَهْدِهَا وَلَا كَلَاهَانِهِمْ مَا لَوْ كَلَاهَانُهَا أَنْ يَأْخُذَ بِهَا مَاضٍ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُ سَقَمَ وَلَوْ لَا ذَنْ مِنَ الْإِمَامِ وَأَنْ يَبِ وَالْأَحْرَمُ (قَوْلُهُ فَيُفَصِّلُ بِعَهْدِهَا وَكَلَاهَانُهَا) أَيْ يَبْقِيَا بِقَرْنِهِ مَا يَأْتِي وَلَا يَنْفِيهِ قَوْلُهُ وَبِهِلْ دَخُولُهَا فِي أَيْدِيهِ لِأَنَّ الرِّادَةَ نَائِبَتَا كَوْنِهَا فِي الْأَصْلِ جَاهِلِيَّةٌ وَشَكَّكَ فِي أَنَّهَا عَمَّتُ لِلْمُسْلِمِينَ قَبْلَ أَنْ يُلْغَى (قَوْلُهُ فَالْبَعْضُ شَرَحَ الْحَاوِي) هَذَا وَهُوَ الْمَقْدُورُ وَلَمْ يَوْجِهِ أَنْ يَتَّبَعَهُ أَنَّهُ عُلْمًا سَبَقَ مَلِكُهُ وَشَكَّكَ ٢٤١ فِي مَزِيدِهِ بِخِلَافِ مَا شَكَّ فِي أَصْلِ عَارِضِهِ فَيُصَوِّرُ

أَسْبَابَهُ وَلَئِنْ الْأَصْلَ عَدَمُ الْعَهْدَةِ ثُمَّ ظَاهَرَ قَوْلُهُ فِي خَلْقِ الْخَبَرِ أَنَّ الْمُسْلِمَ مُنْقُولٌ لَكِنَّهُ لَمْ يَبْقِهَا وَبَصَرَ بِذَلِكَ مَا تَعْنِيهِ سَمِ مِنْ قَوْلِهِ فِي تَجْرِيدِ الْمُرْجُو إِذَا شَكَّ فِي أَنَّ الْعَهْدَ وَالْإِسْلَامَ أَوْ جَاهِلِيَّةً فَوَجْهَانِ كَالْقَوْلَيْنِ فِي الرُّكَازِ الَّذِي جَهْلُ حَالِهِ (قَوْلُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْمِزْهُ الْعُمُورُ) يُؤْخِذُهُ أَنْهُ لَوْ تَعَدَّى أَحَدًا بِإِرَاعَةِ أَوْجُوهِ حَافِظِهِ زَمَهُ أَجْرُ مَنْشَأِهِ وَقِيلَ مَا تَعْنِيهِ هَذَا فَإِنَّ رِضْوَانَهُ بِالْأَجْرَةِ قَبْضًا مِنْ عَدَمِ بَعْدِهِ وَحَدَهُ عَدَمُ جَوَانِهِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ النِّعْمَةَ يَتَسَاخَرُ فِيهَا بِمَا لَا يَتَسَاخَرُ فِي تِلْكَ الْعَيْنِ

الْآخِرُ يَسْتَحِقُّ الْإِتِّعَافَ بِمَادَّةِ اقْطَاعِ خَاصَةٍ كَأَيِّ الْجَوَاهِرِ مَا فِي الْأَوَارِجِ مِثْلَ الْقَدْذَاكِ حَرْدُودِهِ وَشُدُّ عَزَازَتِهِ حَكْمُ مَا حَمَتْ بِهِ الْبِلَادُ مِنْ اخْتِذِ الظُّلْمَةِ الْمُنْكَوسِ وَجَوْلَانِ الْهَيْمِ وَنُحُومِهَا الَّتِي تُلْمِزُ وَتُؤْخِذُ مِنْ مَلَاكِهِمْ مَا هُمْ أَهْلُهَا وَتَعْدُرُ وَذَلِكَ لِهَيْمِ الْبَهْلِ بِأَعْيَانِهِمْ وَهُوَ صَيْرُورَتُهُمَا إِلَيْتِ الْمَالِ فَحِيلُ بِعَهْدِهَا وَكَلَاهَانُهَا كَأَيِّ يَدَايِهَا (وَأَنْ كَانَتْ) أَلْهَامًا (جَاهِلِيَّةً) وَجَهْلُ دَخُولِهَا فِي أَيْدِيهِ (فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ) أَيْ الْعُمُورُ (تَلْمِزُ بِالْأَحْيَاءِ) إِذَا لَحَرَمَتِ الْمَلِكُ بِالْجَاهِلِيَّةِ وَالْبَاقِي الْمَنْعُ لِأَنَّهُ لَيْسَتْ بِجَوَاتٍ نَعْمَ أَنْ كَانَ يَدَارِهِمْ وَذُنُوبُهُمْ وَنَعْمَ وَقَدْ صَوَّلُوا إِلَى أَلْهَامِهِمْ لَعَلَّ بِالْأَحْيَاءِ كَأَيِّ عَمَارٍ وَلَوْ يَعْرِفُ هَلْ جَاهِلِيَّةً أَوْ إِسْلَامِيَّةً قَالَ بَعْضُ شُرَاحِ الْحَاوِي فِي خَلْقِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُهَا إِلَّا أَحْيَاءُ (وَلَا يَلْمِزُ إِلَّا أَحْيَاءَ حَرَمَ مَعْمُورٍ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْمِزْهُ لَعْدَمُ وَغَيْرِهِ لَا يَبِيعُ وَحَدَهُ كَأَيِّ أَوْ عَصَمِ الْعَبَادِي كَأَيِّ يَابِيعِ شَرِبِ الْأَرْضِ وَحَدَهُ وَمَا يَجْنِيهِ ابْنُ الرِّفْعَةِ مِنَ الْمَوَازِ كَكُلِّ مَا يَنْقُصُ قِيَمَةَ غَيْرِهِ فَرَقَ السَّبْكَ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ هَذَا نَائِبٌ فَلَا يَفْرُدُ (وَهُوَ) أَيْ الْحَرَمُ (مَقَامُ الْمُنَاجَاةِ إِلَيْهِ لِقَامِ الْإِتِّعَافِ) وَأَنْ حَسَلَ أَصْلُهُ وَنَهْ (طَرِيقُ الْقَرِيَّةِ) الْحَيَاةُ (الْتَّادِي) وَهُوَ يَجْتَمِعُ الْقَوْمُ لِلْقُدُوثِ (وَمِنْ تَكْنُزِ) نَحْوُ (الْخَيْلِ) وَأَنْ لَمْ يَكُنْ إِخْبَالُهُ خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَمِنْ تَعْدِهِ فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُمْ أَوْ بَكُنَ الْقَرِيَّةُ بِعَدَمِهِمْ لَهُ ذَلِكَ وَهُوَ يَفْقُحُ الْكَافِ مَكَانَ وَقُومًا (وَمَنْعًا الْأَبْلَ)

٢٤١ بِه ح وَاجْرَأَ الْمَثَلُ الْمَازِي لَهَذَا إِذَا خُدَّتْ وَرَعَتْ عَلَى هَلِ الْقَرِيَّةُ بِقُدُورِ أَمْلِكِهِمْ عَنْ لَحَقِ فِي الْحَرَمِ وَالَّذِي لَحَقَ فِي الْحَرَمِ أَبَابُ الْأَمْلِكِ فَيَسْتَحِقُّ كُلَّ مَتْنٍ مَاتَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ بِمَا حَاضِرَ مَلِكِهِ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنَ الْقَرِيَّةِ مَثَلًا (قَوْلُهُ غَيْرُهُ لَا يَبِيعُ وَحَدَهُ) أَيْ حَسْبُ تِلْكَ مَثَلِ الْفَرَادِ إِذَا حَرَّمَ لَهَا كَلِمَةً عَلَى مَا شَرَحَ فِي الْبَيْعِ (قَوْلُهُ كَأَيِّ يَابِيعِ شَرِبِ الْأَرْضِ) أَيْ نَصِيبُهَا مِنَ الْمَالِ (قَوْلُهُ كَسَلُ مَا يَنْقُصُ قِيَمَةَ غَيْرِهِ) أَيْ وَهُوَ مُفْتَقِلٌ كَأَيِّ حَذَرٍ مِنْ خَفِيفٍ لَا يَنْفِي مَا حَرَّمَ مِنْ عَدَمِ مَحْصِيَّةٍ بِحَرَمِ مَعْنٍ أَنْهُ أَوْ سَفَى عَلَى مَا شَرَحَ (قَوْلُهُ لِقَامُ الْمُنَاجَاةِ إِلَيْهِ) بِأَنَّ لَا يَكُونُ تَمَاقُظُ مَقَامِهِ أَمَا لَوَاتَعَ الْحَرَمُ وَاعْتَبَدَ طَرِيقَ الرِّمَادِ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ ثُمَّ انْتَبَهَ إِلَى عَارِ قَدْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِمَا مَازَادَ عَلَيْهِ فَيُجَوِّزُهَا لَهُ لَعْدَمُ تَقَوُّبِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ وَأَمَا لَوَارِيدُهُمَا قَدْ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِمَا يَلْمِزُ وَتَكْلِفُهُ طَرِيقَ الرِّمَادِ فِي غَيْرِ مَجِيعِ أَوْ لَوْ قَرَّبَ بِيَانَهُ فَيَجُوزُ بِغَيْرِ ضَاهٍ لِأَنَّهُ بِإِسْتِغْنَاءِ هَرَمِ قِيَمَةِ صَارَ مِنَ الْحَقِّ الْمَشْتَرَكِ وَهَذَا أَقْبَرُ مِنْ أَنْ يَكُنْهُ أَلْمِزُ طَرِيقَ الرِّمَادِ فِيهِ لِمَا لَا يَنْبَغُ مِنْ اتِّعَافِهَا بِالْحَرَمِ كَانَ غَرَضُ فِي مَوَاضِعٍ بِسَبَبِ نَجْهِتِ لَا يَفْقُودُ مَتْنَهُمْ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَرَمِ

(قوله ونحوها) من المبرزين المدللين بالبرهان في صرف فيه بما يعطل منفعته على أهل القرية أو ينقصها فلا يجوز زرعه في غير وقت الاحتياج إليه أن ترتب على زرع منتهى الاستفاد به وقت الاحتياج إليه كأن حصل في الأرض خلل من أثر الزرع كسكب مائع كالاستفاد المعتاد فتلزم الآية (قوله في مراعي المباحة) قد يخرج الحرم المأدوم من الحرم لأن الحرم مأدوم كما تقدم اسم على حج (قوله ولومعصداو جهنم) أي ومع وجوب هدمه لا يلزم الصلاة فيه لأن غاية أمره ما من الصلاة في حرم النهر وهي جائز بقدر عدم البناء وجوده كذلك وعليه فلا كان للمعبد المذكور أمام أو غيره من خدمة المسجد أو من له وظيفة فيه كقراءة فتيحة استعفاقهم للعلوم كما في المسجد الموقوف وقفا صحتها لأن الإمامة والقرامة ونحوهما لا توقف على مسجد واعتقادا لأوقات ٢٤٢ هذه وقفته مسجد لا يقتضي بطلان الشرط ونص فيه الجمعية أيضا لأنه

يشترط بلواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بين الدور فاحفظه فإنه مهم وفي اسم على حج فراعنا أحد هما الاستفاد بصرم الانتهاء كما فاتها بوضع الاحمال والانتقال ويحل زرع من قصب ونحوه لحفظ الامتعة فيها كما هو الواقع اليوم في ساحل بولاق ومصر القديمة ونحوها ينبغي ان يقال فيه ان هذه الارض لا ترتب عليه ولم يضر بانقاع غيره ولا يضر على المارة ونحوهم ولا عطل انقص منفعته النهر كان جائزا ولا يجوز اخذ عوض منه على ذلك والاحرم ولزمته الاجرة لصالح المسلمين وكذا يقال فيما لا يتوقع يحصل انكشف عنه النهر في زرع ونحوه والثاني ما حدث في خلال النهر من الجزائر والوجوه الذي لا يصعب فيه خلافا لما وقع لبعضهم

وان لم يكن لهم ابل على قياس ما مر وهو بضم اوة ما يناهض نفسه (ومطرح الرماح) والقمامات والسرجين (ونحوها) كراح الغنم ولعلب الصبيان وسبيل الماء وطرق القرية لأن العرف مطرد بذلك وعليه العمل خلقا من سبيل ومنه مرعى اليها ثم ان قرب عرفانها واستقل كما قاله الأذرى وكذا انبعا واست حاجتهم ولو في بعض السنة فيها يظهر ومنه في ذلك الاحتياط وليس لأهل القرية منع المارة من رمي ما شبهه في مراعي المباحة وحرم النهر كالنيل ما تمس الحاجة له تمام الاستفاد به وما يحتاج لبقاء ما يضر منفعته لو اريد بفساده أو تنظيحه فيمنع البناء به ولو لمعصداو جهنم ما في فيه كما نقل عن اجاع الاثمة الاربعة ولقد دعت البولي بذلك في عصرنا حتى ألف العلماء في ذلك واطالوا ليجز الناس فلم ينجروا ولا يغير هذا الحكم كما أفاده الواو ادرجه الله تعالى وان بعد عنه الماء بحيث لم يضر من حرمه لاحتمال عوده اليه ويؤخذ من ذلك ان ما كان حرميا لا يزول وصفه بزوال متبوعه ويحتمل خلافه (وحرم البئر) المحفورة (في الموات) القفح وذكر الموات لبيان الواقع اذ لا يتصور الحرم الا فيه كما يفهم قوله الاتي والدار المحفورة الخ ويصح ان يفتريه عن المحفورة في الموات وان علم انه لا يكون فيه (موقف التارح) للدلالة منها بسده وفي الموات متعلق بما قد رناه الدال عليه لفظ البئر لا زومه أو حال منها لان المضاف كالجزء من المضاف اليه وهل يعتبر قد وقع وقف النازح من سائر جوانب البئر أو من أحد فقط الاقرب اعتبارا لاعتاده في مثل ذلك الهل (والخوض) يعني مصب الماء لأنه كما يطلق على مجتمعه الاتي يطلق عرفا أيضا على مصبه الذي يذهب منه الى مجتمعه فلا تكرر في كلامه ولا مخالفة فيه لما في الروضة كاصلها (والدولاب) بضم أوله أنهر من نهر مغرب قيل وهو على شكل الساعة أو أي موضعه كما في

امتناع احكامها لانهم ان النهر أو حرمه لا احتياج راكب البحر والمارة للاستفاد به الوضع الاحمال والاستراحة والمرور ونحو ذلك هي أولى بجمع احكامها من الحرم الذي يبقا بعده المارة وتقرر عن بعضهم انه لا تنبيه حكمه بذلك مراد ثم هل توقف الاستفاد بها على إذن الامام أم لا فيه نظروا الاقرب الثاني فلا يثبت ذلك وان لزمت الاجرة (قوله لاحتمال عوده اليه) يؤخذ من ذلك انه لو ايس من عود مجاز وهو ظاهر (قوله لا يزول وصفه الخ) معتقد وقوله بربوالم متبوعه أي حيث احتل عوده كما كان أخذها معاصر (قوله متعلق بما قد رناه) ما المانع من تعلقه بالبرتاوق بالمشقة أي الحفرة زاه سم على حج ويمكن ان يقال تقدير الشارح ما ذكر لا يمنع من جهة غيره لكن جملة على ما ذكرنا ظهر (قوله الاقرب اعتبارا للعادة) وعلى هذا فاني فيه من التفسير ما سنده كرمع الخادم فيما هو بهر زاعا على ما يقدر عليه

(قوله من هو حوض) أي الموضع الذي يطرح فيه ما يخرج من حوض وهو (قوله والاقل انهاء الموات) قال ابن حجر ان كان والاقل حرم **هـ** ما تقرره **هـ** (قوله ومصب ميازيها) هل شرطه اعتبارا للميازيب ولا على قياس اعتبار نحو مرتكض الخيل وان لم يكونوا خباله على التتار الذي قدمته **هـ** سم على حج أقول نديقال الاقرب عدم الفرق بينهما فلا يشترط الاعيان حيث أمكن الاحتياج اليه (قوله وحرم أبا القضاة) هذا أبا القضاة بقوله لا بد لان (قوله لان المادار) أي هنا (قوله نقص ما به تجاربه) لا يقال شرط جواز الفعل احكام الميازيب لان احكامه عدم نقص ما به تجاربه لانا نقول احكام البناء يمنع من سقوط الجدران وانها ارا الارض وأما نقصان ٢٤٣ الماء فيصير ان يكون له تقاويع دون

الآبار (قوله وان تصرفه) ولا ينافيه ان من فتح سرابا بدون اعلام الجدران ضمن ما تلفت براحته من نفس أو مال بل بربان العادة بالاعلام قبل الفتح فمن فتح بدون اعلام لم يتصرف في ملكه على العادة بالاعلام قلنا نحن ومن على أو شوي في ملكه ما يؤثر اجهاض الحمل ان لم تأكل منه وجب عليه دفع ما يدفع الاجهاض عنها فان قصر ضمن لكن لا يجب دفعه بقصر عرض كما في الضطر ولا يجب عليه الاعلام بأنه يريد ان يقل أو يشوي لانه غير معتاد فلا يضمن **د** **هـ** سم على حج أي فيصحب عليه الدفع متى علمها وان لم تطلب لكن بقول لها لا يدفع لك الا بالعين قال امتنع من بخله لم يلزمه الدفع ولا ضمان عليه وتضمن هي جنينها على عاقلها كما أفنى به ابن حجر ويؤخذ من قوله فان امتنع من بخل

الحرر وغيره ان كان الاستعانة به يطلق على ما يستحقه المازح وما يستحق به الذاب (ويجمع الماء) أي الموضع الذي يجمع فيه لسقي الماشية والزرع من حوض ونحوه كما في الروضة كاصلا وفي الحرر ونحوه (ومتروا الدابة) ان استقى بها وعلق ما يخرج من نحو حوضها التوقف الانتفاع بالستر على ذلك ولا حادثة شيء مما ذكر يأتي بل الممول عليه في قدره على ما تنسب اليه الحاجة ان امتد الموات اليه والاقل ان انهاء الموات (وسم المادار) المبينة (في الموات) في ذكر ما مر ويصح ان يعتز به عن المحفوفة بملك وسيأتي فتاواه وهو مأخوذ الى جدرانها ومصب ميازيها قال ابن الرضا ان كان يحمل **هـ** كونه في المطار (ومطر الزماد وكاسة ونيل) في ياداه للحاجة الى ذلك (ويخرج في صوب الباب) أي جهة لكن لا الى امتداد الموات اذ لم يره احيا ما قبله اذ البقي محالة ولو لمع احتياج الى ازدياد واقته طاف (وسم أبا القضاة) الحياة لا الاستعانة بها (مالو حفره) نقص ماؤها وأخيف الانهدام أي السقوط ويختلف باختلاف لبن الارض وصلابتها وانما لم يعتز بها ماصر في بئر الاستعانة لان المادار على حفظها وحفظ ماؤها لا غير واهذا بحث الزركشي جواز البناء في حريمها بخلاف حفر البئر ولا يمنع من حفر بئر ملكه ينقص ما به تجاربه تصرفه في ملكه بخلاف ذلك فانه امتدادا مختلفا وأما سهمته بعد موحدته كانه كذا ينقض المصنف ويجوز توقيفهم الهمة على الموحدة وقلها الفنا والاول أكثر استعانة الاقالة الجار بردي (والدار المحفوفة بدور) أو شارع بان أحسب معا وجهه بل الحال فيما يظهر (لأحريم لها) لانتفاء المرجع لها على غيرها ثم أشار بالقبض واعتقده غيره وان كل دار لها حريم أي على الجبله قال وقوله هم خال احريم لها أرادوا به غير الحرم المستحق أي وهو ما يصفه به عن يقين الضرر (وتصرف كل واحد) من الملاك (في) ملكه على العادة (في) التصرف وان تصرفه جاره أو أفضى لانتلاف ماله كان محقق بسبب حفره للمناد جد ارجاره اذ المنع من ذلك ضرر لا جاره (فان تعدى) في تصرفه ملكه العادة (ضمن) ما تولد منه قطعاً وظناً وبأكان منه بديه خبيران كما هو ظاهر لتقصيره

الغن انما لم تقدر عليه حالاً وطلب منه نسيئة فان كانت مقيرة وجب عليه الدفع بلا عوض لاضطراره وان لم يكن كذلك ولم يرض بضمها وامتنع من الدفع ضمن وقضيه انه لو أصرح في ملكه على المعتاد جاز وان أدى الى تلويث جدار الغير بالخشخاش ونسويده أو تلويث جدار مسجد بجواربه ولو مسجد عليه الملة أو السلام كذا قال **د** انه قضية كلامهم ولا شك ان قضية كلامهم بل وقضية جوارا لالاسراج بما هو محض وان أدى الى الماد كروقدما القرعة **د** فارتفع وتضمن أخرى فيما يلزم منه تلويث المسجد بطير **هـ** سم على منتهج أقول وحيت امتد الى مقتضى اطلاعهم فانما هم ما التزمه بدون التوقف

(قوله ولهذا أتيتك الوالد) وقد شكك على قولهم والاصح انه يجوز ان يقضداده المحققة بما كن الخ الآن يجاب بالفرق بين ما اعتد به فسله بين الناس كالمذكورات ٢٤٤ في قولهم المذكور وان لم يثبت فعلها في ذلك المثل بخصوصه وبين ما لم

يعتد بين الناس مطلقا كما في هذه الفتوى ١٥ سم على حج (قوله بضمان من جعل) اى خطأ لانه لم يقصد به ضمانا (قوله من كل مؤذ لم يقصد) يؤخذ منه حرمة الوقود بضمان العظم والجلود مما يؤذى فيمنع من ذلك حيث كان ثم من يتادى به (قوله تسرى ثداوته) نظاها انه لا فرق في ذلك بين كون السريان حالا او مالا لكنه قال في الشارح في آخر باب الصلح ماله ولا منع من غرس أو حفر يؤذى في المال يؤذى الى انتشار العروق او الاغصان وسريان التسدادة الى ملك غيره والمراد انه لا يمنع في الحال ثم ان ادى بعد ذلك الى انتشار العروق او التداوة كلف ازالة ما يضر اذا لم تطو او اى تبين (قوله ولا كذلك فيما يضر) اى فيما لو حفر ما يملكه (قوله لم يضر) اى حيث كان قد معتاد اولوا خلفا صدق الدق لان الاصل عدم الضمان (قوله يل يسن) اى الاحياء (قوله وان لم تكن منه) اى الحرم (قوله لتعلق حق الوقوف بها) ويقاس ما ياتي في المصنف بل اولى ان غرة كذلك لان الاقامة قبل فوال يوم معرفة من سئل المصنف الاكيدة ولتعلق حق التمسك

ولهذا أتيتك الوالد رحمه الله تعالى بضمان من جعل داره بين الناس مع حل نشادر وشبه أطفال فماتوا بسبب ذلك ثم اختلفت العادة (والاصح انه يجوز) للتخص (ان يقضداده المحققة بما كن عاما) ولتقله مذكروا حواطة ومذبذبة وفرنا (واصلها وحواطة في البراوين حواطة حداد) وقصار ويحوز ذلك (اذا احتاط واحكم الجدران) احكاما لا تقا بمقصده لتصرفه في خالص ملكه وبما في منعه من اضراره والثاني المنع للاضرار او رد بان لضرر لا يزال بالضرر واختار جمع المنع من كل - وقد لم يعتدوا بالربا في انه لا يتسع الا ان طهر منه قصد التفتت والفساد وجرى ذلك في نحو اطالة البناء وانهم كلام المصنف انه يمنع مما الغاب فيه الاخلال فهو حائط الجدار كدق عتيف بجره او حبس ما يملكه تسرى ثداوته اليها حال الزكشي والحاصل منعه مما يضر المالك لا المالك انتهى ولا ينافيه ما صرح من عدم المنع من حفر بئر يملكه لان ذلك في حفر معتاد وما هنا في حفر غير معتاد فقد نقل الوالد رحمه الله تعالى عن الاصحاب انه يصرف كل شخص في ملكه على العادة ولا ضمان اذا قضى الى قلعه ومن قال يمنع مما يضر المالك دون المالك محله في تصرف بمخالف فيه العادة لقولهم لو حفر بئر يملكه بالوعة افسدت ما بئر جاره أو بئر ناقصت ما هاهنا بضم ما بئنا بضم الباء العادة في توسيع البئر وتقريرها من الجدار ولو كون الارض خراوة تنهار اذا لم تطو فلو لم يطو هاضم في هذه كلها او يمنع ممن التسدادة وشمل كلام المصنف ما لو كان له دار في سكة غير نافذة فله جعلها مسجدا او سائنا أو سبيلا وان لم ياذن الشر كما خلا في بعضهم كما - ذلك عامر في الصلح ولو حفر بئر بموات فخر آخر بئر بموات فخره انقص ما البئر الاولى منع الثاني منه وبوجه ان الاول استحق حريمه البئر قبل حفر الثاني فغنى لوقوع حفره في حريم ملك غيره ولا كذلك فيما يضر ولو اضر الجدار يدقه وانكسر ما على فيه لم يضر كما قاله القاضي سواء سقط في حال الدق أم لا خلافا للرايين (ويجوز) : لا خلاف (احياء موات الحرم) بما يشهد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسن وان قلنا بكرهه يبيع عامرها (دون عرفات) وان لم تكن منه اجماعا فلا يجوز احياؤها ولا يملك به (في الاصح) لتعلق حق الوقوف بها كالحقوق العامة من الطريق كصلى العبد في الصحراء او موارد الماء وقد عمت البلوى بالعمارة على شاملي النيل والظلمان فيجب على ولي الامر ومن له قدرة منع من يتعاطى ذلك والثاني ان ضيق امتنع والا فلا (قلت ومن دافقه) وان قلنا الميت بائنة (وصى كعرفة والله اعلم) فلا يجوز احياؤها الماصر مع شربيل بارسول فله الا تبنى قلت يحتاجني بطلان فقال لا مقي من خارج من بيت ولا يعلق بهما المصنف كما افاده الولي العراقي وان استحب الحاج - حفره الميت به لانه ليس من المناسك ولا يقدح في ذلك كونه تابعا لها وقد عمت البلوى بالبناء به وصار ذلك مما لا يشكر فيجب على ولي الامر

١٥ حج وصافي الشارح انه لا يمنع احياها المصنف وان استحب الميت فيه وقامه ان غرة كذلك (قوله كونه تابعا) الى المناسك (قوله وقد عمت البلوى) هذا هم مما تقدم في قوله حريم النهر الخ

هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها (ويختلف الاحياء بحسب الغرض) المقصود
 (منه) والشارع أطلقه وليس له في اللغة قو حبان يرجع فيه الى العرف كالحرق
 والقبض وضابطه ان يهيا كل شئ لما يقصد منه غالباً (فان اودع سكناً اشترط) خصوله
 (بخطوط البقعة) باسوار او اوصاف على عادة ذلك المكان وقصده كلاهما لا كذا
 بالتصوير بل قد يتغير البناء لكن نفس الام على اشتراط البناء وهو المقعد والاولج
 الرجوع في جميع ذلك الى العادة ومن ثم قال المتولي وأقر المان الرقعة والاذرع وغيرها
 لواء ناد نازلوا العصر لتقليد الموضوع عن نحو شوك وهجر ونسبه لضرب خبيثة
 وبنامع فقهوا ذلك بقصد القتل ملكوا القيمة وان ارتفعوا عنها أو بقصد الدفعة
 فهم أو لم يلبوا الى الرحلة (وسق بهضبا) ليهيا السكن ويقع عليها اسم السكن ثم قد يجي
 موضعها للترفة في زمن الصيف والعادة فيه عدم السقف فلا يشترط حينئذ (وتعلق
 باب) أي نصبه لان العادة فيها ذلك (وفي الباب) أي تعلقه (وجه) انه لا يشترط لانه العطف
 والسكن لا يتوقف عليه (أو زربية دواب) مثلاً (فصوب) ولا يكتفي بنصب سقف واهجار
 من حجر بناء (لا سقف) لان العادة فيها عدمه (ولي) تعلق (الباب الخلف) السابق (في
 المسكن) والاصح اشتراط ولو شرع في الاحياء لنوع حاجها لنوع آخر كان قصد احياء
 للزراعة بسدان قصد للسكن ملكه اعتبار بالقصد العاري بخلاف ما اذا قصد نوعاً
 وأقرب ما يقصد به نوع آخر كان سوط البقعة بحيث تعلق زربية بقصد السكن لم يملكها
 مثلاً فالامام (أو موضوعة) يقتل في الرافق اقصر (بجمع) فهو (التراب) أو الشوك
 (حولها) كجدار الدار (ونسوة الارض) يعلم المتخصص وكسح العالي وحرثها ان توقف
 زرعها عليها مع سوق ما توقف المطر عليه (وتريب ما لها) سبق سابقة من نحو نهر
 أو بحرقها أو بترابها ونحو ذلك وفهم من نصيبه بالترتيب عدم اشتراط السقي بالفعل فاذا
 حفر طريقه ولم يبق الا جرائه وان لم يجر فان هاء ولي يصغر طريقه كفي أيضاً كما رجه
 في الترح الصغرى هذا (ان لم يكن لها المطر المتعاد) فان كفاها لم يحتج لترتيب الماء ثم يطامح
 العراق يعتبر بحسبه عنها عكس غيرها كما ذكره الماوردي والروائي وغيرهما وأراض
 الجبال التي لا يمكن سوق الماء اليها ولا يكتفي بالمطر تكتفي السراة وجميع التراب كما اقتضاه
 كلام المصنف في الروضة كالأرض وجرم وغيرها (لا الزراعة) فلا تشترط في احبثها
 (في الاصح) كما لا تشترط سكني الدار لان اسقية المفعة خارج عن الاحياء الشائعة
 اذ لا تارة تصير هامة حتى يصير فيها عين مال انهي فكذا المزرعة أو بسناً بجمع التراب
 حولها ان اعتادوا ذلك بدلا من الصوب (و) الاشتراط (الصوب) ولو يوصف
 احبث جرت العادة به اذ الاحياء لا يمتدونه وبعبارة المصنف محاولة على التوزيع
 لتوفيق عبارة الروضة وأصله (ترتيب ما له) ان لم يكنه مطر كالمزرعة ويشترط نصب
 باب (والغرض) ولو لم يقصد به نصب يسمى مع بسناً كما افاده الاذرع فلا يكتفي غرس

٣ قول المصنف (قوله بحسب
 العادة) نسخة الشرح التي
 لا بد منها لان العادة فيها ان

(قوله كبتادار) أى وطاحونة وبستان وزورية (قوله على قصده) وقادته ذلك ان ما جرت العادة بقصده اذا فعله ولا قصد كونه غير مكلف لم يملكه ففقده احسب وبخلاف ما لم يجر العادة في احيائه بقصده ان يملكه بمجرد عمارته حتى لو ظهر غيره بعد احيائه لا يملكه (قوله فغير احياء الرائد) قد يقال من المراد بكفايته وقد ظهر وقادته لما ظهر لمر ان المراد به ما يفي بغيره من ذلك الاحياء فان اراد احياءه او سكتا فكفايته ٢٤٦ ما يفي بسكنه وعمارته وان اراد احياءه دور متعددة او قرية ببيت عليها

في مؤناته لكفايته ما يكتسبه في مؤناته ولو قرية كاملة وهكذا سم على منهج (قوله ولو شاعها) واذا اراد غيره احياء ما زاد هل يجوز له الاقدام عليه من اى محل شاء او لا ومن القصة منه وبين الاول بغير حق الاول من غيره او بغير الاول فيما يرد احياءه فيه فظهر اثر ايت ما يأتى عن انكسار من التصير (قوله لو احياء آخر ملكه) انظر قوله لو احياء آخر بان آتم على ما فعل الاول الذي شرع ولم يتم هل يملك بذلك قال مر ظاهر كلامهم انه لا يملكه (أقول) وتصور آلات الاول المبينة منه ولشأنه في الاول ان يطلب نزعها واذا نزعها لا تنقص ملك الثاني اليتم فظهر اهـ على منهج بمقول سم لا ينقص ملك الثاني اى اذا كان الباقي بعد نزع آلات الاول لا يصلح مسكنا مثلا (قوله نقل آلات المتجير) اى فان نقلها اتم بدخلت في ضمانه وقوله قال لى وجوبا كما هو ظاهر اهـ ج (قوله قطع منه) اى وجوبا كما هو ظاهر (قوله او لم ينسبه

الشجرة والتصير نيز في المكان الواسع (على المذهب) اذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يشترط ان يجر وما لا يعمل عادة لا يملك كبناء دار ولا يعتبر قصد بخلاف ما يفعله وغيره كغيره فان يوقف ملكه على قصد موقبل لا يشترط الفرس (ومن شرع في عمل احياء لم يتم) كحفر الاساس (او لم على بقعة نصب اعمار او غير خشب) او جمع ترابا او خط خطوطا (فغير) عليه اى مانع لتغييره منه بمافعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادرا على عمارته لا (و) حينئذ (هو احق به) من غيره اختصاصا بالملك والمواد ثبوت أصل الحقبة له اذ لا حق لغيره وفيه نظير ما يرد من سبق الى ما لم يسبق اليه مسلم فهو احق به فان زاد على كفايته ففقده احسب الرائد كما قاله المتولى وما هو اباقي تغييره فيه ولو شاعها وما لا يقدر عليه حال بل ما لا فلا حق له فيه ولا مكان اطلاق الاحقية يقتضى الملك المستلزم لجهة البيع وعدم ملك القصة استدركه بقوله (لكن الاصح انه لا يصح بيعه) ولا هيته كما قاله الماورى خلافا لدارى الماهر من انه غير مالك وحتى النقل لا يصح كحق الشفعة والثاني يصح بيعه كونه باع - حق الاختصاص (و) الاصح (انه لو احياء آخر ملكه) وان اتم بذلك كما لا يترى على سقم أخيه ومحل حيث لم يجرس والملكية المعنى قطعاً ويجرس عليه نقل الآلات المتجير مطلقاً والناى لا يملكه لتلايدخل حق غيره (ولو طالت مدة التصير) عرفاً بلا عذر ولم يصح (قاله السلطان) أو نائبه (اى وانزل) ملصجيرة انضيقه على الناس في حق مشترك فخرج منه (فان استعمل) وايدى عذرا (امهل مدة قرية) بحسب دارى الامام رفقاه ودفعوا ضرر غيره فان مضت ولم يفعل شيأ بطل حقه اما اذا لم يزل كعذرا او علم منه الاعراض فبغيره منها حال ولا يملكه كما يجهل السبكي وهو ظاهر وقضية كلام المستفاد انه لا يطل حقه بعض المدة بلامهله وهو ما يجته الشيخ اويامدوا القاضي والمتولى وهو الاصح حالاً فالما جزم به الامام من بطلانه بذلك لان التصير ذريعة الى العماره وحى لا تؤثر الا بقدر تهيئة احياء اوله لا يصح تغيير فقير لا يقدر على تهيئتها (ولو اقطع الامام مواتا) بقدر عليه (صارا حق احيائه) بمجرد الاقطاع اى مستحقا له دون غيره وصار (كالتصير) في احكامه لما رآه لى الله عليه وسلم اقطع الزبير رضى الله عنه ارضاً من اموال بني النضير كما رواه الشيطان ويحيى الزركشى ان ما اقطعته لى الله عليه وسلم لا يملكه الغير باحيائه لا يتقص حياه ولا يتاى ما نقر ان المقطاع لا يملك قول الماورى انه لا يملك لانه محمول كافي

الارض) اى صرحا وبني ان مثل العلم الظن القوي سماع دلائل القرائن عليه (قوله وان التصير) شرح على كلام المصنف (قوله لانه صلى الله عليه وسلم) كان وجه الاستدلال القياس والا فالكلام في اقطاع الموات والموال في التصير ليست منه كما هو ظاهر اى على منهج (قوله لا يملكه الغير) اى غير المقطع

(قوله ذي داربا) أي فيشع عليه ذلك مطلقا (قوله لانه لا يثق بعه) أي فلا أقطعهم، لأن من ذلك هل يطل في الجميع أو يتفرق
 الحققة فيه نظروا لا قرب الثاني (قوله أحياء الزائد) قال في الخادم ٢٤٧ ينبغي أن يراجع الاقرب وقوله اختار لك

شريح المذهب على ما إذا أقطعته الأرض على كبريتها كما هو واقعهم قوله موثاته ليس له
 اقطاع غيره ولو من دونه وسأقدم حاقبه وخاصة انه ان وقع ظهوره مالكا حقا في الأرض
 ملكا لبيت المال فلا لام اقطاعه. لكانا وارتقا فاحسب ما يراه مصلحة (ولا يقطع
 الامام) أي لا يجوز له ان يقطع (الا فادرا على الاحياء) حاسوبا وعدا دون ذي داربا
 (وقدرا يقدر عليه) أي على أحيائه لانه لا يثق بعه المتوط بالمصلحة (وكذا التخيير)
 لا ينبغي ان يقع من مراده الا فيما يقدر على أحيائه والا فغيره أحياء الزائد كما هو والوجه
 حرمة تخيير زائد على ما يقدر عليه لأن فيه متعارف الأحياء بلا حجة ولو قال التخيير
 لغيره أثر تلكه وأثقت مقاهي صار الثاني أحق به قال الماوردى وليس ذلك حجة بل نولية
 وإيثار (والظاهر ان الامام) ونائبه ولو روي ناحية (ان يصح) يفتح أو لا يفتح وبضمه
 أي يصحح (بضمه موثا لرحي) خيل جهاد (نعم بزيه) وفي (وصدقه) نعم (ضالة)
 (و) نعم انسان (ضيق من الضبعة) بضم التثنية وهو الإبهام في الذهاب لطلب الرى لانه
 صلى الله عليه وسلم حى التضييع بالتثنية وقيل بالباء مثله لـ السليبي وهو يقرب وادى
 العقيق على عشرين مسيلا من المدينة وقيل على عشرين فرسخا ومعنى خبر البخاري
 لاجى الا فله ورسوله لاجى الامثل حياء على الله عليه وسلم بأن يكون لما ذكره كروم كثره
 المرحى بحيث يكنى السليبي مابق وان احتاجوا للتباعد لرحي وذكر انهم فيما بعد الصدقة
 للغائب والمراد بطلق الماشية ويحرم على الامام أخذ عوض عن رعى في حى أو موثا
 ويحرم عليه ان يصحى الماشية بكسر الميم وهو الذى لا تقطع كاهمين أو يتر
 لشرب شبل الجهاد وابل الصدقة والخزيرة وغيرهما (و) الاظهر (انه) أي الامام
 (تقض حله) وحى غيره اذا كان التقض (لما جاز) بأن ظهرت المصلحة فيه بعد ظهورها
 في الحى رعايه للمصلحة وليس هذا من تقضى الاجتهاد والثاني المتع لتعينه لثلاث الجبهة كما
 نوعين بقعة واحدة ومقرها ما ما جاء عليه الصلاة والسلام فلا يقض ولا يفرج حال لانه
 نص بخلاف حى غيره ولو اختلفوا الراشد من رضى الله عنهم (ولا يصح) الامام ونائبه
 (لنفسه) قطعا لأن ذلك من حقه وصيانته صلى الله عليه وسلم ولم يقع ذلك منه وليس للامام
 ان يدخل مواشيه ما جاءه للسليبي لانه قوى ويتبدل نصب أمين يدخل دواب الضعفاء
 وينع دواب الاقربا فان رعايه قوى منع منه ولا يفرم شيئا ولا يثق له ما عرف في الجمع من
 ان من أنف شيا من ثبات البيع خضه على الاصم لان ما عا في الرعى فهو من جنس
 ما حى وما هناك في الائلاف بغيره ولا يبرز أيضا وجهه ابن الرقة على جاهل التعرير
 قال والا فلا ريب في التعرير انتهى ويرد بانه لا يلزم من منعه من ذلك حرمة الرعى وعلى
 التزل قد يفتى التعرير على الحرم عارض ولعلمهم ساهوا فيه كما سمعتم في الغرم
 (نصل) في حكم المنافع المشتركة (منفعة الشارع) (الصلبة) (المرو) فيه لانه وضع

بوجه انتهى ومراده ينبغي
 الوجوب وذلك لعدم غير الزائد
 من غيره فلا يمنع من الاختيار
 فيبقى ان الحاكم يبين جهة لمريد
 الاختيار فان لم يكن ما حكم وامتنع
 الحى من الاختيار واختار مرير
 احدا الزائد بنفسه (قوله) وأثقت
 مقاهي) أي ولو عا في مقابلة
 ذلك فمناظروا ويجوز للمؤثر
 أخذ أخذًا عما ذكره في
 جواز أخذ المال في مقابلة
 رفع اليد عن الاختصاص
 كالمسرجين وما ذكره في
 النزول عن الوظائف بعض
 وحيت وضع ذلك فلا رجوع له
 بعد لانه سقط حقه (قوله)
 بحيث يكنى السليبي مابق) أي
 فلا عرض بعد حى الامام ضيق
 المرحى بل يندب أصحابهم وأعرض
 كقمتوا شيهم هل يعال الحى
 بذلك أولا ويقضه في الدوام
 ما لا يقضه في الأشد اقنعه نظر
 والا قرب الاقرب لان فعله اغناه
 للمصلحة وقد بطلت الحقوق الضرر
 بالسليبي بدوام الحى (قوله) بكسر
 أوله (وبالذال المهمله) قاله في
 الصالح (قوله) من جنس ما حى
 (به) أي بسببه (قوله) ولا يفرم
 أي القوى على العقد وان علم
 التعرير على ما يأتى

• (نصل) في حكم المنافع المشتركة • (منفعة الشارع) (الصلبة) (المرو) فيه لانه وضع
 المشتركة (قوله منفعة الشارع الاصلية) فيه دفع اشكال الحصر المتبادر من العبارة وقربة التقيد اه ميم على ج

(قوله ان الامام مطالبة الواجب) فضته مدم جوانه الاحاد وبقي ان هذه ذات ترتيب عليه فتمت والواجز ثمرة الامام يشعر
 بالحوار فقط ولقد غير من ادق ان ما اقتضته المصلحة يكون واجبا على الامام ويمكن الجواب بان ما يشعر به من الجواز
 جواز بعد منع وهو لا ينافي الوجوب وبقي انه اذا توقف ذلك على نصب جماعة يعالون ذلك وجب لانهم المصالح العامة
 وبقي ايضا ان مثلها بالناس بالاول (فرع) ه وقع السؤال ع يقع عصرنا كثيرا من المتأخرين جانب المصلحة بقطع
 الطرقات القسرية والفساد على ذلك جائز هل حوس الامور التي يقترب عليها مصلحة العامة المسلمين فوجب على الامام ثم على
 مياسم المسلمين أم لا والجواب ان الظاهر الجواز بل الوجوب حيث ترتب عليه مصلحة الظاهر الوجوب على الامام فيجب
 صرفه بجر ذلك من اموال بيت المال فان لم يتيسر ذلك انفسه متوليه فعلى مياسم المسلمين وامامه ما يقع الا ان من اكره كل
 شخص من سكان الدكاكين على فعل ذلك فهو غلام بعض اموع ذلك لا رجوع له على مالك الله كان بما غيره اذا كان مستأجرها
 لان الظالم له الاستغناء والظلم لا يوجب على غيره ظالمه واذا ترتب على فعله ضرر بعشر المارة بما يفعله من حفر الارض
 لاضمان عليه ولا على من امره بما هو باجراً او بدوئا لان هذا الفعل جائز بل قد يجب حيث ترتب عليه مصلحة عامة وان
 حصل الظلم كرام ارباب الدكاكين على دفع ٢٤٨ الدرهم ثم ان المأمورين اذا ابدوا منهم لانه جعلت صاروا لعل الذي

له لهدا علم مما جرى الصلح وذكروه طيلة لسانه هذه ما غير اصلية فاشارة بقوله (ويجوز
 الجلبوس به) ولو توسطه (لاستراحة ومعاملة وهو حرام) كما استأجر رفيق ورواه
 الوقوف فيه ايضا نعم في الشامل ان الامام مطالبة الواجب بقضاء حاجته والانصراف
 وهو متحبه ان قد من وقوفه ضرر ولو على تدويره كله (اذا لم يرضى على المارة) فيه تلبر
 لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وان تقادم العهد (ولا يترط اذن الامام) ومثل كلامه
 الذي ثبتت لذلك كما قاله ابن الرقبة وتعه السبكي وليس الامام ولا غيره من الولاة اخذ
 عوض عن يرتفق بالجلوس فيه سواء كان يبيع أم لا وان فعله وكلايت المال زاهجين
 انه فاضل عن حاجة المسكين لاستدعاء البيع تقدم الملك وهو متصرف ولو جاز لك الجار يبيع
 الموات ولا قائل به قاله السبكي كابن الرقبة قال ولا أدري بأي وجه يبقى الله من فعل
 ذلك قال الاذرى وفي معناه الرحاب الواسعة بين الدور (وله) أي الجالس في الشارع
 (انما حل مقعده) أي وضع قعوده في الشارع (يسارية) بتشديد التخصيص كأي الدعاء

حفر حفرة تغرب بالمارة الدور
 قيامهم السعدومتها لا يمنع ذلك
 عليه وان كان لوصبر شانه جبرانه
 في الحفرة دفعة بحيث تعبر الارض
 مستوية لا يتولعها اضرار (قوله)
 تلبر لا ضرر (أي جائز (قوله) وان
 تقادم العهد) أي وان تقادم عهد
 الاسلام لا يفتي به الحكم بحيث
 يحصل الضرر نظاره ان هذا من
 تمام الحديث فاجتمع في ابن حجر
 اسقاط قوله ونفاد الخ (قوله)
 ولا يشتط (أي في جوازه) سمع

به قال ابن حجر ولو اني اذن الامام لا طاف الناس على عيونه من غير تكبر وبأن في المسبادة اذا اعتبد
 أنه غير يجهل ان هذا كذا ويحصل الفرق بان من شأن الامام النظر في احوال العلماء ثم هو حرم دون الجالس في الطرق
 انتهى (أقول) وما ذكره من العرق ظاهر فلا يرتب الجالس في الشارع على اذن بل حكمه في ذلك حكم المسلمين (قوله)
 زاهجين (أي ما أخذ وعرضه (قوله تقدم الملك) أي واستدعاء أخذ الايجرة ملك المنفعة (قوله قال ولا أدري) أي قال ابن
 الرقبة اه حج (قوله الرحاب الواسعة بين الدور) وكي الاذرى قولين في حل الجلوس في أبنية المنازل وسرهما بشرا اذن
 ملاكهما قال وهذا انما في ان علم الحرم اعلى وقتنا هذا في الامم وهو هو التي لا يدري كيف صار الشوارع فيها اذ رعا
 فيجب الجزم بجواز القعود في أبنية اوانه لا اعتراض لا رجاها اذا اضر بهم وعليه الاجماع القلي انتهى واعتقده بل قال
 شيخنا انه في الحقيقة كلام اقتضاه الاشكال في ان حرق الاجماع الفعل كالتوقي وهو الوجه انتهى وانما يفعله ذلك في اجماع
 قلي علم مدونه من مجتهدي عصره فلا عية باجماع غيره وانما ذكر هذا لان الاذرى وغيره كثيرا ما يفترون الشذيين
 والاصحاب بان الاجماع القلي على خلاف ما ذكره فاذا علمت ضابطه الذي ذكره لم يدع عليهم الاعتراض بذلك لانه لا يعلم ان
 ذلك اجماع مجتهدي عصره لانهم ما ثبت فيه ان العامة تفعله وحرث اصحاب المجتهدين عليه مع علمهم به وعدم انكارهم له يعلو
 حكمهم فلهي كإجماع ظاهر قائل اه حج (قوله تقليل مقعده) قد يشمل اطلاقه الذي لا يحل ان يفعل بين التقليل غيب

يُفتتح كالجناح وغيره كقوب مع ازالته عند انتماء الحاجة: بالاضيق فلا يمتنع م ٨٥ سم على حج (أقول) قد يفرق بين الجناح وما ههنا بان الجناح استلاء على من يرتفعه من المسكين فمع منعه وما يظلم له لانه انتفاعه الا به فبجائزه الانتفاع به فالقباح من جواز التظليل مطلقا لما ثبت وغيره وأما محل الجناح فالحق فيدوم حتى بعد موت المخرج له لا لانه الحق في الملك لو شئ وما هنا كذلك ما هنا (قوله) فلو كان ميثاقا بيناءا، فهو مائة اذا كان بغير بناء بالكل من المسلم والذي فعله وفيه ما ذكرناه ثم اذا كرم امتناع الاثبات بينا مصرح فيه لا فرق بين اثباته للقفا أو الارفاق وفي كلامه على حج استنباطا من كلام الروض ان بناء الصوت في صريح الانوار وفي معنى اذا كان للارفاق ٢٤٩ لا يمتنع وهو مخالف لما اقتضاه هذا

وحكى تحقيقه انو عرّس من قصب كالمحبر (وغرها) مما لا يضر المارة عرفا فيما يبعد
كتوب رعبا تنظر بان العادة به فالو كان شيئا نبينا كالكذبة امتنع وله وضع مرير عايد
وضعه فيه فيما يظن من تردد فيه ويختص الحاصل بمحل ومحل امتنعه ومعاملته وليس
انقره ان يضيّق عليه فيه بحيث يضره في الكبد أو الوزن والعاطلة منع وانف بقره
ان منع ورثة أو وصول معاملته اليه لان قضايع مثل متاعه ولو راجع فيما يختص به
من المرافق المذكورة والامام وأتابه ان يقطع بقتل من الشارح على نية ما بالمعاملة
لان نظر واجتماع اثنى ان المجلس فيما منر اول اولها في ربح من يرى جالوسه منر (ولو
سبق اليه) اى موضع من الشارح (اثنان) وتنازعوا فيه ههما معا كاهو ظاهر (اقرع)
منهما وجوب الاتقاء المربع ولهذا لو كان احدهما مسلما قدم قالة اخرى لان اتقاء
الذي يدارنا انها هو بطريق التسبع لنا وان تربة اقدم السابق (وقبل يقدم الامام)
احدهما (برأيه) اى اجتماعه كالميت المال (ولو جلس) في الشارح لغوا استراحة بطل
حقه بغير مفاقمة وان نوى العود أو (لما له) أو مناعة بمحل وان الله (ثم فارقته) تاركا
المرفقة أو منتقلا الى غير بطل - حقه - منه ولم يقطعها كاجتهه الاذرى (وان فارقته) اى محل
جاوسه الذى الله ولو بلا مذم (ليجود) اليه ويطبق به - الوافرة لا يقصد العود الى محل
حقه - ظهير - اذا قام احد كمن يجلسه ثم رجع اليه فهو احق به ويحوى هذا في السوق
الذى يقام في كل شهر أو سنة هره مثلا (الان قالوا مفاقمة) ولو لهذا وان ترك فيه
متاعه (بحث) يتقاع معاملته عنه بالثمن غيره (هو لازم لماله فيبطل - حقه - حينئذ ولو
مقطعا كافي ائسل الرضوخ وان اطلال جبع في رد لا تتقاع - زين غرض الموضوع - من كونه
يعرف فباعتل وخرج يجلس لماله في جالوس لاسراحة أو هو حاقه في بطل - حقه - بمفاقمة
كاهو وكذا لو كان جوا لا يتقاع كل يوم في موضع من السوق ويكره اليه المجلس في الشارح
لحدوث - وهو ان لم يبطه - حقه - من غض بصر وكذا اذى ورد لامام هره بغير وجهى

بكذا في الصباح ويغلب عن الظن ان ناطم هذه الايات ابن حجر العسقلاني (قوله أو يقرئ فيه الخ) خرج به ما لو جلس لقراءة القرآن فلا يصحرا حتى به ومن ذلك قراءة الاسباع التي تفعل بالمساجد ما لم يكن الشارع له بعينه الواقف للمسجد قال سمعني جرجي قد يشعل تعليم القرآن بحفظه في الالواح انتهى وهو ظاهر (قوله أو تعلم ما ذكر) ومنه المطالعة في كتاب التعلّم منه فليراجع مر ٨١ سم على منهج (قوله التي لا يسطل حقه بها) بأن لم يقصد الاعراض عنه ولا عات غيبته وليس من الغيبة ترك الجلوس فيه في الأيام التي حوت العادة بطلانها ولو أشهر كما هو العادة في قراءة العدة في الجامع الأزهر وهي لا يقطع به حقه أيضا ما لو اعتاد المدرس قراءة الكتاب في سنتين وتعلق غرض بعض الطلبة بحضوره في الصف الأول متلا في سنته فلا يقطع حقه بعينه في الثاني (قوله ونقله في شرح مسلم) ٢٥٠ - إن الجلوس فيه كجلوس في الشارع (قوله ولو جلس فيه) أي جالسا

جائزا لا كخلف المقام المباح للطائفتين من فضله سنة الطواف ثم فانه حرام على الاوجه وبه يرم غير واحد والمطروا به بسط السجادة وان لم يجلس قالوا ويعز ز فاعل ذلك مع العلم بجمعه ونوزع في تحريم الجلوس بما لا يجدي ومنه التردد في الزاير خلف المقام ويرد بان المراد به ما يصدر في عليه ذلك عرفا كما هو ظاهر والله موضع من المسجد فكيف يفعل ما وضع المسجد له وان صلاة سنة الطواف

عن منكر (ومن أتى من المسجد) وان لم يكن من المساجد له مقام خلافا لاذرى ومثله المدرسة (ومضاعف في) الناس (أو يقرئ) فيه قرآن أو علم شرعا أو آلة أو آلة سلم ما ذكر كصانع: رس يزدى مدروس لكن بشرط ان يقبدا ويستقدا كما قاله اذرى والا فلا يستحق شأ (كالحائس في شارع عاملة) تنافي فيه التفصيل المار بالاول لان غرضنا في الامر ذلك الموضع لئلا ينفك الناس وحديث النبي من اتخاذ المساجد وما يستحق مخصوص بماعدا ذلك وافهم كلام المصنف عدم اشتراط اذن الامام وهو كذلك ولولمسجد كبير أو جامع اعتسده الجلوس فيه باذنه في اوجه الوجهين بقوله تعالى وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله أحدا وبقوله الجلوس في مقعده ومحل تدرسه مدع غيبته التي لا يسطل حقه بها لثلاثة طل منقعة الموضع في الحال وكذا حال جلوسه لغير الاقرء او الاقتناء فيها بظنه لانه انما استحق الجلوس فيه لان لا مطلقا وما ذكره المصنف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والغزالي وقال الشنخا انه اشبه بما أخذ الباب ونقله في شرح مسلم عن الاصحاب وهو المعتقد وان نوزع فيه (ولو جلس فيه) أي

لا تقتصر به ويرد بانه امتناع بقية أجزاء المسجد يكون الشارع عينه من حيث الافاضة لهذه الصلاة وقوف امام الجماعة في غير الصلاة لا يحل بل ولا صلاة له بعينه الشارع لها من حيث الافاضة وانه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل عبادة أخرى ويرد بان محل الحرم كما تقدر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الموقوف له صلاة الطواف فيه والكلام في جلوسه لغير دعاء عقب سنة الطواف لانه من فوائدها هـ حج (أقول) وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في الهراپ وقت صلاة الامام فيه وكذا يمنع من الجلوس في الف الاول اذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو قطع الصف على المصلين وهل مثل ذلك حالوا عند الناس الصلاة في وضع من المسجد مع امكان الصلاة في غيره كجهره وواقا بن العسر بالجامع الأزهر فيخرج منه من أراد الجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه فيه نظرو ولا يسطل الحاق فليراجع وسم على حج (فرع) هـ أتق شيعتنا الرمي بجواز وضع الخزانة في المسجد اذ المقتضى وحصل بهم اتفق عام كمدروس أو مفت يضع فيها من الكتب ما يحتاج اليه في التدريس والافتاء انتهى (فرع) هـ وقع السؤال في المدرس عما يقع في قريه مصر من وضع القص في الجرين هل يكتفى من اعتاد الوضع يجعل منه وضعة في كل سنة بحيث يصير حتى به من غيره حتى لو رأى من سبقه الى وضع غلته فيه منعه كما عدا الاسواق أم لا فيه نظرو والجلوب عنه ان الظاهر انه لا يصير أحق به من غيره كمن اعتاد الصلاة بمحل من المسجد لان الغرض يحصل بالوضع في جميع المحال كان الصلاة تنع في جميع بقاع المسجد ولا تنظر الى انه قد تم لقرضه بوضع منه كقر به من عزله أو بعده من اطراف المحال التي هي مظنة للصلاة الى غير ذلك لان هذه الاغراض =

لا تكثر اليها كما أنهم لم ينظروا في بقاء المحصلة إلى حصول الثواب بالقرب من الإمام أو كونه بمنزلة الصف وهو ذلك ومقاعد الاحواقي إنما كان أحق بها التولية الضرر بانقطاع الألفة عند عدم اعتدائهم لها فمن سبقه إليه استغفوه ولا يحصل السبق بوضع علامة في أهل كالأبصار للالتقاط مجرد الوقوف عن اللقطة وإنما يحصل السبق بالشروع في شغل أهل كوضع شيء من الزرع الذي يزداد وضعه في أهل بحيث يبدئه شرعاً بالتبرين (قوله أو استقام حديث) خرج بالاستقام ما لو جلس لتعلمه من المحدث بأن قرأه على وجه يبين فيه لعل ومعا في الاحاط فانه حينئذ من العلم الشرعي وقد تقدم ان الجالس له بصير أحق به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الأولى ما اعتاده بعض الفقهاء من اتخاذ ٢٥١ موضع في المسجد لذلك كرسي كل جماعة مثلاً

فإذا اجتمعوا نظر ان ترتب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم وأقرانهم متعاطفون والام يجتمعوا ماداموا مجتمعين فيه فان قارؤوه سقط حقهم حتى لو عادوا في ظلمة من الجمعة الأخرى وجدوا وغيرهم سببهم إليه لم يجز لهم إقامته منه (قوله لم يطل اختصاصه) يشهد ان من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر فمراقبه لحاسبه إليه ودلم يتقطع حقه وله ان يقسم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد مثله بذلك القراءة في وقت آخر فلينأمل اه سمع حج (أقول) ومنه ما اعتيد من القراء في المساجد كما ترى بوضع في يوم الجمعة أو رمضان أو غيرهما فلو أحدث من يريد القراءة فيه مقام لم يظهر لم يطل حقه منه في ذلك الوقت وان لم يترك متابعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فقارقه ثم عاد فله الحق (قوله وما الحق بها) أي مما اعتيد منه له بعد

المسجد (اصالة) وان لم يدخل وقتها أو كان الجالس صيباً في الصف الأول فيما يظهر أو استقام حديثاً أو عظم سواداً كانه عادة بالجلوس يقرب كبير المجلس واستمع الحاضرون يقربه منه لتعلمه وضوءه أم لا كما رجحه في الروضة (لم يصرا حتى في غيرها) أي الصلاة وهو ما عايناه من لزوم بقعة معينة للصلاة غير ما عايناه بل ورد انتهى عنه وحديثه فلا نظر لأفضلية القرب من الإمام وأوجه العين وان المصغر في موضع معين لما تقتضيه من التهيئ الشامل لهذه الصورة فنزال اختصاصه عليها بما قرأها بعد الصلاة حتى لا يأتها فاقع في رياء وضوءه وقارقه مقاعد الاسواق بان عرض المعاملة يختلف باختلافها والصلاة يقام في المسجد لا يختلف واعتراض الراعي بأن نواحيها في الصف الأول أكثر ردياناً لوتركة موضعه منه وأقيمت لزوم عدم اتصال الصف المستنير لتقصها فان تيسر يمتن تمامها ويجتبه في أثنائها لا يجبر الخلل الواقع في أولها وبأن الصف الأول لا يتعين له محل من المسجد بل هو ما يلي الإمام في أي محل كان منه فتدبره غير يختلف باختلاف بقاءه بخلاف مقاعد الاسواق فانها مختلفة في ذاتها من حيث اختصاص بعضها بكرة الوارد من فيه وبالرفاهية من محصور ويرد ذلك الأولى من الجواب الأول لانه يلزم قائله التفرقة بين جمته قبل يسبق حقه وبين ان يتأخر عن الإقامة فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك وقارقه أيضاً بيت المدرسة إذا قارقه ما كنه بان المسجد لا يقصد السكنى فيه وانما تؤلف بقاءه لأجل الصلاة فيها بخلاف بيوت المدارس فقصده السكنى بها فاعتبر ما يشعر بالاعتراض عنها وهو الغيبة العلوية (فلو قارقه) ولو قبل دخول الوقت فيما يظهر (الحاجة) كقضاء حاجة ورعاف وتجدد وضوءه واجابة داع (ليس يعود لم طال اختصاصه في تلك الصلاة) وما لحق به من (الاصح) يصير على غيره العالم بالجلوس فيه بغيراته وعلى قضاءه كغيره ظاهر وان لم يترك ازاد فيه غير مسلم السابق أنها والثاني يطل كغيرها من الصلوات نعم ان أقيمت الصلاة فأنصت الصفوف فالوجه كجمته الأخرى من الصف مكانه وما استثناء الزكوى من حق السبق وهو انه لو قعد خلف الإمام وليس أهلاً للاستقلال أو كان ثمس هو أحق منه بالامامة فيؤخره ويقدم الاحق بموضعه من غير ليل في ذلك أولو الاسلام وانتهى مردود الصلاة من الاشتغال بالاداء كغيرها وما لحق بها من استقام الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو أراد صلاة الفجر أو الوتر ففعل بعضها ثم طرأت له حاجة فلا يقطع حقه بها به اليها لأنها كلها بعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مشتمل ذلك (قوله بالجلوس فيه) وينبغي ان المراد بالجلوس على وجه يمتنع منه اذا جاء اما اذا جلس على وجه انه اذا قام له عنه فلا وجه لمتنع من ذلك اه سمع (أقول) وينبغي ان محله حيث لم يؤخذ بالجلوس فيه الى امتناع الأول من الحي عليه ما أشرنا واذا امتنع

الصلوات من الاشتغال بالاداء كغيرها وما لحق بها من استقام الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو أراد صلاة الفجر أو الوتر ففعل بعضها ثم طرأت له حاجة فلا يقطع حقه بها به اليها لأنها كلها بعد صلاة واحدة وينبغي ان النقل المطلق مشتمل ذلك (قوله بالجلوس فيه) وينبغي ان المراد بالجلوس على وجه يمتنع منه اذا جاء اما اذا جلس على وجه انه اذا قام له عنه فلا وجه لمتنع من ذلك اه سمع (أقول) وينبغي ان محله حيث لم يؤخذ بالجلوس فيه الى امتناع الأول من الحي عليه ما أشرنا واذا امتنع

(قوله ان لا تدخل في ضمائه) فخصه بقوله من غير ان يرفعها علم جواز ذلك وقوله لا تدخل في الخ يقتضي خلافه وهو ظاهر لانها وضعت بغير حق فلا مانع من ازالته وان دخلت في ضمائه (قوله فانه لم نومدة الخ) قد ثبت من هذا التفصيل في الاعتكاف انه لو جلس اقرارا مثلا فان لم ينو قدر ابطال حقه بغيره والالم يبطل ذلك بل بقي حقه الى الاتيان بمآقده وان خرج لم حاجة وعاد اه سم (اقول) وقد يجمع الاخذ بان المسجد شرط للاعتكاف بخلاف القراءة الا ان يقال الاعتكاف كما يصح في المهل الذي فارقه يصح في غيره فبفتح المسجد ٢٥٢ بالنسبة للاعتكاف - تنويه (قوله يبطل حقه بغير وجه) وبصدق في دعواه نسبة المدة لكونه احن

من غيره اذا عاد لان ذلك لا يعرف الا عنه وظاهره انه يبطل حقه بغير وجه وان نوى بالعود حالة ان شرج وقد مر في باب الاعتكاف انه اذا نرج على نيته ان يعود لم يمتنع الى تجديد نيته اذا عاد وعليه فينبغي انه لا يبطل حقه في هذه الحالة (قوله وبسن منع من جلس) اي مثالا وقوله فيه اي المسجد وقوله او سرفه اي لا تليق بالمسجد كنهائه بخلاف نسخ كتاب العلم ونحوها (قوله وينتج من هو الخ) اي فيصر جالسه حينئذ للاضرار المذكور (قوله ويندب منع الناس) عبارة صح وينتج مستغرق لحققة علم الخ انتهى اي ندبا أخذه من كلام الشارح (قوله لم يرد شخورد مدرسته) اي خلقها (قوله ينزل منزلة شرطه) اي اذا اراد خلافه ذكره ويؤخذ من ذلك جواب ما وقع السؤال عنه من انه هل يجوز لنا تمكين الذي من التحضي والاعتساق في سقية المساجد اذا كانت خارجة

الان من المسجد ويمنع وهو ابوابا أخذها ذكره الشارح فان مثل هذا جار بين الناس من غير تكبر فيعمل ذلك على انه كان في زمن الواقف وعلمه ولم يشترط في وقته ما يفعله (فرع) ليس للمسلم دخول كبسبة بغراض أهلها اه سم على منهج (قوله ولا يرد في رباط مارة على ثلاثة ايام) اي الا اذا لم يكن ثم من يجلس مكانه اذا نرج أخذها كما تقدم في قوله ومتى عين الواقف الخ

(قوله منع استحقاق معلومها) اي معلوم أيام البطالة (او قوله لا ما يقوم مقامه) المراد بما يقوم مقامه ما ذكره في الوقت من قوة والعبرة فيها اي البطالة بنسب الوقت والاعرف من هذه المطرد التي عرفت والاعتقاد بحمل الموقوف عليهم (قوله وطالت غيبته عرفا) قال في الكثر ولو اتخذ سكنا ارفع منه ٢٥٣ اي على خلاف غرض الوقت من اعداده

للموصية المشغولين بالعلم
ليستغنيوا بسكناه على حضور
الدرس وهو

● (فصل في بيان حكم

الاعيان المشتركة) ●

(قوله في بيان حكم المخرج) اي وما
يلبس ذلك كقصة ماء القنابة
المشتركة (قوله والمراد منها)
اي فيكون مجازا (قوله فاذا جدد)
من باب نصر ودخل (١) مختار
(قوله يسمى بذلك) اي وليس هو
مرادنا هنا وهو ظاهر لان
الكلام في المصاد التي تخرج
من الارض (قوله وأحق به) اي
المعدن الظاهر (قوله كلما
العد) اي القنابة ما إذا لا تنقطع
كأقدمه (قوله ولا اجاع) اي
فلا يتحصن اذن (قوله وبركة)
يكسر الباء على المقاموس ونقل
بالدرس عن السيميوطي ان فيه
لغة بضم الباء (قوله الابكة)
اي وهي الاشجار الشائكة في
الاراضي التي لا مال لها اذ ج
وهي أوضع المراد من التعبير
بالقربة لتحويلها للمعولك وغيره
وهو لا يوافق الجميع الا في (قوله)
واما ما فيه علاج قضية افراده
بالقربة كراهه غير الباطن الا في
وعليه فما معنى كونه ليس

الا في المدارس منع استحقاق معلومها حيث لم يلم بشرط واقفها ولا ما يقوم مقامه
بما مر وأما وجهه فليس بغير عذر في طلبه حقه كالمالك كان بعد وطالت غيبته عرفا وغيره
الطالع في زمن غيبته التي في حقه معها على تقدير ما مر

● (فصل) في بيان حكم الاعيان المشتركة المستفادة من الارض (المعدن) هو حقيقة
القيمة التي أودعها الله تعالى جوارها في الارض ما سيجب بذلك لهدون اي اقله ما أنشأه
الله فيها والمراد منها (الظاهر وهو ما يخرج) جوهر (بلا علاج) في بر وزه وانما العلاج
في قصده (كقطر) بكسر أوله ويجوز فقهه ذهن وهو وف (وكبريت) بكسر أوله أصله
عين تجرى فاذا جدما هو اصاب كبريتا أو عزه الاجر ويقال انه من الجواهر ولهذا يعني في
معدنه (وقار) اي زفت (وموميا) يضم أوله وبالمدوسكي القصص ثمن يلقبه الماني في بعض
السواحل فيصعد ويصير كالقار وقيل بجارة سودا ليس ويؤخذ من عظام موقى الكفار
شي يسمى بذلك وهو ينسب اي متخمس (وبرام) بكسر أوله يجمع برمة بعضها حجر يعمل منه
قدور الطبخ (والبهاروس) دونه ومدر وطع مائي أو جعلي ان لم يتوج الى سفر وتعب
والحق به قطعة من ذهب أطهرها السيل من معدن (لا يثقل) بقعة وتلا بالاجام على عمله
قبل احبائه (ولا يثبت فيه اختصاص بتجبر ولا اقطاع) بالرفع من نحو سلطان بل هو
مستترك بين الناس مسلم وكافر همه كلما والكلام ما صنع انه على الله عليه وسلم اقطع
وجلا لم يارب اي مدينة قرب صنعها كانت به بالقبس فقال رجل يا رسول الله
كلما العذ قال فلاذن ولا لاجاع على منع اقطاع مشاوع الماء وهذا مثله لاجاع
الحاجة العامة وأخذها بغير عمل ويمنع أيضا اقطاع وتجبر أرض لاخذ نحو حطب
وسيد هاوركة لاخذ حطبها وظهر كلامه في اقطاع الثقل والارتفاق وهو كذلك وان
قيد الزركشي المنع بالاول وذكر في الانوار ان من المشرك بين الناس المستحق على الامام
اقطاعه الابكة وغارها وصيد البر والبحر وجواهره قال غيره ومونه ما يلقبه الجرم من
العتيق فهو لا خذ وما ذكره في الابكة وغارها بما قلعه ماني التسم من ان من أحيا موانا
ملك ما فيمن الثقل وان كثر ويكن الجميع جعل الاول على قصد الابكة دون محلها والثاني
على قصد احياء الارض المستقلة على ذلك فدخل تعاوسلم من ذلك ان من ملك أرضا
بالاحياء ملك ما فيها حق السكلا واطلقتها انه لا يملك يمكن حله على ما ليس في محلول وعلى
عدم ملكه هو احق به ما اذ لم يعلم الاعداد الاحياء فليكن بقعة وتلا لاجاع على حاكمه
الامام واما ما فيه علاج كالمالك كان قرب الساحل بقعة لوعقرت وصيق الماء الباطن والمخرج
فذلك بالاحياء والامام اقطاعها (فان شاق ليله) اي الحاصل منه عن اثنين تسابقا اليه

من الظاهر ولان الباطن ولكنه يخرج به علاج الا ان يقال المراد انه ليس في الارض نفسها معدن لكن لفساد قوتها اذا
دخلها الماء واختلط بتربها او الماء اقطاعا بترابها فالا لارض لا معدن فيها ولكنه يحصل بغير الماء الباطن فاحياؤها
ليكون احيا أرضا مجردة (قوله ولا لامام اقطاعها) هبل يتحصن ذلك بالارتفاق قياسا على الباطن الا في أو بعينه

والقليل فيه نظر والقرب الثاني لانها قلت بالاحياء ولوع العلم بالباطن كذلك (قوله قدم السابق) اي ولو ضميا ونقل عن شيخنا الزبدي ماوافق (قوله بقدر حاجته) هل المراد حاجة يومه واسبوعه او شهره او سنته او عمره الغالب اوعادة الناس من ذلك اه سم على حج (اقول) الاقرب باعتبار العمر الغالب كما في اخذ الزكاة وقد يقال بل الاقرب اعتبار عادة الناس ولو للتجارة ويفرق بينهما وبين الزكاة بان الناس مشتركون في المعدن بالاصالة بخلاف الزكاة فان ميناها على الحاجة ومن ثم امتنع على ٢٥٤ الغنى بجمال او كسب بخلاف المعدن (قوله فالاصح انزاجه)

اي وعليه قلوا اخذتسبا قبل الانزاج هل عليكم ام لا فيه نظر والاقرب الاول لانه حين اخذه كان مباحا (قوله ان نزوح) اي فان لم يراحم لم يترصه لكن مقتضى التعليل بان عكوفه عليه كالصغير يقتضي انه لا فرق فانه مادام مقبيا عليه بباب فلا يقدم عليه غيره وان احتاج فادام مقبيا (قوله افرع بينهما) اي وجوبا ويؤخذ من قوله لانها المرجح انه لو كان احدهما متساويا لقدم كاهر وسيأتي التصريح به في كلام الشارح (قوله فانه في الجواهر) هي للقوم (قوله قدم المسلم) اي وان اشتكت حاجة الذي لان ارتفاعه اعماها بطريق التسبع لنا (قوله وعند في التنبيه الياقوت الخ) هل سم على حج القول بانه من الظاهر على ان المراد ايجاره والقول بانه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع (قوله والعمل) هو اهم من الحفر (قوله بالنسبة للارفاق) لا ينافي هذا ما مر

ومثله في هذا الباطن الا في (قدم السابق) منهما السبقه وانما يقدم (بقدر حاجته) عرفانه لا اخذ ما تقتضيه عادة امثاله هو بطل حقه بانصرافه وان لم يأخذ شيئا (فان طلب زيادة) على حاجته (فالاصح انزاجه) ان نزوحه على الزيادة لان عكوفه عليه كالصغير والثاني يأخذ منه ماشاء لحيته وفارق ما مر في نحو مقاعد الاسواق بشدة الحاجة الى المعدن وحمل الخلاف عند استقراء اضرار الغير والازعاج جرما (فلو جأ) اليه (معها) او جهل السابق ولو بكههما الحاصل منه حاجتهما وتساوي في الابتداء (اقرع بينهما في الاصح) لانها المرجح فان وسعهما اجتمعا وليس لاحد اخذ اكثر من الآخر الا برضاء فانه في الجواهر وهو محمول على اخذ الا كقمن البقعة لان النبل اذ اخذ لا كقمنه ولا فرق كما هو ظاهر كلام المصنف بين اخذ احدهما للتجارة والاخر للحاجة اولاهم لو كان احدهما مسلما والاخر ذميا قدم المسلم كما يحسنه الاذرى في نظير ما مر في مقاعد الاسواق ومقابل الاصح بحجته الامام وبقدم من رآه احوى وقيل ينسب من يقدم الحاصل بينهما (والمعدن الباطن وهو ما لا يضر في الابلاغ كذهب ونفضة وحديد ونحاس) ورمض وفروزج وعقود وما ترا الجواهر المبثوقة في الارض وعند في التنبيه الياقوت من المعدن الظاهر ويرى عليه النمرى والمزبوع في الروضة وأصلها انه من الباطنة (لا يلائم) محله (بالحفر والعمل) مطلقا ولا بالاحياء في موافق على ما يأتي (في الاظهر) كالظاهر والثاني على ذلك اذا قصد التملك كالموات وقر في الاول بان الموات على البناء بالعمارة وحفر المعدن حفر يبذلان الموات اذا لم يستغنى الهى عن العمل والنبل مبثوث في طبقات الارض يخرج كل يوم الى حفر وعمل ونزوح فعمله فيه فاعلم من غير ان الامام بالاختطه ما لا قبل الاخذ على الاصح وافهم سكونه هنا عن الاقطاع جواز وهو كذلك الاتباع بالنسبة للارفاق لا للملك ثم لا يثبت فيه اختصاص بصغير كالظاهر (ومن احياء وانا فظفر فيه معدن باطن ملكه) بقعة وتلا كقمنه من اجزاء الارض المملوكة بالاحياء وقول بعضهم هنا بخلاف الر كالميت في محله ومع ملكه للبقعة على ما تقدم اقبل اخذته بما اقتضاه كلام السبكي وهو الاوجه خلافا للقبوري ونزوح بقوة فظهر المشرع بعدم علمه بحال احيائهما ولو علمه ونزوح عليه دار امتلا فلا يلائم شيئا في ارجح الطريقة بين انفساد القصد خلافا

في قوله وظهر كلامه في اقطاع الملك والارتفاق وهو كذلك الخ لان ذلك في الظاهر وعند في الباطن وقد يفرق بينهما بان ما هنا لما كان يجوز الى تعميم يمكن كالحاصل فجاز اقطاعه الارفاق بخلاف الظاهر (قوله وتقول بعضهم) اي حج (قوله على ما قبل اخذه) خلافا لـ (قوله فلا يملك شيئا) اي ويلزم بازالة البناء ان ترتب عليه منع من يريده الاخذ (قوله في ارجح الطريقة) خلافا لـ (قوله افساد القصد) وهو جرحان غير من الاستعاج

(قوله والمياه المباحة الخ) عبارة الرخصة وهي اتي المياه قسمان مختصة وغير مختصة بالاختصاص كالادوية والاشجار فانها من غير اسواء ثم قال نزع وعارة هذه الاشياء من بيت المال ولكل ائمن الناس بناء قطرة ورعى عليها ان كانت في موات او في ملكه فان كانت من العمران فالقطرة كغير البئر للمسلمين في الشارع والرعى يجوز بناؤها وان لم يضر بالملك انتهى وفيه امور منها انه يستفاد جواز ما جرت به العادة من بناء السواقي في بساتين النخل لقوله لكل بناء قطرة ورعى عليها بل وبها فأتى الخليج بين عمران القاهرة لقوله والرعى يجوز بناؤها الخ ومنها انه ينبغي تقييد جواز الرعى في الموات بأن لا يضر التسقيع بالنهر لان سحر النهر لا يجوز التصرف فيه بما يضر في الانتفاع به كما تقرر ومنها انه قد ينسب لكل جواز بناء القطرة والرعى في الموات والعمران بامتناع احياء سحر النهر والبناء فيه الا ان يجب ان لا يضر بالاحياء واما مجوز الانتفاع به بغير بشرط علم الضرر فلا مانع منه وقد يقتضى هذا جواز بناء نحو بيت ٢٥٥ في رعيه الا ان يخاف حيث لا يضر ولا حديد به

ويجوز ذلك في بناء بيت على ذلك حيث لا يضر به ومنها ان قضية الملاحاة لا فرق في جواز ذلك في الموات بين ان يقع له نفسه خاصة ولعموم الناس وقضية ذلك انه يجوز له بناء القطرة وتوابع الناس من المروءة والكنس من في الروضة بقوله قطرة لعسبرر الناس انتهى وقال في الرعى بين العمران اذ لم يضر واحدهما الى الوجهين الجواز كاشرا عن الجناح في المسكة النافذة اه فليست اه سم على حج (قوله الماسوا الكلا) عبارة الحصى في الماء (قوله او مشرعه) اي طريقه وقوله مقدم على غيره) اي لو ادعى ذلك الى هلاك الدواب حيث كان الادى مضطرا (قوله ما منعه بجنات)

في الكفاية نخرج باقاهر الباطن فلا يملك الاحياء كما علم عماران عليه فان لم يعلم ملكه والحاصل ان المحدثين حكمه ما واحد وبه عمدا لا يملكها بالاحياء مع علمه اذ العبد لا ينفذ اولا ولا من رعيه ولا يستأجره المصنف المحدث بالذكر لكون الكلام فيه والاخر ملأ أرضه ملك طبقاتها حتى الارض السابعة (والمياه المباحة) بان لم يملك (من الادوية) كالتبيل والقرات ودبجه (والصنوف) الكائنة (في الجبال) وهو هامن الموات ويسول الاطمار (يستوى الناس فيها) فغير الناس شركاء في ثلث المياه والكلا والنار وصح ثلاثة لا يمتنع الماء والكلا والنار فلا يجوز لاحد تحجيرها ولا لتمام اقطاعها بالاجماع وعند الاندحام مع ضيق الماء او مشرعه يقدم الاسبق والاخر ع بينه ما وليس لقارعه تقديم دوابه على الاخرين اذ الظاهر مقدم على غيره وطالب الشرب على طالب السقي وما جهل أصله وهو حقت يد واحد او جماعة لا يحكم عليه بالاباحة لان الدليل المالك وعلمه كماله الاذرى اذا كان منبعا من مملوكة لهم بخلاف ما منعه بجنات او يخرج من نهر عام كدجلة فانه باق على اباحته ويعمل فيما جهل قدره ووقته وكيفية في المنازلة والمساقي وغيرها بالعادة المطردة لانها محكمة في هذا وامثاله والاباحة ان من لارضه شرب من ما مباح فقطه آخر بان احداث ما يضر به المباحته تأثم فاعله ولا يلزمه اجرة منفعة الارض مدة تعطله الوصف بذلك الماء اخذناهم في المسافة وقد جرى جمع متأخرون على انه لو كان لثلاثة ثلث مساق من ما مباح اعلى وأوسط واسفل فاراد ذوالاى ان يسقى من الاوسط برضاحيه كان لذى الاسفل منعه لثلاثة لثلاثة

يقى ما لو جهل منعه اه سم (أقول) الاقرب انه كما لو جهل أصله (قوله فانه باق على اباحته) اي ما لم يدخل محل يخص به اخذا مما يأتى في قوة وكالاخذ في اناسوه لغير تركه او حوض الخ (قوله مدة تعطلها) هذا قد يختلف ما يرى في أول الغضب من قوة ومداره اى الغضب على العرف قلب من منعه المالك من سقى زرع او ماشيته حتى تلف فلا ضمان لانتفاء الاستدساره اقصه منعه عندهما لا على الاصح وقاؤه هذا هلاكه وادشاة بجها بأنه ثم اتفق غداه الولد المتصين لم يتلاف أمه بخلافه هنا وبهذا الفرق يتأيد ما يأتى عن ابن الصلاح وغيره قيل قوله والاصح ان الممنوع وبأن قيل قول المصنف فان أراد قوم سقى أرضهم فمن عطل شرب ما الغرماء بذلك وأراد بعبارة عن ابن الصلاح ما ذكره حج من قوله وأقضى ايضا ابن الصلاح بضمان شريكه غور ما عين مثله ولشركائه ليس ما كان يسقى به من الشجر وقد يقال ما تقدم عن ابن الصلاح مقرر ومن كما هو ظاهر كلامه فيما اذى حبيسه الى فساد الشجر نفسه وما احتاج الى عطل منفعة الارض بأن أسيما بصيت لا تصلح للزراعة

(قوله كذلك) أي ثلاث مساق وقوله وأراد هذا اسم الإشارة راجع إلى قوله ثم يرسل إلى أسفل منه (قوله وإن زاد على حربة) وظاهره وإن تلف زرع غير مئة سقية وسبأ في ذلك في قوله وإن هلك الخ (قوله بل لمنع من أراد أحياء أقرب منه) في الخادم فرع أرض لها شرب من غير فصلها ولكنها حفر ساقية إلى من من باب آخر لا استحقاق فيه وسد نفه في ذلك كظهور من الأبواب إلى الشارع لم تعرضه ٥٦ ٥١ قلت ويحبه أن يقال أن لزمن ذلك تضيق على السابقين

بالأحياء المستحقين السقي من الجانب الآخر أو كونه أقرب إلى ذلك ألهم منهم امتنع والأقلا أخذ أعماءه رقنامل ٥٥ سم على ج (قوله من أن من أحياء) أي أولاً (قوله هو مواعيله الجمهور) عبارة ج واعتبروا بأن الوجه أنه قد يرجع في قدر السقي للعادة والحاجة لاختلافها زماناً ومكاناً فاعتبرت في حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم والتجربة جار على عادة أهل الجوار قبل الفل أن أنزلت كل بجرى فالعادة ملوّه والاعتناء عادة تلك الأرض ٥٥ ولا حاجة لهذا التفصيل الخ ٥٥ وهي أوضح من عبارة الشارح (قوله من كون الوجه الرجوع) معقد (قوله فاعتبرت) أي الحاجة (قوله في أنما صلت في الأصح) ظاهره ولو كان الاستدلال غير موزوعه فافترق بين هذا وما تقدم في الأحياء من اشتراط التفسير في المحيى ثم أعل ما تقدم عن شيخنا الزبدي والجواب إما أولاً فيستدل أن الشارع لا يرى ذلك القيد بدليل تنبيه ثبته الجمهور وأما ثانياً فيجوز أن يقال هذا إنما

فيستدل به على أن له شرباً من الأوسط وإن لو كان به أرضان عليها فوسطى وبسبب لا آخر شرب من ما مباح كذلك فأراد أن يحصل لثانية شرباً باستقلال شرباً بما علم يرسل إلى هو أسفل منه وأراد هذا منعه أنه ليس له منعه إذا لضرر عليه وليس فيه تأخير سقي أرضه بل وما يكون وصول الماء إليه إذا شرباً بما علم أسرع منه إذا شرباً بما علم (فإن أراد قسماً سقي أرضهم) بفتح الراء بلا ألف (منها) أي المياه المباحة (فأضاف سقي الأعلى) وإن زاد على مرة لأن الماء المباح يواز أرضه وسقي به مادامت له حاجة (فالأعلى) وإن هلك زرع الأسفل قبل انتهاء التوبة إليه فإن اتسع سقي من شاملاً هذا كله أن أحيوا معاً أو بطل الحلال أمالو كان الأسفل سبق أحياء فهو والمقدم له لمتع من أراد أحياء أقرب منه إلى النهر وسقيه منه عند الضيق كما اقتضاه كلام الروضة وصرح به جميع لتلاي استدلاله بقر به بعد على أنه مقدم عليه ثم من وليه في الأحياء وهكذا ولا عبرة حينئذ بالقرب من النهر وعلم من ذلك أن مرادهم بالأعلى المحيى قبل الثاني وهذا لا الأقرب إلى النهر ويعبروا بذلك جري إلى الغالب من أن من أحياء يتقرى قربها من الماء ما أمكن لما فيه من سهولة السقي وخفة المؤنة وقرب عروق الفراس من الماء ولو استوت أرضون في القرب بطهر وجه المحيى أولاً أقرع لا تقدم (وحيث كل واحد الماء حتى يبلغ الكعبين) لقضاء على الله عليه وسبب ذلك والمراد بما ذكر كما يحسنه الأذرى جانب الكعب الأسفل ومخالفة قديمة مختصاً بآية الوضوء ودودة بأن الدال على دخول المصفا في ذلك خارج وجده ثم لا هنا والتقدير به ما هو مواعيله الجمهور وما اعترض به من كون الوجه الرجوع في السقي للعادة والحاجة لاختلافها زماناً ومكاناً فاعتبرت في حق أهل كل محل بما هو المتعارف عندهم والتجربة جار على عادة الجوار قبل أن الفل أن أنزلت كل بجرى فالعادة ملوّه والاعتناء عادة تلك الأرض يقال عليه لأحاجة لهذا التفصيل لأن كلام من سقيه ليضرب عن العادة في مثله فكلامهم شامل له (فإن كان في الأرض الواحدة) ارتفاع) من طرف (والخفاف) من طرف (أفرد كل طرف سقي) لتلاي زيد الماء في المتخفة على الكعبين وسقيهما معاً سقي أحدهما حتى يبلغهما ثم يرددهما ويرسله إلى الآخر والظاهر كآلة السبكي أنه لا يعين البداية بالأسفل بل لو عكس جازو مرادهم أن لا تزيد المسئلة على الكعبين كما هو واضح (وما أخذن هذا الماء) المباح (في أناء) ملأ على الصميم بل حكى ابن المنذر فيه الإجماع ولا يصح رعا عاده إليه ثم يكابا اتفاق

كان الاتساع به باعداً له والمقصود منه النفع به حتى للذواب التي لا قصد لها ولا شعور توضع فيه فلهذا شرطوا في حكمه تميزاً ولا شعوره ويؤيد الثاني أنهم جوزوا الذي أخذ الحطب وهو من دارنا فالأولان المساحة تغلب في ذلك وعلى هذا فيجيب عن إجمال الصبيان لأن بيان بناء ما وجب الملك فيما أتوا به للعزل حيث كان له ولاية عليهم فيجوز

استغنى عنه لهم في مثل ذلك وان لم يزل أحد أو رثته غير وليه المذكور فمالك فيه يصير على غيره ولو ولد الأخذ الا اذا رأى
 المصلحة في اخذ وصرفه أو هو على الصبي (قوله عدم حرمته) أي بخلاف السمك فإنه يحرم التاؤمه به إذا أخذ كما شهله
 قوله الآخر في المال والفرق بينهما ان رثته المالك له بعد يهدت فبعضها له لعدم تسر أخذه كل وقت بخلاف الماء (قوله ظاهر)
 وهو ان ذلك بعد ضياعه بخلاف الماء فإنه يمكن من أخذه منه أي وقت ٢٥٧ أراد وان لم يكن خصوص ما روى (قوله في

كيزان دولة) في تقريره الموجد
 في الانوار انه لو غصب كوزا
 وجمع فيه ماء مباحا ملكه
 ذكره في باب الغصب ٨١ سم
 (قوله ويشتع عليه سدها) هذا
 ظاهر فلو كان الحافر مكفلا
 وأما غيره فلا يملك الحفر وان قصد
 نفسه وعليه فلو اتفق حفره بئر
 فهل تغزل منزلة ما حفره المكلف
 بلا قصد فتكون وفقا العامة
 الناس او ينفق فعليه فيه نظر
 والا قرب الاول لأنه حيث صار
 وقطاع عدم القصد فمن المكلف
 فلا يهدد تنزيل غيره مغرلة في
 ذلك ويؤخذ من كلام الشارع
 أنه لو نزل في الماء ما يفسده قبل
 ارتقائه كتفوطه فيه هذا المعتبر
 عليه ذلك (قوله في ملك يملك)
 ولو وقف المالك أرضا مسلما لها
 بتراسعق الموقوف عليه ماء البئر
 ليقطع به على العامة ولم ينسج
 غيره منه حيث احتاج اليه كما
 في المثل ولو كانت البئر مشتركة
 بين اثنين لوقف اموال اقتسما
 ماها على حسب الحصص ان لم
 يفسها جتما (قوله وقيل يجب
 للزرع الخ) وسكونا عن البذل

الاصحاب والاراجع عدم حرمته عليه والفرق بينهما وبين روى المال فيه ظاهر وكالاخذ
 في اناء سوية فهو بركة أو حوض مسدود وكذا دخوله في كيزان دولة كما أفتى به ابن
 الصلاح والثاني لا يملك الماء بجماله بل يكون باحرا زما وفيه من غيره وسخر بجماله
 دخوله في ملكه بضموسيل ولو هضره حتى دخل فلا يملكه بدخوله نعم هو الحق به من غيره
 بل جريانه موضع على أنه يملكه ويمكن حمله على ما إذا حوز عليها القتل عليه وفوقه (وظاهر
 بترجوات الثلاث) لنفسه بشربه أو شربه ودأبه منه لا للقتل (أولى بجماله) من غيره
 فيما يصنأه منه ولو اتفق زرعه (حتى يثقل) لسبقه اليه فان ارتحل بطلت أحقته وان
 عاد وحمله كما قاله الاذرى ما لم يثقل بنية العود ولم تطل غيبته وما حفرها لارتقاء الحارة
 أولا بقصد نفسه ولا المارة فهو كما حدهم فيترك الناس فيها ولو لمع عدم تلفظه بوقوفها كما
 صرح به الصمري والماوردي ويمنع عليه سدها وان حفرها لنفسه لتعلق حق الناس بها
 فلا يملك البطالة (والحقوقة) في الموات (القتل أو) المحفورة بل والتابعة بدون حفر (في
 ملك يملك) حفرها وملكها (ماها في الاصح) اذ هو غلة ملكه كالثمرة واللبن والشجر
 النابت في ملكه والثاني لا يملكه للفسخ الماروي ويجري الخلاف كما قاله الماوردي في كل
 ما يقع في ملكه من قطوع ولم يعلم ما عاصر وانما جاز كثير اذ ارتفاع جملة بئر هالان
 عقدا الاجارة قد يملك به عين بئرا كالبئر (وسواء ملكه ام لا لازمه بذل ما فضل عن حاجته)
 ولو زرعه (لزرع) وشجر لغیره اما على الملك ففسخ الماوردي واما على مقابلة فلاه أولى
 به لسبقه (ويجب) بذل المناضل عن حاجته الناجزة كما قيده الماوردي قال الاذرى
 وحمله ان كان ما يستغنى عنه بكمية لا يطرأ بالاعراض قبل أخذه في فهو اناه (المأشبة)
 اذا كان يقربه كالمباح ولم يحد صاحبها ماء آخر مباحا (على الصحيح) بأن يمكنه من حقها
 منه حيث لم يضر زرعه ولما شئته والا فأن أخذه أو وسوقه اليها حيث لا ضرر فيها يظهر
 حرمة الروح وحمله عندا استقاء الاضطراب الاوجب بذل لئلا يروح محترمة كما دعي وان
 احتاجه لما شئته وما شئته وان احتاجه لزرع وقيل يجب للزرع كالمأشبة وقيل لا يجب
 لما شئته كالمأشبة وزلا يجب بذل فاضل الكل لانه لا يختلف في الحال وتقول في
 العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء وحتم وجب البذل ليجوز أخذه عوض عليه
 ولا يجب على من وجب عليه البذل اجادة آلة الاستقاء ويشتط في بيع الماء تقدره كبذل
 أو وزن لا بوزن الماء في الزرع والفرق بينهما وبين جواز الشرب من ماء السقا بضعون ان

٢٢ به ع نحوه ارفغره ويذبح ان يجب ايضا لكن هل يقدم على شرب ماشيته وزرعه ٨١ سم على حج (أقول) نعم ينبغي
 ان يقدم الماء شئته ويذبح له ما صرح به في التيمم ان من اصاب التيمم احتياجه لعطش حيوان محترم ولو لم اقل لأبدا (قوله)
 حيث وجب الخ) هذا عن من قوله أولا بالاعراض الا ان يقال الغرض من الاول بيان ان الوجوب لا يتوقف على بذل عوض
 ولا يلزم منه جوعا اخذ العوض

(قوله في شرب المشاة) قضيته اختصاص جواز التقدير بالري بالآدم وهو مختص بالقدم في شرب الماء المبيع وبجاءه ثم بعد قول المصنف ان خلاص العلم به انها قد يفتقر الجهل الصرورة والمساخة كما سيبين في اختلاط حمام البرجين وكذا بيع القضاة وماء السقا في الكوز قال جمع ولو لشرب جارية ٢٥٨ وقد يقال عاسق لم ينهه بآزما به بل او دعه بصورة التبري منه حيث قال

قال جمع وما هنا جسد شربا
يجوز وما به فيقدم (قوله من نحو
بدول) اسم للهم الصغير كما قاله
البحر في (قوله لم يضر بمالكه)
يؤخذ منه انه لا فرق في جواز
ذلك بين ان يشرب او يسقي دابته
منه في موضعه وبين ان ينقله الى
محل يشرب منه بعد او يسقي
دابته (قوله اقامة للاذن العرفي
مقام القنطري) اي ما لم يجمع صاحب
البدول عنه فان منع امتنع على
غيره فصل ذلك (قوله ولا ينافي
ما رجمه المصنف) اي من القصة
على قدر الاراضى ولم يرد انه وبه
هنا (قوله ولم يجسد لها شربا من
موضع آخر) مفهومه انه اذا
كان لها شرب من محل آخر لا يكون
لها شرب من هذا المجر وقد
يتوقف فيه ما لا مانع ان يكون
لها شرب من موضعين ويجوز
كون لها شربا من غيره لا يمنع ان
لها شربا من موضعين (قوله وتبين
الطريق الثاني) هو قول المصنف
ولهم القصة معها بآه والطريق
الاولى قوله يصب خشبة في
عرض الخ (قوله فتنتج المهاباة)
هذا اقد يصاقصا في قوة ولا
قلز زيادة الماء منقصه مع التراضي
الا ان يقال المراد بالامتناع هنا

الاختلاف في شرب الآدمي اهلون منه في شرب المشاة بمواضع جواز بين عبد السلام
الشرب وسقي الدواب من نحو بدول معلول لم يضر بمالكه اقامة للاذن العرفي مقام
القنطري ثم توقف فيما اذا كان لتعويض او وقف عام ثم قال ولا يرى جواز ورود انما بل
يدول ما يؤيد به انتمى والظاهر الجواز للعلم به من قوله اولا لم يضر بمالكه (والقنطرة)
او العين (المشركة) بين جماعة لا يقدم فيها اهل على اهل ولا عكسه بل (يقسم ماؤها)
المملوك الجارى من يراونهم قهر اعطيت ان تنازعوا وضاق لكن على وجه لا يتقدم شريك
على شريك وانما يحصل ذلك (يصب خشبة) مثلا متساويا اعلاها واسفلها بمجمل مستو
والحق بالنسبة وهو بانما يجد اربعة ثقب تحكمه بالحص (في عرض النهر) اي قم البحرى
فيها ثقب (متساوية او متفاوتة على قدر الحصص) من القنطرة فهو حاله طريق الى
استيفاء كل واحد حصته وعند تساوى الثقب وتفاوت الحقوق او عكسه باخذ كل بقدر
حصته فان جعل قدر الحصص قسم على قدر الاراضى لان الظاهر ان الشريك يصب
الملك وقيل يقسم بينهم سواء هذا ان اتفقوا على ملك كل منهم والاربع بالقرينة والعادة
المطردة في ذلك كما هو ولا ينافي ما رجمه المصنف ما ذكره في مكاتبين خشب وفتيس كوتبا
على مجموع متفاوتة بحسب قيمتها فاحضر اما لادنى الخسيس انه يئمه ما والتيس انه
متفاوتة على قدر النجوم صدق الخسيس على البالد لا يمكن الفرق اذا المداها على اليد
وهي متساوية وفي حثلنا على الارض المسقية وهي متفاوتة ففصل كل من المملين
بما يناسبه وفي الرضة واصلها كل أرض امكن سقيها من هذا النهر اذا رايناها ساقية
منه ولم يجسد لها شربا من موضع آخر حكمتنا عند التنازع ان لها شربا منه اه وافهم
كلامهما ان ما عدا لاجراء المرافعة عند وجوده الى أرض عاكه دالى على ان اليد فيه
اصحاب الارض التي يمكن سقيها منها سواء اتسع الجرى وقلت الارض او عكسه وسواء
المرتفع والمنخفض وليس لاحدهم ان يسقي عما راضاه لآخرى لا شربا لها منه سواء
احياها ام لا لانه يجعل لها من شرب لم يكن كافى الرضة ولو زاد نصيب احدهم من الماء على
رى أرضه لم يلزمه بذه لشركائه بل له التصرف فيه كيف شاء (واهم) اي الشراكا القصة
مهاباة) مياومة متساوية كان يسقى كل منهم يوما كذا اثر الاموال المشتركة ولا تظفر زيادة
الماء ونقصه مع التراضي على ان لهم الرجوع عن ذلك فان رجع وقد اخذوا ثوبه قبل ان
ياخذوا الاخر ثوبه فطعمه اجر ثوبه من النهر له الذي اخذوا ثوبه فيها قال الزركشى
وتبين الطريق الثاني اذا اقتدوا ما مللهم ارض بعضهم عن المقسم وتبين الطريق الاول
فيها اذا كانت القنطرة تارة يكثر ماؤها وتارة يقل فتنتج المهاباة حيفتد كما نحو ابلون

عدم الاجبار على ذلك فلا مانع ولكن رد على ذلك ان المهاباة لا اجبار فيها فالاولى ان يقال بصورة الزيادة تارة من ليل
غير اعتبارا بكماله هو وهو وما هنا بما اذا هدت الزيادة تارة والتقص اخرى من غير اعتبارا بوقت يصب بوجه الزيادة وآخر للتقص

(قوله صح) اى وان لم يأخذ لكن اذا تأخر مئة واختلط فيها الحادث الموجود وتنازعا فيه ما قبل في بيع الغرة اذا اختلط
حادثها بوجوده وهو تصديق ذى اليد * (كتاب الوقف) * (قوله النصيب) اى والاحتباس ايضا اخذها بما بقى قوله لغة
ردية) عبارة الشيخ حمزة لغة تميم (قوله افصح من حبس) اى بالتشديد (قوله على مصرف مباح موجود) اى على الرجاء ما على
قائه فلا يشترط ولو اذ قطع لما تانى على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج (قوله بديرا) قال فى النهاية هذا اللفظ كثيرا
يختلف الفاظ الحديث فيها فاقولون يبرأ بفتح الباء وكسر ها ويضخ الراء ٢٥٩ وضه ما والمقيم ما ويضفه ما والقصر هو

اسم مال وموضع بالمدينة وقال
الزمخشري فى الفائق انما افه على
من البراح وهى الارض الظاهرة
اه المراد منه (قوله اذا مات المسلم)
عبارة شرح لمنج اذا مات ابن
آدم فلعلمه ما روايان (قوله اوله
صالح) زاد السيوطى على ذلك
أمورا وقطعهما فقال

اذا مات ابن آدم لم يسبح
عليه من فقال غير عشر

علوم بها ودعاء فجل
وغرس النخل والصدقات تجرى

ورائه مصحف ووراط فخر
وحفر البئر وأجر انهر

وبيت للغريب بناء بأوى
اليه أو بامصل ذكر

وتعليم لقرآن كريم
لخذ من أحاديث بصير

ولعل قوله وبنت البيت هو التاسع
فلا يقال هى أحد عشر وقوله

وتعليم لقرآن اى ولو بأجرة وفى
شرح العباب للحجفى التيم بعد

كلامه قوله انى أن قال ثم رأيت عن
الزركشى انه نازع ابن الرفعة فى

نقص الصدقة على الوقف بان العلماء
فسروا الصدقة الجارية به وبمحصنه بالذ

كريل على افضليته على غيره وعنه عن الهب السكوى أن النفع بالنعم الناجز أولى منه
بالتصنيف لما فى ذلك من المنفعة المجهلة ثم عدها بما عن ابن الرفعة فى الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث

او علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالصدق اه وفى هذا الحصر نظر بل التعليم شفع به من بعده
والذى يشبه انه ان كان ممن يقوم عنه التعليم كان التصنيف أولى والا فالتهليم أولى اه (قوله بدعوله) هو من تارة الحديث وعبارة
الجامع الصغير اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه لخدمته ٣ م عن ابى هريرة

ايصل هذا يوما وهذا ما للمنفعة من التفاوت الظاهر اه وليس لاحدهم توسيع فهم انهر
ولا تضيقه ولا تقديم رأس السابقة التى يجرى فيها الماء ولا تأخير ولا غرس شجرة على
حاقه بدون رضا الباقيين كالأموال المستركة وعما به بحسب المال ولا يصح بيع
ماء البئر والقتاة منقردة عنها لانه يربحها شيئا ويختلط بالمبيع بغيره فيعذر التسليم فان
باعه بشرط أخذه الا أن صح ولوبايع ما عاين ما أو كد ص عدم زيادته ولوبايع ما القاتع
قربا والماء يارب لم يصح البيع فى الجلبع للجماعة وان أقهم كلام الروضة بالطلان فى الماء
وفقه لا يتفرق الصفقة فان اشترى البئر وماها الظاهر وأجره ما شاعا وقد عرف
عقها فيه ما صح وما ينفع فى الثانية مشتركة بينهما كالظاهر بخلاف ما لو اشترها وأجرها
الشائع دون الماء أو أطلق فلا يصح ثلاثية لاختط الماء ولو سقى زرعها ماء مفسوب ضمن
الماء يده والذلة لانه المالك للبئر فان غرم البديل ويحطل من صاحب الماء كانت الفقة
أطيب له مما لو غرم البديل فقط ولو أشمل نارا فى حطب مباح لم يمنع أحد الانتفاع بها ولا
لاستصباح منها فان كان الحطب فقه المنع من الأخذ منها الا اصطلاحها ولا الاستصباح
انها وبها فى كلامه مفسوب ما على الحال من المبتدأ وهو القصبة بناء على حصص الحال
منه كاذب البسه سبويه وغيره وأولى انهما فعول به لى محذوف ويجوز كون القصبة
فاعله بالظرف بناء على من يجوز عمل الجارية بلا اعتماد وهم الكوفيون وعليه نصب جهات
على الحال من القائل

• (كتاب الوقف) •

هو لغة الحبر ويرادفه النصيب والتسبيل وأوقف لغة ردية واحبس افصح من حبس
على ما نقل لكن حبس هى الواردة فى الاختيار الصحيحة وشرعا حبس مال يمكن الانتفاع به
مع بقاء عينه بقطع التصرف فى رقبته على مصرف مباح موجود والاصل فيه قوله تعالى
ان تناو البرقى تنفقوا مما يحبون ولما صحها الوطاسة بانوارى وقف احب امواله بديرا
حديثة مشهورة وقوله وما قطعوا من خير فلن نكفروه وغيره مسلم اذا مات المسلم انقطع
عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح اى مسلم يدعوه وحمل العلماء

فسروا الصدقة الجارية به وبمحصنه بالذ
كريل على افضليته على غيره وعنه عن الهب السكوى أن النفع بالنعم الناجز أولى منه
بالتصنيف لما فى ذلك من المنفعة المجهلة ثم عدها بما عن ابن الرفعة فى الصدقة والوقف ثم تعقبه بقوله صلى الله عليه وسلم فى الحديث
او علم ينتفع به من بعده وذلك لان المنتفع به من بعده لا يكون الا بالصدق اه وفى هذا الحصر نظر بل التعليم شفع به من بعده
والذى يشبه انه ان كان ممن يقوم عنه التعليم كان التصنيف أولى والا فالتهليم أولى اه (قوله بدعوله) هو من تارة الحديث وعبارة
الجامع الصغير اذا مات الانسان انقطع عمله الا من ثلاث صدقة جارية او علم ينتفع به او ولد صالح يدعوه لخدمته ٣ م عن ابى هريرة

(قوله ارضا) اي جزأ من ارض اصحاب الخ قال الحلال المحلى وقف ما فهم من خبر اه لكن راجع مقدار الارض التي كانت جزءا الى ذلك حتى ينسب اليها ما ذكر (قوله بخير) الذي وقفه عمر اسحق بن عاصم بن ميسرة كنه ثم غلبت بهجة اه شرح مسلم النووي (قوله غير مقول) لعل المراد غير متصرف فيه تصرف في الاموال ولا يحسن جعله على الفقير لانه لو كان مرادا لم يتقبل الصدقة (قوله التي اوصى بها) هو بخير بن قال في الاصابة بخير بن النضرى بفتح نين كافى اللب الاسرائيلى من بنى النضير ويقال انه من بنى قينقاع ويقال من بنى القباطون كان عالما وكان اوصى بامواله التي صلى الله عليه وسلم وهي سبع حوايط المنتبة والاشاعة والدلال وحصى ويومه والاعوان وسير نام ابراهيم لعله الذي صلى الله عليه وسلم صدقة (قوله مقدرة) اي على الوقف اولة حتى في نفسه (قوله لم تعرفه الجاهلية) لعل المراد بهم من لم يتكلم بكتاب كعبد الله الا وان لما ياتي بعد القول بالمنفرد ان وقف على جهة معصية الخ من قوله ما فعله ذى لا يتطالع ٢٦٠ الا ان ترافعوا اليها الى قوله لا ما وقفوه قبل المبعث على كائسهم الخ

قانه صريح في مشروعية الوقف قبل البعثة (قوله وقال لوجهه لقال به) قال حج وانما يتبعه الرد به على ابي حنيفة ان كان يقول يبعده اى الاستبدال به وان شرط الواقف علمه (قوله ولو كانا) لو وقف ذى على اولاده الامن اسلم منهم قال السبكي رفعت الى في الها كانت ثابتة الوقف وانعت الشرط ومال مر الى بطلان الوقف اه سم على منج (اقول) ولعل وجه ما مال اليه مر انه قد يحصل لهم على البقاء على الكفر ويتقدر معرفتهم بالعلم الشرط لفظه مشعر بقصد المعصية (قوله لما لا ينفذ) هو من جهة الغاية (قوله كسجد) اى وكوقف معصية وتصور ملكه لانه كتبه او ورقة من اياه ومثل المصنف الكتب

العلمية (قوله وشعروصيته) اى السبق (قوله ومفلس) اى وان زاد ما له على دينه كان طراه مال بعد الطهر او ارتفع المال سمره الذي يجر عليه فيه (قوله من الايجي قياسا) كان الاولى ان يسقط قياسا ويقولون خمن عدم اشتراط الرؤية معصية وقف الايجي اللهم الا ان يقال ان التقدير بصير لم يلازم المصير به في كلامهم (قوله مع قيامها فانك) اى كالتفصيل للضراب (قوله تصح اجارتها) اى المنفعة وقوة فلا يصح وقف المنفعة ومن ذلك الخلفاء فلا يصح وقفها (قوله لم يصح وقف الامام) اى وصحت مع وقته لا يجوز تغيير وصاحبه بالوحي ما يقع الا ان كثيرا من الرق المرصود على اما كن اولى طائفة مخصوصة حيث تغير ويجعل على غير ما كانت موقوفة عليه اولافا به باطل ولا يجوز التصرف فيه لغرض من علم من جهة الواقف الاول فليقتبه لانه يقع كسرا وبقربين ما هنا ودينهم معصية حتى عبادة المال بان الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيسهل كيصرح بقوله بشرط ظهور المحلة فوقفه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقرب للمال (قوله فهو اراضى يت

العلمية (قوله وشعروصيته) اى السبق (قوله ومفلس) اى وان زاد ما له على دينه كان طراه مال بعد الطهر او ارتفع المال سمره الذي يجر عليه فيه (قوله من الايجي قياسا) كان الاولى ان يسقط قياسا ويقولون خمن عدم اشتراط الرؤية معصية وقف الايجي اللهم الا ان يقال ان التقدير بصير لم يلازم المصير به في كلامهم (قوله مع قيامها فانك) اى كالتفصيل للضراب (قوله تصح اجارتها) اى المنفعة وقوة فلا يصح وقف المنفعة ومن ذلك الخلفاء فلا يصح وقفها (قوله لم يصح وقف الامام) اى وصحت مع وقته لا يجوز تغيير وصاحبه بالوحي ما يقع الا ان كثيرا من الرق المرصود على اما كن اولى طائفة مخصوصة حيث تغير ويجعل على غير ما كانت موقوفة عليه اولافا به باطل ولا يجوز التصرف فيه لغرض من علم من جهة الواقف الاول فليقتبه لانه يقع كسرا وبقربين ما هنا ودينهم معصية حتى عبادة المال بان الموقوف عليه هنا من جهة المستحقين فيسهل كيصرح بقوله بشرط ظهور المحلة فوقفه كايصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فانه تقرب للمال (قوله فهو اراضى يت

المال) كأنه بالآلف مخالفت لقول الشارح كلحلي بعد قول المصنف السابق ولو أراد قوم سقي ارضهم بفتح الراء بالالف اه وما ذكره هو القياس فان الجمع يقتضي زيادة السلامة على المفرد وهي هنا بالاختلاجه لاثبات الآلف ولكي في المصباح الارض مؤنثة والجمع ارضون بفتح الراء قال ابو زيد وسعت العرب تقول في جمع الاراضي والاروض مثل فلوس وجمع نعل فعال في ارض واراضي اه فاذ ذكره الشارح هنا جاز على ما قاله ابو زيد (قوله وام ولد) عطف على ما لا يصح وقفه وبشكل على ما يأتي من صحة وقف المدبر والمعلق متناه في قاس ذلك صحة وقف ام الولد وبطلان بوجوب السيد الا ان يقال انه لما منع بيعها حال الوقف اشبهت الحرقطكم بعدم صحة وقفها بخلاف المدبر والهاقي فان كلا يصح بيعه وسيظل التدبير والتعلق بالعتق (قوله ومكاتيب) اي كتابة حصصة كما يأتي وكان فائدة ذكر هذه الامور مع ذكر بعضها في المتن كأم الولد التنبيه على ذكر محترزات الشروط التي اعتبرها المجتعة كما يشعر به قوله كما يشعر بذلك كلامه الا في ذكر بعض محترزات ما ذكر الخ (قوله صريحه) اي عليه فلو استثناه واجعله مقصودا بان قال وقفها وجعلها او كانت حاملا لم يفرق بطل وقفها اقباسا على البيع أولا وبصرف فيه نظر والاقرب الاول (قوله نعم يصح وقف غنل للضراب) اي واوش جنبانية على ٢٦١ من يكون فيه بعد الوقف حال جنبانية ان نسب لتقسيم حتى اختلف والفرق

المال على جهة ومعين على المنقول المسمول به بشرط ظهور المصلحة في ذلك اذ تصرف فيه منوطها كوفي القيم ومن ثم لو ادى تملك ذلك لهم جازوا وهو لم يكتف به وحل مفرد وذو منفعة لا يستأجرها كالتفريط وطعام امال الوقف حاد لا يصح فيه تعالاه كما صرح به الشيخ ان يصح وقف غنل للضراب وان لم تجز اجارته لانه يقتضي في القرية ما لا يقتضي في المعاد وصره (ودوام الانتفاع) المذكور به (المقصود بان تحصل منه فائدة مع بقائه مدة كما عبر عنه بذلك جماعة وما بطل المنفعة المقصود ما يصح استجاره على شرط ثبوت حق المالك في الرقبة وعلم بذلك ان ما فاده كلام القاضي ابي الطيب من انه لا يكتفي بتأويله لثلاثة ايام محمول على ما لا يقتضيه اجارته في تلك المدة وشغل كلام المصنف وقف الموصى بعينه مدة والمأجور وان طالت مدة ثم ما يحوط الحظ الصغير والدراهم لتصاغ حليا فانه يصح وان لم تكن له منفعة حالا كالمقصوب ولومن عاجز عن انتفاعه وكذا وقف المدبر والمعلق عتقه بصفة فاعلموا ان عقاب المثلث ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي اخذ الامام من ثم صح وقف بناء وغراس في ارض مستأجرة لهما وان استحقا القلع بعد اقتضائهم مدة الاجارة وفارق صحة بيعهما وعدم عتقهما مطلقا بانه هنا استحق حله من قبله فاستحقا القلع بعد اقتضائهم مدة فقدمنا اقوالهم سبق مقتضيه وبه فارق ما لو اورد الواقف الموقوفة حيث لم تصرام ولد

جمع هامن القرى بين ارض جنبانية الرقيق الموقوف حيث لازم الواجب وبين اجرة البناء والغراس في الارض المحصنة او المستأجرة اذ ارضى صاحب الارض بيقاضها باجرة حيث قلنا بعدم لزومها ولو وصل الفعل الموقوف على ذلك الى حاله لا يصح فيها للضراب فقياس ما يأتي في حصر المسجود وذو عهذ المات الانتفاع بهما في المصعد من جواز بيعهما له هيا عا وبشترى بقتنه مثله او من مثله فان لم يكن شره اجرة لقلته وجع للموقوف عليه اخذ الاماني في البناء والغراس اذ قلنا بعد انتهاء مدة الاجارة (قوله على شرط ثبوت) اي تقدير ثبوت (قوله لمدة) المتبادر منه انها معينة وعليه فيض جها مال او وصى به لغرة مدة حياته وبني العصة فيه كوقف المدبر والمعلق عتقه بصفة لم يعلم وقتها فان مدة الوقف في كل منهما مجعولة وقيل فيها بالعصة (قوله اخذ الامام) اي في قوله بان تحصل منه فائدة مع بقائه الخ (قوله وفارق صحة الخ) اي ما ذكر من صحة الوقف ابتداء وبطلانه بوجوب السيد ووجود الصفة لحصول العتق وقوله مطلقا اي ان وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع (قوله لمعان متجانسان) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة ان كلا حق

(قوله كنفه التزير) ومثله وقف الجامعية لان شرط الوقف ان يكون مملوكا والوقف هو غير مملوك فلو كان في حقته يد ونائبه من استئذان الحاكم في التصرف عن شيء من الجامعية لم يكون له من بعض ما يقرأ القرآن من الاوقاف مع ليس من وقفها بل بقراغ من هي يده سقط حقه منها وصار الامر فيها الى رأي الامام فيصنع تعيينه لمن شاء حدث رأى فيه مصلحة ولفقره فقصه اذا رأى في النقص مصلحة (قوله ومنقول) حيوانا كان او غيره ثم اذا اشرف الحيوان على الموت ذبح ان كان ما كولا وبقي ان باقى في لحمه ما ذكره في البناء والغراس في الارض المستأجرة او المارة لهما اذا قلعا من ان يكون مملوكا كالأوقاف أو الموقوف عليه الخ ومحلها ما حيث لم يأت شراء حيوان أو غيره بشي الحيوان المذبح على ما يأتي (قوله ولا يسرى للباقي) أي ولو كان الاوقف موسر بخلاف المعلق (قوله ويصرم على الجنب المكث فيه) قرر مر ٢٦٢ انه يطلب الصبة له اخله ولا يصح الاعتكاف فيه ولا الاقصد اجمع التباعد

أكرم من ثلثائة ذراع ١٥ سم على حج وراجع ما ذكره في طلب الصبة (قوله ويجب قيمته) أي فورا وظاهره وان لم يكن انفرادا وهو مشكل ١٥ سم على حج (اقول) وقد يجب بان مستغنى للضرورة كما قاله في اثناء كلام آخر وهذا ظاهر ان امكنته القسمة فان تعدت كان جهل مقدار الموقوف بقى على شيوعه ولا يطل الوقف كما اقتضاه قوله قبل وان جهل قدر حصته لكن يظهر طريق انتفاع الشريك بحصته والحالة ما ذكره والاقراب ان يقال فتمنع منه بما لا ينافي حرمه المسجد كالمسألة فيه والجلوس لما يجوز فله في المسجد كالتباطة ولا يجلس فيه وهو جنب ولا يجامع زوجته ويجب أن يقتصر في شغلها على ما يتحقق ان ملكه لا ينقص عنه (قوله)

ورجح مالا يقصد كنفه التزير به والالتزام به وصرف ربحه للفقراء وكذا الوصية به كما أتى وما لا يقيد ثغرا كمن غير مرجح ربحه (لا يطعموم) بالرفع أي وقته اذ قفعه بما لا ك (وريجحان) محمول لسرعة فساده ما من روج فيصنع وقته لئلا يفسد مدة كما قاله المصنف وغیره وفيه منع آخر وهو التزير ولهذا حال الخوازي وبان المصالح يصنع وقف المشعوم الدائم النفع كالعبر والمساكن بخلاف عود الضرورية لا ينتفع به الا باستهلاكها كالحا جمع العود بالعبء محمول على عود يتمنع به بدوام شمه (ويصنع وقف عقار) بالاجماع (ومنقول) للغير الصميم فيه (ومشاع) وان جهل قدر حصته وصفتها لان وقف عر السابق كان مشاعا ولا يسرى للباقي وشمل كلامه ما لو وقف المشاع مسجدا وهو كذلك كما صرح به ابن المصالح قال ويصرم على الجنب المكث فيه ويجب قيمته لتعين ما يرفعها وما يوزع به مردود ويجوز الزكوى المهيأة هنا بعد اذ لا تقدر ككونه مسجدا في يوم وغير مسجد في آخر ولا فرق فيما مر بين ان يكون الموقوف مسجدا هو الاقل والاكثر خلافا للزكوى ومن تبعه ويطرق بينه وبين جهل تفسير فيه قرآن بان المسجدة بها شائعة في جميع اجزاء الارض غير مقبرة في شيء منها لم يمكن تبعية الاقل للاكثر كذا لا تبعية الامع التفسير بخلاف القرآن فانه مقبرة عن التفسير فاعتبر الاكثر ليكون الباقي تابعها لما جعل الموقوف مسجدا كقشر وثياب فوضع توقف لانه لم ينقل عن السلف مثله وكتب الاصحاب ساكتة عن تخصيص بجواز اوضاعه وان فهم من اطلاقهم الجواز فالحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوى ومالسب للشيخ رحمه الله تعالى من افتائها لجواز ان يثبت عنه (لا) وقف (عبد ووب في الزمة) لان حقيقته ازالة ملكه عن عين ثم يجوز ان يترامه فيها بالنذر (ولا وقف حرق نفسه) لان رقبته غير مملوكة له (وكذا استولوة) لعدم قبولها للنقل كالمرو مثله المكاتب أي كتابة مخصصة على الوجه بخلاف ذي الكتابة الفاسدة اذا الغلب فيه التعليق ومر في المعلق حصة وقته

فلا حوط المنع) أي منع القول بصفة الوقفية وطريق الصفة على ما قاله الشيخ ان ثبت في مكان بخبره ثم توقف ولا (ركاب تزول وقفها بعد بزيال عمره لان الوقفية اذا ثبتت لا تزول ثم ما قل الشيخ الجواب به من سؤال صورته لو فرض انسان بباطا او قعودا وسره ثم وقفه مسجدا هل يصح وقفه فاجاب حيث توقف ذلك مسجدا بعد اثباته ص ١٥ وعلى هذا فاقوله في الشرع اما جعل الموقوف الخ محل حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله عن الشيخ فلم يثبت عنه ملكة له على ما ادال الميث وان مر ادمانه لم يثبت عنه ولو مع اثباته فيكون قوله في التناوي بصفة وقفه مع الاثبات مستندا لغير الشيخ (قوله اذا المقلب في التعليق) قضية تشبيهه بالعلق عتقه ان الكتابة الفاسدة لا يطل فاذا أدى العجم عتق وبطل الوقف كوجود الصفة في وقف المعلق عتقه بصفته وهو ظاهر

(قوله وفيما قبله) أي المستولدة والكلب المعلم (قوله على وجهه ضعيف فيها) أي بالنسبة للكلب دون المستولدة لما صار ان اجازتها
نقص وتعل بالموث (قوله وقارق) أي الوقت (قوله او فاسدة) يتأمل فيه فانه لا يصدق بالاجارة الفاسدة شيئا ولا غراسا حتى لو فعل
ذلك كلف القطع مجازا وعارة التهميم وبناء وغراس وضعا بارض بحق اهـ والبتا في المستأجرة اجارة فاسدة لم يصدق عليه انه وضع
بحق هذا وقد مر الشارح ان ما قبض بالشراء القاسد لو بقي فيه وغراس لم يقطع مجازا لان البيع ولو فاسدا يتضمن الاذن في
الاستفاعة كاله ادعى ما قاله البغوي لكن قد مر ان العدة دخلت في هذا ٢٦٣ يمكن تخريفه على ما قاله البغوي لان الاجارة

الفاسدة تتضمن الاذن به (قوله

لائم ابن خلدون) زاد ج ولا تتألف

اجتماع حقيقة ما على شيء واحد

(قوله بعد عدة الاجارة) هو واضح

في الاجارة المعصية لتعين بقاها

اما الاجارة الفاسدة والعاوية

فالملك يمكن من قاعدها حالا

فلا بد له من فاشها المصوب اهـ

جج بالمعنى (اقول) وقد يقال يمكن

الفرق بينهما وبين المصوب بان

لملك المصوب قلع البناء

والغراس مجازا ولا كذلك في

العاوية والاجارة الفاسدة على

ما يفهمه قوله بعد و يلزمه بالقطع

ارض نفسه فكان احتمال البقاء

فيها بالاجارة اقرب منه في المصوب

فصح وقفه مادونه ثمة اقتضاه

قوله ويلزمه الج من وجوب الارض

في الاجارة الفاسدة ثم اتفق ما نقل

عن البغوي فيما لو قرس ارض في

الارض المقبوضة بالشراء الفاسد

من ان الملك يتغير فيها بين القطع

وغيره ارض النقص والثقل القيمة

(وكعب معلم) او غير معلم لانه لا يملك وتقيده بالمعلم لاجل الخلاف (واحد عبديه في الاصح)
كالبيع ومقابل الاصح فيه يقيس الوقت على العتق وفيما قبله يقيس وقفه على اجارته اي
على وجهه ضعف فيها وقارق العتق بانه اقوى وانفذ لشرائه وقوله لتعلق ولو وقف
بناء وغراسا في ارض مستأجرة اجارة صحيحة وفاسدة او مستأجرة مثلا (لها) بناء مع
ان العتق بالاولا بين صدين فلا عتق ارض عليه (فلا يصح جوازها) لانه محمول على تنقعه
في الجاه مع بقاء معينه والثاني المنع لملك الارض قلعهما فلا يدوم الاستفاعة جها قلنا
يكتفي دوامه الى القطع بعد مدة الاجارة فلو قطع ذلك وبقي منتفعا به فهو وقف كما كان وان
لم يبق فهو بصيرته لكان موقوف عليه او يرجع للواقف وبعدها ارضها او لها وقول
الجلال الاسدي ان الصحيح غيرهما وهو شره وقاد او ير من عقار وهو قياس النظائر
في آخر الباب ونقل نحوه الا ذري فقال ويرقب ان يقال يباح ويشترى بثمنه من جنسه
ما يوقف مكانه محمول على امكان الشراء المذكور وكلام الشافعي الاول محمول على علمه
ويلزمه بالقطع ارض نفسه يصرف على الحكم المذكور وخرج بقصو المستأجرة المصوبة
فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوامه مع بقاء معينه وهذا مستحق الازالة كما في ذلك الوالد
رجحه الله تعالى لا يقال غاية امره ان يكون متقاعا وهو يصح وقفه لا نقول وقفه في ارض
مقبوضة ملاحظ فيه كونه مخراسا قائما بخلافه المقلوع فقير ملاحظ فيه ذلك وانما هو
وقف منقول ويصح شرط الواقف صرف اجرة الارض المستأجرة لهما من ريعهما ان لم تكن
ذمته الاجرة بخلاف ما لم ذلك بعد اجارة او بدونه فلا يصح شرط صرفه منه لانه دين عليه
وعلى هاتين الحالتين يجعل الكلامان المتخالفان (قوله وقف) على جهة فساقى او (على
معين واحد او جميع) هو معنى قولنا اصله جماعة وحصول الجماعة باثنين كما مر في بابها
اصطلاح بعض ذلك الباب لصحة التجعير وحكم الاثنين يصلح من مقابلة الجمع بالواحد
المصدق مجازا بقرينة المقابلة بالاثنتين (اشترط) عدم المعصية وتعيينه كما افاده قوله معين
(وامكان تملكه) من الواقف في الخارج بان يحد شارحنا اهـ للملك لان الوقت قليل
المنفعة (فلا يصح) الوقت على معدوم كمل مستعدين او على ولده ولا ولده او على قفرا

والتسمية بالاجرة كالعارية ونحوها لما مر للشارح من ان ملك الارض في الشراء الفاسد يقطع مجازا (قوله ويلزمه بالقطع) اي

الملك للارض وقوله ارض نفسه اي القطع (قوله وهذا مستحق الازالة) ومنه ما لو بقي في حريم التهرئة ووقفه مسجد فانه باطل

لانه مستحق الزوال (قوله وهو) اي القلوع (قوله ان لم تكن ذمته) اي بان وجبت بعد الوقت بخلاف التي لم تكن ذمته قبل فانه دين

عليه ونشره فاما من الواقف من وقفه باطل اهـ سم على جج بالمعنى (قوله فلا يصح شرط صرفه) اي بل ولا الوقت ايضا لاشتماله

على شرط قضاء ما عليه من الدين من غلة وقفه

(قوله أو قبرا به الحى) ووجه عدم الصحة فيه أنه منقطع الأول قال حج هنا على أنه باقى تفصيل في مسئلة القراة أى بعد قول المستفاد ولو كان الوقت منقطع الأول الخ وعبارة ثمة ولو كان الوقت منقطع الأول كوقفته على من يقرأ على قبرى أو قبرا أبى وأبوه حتى يختلف وقته إلا أن أو بعد موته على من يقرأ على قبرى بعده وفى فانه وصية فان خرج من الثلث أو أجزأ وعرف قبره وضع أولا (قوله الصحة عليه) أى الحرى (قوله أدام حسنه) أى المسجد (قوله أراد سكاها) أى فانه يصح ويؤمن من يسكن فيها عن أراد السكنى حيث نازعوا المناظر على الوقت ٢٦٤ (قوله فى الوقف على أولاده) أى بخلاف نحو الذرية كما قاله فى العباب

أولاده وليس فهم فقيرا وعلى القراة على رأس قبره أو قبرا به الحى فان كان ه ولدا وفيهم فقير صح وصرف للصادق وجوده فى الأولى أو فقره فى الثانية لصحة على المسدوم تما كوقفته على ولدى ثم على ولدى ولدى ولا ولدا ولدا كعلى مسجد كذا وكل مسجد سبنى فى ثالث الملة وسد كفى نحو الحرى ما يعلم منه أن الشرط باق أو فلا بد عليه هنا أمه الصحة عليه لا مكان تخليه (على) أحد هذين ولا على عارة المسجد أدام حسنه بخلاف دارى على من أراد سكاها من المسلمين ولا على ميت ولا على (جنتين) لأن الوقف تسليطه فى الحال بخلاف الوصية ولا يدخل أيضا فى الوقف على ولاده إلا يسرى ولدا وان كان تابعا لغيره ثم ان انفصل استحق معهم قطعا إلا أن يكون الواقف قد سعى الموجودين أو ذكر عدد ههم فلا يدخل كما أشار إليه الأذرى وهو ظاهر ويدخل الحل المأذون علقه بعد الوقف فاذا انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله كما مر وأما إطلاق السبب بجنا أنه لا يدخل فيصرف لغيره حتى يتفصل فمعرض بان التبادر ان الواقع من الربع وقت لا انفصاله ونحوه لا يشعل بانه بخلاف ما عيى لانه اسم للقبيلة (ولا على العبد) ولو مدبر أو وام ولد (لنفسه) لانه غير أهل للعلات ثم ان وقف على جهة تقربة كخدمة مسجد أو باطامع الوقف عليه لان القصد تلك الطمعة أما البعض فالظاهر كما أفاده الشيخ أنه ان كانت مهابة وصدر الوقف عليه يوم نوبته فكالحرام يوم نوبته سيده فكالمعدون لم تكن مهابة وزرع على الرق والحرية وعلى هذا يحمل إطلاق ابن خيبر أن صحة الوقف عليه قال الزركشى فلواراد مالاً البعض ان يقف نفسه الرقيق على نصفه الحر فالظاهر الصحة كالأوصى به لنفسه الحر ويؤخذ من الملة ان الأوجه صحة على مكاتب غيره كآبة موصية لانه يملك كآفته فى الرخصة المتولى وان نقل خلافه عن الشيخ أبى حامد ثم ان لم يقبذ بالكتابة صرفه بعد العتق أيضا والافه منقطع الآخر فبطل استحقاقه بقتل الوقف الذى من بعده هذا ان لم يهجر والابان بطله لكونه منقطع الأول فيرجع عليه بما أخذه من غلته أحامكاتب نفسه فلا يصح وقفه عليه كالوقف على نفسه كجزءه الما وردى وغيره وهو ظهير ما ساقى فى اعطاء الزكاة له (فان

كالروض وشجره وكذا أى يدخل فى الذرية والنسل والعقب الحل الحادث فتوقف حصته اه والتقدير الحادث الظاهر انه ليس لانراج الموجود حال الوقف اه سم على حج وقوله فتوقف حصته بخلاف قول الشارح الاق فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله الا ان يمال اراد بتوقف حصته عدم حرمانه اذا انفصل (قوله بعد الوقف) زاد فى نسخة يعنى انه يصره بعد انفصاله اه وعي شاملا لما حصل من الغلة فى مدة كونه حلالا (قوله فيصرف لغيره) أى من المذكورين فى الوقف (قوله بان التبادر الخ) هذا بخلاف ما فهم من قوله فان انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاله فانه كالصريح فى أنه لا وقف لشيء مدة الحل فلنأمل وإذا قلنا بوقف لانفصاله فى جرم من الغلة بوقف مع الجهل بعد

الحل من كونه واحدا أو أكثر المؤدى الى تعدد الصرف وقياس المعاملة بالاضرف ارث الحل ان توقف جميع الملة أطلق حتى يتفصل وتقدم ما فيه (قوله أو م ولد) أى حال كونها رقيقة كما هو الفرض وأما فى الرض من صحة وقته على أمهات أولاده فصورة أن يقول وقت جارى مثلا بعد موته على أمهات أولادى أو وصى بالوقف عليهم مثلا (قوله كالحجر) ينبى ان هذا التفصيل عند الإطلاق فان عين الواقف شأ اتبع حتى لو وقف فى نوبة البعض على سيده أو فى نوبة البعض لغيره أو عند عدم المهابة على أحدهما بعينه حمل على ما يرجح (قوله الأوجه صحة) أى الوقف (قوله بما أخذه من غلته) أى ثم ان كان ما قبضه من الغلة باقيا أخذه وان أهوى ذمته يطالب به بعد العتق واليسار

(قوله بان الوقت يعني بعد في القسم)

(قوله فهو وقت على سيده) اي فلو قصد بالوقت قصد العبد او اطلق وقتنا الاصحة او وقف على البهية وقصد مالها او على علقها ثم باع المالك للعبد او البهية اياها فله ان يوقف في الموقوف له أو يقتل في المشتري فيه تارة وقد ذكرنا في نظير ذلك في الوصية تفصيلا ولا بد من جهة هنا فليراجع ويبحث الفرق بين الوقت والوصية بان الوقت (قوله كايان نظير في الوصية الخ) وعبارته في الوصية ما نصه ولا يصح الوقف على جهة ولو اطلق او وقف على علقها لعدم اطلاق العلق الى ان قال فان قصد به مالها فهو وقت عليه اهـ على حج (قوله بقصد مالها) يعني رجوعه لمستلزمين لبيان قول الرض وشربه (قوله اما المباحة) اي الطريق المباحة (قوله على ذي معين) وسأفي حكمه ما لو وقف على اهل الذمة (قوله كمنقطع الوسط) اي ان ذكر بعد الذي مصرفا في مصرف لا قرب رحم الوقت مادام حيا ثم بعد موت الذي ٢٦٥ لمن عينه الوقت بعده او الاخر فيصرف ان بعده من الاثنان عين الوقت جهة والا فلا قرب رحمه (قوله وهو ظاهر) اي ما يهتبه من انه كمنقطع الوسط والاخر ثم اذا سلم اوتزل المصلحة والتميز الجزية هل يعود استحقاؤه او لا فسه نظروا في قياس ما بقي ان له لو وقف على اولاده الا ان يشق منهم قسقى بعضهم ثم عاده لا من الاستحقاق استحقاؤه هنا

اطلق الوقت عليه فهو وقف على سيده) كالوجه منه واوصى له وقبل هو ان شرطنا وهو الاصح الا وانهم اعيد عنه دون السيد ان امتنع كايان نظير في الوصية (ولو اطلق الوقت على جهة) مملوكة (اما) لاستعمالها ملكها (وقيل هو وقف على مالها) كالعبد والفرقان العبد قابل لان تلك خلافا فيها وخرج باطلاق الوقت على علقها واعطيا بقصد مالها وبالمالوك المصلحة في فقره وقهوه فيصعب بخلاف غير المصلحة ومن ثم نقلنا عن المتولي عدم صحته على الوحوش والمبيور المباحة وما هو زجابه مستدلين بما بقي ان شرط في الجهة عدم المصلحة بدار هذه الجهة لا يقصد الوقت عليها عرفا ومن ثم قد عدا ملكه بالوقت عليه عرفا كان العقد كما قاله الفخر الى صحته عليه اما المباحة المصلحة فلا يصح عليها ما عني نزاع فيه (ويصح) الوقف ولو لمسلم (على ذي) معين مقصد او متعدد كما يجوز التصديق عليه ثم لو ظهر في تعيينه قصد معصية كالوقف على خادم كعصية لتعبد لها كالوقف على زعيمها ووقودها او صرعا وكذا الوقف عليه مالا يملكه ككن مسلم ونحوه مصنف فلو حارب ذي موقوف عليه صار الوقت كمنقطع الوسط والا لاحتج بما يهتبه بعض الشراح وهو ظاهر وعليه فالفرق بينه وبين المكاتب اذ ارق ظاهر (لا يرد وحري) لان الوقف صدقة جارية ولا يقاتلها ويرقى بينهما وبين المكاتب اذ ارق ظاهر (لا يرد) وفيه في الاهداء اذ لا ينعكس عصبته بحال بخلافه ما بار في الوقف عليها ما من ابدية لعزة الاسلام لقامه عاندتها من كل وجه بخلافه لاسيما والارثه اذ ياتي المالك والمراية بسبب زواله فلا يتابعهما التخصيص اما المعاهد والمؤس فيلحقان بالحري على ما جزم به القميري وقال غيره انه الماهوم من كلامهم ورج العزى الحاقها بما لا يهدى وهو الاوجه ان حله اذ انا مادام فيها اذ ارجع صرف على بعده - وهو المصنف في نكبت التسمية الخلف بقوله وقتت على

٢٤ به ع انه هو فيقبل لتعلقه كالتعلق وطريق بخلافه مالا يملكه كالبيع والوقف فانه يحكم بطلانه من المرتد من أصله ولو عاد الى الاسلام (قوله وبين حريه الزاني المحصن) اي حيث يصح الوقف عليه دونهما (قوله فيلحقان بالحري) اي فلا يصح عليهما (قوله ان حل) اي كل منهما وقوله ما ارجع اي عاد الى دار الحرب (قوله لا يرد) اي وهو الفقهاء من المسلمين وقياس ما عني الذي اذا حارب به يرد كمنقطع الوسط حيث ذكر بعده جهة بصرف اليها وقد يفرق بان موضوع التهمة على عدم التقص ما بقي الذي بخلاف التهمة والامان فان كلامهما موضوعه ان لا يرد على اربعة اشهر فاقاله دار الحرب كالحق فكانت الواضحة لم يحصل الاستحقاق الا بالآلة الغلبة ثم يجرى فيه كونه كمنقطع الوسط بل يجرى فيه بانقائه ان بعده وعلى هذا فظاهر انه اذا عاد الى دار الاسلام لا يرجع اليه لان مقصود الواضحة يتناول الا بالآلة الاولى (قوله وقتت على

زيد الحربي) فظاهر أن لفظ الحربي والمرتب من جملة صبيغة فلا تنقد رخصة الوقف عليهما الذي قال به مقابل الأصح مما قال
 على زيد ولم يرد على ذلك وكان في الواقع حرياً ومردداً ويرد عليه أن الوصف بالحربي والمرتب يشيران إلى الحاصل على الوقف
 عليه الحربية والردة لأن تعليق الحكم بالثبوت يوزن بعلية ماعنه الاشتقاق فأشبه ما قال وقتة نادى على من يرتد أو
 يصاب وهو باطل قطعاً (قوله ورج السبكي الخ) هذا هو المعقد وقوله الحاربة أي قطع الطريق وقوله كالزاني المحسن أي
 فيصح الوقف عليه (قوله واختاره ج) ٢٦٦ لا يقوى على دفع ذلك التعذر اهـ ج (قوله ومنه) أي من الوقف على نفسه

(قوله أو انتفاعه) أي ولو بالصلاة
 فيما وقفه مسجداً اهـ ج وكتب
 عليه سم مأخوذة أن الوقف
 يبطل بذلك الشرط ونقوله عن
 تصريح شرح البهجة وإذا به
 على من انتفعي كلامه رخصة الوقف
 وبطلان الشرط (قوله يبطل
 الوقف) ومثل ذلك في البطلان
 ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً
 وقف شخصاً على مسجد بشرط أن
 تكون غنمته في الحريد واللف
 وانشب وهو حال المصدر وفي
 ما لو وقف حريد الغنم أوليته
 مثلاً يشمل الحادث والموجود
 أو الموجود فقط فيه نظر والاقرب
 الأول ومحل التردد ما لم ينس
 على الموجود بأن يقول هذا
 الحريد فإن نص عليه لم يدخل
 الحادث (قوله على سيدنا الشرط)
 هذا كلام يدل على أن التصريح
 بنفسه على سبيل الشرط في وقف
 نحو البئر والمسجد يضر فتأمله
 وراجع اهـ سم على منهج
 (أقول) وهو ظاهر لأنه بشرطه ذلك منع غير من الانتفاع به في الوقف الذي يريد فاشبه الوقف على نفسه
 على أن قول الشارع وأشر به منه أو مطلقاً عنه في الكتاب صريح فيما ذكرناه (قوله بجائزة الأخذ منه) أي كأحد
 اجرة المثل) أي أمان شرط النظر ليعرجه ويحل الناظر أكثر من اجرة المثل لم يمنع كإثباته بعد قول المصنف أن قرض
 الأمور (قوله وكان) أي ابن الرثمة وقوله يتناول أي يأخذ ظله (قوله ثم تصرف في الاجرة) ولو انفسد الاجارة بعد
 الوقف عادت المنافع للواقف كما تقدم فاشد بعد قول المصنف في الاجارة ولا يظهر أنه لا يرجع على سببه باجرة ما بعد العتق
 (قوله من يراه) أي الوقف على النفس كالخني

أقراره
 (قوله بقدر
 اجرة المثل)
 الأمور
 الوقف عادت
 (قوله من يراه)

(قوله وعلى من تلقى) أى فلا يطل فى حقه ولا حق من تلقى منه (قوله وسياقى) قال حج قبل الفعل اه (قوله بان حكم الحاكم) أى ولو كما هو ضرورة ومحل ذلك كله حيث صدر حكم صحيح مبنى على دعوى وجواب أمال وقال الحاكم الخفى مثلا حكمت بصحة الوقف وجوبه من غير عيب دعوى فى ذلك لا يمكن حكايل هوافاة بمجرد دونه ولا يرفع الخلاف كان لا حكم فيجوز الشافعى به والتصرف فيه (قوله على جهة معصية) انظر هل العبوة بعقيدة الواقف والموقوف عليها أو بعقيدتها بما فيه نظرا لا اقرب أن العبوة بعقيدة الواقف مطلة الاله المباشر للفعل فتعتبر عقيدته وبقى ما لو أطلق الوقف على الكائن قول بعمل على ما تنزه المارة فيه ص أو على ما لتعبد فيبطل فيه فطر والاقرب الثانى ثم رأيت فى حاشية التحرير ٢٧ لشيخنا الشورى مناصه قوله على حمارة الكائن

لواطلق الوقف على الكائن فهل يبطل أنقى شيئا صالح بالطلان لان الظاهر من الوقف عليها الوقف على مصالحها المنوع وهو ما كان يظهر اه (قوله فخر الكائن) وصريح ما ذكر ان هذا اذ صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكثر به وهو ظاهر لان غايته أنه فعل امر لا يحرم لا يتحقق قطع الاسلام لكن نقل بالدرس عن شيخنا الشورى أن حمارة الكنية من المسلم كفر لان ذلك من تعظيم لغیر الاسلام وفيه ما لا يخفى لانا لانسلم أن ذلك فيه تعظيم غير الاسلام مع انكاره فى نفسه وهو لا يضر وبشأنه غير تعظيم مع اعتقاد عقبة الاسلام لا يضر ايضا لجواز كون التعظيم ضرورة فهو تعظيم ظاهرى لاحق فى فان صرح ما نقل عن

اقراره عليه وعلى من تلقى منه كما لو قال هذا وقف على وسياقى ماله تعلق بذلك وأقرب ابن الصلاح وتبعه جميع بان حكم الخفى بصحة الوقف على النفس لا يمنع الشافعى باطنا من بيعه واثم التصرفات فيه قال لان حكم الحاكم لا يمنع ما فى نفس الامر وانما يمنع منه فى الظاهر سيما من غير عيب ويلحق به ذاما فى معناه لكن رده جميع بأنه مفرع على صرح وجوه وهو أن حكم الحاكم فى محل اختلاف المجتهدين لا ينفذ باطنا كما صرح به تعليقه والاصح كفى الروضة فى مواضع فهو ذامنا ولا معنى له الا ترتب الاضرار عليه من حل وحرمة وهو محسوسا وصرح الاصحاب بان حكم الحاكم فى المسائل الخلافية يرفع الخلاف ويصير الامر متقفا عليه (وان وقف) مسلم وأذى (على جهة معصية كعمارة) فهو (الكائن) المقصود التعبد بوتر مجها وان مكثهم منه كما قاله السبكي والاذرى وغيرهما أو قتاديلها أو كذا بقية التوراة (فبطل) لكونه اعانة على معصية نعم ما قلناه فى لطله الا ان ترافعوا البنا وان قضى به حكمهم لا ما وقوه قبل المبعث على كائنهم القديعة لا بطل بل فقره حيث فقرها أم المحو كنية لتزول المارة أولسكنى قوم منهم دون غيرهم فيما يظهر بصح الوقف عليها وعلى نحو فتاديلها واسراجها واعطاهم من يأوى اليها منهم لا تقا المعصية لانها سبب ذرياتها لا كنية كفى الوصية ومن ثم جرى حيا جميع ما يأتى ثم وعينهم بالوى أنه يقف ماله على ذكورا ولاده وأولاد أولاده حال حصته فاصد بذلك حرمان انهم والاولاد حصه وان نقل عن بعضهم اقول يطلانه (أو) على (جهة قربة كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة كما هو ظاهر كلام الرافعى فى قسم الصدقات نعم المكاتب كفايته ولا حلاله يأخذها (والعلماء) وهم عند الاطلاق اصحاب علوم الشرع كالوصية والمداوس والكعبة وانما طرق وتجهيز الوقف يضيق به من لا تركة ولا منق (صح) اهم ومادة

شيئا انه كورجل على تعظيم يؤدى الى سقاره الاسلام كاستحسان دين اصبرانية من حيث هو دينها على دين الاسلام مع التعظيم (قوله للتبديد) أى ولوعم نزول المارة وقوله الا ان ترافعوا البنا أى فيبطله وان قضى الخ (قوله بل فقره حيث فقرها) أى وان لم تعلم شرطه عندهم لجواز أن لا يكون المعترف بشرعنا معتبرا فى شرعهم حين كانت حقا (قوله لتزول المارة) أى ولتوهمين (قوله حال حصته) أى اما فى حال مرضه فلا يصح الا باجائة الامان لا التبرع فى مرض الموت على يد من الورثة يتوقف على رضا الباقي (قوله والاولاد) الصحة أى مع عدم الاتم ايضا (قوله ولما له) قضية تخصيص الاستدراك بما ذكران من له مال يقع موقعان كفايته لا يكتفى فقير الزكاة والظاهر أنه غير مراد بل الظاهر أن مرادهم ما فقيرها ما يشغل المسكين فمن له مال يقع موقعان كفايته ولكنه لا يكتفى فقير (قوله العلماء) أى ويصرف لهم ولو اغنياه

(قوله على جميع الناس سم) وعلى الصفة ينبغي أن يكتفى بالصفة الثلاثة لكن لا يفي هذا إذا فضل الربع عن كتابهم لاسيما مع احتياج فقيرهم ١٥ سم على حج وظاهره وإن كان المدفوع لهم اغنياء (قوله من يصرم عليه الزكاة) أي بماله لا بالقدر على الكسب لما صرف الفقراء لكن في سم على حج مائة قوله والفني الخ شامل للمكتب السابق الحاقه بالفقراء في الأخذ من الوقت عليهم فعل هذا الشئ يلزم أن يأخذ المكتسب المذكور مع اغنياء ومع الفقراء وهو بعيد (قوله ولا يأتي فيه) أي الوقت وقوله وفارق البيع أي حيث جرى فيه الخلاف ٢٦٨ (قوله فأمكن تقزيل النص عليها) وهو قوله إنما البيع

عن تراخى لحمل على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة عند من يقول بها (قوله ويرقبضه) هو واضح فيقاله غطر أمألا فاطلره كمن أحياهم أو بقصد المسجدية فان ما أحياه يصير مسجدا ولا فاطلره فاذا اعتدله آله قبل الاحياء ثم فيها فيه يتبين أنه ملكها من حين الاعداد ١٥ سم بالحق أي وأما ما اعتد بعد الاحياء لتصور ميعه أو كمال بنائه ويزول ملكه عن الآلة باستقراره في محله الخ ثم ما ذكر من أن المسجد قد يكون لا فاطلره ظاهر فمن شرع في احياها مسجد في موات فانه قبل تمام الاحياء لم يثبت له حكم المسجدية فلا فاطلره أما بعد تمام الاحياء فيكون فاطلره الخ (قوله يمكن) (قوله معتد) قوله بالمسجد في ذلك أي أنه يصير وقتا بقص البناء في الموات (قوله لا يعني به زاوية) وأشهر عرفا في الزاوية أنها ترادف المسجد وقد ترادف المدرسة

الوقت ولا تنظر لكونه على جماد لأن نفع ذلك واجب على المسلمين ولا لاقطاع أهل دور الفقراء لأن الدوام في كل شئ بحسبه هذا كله عند إمكان حصر الجهة فلو لم يكن ذلك كالوقت على جميع الناس مع كذلك أيضا كما فاده الواو الدرجه الله تعالى تعالى سبكي خلافا لما وردى والروا في (أو) على (جهة لا تظهر فيها القرية) بين به أن المراد بجهة القرية ما ظهر فيه قصد هاو الألف لوقف كله قرية (كالاغنياء مع في الاصح) كما يجوز بل نسن الصدقة عليهم فالمراد استواء المسجدين على جهة نقط نظر إلى أن الوقت قليل كالوصية ومن ثم استحسننا بطلان على أهل الذمة والساق لانه اعانة على معصية وهو مردود تقلا ومعنى وتثيل المصنف صحيح ومن زعم عدم صحته مع سن الصدقة على الاغنياء فكيف لا يظهر فيه مع قصد القرية فقد وهم لوضوح الفرق بين ما يظهر ولا يوجد ولو صرحهم كأغنياء فأقربهم جزمنا كما يحسنه ابن الرقعة وغيره والفني فانه من يصرم عليه الزكاة فاه الزبلي ويصح الادعى اعتبار العرف ثم نذكر في (ولا يصح) الوقف من ناقض لأحسن الكتابة (الابلغة) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق هو البيع بأنها عهدت فيه جاهلية فأمكن تقزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بني بناء على هيئة مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلاة أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه ثم بناء المسجد في الموات تكني التنية فيه لأنه ليس فيه إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه لا حقيقة ولا تقديرا حتى يحتاج إلى لفظ قوي يخرج عنه كما قاله في الكفاية تبعها لما وردى ويزول ملكه من الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله الآن يقول هي للمسجد وقبل فاطلره ذلك ويرقبضه كما قاله القسومى والباقين وقول الروا في لو عمر مسجد استرابا ولم ينف الآلة كانت عارية يرجع نياتي شاه يمكن حله على ما إذا لم ين قصد المسجد والقول بخلافه على ما إذا بنى بقصد ذلك وفي كلام البغوى ما رده كلام الروا في وألقى الاسنوى أخذ من كلام الرافعي بالمسجد في ذلك المدارس والربط والبلقيسي أخذ منه أيضا البخر المحفورة للسيل والبيعة المحبذة مقبرة قال الشيخ أبو محمد وكذا لو أخذ من الناس شيئا ليقبض به زاوية أو بابا طاف بغيره كذلك بمجرد بناءه

وقد ترادف الرباط فيعمل فيها يعرف محلها المطر والاب يعرف اقرب محل إليه كما هو قياس فطوره ١٥ سم

(أقول) وعليه فلو أخذ من جماعة في بلاد متفرقة مثل البليق زاوية في محله كذا كان العبرة بعرف محله الزاوية دون الدافعين لكن هل يشترط علم الدافعين بعرف محله الزاوية ولو لم يقصد الأخذ بمحله به حال الأخذ لبناء الزاوية حتى يصح ذلك ويتخير في العمل الذي ينبغي فيه أو لا يضمن التعيين فيه قطر ولا بعد الصفة توسعة في النظر لجهة الوقف ما أمكن ثم لو بنى من الدراهم التي أخذها مالذ كرشي بعد البناء فيبقى محطه ليس صرف على ما يعرض لمن المصالح وفي سم على حج فرع في قناوى =

التجوى ماله مسئلة

المدارس المبينة الآن بالدار
المسرى وغيرها ولا يملك الواقف
نفس على انهما مسجد لقد كذب
الوقف ولا تقام بها جامعة هل
تعلى حكم المسجد أم لا الجواب
المدارس المشهورة لا تسألها
معلوم فقها ما علم نفس الواقف أنها
مسجد كالشعرية في الاوانين
خاصة دون الصحن ومنها ما علم
نفسه أنها ليست بمسجد كالكاملية
والبرسية فان فرض ما علم فقده
ذلك ولو بالاستقاضة لم يحكم بأنها
مسجد لان الاصل خلافه اه
وأهم أن ما لم يعلم فبمثنى
لا بالاستقاضة ولا غيرها يحكم
بمحدثه اكفاء بظاهر الحال
قوله أما الاخرس محترم من
ناطق (قوله حبس عليه) اى
محبوسة وهو يقع الحيا مصدر
حبس اذا وقف ولضعها الموقوف
فى المختار الحبس يؤزن القفل
ما وقف (قوله اوجب محرم) اى
اوسدة حبس محرم (قوله
صريحاً بغيره) وهو ما نفعه الى
تصدق وقوه وقوله اذ هو
صريح معتد وقوله كان وقفا
الح معتد (قوله صار مسجداً)
قضية قوله صار ان هذا صريح
في انشاء وقفها مسجداً ومن ثم
بحث فيه الشارح بما سبأنى
(قوله في الاعتكاف) اى اوقف
صلاة الصيغة (قوله ليست

أما الاخرس فيصيح بشارته وأما الكاتب فيكتبه مع التبة (وصريه) ما اشتق من لفظ
الوقف فهو (وقت كذا) على كذا (أراضى) او املاك (موقوفة) أو وقف (عليه
والتبديل والتعويض) اى ما اشتق منهما كأملاك حبس عليه (صريحان على الصريح)
فيما لا يشترطهما شرعاً وعرفاً فيه والثاني أنهما كآستان لعدم اشتراطهما كاشتهار الوقف
وقيل الاول كآية والثاني صريح (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محترمة) أو مؤيدة (أو
موقوفة) ولا يشك في ذلك الخلاف في هذه مع صراحة أرض موقوفة بالخلاف
لان فيها خلافاً أيضاً على عدم موقوفة في الاولى وقت صدقة وفي الثانية وقت تابعة
فصدقت صراحاً أو مسكاً أو محبة أو صدقة حبس أو حبس محرم أو صدقة ثابتة
أو تلة كما قاله ابن خيران أو لا يؤث (أو لا تباع ولا تهب) (الواحد ما يعنى) أو اذا أحدهما
كان كما صرحه في البرجيزم بن خيران وابن الرفعة وان نازع فيه السبكي (فصرح
في الاصح) لان لفظ الصدقة مع هذه القرائن لا يحفل سوى الوقف ومن ثم كان هذا
صريحاً بغيره وانما لم يكن قوله زوجته أنت ما شئ في بنو نعمة لا قبلين بعدها ادا
صريحاً لاحتمال غير الطلاق كالصريح بالفسخ بنو رضاع والثاني كآية لاحتمال تأكد
ملك المتصدق عليه وقبل لا تصح صدقة محترمة حتى يقول لا تباع ولا تهب (وقوله
تصدق فقط ليس بصريح) في الوقف ولا كآية ملا يحصل وقفه (وان نواه) لقرئدين
صدقة اقراض والنفل والوقف (الا أن يضيئه الى جهة عامة) كتصدق به على الفقراء
(وبنوى الوقف) فيصير كآية كما هو ظاهر الروضة كآصلها وصوبه الزركشى ويحصل
الوقف به لظهور اللفظ سيئذ فيه بخلافه في المضاف الى معين ولو جماعة لا يكون كآية
في الوقف وان نواه اذ هو صريح في القاملاً بلا عوض فان قبل وقبضه ملكه والا فلا
وقل الزركشى من جمع انتمى قوبه الوقف كان وقفاً فيما بينه وبين الله تعالى (والاصح
أن قوله حرمة أو بانه ليس بصريح) لعدم استعماله مستقلاً بل مؤكداً كما صرح فيكون
كآية لاحتمال اتيانه بأول دفع اتيانهم أن أحدهما ليس بكتابة والثاني أنهما صريحان
لا فادتهما الفرض كالتبصير والتبديل (و) الاصح وان نازع فيه الاسنوى (أن قوله
جعلت البقعة مسجداً) من غيرية صريح لحثيث (تصريحه مسجداً) ولو لم يأت بشئ
عما صرح لان المسجد لا يكون الاوقفاً والثاني لتصير لانه وصفها بما وصفها الشارع بقوله
جعلت في الارض مسجداً وطهروا واتلوا عند الاطلاق فلو نوى به الوقف أو زاد الله
صار مسجداً قطعاً والظاهر كآفاده الشيخ أنه لو قال آذنت في الاعتكاف فيه صار
مسجداً لان الاعتكاف لا يصح الا في مسجد بخلاف الصلاة وخبني أن صيرورته مسجداً
بدل انما هو لضعن كلامه الاقرار به لكون ذلك صيغة انشاء لوقفه حتى ولو لم وجد منه
صيغة لذلك لم يكن وقفاً باطلاً (و) الاصح (أن الوقف على معين) واحداً أو أكثر (بشروط

فيه تبرة) ولومترا خبا وان طال الزمن حيث كان الموقف عليه فابالم يبلغه انظر الابعاد الطول اما لو كان حاضر افتتبط
 القروا خذاس قول الشارح عقب اليجاب لكان لو مات الواقف هل يكن قبوله بعد موته ام لا فيه نظر والقاهر عدم صحة
 القبول لاحل اقامتهم الوقف بالعقود دون الوصية وقوله قبوله اى فلو لم يقبل الهين ولا وليه لم يصح الوقف في حصته من لم يقبل وفي
 سم على منهج فرع مال مدر البطلان الوقف فيها لو مات البطلان الاول قبل القبول او ردة الواقف وقال ان في المنقول ما يساعد
 فليصور اه سم على منهج وهو مستفاد ٢٧٠ من قول الشارح فان ردة الاول بطل الوقف وقول سم وذا الواقف

اي رجوع قبل القبول (قوله)
 والاقبول (وليه) اى فلو لم يقبل
 وليه بطل الوقف سواء كان الولي
 الواقف او غيره ومن لا ولي له
 خاص فويله القاضي في قبضه
 عند بلوغ الخبير او يقيم على العبي
 من يقبله فلو وقف على جمع
 فقبل بعضهم دون البعض بطل
 فيما يخص من لم يقبل علا بتفريق
 الصفة (قوله) بل الشرط عدم
 الرق اى فين بعد الاول فالورثة
 بطل فيما يخصه واستقل لمن بعده
 ويكون كقطع الوسط (قوله) بطل
 الوقف) هذا يشعر بصحة الوقف
 ابتداء وانه انما يبطل اذا مات ولم
 يولد له قبر ومفهومة انه اذا علم
 قبره الموت استمرت الصحة وقد
 تقدم في كلامه البطلان
 في الوقف على القراءة على رأس
 قبره ارقباً عليه الى فلتأمل الجمع
 بينهما وفي ج بعد حكمه هذا عن
 ابن الصلاح مانعه على انه ياتي
 تفصيل في مسئلة القراءة على

اي رجوع قبل القبول (قوله)
 والاقبول (وليه) اى فلو لم يقبل
 وليه بطل الوقف سواء كان الولي
 الواقف او غيره ومن لا ولي له
 خاص فويله القاضي في قبضه
 عند بلوغ الخبير او يقيم على العبي
 من يقبله فلو وقف على جمع
 فقبل بعضهم دون البعض بطل
 فيما يخص من لم يقبل علا بتفريق
 الصفة (قوله) بل الشرط عدم
 الرق اى فين بعد الاول فالورثة
 بطل فيما يخصه واستقل لمن بعده
 ويكون كقطع الوسط (قوله) بطل
 الوقف) هذا يشعر بصحة الوقف
 ابتداء وانه انما يبطل اذا مات ولم
 يولد له قبر ومفهومة انه اذا علم
 قبره الموت استمرت الصحة وقد
 تقدم في كلامه البطلان
 في الوقف على القراءة على رأس
 قبره ارقباً عليه الى فلتأمل الجمع
 بينهما وفي ج بعد حكمه هذا عن
 ابن الصلاح مانعه على انه ياتي
 تفصيل في مسئلة القراءة على

القبر فاعلم ثم قال ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على من يقرأ على قبري أو على قبر أبي
 وابوهم يختلف وقتها الا ان وبعد موتى على من يقرأ على قبري بعد موتى فانه وصية وان خرج من الثلث واجيز وعرف قبره
 صح والا فلا اه فيصل قول الشارح هنا بانه لو وقف على من يقرأ الخ على مالوك صورة الوقف وقت الان على من يقرأ على
 قبري بعد موتى فيصح ويؤيده ما ساقى في قول الشارح انه لو تميز وعلق اعطاه له واقف عليه بالمرتجأ لا يستأمل وعليه قال بيع
 الحاصل في حياته الواقف كالفوائد الحاصلة من الموصى به (قوله) ولو وقف على مسجد وينبغي ان مثله الرباط والمدرسة والمبرة
 لمشايخها المصنف في كون الحق في الله تعالى

(قوله كاجته الزركشي) قد يشكك على هذا ما قاله في البيع والنكاح من عدم الصحة فهما الا ان يقال الوقت لا يكون المقصود منه القرية المحضة نظرا لما يقصد من الاقظ دون محله ٢٧١ (قوله فاذا لم يبين مصرفه) اي جميع

مصرفه بل اقتصر على اوله اما لو لم يذكر مصرفا فباطل لما يأتي في قول المصنف الا ان ولو اقتصر على وقت فالظاهر بطلانه (قوله نرد) اي فلا يعود لتناذر (قوله ويؤخذ منه صحة الخ) مثله في ج بالعرف (قوله بل هما مستويان) وقضيه ان الاخ الشقيق والاخ لاب مستويان لكن (قوله بنفسه) ابو بكر عن نفسه اه ج (قوله صرف الربع الخ) معقد (قوله فكذلك) اي كمنقطع الاخر وظاهره انه ولو لو كان المعين للصرف في الطبقة الاولى يكون منقطع الاول فيما زاد على من ساء بل يصرف لاقرب رحم الوقت بجا للمعين ه (فرع ه) في الزركشي لو وقف على الاغراب اختص بالفقير منهم ايضا خلاف الوقف على الجيران اه هـ على منهج دلم يبين ما المراد بالجيران هنا والاقرب حله على مائ الوصية لمساواة الوقف لها في التبرع (قوله وهو ظاهر) ولعل وجهه ان ما وقفه الامام مبق على النظر لما فيه مصلحة المسلمين غلبت انقطاع من وقفه عليهم نظموص

لوقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما يبعد بقاء الدنيا له صرح كاجته الزركشي كالادعى لان المقصد منه التأيد دون حقيقة التاقب ولا أثر لتأقبت الاستحقة كعلي زيد ثم تم على الفقراء أو الآن ولو لم يكن ذلك لكانه السلقين عن الخوازمي وجرمه ابن الصباغ وجرى عليه في الأنوار وللتأقبت الضيق في منقطع الاخر المذكور في قوله (ولو قال وقت على اولادى) وعلى زيد ثم نسله) أو نحوهما مما لا بدوم ولم يزد على ذلك (فالظاهر صحة الوقف) لان مقصوده القرية والدوام فاذا بين مصرفه ابتداء سهل ادما على سهل الخير (فاذا انقضت المذكور) ولم تعرف أبواب الوقت (فالظاهر أنه يدق وقتا) لان وضع الوقف الدوام كالعتق ولانه صرفه عنه فلا يعود كالويزدره بالي مكة فزده فقراتها والثاني يرتفع الوقف ويعود ملكا للواقف أو لى وورثته ان كان مات لان بقاء الوقت بلا مصرف مستعذر وأثبت مصرف ليزكره الواقف بعيد فتعين ارتفاعه (و) الاظهر (ان مصرفه اقرب الناس) رجاء الا انما في مقدم وجوب ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما فقه به العراقي ان المراد بما في كتب الاوقاف ثم الاقرب الى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرحم لاقرب الاث والعصوية فلا ترجح جميعها في مستويين في القرب من حيث الرحم والدرجة ومن ثم قال ليرجى على حالة بل هما مستويان ويعتبر فيهم الفقر ولا يفضل الذكر على غيره فيما يظهر (الى الواقف) بنسبه يوم اقراض المذكور) لان الصدقة على الاغراب افضل القران فاذا اعتذر الرذال واقف تعين اقربهم اليه لان الاغراب مما حث الشرع عليهم في جنس الوقف نظرا في طلعة ادى أن يجعلها في الاقربين وبه فارق عدم تعينهم في نحو الزكاة على ان لهذه مصرفا عنه الشارع بخلاف الوقف ولو فقدت اغاربه أو كانوا اكاهم اغتباة صرف الربع لمصالح المسلمين كما نص عليه ابو يعلى في الاولى أو لى الفقراء والمساكين على ما قاله سليم الرازى وابن الصباغ والمتولى وغيرهما وقال بصرف من غلبه لان كذا وحكت عن باقية فكذلك وصرح في الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بله الوقف بخلاف الزكاة أما الامام اذا وقف منقطع الاخر فيصرف للمصالح لا لآغاره كإفاده الزركشي وهو ظاهر (ولو كان الوقف منقطع الاول كوقفه على من سبوا لى) أو على معبد سبى ثم على الفقراء مثلا (فالذهب بطلانه) لستعذر الصرف اليه حالا ومن بعده فرقه والطريق الثاني فيه قولان أحدهما المحضة وصحة المصنف في تصحيح التبيه ولو لم يزد كربعه الاقل مصرفا بطل قطعا لانه منقطع الاول والاخر ولو قال وقت على اولادى ومن سبوا لى على ما فصله فضله على الموجودين وجعل نصيب من مات منهم بلا عتب لمن سبوا لى صرح ولا يوزر فيه قوله

مصلحة تتعلق به ككونه عالما يرجع الى عموم مصلحة لا لآغاره وهذا ظاهر فيما وقفه الامام من بيت المال أما ما وقفه من مال نفسه فينبغي انه كغيره في الصرف لا لآغاره (قول المحقق قوله فاذا لم يبين الخ ليس في التسع وقوله لكن يرضى بطله في التسع التي لا يدينها اه)

(قوله بالتصديق) أي على الأنفص ويؤدونه الاستحسان (قوله هل قرئت) في عبارة الوقت (قوله قبله) أي قبل
 ما فيه التردد (قوله وان قال الله) قال السبكي ومحل البطلان ما يثقله ولا يصح فيه من الصرف اه شرح الروض
 اه سم على منهج (قوله لا يصح قبل وهو متجه) ٢٧٢ عبارة صح قبل وهو متجه اه والمراد منها ظاهر اما

ما ذكره الشارح فلا يظهر
 المراد منه فان عدم الصحة
 لم يؤخذ بها ذكر لان قوله على
 جماعة او واحد يحتمل لما نواه
 وهو مقتضى للصحة اللهم الا ان
 يقال انه لما يكن فيه تعيين كان
 كالوقوف وقت واقتصر عليه
 وحكمه ما حر من عدم الصحة
 وان نوى معينا فيكون ما ذكره
 (قوله ولا يجوز تعليقه الخ) ومن
 ذلك ما يقع في كتب الاوقاف من
 قولهم وان ما سيحدث فيه من
 البناء يكون وقتا فانه لا يصح اضم
 تعيين وقتيه وهو باق على ملك
 الباقي ولو كان هو الاوقات لكن
 سماه بعد قول المستف بل
 يشترى بها عبد الخ ان ما ينه
 من ماله او من بيع الوقت في
 الجدران الموقوفة يصير وقتا
 بالبناء لمصلحة الوقت (قوله اما
 ما يضاهاه) عبارة الروض يصح
 مؤيدا كالود كونه شرطاً فاعدا
 قاله الامام وتبعه غيره اه
 وقضية ذلك استثناء ما يضاهاه
 القرار ايضا مما سباني في قوله
 ولو وقف بشرط ان يبار بطل على

وقت على اولادى ومن سبولى لان لتفصيل بعده يان له (أو) كان الوقف منقطع
 الوسا بالتصديق (كوقته على اولادى ثم على رجل) مبهم وبه يعلم انه لا يضرب تردد في
 صفة أو شرط أو مصرف ان قرينة قبله أو بعده على تعينه اذ لا يتحقق الانقطاع الامع
 الا بهام من كل وجه (ثم القراءات المذهب صحت) لوجود مصرف حالوما لا مصرفه
 عند الانقطاع كصرف منقطع الاخر لكن محله ان عرف امد انقطاعه فان لم يعرف
 كرجل مصرف بعد موت الاولين بعد المتوسط كالمقر كما افاده ابن المقرى واطلاق
 الشارح ككثير يجوز على ذلك (ولو اقتصر على) قوله (وقت) كذا ولم يذكر مصرفا أو
 ذكر مصرفا مستغذرا كوقت كذا على جماعة (فالظاهر بطلانه) وان قال الله لان الوقف
 يقتضى تعلية المنافع فاذا لم يعين موقفا كابل كالبيع ولان جهالة المصرف كعلي من
 ثبت ولم يعينه عند الوقت أو من شاء الله يطلعه فعدمه بالاولى وانما يصح أو صيت بشان ولم
 يذكر مصرفا حيث يصرف المساكين القائل به مقابل الظاهر هنا لان غالب الوسايا لهم
 تحمل الاطلاق عليه ولا نها اوسع لخصتها بالمجهول والتبصير وما يشبهه الاذوى من انه
 لو نوى المصرف واعترف به صح مردود كما قاله الغزالي لو قال طالق ونوى زوجته لم يصح
 لان النية انما تؤثر مع العقد يحتمل ولا لفظ هاندا على المصرف أصلا ويؤخذ منه انه
 لو قال في جماعة أو واحد نويت معينا لا يصح قبل وهو متجه (ولا يجوز) أي لا يحل ولا
 يصح (تعليقه) فيما لا يهاهي التحرير (كقوله اذا جاء زيد فقد وقت) كذا على كذا لانه
 عقد يقتضى تعلقه تعالى أو الموقوف عليه حال البيع والهبة أما ما يضاهاه كعقله
 مسجد اذا جاء رمضان فالظاهر صحت كما ذكره ابن الرفعة ومحل ذلك ما لم يعلقه بالموت
 فانعلق به كوقت دارى بعد موتى على الفقراء فانه يصح قاله الشيطان وكأنه وصية
 اقول القفال لو عرض البيع كان رجوعا وبقرق ينة وبين المدبر ان الحق المتعلق به وهو
 العتق أقوى فلا يجوز الرجوع عنه الا بنحو البيع دون فهو العرض عليه وقت الزكوى
 عن القاضي انه لو تمخذه وعلق اعطاه للموقوف عليه بالموت جاز كالأوكالة وعلمه فهو
 كالوصية ايضا فيما يظهر (ولو وقف) شيئا (بشرط ان يبار) له في الرجوع عنه أو نفي يه
 حق شاة أو نفي يغير شيء منه بوصف أو زيادة أو نفي أو نفي أو نفي (بطل) الوقف (على
 الصميم) لما مره من كمال البيع والهبة وفارق العتق حيث لم يفسد بان شرط القاسدة
 كما قاله لثقال وعقده السبكي بل قال ان خلافة غير معروف بانه مبني على السراية

الصحيح اه سم على ج (فرع) وفتح السوا في الدرس هو اوقاف وقف دارى كوقف

تشرى
 زيد بل يصح الوقف أو يبطل فيه نظر والحواب عن بيان الظاهر ان يقال فيه ان علم شرط وقت زيد قبل قوله ذلك صح الوقف
 والا فلا ويحتمل صحت مطلقا وفي حال جهالة يثبت عنه لانه معين في الواقع فان عرف ذلك واليمين البطلان والاول اقرب
 فليراجع وقول سم فصح مؤيدا لعين الان

(قوله وخرج بفريضة الضرورة) يؤخذ منه أنه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطالبه
بزيادته على أجرة المثل في اجارته تضاف شرط الواقف عدم الجواز فليقتضيه وأنه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويوافق شرط
الواقف في المدة ومن يأخذ بأجرة المثل ويوافق شرط الواقف عدم الجواز أيضاً يلائم شرط الواقف فيهما (قوله فجوز ذلك)
معتمد (قوله وان كره هذا الشرط) في فتاوى السبوطي المسجد الموقوف على معين هل يجوز لغريم دخوله والصلاة فيه
والاعتكاف باذن الموقوف عليهم نقل الاستوى في الافتازان كلام الفقهاء في فتاويه يومه المنع ثم قال الاستوى من عبده
والقباض جواز (واقول) الذي يترجح التفصيل فان كان موقفاً على أشخاص معينة كزيد وعروة وبكر مثلاً أو ذرية
فلان جاز الدخول بانهم وان كان على اجناس معينة كالشافعية والحنفية ٢٧٣ والصوقية يجوز لغريم هذا المجلس الدخول
ولو اذن لهم الموقوف عليهم فان

لتنقوف الشارع اليه ومقابل الصحيح يصح الوقف ويلغو الشرط كـه الوطلي على
أن لا رجعة له (والاصح أنه اذا وقف بشرط أن لا يؤجر) اصلاً أو سنة أو لا يؤجر من ذي
شركة كما قاله الأذرى وان الموقوف عليه يسكن فيه بنفسه (اتبع) في غير حالة الضرورة
(شرطه) كما هو شرطه التي لا تخالف الشرع وذلك ما فيه من وجود المصلحة والثاني
لا يبيح شرطه لأنه يجرى المستحق في المنفعة وخرج بفريضة الضرورة ما لو وجد لا
من لا يرغب فيه الأعلى وجه مخالف لذلك فيجوز لأن الظاهر أنه لا يريد تعطيل وقته ولو
أنه لم يمتدأ الشرط عدم اجارته الامتداد وكذا ولم تمكن عملتها الا باجارتها اكثر
من ذلك أو جرت بقدر ما يفي بالمعاملة فقط مراراً بمصلحة الواقف لا بمصلحة المستحق
وبحسب أن يعدد العقود في منع أكثر من سنة متتال وان شرط منع الاستئناف كذا اتفق به
ابن الصلاح وشافعية تلزمه ابن زرين واتفق عصره فجوزوا ذلك في عقد واحد وقول بعض
الشرائح لا يجوز اجارته مدة طوله لاجل عمارته لأن ما ينفسخ الوقف بالكلية كما يقع
بمكة غير معمول عليه لأن غرض الوقف بقاء عينه وان تلك ظاهراً لبقاء الثواب له
(و) الاصح (انه اذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية) وزاد أن
انقرضوا فالمسلمين مثلاً أو لم يزد شيئاً (اختص بهم) أي اتبع شرطه كما في الحر وغيره فلا
يصلى ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وان كره هذا الشرط والثاني لا يختص المسجد بهم
لأن جعل البقعة مسجداً كان كغيرها فلا معنى لاختصاصه بجماعة ولو خص المقبرة بطائفة
اختص بهم عند أكثرين كما قاله الامام ولو شغل شخص بمقبرة زمنه أجرة وهل تكون
لهم الاقرب لأنهم ملوك الاستماع لا للمنفعة ولو انقرض من ذكرهم ولم يذ كر أحد
بعدهم فالأوجه كما يحسنه الاستوى استماع سائر المسلمين لأن الواقف لا يريد تعطيل وقته

٢٥ ع بالصلاة فيه صح وكذا اختص به الا يجوز لغريم الصلاة فيه كالوخص الرباط والمدرسة بطائفة اهـ سم على
ج (اقول) ويشفي حال ما ذكر في الشق الثاني من المنع على ما اذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في اعياء الموات (قوله)
ولو خص المقبرة بطائفة الخ) معتمد وعليه فلو دفن بها غير من اختص به فقباض جيش المصوب لا يخرج من دفن به أنه هنا كذلك
وهل من التخصيص ما لو اعتاد أهل بلد دفنهم في موضع على غير أهل الدفن فيه أو يصير مقبرة من غير اختصاص بأحد فيه نظر
والاقرب الثاني لأنه لا يسبق له اختصاص بمالك أزال ملكه عنه ويجرد العادة عما اقتضت جواز الاقدام على الدفن ثم الأصل
عدم الاختصاص (قوله الاثر) وينبغي حفظه المصالح الموقوف (قوله ولو شغل) أي المخصوص بطائفة (قوله استماع سائر
المسلمين) أي على معنى أن لكل مسلم فيه حق فهو كالساجد التي ليخصها واقفها بأحد فبكل من سبق إلى محل منه فهو أحق به

(قوله الى الواقف) أي فيكون بمنقطع الوسط (قوله فخير) أي بناء على ما تنقضه القواعد التي بناء عليها كلامهما (قوله وقال القاضي الخ) معتد (قوله عند استحقاقه) وذلك عند صيرورته وورثية أهل الوفا في درجة واحدة وذلك بعد موت أعمام ولد الوالد المذكورين شارداً وأولادهم ليكون الجميع ٢٧٤ صاروا في درجة واحدة ولا شيء لمع وسود الأعمام مما يقبل الواقف الطبقة

العلما بحسب الطبقة السقلى وقوله وهذا الخ معتد (قوله انه منقطع الوسط) أي فيصرف بعد الأولاد الى أقرب رسم الواقف ان كان غير أولاد الأولاد فان لم يكن ثم غيرهم أخذوا من حيث انهم أقرب رسم الواقف لامن حيث انهم ووقف عليهم

• (فصل في احكام الوفا القلطية) •

(قوله القلطية) أي التي هي مدلول اللفظ (قوله تقتضي التسوية) أي ثم ان زاد على ما تناسلوا كان للتعميم في جميع اولاد الاولاد والا كما منقطع الآخر بعد البطشين الا بان كان في قوله وظاهر كلام المصنف كالروضة وأصلها الخ (قوله ليست للترتيب) أي بل هي للتسوية وماها منه (قوله ومنه) أي مثل ما ذكر من قوله ما تناسلوا أو بطنا بهد بطنا ما لوجع بينهما (قوله فتدافعا للسبكي) أي سمى قال انه اذا جمع بين قوله ما تناسلوا وقوله بطنا بهد بطنا كان للترتيب لا يقال ما ذكره السبكي هو عين قول الشارح وقيل المزبدي الخ لانا نقول هذا الحكمي بقيل مصورهما اذا اقتصر على بطنا بهد بطنا وهذا فيما لوجع بينهما وبين ما تناسلوا

وليس احد من المسكين اولى به من احد كالمدرسة والباطل والمقبرة اذا خصهم باطاعة فانهم اختص بهم قطعاً لان النفع هنا عائد اليهم بخلافه ثم فان صلاحاتهم في ذلك المسجد كفعالها في مسجد آخر (ولو وقف على شخصين) كهمذين (ثم الفقراء) مثلاً (فان أحدهما فالاصح المخصوص ان نصيبه يصر الى الآخر) لان شرط الانتقال الى الفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجدوا اذا احتج العرف بالهم يصر الى الفقراء لان شرط الانتقال الى الفقراء والثاني يصر الى الفقراء كما يصر فيهم اذا ماتا ومحل الخلاف عالم بفصل والابان قال وقت على كل منهما نصف هذا فقهاء كاذ كره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما للآخر بل الاقرب استحقاقه للفقراء ان قال ثم على الفقراء فان قال ثم من بعدهما على الفقراء فالاقرب استحقاقه للاقرب الى الواقف ولو وقف عليهم ما وسكت عن يصر له بعدهما فهل نصيبه للآخر ولا قرباء الواقف وجهان الوجه الثاني ان الشئ الاول وصحه الاذرى ولزاد احدهما وبان ميتاً فالقياس على الاصح صرفه للآخر ولو وقف على زيد ثم عمرو ثم بكر ثم الفقراء مات عمرو وقبل زيد ثم مات زيد قال الماوردي والرواني لا شيء للبكر ومنه نقل الوقف من زيد الى الفقراء لانه رتب بعدهم وروى عنه ولا يلزم يستحق شيئاً فخير أن ينقل بكرهه شيئاً وقال القاضي في تناوبه الاظهر ان يصر الى بكر لان استحقاق الفقراء مشروط بانقراضه كالموقوف على ولده ثم ولده ثم الفقراء ماتا ولا يلزم ان يرجع للفقراء في واقفه فتوى البغوي في مسئلة حاصلها انه اذا مات واحد من ذوي الواقف في وقف الترتيب قبل استحقاقه للوقف فخير بين فوقه يشار له ولده من بعده عند استحقاقه قال الزركشي وهذا هو الاقرب ولو وقف على اولاد فاذا انقرض اولادهم فعلى الفقراء فالواجه كما صرحه الشيخ ابو حامد انه منقطع الوسط لان اولاد الاولاد لا يلزم شرط لهم شيئاً وانما شرط انقراضهم لاستحقاق غيرهم واختار ابن ابي عصرون دخولهم وبطل ذكرهم قرينة على استحقاقهم واختاره الاذرى

• (فصل في احكام الوفا القلطية) • (قوله وقت على اولادى واولاد اولادى يقتضى التسوية بين الكل) في الاعطاء وقد راعى لان الوفا يطلق الجميع للترتيب خلافاً لما رادى وان نقله الماوردي عن اكثر الاصحاب وبقائه شاذو بقرض شوبه ثملة في الوفا لمجرد العطف اما الواردة للتشريك كما في انما الصدقات للفقراء والمساكين فلا خلاف انه ليست للترتيب (وكذا) يسوي بين الجميع (لو زاد ما تناسلوا أو بطنا بعد بطن) أو تسلا بعد نسل لانتقاضه التشريك لانه لم يزل يد التعميم وهذا ما صرحه في الروضة تبعاً للبغوي وهو المعتمد ومثله ما تناسلوا بطنا بعد بطن خلافاً للسبكي وقيل المزبدي بطنا بعد بطن للترتيب وعلى الاول

هذا ويحتمل ان المراد بما ذكره مخالفة السبكي في بطنا بعد بطن سواء ضم اليها ما تناسلوا واولادهم مقتضى كلام شرح فقارق المنهج حيث قال وقيل المزبدي بطنا بعد بطن للترتيب ونقل عن الاكثرين وصحه السبكي (قوله وعلى الاول) أي انه للتعميم

(قوله والعقبية) عبارة راجعة وتفسيره وهي اوضح (قوله لهما) المراد مقدم في كلامهم اذ ركن في حج قبل هذا ما منه لان بعدنا في بعض مع قال وللأستر او وولدهم الانقطاع (قوله ولولا قال وقتته على اولادي) يعني ما لولا قال وقتته على اباي وامهاتي هل تدخل في الاجداد في الاول والجدات في الثاني أم لا فيعتبر والاقربا الاول لا يقال قياس عدم دخول اولاد الاولاد لعدم وجود الاولاد عدم دخولهم لاننا نقول فرقي ظاهر بينهما هو ان الاولاد يعدون بخلاف من ذكر من اباؤهم والامهات فانه لا يكون للانسان ابوان فالتعبير بصيغة الجمع دليل على دخول الاجداد والجدات ويكون لفظ اباؤهم والامهات مستعلا في حقيقته وبما مر قوله ماتنا ساءوا هو بمنزلة قوله ماتوا فساءوا (قوله الاعلى قال على الخ) المراد من قوله قال على ومن قوله قال على الطبقة الثانية وعبر عنها بالاعلى والاول بالنظر لبعدها من الطبقات (قوله بالمر كاجتبه) ويجوز نصبه على الحال لكنه قليل لكون الاول معرفة ولعل هذا سبب ضبط المصنفه بالمر (قوله وعلاجه) اي الترتيب (قوله فعملها يذكرك) اي انها يذكرك الترتيب فيه في الاولى وهو قولها بعد قوله ثم اولادهم ماتنا ساءوا (قوله في الاولى) اي فيقال ان الترتيب انما يعتبر ٢٧٥ فيما مر ح به ثم اولادهم ماتنا ساءوا لانه لا ترتيب

فما رقبها ما بقي في الطلاق ان طفلة بعد او بعد ما طلقه او قبل او قبلها طلقه فتقع به واحد في غيره موطوءة وتكتن متعاقبتان في موطوءة ان بان ما هنا تقدم عليه ما هو صريح في التسوية والعقوبة بالبعدية ليس صريحا في الترتيب لمساكنها تاتي في الاستقرار وعدم الانقطاع وامام فليس قبلها ما يغيب تسوية بعملها مع المبادىء من بعد وجه هذا خالف الاعلى فالاعلى لانه صريح في الترتيب (ولو قال) وقتسه (على اولادى ثم اولاد اولادى ثم اولادى ثم اولادهم ماتنا سلوا او) قال وقتسه (على اولادى واولاد اولادى والادى الاعلى فالاعلى او) الاقرب فالاقرب او (الاول فالاول) باطل كما يحظه بدلائمه (فهو الترتيب) للدلالة على علمه وتصريحه في الثانية وعمله به فماله ان يركب في الاولى لان ماتنا سلوا يقتضي التعميم بالسغة المتقدمة وهي عدم الصرف لبعين وهذا احد من بطن اقرب منه كما صرح به البغوي وغيره وظاهر كلام المصنف كالروضة واصلها ان ماتنا سلوا قيد في الاولى خاصة والوجه كما صرح به جماع ائمة في الثانية ايضا فان حذفه من احدهما اقتضى الترتيب بين البنين المذكورين فقط ويكون بعدهما منقطع الترحيب له بذكر مصرفا وبسبب السبكي انه لو وقف على ولده ثم ولد اخيه ثم ولد له بنته فبات ولده واولاد لاشيه ثم حدث لاحدهم ولد اسحق ولو اختلف اهل البطن الاول والثاني مختلفا انه وقف ترتيبا ونسبا اوفى المقادير حلوا ثم ان كان في ايدى جسم او يد غيرهم قسم بينهم بالسوية او في يد بعضهم قال قولوه وكذا الناظر ان كان في يد واحد البقي فمن وقف

الوقت الثاني ثم ماذا كرم استحقاق ولد البنت بموت والده ظاهري على ما صرح القاضي فيما لو اُل وقت على زيد ثم عرو ثم بكر الخ
اباعى ما صرح الماوردي والرياني من أن بكر الانثى له نقيصه ان ولد البنت مثلا انثى له عدة عدم حدوث ولد الانثى وانما يعطى
بعد حدوثه وموته وقبل حدوث تصرف الفقة لا قرب رسم الوقت القبر (قوله حلقوا) اي ان لم يكن في يد بعضهم لم يلقى من
ان القول قوله فلا يمتد ليصلي غيره (قوله فاقول قوله) التبادر من هذه العبارة ان القول قوله يمتد به وهو مشكل فان الشخص
لا يمتد بغيره حقاً يمتد وهو هنا يثبت بجميعه حقا لاهل الوقت وان كان عدمه لا لا قرب ان بعد قبول بلان ثم ما ذكره الشافعي يؤخذ
منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان جماعة ادعوا ان اباهم مثلاً وقتهم هذا على اولاد الظهور دون اولاد البطلون
وأما لو اُبلك يمتد به بعد عدة اُفام غير يمتد به تأه وقتهم على اولاد الظهور واولاد البطلون ولم يمتدوا وحدثت بينتين الوقت
لأولادهم وهو انهم يحقون ثم ان كان في ايديهم او بغيرهم قسم بينهم بالسوية أو في بعضهم بالقول قوله وكذلك الناظر ان كان =

ص في يد وبنفي ان تصديق ذي اليد على اذالم تكن يده مستندة الى اليه التي آفاه بما وسته ايضا يلزم جواب ما وقع السؤال منه من ان انسانا كان تصديق محلات متطلوبة ثم وقفها وآفاهم عليها انظر انصرف الماظر فاما بقضية حياة الواقف وبعدموته ايضا ثم ان جماعة ادعوا ان ذلك موافق على مسجد كذا وهو انهم ان آفاهوا بذلك يثبت شرعية وبنفاته وقف على المسجد قبل وضع هذا الواقف الثاني يده عليه قدسوا او لا فاقول قول الناظر بعتضي وضع يده تصرفه في الوقف المتتابع على يد الواقف وتصرف (قوله وكذا الناظر) أي ولو امرأة (قوله نعمه) أي عا حـ ل من غلته ولم يدفع في مدة العماره ما ينبغي بالمصاريف التي يحتاجها (قوله ويدخل فيهم) أي الاولاد وظاهره صحة الوقف بالنسبة اليهم وسخية اقيم منه وعليه فيفارق ما تقدم انه لا يصح الوقف على حربي بان الوقف عليه هنا حتى تنبى قضية ذلك عدم صحة الوقف لو كان جميع أولادهم وبين وصحته فما تقدم على الحربي اذا كان خفيا كوقف على هؤلاء وفيهم حربي وقد يقال ينبغي صحة الوقف وان كان جميع الاولاد حربيين لان المقصود بالجهة أي جهة الاولاد وقد يصح له اولاد قد حربيين اسمهم على حج لكنه قد يشكل على ما مر من انه لو وقف على ذي ثم حارب لا يستحق مذكرا به بل يصير الوقف كمنقطع الوسطا والآخر على خلاف ما تقدم وقد يجاب بأنه لما كان الوقف على شخص بعينه ضمت مشايته اليه فانتفى استحقاقه بعروض ٢٧٦ الحاربة وكذلك هنا (قوله ومن لم يولد) أي كان ينبغي له لو كان نصيب

قبرته على دخولهم كقوله ريقا
ياولداوولادي اويقلان وفلان
مثلاومعا من اولادالاولاد(قوله
عدم الاعتبار يارادنه) أي بان
قلنا لا نشتط للعلم على الجاز
ارادته مع الحقيقة (قوله اروا)
في بعض النسخ تقدم اروا على
قوله يا بني المحي وأظهر وقد تنقح
دلالة الحديث والاية لثاني بان
عمل الخسلاف اذا وجه التوعان
كأمر وحين نزول الآية وورد
الحديث يمكن ثم أحد من أولاد

آدم ولا سمع قبل فقين صرف انقض الاولاد اولادهما (قوله فلا حدث له ولد الخ) لو قال وقت على اولادى ثم اولاد كالاولاد
اولادى وانقرضت اولادهم صرف الاولاد اولادهم فلا حدث له بعد ذلك اولاد صرف لهم ولا يشار اليهم اولاد الاولاد لان اتيانه بهم
يقضى انه لا يصرف الاولاد الاولاد الامع فند الاولاد ولا يراد عليه انه لو قال وقت على اولادى ولا وله وله ولا يصرف له ثم اذا
حدث له ولد شاركه لان ولد الوارث انما صار فيه صونا للوقت عن البطلان لكونه منقطع الاقل وما هنا حكم فيه بصحة الوارث
لوجود الاولاد وانما صرف لولد الاولاد لانقرضهم وحيث وجدوا فلا حرج له اعطاء ولد الوارث معه بل القياس الرجوع على ولد الوارث
بما اخذ قبل حدوث الولد لانه تبين انه اخذ قبل دخول وقت استحقاقه من الوقت لانه شرط في استحقاقه انقرض الاولاد وقد
تبين عدم انقراض بعد واث الولد لكن يمنع من العمل به هذا القياس حمل الاولاد على الموجود مدة فقد غره من الاولاد فلا
رجوع على ولد الوارث بما اخذه (قوله لا ظاهرا صرف له) أى من حينه بقى حاله يمكن له عند الوقت الاجل كان كانت ذنونه
الاربع مثلا حوامل حينئذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولاد الراد اذ يمكن له ولد الحمل هنا على الحمل اهـ سم على حج (اقول)
وفى حمل الولد على الحمل اذ يمكن الاجل نظرا لما سبق من امر من الوقت على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه فانفليس
ناها لغيره فالقياس انه منقطع الاول (قوله وانما يصرف لهم مع الخ) اى بالسوية وبقي ما لو حدث له ولد بعد وجود الولد =

هل يأخذهم حمل اللفظ الاولاد على الذرية بحيث تغذر المعنى الحقيقي والذرية كما تشمل الموجودات تشمل الحوادث بعد الواقف
اولا اقتصارا على ما هو الاقرب للمعنى الحقيقي وهو ولد الولد فيه نظر والاقرب الاول لانه لو لم يكن الوقف على خصوص ولد الولد
ابتداء لم يمتد لولده الحادث كما لو قال وقف على اولاد اولادى لا يعطى الاولاد وان كانوا موجودين الا صرف للولد الحادث بدليل
على حمل الاولاد على الذرية الشاملة لولد الحادث وولد الولد الحادث وتردد اسم حج في قول الوقف على اولادى ولا بد
له ولد اولاد اولادى ولا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد
لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد لانه لا بد لولد الاولاد
للاذرية (قوله واستبعد بعضهم) هو حج (قوله لا الشرعية) يؤخذ منه ان النسبة شرعا هي الاتساب من قبل الاب خاصة ومنه يعلم
جواب حادث وقع السؤال عنها في سنة تسع وستين والف وحاصلها ان شخصا وقف على نفسه ثم على بنته فلا تزدك شروطا وتزينا
بين الطقات الى ان قال على ان من مات ولم يخلف ولدا ولا ولدا فتنصيه الى اقرب من نسب الى الميت ثم مات الواقف والمحصر
الوقف بنسبه ثم ماتت البنت ولم يخلف ولدا ولا ولدا وخلفت أمها وابن ابن ٢٧٧ عم لها وابن ابن أخي الواقف المذكور

فوقع السؤال هل الحق لادم
لانها اقرب للبنت واول ابن الم
وحاصل الجواب المأخوذ مما ذكر
ان الحق لابن ابن الم وان الام
لا شيء عليها في ذلك لانها لا تنسب
الاب في النسب ليكون العينية
عن نسب ابيه فلم تشاهل عبارة
الواقف ما علم من اختصاص
النسب شرعا بما كان من قبل
الاب فلوصرف الى الام من ربيع
الوقف شيء والمالة ما ذكر كان
ففيه تقديم غير الشرعية على
الشرعية فتنبه له ولا تغتر عاتقل
عن بعض اهل العصر من خلافه
هذا وفي المصباح النسبة الى الاب

كما لو ادعى الوقف عليهم ومحتل خلافة واستبعد بعضهم الاول مردود وما يجنبه الاذرى
من انه لو قال على اولادى وليس له الاولاد وولد له انه يدخل لقرينة الجمع غير ظاهر والاقرب
ما ينص به اطلاقه انه يقتصر به الولد وقرينة الجمع يحتمل انها تشمل من يتحدث لهم
الاولاد ولا يدخل الولد المتبنى بلعان الا ان يستحقه فيستحق - يتخذ من الربع الحاصل قبل
استلحاقه وبعد حتى يربح - يلخصه في مدة النكاح كما استظهره الشيخ رحمه الله (وقد دخل
اولاد البنات) ثم ربيهم وبعدهم (في الوقف على الذرية والتبني والعقب واولاد الاولاد)
وان بعدوا في غير الاخيرة لم يمتد حق كل من هذه الاربعة بهم (الا يقول الرجل) على من
ينسب الى منهم) لانهم لا ينسبون اليه بل الى آباءهم لقوله تعالى ادعوهم لآبائهم وامان خبر
ابن هذا سيد حق الحسن بن علي تجرأ به انه من النصارى كما ذكره في النكاح فان كان
الواقف امرأ دخل اولادها بها لان ذكر الاتساب في حقها البيان الواقع لا لاخراج فلا
يتأفقه قولهم في النكاح وغيره انه لا مشاركة بين الام وابنها في النسب اذ لو لم يصركم ذلك
لزم الغاء الوقف اصلا فالعبرة فيها بالنسبة للقرينة لا للشرعية ويكفر كلام الفقهاء بمجولا
على وقف الرجل كما قدرناه في كلامه ثم لو قال الواقف على الذين ينسبون الى بامهاتهم لم
يمكن لاولاد البنين فيه شيء واعلم ان يقع في كتب الاوقاف ومن مات انتقل نصيبه الى من

صفة دائمة الى ان قال به. كلام والاول يعني النسب الى الاب هو الاص من مكان اولي ثم استعمل في مطلق الموصل بالتراب ا ه ومنه
يعلم ان حقيقة النسب لغة ما كانت جهة الاب وعليه فالقوة والشرع يقتضيان تخصيص الوقف بابن ابن الم المذكور وتلعب
هذا ما وقع السؤال عنه ايضا وذكره فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فاقرب من نسب الى الترتي اذ ذلك والمحصر الوقف
في بنت ثم ماتت عن ابيها وجسمتها أم أمها وابن عم لواقف وعن عتقا لواقف وهوان الجواب عنه ان المستحق لربع الوقف
المذكور هو أبو البنت المتوفاة عملا بقول الواقف فان لم يكن له اخوة ولا اخوات فاقرب من نسب الى المتوفاة وذلك لان المحصر
اقرب المتوفى من اهلها الى الاب فان الام وأم الام لا نسب بينهما وبين المتوفاة لان النسب اذا أطلق في عبارة الفقهاء انصرف
الى النسب الشرعي وهو لا يكون الا من جهة الاب لقوله تعالى ادعوهم لآبائهم (قوله ومن مات انتقل نصيبه الخ) قال حج
وبقي في كتب الاوقاف ايضا فلفظ النسب والاستحقاق قد اختلف في انه يحمل على النسب المتدرج بمجاز القرينة وهو ما عليه
كثيرون وكذا السبكي ان يقل اجماع اللغة الاربعة عليه ويختص بالحقيق لانه الاصل والقرائن في خلافه ضعيفة وهو المتقول

وعليه كبرون أيضا ويؤيد الأول قول السبكي الخ وعلى هذا اقتبت في حوقوق على محمد ثم شبه وعتيقه فلان على ان من وقت منهما تتكون حصتها الاخرى فتوقف احدهما في حياة الواقف بعد الوقت ثم يحدد عن الاخرى وفلان بان لها الثلثن وللعقب الثلث ويؤيده ان الواقف الخ والذي حرمه في كتاب سوانح المدان الرابع الثاني وهو الذي رجع اليه شيخنا بعد اقتائه بالاول ورد على السبكي وآخرون ومنهم البلقيني اعتقده - له اثنى الاول اه ملخصا وهو موافق لما ذكره الشارح في قوله واعلم انه يقع الخ وقول حج أو يحتص بالحقين قسم قوله انه يجعل على النصيب المقدر وقوله ان الرابع الثاني هو قوله أو يحتص بالحقين وقوله وهو الذي رجع اليه شيخنا أي وعليه فتقسم غلة الوقت بعد محمد على النصف الموجودة والعقب نصفه فيكون له كسبه قدم ان استحقاق النصف الثلثين ليس بجزء قوله فاذا مات احدهما فنصيبه الاخرى بل لانه وجد من الواقف ما يدل على ان المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا وقوله بعد اغتائه ٢٧٨ بالاول هو قوله يجعل على النصيب المقدر الذي أشار اليه بقوله وعلى هذا

اقتبت الخ (قوله المستحقين) افهم انه لو لم يذكر المستحقين بل اقتصر على قوله من في درجته من أهل الوقف استقل نصيب الميت لمن في درجته وان كان محجورا بمن قوته (قوله تأميس) أي بان أقاد زيادة على ما أقاده قوله من أهل الوقت (قوله اذا فاضل) أي الوقت وقوله من عينه أي الوقت (قوله بل يوقف نصيبه الى البيان) قال سم على حج فاولم يكن حال الوقف الا وقت حتى فقياس وقف نصيبه ان يوقف أمر الوقف الى البيان وقت تين فاذا بان من نوع الموقوف عليه تين نصيبه الوقف الا فلا وأما ما اعتقده شيخنا الرمي فقيه نظره لانه ان وقف الوقف اشكل بعدم

في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهر ان المستحقين تأسيس لا تأكيد فيجعل على وضعه المعروف في اسم القاعل من الاتصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من ينتقل اليه نصيبه ولا يصح جعله على الجواز ايضا بان يراد الاستحقاق ولو في المستقبل كما أقاد ذلك السبكي وافتى به الودرجه الله تعالى لان قوله من أهل الوقف كاف في اقادة هذا فلم عليه الفاعل قوله المستحقين وانه بمجرد التأكيده والتأسيس شريطة فوجب العمل به ولو وقف على اولاده أو بنوه أو بناته دخل الخلفي لعدم خروجه عنهم ثم يشبه انه انما يعطى اليقين اذا فاضل بين البنين والبنات ووقف الباقي الى البيان ولا يدخل في الوقف على أحدهما الا حلة انه من الصف الا شتر قال الاستوى وهذا يؤهم ان المال يصرف الى من عينه من البنين والبنات وهو غير مستقيم لان الاتيين استحقاقهم لنصيب الخلفي بل وقف نصيبه الى البيان كما في الميراث وقد صرح به ابن المسلم وروده الودرجه الله تعالى بان كلام الشافعي هو المستقيم لان سبب الاستحقاق مشكوك فيه وفيه عدا موجود وشك كما في من حاجة الخلفي له والاصل عدمه فاشبهه ما لو سلم على ثمان كليات فاسلم منهن أربع او كان حقته أربع كليات وأربع وثلاث فاسلم معه الوثبات ومات قبل الاختيار او طلق المسلم احدى زوجته الحرة والكثاية ومات قبل البيان فان الاصح المنصوص انه لا يوقف شيء الزوجات بل تقسم كل التركة بين باقي الورثة لان استحقاق الزوجات غير معلوم (ولو وقف على ماله) أو مولاه فيما يظهر (وله معتق) بكسر التاء (ومعتق) بفتحها تبعها أو وجوه بأو قرعة صح كما صرح به القاضى أبو الطيب وابن الصباغ (وقسم بينهم) على

وقف نصيبه الا ان يفرق وان أبطل اشكل بان ابطال الوقف مع احتمال صحته وعدم تحقق المبلغ بمال الوجه له فليست بالمدد (قوله بان كلام الشافعي) أي ما اقتضاه كلامه من ان المال يصرف لمن عينه من البنين والبنات (قوله لو الاصل عدمه) وقياس خالفه من تقدم بالبيان ثم استدل به انما انضج بالذكورة يأخذ حتى المدة الماضية فليراجع (قوله فاشبهه ما لو سلم على ثمان كليات) فرق حج بين الخلفي وبين ما لو سلم على ثمان كليات بان التين ثم تعذر جوعه فلم يمكن الوقف مع ذلك بخلافه هنا فان التين يمكن فوجب الوقف اليه اه ويؤيد ما فرقه حج ما سألني للشارح فيما لو ماتت الزوجة وقد كان الزوج قال الزوجية أحد اكطاطق واحداهما كاية أو وثبة من انه يطالب بالبيان او التعيين لاجل الارث بخلاف ما لو ماتت الزوج واحداهما كاية أو وثبة حيث لا يوقف المسلم شيء مع امكان انما ليست المطلقة لباس من البيان فيما لو ماتت الزوج دون ما لو ماتت (قوله تبعها) هو تعميم في المعتق وقوله أو وجوه يا كان تدعيته واشترابه بشرط العتق

(قوله حال الوقت) أي الضمير ما زمانه حال الموت أي لأن عقوبتهما بعد موته وهو بهذا المثل لا ولاه وانما هو لعصيته (قوله لاحتماله) أي قال الوقت بمحمل إهمال واحدتهما (قوله فاذا طرأ الآخر شاركه) أي من حيثئذ وهو ضعيف (قوله وهو ممنوع) قيد بـ الأول ما من من لو وقف على أولاده وليس له الأولاد وحمل عليه فاذا حدث له ولد وصرف له على ما من من ان طرأ الآخر الولد على ولد الولد عجز ذلك القرينة على التخصيص فيه اللهم إلا ان يقال حمله على ولد الولد نقد الولد صونا للوقت عن الانعفاء بخلاف المولى فإنه مشترك كما قاله الشارح فحمله على الموجود ليكون مسماه وكأنه قال وقت هذا على من له على ولده وهو إذا قال ذلك لم يدخل عتيقه (قوله من المتواطئ) أي من باب ٢٧٩ المتواطئ وهو الذي اتفقد معناه في

عدد الرؤس كما افهمه كلام المقفد بالبدن نبي لآل الطهين مناصفة لتناول الاسم له ما نعم لا يدخل مدبر أو مولد لأنهما ليسا من المولى حال الوقت ولا حال الموت (وقيل يطل) لاحتماله بناء على ان المشترك لم يحمل وهو ضعيف أيضا والأصح انه كالعالم فيحمل على معنييه ومعانيه بقرينة وكذا عند عدمهما عجزنا واحتياطا كما قيل بكل منهما ولو لم يوجد سوى أحدهما حمل عليه قطعا فاذا طرأ الآخر شاركه على ما به من النقص وقاسه على ما لو وقف على أخوته فقد أتى وهو ممنوع كما فاده الولي العراقي ان الخلق المولى على كل منهم ما اشتراكوا في القدر وقد دلت القرينة على ارادة أحد معنييه وهي التخصيص في الموجود فصار المعنى الآخر غير وارد وأما الأخوة فحقيقة واحدة وأطلاقها على كل من المتواطئ فيصدق على من طرأ وما نوزع به من ان إطلاق المولى عليه - حاله على جهة التواطؤ - أيضا هو المواتق واحدا لاشتراكه فيه لاتحاد المعنى مردود بجمع اتفاده ولان الولايا بالنسبة لعدد من حيث كونه منهما وبالنسبة للعقب من حيث كونه منهما عليه وهذا من متقاربان بلا شك ولو وقف على مولى من اسفل دخل اولادهم وان سفلوا لاموالهم وقاس عليه الاسنوى ما لو وقف على مولى من اعلى وريقان نعمة ولادة لعقب تشمل فروج العقب فصار مولى بخلاف نعمة الاعتاق فانها تختص بالعقب بخلاف فروجه وريقان قوله صلى الله عليه وسلم الولاية كلمة التوبة صريح في شمول الولاية العصبية السبيل المصرح به في كلامه كما ساقى أن الولاية ثبت لهم في حياتهم (والهفة) وليس المراد بها هنا الصورة بل ما يقيد قيد في غيرهم المتقدمة على حمل او مفردات ومنالوا بها لبيان ان المراد بالجل ما يعيها (معطوفة) لم يقتل بينها كلام طويل (تستغرق السك كركفت على محتاجي اولادى واحفادى) وهم اولاد الاولاد (واخوتى وكذا المتأخرة عليهما) أي هن (أو) كذا (لاستثناء اذا عطف في الكل) (برأه كقوله على اولادى واحفادى واخوتى المحتاجين أو الا ان يفسق بعضهم) لان الأصل اشتراك المتعاطفين في جميع المتعلقات من صفة احوال او شرط والاستثناء في ذلك مثلها بجامع عدم الاستقلال وهن الامام للعلل بوقفت على اولادى دارى وحسبت على اقرارى خديتى وهن بملت على خديتى يتي المحتاجين والا ان يفسق احدى وان احتاجوا واستبعد الاسنوى رجوع الصفة

افراد (قوله من اسفل) اكيان أعنتهم (قوله لاموالهم) أي فلا يشمل عقب العتق (قوله مالو وقف الخ) معقد وقوله ويردأى الرق (قوله معطوفة) أي بها ظف مشترك أخذنا من قول الشارح الا ترى خلاف بل ولكن (قوله وهم اولاد الاولاد) اذى كورا أو انما (قوله المحتاجين) قال في شرح الروض والحاجة هنا معتبرة بغيرها أخذ الزكاة كما أتى به الفقهاء قال الزركشى وتنفذ مراجعة الواقف ان مكنت اه والذي ينص ان المراد جواز أخذ الزكاة لولا مانع كونه هاشبا أو مطليا حتى يصرف للهاشبي والمطلي أيضا مر اه سم على حج وقضيته ان الغنى بكسب لا يأخذ بقياس ما عرف الوقت على الفقراء الاخذ فاعل المراد هنا المحتاج من يأخذ الزكاة لعدم المال وان قدر على الكسب (قوله أو الا ان يفسق) فانواب الفاسق هل يستحق من حين التوبة أو لا فيه نظر والذي

يظهر الاستحقاق أخذ عاصي في حال الوقت على يته الارملة ثم تزوجت ثم توفيت من ان له غرض في ان الاحتياج بنه وتحتل عدمه قياسا على ما اعتقده الشارح فيما لو قال وقت على ولدى مادام فقرا فاستغنى ثم افتقر من عدم الاستحقاق والا قريبا الاول والفرق ان الدعوى تمتنع بالاستثناء وليس في عبارة أو ان يفسق استحقاقه بعد عود الفقر

القرآن الوقت على الصلوات الخمس في مسجد إذا أدخل الإمام الصلاة ثم ما يحصل في الوقت من هذا إذا أدخل كالاستمرار على خمسة أثواب غطاء بعضها فان الاجابة توزع على الخيط وغيره أم لا والجواب لا والقاعدة انما تتبع في الاعراض والقعود المعاني وفي الشروط والوصايا الاقاط والوقت من باب الارزاق والارصاد لا من باب المعاضات والصلوات الخمس وقراءة القرآن في الترتيب شروط لا اعراض فمن ان يجمع اجزاء الشرط الاجزاء لا شيء في التثنية لانه يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا وقف المدامس اذا قال الوقت انتهى وشهد العرف ان من يشغل شهراته في شغلها شغل أقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الحامكة على قدر ما يشغل به انتهى وقال الثاني في التثنية ينبغي ان يحافظ على قراءة البسملة في أقل كل سورة الا براءة فان أكثر العلماء قالوا انها آية فاذا قرأها كان حقيقاً اقراءة الخلقه او السورة واذا أدخل بها كان نازكاً لبعض القرآن عند الاكثر فان كانت القراءة في وظيفة علميها جعل كادبها وكالاجراء التي عليها الوقوف وارزاق كان الاعتناء بها أشد ليتحقق ما يشغل يقينا فانه اذا أدخل به لم يتحقق شي من الوقت عند من يقول انها من أوائل السور وهذه دقيقة يتأكد الاعتناء بها واشاعها انتهى فحصل كلامه معاصر في ان أرباب الوظائف اذا أدخل واحد من يوم من الشهر أو السنة يسقط معلوم بجمع الشهر أو السنة فاجاب كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكرناه لا يتحقق شي وهو اختيارنا يليق بالتوزيعين وكلام النووي خاص بما اذا شرط عليه قراءة قدر معين فاذا أدخل منه بشي لم يتحقق شي ما أدخله وعلمه يجعل قوله لم يتحقق شي من الوقت وما قاله ابن عبد السلام قال السبكي انه في غاية ٢٨١ الضيق ويؤدي الى محذور فان احداً يمكنه

صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يرد على ثلاثة ايام مطلقة والوجه عدم اشتراط القدر فيه أو وقت جميع املاكه على كذا قالوا بوجه شموله لجميع ما في ملكه مما يصح وقفه وان اتقى الغزالي باختصاصه بالعقار لانه التبادر لا ذهن

ان لا يصلح يوم ولا بضاعة الا اذا را ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يحالفه حيث قال وما من أدخل بشرط

الوقت في بعض الايام فينتظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أدخل به فان كان مقتضاه تقييد الاستحقاق في تلك الايام بالقيام به في اسقط استحقاقه فيها والا فان كان ذلك مشروطاً على وجه يكون تركه فيها اخلافاً بالمشروط فان لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاقه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الايام قال وما البطالة في رجب وشعبان ورمضان لم يقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث شمل نص الواقع على اشتراط الحضور فيها وما وقع قبله لا يمنع اذ ليس فيها عرف مسقوف ولا يمتنع الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت البطالة على شيتين ينقل أحد هما عن الآخر كقولهم من ربه عبيدي ذلك كذا ان زاد هما استحقاق نصف الجعل قال وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس بعض الايام اذا قال الوقت من حضر شهر كذا فله كذا فان الايام كالعيد فانه الشبهة مقتضاه فيستحق بقسط ما حضر فتمن ذلك فانه مما يلفظ فيه انتهى (فاضة) لا يستحق ذو وظيفة قراءة أدخل بها في بعض الايام وقال النووي ان أدخل واستتاب اسد ركض او حبس في استحقاقه والام يسقط لمدة الاستتابة فانهم بقاؤا اثر استحقاقه لغير مقتضى الاشغال وهو ما عده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الانابة كالدرس بخلاف التعلم قبل ظاهر كلام اكثر جواز استتابة الادون لكن صرح بعضهم بأنه لا يمتنع المثل والكلام في غير ايام البطالة والعبرة فيها بنص الواقف والاعرف زمنه المطرد الذي عرفه والافادة بعمل الموقوف عليهم ٨١ هـ وأقضى بعضهم بأن المظفر سنة لا يعطى من غلة غيرها وان لم يحصل له من الاولى شيء وفيه تلوه وله يحول على ما اذا لم يمتنع من شرط الواقف او قرأه حاله الظاهر فانه انتهى في ايضاً (قوله مصرف للوارد) اي سوا عباة فاصدق المنزل عليه او اتفق نزوله عنده بجره ودره على اهل واحتياجه قبل يأمن فيه على نفسه (قوله مطلق الخ) ظاهره سوا معرض لها يمنع من السفر ركض او خوف اولاً (قوله والوجه عدم اشتراط التفر فيه) اي ويوجب على الناظر رعاية المصلحة لقرض الواقف فلو كان البعض فقراً او البعض اغنياً لم تلق الغلة الحاصلة منهما قدم القدير

• (فصل في أحكام الوقف المعنوي) • (قوله لمعنى الانتقال) أي للمعنى المقصود بالانتقال (قوله بطريق التوسع) أي أو الملك الحقيقي فيه لله تعالى ليحكمه سبحانه وتعالى لما أذن في التصرف به لمن هو في يده بالطريق الشرعي وتب عليه أحكام خاصة كالمطلوع بسرقة وجوب رده على من نصبه إلى غير ذلك من الأحكام (قوله وانما ثبت) أي الوقف بشاهد الخ وظاهر إطلاقهم بثبوته بالشاهد والعين واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل ثبت بها شرطه أو لا ثبت شرطه بإشافي الأول وقد يفرق بأنه أقوى من الأول - متفاضلة وإن كان في كل خلاف اهـ جـ و قول جـ وظاهر إطلاقهم مبتدأ خبره ثبت شرطه وكتبه أيضا لطف الله به وانما ثبت الخ هو ظاهر ان كان الموقوف عليه معينا أمّا ان كان جهة عامة أو نحو مسجد في الثبوت بما ذكر نظر لان الجهة لا يتأني في الخلف ٢٨٢ منها والناظر في حلقه اثبات الحق لغيره يبينه (قوله وكذا الربط والمدارس)

• (فصل) • في أحكام الوقف المعنوي (الناظر أن الملك في رتبة الموقوف) على معنى أوجهه (ينتقل إلى الله تعالى أي) تفسير لمعنى الانتقال إلى الله تعالى والافتقار الموجودات بأمرها ملكه في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره أي متى ما كفاهاها بطريق التوسع (ينتقل عن اختصاص الأكدين) كالعتق وانما ثبت بشاهد وعين دون بقية حقوقه تعالى لان المقصود به وهو حق آدمي (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه لانه انما زال ملكه عن نفسه (ولا للموقوف عليه) وقبل يملكه كالمسدة ومحل الخلاف فيما يقصد به ثلثه بربعه بثلث ما هو بغير نص كالمسجد والمقبرة وكذا الربط والمدارس ولو شغل المسجد بامتعة وجبت الاجرة واتفق ابن رزير بأن المصالح المسلمين مردود كما هو (ونافقه) ملك للموقوف عليه لان ذلك لا يتصور (يستوفيا بنفسه وبغيره) بأجرة (وانما) ان كان ناظرا ولا امتنع عليه نحو الاجارة المتعلقة بالناظر وانما به ذلك كسائر الاملاك ومحل ان يشترط ما يحالف ذلك ومنه وقف داره على ان يسكنها معلم للصبيان او الموقوف عليهم فيمنع غير سكاها وما نقل عن المصنف من انه لما ولي دارا الحديث وبها قاعة الشيخ سكنها غيره واختياره له ولعله لم يثبت عنده ان الواقف نص على سكنى الشيخ ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه او خربت للضرورة ما قصره اذ القرض انه ليس للوقف ما يعمره سوى الاجرة المجهدة وذكر ابن الرفعة انه يلزم للموقوف عليه ما قلعه الانتفاع من عين الموقوف كخصاص الحمام فيشتري من اجرة بدل ما فات قال المصنف عليه من السار قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظرو لوقف أو ما غير مفروضة على معين امتنع عليه غرضه ان الا نص الواقف عليه أو شراها بجميع الانتقال

أي فان الملك لله تعالى (قوله وجبت الاجرة) أي للمسجد تصرف على مصالحه (قوله بنفسه وبغيره) محل حيث كان الوقف للاستقلال كما يأتي في القول الآخر (قوله لا يتنفع به الموقوف عليه) استوفاه لنفسه بنفسه وانما به وليس له اجارة ولا اجارة على ما يأتي كانه اجارة اسم على جـ (قوله ممتنع غير سكاها) أي لا ينعذر سكنى من شرطه كان دعت ضرورة أو خروجه من بلد الوقف أو كان الموقوف عليه امرأة ولم يرهن زوجها سكنها في النسل المشروطا لها فيبقى ان يكون كتمطع الوسط فيصرف لأقرب رسم للواقف مادام العذر وجودا ولا تجوز له اجارته بعد الاجارة عن غرض الواقف من السكنى (فرع) • وقع السؤال عن رجل وقف يتاعى نفسه ايام حياته ثم بعده في اخوته ثم انه شرط كما في وقفه شرطه ان لزوجه السكن والاسكان مدة حياتها عازية كانت او متروكة فهل تسحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان بجميع البيت دون الاخوة الموقوف عليهم أم لا واجاب عنه شيخنا بما صوره الحمد لله حيث حكم به حكم براه ما ر مذهبنا باعمال المذهب فتسحق الزوجة المذكورة السكن والاسكان فان اتفق استيعابها البيت المذكورة فلا حق لغيره فيها في البيت فلا يراد عنها من منة مادامت سكاها ومسكته لا بأنصهم ولا بإيجارهم لغيرهم وان فضل شيء من البيت يزيد على ما هي منتفعة به كان لهم التصرف فيه واذا عرضت على المحل أو منعه من الانتفاع مانع كان الحق لهم مادامت نازكة (قوله ولو خرب) أي انما الموقوف على معلم الصبيان وقوله ولم يعمرها أي تبرعا (قوله وفي كونه) أي الموقوف عليه يملكها أي الاجرة القائمة اذ انطبق لها صورة وقوله لا تقرب المال (قوله امتنع عليه غرضها) أي وينتفع بها فيما لم يعل غير مفروضة

(قوله ومثل الغرس البناء) أي قالو وقت أرضاً خالية من البناء لا يجوز بناؤها ما لم يشترطه جميع الاستقاعات وعليه فلو وقت شخص داراً كانت مستقلة على ما كان وشر به فبعضها قبل الوقفة فينبغي جواز بناء ما كان منسحباً عنها حيث لم يشترط بالخاص لان الظاهر رضا الواقف بمثل هذا (قوله لمطلقاً) أي شترت أم لا وقوله لا نهى أي هذه النسخة (قوله ولم يوقف قطعه الخ) ظاهره رجوعه الى او شرط أيضاً اسم على حج وهو ظاهر لان العمل بالشرط انما يجب حيث يمنع منه مانع (قوله ان كانت مؤجرة) لو صرح بادخال المؤجرة في الوقت هل يصح تعال للشيعة وعليه هل ٢٨٤ يشترط فيه ان يعد عقد الوقف ويتأخر وقت

الفترة فيه نظر وقال هرير صم ويشترط ما ذكره ابراهيم اجماعاً سم على حج (قوله لموقوفه كالجلل) لم يمنع حكمها حيث ذواته لا ينبغي ان يكون للموقوف عليه لانه لا يفتحق اخذ عين الوقت فكذا يشترط فيها ويقتل انما يتابع ويشترى بفنائه بغيره او بقبضه ويوقف كالاصل وكذا يقال في تفسير ذلك في البيض اذا شمله الوقت يشترى به وجبته أو شقصها أو المثل كذلك يشترى به شاة او شقصها أو ما لا يوصف فيكون الاستقاع مع قبضه فلا يبعد امتناع بيعه وبقائه بعينه ثم يقتل جواز شتره ونسجه والاستقاع به منسوجاً قبلنا أصله سم على حج (قوله فائدة) هو الموقوف على المدارس أو على نحو الاولاد ويشرط الواقف تقسيمه على المدة فماتت تقسط الغلة كالفترة على المدة فيقطع منه ووقف من ماتت تقسط ما ياترأه أو غلة أو لم توجد الغلة لا يبعد

كأرجحه السبكي ومثل الغرس البناء ولا ينبغي ما كان مغروساً وعكسه وضابطه انه يمتنع كل ما غير الوقت بالكلية عن اسمه الذي كان عليه حال الوقت بخلاف ما يقي الاسم معه فتم ان تعدد المشروط لجنازه كجاء في وأفق الولي العراقي في ما لو وقت أراد الناظر عدم واجبه وأخرجه وأشبه في هو الشارح باستماع ذلك ان كانت الواجبة صحيحة أو غيرهما وأخرجه دار الوقت والجاز يشترط ان لا يصرف عليه من وضع الوقت الا ما يصرف في اعادته على ما كان عليه وما زاد في ماله وانما لم يمنع الزيادة لمعالمها لا لتغير معالم الوقت (ويكفي الاجرة) لانها جلد المنافع الملوكة وقضيتها على جميع الاجرة المجردة ولو لم يخل بقاءه الى انقضائه وهو كذلك كما صرح في الاجرة (و) (في الشافعية) أي الموقوف (كثرة) ومن ثم لم يذكرها كما صرح في بابها وشملها غن من وورق نوت اعتد قطعها ما لو شرط ولم يرد قطعها موت أصله والفترة الموجودة حال الوقت للواقف ان كانت مؤجرة ولا لاقول ان أرجحه انها موقوفة كالحل المقارن وذكر القاضي في مثاويه ان لو مات الموقوف عليه وقد برزت غيرة الفصل فهي ملكه او قد جلت الموقوفة فالجله او وقد زعت الارض فالزعر على البذر فان كان البذر له فهو لورثته ولن يبعد اجرة بقاءه في الارض واقف يجمع متأخرون في شغل وقف مع أرضه ثم حدث متأخرى بأن تلك الودبة المتأخرجة من أصل الغل يتر منها انما هي ماضية من اوصافهم لتعود ذلك السبكي فانه أتفق في أرض وقف وبها تنجز وزفر المتباعد ان ثبت من اوصافه فخراج على السنة الثانية كذلك وهكذا بان الوقت ينسحب على كل ما يمتنع من تلك القراخ المتكررة من غير احتياج الى انشاء وانما استجبه في بدل عهده قتل القوات الموقوفة بالكلية (وصوف) وشعر ووبر وريش وبيض (ولين وكذا الولد) الحادث به. الموقوف من ما كولد وغيره كولد امه من نكاح أو زنا (في الاصح) كالفترة اما اذا كان حلال حال الوقفة فهو وقف كما ورد له الامم شبهة سرقة على أبيه فبقيته وملكه الموقوف عليه (والثاني يكون وقتاً) تعالاه كولد الانصبة ويحلف في غير ما حبس في سبيل الله اما هو فولده وقف كاهله هذا ان اطلق او شرط ذلك للموقوف عليه فالموثوقة على ركوب

وهو حج (قوله فالجله) أي حيث كان البطن الذي اتقل اليه غير الوارث اما هو فتسقط الاجرة عنه (قوله فان كان البذر له) أي وان كان لغيره فالزعر له وعليه الاجرة فان كان الناظر قبضه أو دعه الموقوف عليه لاستحقاقه اما هو يجمع على تركه بقسط ما يقي من المدة (قوله فهو وقف جائز) وعليه فلو استثناء حال الوقف احتل بطلان الوقف فيما على ما لو قال بعبها الاجلها (قوله وولد الامه) أي الموقوفة وهو محترق زفره من نكاح أو زنا (قوله فولده وقف) أي من غير انشاء وقف (قوله فالموثوقة على ركوب انسان الخ) لو احتاج الى ركوبها في سفره لم يجوز له أخذها والسفر بها وان فوتت على الواقف

فوائد كالدرام لاقية نظر وعلاها خلافتهم استحقاق الركوب الأول حيث لم يقصدوه بذلك الوقت (قوله فوائدها للواقف) أي وموتها عليه أيضا لأنه لم يجعل منها المستحق إلا الركوب فكانها باقية على ملكه (قوله بازديدها الخ) أي (رفع) هـ
 لورأي المصلحة في بيعها حجة بقاها ثم إن المصلحة في خلافه فالتجربة عدم ضمان النقص بالبيع بل بإعطاء العبر ويشتري بثمنه مثالا أو ينقص منه مـ أو هـ سم على جـ (قوله قال الشيخ الخ) معقد وقوله ويجمع بينهما الخ معقد أيضا (قوله مصرف) أي الموقوف (قوله من غير الموقوف عليه) ٢٨٤ كانه احتزبه عن الموقوف عليه فلا يجب بوطه مهر أو لوجب وجبه

والإنسان لا يجب له على نفسه شيء
 فليراجع اه سم على جـ (قوله
 لو وقت عليه زوجته) ومنه
 عكسه (قوله انفس نكاحه)
 قال في شرح الروض ان قبل على
 القول باشتراط القبول والأفلا
 حاجة اليه وعليه لو رد بعد ذلك
 اتجه الحكم بطلان التصريح
 وبمحله خلافه ذكر الاسنوي اه
 سم على جـ (قوله فهو كاش
 طرفها) أي قبله في نفسه ما يفعل
 في بدل العبد اذا تلف (قوله
 وسأني في الوصية) أي وهو ان
 حقق الموصي له انتم من ملك الموقوف
 عليه بدليل انه لا اجارة الا اعادة
 من غير اذن مالك الرقبة وتورث
 منه المتافع بخلاف الموقوف عليه
 لا بد من اذن الناظر ولا تورث
 عنه المتافع وعلى انتم شيئا
 الزاوي (قوله يشعرون بين الموصي
 له) أي المتافع الذي لا يمتنع
 للفرق بينهما وبين الموقوفة فان
 الموصي بعينها يملكها ملكا تاما
 بحيث تصرف فيها بالبيع وغيره
 (قوله فقد شد) لعل وجهه انه

انسان فوائدها للواقف كما وجهه وان فوزه انية (ولو ماتت الهممة) الموقوفة (اختص
 بملكتها) لكونه أولى به من غيره وبمحله ما لم يدبغ ولو بقصد كايمنه الشيخ والاعاد وقتها
 ولو اشترى ما كوة على الموت فان قناع بموتها بازديدها الضرورة وحمل بفعل المال كم
 يلطمها ماراه مصلحة أو يباع ويشتري بثمنه دابة من جديها وقت وجهان ورج ابن
 المقرئ اولهما وخبر صاحب الانوار بينهما قال الشيخ والاول أولى بالترجيح اذ ليس
 تخيير المال كم تخيير نفسه وانما هو بحسب ما رواه مصلحة وان لم يقطع بتموت المميز ذيها
 وان خرجت عن الانتفاع كالاجور اعتاق العبد الموقوف وقضه كلام الروضة انه
 لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما صحه الهاملي والرجائي وذهب الماوردى الى الجواز
 ويجمع بينهما بمحمل كل منهما على ما اذا اقتضته المصلحة فلو ذبح جميع ذلك صرف
 للموقوف عليه فيما ينظر (وله مهر الجارية) الموقوفة عليه بكرا أو ثيبا (اذا وطئت)
 من غير الموقوف عليه (شبهة) منها كأن كانت مكروه او مطاوعة لا يعتد بفعلها الصغر
 او اعتقاد حمل وعذرت (او نكاح) لانه من جملة القوائد هذا (ان مضمناه) أي نكاحها
 (وهو الاصح) لانه عقد على منفعة فلم ينعه الوقت كالأجارة وكذا ان لم ينعه لانه وطء
 شبهة هنا ايضا والمزوج لها المال كم باذن الموقوف عليه ومن ثم لو وقت عليه زوجته
 انفسه نكاحه ونسج بالمهر أو بشكرته وكما كاش طرفها ولا يحصل للواقف
 ولا للموقوف عليه وطؤها وهذا لا يوجب كاش عن الاصحاب وكذا الثاني كما وجهه هنا
 وهو المعقد وسأني في الوصية الفرق بينه وبين الموصي له ومن خرج وجوب الحد على
 أقوال الملك فقد شد اما المطاوعة اذا فرجها وهي ميرة أو لامهر لها (والمذهب انه) أي
 الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) مثلا الموقوف (اذا اتلف) من واقف أو أغني وكذا
 موقوف عليه تعدي كأن استعمل في غيره ما وقف له أو تلفت بغير ضمانته اما اذا لم يتعد
 باتلاف الموقوف عليه فلا يكون ضامنا كالواقع منه كونه سبيل على حوض فان كسر من
 غير تعمد (بل يشتري بها عبد ليكون وقفا مكانه) مراعاة لفرض الواقف وبقية البياتون
 والمشتري لذلك هو الحاكم وان كان للوقف ناظر خاص خلافا لركشي شأن على ان
 الموقوف ملك لله تعالى اماما شاء تراء الناظر من ماله أو من ربح الوقف أو يبعه وممنه

وان قيل بملكها له ليس ملكا فتبائع الوطء ولذا لا يجوز له التصرف فيها بماله
 مقتضى الوقف (قوله والمشتري لذلك هو الحاكم) معقد وقوله لله تعالى أي وهو الراجح (قوله أو من ربح الوقف) ومنه
 الطاهر اذا اشتراه الناظر من ربح الوقف ومن ماله (قوله أو يبعه ومنها الخ) أي مستقلا كبناء بيت للعبادة يملكه بان من
 إن ما ينيه في الجدران مما لا يصبى ووقف بنفس البناء

(قوله فالتسني لوقته) اي ولا يصير موقفا بنفس الشراء او العدة ما ردتان جرم من مالهم يفتي ذلك فهو باق على ملكه ويصدق في عدم الانشاء واشترى من ربيعة فهو ملك له بعد تسليمه اذ اقتضت المصلحة وبقي ما دخل في جهته شيء من مال الوقف واراد العاصم به هل ذلك يوقفه من ذمته او لا يتبين اذن الحام حتى لو قبل ذلك من غير ان ذك كان متعاهدا فيه نظر والقريب الثاني ومحمد له ما يخص من الرقب اليه غرامة شيء فان خلف ذلك جاز له الصرف بشرط الاشهاد فان لم يشهد لم ير الا ان نفسه التهموناد (قوله والفرق بينه وبين بدل الرقب) اي حيث لم يصير موقفا بلا انشاء وقف (قوله والارض الموقوفة باقية) قضية هذا التوجيه ان الحكم لا يخص بالبدوان بل كايستلها ٢٨٥ بشمل ما لو بني في ارض موقوفة من

ربيع الوقف او من ماله وعليه فياذ كرنا من اه لو بني شيئا خبيث فيكون موقفا الى انشاء وقته يصور بها اذا بنا من ربيع الوقف في ارض غيره موقوفة كملوكه او مستأجرة هذا وانظر اهران ما اقتضاه التعليق غير مراد وان الحكم المذكور يخص بالبدوان او ما في معناها كالعادة من انهم من يوث الوقف فأيادها ما من ربيع الوقف فراجع (قوله) ولا يضمن انشاء وقفه اي العبد المشتري فهي متصلة بقوله والمشتري لذلك هو الحامكم وان كان الخ (قوله قيمة كبير) اي حيث امكن وبعبارة سم على حج لو لم يكن ان يشتري بقيمة العبد الا ائمة او بالعكس او بصفة الكبير الاصغرا او بالعكس فيحصل الجواز وبقي ما لو امكن شراء وقف وشراصقه هل يقدم الاول والثاني فيه نظر والقريب

او من احد هما جهة الوقف فالتسني لوقفه هو الشارح كما ان في به والوجه الله تعالى والفرق بينه وبين بدل الموقوف واضح وما ذكر في شرح المنهج انما هو بدل الموقوف وهو المعنى فيه لا ما ذكره صاحب الانوار واما ما يضمن من ماله او من ربيع الوقف بالبدوان ان يوقفه فانه يصير وقفا بالنسبة لجهة الوقف والفرق بينه وبين بدل الرقب الموقوف ان الرقب قد فاق بالكلية والارض الموقوفة باقية والطوبى والطير المبنى بها كالوصف التابع لها ولا بد من انشاء وقفه من جهة مشتريه بقيمة احد القسط الوقف المارة وقول القاضي انتم مقامه محل شرط وفارق هذا صيرورة القيمة رهن في ذمة الجاني كما صرح به ربيعهم رادون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الاضحية اذ اشترى ببيع القيمة او في الذمة ونوى بان القيمة هائلة لئلا الفقراء والمشتري نائب عنهم فوقع الشراء لهم بالعين او بيع النية واما القيمة فخالست ذلك احد حاجتي لانشاء وقف ما يشتري بها حتى يقتل الله تعالى وانهم قوله عدا عدا جواز شراء ائمة بغيره وعكسه بل لا يجوز شراء صغرة بقيمة كبير وعكسه لان الفرض يختص بذلك وما فضل من القيمة يشتري به شخص بخلاف نظيره الا في الوصية لتعدو الرقبة المصرح بها فيها فان لم يكن شراء شخص بالقاضيل صرف للموقوف عليه فيما يظهر كما هو نظيره بل انما وجهه بصرف جميع ما اوجبه الجناية له ولو اوجب قودا استوفاه الحام كما قاله وان نوزع نفسه (فان تعذر) شراء عديها (فبعض عدي) يشتري بها لكونه اقرب الى مقصوده كتظلمه من الاضحية على الراجح الا في باب او وجه الخلاف فيما ان النقص من حيث هو قبل الوقف بخلاف الاضحية ولو سجن الوقف جناية اوجب قصاصا اقتض منه وفات الوقف او المالا او قصاصا وعنى على المال قضاء الواجب باقى الاخرين وله ان تكررت الجناية منه حكم الما لو لم يعدم تكرار القداء وسائر احكامها فان مات الواقف ثم جنى جنى حيث المال كالمكره العسر كما ان في به والوجه الله تعالى لا من كسب الرقيق ولا من تركه

الاول لانه يتغيره حالا ولو قبل بالتسني لم يكن بعد الا انه اقرب الى غرض الواقف من وصية رقبة كاله (قوله استوفاه الحام) كما قاله وبني جواز الاستعانة بالقود بمال ان رآه معطى وبشترى به يده ويشترى بوقفه تظلمه مقدم في بدل الجاني عليه (قوله اقتض منه) اي اقتض منه مستحق بدل الجناية وقوله فداء اي وجوب (قوله باقى الاخرين) وقول حج ولو سجن الوقف جناية اوجب مالا فلهي في بيت المال مفروض فيما تعذر قدا ومن جهة الواقف لونه أو فقره على ما يفيد بقول الشارح فان مات الواقف الخ (قوله في عدم تكرار القداء) اي ومشاركة الجاني عليه الثاني ومن بعده للال في القيمة ان لم يتجاوز

الجنايات

(قوله ولو مات الجاني) أي العبد الموقوف بالجاني الخ (قوله لم يسطر القداء) أي عن السيد ولا عن بيت المال (قوله) وهو موقوف) وقع السؤال في القرض عما يوجد من الأثمان في المساجد ولم يعرف هل هو وقف أو لا ماذا يقع هل فيه إذا جفت والجواب أن الظاهر من قرضه في المسجد أنه وقف لمصر حوايه في الصلح من أن يحمل جواز غرس الشجر في المسجد إذا غرسه لعدم السلمين وأنه لو غرسه لنفسه لم يجز وإن يضر بالمسجد وجب حل على أنه عدم المسكين فيصير جوازيه وصرف عنه على مصالح المسلمين أن لم يكن الانتفاع به جافا ويحمل وجوب صرفه في مصالح المسجد خاصة وأصل هذا الثاني أقرب لأن واقعه وانقضاءه وقفا مطلقا ٢٨٩

المسجد امتنع صرفه لغيره على القداء لم يربح جوازه لمصلحة المسجد يحقق بخلاف صرفه لمصلحة غيره مشكوك في جوازه فسمك لأجل الحق (قوله) وقت من باب تعب يقال زمن نعتا وزمنا وهو مرض يدوم زمانا طويلا (قوله) وإن امتنع وقفها ابتداء أي بان لم يحصل منها منفعة للموقوف عليه ولا لغيره نقابل بأجرة بل كان الانتفاع بها باجرا (قوله) صارت ملكا لو أمكن والحالة هذه بيعها وإن يشتري بثمنها واحد من جنسها أو شقها اتجه وجوب ذلك لا يقال القرض تصدرا للانتفاع فلا يصح بيعها لأنما منتفع بها باستعمالها في بيعها وكذا يقال في مسئلة الهبة ٥٢ سم على حج (قوله) لكنها لا باع أي مع صيرورتها ملكا للموقوف عليه والحاصل من هذا المسئلة أنه يجب تعذر الانتفاع بها من الجهة التي وقفت عليها صارت ملكا للموقوف عليه يعني أنه ينتفع بها كاستفاد الملاك بغير البيع

والهبة وإن لم يمتد الانتفاع بها من الجهة التي قصدت بالوقف لا ينتفع بها الموقوف عليه بنفسه بل ينتفع بها من الجهة المذكورة وأن لم يكن على الوجه الأكمل (قوله) لا يني بالجرة وفي هذه الحالة هل يجوز الموقوف عليه على وضع ما يني بالجرته أو يضر به ذلك وبين قطع البناء القراض الزاخر وصاحب الأرض فيه فلو كان الثاني أقرب (قوله) وقفها قيد الملقب (قوله) يضره وإن لم يضره وقف من الظاهر (قوله) فأنما باع جرما أي ونصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صيرها في شرا مضمير عليها

(قوله على النماصة) اي دون

الارض فلا يجوز بيعها (قوله

ليعمر به مسجد آخر ان رآه

الحاكم) اي ويصرف للثاني جميع

ما كان يصرف للاول من الغلة

الموقوفة عليه ومنه بالاولي ما لو

أكل البصر المسجد فنقل انتقاضه

هل آخره قبل بطلته ماذ كرو مثل

المسجد ايضا غيره من المدامس

والربط واخره الاولياء نقصا

الله بهم فنقل الولي منها الى غيرها

للضرورة ويصرف على مصالحه بعد

نقله ما كان يصرف عليه في محله

انقول (قوله والاقرى) اي

المسجد الاقرب بالحق (قوله لا يهوى

بغير رباط) اي وان كانا موقوفين

(قوله خص بها التهدم الخ) معقد

(قوله وان بعد) اي ولو ببلد آخر

(قوله فان أمكن صرفه الى مسجد

آخر) اي قرب منه انتهى شرح

منهج ربى ما لو كان ثم مسجد

متعددة واستوفى قربة من الجميع

هل يوزع على الجميع او يقتسم

الاجزى منه نظرا للاقرب الثاني

فلا استوفى الحاجة واقرى بجاز

صرفه لو اشتمل اربعة او صالح

المسكين على الخلاف السابق

والراجح منه تقديم المصالح (قوله

والا لم بعد) اي يدر خال جيل

يشترى به عقار أو يهوى ان ي

(قوله ويقتسم) ومنه المياض

المعروف (قوله لا مؤذن وأمام)

ضعيف (قوله بل ووقف عليها)

الاولى علم ما الى الترتيب والنش

يحتم دالحاكم ويستعمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف حتى لو أمكن استعماله بأدراج في
آلات السماوة امتنع به فيما يظهر وقد تقوم قطعة بصدع مقام آجرة والصناعة مقام
التراب وتحتلها به اي يقوم مقام السبكي الذي يصلط الطين به كما أفاده الاذوى واجريا
الخلاف في داره ثمعة أو مشرفة على الأتهدام ولم تصلح السكنى وقرق بعضهم بين
الموقوفة على المسجد والتي على غيره واقفي الوالدرجة الله تعالى بأن الرابح منع بيعها
سواء أوقفت على المسجد أم على غيره وقال السبكي وغيره ان منع بيعها هو الحق ولان
جواز يؤدى الى موافقة الفائلين بالاستبدال ويمكن حمل القائل بالجواز على البناء
خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ في روضه بقوله وجد ارداء المتهدم وهذا الجمل أسهل من
تضييقه ولو انهدم مسجدا وتعدت احاد لم يبع بهال) لا يمكن الاستفاعة به حال الصلاة
في أرضه وبه فارق ما لو وقف فخرس على الغزو فكيف لم يصلح حيث جاز بيعه ثم لو خيف على
نقصه ونقض وحفظ ليعمر به مسجدا آخر ان رآه الحاكم والاقرى اولى بالهوى بترتيب
ما لم يتعد نقله لمسجد آخر ويبحث الاذوى تعيين مسجد خص بطلقة خص بها المتهدم ان
وجد وان بعد ما ربح المسجد المتهدم فقال والدرجة الله تعالى انه ان وقع عوده حفظ
له وهو ما قاله الامام والا فان أمكن صرفه الى مسجد آخر صرف اليه وبه يوزن في الأوزار
والا فتقطع الاسترقاق صرف الاقرى للناس الى الواقف فان لم يصح فصرف الى
الفقراء والمساكين أو صالح السبلن اما غير المتهدم فأنقص من غلة الموقوف على
مصالحه يشترى به اعتقار ويوقف عليه بخلاف الموقوف على عمارته يجب ادخاله لاجله
اي ان توقفت عن قرب كما أشار إليه السبكي والا لم يعد منه شيء لاجله لانه يعرض للضياع
أو لنظام يأخذ ولو وقف أرض للزراعة فتعدت والمحصص النفع في العرس أو البناء ففصل
الناظر أحدهما أو آخرها كذلك وقد أفق البلقى في أرض موقوفة لتزج حنا فآخرها
الناظر لغرس كرما بأنه يجوز إذا ظهرت المصلحة ولم يخالف شرط الواقف انتهى لا يقال
هذا بخلاف لشرط الواقف فان قوله لتزج حنا متضمن لاشتراط ان لا يزرع غيره لان من
المعلوم انه يفقر في الضيق ما لا يقتضي في المطوق على ان الفرض في مستلذان الضرورة
الجبات الى الغرس أو البناء ومع الضرورة مخالفة شرط الواقف باثباته من المعلوم
انه لا يقصد تطيل وقته ونوايه ومسألة الباقى ليس فيها ضرورة ناحتاج الى التقييد
بعد مخالفة شرط الواقف وعمارة الوقف مقدمة على الموقوف عليه ويصرف ربح
ما وقف على المسجد وقفا مطلقا على غيره في بناء أو تقبض بحكمه ولم يورث التخليل
بها ومكانه ومساحته لنقل التراب وظلة تنفع افساد خشب بابونه ومطر ونحوه ولم
يضر بالمرة واجرة قيم لا مؤذن وأمام وحصره لان الفقه يحفظ العمارة بخلاف
الباقى لو كان الوقف لمصالحه صرف من ربحه لم يدر في تزج ونقض بل لو وقف عليها
لم يصح وهذا المذكور من عدم صرف ذلك المؤذن والامام في الوقف المطلق هو مقتضى

(قوله لا تحته) هو واضح ان حصل بالقبض تغيير لما كان عليه الوقت يجعل الدار الكبيرة ذرايين ما عند عدم حصوله كان تراصا على كل واحد منهم بأخذ ذرايين متعديا عما قد اقتضاها فالتأخر الجواز الرجوع عن ذلك متى شاء (قوله في غيرها) اي غير صورة الشرط (قوله لا يغير مسماه) منه يؤخذ جواب سادته وقع السؤال عنها وهي ان مطهره مسجد مجاور فاشترط من شوارع المسلمين آلت السقوط وليس في الوقت ما تعبر به فطلب شخص ان يصير هامن ماله بشرط ترك قطعة من الارض التي كانت حاملة للحدار لتسبع الطريق فظهرت المصلحة في ذلك خوفا من انه اذا ودم ماله حربه هل ذلك جائز ام لا وهو الجواز نظر المصلحة المذكورة وفي صحيح (فرع) في فتاوى ابن عبد السلام يجوز ان يباذل السبي في المسجد الخالي لدلائقها لانه انهارا للسرف والتشبه بالذماري وفي الروضة يهرم اسراج الخالي وجع بعمل مداعلي ماذا اسرج من وقت المسجد او ملكه والاول على ما اذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر لانه اشاعة حال بل الذي ينبغي الجمع بعمل الاول على ما اذا توقع ولوع على تدور احتياج احدنا من النور الثاني على ٢٨٨ ما اذا لم يتوقع ذلك انتهى (قوله لا يجوز) اي انما المروءة فانه جائز لعدم التعدي من المار اذا غلبت ان

ما تعلق في الروضة من البقوى لكن قل بعد عن فتاوى الغزالي انه يصرف اهما كما في الوقت على مصالحه وكما في نظيره من الوصية للمسجد وهذا هو الاصح وينبغي الحاق المحصر والهمج بها في ذلك ولا حل الوقت اهما بالانقضاء ولو افرزا ولا تغير بجعل البستان دارا وعكسه مالم بشرط الواقف العمل بالمصلحة فيجوز تغييره بغيرها قال السبكي والذي اراء تغييره في غيره ولكن بثلاثة شروط ان يكون يسيرا لا يغير مسماه وان لا يزل شيئا من عينه بل يتقنه من جانب الى آخر وان يكون مصطفا للوقت وعليه فتقضي شيئا الطعير برة في دار الجامع الا زهر لا يجوز ان لا مصلحة للباع فيه

• (فصل) في بيان النظر على الوقت وشروطه وظيفته الناظر • (ان) كان الوقت للاستقلال لم يصرف فيه سوى نظره الخاص والعام والى مقتضى به الموقوف عليه واطلق أو قال كيقضائه استيفاء المنفعة بقائه وبغيره بان ركب الداية مثلا ليعضى له عليه حاجة فلا ياتي في ذلك عام اتفاق قول المصنف باجارة وما قد ناداه ثم ان (شرط الواقف النظر لنفسه أو غيره تاسع) كقبضه شرطه لم يرد ان يهرض الله عنه وعلى امر صدقه ثم جعله لخصه معا عشت ثم لا في الرأي من أهلها وقول من شرطه النظر لقبول الوكيل فيما يظهر لا الموقوف عليه مالم بشرط له من مبيع الوقت على ما يجبه بعضهم ودعوى السبكي انه بالاباحة اشبه فلا يرد بالرديع قبل لوقبه ثم اسقط حقه منه سقط الا ان يشترط نظره حال الوقت فلا ينعزل بعزل نفسه على الرابع خلافه الم

موقوفه وليس في شرط الواقف ما يقتضي المنع منه (قوله ان لا مصلحة للجامع فيه) يؤخذ من هذا جواب سادته وقع السؤال عنها وهي ان شخصا اراد هجرة جامع خر بها لانه جديده غير آتية ورأى المصلحة في جعله به من محل آخر غير محل الاول لكونه بجوار من يمنع الاتحاق على الوجه المعتاد هو انه يجوز له ذلك لان فيه مصلحة اى مصلحة للجامع والمصلين

• (فصل في بيان النظر على الوقت وشروطه) • (قوله وظيفته الناظر) اي وما يقيق ذلك كعدم اتصاف الاجارة بمزايدة الاجرة (قوله وما

قد ناداه) اعلم من قوله ان كان ناظر الخ (قوله كقبضه شروطه) ومنها ما لو شرط ان لا يزوج فاعلم من كذا فبدع وان كان ما شرطه دون اجرة مثل ثلثة الاماكن الموقوفة فيجوز الناظر ما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنيا حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنع فلو اجروا كثر ما شرطه الواقف فلا اجارة فاسدة ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف ان كان دون اجرة مثل وابرة المثل ان كان ما شرطه زائدا عليها لان اجرة المثل هي اللازمة حيث فسدت الاجارة وما اخذ من المستاجر زائدا على ما وجب عليه لا يملكه الاخذ (قوله صدقته) اي وقفه وقوله سقط اي وان قل ان بعده (قوله الا ان بشرط نظره) يتأمل الاستثناء فان انزعاه وعدمه مثله اخرى ان كان المراد بقوله لوقبه ثم اسقط حقه الخ انه اسقط حقه من الربع وان كان المراد انه اسقط حقه من النظر فالثانية عين الاولى فتعبد المستثنى والمستثنى منه وبعبارة صحيح وان شرطه حال الوقت فلا يعود بالثبوت لما حكم كالاتقاء كلام الروضة خلافاً لانه نازعه وفيه ويؤيده كلامه في الوصي انتهى وهي تعبدان اهما ما قالان (قوله فلا ينعزل بعزل نفسه الخ) ومن عزل نفسه ما لو اسقط حقه من النظر لغيره بمرأه فلا يسقط

حقه ويستتبع القاضى من مباشر عنه في الوظيفة ثم هذا مع قوة السابق كبقية شروطه فيبدان الواقف اذا شرط من
الوظائف شيئا لا يخرج الالزام من شرط الامانة والخطا بل الشخص وقدرته ثم ان المشروط لذلك فرغ منهما
لا تخروا بشرط المروغ له فيه سامدة مآت القارغ عن اولاد وهو ان الحق في ذلك ينقل للاولاد على مباشره الواقف ثم
ما استلزمه المروغ له من غلة الوقت لا يرجع عليه بشئ منه لانه احصته في مقابلته العمل سيما وقد ذكرنا ما لم غاية الاضرار
تقرر ودون كان مما يباله بالنباية عن القارغ وكذلك لا يرجع له المروغ له على تركه القارغ عما اخذ في مقابلته القارغ
وان انتقلت الوظيفة عنده لا اولاد القارغ لانه اذا دفع الهداهم في مقابلته اسقاط الحق ولو وجد بعد وفرة ما لم على مقتضاه
واما انه كان يظن ان الحق ينقل اليه مطلقا وتبين خلافه فلا يقتضى الرجوع لتسبته في عدم البعث من ذلك والاولى الى تصير
فان شئ من باع شيئا وهو مغير فيه بعدم عليه بيمينته وفي فتاوى الشارح ما يصرح بانتقال الحق للاولاد حيث قال في جواب
في صورته يستل عن واقف شرط الوظيفة القليلة لا بدوا اولاده وذريته من بعده وشرط ان من نزل من ارباب الوظيفة سقط
حقه من ذلك ولا يستحق المنزل له شأ بل بقدر الناظر الشرعي غيرهما ثم ارفلا نافرغ عى وظفته لا تخروقر الناظر اجنبيا
غيرهما ثم مات النازل قبل يستحق اولاده الوظيفة بعده فاجاب بانهم يستحقون ذلك على بشرط الواقف واصدق البعدي بذلك
ولم بشرط الواقف لاستحقاق الاولاد بقاء استحقاق والدهم ذلك الى وفاته وما تنسب الى من الاغتيا بخلاف ذلك فقد رجعت عنه
ان كان محصيا انتهى • (فرع) • وقع السؤال عن رجل وقف وقفا مستوفيا للشرط الشرعية ومن فيه وظائف من جعلها
وظيفة المباشرة على وقفه وجعلها الشخص معين وكذلك جعل غيرها لاشخاص معينين ثم بعد ذلك شرط في مكتوب وقفه ان
من مات من الاشخاص المجهول لهم الوظيفة المذكورة وله اولاد وله ولد ٢٨٩ اواخ وأقرب قرى كانه ثم ان ولده به
مدة فرغ عى الوظيفة المذكورة

زعم خلافه ثم يقيم الحام كمتكما غير مدة اعراضه فلما اراد العودة لم يرجع الى تولية
جديدة (والا) اى وان لم بشرطه لاحد (فالنظر للقاضى) اى قاضى بلد الموقوف عليه كما
مرهنا يسره في مال اليتيم (على المذهب) اذ تفرع عام فهو اولى من غيره ولو واقفا وموقوفا
عليه وان كان معينا وما جزم به الماوردى من ثبوته للواقف بلا شرط في مسجد المحلة

٢٧ به ع تنازع مع من هي بيده الا ان فهل في المنازعة فيها ام الحق فيها الى من هي بيده الا ان ام كيف الحال والجواب
ان الجدل فيه حيث لم يرد الواقف بشرطه على قوة قراره مكانه سقط حق المقررى الوظيفة فراجع عنها اذا مات بعد ذلك عن ولم يكن
للولد حق لان اباهم مات لم يكن له حق في الوظيفة فينتقل عنه لولده فيسقط الحق فيه الى من قرر بالقارغ ولا حق لولده المذكور في
ذلك فلا يلتزم للمنازعة اذ لم بشرط الواقف بغيره من قرو عن والده حقا ومن ثم اتفق النسخ الرسمى في شرط الوظيفة القليلة
لا بدوا اولاده وذريته من بعده ثم فرغ زبدي وظفته لا تخروم مات زبدي من اولاد بانتقال الحق من المروغ له لا اولاد القارغ
على يقول الواقف لذريته من بعده فافهم انه لو اقتصر على تولد لا بدوا في زبدي زبدي من بعده عدم الانتقال للاولاد وما هي
فيه لم يرد واقفه على ان من مات وله ولد يجوز مكانه فاذا ذلك عدم استحقاق الولد المذكور واقفه اعلم وفي فرع شرط
الواقف لناظر وقفه فلان قد وافر قبل النظر الا بعد مدة تيان استحقاقه لعلوم النظر من حين آل اليه كذا قبل وانما ينبغي في
المعلوم الزائد على اجرة المثل لانه لا يقصد كونه في مقابلته على بخلاف المعلوم المسوى لا بدو ينقل ثلثه الوقت وانما ناقص عنه
لا يستحقه فيما مضى لانه في مقابلته عمل ولو وجد منه فلا يوسيه لاستحقاقه انتهى وفيه ايضا وصحت بعضهم انه لو شئ من القاضى
أكل الوقت بطون جائز لمن هو بيده صرفه في مصارقه ولو باجازه ان عرفها والاقضيه لقضيه عارف بها واصلها وصرفها انتهى
(قوله وان لم بشرطه لاحد) اى ان لم بشرطه لاحد حسا اعلم شرطه وجعل الحال (قوله اى قاضى بلد الموقوف عليه) عبارة
بج اى قاضى بلد الموقوف بالنسبة لفظه وهو اجابته وقاضى بلد الموقوف عليه بالنسبة لما عدا ذلك فليعلم ما مر في مال اليتيم
وهي ظاهرة وله ايام ادا له ارج بقوله كما مر الخ (قوله وان كان) اى الموقوف عليه

(قوله بشرط الناظر) أي وان كان هو الواقف بان شرط الناظر لنفسه كما يأتي (قوله العدالة) أي ولو اصرأ أمّا انتهى وقوله مطلقا أي سواء أولد الواقف أو الخاكم (قوله فينزل بالنسق الحق) قضيت أنه لا يشترط فيه السلامة من خاتم المرأة (قوله لكن يرد الخ) معقود (قوله واضح) وهو أن في النكاح فيه وازع طبعي يحمله على الحرص على تعيين موليته دفعا للعارضة بخلاف الوقف (قوله لا بعد فقد المتقدم) وذلك بأن قال على أن الناظر نفسه لا يذم هو ومثلا ولا يخالف هذا ما يأتي من أنه لو تغير حال الارشدا تنقل النظر لمن هو ارشد منه لان ما هنا شرط في الانتقال للعمر ووقد زيد ويز والاهلية لم ينفذ وقما يأتي جعل الاستحقاق منوطا بالصفة التي هي ٢٩٠ الارشدية بحيث لم توجد في الاول كان من بعده مستحقة بالصفة التي اعتبرها

الواقف (قوله بشرط الواقف) أي فيعود (قوله والاجارة) أي فذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم أو اجنبيا حديث رأى المصلحة في ذلك وان طالبه الموقوف عليه حيث لم يشرط الواقف السبكي بنفسه اما اذا شرط ذلك فليس للنظر الإيثار جلي يستوفي الموقوف عليه المنفعة بنفسه أو نائبه ثم اذا أجاز الناظر نصف الموقوف شائعص ان لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه ويصير المستأجر ذلك مستحقا انصف المنفعة فيها والمستحق للنصف الآخر ان وجد كان ابر الناظر باقية لا تحو ولا استيع المستأجر بما استأجر بها يادع الناظر وبأقبيته ان لم يوجد من يستأجره يتعطل على وجهه المستحقين والجرة التي استأجر بها الاول النصف توزع على كل

واخلوا ورمى في سائر الماسجد وزادت ذمته منه مردود والطريق الثاني فبقي على أقوال الملك (وشروط الناظر العدالة) الباطنة مطلقا كما رجحه الذي خلافا لا كفاها السبكي في منسوب الواقف بالظاهر فينزل بالنسق الحق في خلاف غير وهو كذب امكن كونه معدن وراقبه كما هو ظاهر وصوابه في الناظر ان كان هو الواقف أم غير وصق انزل بالنسق فالتنظر لهما كما كما يأتي وقباس ما يأتي في الوصية والنكاح صفة شرط في النظر في عدل في دية لكن يرد ما شترط العدالة الحقيقية هنا والفرق بين هذا وصفة تزويج التي موليته واضح (والكفاية) لما لا من نظر عام أو خاص وهي (الاقتداء الى التصرف) الذي نوصى له قياسا على الوصي والقيم لانم ولاية على الغير عند زوال الالهية يكون الناظر لهما كما كما رجحه السبكي لان من بعدهم الالهيل بشرط الواقف خلافا لابن الرفعة لانه لا يحصل لمناظر نظرا الابد فقد المتقدم فلا سبب لنظر غير فقد وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح فلا بعد بسبق الاقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا بعد النظر بعود الالهية مالم يكن نظره بشرط الواقف كما أتقى به المصنف لقوله اذ ليس لاحد من له ولا الاستبداد به والعارض مانع من تصرفه لاسباب لولايته كما مر ولو كان له النظر على مواضع فائت أهليته في مكان ثبتت في بقية الاما كن من حيث الامانة لان حيث الكفاية لان ثبتت أهليته في سائر الاوقاف كما قاله ابن الصلاح وهو ظاهر كما قاله الرمري اذا كان الباقي فوق ما ثبتت فيه أهليته او مثله مع كثرة مصادفه واماله فان كان أقل فلا (ووطبقته) عند الاطلاق حفظ الاصول والغلات على وجه الاحتياط كولي البقيم (والاجارة والعمارة) وكذا الاقراض على الوقف هذا الحاجة ان شرط له اواقف او اذنه فيه الحاكم كافي الروضة وغيرها خلافا للطبق ومن تبعه هو ما في ذلك حال نفسه وغيره (وتحصل الفعلة وقسمتها) على مستحقين لانهم الملهود في مثله ويزم رعاية زمن

المستحقين ولا يخص بهم الاول وان كانت قدر حصته ولو وجد من يستأجر الكل بعد استئجار الاول عينه للتمتع لا لتقسيم اجارته وان وجد قبل استئجاره فعل الناظر ما يراه مصلحة (قوله والعمارة) في الرض وشرحه نقعة الموقوف ومؤنة تجهيزه ومصارف من حيث شرطت شرطها الواقف من ماله او من مال الوقف والاني منافع اى الموقوف ككسب العبد وغلة العقار فاذا انقضت منافع فالتسقة ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كن اعتق من لا كسب له اما العمارة فلا يجب على أحد يستند الملك المطلق بخلاف الحيوان له سائر روحه اه سم على حج وظاهر ان مثل العمارة آجرة الارض التي بها بناء وغراس موقوف ولم تقف منافع بالاجرة (قوله وأذنه فيه الحاكم) أي ولو اقتصر من غير اذن من الحاكم ولا بشرط من الواقف لم يجرى ولا يرجع بمصارفه لتعديبه (قوله وغيره) قال الغزي وان اذن له فيه صدق جادام ناظر الابد بعهده اه حج

(قوله فالأجرة عليه) أي وإن تعطل عليه معلوم الوظيفة له مارة أو نحوها ولا يستحق بذلك شي من أجره النائب (قوله إن الحاكم لا تقوله) انظر ولو كان الحاكم هو الذي ولده النضر أه سم على حج أقول لا نظره معه ولو كان هو الذي ولده وقوله معه أي مع الناظر (قوله والأقرب إن المراد بالبعد الخ) أي حيث كان ثم بعد ذلك من مقر من جهة الواقف أو القاضي أو الناظر (قوله أو يستعمله هو أمّا شكل) أي عاقره الشيخ أو لا فوترت المدرس التدريس ٢٩١ أو امتنع الطلبة من حضوره لم يعد المدرس اشقى المبدء ما شرط له

عنه الواقف وانما جاز تقديم نفقة المندوب على الزمن المعين لهم بالوكالة المجبلة ولو كان له وظيفة فاستجاب فيها فالأجرة عليه لا على الوقت كما هو ظاهر ونقل الأذني عن البعض وقال الذي نعتقده أن الحاكم لا نظره معه ولا تصرف بل نظره معه فظاهر إحاطة ورعاية ثم جعل اقتفاء ابن عبد السلام بأن المدرس هو الذي ينزل الطلبة ويقدر عليهم جوامعهم على أنه كان عرف زمنه المطرد والأفقر دونه مدور الأوجب له زبنة ولا عزلا ولا تقدير معلوم انتهى ولا يضر من يكون الناظر قد لا يعز بين نفسه وقبته لأنه قائم مقام الواقف وهو الذي يولي المدرس فكيف يقال بتقديمه عليه وهو فرعه وكونه لا يميز لأثره لتكتم من معرفة أمراتهم بالسؤال والأوجه عدم وجوب تفريق معلوم الطلبة في محل الدرس خلافا لابن عبد السلام لعدم كونه مالوفا في زمانه ولأن الاتفاق يحسن الشريعة تفريغ مواضع العلم والذكر من الأمور الدنيوية كالبيع واستيفاء الحق والأقرب أن المراد بالمعسر من يعمد للطلبة الدرس الذي قرأه المدرس يستوفى أو ينفقه هو أمّا شكل ومحل ما مر أن أطلق فقوله كما مر مثله بالأولى ما لو فرض أنه جميع ذلك (فإن فرض أنه بعض هذه الأمور لم يتعد) اتباعا للشرط ويستحق الناظر ما شرط من الأجرة وإن زادت على أجره فله ما لم يكن هو الواقف كما هو فالشرطه شيء لم يستحق أجره ثم لم يرفع الأمر إلى الحاكم لضرورة أجره فالة البليغي قال تلذذ العراف في خبره ومقتضاه أنه يأخذ من الحاجة ما قدر الثقة كإرجاء الرائي ثم والأقل من نفقته وأجرة مثله كإرجاء النووي قال الشيخ وقد يقال للثقة بالولي انما وقع في حكم الرفع إلى الحاكم كما لا ملقا فلا ينقض ما قاله وكان مرادهم أنه يأخذ بقدر ما الحاكم على أن الظاهر هنا أنه يستحق أن يقر له أجره المثل وإن كان أكثر من الثقة وانما احتجبت الثقة ثم لوجوبها على فرعه سواء كان وليا على ماله أم لا بخلاف الناظر ولوجبه النظر لعدلين من أولاد وليس بينهم سوى عدل نصب الحاكم أمروا وجهه لأرشد من أولاده فالأرشد ثابت كل منهم أنه أرشد أشتر كوا في النظر بلا سعة لال إن وجدت الأهلته فيهم لأن الأرشدية قد سقطت بتعارض البنات فيما سبق أصل الرشد وإن وجدت في بعض منهم اختص الناظر علما بالبنات فلو حدث منهم أرشد منه لم يقتل إليه ولو تغير حال الأرشد حين الاستحقاق فصامه فغفوا اتقل النظر إلى من هو أرشد منه ويدخل في الأرشد من أولاد أولاده الأرشد من أولاد البنات لصدقه (والواقف عزل من ولده) نائب عنه أن شرط النظر

من المعلوم أنه إذا أعاد عليه (قوله ما لو فرض أنه جميع ذلك) وقياس ما مر في الوكيل وولي العبي الله أن قدر على المباشرة ولاقت به لا يجوز زقنيضا لغيره والامانة التقوى من فيها زعنه أولم تلبس به مباشرته ولا فرق في المفوض له بين المثل والمذني حيث لا يبعد له ولاية في التصرف في مال الواقف بل استنباه فيما يباشر بالعمل فقط كالبناء ونحوه (قوله لم يتعد) كالوكيل ولو فرض لاثنين لم يستقل أحدهما بالتصرف مالم يخص عليه انتهى شرح منج (قوله لم يستحق أجره) قال شيخنا الزبدي بعد ما ذكر وليس له أي الناظر أخذ من مال الواقف فأن فعل ضمن ولم يبرأ الا باقتباسه للعلماء وهذا هو المحذور بل انتهى وقضية قوله الحاكم أنه لا يبرأ بصرف بدله في عياله وأولى المستحقين وهو ظاهر (قوله ليقوله أجره) أي وإن كان من جملة المستحقين في الوقت (قوله على أن الظاهر الخ) معقد وقوله أنه أي الناظر وقوله

ثم أي في الولي (قوله نصب الحاكم) أي وجوبا (قوله فالأرشد) هذا صريح في صحة الشرط المذكور والعمل به ومنه يعلم رد ما نقله سم على منج عن مقتضى افتناء البليغي من أنه لو شرط النظر لنفسه لم لا ولده بعد ذلك ثبت النظر للأولاد لما به من تعاقب ولا يهتم والولاية لا تعلق إلا في الأمر الضروري كالنقضاء (قوله وإن وجدت في بعض منهم) أي وإن كان أمره

لنفسه (ونصب غيره) كالو كيل وافق المصنف بأنه لو شرط النظر لانسان وجعل له ان
يستفد من شاء فاستدله لا تخلف يمكن له عزله ولا مشاركته ولا يعود النظر اليه بعدموته
ويظهر ذلك اتفق فقهاء الشام وعلماء بان التقوى من عبادة التلبك وخالفهم السبكي فقال
بل كالتوكيل وافق السبكي بأن الواقف والتاظر من جهته عزل المدرس ونحوه ان لم
يكن مشروطا في الوقف ولولفسر مصححة وهو مردود بحاق الروضة انه لا يجوز لالامام
اسقاط بعض الاجساد المتعين في الدوان بغير سبب فالنظار الخاص اولى ولا اثر لفرق
بان هو لا يربطوا انفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه لا يجوز اخراجه بلا سبب
بخلاف الوقف فانه خارج عن فروض الكفاليات بل يرد بان التدريس فرض ايضا
وكذا اقرامة القرآن فمن ربط نفسه بها حكمه كذلك على تسليم ما ذكر من ان الربط به
كانتسبب به والافتتان ما بينهما ومن ثم اعقد البلقيني ان عزله من غير مسوغ لا يتقبل
هو قاضي في نظره ورفق في الخادم ينسبه وبين نفوذ عزل الامام للقاضي فهو بان هذه
نسبة الفتنة وهو مقفود في الناطر الخاص وقال في شرح المنهاج في الكلام على عزل
القاضي بلا سبب ونفوذ العزل في الامر العام اما الوظائف الخاصة فكذلك ان وامامة
وتدريس وطلب ونحوه فلا يعزل اربابا بالعزل من غير سبب كما اتفق به كثير من المتأخرين
منهم ابن رزين فقال من قولي تدريس بالمعزلة بعزله لا بد منه ولا ينزل بذلك انتهى
وهذا هو المعقد واذا قلنا لا يتعد عزله لا بسبب فهل يلزمه بيان مستند اتفق جمع متأخرون
بعدمة وقيد بعضهم بما اذا وثق بطله وبنوعه التاج السبكي بأنه لا حاصل له ثم بحث
انه يبقى وجوب بيان مستند طلقا لاختلاف قواهم لا يقبل دعواه الصرف لمستحقين
معينين بل القول قولهم ولهم مطالب بالاسباب واذي الولي العراقي ان الحق القعيد
وهو حاصل لان عدم التمتع بقطعهم افيجوز ان يقتل وان بظن مالهم بقادح قادحا
بخلاف من تمكن علماء وبنار زيادة على ما يعتبر في الناظر من تميز ما يقدر وما لا يقدر ومن
ورع وتقوى يهولان بينه وبين متابعة الهوى ولو طلب المستحقون من الناظر كمال الوقف
ليكتبوا منه نسخة حفظا لامتصاصهم لزمه تمكينهم كما اتفق به الواجد رحمه الله تعالى اخذا
من اقتناع جماعة انه يجب على صاحب كتب الحديث اذا كتب فيها مع غيره معه لها ان
يعيدها اليها ليكتب بها مع غيرها ولو تغيرت العامة وبسبب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل
به حال الوقف زاد سره ام تقص سهل تحصيله ام لا فان اقتداء اعتبر قيمته يوم المطالبة ان لم
يكن له مثل حينئذ ولا اوجب مثله ويقع في كثير من كتب الاوقاف القديمة مشروط قدر
من الدراهم النقرة قال الواجد رحمه الله تعالى قد قيل انها سرورت فوجد كل درهم منها
يساوي ستة عشر درهما من الدراهم الفلاس المتعامل بها الآن (الان بشرط نظره)
او تدريسه مثلا (حال الوقف) بان يقول وقت هذا مدونة بشرط ان فلا نأظرها
او مدرسا وان نأزع فيه الاسوي فليس له كغيره عزله من غير سبب يحتل نظره لانه لا نظره

(قوله ان يستدله من شاء) اي بان
يجعل النظر لغيره (قوله لم يكن له)
اي المسند (قوله بل هو قاض)
اي فينزل حيث لا شبهة له بها
فعله لنفسه وقوله ورفق في الخادم
صاحب الخادم هو الزكشي
وقوله تهوذا التهوذا الوقوع في
الشيء بطله صلا لا انتهى بخلاف
(قوله وهو مقفود في الناطر)
قيدته أن غير الامام من ارباب
الولايات لا يتعد عزلهم لارباب
الوظائف الخاصة خوفا من
الفتنة لكن في كتاب القضاء
التصريح بخلافه فليراجع
وسبق في كلام الشارح (قوله ثم
بحث الخ) معقود وقوله ينبغي بان
يرجى بان مستند مطلقا اي
وثق بطله أولا (قوله واذي الولي
العراقي الخ) ضعیف (قوله
المتعامل بها الآن) وقيل انه اذا
نصف نصف ثلث وتساوى الا ان
اربعة انصاف خمسة ونصف نصف

(قوله فليس كالشرط) أي فله عزم حيث شرط النظر لنفسه كان قال وقت هذا على كذا بشرط ان النظر فيه لي وفوضت
التصرف فيه لفلان (قوله وتودد السبكي) هذه مساوية لما تقدم في قوله ٢٩٣ وان جعله الارشع من اولاده الخاتمة

ان هذه مثقلة على نسبها لفلانها

(قوله اذا كثر الطالب) أي كثرة

يطلب على الظن انه اذا لم يأخذ

واحد منهم أخذ الآخر (قوله

من لم يأذنه) أي اما اذا اذن له

في ذلك فلا تنفس الاجارة بالتقال

الحق له لرضاء ولا باسقاط حقه

بالاذن على ما انه يسهل التصدق

بقوله من لم يأذنه ولقد يترقنا

فيه بان اذنه قبل انتقال الحق

اليه لغو وذلك يقتضي انفساخ

الاجارة بانتقال الحق عن المؤجر

(قوله بأنه يتبين بطلانها) ضعفا

وقوله والذي يقع فيه النفس الخ

معقد (قوله مع قطع النظر

اي ومع مراعاة كون الاجارة

مجهولة او مقسطة على الشهور

مثلا (قوله فان ثبت بالتواتر

مضمومة انه لو ثبت ذلك بيينة

لحكمكم بالبطلان وهو ظاهر

(قوله تبين بطلان الحكم

والاجارة) أي فقرة الناظر ما قبضة

من المستاجر ان كان باقيا والا

فبذلك من ماله ان كان صرفه في

غير مصالح الوقت ومن ماله

الوقت ان كان صرفه في مصالحه

ولو ياجاره مدة طويلة حيث

تعيقت لتوفيقه ما قصه من

المستاجر الاول والكلام كله

حيث لم يقسق بتعديده بالاجارة

والصرف والاعمال انه لا يجوز له

المستع في ذلك ولا عوض نحو البيع ا هـ

بعد شرطه لفعله ومن ثم عول المشرط له نفسه لم يصب به سوى الخا كم كما هو اما لو
قال وقته وفوضت ذلك اليه فليس كالشرط وترقد السبكي فيما اذا شهدت متجاوزا شدي
زيد ثم اخرى بارشديه ثم وقصر الزمن بينهما بحيث لا يمكن صدقهما فانهما يتعارضان
ثم هل يستقلان ام يشترط زيدا وعمره والثاني أفق ابن الصلاح اما اذا طال الزمن
بينهما فغنض المذهب على ما قاله السبكي الحكم بالثانية ان صرح بان هذا امر متجدد
واعترضه الشيخ بجمع ان مقتضا ذلك وانما مقتضاها صرح به الماوردى وغيره انما
حكمكم بالثانية اذا تفرج حال الارشاد الاول (واذا اوج الناظر) الوقت على معين واجهة
اجارة معينة (فزادت الاجرة في المدة او ظهر طالب بالزيادة لم ينفسخ العقد الاصح)
لوقوعه ما غلط في وقته فاشبهه ارتفاع القربة او الاجرة بعد بيع او اجارة مال المجهور
والثاني تنفسخ اذا كان لازما بدوقوع الطالب ثقة لتبين وقوعه على خلاف المصلحة ويحل
التمسك كما قاله الامام اذا كثر الطالب بها والام يتعسر جرمها وانه لو كان المؤجر
المستحق او ما ذنبه جازا بجماره باقل من اجرة مثله وعليه فالوجه انفساخها بانتقالها
لغيره من لم يأذنه في ذلك وافق ابن الصلاح فيما اذا اجر باجره مملو متشبهه اثنان بانها
اجرة المثل حالة العدة ثم تغيرت الاحوال فزادت اجرة المثل بأنه يتبين بطلانها ونحوها
لان تقويم المنافع المستقبلية انما يصح حيث استقرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليها
احوال تختلف بها فقيمة المنفعة فانه ان التقرير لها لم يوافق تقويمه الصواب انتهى
ويعلم مما سبق في آخر الدعوى والبنات ان كلامه مقرر في فيما اذا كانت العين باقية
بها الما بحيث يقطع بكتب تلك البينة الاولى فان لم يكن كذلك لم يعتد بالبينة الثانية واستقر
الحكم بالاولى وبما قرره اندفع كلام الانوشي ان اقامه مشكل جدا لانه يؤدى الى مسد
باب اجارة الاوقاف اذ طرق التغيير الذي ذكره كثيرا والذي يقع في النفس انما ينظر الى اجرة
المثل التي تنبئ اليها الرغبات حالة العقد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع الغرض
عنه ان يعتد ولو حكمكم كم بمدة اجارة وقت وان الاجرة اجرة المثل فان ثبت بالتواتر انها
دونها تبين بطلان الحكم والاجارة والانلا كما بان بسطه آخر الدعوى وافق الاول
العراقيين استأجر وقتا بشرطه وحكمكم كما تم شافعي بوجوبه وبعدم انفساخها بموت
أحدهما وزاد تراغب اثناء المدة بان هذا اقتضى الحكم لان الحكم بالشيء قبل وقوعه
لا يفسد في كذب والموت او الزيادة قد يوجب ان يقدل على رفع الحكم بحذبه انتهى
وما عال به ممنوع كما تقدم نظيره في باب الرهن وسيأتي فيه مزيد تحقيق في الباب الآتي
ان شاء الله تعالى

والصرف والاعمال انه لا يجوز له الاجارة ثانيا ولا يصح منه لافترافه (قوله اثناء المدة) اي لا مريض وهو كونه من الاضحية
المستع في ذلك ولا عوض نحو البيع ا هـ (قوله وما عال به) معقد

«كتاب الهبة» • (قوله من هب) أي ما خوذتم من هب الخ (قوله والسنة) أي كتب الصديقين لا تحقرن بارة بما رتها ولورس شاذي ظلفه اشرح حنبل والغرس بكسر القاف والسين وسكون الراء كافي الصحاح والقاموس ويخ السين وكسر القاف كافي المشكاة (قوله وقيل بالتخفيف) وعليه قالوا مضومة لانه من المقابلة والمعنى ان بهضكم بصافي بعضا (قوله تذهب بالضعاف) جمع ضغينة وهي الحقد يقال في فله من كطرب انتهى مختار (قوله ويحرم الاهداء) وكذا غيره كالهبة كما هو ظاهر ١٥ سم (قوله في معصية) هل المعصية في ذلك باعثة اذا افغ أو باعثة اذا لاخذ فيه فقلروا لا قرب الا قبله فلو هو به او اهدا لمسلم لصره في يمينه كان من ذلك (قوله على ما يأتي) أي من اختلاف في ان ما وهبت منافعه عارية أو امانة والراجح منه ان في (قوله وقسمهما) وهو الهبة المتفقرة لا يجاب وقبول (قوله ومن ثم قدم الخ) يتأمل ١٥ سم على ج ولعل وجه التأمل انه ليس في التقديم ما يشترط بالمعنى الاعم وليست ٢٩٤ اوداة المعنى مقتضية لتقديم الهبة لان يقال من هذا الاسلوب تشعربان

• (كتاب الهبة) •

من هب مهرلورهما من يدالي أخرى أو استقيظت تقبض قاطعها بالاحسان والاصل في جواز هبيل نهبها سائر أوقاعها الاستيصة قبل الاجماع الكتاب والسنة ووردتهم ادا وضاوا اي بالتشديد من الهبة وقيل بالتخفيف من الهبة او وصم تم ادا فان الهبة تذهب بالضعاف وفي رواية فان الهبة تذهب وحر الصدر وهو يفتح الملهمة بين ما فيه من نحو حقوق وعظ وسياقي في كتاب القضاء حكم عدية ارباب الولايات والعمال وما يتعلق بها ويحرم الاهداء على من غلب على ظنه صرف ما ياخذ في معصية (التقليد) لصين اودين يتصل به الا في اومنة على ما يأتي (بلا عرض هبة) بالمعنى الا هم الشامل للهبة والصدقة وقسمهما ومن ثم قدم الحد على خلاف الغالب وهذا هو الذي ينصرف اليه اللفظ الهبة عند الاطلاق ويعلم ما يأتي في الايمان عند التأمل هدم منافعه لما ذكرهنا فخرج بالتقليد الضمانة والعارية فانها باحثة والمثل يحصل بعده والوقف فانه تحليك منقمة لا عين على ما قبل والاوجه انه لا تقليد فيه وانما هو بمنزلة الاباحة كما صرح بذلك السبكي فقال لاحاجة للاعتراز عن الوقف فان المنافع لم يملكها الموقوف عليه بقليلك الواقف بل يتسلمه من جهة الله تعالى ولا يخرج الصدقة من الاضحية لغنى فان فيه تحليكا وانما المستنوع عليه فهو البيع كالهبة شواب وزيد في الحد في الحياة لاخراج فهو الوصية فان التقليد فيها التمايز بالقبول وهو بعد الموت وما اعترض به بعض الشراح ممنوع وتمازعا لاخراج فهو الكفارة والنذور وان كان ويرد بجمع التقليد فيما لا يحى كوفاء الدين (فان

ما هنا على خلاف المتعارف في مثله وهو يؤدى الى الجهت هما يقتضيه فربما ظهر للتأخر انه لا رادة المعنى الاعم (قوله والمثل يحصل بعده) اي بعد ما ذكر من الضمانة والعارية والمراد ما ياكله الضيف فان المستعبر لا يملك بالاستعارة شيئا ولا يرد انه قد يغيره شاة لبسها أو نحو ذلك فان الراجح فيه ان الدين ونحوه مقروض بالاباحة والضمانة العارية فلم يملك بالعارية شيئا ولو آخر الضمانة عن العارية واثم الضمان كما فعل ج كان أولى وقوله بعده أي من الوضع في القسم أو الازد راد أو التقديم له على الخلاف في ذلك والراجح منه الاول (قوله والوقف) في اخراج التقليد المذكور والوقف

(ملك)

على هذا الوجه فقلروا الشارح جده شاملا لتقليد الدين والعين والمنفعة نعم هو ظاهر على انه لا تقليد فيه أصلا من جهة الواقف (قوله فهو البيع كالهبة) عبارة جج وهو البيع لامرضى وهو كونه من الاضحية المستنوع فيها ذلك وبلا عرض فهو البيع الخ (قوله وما اعترض به) اي على زيادة الحياة في الحد (قوله ممنوع) لعل صورة الاعتراض ان التقليد في الوصية يحصل بالايجاب ويتأخر الملك للقبول بعد الموت وسند المنع اننا لانسلم ان مسبة الايجاب بمنزلة ما يحصل بها تحليك (قوله كوفاء الدين) ونحوه قلروا ان كونها كوفاء الدين لا يمنع ان فيها تحليكا ١٥ ج وكتب عليه سم والنظر قوى جدا انتهى وقد يجاب عن النظر بان المستحقين في الزكاة ملكوا قبل اداها لملكوا قاطعا وتروغ في ما فيه من لا تحليك منه متدا وكذا يقال في النذور والكفارة وما يدل على ان المستحقين ملكوا انه بحلول الحول لا يجوز لعلها ج جمع قد قلروا كونه الوصية ان التصاب بسببه لا يجيب على المالك كذا فيما بعد العام الاول وان مضى على ذلك العام

(قوله وهي أفضل الثلاثة) وظاهره وان كانت الحق بقصد ثواب الاية فالان يقال التفضل بالمعاهدة لا يقتضي التفضل لكل فرد من افرادها على غيره (قوله اذا اجتمع النقل والقصد) اي أو النقل والاحتياج (قوله اكراما) يعني ان الدفع بالنقل لكن بقصد الاكرام هدية ٨١ سم على حج وعليه هدية المقارعة لكن في حاشية شيخنا الزايدى من حج امتناع هدية المقارعة لعدم تأني النقل فيه وهو منافق لهذا البحث ولقول الشارع ولا يعارضه الخ (قوله لانه) اي الاكرام وقوله الى ذلك اي مكان الموهوب له وقوله الرتبة مثلث الامور ارجح او نفوذ المجهور مثلا (قوله هدية ايضا) اي كانه هدية للمعنى الاعم بقى ما لو ملك غنما بالصدقة ثواب الاية خروجا عن الصدقة ومعلوم انه خارج عن الاية بنحو ما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحلال الا ان يقال هي هدية باطله لعدم الصيغة ثم وابتدأ في شرح الفروض ويلزمهم اي السبكي والزيكري وغيرهما ان لو لم يكن غنمين غير قصد ثواب الاية لكان يكون صدقة وهو ظاهر ٨٢ سم على حج اي فيكون هدية باطله كما قدمه ان خلاص الصيغة وخصيصة ان اشغل عليها (قوله فيما لا يتقل) ٢٩٥ اي كالمقارعة وقوله هدية قد راها انه اي ما لا يتقل (قوله) فيشكل الركن كانه اي الذي

ملك شيئا بلا عوض (محتاجا) ولو لم يقصد ثواب الاية وغنيا (لثواب الاية) اي لاجله (فصدقة) ايضا وهي أفضل الثلاثة (فان) وفي نسخ متعدد وان وهي اولها فمعها ما اعترض به على القام من ان الهدية قسم من الصدقة ثم ايها ما اذا اجتمع النقل والقصد كانه صدقة وهدية جميع (قوله) اي الملك بلا عوض (الى مكان الموهوب له اكراما) ليس بقصد كانه السبكي وانما ذكر لانه يلزم غالبان التفضل الى ذلك وقد يقال كانه الركنى احترازه عن الرتبة (فهدية) ايضا فلا دخل له فيها لا يتل ولا يعارضه هدية تذر اها لان الهدى اصطلاح اخر الهدية وان زعم بعضهم ترادها (وشروط الهدية) يعني ما لا يمنه في تحقق وجودها في اثار حج فيشكل الركن كانه اوركها الثاني العاقدان والثالث الموهوب (ايجاب) كونه ملكا ومملوكا ومضتلكا وكرتلك وعظمته وتخلتلك وكذا اعطمتك ولو في غير طعام كان على عليه (وقبول) كقبول ورضيت وابتليت (انظروا) في حق التساطق واشارة الانصراف في حق لانه تخلتلك في الحياة كالبيع ولهذه الفصد قد بان كانه مع النية كاذب او كسوتك هذا وبالاعطاة على القول به واشترط هنا في الاركان الثلاثة جميع ما فيها ومنه ان يكون القبول مطابقا لايجاب خلافا لمن زعم عدم اشتراطها واذا ومنه ايضا اعتبار القبول في الصيغة وانه لا يضر الفصل الا باجنبي والوجه كما وجهه الاذرى اعتقار قوله بعد وهيتك وسطا على قبضه فلا يكون فاصلا مضرا

وكسوتك وبين عطفك او كسوتك فليتام وقد يقال ان تلك الصيغة اشهرت فيما بينهم في الهدية فكانت حرة بخلاف هاتين الصيغتين (قوله كاذب) ومنه ما اشهر من قولهم في الاعطاء بلا عوض جبا فيكون هدية حيث فواها به (قوله) وكسوتك هذا) ظاهره ولو في غير الشاي ويكون بمعنى تملكك (قوله ومنه ان يكون الخ) اي ومنه الرتبة لا هي لا تقع هدية ولا الهدية السمة للمعنى الاخص وان حكمه حكم بيع الاعيان وهو مجتمع عليه بخلاف صدقة او هدية فاصبح لاطباق الناس على ذلك وهو الوجه الذي لا ينبغي خلافه انتهى كذا ايها من وهو قريب ويصرح بالشرط الرتبة في الواهب واليوجب قول الله وفيها اكملها امره المعقدين واضع اي من البيع وغيره اي فطريق الاية اذا اراد ذلك التوكيد (قوله مطابقا) للايجاب) قل سم على حج عن الشارع اعتقده عدم اشتراط مطابقة القبول للايجاب واعتباره في حاشية المنهج لانه قال في شرح الفروض ما حاصله وهل يصح قبول بعض الموهوب او قبول احد الصيغتين او نصف ما وهب لهما ما وجب ان انتهى قال هو المعقد البصية فيها

أقول نعم في الاكتفاء بالأذن) أي من الواجب كان يقول وحينئذ هذا أو اقتضت في قبضه فقول المتهب قبلت وقوله وقاس
تماما على ما عقد (قوله وقد لا تشترط صيغة) أي التصريح بها والانهي معتبر تقديرًا كما قاله الحلبي في أول البيع (قوله فانه
قادر على ملكه) يؤخذ منه أن غير الأب والجد إذا دفع إلى غيره شيئًا كئداه وبنت زوجته لا يصير ملكًا له بل لأب من إيجاب
وقبول من التناهي من أن أهل القبول وأوليه أن لم يتأهل فليتبعه فانه يقع كبره بصره فانه ان دفع ذلك إلى ذكر لا يحتاجه له
أو قصد ثواب الاستمارة كان صدقة فلا يحتاج إلى إيجاب ولا قبول ولا يعلم ذلك إلا منه وقد تدل القرائن الظاهرة على شيء فله به
(قوله بإيجاب وقبول) أي فلا فرق بين الزوجة والولد وغيرهما في أن التدبير لا يكون تملكًا (قوله لم يكن إقرارا) أي
ولا يكون تملكًا للأب إذا أخذ ما ياتي ٢٩٦ في قوله لا فرق الخ (قوله فانه يكون إقرارا) أي وذلك لاحتمال أن يكون الأجنبي

وكامه مثلاً في ثم الثمن له وله
الرشد وان يكون تملكها لغير
الرشد من مال نفسه أو مال
الغير عليه (قوله لم يملكه)
أي الابن وبقي أن يكون كتابة
إكافي البيع (قوله وهو صريح
الخ) قد قطع الصراحة بجملة
بكلامه في البت على الرشد
وهو غير قادر على تملكها بخلاف
الصغير على ما مره وقد يفهم
التقسيد بالرشد فمن قوله ان
ادعته (قوله فمن بعثته) أي
هو كان الباعث رجلاً أو امرأة
(قوله وجهها زها) بفتح الجيم
وكسب هاء لفتح قليلة مصباح (قوله
فهو ملك لها) أي يكون ما ذكر
إقرارا (قوله والا فهو عارية)
أي كذلك يكون عارية فيأين يظهر إذا
قال جهزنا ابني هذا أليس هذا
صيغة إقرار عاك ٢٩٧ م

العلقة بالعقد نعم في الاكتفاء بالأذن قبل وجود القبول نظر بقياس ما مر في مخرج الرهن
الاكتفاء به وقد لا تشترط صيغة كما لو كانت ضمنية كما حقق عبد الله في فاعته وان لم
يكن جهاً أو ما قاله الفضال وأقر بجمع من أن لو زن ولده الصغير يملك كان تملكها بخلاف
زوجته فانه قادر على تملكه بولي الطرفين من مردود بأن كلامهما لصحاح حيث اشترط في
هبة الأصل بولي الطرفين بإيجاب وقبول وحبه بولي غيره أي غير الأصل قبولها من الحاكم
أو تائبه ونقل بجمع أيضاً من العبادي وأقره أنه لو غرس أشجاراً أو قال عند الفرس
أغرسها لأبى مثلاً لم يكن إقراراً بخلاف ما لو قال له في قبضه أشترتها لأبى أو قلان
الأجنبي فانه يكون إقراراً ولو قال جعلت هذا لأبى لم يملكه إلا أن قبل وقبض له انتهى
والفرق بأن المولى صار في يد البسي دون الفرس غير كاف لأن صيرورته في يد بديون لفظاً
ملك لا يقيد شيئاً على أن يكون هذه الصيرورة مفيدة لملك هو محل النزاع فلا فرق لاسيما
وقد قال الأذري أنه لا يفتى على المذهب بضعف السبكي وغيره قول أنطون أوزي وغيره
أن الباس الأب الصغير يملكه أباه وقد نقل آخرون عن الفضال نفسه أنه لو جهز ابنته
بأمتعة من خيرة ملك صدق بيئته في عدم تملكها ذلك أن ادعته وهو صريح في رد ما سبق
عنه وأنتى القاضي فمن بعثته وجهها زها إلى دار الزوج بأنه قال هذا جهز ابنتي
فهو ملك لها والأفوه عارية ويصدق بيئته وكلمة المولى لا اعتبار لعدم اللفظ فيها كما بيئته
بعض المتأخرين ولا يهمل كمية التوبة لضررتها (ولا بد شرطان) أي الإيجاب والقبول في
الصدق قبل بكني الأعمام والأخذ ولا (في الهدية) وإن لم يكن ما كولا (على الصحيح) بل بكني
المبعث من هذا) ويكون كالإيجاب (والقبض من ذلك) ويكون كالقبول بشرط عادة
السلف بل الصانع التي على الله عليه وسلم بذلك ومع ذلك حكوا نوايته صيرفون فيه

على حج والفرق بين هذه وقسمة القاضي أن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك فكان ما ذكر في مسئلة تصرف
القاضي إقراراً بالملك بخلاف ما هنا (قوله ويصدق بيئته) أي إذا نزع في أنه ملكها بجهة أو غيرها (قوله وكلمة) عطف على قوله
السابق كما لو كانت ضمنية (قوله ولا قبول) عطف على قوله وقد لا تشترط صيغة (قوله والقبض من ذلك) هل بكني الوضع بين يديه
إكافي البيع ثم أيت في غير هذا المزج ما تولى البغوي يحصل ملك الهبة بوضع المهدى بين يديه إذا علم به ولو أهدى إلى
صبي ووضعه بين يديه وأخذ ما له في يملكه انتهى وهو بضم ملك البائع بالوضع بين يديه وقد جعلوا ذلك قبضاً في البيع وبعبارة
العياشي وقال الهدية بوضع ما بين يدي المهدى إليه البائع لا الصبي وإن أخذها أهلى ما لو ألتها الصبي والمال ما ذكره فصل
فيها بغيره بكني عدم الضمان لأنه سلعها عليها بأحد أئمه أو وضعها بين يديه كما يؤخذ مما ساقى في الردية أنه لو باع الصبي شيئاً =

وسلم فالتقيد لا يقتضيه لانه سلطه عليه والهبة كالبيع كاهو ظاهر والوضع بين يديه اقتباس كما نقرر اه سم على حج والقبضة
 التمييز بالبالغ انه يكتفى القبول من المصدق ولا يتوقف على قبول وليه ولا قبضه وهو غير مراد (قوله انه كان اباحة) اى دفع بعض
 المحبة لبعض شيا (قوله وفى المنه اهلية الملك) اى التملك فلا يقال هذا قد فهم منه انه لا يشترط فى الهبة الرشد بل يقتضى
 صحة قبول الهبة من الطفل وفى حاشية سم على حج فرع مثل شيئا الشهاب الرضى عن شخص بالغ تصدق على ولده بصدقة
 ووقعت الصدقة فى يده من المتصدق فهل يملكها المتصدق عليه بوقوعها فى يده كالأول احتجب او احتسب أو لا وهو ذلك لم يعلمها
 لان القبض غير صحيح وقد عاين شارب الوليمة انه لو اخذها ختم ملكه وهل شارب الوليمة يكون فائزاً من رضاعه اعراضاً خاصاً
 حتى يكون له الرجوع فيما أعطاه الصبي والحال أن الصدقة صدقة تطوع أم لا فاجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدق به عليه الا
 بقبض وليه والفرق بينهما وبين ملكه للشارع واضح (فرع) سئل عن رقيق تصدق عليه شخص بصدقة كتب أو ودراهم
 وشرط المتصدق انتفاعه بها دون سيده هل يصح التصديق فان قلتم نعم فهل يجب مراعاة هذا الشرط حتى يمنع على سيده اخذها
 منه ويجب صرفها على الرقيق وان قلتم لا يصح فهل ذلك حكم الإباحة ٢٩٧ حتى يجوز للعبد أن يبيع التوب وينتفع بالدرهم
 ويمنع ذلك على السيد فاجاب بأنه

نصرف الملك فسلط ما يتوهم منه انه كان اباحة والثاني يشترط أن كالهبة ويشترط فى
 الواجب كونه اهلاً لا يتبرع وفى المنه اهلية الملك فلا تصح هبة سقوى ولا كتاب لم يأذنه
 سيده فى ذلك ولا تصح الهبة بانواعها مع شرط مقدس كان لا يزيل ملكه عنه ولا مؤقتة
 ولا معلقة الا فى مسائل العبرى والرقيق كما قال (ولو قال أعتقك هذه الدار) أو هذا
 الجيران مثلاً جعلها لك عتقاً فإذا مات فعلى لورثتك أو لعتقك (فهى) اى الصيغة
 المذكورة (هبة) اى صيغة طوق فيها العيادة فتعبر فيها القبول وتلزم بالقبض
 وتكون لورثته ولا تقتصر بعقبه الفاعل ظاهر لفظه فلا يتبرع الا فى ولا تعدد الواجب بحال
 تلزم لم أعارجل أعرعنى فأنها للذى أعطى لا ترجع الى الذى أعطاه وظاهر عبارة
 المصنف ككثير عدم الفرق فى هذه الاقفاط بين العالم بعينها والجاهل به واستشكله
 الاذوى قال وفى الروضة فى الكتابة عن المروذى ان قريب الاسلام وجاهل الاحكام
 لا يصح تدبيره بلفظه حتى يضم اليه أوزيادة لفظ اه والا قرب اخذ من قولهم
 فى الاطلاق لا بد من قصد اللفظ لمعناه أنه لا بد من معرفة اللفظ ولم يوجد حتى يقصده نعم

٢٨ به ع بحامه لم يصح وقول مر فى جوابه عن السؤال الاول لا يملك الصبي ما تصدق به عليه يقول وعلى
 عدم الملك فهل يحرم الدفع له كايحرم تعاطى العقد القاسم له أم لا لا انتفاء العقد المذكور فيه نظر والا قرب عدم الحرمة
 ويحصل ذلك لمن البالغ على الإباحة كتقديم الطعام الضيف في شارب عليه فلا يبيع الرجوع فيه مادام باقياً هذا وهل الجواز حيث
 لم تدل قرينة على عدم رضا الولي بالدفع لهم سبحانه كان ذلك يعود على ديانة النفس والزكاة فيصير الإعطاهم لإعدام الملك بل
 لما يترب عليه من المقدسة الظاهر (قوله لا يزيل ملكه) وكشروط أن يشتري به كذا كما صرح به حج بخلاف ما قد وقع لبشترى به
 ذلك من غير تصريح بالشرط فانه يصح ويجب عليه شراء مقصده المدفع قال شيئا الزيادة ومثل ذلك ما لو قال خذ واشتر به كذا
 فان دلت القرينة على قصد ذلك حقيقة أو أطلق ويجب شراءه ولو مات قبل صرفه فى ذلك انتقل لورثته ملكاً طلقاً وان قصد
 التسليم المعتاد صرفه كفى شاء (قوله الا فى مسائل العبرى) اى ولو يفر لفظها لما يأتى عن السبكي كوهبتك هذه هرك (قوله)
 ولا تقتصر بعقبه (اى بل تشمل جميع الورثة كادعاء والاختار) قوله أعارجل (بالجر والرفع والاقول واضح والثاني بدل من اى
 وما زاد لتوكيد الشرط اه شرح الاعلام لشيخ الاسلام (قوله أوزيادة لفظ) يدل على انه اراد اعناقه بعد الموت (قوله لا بد من
 معرفة اللفظ) اى فلا يكون ظاهر عبارة المصنف مراداً

(قوله انما العمري) اي التي يشتق لفظها ٢٩٨ أن يكون هبة (قوله ولهذا عدلوا به) اي بهذا الشرط (قوله الا هذا)

من اني بلفظ صريح واذا هي جعله بمعناه لم يصدق الا ان دلت قرينة حاله على ذلك لعدم مخالفتها لمن يعرف كما صرح به الادري (ولو اقتصروا على امرتك) كذا ولم يتعرض لمبايعة موه (فكذا) هوبة (في الجديد) نفي الشيخين العمري ميراث لاهلها وجعلها له مدة حياته لا ينافي انتقالها لورثته فان الاملاك كلها مقدر بتبعية المالك وانما عالم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه انما العمري التي اجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقول هي لك ولعقبك فاذا حال هي لك ما عشت فانما ترجع الى صاحبها لانه قال بحسب اجتباؤه والقديم بطلانه كالقول امرك سنة (ولو قال) امرك هذه وجعلها لك عمرتك والحق به السبكي وهبتك هذه عمرتك (فاذا مدت عادت الي) او الى ورثتي ان كنت مت (فكذا) هوبة (في الاصح) الغاء لشرط القاسد وان ظن لزومه لاطلاق الاخيار العجيبة ولهذا عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفاسدة اذ ليس لما موضع يصح فيه العقد مع وجود الشرط المتألف لقتضاه الاهداء والثاني يبطل العقد لفساد الشرط وخرج بعمرتك عمري او عمرتك فيبطل لانه تأملت اذ قد جوت هذا والاجنبي اولا (ولو قال ارقبكك) هذه من الرقوب لان كل واحد رقب موت صاحبه (او جعلتها لك رقبتي) واقتصر على ذلك اوضح اليمام بعد اي التفسيرية في قوله (اي ان مت فبلى عادت الي وان مت قبلت استقرت لك فالذهب طرد القوانين القديم والجديد) فعلى الجديد الاصح يصح ويلغو الشرط الفاسد بشرط قبولها والقبض وذلك لظن جابر ايداد والناساني لا تعمروا ولا ترقبوا وان ارقب شيئا او امره فهو لورثته اي لا ترقبوا ولا تعمروا اطعما فان يعود اليكم فان سلمه الميراث ومقابل المذهب القطع بالملكان (وما جاز به) من الاعيان (جاز) لم يورثه ليشاكل ما قبله لان تأنيته غير حقيق (هبة) بالاولى لانها اوسع امالا منافع فيصير بيعها بالاجارة وفي هبتها وجعها ان احدهما انها ليست بتقليد بناء على ان ما وهبت منافع عارية وقضية كلاهما على ما قاله الاسنوي ترجيح به جزم الماوردي وغيره ورجعه الزركشي قلبيهما انها تملك بناء على ان ما وهبت منافع امانة ورجعه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والبقيني وافق به الواور رحمه الله وعليه فلا يلزم الانا قبض وهو بالامتناع لا بقبض العين وقارفت الاجابة بالاستباح فيها لتقرر الاجارة والتصرف في المنفعة لا بقال يلزم على ما تقرر انما على الوجهين لا تلزم بقبض المالك اقتصادهما وان اختلفا انما هو في التسمية لا في الحكم وهو الزوم وعدمه لانها لا تلزم على كل من الوجهين لا تمنع لزوم اقتصادهما بل للثلاث فوائد منها ان الدار تكون مضمونة على المتب على الاول بخلافها على الثاني ومن ثم قال الباقيني فائدة منها عارية بانها لو انتم ممت ختم المتب بخلاف ما اذا قلنا بانها غير عارية ولا تصح هبة ما في الذمة بخلاف بيعه فوهبتك القدر هم مثلا في ذمتي غير صحيح وان عينه في المجلس وقبضه والمرضى يصح بيعه لورثته بن الحسن لاهبته بل يكون وصية والولي والمكاتب يجوز بيعهم لاهبتهما

اي العمري والرقبي وعلى هذا فكل ما قبل فيه يصح العقد ويلغو الشرط بحسب فرضه فيما لا يكون الشرط فيه منافيا للعقد (قوله وخرج بعمرتك) اي المذكور في قوله السابق اي جعلتها لك عمرتك (قوله رقب) بانه دخل اه مختار (قوله اي لا ترقبوا) منه يعلم ان ارقب وأمر ميثان لم يسم فاعله اوصح منه في ذلك ما مر من قوله صلى الله عليه وسلم اعطى رجل امر عمرى فانها الذي اعطى لا ترجع الذي اعطاه (قوله وهو بالاستدعاء) يؤخذ منه انه لا يور ولا يبر اه سم على ج (اقول) ويؤخذ منه ايضا ان المالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المنفعة قبل استيفائها (قوله وقارفت الاجارة) اي حيث تة فيها قبض المنفعة لا يقبض العين حتى يجوز ان تصرف فيها بالاجارة وغيرها (قوله على الاول) اي على انما تملك وقوله على الثاني اي انها تملك (قوله ولا تصح هبة ما في الذمة) به على ان هذا وما بعده مستثنى من قول المصنف وما جاز بيعه (قوله وان عينه في المجلس) تقدم له في القرض صحة مثل هذا وعليه فلفل الفرق بين القرض واله بان القرض لوجوب رد العوض فيه شبهه بالبيع وهو لما في الذمة جاز بخلاف الهبة لما يأتي في قوله ويفرق بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بالخ (قوله لاهيتهما) اي لانهما يحرم عليهما وهذا تقدم في قول الشارح وبشرط في الواهب الخ والمرهونة

(قوله لاهبتها) في علم صحة هبة الموهونة من المصير للمرتين نظر لان العتيق انما امتنع من المصير لما فيه من التقويت على المرتين بغير اذنه وقوله لاهية متعفن لرضاء بها فقل مراده بعدم صحة هبة الموهونة اذا كانت لغیر المرتين وهذا بناء على أن المراد هبة الموهونة من المصير التي لم يسبق لها اعتناق من الراهن والكلام فيما لو سبق منه اعتناق أو ايلاد وعليه فعدم صحة الهبة ظاهر لانه يفتقر حق الاعتناق التي تتعلق بالمرهون وفي حج فرع اعلى آخر وراهب يشترى بها حلة متعفن ولم تدل قرينة حاله على أن قصده مجرد التبسط المعتاد لزم مشرا ما ذكر وان ملكه لان ملكه مقيد بصرفه في عاينه المعطى ولو مات قبل صرفه في ذلك لانتقل ولو تدهم ملكا مطلقا كما هو ظاهر زال التقيد بغيره كالموت مات الدابة الموصى بعقلها قبل الصرف فيه فانه يتصرف فيه مالكها كيف شاء ولو تدهم الموصى أو بشرط أنه يشترى ٢٩٩ بها ذلك بطل الاعطاء من أصله لان الشرط صريح في المناقضة لا يقبل

والمرهونة اذا اعتقها مصرا واستولاهما يجوز بيعها للضرورة لاهبتها ولو من المرتين والوجه عدم استثنائها من ذلك لان المنافع من الهبة امر خارجي في العاقد وطرا في العقود وعليه فلا يراد كالاراد ايضا ما لو اعطى لبن شاة بمجموعة انضبة أو وصفها لآخر أو ترك له حق التجبر أو اعطاه بجملة قبل البائع أو دفعا لثمن الاستصباح به أو ترك احدى الضررين فوبئها للآخرى أو اعطى الطعام المغنوم في دار الحرب لمثله فان ذلك ليس فيه هبة قلبك وانما هو نقل يد او حق الى غيره من غير قلبك ومن سماها هبة ارادانه على صورتها والغير ونحوه قبل بدو صلاحه تصح عنه من غير شرط قطع وهبة ارض مع فذر أو زرع لا بشرط البيع صحته في الارض لا بشئا البطل البيع فيها من الجهل بل يصحهما من الثمن عند التوزيع فالقول بان ذلك وارد على الشايط بطوارز هبة دون غيره مردود (ومالا) يجوز بيعه (كجهول ومنه صوب) لمن لا يقدر على اتزاعه (وضال) وأبى (قلا) يجوز هبة ببيعهما أن كل منهما مطلق في الحياة ولا يشافيه خبر زرع وأرجح لان الرعيان الجهول وقع تابعا لما هو على أن الوجه كون المراد بارجح تحقيق الحق خذنا من التساهل فيه ولا قوله صلى الله عليه وسلم للمعصومين رضي الله عنه في المال الذي جاء من البصرين خذ منه الحديث لان الظاهر أن ما ذكر في الجهول انما هو بالمعنى الاخص بخلاف حديثه وصدقته في ضمان فيما يظهر واعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لاهية لكونه من جملة المستحقين (الاحق الحنطة ونحوها) من المحقرات فانه يمتنع بيعها لاهبتها انشافا صحتها في الدفائن فيثبت الرافعي عدم صحته بها مردود وان سبقه اليه الامام لا يتنازع المذنب في تصدق الانسان بالحق كما ورد في النسب والاف مال وقف بين جمع الجهول

البسذ والزرع (قوله مردود) اي لان بطلان البيع مانع وهو ما ذكر من الجهل بل يصح في الارض من الثمن وهو منتفها (قوله ولا يشافيه) اي عدم صحته بالجهول (قوله انما هو بالمعنى الاخص) اي وهو الهبة المتوقفة على إيجاب وقبول (قوله الظاهر أنه صدقة) قد يتعنى كونه صدقة اذ هو مال لبيت المال وتصرفه صلى الله عليه وسلم فيه كصرف الامام في بيت المال ولو كان ملكا له صلى الله عليه وسلم وكان اعطاءه تصدقا فانه نافا التعليل بقوله لكونه من جملة المستحقين وبعبارة يرجع بدوق لاهية انهما والا فلهو لكونه من جملة المستحقين الخ واصله أنا اذا قلنا ان ما يأتي من الاموال ~~صلى الله عليه وسلم~~ كصلى الله عليه وسلم فدفعه للعباس صدقة وان قلنا انك لا يمكن ما يأتي من الاموال حتى بيت المال والعباس من جملة المستحقين له وللامام أن يقاض بينهما في الاعطاء بحسب ما يراه (قوله ونحوها) بالمرحط على الحنطة (قوله عدم صحته بها) اي نحو الجبتي واقره الضمير نظر لما صدق عليه المغنوم جميع جزئياته

(قوله بجزء الاول اسقاطها كافي ج لان هذا شرط لصحة انجاسه من العيب (قوله ولو لم يصح بيعه عليه الصلح) (غنى المال الموقوف بينه وبين غيره وقوله مما يسهل تأمل معناه فان المال قد لا يكون فيه منه شيء (قوله والافعال لوقال الخ) كان الاول ذكروه بغير صورة الاستثناء كأن يقول ولو قال أنت في حل مما خالف الآن يقال هو بالنظر لما لا كنهية صورة (قوله فله الاكل) قال سمع على ج ما قدره (أقول) ينبغي ان ياكل ٢٠٠ قدر كفايته وان جازا العادة حيث علم المال بمصالحه والا

بمستحقه فيعوز الصلح بينهم على تساؤ أو تفاوت للضرورة قال الامام ولا بد ان يجري بينهم تواهب ولعنفهم اخراج نفسه من العيب لكن ان وهب لهم حصته جاز على ما قاله الامام ايضا بخلاف امرض الغنم اى لانه لم يملك ولا على احوال بخلاف هذا ولو لم يصح بيعه عليه الصلح له بشرط ان لا يتقص مما يسهل كايده لم يما ياتي قبيل خياو النكاح والافعال لو خلط متاعه بمتاع غيره فهو هباً حدهما نصيبه لصاحبه فيصنع مع جهل قدره وصحته للضرورة والافعال لو قال انظره انت في حل مما أخذ أو تعطي أو تأكل من مالى فله الاكل فقط لانه اباحة وهي محبة بالجهول بخلاف الاخذ والاعطاء فله العبادى قال وفي خدمته من عتب كرى ما شئت لا يزيد على عنقود لانه اقل ما يقع عليه الاسم وما استشكل به يرد بان الاحتياط المبنى عليه حق الغير او يجب ذلك التقدير وانفى انفصال اى يجب لك من غنم بستانى ما شئت منه اباحة وظاهره ان له اخذ ما شاء وما قاله العبادى احوط وفى الانوار لو قال ايجت لك ما فى دارى أو مافى كرى من العنب فله اكله دون بيعه وحده واطعامه لغيره وتقتصر الاباحة على الموجود اى عدها فى الدار أو الكرم ولو قال ايجت لك جميع ما فى دارى كالأول واستعماله لا يعلم المبيع المجمع لتصل الاباحة اه وبعض ما ذكره فى فتاوى البغوى وقوله ويقتصر الى آخره موافق لكلام الفقهاء لا العبادى وما ذكره آخر غير مناف ما مر من صحة الاباحة بالجهول لان هذا فى مجهول من كل وجه بخلاف ذلك والوجه كما مر به بعضهم عدم ارتداد الاباحة بالردة (وهبة الدين) المستقر (للمدين) أو التصديق عليه (ابراه) فلا يحتاج الى قبول انظر للمعنى وهذا صريح فيه خلافا لما فى المختار من أنه كتابة نعم تركه الدين للمدين كتابة ابراه (وهبة الدين) (لغيره) اى الدين (باطله فى الاصح) لانه غير مذكور على تسليحه لان ما يقبض من المدين عن لادين وظاهر كلام جماعة واحقده الواو درجة الله تعالى بطلان ذلك وان قلنا بما مر من صحة بيعه لغيره من هو عليه بشرطه السابقة وهو كذلك ويؤيده ما مر من صحة بيع الموصوف دون هبته والدين مثله بل أولى ويزيد بين صحة بيعه وعدم صحة هبته بان يبيع ما فى الذمة التزام لتسليم المبيع فى مقابلة الفنى الذى استحققه والالتزام فيها صحيح بخلاف هبته فانها لا تتضمن الالتزام اذا لمقابل فيها كانت بالوعدا أشبه فلم يصح وتأمل هذا يدفع ما فى شرح المنهج والاسعاد وغيرهما من تحريم هذا على ذلك والحكم بصحة هبته بالاولى ان قلنا بصحة بيعه ولا يصح تعليق مستحق دين عليه أو على غيره عن الزكاة لان ذلك فيما عليه ابدال وفيما على غيره فملك وهو لا يجوز ايضا كما باتى ومقابل

امتنع اكل ما زاد على ما يعتاد مثله غالباً مثله (قوله لا يزيد على عنقود) اى الابرة سنة اه سمع على ج وكتب ايضا قوله على عنقود اى لا كل بدل ما قبله على عقود اى لا كل بدل ما قبله وما ياتي عن الانوار وحمل نظير العنقود فيما لو قال خدم من غنم تغل ما شئت المرجون اه (أقول) الظاهر الفرقى ويقرب بينه وبين المرجون بكثرة ما يصحده المرجون ويستثنى فيقتصر على ما يطلب على الفنى من مباحة ماله كيه (قوله وما قاله العبادى) اى من أنه لا يزيد على عنقود (قوله) لم تحصل الاباحة اى فيمنع عليه اخذ شيء مما لم يعله المبيع (قوله) لا العبادى) قد يقال ما هنا لا يضاف كلام العبادى ايضا لان من فى مسئلة العبادى تقع من الاستعاب فحصل معها بالاحتياط بخلاف مسئلتنا فان ما المعبر بانها من صبح العموم قصد فى الجميع (قوة المستقر) المراد به ما يصح الاعتمام عليه ليعبر عن شؤنهم الكتاب كذا يوجد بخط بعض الفضلاء (أقول) والظاهر ان التقيد بالمستقر لا ذكر من الخلاف فى هبة الدين النجاشي

من هو عليه بخلاف غير المستقر فانه لا تصح هبته لغيره من هو عليه قطعاً والافهمم الكتابة يصح الاراء منها فبقيت صحة الاصح هبتها المكتوبة (قوله نعم تركه الدين) كان يقول تركه لك ولا اخذ منك فلا يكون عدم طلبه كتابة فى الارتقاء لا يتقاه ما يدل عليه (قوله من هبة يسهل) اى على الرابع (قوله من الزكاة) اى فطرته ان يدفعه اليه غير مذكور منه (قوله لان ذلك) يوجب لعدم الصحة

(قوله لم يصح) ومنه ما لا تدارأوشقص منها تبرع لغريب بما يتصل من اجرتها وقضية قول الشارح لانها قبل قبضها الخ انها لو علمت قبل قبضها جزا التبرع بها وبإجارة سم على حج أقول قد تقدم أن الموقوف عليه العين بمكة الاجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحذفتها لوجه أنها ان كانت في يد الناظر وعلم هو قد رخصته منها صح التبرع بها وان كانت في ذمة المستاجر لم يقبضها الناظر فيمك ماله للموقوف عليه فيكون من قبيل الذين فان تبرع بحصته المعلومة منه على المستاجر صح وكان ذلك ابراه أو على غير لم يصح على الخلاف الآتي فيصير قول الشارح لم يصح على غير ذلك ثم بحث مع مراد الموافق الشارح فيما قاله الموافق عليه فليست امل (قوله لانه وكيل) اي بعد معرفته وقوله قبل الملك على أنه في مجهول ٨١٠١ حج وقوله في مجهول فلو قدر ما عليه

كان قال الجاني ادفع عما يتصل من الاجرة لقولان كذا فقبضة كونه في كسلا في مالكم عدم العصة وان لم يكن مجهولا وبغني أن الجاني لو دفع ما أذن في دفعه المستحق صح وماله لا اتخذ اكتفاء بسوم الاذن وان بطل خصوص الوكالة اللهم الا أن يقال بفساد الاذن قبل الملك (قوله ابن عبد البر) هو مالكي (قوله لم لا يكون هنا الائتلاف) اي الا ان كان الائتلاف بالاكلي أو العتق وأذن فيه الواهب فيكون قبضا ويقدر انتقاله اليه قبل الزدود والعتق اه شيخنا زيادي (أقول) قياس ما هو المقيد في الضيافة من المالك الوضع في التسم أن يتعدا انتقاله هنا قبل الوضع في القم والتلفظ بالصيغة (قوله ولا الوضع بين يديه) تقدم بها من قوله في الهدية والقبض من المثلث التبرع وغيره مع

الاصح انها حصصة وتقل عن نص الام وصححه جمع ولو تبرع موقوف عليه بحصته من الاجرة لا تحرم له ان قبض قبضا ما غريب ماله أو مجهول فان قبض هو أو وكيله منها شيئا قبل التبرع وعرف حصته منها وراه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح والا فلا ولا يصح اذنه لجاني الوقت انه اذا قبضه يعطيه للمتعبر عليه لانه وكيل قبل الملك في مجهول وانما يصح تبرع أحد الورثة بحصته لان عدله في أعيان رآها وعرف حصته منها (ولا يملك في غير الهدية الضمنية) (موهوب) بالمعنى الاصح الشامل لجميع ما هو ولو من أب لولده الصغير وما نقله ابن عبد البر من إجماع الفقهاء من الاكتفاء بالاشهاد اذ هو ادمية فقهاء مذهب فيما يظهر (القبض) كقبض المبيع فيما مر بتفصيله ثم لا يكتفي هنا بالاتلاف ولا الوضع بين يديه من غير اذن لان قبضه غير مستحق كالوديعة فاشترط تحققه بخلاف المبيع والوديعة اعتبار ذلك في الهدية بخلاف ما بينه بعضهم فيها وان سوغ فيها بعدم الصيغة للغير الصحيح انه على الله عليه وسلم اهدى الى الصالحين ثلاثين اوقية سكا فبات قبل ان تصل اليه فتسحق على الله عليه وسلم بين نفسه ويقاس بالهدية الباقي وقال به كثير من الصحابة ولا يعرف لهم مخالف والمهية الفاسدة المقبوضة كالصبي في عدم الضمان لا الملك وانما يكون القبض معناه اذ كان قابض من الواهب أو (بأن) الواهب أو وكيله فيه أو فيما يتخذه كالاتفاق ولو كان بيد المتبرع فلو قبضه بغير اذن ضمنه ولو اذنه ورجع عن الاذن أو جن أو اغنى عليه أو هجر عليه كاجته الزركشي ومات أحدهما قبل القبض بطل الاذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الاذن قبله وقال المتبرع بعده صدق المتبرع لان الاصل عدم الرجوع قبل خلافا لما سطره الاذرى من تصديق الواهب ولو أقبضه وقال قصدت به الايداع أو العارية وانكر المتبرع صدق الواهب كافي الاستقصاء ويكتفي الاقربا بالقبض كان قيل له وهبت من فلان كذا وأقبضته فقال نعم والاقرار والشهادة بغير الهدية لا يستلزم

نقله عن البغوي أنه يكتفي الوصع بين يديه اذا أهله فلم يشترط الاذن بل الاعلام وهو متجه وقد يقال الاعلام يقوم مقام الاذن اه سم على حج (قوله والوديعة اعتبار ذلك) اي القبض وقوله لمك اي الصالحين (قوله قبل أن تصل اليه) اي ثم رقت الى النبي صلى الله عليه وسلم فتسحق على الله عليه وسلم (قوله أو جن) اي الواهب وقوله قبل القبض اي قبل تمامه ولو لمعه (قوله لان الاصل عدم الرجوع) ظاهره وان اتفقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض وقيل بل بمعنى تفصيل الرجعة فيه لم يعد فقال ان اتفقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتبرع وفي عكسه يصدق الواهب وفيما اذا اتفقا على بين يدي السابق بالهدى وان ادعى ما صدق المتبرع (قوله لا يستلزم

القبض لم يكن منه اى القبض

قول الواهب ملكها المذهب ملكا
لانما كبحا او اخر الاقرار ايج
وينبى ان ياتى مشهه مما لو قال
الشاهد اشهد انه ملكه ملكا
لازما فيبقى ذلك من قوله وبه
واقبضه (قوله ان يسأل الشاهد
عنه) اى القبض وينبى ان يحله
في العالم بانما لا تلك الابالقبض
(قوله استقل) اى المذهب (قوله
ويجىرى الخلاف) والراجح منه
عدم الانقاسخ (قوله وان سفلوا)
ذكورا كانوا أو اناثا (قوله كما
وبه جمع) وينبى ان ياتى مثل
ذلك في الاراء اذا استواء من كل
وجه (قوله فان فصل البعض
اعطى) اى المعطى (قوله حتى في
الكلام) اى والقبض على اى شيئا
زبادى (قوله وحينئذ) اى حين
ارتكيب المكروه (قوله وروى
البيهقى) المراد انه كما يستحب
لوالد التسوية بين اولاده فكبير
الاخوة يستحب له العدل بين
اخوته فيما يترفع به عليهم وهذا
بناء على الغالب من أن الكبير
كبرا يقبزه في العادة عن اخوته
يكفلهم ويصرف في امورهم
والانقبض يحصل للصغير من الاخوة
شرف يتميز به عن كبارهم فيبقى له
مرعاتهم والعدل بينهم (قوله
وفي نسخة البنات) اى رواية

القبض وليس للما كما ان يسأل الشاهد عنه كما يحسنه بعضهم كلاتيبه له والهبة ذات
الثواب يسع فاذا قبض الثواب أو كان موجلا مستقل بالقبض (فلو مات أحدهما) اى
الواهب أو المتهب بالحق الاصح الشامل للهدية والصدقة فيما يظهر (قام وارثه مقامه)
في القبض والاقباض لانه خلقته فلا ينسخ العقد بذلك (وقيل ينسخ العقد) بالموت
لجواز كالتشركة وقرق الاقلياتها اتول الى القزم بخلاف نحو الشركة وبزوجه منصف
مأذ كره الجرجاني في تحريره من انقاسخ الهدية بالموت قولوا وحدا لعدم القبول ووجه
ضعفه أن المدار ليس على القبول بل على الايالة للزوم وهو جاد في الهدية والصدقة ايضا
ويجىرى الخلاف في الخنثى والاعمى ولولى المهنون قبضها قبل الاقامة (وبسن للوالد)
اى الاصل وان حلا (العدل في عطية اولاده) اى فروعه وان سفلوا ولو احمدا مع وجود
الاولاد فيما يظهر كما رجحه جمع وان خصه آخرون بالاولاد سواء كانت تلك العطية
هبة ام هدية ام صدقة ام وقفا م تبرعا آخر فان ترك العدل بلا عذر ذكره عندا كثر
العلماء خلافا لمن ذهب الى سمرته والاصل في ذلك خبر البخارى اتقوا الله واعدوا لى
اولادكم وخيرا جدا أنه صلى الله عليه وسلم قال بل ان أراد أن يشهد على عطية لبعض اولاده
لا تشهد على جوار لبنك عليك من الحق أن تعدل بينهم وفي رواية لمسلم اشهد على هذا
غيرى ثم قال ليس لك أن يكونوا لك في البر سواء قال بل قال فلا تاذن فاهم يا شاهد غيره
صرىح في الجواز وتسميته جوار باباختيار ما فيه من انتفاء العدل المطلوب فان فصل
البعض اعطى يقيمهم ما يصلح به العدل والاربع ندب بالامره في رواية ثم يظهر انه لو لم
من المحروم الرضا وظن حقوق غيره لفقروا وقد ينهم يستحب الرجوع ولم يذكر التفضيل
كالوازم فاسقاط لا يصرفه في معصية أو عاها أو زاد أو أورا لا حوج أو المقتضى بنحو فضل
كافعله الصديق مع عائشة رضي الله عنها والاربعه أن حكم تخصيص به بعضهم الرجوع
في هبته حكم ما لو خصه هالهبة فيما يصح وأنهم قوله عطية عدم طلب التسوية في غيرها
كقوله بكلام أو غيره لكن ذكر الميرى في بعض نسخة انه خلاف في طلب التسوية
بينهم حتى في الكلام وهو محجة اذ كثيرا ما يترتب على التفاوت في ذلك ما صرى في الاعطاء
ومن ثم ينبى ان ياتى هنا ايضا استثناء التمييز لعذر ويسن للوالد العدل ايضا في عطية
اصولها فان فضل كره خلافا لبعضهم وحينئذ لا لام أو لى به كفى الروضة عن الدارمى وأقره
تدبر ان لها تائق البر وعليه يجعل ما شرع مسلم عن المحاسن من الاجماع على تفضيلها في
البر على الاب والاب والابوجه استحباب العدل بين نحو الاخوة ايضا ثم هو دون طلبه في الاولاد
وروى البيهقى خبر حتى كبير الاخوة على صغيرهم كحق الوالد على ولده وفي رواية الاكبر
من الاخوة عترة الاب وانما يحصل العدل بين ما ذكر (بان يسوى بين الذكرو الانثى)
رواية ظاهرة في ذلك في انظر المار ونظر ضعيف وقبل الصحيح ان سله سوا بين اولادكم
في العطية ولو كنت مفضلا احدا اتفضلت النساء (وقيل كسمة الارث) وقرق الاول

(قوله وفي نسخة الخ ليس في نسخ)

(الشرح)

(قوله عينا) أي بخلاف ما لو وهبة تشاعلية فلا رجوع له فيه اذ لا يمكن عودته بعد سقوطه **هـ** ويجزئ وسأني معنى ذلك في قول الشارع ولو أبرأ من دين كان الخ وأما المنافع فهو فيها كغيرها لأنها لا تنكح **٢٠٣** إلا بالقبض (قوله وان لم يحكم به) أي الرجوع

(قوله ديناً) انما خص عليه ثلاثا
يتوهم امتناع الرجوع مع
اختلاف الدين للعداوة بينهم
(قوله وجوبه في العاصي) ينق
ما لو اختلف العصيان كان
أحدهما مبتدعاً والآخر فاسقاً
يشرب التمر مثلاً أو أورد فعه
لأحدهما هل يترتب في الأول أو
الثاني فيه نظر والأقرب الأول
لان المبتدع عن عقيدته على شبهة
فهو معذور ومن ثم قيل شهادة
ولا كذلك الفاسق وبني أنه لو لم
يكن لأحدهما شبهة لكن كانت
معصية أحدهما أعظم لكونه
فسق يشرب الخمر والزنا والمواف
والآخر يشرب الخمر فقط أو
يتعاطى العقود الفاسدة أن يقدم
الاختلاف (قوله كسند وزكاة)
لا يقال كيف يأخذ الزكاة أو
التصدق أنه إذا كان فاسقاً
نفقته واجبة على أبيه فهو غني
بجاهه وان كان غنياً فلس له أخذ
الزكاة من أصلها لا نقول بقتل
الأول ولا يلزم من وجوب نفقته
على أبيه غناه لجواز أن يكون له
عائلة تكسره ومستولية يحتاج
لنفقته عليه فما أخذ من الزكاة
ما يصرفه في ذلك لأنه انما يجب على
أصله نفقته لا نفقته صاله فما أخذ
من صدقة أبيه ما زاد على نفقة
نفسه (قوله ولا بسقط) أي الرجوع

بان لحظ هذا العصبية وهي مختلفة فمع عدم تهمة فيه وحفظ ذلك الرحمة وهما فيه سواء
مع التهمة فيه وعلى هذا وما مر في اعطاء أولاد الأولاد مع الأولاد وصورت التسوية بأن
يفرض الأسفلون في درجة الأعلى نظير ما يأتي في ميراث الأرحام على قول (وللاب
الرجوع في هبة ولده) عينا ما للمعني الأعم الشامل للهبة والصدقة على الرابع بل يوجد
التصريح بذلك في بعض النسخ ولا يتعين القول بل بذلك منقياً وان لم يحكم به كما
أو كان الولد فقيراً صغيراً مخالفاً للقادر ناظر إلى بل لرجل أن يعطى هبة أو يهب هبة فيرجع
فيها إلا الولد فيما يعطى ولده واختص بذلك لانتفاء التهمة فيه إذا طبع عليه من إشارته
لولده على نفسه بقضائه انما يرجع لحاجة أو مصلحة وبكره الرجوع من غير عذر فان
وجد ككون الولد عاقلاً أو بصيراً في معصية أئذ به فان أصراً لم يكره كإفالة وبحت
الاستنوى شبهة في العاصي وكراهته في العاق ان زاد حقوقه ونهه ان أزاله وإباحته ان لم
يقدر شيئاً ولا أدرى عدم كراهته ان احتاج الاب لنفقة أو دين يلزمه حيث كان الولد
غير محتاج له وجوبه في العاصي ان غلب على التلقين من غير شرط بقاى كفه عن المعصية
ويتمتع الرجوع كما به البقي في صدقة واجبة كندركاة وكفارة وكذا في طم
اضحية تطرق لأنه انما يرجع ليستقل بالتصرف وهو مجتمع هنا وقد جرى على ذلك جمع
من سبقه وتأخر عنه ويدّعى من أفتى بجواز الرجوع في التذرع بالروضة وقهرها
ولاحاجة إلى زيادة قول من قيد بذلك بما إذا وجدت معصية قد مضت اذ التذرع عند
الاطلاق منصرف ذلك ولا نظر لكونه تملكاً كحصولات الشرع أو بوجوب الوقامه على
العموم من غير تخصص وقاس الواجب على التبرع غير سديد ولا رجوع في هبة بثواب
بخلافها من غير ثواب وان أتاه عليها كما قاله القاضي وله الرجوع في بعض الموهوب ولا
يسقط بالاسقاط وله الرجوع فيها أثر بأهله لقرعها كما في به المصنف وهو المعتمد ومجمل
كما افاده الجلال البلقيني من أبيه فيها إذا فسر به الهبة ولو وهبه وأقبضه ومات فادعى
الوارث مسدوداً في المرض والمثب كونه في المحنة مسدوداً الثاني جيبه ولو أتاهما بيتين
قدمت بينة الوارث لأن معناه إذا فعل ثم عمل ما قدر إذا كان الولد حراً فان كان رقياً
فالهبة لسيده كالمعصوم ولو أبرأ من دين كان له عليه امتنع الرجوع جزئاً سواء
أقلناه بملك أم اسقاطاً اذ لا يملك الدين فاشبهه ما لو وهبه شيئاً تلفت (وكذا لساير
الاصول) من الجاهلين وان علوا الرجوع كالاب فيما ذكر (على المشهور) كما في نفقته
وعتقهم وسقوط القودعهم ونزوح بهم التزويج والحواشي كما يأتي وأهم كلاله
اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز ذلك لايه لومات ولم يرعه الموهوب للمانع
قام به ورثه جده لان الحقوق لا تورث وحدها انما تورث بتعبية المال وهو لا يريه

(قوله أم اسقاط) أي على الرابع **هـ** حج وقوله لايه أي أبي الواهب (قوله بتعبية) أي كانت الخبر بارت المبيع الثابت فيه الغنايا
والشفعة بارت الشفيع المشترك والمال الذي في جهة الابن يريه الجد وحق الرجوع متعلق بالمال (قوله وهو) أي الجد

(قوله لم يثقل الملك عنه) أي بان كان اختياره أو لهما ١٠ وقوله فيما يظهر أي بان كان على معين (قوله لانه قبله) أي قبل القبول

(قوله لم يثقلها الراجع) ينبغي أو المذهب اه سم على حج وانما سكت عنه الشارح لعدم بقاء الحق متعلقا برقب (قوله لاداه حقيقة الرهن الناقصة) مفهومه ما بينه اذا كانت قيمة الرهن بقدر الدين أو تزيد عليه وأذاه وقضية قوله لان أدامها ألخ خلافه فلعلم ما ذكره

من التقسيم لا مفهوم له (قوله بقما يهحق الواهب) أي من الرجوع وفي سم على حج فرع لو تفرغ بعض التمام فهل يرجع في قشره لانه مقول أولا لانه صادر في حكم التالف فيه نظره (فرع آخر)

قال في الأنوار قال المصنف في المجموع والمقتع ولو كان نوباً بلاء لم يرجع اه والمتأدرا أنه ليس المراد بآبلاء أنه نفى رأساً والافسدا

لا يتصور فيه رجوع حتى يحتاج الى نفيه بل ان انصف وكان وجه عدم الرجوع حيث ذاه صادر في معنى التالف اه سم على حج (أقول) قوله فيه نظر لا يبعد

الرجوع لانه يصدق أنه بعض الموهوب (قوله بمنوع) أي الاستثناء (قوله والعين باقية في يده) أي القرض وقوله كان حكمه باطلاً أي الحثني وقوله اذ قوله أي الشافعي

(قوله سوا فيها) أي مقتضاه وقوله ولو حكم أي الشافعي وقوله عندهم يرى أي كالشافعي وقوله امتنع البيع أي عند الشافعي وقوله ولو حكم أي المالكي وقوله نقص حكم الحماكم أي وعليه

فلهما الاقرار وقوله وهو الايجاب أي لزوم العقد وقوله امتنع عليه أي على الحثني وقوله على أنه أي السرخسي الحكم

ومقابل المشهور لا يرجع لغیر الاب قصرا الوالد في اخير المار على الاب والاول رحمه وعبد الوالد في المكاتيب كالولد لان الهبة لعبد هبة بخلاف عبد المكاتيب لاستقلاله فان انضحت الكتابة تبين ان الملك قلدوه هبة لمكاتيب نفسه ككالايجني (وشروط رجوعه) أي الاب بالمعنى المار (بقا الموهوب في سلطنة المذهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في التصرثم الفصل غير متعلق به حتى لازم منع البيع وان طرأ عليه هجره سم (فيمنع الرجوع) بيعه كاه وبعضه بالنسبة لبايعه نعم لو كان في زمن خياله لم يثقل الملك عنه اتجه الرجوع ومثل كلامهما لو كان البيع من الاصل الواهب فيمنع الرجوع ولو وهبه مشاعا فاقضه ثم يرجع فيما خسر واداه بالقسمه جاز ان كانت اقرازا والامر يرجع الا فيما يضر عن ملكه فلو كانت الشركة بالنصف رجع في نفسه فقط ولا تنقض الضمعة (وقضه) مع القبول حيث اشترط فيما يظهر لانه قبله لم يوجد عقد ذل له ملكه وبه يفرق بينه وبين البيع في زمن اختيار الثابت المشتري وحده ومنتع أيضا يتعلق أرض جنبا برقبته ان لم يوثقها الراجع والمالك يجب لاداه قيمة الرهن الناقصة عن الدين حتى يرجع فيه لان أدامها يطل تعلق حق المرمم به لو خرجت مستحقة به فيبضرر وأداء الأرض لا يطل تعلق الحق عليه به لو ان مستحقة والفرق أن الرهن عقد وضخته لا قبل وقضا بخلاف أرض الجنبا فإنه يقبله ويحجر الحماكم على المذهب بالاخلاص مالم يثقل الحجر والعين باقية ويضمصر صير مالم يثقل لان ملك الخل سيمملك المصير وألحق به الاذرى وبغ جلد الميتة فلو زرع الحب وأتفرغ البيض امتنع الرجوع كما جزم به ابن المقرئ في موضعه مع صاحب الحياوى الصغير وغيره ويفرق بينه وبين نظيره في الغصب حيث يرجع المالك فيه وان تفرغ وتب بان استهلاك الموهوب يستط به حق الواهب بالكتابة واستهلاك المقتوب ونحوه لا يستط به حتى ملكه ويمنع ايضا بكتابه أي الضمعة ما يأتي في تعليق الضيق مالم يهجز ويأبلاذ ويرقة الواهب مالم يسلم لان ماله موقوف والرجوع لا يوقف ولا يعلق واستثناء الحمير من الرجوع ماله وهبه صيدا فأحرم القروع ولم ير له حتى يتحل بمنوع لزوال ملك الفرع عنه بالاحرام ولم يرد بالتصل اذ يجب عليه ارساله بعد تحله على الاصح المتصوص ولو حكم شافعي بموجب الهبة ثم يرجع الاصل فيها والعين باقية في يده ففرع الامر لحثني فحكم بطلان الرجوع زماناً من وجهها خروجه العين من ملك الواهب ودخولها في ملك الموهوب وأما الرجوع لحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعي فكيف تدخل في حكمه وكيف يعقل أن يسبق السيل المار والحداد الزراعة والولادة الاحبال فهي واقعة فتوى كان حكمه باطلا كما افق به الوالد رحمه الله تعالى لحاقه القصة لم يحكم به الشافعي اذ قوه بموجبه من قوله حكمت بموجبهم مفرد مضاف لمعرفة فهو عام ومدلوله كلمة فكانه قال حكمت باقبال الملك وبعضه الرجوع عند وقوعه وهكذا الى آخر مقتضياته سواء فيما واقع وما لم يقع بعد وقد قال أئمتنا الفرق بين

الحكم بالبيع، والحكم بالموجب من اوجه اول ان لعقد الصاد واذا كان صحيحا بالاتفاق
 ووقع الخلاف في موجب فالحكم بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غيره من حكم ما هو
 حكم الاول بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند غيره مثاله التدبير صحيح بالاتفاق وموجبه
 اذا كان تدبير مطلقا عند الحقيقة منع البيع فلو حكم حتى بصحة التدبير لخذ كور لم يكن
 ذلك مانعا من بيعه عند من يرى صحة بيع التدبير ولو حكم حتى بموجب التدبير امتنع البيع
 واذا حكم المالكي بصحة البيع لم يمنع ذلك اثبات خيار المجلس ولا فسح العاقدين او
 احدهما بذلك بسبب ذلك الحكم لان الحكم بالصحة يجامع ذلك ولو حكم بموجب البيع
 امتنع على الشافعي فكذلك المتعاقدان او احدهما من الفسخ بخيار المجلس وليس للمتعاقدين
 او لاحدهما ان يقر بذلك لانه يؤدي الى نقض حكم الخا في المجلس الذي حكم به وهو
 الاجاب ان قلنا بعدم النقص في هذه الصورة وسببا في القضاء جميع خلافه ولو حكم
 لشافعي بصحة البيع لم يكن مانعا للفتن في فكين الجار من اخذ العقار المبيع بالشفعة ولو
 حكم بموجب امتنع عليه ذلك ولو حكم المالكي بصحة القرض لم يمنع على المفروض الرجوع
 في القرض عند ما حكم شافعي اذ هو قرض صحيح ويصح الرجوع فيه فلا ينافي الحكم
 بالصحة الرجوع في القرض وان حكم بموجب امتنع عليه الرجوع في عينه لان موجب
 القرض عند الخا كم المذكور امتناع الرجوع ولو حكم الشافعي بصحة الرهن لم يكن ذلك
 مانعا لمن يرى فسخ الرهن بالعود الى الرهن على وجه مخصوص وهو ان يبيعه باختياره
 ويقتل الخا فيه باعتاق الرهن مثلا ان يفسخه لان الحكم بالصحة ليس مانعا للفسخ عما
 ذكر بخلاف ما لو حكم بموجب فاته يمنع على الخا حكم المالكي ان يفسخه بما هو لان موجب
 عند الشافعي دوام الحق فيه لا ورثته مع العود مطلقا فالحكم بالفسخ لاجل العود المذكور
 مانع لحكم الشافعي بموجب عنده وانما اطلقنا الكلام على هذه المسئلة ليعلم منها فساد
 ما افق به بعض من ادركاه من علماء مصر ناتبه القرائي في مسئلة ان تزويج فلانة في
 طالق وحكم بموجب مالكي بان لشافعي الحكم بصحة تزويجها وان ما خرج من خروج
 الاقام من الخا كم الاول لهما ان الشرع من الحقيقة نقل الاجماع على ذلك لا يجوز
 ان يكون مراده اجماع اهل مذهبه على انه ليس اهلا لنقل الاجماع والا فاذكرنا من
 القول صريح في رد دعواه (ا برهنه وجهته قبل القبض) فتم ما لبقاء السلطة بخلاف ما
 بعده والمرتبين بالواهب كاهو ظاهر لزوالها وراكات الهبة من الابن لايه والاخيه او
 لابنه لان المذنب غير مستفاد من الجد والاب ولا بنوه غيبه وابائه ولو مرض الابن وبيع
 الاب ثم مات الابن بجهة رجوعه كما خرج به الاذرع ولا يقدح فيه كونه صار محجورا
 عليه في مرضه اذ ذلك خاص بالبركات ونحوها ويقرق يشه ويربحر القس بانه اقرب
 لمنعه التصرف وياشار بعض الغرماء والمرضى انما يعاها ولا يع الا بشرا (ولا ينفو
 فمليق عقده وتدين، والوصية به وتزويجها وزناعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الاجارة
 على المذهب) اقامه العين بها لها ومورد الاجارة المنفعة فيستوفى المستاجر ومقابل المذهب

(قوله صريح في رد دعواه) في كون
 ما ذكر صريحا في رد دعواه نظر
 لانه في لان يحصل ما نقله انه
 لا يشترط في الموجب كونه
 موجودا بل الحكم به يشمل
 الموجود والقرائن المستقبل
 والحكم بعدم صحة الزكاح فيها
 ذكر ليس حكما لان شرط الحكم
 وقوعه في جواب دعوى حاضرة
 حتى يقع الحكم في جوابها فان
 كان المالكي لا يشترط صحة الحكم
 ما ذكره ما قاله الشارح (قوله
 والمرتبين) والوالعمال (قوله
 فيستوفى المستاجر) اى من غير
 رجوع الواهب بشئ على المأجر
 اخرج وعليه فلو انقضت الاجارة
 فقياس ما مر في الاجارة من ان
 المالك لو اجر الدار ثم باعها ثم
 انقضت الاجارة عدلت المفعة
 بالبيع لا للمشتري ثم انما تعود للاب

(قوله وفارق) مترتب على كلام المصنف (قوله يرجع) وقد تقدم ذلك بعضهم فقال وغالب كذا لا بعد * في فلس مع هذه الواو
(قوله ام) وهو الرابع ٨١ حج وقوله اذا فارقنا بالابطال الى الهبة (قوله كعلم صنعة) ظاهره ولو يعلم وغرمه الفرع اجرة التعليم
وعليه فيشكل قوله لا بتعليم الفرع الخ فان عدم ٣٠٦ المشاركة للفرع بتعليمه اولى من عدم مشاركته بتعليم غيره فان حال

قوله كعلم صنعة الخ على ما لو تعلمه لم
بنفسه أشكل بالبحث الا في فانه
لا يكون الا بقبل فاعل فلتأمل
وعبارة حج ومنها اي الزيادة المتصلة
تتم صنعة وحرفة وحرث الارض
وان زادت ما القيمة ٨١ وفي ذكر
قوله لا بتعليم الفرع الخ (قوله
وحرفة) عطف تفسير وتوهم وحرث
أرض قد يشكل هذا بما جهته في
تعليم الفرع وقوله بخلاف حل
أى في انه لا يتبع الام وقوله مما لقا
اي قبل القبض أو هذه (قوله
أو وقع الارش) اي وان لم يرد في
ذلك الواهب (قوله وزعه) اي
المقبض (قوله ولو جعل) اي الفرع
(قوله والموجب بعده) اي
الرجوع وقوله فلا يصح الرجوع
الا بغيره اي فلا يصح معقلا (قوله
لم تجعل منه) مقصود منه انها اذا جعلت
من الواو كان رجوعا عليه فيشكل
قوله الا في عليه باستلزامها قبضا
لانه بقدر دخولها في ملكه قبل
العلق فهي انما جعلت بعد عودها
لملكه اللهم الا ان يقال مراده انه
اذا وطئ وأجل انتقلت الى ملكه
وتلزمه قيمتها للفرع وعليه فلس
الوطء وجوعا وان حملت غايته
انها لم تقبل لزمه المهر وهي

قول الامام ارم يصح بيع او يجر في الرجوع تزدد وبارف ما هنا رجوع البائع بعد
التعاضد بان القبض ثم قري ولذا جرى وجهه ان القبض ثم يرجع المقدم اصله ولا كذلك
هنا (ولو زال الملك) اي الفرع عن الموهوب (وعاد) اليه ولو بارت او عاقلة او بدعي (لم
يرجع) لاصل الواهب (في الاصح) لان الملك غير مستأد منه حينئذ ثم قدر زول ورجع
كما مر في نحو فخر المصنف والظاهر يرجع نظرا للملك السابق وخرج بزوال مالوم بزل وان
اشرف على الزول كالوضاع فالتقطه ملتقطا وعرفه سنه ولم يملكه فحضر المالك وسلم له
فلا يجر الرجوع فيه ولو وهبه الفرع واقبضه ثم رجع فيه فلا وجهه من وجهين عدم
الرجوع لزوال ملكه ثم عودته وانما جعلنا الرجوع ابطالا للهبة ام لا اذا فارقنا بالابطال
لم يرد به حقيقة والا رجوع في الزيادة المتصلة (ولو زاد رجع فيه بزيادة المتصلة) لتبعية
كعلم صنعة وحرفة لا بتعليم الفرع فيما يظهر أخذنا من نظره في القاس وحرث أرض وان
زادت بها القيمة بخلاف حل عند الرجوع حدث بيده وان كان له الرجوع حال قبل الوضع
كما صرحه القاضي وأجاب به ابن المبالغ وغيره وهو المعقود ومنه طلع حدث ولم يتأخر على
ما في الحواوي لكن رد بان كلامهما في القبلتس نقل عن الشيخ ابي حامد يخالفه والاوجه
الاول (لا المتصلة) كاجرة وكسب فلا يرجع فيها الحدوحي في ملك المتهب وليس منها حل
عند القبض وان انفصل في يده وسكت عن النقص وحكمه عدم الرجوع بارشاه مطلقا
ويجوز غراس متهب وشاؤه أو يقطع الارش أو يترك بالقيمة وزوجه الى الحماة مجانا
لا حترامه بوضعه حال ملكه الارض ولو جعل فيه نحو عمارة أو صبيغ فان زادت به قيمته
شارك بالزائد والا فلا شيء له ويحصل الرجوع رجعته فيما وهبت وأسترجعه أو رددته
الى ملكي ونقضت الهبة) او فسخها وابطالها لانهم اتفقوا المقصود لصراحتها في قوله
اخذته واقبضته ونوى حصل ايضا وكل ما يحصل به وجوع البائع عند فلس المشتري يحصل
به الرجوع هنا الموهوب بعده وقبل استرداده مائة في الفرع بخلاف المبيع في يد
المشتري بعد فسخ البيع لان المشتري اخذته بحكم الضمان ولا يصح الرجوع الا بغيره
ولو وهبه واقبضه في الحصة فتمت مائة انه رجع فيما وهب ولم يرد كمارجع فيه لفت
نهايتها ولو ثبت اقرار الوهاب بالاب لم يجره شيئا غيره عند ثبت الرجوع (لا يبيعه ويقره
وهبته) بعد القبض (واضافه ووهبها) التي لم تجعل منه (في الاصح) لكمال ملك الفرع فلم
يقول الفعل على ازالته به وبه فارقنا الفسخ البيع فيه في زمن انقضاء الواهب الى مساواته

باقية على ملك الزرع وان حبث انتقلت الى ملكه كالوطئ أمة الفرع التي ملكها من غير به الاصل فانه يرد: خولها له
في طم الواو في قبل السلوك وما هنا كذلك وتقل في الدرس عن سم معنى ذلك (قوله به فارقنا) اخذ المبيع الخ يذني
ملاحظة ما سبق في باب الكاح من سبق الانزال فغيب الحشفة والعكس اذا احيلها ٨١ سم على حج (قوله الى مساواته) اي
الفرع وقوله قيمته اي الفرع وقوله مهر مثلها اي شيئا ويزامه ايضا أرض بكاره ان كانت بكارا

(قوله وهو حرام) أي ومع ذلك لا حلف فيه الخلاف (قوله حيث لا رجوع) أي كان كآلت لا شيء (قوله لا تنفخ) وقد وجد عدم دخوله ما فيها بأنهم انما يأتون بالانما والما وضمان لانه بقصد هما الامة. والارادة احسان فلا يليق بها ذلك اعم على حج وقول سم وقد وجد عدم دخولهما أي الفصح والتقابل (قوله واجبا) دخل فيه ما لو امتنع من بيعه له والهو تنق راقته وطلاقة نسائه ونحو ذلك مما يشق عليه وقد أمر به والظاهر ان ذلك ليس مرادا ٣٠٧ (قوله والمراد) أي من غير كتاب كان يقول

لشخصي سلم على فلان (قوله وما كد استصباح الوفاء بالعهود) وتقل شيئا الشورى عن حج ان الوعد مع نفسه عدم الوفاء كبيرة (قوله حرم) أي ولا يلجك (قوله اوسعائه) أي التكلم فيه بسوء عندهم يخافه (قوله لم يرد) أي فلا بد لها ليخلص له محبوبا مثلا فسمى في خلاصه فلم يتركه ذلك وجب عليه به الهدية اما حبا لان مقصوده لم يحصل ثم لو أعطاه ليشق له فقط واما قبلت شعاعته او لا تفعل لم يجب الرد فيها بل هو لانه فصل ما أعطاه لاجله وقوله على ان يقضي أي بان شرطه عند الدفع او دلت قرينة على ذلك (قوله خلافا لما هو عليه كلام الاذرى وغيرهنا) ولو قال خذ هذا واشترائه كذا تعين ما لم يرد التبسط أي وتدل قرينة حاله عليه كالحرم لان القرينة محكمة هاهنا ثم قالوا الواعى فغيرا درهماية ان يقبل به فوبه أي وقد دلت القرينة على ذلك تعين ولو شكنا فيه انه لم يوفه اجره كاذبا فاعطاه درهما أو اعلى بظن صفة فيه أو في نفسه ولم تكن فيه باطنا

له مقابل الاصح اما هيبة قبل القبول فلا تؤثر رجوعا قطعا وعده باستيلادها قيمتها وباطلها مهر مثلها وهو حرام وان قصد به الرجوع ولو تنقاض المتواهبان الهبة او تنافى لاجب لارجوع لم تنفس كما جرم في الانوار (ولا رجوع لغير الاصول في هبة) مطلقة او مقيدة بنى التواب) أي العوض التي المردودة وثيقة الاصل ولهذا كان افضل البربر الوالد بن بالاحسان لهما وقيل ما سرهما ليس يهني عنه وعقوقهما كبيرة وهو انذارهما باليس هينما لم يكن ما اذاهما به واجبا قال الغزالي فلو كان في مال احد هبة شبيهة ودعا فلا كمنه تلفت في الاستماع فان عجز قليلا لم يصغر القصة وبطول المصقة وكذا الواجب فيه فوبان شبيهة وكان يتأذى برده فليقبله وليبسط بين يديه ويزعمه اذا غاب ويصعد ان لا يصلي فيه الا بضرته وان صله القراءة ويحصل المال وقضاء الحاجات والزكاة والمساكنة والمراد بالسلام ونحو ذلك وما كد استصباح الوفاء بالعهود كآلتا كد كراهة اخلاقه ويكره شرعا ما عساه من الموهوب قال في الاحكام لو طالب من غيره هبة في ملامن الناس فوجهه منه استصباح منهم ولو كان خاليا ما أحمم كالمصادرو كذا اكل من وهبه شيء لا تقام شره او معاتبة (وقد وهب مطلقا) بان لم يقيد بتواب ولا نفيه (فلتواب) أي عوض (ان وهب له) في الرتبة الدينية لا في مقتضيه لفظا ولا عادة (وكذا) لا تواب له وان نواه ان رهب (الاعلى منه) في ذلك (في الاظهر) كالواو اعلم داره الخا فالاعلان بالتنازع والان الصادقة ليس لها قوة الشرط في المعامضات والثاني يجب التواب لا طراد العدة في ذلك (و) كذا التواب له وان نواه ان رهب (لتظهر على المذهب) لان القصد من مثله الهبة وقا كذا الصداقة والطريق الثاني طرد القولين السابقين والهدية في ذلك كالهبة كما قاله المصنف تنقضا ونفقا في الكفاية عن تصريح بالندب حتى ومثل ذلك الصدقة وان اختار الاذرى دليلان الصداقة اقتضت التواب وجب هو اورد الهدية والوجه كما يحسنه ايضا لم يحل الرد وما اذا لم يظهر حالة الاهداء قرينة حالة او قطعية دالة على طلب التواب والواجب هو الرد بمحاجة ولو قال وهبتك سيد فقل بل لا يبدل صدق المقرب بعينه لان الاصل عدم البذل ولو اهدى شيئا على ان يقضى له حاجة فليقبله لم يرد له ان يني والافسده كما قاله الاصمغري فان كان فعلها على أي وان تعين عليه فليقبله بناء على الاصح انه يجوز اخذ العوض على الواجب العيني اذا كان فيه كلفة خلافا لما هو عليه كلام الاذرى وغيرهنا (فان وجب) الشواب على مقابل المذهب او على البحث الممارات

لم يصل قبوله ولم يملكه وكتفى في كونه اعلى لمن تلقى الصدقة بالقرينة ومثل هذا ما يلقى في أو غير الصدق مقبوسا من ان من دفع فخطوبته أو وكلها هاهنا وغيره لغيره فارد قبل العدة يرجع على من أقبضه وحيث دلت قرينة ما يعطاه اتمها هو ليعايرم الاخذ لم يملكه قال الغزالي اعاد كذا الوامت مع من فعل أو تسليم ما هو عليه الاعمال كقول من يبيع بغير خلاف اسائه

زوجته حتى تهره أو تقتدي بحال وقر قبالة هناك البضع المتقوم عليه بحال (هـ) (أقول) وظاهر القبول بتزويج به أنه لا فرق بين أن تطلب النيب تزويجهما منه ويمنع بحيث يكون عضلا وبين ما جرت به العادة من أن الخطاطب يطلب من الولي التزويج فينتع من أجابة الأبصيل غير أن هذه الثانية بخصوصها قد يقال فيها أنه لم يمنع من فعل واجب عليه لأن له الأعراس عنه والتزويج لغيره بقى أنه جرت عادة كثير منهم عند الخطبة بفنون أمور أو اعتدلت فيما بينهم للولي من غير سبق امتناع منه من التزويج ولم يعاوه فبطل يكون ذلك تبرعاً محضاً فلا يحرم قوله أولاً لأنه ما كان من عاتقهم الاستناع من التزويج بمدينه نزلت عادتهم منزلة عليه فيه نظروا ولا يعد عدم ٣٠٨ الحرمة وعدم الرجوع أيضا (قوله فالذهب بطلانه) أي ويكون مبروضا

بالشراء أو لعدم إرادة المثل بردعها (فهو قربة الموهوب) أي قد وهب يوم قبضه ولو مثلبا في الأصح فلا يمين للتواب جنس من الأموال بل الخيرة نفسه للمقبول والثاني يلزمه ما بعد توبأئله عادة وقيل إلى أن يرضى ولو بأضعاف قيمته فان قلنا بوجوب إجابته ولم يلبه هو ولا غيره (فله الرجوع) في جهته أن يثبت ويهدا أن قلقت (ولو وهب بشرط تواب معلوم) عليه كونه حيث هذا على أن يلقب كذا فقبل (فالأظهر صحة العقد) نظر المسمى أذ هو معاوضة بحال معلوم فصح كالوفاة بعقك والثاني بطلانه نظرا إلى اللفظ لتناقضه فان لفظ الهبة يقتضي التبرع (و) من ثم (يكون يعا على الصحيح) فيعبر فيه عقب العقد أحكامه كالخيارين كإبرء عاقبه والشقعة وعدم توقف المثل على القبض والثاني يكون هبة نظرا للفظ فلا تنزم قبل القبض (أو بشرط تواب) ويجوز له فالذهب بطلانه (لعدم صحته) يعا بطلانه العوض وهبة كالتواب بناء على الأصح أنها لا تنضمه وقيل تصح هبة بناء على أنها تقتضي (ولو يبعث هدية) لم يهد بها بالجلو أو لا امرين كما قاله أبو علي خلافاً له وببطلان يرى تعين تعدية بها (في طرف) أو وهب شيأ في طرف من غير بعت (فان لم يضر العادة برده كقصة مرة) بتسعيد الراعي الأصح (نعم) أي وعاقبه الذي يكتري نفسه من نحو شوص ولا يسي بذاك الأوهنية والافزئيل وكعبية حلوى (فهو هدية) أو هبة (أيضا) يحكمها للمعرف المظرد وكاتب الرسالة لملكه المكتوب إليه ان لم تدل قرينة على عوده فانه التولي وهو اوجه من قول غير هو باقى على ملك الكاتب وملك المكتوب له الانتفاع به على وجه الإباحة (والا) بان اعتدده واضطربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استئماله) لأنه استئجاع علف غير بغير إذنه (الا) في أكل الهدية منه ان اقتضته العادة عملها ويكون عارية بحيث يذو وسن رد الوعاء حال نظريه قال الأذرى وهذا في ما كوله أفاعيه فضتلف ودلطفه باختلاف عادة لنواحي قبضه في كل ناحية يعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم ولون ثوب ولده وجانته لهذا لا لكها الألب وقال جمع لابن دبرم الأب قبولها أي عند استئساء المخذوم كما ينبغي

بالشراء أو لعدم إرادة المثل بردعها (فهو قربة الموهوب) أي قد وهب يوم قبضه ولو مثلبا في الأصح فلا يمين للتواب جنس من الأموال بل الخيرة نفسه للمقبول والثاني يلزمه ما بعد توبأئله عادة وقيل إلى أن يرضى ولو بأضعاف قيمته فان قلنا بوجوب إجابته ولم يلبه هو ولا غيره (فله الرجوع) في جهته أن يثبت ويهدا أن قلقت (ولو وهب بشرط تواب معلوم) عليه كونه حيث هذا على أن يلقب كذا فقبل (فالأظهر صحة العقد) نظر المسمى أذ هو معاوضة بحال معلوم فصح كالوفاة بعقك والثاني بطلانه نظرا إلى اللفظ لتناقضه فان لفظ الهبة يقتضي التبرع (و) من ثم (يكون يعا على الصحيح) فيعبر فيه عقب العقد أحكامه كالخيارين كإبرء عاقبه والشقعة وعدم توقف المثل على القبض والثاني يكون هبة نظرا للفظ فلا تنزم قبل القبض (أو بشرط تواب) ويجوز له فالذهب بطلانه (لعدم صحته) يعا بطلانه العوض وهبة كالتواب بناء على الأصح أنها لا تنضمه وقيل تصح هبة بناء على أنها تقتضي (ولو يبعث هدية) لم يهد بها بالجلو أو لا امرين كما قاله أبو علي خلافاً له وببطلان يرى تعين تعدية بها (في طرف) أو وهب شيأ في طرف من غير بعت (فان لم يضر العادة برده كقصة مرة) بتسعيد الراعي الأصح (نعم) أي وعاقبه الذي يكتري نفسه من نحو شوص ولا يسي بذاك الأوهنية والافزئيل وكعبية حلوى (فهو هدية) أو هبة (أيضا) يحكمها للمعرف المظرد وكاتب الرسالة لملكه المكتوب إليه ان لم تدل قرينة على عوده فانه التولي وهو اوجه من قول غير هو باقى على ملك الكاتب وملك المكتوب له الانتفاع به على وجه الإباحة (والا) بان اعتدده واضطربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استئماله) لأنه استئجاع علف غير بغير إذنه (الا) في أكل الهدية منه ان اقتضته العادة عملها ويكون عارية بحيث يذو وسن رد الوعاء حال نظريه قال الأذرى وهذا في ما كوله أفاعيه فضتلف ودلطفه باختلاف عادة لنواحي قبضه في كل ناحية يعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم ولون ثوب ولده وجانته لهذا لا لكها الألب وقال جمع لابن دبرم الأب قبولها أي عند استئساء المخذوم كما ينبغي

وقد لا كما هنا في إرجع إلى الأخبار عنهم بحكم المظروف رجوعا واخبر عما تقدم من حكم المظروف حال كون رجوعا ومنه إلى الاختيار بحكم الظرف فعلم أنها لا تستعمل الأمع شيئين ولتقدير الاختلاف جازي أيضاً وبينهما توافق في العامل بخلاف جلاء ومات أيضاً ويمكن استقلال كل منهما بالعمل بخلاف اختصم زيد وعور أيضاً (هـ) (قوله ان لم تدل قرينة على عوده) كان يكتب له منه رد الجواب نظره وكسب أيضاً قوله على عوده أي واخفاه قوله في يكون عارية بحيث يذو وسن رد الوعاء حال تباينها منه ويضعفه بحكمها وقبضه في بابها بما إذا لم تقابل بعوض والافهوا مائة في يده بحكم الإجارة الفاسدة (هـ) (م) على حج

(قوله المعاونين) هل يقسم بينه وبين المعاونين له بالسوية أو بالتفاوت وما ضابطه ولا يعد اعتبار العرف في ذلك (فرع) مائة ومن الرجوع في القوط لا فرق فيه بين ما يستلزم كالاطعمة وغيره ومداد الرجوع على عادة مثال المدافع لهذا المدفوع اليه بحيث يرجع الرجوع رجوع الاطلاق مره اسم على حج (قوله اما مع قصد خلاف) أي العرف قوله فيحكم بالعادة فيه (تبيين) • يؤخذ من تقرير بعض النواحي ان محل ما مر من الاختلاف في القوط المعتاد في الافراج ما يتبادر أخذ من نفسه أما إذا اعتد أنه لخواطرات وان معطيه انما مقصده فقط فظهر الجزم بأنه لا رجوع للمعنى على صاحب القرح وان كان الاعطاء انما هو لانه لا يكون له من غير دخول في ملكه لا يتصور رجوع عليه ٣٠٩ ونسبه متأمله اهـ حج • (كتاب القطة) •

(قوله وضع القاف) وهو الاصنع ويقال قاطعة بضم اللام واطع يفع أوليه اهـ حج (قوله محرم) قبل كل من المال والاختصاص (قوله ضاع) أي وجد جعل غير مملوك الخ (قوله ولا امتنع) الأولى اسقاط هذا القيد لما يأتي من جواز القاطع المتعق القطة فهو داخل في افراد القطة (قوله فلان قبله الى الهي) أي فيكون له ان ادعاه كما يعظم حج والأيدع به بان قاه أو مكن قاطعة وظاهر قول الشارع فان لم يدعه انه لا يثبت لذي اليد الا ان ادعاه وعليه فيستوى حال ذي اليد وحال الهي فيما اذا لم يدعه ففعل الشارع لا يرى هذا القيد في الهي وقال سم على حج أقول بل في قول هذا حيث شرط في كونه لا قول مالك ان يدعه ما تقدم في ركاز حيث كان له وان لم يدعه ما يتقدمه بان الركاز عليك تعال ملك الارض بالاحياء بخلاف الموجود في

ومنه قصد القرب للاب وهو نحو فاض فيفتح عليه القبول كما يشبهه بعض الشراح وهو ظاهر ومحل الخلاف حيث لم يقصد المهدى واحدا منهما والانتهى ان قصد ما بالاتفاق ويحرم ذلك فيما يعطاه خدامه الصوفية فيكون له عند الاطلاق أو قصده ولهم عند قصد هم وله ولهم عند قصد هما أي فيكون التصف فيما يظهر اخذ بما يأتي في الوصية لا يد الكتاب والقراء مثلا وقضية ذلك ان ما جرت به عادة بعض اهل البلاد من وضع طاسه بين يدي صاحب النرح ليضع الناس فيه ادراهم ثم يقسم على المزين ونحوه يجري فيه ذلك لتفصيل فان قصد المزين وحده اومع نظراته المعاونين له عمل بالقصد وان اطلق كان ملكا لصاحب القرح بطبيعة الحال • ويبدأ يعلم عدم اعتبار العرف هنا اما مع قصد خلافه فظاهر واما مع الاطلاق فلان جهله على من ذكر من الاب والخدام وصاحب القرح نظرا للغالب ان كلاس هؤلاء هو المقصود وهو عرف الشرع فيقصد هم على العرف المتألفه بخلاف ما لا عرف للشرع فيحكم بالعادة فيه وله ذلك لو قدر في بيت مال فان قصد قتله لغيره اطلق وكان عليه قبحه ما يحتاج للصرف في مصالحه صرف لها والا فان كان عنده قوم اعتيد قصد هم بالنذر ولو لم يصر فيهم

(كتاب القطة) •

بضم اللام وفتح القاف وقد تسكن وهي لغة النصارى الملقبوا بشرع مال أو اختصاص محتم ضاع بقوته لم يحل غير مملوك لم يصر زولا عرف الواجب مستحقة ولا امتنع بقوته فما وجد في مملوك فلفظ اليد ان لم يدعه فلن قبله الى الهي ثم يكون لقطة نعم ما وجد بدرا رب ليس بها • لم وقد دخلها بغير امان غشية أو به قطة وما القاء محو ربح أو حاب لا يعرف بقصد داره أو جره وودائع ما تمهنا • ورثه ولا يعرف مالها مال ضائع لا قطة خلافا لما وقع في المجموع في الأولى امره الى الامام فيفضله وقته ان رأى به أو يقرضه لبيت المال في ظهور مالها ان وقع ولا صرف لمصارف بيت المال فار لم يكن حاكم أو كان جائر اقل هي • يد ذلك كما رقبه ولو وجد لغيره بالبر خارج صدق قطة قاله الماوردي لانه لا يوجد

ظاهر الارض من المتولات لا يملك بذلك اهـ (اقول) ولعل ما ذكره • من سبق على التفرقة بين الظاهر والباطن التي متى عليها شيخ الاسلام في شرح منبهجوا لا تقدم ان العقد لانه لا فرق بين الظاهر والباطن في انه ان علم ما قبل الاحكام لم يملكها ولا يملكها ما ولا ملكها ما يملكها وقد يقال لا يعين شخص مما ذكره على كلام شيخ الاسلام لان ما ذكره مفروض في معدن يؤخذ من ظاهرها الارض أو باطنها وما ذكره من في متعمل يؤخذ من ظاهرها الارض (قوله ما به) أي او كان فيه لمسلم يدخلها بائنا ام لا على ما يفهمه قوله ولا ليس بها الخ (قوله فلان في يدك ذلك) أي ما عدا القرض لبيت المال

(قوله قال الروائي الخ) معقد (قوله وقربه) الواو محسن او وقوله وسكة عطف على الحر (قوله ان يدل عليه غيره) هذا او غيره والاولى بغيره لان الفعل مؤنثه كافي المصباح وبه عبر حج (قوله فان علم ان صاحبها تعدد) اي وكذا الاول بعد حيث تقدم اخذها منه (قوله بجائزه) يع ذلك اي ولا يجله لاستعمالها (قوله نظرا بشرطه) وهو لعدو وصورة الى سبعة ثم ان وفي يده رسته فذلك والاضاع عليه ما في كثر ذلك من ٣١٠ بقية الديون (قوله واجمعوا على جواز اخذها) اي المقتطة (قوله لان كلا غلظت)

فيه مسامحة اذا الحاصل من الملتقط غلظ وليس من المالك فيها غلظ وقديسياب يانه عبر باقليل نظرا الى ان الشرع اقرضها لملكت قط فكانت ملكها ايها اه شحنا الزيادة بالحق (قوله تلتقط في يد شاني) اي والغرض من الخلاف في وجوبها (قوله وما ذكره بعضهم من وجوبها) الاولى تذكير الضمير لان القطعة اسم لبعين والمراد هنا اللقط (قوله حيث لم يكن فيه غيره) اي او كان وثنى ضياها اذا اثر بها (قوله صحيح) اي خلافا لحي حيث قال ورد بان شرط الوجوب ثم ان يذله المالك اجرة عمله وحرزه وهذا الاثنى اه (قوله لان ماليتها) اي الودعة (قوله وتعين حله طر يقا لحفظه) اي فانه يجب عليه حله بما اذا سم على حج وظاهره وان خلف تركه وورثته يكون من مراجعة الحاكم ومس الشهاد وقد يتوقف فيه و يقال بان مراجعة الحاكم او الاشهاد والرجوع بما يوصيه على الجلس قياسا على ما قالوه في المضطر انه لا يجب الفرع فلا

خاف في الجذ الا داخل صدقه وظاهره عدم الفرق بين المتقرب وغيره لكن قال (روائي في غير المتقرب) انه لو اجده ولو وجد قطعة غيره في ماله كالبصر وقربه وسكة اخذت منه فهو له والافاقطة وما عرض عنه من حب في ارض الغير ثبت ملكه ما لكها فانه جمع ومن اللقطه ان يدل عليه غيره فباخذها ولا يجله لاستعمالها الا بعد تعريضها بشرطه او يتحقق اعراض المالك عنها فان علم ان صاحبها تعدد اخذها بجائزه يسع ذلك نظرا بشرطه واجمعوا على جواز اخذها في الجذ لاحاديث فيها باق بعضها مع ان الايات الشاهقة للبر والاحسان تشملها وعقبها الهية لان كلا غلظت بلا عرض وغيره لاحاد الموات لان كلا غلظت من الشارع ويصح تعريضها للقرض لان غلظتها اقتراض من الشارع وان كانها الاقط وملقوط ولقط وتعلم من كلامه وفي القطع معنى الامانة فلا يضمنها والولاية على حفظها كالولي في مال لمحمود والا كسباب بملكتها بشرطه وهو المقلب فيها (يستحب الالتقاط لو اتي بامانة نفسه) لما فيه من البر بل قال جمع يكره تركه لانه يقع في يمينان (وقيل يجب حفظ المال الا دعي كنفسه وورثته امانة او كسب وكل منهما غير واجب ابتداء وما ذكره بعضهم من وجوبها حيث لم يكن ثم غيره ولو تركها تلفت صحيح قياسا على ما سياتي في الودعة بل اولى لان ماليتها موجودة يتقربها بخلاف ما هنا ولا ينافيه ما فيها ان شرط وجوبها ان يذله المالك اجرة عمله وحرزه مع انه لا ينافي هنا لان امتناع المالك من بذل ذلك مع حضوره بعد بضمه الماله فاتى المخرج عن غيره حينئذ بخلاف مستثنى او يرد ما اذا ما سياتي في الحيلة فيما لو مات رفيقه وترك لهما اوقية من حله طر يقا لحفظه وزعم بعضهم بغيره على قول الوجوب ما لمقاوهم ذفر في بيدين قولهم لا يجب اخذها وان شاف ضياها وقولنا تعين اخذها طر يقا لحفظها ثم خص الغزالي الوجوب بما اذا لم يكن عليه لعب في حفظه ولا يضمن وان اتم الترتل ولا يجب لغيره اتي بامانة نفسه) مع عدم دقة خشية الضماع او طر وانما ينعى وقول ابن الرفعة ان تعريضها على نفسه ينافي هذا لان الخوف اقوى في التوقع رده السبكي بانه لا ينافي بينهما اي من حيث ان المداير كاهون طر على ان يكون او يطرأ عليه ما يترد عنه عن قرب ولو احسقا لاضياها (ويجوز له) مع ذات الانشاط (في الاصح) لان رخصته لم تتحقق وعليه الاحتراز ما اذا هم من نفسه الخيانة فيصرم عليه قبولها كالودعة وقد صرح بذلك ابن مراقه والثاني لا يجوز

مقابل (قوله وقولنا تعين اخذها) ادعى الاول عدم المخرج في تردده مع الثاني - وبلاحد تركه لواجب حثية مانع (قوله ثم خص الغزالي الخ) معقد وقوله اذا لم يكن عليه نص اي عادة وقوله ولا يضمن اي اللقط (قوله لغيره اتي بامانة) اي ويكون مكرها رهاض وامن خلاف من يرميه (قوله فيغيرم عليه) ظاهره وان علم انه لو تركها ضاعت على ماليتها وقد تقدم انه حيث علم ذلك وكان واثما بامانة نفسه وجب عليه اخذها ولا منافاة بينه وبين سبعة اخذها لان ذلك المقروض في الامين وهذا في غيره ولو قيل بوجوده وحرمة الخيانة فيها لم يعد (قوله قولها) اي بمعنى اخذها ولو عبره كان انسيب به عبر حج

(قوله القاسق) أي ولو بنصرتك صلاتي وان علمت امتني في الاموال كما تنهوا لاطلقتهم اه حج وظاهره انه لو نأب لا يكرهه وان لم
تخص مدة الاستبرأ وهو ظاهر لا تنافا ما يجب على الخيانة حال الاخذ (قوله ولو لمعدل) أي ولو لم يلق عدل وبني الاكتمه
فيهم يشهد بالمستور قيا ساعلى السكاح وقد يقال بعدم الاكتفاء بالاستور وهو الظاهر مع الفرق بين هذا وانما كان بان
السكاح يشهد غالبا بين الناس فاكثي فيه بالمستور والفرق من الاشهاد هذا الامتناع من الخيانة فيها وبعد الواو اثن لها
فلم يكف بالمستور (قوله لانها) أي الخصة المأمور بها في الخبر الثاني وهي الاشهاد (قوله فان خالف كره) أي ولا يضمن
وسباقي للشارح الفرق بين هذا وبين ما لو استوعب الاوصاف ٤١١ في التعرف حيث يضمن بصرا الشهود

وعدم تهمتهم (قوله ولو لضاف
عليها منه) أي الاشهاد (قوله
اصنع) أي وضن وصيانة سم
على منهج تقلا عن مر اذا غلب
على نفسه ان استمعها للشهود
يؤذي الى ضياعها رسم وضن
ويحمل الكلام على غير هذه
الطائفة اه وقوله يحصل الكلام
أي بمن الاشهاد (قوله كما يحسنه
بعضهم في الثاني) أي المجنون
(قوله والتقاط الذي) وقع
السؤال في الدرس هل يصح
التقاط الذي للمصنف أم لا
والجواب الظاهر ان يقال فيه
بالثاني لان هذه التقاطه تستدعي
جواز تملكه وهو ممنوع منه
وبؤيده ما يأتي في التقاط الامنة
التي تحل له من الامتناع (قوله
وان لم يكن) أي الذي (قوله
فصيا الله سيل مر) أي في قوله
نعم ما وجد بدا حرب الخ (قوله
الا اعدل في دينه) أي فلا تنزع

خشية استعمالها (ويكرر) تنزيها لا يخرجها عن الالتقاط (لقاسق) لانه قد يحتمل فيها
(والمذهب انه لا يجب الانهاد على الالتقاط) كالوديعة اذا قبلها ثم يستحب ولو عدل لانه
يتمتع به من الخيانة واورثهم من اخذها اعتقادا بظاهر البدول على الله عليه وسلم لا يصر به
في خبر زيد وامر به في غير غيره محمول على التنب والقول بعدم المخاطة عنها لانها زيادة ثقة
والاصل في الامر الوجوب برهان القياس على الوديعة او يجب جله على التنب لاسه
وصرفه عن الوجوب ماصح من قوله صلى الله عليه وسلم من التقط لقطعة فليشهد عليها اذا
عدل او ذوى عدل فالتصريح بين العدل والعدلين يقتضي عدم الوجوب والالم يكف العدل
والطريق الثاني القطع بانه لا يجب ويذكر في الاشهاد بعض مقاماتها ولا يشترطها فان خالف
كره كما جزم به في الاوراد ولو خالف عليها منه علم ظالم بها واخذها لها امتنع وانما وجب في
التقاط لان امر النسب اهم من ركن الكفاية عليها انها لقطعة (والمذهب انه يصح التقاط
القاسق) والمراد ان قلنا انزل ملكه وهو الاصم والسفيه وليس في كلامه تكرار مع
ما صرح في قوله ويكره لقاسق اذ مراده بالجملة هناك احكام القطعة هل تثبت له وان منعناه
الاخذ قاله الزركشي (والتقاط العبي) والمجنون حيث كان له سماعه كما يحسنه بعضهم
في الثاني وهو ظاهر لان الغلب فيها الاكساب لا الامانة والولاية وبهذا يدين رد قول
الاذري المراد بالقاسق من لا يوجب نفسه هجر عليه في ماله (والتقاط الذي) والاعاهد
والمؤمن كما يحسنه الزركشي (قد دار الاسلام) وان لم يكن عدلا في دينه فبما يظهر والطريق
الثاني يضر به على ان الغلب فيها الاكساب فيصح او الامانة او الولاية فلا يخرج بدار
الاسلام دارا طرب فقها تفصيل مر (ثم الاظهر) بناء على صحة التقاط القاسق ومثله نفي
بأن الكافر قال الاذري الا العدل في دينه (انه ينزع) الملتقط (من القاسق) وان لم يضمن
ذمها منه (يردع عند عدل) لانه لا يقر به على مال ولا في غير ما ولى والتولى للزعر
والوضع لما تم كما هو ظاهر والثاني لا ينزع ولكن يضم اليه عدل منصرف (و) الاظهر
(انه لا يعتد بتعنه) كالكافر (بل يضم اليه عدل) (ردع) عند توريته الا لا يعتد فيه

منه (قوله الحاكم) أي فان لم يعمل عدلا ولم يضمن من امر في قوله ولا يضمن وانما المراد عدم الضمان وقياس ما يأتي من ضمان
ولي العبي حيث لم تنزع منه ولو ساء كما الضمان وقد يفرق بين القاسق والعبي بصفة التقاط القاسق وكونه أهلا للضمان وعدم
الولاية عليه من الحاكم بخلاف العبي فان الولاية ثابتة عليه فكان ما في يد العبي في بدوليته فيضمن بعدم مراعاة حفظه ولعل
هذا أقرب ويصدق في بيان فقها اذ ذكره وان لم يسبق رقبته لها ولكنه علمها ولم يترعها عن هي يده على القاعدة (قوله لا يعتد
بغيره) أي مستقلا بغيره بقوله بل يضم اليه الخ

(قوله فله التملك) أي الفاسق وقتما خلقه وصادق مع علي ج قوله ثم إذا تم التعريف غلظكم هذا حيث قل في المرتبة بل ينبغي وقت
تملكه على عهده إلى الإسلام فتراجع اه (قوله وأشهد عليه) أي وجوده بقوة وموثقه أي التعريف وقوله عليه أي الملتقط ولو
غير فاسق (قوله حيث لم يكن في بيت المال شي) ليدل على جبر المضموم إليه حيث لم يكن في بيت المال
أي وجودها وقوله بأمين يقوي به أي قياس ما في جبر الرقيب المضموم إليه أن الجبر هنا على الملتقط أن لم يكن في بيت المال
شي (قوله حفظا لحقه) أي التام حيث جازد الالتقاط حيث كان محزا لما في أن غيرا أميرا لاحقه (قوله ثم صرح المادري بالغ)
معقده (قوله من جهة تعرف المرافق) ٣١٢ من أي غير ضم أحد إليه (قوله بخلاف السبقه) أي الذي سبب سببه التبذير

بخلاف من سبب سببه عدم صلاح
الدين فإنه لا يعتمد بتعريفه أن
ق- في جهاد متصف به (قوله فإنه
يصح) أي إذا ن وليه كما قاله
الزركشي اه خطيب وظاهر
إطلاق الشارح أنه لا يتوقف على
إذن الولي ويوجه بأن إذن الولي
أنما يعتبر لتمامه فتعريفه على
الشبه ويجوز تعريفه لا لتعريف
فيه وهو طريق إلى غلظه ففيه
مصلحة (قوله دونهما) أي الصبي
والجنون (قوله حيث يجوز) أي
بأن كان ثم ضرورة لا لاعتراض
(قوله من الضمان) أي المتعلق
بويله لما يأتي من أنها لا تنق في يد
الصبي ولو يتصغير منه لم يضمن
وقوله ويضمن أي الولي (قوله
ما احتطبه) أي فإنه يضمن له أي
(قوله ضمه في ماله) أي فلا يظهر
مالكها وأدى أن الولي علم بها
وقصر في انتزاعها حتى إنقلها
الصبي صدق الولي في عدم التصغير
لأن الأصل عدم العلم وعدم الضمان

(قوله وإن تلتفت) غاية (قوله بتصغير) نذاهرو ولو كان الملتقط محيزا وقضية قوله السابق ويرى الصبي حدثا من
الضمان خلافه فان التعبير في الضمان عنه حيث انتزعها الولي يشعر بضمها ثم التوقف في يده إلا أن يقال المراد بنق الضمان
عنه فبما هو الضمان المتوقف بآلافها الوقف في يده وأقضى الضمان المتعلق بويله كما ذكرناه (قوله سواء استأذن) أي الصبي به كما
(قوله بطلان التقاط العبد) أي البالغ العاقل كما هو ظاهر (قوله لا نه) أي العبد وقوله يعرضه أي السبي وقوله ولأن فيه أي
الالتقاط وقوله الشائبة الأولى أي الولاية وقوله الشائبة الثانية أي التملك وقوله وفيه أي في بطلان الالتقاط

(قوله ما اذا اذن له الخ) أتى شيخنا الشهاب الرملي في عيبتك بجملة التقاطع باذن أحدهما اه ونبهني انه الشرير يكنز ولا يختص بها أحدهما الاذن ويؤيده ان البعض حيث لامها بأبصر التقاطع بفرضه ان يكون يتم ما اه سم على ج (قوله لان يده ضامة) اي فمتعلق الضمان برقبته على ما يأتي (قوله وتعلق الضمان بسائر أه) اهل المراد من التعلق بأموال السدانة بطالب فبؤذي منها ومن غيرهما وليس المراد التعلق بأعيانها حتى يتنفع عليه التصرف في شيء منه لعدم الجبر وقوله بتقديم صاحبها برقبته ظاهر في ان الضمان يتعلق بكل من رقبة العبد والسدوة بصرح ٢١٤ في شرح الروض والعباب على ما تقدمه على

منهج عنهما (قوله جازة) اي العبد (قوله ان بطل) اي ان قلنا يطلانه لعدم اذن السيد فيه (قوله اخذها الحاكم لا السيد) قال شيخنا الزبائي لان التقاطع المكتسب لا يقع لسيد ولا ينصرف اليه وقال البغوي ينبغي ان يجوز له ذلك لان الالتقاط اكتساب واكتساب المكاتب لسيد عذبه زكريا اه ويؤيد ما قاله البغوي ما مر من ان العبد اذا لم يصح التقاطع كان لسيد ولغيره اخذ ما يده ويكون نقطة سيدا لا خذ ومع ذلك المحقق الاول (قوله ولو عرفها) اي المكاتب وقوله وهل يقدم بها اي القفلة (قوله بحسب الرق والخربة) التبادر تعلقه بكل من القملين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة والمبعض نصف او اقله ما يأتي عند قول المتن ثم يعرفها في الاسواق وأواب المساجد ونحوها من انه لو التقط اثنان لقطعهما كل واحد نصف سنة

ويكون لسيد ما اذا اذن له ولو في حلق الاكتساب فصم وان نهاه لم يصح قطعا ولا يعتد بتعريضه اذا بطل التقاطع لان يده ضامة ويستدل بصحة تملكه ولو لسيد باذنه واذا لم يصح التقاطع فهو مال ضائع (فلو اخذ) اي الملقط (سبيده) او غير هذه (كان التقاطع) من الاختذ فيه وفيه بطله ويستطعن العبد الضمان والسيد ان يقره في يده ويحفظه اياه ان كان امينا ولا اضمنه ليد يقر ارمعه فكأنه اخذ منه ورده اليه وتعلق الضمان بسائر أه والمبعض رقبة العبد فقدم صاحبها برقبته فان لم يصح تعلق برقبته العبد فقط ولو عتق قبل ان يأخذها منه جازة فملكها ان بطل الالتقاط والا فهو كسب منه فلا اخذه ثم تعرضه فملكه (قلت المذهب صحة التقاط المكاتب كباية صحيحة) لانه كالطرفي الملك والتصرف فيعرف ويتألف ما لم يقر بطل التعلق والاخذها الحاكم لا السيد - فظنها لملكها اما المكاتب كباية فاسدة فتكفي في القول الثاني لا يصح لمالكه من التبرع والمحقق وليس هو من اهل هذه وكالمن والطريق الثاني القطع بالعصاة كالطرف ولو عرفها ثم فملكها وتلقب بدها في كسبه وهل يقدمها لملكها على غيرها من وجهان وجهها لا وجهها لا وجهها الزكري في سفر القمل والملت (و) المذهب صحة التقاط (من بعضه حر) لانه كالطرفيها ذكر (وهي) اي اللقطة (ولولسيد) يعرفها ثم يملكها بحسب الرق والخربة ان لم تكن بينهما مائة (فان كان) بينهما مائة باله مزايا متاوية (فلمصاحب التوبة) منها التي وجدت اللقطة فيها بعد تعرفها وملكها (في الاظهر) بناء على دخول الكسب النادر في الممايا وهو الاصح والثاني تكون بينهما مائة على عدم دخوله فيها ولو فخل مدة تعرف بالمبعض توبة السيد ولو باذن فيه انا بصر عنه فيما يظهر فان تنازع العاقلين وجدت في يده صدق من هي يملكه كمال عليه النص فان لم تكن يد واحد منهما فهي بينهما فيما يظهر بعد ان يملك كل الاسر وظاهر كلامهم انه في يوم توبة سيد كالتن فيصاح الى اذنه وفي توبة نفسه كالطرف ان لم تكن مائة فانه حرم الاحتياج الى اذن فقيل العربية (وكذا حكم سائر النادر) اي باقية (من الاكباب) الحاصلة للمبعض كالبهية بانواعها والوصية والراكان والصدقة وزكاة الفطر على الاصح لان موصود الممايا اذ اخذها من كل بما وقع في يده

٤٠ ج ع قال سم على ج والحاصل انه يصح التقاط المبعض بفرضه ان سيد ان لم تكن مائة فانه كان في توبة نفسه وفي غيره مائة لا ضمان على السيد باقر اها في يده اه (قوله ولو فخل مدة الخ) اي كان كان يخدم سيد جمعة مثلا ويشغل نفسه مثلها فاتفق وقوع توبة السيد في زمن التعريف (قوله في وجدته في يده) لعلمه في يده (قوله فيصاح الى اذنه) اي سقى لولم ياذن لاصح لاسد ولا وان في نفسه وبقي ما لو اذن له السيد في توبة في ان يلقط لنفسه هل يصح ام لا فيه نظر والاعراب يطلان التعريف في توبة سيد معتزلة كامل الرق (قوله والصدقة وبزكاة الفطر) المراد الصدقة ان ماله عليه بعضه الحر =

بأنه اشراج زكاته بشرط التصاب وكذا انما يزك كذا الفطر اذا وقعت في يومه من هذه التلويح مما ملكت يده ولعلها الا ان المراد انه يقبل زكاته الفطر لان شرط قبول الزكاة الحرية الكاملة كاصح جواب في كتاب تفرقة الزكاة في وقت الاحتياج راجع لمؤن كما هو ظاهر واما الكسب فالعبرة بنفسه بوقت وجوده لكن قوله الا في وان كان ظاهر النص صريح في وجوبه لهما وعليه فلنعامل معنى وقت الاحتياج بالنسبة للكسب ويمكن تصويره بالوصف شيك في يومه او ما يجري الماء او رجل ارضه لسيد ودخل السيد في خبر يومه ٣١٤ (قوله على الثانية) هي قوله اوعيه (قوله مجهول في بعده) اي وهو الزكوى كافي

شرح المنهج

٥ (فصل في بيان لفظ الحيوان) ٥

(قوله وتعرفها) اي اللفظ وما يتبع ذلك كدفعها للقاضي (قوله موسوما) الظاهر انما يحتاج العلامة في نحو الطير دون المناسبة لانها لا تكون الاملاكة

٥ سم على حج وقول سم في نحو الطير اي وما في معناه كالوحوش (قوله او موطا) اي في اذنه قرط

وهو هنا الحلقة مطلقا لا ما يتعلق في شعبة الاذن خاصة الذي هو مبناه وبعبارة المختار القرط الذي

يلحق في شعبة الاذن والجمع قرطة بوزن عنية وقرط بالكسر كرم (قوله كبعير) ظاهره ولو

كان معقولا وهمل يجوز له فك عقاله اذا لم يأخذه لورد الشجر

والمنا في مظهر والا قرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يجد الوجوب ان غلب على ظنه انه لا يتمكن من

ورد الماء والشجر الا بذلك (قوله) كاقضاه كلامه (قياس ما من الوجوب على المقتض ان علم ضاهه بالرم يأخذها وجوبه على

(و) من (المؤن) كاي زكاته وطيب لحافه الفرم بالغنم والوجه ان العبرة في الكسب والمؤن بوقت الاحتياج المؤن وان وجد سعيها في يومه الاخر وان كان ظاهر كلام بعض الشراح ان العبرة في الكسب بوقت وجوده وفي المؤن بوقت وجود سعيها كالمرض (الا ارض الخنازية) منه اوعيه الواقعة في يومه (واقعا علم) فلا تدخل لتعلقه بالرقبة وهي مشتركة واعتراض بعضهم جعل كلام المصنف هنا على النسبة بانها بصورة ان بعده فكذلك تدخل في كلامه مردود بان كلامه حيث صلح لها تين انما غير موصوفه وان لم يوجد في كلام غيره

٥ (فصل) في بيان لفظ الحيوان وشعره وتعرفها (الحيوان المصاولة) ويعرف ذلك بكونه موسوما ومقرطاملا (المنضم من مصاولة السباع) كترفعه وذنب وما يوزع من كرون هذه من كالمرا واجب عنه بما عليها على صفاتها اخذ من كلام ابن الرافعة مردود

بان الصغرى من الامور التسمية فهد وان كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة الى الاسد وشعره (بقوة كبعير وفرس) وسائر وبقر (أرهدوكا رتب وطي) او طير ان كمام وهو كالعقب وهدر كقمرى ويغام (ان وجد جفازة) ولو استوفى الهلكة سميت بذلك على

القلب تقاولا كالميل وقال ابن القطاع بل من قال ذلك وشجاعه وصفه في معمله من الهلكة (فلقاضي) او انما به (التقاطه للفظ) لان ولا به على اموال الغائبين ولا يترده وان

خشى ضياعه كاقضاه كلامه بل قال السبكي اذا لم يرض ضياعه لا ينبغي أن يرضى له والادري يجب الجزم بتركه عندا كفتائه بالرعى والامن عليه ولو اخذ احتاج فلا اتفاق عليه قرض على مالكه واحتاج مالكه لاثبات ملكه وقد تعذر عليه ذلك فان لم يكن ثم

حي قال القاضي باعه وحفظ عنه لانه لا تنع نعم فظن صاحبه وما او مومن ان يجوز حضوره والوجه تغيير الحكم بين الثلاثة مع رعاية الاصح اخذ من الرأى العمل في

مال الغائب (وكذا غيره) من الاخذ اخذ للفظ من المفارقة (في الاصح) صيانة لمن اخذنا من ومن ثم جاز له ذلك في من الخوف قطعا والثاني لا الاذلا ولا به الا حاد على مال الغير اما اذا من عليه اي يقينا امتنع اخذ قطعا كالمال الوسط ومعه كما عقده في الكفاية ان لم يعرف صاحبه واجاز له اخذ قطعا ويجوز ان امانة في يده (ويجزم) على الكل

القاضي ان علم ذلك ومع ذلك لو تركها الا ضمان عليه كامر (قوله بتركه) اي الاخذ (قوله والوجه تغيير الحكم) (التقاطه) اي واذا اختار حفظه وتعيينه فتعيينه قوله السابق احتاج الاتفاق عليه قرض على مالكه انه هنا كذلك وقوله بين الثلاثة اي الاية في كلام المصنف (قوله بالعله) اي الاصح (قوله كالمال الوسط) تقام مثله عن الادري فيما لو اكتفى بالرعى وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الادري أم لا وقد يقال الثاني بناء على ان الادري حال لا يشترط تيقن الامن بل يكفي بالعادة الغالبية في حله

(قوله فان اخذته) اي التعلق وبقى ان مثله ما لو اطلق (قوله الابردة لها كم) هو ظاهر ان كان المتعلق غير الحالم فان كان المتعلق
الحالم كقول كيني في زوال الضمان منه جعل يده للعطف من الاثر او يصيب عليه ٣١٥ وده الى قاض ولو نأيه فيه نظر والاقرب

الاول قياسا على ما تقدم في العند
من انه اذا عتق جازة فملكها ان
بطل الالتقاط والا فهو كسب قته
(قوله اذا لم يكن عليه ائتمعة) ومن
الائتمعة التي عليه ايضا البرذعة
ونحوها من كل ما عليه (قوله
ممنوعة) اي لا تالا تملك ان كونها
عليه يمنع من الرعي وورود الماء
ودفع السباع (قوله مع التوسعة
على القراء) اي وان كان فقيرا
ايضا فلا يمنع فقره من ذبحه
لاستحسان ان الحاصل عليه اخذته
منه بالضرر على انه قد يقال لا يجوز له
الاخذ منه وان كان فقيرا الاتحاد
القاض والمقبض كاقبل بطله
فيما لو كلف في دفع صدقة للفقراء
حيث لا يجوز له اخذ شيء منها وان
غيره قدرا ياخذ منها فطرته
اذا اراد الدفع له ان يقدره قدره
ويذهب (قوله ويستقر على
الكين) قضيت ان ذلك جاز
وان تعددت معرفته عادية وهو
ظاهر لان حال الذابح كحال من
غصب مال غيره بظنه ماله ثم غصب
منه وتعدا نزاعه فانه طريق
في الضمان وان لم يعرف الاخذ
منه (قوله منقعة معروف) اي
من المتقولات ما غير ما فلا تعلم
الطابق تعرف القطعة عليها اذ
هي من الاموال المخرجة وقد تقدم
ان امرها لا من بيت المال (قوله

التقاطه) زمن الامن من الممازة (التعلق) التمسى عنه في ضالة الايل وقيس بها غيرها
بجامع امكان عيشها من غير راع الى وجود ما ملكها التعلق ذلك فان اخذته ولم
يعر الا برده لها كم اما من التلب فبصور التقاطه التعلق قطعا في العصر او غيرهما وتقييد
بعضهم ذلك بما اذا لم تكن عليه ائتمعة والابان كان لا يمكن اخذها الا باخذها فانها ظاهر
ان لا يستخذ اخذ التعلق جمالها ولان وجودها عليه وهي ثقيلة يمنع من ورود الماء
والشجر والقرا من السباع وقد يفرق بين ائتمعة الخفيفة والثقيلة وهو الوجه مخالف
لكلامهم اذ لا تلازم بين اخذها واخذها ولا يلزم من اخذها وهي عليه وضع يده عليه فيضرب
في اخذها بين التعلق والمخاطة وهو لا ياخذها الا للتلف ودعوى ان وجودها ثقيلة عليه صبره
كغير المتع منوعة وخرج بالماله غيره ككلب يقتني فيصير التقاطه له الاخصاص
والاستباح به بعد نحره يعمهنة والبعض المخله تعلق الهدي ياخذها واجده في ايامه في
ويعرفه فان خاف خروج وقت الضرر فوقعه ويسحب استئذان الحالم واصل وجه
تجوزهم ذلك في حال الغير بمجرد التقليد مع كون المالك لا يزول به مع قوة الترسية الغلبة
على الظن انه هدي مع التوسعة على القراء وعدم تهمته الواجد فان المصلحة لهم لانه فانفع
ما لبعض الشراخ هنا وظاهر انه لو ظهر مالكم وانكر كونه هديا صدق بيمينه وحسنه
فالقياس انه يستقر على الذابح ما بين قيته حيا ومذبحا لانه هو الذي فوته به بيمينه ويستقر
على الاكسين بدل العلم والذابح طريق والاربعه جواز تعلق منقعة معروف لم يعلم مستحقها
بعد تضررها انها مملوكة لمعروف عليه فهي من حيز الاموال المملوكة وجواز تعلق
منقعة موصى بها كذلك رقبته لانها مملوكة كان الرقبة للراون والمنفعة للموصى له وان
ربح الزركشي من تردده عدم جواز تملكه ما (وان وجدته) أي الحيوان المذكور
(بقربة) مثلا او ما يقاربها عرفا بحيث لا يصح في مهلكه فيما يظهر (فالاصح جواز
التقاطه) في غير الحرم واخذ بقصد الحائطة (التعلق) لتطرق ايدي المتنازعين عليه عند ادون
الممازة لتسد طريقها ولا مشاد ارساله فيها الاراع فلا يكون ضالته بغير خلاف العمران
والثاني المنع كالممازة لاطلاق انحر ووردان سابقه يقتضي الممازة ليس دعواتها الى
وترعى الشجر وقد يمنع التعلق كالبعير المقلد وكالودفعها للقاضي معرضا عنها تهاد
لاعرضه المسقط لحقه (وما لا يمنع منها) اي صفات السباع (كشاة) ويجعل وتفصيل وكسب
ابل وخيل (بجواز التقاطه) للقطيع والقطيع (القربة) ونحوها (والممازة) زمن امن ونهب
ولو لغير القاضي كما اقتضاه اطلاق الخمر وصوناته عن الصباغ (ويضرب اخذته) اي الما كول
التعلق (من مممازة) بين اء ورواثة (فان شاعرفه) ويستحق عليه (وتملكه) بعد التعريف
كغيره (او باعه) بادن الحالم كم وجدته (وسط غنم) كاذكل بل اوله (وعرفها) أي

الرغبة) بدل من الضمير او مبتدا (قوله والاخذ) ي وغير الاحداخ (قوله اربو حده) اي وان لم يجد به باعها استغلا اء محلى ولم
يتمرض للشهاد وقضيت انه لا يجب الاشهاد بوجه بانه وتغن وان الخليل للقطيع من حيث هي الكسب ولكن ينبغي استعبا به

(قولوا لا يجب في هذه المصلحة) هي قوله أو قلكم حالا (قوله وسبأني عنه) أي في المخاض وقوله وليس له يسع بعضه) لو كانت المصلحة مما يجوز لرجل مثلا بل يجوز له إيجار أم لافيه نظرا والأقرب الأول لأن فيه مصلحة للمالك وبني ما لو كانت القطعة عبدا وأنفق عليه الإطعام على اعتقاده انصبقتين أنه حره الرجوع بما أنفق أم لافيه نظرا أيضا الأقرب الثاني لأنه أنفق ليرجع على السيد وتبين أنه لا مال له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالانفاق عليه حتى يرجع عليه بما أنفق وعمل ذلك في عدم الرجوع وماذا يسع ثم ظهر المالك وقال كتب أعقبت له في المدونة وفي سم على منهج لو ظهر مالكه وقاله كتب أعقبت له مثلا قبل تصرفه صدق وبأن سيده ثم لو كتب نفسه وأقر بقاء الرقبا أخذ الثمن فهل يقبل وجهان اهـ (اقول) الأقرب عدم القول بتعليطه عليه ولتشوف الشارع للعق ولأن الرجوع مما أقرب من الحقوق اللازمة لا قبل منه (قوله لا تستغرق النفقة) قال سم على منهج بعد مثل ما ذكره واقول هذا التحليل موجود ٣١٦ في أخاه باذن الحاكم ثم بالاشهاد مع أنه جائز كما تقدم وقد أوردت ذلك على مد

فأجاب بأنه لو جاز القرض على
المالك فربما يقرض ويتلف
الحيوان أو ما يقرضه بلا تقصير
فبين القرض يدعى على المالك من
غير فائدة ولا كذا في اتفاقه لأنه
يقتنع في الحال شيئاً أياً
(أقول) هذا الفرق انما ياتي فيما
لو اقرض جـ له ليصرفها على
الحيوان أو ما لو جـ من يقرضه
كل يوم قد ربما يتقعه على الحيوان
كان كمالواً أتق بنفسه (قوله عند
امكان مرايجته) أي من مسافة
قرية وهي مادون مسافة العدوى
ويحصل المراد ما يجب طلب الماء
منه بان كان بمجة القرب (قوله أو
على ماله) أي وان غل (قوله أتهد
على انه يتفق) أي فان فقد
الشهود فلا رجو علان نادى وحمل

القائمة التي باعها الامام وانما أنت الصغيرها الثلاث هم عوده الى الفتن وذكروا في كماله لعدم
الايام فب (ثم فلكه) أي الفتن (أو) فلكه حالاً ثم (أكله) ان شاء اجابوا ولا يصوروه
أكله قبل فلكه فظنوا ما في فيبا يسرع فسادهم (وغير فبته) يوم فلكه لا كما سرح به
آخر الباب (ان ظهر مالكم) ولا يجب في هذه المصلحة تعريضه على الظاهر عند الامام
وسبأني عنه فظنوه بما فيه وعلى ذلك بان التعريض انما يراد بالثقة وقد وقع قبل الاكل
واستقر به يد في النعمة ومن ثم لم يذره افرازه بل لا يصدق به لان بقائه فيتمتع وايسر
له بيع بعضه لاختلاف ثلاثين شقة ولا الاستعراض هل المالك ذللت والفرق
منه وبين ما عرف في هرب الجمال انه ثم تعريض العين ابتداء لعل على الاجازة وعدم
الرغبة فيها بالاحتياط ولا كذلك القطعة ولا يرجع بما اتفق الا اذا اذن له الحاكم عند
امكان مراجعته والا كان خاف عليه او على ماله فيما يظهر ثم ادعى انه يتفق بقية
الرجوع والاولى اولى لحفظ العين من اعل مالكم ثم الثانية فتوقف استباحة الفتن على
التعريض وعلى ذلك ما لم يكن احدنا حافظ للمالك والانتصير كما قاله الماوردي ويؤيد
ما في قولنا ايضا اذ اذاعته وفي فلكها حالاً ليستبقيا حياحة قدر ونسل لانه اولى من الاكل
ولما بقاؤه للمالك امانة ان تبرع بانفاقه ولو اعيا به رصداً لا تتركه فقام به غيره حتى عادته
لم يملكه ولا يرجع له بشي الا ان استأذن الحاكم في الاتفاق او اشهد عند تقديمه انه يتفق بنية
الرجوع خلافاً لاجد والبش في كونه بما في المالك في الرجوع به من غيره ومن اخرج محتاجاً
غرم لم يملكه وما نقل عن الحسن البصري من ملكه لرد بان الاجماع على خلافه (فان)

قلت في العمران دون المفاضة (قوله بنية الرجوع) عبارة حج أو نواه عند فقد الشهود لان فقدهم هنا غير نادر كما عرّفنا اخذه
من آخر الاجابة ١٥ وقوله الاول اى من الخصال (قوله ونسل) اى فان ظهر مالكم كما غابها من المقتضى (قوله لانه اولى) قضيته
استماع هذه الفعلة في غير المال كقول ويكاد يصرح به قوله بعد ولو كان الحيوان غيرا كقول فنيمة الخصالان الاوليان ولكن نقل
عن شيخنا الزايدى جواز ذلك في هذه الحالة لا لاتباعه ايضا ووجه بان العلم في جواز اكل الما كقول في العمران عدم تسير من
يشتره ثم قالوا وهذا موجود في غير المال كقول (قوله لم يملك) اى ثم ان استعمله لزمته اجرة ثم ان ظهر مالكم فظاهر الاول
يكون من الاموال الصائفة لم لا يهبط لرقباص ماصرا اى الباب فمالا الوقت الرجوع فبالي هجره الى آخر ما مر الاول (قوله ومن
اخرج من ما غاب قلم يملك) اى ويكون للمالك ان رجعت معرفته ولا لفظه كما يعلم مما تقدم في المؤلف واطعة الضمير في سم على
ح (فرع) هل يملك البعض الذي لا يبيع ولا يبعدها لجواز

(قوله وقضية امتناع الاكل الخ) وعليه قلل الفرق بين المخافة والعمران ان العمران مخافة للامم في حذائها بخلاف المخافة
 قوله والمساجد ونحوها) اي كالقبة والدرسة والباط (قوله بامطلقا) اي التعلق بالحفظ ثم لا يلتزم بعد ذلك فهل يجوز لموطؤها
 للمكة له او يثبت بطلان التقاطع فلا يجوز لموطؤها فيه تطورا راجع من باب القرض ثم ياتي في سم على حج في باب القرض مانسه
 قوله ونحو مجوسية الخ لو استأنف نحو المجوسية بعد اقترافه فهل يجوز لموطؤها ام يمنع لوجود الهذو وهو احتمال لا يذهب اليه الرواه
 فيسببه اعراضها الرواه في نظر اه وفي حواشي الرض لو اشد الشارح لو املت ٣١٧ نحو المجوسية لم يطل العقد وينتفع الرواه

(قوله وبتق) اي عليه وقوله فمن
 كسبه ان كان حلا ذكرنا ذلك في
 الحيوان ايضا بان يجوز موقوف
 عليه من اجرة اه سم على حج
 (اقول) يمكن انهم اعتكروه
 لان الغالب في الحيوان الذي
 يلتقط حصد ما في ايجاره فلو
 فرض امكان ايجاره كان كالمبد
 (قوله بما اذ عرف رقه) اي او
 اخبر به رقيقا لانه يسبق في حق
 نفسه اذا كان بالضا (قوله وبطل
 التصرف) هو واضح فيما لو اذ
 عتقه او وقفه اما اذا ادعى به
 فقد يقال يصح تصرف المقتط
 فيه وتزويه قيمته لمشتريه من المالك
 وقت البيع وان كانت فوق ثمنه
 (قوله فيما يظهر) اي ولا يجب
 الاشهاد على ما تقدمت مناه قريبا
 (قوله واكاه) قياس ما مر من
 الماروي انه اذا ملكه لا ينعين
 اكله بل ان شاء اكله وان شاء
 جفقه واذا تزوه لنفسه (قوله بل
 راجع الحاكم) اي ما يصفى
 منه والاسم على الاصل
 حيث عرفه والاراجع من يعرف

استخدم العمران) اولي يمكن ما كولا فله ان يخلص ان الاوليان لا الثالثة) وهي الاكل
 (في الاصح) السهولة البيوع هذا لام ولشدة نقلها الى العمران وقضية امتناع الاكل
 فيصير لو نقلها الى العمران والثاني له الاكل ايضا كما في العمران واجب الاول بانها انما
 ابيع له الاكل في العمران الا انه قد لا يجد فيه من يشتريه بخلاف العمران ومرا ادها بالعمران
 الشارع والمساجد ونحوها لانهم الموات محال الاقطة (و يجوز ان يلتقط في زمن
 الامن والخوف ولو لثقله (عبدا) اي قننا لا يبيع) ويجوز في زمن الخوف لا الامن لانه يستبدل
 على سببه مقل لو كانت امه يجله التمتع بها امتنع التقاطها التعلق ويجوز ليعتق فان لم يخل
 لنحو عيسى او محرمية جائز مطلقا وحيث سار التقاط القن فضيه ان يخلص ان الاوليان وينتفع
 من كسبه ان كان والا فكما وصور الفارق معرفة رقه دون ماله بان يكون به علامة
 دالة على الرق كعلامة الخيش والازنج وتظهر فيه ثم صور به ما اذا عرف رقه ولا يزال
 ماله ثم وجد ضالا ولو ملكه ثم تصرف فيه فظهر ماله كوا دعي عتقه او شفعه بعه قبله
 صدق بينه وبطل التصرف (و يلتقط غير الحيوان) من الجاد كالتفد وغيره حتى
 الاختصاص كامر (ان كان يسر عساده كهرية) وطوب لا يتقر وعصب لا يترب
 تغير بين خصلتين فقط (ان شاء ما به) باذن الحاكم ان وجدته ولم يفتحه منه والاستقلال به
 فيما يظهر (ومرفه) بعد بعه لاغنه (يلتقط الثمن) وهذا اولى بما ذكر في قوله (وان شاء
 ملكه) باللفظ لا النية هنا وفيصير كالمبيع عما ياتي في الحال واكاه) لانه معرض له لانه
 ويتعين فعل الاحتفاظ من ما قلنا ما ياتي والا فرب كما قاله الاذرى انه لا يستقل بعمل الاحت
 في غلته بل يراجع الحاكم ويجمع امسا كالتعذر (وقيل ان وجدته في عمران وجب البيع)
 التسير وامتنع الاكل نظيره ما مر في الاول بان هذا بعد قبيل وجوده مشترطا واذ اكل
 لم يضره قريبا لما كولا ان وجدته بعمران اشد اعمار خلاقا لا لا ذرى ولا يجب
 اقرار القيمة المخروقة من ماله لم لا بد من اقرارها عند نقلها لان نقلها من لا يصح قاله
 القاضي (وان امكن عاؤه بصلاح كطب يعقب) اي يمكن تحقيقه ولين يصير اقطار يجب
 رعاية الايط المالك (ان كانت القبطية يبيع ببيع) جميعه باذن الحاكم كالتقيد بالخارج (او)
 كانت القبطية (في تحقيقه) او استوى الامر ان كايضه بعض المتأخرين (وتدبر)

احتفظ وعلى بصره ولو اختلف عليه مخبران قدم اعلمهما فان استوى اخذ بقول من يقول ان كذا احتفظ لان معه زيادة علم
 بمعرفة وجه الاختلاف (قوله وقيل ان وجدته في عمران) والمراد بالعمران هنا نحو المدرسة والمسجد والشارع اذهوا والموان محال
 القطة لا غير كامر اه (اقول) ويقتضي ان مثل ذلك يصح من كل ما كان مخافة لاجتماع الناس كالجوام والقبور والمركب (قوله
 بالتقيد بالخارج) هو قوله ان وجدته ولم يفتق الخ

(قوله بقدر ما يساوى التعريف) ظاهره ان ليس له الاتفاق على التعريف ليرجع بشرطه فليراجع ٨١ سم على ج (القول) ولا مانع من الاتفاق المذكور لحصول المقصود به الا ان يقال الزام حزمة الغير لا يكون الا عند الضرورة وهي منتفية حيث يمكن بيع جزئ منه (قوله ويحل كاجتهه الاذرى الخ) ٣١٨ خفية فرض ما ذكره في اخذ الحقة انه لو اخذ لانه لم يذرف ترك التعريف

ولا في اعتقاد حلها من غير تعريف بل يبقى كثر من استعمال ذلك حيث كان للقطعة وقع فان وجوب تعريفها بحالها يعني فلا يبعد من اعتقاد جوازها فيما يقع لكن كثر من العلم ان من وجد شيئا جزئيا اخذه مطلقا لا يبعد عنه ولا عبرة باعتقاده ذلك لتقصيره بعدم السؤال عن مثله (قوله فان دفعها) اى القاضي (قوله مع التزامه) اى الوديع (قوله وانه لا يلزمه) اى بل قياس ما تقدم مرسته حيث علم من نفسه ان النيابة فيها (قوله وان الدافع له يضمنها) اى يصحكون طريقا في الضمان والقرار على من تلقت تحت يده منها (قوله ولم يوجب الا كثر من) ضيف (قوله ولا يلزمه مؤنة التعريف) اى بل تكون في بيت المال كما ياتي في كلام المصنف (قوله عرفها حزمة من حيثئذ) اى وعلم مؤنة التعريف من الاتقان ثم ان كان اقتضى على مال الكفا مؤنة تعريفها معنى فهل يرجع ذلك عليه لانه انما اقتضى لغرض المالك ولا رجوعها اليه آخره فيه نظر والاقرب الاول لانهم لم يفتقدوا بعرضه السابق ولم يتولوا الحكم عليه مع قصد القلق بل اوجبوا استئناف التعريف فاذا اخذ للقلق كانه من الاذن ولا نظر المستأنف

(الراجد) او غيره (بضمه والا) بان لم يتبع به احد (سبع بهضه) بقدر ما يساوى التعريف (التعريف الباقي) طلبا للاخذ كولى البيت وانما يباع على الخوارق لا على كل كاهل (ومن اخذ لقطعة للقطعة ايدا) وهو اهل الالتقاط لذلك كما فاده الزركشى اى بان كان ثقة (فهو) كدروا ونسبها (امانة يده) لانه يحفظها للمالك كما فاشبهه المودع ومن ثم ضمنها وقصر كان ترك تعريفها على ما ياتي ويحل كاجتهه الاذرى وسيأتي عن النكث وغيرهما ما يصرح به حيث لم يكن له عذر معتبر في تركه اى كان خشي من غلام اخذها او هل وجوبه وعذر فيها يظهر (فان دفعها الى القاضي) (لانه يقول) حفظها لها على صاحبها لانه نقلها الى امانة اقوى وانما يلزمه قبول الوديعة عند استئناف الضرر لا مكان ردها للمالك كما ماع التزامه الحفظ (وكذا لو اخذها للقلق ثم تركه) وردة ما يلزمه القبول وهو علم عدم جواز دفعها للقاض غير أمين وانه لا يلزمه القبول وان الدافع له يضمنها كما صرح به الفقهاء (ولم يوجب الا كثر من التعريف) في غير لقطعة الحرم (والحالة هذه) اى كونه اخذها للحفظ لان النسخ انما اوجبه لاجل ازالة القلق به وقل الا فلون يجب اى حيث لم يفتقد اخذ حالم لها كما يصرح بحالها في ثلاث فبوت حق المالك بكتهم ورجعه الامام والقزالي وقوا واختاره في الروضة وخصصه في شرح مسلم وهو المتعد كما فاه الاذرى لان المالك قد لا يمكنه انشاهاا لعموم قدرها ومرض ويمكن المقتط الضلع عن الوجوب بالدفع للقاضي الامين فيضمن بترك التعريف ولا يرتفع به ضمانه لو بدا له بعد قال ولا يلزمه مؤنة التعريف في حاله على القولين وان نقل القزالي ان المؤنة تابعة للوجوب ولو بد المقصد القلق والاختصاص مرقها سنة من حيثئذ ولا يبعد جماعتهم في ذلك ما اذا اخذها للقلق والاختصاص فيلزمه التعريف جزئيا (فلو قصد بعد ذلك) اى اخذها للحفظ وكذا بعد اخذها للقلق (خيانة لم يكن ضامنا) مجرودة القصد (في الاصح) فان انضم لذلك القصد استعمال او تولى من محل لا تضمن كالمودع فيهما والثاني يصير ضامنا بذلك واذا ضمن في الاثنان بقضائه ثم اطلع وأراد ان يعرف وقلق جازي خرج بالاثنا معاقب قوله (وان اخذ بقصد خيانة فضمن) لقصد المخارن لا خذف وبيروا بالدفع لحاكم امين (وايس له بعد ان يعرف وثقل) او يخصص بعد التعريف (على المذهب) نظر الابداء كالفاسب وفي وجه من الطريق الثاني في ذلك نظر الوجود صورة الالتقاط (وان اخذ لم يعرف وثقل) بعد التعريف (فامانة) يده (مدة التعريف) وكذا بعد ما لم يصتر القلق في الاصح كما قبل مدة التعريف والثاني وبه قال الامام والقزالي في غير مضخوفة عليه اذا كان عزم القلق مطردا كالاستام وقرى الاول بان

الحكم عليه مع قصد القلق بل اوجبوا استئناف التعريف فاذا اخذ للقلق كانه من الاذن ولا نظر المستأنف (قوله لو اراد ان يعرف) قال سم على ج (قوله فلو تمت خيانة في اثنا التعريف ثم اطلع فهل يوفى او يستأنف ٨١ (القول) والاقرب الاول لان قصد النيابة لم يطل اصل القطعة فلا يطل حكم ما يفي عليها (قوله لم يطردا) اى مستقرا

(قوله بكون في الاختصاص امينا) وتظهر فائدة ذلك فيما لو كان كليا في جواز الانتفاع به وعدمه في جواز التصرف في حفظه وعدمه
 فقيل اختصاصه لا يجوز به الانتفاع ولا التصرف في حفظه ويجوز ان بعد الاختصاص (فرع) وقع السؤال الى المدرس عما
 يوجد من الانتفعة والمصالح في عيش الحد أو الغراب ونحوهما ما حكمه والجراب الظاهر ان لفظة يعرفه واحد سواء كان
 مالك المنزل ونحوه وغيره ويحتمل انه كالذي التفت اليه في داره او غيره وتقدم ٢١٩ اول الباب انه ليس بلقطة وله الاقرب

فيكون من الاموال الضائعة
 امره ليت المال (قوله الذي
 يغطي رأسها) اي فاطماني
 العفاص على الوعاء حقيقة (قوله
 من غير ان يسلمها) اي وان كان
 امينا لان الملتصق كالوديع وهو
 لا يجوز له تسليم الوديع لغيره
 الا عند الضرورة كاهو ظاهر
 (قوله بانطلاعه والجهون) عطف
 تفسير في المختار الجون اي
 لا ياتي الانسان بما صنع (قوله
 والاجبه ما توسطه الاذرى)
 معقد (قوله بما يقبل ذلك) وعليه
 فقول الاذرى في تعرضه اي
 صريحا (قوله وكانت امانة)
 ظاهره ولو كان حيوانا وانظر
 ماذا يفعل في موثته هل تكون
 عليه ام لا فيه نظروا في ان يقال
 هو في هذه الحالة كالمال الضائع
 فاني فيه عاقل الى المال الضائع
 من ان امره ليت المال فندفعه
 له ليحفظه ان لم يعرفه صاحبه
 ويصرفه مصرف اموال يت
 المال ان لم يرج وهذا ان كان ظاهرا
 يت المال امينا والادفعه لثقة
 يصرفه مصرف اموال يت
 المال ان لم يعرف الملتصق - صارفه

المستأما خوذاً أخذ مال الاخذ بخلاف اللقطة ولو اخذه لا يقصد حفظه ولا غلظ ولا
 يقصد خبائه ولا امانة او يقصد ادمها ونسبه فامانة وله تملكها بشرطه انفاقا ومعلوم
 انه يكون في الاختصاص امينا ما لم يتب بنفسه او غيره فان تلف فلا ضمان اخذ اعمامه
 في المصيب (و) عتب الاخذ كما قاله المتولي وفيه (يعرف) يفتح وله نكاحا كما قاله الاذرى
 وغيره خلا فالان الرفعة محل التقاطها و (جنسها وصفتها) الشامل لنوعها (وقدرها) هذا
 او وزن او كيل او ذرع (ومعناها) اي وعاءها - فاذا اصله جلد بليس رأس القارورة
 كذا قاله به - ثم بما للتطاي لكن عبارة القاموس مصرحة بكونه مشتركا بين الوعاء
 التي فيه الثقة جلد او ترقة وغلظ القارورة والجلد الذي يغطي رأسها (و) كما هو
 يكسر اوله وبالمذاي خطها المشدود به لاصره صلى الله عليه وسلم يعرفه هذين وقس بها
 غيرها لثلاث تقاط بغيرها ويعرف صدق واصفها ويستحب تصديقها بالكتابة كما هو
 خوف النسيان اما عند غلظها فالاجبه وجوب معرفة ذلك لعدم ما يرد ملكها لو ظهر
 (ثم) بعده معرفة ذلك (يعرفها) يضم اوله وجوبه وان لم يقصد غلظها كما هو بنفسه او تأجيله
 من غير ان يسلمها ولو يكون الحرف قاطعا فغير مشهور بانطلاعه والجهون وان لم يكن عدلا كما
 قاله ابن الرفعة ان وثق قوله ولو يجوز وعليه بالسنة كاعلم عامر وانهم قوله ثم عدم
 وجوب فورية التعريف وهو ما مضى لكن ذهب القاضي ابو الطيب الى وجوب
 الفورية واعقده الغزالي قبل ومقتضى كلام الشافعي جواز التعريف بعد زمن طويل
 كمشرب سنة وهو في غاية البعد والظاهر ان مراده بذلك عدم الفورية المتصلة بالالتقاط
 انتهى والوجه ما توسطه الاذرى وهو عدم جواز تأخيرها عن زمن تطلب فيه عادة
 ويحتجب بظنهم اكثر مما وافقه الباقين فقال يجوز تأخيرها ما لم يطلب على ثلثة فوات
 معرفة الماتية ولم يتعرضوا له انتهى وقد تعرض في النهاية بما في ذلك وفي نكت
 المصنف كالجلبى انه لو غاب على ثلثة أخذ ظالم له احرم التعريف وكانت امانة يده ابدأ
 اي فلا تملكها بعد السنة كما افق به الغزالي وهو اوجه مما افق به ابن الصباغ انه لو خشي
 من التعريف استحصال ما عذرت في تركه ولو تملكها بعد السنة (في الاسواق) عند قيامها
 (وابواب المساجد) عند خروج الناس منها لانه اقرب الى وجدانها ويكره تنزيها كما في
 المجموع لا تعريضها لخالع مع رفع الصوت بمسجد كانشاد هاتيه الا المسجد الحرام كما
 قاله الحارودي والشافعي لانه لا يمكن علق لفظة الحرم فالتعريف فيه محض عبادة بخلاف

والاصرفه بنفسه (قوله فلا تملكها بعد السنة) اي ولو ايس من مالها كاهو ظاهر حرمه العبارة وقوله يكره تنزيها اي
 التعريف (قوله لفظة الحرم) فنيته انه لو اتى عليها قبل وصوله الحرم واراد تعريفها فيه كان ذلك مكروها وفيه تنظر بل مقتضى
 احاطتهم خلافة فليراجع (قوله محض عبادة) اي في ايام الموسم وغيرها

غيره فان المعروفه منهم بقصد القلق وبه يرد على من الخلق به مسجد المدينة والاقص
وعلى تنظير الاذرى في تعميم ذلك لغير أيام الموسم (ومخوها) من المحافل والجامع ومحال
الرجال ولكن ~~استمر~~ يعمل وجدها ولا يجوز له المسافر فيها بل يدفعه الى يعرفها باذن
الحاكم ولا ضمن نعم لمن وجدها بالاعتراض فيها بمقتضى هذه قرب ايم بعد استقرار تقسيم
وقبل تعيين اقرب البلاد لملها واخبر وان جائز به فانه تبعها ومعرفة ولو وجدته
درهما مثلا وجوز كونه لمن يدخله عرفه لهم كالمقطعة فانه القفال ويجب في غير المحل
الذى لا يقصد بالتأخير ان يعرف (سنة) من وقت التعريف بتحديد الخبر الصحيح فيه لان
السنة لا تتأخر فيها القواخل غالبا وتقتضي فيها القصول الاربعة ولاه لو لم يعرف سنة
لضاعت الاداء والى اربابهم ولو جعل التعريف ابدأ الامتنع من التقاطها فكانت السنة
مصلحة لغيره يمين ولو التقط اثنان لفظة عرفها كل واحد نصف سنة لان قسمها انما تكون
عند القلق لا قبله كما قال السبكي انه الاشبه وان قال ابن الرقعة يعرفها كل سنة لانه
في النصف كالمقطعة كاملة وقد يجب التعريف على كل واحد مستثنى بان يعرف سنة فاصدا
حفظها بناء على ان التعريف حقيقه واجب ثم يرد القلق فليزعمه من حيث سنة اخرى
ولا يشترط استيعاب السنة بل يكون (على العادة) زمنا ومخلا وقدرا (يعرف) اقوال كل يوم
مرتين طرفي النهار (أسبوعا) ثم كل يوم مرة) طرفه الى ان يتم أسبوعا آخر (ثم) كل
أسبوع) مرة ومرتين الى ان يتم سبعة أسابيع اخذ اعماله (ثم في كل شهر) مرة
مرة بحيث لا يفسى ان الاخير تكرر الاول ويزيد في الازمنة الاول لان تطاب المالك فيها
أسبوعا ثم تحديد المراتب وما بعدها بما ذكرنا وجه من قول بعض الشراح مرادهم انه
في ثلاثة اشهر يعرف كل يوم مرتين وفي مثلها كل يوم مرة وفي مثلها كل أسبوع مرة وفي
مثلها كل شهر مرة واقرب ان هذا التصديق كله للاعتصاب لا للوجوب كما يفهمه ما ياتي
انه تكفى سنة مفترقة على اى وجه كان التفريق بقيد الاق (ولا تكفى سنة مفترقة) كان
يعرف اثني عشر شهرا من اثني عشر عام (في الاصح) لان المفهوم من السنة في الخبر
التوالي وكما لوحق لا يكمل زيدا سنة (قلت الاصح) يكفى واقعه اعلم) لاطلاق الخبر وكذا لو
صوم سنة ويفرق بين هذا والخلاف بان القصد به الامتناع والزجر ولا يتم ذلك بدون التوالي
وعمل هذا كما يشهد الاذرى ان لا ينحصر التأخير بحيث يفسى التعريف الاول والاوجب
الاستئناف واعتبر الامام وجوب بيان محل وجدانها في التعريف كما مر ولومات المقطع
اشبه التعريف بنحوه كما قاله الزركشي والعراقى واذا قول شيخه ان الاقرب
الاستئناف كمالا يبين على حوله موثقه الزككته حصول المقصود هنا لا يتم لا تقطاع حول
الموثر يخرج المالك عنه بموته فيستأنف الواوئ الحول لا يتد امله (ويذكر) انما
(بعض أو صافها) في التعريف جنسها أو مضافها أو وكاتها ويحرم عليه استيعابها
كما صرح به الاذرى ثلاثا يعقدها كاذب فان فعل ضمن كما صرح في الروضة لاحتمال دفعه

(قوله باذن الحاكم) اى في الدفع
(قوله بقصد) اى باده وقوله
قرب ايم بعد معتقد (قوله) وكالو
سابق لا يكمل زيدا سنة) اى فانه
لا يبرئ ترك تكليفه سنة مفترقة بل
لا يبرأ من الحث من ترك تكليفه
سنة كاملة (قوله بيان محل
وجدانها) عبارة شرح الروض
زمان بدل محل اى بان يقول في
تعريفه من ضاعته لفظة يعمل
كذا (قوله كما صرح) اى في قوله
ولكن اكثره يعمل وجودها وقوله
واذا قول شيخه اى البلقى ارجح

(قوله لان المصلحة للمالك) فيه
نظر بالنسبة لقوله أولا لحفظ الخ
فان فيها التعلق بعدمضى مدة
التعريف على ما يقصد وقوله قبل
وله تعلقها بشرطه اتفاقا لكن
مقتضى قوله في اول الفصل الاثنى
بعد قصد تعلقها أنه لا يستد
بتعريفه قبل ذلك وعليه فيقرب
شبهها عن التقط للفظ (قوله لكن
مقتضى كلامه الخ) معقد سم
عن مرد (قوله على المالك) اى
فالزم يظهر المالك كانت من
الاموال الضائعة فيبيعها او يبيع
بيت المال وله الرجوع على بيت
المالك ما اخضعه (قوله لتبيع)
اى ان اتفق من ماله والا فيضن
بذل ما اتفق من بيت المال
(قوله بل ما يظن أن صاحبه الخ)
اى باعتدال الغالب من احوال
الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون
شديد الجمل فيدوم أسفه على
التأوه (قوله ويعلق رنا) اى من
قوله لا يلزم أن يترفع الخ (قوله
فانه يستبدوا بوجه) هل جلت بغير
الاخذ أو توقف الملك على قصد
التعلق أو على لفظ ألا يحل له لم
تقولون بى أن لا يحتاج الى تعلق
لانه مما يعرض عنه وما يعرض
منه أطلقوا أنه جلت بالاخذ اه
سم على حج (قوله اعتقاد ذلك)
اى اعتقاد اخذه وان تعلق به

الزكاة

الى صاحبكم يلزم الدفع بالصفات ويشار قبسوا زاستقام الى الاشهاد بمصر الشهود
وعدمتهم (ولا يلزم مؤنة التعريف ان اخذ لفظ) أولا لحفظ ولا تعلق وأختصاص
لان المصلحة للمالك (بل يرتبها القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرقعة لكن
مقتضى كلامه انه يتبع واعقده الاذرى ويقل عليه قوله (أو يقتضى) من الملتقط أو
غيره (على المالك) أو بأمر الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزأ منها ان رآه فظهر ما
في حرب الجمل فيجهد ويلزمه فعل الاحتفال للمالك من هذه الاربعة فان اتفق على وجه
غير ما ذكره يترفع وسواء في ذلك أو جبتا التعريف أم لا على ما علقه السبكي والعراقي
ونقله عن جبع لكن الذى فى الروضة كأصلها ان أو جبتا فعلقه المؤنة والا فلا (وان
أخذ) هاجر مجموع عليه (التعلق) أو الاختصاص ابتداء أو فى الاشياء ولو بعد لفظه (قوله
(لزمه) مؤنة التعريف وان لم يملك بعد ذلك لان الحفظ له فى غلظه وقت التعريف (وقيل
ان لم يملك فعلى المالك) لعود الفائدة وصبر عن سكاية هذا فى الروضة به وقيل ان
ظهر المالك فعلقه وهو الاول ليشمل ظهوره بعد التعلق أما المجموع وعليه فلا يفرج عليه
مؤنة من ماله وان رأى التعلق أخذه بل يرفع الامر الى الحاكم ليبيع جزأ منها مؤنة
وان نازع الاذرى فيه (والاصح ان الحقير) قبل حود سار وقيل درهم وقيل وزنه وقيل
دون نصاب السرقة والاصح عندهما عدم تقديره بل ما يظن ان صاحبه لا يكتأسفه عليه
ولا يطول طلبه غالبا (لا يعرف سنة) لان فاقده لا يتأسف عليه سنة والثانى يعرف
سنة لعدم الاخبار وأطال جبع فى ترجيح ما به الذى عليه الاكثرون وهو الموافق
لقوله ما يتعريف الاختصاص سنة ثم يخص به (وقد بان الكلام كما هو واضح
فى اختصاص عظيم المتعة يكتأسف فاقده عليه سنة غالبا) (بل) الاصح أنه لا يلزم ان
يعرفه الا (ثم ما يظن ان فاقده يعرض عنه) بعده (غالبا) ويختلف اختلافه فدانق
القضية الا والذهب فهو ثلاثة ايام وما تقر رنا به كلامه الله عليه السباق اندفع ما قبل
الاولى ان يقول لا يعرض عنه أو الى زمن يظن ان فاقده يعرض عنه فيقبل ذلك الزمن
غاية لقوله التعريف لاظر فالتعريف ولهذا اشار الشارح لرد بقوله بعد ذلك الزمن
ومحل ما تقر فى الحقول أو ما غير سكب زيب فانه يستبدوا بوجه ولو فى حرم مكة كما هو ظاهر
فقد سمع عمر رضى الله عنه من شذى الطوائف زيبه فقال ان من الورع ما يفته الله
ورأى على الله عليه وسلم ترقى الطريق فقال لولا اخشى ان تكون صدقة لا كلها ولا
يشكل ذلك يكون الامام يلزم اخذ المال الضائع لحفظه لان ذلك يقتضى اعراض
مالها عنها ونزوحها عن ملكه فهي الا نباحة فتر كما لمن يريد تعلقها مشيها
الى ذلك ويجوز اخذها من اهل الحادين التى اعتيد الاعراض عنها وقول الزركشى
ينبى خصيصه بالازكاة فانه أولى بحله كالقصر مرد وبيان الاربعة اعتقاد ذلك
كاجرى عليه السلف والخلف وما يصح بعضهم تقييده بما ليس فيه حق لن لا يعبر عن

(قوله بخلاف السنبال) أي قائم اليست مقصوده بل أربابها يعرضون عنها ويقصدوا غيرهما بالأخذ وقضية ذلك أنه لا يجب على
الولي بيعها للمولى عليه وإن أسكن وكان لها وقع وفيه نظر اه سم على ج (أقول) وقد يقال إن كان لها وقع وسهل بيعها بحيث
لو استؤجر من يبيعها كان للباقي بعد الإبرة وقم وجبوا إلا فلا

(قوله بعد قصد غلكتها) قضية التقيد بما ذكرناه إذا أخذنا بقصد حفظ ولا تغلظ ثم يفيل قصد الغلظ لا يعتد بتعريفه (قوله
أعرض عنه) قال في شرح الروض ولودفعها العام تركه نعرفها وتلكها ما استقال أي طلب من الحاكم أقالته منها يعرفها
ورمى تلكها مانع من ذلك لأنه أسقطه اه سم على ج وقد تقدم التصريح بذلك في قول الشارح وقد يتبع الغلظ كالغير
المقصد وكالودفعها للقاضي مع رضا الخ ٣٢٢ (قوله ينبغي أن يعرفها) أي الأمانة التي تحمل (قوله كغلتك) هل يشترط في صحة

الغلظ معرفتها حتى لو جهلت لم
يصح فيه نظر فلا يرجع ولا يبعد
الاشتراط وهي نظير القرض بل
قالوا إن ملكها ملك قرض فليقتل
هل يملك القرض المجهول مر
(فرع) قال في شرح الروض
والظاهر أن هذه اللفظة كاللفظة
إن كانت حامله عند التقاطها
وانفصل منها قبل غلظها وملكه
تبعاً لآله وعليه يعمل قول من
قال أنه يملك بعد التعريف لآله
أي وغلظها اه سم على ج (أقول)
قول سم ولا يبعد الاشتراط قد
يستفاد الاشتراط من قول الشارح
السابق أما عند غلظها فالوجه
وجوب معرفة ذلك ليعلم ما رده
مالكها لوليه رده وله أيضاً هل
يملك القرض المجهول (أقول)
الظاهر أنه لا يملك القرض المجهول

نفسه اعتبره الملقين بأن ذلك إنما يظهر في شعور الكسر عما قد يقصد وسبقت اليد
إليه بخلاف السنبال وألحق بها إخضاعها لملكه بتسليمه عادة كأم
(فصل) في غلظها وغرمها وما بينهما اه (إذا عرفت) اللفظة بعد قصد غلظها
(سنة) أودونها في الحفرة بما زله غلظها ولو هاشما وأبقيا في صور مرق كأن أخذ
للنسيئة أو عرض عنه أو كانت أمقتل له وقول الزركشي ينبغي أن يعرفها ثم يباع وغلظ
ثم أظهر ما عرفها بتسارع فساده مردود إذا الفرق بينهما أن هذا مانع من عرض وهي
مانعها ذاتي يتعلق بالوضع فاختص بمن يدا احتياط وإذا أراد (لم يملكها حتى يختار
بلفظ) من ناطق صريح فيه (كتلكت) أو كما يبيع النية كما هو قياس ما رواه الأبواب
(وتحويه) كاشدته وإشارة أن من فهمه كما قاله الزركشي وبحت التبعين من الرفع أنه
لابد في الاختصاص الذي كان لغرمه أن يقبل لنفسه (وقيل تكني النية) أي تجديده قصد
الغلظ لا لتقاء المعاوضة والايجاب (وقيل غلظها بمعنى السنة) بعد التعريف أكتفاء
بقصد الغلظ السابق وقول الشارح فن التقط لفظ دأما وقلنا وجوب التعريف
وعرف سنة فبذلك الغلظ لا ياتي فيه هذا الوجه كما صرح به الامام والغزالي في البسيط
وان لم يوجب التعريف عليه فمرفق شهيد القصد الغلظ لا يعتد بما عرف من قبل يقتضي
بظاهره أنه لو عرفه مدة قبل قصد غلظها ثم قصد ما مضى وفيه عليه على القول الرابع
وهو وجوب التعريف والمعقد الاستدلال فيه أيضاً (فان غلظها) أي اللفظة ولم يظهر
مالكها فلا مطالبة بها في الآخرة لانه من كسبه كما في شرح مسلم او (فظهر المالك)
وهي باقية بصلها (واقفا على ردعينها) أو بدلها (فذلك) ظاهر إذا ألحق إهمالاً بعد وهما

لتعذر دية متلهم الجهل وقضية قوله وانفصل منها قبل غلظها أنها لو طعت به بعد الالتقاط وانفصل قبل الغلظ ويجب
أنه لا يملك تبعاً لآله وعليه ينبغي أن المراد أنه لا يملكه بملك أمه بل يتوقف على غلظها بخصوصه وينبغي أيضاً أن ما حلت به بعد
الالتقاط ولم يتصل قبل الغلظ أنه يبيعها في الغلظ كما يبيعها في البيع (قوله كان لغرمه أن يقبل) أي بان يقول نقلت الاختصاص
به إلى (قوله لا مطالبة الخ) ولعل ما يسرع فساد في الحال وأكله ثم عرفه ولم يملك القيمة لم تسقط المطالبة أيضاً في الآخرة ولا
فيه نظر ونسبه الثاني اه سم على ج وقال شيخنا الزبدي بعدم مثل ما ذكره الشارح وينبغي أن يكون محله إذا غرم على ردها أو رده
بدلها إذا ظهر مالكها وقضية كلام الشارح أنه لا فرق وقد يوجه بأنه حيث أتى بما وجب عليه من التعريف وتلك صارت من
جمله أكتفاءه وعلم بنية ردها إلى مالكها لا يزيل ملكه وإن أتى به وعلى ما قاله شيخنا فينبغي أن يلحق به ما لو لم يقصد رده ولا عدمه
(قوله وهي باقية بصلها) لو كان زال ملكه عنها ثم عدا فله عليه أنه كالمولى بل لم اه سم على ج (قوله أو بدلها) هل يشترط =

= ايحاب وقبول القياس الاشرط ان كان الملك يتقضى بمجرد ظهور المالك ويحل على انتقاض الملك بمجرد ظهور المالك وجوب رد المال حيث قبل عليه اه سم على ج وقد يقال قوله ان كان الملك ٢٢٢ ينتقض الخ انما يقتضى عدم الاشرط

فلما ارجع من نكحة صبيحة فقله لا يتقضى (قوله وموتة الرد عليه) اى الملقط (قوله ويرد هان يادها المتصلة) قال فى شرح الروض وان حدثت بهذا التملك تبعاً للاميل بل لو حدثت قبسه ثم انقضت ردها كنظير من الرد بالعيب فلو التقط حالاً لم يملك قبل تملكها ثم ولدت رد الولد مع الام اه (تسبه) هل يجب تعريف هذا الولد بعد انتمائه مع الام أولا لانه لم يلقطه وعلى الاول . فهل يكنى ماينى من تعريف الام فيه نظرا اه سم على ج (أقول) نعم يكنى ماينى من تعريف الام لانه تابع ويحق الوالد انقل به دعائم التعريف وقبل التملك فهل يسقط التعريف فيه نظراً والظاهر سقوطه ككتابى سابق من تعريف الام (قوله والارجع) اى المالك وقوله لزمه اى المالك وقوله لم يخص بالمشتري لى بان كان البائع اولها وقوله اى المالك (قوله وان تلفت اللقطة) المملوكة اه ج وقوله حساى بان ماتت وقوله او شرعاً كان أعنتها الملقط (قوله اما المختصة) قسم للمملوكة المفهومة من قوله بعد تملكها (قوله لزم الارض) هو ما تنص من بيعها لكن هل العبرة بقيمتها وقت الالتقاط او وقت التملك او وقت

ويجب على الملقط رد مالها كذا ادخله ولم يتعلق بها حق لازم قبل طلبه كما قاله الرافى في باب الوديعة وموتة الرد عليه فان ردها قبل تملكها فموتة على مالها كما قاله الماوردى ويرد هان يادها المتصلة لا المختصة ان حدثت بعد التملك والارجع فيها لحدوثها بملكه (وان ارادها المالك واراد الملقط العدول الى بدلها اجيب المالك فى الاصح) كالقرض ومن ثم لو يتعلق بها حق لازم تعيين البدل فان لم يتنازعا وردها سليمة لزمه القبول والثانى يجب الملقط لانه ملكها كما قيل به فى القرض فلو ظهر مالها بعد بيع الملقط لها وقبل لزوم العقد بان كان فى زمن خيار لم يخص بالمشتري فله الفسخ واخذها كاجزئيه ابن المقرئ ووافقوه قول الماوردى البائع الرجوع فى المبيع اذا باعه المشتري وهجر عليه بالفلس فى زمن الخيار والفرق بينهما بان الجبر ثم مقتضى التفويت بخلافه هان غير مؤثر والوجه ان الملقط لا يجبر على الفسخ لكن قضية كلام الرافى ترجح انتفاخه ان لم يفسخه (وان تلفت اللقطة) اه او شرعاً بعد تملكها (نعم مثلاً) ان كانت مثلية (أو قيمها) ان كانت موقوفة وما يجهه ابن الرفعة اخذ من تشيعها بالقرض انه يجب فعاله مثل صورى رد المثل الصورى رده الاذرى بانه لا يبعد الفرق وهو كذلك لان ذلك التملك برضا المالك واختياره فرورى وهذا قهرى عليه فكان بضمه ان البدأ به اما المختصة فلا بد لها وللمتعتها كالكلب (يوم التملك) اى وقته لانه وقت دخولها فى ضمانها (وان نقتب بعيب) أو نحو طرأ بعد التملك (فله) بل عليه لو طلب مالها كذا ايدها والملقط ردها مع أرضها (أخذها مع الارض فى الاصح) اذا القاعدة ان ما ضمن جميعه عند التلف ضمن بعضه عند النقص الاما متنى وهو المجهل فانه لا يجب أرضه كالجبر والثانى لأشأنه وله على الوجهين الرجوع الى بدلها سليمة (واذا اذاعها رذل) مثلاً (ولم يصفها) بصفاتهما السابقة (ولائنه) له بما ثبت بها الملك ولم يعلم الملقط أنه له (لم تدفع اليه) اى لم يحجز دفعها اليه لتبر لويطع الناس بدعواهم ولا يصح كفى اخبار البيهقه بل لابد من سماع الحاكم لها وقضائه على الملقط بالذبح كفى الكفاية نعم لو خشي منه انتزاعه الشدة جوره فيه حمل الاكتفاء باخبارها بالملقط ويحمل أنهم ما يحكم من يسعها ويقضى للمالكينها اذا حكم حينئذ ككعدم وهو أوجه (وان وصفها) وصفا احاط بجميع صفاتها (روظن) الملقط (مدعوا بالذبح) المبهمة قطعاً لا ينظنه بل نص الثانى على استحبابه اى ان اتحد الوصف والابان اذاعها كل نفسه وموتها لم تسلم لاحد الا بجهة كينة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب) لانه مدع فيحتاج الى بيعة كغيره وفى وجهه من الطرفين الثانى يجب لان اقامة البيعة قد تنصرت اما عند عدم ظن مدع فينتج دفعها له فان قال مدعى انك تعلم كونه الى الله على نفي علمه بذلك أو يازنك تسليمها الى حلف

طروا العيب ولو بعد التملك فيه نظر والا قرب الاخير لانه لو ظهر مالها قبل طرأ العيب لوجب ردها كذلك (قوله باخبارها) اى البيعة (قوله لحقه) اى وجوباً فان تكلم ردت العين على المدعى وقضى لها بما سألته فى قوله فان تبكى الخ

(قوله والا فلا يلزمه ذلك) اي وان اعتقد المدعي ٣٢٤ عليه أنه يلزم تسليمها بالوصف لا يلزمه الحلق أنه لا يلزمه التسليم

بل يطالبه ببينة (قوله والاقول أقرب) هو قوله فهل ترده هذه البينة كغيرها وقد ردت أنه يلزم بقسمها للمدعي (قوله فليس للمالك تفريجه) اي وانما يفرض الملقط بدلها ويرجع به على من تناقضت عقيدته (قوله اي لحرق) هكذا قاله الشافعي (قوله وادعاء أنها الخ) اي فائدة التخصيص (قوله والمراد) اي على الثاني (قوله قطعاً) اي فان أيس من معرفة مالها فبني على أن تكسر مالا ضامناً أمره بليت المال (قوله فالأوجه) يجوز أن دفعها لأمين اي غير الحاكم فلو بان عدم أمانيه فيحصل تعيين الملقط لتقصيره بعدم البحث عن حاله وبحق خلافة قياسه على ما لو أشهدت من غير قبا فاسقين ولعله الأقرب (قوله كما في الكتاب) ظاهره ولو بعد اعترافه بأنه لقطة وتعيينه اه سم على حج (قوله وقيدته الفري الخ) معقد (قوله لم يسقط) اي فان أراد التخصيص رفع الامر الى الحاكم كما لو لم يتعدد الملقط (قوله ولو ساقطاً) اي ينبغي فيه الملقط فلوا دعي عليه كل أنه يعلم أنها حقه فان حلف لكل تركت فيه وان نكل فان حلف احدهما سلبت أو حلفا جعلت في أيديهما وكذا لو تنازعا ولا بينة لاحدهما لم يملك بينهما تخليف الملقط الخ (قوله ان قصده

أنه لا يلزمه ذلك وقيد بعض الشراح من لم يعتد وجوب الدفع بالوصف والا فلا يلزمه ذلك فان نكل ولم يكن غلظها فهل تردها البينة كغيرها أولا لان الرد كالإقرار واقرار الملقط غريق قول على مالها يفرض أنه غير الواسف كل بحمل والاول اقرب ولولا تلك فتشبهت البينة بوصفها ثبتت وزم بدله كما في البحر عن النص وظاهر أن عمله ان ثبت باقراره أو غيره ان ما شهدت به اليمين من الوصف هو وصفها (فان دفع) الملقط اللقطة لتخصيص الوصف من غير اجبار كما يراه (وأقام آخر بينة) اي بانها ملكه وأنها لا تعلم استقامته كما قاله الشيخ ابو حامد وغيره (حوثت) من الأول (اليه) لان اللجنة توجب الدفع بخلاف الوصف المجزئ (فان تلتفت عنده) اي الواصف المدفوع اليه (فله تعيين الملقط) لانه بان أنه لم يملك له تسليمه الا ان يلزمه ما حكم بالدفع يرى وجوبه بالوصف فلا ضمان عليه لاستقامته قصيره (والمدفوع اليه) لانه بان أنه اخذ له غيره وخرج بدفع اللقطة ما لو تلتفت عنده بعد غلظها ثم غرم الواصف فيها فليس للمالك تفريجه لان ما اخذ مال الملقط لا المدعي (والقرار عليه) اي المدفوع اليه لتلقفه في يده فبرع الملقط عليه بما غرمه ان لم يقر به الملك لانه حينئذ يزعم أن الظالم هو ذو البينة وفارق ما لو اعترف المشتري بالبيع بالملك ثم انقض المبيع فانه يرجع عليه بالحق لانه انما اعترف له بالملك لظاهر البينان الذي يدل على الملاءمة شرعاً فعذر بالاعتراف المستند اليها بخلاف الوصف فكان مقصور بالاعتراف المستند اليه (قلت لا تحل لقطة الحرم) المكي (اللقط) ولو بلا قصد غلظ ولا حفظ (على الصحيح) بل لا تحل الا للقطط أبداً لغير لاصل لقطته الا لتسديد أي لمعرف على الدوام والا فاستمر البلاد كذلك فلا فائدة في التخصيص وادعاء أنهم ادعاهم الاكتفاء بتعيينها في الموسم عنده أنه لو كان هو المراد لبينه والا فادعاهم ما قلناه المتبادر منه انشد وكثرة تكرار عود الناس له فربما عاد ما نكلها أو نأبى به فغلظ على أخذها بتعين حفظها كما غلظ على القاتل فيه خطأ بتفريط الدية عليه مع عدم اساءته والثاني فصل والمراد بالتعريف كيد التعريف لها سنة وخرج بالحرم الحل ولو عرفه ومضى ابراهيم كما خصه في الامتداد لان ذلك من خصائص الحرم وبالمكي حرم المدينة الشريفة فليس له حكمه في ذلك كما اقتضاء كلام الجمهور وصرح به الدارمي والرواني خلافاً للباقين (ويجب تعريفها) اي اللقطة فيه السقط (قطعاً والله اعلم) لتعريفه لا القامة أو دفعها للمالك اي ان كان أميناً فان أراد سفره ولا كما يمين فالأوجه جواز دفعها لأمين ولو اتفق ما لا ثم ادعى أنه ملكه صدق بيمينه كما في الكفاية وقيدته الفري بما اذا لم يكن منازع بخلاف ما لو اتفق صغيراً ثم ادعى ملكه لا يقبل قوله فيه ولو اتفق اثنان ثم ترك أحدهما حقه منه فلا تحل بسقط وان أقام كل منهما بينة بأنه الملقط ولا تاريخ تعارضتوا سقطت ولو سقطت من ملقطها فالتقطها آخر فالاول أولى بهما من سبقه ولو أمر آخر بالتقاط شيء فأخذه فهو لا أمر ان قصده الاخر وان قصد الاخر وقصده

(قوله قد فعها برجله) أي لم يتصل عن الأرض

• (كتاب القطة) •

(قوله يئذ) أي يطرح وقوله ونسبه مبتدا خبره لكنه وقوله بناء على زوال الخ معقد (قوله ويسعى أيضا دعيا) أي للجهل بمن ينسب إليه الولي المختار والذي من قبته اه ولا يتقيد الحكم هنا بـ (قوله طفل نيزد) أي منبؤ (قوله فهو من مجازا الاول) قد يقال هذا بحسب اللغة ما في عرف اهل الشرع فهو حقيقة كإدومه اه سم على ج (أقول) قوله كإدومه أي في قوله ونسبه الخ ومقتضى قول المشرح قبل وكذا نسبه منبؤا بعد أخذ بناء الخ يقتضي أن نسبه منبؤا قبل الأخذ حقيقة لغوية وبعد مجازا باعتبار ما كان عليه (قوله نوذ كر الطفل للغالب) إذا الاصح ان المعيز ٣٢٥ والبالغ الجنون يفتن طنان لا حيا بهما

الى العهد اه ج وهو صريح في ان المعيز لا يسعي طفلا وبشعر به قول المصنف ويجوز التقاط المعيز وهو احد قولين في اللغة ففي الصباح الطفل الولد الصغير من الانسان والدواب ثم قال قال بعضهم ويسعى هذا الاسم للولد حتى يبرز ثم يقال له: بذلك طفل بل صبي وسوقه ويافع ومرأته وبالغ وفي التهذيب يقال للطفل الى ان يتم (قوله كما علم) لم تقدمه ما علم منه ذلك ثم يأتي في كلام المصنف والشراح ما يعلم منه ذلك حيث قال وايضا يصح التقاط المعيز ثم الجنون كالنسي لكن سبق في ج نسبه بذلك ثم قال هنا كما علم وهو ظاهر (قوله فرض كتابه) ولوعلى نسخة علوا به فيصحب عليهم الالتقاط ولا تثبت الولاية لهم أي فعلى الحاكم انتزاعه منهم ولعل سكوتهم عن هذا العمل من كلامهم (قوله وفارق ماصر في القطة) أي من استقصاها

فلهما ولا ينافيه ماصر من عدم صحة التوكيد في الالتقاط لأن ذلك في محومه وهذا في خصوص القطة وإن أدام طرحه على الأرض فدفعهما برجله وتر كها حتى صاحت لم يرضها

• (كتاب القطة) •

فصل بمعنى مفعول وهو من يأتي محي لقطا وملتوبا اعتبارا أنه يلفظ ومنبؤا باعتبار أنه يئذ ونسبه يئذ سلك قبل أخذه وإن كان مجازا لكنه صا حقيقة شرعية وكذا نسبه منبؤا بعد أخذ بناء على زوال الحقيقة بزوال المعنى المستقنه ويسعى أيضا دعيا وهو شرعا طفل نيزد فهو شارع لا يعرف له مدع فهو من مجازا الاول وذكر الطفل للغالب والاصل فيه قوله تعالى ومن أحياءنا فكان أحياء الناس جميعا وقوله واقولوا الذئب وأركانها لا يقط ولقط ولقط وسئل من كلامه (التقاط المنبؤ) أي الماروح والتعبير به للغالب أيضا كما علم (فرض كتابه) حفظا للنفس المحترمة عن الهلاك هذا ان علم متعدد ولو لم يسأل على الاصح كما قال السبكي انه الذي يجب القطع به والافتراض عين وفارق ماصر في القطة بأن الغلب فيها معنى الاستكساب التي جبلت النفوس على حبها كالوطء في النكاح (ويجب الاشهاد عليه) أي الالتقاط وإن كان المقتط مشهورا للعدالة (في الاصح) ثلاث طرق ويضع نسبه المبني على الاحياط له اكثر من المال وانما وجب على ماصه بطريق التبعية فلا ينافيه ماصر في القطة والثاني لا يجب اعتقاد اعلى الامانة كالقطة ودفع ماصر ومضى ترك الاشهاد عند وجوبه لم يثبت له عليه ولا له الحضانة مما يثبت ويشهد فيكون التقاطا جليدا من حيث كماله السبكي مصرحان ترك الاشهاد نفي ومحل وجوبه كما قاله الماوردى وغيره ما لم يسلم له الحيا كم فان سلمه حسن ولم يجب ثم تعليل بان تسليمه حكم فاقضى عن الاشهاد مفرغ على ان تصرف الحاكم حكم والاصح خلافه قالو وجه تعليل بان تسليم الحاكم فيه معنى الاشهاد فاقضى عنه

(قوله ويجب الاشهاد) أي لرجلين ولو مستورين لانه يصير عليه اقامة العدلين ظاهرا وباطنا (قوله مشهورا للعدالة) أي فائتها بان ثبتت بالنزكيتين واشهرت جلال القطة على فرد الكمال ففيه كسور العدل الثمن باب وفي (قوله وانما وجب على ماصه) المقصود على وجوبه في القصة اه ج بقياس ماصر في القطة من امتناع الاشهاد اذا خاف على علمه انما هنا كذلك (قوله في القطة) وقد يقال لانما فاة وإن تعذر التبعية لان الغلب فيها معنى الكسب وفي الالتقاط الولاية على القبط وما معه (قوله ما لم يثبت وشهد) قضية جعله الولاية مساوية الى التوبة ان ترك الاشهاد كبيرة وفيه كلام السبكي الا في (قوله فيه معنى الاشهاد) أي وإن لم يكن مجله احد فاعلم ان ما يفعله الحاكم يشتر امره فيستغني به العلم بالالتقاط وهو بمنزلة الشهادة

(قوله لم يعد وجوب التقاطه) علمت شرح الهبة ولقط غير بالغ ولو عجزا ان يذبحوا اه وهي كالصريح في وجوب التقاط
 المميز مطلقا وكذا صريح التهميم وشرحه فليراجع اه سم على حج (قوله ويجب ذالخ) اي بان يأخذ الواجد له ويرسله اليه
 وليس المراد انه اذا اخذ يجب رده ولا يجب عليه اخذه ابتداء (قوله وتعييرهم به) اي الصبي (قوله وعكسه) اي تعيير المبالغ
 ان اختار دين ايه فذلك والا بان لم يتصر بطله به او غيره فهو على دين الا لقط فيقر عليه لاختار كل من اليهودي والنصراني على
 ماله وهذا المالم يذبح له مله تطالب منه عكسه بما كان كمن لم يمسك في الاصل يدين ثم لما طلب منه التمسك بجملة وقد سبق له قبيل
 تمسك بجملة الا لقط اقر (قوله نعم لو كل به) اي وجوب (قوله من راقبه) نظاهاه الا كفاه او احد وموته في بيت المال (قوله ع عدم
 الرشد) اي وهو كذلك كما يأتي في قوله والسفيه قد لا يسق ٢٢٦ (قوله والسفيه قد لا يسق) اي بان يصيب المال بغير

(ويجوز التقاط الصبي) المميز لان فيه حفظا له وقيامه بقرينه بل لو خاف ضياعه لم يعد
 وجوب التقاطه ويجب رده لمن له كافي كوصي وقاض وملقط لكافة وتخرج بالصبي البالغ
 لاستثنائه من الحفظ نعم الجنون كالصبي وتعييرهم به جرى على الغالب كما قاله السبكي
 وغيره وانما ثبت ولاية الالتقاط للمكاتب (عنى أو فتر (مسلم) ان حكمه بالاسلام اللقط
 نعم اقدار والافلاك كافر العدل في دينه التقاطه والاوجه كاجبته ابن الرفعة واقضاه
 كلامهم جواز التقاط اليهودي النصراني وعكسه كالترايت خلافا للاذنوي (عدل)
 ظاهر افضل المستور ويصرح باهلته نعم لو كل به الحاكم من راقبه خفية لئلا ينادى
 فاذا وثق به صار كعلوم العدة (رشد) ولو اتى ومقتضى كلامه وجود العدة ان منع عدم
 الرشد ولا ينافيه خلافا لن توجهه اشتراطهم في قبول الشهادة السلام من اعجز لان
 العدة اذ السلامة من الفسق وان لم تقبل معها الشهادة والسفيه قد لا يسق والاوجه
 كاجبته اذنوي اعتبار البصر وعدم فهو برص اذا كان الملقط معاهه بنفسه كافي
 الحاشية (ولو التقط عبد) اي قن ولو مكاتبه ومعضا ولو في نوبة كاجبته اذنوي وغيره
 (بغير اذن سيده اتزع) اللقط (منه) لانه ولاية وتبرع وهو غير اهل لهما فان علم به
 اي السيد (فاقره عنده) أو التقط باذنه (قال السيد الملقط) والعبد نائب في الاخذ
 والتبرية ويحل ذلك في غير المكاتب اما هو فلا يكون نائب عنه عند امره بمطلق الالتقاط
 لاستقلاله ولا لاقطال تقصيه ولا يكون السيد لاقطا الا ان قال له التقط في ولو اذن
 لمعض ولا يهايا أو وكائن التقط في نوبة السيد فكالمقن أو في نوبة المبعوض في اطل
 في لوجه الوجهين (ولو التقط صبي) أو مجنون (أو فاسق أو مجبور وعليه) سقه ولو كافر

فاحش مع الجهل بقرينه والقاضي
 قد لا يجبر عليه بان بلغ مصلا
 لديه وماله ثم فسق (قوله وعدم
 حضور برص) كالجذام ونحوه مما
 يفرغ عادة (قوله باذنه) كان قال
 خذوه وان لم يقبل في فيما يظهر
 خلافا لما هو به كلام شارح
 وشرط قوله ذلك له وهو غائب عنه
 عده الفتن ورشده فيما يظهر
 اه حج (قوله ويحل ذلك في غير
 المكاتب) اي الاقراوى في يد
 العبد والاذن في الالتقاط
 ويدل على هذا صريح سم على حج
 حيث قال قوله فاقره عنده الخ
 يضيء استثناء المكاتب فلا يكون
 الملقط السيد لان مجرد اقراره
 لا يزيله مطلق امره بالاتقاط
 الذي لا يكون السيد مجبره
 ملقطا كما يأتي في قوله بخلاف

المكاتب الخ والمبعوض في نوبة نفسه اذ مجرد اقراره فيها لا يزيله مطلق اذنه فيما سم بطلان التقاطه
 حيث عدم وقوع السيد كما يأتي في قوله ولو اذن لمعض الخ فتأمل اللهم الا ان يدعى زياد مجرد الاقرار على ما ذكر وهو
 في غاية البعد كما لا يخفى ثم ثبت بذلك مع مروافق اه (قوله اما هو) اي المكاتب (قوله لقصه) اي فيزغ الملقط
 منه وان اذن فيه السيد اه على (قوله الا ان قال له التقط في) اي هذا الماهر ان اذن في مطلق الالتقاط لا يكتفي وعليه
 في فرق بينه وبين غير المكاتب على ما مر فيه عن حج بان للمكاتبيدا وتصرقا (قوله ولو اذن لمعض) محترز قول المسنف بغير
 اذن سيده (قوله فتكالفن) اي في التفصيل المار (قوله في أوجه الوجهين) ما لم يقل له عني اه (قوله أو فاسق) قال في الروض
 وكذا من لم يعتبر أي حاله اه سم على حج اي والمراد انه لم يكن ظاهرا مله اذ له والام يترع منه الماهر ان المستور يصح
 التقاطه ويوكل الماهر من راقبه خفية

(قوله أو كافر مسلماً) أي حقيقة لا لكونه مسلماً بالحكم بالذوق فإنه لو بلغ وصف الكفر تركه كما أنه لم يحكم بإسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره الخ (قوله انتزعه إلخ) من ظاهره أن غير إلخ لا يستوعق لكن ينبغي أنه إذا اعتد كان غيره الانتزاع مرد ويحصل أن التقيد بالخاصكم لأن المراد الانتزاع القهري وأنه لو تيسر لغيره أخذ على وجه القطع جاز وكان هذا ابتداءً فقط منه لفساد اللفظ الأول مرد اه سم على ج لكن في ج بعد قول الشارح انتزع منه وجوب الانتزاع إلهيهم وظاهر قصصهم الانتزاع إلخ كما أنه لو أخذ أهل من واحد عن ذكر لم يقر وعليه فيقر بين هذا وأخذ ابتداءً بأنه هنا وجدت بد والتظانها حيث وجدت إلهيهم كما في خلاف ما إذا لم نجد فإنه في حكم المباح فإذا تأهل أخذتم يعارض اه وهو صريح أنه متى كان الاشتد منهم أهلاً لا يجوز انتزاعه من الله لكم ولا غيره (قوله بالدار) أي بأن وجد بدا ليس بهلهم (قوله وهما أهل) أي فلو كان أحدهما غير أهل فهو كالعدم ويستقل الأهل به فإني سم على منهم من أن الأهل له نصف الولاءة عليه وبين إلخ كما من يتولى النصف الآخر لا يعني مافيه ويبدأ الحق لا يثبت لا كثر من واحد كما سبباً من أنهما لو تنازعا لقرع ولو كان الحق يثبت لا كثر من واحد بشرط بينهما (قوله من يراه منهما) قضيه أنه ليس له جعله ٣٢٧ تحت يدهما وعليه فتدبر وجه بأن جعله تحت يدهما قد يؤدي إلى ضرر الطفل بتواكلهما في شأه

(أو كافر مسلماً انتزع) أي انتزعه إلخ كما أنه في الشارح التخييز وجوب عدم إلهيهم أما المحكوم بكفره بالذوق فيقر ببد الكافر كما (ولو أزدحم) شأن على أخذه) وإرادته كل منهما وهما أهل جعله إلخ كما عند من رآه منهما ومن غيرهما) إذ لاحق لهما قبل أخذه فلم يره رعاية الاحتل (وان سبق واحد فالتقطه منع الآخر من مزاجته) تخبر من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به أما لو لم يلتقطه فلا حق له وان وقف عند رأسه (وان التقطه معاً وهما أهل) لحفظه وحفظ ماله (فلا يصح أنه يقدم فني) والأوجه ضبطه بغني الزكوة بدليل مقابلة بالفقير (على فقير) لأنه أوفى به غالباً وقد وسببه بهما ويقول غالباً اندفع مالاً لأدنى وغيبه هذا ولا عبرة بتفاوتهما في الغنى الآن فقيراً أحدهما ينفق سببه وحسن خلق كما به بهضهم وظاهر أنه يقدم الغني على الفقير وان كان الأول بخيراً والثاني يستوي فيه الغني والفقير لأن نعمة اللقيط لا تجب على ملتقطه (وعلى باطناً) (على مستور) احتياطاً للقيط ولا يقدم مسلم على كافر في محكوم بكفره ولا امرأه

بعله في هذا (قوله والأوجه ضبطه الخ) أي بخلاف ما يأتي في قوله هام المسلمون بكفائته والفرق اختلاف المبدك مرد اه سم على ج (قوله بغني الزكاة) ظاهره ولو كان غنائه يكسب ولعله غير مرد وان المراد هنا غني المال فقل ما مر في الوقف على الفقراء حيث يدخل فيه الغني يكسب ويشعر به قول الشارح وقد وسببه الخ نعم لو كان أحدهما كسبياً والآخر لا كسب له ولا مال قدم ذو الكسب (قوله لأنه أوفى به غالباً) وقد يقال الغني مطلقاً أوفى به اه سم على ج (قوله وان كان الأول بخيراً) ظاهره وان افترق في البطل وفي شرح الارشاد ما نصه ويؤخذ منه أي من كون حظ الطفل عند الغني أكثر أو لم يشرع الغني شخصاً مفرطاً فقام الفقير الذي ليس كذلك عليه لان الخط حيث عند الفقير أكثر اه وظاهر كلامهم خلاف اه سم على ج (قوله على مستور) صادق مع فقر العدل وغني المستور وهو المنج لان مصلحة العدل المتأخر رجح من مصلحة الغني مع الاستزاد لا يكون عدلاً في الباطن ويستقره لعدم العناية بالمصلحة اه سم على ج (قوله ولا يقدم مسلم على كافر) خلا كان المسلم بالنسبة للكافر كالعدل بالنسبة للمستور لم يدره في عدالة المسلم كزبدرة العدل باطناً اه سم على ج (أقول) وقد يقال المستور قد يكون فاسقاً باطناً فلا يكون أهلاً للتقاط بخلاف الكافر العدل فيدبره فان أهليةه للتقاط محققة فكان مع المسلم كسبين تفاوت في العدالة المحققة والغنى

(قوله كاجته الزكشي) ظاهره وان كان الزوج من غايته ان لا ياتي ببيت زوجته الا احياها او كانت صغته نهارا ولا ياتي زوجته الا بعد صغته من الليل لانه ربما صادف وقت مجيئه احتياج الطفل الى من يقوم به لاستئصال المراء بما رزوجه وظهره ولو باذن الزوج ويصرف بينه وبين صغته الاجارة لها باذنه بان زمن الاجارة لا يستغرق الزمن بقائه فليس فيه تقويت على الزوج بخلافه هنا (قوله بالشروط المأثر) هو عدم تعهدهم ٣٢٨ انفسهم (قوله وليس للقارع) اي من نوبت له القرعة وقوله تركه

حقه اي فإثم وهل يسقط حقه أم لا فيه نظر والظاهر الثاني فيلزمه القاضى لانه بالتقاطه تعين عليه ترتيبه (قوله فريف) قضيه اعتبارا للعمارة في معنى الريف وظاهر ما تقدم في باب المناهي خلافه الآن يقال تسببت عمارة باعتبار صلاحيتها للزرع ونحوه ويؤيده ما في احياء الموات من تسمية تهيئة الارض للزراعة ونحوها عمارة الآن هذا الجواب يبعده جصلة العمارة مقسما ثم تقسيمها الى الريف وغيره (قوله لكن يشترط واصل الاخبار) اي على العادة (قوله بالشريطين المذكورين) هما واصل الاخبار وأمن الطريق وأراد بأمن الطريق ما يشمل المقصد فلا يقارن بل يلقى في قوله وان شرط جوارا لنقل مطلقا أمن الطريق والمقصد وواصل الاخبار والله هذا الشرط ثلاثة (قوله في المختبر) اي بالامانة (قوله وهدم مغارى) اذا الثانية على ما ذكره اخبر من

على رجل وان كانت أصغر على الترتيب منه الامرضة في رضع كما بجته الأذرى والاخلية فتقدم على المقرحة كاجته الزكشي وما بجته أيضا من تقدم به بصري أهي وسلم على مجذوم وأبرص صحيح حيث ثبتت لهم الولاية بالشروط المأثر (فان استويا) في الصفات المعتدلة ونشأ (أقرع) عن سمالا انتفاء المرجع لعدم مدله اليه ما يطعمه الصغير المميز واجتماعهما متق كملها ياء بينهما وليس القارع تركه كالمفرد بخلافه قبل القرعة (واذا وجد بلدى) أو قروي أو بدوى (تقطعا يلد) أو قرية (فليس له نقله الى بادية) لخشوة عيشها وقوات العلم والدين والصنع مفعليا وسواء كان السفر به للنقل أم غيرها كما قاله المتولى وأقرأه ثم لو قرأت البادية من البادى والقرية بمصطلح ذلك المراد منها اي من غير مشقة كبيرة فيما يظهر جازا لنقل اليها لانتفاء العلة فانه في الروضة ويمتنع ايضا نقله من بلدة الى قرية المأثر والبادية خلاف الحاضرة وهي العمارة فان قلت قرية أو كبرت في بلد أو عظمت قد نبغ أو كانت ذات زرع ومغرب فرب (والاصح أنه) اي الملتقط (نقله) اي القطع من بلد وجد فيه (الى بلد آخر) ولولت نقله كما اقتضاه اطلاقه وصرح به المتولى لانتفاء المأثر المأثر لكن يشترط واصل الاخبار وأمن الطريق والامتنع ولولت مسافة القصر والثاني يمتنع بناء على العلة الثانية ولم يفرق الجمهور في جريان الخلاف بين مسافة القصر ودونها وهو كذلك خلافا لما قطع به المأثر من الجوار في بادونها (و) الاصح (أن للتسرب اذا التقط يلد أن ينقله الى بادية) بالشريطين المذكورين فيما يظهر للمأثر والثاني المنع للمعنى الثاني وهو ضياع النسب ومحل الخلاف في المختبر فان جهل حاله لم يقر قطعا وحب منع نزع من يده لتلا بقره بغنة ومن ثم بحث الأذرى انه لو التزم الامانة ووقت منه بها أفقر يده وهدم مغارى نقلت قبلها لافادة هذه انه غريب باحدهما فقط وصديق الاولى بما لو كان مقيمهما او باحدهما او غريبا عنهما وان توجه بعضهم اتحادهما نعم لو قال اولو غريبا فاذا ذلك مع الاختصار (وان وجدته) بلدى (ببادية أمينة نقله الى بلد) والى قرية لانه أرفق به اما غير أمينة فيجب نقله الى مأمن وان بعدل وان وجد بدوى) وهو ما كنى البدوى (يلد فكل حضرى) فان اصابه فذل الشواليم ينقله لادون من محل وجوده بل ينقله أو أعلى بالشريطين السابقين

الاولى فليس المراد بالمغاربة تبانيهم (قوله وصديق الاولى) هذا الامتناع ان ثالث تقضى من هبة بلد

عليه ثم قد يفقه من خصوص هذه ٥١ سم على ج (قوله من محل وجوده) اي ولولته من بلد اختلف محلاتها ٥١ ج ولا ينافيه قول الشارح السابق ثم لو قرأت البادية من البلد والقرية الخ لا مكان حل ما هنا على ما لو غش الطرف المنقول اليه عن المنقول منه بحيث يحصل في العود الى المنقول منه مشقة كبيرة

(أو) وحده يدوى (بإدائه أقره) لكن يلزمه نقد له من غير إيمانه إليها (وقيل إن كانوا
 يتفقون للنجدة) يضم فسكون أي لطلب الرعي أو غيره (ليقر) يده لأن فيه نفعاً عاماً
 والأصح أنه بقر لأن أطراف البادية من البلدة وعلم عما تقر وإن نقله من بلد أو قرية أو
 بادية أمثلة ولا على منه لأنه وإن شرط جواز النقل مطلقاً أن أمن الطريق والمقصود هو أصل
 الأخبار واختيار أمانة الملقط (ووقفه في ما) **خبره** (العام كوقف على المقطاع)
 وموصى به لهم وانما صرح الوقف عليهم مع عدم تحقق وجودهم لأن الجهة لا يشترط فيها
 تحقق الوجود بل يكفي إمكانه كأدل عليه كلامه في الوقف عليه الركني وأضافة
 المال العام إليه لاستحقاقه الصرف عليه منه والأقوى تجوز أذ هو حقيقة للجهة العامة
 وليس علمه كالموقوف على السبكي عدم الصرف لهم وقف الفقهاء لأن وقفه بالفقر غير محقق
 فيه لكن خلفه الأذرى اكتفاء بظاهر الحال من كونه فقيراً وهو أوجه (أو الخاص وهو
 ما اشترطه بكتيبا ملقطة عليه) فلهوه الذي صرح به في المحرر وأولى ولهذا سقطه
 المصنف (ومقرؤة نفعه) ومضطى بما دونه من اعتبارها بدها وشدة بوسطه أو كما جعلها
 (وما في جيبه من دراهم وغيرها) الذي حرفه (ودناير منشورة فوقه ونحته)
 بالاجماع لأن ليداً واختصاصاً كالبالغ والأصل الحرية ما لم يعرف غيرها ونحوه كلامه
 التصريح العام والخاص والأوجه كما أفاده بعض المتأخرين تقديم الثاني على الأول فإن
 سجلت أوفى كلامه على التنوع ليرد ذلك (وان وجد) وحده (في دار) مثلاً أو ساقون
 لا يملك لغيره (فهو) أي الدار ونحوها (له) للبدن غير من أحدها ووجد فيها غيره كقضاء أو
 انقطع وغيره فلهم كما لو كان على دابة فلوركبها أحدهما وقادها الآخر فلا يزال فقط أنعام
 الاستيلاء وما في الرخصة من ابن كعب من أنها ينطبق ما جازها الأذرى والصحيح أنها
 للراكب والحق بذلك لأذرى أيضاً ما لو كانت الدابة مرموقة بوسطه وعليها ركب معترضا
 بذلك قول الشيخين أنها ينطبقا قديماً بان العادة تجازية بأن السائق يكون آلة للراكب
 ومعينه فلا بد منه بخلاف ما هنا فإن بطلها بوسط الطفل قرينة ظاهرة على أنه فيها
 يد أو يد الركب ليست معارضة لها فقتل بينهما هذا ولا وجه فيها أيضاً أن البدل للراكب
 كالتى قبلها ولو كان على الدابة المحكوم بكونها لغيره أيضاً ولا يحكم به بستان وجد
 فيه في أوجه الوجهين **خبره** بعض المتأخرين بخلافه أن الركني لا يحكم بصرف
 والمقصود في البستان ليس تصرفاً ولا سقياً وقصة التعليل أنه لو كان بستان عادته فهو
 كالدابة وهو كذلك ولا ينعى وجد فيها كما قال في الرخصة ينبغي القطع بأنه لا يحكم بها
 وأخذ الأذرى من كلام الامام أن المراد بها المزرعة التي يتجرع عذبة كذا والمراد بكاتبه
 عمله الركني يكون ما ذكره صلاحته للتصرف فيه ودفع المنازع له لأنه طرئ الحكم
 بصفة ملكه ابتداء فلا يسوغ لنا أن نجزم بذلك أن يقول ثبت عندى أنه ملكه كونه يتردد
 النظر فيما لو وجد على عبثه الدابة لكان في هوئها والأقرب لأنه لا يسمى فيها عرفاً سمي

(قوله لكن يلزمه نقله) أي بان
 ينقل معه إلى الأمانة أن كان
 مسكنه غيرها أو بغيره مقامه أميناً
 يتولى امره في الأمانة (قوله من
 البلدة) أي ترسيته من أطراف
 البلدة (قوله وهو أوجه) أي
 وعليه فلو تبين له مال أو منفق
 فالقياس الرجوع عما صرف عليه
 (قوله أو مشدودة بوسطه) أي
 أنه مشدود بوسطه ولو عبر به
 كان واضح والظاهر أن كون شدة
 بوسطه ليس بغيره بل مثل الوسط
 بقية أعضائه (قوله والحق بذلك)
 أي الراسب (قوله أن البدل
 للراكب) أي سواء كان معناها
 مشدوداً بوسطه الآخر أو يده أو
 غيرها وقوله أنه لو كان أي البستان
 (قوله ثبت عندى أنه ملكه) أي
 وثابت ذلك أنه لو ادعى أحد بيئته
 لم يملكه (قوله لكنه في هوئها)
 بأن كان مالاً للعبث جاز من الدار
 بخلاف ما إذا خرجت العبث من
 سم الدار فلا يحكم له بها قطعاً
 (قوله والأقرب) أي عدم الحكم
 بكونه له

(قوله ثم بحث الاذني) فمقتضى قوله قضى فيه اى واقرض عليه ليس بعمل فعمل انه ملك الغير القطع اما لو كان كذلك صدق صاحب المكان لان يده على البيت وعلى ما فيه والا قربانه يقسم بين القطع وصاحب البيت لان لكل منهما ما يدا (قوله وكذلك انياب ودواب) اى ومن ذلك ما لو عرف رقب عبد باريق من الطريق ووجد ذلك الرقيق مربوطا بوسط القطع فحكم بملك الرقيق بالقطع (قوله البعيد) اى عرفا (قوله ولو محكوم ما يقره) هو ظاهر في غير دار الحرب ما هي فان اخذته بقصد الاستيلاء عليه فظاهر انه يجب عليه نفعته وما لو لم يقصد ٢٣٠ ذلك فهل ينقض عليه من بيت المال الخ ام لا فيه فظهر والا قرب الاول لان

اخذته صيره كانه في امته (قوله اقرض عليه) اى على القطع لا على بيت المال ثم رأيت في الخطيب ما فيه وان لم يكن في بيت المال شيء وان كان ثم ما هو اهم من ذلك كسنة ثمر يعظم ضرره لو ترك أو حاثت الظلمة ودونه اقرضه الامام من المسلمين في ذمة القطع كما اضطر الى الطعام فان تعدد ذكر الاقراض قام المسلمون الخ اه (قوله عن ياق في نفقة الزوجة) اى وهو من زاد دخله على خرجه (قوله اى على جهته) والمراد انه على الطفل لا على بيت المال كما يعلم من قوله كما يلزمهم الخ ثم ان ظهر له مال قضى منه والا فهو باق في ذمته كغير القطع المعسر (قوله ويفرق بين كونهما هنا) هذا الفرق صريح في انه لا رجوع لبيت المال وان بان له مال أو نفع ايه هم وهو صريح قول الشارح قبل من هم المصالح مجانا اه (قوله واذا الزهم) اى اتفاقا (قوله فمن سهم الفقراء أو المساكين الخ) اى بحسب ما يقتضيه حاله من كونه فقيرا الخ لانه يأخذ بجميعه اه (قوله رجوع عليه) اى سواء كان الاتفاق من بيت المال أو المسلمين ولا ينافيه غيره ما عر من انه يتفق عليه من بيت المال مجانا ولو اقرضه على من لم يظهر له مال ولا نفع فوجله ما هنا على خلافه لكن قضية ما عر من ان هذا مقر وض في يد المبر السليم والا قرب ما اقتضاه كلام الشارح لانه حيث ظهر له مال تبين عدم الوجوب على بيت المال أو يقال وهو مقر وض فمن بلغ (قوله بعدل يجوز ايداع الخ) اى بان كان أمينا أمنا .

ان كان باجاء بقول لا يختلف وجوده بسلطها التي لا مصلح له منها لان هذا يدعى فيما عرفا (وليس له مال مدفون تحته) فعمل لم يحكم بملكه ككبير جالس على ارض تحتها دفن وان كان باهرا وقت مقتضى له به انه لم يملك بيت الاذني انه لو اتصل له خط بالدفن وربط بصوفيه قضى له به لا سيما ان انقضت الرقعة اليها ما وجد بمكان حكم بانه له فهو تبعه لا المكان كما صرح به الدارمي وغيره (وكذا انياب ودواب) وامتنعة موضوعة بقربة في غير ما سكاها لم تكن تحت يده (في الاصم) كما لو بعدت عنه وفارق البالغ حيث حكم له بامتنعة موضوعة بقربة عرفا كما قاله السبكي بان له رعاية والائتمانه له عملانا فظاهر وعلى الاول لو حكم بان المكان له كان له ذلك ايضا اخذنا ما هو صرح به المصنف في تركه ونخرج بقربه به البعد فلا يكون له جزاء (فان لم يعرف له مال) خاص ولا عام (فلا يظهر انه يتفق عليه) ولو محكوم ما بذكره خلافا لما في الكفاية بهما لا ما وردى لان فيه مصلحة للمسلمين اذا بلغ بالجزية (من بيت المال) من سهم المصالح مجانا كما جاع عليه العصاة مرة اساعلى البالغ المعسر بل اولى والثاني المانع بل يقتضى عليه من بيت المال أو غيره ولو اقرضه مال (فان لم يكن) في بيت المال شيء وان كان ثم ما هو اهم منه وانفع متوليه الاخذته ظاهرا اقرض عليه اطلقا ثم ان رآه والا (قام المسلمون) اى ما سيرهم والوجه ضبطهم عن ياق في نفقة الزوجة فلا يعتبر قدرته بالكسب (بكفايته) وجوبا (قرضا) بالقفاف اى على جهته كما يلزمهم اطلاق المضارب له وض (وفي قول نفقة) للجزية فان امتنعوا كلهم فالتهم الامام ويفرق بين كونها هنا قرضا وفي بيت المال مجانا بان وضعت بيت المال لاتفاق على التجا بين فلم فيه حق مؤكدا دون مال المياه بر واذا الزهم وزعم الامام على ما سير يده فان شق فعلى من براه الامام سهم فان استوروا في نظره فمعه وهذا ان لم يبلغ لقطب فان بلغ فمن سهم الفقراء أو المساكين أو الغر من فان ظهر له مديدا أو قرب وجع عليه وان ضعفه في الرضة وما نوزع به من موقوف نفقة القريب ونحوه بعض الزمان بر دعاس اى انه تصد بدينا لا اقراض (ولا مائة الاقتال) لا يقتل بحفظ ماله في الاصم) لانه يستعمل بحفظ المال كما قاله اولى وقبده الاذني مجانا بعدل يجوز ايداع مال التيمم عنده والثاني يحتاج الى اذن القاضي وعلى الاول ليس للمخاضعة من نازعه في الايولا بمن الخ اما ولا قاضى نزعه منه وتام لاجل ما بين

(قوله اى حيث امكنت مراجمته) اى بان سئل امكنت انه بلامشقة ولا بذل مال وان قل (قوله والاوجه عدم: كناية ذلك كل مرة) اى ويصدق في قدر الاتفاق ان كان لاتفاقه ويؤخذ من هذا جواب مائة وقع السؤال عنها وهى ان زوج لا اذن لو اذن زوجته في الاتفاق على شته وولد ياتي كل يوم خمسة اناصاف من القضة العديدة مدة غيبته ثم ان الشهود وشهدوا بانها اتفق ما اذن له في اتفاده وهو خمسة اناصاف جميع المدة لم تعرضوا لكونهم شاهدوا الاتفاق ٣٣١ في كل يوم وهو ان الحق بقيت بشم اذتهم وان لم ينصوا على انهم راوا ذلك في كل يوم ويجوز لهم السلام اقدام على ذلك لزوية اصل النقطة والتعويل على القرائن الظاهرة في اداء النقطة

• (فصل في الحكم باسلام المقيط) •

(قوله للدار وغيرها) اى وما يقع ذلك كالحكم بكفره بعد كاله (قوله ولو في زمن قديم) معقدي اى فلا يحكم باسلام المقيط اذا وجد فيها الاحيت كان بها مسلم كيعلم من قول المصنف الا في وفيها مسلم (قوله كقرطبة) مدنية بالاندلس (قوله حتى في الاولى) ولا يعد ان اشتراط ذلك فيها احتراز عما لو كان فيها كفار فقط اما لو كان في احد قديحي الحكم باسلامه لانها دار اسلام ولا يعارضها سم على حج (قوله والاخرتان) دار اسلام) اى كالاولى وان اومهم عطف قوله أو بدار قصوه اصلها خلافه (قوله يمكن كونه منه ولو مجتزعا) ظاهرا انه لا يشترط هنا مضى زمن يمكن في الحمل والولادة

غيره يباشر الاتفاق عليه بالمعرف والاتق به أو يسلمه للملقط يوم ايوام (ولا يفتق عليه منه الا باذن القاضي قطعا) اى على الاصم ومقابل لان ولاية التصرف في المال لا تات الا بالاصل أو وصى أو اوصى أو ائتمنه فان اتفق بغير اذنه كان ضامنا اى حيث امكنت مراجمته والاتفق واهم دوجوا بقول ابن الرفعة كل من فقه جرح والاوجه عدم كناية ذلك كل مرة ولا ضمان عليه حقت

• (فصل في الحكم باسلام اللطمة وغيره) •

اقتبط بدار الاسلام) ومنها ما علم كونه مسكنا للمسلمين ولو في زمن قديم فغلب عليه الكفار كقرطبة نظرا لاسيما القديم لكن نقل الرافعي عن بعض المتقدمين ان محله ان لم ينعوا ثمنه والا فبى دار كفر وأجاب عنه السبكي بأنه يصح ان يقال انها صارت دار كفر بصورة الحكم (و) ان كان (فيها اهل ذمة) او عهد كما قاله الماوردي وغيره (أو) وجد (بدار قصوها) اى المسلمون (وأقروها بكفار صلحا) اى على وجه الصلح (أو) اقروها بيهدم (بعد ملكها المجزية وفيها) اى الدار في المسائل الثلاث حتى في الاولى كما قاله الدارمي وان نظرو فيه غيره والاخرتان دار اسلام كما قاله وان نظرا السبكي في الثانية (مسلم) يمكن كونه منه ولو مجتزعا (حكم باسلام المقيط) تغليب الدار الاسلام نظرا لحد وغيره الاسلام بما عولا يعلى عليه وحدث لا ذمة في مسلم باطنها والاتفاظ حفظه الماوردي اما اذا لم يكن ثم مسلم يمكن كونه منه فهو كافر واكتفى هنا بالجواز تغليب المدة دارنا خلافة في قوله (وان وجد بدار كفارة مسكنا لم يسكنها مسلم) فاجابنا زهنيها لا اعتبار به (وان سكنها مسلم) يمكن ان يكون منه (كما سب) منتشر (وتاجر في سلم في الاصح) تغليب الاسلام فلوا سكره ذلك المسلم ذل في نقي نسبه دون اسلامه والثاني كانه تغليب للدار والمراد بالسكنى ما لا يتطع حكم السقراطية الاذرى بحثا قال بل ينبغي الاكتفاء ببلت يمكن فيه الوقاع وان ذلك الولد منه بخلاف من ولد بعد بطرقه بصحوشه لاستحالة كونه منه حال وقضية اطلاقهم انه لو كان مسلم واحد يصير عظيم دارج ووجد منه كل يوم اناصاف متلا حكم باسلامهم وهذا اذا كان لا يعل تبعية الاسلام كالسبا في هذا الشأن وامكان كونه منه ولو على جد وهو الظاهر فقهه نظرا لاسيما اذا كان المسلم الموجد امرأة او اعلم انه يؤخذ من اكتفائهم في دارنا بالجواز وفي دارهم بالسكنى اى لا يسكن في دارهم الا بالامكان القريب عادة وحيدة فلا اوجه وهو ظاهر اخذ من قول حج يمد قول الشارح الا في دار الكفر والاتفا هذا اوجه مما ذكره الاذرى فتأمله ويرق بين الدار من بان شرف الاولى اقتضى الاكتفاء فيها بالامكان وان يعد دخل المجتزعا بخلاف الثانية فاشترط فيها قرب الامكان وهو انما يوجد عند السكنى لا الاحتياز (قوله ما يتطع حكم السقراطية) أى وهو اربعة ايام غيبه في الدخول والخروج (قوله انه لو كان مسلم) اى رجل أو امرأة (قوله وحقت قالوا لوجه الحج) معقدي

(قوله امكانا قريبا) بقى ما لو امكن في البعض دون البعض فيصطلح انه كما لو اشتهب مسلم بكافر ا هـ سم على حج ويحتمل وهو الاقرب ان يحكم بالاسلام من وقع فيه الشك وان كفر رجاية على الاسلام كما حكم بالاسلام ونفى القسب فيما لو كان في اللد مسلم يمكن كونه منه فنفاه وانكر الوطء من امره ولا كان او امره ا هـ حتى لو وجبت المسئلة التي في البلد بكرا أي او كانت لا يمكن الوصول اليها إعادة ككون المسئلة بنت ملكهم لحقه على ما هو مقتضى اطلاعتهم (قوله والاقرب اعتبار الحاق القاتل) أي فيما لو حكم بالاسلام بالدار فقام ذي الخ (قوله وفي النسوة الخ) معقد وقولاه ان ثبت أي بان شهدن بولادة زوجة التي في (قوله من حكم الاسلام) ا هـ الذي حكم به بسبب الدار وتوقى بالصلاة ٢٢٢ والصوم (قوله لكن في المذهب الخ) هذا هو المعقد (قوله ما سبق من الخلاف

أي والراجح منه الاقرار (قوله ويحكم بالاسلام الصبي الخ) هـ (قبيه) هـ مقتضى حكمهم بالاسلام القبط تارة وكفره أخرى ان لقاض رفع اليه امر لقط الحكم بكفره فيها فصوا على كفره وهو ظاهر واما ما قيل لا يجوز لقاض ان يحكم بكفر أحد فان فعل كفر لان الحكم بالكفر رضاه ا هـ فهو غلط فقيح اذ يلزم عليه ان لا يحكم بردة أحد ولا بكفر لقط وهو فاسد وأشد منه ما هل به لان الحكم بالكفر ليس معناه الا الحكم بالاسلام المترتبة عليه فلا رضاه ويلزمه ان لا يحكم بنسوزنا لانه رضاه فله اذا أسلم غير ان يحكم بعدم صحة اسلامه اذا أصبح اليه لا يكفره الا بالنسبة للاحكام الدنياوية وكذا يقال في أطفال الكفار لانهم في الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم ا هـ ج وكبب عليه سم مانسه قوله وما قيل الخ أفنى شيخنا الرمي بما هو افقه فانه

انه متى امكن كونه منه امكانا قريبا إعادة غسله والاملا ما اسير محبوس في مقامه قال الامام في حقه انه لا اثر له لا اثر له لصانته انتهى وهو ظاهر كما قاله بعض المتأخرين ا دام يمكن في المحبوسين امره ولو وجد القبط بعيرة قسب حكمه شارح التجيز من جده وهو ظاهر ان كانت برية دارنا ولا يلد احد علم ا فان كانت برية دار حرب لا يطررها مسلم فلا وولد الذمية من الزنا مسلم كافر كما فني به الواجد رحمه الله تعالى لانه مقطوع النسب عنه خلافا لابن حزم ومن تبعه (ومن حكم بالاسلام بالدار فقام ذي) او معاهد او مؤمن كما قاله الزركشي (بنته بنسبه لحقه) لانه كالمسلم في النسب (وتبعه في الكفر) فارتفع ما ظنناه من اسلامه لان الدار حكم باليد والبيئة اقوى من اليد المجرودة وتصور علقه من مسلم بوطء شبهة امر نادر لا يعول عليه مع البيئة وشمل كلامه ما لو تمحضت البيئة لنسوة وهو الواجب من وجهين سكاهما الدار والاقرب اعتبار الحاق القاتل لانه حكم فهو كالبيئة بل اقوى وفي النسوة انه ان ثبت من النسب تبعه في الكفر والاغلا (وان اقتصر) الكافر (على الدعوى) بانه ابنه ولا جهة (فالذهب انه لا يتبعه في الكفر) وان لحقه في القسب لانا حكمنا بالاسلام فلا تغيره مجرد دعوى كارتع امكان ثقل الشبهة النادرة والطريق الثاني فيه قولان تأييدا يقيعه في الكفر كالنسب وجعل الماوردى محل الخلاف ما اذا استلحقه قبل ان يصدر منه صلاة او صوم فان صدر منه ذلك لم يغير من حكم الاسلام قطعا وسواء اقتلنا يتبعه في الكفر أم لا يحال بينهما كما يحال بين ابوي عيز وصف الاسلام وبينه قال في النكاح اية وقضية اطلاقهم وجوب المحاولة بينهما ان قلنا بعدم تبعه في الكفر لكن في المذهب انه يتسبب تسليعه اسلام فاذا بلغ وصف الكفر فان قلنا بالتبعية فربما كنه يهد له به وسلم والافق تقريره ما سبق من الخلاف (ويحكم بالاسلام الصبي يجهت آخرين لا يفرضان في لقط) واتخذ كرا في باب استطراد (احداهما الولادة فاذا كان احدا بويه مسلما وقت العلق) وان علا ولو اني غير وارثة او قنا قبل الظفر به أو بعده كما سياتي مبسوطة في السير وشمل ذلك ما لو كان حدوث الولد بعد موت اصله وهو الواجب من تردد

أفنى في صغير من أولاد النعمين أسلم أومات يومه أسلم بانه لا يجوز لقاض الحكم بكفره لان الرضا بالكفر كفر فيه ولا يصح الحكم به فلخصا الحكم بالاسلام ا هـ وقوله ليس معناه الخ قديقال لو كان به نفسه لم يقتض الرضا لان الحكم اظهار حصول الحكم به وبجرد ذلك ليس فيه الرضا وقوله لا بكفره الا بالنسبة الخ قديقال ما للمانع من اطلاق الحكم فانه انما يقصد به آثاره الدنياوية ا هـ (قوله بعدم موت اصله) ع انظر لومات الصغير غ الاب هل يتبعه بعد الموت فكذلك حتى يدفن في مقابر المسلمين فليج ا هـ سم على منتهى (أقول) الظاهر عدم التبعية لقطع الاحكام الدنياوية بالموت وتقتل بالبرس عن بعض

== الهوامش خلافه وفيه وقفه ويقال على تسليم هذه ما بعض الهوامش فيمكن ترجيح ما نراه اعاجيبه وشرفه اقتضى ذلك كالروايات بعد موت اصله المزمع وان بعد (قوله فهو مسلم) اى تجرى عليه احكام المسلمين ومنها انه لو بلغ ولو يعلم بالاسلام احد اصوله ثم مات غسل وكفن وصلى عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من اهل الجنة وان عوقب على ترك الصلوات ونحوه الا انه مخاطب بما يتقدر كثره فكيف وهو الا مسلم فليقتبسه (قوله وان ارتد) اى الاحد (قوله ولو علمت بين كافرين) اى حصل او وجد ويجوز قراءته للمعقول اى عاقبه بن كافرين (قوله وان علا) فيه مسامحة بعد فرضه الكلام فبين خلق بين كافرين فالمراد وان علا احد اصول احدهما (قوله ولو امكن احتلامه فادعاه) اى فادعى بعد اسلام اصوله انه احتلم قبل اسلام ذلك الاحد حتى لا يتبعه في الاسلام (قوله غير ظاهر) هذا السوق يقتضى اعتقاد ما اطلاقهم ومثله في حج ثم ذكر انه افترق في حادثة بماء افرق بحث اى زرعته فهو يدل على اعتقاد الثاني وهو كلام ابي زرعة وعبارته وقد سكت ٣٢٣ عن جردى اسم لم يوجد بنده حروجه فادعى

صباها لتبته وادعت البلوغ في وفوجها فاقبته بانه يصدق امانى دعوى الاسلام فلما تقرران الاحتياط للاسلام اقتضى مخالفة القاعدين تصديق مدعى البلوغ بالاستلام وامانى دعوى السن او الخيض فبالاولى لا مكان الاطلاع عليهما فكلف مدعى احدهما البينة وقد صرحوا بانه لو باع او كاتب او قتل ثم ادعى صبايكن صدقه بخلاف ما لو تزوج لان النكاح يحاط به ويصير بين الناس فكون الولي صبايا بعد اقامه يتثبت اليه وان امكن والمجنون المحكوم بكفره يلحق احد ابويه اذا سلم كالمسحوق (قوله يلحق قوله المانع) اى للاستسلام (قوله وكالمسحوق فيمنه كذا) اى من الحكم بالاسلام (قوله بخلافه على الاول)

فيه ولو لمع وجوده اقرب منه بشرط نسبته اليه نسبة تقتضى التوارث ولو ادرم فلا رد آدم ابو البشر صلى الله عليه وسلم (فهو مسلم) بالايجاع وان ارتد بعد العلق (فان بلغ ووصف كفا) اى اعرب به عن نفسه كما في الحرور (فرقت) لان مسلم ظاهر او باطنا (ولو علمت بين كافرين ثم سلم احدهما) وان علا كما ذكر قبل بلوغه ولو بعد تقديره (حكم بالاسلام) اجاعا كافي اسلام الاب ونظير الاسلام يعطى عليه ولو امكن احتلامه فادعاه قبل اسلام اصله فظاهر اطلاقهم قبول قوله فيه لزم امكانه قبوله هنا فلا يحكم بالاسلام وما يحتمل الولي العراقي من عدم قبول قوله الا ان ثبت على طائفة شرع حشون غير ظاهر اللهم الا ان يقال الاحتياط للاسلام يلحق قوله المانع لاحتمال كذبه فيه ولا صل بقاء الصغر وكالمسحوق فيمنه كذا (فان بلغ ووصف كفا فرقت) لست الحكم بالاسلام ظاهر او باطنا (وقول) (هو) (كافر اصلي) لان تبعية ازال الحكم بكفره وقد زالت تباعته فلا بد ان كان عليه اقلا وبني عليه ان يميزه التلطف بالاسلام بعد البلوغ بخلافه على الاول ومن ثم لو مات قبل التلطف جهز كسبل قال الامام وصوبه في الروضة هو كذلك على الثاني ايضا لان هذه الامور مبنية على الظواهر وظاهر الاسلام انتهى ولعلمهم لم يتطروا وجوب التلطف عليه على الثاني اذ تركه لو يجب اغمدون كفرة كما لا يخفى وما ذكر في الاحياء كالمسحوق من ان الصل بالاسلام احدا بويه لا يفي عنه اسلامه شيئا لم يسل بنفسه غريب او سبق قلم على ما قاله الاخرى او مقرر على وجوب التلطف ولو تاملت ثم ارتدت فرئت قطعوا لا يقتض ما جرى عليه من احكام الاسلام قبل رده على الاصح الجهة الثانية اذ اسي مسلم ولو صبايا مجنون وان كان معه كافر كامل (مطلقا) او مجنون ناقص ادمه الجنس

يعنى اذا اذ اقتباس وصف الكفر بعد بلوغه كافر اصلي اذ بلغ ولم ينطق بكفر ولا اسلام مطالب بكلمة الاسلام لانه قال الحكم بالاسلام بعد استغفاله بالبلوغ وان قلنا ان النطق بالكفر صاومر قد اذ بلغ بعد الحكم بالاسلام ولم ينطق بكفر لا يطالب بكلمة الاسلام لانه لم يعرض بعد بلوغه ما يتاى اسلامه الذي حكم به (قوله اذ تركه) اى التلطف (قوله لم يسل بنفسه الخ) اضمحله انه لو بلغ عاقل تام جن وحكم بالاسلام تبعا لغيره في اقطا ما سبق على الجنون بعد البلوغ في الكفر (قوله او مقرر على وجوب التلطف) هذا لا يظهر مع قوله كما فهم لم يتطروا الخ فتأمل به على حج (اقول) اذ صبايا بان المراد ان العاقلين الثاني لم يتطروا الخ وقوله وان كان معه كافر اى مشافه لم يسل (قوله وهو ادمه) اى بالطفل وانما يصحاح في هذا التأويل بناء على ان الطفل ناقص بالذ كر اوله وهو المشهور ولعله وقال ابن الانباري كالمسحوق ويكون الطفل ناقضا واحدا لمذ كر الموت والجمع قال تعالى اى الطفل الذين لم يظهروا على عورات النساء ويجوز ان الخطاب في التلطف والجمع والتاخير فيه بل يطفله وطلابه ومثله

(قوله فلا يحكم بالاسلامه) من تمة

كلام القاضي (قوله لا اوبى به في الاصح) اي فلا كان سايه يومدا او نصرانيا صار هو كذلك وان كان ابواه يهودني او يوثني مثلاً ومن هنا يتصور عدم الاتفاق بين الاولاد والابوين او بعضهم في اليهود والنصر وهذا يتعمق في صورة كرهه في الفراقش يستكمل بصورها اهـ سمع حج (قوله ثم اسلم) اي اواحدهما (قوله فان قلنا عليك كاه فتكذلك) اي ليحكم بالاسلامه (قوله او غنيمة وهو الاصح) عبارة شيخنا الزبائي في اول باب الاستبراء بعد حكاية تحريم وطء السراى عن الجوفى والغفال والمقعد جواز الوطء لاحتمال ان يكون الساي من لا يملكه التخصير كذى ونحوه لاننا لا نحرّم بالشك وبلى اهـ وعادة حج هنا فان قلنا عليك كاه فتكذلك او غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين (قوله ولوسباه مسلم وذى) هذا داخل في موم قوله اولاً وان كان معه كافر كامل الخ لئلا يقال اراد بالكانرا اولاً لمطري (قوله والا فإلّا يد مغلطة في ماله) اي ان كان (قوله لا بعد البلوغ) اي لان قتل المحكوم بالاسلامه بعد البلوغ الخ فلا يقتضيه الامام لعدم تحقق الكفائة (قوله بل يجب دية) اي وتوضع في بيت المال ايضاً (قوله فقبض فاطعة الخ) اي وان طالت هذه استنار السابوغي والافاقية (قوله ولا يصح غنى اوقعتي) اي لانه احد منتظر

الشامل لم ذكر كل واحد واحد متعدد (تبع الساي في الاسلام) ظاهره او باطنا ان لم يكن معه احد اوبى به بالاجماع ولا اعتبار من شذ ولا نصارت تحت ولايته كالابوين وقضية الحكم بالاسلامه باطناً انه لو بلغ ووصف كفرة كان من تداهم وكذلك كافر صوابه وان اوهم كلام بعض الشراح انه كافر امسلي اما اذا كان معه احدهما وان علا كما اشار اليه الاذري بان كان في جيش واحد وغنيمة واحدة وان لم يقصد المالك وقد سبها وها وتقدم الاب فيعلمنا بان اطلق القاضي في تعليقه انه اذا سبق سبي احدهما سبي الآخر تبع الساي فلا يحكم بالاسلامه لان تبعه ما اقوى من تبعه الساي وان ماتا بعد لان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي (ولوسباه ذى) قال الامام فاطمة بن يلدنا والبقوى ودخل به دارنا والاهل ارجى وسباه في جيشنا وكل انما هو قيد الخلاف في قوله لم (لم يحكم بالاسلامه) بل بكونه على دين سايه كما ذكره المسعودي وغيره لا اوبى به (في الاصح) لان كونه من اهل دار الاسلام لم يوثقه ولا في اولاده فكيف يوثق في سبيته ولان تبعية الدار انما يوثق في حق من لا يعرف حاله ولا نسبه والثاني يحكم بالاسلامه به ما لاداره الوجه انه لو سبي ابواه ثم اسلم صار مسلماً بالاسلام ما خلا فالله اعلم ومن تبعه ويقاس به ما لو اسلم باقعه ما دار الحرب او خرجا اليها او اسلموا هو الاصح وخرج بسباه في حيث نال هو وصرفته فان قلنا عليك كاه فتكذلك او غنيمة وهو الاصح فهو مسلم لان بعضه للمسلمين وبعت السبي ومن تبعه انه لو اسلم سايه الذي اقهر حر في صغيره او يملكه ثم اسلم تبعه لان له عليه ولاية وملاك ذلك على الاسلام في الساي المسلم وفي فتاوى البقوى ابداه وجهين في كافر اشترى صغيراً ثم اسلم بل تبعه واربعه ما عديم التبعية بل وكذا فيما قبله ولا يلحق بالسبي غيره لانه مع كونه اقوى في القهر انما يوثق ابتداء فلا تناس به غيره في الانتفاء وتصرع الشيخين بان التبعية انما تثبت في ابتداء السبي يؤيد ما ذكرناه والمستأن كاذبي ولوسباه مسلم وذى حكم بالاسلامه تغليبا لحكم الاسلام كما ذكره القاضي وغيره ولو سبي الذي صيبا او مجنوناً واباعه المسلم او باعه المسلم الساي له مع احد اوبى به في جيش واحد ولو دون اوبى به من مسلم لم يبيع المشتري لقوات وقت التبعية لانه انما تثبت ابتداءه ولو جنى المقيط المحكوم بالاسلامه خطاً او شبهه مدح وجهه في بيت المال اذ ليس له عاقلة خاصة او عدا وهو بالغ عاقل اقتصر منه والا فإلّا يد مغلطة في ماله كضمان متعلقه فان لم يكن له مال ففي ذمته وان قتل خطأ او شبهه مدح نفسه دية كاملة علانظاها الحرية وتوضع في بيت المال وارث طرفه وان قتل عمد اقل الامام المفقوع على مال لانجاً لانه خلاف مصلحة المسلمين او يقتض لا بعد البلوغ وقبل الافصاح بالاسلام بل يجب دية كما صرح المصنف في تعصده وصوبه في المهمات ويقتض لنفسه في الطرف ان اقتصر بالاسلام بعد بلوغه فيقبض فاطعة قبل البلوغ له الى باوغه وافاقته وياخذ الولي ولو كان جادون الوصي الارش مجنون فقير لا نفق ولا لصي غنى اوقعتي فلو افاق المجنون واراد ادرا الارش ليقض منع (ولا يصح) بالنسبة لاحكام الدنيا

(اسلام صبي غير ناسب فلا على الصحيح) كثيرا ما يميز بجماع استفاء التكليف ولان نطقه بالشهادتين خبر وشهره صغيره يقولوا انشأه وكعبوده والثاني يصح اسلامه حتى يرث من قريته وعلى الاول تستحب الحيلولة بينه وبين ابويه لثلايقته وقيل يجب ونقله الامام عن اجماع الاصحاب وانصرحه اسلامه جمع مستدلين به بصحة اسلامه على رضى الله عنه قبل بلوغه ورواه احمد بن حنبل كونه قبل بلوغه واليه في غيره بان الاحكام اذا ذلك كانت منوطه بالتميز الى عام التثديق وفارق خصوصه لانه لا يقتضي به اما بالنسبة لاحكام الاسرة فيصح ويكون من القاترين اتفاقا ولا تلازم بين الاحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكاطفال المشركين

هـ (فصل) هـ في بيان حرية المقيط ورقة واستحقاقه وتوابع ذلك اذا لم يقر المقيط برق فهو (س) اجماعا لان الغالب على الناس الحرية واستثنى الباقي ما اذا وجد في دار الحرب التي لا سلم فيها ولا ذمى قال فانه رقيق لانه محكوم بكفره ودار الحرب تقتضي استرقاق الصبيان والنساء ومحمد كلامهم على دار الاسلام قال ولم ارض تعرض له ورواه الشيخان دار الحرب انما تقتضي استرقاق هؤلاء بالاسر ومحمد لا يقتضيه (الان بقم احد بينة برقة) فيجعل بها كايافي (وان اقر) المقيط المكلف وان لم يكن رشيدا كما هو ظاهر كلامهم وان نقل عن ابن عبد السلام ما يقتضي اعتبار رشده ايضا (به) اي الرق (الشخص صدقه) ولرب كونه عن تصديق وتكذيب لانه لم يكذب (قبل ان لم يسبق) منه (اقراره) اي المقيط ويصح عوده على كل منعه ومن المقررة ان اقرار انسان بحرية فانه المقيط له لم يقبل وان صدقه كما هو ظاهر (بحرية) كبقية الاقرار بخلاف ما اذا كذبه وان صدقه بعد اوسبج اقراره بالحرية وهو مكلف لانه به التزم احكام الاحرار المتعلقة بحقوق الله تعالى والعباد فملك اسقاطها وانما قبل اقرارها بالرجعة بعد انكارها لان الاصل عدم انقضاء العدة مع تقويض الشارع امر انقضائها بالها والاقرار بالرق مخالف لاصل الحرية الموافقة للاقرار السابق ولا يراد على المصنف ما لو اقر به لم يندكذبه ناقربه لعدم صدقه فلا يقبل وان لم يسبق منه اقرار بحرية لتضمن اقراره الاول في المثل لغيره وقد بطل ملكه برده فصار هو الاصل والحرية تنعذر اسقاطها لما هو ولو انكر برقة بعد الدعوى عليه وحلف عادوا اعترف به فان كانت صيغة انكاره ليست برقية لم يقبل او ليست برقية فلا لتضمنه الاقرار بحرية الاصل ولو اقر بالرق لمعين ثم ادعى حرية الاصل لم تسع (والذهب انه لا يشترط) في صحة الاقرار بالرق (ان لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه) بمجبة بقطعة (حرية كبيع ونحوه) وغيرهما (بل يقبل اقراره في اصل الرق واحكامه) الماضية المضرة به (المستقبله) في ماله كما يقبل اقرار المراقبة لنكاح وان تضمن ثبوت حق لها وعليها كسائر اقراره برق قول من العارفين الثاني لا يقبل فيبقى على احكام الحرية ثم اقرت بالرق تزويج والزواج ممن لا يحصل له الامة لم ينسخ نكاحه

(قوله وفارق خصوصه لانه) حيث خصصت من المميز وقوله لانه لا يتقبل به اي بالاسلام (قوله ويكون من القاترين اتفاقا) اي فلا يصير فيه الخلاف الواقع في اطلاق المشر كين وان كان هو منهم ويذني ان يكون من القاترين اتفاقا ايضا من اعتقد الاسلام اول بلوغه ومات قبل التحكم من النفاق بالشهادتين اه سم على حج

هـ (فصل في بيان حرية المقيط ورقة) هـ (قوله ورواه الشيخ) معقدا لكانه جرى عليه في شرح منعه وقوله فارق المقيط له به اي بالرق وقوله ما لو اقر به اي بالرق وقوله وماذا بطل ملكه اي الاول وقوله يتعدى اسقاطها لما هو اي من قوله لانه به التزم احكام الاحرار (قوله ولو اقر بالرق لمعين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير اضافة لاحد كان قال ان اقر في اولهم كان قال ان اقر في لرب لا يجره بالله ليس فيه ابطال حق لمعين (قوله لم تسع) لكن ان كان حال الاقرار الاول رشدا اعني ماضيا مع اهج والمعد عدم اشتراط الرشد (قوله بل يقبل اقراره في اصل الرق) هـ (فرع) هـ اقرت حامل بالرق يذني ان لا يفسخ الحل واجبه اه سم على منتهج (قوله والزواج) اي والحال

(قوله بعد شرط حرجا) أي

فإن لم يشترطها لم يتغير (قوله بعد

خلاق) قال سم على حج بعد كلام

طويل عالم يطأها بطن الحرية

و يستمر طنه إلى الموت اه وبعض

الهوامش اما اذا طلبنا مقتصد

بأربعة اشهر وعشرون رواقته

شخصا الزاوي وهو قريب (قوله

اقتص من الرقيق) أي القاطع

(قوله وقبيل الينبقره مطلقا)

أي مستقبلا وما ضاؤه قوله هو الثاني

يقبل أي القرار (قوله قضى منه)

قال في شرح الروض فلا يقضي

من كسبه لان الدين لا يتعلق

بكسب العبد بعد طهر عليه فيما

لذن فيه بخلاف المهر اه سم

على حج وهذا مستفاد من قول

التاويح الاقوي وان يق عليه شيء

اتبع به بعد عتقه (قوله ثم يستمر

بده أي الملتقط الذي ادعى رقه

(قوله ويرعا اسرقه بعده) أي

ما ذكر وقوله وايده أي كلام

المالودي (قوله انه لو اشد) أي

بعد دعوى الرق (قوله ولو رأينا

صغيرا بلغ) أي مالوا رأينا مالفا

في يد من سرقه ولم نعلم سبق حكم

عليه بالرق في صفه فادعى الحرية

قبلت دعواه عالم نعم بينه برقمه

وضه ما وجد من بيع الارقاء

الغالية بمصر فانهم لو ادعوا انهم

اسرا بطريق الاصله قبل منهم

وان تكرير بيع من هم في أيديهم

عمرارا وليس دعواهم الاسلام

يلازمهم ولا ثبوتها بشايع غيرهم

بلوازم كونهم ولدوا من ايمانهم برقمه تعالى ما هو انهم

ولكن يقصر من بقاء النكاح ونفسه حيث شرط حرجا فصار

له قصره الاقل من مهر المثل والمسي وان اجاز لزمه المسي وان كان قد سلمه اليها اسرا فلو

طاعتها قبل المخول سقط المسي وقسم له ليلادها ارادوا يفرجها من غير ان وقت عدة

الحر انصر طلاق عدة الاما يموت وله ما قبل اقرارها هو وبعد مدقق وذلك لان

النكاح كالمقبوض المستوفى وله ان ينسخ نكاح امة بنحو طرقي يسار ولو كان المقر

بالرق ذكر النسخ نكاحه اذ لا ضرر على الزوجه ولزمه المسي ان دخل بها وانصفه ان لم

يدخل ويؤدى عما في يده او من كسبه حالوما لا فان لم يوجد في نعمته الى عتقه ولو جنى

على غيره عداهم اقر بالرق اقتص منه سرا كان الجنى عليه اوريا او شبا عده قضى

عما في يده ولا يتايبه كون الارش لا يتعلق عما في يد الجاني سرا كان اوريا او شبا لان الرق لما

اوجب الجراقة في التملق عما في يده كالجراذع عليه بالقبض فان لم يكن معه شيء يتعلق

الارش برقمته وان اقر بالرق بعد ما قطعت يده مثلا عداه اقتص من الرقيق دون الحر لان

قوله لم يقبل فيما مضى او بعد ما قطعت خطأ وجب الاقل من نصفي القيمة والدية لان

قبول قوله في الزاوي يضرب بالحائي (لا في الاحكام) الحاشية المشرقة بغيره فلا يقبل اقراره

بالتسبة اليها (في الاظهر) كما لا يقبل الاقرار على الجريد من ملاقه قبيل الينبقره مطلقا

والثاني يقبل لانه لا يتميز ويصير كقيام البينة وعلى الاول (فلوازمه) أي القبط (دين

فانقر برقي يده مال قضى منه) ثم ان فضل منه شيء فلم يقره وان يق عليه شيء اتبع به بعد

عتقه (ولو ادعى رقه من ليس في يده بلا يثبت له يقبل) جرم اذا الاصل والظاهر الحرية فلا

يترك الاجبة بخلاف التسب احيا طالم له المسي للتايبض حقه وكذا ان ادعاه

المقتط بلا يثبت فلا يقبل (في الاظهر) لما ذكره الثاني يقبل ويحكم بالرق كما لو القبط

مالا وادعاه ولا منازع له وفرق الاول ان المال مملوك وليس في دعواه تقيمه مسنة له والقبط

سرقه ظاهر وفي دعواه تقيمه صفته ثم يسفر يده مسكما طاله المزني وهو الاوجه وان جرى

المالودي على وجوب انتزاعه منها خروجه مبدعوى رقه من المانة ويرعا اسرقه بعده

وايده الاذرى يقول العبادي لو ادعى الوصي دنا على الميت اخربت الوصية عن يده لتلا

باخذها مال يرى وتنتظر الزكشي في تعليل المالودي بانه لم يعقق كذبه حتى يخرج عن

الامانة بربان اتمه صير كغير الامين لان يده صارت مخته للاضرار بالقبط فتم قياس

قوله العبادي انه لو اشد انه امر الاصل يقى يده (ولو رأينا صغيرا مجبرا او غير مجبر في يمين

يسرقه) أي يستخذه مديعا رقه (ولم يعرف استنادها الى التقاط حكمه بالرق) بعد حذف

ذي اليد والدعوى علام باليد والتصرف ولا معارض (فان بلغ) الصغير الذي اسرقه صغيرا

سواء ادعى رقه حيث نأى بعد البلوغ (وقال أ ناسر الاصل لم يقبل قوله في الاصح اليبينة)

بالحرية لانه حكم برقة في صفه فلم يزل الاجبة نعمه بتقليقه كإقتلاه من البقرى وأقرأه

وافاقه مالوا بيا صغيرة سيد من يدى نكاحها بلفت وانكرت فان على المذنى البينة

وكذا الواضح عليه حسنة وهي صغيرة بأن الدليل المثل في الجملة ويجوز أن يولد وهو
 عاين ولا كذلك في النكاح فاحتاج لبيئة والثاني يقبل قوله لأنه الآن من أهل القول
 إلا أن يقيم المدعى بيته بقره (ومسأله بيته بقره) بعد الاحتياج إليها لأن لا يمتنع اليها
 كينته داخل قبل أن تنصرف إليه على الزوال (عملها) ولو غادر غير ملتقط (ويستمرط
 أن تعرض البيئة) في القبط (اسبب المالك) من فهو ثم اوارث لا تعتقد ظاهر اليد
 وقضيته أن بيته غير الملتقط لا يحتاج لذلك ويكتفي قولها ولو أربع نسوة لأن شهادتهن
 بالولادة تثبت المالك كالنكاح في الشهادة فالولادة أنه ولد أمته وان لم تعرض المالك خلافا
 لما في تعميم التبيين لأن الغالب أن ولادته مملوكة (وفي قول يكتفي مطلق المالك) كسائر
 الأموال وتفرق الأول أن القبط محكوم بحرية بظاهر اليد فلا يزيل ذلك الظاهر إلا عن
 تحقيق وطريقة الجهور وكافي في الكناية ببيان اختلاف في الملتقط وغيره وجبارة المصنف
 محقة لذلك لكن سياقه يخصه بالملتقط وفرقه هذا وتعليقهم الذي قضيته ما مر ظاهر أن
 فيه (ولو استلحق القبط) يعني الصغير المحكوم بالإسلامه ولو غير قبط (حوسم) ذكر ولو غير
 ملتقط (لحقه) بشرطه المتقدمة في الأقرار إجماعاً لأنه أقرب إلى الحق لا ضرر فيه على غيره
 فأنه ما لو أقربه جبال سواء كان مسيحياً أم رشيدياً ولا يعلق بزوجه الأيمنة كما بدل عما يأتي
 واستبعدوا القاضي أن يقول الملتقط من أين هو ولطف من زوجته أو أمته أو شبهة
 لأنه قد يظن أن الالتقاط يقيد التسبب ويثبت الزرعي وجوبه إذا كان عن مجهول ذلك
 احتياطاً للتسبب ويأتي في الشهادات ما يرد به وتعميم ما لم يمثال إذا الكافر يستلحق من
 حكم بكفره وكذلك من حكم بالإسلامه كما لم يكن لا يتبعه في الكفر (وصاروا أولى بقره)
 من غيره لثبوت أبوة له فأولى بالتسبب على أبيها كقولنا فلان أحق بماله ثم لو كان كافراً
 والقبط مسلم بالله وأولى مسلم إليه وعلم أن قوله حرم مثلاً كما أشارنا ذلك فقال (وان استلحقه
 عبداً) بشرطه (لحقه) في التسبب دون الرق لا يمكن حصوله منه من نكاح أو شبهة لكن
 يقر به يد الملتقط ويرتق عليه من بيت المال ونصحه من الحر لقوله (وفي قول بشرطه قد سبق
 سيده) لأنه لا يقطع أنه يفرض عتقه وأجاب عنه الأول بأن هذا غير منظور له أصه
 استلحقه أبا مع وجود داخ (وان استلحقته امرأته لم يقطعها في الأصح) لا يمكن إقامة
 البيئة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل وإذا أقامتها لحقه وان كانت أمة ولا يثبت وقه
 لمواها ولا يعلق بزوجه إلا أن أمكن وشهدت بالولادة على قراشه وحديثه لا يثبت منه إلا
 بالعلمان والثاني يقطعها لأنها أحداً يرين فصار كالأرجل (أو) استلحقته (اثان لم يقدم
 مسلم وحر على ذم) وحر (وعبد) إذا استلحق كل منهم صحيح ويد الملتقط غير صالح
 للترجيح هنا (فان) كان للاحدهما بيته سليمة من المعارض عملها فان (لم يكن) الواحد

(قوله وقضيته أن بيته الخ)
 صرح في شرح الروض باشتراط
 بيان سبب المالك في الشهادة
 والدعوى في غير القبط أيضاً
 من على حج (قوله لكن سياقه الخ)
 هذا هو المعقد (قوله ذكر) قال
 في شرح الروض أما الثاني فصحيح
 استلحقه على الأصح عند القاضي
 أبي الفرج الزاوي ثبت التسبب
 بقوله لأن التسبب يحتاج له اسم
 على حج زاد على التمسح بالومات
 هذا الولد فهل ترث الخنثى الثلث
 ويوقف الباقي لاحتمال أنه أنثى
 والترث الثلث بشرطه أو لا ترث
 شيئاً لأنه قد لا يصح استلحاقه
 فليراجع اه (أقول والأقرب)
 عدم الإرث لأنه بشرطه تحقيق
 الجهة المختصة بالإرث ولأنه
 لا يلزم من ثبوت التسبب الإرث
 كإلى استلحاق الرقيق فإنه يثبت
 التسبب دون الإرث (قوله ويثبت
 الزرعي الخ) هو المعقد

(قوله فان سبق استلحاق أحدهما الخ) وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل ان أقام أحدهما حجة هتدل بها وان أقاما يثبتن وتعارضتان كان لأحدهما يدعى غير التقاطع ولولا الأقدم والآخر لان مجرد دعوى المرأة لا تعارضه أعدم حصته استلحاقا ومن هذا يلزم جواب سادته وقعت وهي ان يتبادر أمر أمته من السنين تدعى المرأة أمرهم الثلث البتة من غير معارض ومع شيوخ ذلك بين أهل محلها وجامر جسد ادعى انها بنته من امرأة أمية لها مدة قرواته ان أقام أحدهما حجة ولم تعارض على علم أو لا يثبت مع المرأة لا عضاد ٣٣٨ دعواها باليد (قوله فان لم يكن فاق بالبدل) أو بدون مساواة

القصر هذا هو العقد (قوله ثم يرجع الآخر على من ثبت له اى فلول يثبت لواحد منهما بل ثبت لغيرهما اول يثبت نسبة لاهما ولا يغيرهما هل يرجع المنفق على من ثبت نسبته منه أو على المقيط نعم لو وجود الاتفاق عليه فيه نظرو الاقرب عدم الرجوع فيه ما لا يقصد واحداهم ما بالاتفاق (قوله على قياس تقاطع) قال حج بن حنبله انتهى يصح اذا انفك الشهود وانفق بانه الرجوع ورجع وفيه ان فقد الشهود نادى بقياس ما تركه لشارح عدم الرجوع (قوله ولا يرجع مطا) لا مكان القطع بالولادة وأخذت كل بموجب قولها اه حج ويقول حج لا مكان القطع اى بالبنية بالولادة (قوله والبد هنا لا ترجع بها) عبارة حج والبد هنا غيرهم وكعب عليه سم مانسه اى ولا عاضدة ولا ينافى ذلك قوله السابق فان سبق استلحاق أحدهما الى قوله نهى

منهما (عنة) أو كان لكل حجة وتعارضتان سبق استلحاق أحدهما وبدعه من غير التقاطع قدم للثبوت التسبب منه مع اعتضاده بالدفوع عاضدة غير مصرح به وان لم يسبق أحدهما كذلك كان أسلمه لاقطه ثم ادعى آخر (عرض على القاطع) الا فى قيل العتق (فيطق من اياه به) لما بقى ثم ولا يقبل منه بعد الحاقه واحدا الحاقه باخر اذ الاجتماع لا ينقض بالاجتماع ومن ثم لو تعارض قاطعتان كان الحكم لل سابق وتقدم عليه البنية ولو تأخرت كما تقدم هو على مجرد الاستصحاب لانه بمنزلة الحكم فكان اتوى (فان لم يكن قاطع بالبدل أو بدون) افة العصر منه كما ذكره الماوردى وسماه الرافعي في العدد عن الروايات وقيل بالبدل أو قيل بمسافة العدوى (أو) وحده ولكن (تخييرا) وقضاء عنهما أو الحاقهما) وقفا الامر الى بلوغه (أمره بالاتساب) فمر اعليه كما صرح به الصغيرى زاد غيره وحسب ان امتنع وقد ظهر له من والوقف الامر (بعد بلوغه الى من يعمل طبعه اليه نعم) لما صح عن عمرو بن ابي عزة بن امر. بذلك ويحرم عليه الانتساب بالانتمى الى بل لا بد من ميل بجسلى كبل القريب القرية وشرطه في الماوردى ان يعرف حالهما ويراهما قبل البلوغ وان تسبق طبيعته ويشفع كاد وأقره ابن الرفعة وياه الزركشى يقولهم ان الميل بالاجتماع اى وهو يستحق ثلثا المقدمات ولما نسب لغيره ما صدق ثبت نسبته ولا يغير المميز كما بقى في الحاشية لان رجوعه معمول به ثم لا حاشية قوله ملازم والسبب ليس من أهل الالتزام وينفقانه مدة الانتظار ثم يرجع الآخر على من ثبت له بما اتفق اذ اذنه فيه الحاصصكم أو أنه على الرجوع عنه بدفعه على قياس نظائره والاقتبرع ولوتداهما امر أنان انقضا ولا رجوع مطلقا (ولو أقاما يثبتن) على التسبب (متعارضتين) كان اختلف تاريخهما (سقطا في الظاهر) لانه المرجع في جميع لقائهما والبدنه لا ترجع بالانتمى التسبب بخلاف الملك والثاني لا يستعان وترجع ابداهما بقول القاطع قال الرافعي ولا يختلص المقصود على الوجهين وهما مفرعان على قول التساقط في التعارض في الاول ولوتداهما مولود اذ هى أحدهما ذكره والآخر اؤتبه فيان ذكر لم تسع دعوى من ادعى الاؤتبه في أوجه احقها بل لانه قد عينه غيره

عاضدة لا مرية بعمل هذا على ما ذكره السبق استلحاق ذى البدق فليتامل وكتب ايضا قوله والبدن الخ فشرح الزوجين وبقارق ما لو استلحقاه ولكل منهما حجة حديث لا يقدم بالبدل كما تروى ولا يقدم التاريخ فان أقامها أحدهما بانه منه منسدة والآخر بانه منسدة بان البدن وتقدم التاريخ عندئذ على الحاشية دون التسبب (قوله فيان ذكر) اى أو تولى لم تسع دعوى من ادعى ذكره وقبائه لولان خشي لم تسع دعوى واحدة منهما

(قوله ولو استرضع ابنه) قوة كلامه تشعر بجواز استرضاع اليهودية وغيرها من الكافرات للمسلم ولا مانع منه لان استرضاعها استخدام لليهودية واستخدام الكفار غير ممنوع ولا نظر الى انهم يخاف منها على الطفل لانه يقول هذه المسألة انما وجدت في المسئلة الممنوع تسليم الرضيع لها وظاهره ايضا سواء كان يتيما أم يت ولابه (قوله فيما يرجع للنسب) اي ويجب على ابوهما نفقة ما بان ينفق كل واحد منهما على كل من الولدين نصف كفاية أو يتفقان على ان كلاهما ما ينفق على واحد بينهما من الولدين (قوله ليكرها عليه) اي بعد البلوغ (قوله واذا ماتا دفنا بين الخ) اي وجوبا ولو ترك كما لا فان رجى ظاهرا والمال وقت والائتماني انه من الاموال الضائعة فاصره وليت المال * (كتاب الجمالة) * (قوله وابن الرقة الخ) عبارة شرح المنهج بكتاب الجلم واقتصر جماعة على كسرهما وتخرون على كسرهما وقصها ٢٢٩ وعليها يتفصل فيها أربعة. اذهب ولم يذهبوا الا فصح ويصح لانه المكسر

ولو استرضع ابنه خذوة ثم غاب وعاد فوجد هامة ولم يعرف ابنه من ابنها وقف الامر كما اتفق به المصنف الى اثنين الحال بينة او قاتل او بلوغهما واقتسامهما اقتساما مختلعا او يرضعان في الحال على يد مسلم فان لم يوجد شيء مما دام الوقف فيما يرجع للنسب وتلطف به اليه المسلمان اصر على الاحتجاج ليكرها عليه واذا ماتا دفنا بين المقابر المسان والمكفار ويجب الصلاة على ما ينويها على الملم منهما ان صلى عليها معا ولا عليه ان كان مسلما كما علم عما مر في كتاب الجنائز وخالف الساج الفزاري المصنف والاول اصح

*(كتاب الجمالة) *

هي بثلاث الجلم كما قال ابن مالك وغيره واقتصر المصنف والجوهري وغيرهما على كسرهما وان الرقة في الكتابة والمطلب على قصها وهي لغة اسم لما يجعله الانسان لغيره على شيء يقتضيه وكذا الجمل والجلية وشرعا التزام عرض معلوم على عمل معين معلوم ويجوز لغيره ان يجزى له وكذا بعض الاصحاب كما صاحب المذهب والشرح والروضة عقب الاجابة لانها عقد على عمل واوردها بالجمهور هنا لانها مطلب التقاط الامة الضالة والاصل فيها الانجاء واستانساؤها بقوله تعالى وان جاء به حمل بعير وكن معلوما عندكم كالوسق وقد ورد في شرعنا تقريره بخلافه في رد الصالح على قطيع من الغنم كافي الصعيص من ابن سفيان الخذري يرضى الله عنه وهو اراق حكمه ما رواه الحاكم وقال صحيح على شرط مسلم والقطيع ثلاثون دأ سمن الغنم قال الزركشي ويستبسط منه نحو ارا حلة على ما يقع به المريض من دواء اوروبية وان لم يذ كروه وهو مخبى ان حصل به تعب والافلا أخذ اعماما يان ولان الحليحة تدعو اليها في رذالة وابقى وعمل لا يقدر عليه ولا يجهد من يتوابعه ولا تصح الاجارة عليه لجهالة الجازة كالاجارة

المرفق فيها هج (قوله والقطيع ثلاثون رأسا) هو بيان لما اتفق وقوعه والا فاعلم اني الآه دوى لا يتقيد بعد كما يدل عليه عبارة المختار حيث لم يبين بعد ومخصوص وبما ربه والقطيع اسم للفرقة من البقر ومن الغنم الجمع اقاطيع وأطاع وقطيمان (قوله من دواء اوروبية) ثم ينفق ان يقال ان جعل الشفاعة بالذات كدواء يني الى الشفاه اولترقي في الى الشفاخان فضل ووجد الشفاء استحق الجمل

وان عمل ولم يحصل الشفاء لم يستحق شيئا لعدم وجود الجاهل عليه وهو المداوة والرقية الى الشفاء وان لم يحصل الشفاء فاعلم ان الشفاء على كل من افعلى علقى الفاتحة سبع مائة استحق بقراتها سبع مائة لم يقبلها الشفاء ولو اقل ترقي في ولم يردوا ومن علة كذا اقول بتقدير الاستحقاق بالشفاعة نظر وقدره بخذ من قوله في ملة المداواة الا في القرع قبيل ولو اشتركة اثنان والا فاجرة المثل فساد الجملة هنا وجوب اجرة المثل فليضربها سم على حج (قوله وهو مخبى) من عند مر (قوله ان حصل به تعب) لعل قصة ابن سبيد حصل فيها تعب كذا ما هو موضع المرض فلا يقال قرارة الفاتحة لا تصب فيها فكيف صحت الجملة عليها وأنه قرأها سبع مرات متلا في يني ان الراداة ببالنسبة لمال الفاعل لقوله ولا تصح الاجارة عليه) من تمة التحليل وقوله لجهالة المترد عليه ان المعلوم يصح الجملة عليه مع صحة الاجارة على نفسه ويمكن الجواب بان الدليل هو مجموع العلل المذكورة فلا يضر تخلف بعضها عن الحكم

(قوله وحمل) في عدمه من الاركان مساحية لانه لا يوجد الا بعد تسليم العقد الا ان يقال المراد بقوله هذا كره فقط في العقد والمتاخر انما هو ذات العمل (قوله وهي) اي الجملة تتفاوت الخ (قوله فان سلمه) اي الجعل قبل القراض من العمل سواء كان قبل الشرع في العمل أو بعده (قوله امتنع تصرفه) قال بعض المشايخ اي من حيث كونه بعلا اتمان حيث رضا المالك الدافع الذي تضمنه التسليم فيصرفه (أقول) هو سلم في التصرف فيه بالاستتعا به بفصوا كله وليس له انما التصرف فيه بنقل المالك اليه الذي توقف عليه ذلك فلا ولو أنقذه بفصوا ككله فهل يضمنه الوضوء انه يضمنه لانه لم يسلمه له بمقابل على انه عوض وهل له رهنه لان تسليم المالك اليه من الجعل يتضمن الرضا بذلك ويكون مضموها كما تقدم ولا لان قبضه عن الجملة فاسد لعدم ملكه واستحقاق قبضه فيه نظر ٢٤٠ هـ سم على حج (أقول) قياس ما قدمه من منع بيعه منه رهنه (قوله

فيما يظهر) عبارة حج بدل فيما يظهر على الوجه (قوله ويفرق بينه) اي بين امتناع التصرف على العامل (قوله فله درهم قبله) اي قبل الرقوة بطل اي العقد لشرط تجبيل الجعل (قوله مطلقا) اي معينا أو في الغنة (قوله وغير المكلف) اي حيث كان من الادميين وكان قادرا على العمل أخذنا من قوله الا في كصغير لا يقدر الخ (قوله اذ لم ياذنه) اي حيث قال لا يصح مع الرقيق بدون اذن سيده (قوله بقبضه العمل على نفسه) اي فلا يطبقه فكانت العمل في قدره وغلبه حتى يهزئ به وقوله لفظ اي بالبصر (قوله كان المراد) اي يتروك قدرته (قوله ويحتمل انه أراد) اي باهلية العمل وهذا هو المذهب وقوله امكانه اي امكان العمل (قوله

والقراض واركانها أربعة صبيغة ومتماقدان وعمل وهو ض كملت مع شروطها من كلامه هنا وفيما يأتي (هي كقوله) اي مطلق التصرف المختار (من رد الباقي) أو أتى زيد كما يصرح به (فله كذا) وان لم يكن فيه خطاب بعينه فلا يواحد احتمال ايهام العامل لانه قد لا يهتدى الى الرغب في العمل واذا صرح مع ايهام العامل فحق تعيينه أولى كقوله ان رددت عبدي فلت كذا وهي تفارق الاجارة من اوجه - وازاها على عمل مجبور وصحتم مع غيره من وعدم اشتراط قبول العامل وكونها جائزة لالزامه وعدم استحقاق العامل الجعل الا بالقراض من العمل فلا شرط تجبيل الجعل فسد العقد واستحقاق أجره مثل كذا فان سلمه بلا شرط امتنع تصرفه فيه فيما يظهر ويفرق بينه وبين الاجارة بأنه ثم ملكه بالسقوط وحسنا لاجلها الا بالعمل ولو قال من رد عبدي فله درهم قبله بطل قاله الفزا الى كتاب الدرر وعدم اشتراط قبضه في الجعل مطلقا بشرط في المتعزم الجعل مالكا أو غيره كونه مطلق التصرف كافي الاجارة فلا يصح بالقراض مسمى ويجنون أو مجبور عليه بقبضه وفي العامل المعين أهلية العمل بأن يكون قادرا عليه فيدخل فيه العبد وغير المكلف باذن وغيره كما قاله السبكي وغيره خلافا لان الرقة اذ لم ياذنه سيده ويخرج عنه العابر عن العمل كصغير لا يقدر عليه وضيف بقبضه العمل على نفسه لان منتهه معدومة فاشبه استجارا لاي لفظ كذا قاله جماعة كالزركشي وابن العماد وقال الا ذرعي كان المراد أهلية التزامه ويحتمل انه اراد امكانه وقال في المهمات كانه يشترط ذلك الى اشتراط باو قه وغيره اما اذا كان ميبها فيكفي عليه بالنداء قال الماوردي هنا قال من جامبا أتى فله دينار فغن جامبه استحق من رجل أو امرأ أو مسمى أو عبدا عاتل أو مجنون اذا سمع النداء أو علم به لدخوله في يوم من جملة ما خلا في السرقة قال لا يستحق

وتعينه (الواو يعني او) (قوله فيكفي عليه بالنداء) اي دون قدرته على العمل لكن فيه انه حيث أتى به بائت قدرته الصبي الآن يقال المراد بالقدرية كونه قادرا بحسب العادة ثانيا وهذا الثاني وجود العمل مع الجزع على خلاف الغالب اريد قال لا يشترط قدرته أصلا ويكتفي اذ لم يعمل فيستحق باذنه الجعل ويصرح به ذاقول ع لو كان العامل معينا ثم وكل غيره ولم يفعل هو شيئا فلا جعل لاحد وان كان عامدا فله بنفسه ثم وكل استحق الاول هذا يحصل بحث الشئين خلافا للفرز الى في الاولى وقوله قال الماوردي الخ معقد (قوله فغن جامبه استحق) اي الجعل لا يقصد كونه المسمى فلا ياتي ما يأتي عن الاثر من ان الصبي والسفيه لهما أجر مثل وبيعي ان مثلهما المجنون اذا كان له نوع تميز واما العبد فبالقياس استحقيقه المسمى ان كان بالغاعا فلا لانه يصح قبضه الهبة فيكون له سيده فاجعل اولى لبايهم اهي الجملة على المدائح قبل تسليم (قوله ومجنون) اي نوع غير اه حج

(قوله ان هذا بقدر المال) اى الذى يصغفه وسواء كان علم قدره بميزان الرؤية او غيرها (قوله الذى دل به) اى بالمثل (قوله صيغة) قال فى شرح الروض فالوجه احدى الصيغتين فالتشبيه وان كان هو وقايردا لضموا لعدم الالتزام له فوقع عليه تبرعا ودخل العبد فى ضمانه كما يحرم به الماوردى وقال الامام فيه الوضهان فى الاخذ من الغاصب بقصد الرضا الى المالك والاصح فيه الضمان انتهى ولقائل ان يقول كان يغنى عدم الضمان كمالواخذة عن لا يضمن كالمرفى بجماع انه ليس فيه ضمانه اه سم على حج وقوله معروف قارى الضوال ومنه رد الوالى مثلا فهو شيوخ العرب فلا يبرئهم فبذلك دخل المورود فى ضمانهم حيث لم يأت من مال حقه فى الرضا بل يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غير تلك المسئلة ٣٤١ وحقق ما فيها ما لم يتدل قرينة على رضا المالك برة

ما اخذ وقوله ولقائل الخ نقل فى قوله اخرى خلافه والاقر به ما هنا من دخوله فى ضمانه ووجهه بان بقاء المقصوب فى يمين لا يضمن وقوع التلف معه اكثر من الضال فانه بتقدير عدم برة يجوز اطلاق المالك عليه فباخذ ولا يبرئ عليه بخلاف الحرفى مثلا فان العود منه بعد عادة (قوله الذى لم يرد اثباته) قيد جاز كرلانه حل الصيغة على القسط وجعل الاشارة والكناية قائمين مقام الصيغة والظاهر ان ماسلكه غير متعين لامكان حل الصيغة على ما يشعل ذلك (قوله ان نواه) اى عقد الجعالة (قوله لوجهل احد بلاذن الخ) ومن ذلك ما جرت به العادة فى قري مصر نكح ان جماعة اعتادوا حراسة البحرين منها وجماعة اعتادوا حراسته لئلا فان اتفقت معاقدتهم على

الصبي ولا العبد اذا قام به بغير اذن سيده والصيغة التى ذكرها المصنف تتدل على الاذن عرفا لان الترخيب فى الشيء يدل على طلبة وقضية المحدثات فان احفظت مالى من متعدد عليه قلت كذا وهو ظاهر ان عينه بقدر المال وضمن الحفظ والاخلاص ان الظاهر ان المالك يريد الحفظ على الدوام وهذا لا غاية له فلم يعدد ابداعا لنبذة للمسمى فيجب له اجرة المثل لما حفظه (و) علم من مثاله الذى دل به عليه حددا كما تقرر انه (يشترط) ان يتحقق (صيغة) من الناطق الذى لم يرد اثباته بكاتبه (تدل على العمل) اى الاذن فيه كما باصله (بوض) معلوم مقصود (ملتزم) لانها معاوضة فاشتقت الى صيغة تتدل على المطلوب وقد رتب المبدول كالايجاز والكناية واشارة الى اخرى المهمة تقوم مقام الصيغة والكناية كما بان نواه اى اصح والا فلا (فولعى) احد (بلاذن) او باذن من غيره كروض او بعد الاذن انك لم يعلم به سواء المعلن وقاصد العوض وغيرهما (او اذن لشخص فعلم غير فلاتشبه) وان كان هو وقايردا لضموا ومنه رد الوالى لم يبرئهم فبذلك دخل المورود فى ضمانهم حيث لم يأت من مال حقه فى الرضا بل يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غير تلك المسئلة ٣٤١ وحقق ما فيها ما لم يتدل قرينة على رضا المالك برة

شئ من اهل البحرين او من بعضهم ياتون الباقر لهم فى العتد اسحق الحارسون ما شرط لهم ان كانت الجعالة صحيحة والا فاجرة المثل واما ان باشر والحراسة بلاذن من احد اعتقاد على ما سبق من دفع ارباب الزرع الحارص منهم ما علموا وما عدهم لم يستحقوا شيئا (قوله عدم الاستحقاق) هذا هو الحق خلافا لخب وفيه سم على حج ولولا ان من رد عتده انك كذا فقول هو كما لو قال من رد عتده زيد حتى اذا رد عتده اتمالا لاحد او عبدا موقوفا مثلا اسحق فبقي ثم مر انتهى وقد يشمل ذلك قول الشارع فى التعريف لمعين او بجهول (قوله كالأتم الثمن) اى قبل الشراء حيث لا يلزمه شئ لكن تقدم من حج فى الضمان انه لو اتم الثمن لفرد كان قال به وعلى غنمه صفة ذلك ووجوب ما التزمه عليه قال وليس هذا من الضمان المحجج الى اصيل بل هو مثل ما لو قال ائتني بتاعك فى البحر وعلى ضمانه (قوله واستشكل ابن الرفعة هذه) اى استحقاق العامل للعوض بقول الاجنبى

(قوله لان المالك راض به قطعا) اي وعلمه فينبغي ان لا ضمان له اذا تلف لان رضاه برقمته مثل مقوله انه في الرد ونحوه مالو
اتنزع المصوب من يده مضاعفة كالخبر بل يوده على مالكه فانه لا ضمان فيه اذا تلف سكن في كلام من على حج مانعه
ومع ذلك اي الرضا بالرد يضمنه كالمظهر اذا عين من جهة الامانات الى آخر ما ذكره من قبل ذلك عن شرح الروض ما يوافقه
ثم قال ولما قل ان يقول كان ينبغي عدم الضمان كالمرأخذ عن لا يضمن كالخبر وبالطال في يانه فراجع به وما ذكره ظاهر
حسب ما تدل عليه على رضا المالك بالرد والافلا ضمان (قوله فانه) اي ابن يونس (قوله او يكون للاجنبي ولاية على المالك)
هذا وقد يقال لو سلم انه لا يجوز له وضع يده عليه فلا يلزم منه عدم استحقاق الاجرة لانها في مقابلته ما حصل من المنفعة للجاعل
عليها وليس هذا كمن استقر اضرار من اصابه من ذهب او فضة لان المنفعة ثم لا تقابل باجرة بمضاهة هنا (قوله استحق الجعل)
اي على القائل ومنه مالو وقد غير الشهر بك ٣٤٢ ومنه يعلم جواب حادثة وقع الاول منها وهي ان شخصا يهوى ان يخصصه بين آخر شركة

في جهات ثم فسرت اليها ثم اوفضت
قسي احد النثر يكتفي في خصمها
ورده وقرم على ذلك دراهم ولم
يلتمز شر يكمنها شاموا هوان
الغامر لا يرجع له حتى شر يك
بشيء مما غرمه ومن الالتزام مالو
قاله على كل غير مسته او صرته
كان علينا ويفتقر الجعل في مثله
للمباينة وتؤيده ما لو قال له عر
داوي على ان ترجع بمصارفته
حيث قالوا يرجع بمصارفه (قوله
وصورة المسئلة) اي قول المتن
ولو قال الخ وقوله في المالك او
وكبه اهـ جـ (قوله مثل ذلك
المعمل) افي فلوزاد على اجرة
المثل مهمل فسد الجعالة وتصح
ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر
والفاس عند الاطلاق انصراف

الجعالة الى المحبور فاذا اراد المهي على اجرة فليس فسد ويجب اجرة المثل مر اهـ
بهم على جـ وقوله ويجب اجرة المثل اي في حال المولى عليه وقد يقال قياس مالو وكذا في اختلاصها الاجنبيا بقدر زاد
عليه من ان عليها ما حوت وطه الرابطة ان يكون هنا كذلك فليست (قوله وعلم عمن) اي فيما لورده العبدان سببه على تأمر
(قوله لم يتعين عليه العمل بنفسه) ظاهره ولو زاد الركن سيأتي في الشرح ما يحمله (قوله كما يستعين به) قال جـ بعد مثل
ما ذكره من ان من جوع على الزيادة لا يستب عليها ان عذر المجاعل حال الجعالة ثم قال بعد قول المصنف ولو قال من
بلد الخ ولو جاعله على جـ وعمره وزيادة العمل بعضها اشق فمقطعة توزيع المهي على اجرة مثل الثلاثة انتهى وهو فيسب
جواز الجعالة على الزيادة وقد مر لتنازع في الاجارة فانه لا تمنع الاجارة على الزيادة وعليه فالفرق ان الجعالة تدخلها التخصيف
فلم يشترط فيها بخلاف الاجارة

(قوله لا يستحب فيه الا ان عذر) فنيته ان ما ذكره من عذر حتى في اذن السيد له بعد الا ان يفرق بان يد العبد كبد السيد فكانه
 الراد فلا يتوقف على العذر ولا على الجاهل ومن العذر ما لو عجز عن مباشرة ما وكل فيه او كونه لا يليق به فالقادر على الفعل
 الملائمة به والمجاهل الذي لم يعلم بحاله المولى كحال الجاهل لا يصح تركه وعليه ما وكل في الفعل لم يصح ولا يستحق الى آخر ما ذكرنا
 (قوله وعليه الجاهل حال الجاهل) اعني لو لم يعلم بعد ذلك ولم يعلم المترجم امتنع التوكيل ولا يستحق على المترجم شيئاً بل يفتي ضمان العامل
 بوضع يده على العين ان لم يعلم رضا المالك بالوضع هذا اذا كان غرض المالك الرق من العين بخصوصه فلا ينافي ما ياتي في الوارد
 لعين وقصد غيره اعانه كما ساق في كلام الشارح حيث قال لان قصد المترجم الرق من العين (قوله فان كان ممن يعتقد قوله) اي بان
 كان ثقة ولا مانع ان يراد ثقة في ظن العامل اه سم على منبهج (قوله لم يستحق الا بذن جديد) صريح في انها راد (قوله)
 وظاهره ينافي المتن) اي اذ دل قوله وان عينه على تصور قبول غيره لعين ٢٤٣ ويمكن ان يجاب عن المتن وجهين أحدهما

ان عدم الاشتراط يصدق بهم
 الامكان والله ان كان واو ان
 عينه للعين تأمل اه سم (قوله)
 ولا تستقر المطابقة) اي مطابقة
 القبول للايجاب (قوله استحق
 الدينار) قضية ما ياتي في ج انه
 لو قال أردت بلائاً لم يستحق
 عوضاً وساقى للشارح ما رده في
 قوله ودعوى انه الخ فيستحق
 السكك (قوله لان الطلاق لما وقعنا
 الخ) بشكل على هذا الجواب
 قولهم كالجحالة الدال على استواء
 الجحالة والطلاق فيما ذكر وهذا
 هو وجه الاعتراض فيما يظهر
 فالجواب ان فيهم انذ كور
 دال على ان اللازم ما نص

وصحوا ما يجوز فم ان العامل لعين لا يستحب فيه الا ان عذره لم به الجاهل حال
 الجحالة (وان قال) الاجنبي (قال زيد بن ربيعة) فله كذا وكان كذا بالحق (الراد
 عليه) لعدم التزامه (ولا على زيد) ان كذبه لانه لم يلقه لم يشأ فلو شذ الخير على المالك بانه
 فانه لم تقبل شهادته لانه تم في تزويج قوله وان صدق زيد الخبر فان كان ممن يعتقد قوله
 استحقه على المالك والافكان لا خبره لا يستحق على أحد ولا يظهر ان محل والا الخ
 ما اذا لم يصدق العامل ولا استحق على المالك المصدق (ولا يشترط قبول العامل) لفظاً
 لمادله لفظ الجاهل (وان عينه) بل يكفي العمل كالوكل ومن ثم لم يرد في محل لم
 يستحق الا باذن جديد وفي الرخصة واصلاً اذا لم يعين العامل لا يتصور قبول العبد
 وظاهره ينافي التقوى يجاب بان معنى عدم تصور ذلك بعده بالنظر للمطالبات العادية
 ومعنى تصور ما الذي اتهمه الكتاب انه من حيث دلالة اللفظ على كل سامع مطابقة لعمومه
 صار كل سماع كان مخاطب فنص وقوله ولا يشترط المطابقة فلو قال ان رددت أتى فك
 د ياد فقال اردت نصف دينار استحق الدينار فان القبول لا اثر له في الامام وكره القمولى
 نحوه ولا يعارضه قولهم في طلقه بالفقهاء فبأنه طلقها كالجحالة ولا قولهم في افضل
 نوب ووضوح فقال لا لأريد شيئاً لم يجب شيئاً لان الطلاق لما وقع على لفظ الزوج أدبر
 الامر عليه ويؤخذ من كلام الاما والقومى ان المتردد بالردود دعوى انه ان رد الجاهل
 من أصله أثره بعضه فلا أثر لها وقال في الانوار ولورده الصبي أو السفيه استحق أجرة

الدينار وهو مخالف لقول الامام وظاهران الاعتراض بهذا لا يدفعه الفرق بين الخلع والجحالة اه سم على ج
 أقول ويمكن الجواب بان المراد من التشبيه المشاركة في مجرد استحقاق العوض (قوله ادبر الامر عليه) وان
 الأخيرة ليست ظاهراً مستلثان ما فيها رد للبعث من أصله فآثره خلافه وبعبارة (قوله انما راد بالرد) هذا يضاف
 ما صرف قوله ومن ثم لم يرد في محل لم يستحق الا ان يحمل ما تقدم على ما ورد القبول من أصله كما لو قال لا أريد العدم وما هنا
 على ما لو قبل ورد العوض وحده كقوله أردت بلائاً ثم رأيت سم على ج استشكل ذلك واجاب بقوله
 وقد يقال الرد عند العقد والفسخ به وذلك بشرط فيه بان الذي عند العقد أقوى في دفعه من المتأخر وقد يقال
 قوله لا قبلها أو رددتها ليس صريحاً في الفسخ فلا يتفصح به وهو بعيد جداً في رددتها اه (قوله استحق أجرة
 النبي) معتد

(قوله وبقا الجنون كذا الجاهل) والمراد بالجنون الذي ليس له نوع تفسير ثلاثي ما صرح من استحقاق الجنون اذا رتب ان المراد بها تقدمه من نوع غير وعادة سم على حج أقول يتجه في الجنون انه ان عين اشترط ان يكون له نوع غير بحيث يقتل الاذن والا كان رده كزغير العالم بالاذن وان لم يعين اشترط ان يرد بعد ان عقل الاذن لتغييره وعلمه بالاذن اذ رده بدون ذلك كزمن لم يعلم الاذن فلا شيء في فليتأمل ثم ان عرض الجنون بعد علمه بالاذن فقد يتجه بعدم اشترط التغيير حال رده فليتأمل انتهى (قوله كذا الجاهل بالثناء) اي فلا يستحق (قوله للاستغناء عنه) اي عن مقد الجاهل (قوله واخبار رفيه غرض وصدق فيه) اي كان دل من قال من دلت على مالى فله كذا كاسيا في كلام الشارح وليس منه اخبار الطيب المريض بدوا فيغفه لان يجوز الاخبار لا كلمة فيه (قوله او عبدا) اي او كان عبدا الخ ٣٤٤ (قوله وعدم تاقية) اي وبشترط عدم الخ (قوله ويجب عليه) اي

والحال انه يجب عليه الخ وقوله وده اي كالفاسد والسارق بخلاف ما لو رده من هرق يده امانة كان عليه الربح نحو اني دابه او دخلت دابة داره فانه يستحق بارذلان الواجب عليه التضلة لا الرذلا منا فاذ ين اماننا وما روى في قوله او عبدا ابقا استحق لان ما روى في قوله يجب عليه الرذ (قوله وقضية) اي قضية قولهم غير واجب (قوله او الراد) اي الحال الذي فيه رده (قوله فيمن حبس ظلم) مفهومه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك ونحو ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس ان جامل العامل على ان يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على ان ينتظره الا ان يسمع غلاته من الاجابة ذلك واستحق ما جعل

المثل لا المسمى ورد الجنون كذا الجاهل بالثناء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المدعي في هذه المسائل كلها ويرم بذلك الملقية في الصغير الجنون ولا يقيد بشئ (وتوضيح) الجاهل (على عمل مجهول) كما علم من تنبيهه قول الباب وذ كره الضرورة التمسح لان الجاهل استحق في القراض حصول زيادة فاقته الماهي رد الحاصل اولى وهو مقيد كما افاده جمع بما اذا عسر ضبطه لا كبنما حاطت فيه كرحمه له وطوله وعكسه وارتفاعه وما ينبغي وبخاطة ثوب فيه صفة كالاجارة (وكذا اعمالهم) كن رد من موضع كذا (في الاصح) لانها اذا جازت مع الجاهل فتح العلم اولى والثاني المنع للاستغناء عنه بالاجارة وصرا انه لا بد من كون العمل فيه كلفة او مؤنة كذا بقرى اوصال اوج او مخاطبة او تعليم علم اوسرقة او اخبار رفيه غرض وصدق فيه فلورده من هرق يده ولا كلمة فيه كذا ينو فلا شيء له اذ لا كلمة فيه لا يقابل بعرض او عبدا ابقا استحق ولو قال من دلت على مالى فله كذا فله غير من هرق يده استحق لان الغالب انه تلحقه مشقة يالفت عنه كذا قاله قال الاذري ويجب ان يكون هذا افعيا اذا بحث عنه بعد جعل المالك اما البحث السابق والمشقة السابقة قيل الجاهل فلا عية فيها وعدم تاقية فلو قال من رد بعدى الى شهر فله كذا لم يصح كافي القراض لان تقدير المدة محض المقصود العقد فقد لا يظفر به فيما فيضيع يجب ولا يحصل الغرض سواء اضم اليمن محل كذا ام لا وغير واجب على العامل فلو قال من دلت على مالى فله كذا فله من المال في يده لم يستحق ثبانا لأن ذلك واجب عليه شرعا فلا يأخذ عليه عوضا وكذا لو قال من رد على فله كذا فرد من هرق يده ويجب عليه رده وقضية انه لو كان الدال او الراغب مكلف استحق ويجب بان الخطاب متعلق بوليته لا تعذر تعلقه به فلا يستحق شيئا او افق المصنف فيمن حبس ظلم لا يفتل مالان يتكلم في خلاصه بجاهه او غيره

والحال انه يجب عليه الخ وقوله وده اي كالفاسد والسارق بخلاف ما لو رده من هرق يده امانة كان عليه الربح نحو اني دابه او دخلت دابة داره فانه يستحق بارذلان الواجب عليه التضلة لا الرذلا منا فاذ ين اماننا وما روى في قوله او عبدا ابقا استحق لان ما روى في قوله يجب عليه الرذ (قوله وقضية) اي قضية قولهم غير واجب (قوله او الراد) اي الحال الذي فيه رده (قوله فيمن حبس ظلم) مفهومه اذا حبس بحق لا يستحق ما جعل له ولا يجوز له ذلك ونحو ان يقال فيه تفصيل وهو ان المحبوس ان جامل العامل على ان يتكلم مع من يطلقه على وجه جائز كان تكلم معه على ان ينتظره الا ان يسمع غلاته من الاجابة ذلك واستحق ما جعل

لهو الافلا ووقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا يصحرا فمن ان الزبائن والطمان ونصوه بانها كلرا كينجيه لونين مع منهم المحتسب واعوانه في كل شهر كذا هل ذلك من الجاهل أو لا والجواب عنه انه من الجاهل الفاسد لان دفع ما يلزمه من المال ينزل منزلة ما يلزمه الانسان في مقابلة تقليصه من الحبس وهذا امتنه او وقع منه محل فيه مشقة في الدفع عنه فيستحق اجرة المشل لما عهد واتفاقا انه جهالة فاسدة لان العمل فيها غير معلوم ان لم تقدم هذه خصوصية وهذا نظير ما تقدم في ان حفظت على من متعلق عليه فله كذا (قوله لمن يتكلم في خلاصه) قضية انه اذا تكلم في خلاصه استحق الجاهل وان لم يتفق اطلاق المحبوس بكلامه لكن في كلام مبر على حج فيما لو جاعله على الرقيا او مداواته انه ان جعل الشفا غايه للرقي او مداواته لم يستحق الا اذا حصل الشفا والاستحق الجاهل مطلقا انتهى فقياهه هنا انه ان جعل

== ثم وجب من الحبس غاية تسكيم الواسطة لم يستحق الا اذا خرج منه وفي كلام سم ايضا بعد كلام طويل جواز الجعالة على رد الزوج من عند أهلها فقلنا عن الرافعي ثم وقف فيه وأقول الأقرب ما قاله الرافعي وهو قياس ما أتى به المصنف فيمن حبس طلب الخ (قوله ان كان معينا) عبارة حج بمشاهدة العبد او وصفه او وصف ٣٤٥ ما في النسخة وتقرير قولوه ولو قال من رد الخ

عليها ظاهر (قوله والا فاجرة المثل) قضيته العصة ايضا في فله التوب الذي يتيقن ان علم ولو بالوصف مسم على حج أقول لكن ما ذكره الشارح في ثياب العبد وان اقتضى ما ذكره سم يخالف قوله أولا أو بالوصف ان كان في النسخة (قوله فله نفسه ان علم) اي المردود (قوله يقتضي تأجيل ملكه) اي وهو مبطل (قوله ورد بان هذا) اي قوله وما قال حج عن الخ (قوله لان هذا رفاق) قال حج واذا قلنا بأنه ارقا فزمره كتابته كإهوا ظاهر ثم هل المراد بها كتابة امثاله عرفا او كتابته ذاتة لتسليم ما يأتي في كفاية القريب والتقن كل محفل انتهى أقول والأقرب الثاني ان علم بهالة قبل موالاته في الحج والا فاقول ثم هل المراد بالزوم انه يجب بكتابة من وقت خروجه حتى لو اضيق منه اجبر عليه او من وقت الاسرام ولا يلزم ذلك الا اذا فرغ من اعمال الحج وقبل الفراغ للعصايل الرجوع لان غايته انه كالجعالة وهي جائزة فيه نظر والا فاقرب الأخير وعليه فلا تفتق بعض

بأنهم جعلوا العصابة واخذوا عنها حلال ونقله عن جماعة اى في ذلك كلمة تقابل بأجرة عرفا (ويشترط) لصحة العقد (كون الجعل) مالا (معلوما) لانه عوض كالاجرة والمهر ولانه عقد يجوز للعاجلة ولا حاجة لجعالة العوض بخلاف العمل ولان جعالة العوض تقوت مقصود العقد اذ لا يرغب احد في العمل مع جعالة العوض ويحصل العلم بالمشاهدة ان كان معينا وبالوصف ان كان في النسخة ولو قال من رد عبدي فله سلبه أو ثيابه فان كانت معلومة او وصفها بما يقيد العلم استحق المشروط والا فاجرة المثل حكمه ابتداء وعقراء واستشكل في المهمات تعالين الرفعة اعتبارا بالوصف في المعين فانهم منعه في البيع والاجارة وغيرهما قال البلقيش ويمكن الفرق بدخول التقصيف هنا فلم يشدد فيها بخلاف نحو البيع وقياسه فله نفسه ان علم وان لم يعرف محله وهو الوجه الوجهين وما قاله عليه الرافعي من استيفاء المرصعة نصف الرضيع بعد القطام اجاب عنه في الكفاية بان الاجرة المعينة تثبت بالعقد فجعلها حرام الرضيع بعد القطام يقتضي تأجيل ملكه وهنا انما تثبت بتمام العمل فلا مخالفة لمقتضى العقد ولا عمل يقع في مشتملك (ولو قال من رده فله ثوب) أو دابة (او ارضيه) أو اعطيه خرا أو خنزيرا او موصوبا (فسد العقد) لجعالة العوض أو نجاسة عينه او عدم القدرة على تسليمه كافي الاجارة (وللارادة مشه) كالاجارة القاسدة ويستثنى من اشتراط العلم بالجعل ما لو جعل الامام لمن يدل على قلعة للسكران جعلا بكار به منها فانه يجوز مع جعالة العوض للعاجلة وما لو قال حج عنى واعطيتك فتفتك فيجوز كاجرت به الرافعي في الشرح الصغير والمصنف في الروضة ونقله في الكبير عن صاحب العدة ورد بان هذه لا تستحق لان هذا رفاق لا جعالة وانما يكون جعالة اذا جعده عوضا فقال حج عنى بنقصك وقد صرح الماوردي في هذه ما بها جعالة فاسدة ونص عليه في الام (ولو قال من رده) (من يملكه كذا فرد) (من نكح الجبهة لكن من) (ابعد منه فلا زيادة لثمنه بها) ومن (اقرب منه فله قطعه من الجعل) لانه جعل كل الجعل في مقابلته العمل فبعضه في مقابلته بعضه فان ردم نصف الطريق استحق نصف الجعل او من ثلثه استحق ثلثه ومجمله اذا تساوت الطريق سهولة وصعوبة والا كان كانت اجرة النصف نصف اجرة النصف لا تحرام استحق ثلثي الجعل او من ذلك البلد او من مسافة مثل مسافته ولو من جهة اخرى استحق السعي ولو ردم من أبطن المعين فلا شيء للزيادة لعدم الالتزام ولو ردم من المعين ورأى المالك في نصف الطريق فدفعه اليه استحق نصف الجعل ولو قال من رد عبدي فله كذا فردا أحدهما استحق نصف الجعل

على به حج الطريق ثم رجع وقلنا يجوز ان يظهر انه يرجع عليه بما اتفق له وقوع الجعل مباشرة كالواستاجر المعصوب من يبيع عنه ثم شنى المستاجر (قوله بأنها جعالة فاهله) معقداى فيستحق اجرة المثل (قوله وصعوبة) وفي نسخة وسرورة (قوله لعدم الالتزام) هذه الصورة مكررة مع قوله ولا ابعد منه فلا زيادة الخ الا ان يقال ما جري فيما ورد من أبعد من المعين ==

لكنه في جهته وما هنا في الورقة من جهة اخرى والمردود منه ايجعل مساقته من المعنى (قوله استحق نصف الجعل) ولا ينافي هذا قول ع لوردة وهو غير عالم علم النداء في البسوق ان يسلمه استحق اى الجعل بقرانه لانه لما كان الجعل معينا في الاولى كان الجعل موزعا على المساقته بخلاف الثانية (قوله بالاولية) اى وذلك لان الاولية لا تستدعى ثانيا وانما تستدعى عدم سبق غيرها ومن ثم قال أنت طالق بأول وقد تلعبه فقلت واحد فقط طقت به لانه لم يسبقه غيره (قوله ثم ان قصد) اى الرابع وقوله أو قصد اى الرابع أيضا وقوله ربيع ٢٤٦ المشروط اى ولائى له وسقط الربيع الرابع عن ذلك (قوله ما كل من

الآخرين) اى معنى انه قال لكل من الثلاثة باشرافه وعبدى وقال لاحدهم وثق فوب مشلا ولا تخروك دينار وقل الثالث كذلك وليس المراد انه جعل يجمع الثلاثة فويا ودينارين (قوله قسط الدرهم بينهما) ووجهه ان كل ما دونه في الردة (قوله فلم يفهم) انظروا هذا يدفع ما قد يتوهم من منافاة هذا بقوله السابق فلم ان العامل المعنى لا يستتبع فيها الان عذرا الخ (قوله الى تقبل النيابة) اى بجلال ما لا يقبل النيابة كالتفقه لا يجوز له الاستقامة حتى عند السبكي اذا لم يكن احدا ان يتفقه عنه ا هـ وكتب سم عليه مائة اعتقد مر جواز الاستقامة لنفسه ايضا لان المقصود احياء حجة بعة يعلم الفقه فيها وذلك حاصل مع الاستقامة وجوز ان يؤخذ من ذلك ان يجوز الاستقامة للارثام المتزئين بمكاتب الارثام فليتأمل انتهى وفيه حاشية شيخنا الزياى مثل ما اعتقد مر

ولكن الاقرب ما قاله ج وقول سم للارثام اى بشرط ان يكون يتجمل منه (قوله لو بدون عذر فيما يظهر) وقع ولولم السؤال في الدرس مما يقع كثيرا من ارباب صاحب الخطابة يستحب خطيبا بخطب عنه ثم ان المستحب يستحب آخره لم يجوز له ذلك ويستحق ما جعله صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان حصل له عذر من ضمن ذلك وعلمه المستحب اودلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك بما انه يستحب مثله ويستحق ما جازى هو ان يحصل ذلك ولم يدل القرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولائى له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وتوحيده على استقامته من باطنه اجرة من مثل من مال نفسه ووقع السؤال في هـ

ايضا من مستجاباتهم وتعللت شعائره هل يستحق ارباب الشعائر المعلوم ام لا والجواب عنه الظاهر ان يقال فيه ان من تمكنه المباشرة مع الانتماء كقراءة تيمماته يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم ان يشر من لا تمكنه المباشرة كقراءة السجدة وفراسه استحق كمن اكره على عدم المباشرة وهذا كله سهل لم يكن عوده والاوجب على الناظر انقطع على المستحقين وعودته ان يمكن والاقل لا يقرب المساجد اليه (قوله او خيرا منه) اي فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءته مثلا وكان المستقيم عالما لا يستتر في النائب كونه عالما بل يكفي كونه يحسن قراءته الجزء كقراءة المستقيم وعبادة سم على حج اي باعتبار المقصود من الوظيفة وفي حج ان المدار على وجود شرط الوقف في النائب (قوله ولو يستحق المستقيم جميع المعلوم) اي وللنائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو يشر شخص الوظيفة بلا استئذان من صاحبها لم يستحق المباشرة لها عوضا لعدم التزامه به وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يشر لاشي له الا اذا منعه ٣٤٧ الناظر انه هو ومن المباشرة فيستحق له هذه بترك

المباشرة قومن هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ان رجلا بينه وبين ولده اخيه امامة شرعية بمحض من مساجد المسلمين ثم ان الرجل صار يشر الامامة من قبله استئذان من ولده اخيه وهو ان ولده الاخ لاشي له لعدم مباشرته ولا في العلم بزيادة على ما يقابل نفسه المقر فيه لان العلم حيث هو بلا استئذان كان متبرعا وولده الاخ حيث لم يشر ولم يستئذن لاشي له لان الواقف انما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فمما يخص ولده الاخ تصرف فيه الناظر اصاب المسجد فنتبه له فانه يقع كثيرا ووقع من بعض آهين المصرا فانه بخلاف ذلك فاحذر فانه خطأ (قوله ارباب الجهات) وفي نسخة الجهات وما في الاصل هو الاوقف بقوله الا في كونه مثله او حيا به الخ (قوله وقضية كلامه الاذرى) يتأمل هذا فان ما نقله من الاذرى حاصله من ان يعمن قال بالاستحقاق وهو موافق لما قلناه ان الزكشي (قوله سواء قصد) هي للشرط بمعنى ان قصد الخ (قوله وثلاثة ارباعه) ان قصد نفسه والعامل او العامل والمتمتع اي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الاخر في مقابلة عمل المعاون فهو قد اخرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع حتى للمتمتع لعدم من يستحقه ومثل ذلك يقال في الثلث فان العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي فضل يضم اليه النصف الذي استحقه ويجوعه ما اثنان (قوله استحق كل العمل) اي السيد لا يراه وان قصد المبد نفسه بعد اخرى وتقباس ما لو قصد العامل نفسه حيث قلنا ان المعين انما يستحق القسط معقوما مقابل عمل العبد من وقت اعتاقه

ولو لم يأذن الواقف اذا استئذان منه له او خيرا منه ويستحق المستقيم جميع المعلوم وار ابي ابن حنبل السلام والمسنن بان لا يستحقه واحدا منهما اذ المستقيم لم يشر والنائب لم يأذن له النظر فلا ولاية وما نازعه الاذرى من كون ذلك سيدا للشيخ باب كل ارباب الجهات مال الوقف دائما مما ارسله للخاص بالدينية واستدابة من لا يصلح او يصلح بنزوي سر قال غيره وهكذا ايرى فلا حول ولا قوة الا بالله مردودا بشرط كونه مثله او خيرا منه والزكشي بان الربع ليس من قبيل الاجارة ولا الجاهل انه لا يمكن وقوع العمل سلبا للمستأجر او الجاعل وانما هو باجبة بشرط الحضور ولم يوجد فلا يصح اخذه المذكور وقضية انه لاشي للمستقيم ولو بعدد ولو ان هو شعر منه وقضية كلام الاذرى خلافه وهو الوجه مما لا يعرف المطرد بالمساحة حيث قد (وان قصد) المشاكلة (العمل المالك) يعني المتمتع يجعل او بدو له اول قسمه او ليعمل او للجميع او لاثنتين منهم او لم يقصد شيئا (فلا حول وقسطه) من العمل هو النصف منه ان شاركه من ابتداء العمل سواء قصد نفسه ام المتمتع ام هما ام العامل والمتمتع ام الجميع ام اطلق وثلاثة ارباعه ان قصد نفسه والعامل او العامل والمتمتع وثلاثة ارباعه الجميع (ولاشي له المشاكلة) اي في حال عاذا كر تبصره ولو قال لواحد او ددته فذلك دينار ولا ح ان رددته او سلبك فردا فقلل نصف الدينار ولة اخر نصف عمله ولو قال ان رددت عبيدي فذلك كذا فاعمر وبقية برده ثم اعتقه في اثناء العمل استحق كل العمل كما اتي به الواضح انه تعالى لانا بانه اياك العمل المذكور ولا يؤثر ما يان حريته كما لو اعانه

نسخة الجهات وما في الاصل هو الاوقف بقوله الا في كونه مثله او حيا به الخ (قوله وقضية كلامه الاذرى) يتأمل هذا فان ما نقله من الاذرى حاصله من ان يعمن قال بالاستحقاق وهو موافق لما قلناه ان الزكشي (قوله سواء قصد) هي للشرط بمعنى ان قصد الخ (قوله وثلاثة ارباعه) ان قصد نفسه والعامل او العامل والمتمتع اي وذلك لان ما يخص العامل في مقابلة عمله النصف والنصف الاخر في مقابلة عمل المعاون فهو قد اخرج منه للعامل نصفه وهو الربع واذا ضم الربع الى النصف الذي استحقه العامل كان مجموع ذلك ما ذكره الربع الرابع حتى للمتمتع لعدم من يستحقه ومثل ذلك يقال في الثلث فان العامل يستحق في مقابلة عمله النصف وما تبرع به المعاون له ثلث النصف الذي فضل يضم اليه النصف الذي استحقه ويجوعه ما اثنان (قوله استحق كل العمل) اي السيد لا يراه وان قصد المبد نفسه بعد اخرى وتقباس ما لو قصد العامل نفسه حيث قلنا ان المعين انما يستحق القسط معقوما مقابل عمل العبد من وقت اعتاقه

اجنبي فيه ولم يقصد المالك وأنتى ايضا في ولاه قرضه مدة ثم نقل الى قرضه آخر فطلع
عندم سورة يصعل اهامرور كالاصاريف مثلا وحصل في قرضه بأنه للثاني ولا يثاكر فيه
الاول وينقسم العقليا اعتبارا لزومه وجوازها الى ثلاثة اقسام احدها لازم من الطرفين
قطعا كالبيع والاجارة والسلم والصلح والحوالة والمساهة والهبة اقتضا القروع بعد
القبض والخلع ولازم من اسدهما قطعا ومن الاخر على الاصح وهو التسكاح فإنه لازم
من جهة المرأة قطعا ومن جهة الزوج على الاصح وقد رنه على الطلاق ليست قضائيا فيها
لازم من أحد الطرفين جائز من الاخر قطعا كالأكابة وكذا الرهن ودية الاصول والقروع
بعده القبض والضمان والسكفالة فالثم الجائز من الطرفين كالشركة والوكالة والعارية
والوديعة وكذا الجعل قبل فراغ العمل ولهذا قال (واكمل منهما) أي من الجاعل
والعامل (الفسخ قبل تمام العمل) لأنه عقد جائز من الطرفين أمان من جهة الجاعل فإن
حيث أنه يتعلق باستحقاق بشرط فاشبهت الوصة وأمان من جهة العامل فلأن العمل
فيها يسهل وما كان كذلك لا يتصور بالقرع كالفرض وانما يتصور الفسخ من العامل
في الابتداء إذا كان معينا بخلاف غيره فلا يتصور فسخه الا بعد شروعه في العمل والمراد
بالفسخ رفع العقد ودره وتخرج بقوله قبل تمام العمل ما بعده فإنه لا أثر للفسخ لان الجعل
قد لازم واستقر وعلم من جوازها فسخا بجوت أسد المتعاقدين واجنونه وانما غانه
ما واثق المالك بعد الشروع في العمل فدره الى واره استحق قسط ما عمله في الحيا من
المسي وان حاث العامل فدره واره استحق القسط منه ايضا (فان فسخ) ببناءه المقبول
أي فسخه الجاعل أو العامل (قبل الشروع) في العمل (أو فسخه العامل بعد الشروع)
فيه (فلا شيء) لأنه لم يعمل شيأ في الاوى ولان الجعل انما يتحقق في الثانية بتمام العمل
وقد فوته باختباره ولم يحصل غرض المالك سواء وقع ما عمله مسلما وظهر أثره على العمل
أم لا ويشمل كلامهم المسمى ويستثنى ما إذا زاد الجاعل في العمل ولم يرض العامل
بالزيادة ففسخ لذلك فاجرة المثل لان الجاعل هو الذي أبلغه الى ذات قال في المهمات
وقياسه كذلك إذا انقص من الجعل ورد بان النقص فسخ كما يأتي وهو فسخ من المالك
لأمن العامل ولو عمل العامل بعد فسخ المالك شيأ علمابه فلا شيء له واجاهه لا به وكذلك
على الاصح وان صرح الماوردى والرويان بأن له المسمى إذا كان جاهلا به واستحسنه
البلقيش (وان فسخ المالك) يعني الملتزم ولو باعقا المردود مثلا كذا قاله الشيخ في شرح
منهجه والاخر بخلافه فلا يتحقق العامل حيث اعتق المالك المردود شيأ غرضه من
قد شته فلم يقع العمل مسلما له (بعد الشروع) في العمل (فعليه اجرة المثل) للماضى (في
الاصح) لان جواز العقد يقتضى التسلط على رفضه وإذا ارتفع لم يجب المسمى كالمردود
النسوخ لكن عمل العامل وقع محترما فلا يهبط بفسخ غيره فربيع الى بدله وهو اجرة
المثل كالأجارة إذا هتت بعيب والثاني لاني العامل كالمفسخ بنفسه ولا فرق بين أن

(قوله فطلع عنده) أي فقرأ عنه
شيأ وان قل ثم طلع سورة يصعل
الخ (قوله ودره) عطف تفسير
(قوله في الحيا من المسمى) أي
ولا شيء له في مقابلة ما بعده الموت
لعدم التزام الوارث لشيأ وظاهره
وان لم يعلم العامل بجوت الجاعل
قبل الرق وهو قياس ما يأتي في
قوله ولو عمل العامل الخ قبل أول
لان الوارث هنا لم ينسب اليه
في اسقاط حق العامل بخلاف
ما يأتي (قوله أو والعامل) أي
وان كان مسلما كما يأتي ولعل المراد
بالفسخ منه ترك العمل بعد
الشروع والافسخ المسمى لغو
(قوله فكذا على الاصح) أي
شذافا لمج (قوله فلا يتحقق
العامل) أي ومع ذلك ما قاله في
المنهج ظاهره لم يول التوقيت
من جانب المالك وينبغي ان مثل
اعتدق المالك والتوفيق لوجود العلة
فيه

(قوله فيما إذا كان) أي ظهر (قوله)
وهو الرابع (هذا مخالف لما تقدم
في قوله ولو عمل العامل بعده فسخ
المالك الماخ ووجه المخالفة أن تغيير
المالك التمسد فسخ على ما ذكره
ومع ذلك جعل العمل مستقفا
حيث لم يعلم التغيير (قوله ولو مات
الآتي) (فرع) (لو رد الآتي)
لا يصح للمالك وعلمه كفى
كتنظيمه من العارية وغيرها من
٨١ سم على حج (قوله واستحق
البعول) أي فسخه له الحاكم
من ماله أن كان والآخر في ذمة
المتبر (قوله ومجمله إذا كان) أي
العبي (قوله له لسيده) وهل
مثل تسليم المملع عود الصبي نفسه
على ما جرت به العادة في كل يوم
السيده ولا بد من تسليم القيمة
نفسه أو نائبه فيه نظر والظاهر
الأول (قوله بمحضرة أو في ملكه)
كان كان يملكه في بيت السيد
(قوله وهو في يد المالك) أي بأن
سله به بعد تحصيله بغيره أو ناط
بيت المالك وإن لم يكن بمحضرة
حيث أحضره لمخرجه (قوله أن
يكون له أجره ماعمله) أي تسط
ما عمله الخ (قوله ولو ناط نصف
الثوب واشترى) أي وهو في يده
أي انطاط (قوله ومجمله إذا لم يقع
العسل ملبا) أي بأن لم يكن
بمحضرة المالك ومن كونه بمحضرة
مستوفى في بعض العمل وأمر به

يكون ما صدر من العامل لا يحصل به مقعد أصلا كذا لا يتق إلى بعض الطريق أو
يحصل به بعضه كما لو قال إن عملت أبيع القرآن فقلت كذا ثم سعت من تعليمه ولا يشك
ما رجوه هناك من استحقاق أجره المثل بقوله ما إذا مات العامل أو المالك في أثناء العمل
حيث يفسخ ويوجب القسط من المسمى لأن الجاهل اعطى حكم المسمى في مستلحقا بنفسه
بمخلافه في ذلك وما فرق به بعض الشراح من أن العامل في الانسحاب يتم العمل بعده ولم
يتمعه المالك منه بخلافه في الفسخ محل نظر إذ لا أثر في الفرق بين خصوص الوجوب من
المسمى تارة ومن أجره المثل أخرى كما هو ظاهر للمعامل (ولمالات) يعني الملتزم (أن يزيد
وينقص في) العمل وفي (الجدل) ولو لم يغير نفسه ونوعه كما فهم بالاولى (قبل الفراغ)
كالمسح في زمن اختياره أو ما قبل الشروع وما بعده لانه عقد جازي ولو قال من رد بعدى
فله عشرة ثم قال من رده فله خمسة أو بالعكس فلا اعتبار بالآخر (وقد تده بعد الشروع
وجوب أجره المثل له) لأن النداء الأخير فسخ للأول والفسخ في أثناء العمل يقتضي
الرجوع إلى أجره المثل ومجمله فيقبل الشروع أن يعلم العامل بالتغيير فإن لم يعلم به فيما إذا
كان معينا ولم يعلم به الملتزم فيما إذا كان غير معين حال الغزالي في وسطه بتقدح أن يقال
يفسخ أجره المثل وهو الرابع كما اقتضاه كلامهما وقال الماوردي والرواني يفسخ الجمل
الأول وأقره السبكي والبيقيني وغيرهما فعلى الأول لو عمل من مع النداء الأول خاصة
ومن مع النداء الثاني استحق الأول نصف أجره المثل والثاني نصف المسمى الثاني وعلى
قول الماوردي الأول نصف الجمل الأول والثاني نصف الثاني أما التغيير بعد الفراغ فلا
يؤثر لأن المالك قد لزمت ويتوقف لزوم الجمل على تمام العمل ولهذا قال (ولو مات الآتي)
أو مات المردود (في بعض الطريق) أو سبب المالك قبل تسلمه (أو هرب) كذلك أو فسخ
أو ترك العمل ورجع بنفسه (فلاشي للعامل) لانه لم يردده والاستحقاق معلق بالرد ويخالف
موت أجبر السبكي في أثناء العمل فإنه يستحق من الأجرة بقدر ما عمله في الأصح لأن قصد
بالجمل الثواب وقد حصل للمجموع عنه الثواب ببعض والقصد هنا الرد ولو وجد ولو
يحبذ للعامل المالك سلم المردود إلى الحاكم واستحق الجمل فإن لم يكن حاكم أشهد واستحقه
أي وإن مات أو هرب بعد ذلك ويجرى ذلك في تلف سائر محال الإعمال وفهم من تمتد
المنصف تصوير المسئلة بما إذا لم يقع العمل مسلما للباعل ليضرب ما لو مات العبي في أثناء
التعليم فإنه يستحق أجره ماعمله لو قوعه مسلما بالتعليم كذا ذكره ومجمله إذا كان حرا كما
قده به في الكفاية فإن كان عبدا لم يستحق إلا إذا سلمه لسيده أو حصل التعليم بمحضرة أو
في ملكه قاله البيهقي والركن وفي الشامل أنه لو ناط نصف الثوب ثم أحرق وهو في يد
المالك استحق نصف المشروط انتهى وقياسه في مسئلة العبي أن يكون له أجره ماعمله من
المسمى ولو ناط نصف الثوب وأحرق أو بني بعض الحائط فأنه يدم فلاشي له ذكر في
الروضتين لأصحاب ومجمله إذا لم يقع العمل مسلما لذكره في مسئلة العبي المارة وتقول

العمولى لوفاء الثوب الذى شاط بعضه أو الجدار الذى بنى بعضه بعد تسليمه الى المالك
استحق اجرة ما عمل أى بقسطه من المسحوق وكذا يتدر فى مسئلة الصبي لىوافق قول ابن
الصباغ والمتولى فى مسئلة العمولى استحق من المسمى بقدر ما عمل وقول الشيخين لقطع
العامل بعض المسافة لرد الأبق ثم مات المالك فردد الى الوارث استحق من المسمى بقدر
عمله فى المسافة وقوله ما فى الاجارة فى موضع لو شاط بعض الثوب واحترق وكان بمحضرة
المالك أو فى ملكه استحق اجرة ما عمل بقسطه من المسمى لو وقع العمل مسلما وفى موضع
آخر لو اكتمت غليظة ثوب لخياط بعضه واحترق وقلا ينسخ العقد أى من أهله فله
اجرة مثل ما عمل ولا تقسطه من المسحوق أو لحل جرة فتراق فى الطريق فأنكسرت فلا شئ له
والقول ان النياطة تظهر على الثوب فوقع العمل مسلما فله ودر آخر على الحل والحل
لا يظهر أثره على الجارة وبما قاله علمنا يعتبر فى وجوب القسط فى اجارة وقوع العمل
مسلما وظهور أثره على الحل ومثلها الجعالة فمن لم يوجب الحل أو غرق فى أثناء الطريق
لم يجب القسط لان العمل لم يقع مسلما للمالك ولا يظهر أثره على الحل بخلاف مال الوامت
الجبال مثلا أو انكسرت السفينة مع سلامة المحمول كأن فى بئال الوادى جره الله تعالى
(وإذا ردقة فليس له حصة لقبض الجمل) لان الاستحقاق بالتسليم ولا حبس قبل الاستحقاق
وكذلك ليس له حصة اذا أنفق عليه بالذن بالاولى (ويصدق) يمينه الجعالة سواء
(المالك) وغيره (اذا أنكر شرط الجمل) كأن قال ما شرطت الجمل واشترطته فى عبد
آخر (أو صعبه) أى العامل (فى رده) كأن قال لم تردده وانما رده غيرك أو رجع بنفسه لان
الاصل عدم الرد والشرط وبراهن قديمة فلو اختلفا فى بولغه الذئب فواله قول الراد
يمينه كالأول اختلفا فى معارذاته (فان اختلفا) أى الجعالة والعامل بعد الاستحقاق
(فى قدر الجمل) اوجبه أو صفته ككونه درهما ودو عشرين أو فى قدر العمل كأن قال
شرطت مائة على رده عشرين فقال العامل بل على رده اذ فقط (بما قالنا) وللعامل اجرة المثل
كافى القراض والاجارة وهذا اذا وقع الاختلاف بعد فراغ العمل والتسليم وقبل الفراغ
فيعا اذا وجب للعامل قسط ما عمل ولو لم يبع عبدي هذا أو اعمل كذا ذلك عشرة وأتيا ب
بصلح ان يكون اجارة وجعالة فان كان العمل مضبوطا قدر اجارة واحتاج الى تزيد
غير مضبوط فجعالة كذا انقلاؤه والمراد انه يجوز عقد الاجارة فى الشئ الاول دون الثانى
ويد للعامل على المأخوذ الى رده بدعائه ولو وقع بدعائه وشلا بتقريب كان خلاه بمضنة
ضمنه لتقصير وان خلاه بلا تقريب كان خلاه عند المالك لم يضمنه ونفقته على مالكه فان
أنفق عليه مدة الرد فخرج الا ان أذن له المالك فيه أو اشتهر بدعائه فخرج ولو كان
رجلا نيا دية ونحوها فخرج أحدهما أو غشى عليه وبجزع السبي وجب على الآخر
اتقام معه الا ان خاف على نفسه أو نحوها فلا يلزمه ذلك وإذا أقام معه فلا اجارة له خار
مات وجب عليه أخذ ماله وإبصاله الى ورثته ان كان ثقة ولا ضمان عليه ان لم يأخذه وان لم

(قوله وقلا ينسخ العقد) أى على
المرجوح لما تقدم من ان الاصح
جواز ابدال المستوفى به (قوله مع
سلامة المحمول) أى سواء كان
المالك حاضرا أو غائبا كما يشمله
إطلاقه وفى حج التقييد يكون
المالك حاضرا (قوله فيما اذا
وجب للعامل قسط) أى بان كان
الفسخ من المالك أو بعد تلف
الجعالة على العمل فهو موقع
العمل مسلما (قوله وأتيا) أى
المتعاقدان (قوله مضبوطا
مقدرا) أى كأن قال خطى هذا
الثوب ولك كذا (قوله فى الشئ
الاول) هو قوله مضبوطا وقوله
دون الثانى هو قوله غير مضبوط
أى فيحصل النطق على الاجارة فى
الشئ الاول وعلى الجعالة فى
الثانى (قوله وثقته) أى الابن

(قوله وان جائله) يتأمل فيه بخبره كذا يؤدى الى ضياعه وقضية ما مر في القصة انه يجب عليه الاخذ حيث خاف ضياعه وان كان فاسقا لكن لا تختبئ يده عليه بل يتزعم الجناح منه فالقيام هنا كذلك (قوله والحاكم بحسب الابن) اى وجوب الالة من المصالح العامة واذا احتاج لثقة اتقى عليهم يصح المال بما نقياسا على الاقبط فان لم يكن فيه شئ اقرض على المالك ثم على صاحب الماين قرضا (قوله ولو اكره مصنف) وفي معنى الاكره فيصح ايضا المعلوم ما لو عزل عن وظيفة غير حق وقدر فيها غيره اذ لا يتقدم ذلك ثم ان يمكن من مباشرتها فينبغي توقف استحقاق المعلوم عليها ٢١ سم على حج ويؤخذ جواب ما ذكره من وقوع السؤال عنها اذ هي ان طاعة من شيوخ العرب ان شرط لهم طين مرص على غير محل معزوفهم كفاية ذلك وقوة فيهم تقرير في ذلك من لولاية التفرير كالباشا وتصرفوا في الطين المرص عدته ثم ان ملتزم بالبادا خرج المشقة عنهم طلبا ودفعها لغيرهم وهو انهم بسحق ذلك وان كان غيرهم منهم في الكفاية بالقيام بذلك بل ٢٥١ أو كفايتهم لان المذكورين حيث صح

بكن ثقة لم يجب عليه الاختوان جازله ولا يضمنه في الحالين والحاكم بحسب الابن اذا وجدنا انتصار السيد فان ايضا سيد به الحاك كونه حقه عنه فاذا جاء سيد فليس له غير الحق وان سرق الا ابق قطع كغيره ولو جعل لغيره علام من غير استخبار ولا جعله دفع البسه ما على ظن وجوبه عليه لم يحصل للعادل وعليه ان يعمله اولاه لا يجب عليه البذل ثم المقبول حبة لو اراد الدافع ان يهبه منه ولو علم انه لا يجب عليه البذل ودفعه اليه هدية حل ولو اكره مستحق على عدم مباشرة وظيفته استحق المعلوم كما اتفق به التاج القزاري واعتراض الزركشي به بانه لم يشر مشروط عليه فكيف يستحق حينئذ بد بانه مستحق شرعا وعرفا من تناول الشرط له العذر وتلخيص ذلك ما عتبه بالولي من مدرس يضره موضع الدرس ولا يحضر احدا من الطلبة او يعلم له لوضرا لا يحضرون بل يظهر الجرم بالاحتقاق هنا لان المكروه يمكنه الاستجابة فيحصل تفرج الوفاق بخلاف المدرس فيباد كرم ان امكنه اعلام الناظر بهم وعلم انه يجبرهم على الحضور فانظروا وجوبه عليه لانه من باب الامر بالمعروف وقد افاد الولي العراقي ذلك فيمنه بل له اصلاحا قيسا عليه وهو ان الامام او المدرس لو حضر ولم يحضر احدا استحق ان يقصد المعلى والمعلم ليس في وسعه وانما عليه الاتصاف لذلك وافي ايضا في شرط الواقت فقامه عن وظيفته ان غاب فغاب لعذر كخوف طريق بعدم سقوط حقه بغيته قال وذلك شواهد كثيرة وافي الواقدراة تعالى محل التزول عن الوظائف

تقريرهم لا يجوز اخراج ذلك عنهم (قوله ولا يحضر احدا من الطلبة) اى لم يحضر احدا يعلم منه وليس المراد المقررين في وظيفة الطلب لان غرض الواقت احدا للمحل وهو حاصل بحضور غير ارباب الوظائف قال شيخنا العلامة الشورى ولو شرط الواقت ان يقرأ في مدرسته كتاب بعينه ولم يجد المدرس من فيه أهلية لسماع ذلك الكتاب والاستماع منه قرائه لمام من انه اذا عذر بشرط اواقفة سقط اعتباره وقيل ما يمكن لان الواقت لا يقصد تعطيل وقته (قوله وانما عليه الاتصاف) هذا قد يقتضى ان استحقاقه

مهم مشروط بحضوره وانما خلافه في المدرس بخلاف الامام والعرفان حضور الامام بدون المقددين يحصل به احياة البقعة بالصلاة فيها ولا كذلك المدرس فان حضوره بدون متعلم فائدة فيه فحضوره بعد عتبا (قوله وافي ايضا) اى الولي العراقي (قوله سقوط حقه بغيته) اى وان طالت مادام العذر قائما لكن ينبغي ان يحل حيث استجاب وأجهر عن الاستجابة اما لو غاب لعذر وقد رعى الاستجابة فلم يشعل فيبقى سقوط حقه تقصيره (قوله بحل التزول عن الوظائف) ومن ذلك الجوامع المقررة فيقولان في شئ من ذلك وهو مستحق بان لا يكون له ما يقوم بكفايته من غير جهة بيت المال التزول عنه ويصير الحال في تقرير من اسقط حقه لم يتركوا الى نظرم لولاية التفرير كالباشا فيقرر من رأى المصلحة في تقريره من المقرورغ له أو غيره وأما المناصب الدوائية كالكتبة الذين يترددون من جهة الباشا فيها فانظر انهم اغمايتصرفون فيها بالنسبة من صاحب الدولة فيما شبط ما يتعلق به من المصالح فهو مخبر بين ابقائهم وعزلهم ولو بلا جنة فليس لهم بد حقة على شئ يتزلون عنه بل يغيروا انفسهم انهم انزلوا اذا اسقطوا حقه من شئ لغيرهم فليس لهم العود الا لتولية جديدة عن لولاية ولا

بالمال اى لانه من اقسام الجعالة فيسقط عنه الزائل ويسقط حقه وان لم يقرر الناظر
المذكور له لانه بالخيار بينه وبين غيره ولو قال اقترض في مائة ولان عشرة فهو جعالة
ذكره المأوردى والروايات والله تعالى اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب وله
الجليل ظاهرا وباطنا اولا وآخرا وقد تم النصف الاول من شرح المنهاج حتى يتم مؤلفه
غفر الله ذنبه وسقط عنه محمد بن أحمد الرمي ^{الناظر في الشافعي حامدا}
ومصليا وصليا ومحسنا ومحسنا ومحسنا في ثلثين عشر جهاد في الآخرة
سنة سبعة وستين وتسعمائة وأسأله الاعانة على الاتمام
بجاء محمد سيد الانام ومصباح الظلام وهو حسي
وفيم الوكيل وصلى الله على سيدنا
محمد وآله وصحبه وسلم
آمين

يتم الجزء الرابع ويليه الجزء الخامس اوله كتاب القرائن

== يجوز له م أخذ عوض على
بزولهم لعدم استحقاقهم لنشر
بزلون عنه بل حكمهم حكم عامل
القراض حتى عزل نفسه من
القراض انزل فانهم معه فانه
نقيس (قوله لانه) اى الناظر
وقوله بالخيار بينه وبين غيره
مطاهره وان شرط الرجوع على
القارض اذا لم يقرر في الوظيفة
وقال م م في القسم والنشوز
يرجع حيث شرط ذلك وكتب
الشارح بما من نصه مانعه
والمذكور له في هذه الحالة الرجوع
ان شرطه او طاق ودلت قرينة
على بطل ذلك في تمصيلها له ولا
يتم رجوعه بانه صلت به بينهما
والا فلا (قوله ولان عشرة) اى
في عقاب هذا لا غير تراص (قوله
فهو جعالة) اى ويقع المثل في
المقترض للقاتل فعليه رقبته
وفيه تمصيل في اوكالة تراجعه

١٣/٥١٥

